



كتاب
الحكماء القلائد

تأليف الأديب الفاضل أبي عبد الله محمد بن أبي بكر

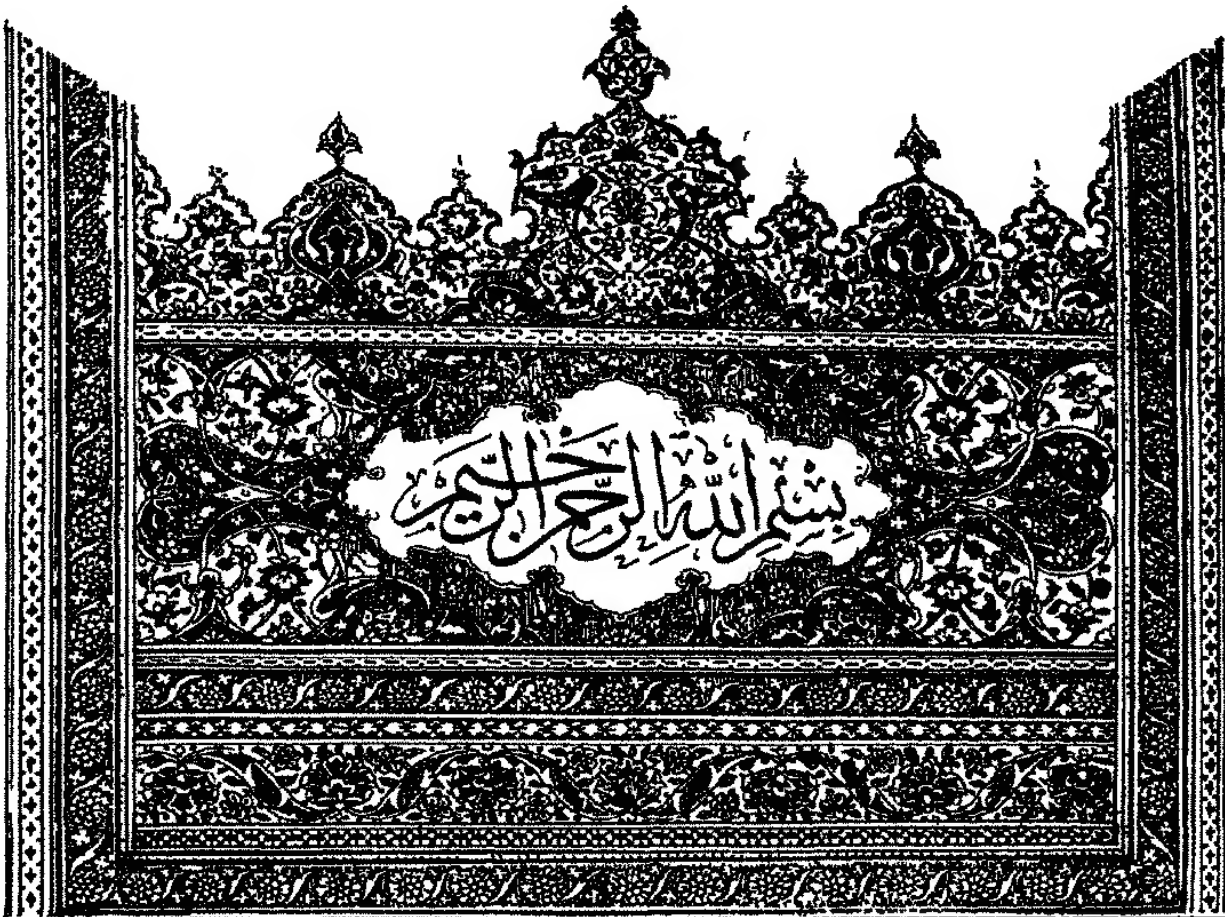
أبو عبد الله

أبو عبد الله

أبو عبد الله

الناشر
دار الكتاب العربي
بدمشق - لبنان

588
514



- سورة الانعام -

باب الهى عن محالة الظالمين

قال الله تعالى ﴿وإذا رأيت الذين يخوضون في آثانا فأعرض عنهم﴾ الآية فأمر الله به بالاعراض عن الذين يخوضون في آيات الله وهي القرآن بالكذب وإطهار الاستحواض، أعراضا به عن الإكثار عليهم وإطهار الكراهة لما يكون منهم إلى أن يتركوا ذلك ويحذروا في حديث غيره وهذا يدل على أن عليا ترك محالسة الماخذ وسائر الكفار عدا طهارتهم الكفر والشرك وما لا يخور على الله تعالى إذا لم يمكنه إكثاره وكفى تقية من تعييره باليد أو اللسان لأن عليا أتباع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فما أمر الله به إلا أن تقوم الدلالة على أنه مخصوص بنبي الله - قوله تعالى ﴿فأما يبست الشيطان المراد أن إبليس الشيطان سمع الشعل فعدت معهم وأنت ناس لاهي فلا يـ علي في تلك الحال به، ثم قال تعالى ﴿فلا تقعد بعد الذكري مع القوم الظالمين﴾ يعني بعد ما ذكر نبي الله تعالى لا تقعد مع الظالمين وذلك عموم في الهى عن محالسة - أثر الظالمين من أهل الشرك وأهل الملة لوقوع الاسم عليهم جميعا وذلك إذا كان في تقية من تعييره - تده أو لسانه بعد قيام الحجة على الظالمين فخرج ما هم عنه ومير حائر لاحد محالستهم مع ترك الكبير سواء كانوا مطهرين في تلك الحال للطعام والتبائح أو غير مطهرين له لأن الهى عام عن محالسة الظالمين لأن في محالستهم محتارا مع ترك الكبير دلالة على الرضا

بصلهم وبظيهره قوله تعالى (امن الدين كمروا منى اسرائيل) لايات وقد تقدم ذكر ما روى فيه وقوله تعالى (ولا تركبوا الى الذين طلبوا فمسمكم النار) * قوله تعالى بر ودر الذين اتحدوا دينهم لسا ولها وعمرتهم الحياة الدنيا وذكره ان تسلسل نفس بما كسبت * قال قتادة هي مسوخة قوله تعالى (اقتلوا المشركين) وقال مجاهد ليست بمسوخة لكنه على جهة الهدد كقوله تعالى (درى ومن خلقت وحيدا) * وقوله (تسلسل) قال المراءرتين وقال الحسن ومجاهد والسدى تسلم وقال قتادة تحمس وقال ابن عباس «صح وقيل اصله الارتهان وقيل الحريم ويقال اسد ناسل لان فريسته مرتبة به لاغات منه وهذا نسل عليك اى حرام عليك لانه مما يرتب به ويقال اعطى الرأى تسلسله اى احترته لان العمل مرتب بالاحتره والمستسل المستسلم لانه منزلة المرتب بما سلم فيه * قوله تعالى ﴿فلما حن عليه الليل رأى كوكبا﴾ قال هذا رى * قيل فيه ثلاثة اوجه * احدها انه قال ذلك فى اول حال نظره واستدلاله على ماسق الى وهمه وعاب فى طيه لان قومه قد كانوا يعدون الاوثان على اسماء الكواكب فيقولون هذا صنم رحل وصنم الشمس وصنم المشتري ونحو ذلك * والثانى انه قال قل بلوعه وقل اكمل الله تعالى عقله الذى به يصح التكليف فقال ذلك وقد حطرت قنانه الامور وحركته الخواطر والدواعى على الفكر فمما ساهده من الحوادث الدالة على بوحده الله تعالى * وروى فى الخبر ان امه كانت ولدته فى معار خوفاً من عمرود لانه كان يقتل الاطفال المولودين فى ذلك الزمان فلما حرج من الممار قال هذا العول حين ساهد الكواكب * والثالث انه قال ذلك على وجه الاسكار على قومه وحذف الالف واراد اهدا رى * قال الشاعر

كدت انك علك ام رأيت بواسطه * عاس الطلام من الزمان حبالا
ومعاه اكدت لك * وقال آخر

دهوى وقالوا يا حويلد لا ربع * فعات واكرت الوحوه همهم
معاه أهمهم * ومعنى قوله ﴿ولا تحب الآفان﴾ احار ناه ليس رب ولو كان ربا لاحيه وعظمته لعظم الرب * وهذا الاستدلال الذى سلك ابراهيم طريقه من اصبح ما يكون من الاستدلال واوضحه وذلك انه لما رأى الكواكب فى علود وصانها قرر نفسه على ما قسم الله حكمه من كونه ربا حالما او مخلوقا مربوبا فلما رآه طالما آفلا ومتحركا رائلا قصى ناه محدث لمبارمة لدلالات الحدث وانه ليس رب لانه علم ان المحدث غير قادر على احداث الاحياء وان ذلك مستحيل فيه كما استحال ذلك منه اذ كان محدثا فحكم بتساوئها له فى جهة الحدوث وامساع كونه حالما ربا * ثم لما ضاع الممر فوحد من المعظم والاسراق وامساط البور على خلاف الكواكب قرر ايضا نفسه على حكمه فقال هذا رى فلما راعاه وتأمل حاله وحده فى معاد فى اب مبارمته للحوادث من الطلوع والافول والاسفال والروال حكم له بحكمه وان كان اكر واسوأ منه ولم يمهه ما ساهد من اختلافهما من المعظم والصياء من ان قصى له بالحدوث اوحود دلالات الحدث فيه * ثم لما اصبح رأى الشمس طالما

في عظمها واشراقها وتكامل صيانتها قال هذا ربي لاها بخلاف الكوكب والشمس في هذه
 الاوصاف ثم لما رآها آفة متقلة حكم لها بالحدوث ايضاً واما في حكم الكوكب والقمر
 لشمول دلالة الحدث للجميع * وفيما احبر الله تعالى به عن ابراهيم عليه السلام وقوله غيب ذلك
 (وتلك حجتنا آتيناها ابراهيم على قومه) اوضح دلالة على وجوب الاستدلال على التوحيد
 وعلى بطلان قول الخشوع القائلين بالتقليد لانه لو حار لاحتج ان يكتفى بالتقليد لكان اولاهم به
 ابراهيم عليه السلام فلما استدل ابراهيم على توحيد الله واحتج به على قومه ثبت بذلك ان
 علياً مثله وقد قال في نسق البلاوة عند ذكره اياه مع سائر الانبياء (اولئك الدرس هدى الله
 مهديهم اقتدهم) فامر الله تعالى بالاعتداء به في الاستدلال على التوحيد والاحتجاج به على التكفار *
 ومن حيث دلت احوال هذه الكواكب على انها مخلوقة غير خالقة ومربوبة غير رب فهي
 دالة ايضاً على ان من كان في مثل حالها في الاستعمال والروال والمجيء والذهاب لا يجوز
 ان يكون رباً خالقاً وانه يكون مربوباً فدل على ان الله تعالى لا يجوز عليه الانتقال ولا الروال
 ولا المجيء ولا الذهاب لقضية استدلال ابراهيم عليه السلام بان من كان بهذه الصفة فهو محدث
 وثبت بذلك ان من عند ما هذه صفة فهو غير عالم بالله تعالى وانه ثبوت من عند كوكبا
 وبعض الاشياء المخلوقة * وفيه الدلالة على ان معرفة الله تعالى بحسب تكامل العقل قبل ارسال الرسل
 لان ابراهيم عليه السلام استدل عليها قبل ان يسمع بمحجج الانبياء عليهم السلام : قوله تعالى
 (ولك حجتنا آتيناها ابراهيم على قومه) يعنى والله اعلم ما ذكر من الاستدلال على حدوث
 الكوكب والشمس وان من كان في مثل حالها من معارضة الحوادث له لا يكون الها
 ولما قرر ذلك عندهم قال اى الهريقين احق بالامر من بعد الهما واحدا احق ام من بعد آلهة
 سقى قالوا من بعد الهما واحدا فاقروا على انفسهم فصاروا يخجوجون وقل انهم لما قالوا له
 أما نخاف ان يحملك آلهتنا قال لهم اما تخافون ان نخاكم نعمكم الصغير مع الكبر
 في العادة فانطلق ذلك محاجهم عليه من حيث رجع عليهم ما زادوا الزامه اياه فالزمهم من
 على اصلهم وانطلق قولهم هو له * قوله تعالى (واولئك الدرس هدى الله) وهديهم اقتدهم امرنا
 بالاعتداء عن ذكر من الانبياء في الاستدلال على توحيد الله تعالى على نحو ما ذكرنا من استدلال
 ابراهيم عليه السلام ويحتج بعمومه في لزوم شرايع من كان قاضياً من الانبياء ما لم يخص بذلك
 الاستدلال على التوحيد من الشرائع السمعية وهو على الجميع وقد بينا ذلك في اصول الفقه *
 قوله تعالى (لا يدركه الابصار وهو يدرك الابصار) يقال ان الادراك اصله اللزوم نحو قولك
 ادرك زمان المصور وادرك انما حقيقه وادرك الطعام اى لحق حال الصبح وادرك الرزق والسمرة
 وادرك العلام اذا لحق حال الرحال وادرك النسر لئس لحوقه برؤسه اياه لانه لا خلاف بين
 اهل اللغة ان قول القائل ادرك بصرى تحسبها معاد رأته بصرى ولا يجوز ان يكون الادراك
 الا حاسة لان البيت محيط بمافيها وايس مدركه فهو له تعالى (لا يدركه الابصار) معناه لا اراد
 الابصار وهذا مدح سبى ربه الابصار كقوله تعالى (لا تأخذه سنة ولا نوم) وما مدح الله به عن

هسه فان اثبات صده دم ونقص غير حائر اثبات نقيضه محال كالو نطل استحقاق الصفة بلا تأخذه
 سنة ولا يوم لم يسطر الا الى صفة نقص فلما نمدح سبي رؤية الصبر عنه لم يحجر اثبات صده ونقصه
 محال اذ كان فيه اثبات صفة نقص ولا يجوز ان يكون مخصوصاً بقوله تعالى (وحوه يومئذ
 ناصرة الى رها باطرة) لان الطر محتمل لمعان منه انتظار الثواب كإروى عن جماعة من
 السلف فلما كان ذلك محتملاً للتأويل لم يحجر الاعتراض عليه بما لا مساع للتأويل فيه * والاحار
 المروية في الرؤية انما المراد بها العلم لو سمحت وهو علم الضرورة الذي لا نشو شبهة ولا تعرض فيه الشكوك
 لان الرؤية بمعنى العلم مسهورة في اللغة: قوله تعالى ﴿ولو شاء الله ما اشركوا﴾ معناه لو شاء الله ان
 يكونوا على صدا الشريك من الايمان قسراً ما اشركوا لان المشيئة انما تتعلق بالفعل ان يكون
 لاما لا يكون فتطلق المشيئة محدوف واما المراد بهذه المشيئة الحال التي تساقى الشريك قسراً
 بالاقتطاع عن الشرك محمراً ومما والحاء فهذه الحال لا يشأها الله تعالى لان المع من المعصية
 ههه الوحوه مع من الطاعة وانطال لاوار والعقاب في الآخرة: قوله تعالى ﴿ولا تسوا الذين
 يدعون من دون الله فبسوا الله عدوا بغير علم﴾ قال السدي لا تسوا الاصنام فبسوا من امرهم
 بما اسم عليه من عيها وقل لا تسوا الاصنام فحماهم العيظ والهيل على ان يسرا من
 تعدون كاسمهم من يعدون وفي ذلك دليل على ان المحق عليه ان يكف عن سب السماء الذين
 يتسرعون الى سبه على وجه المقابلة لانه متملة البعث على المعصية به قوله تعالى ﴿فكلوا
 مما ذكر اسم الله عليه ان كنتم مؤمنين﴾ طاهره امر ومعناه الااحة كقوله تعالى ﴿واذا حلقتم
 فاصطادوا﴾ (فاذا قصيب الصلوة فاستروا في الارض) هذا اذا ارادنا كلة اللدد فهو اناحة ويحتمل
 التزعيب في اعتماد صحة الادن فيه في اكله للاستعانة به على طاعة الله تعالى فيكون اكله في هذه
 الحال مأحورا ومن الناس من يقول ان كنتم مؤمنين ، يدل على حظر اكل ما لم يدكر
 اسم الله عليه لاقتصائه مخالفة المشركين في اكل ما لم يدكر اسم الله عليه * وقوله (مما ذكر اسم الله
 عليه) عموم في سائر الادكار ومحتج به على حوارا كل دغ العاصب للشاة المعصونة وفي الدخ بسكين
 معصونة ان المالك للشاة اكلها لقوله تعالى ﴿فكلوا مما ذكر اسم الله عليه﴾ اذ كان ذلك مما قد دكر
 اسم الله عليه: قوله تعالى ﴿وددوا طاهرا لاثم واطه﴾ قال الصحاك كان اهل الحاهليه يرون
 اعلان الزنا اثما والاستسار به عبرا ثم فقال الله تعالى (وددوا طاهرا لاثم واطه) وهو عموم
 في سائر ما يسمى بهذا الاسم ان عليه تركه سرا وعلاية فهو يوجب محريم الحمر ايضا لقوله تعالى
 (يسئلوك عن الحمر والميسر قل فيهما اثم كبير) * ويجوز ان يكون طاهرا لاثم ما يهمله بالخوارج
 واطه ما يهمله فله من الاعتقادات والمصول ونحوها مما حظر عليه فله ما يهمله: قوله تعالى ﴿ولا تأكلوا
 مما لم يذكر اسم الله عليه واه لفسق﴾ فيه سبي عن اكل ما لم يدكر اسم الله عليه وقد اختلف في ذلك
 فقال اصحابنا ومالك والحنس بن صالح ان ترك المسلم التسمية عمدا لم يؤكل وان تركها ناسيا
 اكل وقال الشافعي يؤكل في الوحيين وذكر مثله عن الاوراعي وقد اختلف ايضا في تارك
 التسمية ناسيا فروى عن علي وابن عباس ومجاهد وعطاء بن ابي رباح وسعيد بن المسيب وابن

مطل
 الاقوال في ترك التسمية
 على الذعة

شهاب وطاوس قالوا لا بأس ما كل ما ذبح ونسى التسمية عليه وقال على انما هي على الملة
وقال ابن عباس المسلم ذكر الله في قلبه وقال كما لا ينعى الاسم في الشرك لا يضر السيان في الملة
وقال عطاء المسلم تسمية اسم الله تعالى المسلم هو اسم من اسماء الله تعالى والمؤمن هو اسم من اسمائه
والمؤمن تسمية للذابح وروى ابو خالد الاصم عن ابن محلان عن نافع ان غلاما لابن عمر قال له
يا عبد الله قل بسم الله قال قد قلت قال بسم الله قال قد قلت قال قد قلت قال قد قلت قال قد قلت
فلما يأكل منه وقال ابن سيرين اذا ترك التسمية ناسيا لم يؤكل وروى يونس بن عبيد عن مولى لقريش
عن ابيه انه اتى على علام لابن عمر فأتى عد قصاب ذبح شاة ونسى ان يذكر اسم الله عليها فامر
ان عمر ان يقوم عنه فاداء ايسان يشتري قال ان عمر يقول ان هذه لم يدكها فلا تشتري
وروى شعبة عن حماد عن ابراهيم في الرجل يدبح فينسى ان يسمى قال احب الي ان لا يأكل *
وطاهر الآية موحى بتحريم ما ترك اسم الله عليه ناسيا كان ذلك او عامدا الا ان الدلالة قد قامت
عندنا على ان السيان غير مراد به فاما من اناح اكله مع ترك التسمية عمدا فقوله محالف
للآية غير مستعمل لحكمها محال هذا مع مخالفة للآثار المروية في ايجاب التسمية على الصيد
والذبيحة * فان قيل ان المراد بالنسي الدنايح التي دبحها المشركون وبذل عليه ما روى شرك عن
سماك بن حرب عن عكرمة عن ابن عباس قال فلك المشركون اماما قتل رنكم فأت فلا تأكلوه
واما ما قتلتم انتم وذبحتهم فتأكلوه فادعى الله تعالى الى نبيه صلى الله عليه وسلم (ولا تأكلوا مما لم يذكر
اسم الله عليه) قال الميتة وبذل على ذلك قوله تعالى في نسق اللاوة (ليوحى الى اوليائهم
ليحاذروكم) فاداكات الآية في الميتة وفي دنايح المشركين هي مصورة الحكم ولم يدحل فيها دنايح
المسلمين * قيل له زول الآية على سبب لا يوجب الاقتصار بحكمها عليه بل الحكم للعموم
اذا كان اعم من السبب فلو كان المراد دنايح المشركين لذكرها ولم يقتصر على ذكر ترك التسمية
وقد علمنا ان المشركين وان سموا على دنايحهم لم تؤكل مثل ذلك على انه لم يرد دنايح المشركين
ادكات دنايحهم غير ما كولة سمو الله عليها ولم يسموا وقد اصر الله تعالى على تحريم دنايح
المشركين في غير هذه الآية وهو قوله تعالى (وما دبح على الصب) وايضا لو اراد دنايح المشركين
او الميتة لكانت دلالة الآية فائمة على فساد الديكة بترك التسمية ادحل التسمية علما
لكونه ميتة فدل ذلك على ان كل ما ترك التسمية عليه فهو ميتة وعلى انه قد روى عن ابن
عباس ما يدل على ان المراد التسمية دون دحية الكافر وهو ما رواه اسرايل عن سماك عن
عكرمة عن ابن عباس (وان الشياطين ليوحى الى اوليائهم) قال كانوا يقولون ما ذكر اسم الله عليه
فلا تأكلوه وما لم يذكر اسم الله عليه فكلوه فقال الله تعالى (ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه)
فاحذر ابن عباس في هذا الحديث ان المحادلة مهم كانت في ترك التسمية وان الآية رلت في ايجابها
لامن طريق دنايح المشركين ولا الميتة * وبذل على ان ترك التسمية عامدا يفسد الذكاة قوله
تعالى (يسئلكم ماذا احل لهم قل احل لكم الطهات وما علمتم من الحوارح مكليين) الى قوله
(وادكروا اسم الله عليه) ومعلوم ان ذلك امر يقتضى الاحاب وانه غير واجب على الآكل فدل

على انه اراده حال الاصطياد والسائلون قد كانوا مسلمين فلم يسع لهم الا كل الاشرية التسمية
ويدل عليه قوله تعالى (فاذكروا اسم الله عليها صواف) يعنى في حال البحر لانه قال الله تعالى
(فاذا وحش حنوها) والهاء للتعقيب * ويدل عليه من جهة السنة حديث عدى بن حاتم حين
سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن صيد الكلب فقال اذا ارسلت كلبك المعلم وذكرت اسم الله
عليه فكل اذا أمسك عليك وان وجدت معه كائنا آخر وقد قله فلا تأكله فانما ذكرت اسم الله
على كلبك ولم تذكره على غيره وقد كان عدى بن حاتم مسلما فامره بالتسمية على ارسال
الكلب ومنه الاكل عند عدم التسمية بقوله فلا تأكله فانما ذكرت اسم الله على كلبك * وقد
اقتصت الآية الهى عن اكل ما لم يذكر اسم الله عليه والهى عن ترك التسمية ايضا * ويدل على
تأكيد الهى عن ذلك قوله تعالى (وانه لمسق) وهو راجع الى الامر من ترك التسمية
ومن الاكل ويدل ايضا على ان المراد حال تركها فانما اذ كان الناس لا يحجور ان يلحقه سمة
المسق * ويدل عليه ما روى عبد الرزير الدراوردى عن هشام بن عمرو عن ابيه عن عاتبة
ان الناس قالوا يا رسول الله ان الاعراب يأبون باللحم فتنا عندهم وهم حديثو عهد بكفر
لاندري دكروا اسم الله عليه ام لا فقال سموا عليه الله وكلوا فلو لم تكن التسمية من شرط الدكاة
امال وما عليكم من ترك التسمية ولكنه قال كانوا لان الاصل ان امور المسلمين محمولة على
الحوار والصحة ولا تحمل على الفساد وما لا يحجور الا بدلالة * فان قيل لو كان المراد ترك المسلم
التسمية لو كان يكون من استباح اكله فاسقا لقوله تعالى (وانه لمسق) فلما اتفق الجمع على
ان المسلم التارك للتسمية فانما غير مستحق لسمة المسق دل على ان المراد الميتة او دمايح المشركين
* قيل له طاهر قوله (وانه لمسق) عائد على الجميع من المسلمين وغيرهم وقيام الدلالة على خصوص
لعموم غير مانع فقام حكم الآية في ايجاب التسمية على المسلم في الذبحة وايضا فانما نقول من
ترك التسمية فانما مع اعتقاده لوجوها هو فاسق وكذلك من اكل ما هذا سبيله مع الاعتقاد
لان ذلك من شرطها فقد لحته سمة المسق واما من اعتقد ان ذلك في الميتة او دمايح اهل
الشرك دون المسلمين فانه لا يكون فاسقا لرواه عد حاكم الآية الأولى * فان قيل فاقول لما كانت
التسمية دكرا ليس بواجب في استدامته ولا في انهاؤه وح ان لا يكون واحدا في استدامته ولو كان
واحدا لاستوى فيه العائد والناسي * قيل له اما القياس الذي ذكره فهو دعوى محض لم يرد على
اصل فلا يستحق الجواب على انه مستقص بالايمان والشهادتين وكذلك في التلبه والاستيذان
وما شاكل هذا لان هذا اذا كانت ليست بواجبة في استدامتها وانهاؤها مع ذلك فهي واجبة في الاستداء *
واما قلنا ان ترك التسمية ناسيا لا يمنع صحة الدكاة من قبل ان قوله تعالى (ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله
عليه) خطاب للعائد دون الناسي ويدل عليه قوله تعالى في سق التلاوة (وانه لمسق) وليس ذلك صفة
لناسي ولا للناسي في حال نسيانه غير مكلف للتسمية وروى الاوراعى عن عطاء بن ابي رباح عن
عبد بن عمير عن عبد الله بن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تجاوز الله عن امة الخطأ
والنسيان وما استكروا عليه وادالم يكن مكلفا للتسمية فقد اوقع الدكاة على الوجه المأمور به فلا يصده

ترك التسمية وغير جائز الزامه ذكاة اخرى لفوات ذلك منه وليس ذلك مثل نسيان تكبيرة الصلاة او نسيان الطهارة ونحوها لان الذي يلزمه بعد الذكر هو فرض آخر ولا يجوز ان يلزمه فرض آخر في الذكاة لموات محلها فانه قيل لو كانت التسمية من شرائط الذكاة لما سقطها النسيان كترك قطع الاوداج وهذا السؤال للفريقين من اسقط التسمية رأسا ومن اوجبها في حال النسيان فاما من اسقطها فانه يستدل علينا بما قلنا على سقوطها في حال النسيان وشرائط الذكاة لا يسقطها النسيان كترك قطع الاوداج فدل على ان التسمية ليست بشرط فيها ومن اوجبها في حال النسيان يشبهها بترك قطع الحلقوم والاوداج ناسيا او طامدا انه يمنع صحة الذكاة فاما من اسقط فرض التسمية رأسا فان هذا السؤال لا يصح له لانه يزعم ان ترك الكلام من فروض الصلاة وكذلك فعل الطهارة وهما جميعا من شروطها ثم فرق بين تارك الطهارة ناسيا وبين المتكلم في الصلاة ناسيا وكذلك الية شرط في صحة الصوم وترك الاكل ايضا شرط في صحته ولو ترك الية ناسيا لم يصح صومه ولو اكل ناسيا لم يفسد صومه فهذا سؤال يتقضى على اصل هذا السائل واما من اوجبها في حال النسيان واستدل بقطع الاوداج فانه لا يصح له ذلك ايضا لان قطع الاوداج هو نفس الذبح الذي يباي موته حتف انه ويفصله من الميتة والتسمية مشروطة لذلك لا على انها نفس الذبح بل هي مأمورها بعده في حال الذكر دون حال النسيان فلم يجرحه عدم التسمية على وجه السهو من وجود الذبح فلهذا احتلما به قوله تعالى ﴿وَجَعَلُوا اللَّهَ مُخَادَراً مِنْ الْحَرْثِ وَالْإِنْعَامِ﴾ الآية الحَرْثُ الزرع والحَرْثُ الارض التي تثار للزرع قال اس عاص وقادة عمد اماس من اهل الصلاة حرقوا من حروثهم ومواسيهم حرقا لله تعالى وحزاً لشركائهم فكأنوا اذا خالط شيء بما حرقوا لشركائهم ما حرقوا لله تعالى رددوا على شركائهم وكانوا اذا اصابتهم السعة استمعوا بما حرقوا لله تعالى ووفروا ما حرقوا لشركائهم * وقيل انهم كانوا اذا هلك الذي لاوتاهم احدوا بدله بما لله تعالى ولا يفعلون مثل ذلك فيما لله تعالى قال ذلك الحسن والسدي * وقيل انهم كانوا يصرفون بعض ما حملوه لله في العفة على اوتاهم ولا يفعلون مثل ذلك فيما حملوه للاوتان * واما حمل الاوتان شركاءهم لانهم حملوا لها نصيبا من اموالهم ينفقونها عليها فشاركوها في نعمهم وقوله تعالى ﴿وَقَالُوا هَذِهِ الْإِغَامُ وَهَذَا حَرْثُ هَجْرٍ﴾ قال الصحاح الحَرْثُ الزرع الذي جعلوه لاوتاهم واما الانعام التي ذكرها اولا فهو ما جعلوه لاوتاهم كما جعلوا الحَرْثَ للعفة عنيها في سدتها وما يربو من امرها وقيل ما جعل مما قربانا للاوتان واما الانعام التي ذكرت ناسيا فان الحسن ومجاهدا قالا هي السائمة والوسيلة والحامى واما التي ذكرت ثالثا فان السدي وغيره قالوا هي التي اذا ولدوها او دبجوها او ركبوها لم يدكروا اسم الله عليها وقال ابو وائل هي التي لا يحجون عليها * وقوله تعالى (حجر) قال قتادة يعني حراما واسمه المنع قال الله تعالى (ويقولون حجرا محجورا) اي حراما محرما وقوله تعالى ﴿وَقَالُوا مَا فِي بُطُونِ هَذِهِ الْأِغَامِ خَالصة لدكورها﴾ قال اس عاص يسون اللبن وقال سعيد عن قتادة ما في بطون هذه الانعام خالصة لدكورها السحائر كانت للدكور دون النساء وان كانت ميتة اشترك فيها

ذكرهم وانهم ﴿ قوله تعالى ﴾ قد حسر الدين قتلوا اولادهم سمها بغير علم وحرموا ما رزقهم الله ﴿ قال قتادة يعني الحيرة والسائبة والوصيلة والحامي تحريما من الشيطان في اموالهم ﴾ وقال مجاهد والسدى ﴿ ما في بطون هذه الانعام ﴾ يعني بها الامة وقال غيرهم ارادها الان والاحه جميعا ﴿ والخالص هو الذي يكون على معنى واحد لا يشوبه شيء من غيره كذهب الخالص ومنه اخلاص التوحيد واخلص العمل لله تعالى ﴾ واما ثاثة ﴿ خالصة ﴾ على المبالغة في الصفة كالعلامة والراوية وقيل على تأييد المصدر نحو الماقة والماقية ومه ﴿ محالصة ذكرى الدار ﴾ وقيل لتأييد ما في بطونها من الانعام ويقال فلان خالصة فلان وحلصاه ﴿ وقوله تعالى ﴾ ﴿ وان يكن مية مية فهم به شركاء ﴾ يعني احة الانعام اذا كانت مية استوى ذكرهم واسماهم فيها فاكاوها جميعا ﴿ قال ابو بكر وروى سعيد بن حير عن ابن عباس قال اذا اردت ان تعلم حبل العرب فاقرأ ما فوق الثلاثين والمائة من سورة الانعام الى قوله ﴾ قد حسر الدين قتلوا اولادهم سمها بغير علم وحرموا ما رزقهم الله افتراء على الله قد صلوا وما كانوا مهتدين ﴾ ﴿ وقوله تعالى ﴾ ﴿ وهو الذي انشأ جنات معروشات وغير معروشات ﴾ الى قوله ﴿ وآتوا حقه يوم حصاده ﴾ قال ابن عباس والسدى ﴿ معروشات ﴾ ما عرش الناس من الكروم ونحوها وهو رفع بعض اغصانها على بعض وقيل ان تعريشها ان يحيط رعايه بخائط واصلة للرفع ومه ﴿ حاوية على عروشها ﴾ اي على اعاليها وما ارفع منها والعرش السرير لارباعه ﴿ ذكر الله تعالى الزرع والحل والرتون والرمال ثم قال ﴾ ﴿ آتوا حقه اذا ثمر ﴾ وآتوا حقه يوم حصاده ﴿ وهو عطف على جميع المذكور فاقضى ذلك انحاء الحق في سائر البروع والثمار المذكورة في الآية ﴾ وقد اختلف في المراد بقوله تعالى ﴿ وآتوا حقه يوم حصاده ﴾ فروى عن ابن عباس وحار بن زيد ومحمد بن الحنفية والحسن وسعيد بن المسيب وطاوس وريد بن اسلم وقاتدة والضحاك ان العشر ونصف العشر وروى عن ابن عباس رواية اخرى ومحمد بن الحنفية والسدى وارايم تسعها العشر ونصف العشر وعن الحسن قال تسعها الركاة وقال الضحاك تسع الركاة كل صدقة في القرآن وروى عن ابن عمر ومجاهد انها محكمة واه حق واحب عند الصرام غير الركاة وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه سبي عن حداد الليل وعن صرام الليل قال سفيان بن عيينه هذا لاحل المساكين كي يحضروا قال مجاهد اذا حصدت طرحت للمساكين منه وكذلك اذا طيب واذا كدست ويتزكون يتبعون آثار الحصاد من واذا احدث في كيله خثوث لهم منه واذا علمت كيله صرأت ركاة واذا احدث في حداد الحل طرحت لهم منه وكذلك اذا احدث في كيله واذا علمت كيله صرأت ركاة ﴿ وماروى عن ابن عباس ومحمد بن الحنفية وارايم ان قوله تعالى ﴿ وآتوا حقه يوم حصاده ﴾ منسوخ بالعشر ونصف العشر بين ان مدهم تحوّر نسخ القرآن بالسنة ﴿ وقد اختلف الفقهاء فيما يجب فيه العشر من وحين احدها في النصف الموح في والآخر في مقداره

ذكر الخلاف في الموجب فيه

قال ابو حنيفة وروى في جميع ما نحرجه الارض العشر الا الخطب والقصب والحشيش وقال

ابو يوسف ومحمد لاشئ فيما تخرجه الارض الا ما كان له ثمرة باقية وقال مالك الحبوب التي تحبب فيها الزكاة الحنطة والشعير والسلت والذرة والدخن والارز والقمح والعدس والجلال واللوبياء وما شئت ذلك من الحبوب وفي الزيتون وقال ابن ابي ليلى والثوري ايس في شئ من الزرع زكاة الا التمر والزيت والحنطة والشعير وهو قول الحسن بن صالح وقال الشافعي انما تحبب فيما ييسر وبقات ويدخر ما كولا ولا شئ في الزيتون لانه ادام وقد روى عن علي بن ابي طالب وعمر ومجاهد وعطاء وعمر بن دينار انه ليس في الخضر صدقة وروى عن ابن عباس انه كان يأخذ من دسائح الكراث العشر بالعصرة عنه قال ابو بكر قد تقدم ذكر اختلاف السلف في معنى قوله تعالى (وآتوا حقه يوم حصاده) وفي فقه حكمه اونسحه والكلام بين السلف في ذلك من ثلاثة اوجه احدها هل المراد زكاة الزرع والثمار وهو العشر ونصف العشر او حق آخر غيره وهل هو مندوح او غير مندوح فالادليل على انه غير مندوح اتفاق الامة على وجوب الحق في كثير من الحبوب والثمار وهو العشر ونصف العشر ومتى وحدهما حكما قد استتمت الامة واعطى الكتاب بتطمينه ويصح ان يكون عارة عنه فواحب ان يحكم ان الاصل انما صدر عن الكتاب وانما اتفقوا عليه هو الحكم المراد بالآية وغير حائر اسانه حقا غيره ثم اثبات نسجه بقوله عليه السلام فيما سقت السماء العشر ادحائر ان يكون ذلك الحق هو العشر الذي بينه النبي صلى الله عليه وسلم فيكون قوله فيما سقت السماء العشر بيانا للمراد بقوله تعالى (وآتوا حقه يوم حصاده) كما ان قوله في مائ درهم خمسة دراهم بيان لقوله تعالى (وآتوا الزكاة) وقوله (وافقوا من طيبات ما كنتم ومما اخرجنا لكم من الارض) وغير حائر ان يكون قوله (وآتوا حقه يوم حصاده) مندوخا بالعشر ونصف العشر لان السجح انما يقع بما لا يصح اجتماعهما فاما ما يصح اجتماعهما معا فهو حائر وقوع السجح به الا ترى انه يصح ان يقول وآتوا حقه يوم حصاده وهو العشر فاما كان ذلك كذلك لم يجز ان يكون مندوخا واما من حمل هذا الحق نأت الحكم غير مندوح ورغم انه حق آخر غير العشر يحب عند الحصاد وعند الديار وعند الكيل فانه لا يخلو قوله هذا من احد معنيين اما ان يكون مراده عنده الوجوب او الدب فان كان بدنا عنده لم يسمع له ذلك الا باقامة الدلالة عليه اد غير حائر صرف الامر عن الالتجاء الى الدب الا بدلالة وان رآه واحا فلو كان كما رعم لوح ان يرد الطل به متواترا لعموم الحاجة اليه ولكن لا اقل من ان يكون نقله في نقل وجوب العشر ونصف العشر فلما لم يعرف ذلك عامة السلف والمقهاء علما انه غير مراد فثبت ان هذا الحق هو العشر ونصف العشر الذي بينه عليه السلام عنه فان قيل الزكاة لا تخرج يوم الحصاد وانما تخرج بعد التقية فدل على انه لم يرد به الزكاة عنه قيل له الحصاد اسم للقطع فتق قطعه فعليه اخراج عشر ما صار في يده ومع ذلك فالخضر كلها انما يخرج الحق منها يوم الحصاد غير مستطر بشئ غيره وقيل ان قوله تعالى (وآتوا حقه يوم حصاده) لم يحمل اليوم طرفا للايتاء المأموره وانما هو ظرف لحقه كانه قال وآتوا الحق الذي وجب يوم حصاده بعد التقية عنه قال ابو بكر ولما ثبت بما ذكرنا

ان المراد بقوله ﴿وآتوا حقه يوم حصاده﴾ هو العشر دل على وحبوب العشر في جميع ما تحرجه الارض الا ما خصه الدليل لان الله تعالى قد ذكر الزرع لمعظم يتعلم لساثر اصافه وذكر النخل والزيتون والرمان ثم عقبه بقوله ﴿وآتوا حقه يوم حصاده﴾ وهو عائذ الى جميع المذكور فن ادعى خصوص شيء منه لم يسلم له ذلك الا بدليل فوجب بذلك ايجاب الحق في الحصر وغيرها وفي الزيتون والرمان ❦ فان قيل انما اوحى الله تعالى هذا الحق فيما ذكر يوم حصاده وذلك لا يكون الا بعد استحكامه ومصيره الى حال تنق ثمرته فاما ما احدث منه قبل بلوغ وقت الحصاد من القواكه الرطبة فلم يتناولها اللفظ ومع ذلك فان الزيتون والرمان لا يحصدان فلم يدخل في عموم اللفظ ❦ قيل له الحصاد اسم للقطع والاستيصال قال الله تعالى (حق حملهم حصيدا حامدين) وقال النبي صلى الله عليه وسلم يوم فتح مكة ترون اواباش قريش احصدوهم حصدا فيوم حصاده هو يوم قطعه فذلك قد يكون في الحصر وفي كل ما ينقطع من الثمار عن شجرة سواء كان بالما او اخضر رطبيا وايضا قد اوحى الآية العشر في ثمر الحل عند جميع الفقهاء بقوله تعالى ﴿وآتوا حقه يوم حصاده﴾ فدل على ان المراد يوم قطعه لشمول اسم الحصاد لقطع ثمر الحل وقائده ذكر الحصاد ههنا ان الحق غير واحد احراجه بنفس حروجه وبلوغه حتى يحصل في يد صاحبه فيجئذ يلزمه احراجه وقد كان يحور ان يتوهم ان الحق قد لزمه بحروجه قل قطعه واحده فافاد بذلك ان عليه ركاة ما حصل في يده دون ما تلف منه ولم يحصل منه في يده ويدل على وحبوب العشر في جميع الخارج قوله تعالى ﴿اهقوا من طيبات ما اكنتم وما اخرحالككم من الارض﴾ وذلك عموم في جميع الخارج ❦ فان قيل الفقة لا تعقل منها الصدقة ❦ قيل له هذا غلط من وحوه احدها ان الفقة لا يعقل منها غير الصدقة وهذا ورد الكتاب قال الله تعالى ﴿ولا تجموا الخبيث منه تيقون﴾ وقال تعالى ﴿والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقوها في سبيل الله فشرهم بعدا بالهم﴾ وقال تعالى ﴿الذين ينفقون اموالهم بالليل والنهار سرا وعلانية﴾ الآية وغير ذلك من الآي الموحدة لما ذكرنا ايضا فان قوله تعالى ﴿يا ايها الذين آمنوا اهقوا من طيبات ما اكنتم﴾ امر وهو يقتضي الوجوب وليس ههنا فقة واحدة غير الركاة والعشر اذ الفقة على عياله واحدة وايضا فان الفقة على نفسه واولاده معقولة غير معتبرة الى الامر فلامعنى لحل الآية عليه ❦ فان قيل المراد صدقة التطوع ❦ قيل له هذا غلط من وجهين احدهما ان الامر على الوجوب فلا يصرف الى الدب الا بدليل والثاني قوله تعالى ﴿ولستم بأحديه الا ان تمصوا فيه﴾ قد دل على الوجوب لان الاعماس انما يكون في اقتضاء الدين الواحد فاما ما ليس بواحد فكل ما اخذ منه فهو فصل وريح فلا اعماس فيه ومن جهة السه حديث معاذ واس عمر وطار عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ما سقت السماء فيه العشر وما سقى بالساية فصفت العسر وهذا خبر قد تناقاه الناس بالقول واستعملوه فهو في خبر الوائر وعمومه يوجب الحق في جميع اصناف الخارج ❦ فان احسوا حديث يعقوب بن شيبه قال حدثنا ابو كامل الحمدرى قال حدثنا الحارث بن شهاب عن عطاء

ابن السائب عن موسى بن طلحة عن ابيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس في الحصر ارات
 صدقة * قيل له قد قال يعقوب بن شعبة ان هذا حديث مكر وكان يحيى بن معين يقول حديث
 الحارث بن شهاب ضعيف قال يحيى وقد روى عبد السلام بن حرب هذا الحديث عن عطاء بن
 السائب عن موسى بن طلحة مرسلًا وعبد السلام ثقة وانما اصل حديث موسى بن طلحة ما رواه
 يعقوب بن شعبة قال حدثنا حماد بن عوف قال حدثنا عمرو بن عثمان بن موهب عن موسى بن طلحة
 ان بعض الامراء بعث اليه في صدقة ارضه فقال ليس عليها صدقة وانما هي ارض حضرة ورطاب
 ان معادًا انما امر ان يأخذ من الخلل والحطة والشعير والنب فهذا اصل حديث موسى
 ان طائفة وهو تأويل الحديث معاد انه امر بالاحذ من الاصناف التي ذكر وليس في ذلك
 لو ثبت دلالة على نبي الحق عما سواها لانه يحوز ان يكون معادًا انما استعمل على هذه
 الاصناف دون غيرها وايضا فلو استقام سد موسى بن طلحة وصحت طريقته لم يحز الاعتراض به
 على حرم معاد في العشر ونصف العشر لانه حرم تلقاء الناس بالقول واستعملوه وهم مختلفون
 في استعمال حديث موسى بن طلحة ومثله ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم حرام فاهق الفقهاء
 على استعمال احدهما واختلفوا في استعمال الآخر كان المتيقن على استعماله قاصيا على المختلف
 فيه مهما حاصلا كان ذلك او عا ما فوجب ان يكون قوله فيما سقت السماء العشر قاصيا على حرم
 موسى بن طلحة ليس في الحصر ارات صدقة وايضا يمكن استعمال هذا الخبر فيما يرمي به على العاشر
 على ما يقول ابو حنيفة لانه لا يأخذ منه العشر ويكون حرم معاد فيما سقت السماء العشر مستعملا
 في الجميع ومن جهة الطر ان الارض يقصد طاب ثمنها برراعتها الحصر ارات كما يطلب ثمنها
 برراعتها الحب فوحا ان يكون فيها العشر كالحبوب ولا يلزم عليه الخطب والقصب والحشيش لان
 ذلك يست في العادة اذ اصابه الماء من غير رراعة وليس يكاد يقصد بها الارض فذلك لم يجب فيها
 شيء ولا خلاف في نبي وحب الحق عن هذه الاشياء * وقد اختلف فيما ياكله من الثمر فقال
 ابو حنيفة وروى مالك والوري يجب عليه ما اكله صاحب الارض وقال ابو يوسف اذا اكل
 صاحب الارض واطعم حاره وصديقه احدثه عشر مائتي من ثلاثمائة الصاع التي تحب، فيها الزكاة
 ولا يؤخذ منه مما اكل او اطعم ولو اكل الثلاثمائة صاع واطعمها لم يكن عليه عشر فان بقي منها
 قليل او كثير فعليه عشر مائتي او نصف العشر وقال الليث في زكاة الحبوب يبدأها قبل
 المقة وما اكل من فريك هو واهله فانه لا يختص به بركة الرطب الذي يترك لاهل الحائط
 ما يأكله هو واهله لا يحرص عليه وقال الشافعي يترك الحارص لرب الحائط ما يأكله هو واهله
 لا يحرصه عليه ومن اكل من محله وهو رطب لم يختص به * قال ابو بكر قوله تعالى (وآتوا
 حقه يوم حصاده) يقتضي وحب الحق في جميع المأخوذ ولم يخص الله تعالى ما اكله هو واهله
 فهو على الجميع * فان قيل انما امر بآتياء الحق يوم الحصاد فلا يجب الحق فيما احدث منه قبل
 الحصاد * قيل له الحصاد اسم للقطع فكذلك قطع منه شيئا لرمه احراره عشره وايضا فليس
 في قوله تعالى (وآتوا حقه يوم حصاده) دليل على اني الوحوب عما احدث قبل الحصاد لانه حائر

ان يريد وآتوا حق الجميع يوم حصاده المأكول منه والباقي واحتج من لم يحتسب بالمأكول بما روى شعبة عن حبيب بن عبد الرحمن قال سمعت عبد الرحمن بن مسعود يقول جاء سهل بن ابي حنيفة الى مجلسنا فحدث ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا حرصتم فحدوا ودعوا الثلث فان لم تدعوا الثلث فالربع وهذا يحتدل ان يكون معاه ما روى سهل بن ابي حنيفة ان النبي صلى الله عليه وسلم بعث ابا حنيفة حارسا لحاء رجل فقال يا رسول الله ان ابا حنيفة قد زاد على فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم ان اس عمك برعمك انك قد ردت عليه فقال يا رسول الله لقد تركت له قدر عربة اهله وما يعلم المساكين وما يصيب الرعي فقال قد رديك اس عمك وانصبتك والمرايا هي الصدقة فاما امر ذلك الثلث صدقة ويدل عليه حديث حرير بن حازم عن قيس بن مسعود عن مكحول الشامي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال حصموا في الحرص فان في المال العربة والوصية تجمع بين العربة والوصية فدل على انه اراد الصدقة وروى ابو سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ليس في المرايا صدقة فلم يوجب فيها صدقة لان العربة فيها صدقة واما فائدة الحر ان ما تصدق به صاحب العشر يحتسبه ولا تحب فيها صدقة ولا يصممها

ذكر الخلاف في اعتبار ما يجب فيه الحق

فقال ابو حنيفة وروى يح العشر في قليل ما تحرقه الارض وكثيره الا ما قدمنا ذكره وقال ابو يوسف ومحمد ومالك وابن ابي ليلى والليث والشافعي لا يجب حتى يبلغ ما يجب فيه الحق خمسة اوسق وذلك اذا كان ما يجب فيه الحق مكيلا فان لم يكن مكيلا فان انا ابو يوسف اعتر ان يكون فيه خمسة اوسق من ادنى الاشياء التي تدخل في الوسق بما يجب فيه العشر الا في العسل فانه روى عنه انه اعتر عشرة ارطال وروى انه اعتر عشر قرب وروى انه اعتر قيمة خمسة اوسق من ادنى ما يدخل في الوسق واما محمد فانه يطر الى اعلى ما يقدره ذلك الشيء فيعتر منه ان يبلغ خمسة امثاله وذلك نحو الرعمران فان اعلى مقاديره ما فيعتر بلوعه خمسة اماء لان ما اراد على المن فانه يصاعف او يسب اليه ويقال سوان وثلاثة ونصف من ورع من ويعتر في القطر خمسة اجمال لان الحمل اعلى مقاديره وما اراد فصصيفه وفي العسل خمسة افراق لان الفرق اعلى ما يقدره ويحتج لابي حنيفة في ذلك بقوله تعالى (وآتوا حقه يوم حصاده) وذلك طائد الى جميع المذكور فهو عموم فيه وان كان محملا في المقدار الواحد لان قوله (حقه) محمل معتق الى السان وقد ورد البيان في مقدار الواحد وهو العشر او نصف العشر ويحتج فيه بقوله تعالى (اهلكوا من طيات ما كنتم وما احرحالك من الارض) وذلك عام في جميع الخارج ويدل عليه قول النبي صلى الله عليه وسلم فيما سقت السماء العشر ولم يفصل بين القليل والكثير ومن جهة النظر اتفاق الجميع على سقوط اعتبار الحول فيه فوجب ان يسقط اعتبار المقدار كالركار والمائمه واحتج معتبر المقدار بما روى محمد بن مسلم الطائي قال احرقنا عمرو بن دينار عن حازم بن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا صدقة في شيء من الررع او الكرم او العسل حتى يبلغ خمسة اوسق وروى ليث

ابن ابي سليم عن نافع عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس فيما دون خمسة اوسق صدقة ورواه ابوب بن موسى عن نافع عن ابن عمر موقوفا عليه وروى ابن المبارك عن معمر عن سهيل بن ابي صالح عن ابيه عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله * والجواب عن هذا لاني خيفة من وجوه * احدها انه ادا روى عن النبي صلى الله عليه وسلم حبران احدهما عام والآخر خاص واتفق الفقهاء على استعمال احدهما واختلف في استعمال الآخر فالمتفق على استعماله قاض على المختلف فيه فلما كان خبر العشر متفقا على استعماله واختلفوا في خبر المقدار كان استعمال خبر العشر على عمومه اولى وكان قاصيا على المختلف فيه فاما ان يكون الآخر مذبذبا او يكون تأويله محمولا على معنى لا ينافي شيئا من خبر العشر * وايضا فان قوله فيما سقت السماء العشر عام في ايجابه في الموسوق وغيره وخبر الخمسة اوسق خاص في الموسوق دون غيره فغير جائز ان يكون بيانا لمقدار ما يجب فيه العشر لان حكم البيان ان يكون شاملا لجميع ما يقتضي البيان فلما كان خبر الاوساق مقصورا على ذكر مقدار الوسق دون غيره وكان خبر العشر عموما في الموسوق وغيره علمنا انه لم يرد مورد البيان لمقدار ما يجب فيه العشر * وايضا فان ذلك يقتضي ان يكون ما يوسق يعثر في ايجاب الحق بلوع مقداره خمسة اوسق وما ليس بموسوق يجب في قليله وكثيره لقوله عليا السلام فيما سقت السماء العشر وفقد ما يوجب تخصيص مقدار ما لا يدخل في الاوساق وهذا قول مطروح والقائل به ساقط مردود لاتفاق السلف والخلف على خلافه وليس ذلك كقوله عليه السلام في الرقة ربع العشر وقوله ليس فيما دون خمس اواق ركة وذلك لانه لا شيء من الرقة الا وهو داخل في الورن والاواق مذكورة للورن لخارج ان يكون بيانا لمقدار جميع الرقة المذكورة في الخبر الآخر * وايضا فقد ذكرنا ان الله حقوقا واحدة في المال غير الركة ثم سمحت بالركة كما روى عن ابي حمزة محمد بن علي والصحاك قالا سمحت الركة كل صدقة في القرآن فحائر ان يكون هذا التقدير معتبرا في الحقوق التي كانت واحدة فسمحت بحقوقه تعالى (وادا حصر القسمة اولوا القربى واليتامى والمساكين فادروهم منه) ومحمود ما روى عن معاهد ادا حصدت طرحت للمساكين وادا كدست وادا بقيت وادا علمت كيلة عرلت ركة وهذه الحقوق غير واحدة اليوم فحائر ان يكون ما روى من تقدير الخمسة الاوسق كان معتبرا في تلك الحقوق وادا احتمل ذلك لم يحمر تخصيص الآية والاثار المتفق على قلته * وايضا فقد روى ليس فيما دون خمسة اوسق ركة فحائر ان يريد به ركة التجارة فان يكون سأل سائل عن اقل من خمسة اوسق طعام او عمر للتجارة فاحر ان لا ركة فيه لقصور قيمته عن الصواب في ذلك الوقت فعلى الراوى كلام النبي صلى الله عليه وسلم وترك ذكر السب كما يوجد ذلك في كثير من الاحار

ذكر الخلاف في اجتماع الشر والخراج

فقال ابو حنيفة وابو يوسف ومحمد وروى لا يجتمعان وقال مالك والنوري والحسن بن صالح

وشريك والشافعي اذا كانت ارض خراج فعليه العشر في الخسارج والخراج في الارض
 والدليل على انها لا يجتمعان ان عمر بن الخطاب لما فتح السواد وضع على الارض الخراج
 ولم يأخذ العشر من الخراج وذلك بمشاورة الصحابة وموافقهم اياه عليه فصار ذلك احاطا من
 السلف وعليه مضى الخلف ولو حاز اجتماعهما لمعهما عمر بن الخطاب رضى الله عنه * ويدل
 عليه قول النبي صلى الله عليه وسلم فيما سقت السماء العشر وفيما سقى بالناصح نصف العشر وذلك
 اخبر جميع الواجب في كل واحد منهما فلو وحب الخراج معه لكان ذلك لبعض الواجب لان
 الخراج قد يكون الثلث او الربع وقد يكون قميرا ودرهما * وايضا فان النبي صلى الله عليه وسلم
 قدر العشر الى النصف لاجل المؤنة التي لزمت صاحبها فلو لم يزد الخراج في الارض لم يسقط
 نصف العشر الباقي للزوم مؤنة الخراج ولكان يجب ان يختلف حكم ما تعلق فيه المؤنة
 وما يخف فيه كما خالف النبي صلى الله عليه وسلم بين ما سقته السماء وبين ما سقى بالناصح
 لاجل المؤنة ويدل عليه حديث سهل بن ابي صالح عن ابيه عن ابي هريرة ان النبي صلى الله
 عليه وسلم قال سمعت المراق قميزها ودرهمها ومغناه ستمع ولو كان العشر واحدا لاستحال ان
 يكون الخراج ممنوعا منه والعشر غير ممنوع لان من مع الخراج كان للعشر امع وفي تركه
 ذكر العشر دلالة على ان لا عشر في ارض الخراج وروى ان ذهقانة هرا ملك اسلمت فكتب
 عمر ان يؤخذ منها الخراج ان اخارت ارضها وروى ايضا ان رجلا اسلم فقال له على ان اقت
 على ارضك احذنا منك الخراج ولو كان العشر واحدا مع ذلك لاحدا بوجوه * ولم يجالهما
 في ذلك احد من الصحابة * وايضا لما كان العشر والخراج حقين لله تعالى لم يجر اجتماعهما عليه
 في وقت واحد والدليل عليه اتفاق الجميع على امتناع وجوب زكاة السائمة وركاء التحارة *
 فان قيل ان الخراج بمنزلة الاحرة والعشر صدقة فكما حار اجتماع احرا الارض والعشر
 في الخسارج كذلك يجوز اجتماع الخراج والعشر وذلك لان ارض الخراج مقاة على حكم
 النبي * وانما ايسر ارادها الانتفاع بها بالخراج وهو احرة الارض فلا يمنع ذلك وجوب العشر
 مع الخراج * قيل له هذا غلط من وجوه * احدها ان عبداني حبيبه لا يجتمع العشر والاجرة
 على المستأجر ومتى لزمته الاحرة سقط عنه العشر فكان العشر على ربا الارض الآخذ للاجرة
 فهذا الارام ساقط عنه وقول القائل ان ارض الخراج غير مملوكة لاهلها وانما مقاة على حكم
 النبي * خطأ لانها عندما مملوكة لاهلها والكلام فيها في غير هذا الموضع * وقوله ان الخراج احرة
 خطأ ايضا من وجوه * احدها انه لا خلاف انه لا يجوز استيجار الحقل والشجر ومعلوم ان
 الخراج يؤدي عنها فثبت ان ليس باجرة * وايضا فان الاحرة لا تصح الا على مدة معلومة ولم يثبت
 احد من الأئمة على ارباب اراضي الخراج مدة معلومة * وايضا فان كانت ارض الخراج واهلها
 مقرون على حكم النبي * فغير حائر ان يؤخذ منهم حرية رؤسهم لان العبد لا حرية عليه * وبما
 يدل على انتهاء اجتماع الخراج والعشر تنافي سبهما وذلك لان الخراج سببه الكسر لا يوضع
 موضع الحرية وسائر اموال النبي * والعشر سببه الاسلام فلهذا تنافي سببهما تنافي سببهما * قوله

تعالى ﴿وَمِنَ الْأَنْعَامِ حِمْلَةٌ وَفَرَشًا﴾ روى عن ابن عباس رواية والحسن وابن مسعود رواية
 أخرى وبجاهد قالوا الحمولة كدار الابل والفرش الصغار وقال قتادة والربيع بن أنس والصحاح
 والسدى والحسن رواية الحمولة ما حمل من الابل والفرش النعم وروى عن ابن عباس رواية
 أخرى قال الحمولة كل ما حمل من الابل والقر والحيل والبغال والحمير والفرش النعم فادخل
 في الانعام الحمار على الاتساع لان اسم الانعام لا يقع على الحافر وكان قول السلف في الفرش
 احد معين اما صغار الابل واما النعم وقال بعض اهل العلم اراد بالفرش ما خلق لهم من
 اصوافها وحلودها التي يترشونها ويحلبسون عليها ولولا قول السلف على ما ذكرنا لكان
 هذا الظاهر يستدل به على حوار الاتساع باصواف الانعام واوامارها في سائر الاحوال سواء
 اخذت منها بعد الموت او في حال الحياة ويستدل به ايضا على حواز الاتساع محلودها بعد الموت لاقتضاء
 العموم له الا أنهم قد اتفقوا انه لا يتنعم بالحلود قبل الدماع فهو مخصوص وحكم الآية ثابت
 في الاتساع بها بعد الدماع ﴿وقوله تعالى﴾ (ومن الانعام حمولة وفرشا) فيه اصاب وهو الذي اشأ لكم
 من الانعام حمولة وفرشا ﴿وقوله تعالى﴾ (ثمانيه ارواح من الصا انين ومن الممزائين) الى الظالمين
 قوله ثمانية ارواح بدل من قوله حمولة وفرشا لدخوله في الانشاء كانه قال انشاء ثمانية ارواح
 فكل واحد من الاصاف الاربعة من دكورها وانما يسمي روحا ويقال للثنين روحا ايضا كما يقال
 للواحد حصم وللثنين حصم فاحر الله تعالى به احل لمعاده هذا الارواح الثمانية وان المشركين
 حرموا منها ما حرموا من الحيرة والسائبة والوصيلة والحامى وما حملوه لشركائهم على ما بينه قلد ذلك
 بغير حجة ولا رهان ليصلوا الناس بغير علم فقال (يا ثوى تعلم ان كنتم صادقين) ثم قال (ام كنتم
 شهداء ادوا صاكم الله بهذا) لان طريق العلم اما المشاهدة او الدليل الذي يشترك العقلاء في ادراك
 الحق به فان معجزهم عن اقامة الدلالة من احد هذين الوجهين بطلان قولهم في تحريم ما حرموا
 من ذلك ﴿وقوله تعالى﴾ (قل لا احد فيما اوحى الى محرمات على طاعم يطعمه) الآية روى عن
 طاوس ان اهل الحماية كانوا يستحلون اشياء ومحرمون اشياء فقال الله تعالى (قل لا احد فيما
 اوحى الى محرمات مما تستحلون) (الا ان يكون ميتة) الآية وسياقة المحاطة تدل على ما قال طاوس
 وذلك لان الله قد قدم ذكر ما كانوا يحرمون من الانعام ودمهم على تحريم ما احله وعصمهم واما ان
 به عن جعلهم لاهم حرموا بغير حجة ثم عطف قوله تعالى (قل لا احد فيما اوحى الى محرمات)
 يعنى مما تحرموه الاما ذكر واذا كان ذلك تقديره الآية لم يجر الاستدلال بها على اباحة ما حرم
 عن الآية ﴿فان قيل قد ذكر في اول المائدة تحريم المحقة والموقودة وما ذكر معها وهي خارجة
 عن هذه الآية ﴿فيل له في ذلك نحو ان احدها ان المحقة وما ذكر معها قد دخلت في الميتة واما
 ذكر الله تعالى تحريم الميتة في قوله﴾ (حرمت عليكم الميتة) ثم فسر وجوهها والاسباب الموحدة
 لكونها ميتة فقد اشتمل اسم الميتة على المحقة وبطارها والثاني ان سورة الانعام مكية وحائز
 ان لا يكون قد حرم في ذلك الوقت الا ما قد ذكر في هذه الآية والمائدة مدنية وهي من آخر ما رل
 من القرآن وفي هذه الآية دليل على ان او اذا دخلت على النبی ثبت كل واحد مما دخلت عليه

مطلد
في لحوم الجمر الاحياء

على جباله وانها لا تقتضى تحييرا لان قوله تعالى (الا ان يكون ميتة او دما مسفوحا او ظم
خنزير) قد اوضح تحريم كل واحد من ذلك على جباله * وقد اخرج كثير من السلف في اماحة
اعداد المذكورة في هذه الآية ما فيها لحوم الجمر الاحياء وروى سفيان بن عيينة عن عمرو
ان ديار قال قلت لمار بن ريد امهم يزعمون ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن لحوم
الجمر الاحياء قال قد كان يقول ذلك الحكم بن عمرو النخعي عدنا عن النبي صلى الله عليه وسلم
ولكن ابي ذلك المحدث يعني عبد الله بن عباس وقرأ (قل لا اجد في ما اوحى الى محرما على طاعم
يطعمه) الآية وروى حماد بن سلمة عن يحيى بن سعيد عن القاسم عن عائشة انها كانت لا ترى
ما يحوم الساع والدلم الذي يكون في اعلى العروق بأسا وقرأت هذه الآية (قل لا اجد في ما
اوحى الى محرما على طاعم يطعمه) الآية فاما لحوم الجمر الاحياء فانها حلالا ومالكا والثوري
والشافعي ينهاون عنه وروى عن ابن عباس ما ذكرنا من اماحته وقامه على ذلك قوم * وقد
وردت اخبار مستفيضة في النهي عن اكل لحوم الجمر الاحياء منها حديث الزهري عن
الحسن وعبد الله بن محمد بن الحنفية عن ابيهما انه سمع علي بن ابي طالب يقول لا بأس
عنا من رسول الله صلى الله عليه وسلم عن اكل لحوم الجمر الانسية وعن متعة النساء
يوم حبر وقد روى ابن وهب عن يحيى بن عبد الله بن سالم عن عبد الرحمن بن الحارث
الخرزومي عن محماد بن اسعاس ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى يوم حبر عن لحوم
الجمر الانسية وهذا يدل على انه لما سمع عليا روى النهي عن النبي صلى الله عليه وسلم رجع
عما كان يذهب اليه من الاماحة وروى ابو حنيفة وعبد الله بن مافع عن ابن عمر قال نهى رسول الله
صلى الله عليه وسلم يوم حبر عن لحوم الجمر الاحياء وروى ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن محمد
ابن علي عن جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن لحوم الجمر الاحياء ورواه حماد بن زيد عن
عمرو بن دينار عن محمد بن علي عن جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن لحوم الجمر الاحياء
وروى شعبة عن ابي اسحاق عن البراء بن عازب سمعه من قال اصبا حبرا يوم حبر فطبخا ما
هادى منادى رسول الله صلى الله عليه وسلم ادا كفثوا القدور وروى الهيثم بن عمار عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم ان ابي اوي وسلمة بن الأكوع واثوب بن مبركة وابو ثعلبة الحبشي في آخرين في بعضها
ابناء نهى عن النبي صلى الله عليه وسلم ونهى عنها ذكر قصة خير * والسبب الذي من اجله نهى عنها فقال
قاتلون انما نهى عنها لانه كانت شبهة اشبهوها وقال آخرون لانه قيل له ان الجمر قد قلت وقال
آخرون لانها كانت حلالا فتأول من احسها نهى النبي صلى الله عليه وسلم على احد هذه الوجوه
ومن حظر ما اطلق هذه التأويلات ناشئة احدها ما رواه جماعة عن النبي صلى الله عليه وسلم
انه قال لا تحل الجمر الاحياء منهم المقداد بن مسدي كره وابو ثعلبة الحبشي وغيرهما والثاني ما رواه
سفيان بن عيينة عن ايوب السخيتي عن ابن سيرين عن انس بن مالك قال لما فتح النبي
صلى الله عليه وسلم حبر اصابوا حبرا فطبخوا منها فادى منادى رسول الله صلى الله عليه وسلم
الا ان الله ورسوله بهائم عنها فانهم لم يحسوا فاكفثوا القدور وروى عبد الوهاب الثقفي عن ايوب

باسناده مثله قال قاسم رسول الله صلى الله عليه وسلم نادى قتادى ان الله ورسوله ينهكما عن
 لحوم الحرم الاهلية فانها رجس قال فاكففت القدور وانها لتفور وهذا يبطل تأويل من تأول
 الهى على التهمة وتأويل من تأوله على خوف فناء الحرم الاهلية بالدخ لانه اخبر انها رجس وذلك
 يقتضى تحريم عيها لالسبب غيرها ويدل عليه انه امر بالقدور فاكففت ولو كان الهى
 لاحل ماذكروا لامر ان يطعم المساكين كما امر بذلك فى الشاة المذبوحة بغير امر اصحابها
 فان يطعم الاسرى وفى حديث ابي ثعلبة الخنسي انه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عما
 يحرم عليه فقال لا تأكل كل الحمار الاهلى ولا كل ذى ناب من السباع فهذا ايضا يبطل سائر
 التأويلات التى ذكرناها عن مسحها وقد روى عن سعيد بن حير ان الهى صلى الله
 عليه وسلم هى عن لحوم الحرم الاهلية يوم خير لانها كانت تأكل المذرة فان صح هذا
 التأويل للهى الذى كان مه يوم خير فان حر انى ثعلبة وغيره فى سؤالهم عنها فى غير يوم
 حير يوجب اتهام محريمها لالهى غير اعيانها وقد روى فى حديث روى عن عبد الرحمن بن
 معمر عن رجال من منية فقال بعضهم غلب من الابحر وقال بعضهم الحرم س تال انه قال
 يا رسول الله انه لم يبق من مالى شئ استطع ان اطعم به اهلى غير خيراتى قال فاطعم اهلك
 من سمين مالك فانما كرهت لكم حوال القرية فاحتج من اناح الحرم الاهلية بهذا الخبر
 وهذا الخبر يدل على الهى عنها لانه قال كرهت لكم حوال القرية والحرم الاهلية كلها حوال
 القرى والاتاحة عدما فى هذا الحديث اما انصرف الى الحرم الوحشية وقداحتاب فى الحمار
 الوحشى اذا دخن فقال اصحابنا والحسن بن صالح والشافعى فى الحمار الوحشى اذا دخن والف
 انه حائرا كله وقال ابن القاسم عن مالك اذا دخن وصار يعمل عليه كما يعمل على الاهلى فانه لا يؤكل
 وقد اتفقوا على ان الوحش الاهلى لا يحرقه عن حكم حنبله فى تحريم الاكل كذلك مالك من
 الوحش قال ابو بكر وقد اختلف فى دى الناب من السباع ودى الخلب من الطير فقال ابو حنيفة
 وابو يوسف وروى ومحمد لا يحل اكل دى الناب من السباع ودى الخلب من الطير وقال مالك
 لا يؤكل سباع الوحش ولا الهرة الوحشى ولا الاهلى ولا الثعالب ولا الضع ولا شئ من السباع ولا بأس
 باكل سباع الطير الرحم والعقان والسور وغيرها مااكل الحيف منها وما لا يأكل وقال الاورامى
 الطير كله حلال الا انهم يكرهون الرحم وقال الليث لا بأس باكل الهرة واكره الضع وقال الشافعى
 لا يؤكل ذوالناب من السباع التى تعدو على الناس الاسد والتمر والذئب ويؤكل الضع والثعالب
 ولا يؤكل السر والاراءى ومخوم لاهما تعدو على طيور الناس وحدثنا عبد الباقي بن قانع قال حدثنا
 ابراهيم بن عبد الله قال حدثنا هجاج قال حدثنا حماد قال حدثنا عمران بن حدير ان عكرمة سئل عن
 العرب قال دحاجة سمية وسئل عن الضع فقال سمية قال ابو بكر حدثنا محمد بن بكر
 قال حدثنا ابو داود قال حدثنا القعنبي عن مالك عن ابن شهاب عن ابي ادريس الخولانى عن
 ابي ثعلبة الخنسي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن اكل كل ذى ناب من السباع وحدثنا
 محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا مسدد قال حدثنا ابو عوانة عن ابي بشر عن

مطلب
 الكلام فى الحمار الوحشى
 اذا الب

مطلب
 الكلام فى دى الناب
 من السباع ودى الخلب
 من الطير

ميمون بن مهران عن ابن عباس قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أكل كل ذي ناب من السباع وعن كل ذي مخالب من الطير ورواه علي بن أبي طالب والمقداد بن معدى كرب وأبو هريرة وغيرهما فهذه آثار مستفيضة في تحريم ذى الناب من السباع وذي المخالب من الطير والتعلب والهز والسر والرخم داخلة في ذلك فلامعنى لاستثناء شئ منها الإبدليل يوجب تخصيصه وليس في قبولها ما يوجب نسخ قوله تعالى ﴿قُلْ لَا أَحَدٌ مِّنْكُمْ يُوْحَىٰ إِلَىٰ مَحْرَمًا عَلَىٰ طَائِفٍ يَطْعَمُهُ﴾ لانه إنما فيه إخبار بأنه لم يكن المحرم غير المذكور وإن ما عداه كان باقيا على أصل الإباحة وكذلك الإخبار الواردة في لحوم الحرم الإلهية هذا حكمها ومنع ذلك فإن هذه الآية خاصة باتفاق أهل العلم على تحريم أشياء كثيرة غير المذكورة في الآية شارح قول الأخبار الآحاد في تخصيصها * وكراهة أصحاب العراب الواقع لانه يأكل الحيف ولم يكرهوا العراب الزرعي لما روى قتادة عن سعيد بن المسيب عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال حسن فواسق يقتلن المحرم في الحل والحرم وذكر أحدهما العراب الواقع فحصر الواقع بذلك لانه يأكل الحيف فصار أصلا في كراهة أشباهه مما يأكل الحيف وقوله عليه السلام حسن يقتلن المحرم يدل على تحريم أكل هذه الحشاشات كونها لا تكون الا متولدة غير مدكاة ولو كانت مما يؤكل لا أمر بدعها وذكاتها لئلا تحرم بالقتل * فان قيل فما حدثنا عبد الله بن قانع قال حدثنا إسماعيل بن العصل قال حدثنا محمد بن حاتم قال حدثنا يحيى بن مسلم قال حدثني إسماعيل بن أمية عن أبي الربيع قال سألت حارثا بن أبي يثرب عن الضع قال نعم قلت أصيدني قال نعم قلت أهدى هذا من النبي صلى الله عليه وسلم قال نعم * قيل له ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم من نهي عن أكل كل ذي ناب من السباع وكل ذي مخالب من الطير قاص على ذلك لا اتفاق الفقهاء على استماله واختلافهم في استعمال ذلك * واختلف في أكل الصب فكرهه أصحابنا وقال مالك والشافعي لأناس به والدليل على صحة قولنا ما روى الأعمش عن زيد بن وهب أنه سمع عن عبد الرحمن بن حصة قال لما رخصنا كثيرة العصاب فاصابتنا بحجارة فطعنا منها فان القدر لم يبق لها شيء رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ما هذا فقلنا ضارب أصابها فقال إن أمة من بني إسرائيل مسحت دواب الأرض وإن احتشيت أن تكون هذه فأكفوها وهذا يقتضي خطره لانه لو كان مباح الأكل لما أمرنا بكفاء القدر لانه عليه السلام نهى عن إصاعة المال * وحدثنا محمد بن بكر قال حدثنا أبو داود قال حدثنا محمد بن عوف الطائي أن الحكم بن باع حدثهم قال حدثنا ابن عباس عن عمار بن درعة عن تميم بن عبيد عن أبي رافع عن أبي رافع عن عبد الرحمن بن شبل أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن أكل لحم الصب وروى أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم عن عائشة أنها أهدى لها صب فدخل عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم فسأله عن أكله فيها فحاشا سائل فقامت لتأكله إياه فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم أبطمسه مالا تأكلين فبهذه الآثار توجب النهي عن أكل الصب وقد روى ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يأكل من الصب وأكل على مائدة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولو كان حراما ما أكل على مائدته وإن رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما ترك أكله تقديرا وفي بعض الآثار أنه قال لم يكن بارص

مطل
في الكلام على الصب

قومي فاجدني اعافه وان خالدين الوليد اكله بمحضرة رسول الله صلى الله عليه وسلم فام بنه
 وحدثنا عبد الباقي بن قانع قال حدثنا بشر بن موسى قال حدثنا عمر بن سهل قال حدثنا اسحاق
 ابن الربيع عن الحسن قال قال عمران هذه الضباب طعام طامة هذه الرعاء وان الله ليمنع غير واحد لو كان
 عدى منها شيء لا كلة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يحرمه ولكنه قدزه وحدثنا عبد الباقي
 ابن قانع قال حدثنا بشر بن موسى قال حدثنا عمر بن سهل قال حدثنا محمد بن عيسى هارون عن ابي
 سعيد الخدري قال ان كان احدا بالهدى اليه الصبغة المكنونة احب اليه من الدجاجة السمينة فاحتج
 مسجوه هذه الاحار وفيها دلالة على خطره لان فيها ان النبي صلى الله عليه وسلم تركه تقديراً
 وانه قدزه وما قدره النبي صلى الله عليه وسلم فهو محس ولا يكون مجسا الا وهو محرم الاكل
 ولو ثبتت الاباحة هذه الاخبار لما رخصت اجبار الخطر ومتى ورد الخبران في شيء واحد هما مباح
 والآحر حاطر فحذر الخطر اولى وذلك لان الخطر وارد لاحالة بعد الاباحة لان الاصل
 كانت الاباحة والخطر طارئ عليها ولم يثبت ورود الاباحة على الخطر فحكم الخطر ثبات
 لاحالة * واحتاب في هوام الارض فكره اصحابها اكل هوام الارض اليربوع والعمد والمار
 والعقارب وجميع هوام الارض وقال ابن ابي ليلى لا بأس ماكل الحية ادا دكيت وهو قول مالك
 والاوزاعي الا انه لم يشترط منه الذكاة وقال الليث لا بأس ماكل القمعة وفراج الجمل ودوه
 الحين والتمر ومحوه وقال ابن القاسم عن مالك لا بأس باكل الصمغ قال ابن القاسم
 وقياس قول مالك انه لا بأس ماكل خشاش الارض وعقاربها ودودها لانه قال موته في الماء
 لا يفسده وقال الشافعي كل ما كانت العرب تستقدره فهو من الحائث كالذئب والاسد
 والعراب والحية والجدأة والعقرب والماراة لانها تقصد بالادى فهي محرمة من الحائث وكانت
 تأكل الصمغ والنعاب لانهما لا يمدوان على الناس ما يسهما فهما حلالان قال ابو بكر قال الله تعالى
 (ويحرم عليهم الحائث) قال حدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا ابراهيم بن خالد
 ابو ثور قال حدثنا سعيد بن منصور قال حدثنا عبد العزيز بن محمد عن عيسى بن عجلية عن ابيه قال
 كنت عند ابن عمر فسل عن اكل القمعة فتلا قل لا احد فيها اوحى الى محرمها على طعام
 يطعمه الآية فقال شيخ عنده سمعت المهريرة يقول ذكر عد النبي صلى الله عليه وسلم
 فقال حيثنة من الحائث فقال ابن عمر ان كان قال رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا فهو كذا قال
 فسماء النبي صلى الله عليه وسلم حيثنة من الحائث فشمله حكم التحريم بقوله تعالى (ويحرم
 عليهم الحائث) والقمع من حشرات الارض فكل ما كان من حشراتا فهو محرم قياساً على
 القنفذ وروى عبد الله بن وهب قال اخبرني ابن ابي ذئب عن سعيد بن خالد عن سعيد بن المسيب
 عن عبد الرحمن قال ذكر طيب الدواء عند رسول الله صلى الله عليه وسلم وذكر الصمغ يكون
 في الدواء فهي النبي صلى الله عليه وسلم عن قتله وهذا يدل على تحريمه لانه ساء ان يقتله
 فيجعله في الدواء ولو حار الانتفاع به لما كان منها عن قتله للانتفاع به وقد ثبت عن النبي صلى الله
 عليه وسلم اخار مستقيمة رواها ابن عباس واس عمر وابو سعيد وعائشة وغيرهم انه قال

مطلد

في الكلام على هوام
الارض

يقتل المحرم في الحل والحرم الحداة والعرب والعقرب والحية وفي بعض الاحار والحية
 في امره قتلهم دلالة على تحريم اكلهم لانها لو كانت مما تؤكل لامر بالتوصل الى دكانها فيما
 تنأى فيه الذكاة منها فلما امر بقتلها والقتل انما يكون لاعلى وحال الذكاة نت انما عير ما كولة
 ولما ثبت ذلك في العرب والحداة كان سائر ما يأكل الحيف مثلاً ودل على ان ما كان من حشرات
 الارض فهو محرم كالعقرب والحية وكذلك اليربوع لانه حاس من الفار وما قول الشافعي
 في اعتباره ما كانت العرب تستقدره وان ما كان كذلك فهو من الحائث فلا معنى له من وجوه
 احدها ان سبي النبي صلى الله عليه وسلم عن اكل كل ذي ناب من السباع ودي محاب من الطير
 قاص بتحريم جميعه وعير حائر ان يريد فيه ما ليس منه ولا يخرج منه ما قد تناوله العموم
 ولم يعتبر النبي صلى الله عليه وسلم ما ذكره الشافعي وانما جعل كونه ذئاب من السباع ودا
 محاب من الطير علماً للتحريم فلا يجوز الاعتراض عليه بما ثبتت به الدلالة ومن جهة اخرى
 ان خطاب الله تعالى للناس بتحريم الحائث عليهم لم يختص بالعرب دون المحمدين الناس كلهم من كان
 منهم من اهل التكليف داخلون في الخطاب فاعتبار ما يستقدره العرب دون غيرهم قول
 لا دليل عليه خارج عن مقتضى الآية ومع ذلك فليس يحلو من ان يعتبر ما كانت العرب
 تستقدره جميعهم او بعضهم فان كان اعتبر الجميع فان جميع العرب لم يكن يستقدر الحيات والعقارب
 ولا الاسد والذئاب والفار وسائر ما ذكر بل عامة الاعراب تستطبع اكل هذه الاشياء فلا يجوز
 ان يكون المراد ما كان جميع العرب يستقدره وان اراد ما كان بعض العرب يستقدره فهو فاسد من
 وجهين احدهما ان الخطاب اذا كان لجميع العرب فكيف يجوز اعتباره بعضهم دون بعض والثاني ان ما صار
 البعض المستقدر كذلك كان اولى بالاعتبار من البعض الذي يسقط به هذا قول منقص من جميع وجوه
 ودعم انه اناح الصع والتعب لان العرب كانت تأكله وقد كانت العرب تأكل العرب والحداة
 والاسد لم يكن منهم من يمتنع من اكل ذلك واما اعتباره ما يبعدو على الناس فان اراده يعدو
 على الناس في سائر الاحوال فان ذلك لا يوجد في الحداة والحية والعرب وقد حرمتها وان
 اراده يعدو عليهم في بعض الاحوال فان الصع قديم يعدو على الانسان في بعض الاحوال
 وقد يترك الاسد العدو عليهم في حال ادا لم يكن حائماً والحمل الهائج قد يعدو على الانسان
 وكذلك الثور في بعض الاحوال ولم يعتبر ذلك هو ولا غيره في هذه الاشياء في تحريم الأكل
 واماحت والكلب والسمور لا يعدوان على الناس وهما محرمان وقد اختلف في لحوم الابل
 الحلاله وفكرها المحاسا والشافعي ادا لم يكن يأكل غير العذرة وقال مالك والليث لا بأس بلحوم الحلاله
 كالدجاج حدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا عثمان بن ابي سية قال حدثنا عدة عن
 محمد بن اسحاق عن اس بن ابي محيى عن مجاهد عن اس بن عمر قال سبي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن اكل
 الحلاله والالبها وحدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا ابن المنى قال حدثنا ابو عامر قال حدثنا
 هشام عن قتادة عن عكرمة عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم سبي عن لبن الحلاله * قال ابو بكر
 فكل من خالف في هذه المسائل التي ذكرنا من ابتدائنا باحكام قوله تعالى (قل لا احد فيما اوحى الى

مطل

في لحوم الابل الحلاله

محرم على طاعم يطعمه) وإباح أكل ما ذهب أصحابنا فيه إلى حظره فانهم يحتجون فيه بقوله تعالى (قل لا أحد فيا أوحى إلى محرما) الآية وقد بينا أن ذلك خرج على سبب فيما كان يحرمه أهل الجاهلية مما حكام الله عنهم قل هذه الآية مما كانوا يحرمونه من الأنعام ولو لم يكن نزوله على السبب الذي ذكرنا وكان خبرا مبتدأ لم يمنع بذلك قبول أخبار الآحاد في تحريم أشياء لم تنتظمها الآية ولا اتصال القياس في حظر كثير منه لأن أكثر ما فيه الاختار بأنه لم يكن المحرم من طريق الشرع إلا المذكور في الآية وقد علمنا أن هذه الأشياء قد كانت مباحة قبل ورود السمع وقد كان قبول أخبار الآحاد جائزا واستعمال القياس سائغا في تحريم ما هذا وصحة وكذلك أخبار الله أنه لم يحرم بالشرع إلا المذكور في الآية غير مانع تحريم غيره من طريق خبر الواحد والقياس * وقوله تعالى (على طاعم يطعمه) يدل على أن المحرم من الميتة ما يتأتى فيه الأكل منها فلم يتناول الجلد المدبوغ ولا القرن والعظم والظلف والريش ومخوها ولذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم في شاة مبيونة إنما حرم أكلها وفي بعض اللفاظ ما حرم لحمها * وقوله تعالى (أود ما مسفوحا) يدل على أن المحرم من الدم ما كان مسفوحا وأن ما يبقى في العروق من أجزاء الدم غير محرم وكذلك روى عن عائشة وغيرها في الدم الذي في المذبح أو في أعلى القدر أنه ليس بمحرم لأنه ليس بمسفوح وهذا يدل على أن دم النبق والبراغيث والذباب ليس بحسن أدليس بمسفوح * فان قيل قوله تعالى (قل لا أحد فيا أوحى إلى محرما على طاعم يطعمه) وإن كان اختارا أنه ليس المحرم في شريعة النبي صلى الله عليه وسلم من المأكولات غير المذكور في الآية فإنه قد نسخ به كثيرا من المحظورات على السنة الأنساء المتدمين فلا يكون سيئه سبيل بقاء النسيء على حكم الإباحة الأصلية بل يكون في حكم ما قد نسخ على إحاطته شرما فلا يجوز الاعتراض عليه بخبر الواحد ولا بالقياس والدليل على أنه قد نسخ بذلك كثيرا من المحظورات على لسان غيره من الأنبياء قوله تعالى (وعلى الذين هادوا حرمنا كل ذي ظفر ومن النقر والغنم حرمنا عليهم شحومهما إلا ما حملت ظهورهما) وشحومهما مباحة لولا ذلك كثير من الحيوانات دوات الأطفار * قيل له ما ذكرت لا يخرج ما عدا المذكور في الآية من أن يكون في حكم المباح على الأصل وذلك لأن ما حرم على أولئك من ذلك وأصبح لنا لم يصير شريعة لمينا عليه السلام وبين النبي صلى الله عليه وسلم أن حكم ذلك التحريم إنما كان موقتا إلى هذا الوقت وإن مضى الوقت أعاده إلى ما كان عليه من حكم الإباحة فلا فرق بينه في هذا الوجه وبين ما لم يحطرقط وإضافه لو سلمنا ذلك ما ادعت كان ما ذكرنا من قول خبر الواحد واستعمال القياس فيما وصفا سائغا لأن ذلك مخصوص بالاعتاق أعني قوله تعالى (قل لا أحد فيا أوحى إلى محرما على طاعم يطعمه) لاهاق الجميع من الفقهاء على تحريم أشياء غير مذكورة في الآية كالخمر ولحم القردة والحاسات وغيرها فلمئات خصوصه بالاعتاق ساع قول خبر الواحد واستعمال القياس فيه * وقوله تعالى (وعلى الذين هادوا حرمنا كل ذي ظفر) الآية قال ابن عباس وسعيد بن جبير وقطادة والسدي ومجاهد هو كل ما ليس بمسفوح الأصابع كالأبلى والعام والأور والبط وقال بعض أهل العلم يدخل في ذلك جميع أنواع السباع

والكلاب والسنائر وسائر ما يصطاد بطهره من الطير ❦ قال أبو بكر قد نمت تحريم الله تعالى ذلك عليهم على لسان نضر الانبياء فحكم ذلك التحريم عددا ثابت فان يكون شريعة لينا عليه السلام الا ان ثبت نسجه ولم ثبت تسح تحريم الكلاب والسباع ونحوها فوح ان تكون محرمة بتحريم الله بدنيا وكونه شريعة لينا عليه السلام ❦ وقوله تعالى ❦ حرما عليهم شحومهما الا ما حملت ظهورهما ❦ يستدل به من احث الخائف ان لا يأكل شحما فاكل من شحم الطير لاستثناء الله ما على ظهورهما من حملة الحريم وهو قول ابى يوسف ومحمد وعده اني خيفة ما على الظهر انما يسمى لحميا سميا في العادة ولا يتناول اسم الشحم على الاطلاق وتسمية الله اياه شحما لا يوجب دخوله في الممنوعين اذ لم يكن الاسم له متعارفا الا ترى ان الله تعالى قد دعى السمك لحميا والشمس سراجا ولا يدخل في الممنوعين ❦ والحوايا روى عن ابن عباس والحسن وسعيد بن حدير وقتادة ومجاهد والسدي انها الماعز وقال غيرهم هي سبات اللب ويقال انها الامعاء التي عليها الشحم ❦ واما قوله تعالى ❦ او ما احتلط بمعظم ❦ فانه روى عن السدي وان حريح انه شحم الجنب والالية لاهما على عظم وهذا ايضا يدل على ما ذكرنا من ان دخول او على التي يقتضي نهي كل واحد مما دخل عليه على حياله لان قوله تعالى ❦ الا ما حملت ظهورهما او الحوايا او ما احتلط بمعظم ❦ تحريم للجميع ونظيره قوله تعالى ❦ ولا تطعمهم ❦ (او كهودا) ❦ من طاعة كل واحد منهما وكذلك قال الصحابة فيمن قال والله لا اكل فلانا او فلانا انه ايها كذا حيث لانه نهي كلام كل واحد منهما على حدة ❦ وقوله تعالى ❦ سيقول الذين اشركوا لو ساء الله ما اشركنا ولا آثانا ❦ الى قوله ❦ كذلك كذب الذين من قبلهم ❦ في اكداب للمشركين يقولون لو ساء الله ما اشركنا ولا آثانا ❦ لا ما قال تعالى ❦ كذلك كذب الذين من قبلهم ❦ ومن كذب بالحق فهو كاذب في تكديسه فاحذر تعالى عن كذب الكفار يقولون لو ساء الله ما اشركنا ولو كان الله قد ساء الشرك لما كانوا كاذبين في قولهم لو ساء الله ما اشركنا وفيه بيان ان الله تعالى لا يشاء الشرك وقد اكد ذلك ايضا قوله ❦ وان يدعووا الى اطاعنا ❦ وان اتموا بالانحسار ❦ يعني تكذبون فثبت ان الله تعالى عير شاء لسركهم وانه قد ساء مهم الايمان اختيارا ولو ساء الله الايمان مهم قسرا لكان عليه قادرا ولكسهم كانوا لا يستحقون به الثواب والمدح وقد دلت العقول على مثل ما نص الله عليه في القرآن ان مریدا الشرك والقائح سفيه كان الامر به سفيه وذلك لان الارادة للشرك استدعاء اليه كان الامر به استدعاء اليه فكل ما شاء الله من العباد فقد دعاهم اليه ورعهم فيه ولذلك كان طاعة كان كل ما امر الله به فقد دعاهم اليه ويكون طاعة مهم اذا فعلوه وليس كذلك العلم بالشرك لان العلم بالشئ لا يوجب ان يكون العالم به مستدعيا اليه ولا ان يكون المعلوم من فعل غيره طاعة اذا لم يرد ❦ فان قيل انما اشكر الله على المشركين باحتجاجهم لشركهم فان الله تعالى قد شاء وليس ذلك محجة ولو كان مراده تكديسهم في قولهم لقال كذلك كذب الذين من قبلهم بالتعميم ❦ قيل له لو كان الله قد شاء الكفر مهم لكان احتجاجهم صحيحا ولكن معلوم طاعة الله فلما نطق الله باحتجاجهم بذلك علم انه انما كان كذلك لان الله تعالى لم يشأ وايضا قد كذبهم الله تعالى في هذا القول من وجهين احدهما انه احببتكديسهم بالحق والمكذب بالحق لا يكون الا كاذبا

والثاني قوله (وان اتم الاخر صون) يعني تكذبون بقوله تعالى ﴿قل هلم شهداءكم الذين يشهدون ان الله حرم هذا﴾ الآية يعني الطل لمحزهم عن اقامة الدلالة الا ان الله حرم هذا اذ لم يمكنهم اثبات ما ادعوه من جهة عقل ولا سمع وما لم يثبت من احد هذين الوجهين وليس بمحسوس مشاهد فطريق العلم به مسدود والحكم بطلانه واجب فان قيل فلم يدعوا للشهادة حتى اذا شهدوا لم تقبل منهم؟ قيل لا هم لم يشهدوا على هذا الوجه الذي يرجع من قواهم فيه الى ثقة وقيل اثم كلفوا شهداء من غيرهم ممن ثبتت شهادته صحة * وسبى عن اتساع الاهواء المصلحة * واعتقاد المداهب بالهوى يكون من وحوه احدها هوى من - يقاليه وقد يكون لشبهة حات في نفسه مع رواجر عقله عنها ومنها هوى ترك الاستقصاء لاشقة ومهاوى ما حرت به عادته لالمة له وكل ذلك متمبر بما استحسنه بعقله بقوله تعالى (ولا تفلوا اولادكم من املاق) كانت العرب تدفن اولادها احياء السات منهم خوف الاملاق وهو الافلاس وما حدث النبي صلى الله عليه وسلم اعظم الذنوب ان تجعل لله بدأ وهو حلف وان تقتل ولدك خشة ان تأكل معك وان ترى بحليلة حارك وهي المؤودة التي ذكرها الله تعالى في قوله (واذا المؤودة - ثلث ما يذبح قات - فيها هم الله عن ذلك مع ذكر الساب الذي كانوا من احله يقتلوههم واحترابهم وراقهم وراق اولادهم بقوله تعالى ﴿ولا تقربوا المعواض ما طهر منها وما نطس﴾ قال ابن عباس ما طهر منها كاح حائل الاساء والجمع بين الاختين ونحو ذلك وما نطس الرامة. وقوله تعالى ﴿ولا تقتوا النفس التي حرم الله الا بالحق﴾ قال ابو بكر روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال امرت ان اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فاذا قالوها عصموا مني دماءهم واماوالمهم الا بحقها وحسابهم على الله ولما اراد ابو بكر قتال ماني الركاة قالوا له ان النبي صلى الله عليه وسلم قال امرت ان اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فاذا قالوها عصموا مني دماءهم واماوالمهم الا بحقها فقال ابو بكر هدامن حقها لو سمعوني عقلا بما كانوا يؤدونه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلهم عايه وقال النبي صلى الله عليه وسلم لا يحل دم امرئ مسلم الا باحدى ثلاث ربا بعد احسان وكفر بعد ايمان وقتل من غير عرس وهذا عندما ممن يستحق القتل ويتقرر عايه حكمه وقد يجب قتل غيره هؤلاء على وجه الدفع مثل قتل الخوارج ومن قصد قتل رجل واحد ماله فيحور قتله على جهة الميع من ذلك لانه لو كف عن ذلك لم يستحق القتل بقوله تعالى ﴿ولا تقربوا مال اليتيم الا بالتي هي احسن﴾ اما حص اليتيم بالذكر فيما امر به من ذلك لمحززه عن الانتصار لنفسه ومنع غيره عن ماله ولما كانت الاطماع تقوى في اخذ ماله اكدهم عن اخذ ماله تخصيصه بالذكر * وقوله تعالى (الا بالتي هي احسن) يدل على ان من له ولاية على اليتيم يجوز له دفع مال اليتيم مصارفة وان يعمل به هو مصارفة فيستحق منحه اذ ارأى ذلك احسن وان يضع ويستأجر من يتصرف ونحو في ماله وان يشتري ماله من نفسه ادا كان حيرا لليتيم وهو ان يكون ما يعطى اليتيم اكثر قيمة مما يأخذه منه واحار او حيفة شراء مال اليتيم لنفسه ادا كان حيرا لليتيم بهذه الآية وقال تعالى ﴿حتى يبلغ اشده﴾ ولم يشترط اللوع فدل على انه بعد اللوع يجوز ان يحفظ عليه ماله اذا لم يكن مأبوس الرشد ولا يدفعه اليه ويدل على انه اذا بلغ اشده لا يجوز له ان يعوت

ماله سواء آس منه الرشد او لم يؤنس رشده بعد ان يكون عاقلا لانه جعل بلوغ الاشدهاية لاناقة قرب ماله ويدل على ان الوصى لا يحجوره ان يأكل من مال اليتيم فقيرا كان او عيا ولا يستقرض منه لان ذلك ليس باحسن ولا خيرا لليتيم وجعل ابو حنيفة بلوغ الاشدهما وعشرين سنة فادانها دفع اليه ماله ما لم يكس متوها وذلك لان طريق ذلك اجتهاد الرأى وغالب الظن فكان عدده ان هذه السن متى بلغها كان بالمعاشدة وقد احاطت في بلوغ الاسد قتل عام من رية وريد بن اسلم هو بلوغ الحام وقال السدي هو ثلاثون سنة وقيل ثمانى عشرة سنة وحمله ابو حنيفة حمسا وعشرين سنة على الجوالدى ذكرنا وقيل ان الاشدهما واحد هاشد وهو قوة الشاب عند ارتعاعه واصله من شد النهار وهو قوة الصبا عند ارتعاعه قال الشافعي

تطيف به شد النهار طمية طويلة انقاء الدين سحوق

وقوله تعالى ﴿واوفوا الكيل والميزان بالقسط لا تكلف نفسا الا وسعها﴾ فيه امر بايعاد الحقوق على الكمال ولما كان الكيل والوزن يتعدر فيهما التحديد ناقل الغليل علما انه لم يكلف ذلك وانما كلفنا الاجتهاد في التحري دون حقيقة الكيل والوزن وهذا اصل في حوار الاجتهاد في الاحكام وان كل مجتهد مصيب وان كانت الحقيقة المطلوبة بالاجتهاد واحدة لا ما قد علمنا ان للمقدار المطلوب من الكيل حقيقة معلومة عند الله تعالى قد امرنا بتحريها والاجتهاد فيها ولم يكلفنا اصابتها اذ لم يجعل لنا دليلا عليها فكان كل ما ادانا اليه اجتهادا من ذلك فهو الحكم الذي تعدنا به وقد يحجور ان يكون ذلك قاصرا عن تلك الحقيقة اورثا عليها ولكنه لما لم يجعل لنا سبيلا اليها اسقط حكمها عما ويدل على ان تلك الحقيقة المطلوبة عبر مدركة بقياسه قد يكال او يوزن ثم يعاد عليه الكيل او الوزن فيريد اويقهص لاسيما فيما كثر مقداره ولذلك قال الله تعالى ﴿لا يكلف الله شيئا الا وسعها﴾ في هذا الموضع يعني انه ليس عليه اكثر مما يتحراه باجتهاده وقد استدل عيسى بن امان امر الكيل والوزن على حكم المجتهدين في الاحكام وشبهه به قوله تعالى ﴿واذا قلتم قاعدلوا ولو كان ذا قرى﴾ قد استظم ذلك تحري الصدق وعدل القول في الشهادات والاخبار والحكم بين الناس والتسوية بين القريب والبعيد فيه وهو بطريق قوله تعالى ﴿كوتوا قوامين بالقسط شهداء لله ولو على انفسكم والوالدين والاقربين ان كن عيا او فقيرا فالله اولى بهما فلا تتبعوا الهوى ان تعدلوا وان تلووا او تترسوا﴾ وقد بنا حكم ذلك فيما تقدم في موضعه وقد استظم قوله ﴿واذا قلتم قاعدلوا﴾ مصالح الدنيا والآخرة لان من تحرى صدق القول في العدل فهو تحرى العدل في العمل اخرى ومن كان بهذه الصفة فقد حاز خير الدنيا والآخرة نسئل الله حسن التوفيق لذلك وقوله تعالى ﴿وعهد الله اوفوا﴾ عهد الله يشتمل على اوامره ورواخره كقوله تعالى ﴿الم اعهد اليكم يا بني آدم﴾ وقد تناول المدور وما بوجه العدل على هه من القرب الا ترى الى قوله ﴿واوفوا عهد الله ادا عاهدتم ولا تقضوا الايمان بعد توكيدها﴾ وقوله تعالى ﴿وان هذا صراطي مستقيما فاسموا﴾ الآية فان المراد بالصراط الشريعة التي تعد الله بها عباده والصراط هو الطريق وانما قيل للشرع الطريق لانه يؤدي الى النوات في الجنة فهو طريق اليها والى النعيم واما سبيل الشيطان

فطريق الى النار اعاذنا الله منها وانما حاز الامر باتباع الشرع بما يشتمل عليه من الوجوب
والعمل والمباح كاجاز الامر باساعه مع ما فيه من التحليل والتحريم وذلك لان اتباعه
اتما هو اعتقاد محض على ترتيبه من قبض المحظور ووجوب المرض والرغبة في الفل واستباحة
المباح والعمل بكل شيء من ذلك على حسب مقتضى الشرع له من ايجاب او نهي او اباحة
﴿ قوله تعالى ﴿ ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ ﴾ ﴾ قيل في قوله (ثُمَّ) ان معناه
ثم قل آتينا موسى الكتاب تماماً لانه عطف على قوله (قل تعالوا الى ما حرم ركم عليكم) وقيل
معناه وآتينا موسى الكتاب كقوله (ثم الله شهيد) ومعناه والله شهيد وكقوله (ثم كان من الذين
آموا) ومعناه وكان من الذين آمنوا ويحتمل ان يكون صلاة الكلام ويكون معناه ثم بعد ما ذكرت
لكم احبرتكم اما آتينا موسى الكتاب ومحوه من الكلام ﴿ قوله تعالى ﴿ وَرَعَدَ الْكُتُبَ أَنْزَلْنَاهُ
مَارَكًا فَاسْمُوهُ وَاتَّقُوا ﴾ هو امر باساع الكتاب على حسب ما نصه من فرض او نهي او اباحة
واعتقاد كل منه على مقتضاه ﴿ والبركة ﴿ سُبْحَاتُ الْبَرِّ وَتَوَهُدْ وَسَارَكَ اللَّهُ صَفَةَ ثَمَاتٍ لَا أُولَئِهِ وَلَا آخِرُ
هَذَا تَعْظِيمٌ لَا يَسْتَحِقُّهُ إِلَّا اللَّهُ تَعَالَى وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ﴾ قوله تعالى ﴿ هَؤُلَاءِ قَوْلُوا أَنَّمَا ارسل الكِتَابَ
عَلَى طَائِفَيْنِ مِنْ قُلُوبِنَا ﴾ قل ان عباس والحسن ومجاهد وقادة والسدي وابن جرير اراداهما
اليهود والنصارى وفي ذلك دليل على ان اهل الكتاب هم اليهود والنصارى وان المحموس
ليسوا اهل كتاب لانهم لو كانوا اهل كتاب لكانوا ثلاث طوائف وقد احذر الله تعالى انهم
طائفتان ﴿ طائفتان ﴾ طائفتان اما حكى الله ذلك عن المشركين : قيل له هذا احتجاج عليهم بما ازل
الكتاب عليكم لئلا تقولوا انما ارسل الكتاب على طائفتين من قبلنا فمطلع الله عددهم ما زال
القرآن وانظر ان محتجوا بان الكتاب انما ارسل على طائفتين من قبلنا ولم يرل علينا : قوله تعالى
﴿ هَلْ يَسْطُرُونَ إِلَّا أَنْتُمْ الْمَلَائِكَةُ أَوْ يُأْتِي رَبُّكَ ﴾ قيل في قوله تعالى (أَوْ يُأْتِي رَبُّكَ) اويأى في امر ربك
بالعذاب ذكر ذلك عن الحسن وحده كما حذف في قوله (ان الذين يؤدبون الله) ومعناه اولياء الله وقيل
اويأى في ربك محلائ آياه وقيل تأييدهم الملائكة له من ارواحهم اويأى في ربك امر ربك يوم القيامة اويأى في
بعض آيات ربك طلوع الشمس من مغربها وروى ذلك عن مجاهد وقادة والسدي ﴿ قوله تعالى
﴿ أَنْ الَّذِينَ مِنْ قَوَادِمِهِمْ وَكَانُوا شِعَابًا ﴾ قال مجاهد هم اليهود لانهم كانوا يمالئون عددا لاوثان على المسلمين
وقال قتادة اليهود والنصارى لان بعض النصارى يكره بعضاً وكذلك اليهود وقال ابو هريرة اهل
الضلال من هذه الامة فهو تحذير من تهريق الكلمة ودعاء الى الاجتماع والالفة على الدين وقال الحسن
هم جميع المشركين لانهم كلهم بهذه الصفة واما السدي فقد قيل الذي امرهم الله باوحله ديارهم
وقبل الدين الذي هم عليه لا كفار بعضهم لبعض لجهالة فيه والشيع العرق الذين يمالئ بعضهم
بعضاً على امر واحد مع اختلافهم في غيره وقيل اصله الطهور من قولهم ساع الخير اذا طهر
وقيل اصله الاتساع من قولك شايعة على المراد اذا اتبعه ﴿ وقوله ﴿ أَسْتَمِمْ فِي شَيْءٍ ﴾ الماعدة التامة
من ان يجتمع معهم في معنى من مذاهبهم الفاسدة وليس كذلك بعضهم مع بعض لانهم يجتمعون
في معنى من الباطل وان اختلفوا في غيره فليس بهم في شيء لا يبرى من جميعه ﴿ قوله تعالى ﴿ هَؤُلَاءِ ﴾

جاء بالحسنة فله عشر امثالها ﴿ الحسنة اسم الاعلى في الحسن لان الهاء دخلت للمالعة فتدخل فيها
 العروس والوافل ولا يدخل المباح وان كان حسبا لان المباح لا يستحق عليه حمد ولا ثواب
 ولذلك رعب الله في الحسنة وكانت طاعة وكذلك الاحسان يستحق عليه الحمد ولما الحسن
 فانه يدخل فيه المباح لان كل مباح حسن ولكنه لا ثواب فيه فاذا دخلت عليه الهاء صارت
 اسما لاعلى الحسن وهي الطاعات * قوله تعالى (فله عشر امثالها) مساء في النعم والمنة ولم يرد
 امثالها في عظم المنة وذلك لان مرة التعظيم لا يجوز ان اسمها الا بالطاعة وهذه المصاعفة
 انما هي هصل الله غير مستحق عاها كما قال تعالى (ليوفهم اجرهم ويريدهم من فضله) وغير حائر
 ان تساوى مرة التفصيل مرة الثواب في العظم لانه لو حار ذلك لحار ان يتدبر بها في
 الحجة من غير عمل ولحار ان تساوى بين المم باعظم المم وبين من لم يتم قوله تعالى ﴿ قل اي حداني
 ربي الى صراط مستقيم دينا قيا ملة ابراهيم حنيفا ﴾ قوله (دينا قيا) يعني مستقيما ووصفا ملة
 ابراهيم والحنيف المحاص له اداة الله تعالى يروي ذلك عن الحسن وقيل اصله الميل من قولهم رحل
 احف اذا كان مائل القدم ما قال كل واحدة منها على الاخرى حلقة لا من عارض فسمى المائل
 الى الاسلام حنيفا لانه لا رجوع معه وقيل اصله الاستقامة وانما جاء احف للمائل القدم
 على التعلل كما قيل للديع سليم وفي ذلك دليل على ان ما لم يسح من ملة ابراهيم عليه السلام
 فقد صارت شريعة لبيبا صلى الله عليه وسلم لا حاره ان دينه ملة ابراهيم ﴿ قوله تعالى ﴿ قل ان
 صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين ﴾ قال سعيد بن جبير وقادة والصحاك والسدي
 نسكي ديني في الحج والعمرة وقال الحسن نسكي ديني وقال غيرهم عبادي الا ان الاعاب عليه
 هو الدخ الذي يتقرب به الى الله تعالى وقولهم فلان ناسك معناه عابد لله وقد روى عبد الله
 اس اني رافع عن علي قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا افتتح الصلاة قال وحنت وحبي
 للذي فطر السموات والارض حيفا رمانا من المشركين ان تصلاني ونسكي ومحياي ومماتي
 قد رب العالمين الى قوله من المسلمين وروى ابو سعيد ان دري وعائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان
 اذا افتتح الصلاة رفع يديه وقال سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا اله
 غيرك والاول كان يقوله عندما قل ان يرل (مسح محمد ربك حين تقوم) فانه ازل ذلك وامر
 بالتسبيح عند القيام الى الصلاة ترك الاول وهذا قول ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف يجمع بينهما
 لانهما قد روي احيفا * قوله تعالى (ان صلاتي) يجوز ان يريد بها صلاة العبد ونسكي الاصحى لاسها
 نسكي نسكا وكذلك كل ذبحة على وجه القرية الى الله تعالى فهي نسك قال الله تعالى (فصدية
 من صيام او صدقة او نسك) وقال اي صلى الله عليه وسلم النسك شاة وقال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم في يوم النحر اول نسكا في يومنا هذا الصلاة نسك الدخ فسمى الصلاة والدخ
 جميعا نسكا ومما قرن النسك الى الصلاة دل على ان المراد صلاة العيد والافحية وهذا يدل على وجوب
 الافحية لقوله تعالى (وبذلك امرت) والامر يقتضي الوجوب وقوله تعالى ﴿ واما اول المسلمين ﴾
 قال الحسن وقادة اول المسلمين من هذه الامة ﴿ قوله عروحل ﴾ ولا تكسب كل نفس الاغلبا

يحتاج به في امتناع جوار تصرف احد على غيره الاما قامت دلالة لاخبار الله تعالى ان احكام افعال
كل نفس متعلقة بهادون غيرها فيحتاج لعمومه في امتناع جوار تزويج البكر الكبيرة بغير اذنها
وفي بطلان الحصر على امتناع جوار بيع املاكه عليه وفي جواز تصرف البالغ الماقل على نفسه
وان كان سفيها لاخار الله تعالى ماكتساب كل نفس على نفسه وفي نظائر ذلك من المسائل **وقوله تعالى**
ولا تزر وازرة وزر اخرى اخار بان الله تعالى لا يؤاخذ احدا بدين غيره وانه لا يعذب
الاباء بدين الآباء وقد احتجت عائشة في رد قول من تأول ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم
ان الميت يعذب ببكاء اهله عليه فقالت قال الله تعالى **(ولا تزر وازرة وزر اخرى)** واما امر النبي
صلى الله عليه وسلم يهودى يبكي عليه فقال انه يعذب وهم يبكون عليه وقد بينا وجه ذلك في غير
هذا الموضع وقيل ان اصله الورور والملحأ من قوله **(كلا لا وزر)** ولكنه حرى في الاغلب على الاثم
وشبهه من التحأ الى غير ملحأ ويقال وزر يرر وزر يورر ووزر يورر فهو موزور
وكله بمعنى الاثم والوزير بمعنى الملحأ لان الملك يلجأ اليه في الامور والله اعلم بالصواب

سورة الاعراف

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى **ولا يكن في صدرك حرج منه** حرجه عجز الهى ومعناه نهى المخاطب عن التعرض
للحرج وروى عن الحسن في الحرج انه العيق وذلك اصله ومعناه فلا يصدق صدرك خوفا
ان لا تقوم بحقه فاما عليك الاذاره وقال ابن عباس ومجاهد وقتادة والسدى الحرج ها الشك
يعنى لا شك في لزوم الاذاره وقيل معناه لا يصدق صدرك بتكذيبهم اياك كقوله تعالى **ولعلك**
ما جمع ههنا على آثارهم ان لم يؤمنوا بهذا الحديث اسفا وقوله تعالى **اتسوا ما ارل اليكم**
من ربكم هو ان يكون تصرفه مقصورا على مراد امره وهو نظير الاثم وهو ان يأتيه في اتساع
مراده وفي فعله غير خارج عن تديره **فان قيل** هل يكون فاعل المباح متعا لامر الله عز وجل
فان قيل له قد يكون متعا اذا قصد به اتساع امره في اعتقاد امته وان لم يكن وقوع الفعل مرادا
منه واما فاعل الواجب فانه قد يكون الاتباع في وجهين احدهما اعتقاد وحبوه والثاني ايقاع فعله على
الوجه المأمور به فلما صار ع المباح الواجب في الاعتقاد كان على كل واحد منهما وحبوه الاعتقاد بحكم
النسبة على ترتيبه ونظامه في اماحة او ايجاب حاز ان يشتمل قوله **(اتسوا ما ارل اليكم من ربكم)** على
المباح والواجب وقوله **(اتسوا ما ارل اليكم من ربكم)** دليل على وحبوه اتساع القرآن في كل
حال وانه غير حائر الاعتراض على حكمه ما حار الآحاد لان الامر باتساعه قد ثبت من النص الثبوت
وقول حيز الواحد غير ثابت من النص الثبوت فغير حائر تركه لان لزوم اتساع القرآن قد ثبت
من طريق يوجب العلم وحيز الواحد يوجب العمل فلا يجوز تركه ولا الاعتراض به عليه وهذا
يدل على صحة قول اصحابنا ان قول من حالف القرآن في احار الآحاد غير مقبول وقد روى
عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ما جاءكم مني فاعرضوه على كتاب الله فوافق كتاب الله

مطل

لا يجوز الاعتراض
على حكم القرآن ما حار
الآحاد

فهو عني وما خالف كتاب الله فليس عني فهذا عندنا فيما كان وروده من طريق الآحاد فلما
 مانت من طريق الواتر فجاء تخصيص القرآن به وكذلك نسخه قوله (ما آتاكم الرسول فخذوه
 وما نهاكم عنه فانتهوا) فأتينا ان النبي صلى الله عليه وسلم قاله ما نهى في إيجاب الحكم منزلة القرآن
 فجاء تخصيص بعضه ببعض وكذلك نسخه قوله تعالى ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ ثُمَّ قُلْنَا
 لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ﴾ روى عن الحسن (خلقناكم ثم صورناكم) يعني به آدم لانه قال (ثم قلنا
 للملائكة) وانما قال ذلك بعد خلق آدم وتصويره وذلك كقوله تعالى (وادعنا ميتا فكم ورمنا
 فوقكم الطور) اي ميثاق آتاكم ورمنا فوقهم الطور نحو قوله تعالى (فلم تقتلون انبياء الله من قبل)
 والمخاطبون بذلك في زمان النبي صلى الله عليه وسلم لم يقتلوا الانبياء وقيل (ثم) راجع الى صلة
 الخطابية كانه قال ثم انا محبركم انا قلنا للملائكة وحكي عن الاحمض (ثم) ههنا بمعنى الواو وذكر
 الزجاج ان ذلك خطأ عبد الجويني قال ابو بكر وطيريه قوله تعالى (ثم الله شهيد على ما تعملون)
 ومعناه والله شهيد: قوله تعالى (ما منعك الاتسعد اذا امرتك) يدل على ان الامر يقتضي الوجوب
 فس وروده غير محتاج الى قرينة في إيجابه لانه علق اللم بتركه الامر المطلق وقيل في قوله تعالى
 (ان لاتسعد) ان (لا) ههنا صلة مؤكدة وقيل ان معناه ما دلك الى ان لاتسعد وما حو حك وقيل
 في السجود لآدم وجهان احدهما التكرمة لان الله قد افسد به على عاده وذكره بالعمدة فيه
 والثاني انه كان قلة لهم كالكمة: قوله تعالى ﴿فَمَا اغْوَيْتِي﴾ قيل فيه حيثى كقول الشاعر
 ومن يعولاي عدم على الهى لانما

يعنى من يحب وحكى لنا ابو عمر علام ثعلب من ثعلب عن اس الاصماني قال يقال عوى الرجل
 يعوى عيا اذا فسد عليه امره او فسد هو في نفسه ومنه قوله تعالى (وعصى آدم ربه
 صوى) اي فسد عليه عيشه في الحة قال ويقال عوى المصيل اذا لم يرو من لئ امه
 وقيل في (اعوسى) اي حكمت بموايتي كقولك اصلتي اي حكمت بصلايتي وقيل (اغويتى)
 اي اهلكتي فهذه الوجود الثلاث محملة في ابليس وقوله تعالى (وعصى آدم ربه صوى) ويحتمل
 فساد امره في الحة وهو رجع الى معنى الحية ولا يحتمل الهلاك ولا الحكم بالموايتة التي هي صلال
 لان اسماء الله لا يجوز ذلك عليهم: قوله تعالى ﴿ثُمَّ لَا يَبْقَى مِنْ بَيْنِ اَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ﴾ وعن ايمانهم
 وعن نبائهم ، روى عن اس عاص واراheim وقادة والحكم والسدى (من بين ايديهم ومن خلفهم)
 من قبل ديارهم و آخرتهم من جهة حساسهم وسينانهم وقال مجاهد من حيث يبصرون ومن حيث
 لا يبصرون وقيل من كل جهة يمكن الاحتيال عليهم ولم يقل من فوقهم قال اس عاص لان رحمة الله
 تدل عليهم من فوقهم ولم يقل من تحت ارجلهم لان الاتيان منه ممتنع اذا اريد به الحقيقة: قوله
 تعالى ﴿وَلَا تَقْرَبُوا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونُوا مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ قرن قريهما الشجرة الا انه معلوم
 شرط الذكر به وتعتمد الاكل مع العلم به لانه لا يؤاخذ بالسيان والخطأ فيما لم يقم عليه دليل
 فاطع ولم يكن اكلهما للشجرة موصية كبيرة بل كانت صغيرة من وجهين احدهما انها ليسا
 الوعيد وطالاه نهى استحباب لا إيجاب واهذا قال (فسي ولم يجد له عريما) والثاني انه اشير لهما

الى شجرة نعيمها وطما المراد العين وكان المراد الحسن كقوله صلى الله عليه وسلم حين اسد
دها وحررا فقال هذان مهلكا امي وانما اراد الحسن لا العين دون غيرها قوله تعالى ﴿يَا
آدَمُ قَدْ اَزَلْنَا عَلَيْكَ لَسَاءَ يَوَارَىٰ سَوْآتِكَ وَرِيشَاوَلَسَ التَّقْوَىٰ﴾ هذا خطاب عام لسائر المكلفين
من الآدميين كما كان قوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُم﴾ خطابا عاما في عصر النبي صلى الله عليه
وسلم ومن جاء بعده من المكلفين من اهل سائر الاعصار الا ان كان غير موجود على شرط
الوجود ولو على كمال العقل وقوله تعالى ﴿قَدْ اَزَلْنَا عَلَيْكَ لَسَاءَ يَوَارَىٰ سَوْآتِكَ﴾ وقوله تعالى
﴿وَلَطْفًا يَخْصِيَانِ عَلَيْهِمَا مِنْ وَرَقِ الْحِجَةِ﴾ يدل على فرص ستر العورة لاحاربه انه ازل علينا
لسا لوارى سوا ساء وانما قال ﴿اَزَلْنَا﴾ لان الناس انما يكونون من سات الارض او من خلود
الحيوان واصوافها وقوام جميعها بالمطر اللازل من السماء وقيل انه وصفه بالارال لان الركبت
نسب الى انها تأتي من السماء كما قال تعالى ﴿واَزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمِصْرَاعٌ لِلنَّاسِ﴾ وقوله
﴿رِيشًا﴾ قيل انه الاثاث من متاع اليت محو الغرض والدثار وقيل الريش ما فيه الخيال ومه ريش
الطائرة وقوله ﴿وَالنَّاسُ التَّقْوَىٰ﴾ قيل فيه انه العمل الصالح عن اس عاس وسماه لباسا لا يبقى العقاب
كما يبقى للناس من الثياب الحر والبرد وقال قتادة والسدى هو الايمان وقال الحسن هو الحياء
الذي يكسبهم التقوى وقال بعض اهل العلم هو لباس الصوف والحسن من الثياب التي تلبس
لله اصع والسك في العادة وقد اتفقت الامة على معنى ما دللت عليه الآية من لزوم فرص
ستر العورة ووردت في الآثار عن النبي صلى الله عليه وسلم ما حديث هز من حكم عن ابيه عن
حده فآلات يا رسول الله عورتا ما تأتي منها وما تدرك قال احفظ عورتك الامن روحك
او ما ملكك يميك قلت يا رسول الله فاداك كان احدا حاليا قال فان الله احق ان يستحيما به وروى
ابوسعيد الخدري عنه عليه السلام انه قال لا يطر الرجل الى عورة الرجل ولا المرأة الى عورة
المرأة وقد روى عنه صلى الله عليه وسلم انه قال ملعون من نظر الى سواة اخيه قال الله تعالى
﴿فَلِللَّهِ يُؤْمِنُ بِمَعْصُومٍ مِنَ الْعَصَاهِمِ﴾ (وقل للمؤمنات يفضض من اعصاهن) يعني عن العورات
ادلا لا في حوار الطر الى غير العورة قال الله تعالى ﴿يَا آدَمُ لَا تَنْتَحِبْ الشَّيْطَانَ كَمَا حَرَّحَ
اَبُوكَم مِنَ الْحَدِّ﴾ قيل في السنة انها الحجة بالدعاء الى المصيبة من جهة الشهوة او الشهية والخطاب
توجه الى الانسان بالنهي عن فسة الشيطان وانما معناه التحذير من فسة الشيطان
والزام الحرر منه وقوله تعالى ﴿كَمَا حَرَّحَ اَبُوَيْكُمْ مِنَ الْحِجَةِ﴾ واصاف اراحهما
من الحجة الى الشيطان فانه اعواهما حتى فعلا ما يستحقانه الاحراح بها كقوله تعالى
﴿حَاكِيًا عَن فِرْعَوْنَ﴾ (يدبح اسمهم) وانما امرنا ولم تنوله سبعا وعلى هذا المعنى اصرف رعا اسمها
اليه قوله ﴿يَرْعَاهُمَا اَللَّهُ﴾ وهذا محتج به من حيث لا يحيط بقيسه ولا يصبر عنده وهو
من لا يتولى الصبر نفسه اذ ان امره غيره فعلمه حيث وكذلك اذا حلف لا يسي دارة
فامر غيره فساها وقيل في اللسان الذي كان عاها انه كان ثياب من ثياب الله وقال ابن عباس
كان لسانها الطفر وقال وهب بن منبه كان لسانها بورا وقوله تعالى ﴿وَأَقِيمُوا وَجُوهَكُمْ عَدَّ

مطل

في ستر العورة

كل مسجد روى عن مجاهد والسدي توجهوا الى اذنة كل مسجد في الصلاة على استقامة وقال
الربع بن النضر توجهوا بالاخلاص لله تعالى لا لوثن ولا غيره قال ابو بكر قد حوى ذلك معنيين
احدهما التوجه الى الله المأمور به على استقامة غير طائل عنها والثاني فعل الصلاة في المسجد
ودلك يدل على وجوب فعل المكتوبات في جماعة لان المساجد مكية للجماعات وقد روى عن
رسول الله صلى الله عليه وسلم اخبار في وعيد تارك الصلاة في جماعه واجبار احرق في الترعيب
فيها فماروى ما يقتضى النهي عن تركها قوله صلى الله عليه وسلم من سمع النداء فام يجب لا صلاة له
وقوله لان ام مكتوم حين قال له ان منزلي شاسع فقال هل تسمع النداء فقال نعم فقال لا احدلك
عذرا وقوله لقد عذمت ان اسررحلا يصلي بالناس ثم امر بحطب فيحرق على المحلفين عن الجماعة
سيوتهم في اجبار نحوها وماروى من الترعيب ان صلاة الجماعة تفصل على صلاة الفرد خمس
وعشر درجة وان الملائكة يصلون على الذين يصلون في الصف المقدم وقوله نشر المشائين في طلام
الليل الى المساجد بالورد الثامن يوم القيامة وكن شيخنا ابو الحسن الكرخي يقول هو عدى فرس على
الكفاية كمثل الموتى ودفعهم والصلاة عليهم متى قام بها نصهم سقط عن الباقي وقوله تعالى في اي
آدم حدوا ربكم عند كل مسجد قال ابو بكر هذه الآية تدل على فرس ستر العورة في الصلاة وقد
اختلف الفقهاء في ذلك فقال ابو حنيفة وزهر وابو يوسف ومحمد بن الحسن والحسن بن زياد فرس
في الصلاة ان تركه مع الامكان فسدت صلاته وهو قول الشافعي وقال مالك والليث الصلاة
محزنة مع كشف العورة ويوجان الاعادة في الوقت والاعادة في الوقت عندهما استحباب وودلالة
هذه الآية على فرس ستر العورة في الصلاة من وجوه احدها انه لما قال (حدوا ربكم عند
كل مسجد) فعلق الامر بالمسجد علما ان المراد الستر للتعلة لولا ذلك لم يكن لذكر المسجد
فائدة فصار تقديرها خذوا زينتكم في الصلاة ولو كان المراد سترها عن الناس لما خص المسجد
بالذكر اذ كان الناس في الاسواق اكثر منهم في المساجد فافاد بذكر المسجد وجوه في الصلاة
اذ كانت المساجد مخصوصة بالصلاة وايضا لما اوجه في المسجد وجب لظاهر الآية فرس الستر
في الصلاة اذ فعلها في المسجد واد اوجب في الصلاة المفعولة في المسجد وحب في غيرها من الصلوات
حيث فعلت لان احدا لم يفرق بينهما وايضا فان المسجد محور ان يكون عارة عن السجود
كما قال الله تعالى (وان المساجد لله) والمراد السجود وادا كان كذلك اقتضت الآية لزوم
الستر عند السجود وادا لم يفرق بينهما في سائر افعال الصلاة اذ لم يفرق احد بينهما
روى عن ابن عباس وابراهيم ومجاهد وطاوس والزهري ان المشركين كانوا يطوفون بالبيت
هراة فانزل الله تعالى (خذوا زينتكم عند كل مسجد) قال ابو بكر وقيل انهم انما كانوا يطوفون
بالبيت هراة لان الثياب قد دنسها المعاصي في رعيهم فيجردون منها وقبل اهم كانوا يفعلون ذلك
تأولا بالتعري من الذنوب وقد نص من يحتج بمالك من ان هؤلاء السلف لماذكروا
سب نزل الآية وهو طواف العريان وحب ان يكون حكمها منصورا عليه وليس هذا
عندما كذلك لان رول الآية عندما على سب لا يوجب الاقصار بحكمها عليه لان الحكم

مطلد
في وجوب فعل المكتوبات
في جماعة

مطلد
في ستر العورة في الصلاة

عندما لمعوم اللفظ للسبب وعلى انه لو كان كاذباً لم يجمع ذلك وجوباً في الصلاة لانه اذا اوجب الستر في الطواف فهو في الصلاة اوجب اذ لم يفرق احد بينهما فان قال قائل فينبغي ان لا يجمع ترك الستر صحة الصلاة كالم يجمع صحة الطواف الذي فيه زلت الآية وان وقع ناقصاً قيل له ظاهره يقتضي بطلان الجميع عند عدم الستر ولكن الدلالة قد قامت على جوار الطواف مع السبي كما يجوز الاحرام مع الستر وان كان مبنياً عليه ولم تقم الدلالة على حواجز الصلاة عرياناً ولان ترك بعض فروص الصلاة يفسدها مثل الطهارة واستقبال القبلة وترك بعض فروص الاحرام لا يفسده لانه لو ترك الاحرام في الوقت ثم احرم صح احرامه وكذلك لو احرم وهو بجامع لاسرائيه وقع احرامه فصار الاحرام آكد في مقامه من الصلاة والطواف من موانع الاحرام فوجب ان لا يفسده ترك الستر ولا يجمع وقوعه ويدل على ان حكم الآية غير متصور على الطواف وان المراد بها الصلاة قوله تعالى (حدوا ريتكم عند كل مسجد) والطواف محصور بمسجد واحد ولا يفعل في غيره فدل على ان مراده الصلاة التي تصح في كل مسجد ويدل عليه من جهة السنة حديث اني الرناد عن الاعرج عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يصل احدكم في ثوب واحد ليس على فرجه منه شيء وروى محمد بن سيرين عن صفية بنت الحارث عن عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يقل الله صلاة حائض الا بحمار في قولها لم يلبس الخيش فساتها مكشوفة الرأس كما في قولها مع عدم الطهارة بقوله عليه السلام لا يقل الله صلاة غير طهور فثبت بذلك ان ستر المورة من فروصها وايضا قد اتفق الجميع على انه مأمور بستر المورة في الصلاة ولذلك يأمره محالها باعادتها في الوقت فاذا كان مأموراً بالستر ومبني على تركه وحب ان يكون من فروص الصلاة من وجهين احدهما ان ذلك يدل على ان هذا الحكم مأخوذ عن الآية وان الآية قد اريد بها الستر في الصلاة والثاني ان السبي يقتضي فساد العمل الا ان تقوم الدلالة على الحواجز فبان قال قائل لو كان الستر من فروص الصلاة لما حارث الصلاة مع عدمه عند الضرورة الا سدل يقوم مقامه مثل الطهارة فاما حارث صلاة العريان اذ لم يحد ثوباً من غير بدل عن الستر دل على انه ليس من فرضه قيل له هذا سؤال ساقط لا تهاق الجميع على حواجز صلاة الامي والاحرس مع عدم القراءة من غير بدل عنها ولم يحررها ذلك من ان يكون فرضاً ورحم بعض من يحتاج لما لك انه لو كان الثوب من عمل الصلاة ومن فرضها لوجب على الانسان ان يسوي بلبس الثوب بالصلاة كما يسوي بالافتتاح ان تلك الصلاة وهذا كلام واه جداً فاسد العبارة مع ضعف المعنى وذلك لان الثوب لا يكون من عمل الصلاة ولا من فروصها ولكن ستر المورة من شروطها التي لا تصح الا به كالتطهارة كما ان استقبال القبلة من شروطها ولا يحتاج الاستقبال الى بية والطهارة من شروطها ولا يحتاج عدداً الى نية والقيام في حال الافتتاح من فروصها لم يدرعاه ولا يحتاج الى بية والقيام والقراءة والركوع والسجود بعد الافتتاح من فروصها ولا يحتاج الى بية من ذلك الى بية فاقيل لان بية الصلاة قد اعنت عن تحديد البية لهذه الاعمال فاقيل له وكذلك بية الصلاة قد اعنت عن تحديد بية للستر وقوله تعالى (حدوا

زنتكم عند كل مسجد) يدل على انه مدبوع في حضور المسجد الى احد ثوب لطيف
 مما تيسر به وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ندب الى ذلك في الجمع والاعياد كما امر
 بالاعتسال للعيد والجمعة وان تمس من طيب اهلكه **قوله تعالى** ﴿ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا ﴾
 الآية طاهره بوجوب الاكل والشرب من غير اسراف وقد اريد به الاماحة في بعض الاحوال
 والايحاف في بعضها فالحال التي يجب فيها الاكل والشرب هي الحال التي يخاف ان يحرقه حرر
 تكون ترك الاكل والشرب يهلك نفسه او بعض اعضائه او يصعبه عن اداء الواجبات فيحجب عليه
 في هذه الحال ان يأكل ما روى عنه خوفاً من الضرر والحال التي لها ما حان فيها هي الحال التي
 لا يخاف فيها ضرراً بتركها وطاهره يقتضي حوار اكل سائر المأكولات وشرب سائر الاشربة
 مما لا يخطر على دليلا بعد ان لا يكون مسرفاً فيها يأبى من ذلك لانه اطلاق الاكل والشرب
 على شريطة ان لا يكون مسرفاً فيها **والاسراف** هو تجاوز حد الاستواء فتارة يكون بمعاودة
 الحلال الى الحرام وتارة يكون بتجاوز الحد في الاثاق فيكون ممن قال الله تعالى ﴿ ان المفسدين
 كانوا احوال الشياطين ﴾ والاسراف وصدده من الافتار مدمومان والاسواء هو الوسط ولذلك
 قيل دين الله بين المقصور والعالي قال الله تعالى ﴿ والذين اذا انفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان
 بين ذلك قواماً ﴾ وقال لاه صلى الله عليه وسلم ﴿ ولا تجعل يدك مغلولة الى عنقك ولا مفضلة
 كل السط فتعدهم ملوماً محسوراً ﴾ وقد يكون الاسراف في الاكل ان أكل فوق الشبع حتى يؤديه
 الى الضرر فذلك محرم ايضاً **قوله تعالى** قل من حرم زينة الله التي اخرج لعباده والطيات
 من الرزق **قوله** روى عن الحسن وقتادة ان العرب كانت تحرم السواك والحائض والبار الله تعالى
 ذلك وقال السدي كانوا يحرمون في الاحرام اكل السم والادهان والبار الله تعالى هذا الآية
 ردوا له ولهم وفيه تأكيد لما قدمنا احتج في قوله ﴿ اعدوا زينتكم عند كل مسجد ﴾ الآية **والطيات**
 من الرزق قيل فيه وجهان احدهما ما استطاعه الانسان واستلذه من المأكول والمشروب وهو
 يقتضي اماحة سائر المأكول والمشروب الا ما قامت دلالة بحرمته والماني الحلال من الرزق **قوله**
 تعالى ﴿ قل هي لادن آموا في الحياة الدنيا خالصة يومئذ يعني ان الله تعالى احبها
 وهي خالصة يوم القيامة لهم من سوائب السعير والكثير وقيل هي خالصة لهم
 دون المسلمين **قوله** تعالى ﴿ قل انما حرم ربي الفواحش ما ظهر منها وما بطن
 والاثم والبي غير الحق ﴾ قال مجاهد الفواحش الربا وهو الذي يظن والبري في الطواف
 وهو الذي ظهر وقيل المأثم كاه فواحش احمل ذكرها انما ثم فصل وجوهها وذكر ان
 منها الاسم والبي والاشراك بالله والبي هو طلب الرأس على الناس بالهوى والاستغالة عابهم
 بغير حق **قوله** (والاسم) مع وصية الحر والميسر ان فهمما اسم وقوله تعالى ﴿ يسألونك عن الخمر
 والميسر قل فيهما اثم كبير يقتضي تحريمها حر والميسر ايضاً **قوله** تعالى ﴿ ادعوا ركنكم تصرعوا وحمة ﴾
 فيه الامر بالاحياء لادعاء فالاحس في هذه الآية عامكم كيف يدعون ركنكم وقال انه صالح رضى
 دعاه و ادما دى رنداء حقا) وروى مارك عن الحسن قال كانوا يجهدون في الادعاء

ولا يسمع الا همسا وروى ابو موسى الاشعري قال كنا عند النبي صلى الله عليه وسلم فسمعهم يرفعون اصواتهم فقال يا ايها الناس انكم لاتدعون اسم ولا غائبا وروى سعد بن مالك ان النبي صلى الله عليه وسلم قال خير الذكر الخفي وخير الرق ما يكتفي وروى بكر بن خنيس عن ضرار عن انس قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عمل البركة نصف العادة والادعاء نصف العادة وروى سالم عن ابيه عن عمر قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا رفع يديه في الدعاء لا يردّها حتى يمسح بهما ووجهه ﷺ قال ابو بكر في هدم الآية وما ذكرنا من الآثار دليل على ان احفاء الدعاء اصل من اظهاره لان الحفية هي السر وروى ذلك عن ابن عباس والحسن وفي ذلك دليل على ان احفاء آمين بعد قراءة فاتحة الكتاب في الصلاة افضل من اظهاره لانه دعاء والدليل عليه ما روى في تأويل قوله تعالى ﴿ قَدْ احْبَبْتَ دَعْوَتَكَ كَمَا قَالَ كَانِ مَوْسَى يَدْعُو وَهَارُونَ يَؤْمِنُ فَمِإَمَّا اللَّهُ دَاعِيَيْنِ وَمَا كَانِ أَعْمَامًا كَانِ احْفَاءُ الدُّعَاءِ فَاصْلُ لَانِ لَا يَشُوهُ رِيَاءٌ ﴾ واما الصرع فانه قد قيل انه الميل في الجهات يقال صرع الرجل يعصر صرعا اذا مال ناصعيه يميناً وشمالاً خوفاً ودلاً قال ومعه صرع الشاة لان الان يميل اليه والمصارعة المشاهدة لانه يميل الى سبه نحو المقارنة وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يدعو ويشير بالساعة وقال ابن عباس لقد رآني النبي صلى الله عليه وسلم عشيعة عرفه رافعاً يديه يدعو حتى انه ليرى ماتحت ابطيه وقال انس رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم استسقى فمد يديه حتى رأيت بياض ابطيه ﷺ وما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم من رفع اليدين في الدعاء والاسارة بالسبابة دليل على صحة تأويل من تأول الصرع على تحويل الاصبع يميناً وشمالاً ﷺ قوله تعالى ﴿ وَوَعَدْنَا مَوْسَى بِالْبَيْنِ لَيْلَةٍ وَأَتَمَّهَا بِمُسْرَعٍ مِيقَاتِ رَبِّهِ اَرْبَعِينَ لَيْلَةً ﴾ قال ابو بكر انما قال تعالى ﴿ فَمِيقَاتِ رَبِّهِ اَرْبَعِينَ لَيْلَةً ﴾ لانه لما قال ﴿ اَتَمَّهَا بِمُسْرَعٍ ﴾ حار ان يسبق الى وهم بعض السامعين انه كان عشرين لمة ثم اتىها بمسرع فصار ثلاثين ليلة فارد ان يهدا التوهم والصور واحراز اسم الثلاثين بعشر غير زيادة عاينها ﷺ قوله تعالى ﴿ قَالَ رَبِّ ارْزُقْنِي الْيَمْلَ ﴾ قيل انه سأل الرؤية على جهة استجراح الحواب لقومه لما قالوا لن تؤمن لك حتى نرى الله جهرة ويدل عليه قوله تعالى ﴿ اَتَهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ السَّمْعَاءُ مَا ﴾ وقيل انه سأل الرؤية التي هي علم الضرورة في الله تعالى له ان ذلك لا يكون في الدنيا ﷺ فان قيل فام حار ان يستل الرؤية وهي غير جائزة على الله تعالى وهل يجوز على هذا ان يستل ما لا يجوز على الله تعالى من الظلم ﷺ قيل له لانه لا شبهة في عمل الظلم اذ صفة نقص ودم فلا يجوز سؤال مثله وايس كذلك ما فيه شبهة ولا يظهر حكمه الا بالدلالة وهذا ان كان سأل الرؤية من غير تشبيه على ما روى عن الحسن والربيع بن انس والمسدي وان كان انما سأل الرؤية التي هي علم الضرورة واستجراح الحواب لقومه فهذا السؤال ساقط وقيل ان توبة موسى انما كانت من التقدم بالمسئلة قل الادب فيها ويحتمل ان يكون ذكر التوبة على وجه التيسير على ما حثت عادة المسلمين مثله عند ظهور دلائل الآيات الداعية الى التعظيم ﷺ قوله تعالى ﴿ فَاَمَّا تَحْمِلُ رَبِّهِ لِلْحُلِّ ﴾ فان التحلى على وجهين

ظهور بالرؤية او الدلالة والرؤية مستحيلة في الله تعالى فهو ظهور آياته التي احدثها لحاصري
الحل وقيل انه ارر من ملكوته للحل ما يد كذك به لان في حكمته تعالى ان الدنيا لا تقوم
لما يرز من الملكوت الذي في السماء كما روى انه ارر قدر الحصر من المرش و قوله تعالى ﴿وَأْمُرْ
قَوْمَكَ بِأَحْسَنِ مَا حَسِبْتَ﴾ قيل يا حسن ما كتب فيه وهو المرائض والنوافل دون المباح الذي لا حصر
فيه ولا ثواب وكذلك قوله ﴿فَنُفِثَ عَادِي الَّذِينَ يَسْتَمْعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَعَمَّونَ أَحْسَنَهُ﴾ وقال بعض
اهل العلم احسنها الناسح دون المنسوخ المهي عنه وقد قيل ان هذا لا يجوز لان فعل المنسوخ
المهي عنه قبيح فلا يقال الحسن احسن من المنسوخ و قوله تعالى ﴿وَأَصْرَفَ عَنِ آيَاتِي الَّذِينَ يَتَكَبَّرُونَ
فِي الْأَرْضِ﴾ قيل ان معناه عن آياتي من العز والكرامة بالدلالة التي تكسب الرفعة في الدنيا
والآخرة ويحتمل صرفهم عن الاعتراض على آياتي بالانطال او بالبع من الاطهار للناس
ولا يجوز ان يكون معناه ساء صرف عن الايمان ما يأتي لانه لا يجوز ان يأمر بالايان ثم يمنع منه
اذ كان ذلك ساءاً وعنه قوله تعالى ﴿وَأَعْلَمْتُ أَمْرَكُمْ﴾ قد قيل ان المعجزة القدم بالشئ قل
وقته والسرعة عمله في اول اوقاه ولذلك صارت المعجزة مدمومة وقد يكون تمحييل الشئ في
وقته كما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يحل الطهر في الشتاء ويردها في الصيف و قوله
تعالى ﴿وَإِذَا خَرُجَ رَأْسُ أَخِيهِ يَحْمَرُهُ إِلَيْهِ﴾ كان على وجه المعاسة لاعلى وجه الالهانة ولان مثل هذه
الافعال تختلف احكامها بالعادة فلم تكن للعادة حيث فعله على وجه الالهانة وقيل انه بمنزلة
قص الرجل ما عند غضه على لحية وعصه على شفته واهامه و قوله تعالى ﴿وَحَلَفَ مِنْ
بَعْدِهِمْ خَامٌ﴾ قيل ان الالعاب في حلف يتسكين العين انه للدم وقال ليد
وبقيت في حلف كحلف الاحرار

وقد جاء بالتسكين في المذهب ايضا قال حسان

لنا القدم العليا اليك وحامنا لا ولنا في طاعة الله تابع

قوله تعالى ﴿يَا أَحَدُونَ عَرِضٌ عِنْدَ الْأَدْنَى﴾ قيل ان العريض ما قبل له يقال عريض هذا الامر فهو عارض
حلاف للارم قال تعالى ﴿هَذَا عَارِضٌ مَطَرًا﴾ يعني السحاب ثقلة لته وروى في قوله ﴿عَرِضٌ هَذَا
الادنى﴾ ان معناه الرشوة على الحكم و قوله تعالى ﴿وَإِنْ أَهْمُ عَرِضٌ مِثْلُهُ أَحَدُكُمْ﴾ قال مجاهد وقتاده
والسدي اهل اصرار على الدون وقال الحسن معناه ان لا يشعهم شئ و قوله تعالى ﴿وَإِذَا خَدَّرَكَ
مِنْ آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ دَرَيْتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ﴾ قيل انه اخرج الدرية قرأ بعد قرآن
واشهدهم على انفسهم بما جعل في عقولهم وظهرهم من المداغة لكي تقتضي الاقرار بالرؤية
حق صاروا بمنزلة من قيل لهم الست بركم قالوا بلى وقيل انه قال لهم الست بركم على لسان
بعض انبيائه و قوله تعالى ﴿وَلَقَدْ دَرَأْنَا لَهُمْ كَثِيرًا مِنَ الْحَنِ وَالْأَسَنِ﴾ هذه لام العاقبة كقوله تعالى
﴿فَالْتَمَطَةُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَرَمًا﴾ ولم يكن عريضهم ذلك في التماطه ولكنه لما كان
ذلك عاقبة امره اطلق ذلك فيهم ومه قول الشاعر

لدوا للموت واسوا للحراب

وقال ايضا

وام سمالك فلا تحرجي * فليمتوت ما عذت الوالد

قوله تعالى ﴿اولم ينظروا في ملكوت السموات والارض وما خلق الله من شيء﴾ فيه حث على النظر والاستدلال والتفكر في حاق الله وصمعه وتديره فانه يدل عليه وعلى حكمته وجوده وعدله واحبر ان في جميع ما خلقه دليلا عليه وداع اليه وحذرهم العريط بترك النظر الى وقت حلول الموت وفوات ما كان يمكنه الاستدلال به على معرفة الله تعالى وتوحيده وذلك قوله تعالى ﴿وان عسى ان يكون قدامنا اجالهم فأي حديث بعده يؤمنون﴾ * قوله تعالى ﴿يستلوك عن الساعة ايان مرسيا﴾ الآية قوله (ايان مرسيا) قال قتادة والسدي قيامها وايان بمعنى متى وهو سؤال عن الزمان على جهة الطرف للعمل فام يحذرهم الله تعالى عن وقتها ليكون العاد على حذر مه فيكون ذلك ادعى الى الطاعة وازجر عن المعصية * والمرسى مستقر الشيء القيل ومه الحال الراسيات يعنى الماشات ورسى السفينة اذا ثبتت في مستقرها وارساها غيرها اثنتها قال ابن عباس كان السائلون عن الساعة قوم من اليهود وقال الحسن وقتادة سألت عنها قرش بن قيس بن ربيعة قوله تعالى ﴿يأتيناكم الاoste﴾ قال قتادة عنه ابو ذلك * سدها * بوقوله تعالى ﴿يؤثقت في السموات والارض﴾ قال السدي وغيره نقل علمها الى اهل السموات والارض فلم يطفوه ادراكه وقال الحسن عظم وصفها على اهل السموات والارض من امار الحزم وكبر السموات وتسير الحال وقال قتادة نزلت على السموات فلا يطقها احد * وقوله تعالى ﴿يستلوك كأنك حفي عنها﴾ قال مجاهد واصحابك رمعز انك علمها وعن ابن عباس والحسن وقتادة والسدي يستلوك عنها كأنك حفي بهم على * سدها * ولما حذر في كالك * سدها * كايهم من قوله (ايان مرسيا) وقال ابن عباس الحما الاحاح في الارض قال احى فلا اذا الخ في الطلب منه واحى السؤال اذا الخ فيه ومنه احى الشارب اذا سأل * سدها * واحى في احده ومنه الحما وهو ان تسبح قدمه لاحاح المدي اعيراعل والحق الايب لك لاحاحه بالرات (وحي عنها) بمعنى علمها لاحاحه بطلب علمها * وفي هذا * سدها * دليل على ان قول من يدعى العلم بمدة الدنيا ويسدل تنازوي ان الدنيا سعة آلاف سنة وان الناس * سدها * من وقت معش النبي صلى الله عليه وسلم خمس مائة سنة لانه لو كان كذلك لكانت الساعة معلوما وقد احبر الله تعالى ان علمها عنده وانه لا تخايبها لوقتها الا هو واما أي دعه لم يسمهم علمها قل كوها لان ذلك معنى الله وقدروى عن النبي صلى الله عليه وسلم احبار في لقاء مدة الدنيا وليس فيها تحديد للوقت مثل قوله نعم والساعة كهاين واسا بالمان والوسطى وخوف قوله فيما رواه سعة وعبره عن على بن زيد عن أبي بصرة عن ابن مسعود الخاري قال حدثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم حطة بعد العصر الى معش الشمس قال الا انه يريق من الدنيا في معنى الا كاتق من هذا الشمس الى ان ييب وما روى ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال احلكم في اجل من يمضي فانكم كتابين صلاة العصر الى غروب الشمس ومحوها من الاحبار ليس فيها

مطام
في اطلاق قول من
يدعى العلم بمدة
الدنيا

تحدد وقت قيام الساعة وانما فيه قربة الوقت وقد روى في أول قوله تعالى : فعداء اشرطها ،
 ان معش النبي صلى الله عليه وسلم من اشرطها وقال الله تعالى : قل انما عاها عذري ، ثم قال
 (قل انما علمها عند الله) فانه قيل انه اراد الاول عام وقها ، بالآخر علم كنهها به : قوله تعالى
 ﴿ هو الذي حامكم من بين واحد وحمل معها روحها ﴾ قيل فيه حل من كل من روحها كانه
 قال جعل من النفس روحها و ربه الحسن واسم رد للوقيل من آدم وحواء : قوله تعالى : ان آياتنا
 صالحة قال الحسن علاما سونا وقال ان عباس سراسونا لاسانسه وان يكون ممة : وقوله تعالى
 ﴿ فاما آناها صالحة جعله تركاء فيما آناها ﴾ قال الحسن وقتادة الصمير في جعله عائدا الى النفس
 وروحه من ولد آدم لاني آدم وحواء وقال عريها راجع الى الولد الصالح بمعنى انه كان معاق
 في يده وذلك صلاح في خلقه لاقدمه ورد الصمير الى آتس لان حواء كانت تلد في بطن واحد
 ذكرنا واسى بقوله تعالى : ان الذين تدعون من دون الله عباد امثالكم فادعوهم ﴿ عني بالدعاء الاول
 تسببتهم الاصنام آلهة والدعاء الثاني طلب المنافع وكسب المنافع من حبيبهم وذلك مأبوس
 منهم * وقوله ﴿ عباد امثالكم ﴾ قيل انما سبها عاده لانها مخلوقة لله تعالى وقيل
 لانهم توهموا انها نفس وسع فاحر انه ليس يحرج بذلك عن حاكم العباد المخلوقين
 وقال الحسن ان الذين يدعون هذه الاوثان مخلوقة امثالكم : قوله تعالى ﴿ انهم ارحل يمشون
 ساهية ﴾ فربح انهم على عبادهم من هذه صفة ادلا به على اخذ في الناس ان من تبع من هذه صفة
 فهو الوهم من عند من له طارحة يمكن ان يسمع بها او يضر وقيل انه قدرهم انهم افضل منها لان
 لهم حوارح ينصرفون بها والاصنام لا تصرف لها فكيف يعدون من هم افضل منه والمحب
 من انهم من اتبع النبي صلى الله عليه وسلم مع ما ابداه الله من الآيات المعجزة والدلائل الباهرة
 لانه نسر مناهم ولم يأتوا من عاده هجر لا قدرته ولا تصرفهم افضل منه في القدرة على المع
 والسر والحياة والعلم : قوله تعالى ﴿ حد العمو ﴾ وأمر بالعرف كما روى هشام عن عروة عن ابيه
 عن عبد الله بن الزبير في قوله عرو ح (حد العمو وأمر بالعرف) وأمر من عن الخاهين : قال والله
 ما ارسل الله هذه الآية الا في احلاق الناس وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انما قال انقلبي
 في مائة المؤمن يوم القيامة الخلق الحسن وروى عطاء عن ابن عمر انه قال سأل رجل النبي صلى الله
 عليه وسلم اي المؤمنين افضل قال احسنهم حسنا * وحدثنا عبد الباقي قال حدثنا معاذ بن المسني
 وسعيد بن محمد الاخراني قال حدثنا محمد بن كثير قال حدثنا سفيان الثوري عن عبد الله بن سعيد بن
 اني سعد المقتري عن ابيه عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال انكم لاتسعون الناس باموالكم
 وانكن يسعونكم بسط الوحه وحسن الخلق وروى عن الحسن ومجاهد قال امر النبي صلى الله عليه
 وسلم بان يقل العمو من احلاق الناس والعمو هو السهيل والتيسير والمعنى استعمال العمو وقول ما بهل
 من احلاق الناس ورك الاستقصاء عليهم في المعاملات وقول العدر ونحوه * وروى عن ابن عباس
 في قوله تعالى ﴿ حد العمو ﴾ قال هو العمو من الاموال قيل ان يزل فرص الركاة وكذلك روى
 عن الصحاح والسدي وقيل ان اصل العمو الترك ومه قوله تعالى : ﴿ من عني له من احبسي ﴾ يعنى

مطاب
 في العمو والاصم المعروف

ترك له والعفو عن الذنب ترك العقوبة عليه وقوله تعالى (وأمر بالعرف) قال قتادة وعصوة العرف
المعروف وحدثنا عبد الباقي بن قانع قال حدثنا ابراهيم بن عدي الله قال حدثنا سهل بن بكار قال
حدثنا عبد السلام بن الحليل عن عبيدة الهيمى قال قال ابو حري جابر بن سليم ركبت قموذى ثم انطلقت
الى مكة فطلبت فأنخت قموذى ساب المسجد فاذا هو حالس عليه ردم من صوف فيه طرائف حجر
فقلت السلام عليك يا رسول الله وقال وعليك السلام قلت انما معشر اهل البادية قوم فينا الحماة فعلمنى
كلمات ينفعنى الله بها قال اذن بلات فديوت فقال اعد على فاعدت قال اتق الله ولا تحقرن من
المعروف شيئاً وان تاقى احاك بوجه منسبط وان نمرغ من فضل دلوك في اياه المستقى وان امرؤ
سك بما يعلم منك فلا تسه بما تعلم منه فان الله حائل لك اجرا وعليه ودرا ولا تسب شيئاً
بما خولك الله تعالى قال ابو حري هو الذى ذهب بنفسه ما سببت بعده شيئاً لاشاة ولا بغيره
والمعروف هو ما حسن في العقل فعله ولم يكن منكراً عند ذوى العقول الصحيحة وقوله تعالى
﴿واعرض عن الجاهلين﴾ امر بترك مقابلة الجهال والسفهاء على سببهم وصيانة النفس عنهم
وهذا والله اعلم يشه ان يكون قل الامر بالقتال لان العرض كان حيث ذ على الرسول الامام
واقامة الحجة عليهم وهو مثل قوله (فاعرض عن قومك) ولم يرد الا الحياة الدنيا
واما بعد الامر بالقتال فقد قرر امر المطيعين والمفسدين على وجوه معلومة من اسكار
فعلهم تارة بالسيف وتارة بالسوط وتارة بالاهانة والحس وقوله تعالى ﴿واما ينزعك من الشيطان
نزع فاستعد بالله انه سميع علم﴾ قيل في روع الشيطان انه الاعواء بالسوسة واكثر ما يكون
عدا المص و قيل ان اصله الارواح بالحركة الى النور ويقال هذه زعة من الشيطان للحصاة الداعية
اليه فلما علم الله تعالى نزع الشيطان ايانا الى الشر علمنا كيف الخلاص من كيد وشره بالمرع
اله والاستعادة به من نزع الشيطان وكيد و بين بالآية التي بعدها انه متى لحا العد الى الله
واستعاد من روع الشيطان حرسه منه وقوى بصيرته بقوله ان الذين اتقوا اذا مسهم طائف
من الشيطان تذكروا فاداهم معصرون قال ابن عباس الطيف هو الرع وقال غيره الوسوسة وهما
مقتاران وذلك يقتضى انه متى استعاد بالله من شر الشيطان امداه منه وارداد بصيرة في رد
وساوسه والاعد بمداه اليه ورآه في احسن منزلة واقبح صورة فاعلم ان سوء عاقبه ان واقعه
وهو عنده دواعى شهوته وقوله تعالى ﴿واحواسهم تدورهم في التي تم لا تقصرون﴾ قال
الحسن وقتادة والسدى احواس الشياطين في الضلال يمدهم الشيطان وقال مجاهد احواس المنكرين
من الشيطان وسماهم احواس لاجتماعهم على الضلالة كالاخوة من النسب في العاطفة وحين
لصهم الى بعض لاجله كما سمي المؤمنين احواس بقوله تعالى (انما المؤمنون اخوة) لتعاطفهم
وتواصلهم بالدين فاحر عن حال من استعاد بالله من نزع الشيطان وسواسه في بصيرته ومعرفته
يقبح ما يدعوه اليه وتساعد منه ومن دواعى شهواته رجوعه الى الله والى ذكره وهذه الاستعادة
تحوذ ان تكون بقوله اعود بالله من الشيطان الرحيم وحائر ان تكون بالفكر في نعم الله تعالى
عليه وفي اوامره ونواهيه وما يؤول به الى الحال من دوام النعم فيكون عنده دواعى هوا وحوادث

شهوته وزغات الشيطان بها ثم احبر تعالى عن حال من اعرض عن ذكر الله والاستعاذة به فقال (واحواهم يدوسهم في الهي ثم لا يفصرون) فكلما تباعدوا عن الذكر مصوا مع وساوس الشيطان وغيه غير مقصرين عنه وهو بطير قوله تعالى (ومن اعرض عن ذكرى فان له معيشة صكاً) وقوله تعالى (ومن يرد ان يصله يحمل صدره ضيقاً حرجاً كما يصعد الى السماء) وبالله التوفيق

باب القراءة خلف الامام

قال الله تعالى ﴿ وَاذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴾ قال ابو بكر روى عن اس عاص انه قال ان صلى الله عليه وسلم قرأ في الصلاة وقرأ منه اصحابه فدخلوا عليه فربل القرآن (وادأقري القرآن فاستمعوا له وانصتوا) وروى ثابت بن محلان عن سعيد بن خبير عن اس عاص في قوله تعالى (وادأقري القرآن فاستمعوا له وانصتوا) قال المؤمن في سعة من الاستماع اليه الا في صلاة مفروضة او يوم جمعة او فطر او اصحى وروى المهاجر ابو محله عن ابي العالية قال كان صلى الله عليه وسلم اذا صلى قرأ اصحابه اجمعون خافه حتى رأت (وادأقري القرآن فاستمعوا له وانصتوا) فسكت القوم وقرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم وروى الشعبي وعطاء قال في الصلاة وروى ابراهيم بن ابي حرة عن مجاهد مثله وروى اس ابي حنيفة عن مجاهد ان النبي صلى الله عليه وسلم سمع قراءة فتى من الانصار وهو في الصلاة يقرأ فزلت هذه الآية وروى عن سعيد بن المسيب ان قرأ في الصلاة وروى عن مجاهد ان في الصلاة والخطة والخطة لا معنى لها في هذا الموضع لان موضع القرآن في الخطة كعيره في وجوب الاستماع والانصات وروى عن ابي هريرة اهم كانوا يتكلمون في الصلاة حتى زلت هذه الآية وهذا لا تأويل بعيد لا يلائم معنى الآية لان الذي في الآية انما هو امر بالاستماع والانصات لقراءة غيره لاستحالة ان يكون مأموماً بالاستماع والانصات لقراءة نفسه الا ان يكون معنى الحديث اهم كانوا يتكلمون حاتم النبي صلى الله عليه وسلم في الصلاة فزالت الآية فان كان كذلك فهو في معنى تأويل الآخرون له على ترك القراءة خلف الامام فقد حصل من اتفاق الجميع انه قد اريد ترك القراءة خلف الامام والاستماع والانصات لقراءته ولو لم يثبت عن السلف اتفاقهم على رولها في وجوب ترك القراءة خلف الامام لمكانت الآية كافية في ظهور معناها وعموم لفظها وروصوح دلالتها على وجوب الاستماع والانصات لقراءة الامام وذلك لان قوله تعالى (وادأقري القرآن فاستمعوا له وانصتوا) يقتضي وجوب الاستماع والانصات عند قراءة القرآن في الصلاة وفي غيرها فان طامت دلالة على حوار ترك الاستماع والانصات في غيرها لم يطل حكم دلالة في ايجاه ذلك فيها وكادلت الآية على النهي عن القراءة خلف الامام فيما يحجر به فهي دالة على النهي فيما يحجى لانه اوجب الاستماع والانصات عند قراءة القرآن ولم يشترط فيه حال الجهر من الاحياء فادأقري فعلياً الاستماع والانصات وادأقري فعلياً الانصات بحكم اللفظ لعلمه ان انه قارى للقرآن وهو قد اختلف الفقهاء

في القراءة خلف الإمام فقال أصحابنا وسانى ليلي والنوري والملتقى من صالح لا يقرأ فمأجهر
 وقال الشافعي يقرأ فيما جهر وفيما أسر وقال مالك يقرأ فيما أسر ولا يقرأ فيما جهر وقال
 الشافعي يقرأ فيما جهر وفيما أسر في رواية المزني وفي البويطي إذا قرأ فيما أسر أم القرآن
 وسورة في الأولين وأم القرآن في الآخرين وقد يقرأ في الأمام لا يقرأ من حقه الإمام
 القرآن قال الواطئي وكذلك قول الليث والأوراعي في حال التكرار قد يقرأ بالآلة لا على
 وحول الأصوات عند قراءة الإمام في حال الجهر والاحياء وفي حال الآلة لا يصوت إلا بالصوت
 الكلام والسكوت لا يتبع القراءة ولا يكون له رأي مصدق ولا يتأخّل وذلك لأن الصوت
 ضد الكلام وهو يسكن الآلة عن التحريك بالكلام الذي هو حروف مملوءة ساكنة من
 الطام فهما متعادان على المكالم بالآلة إلا أن تحريك الشفة الأرى بالأصوات ساكنة مكالم كما
 لا يقال ساكنة من سكت فهو غير متكلم ومن كتم فهو غير ساكنة فان كان قائل
 قد يسمى محي القراءة ساكنة إذا لم يكن قراءة مسموعة بخروى مارة عن أبي زرعة عن أبي هريرة
 قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا تكلم بين التكبير والتبارة فداثلاً في استوامي إذا ت
 سكتك بين التكبير والتبارة أحترى ما يقول ذلك أقول اللهم ما عديني وبين حديني كما
 باعدت بين المشرق والمغرب وذكر الحديث فسماء ساكنة وهو يدعو حاء يدل ذلك على أن
 السكوت إنما هو إحصاء القول وليس تركه رأساً قيل له إنما هو ساكنة لأنه لا يصوت
 لا يسمعه يظنه ساكنة فاما الله السأب في هذا الوجه فسماء ساكنة اقرب حله من حال الآلة
 كما قال تعالى (صم لكم عني) تشيهاً من هذه الحالة وكما قال في الأصنام وراحمه صمرون تلك تشيهاً
 لهم من سطر وليس هو بطريق الحقيقة فإنه قيل لا يقرأ المأموم في حال قراءة الإمام وإنما يقرأ
 في حال سكوته وذلك لما روى الحسن عن سمرة بن جندب قال كان نبي صلى الله عليه وسلم
 سكتات في صلاته أحدها في القراءة والآخرى بعدها فيجب الإمام أن يكون له سكتة واحدة
 ليقرأ الذين أدركوا أول الصلاة فاتحة الكتاب ثم يصوت لقراءة الإمام فإذا فرغ سكتة واحدة
 ليقرأ من لم يدرك أول الصلاة فاتحة الكتاب فيقول له ما حديث السكتين وهو عبرة باتت ولو كانت
 لم يدل على ما ذكرت لأن السكتة الأولى إنما هي لذكر الاستعاذ بالله الآية ان شئت فلا دلالة
 فيها على أنها بمقدار ما يقرأ فاتحة الكتاب وإنما هي فعل بين القراءة وبين تكبير الركوع
 لئلا يعطى من لا يعلم أن الكبير من القراءة إذا كان موصولاً بها ولو كانت السكتة في كل واحدة
 منهما بمقدار قراءة فاتحة الكتاب لكان ذلك مضيعاً ونقله سائماً طاهراً فاهم قل ذلك
 من طريق الاستعانة مع عموم الحاجة إليه احتكاكاً بمعولة لأداء فرض القراءة من المأموم
 ثبت أهمها غير ثابتين وإيضاً فإن سبيل المأموم أن يتبع الإمام ولا يخور أن يكون الإمام
 تابعاً للمأموم فعلى قول هذا القائل يسكت الإمام بعد القراءة حتى يقرأ المأموم وهذا
 خلاف قوله صلى الله عليه وسلم إنما جعل الإمام ليؤتم به ثم مع ذلك كون الأمر على عكس ما أمر
 به النبي صلى الله عليه وسلم من قوله وإذا قرأ فاتصوا بالصوت المأموم بالأصوات للإمام وهو
 يأمر الإمام بالأصوات للمأموم ويحمله تابعاً له وذلك خلاف من القول إلا يرى أن الإمام

لوقام في الثنتين من الظهر ساهيا لكان على المأموم اتباعه ولو قام المأموم ساهيا لم يكن على الامام اتباعه ولو سها المأموم لم يسجد هو ولا امامه للسهو ولو سها الامام ولم يسجد المأموم لكان على المأموم اتباعه فكيف يجوز ان يكون الامام مأمورا بالقيام ساكتا ليقرأ المأموم * وقد روى في النهي عن القراءة خلف الامام آثار مستفيضة عن النبي صلى الله عليه وسلم على النحاء مختلفة فيها حديث قيادة عن ابي علاب يونس بن حدير عن حطان بن عبدالله عن ابي موسى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا قرأ الامام فاصتوا وحديث ابن عجلان عن زيد بن اسلم عن ابي صالح عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما جعل الامام ليؤتم به فاذا قرأ فاصتوا فهذا الخبران يوحان الانصات عند قراءة الامام وقوله انما جعل الامام ليؤتم به فاذا قرأ فاصتوا اخبر به ان من الائتمام بالامام الانصات لقراءته وهذا يدل على انه غير حائز ان يصمت الامام لقراءة المأموم لانه لو كان مأمورا بالانصات له لكان مأمورا بالائتمام به فيصير الامام مأموما والمأموم اماما في حالة واحدة وهذا فاسد * ومنها حديث حاربان النبي صلى الله عليه وسلم قال من كان له امام فقرأ الامام له قراءة رواء جماعة عن حاروي بعض الالفاظ اذا كان لك امام فقراءته لك قراءة * ومنها حديث عمران بن حصين ان النبي صلى الله عليه وسلم سئى عن القراءة خاف الامام رواء الحجاج بن ارطاة عن قيادة عن زرارة بن اوفى عن عمران بن حصين وقد ذكرنا اسانيد هذه الاخبار في شرح مختصر الطحاوى * ومنها حديث مالك عن ابي نعيم وهب بن كيسان انه سمع حاربان عبدالله يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى صلاة لم يقرأ فيها بأم القرآن فهي خداج وفي بعضها لم يصل الا وراء الامام فاحذر ان ترك قراءة فاتحة الكتاب حاتم الامام لا يوجب قصانا في الصلاة ولو حاربان يقرأ لكان تركها يوجب قصا فدا كالمعروية وروى مالك عن اس شهاب عن اس اكيمة اللبثي عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم انصرف من صلاة حهر فيها بالمرأة فقال هل قرأ معي احد منكم آتوا فقالوا نعم يا رسول الله قال اني اقول مالي انا ربع القرآن قال فاستمى الناس عن القراءة فيما حذر في رسول الله لما قال صلى الله عليه وسلم هل مرأ معي احد منكم دل ذلك على ان الثارى خلفه حتى قراءته ولم يحمرها لانه لو كان حهرها لما قال هل قرأ معي احد منكم ثم قال اني اقول مالي انا ربع القرآن وفي ذلك دليل على استواء حكم الصلاة التي يحمر فيها والتي تحامت لاحاربه ان قراءة المأموم هي الموحدة لمراجعة القرآن واما قوله فاستمى الناس عن القراءة فيما حذر فيه رسول الله فلا حجة فيه لمن اجاز القراءة خلف الامام فيما يسر فيه من قبل ان ذلك قول الراوى وتأويل منه وليس فيه ان النبي صلى الله عليه وسلم فرق بين حال الحهر والاختفاء * ومنها حديث يونس بن اسحاق عن ابي اسحاق عن ابي الاحوص عن عبدالله قال كما قرأ حاتم رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال حطمت على القرآن وهذا ايضا يدل على التسوية بين حال الحهر والاختفاء اذ لم يذكر فرق بينهما * وروى الزهري عن عبد الرحمن بن هرم عن ابن حينة وكان من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ان النبي صلى الله عليه وسلم قال هل قرأ معي احد آتوا في الصلاة قالوا نعم

قال فاني اقول مالي انازع القرآن قال فاستبى الناس عن القراءة معه منذ قال ذلك فاخبر في هذا الحديث عن تركهم القراءة حلقه ولم يفرق بين الحلق والاحشاء فهذه الاحشاء كلها يوجب النهي عن القراءة خلف الامام فيما يجهر فيه او يسر * وبما يدل على ذلك ما روى عن حلة الصحابة من النهي عن القراءة خلف الامام واظهار الكبر على فاعله ولو كان ذلك شائعا لما حث امره على الصحابة لمعوم الحاجة اليه ولكان من الشارع بوقيف للجماعة عليه واعرفوه كما عرفوا القراءة في الصلاة اذ كانت الحاجة الى معرفة القراءة خلف الامام كهي الى القراءة في الصلاة للمعرد والامام فلما روى عن حلة الصحابة انكار القراءة خلف الامام ثبت انها غير جائزة * فمن نهى عن القراءة خلف الامام على وان مسعود وسعد وحار وابن عباس وابو الدرداء وابو سعيد واسمر وريد بن ثابت والنس روى عبدالرحمن بن ابي الى عن علي قال من قرأ خلف الامام فمدا خطا الفطرة وروى ابو اسحاق عن علقمة عن عبدالله عن زيد بن ثابت قال من قرأ خلف الامام ملي فوه تارما وروى وكيع عن عمر بن محمد عن موسى بن سعد عن زيد بن ثابت قال من قرأ خلف الامام فلا صلاة له وقال ابو حمزة قلت لابن عباس اقرأ خلف الامام قال لا وقال ابو سعيد يكفيك قراءة الامام قال انس القراءة خلف الامام التسييح يعني والله اعلم التسييح في الركوع وذكر الاستفتاح وقال منصور عن ابراهيم ماسمعا بالقراءة خلف الامام حتى كان المختار الكذاب فاتهموه فقرؤا خلفه وقال سعد وددت ان الذي يقرأ خلف الامام في صلاة * واحتج موجبو القراءة خلف الامام بحديث محمد بن اسحاق عن مكحول عن محمود بن الربيع عن عادة ابن الصامت قال صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة المحرم فسمي عليه القراءة فله اسم قال ان قرؤن حاي قالوا نعم يا رسول الله قال لا تفعلوا الا فاتحة الكتاب فانه لا صلاة لمن لم يقرأها وهذا حديث مصطرب السند مختلف في رفعه وذلك ان ارواء صدقة بن خالد عن زيد بن واقد عن مكحول عن نافع بن محمود بن ربيعة عن عادة ونافع بن محمود هذا مجهول لا يعرف وقد روى هذا الحديث ابن عون عن رجاء بن حيوة عن محمود بن الربيع موقوفا على عادة لم يذكر فيه النبي صلى الله عليه وسلم وقد روى ايوب عن ابي قلابة عن انس قال صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم اقبل بوجهه فقال ان قرؤن والامام يقرأ فسكتوا فسألهم فلاننا فقالوا انما لم نعمل فقال لا تفعلوا فلم يذكر فيه استثناء فاتحة الكتاب وانما اصل حديث عادة ما رواه يونس عن اسباط قال اخبرني محمود بن الربيع عن عادة بن الصامت قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا صلاة لمن لم يقرأ القرآن * فلما اضطرب حديث عادة هذا الاضطراب في السند والرفع والمعارض لم يحرج الاعتراض على طاهر القرآن والآثار الصحاح النافية للقراءة خلف الامام * واما قوله صلى الله عليه وسلم لا صلاة الا امام القرآن فليس فيه ايحاء قراءتها خلف الامام لان هذه صلاة امام القرآن اذ كانت قراءة الامام له قراءة وكذلك حديث الملاء بن عبدالرحمن عن ابي السائب دوى هشام بن زهرة عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم من صلى صلاة لم يقرأ فيها امام القرآن فهي حجاج غير تمام فقلت يا ابا هريرة اني اكون احيا ما خلف الامام فمرددا على وقال اقرأها يا فادى في نفسك

فلا حجة لهم فيه لان اكثر ما فيه انها خداج والخداج انما هو النقصان وبذل على الحوار
لوقوع اسم الصلاة عليها وايضا فانه في المصرد ليجمع بينه وبين الآية والاحبار التي
قدموها في نبي القراءة حلف الامام * واما قول اني امر بقرائها في نفسك فانه لم يمر ذلك الى
النبي صلى الله عليه وسلم وقوله لاشتبه حجة * وبما يدل على ان احبارنا اولي اتفاق الجميع على
استعمالها في النبي عن القراءة حلف الامام في حال جهرا لمام وخبرهم مختلف فيه فكان ما اتفقوا
على استعماله في حال اولي مما اختلف فيه * فان قيل يستعمل الاحبار كلها فيكون اخبار النبي فيما
عدا فاتحة الكتاب واخبار الامر بالقراءة في فاتحة الكتاب * قيل له هذا يبطل بما ذكره النبي
صلى الله عليه وسلم من قوله علمت ان بعضكم خالفها وقوله مالي امارع القرآن والقرآن لا يختص
فاتحة الكتاب دون غيرها فعلمنا انه اراد الجميع وقال في حديث وهدى بن كيسان عن جابر عن النبي
صلى الله عليه وسلم كل صلاة لا يقرأ فيها فاتحة الكتاب فهي خداج الاوراء الامام فنص
على تركها حلف الامام وذلك سطل تأويلك وقولك باستعمال الاحبار بل انت رادها غير مستعمل لها *
فان قيل ما استدلت به من قول الصحابة لا دليل فيه لاهم قد خالفهم بطراؤهم فمن ذلك ما رواه
عبد الواحد بن زياد قال حدثنا سليمان الشيباني عن حوابة عن يزيد بن شريك قال قلت لعمر بن الخطاب
أوسمعت رجلا قال له اقرأ حلف الامام قال نعم قال قلت وان قرأ قال وان قرأ وروى شعبة
عن اني الميص عن اني شية قال معاذ ادا كنت تسمع قراءة الامام فاقرا بقل هو الله احد ونحوها
وادالم تسمع قراءته في نفسك وروى اشعث عن الحكم وحماد ان عليا كان يأمر بالقراءة حلف
الامام وروى ليث عن عطاء عن اس عاص لا تدع ان تقرأ فاتحة الكتاب جهرا لمام او لم يجهر
فادا كان هؤلاء الصحابة قد روى عنهم القراءة حلف الامام وروى عنهم تركها فكيف تثبت
به حجة * قيل له اما حديث عمر ومعاذ فجهول السند لا تثبت مثله حجة وحديث علي اما
هو عن الحكم وحماد ومخالفا لا يقل مثله لارساله وحديث اس عاص هذا رواه ليث بن اسليم
وهو ضعيف وقد روى عنه ابو حرة النبي ومع ذلك فلم يكن احتجاجا من جهة قول الصحابة
فحسب واما قلنا ان ما كان هذا سبيله من الفروض التي عمت الحاجة اليه فان النبي صلى الله
عليه وسلم لا يحاسبهم من توقيف لهم على ايحائه فاما وحدناهم قائلين بالنهي علمنا انه لم يكن منه
توقيف للكافة عليه فثبت انها غير واجبة ولا يصير قول من قال منهم بايحائه قادحا فيما ذكرنا من قبل ان اكثر
ما فيه لم يكن من النبي صلى الله عليه وسلم توقيف عليه للكافة فذهب منهم داهون الى ايحائها قراءتها
تأويل او قياس ومثل ذلك طريقة توقيف الكافة ونقل الامة وبذل على نبي وحواس اتفاق
الجميع على ان مدرك الامام في الركوع يتأمله مع ترك القراءة فلو كانت مرسا لما حار تركها بحال
كالطهارة وسائر اعمال الصلاة * فان قيل اما حار ذلك للضرورة وهو حوى فوات الركعة *
قيل له خوف فوات الركعة ليس بضرورة من وجوه احدها ان فعل الصلاة خلف الامام
ليس مرسا لانه لو صلاها مفردا احراة واما هو فمصلحة فادا خوف فواتها ليس بضرورة
في تركها وايضا فانه لو كان محدثا لم يكن خوف فوات الجماعة مبيحا لترك الطهارة وكذلك

لو أدركه في السجود لم تكن له ضرورة في حوار سقوط الركوع فلما حار ترك القراءة في هذه الحال دون سائر العروض دل على أنها ليست بهرض ويدل على أنها ليست بهرض اتفاق الجميع على أن من كان حاضراً في الصلاة التي يجهر فيها لا يقرأ السورة مع العائجة فلو كانت القراءة فرضاً لكان من سنها قراءة السورة مع فاتحة الكتاب لأن سائر الصلوات التي القراءة فيها مفروضة فإن من سنها قراءة السورة ويدل عليه أيضاً اتفاق الجميع على أن المأموم لا يجهر بها في الصلوات التي يجهر فيها بالقراءة ولو كانت فرضاً لجرها كالإمام وفي ذلك دليل على أنها ليست بهرض أدركت صلاة جماعة من الصلوات التي يجهر فيها بالقراءة وكان نافي أن لا يحتام حكم الإمام والمأموم في الجهر والاحياء لو كانت فرضاً عليه كهي على الإمام قوله تعالى ﴿وَأَذْكُرْ رَبَّكَ فِي سَجْدَةٍ تَقَرَّبُ وَحِيمَةً﴾ قال أبو بكر الذكر على وجهين أحدهما العكر في عظمة الله وحاله ودلائل قدره وآياته وهذا الفصل الأذكار أنه يستحق الثواب على سائر الأذكار سواء به يتوصل اليه والذكر الآخر القول وقد يكون ذلك الذكر دعاء وقد يكون ثناء على الله تعالى ويكون قراءة للقرآن ويكون دعاء للناس إلى الله وحاش أن يكون المراد الذكر من جهة من العكر والموال فكون قوله تعالى ﴿وَأَذْكُرْ رَبَّكَ فِي سَجْدَةٍ﴾ هو العكر في دلائل الله وآياته وقوله تعالى ﴿وَدُونَ الْجَهْرِ مِنَ الْقَوْلِ﴾ فيه نص على الذكر باللسان وهذا الذكر محور أن يريده قراءة القرآن وحاش أن يريده الدعاء فيكون الفصل في الدعاء بالاحياء على نحو قوله تعالى ادعوا ربكم تضرعاً وخفية وإن أراد به قراءة القرآن كان في معنى قوله ﴿وَلَا تَجْهَرُ بِأَصْلَانِكَ وَلَا تُنَافِئُ فِيهَا وَاسِعٌ مِنْ ذَلِكَ سَيْلًا وَقُلْ إِنَّمَا كَانَ ادْعَاءُ الْإِنْفَالِ لَمْ يَسْمَعْ لَتَرَّآنَ لَمْ يَعْطُوفِ عَلَى قَوْلِهِ ﴿وَأَذْكُرْ رَبَّكَ فِي سَجْدَةٍ﴾ وَأَمَّا الْإِنْفَالُ فَقِيلَ أَنَّهُ حُطِّبَ لَيْسَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالْمَعْنَى عَامٌ لِأَسْأَرِ الْمَكَلِّينَ وَهُوَ عَرَبِيٌّ عِلَالٌ بِأَهْلِهَا لَيْسَ إِذَا طَاعِمُ الدَّاءِ وَمِنْ قِيَادِهِ الْإِنْفَالُ الْبَشَاتِ . آخِرُ سُورَةِ الْأَعْرَافِ

سورة الانفال

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال أبو بكر رحمه الله عليه قال ابن عباس ومجاهد والضحاك وفائدة وعكرمة وعطاء الأهل المأمور وروى عن ابن عباس رواية أخرى عن عطاء أن الأهل ما يصل إلى المسادين عن المشركين يعبر قال من دابة أوعد أومتاع فذلك لئلا صلى الله عليه وسلم يصبه حيث يساء وروى عن مجاهد أن الأهل الخمس الذي جعله الله لأهل الخمس وقال الحسن كاتب الأهل من السرايا التي تقدم أمام الجيش الأعظم والمعل في الأمة الريادة على المستحق ومنه النافذة وهي الطوع وهو عندما إنما يكون قبل أحرار الغيمة فاما بعده فلا يجوز إلا من الخمس وذلك بأن يقول

للسرية لكم الربع بعد الخمس او الربع خير من الجميع قبل الخمس او يقول من اصاب شيئاً فهو له
 على وجه التحريض على القتال والتضحية على العدو او يقول من قتل قتيلاً فله سله واما بعد
 احرار العبيمة فمير حائر ان يسل من نصيب الجيش ويحوزله ان يسل من الخمس وقد اختلف
 في سبب رول الآية مروى عن سعد قال اصببت يوم بدر سبياً فاتيته به الي صلى الله عليه وسلم
 فقلت عليه فقال صعه من حيث اخذت فقلت **﴿يستلوك عن الانفال﴾** قال فدعا رسول الله
 صلى الله عليه وسلم وقال اذهب وحد سمك وروى معاوية بن صالح عن علي بن ابي طلحة عن ابن
 عباس **﴿يستلوك عن الانفال﴾** قال الا هال الصائم التي كانت لرسول الله صلى الله عليه وسلم خاصة ليس
 لاحد فيها شيء ثم ارسل الله تعالى **﴿واعلموا انما علمتم من شيء فان لله خمسة وللرسول﴾** الآية
 قال ابن حزم اخبرني بذلك سليمان بن مجاهد وروى عادة بن الصامت وابن عباس
 وغيرهما ان النبي صلى الله عليه وسلم هل يوم بدر اهالا مختلفة وقال من احدث ساً فهو له فاختلف
 الصحابة فقال بعضهم محوماً قلنا وقال آخرون نحن حينما رسول الله صلى الله عليه وسلم وكارداً لكم
 قال فاما اختلفنا وسادت اخلاقنا انزع الله من ايدينا فجعله الى رسوله فقسه عن الخمس وكان
 في ذلك قوى وطاعة رسول الله صلى الله عليه وسلم وصالح ذات الدين لموله تعالى **﴿يستلوك عن الا هال﴾**
 قل الا هال لله والرسول قال عادة بن الصامت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ايردهوى المسلمين
 على صبيحتهم وروى الاعمش عن ابي صالح عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 لم تحل العبيمة اتقوا سود الرؤس قبلكم كانت تنزل نار من السماء فتأكلها فاما كان يوم بدر
 اسرع الناس في العائم فانزل الله تعالى رلولا كتاب من الله سقى لمسكم فيما احدثهم عذاب عظيم
 فكلوا مما علمهم حلالاً طيباً وقد ذكر في حديث عادة وابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم
 قال يوم بدر قل الا هال من احدث سياً فهو له ومن قتل قتيلاً فله كذا وهال ان هذا غلط واما
 قال النبي صلى الله عليه وسلم يوم حين من قتل قتيلاً فله سله وذلك لانه قد روى عن
 النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لم تحل العائم اموم - سود الرؤس غيركم وان قوله تعالى
﴿يستلوك عن الا هال﴾ رأت بعد حياره عائم بدر فعلمنا ان رواية من روى ان النبي صلى
 الله عليه وسلم هلهم ما اصابوا قل الصال غلط اذ كانت اناحتها انما كانت بعد القتال وما يدل على
 غلطه انه قال من احدث ساً فهو له ومن قتل قتيلاً فله كذا ثم قسمها بينهم بالسواء وذلك لانه
 غير حائر على النبي صلى الله عليه وسلم حاتم الوعد ولا استرخاع ما حمله لانسان واحده منه
 واعطاؤه غيره والصحيح انه لم يقدم من النبي صلى الله عليه وسلم قول في العائم قبل القتال
 فاما فرعوا من انما تارعوا في العائم فانزل الله تعالى **﴿يستلوك عن الا هال﴾** فجعل امرها
 الى النبي صلى الله عليه وسلم في ان يحلها لمن شاء بجمها بينهم بالسواء ثم نسخ ذلك بقوله تعالى
﴿واعلموا انما علمتم من شيء فان لله خمسة﴾ على ما روى عن ابن عباس ومجاهد فجعل الخمس
 لاهل المسلمين في الكسب والاربعة الاحاس للعائين وبين النبي صلى الله عليه وسلم سهم العارس
 والراجل ونقي حكم الهل قل احرار العبيمة ان يقول من قتل قتيلاً فله سله ومن اصاب

شياً فهو له ومن الخمس وما شد من المشركين من غير قتال فكل ذلك كان نقلاً للنبي صلى الله
 عليه وسلم يجعله لمن يشاء وإنما وقع النسخ في الثعل بعد احرار النيمة من غير الخمس ويدل على
 ان قسمة غنائم بدر انما كانت على الوحة الذي جعله النبي صلى الله عليه وسلم قسمها لاهل
 الآذان النبي صلى الله عليه وسلم قسمها بينهم بالسواء ولم يخرج منها الخمس ولو كانت مقسومة
 قسمة الغنائم التي استقر عليها الحكم لعزل الخمس لاهله ولمضل العارس على الراحل وقد كان
 في الجيش فرسان احدهما للنبي صلى الله عليه وسلم والاخر للمقداد فلما قسم الجميع بينهم بالسوية
 علمنا ان قوله تعالى (قل الاصال لله وللرسول) قد اقتضى تفويض امرها اليه ليعطيها من
 يرى ثم نسخ الثعل بعد احرار النيمة ونقي حكمه قل احرارها على جهة تحريض الجيش
 والتصرية على العدو وما لم يوحف عليه المسلمون وما لا يحتمل القسم ومن الخمس على ما شاء
 ويدل على ان غلط الرواية في ان النبي صلى الله عليه وسلم قال يوم بدر من اصاب شيئاً فهو له
 وانه هل الفاتل وغيره ما حدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا هناد بن السري عن ابي
 بكر عن عاصم عن مصعب بن سعد عن ابيه قال جئت الى النبي صلى الله عليه وسلم يوم بدر لسيف
 فقلت يا رسول الله ان الله قد شق صدرى اليوم من العدو فهب لي هذا السيف فقال ان هذا السيف
 ليس لي ولا لك فذهبت وانا اقول يعطاه اليوم من لم يبل بلأى فينا انا ادعاء في الرسول فقال
 احب فطنت انه رل في شيء تكلامي فحنت فقال لي النبي صلى الله عليه وسلم انك سألتني هذا السيف
 وليس هو لي ولا لك وان الله قد جعله لي فهو لك ثم قرأ (يسئلوك عن الانفال قل الاصال لله وللرسول)
 فاحبر النبي صلى الله عليه وسلم انه لم يكن له ولا لسعد قل نزول سورة الانفال واحبر انه لما
 جعله الله له آثره به وفي ذلك دليل على فساد رواية من روى ان النبي صلى الله عليه وسلم نقلم
 قبل القتال وقال من احدث شيئاً فهو له وقوله تعالى (وادعكم الله احدى الطائفتين اهل الكرم)
 في هذه النصة صروب من دلائل السوة احدها احاراه اياهم بان احدى الطائفتين لهما وهي غير
 قريش التي كانت فيها اموالهم وحيثهم الذين حرحوا الحمايتهم فكان وعده على ما وعده وقوله
 تعالى (وتودون ان غير ذات الشوكة تكون لكم) يعني ان المؤمنين كانوا يودون الطامر لما
 فيها من الاموال وقلة المقاتلة وذلك لاهم حرحوا مستخدمين غير مستعدين للحرب لاهم لم
 يطلوا ان قريشا يخرج لقتالهم وقوله تعالى (ويريد الله ان يحق الحق بكلماته ويقطع دابر الكافرين)
 وهو ابحار موعده لهم في قطع دابر الكافرين وقتانهم وقوله تعالى (فاستجاب لكم اني ممدكم
 بال مائة مائة مائة وما جعله الله الانسرى ولطمش قلوبكم فوجد محر هذه الاحار
 على ما احبر به فكان من طمأينة قلوب المؤمنين ما احبر به وقال تعالى (ادعشكم العاسامة
 منه) فالتقى عليهم العاس في الوقت الذي يطير فيه العاس باطلال العدو عليهم بالعدة والسلاح
 وهم اصنافهم ثم قال (ويرل عليكم من السماء ماء ليطهركم) يعني من الحماة لان فهم من
 كان احكام وهو رحر الشيطان لانه من وسوسته في المام وابطوط على قلوبكم مما صارى قلوبهم
 من الامة والنفقة تنوعوا بالله وبوتت الاقدام يحمل من وجهين احدهما حمة البصرة والامن

والثقة الموحدة لثبات الاقدام والثاني ان موضعهم كان دما دهمسا لاشت فيه الاقدام
 فانزل الله تعالى من المطر مالد الرمل وثبت عليه الاقدام وقدروى ذلك في التفسير قوله تعالى
 ﴿ادبوا حتى يركبوا الى الملائكة انى معكم﴾ اى انصركم ﴿فقاتوا الذين آمنوا﴾ وذلك يحتمل وجهين
 احدهما القاؤهم الى المؤمنين بالمخاطر والديه ان الله سيصبرهم على الكافرين فيكون ذلك سببا
 لثباتهم وتحريرهم على الكفار ويحتمل ان يكون الثبوت ما حذر الى صلى الله عليه وسلم ان الله
 سيصبره والمؤمنين فيحذر الى عليه السلام بذلك المؤمنين فيدعوهم ذلك الى الثبات ثم قال
 ﴿وما رميت اذ رميت ولكن الله رمى﴾ وذلك ان الى صلى الله عليه وسلم اخذ كفاه من
 تراب ورمى به وجوههم فانهزموا ولم يبق منهم احد الا دخل من ذلك التراب في عيه
 وعنى بذلك ان الله بلع ذلك التراب وجوههم وعبوهم اذ لم يكن في وسع احد من المخلوقين
 ان يبلع ذلك التراب عيوهم من الموضع الذى كان فيه الى صلى الله عليه وسلم وهذه كلها
 من دلائل الدعوة ومنها وجود بحرات هذه الاحجار على ما اخبره فلا يجوز ان يتفق منها
 تحرسا ومحبةا ومنها ما ارل من المطر الذى لد الرمل حتى ثبتت اقدامهم عليه وصاروا ومالا
 على عدوهم لان في الخبر ان ارمهم صارت وحلا حتى معهم من المسير ومنها الطلانية التى
 صارت في قلوبهم بعد كراحتهم لاداء الجيش ومنها العاس الذى وقع عليهم في الحال التى
 يطير فيها العاس ومنها رمية للتراب وهزيمة الكفار به

في الكلام في الفرار من الزحف

قال الله تعالى ﴿ومن يولهم يومئذ دبره لا متحررا لقنالا ومتحبرا الى فقهه﴾ روى ابو بصرة عن ابي
 سعيد ان ذلك لما كان يوم بدر قال ابو بصرة لانهم لوا محاروا يومئذ لا محاروا الى المشركين ولم يكن
 يومئذ مسام غيرهم وهذا الذى قاله ابو بصرة ايس بسدد لانه قد كان المدة حاق كثير من الانصار
 ولم يأمرهم الى عليه السلام بالخروج ولم يكونوا يرون انه يكون قتال وانما طمأنا انهم العير فخرج
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فيهم حفا معه فقول ابو بصرة انه لم يكن هناك مسلم غيرهم وانهم لوا محاروا
 محاروا الى المشركين عا ط لما وصفا وقد قيل انهم لم يكن حائرا لهم الا بخيار يومئذ لانهم كانوا مع
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يكن الا بخيار حائرا لهم عه قال الله تعالى ﴿ما كان لاهل المدينة ومن
 حولهم من الاعراب ان تحلفوا عن رسول الله ولا يرعوا انفسهم عن الله﴾ فلم يكن محوز لهم ان يحذوا
 بنهم صلى الله عليه وسلم ويصرفوا عه ويساموه وان كان الله قد تكفل بصبره وعصمه من الناس
 كما قال الله تعالى ﴿والله يصمك من الناس﴾ وكان ذلك مرسا عنهم قات اعداؤهم او كثروا
 وايضا فان الى صلى الله عليه وسلم كان فئة المسلمين يومئذ ومن كان ممحار عن القتال فاما كان
 يحوز له الا بخيار على شرط ان يكون ابا حياره الى فئة وكان الى عليه السلام فثم يومئذ
 ولم تكن لهم فئة غيره فالاس عمر كست في جيش فحاص الناس حيصة واحدة ورحسا الى المدينة فقاما
 نحن المرادون فقال الى عليه السلام انا فثكم من كان مالم من الى صلى الله عليه وسلم اذا محار

عن الكفار فاما كان يحوزله الانحياز الى فئة وهو الى صلى الله عليه وسلم وادان كان معهم
 في القتال لم يكن هناك فئة غيره يحازون اليه فلم يكن يحوز لهم المراد وقال الحسن في قوله
 تعالى (ومن يولهم يومئذ دبره) قال سددت على اهل بدر وقال الله تعالى (ان الدين تولوا منكم
 يوم التقى الجمعان انما اسزلهن الشيطان ببعض ما كسوا) وذلك لاسم فروا عن النبي صلى الله
 عليه وسلم وكذلك يوم حنين فروا عن النبي صلى الله عليه وسلم فعاقبهم الله على ذلك في قوله
 تعالى (ويوم حنين اذ عجزتكم كثرتم فلم تكن عليكم شياً ضاقت عايتكم الارض بما رحبت
 ثم وليتم مدبري) وهذا كان حكمهم اذ كانوا مع النبي صلى الله عليه وسلم قتل عدد العدو او كثر
 اذ لم يجد الله فيهم شيئاً وقال الله تعالى في آية اخرى (يا ايها النبي حرص المؤمن على القتال ان يكن
 منكم عشرون صابرون يعلموا ما تبين وان يكن منكم مائة يغلبوا اما من الذين كفروا هذا
 والله اعلم في الحال التي لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم حاضرهم وكان على العشرين
 ان يقابلوا المائتين ولا يبروا عنهم فادان كان عدد العدو اكثر من ذلك اذ كان يوم الاحر الى فئة
 من المسلمين فيهم بصرة لماعة امتال فيهم يسبح ذلك بقوله تعالى (الآن حمى الله عنكم وعام ان
 فيكم صعباً فان كن منكم مائة صابرة يعلموا ما تبين وان كن منكم مائة يعلموا ما تبين) والله
 مروي عن ابن عباس ان اول كتاب عليكم ان لا يبر واحد من عشرة ثم كتاب (الآن حمى الله عنكم
 وعام ان فيكم صعباً) الآية فكتب عليكم ان لا يبر مائة من مائتين وقال ابن عباس ان ررحل
 من رحلين فقد هروا من مائة ولم يبر قال الشيخ يعني بقوله فقد هروا من مائة المراد بالآية
 والذي في الآية ايجاب فرض القتال على الواحد لرحلين من الدمار فان راد عدد الكفار على
 اثنين فحاشا لرحل واحد ان يبر الى فئة من المسلمين فيها بصرة فاما ان اراد المراد لياحق بقوم
 من المسلمين لا بصرة معهم فهو من اهل الوعيد المذكور في قوله تعالى (ومن يولهم يومئذ دبره
 الامتحر فالتقال او متحيراً الى فئة فقدماء بغضب من الله) ولذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم انما فئة
 كل مسام وقال عمر بن الخطاب لما لاه ان ابا عبيد بن مسعود استنقل يوم الحيش حتى قتل ولم يبرهم رحم الله
 ابا عبيد لو انحاز الى لكست له فئة فلم يرجع اليه اصحابه ابي عبيد قال انما فئة لكم ولم يبرهم وهذا الحكم عندنا
 ثابت ما لم يبلغ عدد جيش المسلمين اثنى عشر الفا لا يحوز لهم ان نهزموا عن منليهم الامتحر في القتال
 وهوان يصيروا من موضع الى غيره مكايدين لعدوهم من محو حروح من مضيق الى فسحة او من سعة
 الى مضيق او يكموا لعدوهم ويحود ذلك مما لا يكون فيه انصراف عن الحرب او متحيرين الى فئة
 من المسلمين يقابلوهم معهم فادان امو اثنى عشر الفا فان محمد بن الحسن ذكر ان الحيش اذ انلوا
 كذلك فليس لهم ان يبروا من عدوهم وان كثر عدوهم ولم يذكر خلافاً بين اصحابنا فيه واحتج
 بحديث الزهري عن عبيد الله بن عبد الله ان ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 حيرا لاصحاب اربعة وخبر السرايا اربع مائة وحيرا لجيوش اربعة آلاف ولن يؤتى اساعشر الفا من قلة
 ولن يطلب وفي بعضها ما عاب قوم يملكون اثنى عشر الفا اذ ائتممت كلمتهم وذكر الطحاوي
 ان مالكا سئل فقيل له أيسما المتخلف عن قتال من خرج عن احكام الله وحكم بغيرها فقال له

مالك ان كان معك اثناعشر الفا مثلك لم يسعك التحاف والا فانت في سعة من التحاف وكان السائل له عبد الله بن عمر بن عبد الله بن عمر وهذا المذهب موافق لما ذكر محمد بن الحسن والذي روى عن النبي صلى الله عليه وسلم في اثنى عشر الفا فهو اصل في هذا الباب وان كثرة عدد المشركين فغير حائر لهم ان يعرفوا منهم وان كانوا اصغافهم لقوله صلى الله عليه وسلم اذا احتجمت كلمتهم وقد اوجب عليهم بذلك جمع كلمتهم **قوله تعالى** ﴿واتقوا فتنة لا تصيبن الدين ظلموا منكم خاصة﴾ قيل في الفتنة وحوه فروى عن عبد الله ان من قوله تعالى ﴿انما اموالكم واولادكم فتنة﴾ وقال الحسن الفتنة البلية وقيل هي العذاب وقيل هي المرح الذي يركب الناس فيه بالطعام وروى عن ابن عباس انه قال امر الله المؤمنين ان لا يقرؤا المكروا باطهرهم فيعذبهم الله بالعذاب ويحوه ما روى انه قيل يا رسول الله اهلك وهما الصالحون قال نعم اذا كثرا لحدث وروى عن النبي صلى الله عليه عليه وسلم انه قال ما من قوم يعمل فيهم بالمعاصي وهم اكثر ممن يعمل عام سكروا الا عذبهم الله بعذاب فحذرنا الله من عذاب يعم الجميع من المعاصي ومن لم يعمل اذ لم يسكره وقيل انها يعم من قبل ان المرح والفتنة اذا وما دخل صررها على كل واحد منهم **قوله تعالى** ﴿وما كان الله ليعذبهم وانت فيهم وما كان الله معذبهم وهم يستعفرون﴾ يعنى ما كان ليعذبهم عذاب الاستيصال وانت فيهم لانه صلى الله عليه وسلم بمث رحمة لاهل البيت ولا يعذبون وهو فيهم حتى يستحقوا سلب النعمة فيعذبهم بالعذاب بعد خروج النبي صلى الله عليه وسلم من بينهم الا ترى ان الامم السائمة لما استحقوا الاستيصال امر الله اهلها بالخروج من بينهم محلولوط وصالح وسبب صلوات الله عليهم **قوله تعالى** ﴿وما كان الله معذبهم وهم يستعفرون﴾ قال ابن عباس لما خرج النبي صلى الله عليه وسلم من مكة هبت فيها بقية من المؤمنين وقال مجاهد وقادة والسدى ان لو استعفروا لم يعذبهم **قوله تعالى** ﴿وما بهم الا يعذبهم الله وهم يصعدون عن المسجد الحرام﴾ وهذا العذاب غير العذاب المذكور في الآية الاولى لان هذا عذاب الآخرة والاول عذاب الاستيصال في الدنيا **قوله تعالى** ﴿وما كانوا اولياء﴾ قيل فيه وجهان احدهما ما قال الحسن اهم قالوا نحن اولياء المسجد الحرام فمد الله ذلك عليهم والوجه الآخر ما كانوا اولياء الله ان اولياء الله الا المتقون فاذا اريدنا اولياء المسجد فيه دلالة على اهم ممنوعون من دخول المسجد الحرام والقيام بعمارته وهو مثل قوله تعالى ﴿ما كان للمشركين ان يعمرؤا مساجد الله﴾ **قوله** ﴿وما كان صلاتهم عند البيت الا مكاء وتصدية﴾ قيل المكاء الصغير والتصدية التصديق روى ذلك عن ابن عباس وابن عمر والحسن ومجاهد وعطية وقادة والسدى وروى عن سعيد بن حدير ان التصدية صدمهم عن البيت الحرام وسعى المكاء والتصدية صلاة لاهم كانوا يقفون الصغير والتصديق مقام الدعاء والتسبيح وقيل اهم كانوا يفعلون ذلك في صلاتهم **قوله تعالى** ﴿وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله﴾ قال ابن عباس والحسن حتى لا يكون شرك وقال محمد بن اسحاق حتى لا يقتل مؤمن عن دينه والفتنة ههنا حائر ان يريد بها الكفر وحائر ان يريد بها الهوى والفساد لان الكفر انما يسمى فتنة لما به من الفساد فتتظم الآية قال الكفار واهل الهوى واهل البيت

والفساد وهي يدل على وجوب قتال الفئة الباغية * وقوله تعالى (ويكون الدين كله لله) يدل على وجوب قتال سائر اصناف اهل الكفر الا ما خصه الدليل من الكتاب والسنة وهم اهل الكتاب والمجوس فانهم يقرون بالجزية ويحتج به من يقول لاقر سائر الكفار على دينهم بالذمة الا هؤلاء الاصناف الثلاثة لقيام الدلالة على جوار اقرارها بالحرية

الكلام في قصة الغنائم

قال الله تعالى (واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله حصة) وقال في آية اخرى (فكلوا مما غنمتم حلالا طيبا) فروى عن ان عباس ومجاهد ان هذه الآية ناسخة لأموله تعالى (قل الا اهل الله والرسول) وذلك لانه قد كان جعل النبي صلى الله عليه وسلم ينقل ما حرروه بالقتال لمن شاء من الناس لاحق لاحد فيه الامن جملة النبي صلى الله عليه وسلم له وان ذلك كان يوم بدر وقد ذكرنا حديث سعد في قصة السيف الذي استوجهه من النبي صلى الله عليه وسلم يوم بدر فقال النبي صلى الله عليه وسلم هذا السيف ليس لي ولأهل بيتي ثم لما نزل (قل الا اهل الله والرسول) دنا وقال انك سألتني هذا السيف وليس هو لي ولأهل بيتي وقد جعله الله لي وجباته لك وحديث ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو ما حدثنا عبد الباقي بن قانع قال حدثنا بشر بن موسى قال حدثنا عبد الله بن صالح قال حدثنا ابو الاحوص عن الاعمش عن ابي صالح عن ابي هريرة قال كان يوم بدر تعجل الناس من المسلمين فاصابوا من الغنائم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لم تحمل الغنائم لقوم بسود الرؤس قبلكم كان النبي اداكم هو واصحابه جمعوا غنائمهم فنزل من السماء نار فتأكلها فازل الله تعالى (لولا كتاب من الله سبق لمسكم فيما احدثتم عذاب عظيم فكلوا مما غنمتم حلالا طيبا) * وقال حدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا احمد بن حنبل قال حدثنا ابو يونس قال احرمنا عكرمة بن عمار قال حدثنا سفيان بن عمار قال حدثني اسعاس قال حدثني عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال لما كان يوم بدر فاحد النبي صلى الله عليه وسلم الغداة فازل الله تعالى (ما كان لشيء ان يكون له اسرى) الى قوله (لمسكم فيما احدثتم) من الغنائم فما حل لهم الغنائم فاخبر في هذين الخبرين ان الغنائم انما احلت بعد وقعة بدر وهذا مرتب على قوله تعالى (قل الا اهل الله والرسول) وانها كانت موكولة الى رأي النبي صلى الله عليه وسلم * فهذه الآية اول آية ابحاث بها الغنائم على جهة تخيير النبي صلى الله عليه وسلم في اعطائها من رأى ثم رل قوله تعالى (واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله حصة) وقوله تعالى (فكلوا مما غنمتم حلالا طيبا) وانما فداء الاسارى كان بعد نزول قوله تعالى (قل الا اهل الله والرسول) وانما كان الكثير عاينهم في احد الغداه من الاسرى بديا ولا دالة فيه على ان الغنائم لم تكن قد احدثت قبل ذلك على الوجه الذي جعلت للنبي صلى الله عليه وسلم لانه جائز ان تكون الغنائم مباحة وفداء الاسرى محظورا وكذلك يقول ابو حنيفة انه لا يجوز معاداة اسرى المشركين ويدل على ان الجيش لم يكونوا استحقوا قسمة الغنيمة بينهم يوم بدر الا بحمل النبي ذلك لهم ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يحبس عاينهم بدر ولم يمين سهام العارس والراحل

الى ان نزل قوله تعالى (واعلموا انما علمتم من شيء فان لله خمسة) فجعل بهذه الآية اربعة
 اخماس العيمة للمؤمنين والاحسان للوجوه المذكورة ونسخ به ما كان للنبي صلى الله عليه وسلم من الانفال
 الا ما كان شرطه قبل احرار العيمة نحو ان يقول من اصاب شيئا فهو له ومن قتل قتيلًا فله سله
 لان ذلك لم ينتظمه قوله تعالى (واعلموا انما علمتم من شيء) اذ لم يحصل ذلك غيبة لعير
 آخذه او قتله * وقد احتاج في العمل بعد احرار العيمة

ذكر الخلاف فيه

قال اصحابنا والتوري لا عمل بعد احرار العيمة انما العمل ان يقول من قتل قتيلًا فله سله ومن
 اصاب شيئا فهو له وقال الاوراعي في رسول الله اسوة حسنة كان يعمل في الدابة الربيع وفي الرحمة
 الثلث وقال مالك والشافعي يحوران يعمل بعد احرار العيمة على وجه الاجتهاد * قال الشيخ
 ولا خلاف في حوار العمل قبل احرار العيمة نحو ان يقول من اصاب شيئا فهو له ومن قتل
 قتيلًا فله سله وقد روى حبيب بن مسامة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم هل في بدائة الربيع
 وفي رحمة الثلث بعد المحسن فاما التفعيل في الدابة فقد ذكرنا اتفاق الفقهاء عليه واما قوله
 في الرحمة الثلث فانه محتمل وجهين احدهما ما يصيب السرية في الرحمة بان يقول لهم ما اصابتم
 من شيء فلكم الثلث بعد المحسن ومعلوم ان ذلك ليس بلفظ عموم في سائر الغنائم وانما هي
 حكاية فعل النبي صلى الله عليه وسلم في شيء نبيه لم يبين قيمته وحائز ان يكون معاه
 ما ذكرناه من قوله للسرية في الرحمة وجعل لهم في الرحمة اكثر مما جعله في الدابة لان في
 الرحمة يحتاج الى حائط الغنائم واحرارها ويكون من حوالهم الكفار متأهين مستعدين
 للقتال لا ينشأ الخبر بوقوع الجيش الى ارضهم والوجه الآخر ان يكون ذلك بعد احرار
 العيمة وكان ذلك في الوقت الذي كانت الغنيمة كلها للنبي صلى الله عليه وسلم فجعلها لمن شاء
 منهم وذلك مرسوم بما ذكرنا * فان قيل ذكر في حديث حبيب بن مسلمة الثلث بعد المحسن فهذا
 يدل على ان ذلك كان بعد قوله (واعلموا انما علمتم من شيء فان لله خمسة) * قيل له لا دلالة فيه
 على ما ذكرت لانه لم يذكر انه المحسن المستحق لاهله من حصة العيمة بقوله تعالى (فان لله خمسة)
 وجائز ان يكون ذلك على خمس من العيمة لا فرق بينه وبين الثلث والنصف ولما احتمل
 حديث حبيب بن مسلمة ما وصفا لم يجر الاعتراض به على ظاهر قوله تعالى (واعلموا انما
 علمتم من شيء فان لله خمسة) اذ كان قوله ذلك يقتضي ايجاب الارصة الاخماس للمؤمنين اقصاء
 ايجاب المحسن لاهله المذكورين فحق احرزت العيمة فقد نمت حق الجميع فيها بظاهر الآية فغير
 جائز ان يجعل شيء منها لعيره على غير مقتضى الآية الا انما يجوز بمثله تخصيص الآية * وحدثنا
 محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا مسدد قال حدثنا يحيى عن عبيد الله قال حدثني
 نافع عن عبيد الله بن عمر قال سمعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في سرية فلمعت سهامها اثني
 عشر نعيرا وسهام رسول الله صلى الله عليه وسلم نعيرا نعيرا بين في هذا الحديث سهامان الجيش

واحبر ان الثعل لم يكن من جملة العيمة وانما كان بعد السهمان وذلك من الخمس * وبدل على ان
 الثعل بعد احراز العيمة لا يجوز الا من الخمس ما حدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود
 قال حدثنا الوليد بن عتبة قال حدثنا الوليد قال حدثنا عبد الله بن العلاء انه سمع انس بن مالك
 يقول قال سمعت عمرو بن عتبة قال صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم الى بئر من
 المغنم فلما سلم اخذ وبرة من جب البعير ثم قال ولا يحل لي من غنائمكم مثل هذا الا الخمس
 والخمس مردود فيكم فاخر عليه السلام انه لم يكن حائز الحرف الا في الخمس من الغنم وان
 الاربعة الاحاس للعامة وفي ذلك دليل على ان ما احبر من العيمة فهو لا عام لا نبي * دليل
 منه وفي هذا الحديث دليل على ان ما لا قيمة له ولا يتماثل بالناس من نحو البواقي والبقية واخرى التي
 يرعى بها يجرور للانسان ان يأخذ ويغله لان النبي صلى الله عليه وسلم اخذ وبرة من جنب
 بئر من المغنم وقال لا يحل لي من غنائمكم مثل هذا يعني في ان يأخذ العيمة ويضعها في
 لبعير دون حمايتهم اذ لم تكن لتلك الورة قيمة * فان قيل فقد كان لا يحل لي مثل هذا
 * قيل له انما اراد مثل هذا فيما يتماثل بالناس لاداك بعينه لانه قد اخذه وبذل على ما ذكرنا
 ما رواه ابن المارئي قال حدثنا خالد الحذاء عن عبد الله بن شقيق عن رجل من انبيس - كرقصة
 قال قلنا يا رسول الله ما تقول في هذا المال قال حمسة لله واربعة احاسه للحيش فان قبض على احد
 احده من احد قال لو انتزعت سهمك من حبلك لم تكن باحق به من احبك المسام . وروى ابو عاصم
 النبيل عن وهب بن ابي خالد الحمصي قال حدثني ام حبة عن ابيها العباس بن سيار فان النبي
 صلى الله عليه وسلم اخذ وبرة فقال مالي فيكم هذه مالي في الا الخمس فادوا الحيط والمحيط
 فانه طار وثار وسار على صاحبه يوم القيامة * وحدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا
 موسى بن اسماعيل حدثنا حماد عن محمد بن اسحاق عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ذكر غنائم
 هوارن وقال ثم دعا النبي صلى الله عليه وسلم من امير فاحد وبرة من سهمه ثم قال يا ايها الناس
 انه ليس لي من هذا شيء ولا هذا وروى اصعبه الا الخمس والخمس مردود عليكم فادوا
 الحيط والمحيط فقام رجل في يده كفة من شعر فقال احذت هذه لاصليحها رده فادى رسول الله
 صلى الله عليه وسلم اما ما كان لي ولبي عبد المطلب فهو لا فقال اما ما نامت ما اري هلا رب لي فيها
 وببدها * فهذه الاحار موافقة لطاهر الكساف فهو اولى بما يحال له من حديث حبيب بن مسلمة
 مع احتمال حديثه للتأويل الذي وصفناه وجمعنا بين ان يكون في الاربعة الاحاس حق امير العامين
 ويحجر النبي صلى الله عليه وسلم فيها انه لا حق له فيها * وروى محمد بن سيرين ان انس بن مالك
 كان مع عبيد الله بن ابي بكر في غزاة فاصابوا سبا فادى عبد الله ان يعطى السبا السبي قبل ان
 يقسم فقال انس لا ولكن اقسم ثم اعطى من الخمس فقال عبيد الله لا الا من جميع الغنائم فاني انس
 ان يقل واني عبيد الله ان يعطيه من الخمس * وحدثنا عبد الباقي بن قانع قال حدثنا ابراهيم بن عبد الله
 حدثنا حماد عن محمد بن عمرو عن سعيد بن المسيب انه قال لا ثعل بعد النبي صلى الله
 عليه وسلم * قال الشيخ ايد الله يجرور ان يريد من جملة العيمة لان النبي صلى الله عليه وسلم

قد كانت له الاهال ثم نسخ آية القسمة وهذا مما يحتاج به لصحة مذهبا لان ظاهره يقتضي ان لا يكون لاحد نفل بعد النبي صلى الله عليه وسلم في عموم الاحوال الا انه قد قامت الدلالة في ان الامام اذا قال من قتل قتيلاً فله سله انه يصير ذلك له بالاتفاق فخصصاه وبقي الباقي على مقتضاه في انه اذا لم يقل ذلك الامام فلا شيء له وقد روى عن سعيد بن المسيب قال كان الناس يعطون النفل من الخمس * فان قيل قد اعطى النبي صلى الله عليه وسلم من غنائم حنين صناديد العرب عطايا نحو الاقرع بن حابس وعيينة بن حصص والبرقان بن بدر وابي سفيان ابن حرب وصعوان بن امية ومعلوم انه لم يعطهم ذلك من سهمه من الصيعة وسهمه من الخمس اد لم يكن يتسع لهذه العطايا لانه اعطى كل واحد من هؤلاء وغيرهم مائة من الابل ولم يكن يعطهم من قبة سهام الخمس سوى سهمه لانها للفقراء ولم يكونوا هؤلاء قراء ثبت انه اعطاهم من حصة العيمة ولما لم يسأدهم فيه دل على انه اعطاهم على وجه النفل وانه قد كان له ان يفل * قيل له ان هؤلاء القوم كانوا من المؤلفة قلوبهم وقد جعل الله تعالى للمؤلفة قلوبهم سهماً من الصدقات وسيل الخمس سيل الصدقة لانه مصروف الى الفقراء كالصدقات المصروفة اليهم فحاز ان يكون النبي صلى الله عليه وسلم اعطاهم من حصة الخمس كما يعطهم من الصدقات * وقد اختلف في سلب القتل فقال الصحاحنا ومالك والثوري الساب من عيمة الجيش الا ان يكون الامير قال من قتل قتيلاً فله سله وقال الاوزاعي والليث والشافعي السلب للقاتل وان لم يقل الامير * قال الشيخ ايده الله قوله عز وجل (واعلموا انما عستم من شيء) يقتضي وحب العيمة للجماعة الثمانية فيحازر لاحد منهم الاختصاص بشيء منها دون غيره * فان قيل يدعي ان يدل على ان السلب عيمة * قيل له (عستم) هي التي حاروها باحتياجهم وتواردهم على القتال واحدا العيمة فلما كان قتله لهذا القتل واخذه سله متطاف الجماعة وحب ان يكون عيمة ويدل عليه انه لو اُخذ من غير قتل لكان عيمة اذ لم يصل الى احده الا قوتهم وكذلك من لم يقاتل وكان قائماً في الصف رداً لهم مستحق العيمة ويصير قائماً لان نظيره ومعاصده حصلت واحدت وادان كذلك وجب ان يكون السلب غيبة فيكون كسائر العسائم ويدل عليه ايضا قوله تعالى (فكلوا مما عستم حلالاً طيباً) والسلب مما عسمة الجماعة فهو لهم * ويدل على ذلك من جهة السنة ما حدثنا احمد بن حنبل الحروري حدثنا محمد بن يحيى حدثنا محمد بن المبارك وهشام بن عمار قالوا حدثنا عمرو بن واقد عن موسى بن يسار عن مكحول عن قتادة بن ابي امية قال رلنا دائق وعليه ابو عيدة بن الحراح فلع حبيب بن مسلم ان قد صاحب قبر من حرج يريد طريق ادرميان معه ررحد وياقوت ولؤلؤ وديباح فخرج في حل حتى قتله في الدرب وطاء بما كان معه الى ان عيدة فاراد ان يحمله فقال حبيب يا ابا عيدة لا تحرمي رزقا ررقيه الله فان رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل الساب للقاتل فقال معاذ بن حل مولا يا حبيب اني سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول انما للمرء ما طاب له من اماله فقله عليه السلام انما للمرء ما طاب له من اماله يقتضي حطر ما لم تطب من اماله من لم تطب من اماله لم يحل له السلب لاسيما

مطلب
في سلب القتل

وقد أخبر معاذاً ذلك في شأن السلب * فان قيل قد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم جماعة منهم أبو قتادة وطلحة وسمره بن جندب وغيرهم ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من قتل قتيلاً فله سلبه وروى سلمة بن الأكوع وابن عباس وعوف بن مالك وخالد بن الوليد ان النبي عليه السلام حمل السلب للقاتل وهذا يدل على معنيين أحدهما انه يقتضى ان يستحق القاتل السلب والثاني انه فسر ان معنى قوله في حديث معاذ انما للمرء ما طابت به نفس امامه ان نفسه قد طابت للقاتل بذلك وهو امام الأئمة * وقيل له قوله عليه السلام ليس للمرء الا ما طابت به نفس امامه المفهوم منه امير الذي يلزمه طاعته وكذلك عقل معاذ وهو راوى ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم ولو اراد بذلك نفسه لقال انما للمرء ما طابت به نفس فهذا الذي ذكره هذا السائل تأويل ساقط لا معنى له * واما الاخبار المروية في ان السلب للقاتل فاما ذلك كلام حرج على الحال التي حص فيها القتال وكان يقول ذلك تحريضاً لهم وتصريفة على المدو كما روى انه قال من اصاب شيئاً فهو له وكما حدثنا احمد بن خالد الجزوري حدثنا محمد بن يحيى الدهاني حدثنا موسى بن اسماعيل حدثنا غالب بن حجر قال حدثني ام عبدالله وهي ابنة الملقام بن الربيع عن ابيه عن ابيه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من اتي بمول فله سلبه ومعلوم ان ذلك حكم مقصور على الحال في تلك الحرب خاصة اذ لا خلاف انه لا يستحق السلب ما اخذه مولياً وهو كقوله يوم فتح مكة من دخل دار ابي سفيان فهو آمن ومن دخل المسجد فهو آمن ومن دخل بيته فهو آمن ومن اتي سلاحه فهو آمن * ويدل على ان السلب غير مستحق لقاتل الا ان يكون قد قاتل الامير من قتل قتيلاً فله سلبه ما حدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا احمد بن حنبل قال حدثنا الوليد بن مسلم حدثني صفوان بن عمرو عن عبد الرحمن بن جبير بن نفير عن ابيه عن عوف بن مالك الاشجعي قال خرجت مع يزيد بن حارثة في غزوة مؤتة ورافعي مددي من اهل اليمن ليس معه غير سيفه فحضر رجل من المسلمين حرورا فسأله المددي طائفة من حمله فاعطاه اياه فأتخذه كهينة الدرق ومضيا فلحقا جموع الروم وفيهم رجل على فرس له اشقر عليه سرج مذهب وسلاح مذهب تحمل الرومي يمرى بالمسلمين وقعدله المددي حام صخرة فمر به الرومي فمرق فرسه وحرره علاه فقتله وحرره وسلاحه فلما فتح الله عز وجل للمسلمين نزل اليه خالد بن الوليد فاحد منه السلب قال عوف فابتنه فقاتلنا خالد اما علمت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قصي بالسلب للقاتل فقال بلى ولكن استكثرته فقلت انزله اليه او لا عمر فسكها عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فاني ان ارد عليه قال عوف فاجتمعنا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فقصت عليه قصة المددي وما فعل خالد فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا خالد ما حملك على ما صنعت قال يا رسول الله استكثرته فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا خالد رد عليه ما احدثت منه قال عوف فقاتلني خالد الم افي لك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم وماذا فاحترته قال فعصب رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا خالد لا ترد عليه هل اسم تاركو امراتي لكم صعوة امرهم وعليهم كدره حدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا احمد بن حنبل قال حدثنا الوليد بن عمر عن هذا الحديث وحدثني عن خالد

ابن ممدان عن حبر بن هير عن عوف بن مالك الاشجعي نحوه فلما قال النبي صلى الله عليه وسلم يا خالد
 لا رد عليه دل ذلك على ان السلب غير مستحق للقاتل لانه لو استحقه لما حار ان يبعه ودل
 ذلك على ان قوله بدأ ادفعه اليه لم يكن على جهة الابحاب وانما كان على وجه الفعل وحائز
 ان يكون ذلك من الخمس ويدل عليه ما روي يوسف الماحشون قال حدثني صالح بن ابراهيم
 عن ابيه عن عبد الرحمن بن عوف ان معاد بن عفره ومعاد بن عمرو بن الجهم قتلانا انا جهل
 فقال النبي صلى الله عليه وسلم كلاهما قتل وقصى لسانه لمعاد بن عمرو فلما قصى لسانه انا جهل
 اخبره انهما قتلاه دل على انهما لم يستحقاه بالقتل الا ترى انه لو قال من قتل قتيلا فله سله
 ثم قتله رحلان استحقا السلب نصيبين ولو كان القاتل مستحقا للسلب لو حب ان يكون لو وجد
 قيل لا يعرف قتله ان لا يكون سله من حلة الغنيمة بل يكون لقطعة لان له مستحقا بيه فلما
 اتفق الجميع على ان السلب من لم يعرف قتله في المعركة من حلة الغنيمة دل على ان القاتل لا يستحقه
 وقد قال الشافعي ان المعامل لا يستحق السلب في الادبار وانما يستحقه في الاقبال فالأثر الوارد
 في السلب لم يرق بن حال الاقبال والادبار فان احتج بالحق فقد خالفه وان احتج بالخط
 فالخط بوجوب ان يكون عيمة للجميع لا يعاقبهم على انه اذا قتله في حال الادبار لم يستحقه وكان
 عيمة والمعنى الجامع بينهما انه قتله بمعاونة الجميع ولم يتقدم من الامير قول في استحقاقه * ويدل على
 ان القاتل انما يستحقه اذا تقدم من الامير قول قل احراز العيمة انه لو قال من قتل قتيلا فله سله ثم قتله
 مقللا او مدرا استحق سله ولم يحتج حال الاقبال والادبار ولو كان السلب مستحقا من قبل
 لما احتج حكمه في حال الاقبال والادبار وقد روي عن عمر بن الخطاب عن مالك انا كنا لا نحسن
 السلب وان سلب الرء قد باع مالا ولا رانا الا خمسين * واحكام في الامير اذا قال من اصاب
 شيئا فهو له فقال اجماعا والثوري والاوزاعي هو كماله ولا خمس فيه وكره مالك ان يقول من اصاب
 شيئا فهو له لانه قتال محمل وقال الشافعي بخمس ما اصابه الاساب المقتول * قال ابو بكر لما اتفقوا على
 حوار ان يقول من اصاب شيئا فهو له وانا يستحق وحب ان لا خمس فيه وان يجوز قطع حقوق
 اهل الخمس عنه كما حار قطع حقوق سائر العامين عنه وايضا فان قوله من اصاب شيئا فهو له
 بمنزلة من قتل قتيلا فله سله فلما لم يحب في السلب الخمس اذا قال الامير ذلك كذلك سائر
 العيمة وايضا فان الله تعالى انما اوجب الخمس فيما صار عيمة لهم بقوله تعالى (واعلموا انما
 عمنتم من شيء فان الله حمسه) وهذا لم يصبر عيمة لهم لان قول الامير في ذلك حائز على
 الجيش فلما لم يصبر عيمة لهم وحب ان لا خمس فيه * واحكام في الرجل يدخل دار الحرب
 وحده معيرا بعد اذن الامام فقال اجماعا ما عده فهو له خاصة ولا خمس فيه حتى تكون
 لهم مئة ولم يجد محمد في المنة شيئا وقال ابو يوسف اذا كانوا تسعة فيه الخمس وقال الثوري
 والشافعي بخمس ما احده والباقي له وقال الاوزاعي ان ساء الامام عاقبه وحرمه وان شاء خمس
 ما اصاب والباقي له * قال ابو بكر قوله تعالى (واعلموا انما عمنتم من شيء فان الله حمسه) تقتضي
 ان يكون العامين جماعة لان حصول الغنيمة منهم شرط في الاستحقاق وليس ذلك بمنزلة

مطلق
 اذا قال الامر من اصاب
 شيئا فهو له

مطلق
 فيما دخل دار الحرب
 معيرا سيراد من الامام

قوله تعالى (اقتلوا المشركين) و(قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر) في لزوم قتل الواحد على حاله وان لم يكن معه جماعة اذا كان مشتركا لان ذلك امر بقتل الجماعة والامر بقتل الجماعة لا يوجب اعتبار الجميع اذ ليس فيه شرط وقوله تعالى (واعلموا انما غنمتم) فيه معنى الشرط وهو حصول الغنيمة لهم وقتالهم فهو كقول القائل ان كملت هؤلاء الجماعة فعدي حران شرط الحث وجود الكلام للجماعة ولا يثبت بكلام بعضها وايضا لما اتفق الجميع على ان الجيش اذا غنموا لم يشاركهم سائر المسلمين في الاربعة الاخماس لانهم لم يشهدوا القتال ولم تكن منهم حيازة الغنيمة وجب ان يكون هذا المغير وحده استحق ما غنمه واما الخمس فاجبا يستحق من الغنيمة التي حصلت بظهور المسلمين ونصرتهم وهو ان يكونوا فئة للعالمين ومن دخل دار الحرب وحده معبرا فقد تبرأ من نصرة الامام لانه حاصله داخل بغير امره فوجب ان لا يستحق منه الخمس ولذلك قال اصحابنا في الزكوار الموحود في دار الاسلام لما كان الموضع مطهورا عليه بالاسلام وجب فيه الخمس ولو وحده في دار الحرب لم يجب فيه الخمس * واذا دخل الرجل وحده بادن الامام خمس ماعم لانه لما ادخله في الدحول فقد تصدق نصرتة وحياظته والامام قائم مقام جماعة المسلمين في ذلك فاستحق لهم الخمس * واما اذا كان المعبرون بغير اذن الامام جماعة لهم مئة فانه يجب فيه الخمس بقوله تعالى (واعلموا انما غنمتم من شئ فان الله خمس) فهم في هذه الحال بمنزلة السرية والجيش لحصول المنفعة لهم ولوجه الخطاب اليهم باخراج الخمس من غنائمهم * واحتاتف في المدد ياتحق الجيش في دار الحرب قبل احرار الغنيمة فقال اصحابنا اذا غنموا في دار الحرب ثم لحقهم جيش آخر قبل احرارها الى دار الاسلام فهم شركاء فيها وقال مالك والثوري والليث والاوزاعي والشافعي لا يشاركهم * قال ابو بكر الاصل في ذلك عند اصحابنا ان الغنيمة انما شئت فيها الحق بالاحرار في دار الاسلام ولا يملك الا بالنسبة وحصولها في ايديهم في دار الحرب لانت لهم فيها حقا والذليل عليه ان الموضع الذي حصل فيه الجيش من دار الحرب لا يصير مغنوما اذ لم يفتحوها الا ترى انهم لو حرقوا ثم دخل جيش آخر ففتحوها لم يصير الموضع الذي صار فيه الاولون ملكا لهم وكان حكمه حكم غيره من تقاع ارض الحرب والمعنى في انهم لم يحرروا في دار الاسلام فكذلك سائر ما يحصل في ايديهم قبل حروصهم الى دار الاسلام لم يثبت لهم فيه حق الا بالحجارة في دارنا فاذا لحقهم جيش آخر قبل الاحراز في دار الاسلام كان حكم ما احدثوه حكم ما في ايدي اهل الحرب فيشارك الجميع فيه * وايضا قوله تعالى (واعلموا انما غنمتم من شئ) يقتضي ان يكون عينة لجميعهم اذ هم صار محررا في دار الاسلام الا ترى انهم ما داموا في دار الحرب فانهم يحتاجون الى معونه هؤلاء في احرارها كما لو لحقهم قبل احدها ساركوهم ولو كان حصولها في ايديهم شئت لهم فيها خفا قبل احرارها في دار الاسلام لوح ان يصير الموضع الذي وطئه الجيش من دار الاسلام كما لو افتحوها لدار الاسلام وفي اتفاق الجميع على ان وطئه الجيش لموضع في دار الحرب لا يجعله من دار الاسلام دليل على

مطلب
في المدد يلحق الجيش
في دار الحرب قبل احرار
المسنة

ان الحق لا يثبت فيه الا بالحجارة * واحتج من لم يقسم للمدد بما روى الزهري عن عتبة بن سعيد عن ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم لعن ابا ناسر بن سعيد على سرية قل نجد فقدم ابا ناسر واصحابه بحجر بعدما فتحت وان حزم حيلهم اليهم قال ابا ناسر ان اقسم لا يارسول الله قال ابو هريرة فعلت لا قسم لهم شيئا يا نبي الله قال ابا ناسر انت بهذا يا ورنجد قال النبي صلى الله عليه وسلم اجلس يا ابا ناسر فلم يقسم لهم وهذا لا حجة فيه لان حير صارت دار الاسلام بظهور النبي صلى الله عليه وسلم عليها وهذا لا خلاف فيه * وقد قل فيه وجه آخر وهو ما روى جناد بن سلمة عن علي بن زيد عن عمار بن ابي عمار عن ابي هريرة قال ما شهدت لرسول الله مما الاقسم لي الا حير فاتها كانت لاهل الحديبية حلصة فاحرق في هذا الحديث ان حير كانت لاهل الحديبية خاصة شهدوها او لم يشهدوها دون من سواهم لان الله تعالى كان وعدهم اياها بقوله (واحرى لم تقدر) عليها قد احاط الله بها (بعد قوله) (وعدهم الله معكم كثيرة بأحدوها فعجل لكم هذه) وقد روى ابو ردة عن ابي موسى قال قدما على رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد فتح حير ثلاث قسم لنا ولم يقسم لاحد لم يشهد الفتح غير ما ذكر في هذا الحديث ان النبي صلى الله عليه وسلم قسم لابي موسى واصحابه من عائم حير ولم يشهدوا الوقعة ولم يقسم فيها لاحد لم يشهد الوقعة وهذا محتمل ان يكون لانهم كانوا من اهل الحديبية ومحتمل ان يكون لطيفة انفس اهل العيمة كما روى خشم بن عراك عن ابيه عن هرير من قومه ان ابا هريرة قدم المدينة وهو هرير من قومه قال قدما وقد خرج رسول الله فحرقا من المدينة حتى قدما على رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد امسح حير فكلهم الناس فاشركونا في سهامهم فليس في شيء من هذه الاحار دلالة على ان المدد اذا لحق بالحيش وهم في دار الحرب انهم لا يشركوهم في العيمة * وقد روى قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب ان اهل البصرة خربوا مهاويد فامداهم اهل الكوفة وطهروا فارد اهل البصرة ان لا يقسموا لاهل الكوفة وكان عمار على اهل الكوفة فقال رجل من بني عطاء رداها الاحدع ردا ان اشارتنا في خائنا فقال حير ادى سببت فكتب في ذلك الى عمر فكتب عمر في ذلك ان العمة لمن شهد الوقعة وهذا ايضا لادلالة فيه على خلاف قولنا لان المسلمين طهروا على مهاويد وصارت دار الاسلام اذ لم يسبق للكفار هناك فنه فاما قال ان العمة لمن شهد الوقعة منهم لانهم لحقوهم بعدما صارت دار الاسلام ومع ذلك فقد رأى عمار ومن معه ان يشركوهم ورأى عمران لا يشركوهم لانهم لحقوهم بعد حيازة العيمة في دار الاسلام لان الارض صارت من دار الاسلام

باب سهران الخيل

قال الله تعالى (واعادوا اعنائهم من شيء) فان الله عز وجل اوتى بكر ظاهره فتصير المساواة بين الفارس والراحل وهو حطاب لجميع العائين وقد سمعنا هذا الاسم الا ترى ان قوله تعالى (فان كن نساء فوق اثنين فاهن باننا مترك) قد عقل من طاهره استحقاقهن للثنتين على المساواة

وكذلك من قال هذا العدل ولا إله إلا الله لم يذكر الفضيل كذلك مفتضى قوله تعالى
(غنمتم) يقتضى ان يكونوا منساوين لان قوله (غنمتم) عبارة عن ملكهم له وقد اختلف
في سهم القارس

ذكر الخلاف في ذلله

قال ابو حنيفة للقارس سهمان وللراجل سهم وقال ابو يوسف ومحمد واس الى ليلي ومالك
والمورى والليث والاوزاعي والشافعي للقارس ثلاثة اسهم وللراجل سهم وروى مثل قول ابي حنيفة
عن المدرس ابي حنيفة عامل عمرائه حمل للقارس سهمين وللراجل سهمان فرضيه عمر بن الخطاب
عن الحسن البصري وروى سريك عن ابي اسحاق قال قدم فثم بن العباس على سميد بن عثمان
بجراسان وقد عموا فقال احمل حائرك ان احسرك بالسهم فقال اصرب لي سهم واحد وامرسي
لهم قال ابو بكر قدما ان ظاهر الآية يقتضى المساواة بين القارس والراجل فاما اهل
الجميع على فصل القارس سهم فصلاء وحصصناه للظاهر ونق حكم الاعمط فماعداه وحديثنا
عبد الملق بن فافع قال حدثنا يعقوب بن علقان العماني قال حدثنا محمد بن الصباح الحراني قال حدثنا
عبد الله بن رضاء عن سفيان البوري عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن اس عمران رسول الله
صلى الله عليه وسلم حمل للقارس سهمين وللراجل سهمان قال عبد الملق لم يحى به عن المورى
غير محمد بن الصباح قال ابو بكر وقد حدثنا عبد الملق قال حدثنا بسر بن موسى قال حدثنا الحمدي
قال حدثنا ابواسامة عن عبد الله عن نافع عن اس عمران قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
للقارس ثلاثة اسهم سهم له وسهمان لفرسه واحصاف حديث عبيد الله بن عمر في ذلك وحائره
ان يكونا هويحيين بان يكون اعطاء بدياً سهمين وهو المستحق ثم اعطاء في عمة اخرى ثلاثة
اسهم وكان السهم الرائد على وجه الفعل ومعلوم ان الى صلى الله عليه وسلم لا يجمع المستحق
وحائره ان يبرع باليس مستحق على وجه الفعل كما ذكر اس عمر في حديث قد قمنا ذكر
سند ان كان في سره قال فقلت سهماناً اى عشرين وعلنا رسول الله صلى الله عليه وسلم
مير العيراء وحدثنا عبد الملق بن فافع قال حدثنا الحسن بن الكيت الموصلى قال حدثنا صباح بن
ديار قال حدثنا عصف بن سالم عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن اس عمر ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم اسهم يوم بدر للقارس سهمين وللراجل سهمان وهذا ان كنت فلاحقة فيه لاني حصة
لان قسمة يوم بدر لم تكن مستحقة للجيش لان الله تعالى جعل الالهة للرسول صلى الله عليه
وسلم وحيره في اعطائه من رأى ولو لم يعطهم سناً لكان حائراً فام يكن قسمة العيمة مستحقة
يومئذ واعما وحت بعد ذلك قوله تعالى (واعلموا انما غنمتم من نبي قال الله حسمه) وسبح
هذا الالهة التي جعلها للرسول في حملة العمة وقد روى مجمع بن حارية ان الى صلى
الله عليه وسلم قسم عائش حير حمل للقارس سهمين وللراجل سهمان وروى اس الفضيل
عن الحجاج عن ابي صالح عن اس عباس قال قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم حير للقارس ثلاثة

اسهم وللراجل سهمان وهذا خلاف رواية مجمع بن حارية وقد يمكن الجمع بينهما بان يكون قسم لبعض العرسين سهمين وهو المستحق وقسم لبعضهم ثلاثة اسهم وكان السهم الرائد على وجه العمل كما روى سلامة بن الاكوع ان النبي صلى الله عليه وسلم اعطاء في غزوة ذي قرد سهمين سهم العارس والراجل وكان راحلا يومئذ وكما روى انه اعطى الزبير يومئذ اربعة اسهم وروى سميان بن عينة عن هشام بن عروة عن يحيى بن عمار بن عبد الله بن الزبير ان الزبير كان يصرب له في المعجم اربعة اسهم وهذه الزيادة كانت على وجه العمل تحريضا لهم على الجحاد والحيل كما كان يغفل سائر القليل ويقول من اصاب شأ فهو له محراب على القتال * فان قيل لما اختلفت الاخبار كان خبر الزائد اولى * قل له هذا اذا ثبتت الزيادة كانت على وجه الاستحقاق فاما اذا احتمل ان تكون على وجه العمل فلم تثبت هذه الزيادة مستحقة وايضا فان في خبرنا اثبات زيادة لسهم الراجل لانه كلما نقص نصيب العارس زاد نصيب الراجل وبذل على ما ذكرنا من طريق الطبري ان العرس لما كان آلة كان الميلاس ان لا يسهم له كسائر الآلات فتركوا القياس في السهم الواحد والناقي محمول على الميلاس وعلى هذا لو حصر العرس دون الرجل لم يستحق شيئا ولو حضر الرجل دون العرس استحق فلما لم يجاور بالرجل سهما واحدا كان العرس به اولى وايضا الرجل آكد امرا في استحقاق السهم من العرس بدلالة ان الرجل وان كثروا استحقوا سهامهم ولو حصرت جماعة افراس لرجل واحد لم يستحق الا لفرس واحد فلما كان الرجل آكد امرا من العرس ولم يستحق اكثر من سهم فالعرس احرى بذلك * واختلف في الرادس فقال اصحابنا ومالك والنوري والشافعي والبرذون والعرس سواء وقال الاوراعي كانت ائمة المسلمين فيما سلف لا يسهمون للرادس حتى هاجت الفتنة من بعد قتل الوليد بن يزيد وقال الليث للهمجين والبرذون سهم واحد ولا يلحقان بالعرب * وقال ابو بكر قال الله تعالى (ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم) وقال (فما اوحىهم عليه من حيل ولا ركاب) وقال (والخيل والعمال والخير) فعلى اسم الخيل في هذه الآيات البرادس كما عطف منها العرب فلما سملها اسم الخيل وجب ان يستويا في السهمان وبذل عليه ان راكب البرذون يسمى فارسا كما يسمى به راكب العرس العربي فلما احرى عليهما اسم العارس وقال النبي صلى الله عليه وسلم للعرس سهمان وللراجل سهم * فذلك فارس البرذون كما عم فارس العرب وايضا ان كان من الخيل فواحد ان لا يختلف سهمه وسهم العربي وان لم يكن من الخيل فواحد ان لا يستحق ساء فلما وافقا الليث ومن قال بقوله انه يسهم له دل على انه من الخيل وانه لا فرق بينه وبين العربي وايضا لا يخالف المعهاء في انه عبرة العرس العربي في حوار اكله وحطره على اختلافهم فله فضل على اهما حاس واحد فصار فرق ما بينهما كتمرق ما بين الذكر والانثى والمهرمل والسمين والحماد ومادوه وان اختلفا في هذه الوجوه لم يوجب اختلاف سهامهما وايضا فان العرس العربي وان كان احرى من البرذون فان البرذون اقوى منه على حمل السلاح وايضا فان الرجل العربي والمعجمي لا يختلفان في حكم السهام كذلك الخيل العربي والمعجمي وقال عبد الله بن دينار سألت سعيد

ابن المسيب عن صدقة البراذين فقال سميد وهل في الخيل من صدقة وعن الحسن انه قال
البراذين بمنزلة الخيل وقال مكحول اول من قسم للبراذين خالد بن الوليد يوم دمشق قسم
للبراذين نصف سهمان الخيل لما رأى من حرها وقوتها فكان يعطى البراذين سهمًا سهمًا
وهذا حديث مقطوع وقد اختلف فيه انه ومله من طريق الرأي والاجتهاد لما رأى من قوتها فاذا ليس
بتوقيف وقد روى ابراهيم بن محمد بن المنذر عن ابيه قال اعادت الخيل بالشام وعلى الناس رجل
من همدان يقال له المدرس ان حصاة الوادعي فادركت الخيل العراب من يومها وادركت الكوادر
من العمد فعاد لا حمل ما ادركه كالم بدرك فكتب الى عمر فيه فكتب عمر هلمت الوادعي
امه لقد ادركت به امضوها على ما قال فاحتج من لم يسهم للبراذين بذلك ولادلالة في هذا الحديث
على ان ذلك كان رأى عمر واما احاده لانه مما يسوغ فيه الاجتهاد وقد حكم به امير الجيش
فاحده هو احام فيس يعرفوا فراس فقال ابو حنيفة ومحمد ومالك والشافعي لا يسهم الا امرس
واحد وقال ابو يوسف والثوري والاوزاعي والليث يسهم امرسين والذي يدل على صحة القول
الاول انه معلوم ان الجيش قد كانوا يعرفون مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بعدما طهر
الاسلام بهتج حيدر ومكة وحين وغيرها من المعاري ولم تكن يحلو الجماعة معهم من ان يكون
معهم فرسان او اكثر ولم ينقل ان النبي صلى الله عليه وسلم حارب لاكثر من ورس واحد وايضا
فان العرس آلة وكان القياس ان لا يصرب له سهم كسائر الآلات فلما كانت بالسنة والاهاق
سهم العرس الواحد اتى به ولم يأت الرياسة الاستوقيف اذ كان القياس بجمعه

باب قصة الخمس

قال الله تعالى (فان الله حمه وللرسول ولدى القرى واليتامى والمساكين واس السبل) واختام
السلف في كيفية قسمه الخمس في الاصل فروى معاوية بن صالح عن علي بن ابي طلحة عن اسعاس
قال كانت العسمة تقسم على خمسة احاس فاربعة منها لمن قال عليها وحسن واحد يقسم على اربعة
فربع لله وللرسول ولدى القرى يعنى قرابة النبي صلى الله عليه وسلم فما كان لله وللرسول فهو
لعرانة النبي صلى الله عليه وسلم ولم يأخذ النبي صلى الله عليه وسلم من الخمس شيئاً والرابع الثاني لليتامى
والربع الثالث للمساكين والرابع الرابع لاس السبل وهو الصنف الفقير الذي يبرل بالمسلمين وروى
قتادة عن عكرمة ماله وقال قتاده في قوله تعالى (فان الله حمه) قال يقسم الخمس على خمسة اسهم لله
وللرسول حسن واقراه النبي صلى الله عليه وسلم حسن ولا سمي حسن ولا مساكين حسن ولا س
السبل حسن وقال عطاء والشعبي حسن الله وحسن الرسول واحد قال الشعبي هو مفتاح الكلام
وروى سفيان عن قيس بن مسام قال سألت الحسن بن محمد بن الحنفية عن قوله عز وجل (فان الله حمه)
قال هذا مفتاح كلام ليس لله نصيب الله الدنيا والآخرة وقال يحيى بن الحراد (فان الله حمه) قال الله كل شئ
واما النبي صلى الله عليه وسلم حسن الخمس وروى ابو حمزة الرازي عن الربيع بن انس
عن ابي العالية قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يؤتى بالبيعة فيصرب بيده فواقع فيها

من سى جملته للكعبة وهو سهم بيت الله ثم يقسم مائتي على خمسة فيكون للسبي صلى الله عليه وسلم سهم ولذوي القربى سهم ولليتامي سهم وللأساكين سهم ولابن السبيل سهم والذي جعله للكعبة هو السهم الذي لله تعالى وروى أبو يوسف عن أسعث بن سوار عن ابن الربيع عن جابر قال كان يحمل الخمس في سبيل الله تعالى ويعطى منه ثمانية القوم فلما كثر المال جعله في غير ذلك وروى أبو يوسف عن الكلبي عن أنس بن مالك عن أنس بن عمار أن الخمس الذي كان يقسم على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم على خمسة أسهم لله وللرسول سهم ولذوي القربى سهم ولليتامي سهم وللأساكين سهم ولابن السبيل سهم ثم قسم أبو بكر وعمر وعثمان وعلي بن أبي طالب على ثلاثة أسهم لليتامى والأساكين وابن السبيل ثم قال أبو بكر فاختلف السلف في قسمة الخمس على هذه الوجوه قال أنس بن عمار في رواية علي بن أبي طلحة أن القسمة كانت على أربعة أسهم لله وسهم الرسول وسهم ذوي القربى كان واحداً وأنه لم يكن إلى صلى الله عليه وسلم وأما أحدهم الخمس سبياً وقال آخرون قوله (لله) افتتاح كلام وهو مقسوم على خمسة وهو قول عطاء والشعبي وقادة وقال أبو العالية كان مقسوماً على ستة أسهم لله سهم يحمل للكعبة ولكل واحد من السبيل في آية سهم واحد أنس بن عمار في حديث الكلبي أن الخلفاء الأربعة قسموه على ثلاثة وقال جابر بن عبد الله كان يحمل من الخمس في سبيل الله ويعطى منه ثمانية القوم ثم جعل في غير ذلك وقال محمد بن مسامة وهو من البأحر من أهل المدينة جعل الله الرأي في الخمس إلى بيته صلى الله عليه وسلم كما كانت الأهل له قبل رسول الله صلى الله عليه وسلم في قسمة الصيغة فمسحت الأهل في الأربعة الأحاس وركب الخمس على ما كان عليه موكولاً إلى رأي أبي بكر صلى الله عليه وسلم وكما قال (ما أعان الله على رسوله من أهل القري لله وللرسول ولذوي القربى واليتامى والأساكين وابن السبيل كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم) ثم قال (وما آتاكم الرسول فخذوه) وذكر هذه الوجوه ثم قال (وما آتاكم الرسول فخذوه) فبين في آخره أنه موكول إلى رأي أبي بكر صلى الله عليه وسلم وكذلك الخمس قال فيه أنه (لله وللرسول) يعني قسمته موكولة إليه ثم بين الوجوه التي تقسم عليها على ما يرى ويختار * وبذلك على ذلك حدث عبد الواحد بن زياد عن الحجاج بن أرطاة قال حدثنا أبو الربيع عن جابر أنه سئل كيف كان النبي صلى الله عليه وسلم يصنع بالخمس قال كان يحمل منه في سبيل الله الرجل ثم الرجل ثم الرجل والمعنى في ذلك أنه كان يعطى منه المستحقين ولم يكن يقسمه أحاساً وأما قول من قال أن القسمة كانت في الأصل على ستة وأن سهم الله كان معصوماً إلى الكعبة فلا معنى له لأنه لو كان ذلك ثابته لورد النقل به متواتراً ولكانت الخلفاء بعد النبي صلى الله عليه وسلم أولى الناس باستعمال ذلك فلم يأت ذلك عنهم علم أنه غير ثابت وأيضاً فإن سهم الكعبة ليس ما ولي أن يكون منسوباً إلى الله تعالى من سائر النعمان المذكورة في الآية إذا كان معصوماً في وجوه العرب إلى الله عز وجل فدل ذلك على أن قوله (فان الله حقه) غير مخصوص بسهم الكعبة فاما نعت ذلك لم يحمل المراد بذلك من أحد وجهين إما أن يكون مفتاحاً للكلام على ما حكاه عن جماعة من السلف وعلى وجه تعليمنا البركة بذكر الله وإفتاح الأمور باسمه أو أن يكون معناه أن الخمس معصوم في وجوه القربى إلى الله تعالى ثم

بين تلك الوجوه فقال (وللرسول ولدى القربي) الآية فاحمل بديا حكم الخمس ثم فسر الوجوه التي اجملها **عنه** فان قيل لو اراد ما قلت لعالم فان الله خمسة للرسول ولدى القربي ولم يكن يدخل الواو بين اسم الله تعالى واسم رسول الله **عنه** قيل له لا يجب ذلك من قبل انه حائر في اللغة ادخال الواو والمراد الفاؤها كما قال تعالى (ولقد آتينا موسى وهرون العرفان وصياها) والواو ملعاة والعرفان ضياء وقال تعالى (فلما اسلمنا دينه للدين) معناه لما اسلمنا له للدين لان قوله (فلما اسلمنا) يقتضي جوابا وجوابه لله للدين وكما قال الشافعي

بلى شئ يوافق بعض شئ * و احيانا و ما طله كثير

ومعناه يوافق بعض شئ احيانا والواو ملعاة وكما قال الآخر

فان رسيدا وابن مروان لم يكن * ليعمل حتى يصدر الامر مصدرا

ومعناه فان رسيدا وابن مروان وقال الآخر

الى الملك القرم واس الهمام * وليث الكتبية في المزدحم

والواو في هذه المواضع دحوها وحروها سواء فنت بما ذكرنا ان قوله (فان الله خمسة) على احد المعنيين اللذين ذكرنا وحائزان يكونا جميعا مرادين لاحتمال الآية لهما فينتظم تعامينا افتتاح الامور بذكر الله تعالى وان الخمس مصروف في وجوه القرب الى الله تعالى فكان للنبي صلى الله عليه وسلم سهم من الخمس وكان له الصبي وسهم من العينة كسهم رجل من الحداد اشهد القمالي وروى ابو حمزة عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم ان قال لو قد عبد القيس امركم باربعة شهادة ان لا اله الا الله وقيموا الصلاة وتعطوا سهم الله من العائم والصبي واحتاتم السام في سهم النبي صلى الله عليه وسلم بعد موته فروى سليمان عن قيس بن مسلم عن الحسن بن محمد بن الحنفية قال احتاتم الناس بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم في سهم الرسول وسهم ذي القربى فقالت طائفة سهم الرسول للحنفية من بعده وقالت طائفة سهم ذي القربى لقراءة الحنفية واحموا على ان حلوا هذين السهمين في الكراع والعدة في سائر الله **عنه** قال انه بكر سهم النبي صلى الله عليه وسلم انه كان له مادام حيا فلما توفي سقط سهمه كما سقط الصبي فوجع سهمه الى حمة العينة كجرع اليها ولم يعد للنائب واحكام في سهم ذوي القربى فقال ابو حنيفة في الجامع الصغير تقسم الخمس على ثلاثة اسهم للعقراء والمساكين واس السائل وروى سمر بن الوائد عن ابي يوسف عن ابي حنيفة قال خمس الله والرسول واحد وخمس ذوي القربى لكل سهم الله تعالى في هذا الآية خمس الخمس وقال الثوري سهم النبي صلى الله عليه وسلم من الخمس هو خمس الخمس ومضى للاطراف التي سمي الله تعالى وقال مالك يملأ من الخمس اقربا رسول الله صلى الله عليه وسلم على ما روى ومحمد بن قيس الاوراعي خمس العينة لمن سمي في الآية وقال الشافعي يقسم سهم ذوي القربى بين عهدهم وقهيرهم **عنه** قال ابو بكر قوله تعالى (ولدى القربي) اعطى محمل من غير ان السان وليس معلوم وذلك لان ذا القربى لا يختص بقرانه النبي صلى الله عليه وسلم دون غيره من الناس ومعلوم ان لم ردها اقرباء سائر الناس

فصار اللفظ عملاً مفتقراً إلى البيان وقد اتفق السامع على أنه قد اراد اقرباء النبي صلى الله عليه وسلم منهم من قال ان المستحقين لهم الخمس من الاقرباء هم الذين كان لهم نصرة وان السهم كان مستحقاً بالامرين من القرابة والنصرة وان من ليس له نصرة ممن حدث بعد فاما يستحقه بالمعنى كما يستحقه سائر الفقراء ويستدلون على ذلك بحديث الزهري عن سعيد بن المسيب عن حبيب بن معيط قال لما قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم سهمي من دوى القرى بيني وبين هاشم وبنو المطالب ابيته انا وعتبان فقلنا يا رسول الله هؤلاء بنو هاشم لا نكر نصرتهم بمكاتبك لدى وصحتك الله فيهم ارايت في المطالب اعطيتهم ومعتنا واتسأهم ونحن ملك بمؤلة فقال صلى الله عليه وسلم ايهم لم يهارقوا في جاهلية ولا اسلام وانما بنو هاشم وسوا المطالب شيء واحد وشك من اصنامهم فهذا يدل من وجهين على انه غير مستحق بالقرابة فحدثنا احداهما في المطالب ونفي عن شمس في القرب من النبي صلى الله عليه وسلم سواء فاعطى في المطالب ولم يعط في غيره شمس ولو كان مستحقاً بالقرابة لساوى بينهم والثاني ان فعل النبي صلى الله عليه وسلم ذلك حرج مخرج البان لما اجل في الكتاب من ذكر دوى القرى وفعل النبي صلى الله عليه وسلم ادا ورد على وجه البيان فهو على الوجوه ولما ذكر النبي صلى الله عليه وسلم النصرة مع القرابة دل على ان ذلك مراد الله تعالى من لم يكن له منهم نصرة فاما يستحقه بالمعنى وايضا فان الخلفاء الاربعة متفقون على انه لا يستحق الا بالمعنى وقال محمد بن اسحق سألت محمد بن علي فقلت ما فعل علي رضي الله عنه سهمي من دوى القرى حين ولي فقال سلك به سبيل ابي بكر وعمر وكره ان يدعى عليه خلافة فقال ابو بكر لو لم يكن هذا رأيه لما قصي به لانه قد خالفهما في اشياء مثل الحد والتسوية في العطايا واسياء اخرى فثبت ان رأيه ورأيهما كان سواء في ان سهمي من دوى القرى انما يستحقه الفقراء منهم ولما اجمع الخلفاء الاربعة عليه ثبتت حجته باجماعهم لقوله صلى الله عليه وسلم عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدي وفي حديث يزيد بن هرم عن ابن عباس فيما كتب به الى محبة الحروري حين سألته عن سهمي من دوى القرى فقال كذا راي انه لما فدانا عمر الى ان روج منه ايما ونقصي منه عن معرهما فايما ان لا يسلمه لنا واني ذلك عليا قومنا وفي بعض الالفاظ فاني ذلك عليا سو عمارا فاجر ان قومه وهم اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم رأوه لعرائهم دون اغنيائهم وقول ابن عباس كسارى اننا اخبر انه قال من طريق الراي ولا حظ للراي مع السنة واتفاق حل الصحابة من الخلفاء الاربعة ويدل على صحة قول عمر فيما حكاه ابن عباس عنه حديث الزهري عن عبد الله بن الحارث بن نوفل عن المطالب بن ربيعة بن الحارث انه والمفضل بن عباس قالوا يا رسول الله قد بانما السكاح فشاك لتؤمرنا على هذه الصدقات فؤدى اليك ما يؤدى الصالح والنصيب ما يصيبون فقال النبي صلى الله عليه وسلم ان الصدقة لاسي لآل محمد انما هي اوساح الناس ثم امر بحجة ان يصدقهما من الخمس وهذا يدل على ان ذلك مستحق بالقرابة اذ كان انما اقتضى لهما على مقدار الصداق الذي احتاجا اليه للتزويج ولم يأمر لهما بما فضل عن الحاجة

ويدل على ان الخس غير مستحق قسمته على السهمان وانه موكول الى رأى الامام قوله صلى الله عليه وسلم مالى من هذا المال الا الخس والخس مردود فيكم ولم يخص القرابة شيئاً منه دون غيرهم دل ذلك على اهمهم فيه كسائر الفقراء يستحقون منه مقدار الكفاية وسد الحاجة ويدل عليه قوله صلى الله عليه وسلم يذهب كسرى فلا كسرى بعده ادا ويذهب قيصر فلا قيصر بعده ادا والذي نفى بيده لثمن كوزهما في سبيل الله فاخرانه ينفق في سبيل الله ولم يخص باقوما من قوم ويدل على انه كان موكولا الى رأى النبي صلى الله عليه وسلم انه اعطى المؤلفة قلوبهم وليس لهم ذكر في آية الخس يدل على ما ذكرنا ويدل على ان كل من سعى في آية الخس لا يستحق الا بالفقر وهم اليتامى وابن السبيل فكذلك دو القري لانهم من الخس ويدل عليه انه لما حرم عليهم الصدقة اقم ذلك لهم مقام ما حرم عليهم منها فوجب ان لا يستحقه منهم الا فقير كمال الأصل الذي اقيم هذا مقامه لا يستحقه الا فقير يذ فان قيل موالى بن هاشم لا تحل لهم الصدقة ولم يدخلوا في استحقاق السهم من الخس يذ قل له هذا عاط لان موالى بن هاشم لهم سهم من الخس اذا كانوا فقراء على حسب ما هو لى هاشم يذ فان قيل اذا كانت قرابة رسول الله صلى الله عليه وسلم يستحقون سهمهم بالفقر والحاجة فواحه تخصصه اياهم بالذكر وقد دخلوا في حلة المساكين يذ قل له كما حص اليتامى وابن السبيل بالذكر ولا يستحقونه الا بالفقر وايضا لما سعى الله الخس لليتامى والمساكين وابن السبيل كما قال (اما الصدقات للفقراء والمساكين) الآية ثم قال النبي صلى الله عليه وسلم ان الصدقة لا تحل لآل محمد فلو لم يسهم في الخس حار ان يطل طان انه لا يجوز اعطاؤهم منه كما لا يجوز ان يعطوا من الصدقات فسا هم اعلا ما من له ان يساهم فيه بخلاف سبلهم في الصدقات يذ فان قل قد اعطى النبي صلى الله عليه وسلم العاس من الخس وكان داي سار يدل على انه للاعياء والفقراء منهم يذ قل له الجواب عن هذا من وجهين احدهما انه احر اء اعطاهم بالصرة والقرابة لقوله صلى الله عليه وسلم اهم لم يعادقوني في جاهلية ولا اسلام فاستوى فيه الصغير والعبي لتساوهم في الصرة والقرابة والثاني انه حار ان يكون النبي صلى الله عليه وسلم اعطى العاس لتفرقة في فقراء بن هاشم ولم يعطه لنفسه ووقد اختلف في دوى القري من هم فقال اصحابنا قرابة النبي صلى الله عليه وسلم الذين تحرم عليهم الصدقة هم دو وقربانه وآله وهم آل حمير وآل عميل وولد الحارث بن عبد المطلب وروى نحو ذلك عن زيد بن ارقم وقال آخرون هو المطلب داخلون فيهم لان النبي صلى الله عليه وسلم اعطاهم من الخس وقال بعضهم قريش كلها من اقراء النبي صلى الله عليه وسلم الذين لهم سهم من الخس الا ان النبي صلى الله عليه وسلم ان يعطيه من رأى منهم يذ قال ابو بكر اما من ذكرناهم فلا خلاف بين الفقهاء انهم ذووا قربانه واما بنو المطلب فهم وبنو عبد شمس في القرب من النبي صلى الله عليه وسلم سواء فان وحب ان يدخلوا في القرابة الذين تحرم عليهم الصدقة فوجب ان يكون هو عبد شمس مثاهم لمساواهم اياهم في الدرجة واما اعطاء سهم الخس فاما حص هؤلاء دون بنو عبد شمس بالصرة لا فـال لم يعادقوني في جاهلية ولا اسلام واما الصدقة فام تتفق تحريمها

بالنصرة عند جميع الفقهاء فثبت ان في المطلب ليسوا من آل النبي صلى الله عليه وسلم الذين تحرم الصدقة عليهم كبنى عبد شمس وموالي بنى هاشم تحرم عليهم الصدقة ولا قرابة لهم ولا يستحقون من الخمس شيئا بالقرابة وقد سأله فاطمة رضى الله عنها خادما من الخمس فوكّلها الى التكبير والتحميم ولم يعطها * فان قيل انما لم يعطها لانها ليست من ذوى قرباء لانها اقرب اليه من ذوى قرباء * قيل له فقد حاطب عاليا بمنزل ذلك وهو من ذوى القرى وقال لعص بنات عمه حين ذهبت مع فاطمة اليه تستحدمه سفقك يتامى بدر وفي يتامى بدر من لم يكن من بنى هاشم لان اكثرهم من الانصار ولو استحققتا بالقرابة شيئا لايحور منهما اياه لما منهما حقهما ولا عدل بهما الى غيرهما وفي هذا دليل على تعيين احدهما ان سهمهم من الخمس امره كان موكولا الى رأى النبي صلى الله عليه وسلم في ان يعطيه من سواء منهم والثاني ان اعطاهم من الخمس او منعه لا تعلق له بتحريم الصدقة * وامام قال ان قرابة النبي صلى الله عليه وسلم قریش كلها فانه يحتاج لذلك ما لم رلت (واندر عشيرتك الاقرين) قال النبي صلى الله عليه وسلم ياى فهر ياى عدى ياى فلان لطون قریش انى يدير لكم بين يدي عذاب شديد وروى عنه انه قال ياى كعب بن لؤى واه قال ياى هاشم ياى قصي ياى عد مناف وروى عنه انه قال لعلى اجمع لي بنى هاشم وهم اربعون رجلا قالوا فلما ثبت ان قریشا كلها من اقربائه وكان اعطاء السهم من الخمس موكولا الى رأى النبي صلى الله عليه وسلم اعطاء من كان له سهم نصرة دون غيرهم * قال ابو بكر اسم القرابة واقع على هؤلاء كلهم لدعاء النبي صلى الله عليه وسلم اياهم عند نزول قوله تعالى (واندر عشيرتك الاقرين) فثبت بذلك ان الاسم يتناول الجميع فقد تعلق بدوى قرى النبي صلى الله عليه وسلم احكام ثلاثة احدها استحقاق سهم من الخمس بقوله تعالى (وللرسول ولذی القرى) وهم الفقراء منهم على الشرائط التي قدمنا ذكرها عن المختلئين فيها والثاني تحريم الصدقة عليهم وهم آل على وآل العباس وآل عقيل وآل حمير وولد الحارث ابن عبد المطلب وهؤلاء هم اهل بيت النبي صلى الله عليه وسلم ولا حظ لنبى المطلب في هذا الحكم لانهم ليسوا اهل بيت النبي صلى الله عليه وسلم ولو كانوا من اهل بيت النبي صلى الله عليه وسلم لكانت سوامية من اهل بيت النبي صلى الله عليه وسلم ومن آله ولا خلاف انهم ليسوا كذلك فكذلك بنو المطلب لمساواتهم اياه في سهم من النبي صلى الله عليه وسلم والثالث تخصيص الله تعالى لبيه ما دار عشيرته الاقرين فاستظم ذلك لطون قریش كلها على ما ورد به الاثر في انذاره اياهم عند نزول الآية واما حصص عشيرته الاقرين بالانذار لانه ابلغ عند نزول الآية في الدعاء الى الذين واقرب الى نصي الحاماة والمداهمة في الدعاء الى الله عز وجل لان سائر الناس اذا علموا انه لم يحتمل عشيرته على عبادة غير الله وانذرهم ونهاهم انه اولى بذلك منهم اذ لو حازت الحاماة في ذلك لاحد لكانت اقرباؤه اولى الناس بها * وقوله تعالى (واليتامى) فان حقيقة اليتيم هو الاغتراد ومنه الرابية المفردة تسمى يتيمة والمرأة المفردة عن الارواح تسمى يتيمة الا انه قد احتص في الناس بالصغير الذي قد مات ابوه وهو يبيد الفقر مع ذلك ايضا عند الاطلاق ولذلك قال اصحابنا فيمن اوصى ليتامى بنى

فلان وهم لا يحصون ان الوصية جائزة لاهلها للمقراء منهم ولا خلاف انه قد اريد مع التمس الفقير في هذه الآية وان الاعياء من الايتام لاحظ لهم فيديل على ان اليتيم اسم يقع على الصغير الذي قدمته ابوه دون الكبير قوله صلى الله عليه وسلم لايتيم بعد حام وقد قيل ان كل ولد يتيمن من قبل امه الا الانسان فان يتيمن من قبل ابيه وقوله تعالى (واي السيل) فاهل المسافر المنقطع به المحتاج الى ما يتحمل به الى بلد وان كان له مال في بلده فهو بمنزلة الفقير الذي لا مال له لان المعنى في وجوب اعطائه حاجته اليه فلا فرق بين من له مال لا يصل اليه وبين من لا مال له واما المبكين فقد اختلف فيه وسد كره في موضعه من آية الصدقات وفي اتفاق الجميع على ان ابن السيل واليتيم اما يستحقان حقهما من الخس بالحاجة دون الاسم دلالة على ان المقصد بالخس صرفه الى المساكين فان قيل اذا كان المعنى هو الفقير فلا فائدة في ذكر دوى القرى وقيل له فيه اعظم العوائد وهو ان آل النبي صلى الله عليه وسلم لما حرمت عليهم الصدقة كان حائرا ان يطن طان ان الخس محرم عليهم كتحريمها اذ كان سبيله صرفه الى الفقراء فان الله تعالى تسببهم في الآية عن جوار اعطائهم من الخس بالفقير ويلزم هذا السائل ان يعطى اليتامى وابن السيل بالاسم دون الحاجة عن قضيتته فان لو كان مستحقا بالفقير ما كان لتسميته ابن السيل واليتيم معنى وهما انما يستحقانه بالفقير وقوله تعالى (واذا لقيتم فئة فاثبتوا واذكروا الله كثيرا) قيل ان الفئة هي الجماعة المنقطعة عن غيرها واصله من قأوت رأسه بالسيف اذا قطعت والمراد بالفئة ههنا جماعة من الكفار فامرهم بالثبات لهم وقتالهم وهو معنى قوله تعالى (اذا لقيتم الذين كفروا رجما فلا تولوهم الادبار) الآية ومعناه مرتب على ما ذكر في هذه من حوازل الحرف للقتال او الانحياز الى فئة من المسلمين ليقاتل معهم ومرتب ايضا على ما ذكر بعد هذا من قوله تعالى (الآن جمع الله عسكركم واعلم ان فيكم صمعا فان يكن منكم مائة صارة يعلموا مائتين وان يكن منكم الف يعلموا العين ماذن الله) فاعلمهم مأمورون بالثبات لهم اذا كان العدو مذلهم فان كانوا ثلاثة اضعافهم لجأز لهم الانحياز الى فئة من المسلمين يقاتلون معهم وقوله تعالى (واذكروا الله كثيرا) يحتمل وجهين احدهما ذكر الله تعالى باللسان والآخر الذكر بالقلب وذلك على وجهين احدهما ذكر ثواب الصبر على الثبات لجهاد اعداء الله المشركين وذكر عذاب الفرار والى ذكر دلائله وبعده على عبادته وما يستحقه عابهم من القيام به رصه في جهاد اعدائه وصروب هذه الادكار كلها تعين على الصبر والثبات ويستدعي بها الصبر من الله والحرأة على العدو والاستهانة بهم وحائز ان يكون المراد بالآية جميع الادكار لشمول الاسم لجميعها وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ما يوافق معنى الآية ما حدثنا عبد الباقي بن قانع قال حدثنا بشر بن موسى قال حدثنا حلال بن يحيى قال حدثنا سفيان الثوري عن عبد الرحمن بن رباب عن عبد الله بن ريد عن عبد الله بن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تموا لعاء العدو واسئلو الله العافية فاذا لقيتموهم فاثبتوا واذكروا الله كثيرا وان احدثوا او صبحوا فمليكم بالصمت وقوله تعالى (واطيعوا الله ورسوله ولا تمارعوا ففشلوا وذهب ريحكم) امر الله تعالى في هذه الآية بطاعته وطاعة رسوله وحيى بها عن

الاختلاف والتنازع واخبر ان الاختلاف والصارع يؤدي الى الفشل وهو ضعف القلب من فزع يلحقه وامر في آية اخرى بطاعة ولاية الامر لثبتي الاختلاف والتنازع المؤديين الى الفشل في قوله (اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولى الامر منكم فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول) وقال في آية اخرى (ولو اراكم كثيرا لعشلم ولتنازعتم في الامر) فاجبر تعالى انه اراهم في منامهم قليلا ثلاثا يتنازعوا اذاراؤهم كثيرا فيمشلوا وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ولئن يغلب اثني عشر الفا من قاة اذا اجتمعت كلمتهم تضمنت هذه الآيات كلها النبي عن الاختلاف والتنازع واخبر ان ذلك يؤدي الى الفشل والى دهاب الدولة بقوله (وتذهب ربحكم) وقيل ان المعنى ربح النصر التي ببشها الله مع من يصبره على من يحمله وروى ذلك عن قتادة وقال ابو عبيدة تذهب دولتكم من قولهم ذهبت رحمة اي ذهبت دولته قوله تعالى ﴿فاما تنقمهم في الحرب فشردهم من حامهم﴾ تنقمهم معناه تصادفهم وقال الحسن وقتادة وسعيد بن جبير ﴿فشردهم من حامهم﴾ اذا اسرتهم فكلهم تكيلا تشرد غيرهم من ناقصي العهد خوفا منك وقال غيرهم اعمل بهم من القتل ما تفرق به من خلفهم عن التعاون على قتالك ويشبه ان يكون ما امر به ابو بكر الصديق رضي الله عنه من التكيل باهل الردة واحراقهم بالنيران ورميهم من رؤس الحبال وطرحهم في الآبار ذهب فيه الى ان تأويل الآية في تشريد سائر المرتدين عن التعاون والاجتماع على قتال المسلمين ﴿قوله تعالى ﴿واما تحاض من قوم حيان فاسد اليهم على سواء﴾ الآية يعني والله اعلم اذا حقت عدوهم وحدثتهم وايقاعهم بالمسلمين وفعلوا ذلك حميا ولم يطهروا نقص العهد فاسد اليهم على سواء يعني التي اليهم فسح ما بينك وبينهم من العهد والهبة حتى يستوى الجميع في معرفة ذلك وهو معنى قوله ﴿على سواء﴾ لثلاثتهم اياك نقصت العهد بسبب الحرب وقيل ﴿على سواء﴾ على عدل من قول الراحر

فاسر وحوه العذر للانداء * حتى يحيلوك الى السواء

ومنه قيل للوسط سواء لاعتداله كما قال حسان

يا وحي الصار الى ورهطه * بعد المعيت في سواء الملحد

اي في وسطه * وقد عرنا النبي صلى الله عليه وسلم اهل مكة بعد الهبة من غير ان يمد اليهم لاسهم قد كانوا قضاوا العهد بمعاوشتهم في كساة على قتل حراة وكات حلواء لابي صلى الله عليه وسلم ولذلك جاء ابوسميان الى المدينة يسئل النبي صلى الله عليه وسلم تحديد العهد بينه وبين قريش فلم يحه النبي صلى الله عليه وسلم الى ذلك فمن اجل ذلك لم يحتج الى المد اليهم اذ كانوا قد اطهروا نقص العهد بسبب الحرب لخلواء النبي صلى الله عليه وسلم * وروى نحو معنى الآية عن النبي صلى الله عليه وسلم حديثا بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا حماد بن عمر الزمرى قال حدثنا شعبة عن ابي العيص عن ساسم وقال غير سليمان ابن عامر رحل من حمير قال كان بين معاوية وبين الروم عهد وكان يسير نحو بلادهم حتى اذا انتهى العهد عنهم فاجارحل على فارس او ردون وهو يقول الله اكبر الله اكبر فاء لا عدو فطروا

فانما عمرو بن عبسة فارسل اليه معاوية فسأله فقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
 من كان بينه وبين قوم عهد فلا يشد عقده ولا يخلها حتى ينقض امدها او يبذل اليهم على سواء
 فرجع معاوية بقوله تعالى ﴿واعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل﴾ امر الله تعالى
 المؤمنين في هذه الآية باعداد السلاح والكرارح قبل وقت القتال ارباعا للعدو والتقدم في ارتباط
 الخيل استعدادا لقتال المشركين وقد روى في القوة انها الرمي حدثنا محمد بن بكر قال حدثنا
 ابوداود قال حدثنا سعيد بن منصور قال حدثنا عدالة بن وهب قال اخبرني عمرو بن الحارث
 عن ابي علي ثمانية بن سفي الهمداني اني سمع عتبة بن عامر الجهني يقول سمعت رسول الله صلى الله
 عليه وسلم وهو على المنبر يقول واعدوا لهم ما استطعتم من قوة الا ان القوة الرمي الا ان
 القوة الرمي الا ان القوة الرمي * وحدثنا عبد الباقي بن قانع قال حدثنا اسماعيل بن المصل
 قال حدثنا فضل بن سنجب قال حدثنا ابن ابي اويس عن سليمان بن بلال عن عمرو
 عن ابيه عن حده قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ارموا واركبوا وان رموا احب
 الى من ان تركوا وكل لهو المؤمن باطل الا رمية بقوسه او تأديبه فرسه او ملاعته امرأته
 فانهم من الحق * وحدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابوداود قال حدثنا سعد بن منصور قال حدثنا
 عبدالله بن المبارك قال حدثني عبدالرحمن بن زيد بن حار قال حدثني ابوسلام عن خالد بن زيد
 عن عتبة بن عامر قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان الله يدخل بالسهم الواحد
 ثلاثة نهر الجنة صائمه يحتسب في صنعة الخير والرامي به ومسله وارموا واركبوا وان رموا احب
 الى من ان تركوا ليس من اللهو ثلاثة تأديب الرجل فرسه وملاعته اهله ورمه بقوسه وسله
 ومن ترك الرمي بعدما علمه رعة عه فانها نعمة تركها او قال كمرها * وحدثنا عبد الباقي
 قال حدثنا حسين بن اسحاق قال حدثنا المعيرة بن عبدالرحمن قال حدثنا عثمان بن عبدالرحمن
 قال حدثنا الجراح بن مهال عن اس شهاب عن ابي سليمان مولى ابي رافع عن ابي رافع قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم من حق الولد على الوالد ان يعلمه كتاب الله والسياسة والرمي *
 ومعنى قوله صلى الله عليه وسلم الا ان القوة الرمي اما من معظم ما يحب اعداده من القوة على
 قتال العدو ولم يجب ان يكون غيره من القوة بل عموم اللفظ شامل لجميع ما يستعان به على العدو
 من سائر انواع السلاح وآلات الحرب * وقد حدثنا عبد الباقي قال حدثنا حمزة بن ابي القليل
 قال حدثنا يحيى بن حمزة قال حدثنا كثير بن هشام قال حدثنا عيسى بن ابراهيم التيمي عن الحكم
 بن عمار قال امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان لا نحبي الاطعار في الجهاد وقال ان القوة
 في الاطعار وهذا يدل على ان جميع ما يقوى على العدو فهو ما مور واستعداد وقال الله تعالى ﴿ولو ارادوا
 الخروج لاعدوا له عدة﴾ فدمهم على ترك الاستعداد والتقدم قبل لقاء العدو وقد روى عن النبي
 صلى الله عليه وسلم في ارساط الخيل ما واطى معنى الآية وهو ما حدثنا عبد الباقي بن رافع قال
 حدثنا الحسين بن اسحاق التستري قال حدثنا احمد بن عمر قال حدثنا ابن وهب عن ابن لهيعة
 عن عبيد بن ابي حكيم الاردي عن الحصين بن حرملة المهري عن ابي المصعب قال سمعت حارس

قوله (شئ) ضم
 المعجزة وفتح الماء
 تشديد التحانية
 كذا في خلاصة
 تهذيب الكمال
 (لمصنفه)

عند الله يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الخيل معقود في نواصيها الخير والنيل الى يوم القيامة واصحابها معاون قلدوها ولا تقلدوها الاوتار يقول قال ابو بكر بين في الخبر الاول ان الخير هو الاجر والعنيفة وفي ذلك ما يوجب ان ارتباطها قربة الى الله تعالى فاذا اريد به الجهاد وهو يدل ايضا على بقاء الجهاد الى يوم القيامة اذ كان الاخر مستحقا بارتباطها للجهاد في سبيل الله عز وجل * وقوله صلى الله عليه وسلم ولا تقلدوها الاوتار قيل فيه معنيان احدهما خفية اختافها بالوتر والثاني ان اهل الحاهلية كانوا اذا طلبوا الاوتار والدحول قلدوا حيلهم الاوتار يريدون بها على اهم طالبون الاوتار محتدون في قتل من يطلبونهم بها فانطلق النبي صلى الله عليه وسلم الطالب بدحول الحاهلية ولذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم يوم فتح مكة الا ان كل دم ومأثرة فهو موضوع تحت قدمي هاتين واول دم اصمه دم ريعة بن الحارث

باب الهدنة والموادعة

قال الله تعالى ﴿وان حشوا للسلم فاحس لها﴾ والخنوح الميل ومنه يقال حشحت السميمة اذا مالت والسلم المسالمة ومعنى الآية اهم ان مالوا الى المسالمة وهي طلب السلامة من الحرب فسالهم واقبل ذلك منهم وانما قال ﴿فاحس لها﴾ لانه كناية عن المسالمة * وقد اختلف في بقاء هذا الحكم فروى سعيد ومعر عن قتاده انها مسوغة بقوله تعالى ﴿فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم﴾ وروى عن الحسن مثله وروى ابن جرير وعثمان بن عطاء عن عطاء الخراساني عن ابن عباس (وان حشوا للسلم فاحس لها) قال نسحها (قالوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر) الى قوله (وهم صاغرون) وقال آخرون لا نسح فيها لانه في موادعة اهل الكتاب وقوله تعالى ﴿فاقتلوا المشركين﴾ في عدة الاوتار يقول قال ابو بكر قد كان النبي صلى الله عليه وسلم طاهدا حين قدم المدينة اصافا من المشركين منهم الصير وسوقيقاع وقريظة وطاهد قاتل من المشركين ثم كانت بيته وبين قريش هدنة الحدنة الى ان نقضت قريش ذلك العهد فقتلها حزاعة حلفاء النبي صلى الله عليه وسلم ولم تختلف قلة السير والمعاري في ذلك وذلك قل ان يكثر اهل الاسلام ويقوى اهله فلما كثرت المسلمون وقوى الدين امر بقتل مشركي العرب ولم يقل منهم الا الاسلام والسيف بقوله عز وجل ﴿فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم﴾ وامر بقتل اهل الكتاب حتى يسلموا او يعطوا الحرية بقوله تعالى ﴿قالوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر﴾ الى قوله (وهم صاغرون) ولم يحتاموا ان سورة راءة من اواخر ما رل من القرآن وكان نزولها حين بعث النبي صلى الله عليه وسلم ابا بكر على الحج في السنة التاسعة من الهجرة وسورة الاهاك رلت عقيب يوم بدر بين فيها حكم الاهاك والعائم واليهود والموادعات فحكم سورة براءة مستعمل على ما ورد وما ذكر من الامر بالمسالمة اذ امال المشركون اليها حكم ثابت ايضا وانما اختلف حكم الآتين لاختلاف الحالين فالحال التي امر فيها بالمسالمة هي حال قلة عدد المسلمين وكثرة عدوهم والحال التي امر فيها بقتل المشركين وبقتل اهل الكتاب حتى يعطوا الحرية هي حال كثرة المسلمين وقوتهم

على عدوهم وقد قال تعالى ﴿فلاتهاوا وتدعوا إلى السلم واسم الاعلون والله معكم﴾ فهي عن المسألة
 عند القوة على قهر العدو وقتلهم وكذلك قال الصحاح ادا قدر بعض اهل الثور على قتال العدو
 ومقاومتهم لم تجز لهم مسالمتهم ولا يجوز لهم اقرارهم على الكفر بالحرية وان صفعوا عن قتالهم حاز
 لهم مسالمتهم كما سلم الى صلى الله عليه وسلم كثيرا من اصاب الكفار وهاذهم على وضع الحرب
 بينهم من غير حزية احدها منهم قالوا فان قوروا بمددك على قتالهم سدوا اليهم على سوائهم قالوهم
 قالوا وان لم يمكنهم دفع العدو عن انفسهم الاعمال يدلونه لهم حاراهم ذلك لان النبي صلى الله
 عليه وسلم قد كان صالح عينة من حصن وغيره يوم الاحزاب على اصعب ثمار المدينة حتى لما ساور
 الانصار قالوا يا رسول الله اهو اميرك الله ام الرأي والمكدة فقال النبي صلى الله عليه وسلم
 لا بل هو رأي لاني رأيت العرب قد رمتكم عن قوس واحدة فاردت ان ادهمهم عكم الى يوم ما
 قال السعدان سعد بن عباد وسعد بن معاذ والله يا رسول الله اهم لم يكونوا يطعمون فيها ما
 الاقربى وشري ومح كمار فكيف وقد اعربنا الله بالاسلام لا نعظم الا السيف وشيئا
 الصحيحة فهدايدل على اهم اذا خافوا المسلمين حاراهم ان يدفمهم عن ادهمهم بالمال فهذه
 احكام بعضها ثبات بالقرآن وبعضها بالنسبة وهي مستعملة في الاحوال التي امر الله تعالى بها
 واستعملها النبي صلى الله عليه وسلم فيها وهذا لطيف ما ذكرنا في ميراث الخليف انه حكم ثبات
 قوله تعالى ﴿والذين عقدت ايمانكم فآبؤهم بصلبهم﴾ في حال عدم دوى الانساب وولاء
 العتاق فادان هناك دوسب او ولاء عتاقة فهم اولى من الخليف كما ان الاولى من الاح ولم
 يخرج من ان يكون من اهل الميراث في قوله تعالى ﴿والله بين قلوبهم لواءهقت ما في الارض جميعا
 ما املت بين قلوبهم﴾ الآية روى انه اراده الاوس والخزرج وكانوا على عاة العداء والمصاء
 قل الاسلام فالف الله بين قلوبهم بالاسلام روى ذلك عن اشير بن ثابت الانصاري واسحاق
 والسدي وقال مجاهد هو في كل متحايين في الله في قوله تعالى ﴿فان يكن مكم عسرون صارون
 يعاونوا مائتين﴾ الى آخر القصة حدثنا حمزة بن محمد الواسطي قال حدثنا حمزة بن محمد بن الهيثم
 حدثنا ابو عبيد قال حدثنا عبد الله بن صالح عن معاوية بن صالح عن علي بن ابي طالب عن اسعاس
 في قوله تعالى ﴿ان يكن مكم عسرون صارون يعاونوا مائتين﴾ قال امر الله تعالى الرجل من
 المسلمين ان يقاتل عشرة من الكفار عشق ذلك عاينهم فرحهم فقال ﴿فان يكن مكم مائة صاروا
 يعاونوا مائتين وان يكن مكم الف يقاتلوا الفين﴾ وحدثنا حمزة بن محمد قال حدثنا حمزة بن محمد
 قال حدثنا ابو عبد الله بن اسماعيل بن ابراهيم عن اسعاس بن عطاء عن اسعاس قال انما رجل
 فر من ثلاثة فلم يهر ومن فر من اثنين فقد فر وانما عني اسعاس ما ذكر في هذه الآية وكان العرس
 في اول الاسلام على الواحد قتال العشرة من الكفار لصحة نص أثر المؤمنين في ذلك الوقت وصدق
 بغيرهم ثم لما لم قوم آخرون حالهم من لم يكن لهم نص أثرهم وبناهم حمزة عن الجميع واحراهم
 محري واحدا فرض على الواحد معاومة الاثنين في قوله تعالى ﴿فان يكن مكم مائة صاروا
 يعاونوا مائتين﴾ لم رده صعب النوى والاندان وانما المراد صعب الله محاربة المسلمين فجعل

فرص الجميع فرص ضعفائهم وقال عبدالله بن مسعود ما ظننت ان احدا من المسلمين يريد قتاله
غير الله حتى انزل الله تعالى (منكم من يريد الدنيا ومنكم من يريد الآخرة) فكان الاولون
على مثل هذه النيات فلما خالطهم من يريد الدنيا فقال له سوى بين الجميع في الفرص وفي هذه
الآية دلالة على بطلان من ادى وجود النسخ في شريعة النبي صلى الله عليه وسلم وان لم يكن
فانه معتدا بقوله لانه قال تعالى (الآن خفف الله عنكم وعلم ان فيكم ضعفا فان يكن منكم
مائة صارة يغلبوا مائتين) والحفيف لا يكون الا زوال بعض الفرض الاول او النعل عنه
الى ما هو اخف منه فثبت بذلك ان الآية الثانية ناسخة للفرض الاول وذم القائل بما
ذكرنا من انكار النسخ لانه ليس في الآية امر وانما فيه الوعد بشرطة هي وفي بالشرط
انجر الوعد وانما كل كف كل قوم من الصبر على قدر استطاعتهم فكان على الاولين ما ذكر من مقاومة
العشرين للمائتين والآخرين لم يكن لهم من هذا البصيرة مثل ما للاولين فكلموا مقاومة الواحد
للثنتين والمائة للمائتين قال ومقاومة العشرين للمائتين غير مفروضة وكذلك المائة للمائتين
وانما الصبر مبرور على قدر الامكان والباس محتلمون في ذلك على مقادير استطاعتهم فليس
في الآية نسخ زعم عنه قال ابو بكر هذا كلام شديد الاختلال والشاقص خارج عن قول الامة
سلفها وحلفها وذلك لانه لا يثبت اهل القل والمفسرون في ان الفرض كان في اول الاسلام
مقاومة الواحد للعشرة ومعلوم ايضا ان قوله تعالى (ان يكن منكم عشرون صارون يغلبوا مائتين)
وان كان لفظه لفظ الخبر فعناء الامر بقوله تعالى (والوالدات يرضعن اولادهن) وقوله تعالى
(والمطلقات يتربصن بما هنن) وليس هو اخارا بوقوع ذلك وانما هو امر بان لا يفر الواحد
من العشرة ولو كان هذا حرا لما كان لموله (الآن خفف الله عنكم) معنى لان التخفيف انما يكون
في المأمورة لا في المحرمة وهو معلوم ايضا ان اليوم الذين كانوا مأمورين بان يقاوم الواحد منهم العشرة
من المشركين داخلون في قوله (الآن خفف الله عنكم وعلم ان فيكم ضعفا) فلا محالة قد وقع النسخ
عنهم مما كانوا تعدوا به من ذلك ولم يكن اولئك القوم قد نقصت بصائرهم ولا قل صبرهم وانما
خالطهم قوم لم يكن لهم مثل بصائرهم وهم المصيون بقوله تعالى (وعلم ان فيكم ضعفا)
فقط بذلك قول هذا القائل بما وصفا وقد اقر هذا القائل ان بعض التكليف قد زال منهم بالآية
الثانية وهذا هو معنى النسخ والله اعلم بالصواب

باب الاسارى

قال الله تعالى ﴿ما كان لى ان يكون له اسرى حتى شفى في الارض﴾ حدثنا محمد بن بكر قال حدثنا
ابو داود قال حدثنا احمد بن حنبل قال حدثنا ابو يوحى قال حدثنا عكرمة بن عمار قال حدثنا سفيان
الطيمي قال حدثني اسعاس قال حدثني عمر بن الخطاب قال لما كان يوم بدر فاحذ النبي صلى الله
عليه وسلم المداة فانزل الله تعالى (ما كان لى ان يكون له اسرى) الى قوله (لمسكم) فيما حدثتمكم من
المداة انما احل الله العائمه وحدثنا عبد الباقي بن قانع قال حدثنا بشر بن موسى قال حدثنا عبدالله

ابن صالح قال حدثنا ابو الاحوص عن الاعمش عن ابي صالح عن ابي هريرة قال كان يوم بدر تمجيد
ناس من المسلمين فاصابوا من العنائم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لم تحمل العنائم
لقوم سود الرؤس قبلكم كان النبي اذا غنم هو واصحابه جمعوا غنائمهم فنزل من السماء
نار فتأكلها فانزل الله تعالى (لولا كتاب من الله سبق لمسكم فيما اخذتم عذاب عظيم
فكلوا مما غنمتم حلالا طيبا) * وروى فيه وجه آخر وهو ما رواه الاعمش عن عمرو بن مرة
عن ابي عبيدة عن عداقة قال شاور النبي صلى الله عليه وسلم اصحابه في اسارى بدر فاشار ابو بكر
بالاستبقاء و اشار عمر بالقتل و اشار عبدالله بن رواحة بالاحراق فقال النبي صلى الله عليه وسلم مثلك
يا ابا بكر مثل ابراهيم حين قال (من تبعني فانه مني ومن عصاني فانه مني غفور رحيم) ومثل عيسى
اذ قال (ان تعدنهم فاهم عبادك) الآية ومثلك يا عمر مثل نوح اذ قال (لا تدرك على الارض من الكافرين
ديارا) ومثل موسى اذ قال (رسا اطمس على اموالهم) الآية انهم طالة فلا ينملن منهم احد الا بدهاء
او ضربة عرق فقال ابن مسعود الاسهيلي بن بيضاء فانه ذكر الاسلام فسكت ثم قال الاسهيلي
ابن بيضاء فانزل الله تعالى (ما كان لى ان يكون له اسرى حتى ينحس في الارض) الى آخر
الآيتين * وروى عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم استشار ابا بكر وعمر وعليا في اسارى
بدر فاشار ابو بكر بالهداء و اشار عمر بالقتل فهوى رسول الله صلى الله عليه وسلم ما قال ابو بكر
ولم يهو ما قال عمر فلما كان من المحدث الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فادا هو وابو بكر قاعدان
يبكيان فقلت يا رسول الله اخبرني من اى شئ سكت انت وصاحبك فقال ابكى للذى عرس على اصحابك
من اخذهم الفداء لقد عرس على عدائكم ادى من هذه الشجرة سحرة قريبة من النبي صلى الله عليه
وسلم فانزل الله تعالى (ما كان لى ان يكون له اسرى) الى آخر القصة فذكر في حديث ابن عباس المتقدم
في الباب وحديث ابي هريرة ان قوله (لولا كتاب من الله سبق لمسكم فيما اخذتم عذاب عظيم) اعلم
في اخذهم العنائم وذكر في حديث عبدالله بن مسعود واس عباس الآخر ان الوعيد اعلم
في عرسهم الفداء على رسول الله صلى الله عليه وسلم واسارهم عليه والا اولى بمعنى الآية
لقوله تعالى (لمسكم فيما اخذتم) ولم يقل فيما عرستم و اشترى ومع ذلك فانه يستحيل ان يكون الوعيد
في قول فانه رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يلائق عن الهوى ان هو الا وحى ومن الناس
من يميز ذلك على النبي صلى الله عليه وسلم من طريق اجتهاد الرأى ومحور ايضا ان يكون النبي صلى الله
عليه وسلم اباح لهم اخذ الفداء وكان ذلك معصية صغيرة فعساه الله والمسلمين عليها وقد ذكر
في الحديث الذى في صدر الباب ان العنائم لم يحل قل بيينا لاحد وفي الآية ما يدل على ذلك
وهو قوله تعالى (ما كان لى ان يكون له اسرى حتى ينحس في الارض) فكان في شرائع
الانبياء المتقدمين تحريم العنائم عليهم وفي شريعة نبينا يحرمها حتى ينحس في الارض واقصى
ظاهرها اناحة العنائم والاسرى بعد الاثمان وقد كانوا يوم بدر مأمورين بقتل المشركين قوله
تعالى (فاضربوا فوق الاعناق واضربوا منهم كل بنان) وقال تعالى في آية اخرى (فادالقيم
الذين كفروا مصربا الرقاب حتى اذا اثخنتموهم مشدوا الوثاق) وكان المرص في ذلك الوقت

القتل حتى اذا اتخن المشركون فحينئذ اباحه المدا وكان احدا الفداء قبل الاتخان محظورا وقد كان اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم حاربوا المشركين يوم بدر واحذوا الاسرى وطلبوا منهم الفداء وكان ذلك من فعلهم غير موافق لحكم الله تعالى فيهم في ذلك ولذلك فاتهم عليه ولم يختلف نقلة السير ورواة المعاري ان النبي صلى الله عليه وسلم احذ منهم الفداء بعد ذلك وانه قال لا يبعث منهم احدا الا فداء او صرصة غنق وذلك بوح ان يكون حطرا اخذ الاسرى ومفاداتهم المذكورة في هذه الآية وهو قوله تعالى (ما كان لى ان يكون له اسرى) منسوخا بقوله (لولا كتاب من الله سبق لمسكم فيما احذتم عذاب عظيم) فاخذ النبي صلى الله عليه وسلم منهم الفداء فان قيل كيف يجوز ان يكون ذلك منسوخا وهو نصه الذي كانت المعاملة من الله للمسلمين وممتنع وقوع الاماحة والخطر في شيء واحد لا يقل له ان احذ المشركين والاسرى وقع ندبا على وجه الخطر فلم يملكوا ما احذوا ثم ان الله تعالى اباحها لهم وملكهم اياها فالأخذ المباح نأيا هو غير المحظور اولا وقد احتج في معنى قوله تعالى (لولا كتاب من الله سبق لمسكم فيما احذتم عذاب عظيم) مروى ابو رميل عن ابن عباس قال سقت لهم الرحمة قبل ان يعملوا المعصية وروى مثله عن الحسن رواية وهذا يدل على اهمها رأيا ذلك معصية صغيرة وقد وعد الله غفرانها احتسابهم الكفار وكتب لهم ذلك قبل عملهم للمعصية الصغيرة وروى عن الحسن ايضا ومجاهد ان الله تعالى كان مطعما لهدم الامة العيصة فعملوا الذي فعلوا قل ان تحمل لهم العيصة قال ابو بكر حكى الله تعالى انه ستحل لهم العيصة في المستقبل لا تزل عنهم حكم الخطر قبل احوالها ولا يحجب من عقابه فلا يجوز ان يكون التأويل ان ادالة العقاب لاجل انه كان في معلومه اباحه المشركين لهم بعده وروى عن الحسن ايضا وعن مجاهد فالأ سبق من الله ان لا يبعث قوما الا بعد تقدمه ولم يكن تقدم اليهم فيها وهذا وجه صحيح وذلك لانهم لم يعلموا تحريم المشركين على ائمة الانبياء المتقدمين ونقاء هذا الحكم عليهم من شريعة نبي الله صلى الله عليه وسلم فاستباحوها على نفس من منهم اباحها ولم يكن قد تقدم لهم من النبي صلى الله عليه وسلم قول في حرمها عليهم ولا اجاز منه اياهم بحرمها على الامم السالمة فلم يكن حطائهم في ذلك معصية يستحق عابها العقاب بقوله تعالى (فكلوا مما عديم حلالا طيبا) فيه اباحة المشركين وقد كانت محظورة قبل ذلك وقد ذكرنا حديث الاعمش عن ابي صالح عن ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لم نحل المشركين لغوم سود الرأس قبلكم وروى الزهري عن سعيد بن المسيب عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اعطيت حسام يعطون احد قلبي جعلت لي الارض مسجدا وطهورا ونصرت بالرعب واحلت لي المشركين وادست الى الاحمر والابيض واعطيت الشعاعة فاحر صلى الله عليه وسلم في هذين الخبرين ان المشركين لم يحل لاحد من الانبياء واممها قبله وقوله تعالى (فكلوا مما عمتكم) قد اقتضى وقوع ملك المشركين لهم اذا اخذوا وان كان المذكور في لفظ الآية هو الاكل واما حص الاكل بذلك لانه معظم مباح الاملاك اده قوام الابدان ونقاء الحياة واراد بذلك تملك سائر حيوانها وهو كما قال تعالى (حرمت عليكم الميتة والدم

ولم الخنزير) فخص اللحم بذلك والمراد جميع احزانه لانه مبتنى منفعه ومعظمها في لحومه
وكما قال تعالى (اذ انودى للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله وذروا البيع) فخص
البيع بالخطر في تلك الحال والمراد سائر ما يشغل عن الصلاة وكان وجه تخصيصه انه معظم
منافع الصرف في ذلك الوقت فاذا كان معظمه محطورا فمادونه اولى بذلك وذلك في مفهوم
اللفظ ومثله قوله تعالى (ان الذين يأكلون اموال اليتامى طامغا) فخص الاكل بالذكر ودل
ه على حظر الاحد والاتلاف من غير حمة الاكل فهذا حكم اللفظ اذ اورد في مثله ولولا
قيام الدلالة وكون المعنى معقولا من اللفظ على الوجه الذي ذكره بالامكانات اماح الاكل موحدة
لتمليك ولذلك قال الصحاح انما من اناح لرحل اكل طعامه انه ليس له ان يملكه ولا يأخذه وانما له الاكل
فحسب ولكنه لما كان في مفهوم خطاب الآية التملك على الوجه الذي ذكرنا اوجب التملك وقد
قال الله تعالى في آية اخرى (واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله حصة) فجعل الاربعة الاحاس غنمة
لهم وذلك يقتضي التملك وكذلك طاهر قوله تعالى (فكلوا مما اعطاكم الله) لما اضاف الغنمة ليهم فقد افاض
بملكها اياهم باطلاقه لفظ الغنمة فيه ثم عطاه الاكل عليها لم ينف ما تضمنه من التملك كما لو
قال كلوا مما ملكتم لم يكن اطلاق لفظ الاكل مانعا من حمة الملك ويدل على ذلك دخول
العام عليه كانه قال قد ملكتكم ذلك فكلوا * والغنمة اسم لما اخذ من اموال المشركين قتال
ويكون حصة لله تعالى واربعة احاسه للماعين بقوله تعالى (واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله حصة) *
واما التي فهو كل ما صار من اموال المشركين الى المسلمين بغير قتال روى هذا الفرق بينهما
عن عطاء بن السائب وعن سميان الثوري ايضا قال ابو بكر التي كل ما صار من اموال المشركين
الى المسلمين يقال او يعبر قال اذ كان سب احده الكسر قال الصحاح الحزبة في * والخراج وما
ياخذه الامام من العدو على وجه الهدية والموادعة فهو في * ايضا وقال الله عز وجل (ما افاء الله
على رسوله من اهل القرى لله وللرسول) الآية فقيل ان هذا فيما لم يوحى عليه المسلمون مثل
فدك وما اخذ من اهل بجران فكان للى صلى الله عليه وسلم صرته في هذه الوجوه وقيل ان
هذه كانت في المائم فسحت بقوله تعالى (واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله حصة) وحاش
عدنا ان لا نكون مسوحة وان تكون آية العيمة فما اوحى عليه المسلمون بحيل اوردك
وطهر عليهم بالقتال وآية التي الى في الخبر فيما لم يوحى عليه المسلمون واخذ منهم على وجه
الموادعة والهدية كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم باهل بجران وفدك وسائر ما اخذه منهم
بغير قتال والله اعلم بالصواب

باب التوارث بالهجرة

قال الله تعالى (ان الذين آمنوا وهاجروا وجاهدوا اموالهم وانفسهم في سبيل الله والذين آووا
ولصروا اولئك بعضهم اولياء بعض والذين آمنوا ولم يهاجروا مالكم من ولايتهم من شيء
حتى يهاجروا) الآية حدثنا جعفر بن محمد الواسطي قال حدثنا جعفر بن محمد اليان قال حدثنا

ابو عبيد قال حدثنا حجاج عن اس حريج وعثمان بن عطاء عن عطاء الخراساني عن ابن عباس في قوله تعالى (ان الذين آمنوا وهاجروا وحاهدوا باموالهم واهبهم في سبيل الله) الآية قال كان المهاجر لا يتولى الاصراني ولا يرثه وهو مؤمن ولا يرث الاصراني المهاجر فسسخها (واولوا الارحام بعضهم اولى ببعض في كتاب الله) وروى عبد الرحمن بن عبد الله المسعودي عن القاسم قال آخى رسول الله صلى الله عليه وسلم بين الصحابة وآخى بين عبد الله بن مسعود والربيع بن الموام احوه يتوارثون بهالاهم هاجروا وتركوا اقرباءهم حتى ارسل الله آية الموارث قال ابو بكر اختلف السلف في ان التوارث كان ثابثا بينهم بالمهجرة والاحوة التي آخى بها رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهم دون الارحام وان ذلك مراد هذه الآية وان قوله تعالى (اولئك بعضهم اولياء بعضهم) قد اريد به ايجاب الوارث بينهم وان قوله (مالككم من ولايتهم من شيء حتى هاجروا) قد نفي اثبات التوارث بينهم بغير الموالاة بينهم وفي هذا دلالة على ان اطلاق لفظ الموالاة بوح التوارث وان كان قد يختص به بعضهم دون جميعهم على حسب وجود الاسباب المؤكدة له كما ان النسب سبب يستحق به الميراث وان كان بعض دوى الاسباب اولى به في بعض الاحوال لتأكد سبه وفي هذا دليل على ان قوله تعالى (ومن قل مطلوما فقد حملنا لولاه سلطانا) موجب لاثبات النود لسائر ورثته وان النساء والرجال في ذلك سواء لتساوهم في كونهم من مستحق ميراثه وبذل ايضا على ان الولاية في الكاح مستحقة بالميراث وان قوله صلى الله عليه وسلم لا سكاك الا بولي ماث للولاية لجميع من كان من اهل الميراث على حسب القرب وتأكد السبب وانه حائر للام ترويح اولادها الصغار اذا لم يكن لهم اب على ما يذهب اليه ابو حبيبة اد كانت من اهل الولاية في الميراث وقد كانت المهجرة فرسا حين هاجر النبي صلى الله عليه وسلم الى ان فتح النبي صلى الله عليه وسلم مكة فقال لا هجرة بعد الفتح ولكن جهاد ونية ففسخ التوارث بالمهجرة بسقوط فرض المهجرة واثبت التوارث بالاسباب بقوله تعالى (واولوا الارحام بعضهم اولى ببعض في كتاب الله) قال الحسن كان المسلمون يتوارثون بالمهجرة حتى كثرت المسلمون فارسل الله تعالى (وارلوا الارحام بعضهم اولى ببعض) فوارثوا بالارحام وروى الاوراعي عن عدة عن محاهد عن اس عمر قال اقطعت المهجرة بعد الفتح وروى الاوراعي ايضا عن عطاء بن ابي رباح عن عائشة مثله وراد فيه ولكن جهاد ونية وانما كانت المهجرة الى الله ورسوله والمؤمنين يهرون بديهم من ان يقتلوا الله وقد ادع الله الاسلام وافشاء وقسمت هذه الآية ايجاب الوارث بالمهجرة والمواحدة دون الاسباب وقطع الميراث بين المهاجرين وبين من لم يهاجر واقصى ايضا ايجاب نصرة المؤمن الذي لم يهاجر اذا استنصر المهاجر على من لم يكن بينهم وبينه عهد فقوله تعالى (وان استنصروكم في الدين فليكن الصرا على قوم بكم وبينهم ميثاق) وقد روى في قوله تعالى (مالككم من ولايتهم من شيء حتى هاجروا) ما قد بينا ذكره في نبي للميراث عن اس عاص والحسن ومحاهد وقادة في آخره وقل انه اراد نبي ايجاب النصرة فلم يكن حينئذ على المهاجر نصرة من لم يهاجر الا ان يستنصر فكون عليه نصرة الاعلى من كان بينه وبينه عهد فلا يفسخ

عهده وليس يمنع ان يكون نفى الولاية مقتضيا للاسرين جميعا من نفى التوارث والتصرة ثم نسخ نفى الميراث بايجاب التوارث بالارحام مهاجرا كان او غير مهاجر واسقاطه بالهجرة فحسب ونسخ نفى ايجاب التصرة بقوله تعالى (والمؤمنون والمؤمنات بعضهم اولياء بعض) وقوله تعالى (والذين كفروا بعضهم اولياء بعض) قال ابن عباس والسدى يعنى فى الميراث وقال قتادة فى التصرة والمعاونة وهو قول ابن اسحاق ؑ قال ابو بكر لما كان قوله تعالى (ان الذين آمنوا وهاجروا وجاهدوا) الى قوله (اولئك بعضهم اولياء بعض) موحيا لاثبات التوارث بالهجرة وكان قوله (والذين آمنوا ولم يهاجروا مالكم من ولايتهم من شئ حتى يهاجروا) نافيا للميراث وجب ان يكون قوله تعالى (والذين كفروا بعضهم اولياء بعض) موحيا لاثبات التوارث بينهم لان الولاية قد صارت عبارة عن اثبات التوارث بينهم فاقضى عمومها اثبات التوارث بين سائر الكفار بعضهم من بعض مع اختلاف مللهم لان الاسم يشتملهم ويقع عليهم ولم يفرق الآية بين اهل الملل بعد ان يكونوا كفارا وبذل ايضا على اثبات ولاية الكفار على اولادهم الصغار لاقتضاء الاقطلة فى حوار النكاح والتصرف فى المال فى حال الضر والخنون ؑ وقوله تعالى (ولا اتعلموه تكن فتنة فى الارض وفساد كبير) يعنى والله اعلم ان لا تعلموا ما امرتم به فى هاتين الآيتين من ايجاب الموالاة والناصر والتوارث بالاخوة والهجرة ومن قطعها بترك الهجرة تكن فتنة فى الارض وفساد كبير وهذا محرجه محرج الحرج ومعاذ الامر وذلك لانه اذا لم يتول المؤمن العاقل على طاهر حاله من الايمان والفصل بما يدعو الى مل حاله ولم يتبرأ من الفاجر والصال بما يصرف عن صلاله وخود به ادى ذلك الى الفساد والفتنة ؑ وقوله تعالى (واولوا الارحام بعضهم اولى ببعض فى كتاب الله) نسخ به احباب التوارث بالهجرة والحائض والموالاة ولم يفرق فيه بين العصاة وغيرهم فهو حجة فى اثبات ميراث دوى الارحام الذين لا نسبية لهم ولا نصيب وقد ذكرنا فيما سلف فى سورة النساء وذهب عدل الله بن مسعود الى ان دوى الارحام اولى من مولى العتاقة واحجج به بظاهر الآية وليس هو كذلك عند سائر الصحابة وقد روى ان اسه حمزة اعتقت عداومات وترك ما حمل الى صلى الله عليه وسلم ميراثه لامته واصغه لاسه حمزة بالولاية فجعلها عصاة والعصاة اولى بالميراث من دوى الارحام وقال صلى الله عليه وسلم الولاء لمة كل حمة النسب لاساع ولا يوجب ؑ وقوله تعالى (فى كتاب الله) قيل فيه وجهان احدهما فى اللوح المحفوظ كما قال (ما اصاب من مصيبة فى الارض ولا فى اهلكم الا فى كتاب من قبل ان نراها) والثانى فى حكم الله تعالى . آخر سورة الاحال

سورة براءة

قال الله تعالى (براءة من الله ورسوله الى الذين عاهدتم من المشركين) قال ابو بكر البراءة هى قطع الموالاة وارتجاع العصاة وروال الامان وقيل ان معناه هذه براءة من الله ورسوله ولذلك ارفع وقيل هو ابتداء وحره الطرف فى الى فاقصى قوله عن وحل (براءة من الله ورسوله

الى الدين ما عهدتم من المشركين) قصص العهد الذي كان بين النبي صلى الله عليه وسلم وبينهم ورفع الامان واعلام نصيب الحرب والقتال بينه وبينهم وهو على نحو قوله تعالى (واما تحاض من قوم حيانة فابدا اليهم على سواء) فكان ما ذكر في هذه الآية من البراءة ببدأ اليهم ورفع العهد وقيل ان ذلك كان خاصا بمن اضرخوا الحياة وهو ما لا تدرك وكان حكم هذا اللفظ ان يرفع العهد في حال ذكر ذلك لهم الا انه لما علقه بقوله تعالى (فسيحوا في الارض اربعة اشهر) بين ان هذه البراءة وهذا السد اليهم انما هي بعد اربعة اشهر وان عهد دوى العهد من هذا القيل مهم ما في الى آخر هذه المدة فالحسن فمن كان منهم عهده أكثر من اربعة اشهر حط اليها ومن كان منهم عهده اقل رفع اليها * وقيل ان هذه الاربعة الاشهر التي هي اشهر العهد اولها من عشرين من دى القعدة ودو الحجة والمحرم وصفر وعسرة ايام من شهر ربيع الاول لان الحج في تلك السنة التي حج فيها ابوبكر وقرأ فيها على من ابي طالب سورة براءة على الناس بمكة بامر النبي صلى الله عليه وسلم كان في ذى القعدة ثم صار الحج في السنة الثانية وهي السنة التي حج فيها النبي صلى الله عليه وسلم في دى الحجة وهو الوقت الذي وقعه الله تعالى للحج لان المشركين كانوا يمشون الشهور فاهق عودا للحج في السنة التي حج فيها النبي صلى الله عليه وسلم الى الوقت الذي فرضه الله تعالى فيه بديا على ابراهيم وامره فيه بذناء الناس اليه بقوله (واد في الناس بالحج يا بؤك رحالا) ولذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم وهو واقف بمرفات الا ان الزمان قد استدار كهيئته يوم خلق الله السموات والارض ثبتت الحج في اليوم التاسع من دى الحجة وهو يوم عرفة والحر اليوم العاشر منه فهذا قول من يقول ان الاربعة الاشهر التي جعلها للسياحة وقطع بمصها عصمه المشركين وعهدهم * وقد قيل في حوار قصص العهد قل مصى مدته على جهة السد اليهم واعلامهم نصيب الحرب وروال الامان وحوه احدها ان يحاف عذرهم وحياسهم والآحران ثبت عذرهم سرا فيبذلهم ظاهرا والآحر ان يكون في شرط العهد ان يقرهم على الامان ما يشاء ويستقضى متى يشاء كما قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لاهل حير اقركم ما اقركم الله والآحران العهد المشروط الى مدة معلومة فيه ثبوت الامان من حرهم وقتالهم من غير عاصمهم وان لا تصدوا وهم غارون وانه متى اعلمهم رفع الامان من حرهم فذلك حائلهم وذلك معلوم في مضمون العهد وسواء حاف عذرهم او لم يحف او كان في شرط العهد ان لنا قصصه متى شئنا او لم يكن فان لنا متى رأينا ذلك حطال الاسلام ان سد اليهم وليس ذلك بعدر ما ولا حياة ولا حصر للعهد لان حصر الامان والعهد ان يأتيهم بعد الامان وهم غارون فاما ما في سد اليهم بعد رال الامان وطادوا حربا ولا يحتاج الى رصاهم في سد الامان اليهم ولذلك قال اصحابنا ان الامام ان يهادن العدو اذا لم تكن بالمسلمين قوة على قتالهم فان قوى المسلمون واطاقوا قتالهم كان له ان سد اليهم ويقابلهم وكذلك كل ما كان فيه صلاح للمسلمين فللامام ان يفعله وليس حوار رفع الامان موقوفا على خوف القدر والحياة من قتلهم * وقد روى عن ابن عباس ان هذه الاربعة الاشهر الحرم هي رجب ودو القعدة وذو الحجة الى آخر المحرم وقد كانت سورة براءة رلت حين بعث النبي صلى الله عليه وسلم ابا بكر على الحج

وكان الحج في تلك السنة في دى المعدة فكانهم على هذا القول اما بقى عهدهم الى آخر الاربعة
الاشهر التي هي اشهر الحرم وقدروى حرير عن مغيرة عن الشعبي عن المحرر بن ابي هريرة عن
ابيه قال كنت مع علي حين بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم براءة الى المشركين فكنت انادي
حتى جعل صوتي وكان امرنا ان نقول لا يحسن بعد العام مشرك ولا يطوف بالبيت عريان ولا يدخل
الجنة الا مؤمن ومن كان بينه وبين رسول الله عهد فاحله الى اربعة اشهر فاذا مضت الاربعة الاشهر
فان الله رى من المشركين ورسوله وحائر ان تكون هذه الاربعة الاشهر من وقت نداءه
واعلامهم اياه وحائر ان ردها تمام اربعة اشهر من اشهر الحرم وقدروى سعيان عن ابي
اسحاق عن زيد بن يثيع عن علي ان انتمى صلى الله عليه وسلم بعثه يوم الحج الأكبر ان لا يطوف
احد بالبيت عريانا ولا يدخل الجنة الا نفس مسلمة ولا يحج مشرك بعد عامه هذا ومن كان بينه
وبين النبي صلى الله عليه وسلم عهد فاحله الى مدته محمل في حديث علي من له عهد عهده الى اجله
ولم يخص اربعة اشهر من غيره وقال في حديث ابي هريرة عهد الى اربعة اشهر وحائر ان يكون
المعيان محيين وان يكون محل اجل بعضهم اربعة اشهر او تمام اربعة اشهر التي هي اشهر الحرم
وحمل اجل بعضهم الى مدته طالبت المدة او قصرت وذكر الاربعة الاشهر في حديث ابي هريرة
موافق لقوله تعالى (فسيحوا في الارض اربعة اشهر) وذكر ان المدة التي احلها في حديث
علي موافق لقوله تعالى (الا الذين طاهدتم من المشركين ثم لم يقصوكم شيئا ولم يظاهروا
عليكم احدا فأتوا اليهم عهدهم الى مدتهم) فكان احل بعضهم وهم الذين خيف غدرهم
وحياهم اربعة اشهر واحل من لم يخش غدرهم الى مدته وقدروى يونس عن ابي اسحاق قال
بعث النبي صلى الله عليه وسلم ابا بكر امير على الحج من سنة تسع فخرج ابوبكر وزلت راءة
في نقص ما بين رسول الله صلى الله عليه وسلم والمشركين من العهد والذي كانوا عليه فيما بينه وبينهم
ان لا يصد عن البيت احد ولا يحاف احد في الشهر الحرام وكان ذلك عهدا عاما بينه وبين اهل
الشرك وكانت بين ذلك عهد بين رسول الله صلى الله عليه وسلم وبين قائل العرب
حصائص الى آجال مائة فرلت (براءة من الله ورسوله الى الذين طاهدتم من المشركين)
اهل العهد العام من اهل الشرك من العرب (فسيحوا في الارض اربعة اشهر) ان الله
رى من المشركين بعد هذه الحجة وقوله (الا الذين طاهدتم من المشركين) يعنى العهد
الخاص الى الاحل المسمى (فاذا انساح الاسهر الحرم) يعنى الاربعة التي صرح الله بها في قوله
(الا الذين طاهدتم عند المسجد الحرام) من قائل من بكر الذين كانوا دخلوا في عهد قريش
يوم الحديبية الى المدة التي كانت بين رسول الله صلى الله عليه وسلم وبين قريش فام يكن قصصها
الا هذا الحى من قريش وسواله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ما تمام العهد لمن لم يكن
قصه من بكر الى مدته (فاستقاموا لكم فاستقيموا لهم) وروى معاوية بن صالح عن علي بن ابي
طلحة عن اس بن عمار في قوله (فسيحوا في الارض اربعة اشهر) قال حمل الله للذين طاهدوا
رسول الله صلى الله عليه وسلم اربعة اشهر يسبحون فيها حيث شاؤوا واحل من ليس له عهد

انسلخ الاشهر الحرم خمسين ليلة وامره اذا انسلخ الاشهر الحرم ان يضع السيف فيمن
 عاهدوا ولم يدخلوا في الاسلام وتقص ماسى لهم من العهد والميثاق * قال ابو بكر حمل ابن عباس
 في هذا الحديث الاربعة الاشهر التي هي اشهر العهد لمن كان له منهم عهد ومن لم يكن له منهم عهد جعل
 احله السلاخ الحرم وهو تمام خمسين ليلة من وقت الحج وهو العشر من ذى الحجة وذلك آخر وقت
 اشهر الحرم * وروى ابن جريح عن مجاهد في قوله (براءة من الله ورسوله الى الذين عاهدتم من
 المشركين) الى اهل العهد من خزاعة ومدح لو من كان له عهد من غيرهم قال ثم بعث رسول الله صلى الله
 عليه وسلم ابابكر وعليهما دنوا اصحاب اليهود ان يأمنوا اربعة اشهر وهي الاشهر الحرم المتواليات
 من عشر من ذى الحجة الى عشر يحلو من شهر ربيع الآخر ثم لاعهد لهم قال وهي الحرم
 من احل انهم آمنوا فيها * قال ابو بكر فجعل محاهد الاشهر الحرم في اشهر العهد وذهب الى
 اسماها كما سميت بذلك لتحريم القتال فيها وليست هي الاشهر التي قال الله فيها (اربعة حرم) وقال
 (يسئلونك عن الشهر الحرام قتال فيه) لانه لا خلاف ان هذه الاشهر هي ذوالقعدة وذوالحجة
 والمحرم ورجب وكذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم والذي قاله محاهد في ذلك محتمل * وقال
 السدي (فسيحوا في الارض اربعة اشهر) قال عشرون سقى من ذى الحجة الى عشر من
 ربيع الآخر ثم لا امان لاحد ولا عهد الا الاسلام او السيف وحدثنا عبد الله بن اسحاق
 المروزي حدثنا الحسن بن ابي الربيع الجرجاني اخبرنا عبد الرزاق اخبرنا معمر بن الزهرى
 في قوله (فسيحوا في الارض اربعة اشهر) قال زلت في شوال وهي اربعة اشهر شوال وذوالقعدة
 وذوالحجة والمحرم قال قتادة عشرون من ذى الحجة والمحرم وصفر وربيعة الاول وعشر من ربيع
 الآخر كان ذلك في العهد الذي بينهم * قال ابو بكر قول قتادة موافق لقول محاهد الذي
 حكيناه واما قول الزهرى فاظنه وها لان الرواة لم يختلفوا ان سورة براءة نزلت في ذى الحجة
 في الوقت الذي بعث النبي صلى الله عليه وسلم ابابكر على الحج ثم نزلت بعد حروجه سورة
 براءة فبعث بها مع علي ليقراها على الناس بمعنى هفتت بما ذكرنا من هذه الاخبار انه قد كان بين
 النبي صلى الله عليه وسلم وبين المشركين عهد عام وهو ان لا يصيد احدا منهم عن البيت ولا
 يحاف احد في الشهر الحرام فجعل الله تعالى عهدهم اربعة اشهر بقوله تعالى (فسيحوا في الارض
 اربعة اشهر) وكان بينه وبين خواص منهم عهد الى آجال مسماة وامر بالوفاء لهم واتمام
 عهودهم الى مدتهم اذا لم يخش غدوهم ونياتهم وهو قوله تعالى (الا الذين عاهدتم
 من المشركين ثم لم ينقصوكم شيئا ولم يظاهروا عليكم احدا فاتموا اليهم عهدهم الى
 مدتهم) وهذا يدل على ان مدتهم اما ان تكون الى آخر الاشهر الحرم التي قد كان الله تعالى
 حرم القتال فيها وحائز ان تكون مدتهم الى آخر الاربعة الاشهر من وقت البد اليهم وهو
 يوم النحر وآخره عشر مضي من شهر ربيع الآخر فسيماها الاشهر الحرم على ما ذكره
 محاهد لتحريم القتال فيها فلم يكن لاحد منهم بعد ذلك عهد واوحى هذه المدة دفع
 اليهود كلها سواء من كان له منهم عهد خاص وسائر المشركين الذين عاهدتهم في ترك منعهم

من البيت وحظر قتلهم في اشهر الحرم وحائز ان يكون مراده التسليخ المحرم الذي هو آخر
الاشهر الحرم التي كان الله تعالى حظر القتال فيها وقد روينا عن ابن عباس ؓ قوله تعالى
﴿واذان من الله ورسوله الى الناس يوم الحج الاكبر﴾ يعني اعلام من الله ورسوله يقال آذني
بكذا اي اعلني فعلمت * واختلف في يوم الحج الاكبر فروى عن النبي صلى الله عليه وسلم
في بعض الاخبار انه يوم صرفة وعن علي وعمر وابن عباس وعطاء ومجاهد نحو ذلك على اختلاف
من الرواية فيه وروى ايضا عن النبي صلى الله عليه وسلم انه يوم النحر وعن علي وابن عباس
وعبد الله بن مسعود وعبد الله بن ابي اوفى واراهم وسعيد بن جبير على اختلاف فيه من الرواية
وعن مجاهد وسفيان الثوري ايام الحج كلها وهذا سائغ كما قال يوم صفرين وقد كان القتال في ايام
كثيرة * وروى حماد عن مجاهد ايضا قال الحج الاكبر القران والحج الاصغر الافراد وقد صعب هذا
التأويل من قبله يوجب ان يكون للافراد يوم بعينه وللقران يوم بعينه وقد علم ان يوم القران هو
يوم الافراد للحج فتسقط فائدة تفضيل اليوم للحج الاكبر فكان محب ان يكون الداء بذلك في يوم
القران وقوله تعالى (يوم الحج الاكبر) لما كان يوم صرفة او يوم الحر وكان الحج الاصغر العمرة
وحب ان يكون ايام الحج غير ايام العمرة فلا يعمل العمرة في ايام الحج * وقد روى عن ابن سيرين
انه قال انما قال (يوم الحج الاكبر) لان اعياد الملل اختصت به وهو العام الذي حج فيه النبي
صلى الله عليه وسلم فبطل هذا علط لان الادان بذلك كانت في السنة التي حج فيها ابوبكر ولانه
في السنة التي حج فيها النبي صلى الله عليه وسلم لم يحج فيها المشركون لعدم الهي عن ذلك
في السنة الاولى * وقال عبد الله بن سداد الحج الاكبر يوم الحر والحج الاصغر العمرة وعن ابن عباس
العمرة هي الحجة الصغرى وعن عبد الله بن مسعود مثله * قال ابوبكر قوله (الحج الاكبر)
قد اقتضى ان يكون هناك حج اصغر وهو العمرة على ما روى عن عبد الله بن سداد وابن
عباس وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال العمرة الحجة الصغرى وادان ثنتان اسم
الحج يقع على العمرة ثم قال النبي صلى الله عليه وسلم للاقرع بن حابس حين سأله فقال الحج في كل عام
او حجة واحدة فقال النبي صلى الله عليه وسلم لائل حجة واحدة وهذا يدل على اني وجوب
العمرة لبي النبي الوجوب الا في حجة واحدة وقال النبي صلى الله عليه وسلم الحج صرفة وهذا يدل
على ان يوم الحج الاكبر هو يوم صرفة ويحتمل ان يكون يوم الحر لان فيه تمام قضاء المناسك
والتفت ويحتمل ايام منى على ما روى عن مجاهد وخصه بالاكبر لانه محصور بعمل الحج فيه
دون العمرة وقد قيل ان يوم النحر اولى بان يكون يوم الحج الاكبر من يوم صرفة لانه اليوم
الذي يجتمع فيه الحج لقضاء المناسك وصرفة قد يأتيها بعضهم ليلا وبعضهم هارا واما الداء
بسورة براءة فجائز ان يكون كان يوم عمرة وحائز يوم النحر * قال الله تعالى ﴿فادا تسليح الانهر
الحرم فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم﴾ روى معاوية بن صالح عن علي بن ابي طلحة عن
ابن عباس في قوله (لست عليهم مسيطر) وقوله (ومالت عليهم محار) وقوله تعالى
(فاعب عنهم واصفح) وقوله (قل للذين آمنوا يعفروا للذين لا يرجون ايام الله) قال نسج

هذا كله قوله تعالى (فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم) وقوله تعالى (فاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر) الآية وقال موسى بن عتبة قد كان النبي صلى الله عليه وسلم قبل ذلك يكفهم لم يقايله بقوله تعالى (والقتلوا اليكم السلم فما جعل الله لكم عليهم سبيلا) ثم نسخ ذلك بقوله (راءة من الله ورسوله) ثم قال (فاداء السليح الا شهر الحرم فاقتلوا المشركين) قال ابو بكر عموه يقتضي قتل سائر المشركين من اهل الكتاب وغيرهم وان لا يقتل منهم الا الاسلام او السيف الا انه تعالى خص اهل الكتاب باقرارهم على الحرية بقوله تعالى (فاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر) الآية واخذ النبي صلى الله عليه وسلم الحزبه من مجوس مهر و قال في حديث غلقمة بن مرثد عن ابن ربيعة عن ابيه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان اذا نمت سرية قال اذا لقيتم المشركين فادعوهم الى الاسلام فان ابوا فادعوهم الى اداء الجزية فان فعلوا فحدوا منهم وكموا عنهم وذلك عموم في سائر المشركين خصوصا منه من لم يكن من مشركي العرب بالآية وصار قوله تعالى (فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم) خاصا في مشركي العرب دون غيرهم وقوله تعالى (وحذوهم واحصوهم) يدل على حاسم بعد الاخذ والاستيلاء يقتلهم استظهارا لاسلامهم لان الحصر هو الحبس ويدل ايضا على حوار حصر الكفار في حصونهم ومدتهم ان كان منهم من لا يجوز قتله من النساء والصبيان وان يلقوا بالحصار وقوله تعالى (فاقتلوا المشركين) يقتضي عمومهم حوازا يقتلهم على سائر وجوه القتل الا ان السنة قد وردت بالنهي عن القتل بالسهل والمحوه وقال النبي صلى الله عليه وسلم اعصوا الناس قتلة اهل الايمان وقال اذا قتلتم فاحسنوا القتل وحائر ان يكون ابو بكر الصديق رضي الله عنه حين قتل اهل الردة بالاحراق والحجارة والرمي من رؤس الحال والسكيس في الآبار اعاد به في طاهر الآية وكذلك على بن ابي طالب رضي الله عنه حين احرق قوما مردين حائر ان يكون اعتبر عموم الآية بقوله عز وجل (فان ماوا واقاموا الصلوة وآتوا الزكاة فجلوا سبيلاهم) لا يحلو قوله تعالى (فان ماوا واقاموا الصلوة وآتوا الزكاة) من ان يكون وجود هذه الاعمال منهم شرطا في زوال القتل عنهم ومكون قبول ذلك والاقبال الامر الله تعالى فيه هو الشرط دون وجود الفعل ومعلوم ان وجود التوبة من الشرك شرط لاحالة في زوال القتل ولا خلاف اهم لو قبلوا امر الله في فعل الصلاة والزكاة ولم يكن الوقت وقت صلاة اهم مسلمون وان دماءهم محظورة فعلنا ان شرط زوال القتل عنهم هو قبول او امر الله والاعتراف بلزومها دون فعل الصلاة والزكاة ولان اخراج الزكاة لا يلزم بعس الاسلام الا بعد حول فغير حائر ان يكون اخراج الزكاة شرطا في زوال القتل وكذلك فعل الصلاة ليس بشرط فيه وانما شرطه قول هذه الفرائض والزامها والاعتراف بوجودها بقوله تعالى (فان ماوا واقاموا الصلوة وآتوا الزكاة) فشرط مع التوبة فعل الصلاة والزكاة ومعلوم ان التوبة انما هي الاقلاع عن الكفر والرجوع الى الايمان فقد عقل بذكره التوبة التزام هذه الفرائض والاعتراف بها اذ لا تصح التوبة الا بهن لما شرط مع التوبة الصلاة والزكاة

مطلب
 مياهه انومكر الصديق
 رضى الله عنه مالدس
 امتنعوا من اداء الزكاة

من الدلالة احدهما ان مانع الزكاة على وجه ترك التزامها والاعتراف بوجوبها مرتد وان مانعها من الامام بعد الاعتراف بها يستحق القتل فثبت ان من ادى صدقة مواشيه الى الفقراء ان الامام لا يحتسب له بها وانه متى امتنع من دفعها الى الامام قتله عليها وكذلك قال الصحابة في صدقات المواشي * واما زكاة الاموال فان النبي صلى الله عليه وسلم وابا بكر وعمر قد كانوا يأخذونها كما يأخذون صدقات المواشي فلما كان ايام عثمان خطب الناس فقال هذا شهر زكاتكم فمن كان عليه دين فليؤده ثم لترك بقة ماله فجعل الاداء الى ارباب الاموال وصاروا بمنزلة الوكلاء للامام في اداها وهذا الذي فعله ابو بكر في مائتي الزكاة بموافقة الصحابة اياه كان من غير خلاف منهم بعد ما تبينوا صحة رأيه واجتهاده في ذلك * ويحتاج من اوجب قتل تارك الصلاة ومانع الزكاة عامدا بهذه الآية وزعم انها نوجب قتل المشرك الا ان يؤمن ويقوم الصلاة ويؤتي الزكاة وقد بينا المعنى في قوله تعالى (واقاموا الصلوة وآتوا الزكاة) وان المراد قبول لزومها والتزام فرضها دون فعلها وايضا فليس في الآية ما ادعوا من الدلالة على ما ذهبوا اليه من قبلها انما اوجبت قتل المشركين ومن تاب من الشرك ودخل في الاسلام والزم فروضه واقربها فهو غير مشرك باتفاق فلم تقتض الآية قتله اذ كان حكمها مقصورا في ايجاب القتل على من كان مشركا وتارك الصلاة ومانع الزكاة ليس بمشرك * فان قالوا انما ازال القتل عنه بشرطين احدهما التوبة وهي الايمان وقبول شرائعه والوجه الثاني فعل الصلاة واداء الزكاة * قيل له انما اوجب بديا قتل المشركين بقوله تعالى (فاقتلوا المشركين) فمضى زالت عنهم سمة الشرك فقد وجب زوال القتل واحتاج في ايجابه الى دلالة اخرى من غيره * فان قال هذا يؤدي الى ابطال قاعدة ذكر الشرطين في الآية * قيل له ليس الامر على ما ظننت وذلك لان الله تعالى انما جعل هذين الفريين من فعل الصلاة واداء الزكاة شرطا في وجوب تحايه سيئهم لانهم (فان تابوا واقاموا الصلوة وآتوا الزكاة فاجلوا سيئهم) وذلك بعد ذكره القتل للمشركون بالحصر فاذا زال القتل وزال سمة الشرك فالحصر والحبس قى لترك الصلاة ومنع الزكاة لان من ترك الصلاة عامدا واصبر عليه ومنع الزكاة جاز الامام حبسه فحينئذ لا يجب تحايته الا بعد فعل الصلاة واداء الزكاة فانضممت الآية حكم ايجاب قتل المشرك وحبس تارك الصلاة ومانع الزكاة بعد الاسلام حتى يعملهما * قوله تعالى * وان احد من المشركين استجارك فاجره حتى يسمع كلام الله * قد افضت هذه الآية جواز امان الحربي اذا طاب ذلك * فسمع دلالة صحة الاسلام لان قوله (استجارت) معناه استأمنك وقوله تعالى (فاجره) معناه فامره حتى يسمع كلام الله الذي فيه الدلالة على صحة التوحيد وعلى صحة نبوة النبي صلى الله عليه وسلم وهذا يدل على ان الكافر اذا طاب منا اقامة الحجة عليه وبيان دلائل التوحيد والرسالة حتى يعقدها لحجة ودلالة كان علينا اقامة الحجة وبيان توحيد الله وصحة نبوة النبي صلى الله عليه وسلم وانه غير جائز لنا قتله اذا طاب ذلك منا الا بعد بيان الدلالة واقامة الحجة لان الله قد امرنا باعطائه امان حتى يسمع كلام الله وفيه الدلالة ايضا على ان علينا تعليم كل من التمس منا معرفته شيئا من امور الدين لان الكافر

مطلب
يجب على بيان دلائل
التوحيد والرسالة
وتعظيم امور الدين

الذي استجارنا ليسمع كلام الله تعالى فاستمعوا له وانصتوا له انتم ايها الناس من قول الله تعالى ﴿ثم ابلفه مأمنه﴾ يدل على ان على الامام حفظ هذا الحرب المستجير وحياطته ومنع الناس من تناوله بشر لقوله ﴿فاجره﴾ وقوله ﴿ثم ابلفه مأمنه﴾ وفي هذا دليل ايضا على ان على الامام حفظ اهل الذمة والمنع من اذيتهم والتخطي الى ظلمهم وفيه الدلالة على انه لا يجوز اقرار الحرب في دار الاسلام مدة طويلة وانه لا يترك فيها الا بمقدار قضاء حاجته لقوله تعالى ﴿حتى يسمع كلام الله ثم ابلفه مأمنه﴾ فامر برده الى دار الحرب بعد سماعه كلام الله وكذلك قال اصحابنا لا ينبغي للامام ان يترك الحرب في دار الاسلام مقبلا بغير عذر ولا سبب بوجوب اقامته وان عليه ان يتقدم اليه بالخروج الى داره فان اقام بعد التقدم اليه سنة في دار الاسلام صار ذميا ووضع عليه الخراج وقوله تعالى ﴿كيف يكون للمشركين عهد عند الله وعند رسوله الا الذين عاهدتم عند المسجد الحرام﴾ قال ابو بكر استدام السورة يذكر قطع العهد بين النبي صلى الله عليه وسلم وبين المشركين ﴿بقوله براءة من الله ورسوله الى الذين عاهدتم من المشركين﴾ وقد قيل ان هؤلاء قد كان بينهم وبين النبي عهد ففقدوا واسروا وهموا به فامر الله نبيه بالنبذ اليهم ظاهرا وفسح لهم في مدة اربعة اشهر قوله ﴿فسيحوا في الارض اربعة اشهر﴾ وقيل انه اراد العهد الذي كان بينه وبين المشركين عامه في ان لا يمنع احد من المشركين من دخوله مكة للحج وان لا يقتلوا ولا يقتلوا في الشهر الحرام فكان قوله ﴿براءة من الله ورسوله﴾ في احد هذين الفريقين ثم انتهى من هؤلاء قوما كان بينهم وبين رسول الله عهد خاص ولم يعدروا ولم يهاجروا فقال ﴿الا الذين عاهدتم من المشركين ثم لم تقصوكم شيئا ولم يظهروا عليكم احدا فاعادوا اليهم عهدهم الى مدتهم﴾ ففرق بين حكم هؤلاء الذين ثبوتوا على عهدهم ولم يهتدوا باعداءهم عليهم وامر بانام عهدهم الى مدتهم وامر بالذبح الى الاولين وهم احد فريقين من غادر فاصدا اليه او لم يكن بينه وبين النبي صلى الله عليه وسلم عهد خاص في سائر احواله بل في دخول مكة للحج والامان في الاشهر الحرم الذي كان تأمن فيه جميع الناس وقوله تعالى ﴿ولم يظهروا عليكم احدا﴾ يدل على ان المعاهد متى طأنت علينا عدوا لنا فقد نقص عهدهم ثم قال تعالى ﴿فاداء السلاع الا شهر الحرم فاقتلوا المشركين﴾ فرجع بعد انقضاء اشهر الحرم عزد كل ذي عهد من خاص ومن عام ثم قال تعالى ﴿كيف يكون للمشركين عهد عند الله وعند رسوله﴾ لانهم عدوا ولم يستقيموا ثم استثنى منهم الذين عاهدوهم عند المسجد الحرام قالوا اسحقاقهم قوه من كونه وقال ابر عباس هم من قريش وقال مجاهد هم خزاعة فامر المسلمين بالوفاء بعهدهم ما استقاموا لهم في الوفاء به وجاز ان تكون مدة هؤلاء في العهد دون مضي اسهر الحرم لانه لو رعدا اساحج لاسهر الحرم فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم وعمومه يقتضي رفع سائر اليهود التي كانت بين المسلمين والكفار وجاز ان تكون مدة عهدهم بعد انقضاء الاسهر الحرم وكانوا محصومين بمحاصروا قبلهم بعد السلاع الا شهر الحرم وان ذلك انما كان خاصا في قوم منهم كانوا اهل عدد وحدا لانه قال ﴿فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم﴾ ولم يحصره بمدة وقوله تعالى ﴿فان بانوا فاموا واصلوا﴾

مطلب
يجب على الامام حفظ
اهل الذمة

وَأَوْارِكُوهُ فَأَخَوَانُكُمْ فِي الدِّينِ بِهِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مِنْ أَظْهَرِ لَنَا الْإِيمَانَ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ صَلَاتَنَا
 مَوْلَانَا فِي الدِّينِ عَلَى ظَهَرٍ مَرَّةٍ مَعَ وَحُودٍ أَنْ يَكُونَ اعْتِقَادُهُ فِي الْمَيْبِ خِلَافَهُ * قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿وَإِنْ
 كُنْتُمْ تُحِبُّونَ الْإِيمَانَ فَذُنَّ عَلَيْهِمْ﴾ وَطَعْنُوا فِي دِينِكُمْ فَقَاتِلُوا أُمَّةَ الْكُفْرِ * فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ أَهْلَ الْعَهْدِ
 مَتَى خَالَعُوا سِيَّئًا مَعَ وَهَدُوا عَلَيْهِ وَطَعْنُوا فِي دِينِنَا فَقَدْ نَقَضُوا الْعَهْدَ وَذَلِكَ لِأَنَّ نَكْثَ الْإِيمَانِ يَكُونُ
 بِمَحَالَةٍ بَعْضُ الْحُلُوفِ عَلَيْهِ إِذَا كَانَتْ الْيَمِينُ فِيهِ عَلَى وَجْهِ الثَّنَى كَقَوْلِهِ وَاللَّهِ لَا أَكَلْتُ زَيْدًا وَلَا عَمْرًا
 وَلَا دَخَلْتُ هَذِهِ الدَّارَ وَلَا هَذِهِ الْبَيْتَ فَعَلَّ حَنْثٌ وَنَكْثٌ بَيْنَهُ ثُمَّ لَمَّا ضَمَّ إِلَى ذَلِكَ الطَّعْنَ فِي الدِّينِ
 دَلَّ عَلَى أَنَّ أَهْلَ الْعَهْدِ مِنْ شُرُوطِ بَقَاءِ عَهْدِهِمْ نَصْرُكُمْ لِلطَّعْنِ فِي دِينِنَا وَإِنَّ أَهْلَ الذِّمَّةِ
 بِمَوْعُونَ مِنْ أَظْهَارِ الطَّعْنِ فِي دِينِ الْمُسْلِمِينَ وَهُوَ يَشْهَدُ لِقَوْلِ مَنْ يَقُولُ مِنَ الْقَهْقَاهِ أَنَّ مِنْ أَظْهَرِ
 شَتْمِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ أَهْلِ الذِّمَّةِ فَقَدْ نَقَضَ عَهْدَهُ وَوَجِبَ قَتْلُهُ * وَقَدْ اخْتَلَفَ
 الْفُقَهَاءُ فِي ذَلِكَ فَقَالَ الْمُحْسَنَانِ يَعْزُرُ وَلَا يَقْتُلُ وَهُوَ قَوْلُ الثَّوْرِيِّ وَرَوَى ابْنُ الْقَاسِمِ عَنْ مَالِكٍ
 فِيمَنْ شَتَّمَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى قَتْلُ الْإِنْسَانِ يَسْلَمُ وَرَوَى الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ
 عَنْ الْأَرْدَاخِيِّ وَمَالِكٍ فِيمَنْ سَبَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَالْأَهْلُ رَدَّةٌ يَسْتَأْتَبُ فَإِنْ تَأْتَبَ نَكَلَ
 وَإِنْ لَمْ يَتَبَّ قَتْلُ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى مِائَةً تَمِيرُكَ حَتَّى إِذَا هُوَ رَأَى ضَرْبَ مِائَةٍ وَلَمْ يَذْكُرْ فَرَفَا بَيْنَ الْمُسْلِمِ وَالَّذِي
 وَقَالَ الْبَيْهَقِيُّ فِي الْمُسْلِمِ يَسْبُ إِلَى اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنْ لَا يَنْظُرُ وَلَا يَسْتَأْتَبُ وَيَقْتُلُ مَكَانَهُ وَكَذَلِكَ
 الْيَهُودِيُّ وَالنَّصَارِيُّ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ وَيَشْتَرِطُ عَلَى الْمَصَالِحِينَ مِنَ الْكُفَرَاءِ أَنْ يَذْكُرُوا كِتَابَ اللَّهِ وَأَوْحَدًا
 رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَمَّا لَا يَنْبَغِي أَوْ زَنَى بِمُسْلِمَةٍ أَوْ أَصَابَهَا بِاسْمِ نِكَاحٍ أَوْ قَتَلَ مُسْلِمًا عَنْ
 دَنِهِ أَوْ قَطَعَ غَايَةَ طَرَفًا أَوْ أَعَانَ أَهْلَ الْحَرْبِ بِدَلَالَةٍ عَلَى الْمُسْلِمِينَ أَوْ آوَى عَيْنَالَهُمْ فَقَدْ نَقَضَ
 عَهْدَهُ وَاحِلَ دَمُهُ وَبَرِئَتْ مِنْهُ دَمَةُ اللَّهِ وَدَمَةُ رَسُولِهِ وَظَاهِرُ الْآيَةِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَنْ أَظْهَرَ سَبَّ النَّبِيِّ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ أَهْلِ الْعَهْدِ فَقَدْ نَقَضَ عَهْدَهُ لِأَنَّ تَعَالَى ﴿وَإِنْ نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ مِنْ بَعْدِ عَهْدِهِمْ
 وَطَعْنُوا فِي دِينِكُمْ فَقَاتِلُوا أُمَّةَ الْكُفْرِ﴾ فَجَعَلَ الطَّعْنَ فِي دِينِنَا نَزْلَةً نَكْثَ الْإِيمَانِ أَدْمَعُومٌ أَنَّهُ
 لَمْ يَرَدْ أَنْ يَجْعَلَ نَكْثَ الْإِيمَانِ وَالطَّعْنَ فِي الدِّينِ مَجْمُوعَهُمَا شَرْطًا فِي نَقْضِ الْعَهْدِ لِأَنَّهُمْ لَوْ نَكَثُوا
 الْإِيمَانَ بِقِتَالِ الْمُسْلِمِينَ وَلَمْ يَظْهَرُوا الطَّعْنَ فِي الدِّينِ لَكَانُوا نَاقِضِينَ لِلْعَهْدِ وَقَدْ جَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَعَاوَنَةَ فَرِيضٍ يَنْكُرُ عَلَى خِزَاعِهِ وَهُمْ حُلَفَاءُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَقِضُوا
 لِلْعَهْدِ وَكَانُوا يَفْعَلُونَ ذَلِكَ سِرًّا وَلَمْ يَكُنْ مِنْهُمْ أَظْهَارُ طَعْنٍ فِي الدِّينِ ثَبَتَ بِذَلِكَ أَنَّ مَعْنَى الْآيَةِ
 وَإِنْ نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ مِنْ بَعْدِ عَهْدِهِمْ وَطَعْنُوا فِي دِينِكُمْ فَقَاتِلُوا أُمَّةَ الْكُفْرِ فَاذَابَتْ ذَلِكَ كَانَ
 مِنْ أَظْهَرِ سَبِّ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ أَهْلِ الْعَهْدِ نَاقِضًا لِلْعَهْدِ أَدْنَى سَبِّ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ أَكْثَرِ الطَّعْنِ فِي الدِّينِ فَهَذَا وَجْهٌ يَحْتَجُّ بِهِ الْقَائِلُونَ بِمَا وَصَفْنَاهُ وَمَا يَحْتَجُّ بِهِ لِقَوْلِكَ مَا رَوَى
 أَبُو وَصْفٍ عَنْ حَصِينِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ رَجُلٍ عَنْ أَبِي عِمْرَانَ أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِي سَمِعْتُ رَأْسَ النَّبِيِّ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ لَوْ سَمِعْتُهُ لَقَتَلْتُهُ أَنَا لَمْ نَعْطِهِمُ الْعَهْدَ عَلَى هَذَا وَهُوَ اسْنَادٌ ضَعِيفٌ وَجَائِزٌ أَنْ يَكُونَ
 قَدْ شَرِطَ عَلَيْهِمْ أَنْ لَا يَظْهَرُوا سَبَّ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَدْ رَوَى سَعِيدٌ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ أَنَّ
 يَهُودِيًّا مَرَّ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ السَّامُ عَلَيْكَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَتَدْرُونَ

مطلب
 في حكم من شتم النبي
 صلى الله عليه وسلم

بِأَنَّهُ قَالُوا لِمَ قَتَلْتُمُوهُمْ؟ قَالُوا قَتَلْتُمُوهُمْ لِأَنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَى النَّبِيَّ الْكَافِرَ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ وَاللَّهُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِنَّهُ بِأَعْيُنِنَا قَالُوا قَتَلْتُمُوهُمْ لِأَنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَى النَّبِيَّ الْكَافِرَ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ وَاللَّهُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِنَّهُ بِأَعْيُنِنَا قَالُوا قَتَلْتُمُوهُمْ لِأَنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَى النَّبِيَّ الْكَافِرَ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ وَاللَّهُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِنَّهُ بِأَعْيُنِنَا

وَنَكَشُوا مَا كَانُوا اعطوا من اليهود والاعان على ان لا يمينوا عليه اعداءه من المشركين وهو
عمدونه اما قمين والكفار عني اخراج النبي صلى الله عليه وسلم من المدينة واخبرناهم بدوا
باعداد ونكت الهدم واصربقتالهم بقوله ﴿فَاتْلُوهُمْ يُعَذِّبُهُمْ اللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ﴾ وجاز ان يكون جميع
ذلك مربيا على قوله (وان نكشوا ايمانهم بعد عهدهم) وجاز ان يكون قد كانوا نقضوا العهد
بقوله (الا تقاتلون قوما نكشوا ايمانهم) وقوله تعالى ﴿إِنَّمَا حِسْبَتُنَا أَنْ نَنْزِلَ فِي الْبِغْيَةِ﴾ فان معناه ام حسبتم ان تتركوا ولم يعلم الله الذين جاهدوا
منكم ولم يحذروا من دون الله ولا رسوله ولا المؤمنين وليجة ﴿فَأَن مَّعْنَاهُ أَمَّ حِسْبَتُنَا أَن تَتْرَكَوْا وَلَمْ تُجَاهِدُوا﴾
لانهم اذا جاهدوا علم الله ذلك منهم فاطلق اسم العام واراد به قيامهم بفرص الجهاد حتى يعلم الله
وجود ذلك منهم وقوله (ولم يحذروا من دون الله ولا رسوله ولا المؤمنين وليجة) يقتضى لزوم
اسباب المؤمنين وترك المدلول عنهم كاللزم اتباع النبي صلى الله عليه وسلم وفيه دليل على لزوم
حجة الاجماع وهو كفوله (ومن يشاقق الرسول من بعد ما سئل له الهدى ويتبع غير سبيل
المؤمنين توله مايولى) والوليحة المدخل قال ولما ادخل كانه قال لا يجوز ان يكون له مدخل
غير مدخل المؤمنين وقال ان الوليصة معنى الدخيلة والبطنة وهى من المداخلة والمخالطة
والؤاسة فان كان المعنى هذا فقد دل على النهى عن مخالطة غير المؤمنين ومداخلتهم ورك الاستئانة بهم
في امور الدين كما قال (لا تحذروا بطانة من دونكم) وقوله تعالى ﴿مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أَنْ يَعْمُرُوا﴾
مساجد الله (عمارة المسجد تكون بمئين احدهما زيادته والكون فهو الآخر بناء واحد
ما استمر منه وذلك لانه قال اعتبر اذا رار ومنه العمرة لانها زيارة البيت وفلان من عماد
المسجد د كان كبير المعنى اليها واسكون فيها وفلان لعمر مجلس فلان اذا اكثر غشائه له فاعت
العماد من دخول المساجد وسنها وتولى مصالحها والقائم بها لاستظام اللفظ الامر من
قوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحْذَرُوا الْكُفْرَ وَأُولَٰئِكَ لَهُمُ الْحَقُّ عَلَىٰ ذُنُوبِهِمْ﴾
وهى لغة من عن الكفار سيدهم الاستعداد لهم ونحو من امورهم الله واشتات لم يرى
فيهم من محذورهم وسواهم الا والآخوان في ذات الا قد صرح به في حديثه
في الحديث (ولا تخافوا من الكفرة ولا من الكفرة) في قوله (ولا تخافوا من الكفرة)
في الحديث (ولا تخافوا من الكفرة ولا من الكفرة) في قوله (ولا تخافوا من الكفرة)
في الحديث (ولا تخافوا من الكفرة ولا من الكفرة) في قوله (ولا تخافوا من الكفرة)

— 11 —

وجبة الأجماع .

طلب
هل يجوز دخول
المشرك المسجد

المتأقين (سيحلفون بالله لكم اذا انقلبتم اليهم لترضوا عنهم فاصبروا عنهم انهم رجس) فبما هم رجسا كما سمي المشركين نجسا وقد افاد قوله (انما المشركون نجس) منهم عن دخول المسجد الا لمذكر اذ كان علينا تطهير المساجد من الانجاس وقوله تعالى (فلا يقربوا المسجد الحرام بعد طهاتهم هذا) قد تنازع معناه اهل العلم فقال مالك والشافعي لا يدخل المشرك المسجد الحرام قال مالك ولا غيره من المساجد الا الحاجة من نحو الذي يدخل الى الحاكم في المسجد لا خصومة وقال الشافعي يدخل كل مسجد الا المسجد الحرام خاصة وقال اصحابنا يجوز للذي دخول سائر المساجد وانما معنى الآية على احد وجهين اما ان يكون التي خاصا في المشركين الذين كانوا ممنوعين من دخول مكة وسائر المساجد لانهم لم تكن لهم ذمة وكان لا يقبل منهم الا الاسلام او السيف وهم مشركو العرب او ان يكون المراد منهم من دخول مكة للحج ولذلك امر النبي صلى الله عليه وسلم بالثناء يوم النحر في السنة التي حج فيها ابو بكر فيما روى الزهري عن حميد بن عبد الرحمن عن ابي هريرة ان ابا بكر رثه فيمن يؤذن يوم النحر بمعنى ان لا يحج بعد العام مشرك فبذ ابو بكر الى الناس فلم يحج في العام الذي حج فيه النبي صلى الله عليه وسلم مشرك فانزل الله تعالى في العام الذي سب فيه ابو بكر الى المشركين (يا ايها الذين آمنوا انما المشركون نجس) الآية وفي حديث علي حين امره الى صلى الله عليه وسلم بان يبلغ عنه سورة براءة نادى ولا يحج العام مشرك وفي ذلك دليل على المراد بقوله (فلا يقربوا المسجد الحرام) ويدل عليه قوله تعالى في نسق التلاوة (وان خفتم عيلة فسوف يسلككم الله من فضله ان شاء) وانما كانت خشية العيلة لاقطاع تلك المواسم بمنعهم من الحج لانهم كانوا يتنفعون بالتجارات التي كانت تكون في مواسم الحج فدل ذلك على ان مراد الآية الحج وبدل عليه اتفاق المسلمين على منع المشركين من الحج والوقوف بعرفة والمزدلفة وسائر اعمال الحج وان لم يكن في المسجد ولم يكن اهل الذمة ممنوعين من هذه المواضع ثبت ان مراد الآية هو الحج دون قرب المسجد لغبر الحج لانه اذا حمل على ذلك كان عموما في سائر المشركين واذا حمل على دخول المسجد كان خاصا في ذلك دون قرب المسجد والذي في الآية الهى عن قرب المسجد فغير جائز تخصيص المسجد به دون ما يقرب منه وقد روى حماد بن سلمة عن حميد عن الحسن بن عثمان بن ابي العاص ان وفد ثقيف لما قدموا على رسول الله صلى الله عليه وسلم ضرب لهم قبة في المسجد فقالوا يا رسول الله قوم انجاس فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انه ليس على الارض من انجاس الناس شيء انما انجاس الناس على انفسهم وروى يونس عن الزهري عن سعد بن المسيب ان ابا سفيان كان يدخل مسجد النبي صلى الله عليه وسلم وهو كافر غير ان ذلك لا يحمل في المسجد الحرام لقول الله تعالى (فلا يقربوا المسجد الحرام) قال ابو بكر فاما وفد ثقيف فانهم جاؤا بعد فتح مكة الى النبي صلى الله عليه وسلم والآية نزلت في السنة التي حج فيها ابو بكر وهي سنة تسع فانزلهم النبي صلى الله عليه وسلم في المسجد واخبر ان كونهم انجاسا لا يمنع دخولهم المسجد وفي ذلك دلالة على ان نجاسة الكفر لا يمنع الكافر من دخول المسجد

واما ابوسفیان فانه جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم لتجديد الهدنة وذلك قبل المتع وكان ابو
سفيان مشركا حينئذ والآية وان كان نزولها بعد ذلك فانما اقتضت النهي عن قرب المسجد
الحرام ولم تقتض المنع من دخول الكفار سائر المساجد فان قيل لا يجوز للكافر دخول
الحرم الا ان يكون عبدا اوصيبا او نحو ذلك لقوله تعالى (فلا يقربوا المسجد الحرام) ولما روى
زيد بن يثيع عن علي رضي الله عنه انه نادى يا امرأتين صلى الله عليه وسلم لا يدخلن الحرم مشرك
فان قيل له ان صح هذا اللفظ فالمراد ان لا يدخله للحج وقد روى في اخبار عن علي انه نادى
ان لا يحج بعد العام مشرك وكذلك في حديث ابي هريرة ثبت ان المراد دخول الحرم للحج
وقد روى شريك عن اشعث عن الحسن عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم قال
لا يقرب المشركون المسجد الحرام بعد عامهم هذا الا ان يكون عبدا او امة يدخله لحاجة فاباح
دخول العبد والامة للحاجة لا للحج وهذا يدل على ان الحر الذي له دخوله لحاجة اذ لم
يفرق احد بين العبد والحر وانما خص العبد والامة والله اعلم بالذكر لانهما لا يدخلانه في الاغاب
الا هم للحج وقد حدثنا عبادة بن محمد بن اسحاق المروزي قال حدثنا الحسن بن ابي الربيع
الجرجاني قال اخبرنا عبد الرزاق اخبرنا ابن جريج اخبرني ابو الزبير انه سمع جابر بن عبد الله
يقول في قوله تعالى (انما المشركون نجس فلا يقربوا المسجد الحرام) الا ان يكون عبدا او واحدا
من اهل الذمة فوقفه ابو الزبير على جابر وجاز ان يكونا صحيحين فيكون جابر قد رفعه
قارة وافق بها اخرى وروى ابن جريج عن عطاء قال لا يدخل المسجد مشرك وتلا قوله
تعالى (فلا يقربوا المسجد الحرام بعد عامهم هذا) قال عطاء المسجد الحرام الحرم كله قال
ابن جريج وقال لي عمرو بن دينار مثل ذلك فان قال ابو بكر والحرم كله يعبر عنه بالمسجد
اذ كانت حرمة متعلقة بالمسجد وقال الله تعالى (والمسجد الحرام الذي جعلناه للناس
سواء العاكف فيه والباد) والحرم كله مراد به وكذلك قوله تعالى (ثم محلها الى البيت
العتيق) قد اريد به الحرم كله لانه في اى الحرم نحر البدن اجزاء فجاز على هذا ان يكون
المراد بقوله تعالى (فلا يقربوا المسجد الحرام) الحرم كله للحج اذ كان اكثر افعال المناسك
متعلقة بالحرم والحرم كله في حكم المسجد لما وصفنا فبر عن الحرم بالمسجد وعبر عن الحج بالحرم ويدل
على ان المراد بالمسجد ههنا الحرم قوله تعالى (الا الذين عاهدتم عند المسجد الحرام فما استقاموا لكم
فاستقيموا لهم) ومعلوم ان ذلك كان بالحديبية وهي على شفير الحرم وذكر المسور بن مخرمة
ومروان بن الحكم ان بعضا من الحل وبعضا من الحرم فاطلق الله تعالى عليها انها عند
المسجد الحرام وانما هي عند الحرم * واطلاقه تعالى اسم التجسس على المشركين يقتضى اجتنابهم
وترك مخالطتهم اذ كنا مأمورين باجتناب الانجاس * وقوله تعالى (بعد عامهم هذا) فان قتادة
ذكر ان المراد العام الذي حج فيه ابو بكر الصديق فتلا على سورة براءة وهو لتسع مضين من
الهجرة وكان بعده حجة الوداع سنة عشر * قوله تعالى (وان خفتم عيلة فسوف يغنيكم الله
من فضله ان شاء) فان العيلة الفقير يقاها حال يعيل اذا افتقر قال الشاعر

الشافعي لا تقبل الجزية الا من اهل الكتاب عرأ كانوا او عجماء قال ابو بكر قوله تعالى (فاقتلوا
المشركين حيث وجدتموهم) يقتضى قتل سائر المشركين فمن الناس من يقول ان عمومهم مقصور
على عبدة الاوثان دون اهل الكتاب والمجوس لان الله تعالى قد فرق في اللفظ بين المشركين وبين اهل
الكتاب والمجوس بقوله تعالى (ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابئين والنصارى والمجوس والذين
اشركوا) فمطلق بالمشركين على هذه الاصناف فذلك على ان اطلاق هذا اللفظ يختص بعبدة
الاوثان وان كان الجميع من النصارى والمجوس والصابئين مشركين وذلك لان النصارى قد اشركت
بعبادة الله عبادة المسيح والمجوس مشركون من حيث جعلوا لله ندا مغالبا والصابئون فريقان
احدهما عبدة الاوثان والآخر لا يعبدون الاوثان ولكنهم مشركون في وجوه اخر الا ان
اطلاق لفظ المشرك يتناول عبدة الالهة ثان فلم يوجب قوله تعالى (فاقتلوا المشركين) الا قتل عبدة
الاوثان دون غيرهم وقال آخرون لما كان معنى الشرك موجودا في مقالات هذه الفرق من النصارى
والمجوس والصابئين فقد انتظمهم اللفظ ولولا ورود آية التخصيص في اهل الكتاب خصوصا من الجملة
ومن عداهم محمولون على حكم الآية عرأ كانوا او عجماء * ولم يختلفوا في جواز اقرار المجوس بالجزية
وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك اخبار وروى سفيان بن عيينة عن عمرو
انه سمع مجالدا يقول لم يكن عمر بن الخطاب يأخذ الجزية من المجوس حتى شهد عبدالرحمن
ابن عوف ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اخذ الجزية من مجوس هجر وروى
مالك عن جعفر بن محمد عن ابيه ان عمر ذكر المجوس فقال ما ادرى كيف اصنع في امرهم
فقال عبدالرحمن بن عوف اشهد لسمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
سوابهم سنة اهل الكتاب وروى يحيى بن آدم عن المسعودي عن قتادة عن ابي مجاز قال
كتب النبي صلى الله عليه وسلم الى المنذر انه من استقبل قبلتنا وصلى صلاتنا واكل ذبيحتنا
فذلك المسلم الذي له ذمة الله ودمه رسوله ومن احب ذلك من المجوس فهو آمن ومن ابى فعليه
الجزية وروى قيس بن مسام عن الحسن بن محمد ان النبي صلى الله عليه وسلم كتب الى مجوس
البحرين يدعوهم الى الاسلام فمن اسلم منهم قبل منه ومن ابى ضربت عليه الجزية ولا تؤكل لهم
ذبيحة ولا تنكح لهم امرأة وروى الطحاوي عن يكار بن قتيبة قال حدثنا عبدالرحمن بن عمران
حدثنا عوف قال كتب عمر بن عبدالعزيز الى عدي بن ارطاة اما بعد فاسئل الحسن مامنع
من قبلنا من الائمة ان يحولوا بين المجوس وبين ما يجمعون من النساء اللاقى لا يجمعهم احد غيرهم
فسأله فاخبره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل من مجوس البحرين الجزية واقروهم على
محوسيتهم وعامل رسول الله صلى الله عليه وسلم يومئذ على البحرين العلاء بن الحضرمي وفعله
بعذر رسول الله صلى الله عليه وسلم ابو بكر وعمر وعثمان وروى معمر عن الزهري ان النبي صلى الله عليه
وسلم صالح اهل الاوثان على الجزية الا من كان منهم من العرب وروى الزهري عن سعيد بن المسيب
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اخذ الجزية من مجوس هجر وان عمر بن الخطاب اخذها من مجوس
السواد وان عثمان اخذها من بربر وفي هذه الاخبار ان النبي صلى الله عليه وسلم اخذ الجزية من المجوس

وفي بعضها انه اخذها من عبدة الاوثان من غير العرب ولا نعام خلافا بين الفقهاء في جواز اخذ الجزية من المجوس وقد نقلت الامة اخذ عمر بن الخطاب الجزية من مجوس السواد فمن الناس من يقول انما اخذها لان المجوس اهل كتاب ويحتج في ذلك بما روى سفيان بن عيينة عن ابي سعيد عن نصر بن عاصم عن علي ان النبي صلى الله عليه وسلم وابا بكر وعمر وعثمان اخذوا الجزية من المجوس وقال علي انا اعلم الناس بهم كانوا اهل كتاب يقرؤونه واهل علم يدرسونه فتزع ذلك من صدورهم وقد ذكرنا فيما تقدم من الدلالة على انهم ليسوا اهل كتاب من جهة الكتاب والسنة واما ما روى عن علي في ذلك انهم كانوا اهل كتاب فانه ان صححت الرواية فان المراد ان اسلافهم كانوا اهل كتاب لاخباره بان ذلك نزع من صدورهم فاذا ليسوا اهل كتاب في هذا الكتاب ويدل على انهم ليسوا اهل كتاب ما روى في حديث الحسن بن محمد ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في مجوس البحرين ان من ابى منهم الاسلام ضربت عايه الجزية ولا تؤكل لهم ذبيحة ولا تنكح اهلهم امرأة ولو كانوا اهل كتاب لجاز اكل ذبائحهم ومناكحة نسائهم لان الله تعالى قد اباح ذلك من اهل الكتاب ولما ثبت اخذ النبي صلى الله عليه وسلم الجزية من المجوس وليسوا اهل كتاب ثبت جواز اخذها من سائر الكفار اهل كتاب كانوا او غير اهل كتاب الاعبدة الاوثان من العرب لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يقبل منهم الا الاسلام او السيف وبقوله تعالى ﴿فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم﴾ وهذا في عبدة الاوثان من العرب ويدل على جواز اخذ الجزية من سائر المشركين سوى مشركي العرب حديث علقمة بن مرثد عن ابن بريدة عن ابيه ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا بعث سرية قال اذا لقيتم عدوكم من المشركين فادعوهم الى شهادة ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله فان ابوا فادعوهم الى اعطاء الجزية وذلك عام في سائر المشركين وخصوصا منهم مشركي العرب بالآية وسيرة النبي صلى الله عليه وسلم فيهم

باب حكم نصارى بنى تغلب

قال الله تعالى ﴿قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر﴾ الى قوله ﴿من الذين اتوا الكتاب﴾ ونصارى بنى تغلب منهم لانهم ينتحلون نحلهم وان لم يكونوا متمسكين بجميع شرائعهم وقال الله تعالى ﴿ومن يتولهم منكم فانه منهم﴾ فجعل الله تعالى من يتولى قوما منهم في حكمهم ولذلك قال ابن عباس في نصارى بنى تغلب انهم لو لم يكونوا منهم الا بالولاية لكانوا منهم لقوله تعالى ﴿ومن يتولهم منكم فانه منهم﴾ وذلك حين قال علي رضي الله عنه انهم لم يتعاقبوا من النصرانية الا بشرب الخمر قال ابن عباس ذلك وقال النبي صلى الله عليه وسلم لعدي بن حاتم حين جاءه فقال له اما تقول الا ان يقال لا اله الا الله فقال ان لي ديننا فقال النبي صلى الله عليه وسلم انا اعلم به منك أأستركوسيا قال نعم قال أأست تأخذ المربع قال نعم قال فان ذلك لا يحل لك في دينك فنبهه الى صنف من النصارى مع اخباره بانه غير متمسك به باخذ المربع وهو ربع الغنيمة والغنينة غير مباحة في دين النصارى ثبت بذلك ان اتحال بنى تغلب لدين النصارى يوجب ان يكون حكمهم حكمهم

وان يكونوا اهل كتاب واذا كانوا من اهل الكتاب وجب اخذ الجزية منهم والجزية والجزاء
 واحد وهو اخذ المال منهم عقوبة وجزاء على اقامتهم على الكفر ولم يذكر في الآية لها مقدار
 معلوما ومهما اخذ منهم على هذا الوجه فان اسم الجزية يتناولها وقد وردت اخبار متواترة عن
 ائمة السلف في تعيين الصدقة في اموالهم على ما يؤخذ من المسادين وهو قول اهل العراق
 وابي حنيفة واصحابه والوردى وهو قول الشافعي وقال مالك في النصارى اذا عتقه المسلم
 فلا جزية عليه وتوجعت عليه الجزية لكان التثاق قدامه ولم يفعه سباً ولا يحفظ عن مالك
 في نفي تغلب شيئاً وروى يحيى بن آدم قال حدثنا عبد السلام عن ابى اسحاق الشيباني عن المسفاح
 عن داود بن كردوس عن عمارة بن النعمان انه قال لعمر بن الخطاب يا امير المؤمنين ان نبي نمل
 قد علمت شوكتهم وانهم بازاء العدو فان ظاهروا عليك العدو انسدت مؤنتهم فان رأيت
 ان تعطيهم شيئاً فافعل فصالحهم على ان لا يقيموا اولادهم في النصرانية وتضاعف عليهم الصدقة
 قال وكان عمارة يقول قد فعلوا فلاءهم وهذا خبر مستفيض عند اهل الكوفة قد وردت به
 الرواية والنقل الشائع عملاً وهو مثل اخذ الجزية من اهل السواد على الطبقات الثلاث
 ووضع الخراج على الارضين ونحوها من العقود التي عقدها على كافة الامة فلم يختلفوا في نفاذها
 وجوازها وقد روى عن علي انه قال لأن بقيت لنصارى نحي تغلب لاقان المقاتلة ولا سبب للآرية
 وذلك اني كتبت الكتاب بينهم وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم ان لا ينصروا اولادهم ولم يخالف
 عمر في ذلك احد من الصحابة فالتعدي اجاعهم وتبت به اتفاقهم وقال النبي صلى الله عليه وسلم
 في حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده المسلمين شكافاً دماؤهم ويسعى بدمتهم دناهم
 ويعتقد عليهم اولهم ومعناه والله اعلم حواز عقود ائمة العدل على الامة فان قيل امر الله
 باخذ الجزية منهم فلا يجوز لما الاقتصار بهم على اخذ الصدقة منهم واعفاؤهم من الجزية في قيل له
 الجزية ليس لها مقدار معلوم بما تقسميه شاعر بنظيرها وانما جزاء وعقوبة على اقامتهم
 على الكفر والجزاء لا يختص بمقدار دون مبر ولا يسوع من المال دون ما سواه والمأخوذ
 من نحي تغلب هو عندنا جزية ليست بصدقة ويوضع مواضع التي لانه لا صدقة لهم اذ كان
 سبيل الصدقة وقوعها على وجه القرية ولا قرية لهم وقد قال بنو تغلب لو دى الصدقة
 مضاعفة ولا قبل اداء الجزية فقال عمر هو عندنا جزية وسبواهم انهم ما ستم فامر عمر
 انها جزية وان كانت خفا مأخوذاً من مواضعهم وروعتهم فان قيل لو كانت جرة لما أخذت
 من نسائهم لان النساء لا جزية عليهن في قيل لا يجوز اخذ الجزية من النساء على وجه الصالح
 كما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه امر بنص امرأة على بعض بلدان اليمن ان يأخذ من كل حالم
 او حاملة ديناراً او عدله من المعافر وقال اصحابنا تؤخذ من موالى نحي تغلب اذ كانوا كفاراً الجزية
 ولا تضاعف عليهم الحقوق وفي اموالهم لان عمر اصالح نحي تغلب على ذلك ولم يذكر فيه
 الموالى فوالله باقون على حكم سائر اهل الذمة في اخذ جزية الرؤس منهم على الطبقات
 المعلومة وليس بواجب ان يكونوا في حكم مواليتهم كما ان المسلم اذا اعتق عبداً نصرانياً لا يكون

الرق إنما لم تلزمه الجزية لأن ماله لمولاه والمولى المسلم لا يجوز اخذ الجزية منه والجزية إنما تؤخذ من مال الكفار عقوبة لهم على اقامتهم على الكفر والعبد لا مال له فتؤخذ منه فإذا عتق ومالك المال وجبت الجزية واخذنا الجزية منه لم يسلبه منافع العتق في جواز التصرف على نفسه وزوال ملك المولى وامره عنه وتمليك سائر امواله واما الجزية جزء يسير من ماله قد حقق بهادمه فنفعة العتق حاصلة له

باب من تؤخذ منه الجزية

قال الله تعالى ﴿فانلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله﴾ الى قوله ﴿حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون﴾ فكان معقولا من فحوى الآية ومضمونها ان الجزية مأخوذة ممن كان منهم من اهل القتال لاستحالة الخطاب بالامر بقتال من ليس من اهل القتال اذا القتال لا يكون الا بين اثنين ويكون كل واحد منهما مقاتلا لصاحبه واذا كان كذلك ثبت ان الجزية مأخوذة ممن كان من اهل القتال ومن يمكنه اداؤه من المحترفين ولذلك قال اصحابنا ان من لم يكن من اهل القتال فلا جزية عليه فقالوا من كان اعمى او زمنا او مفلوجا او تبيخا كبيرا فانيا وهو موسر فلا جزية عليه وهو قولهم جميعا في الرواية المشهورة وروى عن ابي يوسف في الاعمى والزمن والشيخ الكبير ان عليهم الجزية اذا كانوا موسرين وروى عنه مثل قول ابي حنيفة وروى ابن رستم عن محمد في نوادره قال قلت ارأيت اهل الذمة من بنى تغلب وغيرهم ليس لهم حرفة ولا مال ولا يقدر على شيء قال لا شيء عليهم قال محمد واما يوضع الحراج على الغني والمعتل منهم وقال محمد في التصرف ان يكتسب ولا يفضل له شيء عن عياله انه لا يؤخذ بخراج رأسه وقالوا في اصحاب الصوامع والسياحين اذا كانوا لا يحالطون الناس فلا جزية عليهم وان كانوا يحالطون الناس فعليهم الجزية وكذلك النساء والصبيان لا جزية عليهم اذ ليسوا من اهل القتال وروى ايوب وغيره عن نافع عن اسلم قال كتب عمر الى امراء الجيوش ان لا يقتلوا الا من قاتلهم ولا يقتلوا النساء والصبيان ولا يقتلوا الا من جرت عليه المواسي وكتب الى امراء الاجناد ان يضربوا الجزية ولا يضربوها على النساء والصبيان ولا يضربوها الا على من جرت عليه المواسي وروى عاصم عن ابي وائل عن مسروق عن معاذ بن جبل قال بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم الى اليمن وامرني ان آخذ من كل حالم دينارا او عدله من المعافر * واما مقدار الجزية قال الله تعالى ﴿حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون﴾ فلم تكن في ظاهر الآية دلالة على مقدار منها بعينه * وقد اختلف الفقهاء في مقدارها فقال اصحابنا على الموسر منهم ثمانية واربعون درهما وعلى الوسط اربعة وعشرون درهما وعلى الفقير المعتل اثنا عشر درهما وهو قول الحسن بن صالح وقال مالك اربعة دنانير على اهل الذهب واربعون درهما على اهل الورق الغني والفقير سواء لا يزداد ولا ينقص وقال الشافعي دينار على الغني والفقير وروى ابو اسحاق عن حارثة بن مضرب قال بعث عمر

مطلد
في مقدار الجزية

ابن الخطاب عثمان بن حنيف فوضع على اهل السواد الخراج ثمانية واربعين درهما واربعة وعشرين درهما واثنى عشر درهما وروى الاعمش عن ابراهيم بن مهاجر عن عمرو بن ميمون قال بعث عمر بن الخطاب حذيفة بن اليمان على ما وراء دجلة وبعث عثمان بن حنيف على مادون دجلة فاتيا فسالهما كيف وضعتما على اهل الارض قالوا وضعنا على كل رجل اربعة دراهم في كل شهر قال ومن يطيق هذا قالوا ان لهم فضولا فذكر عمرو بن ميمون ثمانية واربعين درهما ولم يفصل الطبقات وذكر حارثة بن مضرب تفصيل الطبقات الثلاث قالوا يجب ان يحمل ما في حديث عمرو بن ميمون على ان مراده اكثر ما وضع من الجزية وهو ما على الطبقة العليا دون الوسطى والسفلى وروى مالك عن نافع عن اسلم ان عمر ضرب الجزية على اهل الذهب اربعة دنانير وعلى اهل الورق اربعين درهما مع ارزاق المسلمين وضيافة ثلاثة ايام وهذا نحو رواية عمرو بن ميمون لان ارزاق المسلمين وضيافة ثلاثة ايام مع الاربعين في ثمانية واربعين درهما فكان الخبر الذي فيه تفصيل الطبقات الثلاث اولى بالاستعمال لما فيه من الزيادة وبيان حكم كل طبقة ولان من وضعها على الطبقات فهو قائل بمنجز الثمانية والاربعين ومن اقتصر على الثمانية والاربعين فهو تارك للخبر الذي فيه ذكر تمييز الطبقات وتخصيص كل واحد بمقدار منها * واحتج من قال بدینار على النقي والعقير بما روى عن معاذ ان رسول الله صلى الله عليه وسلم حين بعثه الى اليمن امره ان يأخذ من كل حالم دينارا او عدله من المعافر وهذا عندنا فيما كان منه على وجه الصالح او يكون ذلك جزية الفقراء منهم وذلك عندنا جائز والدليل عليه ما روى في بعض اخبار معاذ ان النبي صلى الله عليه وسلم امره ان يأخذ من كل حالم او حاملة دينارا ولا خلاف ان المرأة لا تؤخذ منها الجزية الا ان يقع الصلح عليه وروى ابو عبيد عن جرر عن منصور عن الحكم قال كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم الى معاذ وهو باليمن ان في الحالم والحاملة دينارا او عدله من المعافر قال ابو عبيد وحدثنا عثمان بن صالح عن عبد الله بن لهيعة عن ابي الاسود عن عروة بن الزبير قال كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم الى اهل اليمن انه من كان على يهودية او نصرانية فانه لا ينقل عنها وعاليه الجزية وعلى كل حالم ذكر اوتى عبد او امة دينار او قيمته من المعافر * ويدل على ان الجزية على الطبقات الثلاث ان خراج الارضين جعل على مقدار الطاقة واختلف بحسب اختلافها في الارض وغلتها فجعل على بعضها قفيزا ودرهما وعلى بعضها خمسة دراهم وعلى بعضها عشرة دراهم فوجب على ذلك ان يكون كذلك حكم خراج الرؤس على قدر الامكان والطاقة وبدل على ذلك قول عمر لحذيفة وعثمان بن حنيف لعلكما حملتا اهل الارض ما لا يطيقون فقالا بل تركنا لهم فضلا وهذا يدل على ان الاعتبار بمقدار الطاقة وذلك يوجب اعتبار حالى الاعسار واليسار وذكر يحيى بن آدم ان الجزية على مقدار الاحتمال بغير توقيت وهو خلاف الاجماع وحكى عن الحسن بن صالح انه لا تجوز الزيادة في الجزية على وظيفة عمر ويجوز النقصان وقال غيره يجوز الزيادة والنقصان على حسب الطاقة وقد روى الحكم عن عمرو بن ميمون انه شهد عمر يقول لعثمان بن حنيف والله لئن وضعت على كل جريب

من الارض قفيزا ودرهما وعلى كل رأس درهمين لا يشق ذلك عليهم ولا يجهدهم قال وكانت ثمانية واربعين فجعلها خسين * واحتج من قال بجواز الزيادة بهذا الحديث وهذا ليس بمشهور ولم تثبت به رواية واحتجوا ايضا بما روى ابو اليمان عن صفوان بن عمرو عن عمر بن عبد العزيز انه فرض على رهبان الديارات على كل راهب دينارين وهذا عندنا على انه ذاهب من الطبقة الوسطى فاجوب ذلك عليهم على ما رأى من احتمالهم له كما روى سفيان بن عيينة عن ابن ابي نجيح قال سألت مجاهدا لم يضع عمر على اهل الشام من الجزية أكثر مما وضع على اهل اليمن قال ليس

في تمييز الطبقات

قاله ابو يوسف في كتاب الخراج تؤخذ منهم على الطبقات على ما وصفت ثمانية واربعين على الموسر مثل الصيرفي والنزاز وصاحب الصنعة والتاجر والمعالج والطبيب وكل من كان في يده منهم صنعة وتجارة يحترف بها اخذ من اهل كل صناعة وتجارة على قدر صناعتهم وتجارتهم ثمانية واربعون على الموسر وأربعة وعشرون من المتوسط من احتملت صناعته ثمانية واربعين اخذ منه ذلك ومن احتملت اربعة وعشرين اخذ ذلك منه واثنان عشر على العامل بيده مثل الحياط والصباغ والجزار والاسكاف ومن اشبههم فلم يعتبر الملك واعتبر الصناعات والتجارات على ما جرت به عادة الناس في الموسر والمعسر منهم وذكر على بن موسى القتي من غير ان حذى ذلك الى احد من اصحابنا ان الطبقة الاولى من يحترف وليس له ما يجب في مثله الزكاة على المسلمين وهم الفقراء المحترفون فن كان له اقل من مائتي درهم فهم من اهل هذه الطبقة قال والطبقة الثانية ان يبلغ مال الرجل مائتي درهم فزاد الى اربعة آلاف درهم لان من له مائتا درهم غني يجب عليه الزكاة لو كان مسلما فهو خارج عن طبقة الفقراء قال وانما اخذنا اعتبار الاربعة آلاف من قول علي رضي الله عنه وابن عمر اربعة آلاف فادونها نفقة وما فوق ذلك فهو كثير قال وقد يجوز ان يجعل الطبقة الثانية من ملك مائتي درهم الى عشرة آلاف درهم وما زاد على ذلك فهو من الطبقة الثالثة لما روى حماد بن سلمة عن طلحة بن عبد الله بن كريب عن ابي الضيف عن ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من ترك عشرة آلاف درهم جعلت صفائح يعذب بها يوم القيامة وهذا الذي ذكره علي بن موسى القتي هو اجتهاد يسوغ القول به لمن غاب في ظنه صوابه وقوله تعالى (عن يد) قال قتادة عن قهر كانه ذهب في اليد الى القوة والقدرة والاستعلاء فكأنه قال على استعلاء منكم عليهم وقهرهم وقيل (عن يد) يعني عن يد الكافر وانما ذكر اليد ليفارق حال النضب لانه يعطيها بيده راضيا بها حاقنا بها دمه فكأنه قال حتى يعطيها وهو راض بها ويحتمل (عن يد) عن رخصة فيكون تقديره حتى يبطوا الجرية عن اعتراف منهم بالنعمة فيها عليهم بقبولها منهم وقال بعضهم (عن يد) يعني عن نقد من قولهم يدا بيد وقال ابو عبيدة معمر بن المثنى كل من اطاع لقاهر بشئ اعطاه عن طيب نفس وقهر له من يد في يده فقد اعطاه عن يده قال والصاغر الدليل

قوله (وقال سلمان)
هو سلمان الفارسي
رضي الله عنه صرح به
ابو حيان الاندلسي
في البحر المحيط
(لمصححه)

الحقير وقوله (وهم صاغرون) قال ابن عباس يمشون بها ملبين وقال سلمان مدمومين غير محمودين وقيل انما كان صغارا لانها مستحقة عليهم يؤخذون بها ولا يثابون عليها وقال عكرمة الصغار اعطاء الجزية قائما والآنخذ جالس وقيل الصغار الذل ويجوز ان يكون المراد به الذلة التي ضربها الله عليهم بقوله (ضربت عليهم الذلة اينما قموا الا بحيل من الله وحبل من الناس) والحبل الذمة التي عهدتها الله لهم وامر المسلمين بها فيهم وروى عبد الكريم الجزري عن سعيد بن المسيب انه كان يستحب ان يتعب الابطاط في الجزية اذا اخذت منهم قال ابو بكر ولم يرد بذلك لعذبتهم ولا تكليفهم فوق طاقتهم وانما اراد الاستخفاف بهم واذلالهم وحدثنا عبد الباقي بن قانع قال حدثنا اسحاق بن الحسن حدثنا ابو حذيفة قال حدثنا سفيان عن سهيل عن ابيه عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا لقيتم المشركين في الطريق فلا تبتدؤهم بالسلام واضطروهم الى ضيقه وحدثنا عبد الباقي قال حدثنا مطير قال حدثنا يوسف الصمار قال حدثنا ابو بكر بن عباس عن سهيل عن ابيه عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تصافحوا اليهود والنصارى فهذا كله من الصغار الذي البس الله الكفار بكفرهم ونحوه قوله تعالى (يا ايها الذين آمنوا لا تخذوا بطانة من دونكم) الآية وقال (لا تخذوا اليهود والنصارى اولياء بعضهم اولياء بعض ومن يتولاهم منهم فانه منهم) فتم في هذه الآيات عن موالاته الكفار وكرامتهم وامر باهانتهم واذلالهم ونهى عن الابتعاة بهم في امور المسلمين لما فيه من العز وعلو اليد وكذلك كذب عمر الى ابي موسى ينهاء ان يستعين باحد من اهل النرك في كتابته وتلا قوله تعالى (لا تخذوا بطانة من دونكم لا يألونكم خبالا) وقال لا ردوهم الى الدار بعد اذلالهم الله وقوله تعالى (حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون) فتدقضي وجوب قائلهم الى ان تؤخذ منهم الجزية على وجه الصغار والذلة فقير جائز على هذه القضية ان تكون لهم دمة اذا تساطوا على المسلمين بالولايات ونفاذ الامر وانتهى اذ كان الله انما جعل لهم الذمة وحقق دماءهم باعطاء الجزية وكونهم صاغرين فواجب على هذا قتل من تساط على المسلمين بالنصوب واخذ الضرائب والظلم سواء كان السلطان ولاء ذلك او دمه بعير امر السلطان وهذا يدل على ان هؤلاء النصارى الذين يتولون اعمال السلطان وظهر منهم طم واستعلاء على المسلمين واخذ الضرائب لازمة لهم وان دماءهم مباحة وان كان آخذوا الضرائب ممن ينتحل الاسلام والقعود على الراصد لاخذ اموال الناس بوجوب اناحه دماهم اذ كانوا بمنزلة قطاع الطريق ومن قصد اسانا لاخذ ماله فلا خلاف بين الفقهاء ان له قتله وكذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم من طلب ماله فقاتل فقتل وهو شهيد وفي خبر آخر من قتل دون ماله فهو شهيد ومن قتل دون اهله فهو شهيد ومن قتل دون دمه فهو شهيد فاذا كان هذا حكم من طاب اخذ مال غيره غصبا وهو ممن ينتحل الاسلام فالذمى اذا فعل ذلك استحق القتل من وجهين احدهما ما قضاه ظاهر الآية من وجوب قتله والاخر قصده المسام باخذ ماله ظلما

باب وقت وجوب الجزية

قال الله تعالى (فأولوا الذين لا يؤمنون بالله) الى قوله (حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون) فوجب قبالهم وجعل اعطاء الجزية غاية لرفعه عنهم لان حتى غاية هذا حقيقة اللفظ والمفهوم من طاهره الا ترى ان قوله (ولا تقربوهن حتى يطهرن) قد حظر اباحة قريبهن الا بعد وجود طهرهن وكذلك المفهوم من قول الفائل لا يعط زيدا شيئا حتى يدخل الدار منع الاعطاء الا بعد دخوله فثبت بذلك ان الآية موجبة اقتال اهل الكتاب منزلة ذلك عنهم باعطائهم الجزية وهذا يدل على ان الجزية قد وجبت بعقد الذمة وكذلك كان يقول ابو الحسن الكرخي وذكر ابن سماعه عن ابي يوسف قال لا تؤخذ من الذمي الجزية حتى تدخل السنة ويمضي شهران منها بعض ما عاياه بشهرين ونحو ذلك يعامل في الجزية بمنزلة الصربية كلما كان يمضي شهران او نحو ذلك احدث منه عنه قال ابو بكر يعني بالضربة الاجرة في الاجارات قال ابو يوسف ولا يؤخذ ذلك منه حين تدخل السنة ولا يؤخذ ذلك منه حتى تم السنة ولكن يعامل ذلك في سنة عنه قال ابو بكر ذكره للشهرين انما هو توفية وهي واجبة باقرارنا اياه على الذمة لما تضمنه ظاهر الآية وذكر ابن سماعه عن ابي يوسف عن ابي حنيفة انه قال في الذمي يؤخذ منه خراج رأسه في سنته مادام فيها فاذا انقضت السنة لم يؤخذ منه وهذا يدل من قول ابي حنيفة على انه رآها واجبة بعقد الذمة اتم وان تأخيرها بعض السنة انما هو توفية للواجب ونوسعة الا ترى انه قال فاذا انقضت السنة لم تؤخذ منه لان دخول السنة الثانية يوجب جزية اخرى فاذا اجتمعتا سقطت احدهما وعن ابي يوسف ومحمد اجتماعهما لا يسقط احدهما ووجه قول ابي حنيفة ان الجزية واجبة على وجه العقوبة لا فاتهم على الكفر مع كونهم من اهل القتال وحق الاخذ فيها الى الامام فانتهت الحدود اذ كانت منسحقة في الاصل على وجه العقوبة وحق الاخذ الى الامام فلما كان اجتماع الحدود من جنس واحد يوجب الاقتصار على واحد منهما مل ان يزنى سرارا او يسرق سرارا ثم برع الى الامام فلا يجب الاخذ واحد بجميع الافعال كذلك حكم الجزية اذ كانت منسحقة على وجه العقوبة بل هي اخف امرا واضعف حالا من الحدود لانه لا خلاف بين اصحابنا ان اسلامه يسقطها ولا تسقط الحدود بالاسلام عنه فان قيل لما كان ذلك دينا وحقا في مال المسلمين لم يسقطه اجتماعه كالدون وخراج الارضين عنه قيل له خراج الارضين ليس بصغار ولا عقوبة والدليل عليه انه يؤخذ من المسلمين والجزية لا تؤخذ من مسلم وقد روى نحو قول ابي حنيفة عن طاوس وروى ابن جريج عن سلمان الاحول عن طاوس قال اذا تداركت صدقات فلا تؤخذ الاولى كالجزية عنه وقد اختلف الفقهاء في الذمي اذا سام وقد وجبت عليه جزية هل يؤخذ بها فقال اصحابنا لا يؤخذ وهو قول مالك وعبد الله بن الحسن وقال ابن سبرمة والشافعي اذا سام في بعض السنة اخذ منه بحساب ذلك والدليل على ان الاسلام يسقط ما وجب من الجزية قوله تعالى (فأولوا الذين لا يؤمنون بالله) الى

قوله (حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون) فانتظمت هذه الآية الدلالة من وجهين على صحة ما قلنا احدهما الامر بأخذ الجزية ممن يجب قتاله لافامته على الكفر ان لم يؤدها ومتى اسلم لم يجب قتاله فلا جزية عليه والوجه الثاني قوله تعالى (عن يد وهم صاغرون) فامر بأخذها منهم على وجه الصغار والذلة وهذا المعنى معدوم بعد الاسلام اذ غير ممكن اخذها على هذا الوجه ومتى اخذناها على غير هذا الوجه لم تكن جزية لان الجزية هي ما اخذ على وجه الصغار وقد روى الثوري عن قابوس بن ابي ظبيان عن ابيه عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس على مسلم جزية فنفى صلى الله عليه وسلم اخذها من المسلم ولم يفرق بين ما وجب عليه في حال الكفر وبين ما لم يجب بعد الاسلام فوجب بظاهر ذلك اسقاط الجزية عنه بالاسلام ويدل على سقوطها ان الجزية والجزاء واحد ومعناه جزاء الاقامة على الكفر ممن كان من اهل القتال فنفى اسلم سقط عنه بالاسلام المجازاة على الكفر اذ غير جائز عقاب النائب في حال المهلة وبقاء التكليف ولهذا الاعتبار اسقطها اصحابنا بالموت لفوات اخذها منه على وجه الصغار بعد موته فلا يكون ما يأخذ جزية وعلى هذا قالوا فيمن وجبت عليه زكاة ماله ومواشيه فمات انها تسقط ولا يأخذها الامام منه لان سبيل اخذها وموضوعها في الاصل سبيل العبادات يسقطها الموت وقالوا فيمن وجبت عليه نفقة امرأته بفرض الفاضى فمات او ماتت انها تسقط لان موضوعها عندهم موضوع الصلاة اذ ليست بدلا عن شيء ومعنى الصلاة لا يتأتى بعد الموت فاسقطوها لهذه العلة ❦ فان قيل الحدود واجبة على وجه العقوبة والتوبة لا تسقطها وكذلك لو ان ذميا اسلم وقد زنى او سرق في حال كفره لم يكن اسلامه وتوبته مسقطين لحدّه وان كان وجوب الحد في الاصل على وجه العقوبة والنائب لا يستحق العقاب على فعل قد صحت منه توبته ❦ قيل له اما الحد الذي كان واجبا على وجه العقوبة فقد سقط بالتوبة وما نوجبه بعدها ليس هو الحد المستحق على وجه العقوبة بل هو حد واجب على وجه الحجة بدلالة قامت لنا على وجوبه غير الدلالة الموجبة للحد الاول على وجه العقوبة فان قامت دلالة على وجوب اخذ المال منه بعد اسلامه لاعلى وجه الجزية والعقوبة لم تأب ايجابه الا انه لا يكون جزية لان اسم الجزية يتضمن كونها عقوبة وانت فأنما تزعم انه تؤخذ منه الجزية بعد اسلامه فان اعترفت بان المأخوذ منه غير جزية وان الجزية التي كانت واجبة قد سقطت وانما يجب مال آخر غير الجزية فأنما انت رجل سمنا ايجاب مال على مسلم من غير سبب يقتضى ايجابه وهذا لان السلم لا بدلالة وقد روى المسعودي عن محمد بن عبد الله الثقفى ان دهما اسلم فقام الى على رضي الله عنه فقال له على اما انت فلا جزية عليك واما ارضك فلتاوفي لفظ آخر ان تحولت عنها فتحن احق بها وروى معمر عن ايوب عن محمد قال اسلم رجل فاخذ بالخراج وقيل له انك متعود بالاسلام فقال ان في الاسلام لمعاذا ان فعلت فقال عمر اجل والله ان في الاسلام معاذ ان فعل فرفع عنه الجزية وروى حماد بن سلمة عن حميد قال كتب عمر بن عبد العزيز من شهد شهادتنا واستقبل قبلتنا واختن فلا تأخذوا منه الجزية فلم يفرق هؤلاء الساف بين الجزية

مطلب
كان آل مروان
يأخذون الحربة ممن
اسلم من اهل الذمة

الواجبة قبل الاسلام وبين حاله بعد الاسلام في نفيها عن كل مسلم وقد كان آل مروان يأخذون
الجزية ممن اسلم من اهل الذمة ومذهبون الى ان الجزية بمنزلة ضريبة العبد فلا يسقط اسلام
العبد ضريبته وهذا خلل في جنب ما ارتكبه من المسلمين ونقض الاسلام عروة عروة الى
ان ولي عمر بن عبد العزيز فكتب الى عامله بالعراق عبد الحميد بن عبد الرحمن امانا فان الله
بعث محمدا صلى الله عليه وسلم داعيا ولم يبعثه جاييا فاذا اناك كنا بى هذا فرفع الجزية عن اسام
من اهل الذمة فلما اولى هنام بن عبد الملك اعادها على المسلمين وكان احد الاسباب التي لها
استجاز القراء والفقهاء قتال عبد الملك بن مروان والحجاج لئلا يخذلهم الجزية من المسلمين
ثم صار ذلك ايضا احد اسباب زوال دولهم وسلب نعمتهم وروى عبد الله بن صالح قال حدثنا
حرمة بن عمران عن يزيد بن ابي حبيب قال اعظم ما انت هذه الامة بعدنيها ثلاث خصال قلهم
عثمان واحراقهم الكعبة واخذهم الجزية من المسلمين واما قولهم ان الجزية بمنزلة ضريبة
العبد فليس بدع هذا من جهلهم اذ قد جهلوا من امور الاسلام ما هو اعظم منه وذلك لان اهل
الذمة ليسوا عبيدا ولو كانوا عبيدا لما زال عنهم الرق باسلامهم لان اسلام العبد لا يزيل رقه
وانما الجزية عقوبة عوقبوا بها لافامهم على الكفر فمضى اسلموا لم يجز ان يعاقبوا باخذها منهم
الا ترى ان العبد النصراني لا تؤخذ منه الجزية فلو كان اهل الذمة عبيدا لما اخذتهم الجزية

في خراج الارض هل هو جزية

قال ابو بكر اختلف اهل العلم في خراج الارضين هل هو صغار وهل يكره للمسلم ان يملك
ارض الخراج وروى عن ابن عباس وابن عمر وجاعة من التابعين كراهة وراؤه داحلا
في آية الجزية وهو قول الحسن بن حي وسرك وقال آخرون الجزية انما هي خراج الرؤس
ولا يكره للمسلم ان يشتري ارض خراج وليس ذلك بصغار وعوقول اصحابنا وابن ابي ليلى
وروى عن عبد الله بن مسعود ما يدل على انه لم يكرهه وهو ما روى سبعة عن لاعمش عن ثمر
ابن عطة عن رجل من لحي عن ابيه عن عبد الله بن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
لا تخذوا الضعة فترعوا في الدنيا قال عبد الله وبراذان ما راذا ان والمدينة ما لمدينة يعني ان له
صيغة براذان وضعة المدينة ومعلوم ان راذان من ارض الخراج فلم يكرهه الله ملك ارض
الخراج وروى عن عمر بن الخطاب في دعائه نهر الملك حين اساءت ان اذمت على ارضها
اخذنا منها الخراج وروى ان ابن الربيع اسلم فقال مثل ذلك وعن علي في رجل من اهل الارض
اسلم فقال ان اقمنا على ارضك اخذنا منك الخراج والافحن اولى بها وروى عن سعد بن
ابي وقاص وسعيد بن زيد مثل ذلك وروى سهيل بن ابي صالح عن ابيه عن ابي هريرة عن
النبي صلى الله عليه وسلم قال منعت العراق قفيزها ودرهمها ومنعت الشام مداها ودرساها ومنعت
مصر اربها وعدنم كما بدأتم ثلاث صرعات يشهد على ذلك علم ابي هريرة ودمه وهذا يدل
على ان خراج الارض ليس بصغار من وجهين احدهما انه لم يكره لهم ملك ارض الخراج

التي عليها قفيز ودرهم ولو كان ذلك مكروهاً لذكره والثاني انه اخبر عن منهم لحق الله
المفترض عليهم بالاسلام وهو معنى قوله عدتم كما بدأتم يعني في منع حق الله فدل على انه كسائر
الحقوق اللازمة لله تعالى مثل الزكوات والكفارات لاعلى وجه الصغار والذلة وايضا لم
يختلفوا ان الاسلام يسقط جزية الرؤس ولا يسقط عن الارض فلو كان صفاراً لاسقطه الاسلام
فان قبل لما كان خراج الارضين فياً وكذلك جزية الرؤس دل على انه صفار قليل له
ليس كذلك لان من النقي ما يصرف الى الغائبين ومنه ما يصرف الى الفقراء والمساكين وهو الخمس
وهذا كلام في الوجه الذي يصرف فيه وليس يوجب ذلك ان يكون صفاراً لان الصغار في
النقي هو ما يتبدأ به الذي يجب عليه فالما ما قد وجب في الارض من الحق ثم ملكها مسلم
فان ملك المسلم له لا يزله اذ كان وجوبه فيها متقدماً لملكه وهو حق لكافة المسلمين ولم تكن
الجزية صفاراً من حيث كانت فياً وانما كانت صفاراً من حيث كانت عقوبة وليس خراج الارضين
على وجه العقوبة الا ترى ان ارض الصبي والمعتوه يجب فيهما الخراج ولا تؤخذ منهما الجزية
لان الجزية عقوبة وخراج الارضين ليس كذلك

فصل في الجزية

ان قال قائل من المأخذين كيف جاز اقرار الكفار على كفرهم باداء الجزية بدلاً من الاسلام
قيل له ليس اخذ الجزية منهم رضا بكفرهم ولا اباحة لبقائهم على شركهم وانما الجزية
عقوبة لهم لافاتهم على الكفر وتبقيتهم على كفرهم بالجزية كهي لو تركناهم بغير جزية
تؤخذ منهم اذ ليس في العقل ايجاب قتالهم لانه لو كان كذلك لما جاز ان يبقى الله كافراً
طرفة عين فاذا بقاهم لعقوبة يعاقبهم بها مع التوبة استدعاء لهم الى التوبة من كفرهم
واستئالة لهم الى الابان لم يكن بمنع امهاله اياهم اذ كان في علم الله ان منهم من يؤمن ومنهم
من يكون من نسله من يؤمن بالله فكان في ذلك اعظم المصاحبة مع ما للمسلمين فيهم من
المرفق والمنفعة فليس اذا في اقرارهم على الكفر وترك قتلهم بغير جزية ما يوجب الرضا
بكفرهم ولا الاباحة لاعتقادهم وشركهم وكذلك امهالهم بالجزية جائز في العقل اذ ليس
فيه اكثر من تعجيل بعض عقابهم المستحق بكفرهم وهو ما يباحقهم من الذل والصغار بادائها
قوله تعالى ﴿وقالت اليهود هنر ابن الله﴾ وقالت النصارى المسيح ابن الله ﴿قيل انه اراد
فرقة من اليهود قالت ذلك والدليل على ذلك ان اليهود قد سمعت ذلك في عهد النبي صلى الله
عليه وسلم فلم تنكره وهو كقول القائل الخوارج ترى الاستعراض وقتل الاطفال والمراد
فرقة منهم لاجمعهم وكقولك جاني بنو تميم والمراد بعضهم قال ابن عباس قال ذلك جماعة
من اليهود جاؤا الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالوا ذلك وهم سلام بن مشكم ونعمان بن
أوفى وشاس بن قيس ومالك بن الصيف فانزل الله تعالى هذه الآية وليس في اليهود من يقول
ذلك الآن فيما نعلم وانما كانت فرقة منهم قالت ذلك فانقضت قوله تعالى ﴿يضاهون قول الذين

كفروا من قبل) يعني يشابهونهم ومنه امرأة ضيياء للتي لا تحيض لأنها اشبهت الرجال من هذا الوجه
فساوى المشركين الذين جعلوا الاصنام شركاء لله سبحانه وتعالى لان هؤلاء جعلوا المسيح وعزيراً
الذين هما خلقان لله ولدين له وشريكين كما جعل اولئك الاصنام المخلوقة شركاء لله تعالى قال ابن عباس
(الذين كفروا من قبل) يعني به عبدة الاوثان الذين عبدوا اللات والعزى ومناة الثالثة الاخرى
وقيل انهم يضاهونهم لان اولئك قالوا الملائكة بنات الله وقال هؤلاء عزير ومسيح ابنا الله
وقيل يضاهونهم في تقليد اسلافهم * وقوله تعالى ﴿ذلك قولهم بافواههم﴾ يعني انه لا يرجع
الى معنى صحيح ولا حقيقة له ولا محصول اكثر من وجوده في افواههم * وقوله ﴿قاتلهم الله﴾ قال
ابن عباس لعنهم الله وقيل ان معناه قتلهم الله كقولهم عافاه الله اي اعفاه الله من السوء وقيل انه
جعل كقاتل لغيره في عداوة الله عز وجل * قوله تعالى ﴿اتخذوا احبارهم ورهبانهم اربابا
من دون الله والمسيح ابن مريم﴾ قيل ان الخبر العالم الذي صناعته تيجير المعاني بحسن البيان عنها
يقال فيه خبر وحير والراهب الخاشي الذي يظهر عليه لباس الحشيشة يقال راهب ورهبان
وقد صار مسعولاً في متنسكي الصاري * وقوله ﴿ارباباً من دون الله﴾ قيل فيه وجهان احدهما
انهم كانوا اذا حرموا عليهم شيئاً حرموه واذا احلوا لهم شيئاً استحلوه وروى في حديث عدى
ابن حاتم لما اتى النبي صلى الله عليه وسلم قال فتلا النبي صلى الله عليه وسلم ﴿اتخذوا احبارهم
ورهبانهم ارباباً من دون الله﴾ قال قلت يا رسول الله انهم لم يكونوا يعبدونهم قال اليس كانوا
اذا حرموا عليهم شيئاً حرموه واذا احلوا لهم شيئاً احلوه قال قلت نعم قال فذلك عبادتهم
ايامهم ولما كان التحليل والتحريم لا يجوز الا من جهة العالم بالمصالح ثم قلوا هؤلاء احبارهم
ورهبانهم في التحليل والتحريم وقبلوه منهم وتركوا امر الله تعالى فيما حرم وحل صاروا
متخذين لهم ارباباً اذا تولوهم في قبول ذلك منهم منزلة الارباب وقيل ان معناه انهم عظموهم
كتعظيم الرب لانهم يسجدون لهم اذا رأوهم وهذا الضرب من التعظيم لا يستحقه غير الله
تعالى فلما فعلوا ذلك فهم كانوا متخذين لهم ارباباً * قوله تعالى ﴿هو الذي ارسل رسوله
بالمهدي ودين الحق ليظهره على الدين كله﴾ فيه بشارة للنبي صلى الله عليه وسلم وللمؤمنين
بنصرهم واظهار دينهم على سائر الاديان وهو اعلاؤه بالحجة والعبادة وتهم امته لسائر الامم
وقد وجد مخبره على ما اخبر به بظهور امته وعلوها على سائر الامم المخالفة لدين الاسلام
وفيه الدلالة على صحة نبوة النبي صلى الله عليه وسلم وعلى ان القرآن كلام الله ومن عنده
وذلك لان مثله لا يتفق للمتخربين والكذابين مع كثرة ما في القرآن من الاخبار عن الغيوب
ادلاياع الغيب الا الله فهو اذا كلامه وخبره ولا يزل الله كلامه الا على رسوله * قوله تعالى
﴿يا ايها الذين آمنوا ان كثيرا من الاحبار والرهبان ليأكلون اموال الناس بالباطل﴾ اكل المال
بالاطل هو تملكه من الجهة المخطورة وروى عن الحسن انهم كانوا يأخذون الرشى في الحكم
وذكر الاكل والمراد سائر وجوه المنافع والتصرف اذ كان اعظم منافعه الاكل والترب وهو
كقوله تعالى ﴿لا تأكلوا اموالكم بينكم بالباطل﴾ والمراد سائر وجوه المنافع وكقوله تعالى

﴿ولأنأكلوا أموالهم﴾ و﴿ان الذين يأكلون أموال اليتامى﴾ بقوله تعالى ﴿والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله﴾ الآية يقتضى ظاهره إيجاب انفاق جميع المال لان الوعيد لاحق بتارك انفاق الجميع لقوله ﴿ولا ينفقونها﴾ ولم يقل ولا ينفقون منها بقوله فان قيل لو كان المراد الجميع لقال ولا ينفقونها بقوله قيل له لان الكلام رجع الى مدلول عليه كانه قال ولا ينفقون الكنوز والآخرا ان يكتفى باحدهما عن الآخر لا يجوز كقوله تعالى ﴿واذا رأوا تجارة أو لهوا انفضوا إليها﴾ قال الشاعر

نحن بما عندنا وانت بما * عندك راض والرأى مختلف

والمعنى راضون والدليل على أنه راجع اليهما جميعا انه لو رجع الى احدهما دون الآخر لبقى احدهما عاريا من خبره فيكون كلاما منقطعا لامعنى له اذ كان قوله ﴿والذين يكنزون الذهب والفضة﴾ مفتقرا الى خبر الاخرى انه لا يجوز الاقتصار عليه وقد روى في معنى ظاهر الآية اخبار * روى موسى بن عبيدة قال حدثني عمران بن ابي انس عن مالك بن اوس بن الحدثان عن ابي ذر قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول في الابل صدقتها من جمع دينار او درهما او تبرأ او فضة لا يعمده لغريم ولا ينفقه في سبيل الله فهي كي يكوى بها يوم القيامة قال قلت انظر ما يحكي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فان هذه الاموال قد فشت في الناس فقال اما تقرأ القرآن ﴿والذين يكنزون الذهب والفضة﴾ الآية فاقضى ظاهره ان في الابل صدقتها لاجمعها وهي الصدقة المفروضة وفي الذهب والفضة اخراج جميعهما وكذلك كان مذهب ابي ذر رحمة الله عليه انه لا يجوز ادخار الذهب والفضة * وروى محمد ابن عمر عن ابي سلمة عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما احب ان الى مثل احد ذهبا يمر على ثلاثة وعندي منه شيء الا ان لا اجد احدا يقبله مني صدقة الا ان ارصده لدين على فذكر في هذا الحديث ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يحب ذلك لنفسه واختار انفاقه ولم يذكر وعيد تارك انفاقه * وروى قتادة عن شهر بن حوشب عن ابي امامة قال توفي رجل من اهل الصفة فوجد معه دينار فقال النبي صلى الله عليه وسلم كية وجائز ان يكون النبي صلى الله عليه وسلم علم انه اخذ الدينار من غير حله او منعه من حقه او سأل غير باظهار الفاقة مع غناء عنه كما روى عنه صلى الله عليه وسلم من سأل عن ظهر غنى فاما يستكثر من جبر جهنم فقلنا وما غناء يا رسول الله قال ان يكون غدا هله ما يغديهم ويعشيهم وكان ذلك في وقت سدة الحاجة وضيق العيش ووجوب المؤاسة من بعضهم لبعض * وقد روى عن عمر بن عبد العزيز انها منسوخة بقوله تعالى ﴿خذ من أموالهم صدقة تطهرهم﴾ قال ابو بكر قد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم بالنقل المستفيض ايجابه في مائتي درهم خمسة دراهم وفي عشرين دينارا نصف دينار كما اوجب فرائض المواشي ولم يوجب الكل فلو كان اخراج الكل واجبا من الذهب والفضة لما كان للتقدير وجه وايضا فقد كان في الصحابة قوم ذوو يسار ظاهر واموال حجة مثل عثمان وعبد الرحمن بن عوف وعام النبي صلى الله عليه وسلم ذلك منهم فام يأمروهم باخراج الجميع ثبت ان اخراج جميع الذهب

والفضة غير واجب وان المفروض اخراجه هو الزكاة الا ان تحدث امور توجب المواساة والاعطاء نحو الجائع المضطر والعاري المضطر او ميت ليس له من يكفنه او يواريه وقد روى شريك عن ابي حمزة عن عامر عن فاطمة بنت قيس عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال في المال حق سوى الزكاة وتلا قوله تعالى (ليس البر ان تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب) الآية * وقوله تعالى (ولا ينفقونها في سبيل الله) يحتمل ان يريد به ولا ينفقون منها فخذف من وهو يريد بها وقدينه بقوله (خذ من اموالهم صدقة) فامر باخذ بعض المال لاجيعة وليس في ذلك ما يوجب نسخ الاول اذ جائز ان يكون مراده ولا ينفقون منها * واما الكنز فهو في اللغة كبس الشيء بمضه على بعض قال الهذلي

لا درددري ان اطعمت نازلکم * قرف الحق وعندي البر مكنوز

وبقال كنزت التمر اذا كبسته في القوصرة وهو في الشرع لما لم يؤد زكاته وروى عن عمرو بن عباس وابن عمر والحسن وعامر والسدي قلوا ما لم يؤد زكاته فهو كنز فنهى من قال وان كان ظاهرا وما أدى زكاته فليس بكنز وان كان مدفونا ومعلوم ان اسماء الشرع لا تؤخذ الا توقيفا فثبت ان الكنز اسم لما لم يؤد زكاته المفروضة واذا كان كذلك كان تقدير قوله (والذين يكتزون الذهب والفضة) الذين لا يؤدون زكاة الذهب والفضة (ولا ينفقونها) يعني الزكاة في سبيل الله فلم تقتض الآية الا وجوب الزكاة فحسب * وقد حدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا عثمان بن ابي شيبة حدثنا يحيى بن يعلى المحاربي حدثنا ابي حدثنا غيلان عن جعفر بن اياس عن مجاهد عن ابن عباس قال لما نزلت هذه الآية (والذين يكتزون الذهب والفضة) كبر ذلك على المسلمين فقال عمرانا افرج عنكم فالطلق فقال يا ابي الله انه كبر على اصحابك هذه الآية فقال النبي صلى الله عليه وسلم ان الله لم يفرض الزكاة الا لطيب ما بيني من اموالكم واما فرض الموارد لم يكون لمن بعدكم قال فكبر عمر ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا اخبركم بخير ما كنز المرأة الصالحة اذا نظر اليها سريه واذا امرها اطاعته واذا غاب عنها حفظته فاخبر في هذا الحديث ان المراد اتفاق بعض المال لاجيعة وان قوله (والذين يكتزون) المراد به منع الزكاة * وروى ابن لهيعة قال حدثنا دراج عن ابي الهيثم عن ابي سعيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اديت زكاة مالك فقد قضيت الحق الذي يجب عليك فاخبر في هذا الحديث ايضا ان الحق الواجب في المال هو الزكاة * وروى سهل بن ابي صالح عن ابيه عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما من صاحب كنز لا يؤدي زكاة كنزه الا اجى به يوم القيامة ويكنزه فيحرق بها جنبه وجبينه حتى يحكم الله بين عباده فاخبر في هذا الحديث ان الحق الواجب في الكنز هو الزكاة دون غيره وانه لا يجب جيعه وقوله فيحرق بها جنبه وجهته بدل على انه اراد معنى قوله (والذين يكتزون الذهب والفضة) الى قوله (فنكوى بها جباههم وجنوبهم وظهورهم هذا ما كنزتم لانفسكم) يعني لم تؤدوا زكاته * وحدثنا عبد الباقي حدثنا بنسرين بن موسى حدثنا عبد الله بن صالح حدثنا

عبد العزيز بن أبي سلمة الماجشون عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الذي لا يؤدي زكاته يمثله شجاع اقرع له زبيتان يلزمه او يطوقه فيقول انا كنزك انا كنزك فاخبر ان المال الذي لا تؤدي زكاته هو الكنز ولما ثبت بما وصفنا ان قوله (والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله) مراده منع الزكاة اوجب عمومها ايجاب الزكاة في سائر الذهب والفضة اذ كان الله انما علق الحكم بهما بالاسم فاقضى ايجاب الزكاة فيهما بوجود الاسم دون الصنعة فمن كان عنده ذهب مصوغ او مضروب او نبر او فضة كذلك فعليه ركاة بعموم اللفظ وبدل ايضا على وجوب ضم الذهب الى الفضة لا لاجابه الحق فيهما مجموعين في قوله (والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله) * وقد اختلف الفقهاء في زكاة الحلي فاجوب اصحابنا فيه الزكاة وروى مثله عن عمر وابن مسعود روى سفيان الثوري عن حماد عن ابراهيم عن علقمة عن ابن مسعود وروى عن جابر وابن عمر وعائشة لا زكاة في الحلي وهو قول مالك والشافعي وروى عن انس بن مالك ان الحلي تركي مرة واحدة ولا تركي بعد ذلك وقد ذكرنا وجه دلالة الآية على وجوبها في الحلي لشمول الاسم له * وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انار في ايجاب زكاة الحلي منها حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ان النبي صلى الله عليه وسلم رأى امرأتين في ايديهما سواران من ذهب فقال أتعطين زكاة هذا قالت لا قال أيسرك ان يسورك الله بهما يوم القيامة سوارين من نار فاجوب الزكاة في السوار * وحدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابوداود قال حدثنا محمد بن عيسى قال حدثنا عتاب عن ثابت بن عجلان عن عطاء عن ام سلمة قالت كنت البس اوضاحا من ذهب فقلت يا رسول الله أكنز هو فقال ما بلغ ان تؤدي زكاته فزكي فليس بكنز وقد حوى هذا الخبر معنيين احدهما وجوب زكاة الحلي والآخر ان الكنز ما لم تؤدي زكاته * وحدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابوداود قال حدثنا محمد بن ادريس الرازي حدثنا عمرو بن الربيع بن طارق حدثنا يحيى بن ايوب عن عبيد الله بن أبي جعفر ان محمد بن عمرو بن عطاء اخبره عن عبد الله بن شداد ابن الهادي قال دخلنا على عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم فقالت دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم فرأى في يدي فتحات من ورق فقال ما هذا يا عائشة فقالت صنعتون ازين لك يا رسول الله قال أتودين زكتهن قالت لا او ما شاء الله قال هو حسبك من النار فانتظم هذا الخبر معنيين احدهما وجوب زكاة الحلي والآخر ان المصوغ يسمى ورقا لانها قالت فتحات من ورق فاقضى ظاهر قوله في الرقة ربع العشر ايجاب الزكاة في الحلي لان الرقة والورق واحد * وبدل عليه من جهة النظر ان الذهب والفضة يتعلق وجوب الزكاة فيهما باغنيانهما في ملك من كان من اهل الزكاة لا بمعنى ينضم اليهما والدليل عليه ان التقر والسباك تجب فيهما الزكاة وان لم تكن مرصدة للنماء وفارقا بهذا غيرها من الاموال لان غيرها لا تجب الزكاة فيهما بوجود الملك الا ان تكون مرصدة للنماء فوجب ان لا يختلف حكم المصوغ والمضروب * وايضا لم يختلفوا ان الحلي اذا كان في ملك الرجل تجب فيه الزكاة فكذلك اذا كان في ملك المرأة كالدراهم والدنانير *

مطلب
في زكاة الحلي

وايضاً لا يختلف حكم الرجل والمرأة فيما يلزمهما من الزكاة فوجب ان لا يختلفا في الحلي: فان قيل الحلي كالنقر والمواويل وثياب البذلة: قيل له قد بينا ان ماعداها يتعلق وجوب الزكاة فيها بان يكون مرصدا للنماء فلم يوجد هذا المعنى لم تجب والذهب والفضة لا يعاينهما بدلالة الدراهم والدنانير والنقر والسبايك اذا اراد بهما القبة والتبقيّة لا طلب النماء وايضاً لما لم يكن للصنعة تأثير فيهما ولم يغير حكمهما في حال وجب ان لا يختلف الحكم بوجود الصنعة وعدمها: فان قيل زكاة الحلي عاريتها: قيل له هذا غلط لان العارية غير واجبة والزكاة واجبة فبطل ان تكون العارية زكاة واما قول انس بن مالك ان الزكاة نجب في الحلي مرة واحدة فلا وجه له لانه اذا كان من جنس ما تجب فيه الزكاة وجبت في كل حول

فصل في وجوب الزكاة

وقد دلت الآية على وجوب الزكاة في الذهب والفضة بمجموعهما فاقتضى ذلك وجوب ضم بعضها الى بعض وقد اختلف الفقهاء في ذلك فقال اصحابنا يضم احدهما الى الآخر فاذا كمل التصاب بها زكى واختلف اصحابنا في كفيته فقال ابو حنيفة يضم بالقيمة كالعروض وقال ابو يوسف ومحمد يضم بالاجزاء وقال ابن ابي ليلى والشافعي لا يضمان وروى الضم عن الحسن وبكير بن عبدالله ابن الاشج وقادة: والدليل على وجوب الزكاة فيهما مجموع عين قوله تعالى (والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله) فاوجب الله تعالى فيهما الزكاة بمجموع عين لان قوله (ولا ينفقونها) قد اراد به انفاقهما جميعاً وبطل على وجوب الضم انهما متفقان في وجوب الحق فيهما وهو ربع العشر فكما بمنزلة العروض المختلفة اذا كانت للتجارة لما كان الواجب فيها ربع العشر ضم بعضها الى بعض مع اختلاف اجناسها وقد قال الشافعي فيمن له مائة درهم وعرض للتجارة يساوي مائة درهم ان الزكاة واجبة عليه فضم العرض الى المائة منع اختلاف الجاهلين لانفاقهما في وجوب ربع العشر: وليس الذهب والفضة كالجنسين من الابل والغنم لان زكاهما مخزومة: فان قيل زكاة خمس من الابل مثل ركعة اربعين شاة ولم يكن انفاقهما في الحق الواجب موجبا لضم احدهما الى الآخر: قيل له لم نقل ان انفاقهما في المقدار الواجب بوجوب ضم احدهما الى الآخر وانما قلنا ان انفاقهما في وجوب ربع العشر فيهما هو المعنى الموجب للغم كعروض التجارة عند انفاقها في وجوب ربع العشر وقت الضم والابل والغنم ليس الواجب فيهما ربع العشر لان الشاة ليست ربع العشر من خمس من الابل ولا ربع العشر من اربعين شاة ايضا لانه جائز ان يكون الغنم خبارا ويكون الواجب فيها شاة وسطا فيكون اقل من ربع عشرين فهذا التزام ساقط: فان احتجوا بقوله صلى الله عليه وسلم ليس فيما دون خمس اواق صدقة وذلك بوجوب الزكاة فيها سواء كان معها ذهب او لم يكن: قيل له كما لم يمنع قوله ليس فيما دون خمس اواق صدقة وجوب ضم المائة الى العروض وكان معناه عندك اذا لم يكن معه غيره من العروض كذلك نقول نحن في ضمه الى الذهب: قوله تعالى (وان عدة السهور عند الله

اثنا عشر شهرا الى قوله (حرم) لما قال تعالى في مواضع اخر (الحج اشهر معلومات) وقال (يسئلونك عن الالهة قل هي مواقيت للناس والحج) فعلق بالشهور كثيرا من مصالح الدنيا والدين وبين في هذه الآية هذه الشهور وانما تجرى على منهاج واحد لا يقدم المؤخر منها ولا يؤخر المقدم وقال (ان عدة الشهور عند الله) وذلك ليحتل وجهين احدهما ان الله وضع هذه الشهور وسماها باسمائها على ما رتبها عليه يوم خلق السموات والارض وانزل ذلك على ابيائه في كتبه المنزلة وهو معنى قوله (ان عدة الشهور عند الله) وحكمها باق على ما كانت عليه لم يزلها عن رتبتها تغير المسلمين لاسماؤها وتقديم المؤخر وتأخير المقدم في الاسماء منها وذكر ذلك لنا لتتبع امر الله فيها وترفض ما كان عليه امر الجاهلية من تأخير اسماء الشهور وتقديمها وتعلق الاحكام على الاسماء التي رتبها عليها ولذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع ما رواه ابن عمر وابوبكرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في خطبته بالعقبة ايها الناس ان الزمان قد استدار قال ابن عمر فهو اليوم كهيئته يوم خالق الله السموات والارض وقال ابوبكرة قد استدار كهيئته يوم خلق الله السموات والارض وان عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا منها اربعة حرم ثلاث متواليات ذوالقعدة وذوالحجة والمحرم ورجب مضر الذي بين جمادى وشعبان وان النسي زيادة في الكفر الآية قال ابن عمر وذلك انهم كانوا يجملون صفراما حراما وعاما حلالا ويجعلون المحرم عاما حلالا وعاما حراما وكان النسي من الشيطان فاخبر النبي صلى الله عليه وسلم ان الزمان يعني زمان اشهور قد استدار كهيئته يوم خالق الله السموات والارض وان كل شهر قد عاد الى الموضع الذي وضعه الله به على ترتيبه ونظامه * وقد ذكر لي بعض اولاد بني المنجم ان جده وهو احسب محمد بن موسى المنجم الذي ينتمون اليه حسب شهور الالهة منذ ابتداء خالق الله السموات والارض فوحدها قد عادت في موقع الشمس والشمس الى الوقت الذي ذكر النبي صلى الله عليه وسلم انه قد عاد اليه يوم النحر من حجة الوداع لان خطبته هذه كانت بمكة يوم النحر عند العقبة وانه حسب ذلك في ثمانينين فكان ذلك اليوم العاشر من ذي الحجة على ما كان عليه يوم ابتداء التهور والشمس والقمر في ذلك اليوم في الموضع الذي ذكر النبي صلى الله عليه وسلم انه قد عاد الزمان اليه مع النسي بالذي قد كان اهل الجاهلية ينسئون وتغير اسماء الشهور ولذلك لم تكن السنة التي حج فيها ابوبكر الصديق هي الوقت الذي وضع الحج فيه * وانما قال رجب مضر بين جمادى وشعبان دون رمضان الذي يسميه ربعة رجب * واما الوجه الآخر في معنى قوله (ان عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا في كتاب الله) فهو ان الله قسم الزمان اثني عشر قسما فجعل نزول الشمس في كل برج من البروج الاثني عشر قسما منها فيكون قطعها للفلك في ثلثائة وخمسة وستين يوما وربع يوم فيجب نصيب كل قسم منها بالايام نلابين يوما وكسر وقسم الازمنة ايضا على مسير القمر فصار القمر يقطع الفلك في تسعة وعشرين يوما ونصف يوم وجعل السنة القمرية ثمانمائة واربعة وخمسين يوما وربع يوم فكان قطع الشمس للبرج مقاربا لقطع القمر للفلك كله وهذا معنى قوله تعالى (الشمس

مطلب

قد اجهد محمد بن
موسى المنجم في كشف
حقيقة قول النبي
صلى الله عليه وسلم
(ان الزمان قد استدار
كهيئته) الخ ثمانين
سنة

والقمر بحسبان) وقال تعالى (وجعلنا الليل والنهار آيتين فمحونا آية الليل وجعلنا آية
النهار مبصرة لتبتغوا فضلا من ربكم ولتعلموا عدد السنين والحساب) فلما كانت السنة مقسومة
على زول الشمس في البروج الاثني عشر وكان شهورها اثني عشر واختلفت السنة الشمسية
والقمرية في البروج الاثني عشر وكانت شهورها اثني عشر واختلفت السنة الشمسية والقمرية
في الكسرا الذي بينهما وهو واحد عشريوما بالتقريب وكانت شهور القمر ثلاثين وتسعة وعشرين فيها
يتعلق بها من احكام الشرع ولم يكن لنصف اليوم الذي هو زيادة على تسعة وعشرين يوما حكم فكان
ذلك هو الفسمة التي قسم الله تعالى عليها السنة في ابتداء وضع الخلق * ثم غيرت الاعم الماذلة عن
كثير من شرائع الانبياء هذا الترتيب فكانت شهور الروم بعضها ثمانية وعشرين وبعضها ثمانية
وعشرين ونصفا وبعضها واحدا وثلاثين وذلك على خلاف ما امر الله تعالى من اعتبار الشهور
في الاحكام التي تتعلق بها * ثم كانت الفرس شهورها ثلاثين الاسهرا واحدا وهو بادماه فانه
خمس و ثلاثون ثم كانت تكبس في كل مائة وعشرين سنة سهرا كاملا فصير السنة ثلاثة عشر *
اخبر الله تعالى ان عدة شهور السنة اثنا عشر شهرا لازيادة فيها ولا نقصان وهي الشهور القمرية
التي اما ان تكون تسعة وعشرين واما ان تكون ثلاثين ولذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم
الشهر تسع وعشرون والشهر ثلاثون وقال صوموا لرؤيته وافطروا لرؤيته فان عم عليكم
فعدوا ثلاثين فجعل الشهر برؤية الهلال فان استب لعمام او قرة فثلاثون فاعلمنا الله بقوله
(ان عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا في كتاب الله يوم خلق السموات والارض) يعني ان
عدة شهور السنة اثنا عشر شهرا لازيادة عليها وابطل به الكيسة التي كانت تكبسها الفرس
فتجعلها ثلاثة عشر شهرا في بعض السنة واخبر النبي صلى الله عليه وسلم ان انقضاء الشهور برؤية
الهلال فتارة تسعة وعشرون وتارة ثلاثون فاعلمنا الله في هذه الآية انه كذلك وضع الشهور
والسنين في ابتداء الخلق واخبر النبي صلى الله عليه وسلم عود الزمان الى ما كان عليه وابطل به
ما غيره المشركون من ريب السهود ونظامها وما زاد به في السنين والشهور وان الامر قد استقر
على ما وضعه الله تعالى في الاصل لنا علم تبارك وتعالى من تعلق مصالح الناس في عباداتهم وشرائعهم
بكون الشهور والسنين على هذا الوجه فبكون الصوم تارة في الربيع وتارة في الصيف واخرى
في الخريف واخرى في الشتاء وكذلك الحج لعامة بالمصلحة في ذلك * وقد روى في الحبران صوم
النصارى كان كذلك فلما رأوه بدور في بعض السنين الى الصيف اجتمعوا الى ان يقولوا الى
زمان الربيع وزادوا في العدد وتركوا ما تعبدوا به من اعتبار شهور القمر مطلقة على ما يتفق
من وقوعها في الازمان وهذا ونحوه مما ذمهم الله تعالى به واخبر انهم اتخذوا احبارهم ورجالهم
اربا من دون الله في اتباعهم اوامرهم واعتقادهم وجوبها دون اوامر الله تعالى وفضلوا واضلوا
* وقوله تعالى (منها اربعة حرم) وهي التي يبيها النبي صلى الله عليه وسلم بانها ذوالعدة
ودوالحجة والحرم ورجب والعرب تقول ثلاثة سرد وواحد فرد وانما سبها حراما لمعينين
احدهما تحريم القتال فيها وقد كان اهل الجاهلية ايضا يعتقدون تحريم القتال فيها وقال الله تعالى

(يستلونك عن الشهر الحرام قتال فيه قل قتال فيه كبير) والثاني تعظيم انتهاك المحارم فيها
 بأشد من تعظيمه في غيرها وتعظيم الطاعات فيها أيضا وأما فعل الله تعالى ذلك لما فيه من المصلحة
 في ترك الظلم فيها لعظم منزلها في حكم الله والمبادرة إلى الطاعات من الاعتقاد والصلاة والصوم
 وغيرها كما فرض صلاة الجمعة في يوم بعينه وصوم رمضان في وقت معين وجعل بعض الأماكن
 في حكم الطاعات ومواقعة المحظورات أعظم من حرمة غيره نحو بيت الله الحرام ومسجد المدينة
 فيكون ترك الظلم والقبائح في هذه الشهور والمواضع داعيا إلى تركها في غيره ويصير فعل الطاعات
 والمواظبة عليها في هذه الشهور وهذه المواضع الشريفة داعيا إلى طاعته وما يلحق العبد من اللذلان
 والاعتقاد وما يصحب الله العبد من توفيقه عند إقباله إلى طاعته وما يلحق العبد من اللذلان
 عند أكابره على المعاصي واشتهاره وانسه بها فكان في تعظيم بعض الشهور وبعض الأماكن أعظم
 المصالح في الاستدعاء إلى الطاعات وترك القبائح ولأن الاستباء تخرج إلى اشتكاها وتباعد من
 اضدادها فالاستكثار من الطاعة يدعو إلى أمثالها والاستكثار من المعصية يدعو إلى أمثالها
 ﴿قوله تعالى ﴿فَلَا تَظْلَمُوا فِيهِم أَنفُسَكُمْ﴾ الضمير في قوله ﴿فِيهِم﴾ عند ابن عباس راجع
 إلى الشهور وقال قتادة هو عائذ إلى الأربعة الحرم ﴿وقوله ﴿وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً﴾ يحتمل
 وجهين أحدهما الأمر بقتال سائر أصناف أهل الشرك الأمن اعتصم منهم بالذمة وأداء الجزية
 على ما بينه في غير هذه الآية والآخرة الأمر بأن تقاتلهم مجتمعين متعاضدين غير متفرقين ولما
 احتمل الوجهين كان عليهما إذ ليسا متافين فتضمن ذلك الأمر بالقتال لجميع المشركين وإن
 يكونوا مجتمعين متعاضدين على القتال ﴿وقوله ﴿كَأَقَاتِلُونَكُمْ كَافَّةً﴾ يعني أن جماعهم يرون
 ذلك فيكم ويعتقدونه ويحتمل كما يقاتلونكم مجتمعين وهذه الآية في معنى قوله ﴿فَاقْتُلُوا
 الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾ منضمنة لرفع اليهود والذم التي كانت بين النبي صلى الله عليه
 وسلم وبين المشركين وفيها زيادة معنى وهو الأمر بأن يكون مجتمعين في حال قتالنا إياهم ﴿وقوله
 تعالى ﴿أَتَمَّا النَّسَىٰ﴾ زيادة في الكسر ﴿فَالنَّسَىٰ﴾ التأخير ومنه البيع نسيئة وأسأت البيع
 آخره ﴿وَمَا نَسَخَ مِنْ آيَةٍ أَوْ نَسَّهَا﴾ أي تؤخرها وتسئ المرأة إذا حلت لتأخر حيضها وأسأت
 الناقة إذا دفعها في السير لأنك زجرها عن التأخر والنسأة المصا التي نسا بها الأذى ويؤجر
 ويساق بها فيمنع من التأخر ومراد الله تعالى ذكره النسى في هذا الموضع ما كانت العرب
 تفعله من تأخير الشهور فكان يقع الحج في غير وقته واعتقاد حرمة الشهور في غير زمانه فقال
 ابن عباس كانوا يجعلون المحرم صفرا وقال ابن أبي نجيح وعيره كانت قريش يدخل في كل سنة
 أشهر إياما يوافقون ذال الحجة في كل ثلاث عشرة سنة فوفق الله تعالى لرسوله في حجة استدارة
 زمانهم كهيته يوم خلق الله السموات والأرض فاستقام الإسلام على عدد الشهور ووقف الحج
 على ذى الحجة ﴿وقال ابن إسحاق كان ملك من العرب يقال له القلمس واسمه حذيفة أول
 من أنسا النسى أنسا المحرم فكان يحله عاما ويحرمه عاما فكان إذا حرمه كانت ثلاث حرمان
 متواليات وهي العدة التي حرم الله في عهد إبراهيم صلوات الله عليه فإذا أحله دخل مكانه صفر

في الحرم لثواطئ العدة يقول قد اكملت الاربعة كما كانت لاني لم احل شهرا الا قد حرمت مكانه شهرا
فحج النبي صلى الله عليه وسلم وقد عاد الحرم الى ما كان عليه في الاصل فانزل الله تعالى (ان عدة
الشهور عند الله اثنا عشر شهرا) فاخبر الله ان النسي الذي كانوا يفعلونه كفر لان الزيادة في الكفر
لا تكون الا كرها الاستحلال لهم ما حرم الله وتحريمهم ما احل الله فكان القوم كفارا باعتقادهم الشرك
ثم ازدادوا كفرا بالنبي

باب فرض النفير والجهاد

قال الله تعالى ﴿يا ايها الذين آمنوا مالكم اذا قيل انكم انفروا في سبيل الله انما قلتم الى الارض﴾
الى قوله (الانفروا يعذبكم عذابا اليما ويستبدل قوما غيركم) اقتضى ظاهر الآية وجوب
النفير على من لم يستنفر وقال في آية بعدها (انفروا خفافا وثقالا) فاوجب النفير مطلقا غير
مقيد بشرط الاستنفار فاقضى ظاهره وجوب الجهاد على كل مستطيع له * وحدثنا جعفر
ابن محمد الواسطي قال حدثنا جعفر بن الزبير عن ابي عبيد قال حدثنا ابو اليمان وحجاج
كلاهما عن جرير بن عثمان عن عبد الرحمن بن ميسرة وابن ابي بلال عن ابي راشد الخبزي انه
واي المقداد بن الاسود وهو يجهز قلات يا ابا الاسود قد اعذر الله اليك او قال قد عذر الله
يعني في القعود عن الغزو فقال انت عاينا سورة براءة انفروا خفافا وثقالا * قال ابو عبيد
وحدثنا اسماعيل بن ابراهيم عن ايوب عن ابن سيرين ان ابانوب شهد بدرا مع رسول الله
صلى الله عليه وسلم ثم لم يخلف عن غزاة المسلمين الا عاما واحدا فانه استعمل على الجيش
رجل ساب ثم قال بعد ذلك وما على من استعمل على فكان يقول قال الله (انفروا خفافا
وثقالا) فلا جدني الا خفيا او ثقلا * وباسناده قال ابو عبيد حدثنا يزيد عن حماد بن سلمة
عن علي بن زيد عن انس بن مالك ان ابا طلحة قرأ هذه الآية (انفروا خفافا وثقالا) قال
ما اري الله الا يستنفرنا سبانا وسيوينا جهزوني فجهزناه فركب البحر ومات في غزاه تلك فاما
وجدنا له جزيرة ندفه فيها او قال يدفونه فيها الا بعد سابعه * قال ابو عبيد حدثنا حجاج
عن ابن جريج عن مجاهد في هذه الآية قال قالوا فينا الثقل وذو الحاجة والصناعة والمنشر
عليه امره قال الله تعالى (انفروا خفافا وثقالا) * فتأول هؤلاء هذه الآية على فرض النفير
ابتداء وان لم يستنفروا والآية الاولى يقضى ظاهرها وجوب فرض النفير اذا استنفروا وقد
ذكر في تأويله وجوه احدها ان ذلك كان في غزوة تبوك لما ندب اليه النبي صلى الله عليه
وسلم الناس اليها فكان النفير مع رسول الله فرضا على من استنفر وهو مثل قوله (ما كان
لاهل المدينة ومن حولهم من الاصراب ان يخافوا عن رسول الله ولا يرغبوا بانفسهم
عن نفسه) قالوا وليس كذلك حكم النفير مع غيره * وقيل ان هذه الآية منسوخة حدثنا
محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا احمد بن محمد المروزي قال حدثنا علي بن الحسين
عن ابيه عن يزيد النحوي عن عكرمة عن ابن عباس قال (الانفروا يعذبكم عذابا

قوله (الا بعد سابعه)
هكذا في نسخنا .
وفي جامع احكام
القرآن للقرطبي (الا
بعد سبعة ايام
ولم يتغير رضى الله
عنه) فالجمله الرائدة
مفيدة جدا
(لمصححه)

البا ويستبدل قوما غيركم) و (ما كان لاهل المدينة ومن حولهم من الاعراب ان يخلفوا عن رسول الله) نسختها الآية التي تليها (وما كان المؤمنون لينفروا كافة) * وقال آخرون ليس في واحدة منهما تسخ وحكمهما ثابت في حالين فمضى لم يقاوم اهل الثغور العدو واستنفروا ففرض على الناس النفير اليهم حتى يستحيوا الثغور وان استغنى عنهم باكتفائهم بمن هناك سواء استنفروا او لم يستنفروا ومتى قام الذين في وجه العدو بفرض الجهاد واستغنوا بانفسهم عن وراءهم فليس على من وراءهم فرض الجهاد الا ان يشاء من شاء منهم الخروج للقتال فيكون فاعلا للفرض وان كان معذورا في القعود بدليا لان الجهاد فرض على الكفاية ومتى قام به بعضهم سقط عن الباقي * وقد حدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا عثمان بن ابي شيبة قال حدثنا جرير عن منصور عن مجاهد عن طاوس عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الفتح فتح مكة لا هجرة ولكن جهاد ونية وان استغترتم فانفروا فامر بالنفير عند الاستنفار وهو موافق لظاهر قوله تعالى (يا ايها الذين آمنوا ما لكم اذا قيل لكم انفروا في سبيل الله انا قلتم الى الارض) وهو محمول على ما ذكرنا من الاستنفار للحاجة اليهم لان اهل الثغور متى اكفوا بانفسهم ولم تكن لهم حاجة الى غيرهم فليس يكادون يستنفرون ولكن لو استغترهم الامام مع كفاية من في وجه العدو من اهل الثغور وجيوش المسلمين لانه يريد ان يغزو اهل الحرب ويطأ ديارهم فعلى من استغتر من المسلمين ان ينفروا * وهذا هو موضع الخلاف بين الفقهاء في فرض الجهاد فعلى عن ابن شبرمة والثوري في آخرين ان الجهاد تطوع وليس بفرض وقالوا (كتب عليكم القتال) ليس على الوجوب بل على الندب كقوله تعالى (كتب عليكم اذا حضر احدكم الموت ان ترك خيرا الوصية للوالدين والاقرين) * وقد روى فيه عن ابن عمر نحو ذلك وان كان مختلفا في صحة الرواية عنه وهو ما حدثنا جعفر بن محمد بن الحكم قال حدثنا جعفر بن محمد بن اليان قال حدثنا ابو عبيد قال حدثنا علي بن معبد عن ابي المليلح الرقي عن ميمون بن مهران قال كنت عبد ابن عمر فجاء رجل الى عبد الله بن عمرو بن العاص فسأله عن الفرائض وابن عمر جالس حيث يسمع كلامه فقال الفرائض شهادة ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله واقام الصلاة وابتاء الزكاة وحج البيت وصيام رمضان والجهاد في سبيل الله قال فكان ابن عمر غضب من ذلك ثم قال الفرائض شهادة ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله واقام الصلاة وابتاء الزكاة وحج البيت وصيام رمضان قال وترك الجهاد * وروى عن عطاء وعمرو بن دينار نحوه حدثنا جعفر بن محمد قال حدثنا جعفر بن اليان قال حدثنا ابو عبيد حدثنا حجاج عن ابن جريج قال قلت لعطاء اوجب الغزو على الناس فقال هو وعمرو بن دينار ما علمناه * وقال ابو حنيفة وابو يوسف ومحمد ومالك وسائر فقهاء الامصار ان الجهاد فرض الى يوم القيامة الا انه فرض على الكفاية اذا قام به بعضهم كان الباقيون في سعة من تركه * وقد ذكر ابو عبيد ان سفيان الثوري كان يقول ليس بفرض ولكن لا يسهل الناس ان يجمعوا على تركه ويجزى فيه بعضهم على بعض فان كان هذا قول سفيان فان مذهبه ان فرض على الكفاية وهو موافق لمذهب اصحابنا الذي ذكرناه *.

ومعلوم في اعتقاد جميع المسلمين انه اذا خاف اهل الثنود من العدو ولم تكن فيهم مقاومة لهم فخافوا على بلادهم وانفسهم وذرايهم ان الفرض على كافة الامة ان ينقروا اليهم من يكف عاديته عن المسلمين وهذا لا خلاف فيه بين الامة اذ ليس من قول احد من المسلمين اباحة القعود عنهم حتى يستيحيوا دماء المسلمين وسبي ذرايهم ولكن موضع الخلاف بينهم انه متى كان نازا العدو مقاومين له ولا يحافون غلبة العدو عليهم هل يجوز للمسلمين ترك جهادهم حتى يسلموا او يؤدوا الجزية فكان من قول ابن عمر وعطاء وعمر بن دينار وابن -برمة انه جائز للامام والمسلمين ان لا يغزوهم وان يقعدوا عنهم وقال آخرون على الامام والمسلمين ان يغزوهم ابدًا حتى يسلموا او يؤدوا الجزية وهو مذهب اصحابنا ومن ذكرنا من السلف المقداد بن الاسود وابو طلحة في آخرين من الصحابة والتابعين وقال حذيفة بن اليمان الاسلام ثمانية اسهم وذكر سهما منها الجهاد * وحدثنا جعفر بن محمد حدثنا جعفر بن اليمان قال حدثنا ابو عبيد قال حدثنا هجاج عن ابن جريج قال قال معمر كان مكحول يستقبل القبلة ثم يحلف عشرين ايمان ان الغزو واجب ثم يقول ان شئتم زدتكم * وحدثنا جعفر قال حدثنا جعفر حدثنا ابو عبيد حدثنا عبدالله بن صالح عن معاوية بن صالح عن العلاء بن الحارث او غيره عن ابن سهاب قال كتب الله الجهاد على الناس غزوا او قعدوا فمن قعد فهو عدة ان استعين به اعان وان استنفر ففروا ان استغنى عنه قعد وهذا مثل قول من براه فرضا على الكفاية وجائز ان يكون قول ابن عمر وعطاء وعمر بن دينار في ان الجهاد ليس بفرض يعنون به انه ليس فرضه متينا على كل احد كالصلاة والصوم وانه فرض على الكفاية * والآيات الموجبة لفرض الجهاد كثيرة فمنها قوله تعالى (وقاتلهم حتى لا يكون فتنه ويكون الدين لله) فاقضى ذلك وجوب قتالهم حتى يحياوا الى الاسلام وقال (قاتلهم يذهبهم الله بايديكم ويخزهم) الآية وقال (قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر) الآية وقال (فلا تنهوا وندعوا الى السلم واتم الاعلون والله معكم) وقال (قاتلوا المشركين حيث وجدتموهم) و (وقاتلوا المشركين كافة كما يقاتلونكم كافة) وقال (انفروا خفافا وثقالا وجاهدوا باموالكم وانفسكم في سبيل الله) وقال (الا ننفروا يذهبكم عذابا العجا وبسبيل قوما غيركم) وقال (فانفروا ثبتت اوانفروا جميعا) وقال (يا ايها الذين آمنوا هل ادلكم على تجارة تنجيكم من عذاب اليم تؤمنون بالله ورسوله ونجاهدون في سبيل الله باموالكم وانفسكم) فاخبر ان النجاة من عذابه اتماما بالايمان بالله ورسوله وبالجهاد في سبيله بالنفس والمال فتضمنت الآية الدلالة على فرض الجهاد من وجهين احدهما انه قرنه الى فرض الايمان والاخر الاخبار بان النجاة من عذاب الله به وبالايمان والعذاب لا يستحق الا بترك الواجبات وقال (كتب عليكم القتال وهو كره لكم) ومعناه فرض كقوله (كتب عليكم الصيام) * فان قيل هو كقوله (كتب عليكم اذا حضر احدكم الموت ان ترك خيرا الوصية للوالدين والاقرين) وانما هي نذبة ليست فرض * قيل له قد كانت الوصية واجبة بهذه الآية وذلك قبل فرض الله المواريث ثم نسخت بعد الميراث ومع ذلك فان حكم اللفظ

الايجاب الا ان تقوم دلالة للندب ولم تقم الدلالة في الجهاد انه تدب * قال ابو بكر فاكد الله تعالى فرض الجهاد على سائر المكلفين بهذه الآية وبغيرها على حسب الامكان فقال لثييه صلى الله عليه وسلم (فقاتل في سبيل الله لا تكلف الانفسك وحرص المؤمنين) فاوجب عليه فرض الجهاد من وجهين احدهما بنفسه ومباشرة القتال وحضوره والاخر بالتحرير والحث والبيان لانه صلى الله عليه وسلم لم يكن له مال فلم يذكر فيما فرضه عليه اتفاق المال وقال لغيره (انفروا خفافا وثقالا وجاهدوا اموالكم وانفسكم) فالزم من كان من اهل القتال وله مال فرض الجهاد بنفسه وماله ثم قال في آية اخرى (وجاء المعذرون من الاصراب ليؤذن لهم وقعد الذين كذبوا الله ورسوله سيصيب الذين كفروا منهم عذاب اليم ليس على الضعفاء ولا على المرضى ولا على الذين لا يجدون ما ينفقون حرج اذا نصحوا لله ورسوله) فلم يخل من اسقط عنه فرض الجهاد بنفسه وماله للمعجز والعدم من ايجاب فرضه بالنصح لله ورسوله فليس احد من المكلفين الا و عليه فرض الجهاد على مراتبه التي وصفنا * وقد روى في تأكيد فرضه اخبار كثيرة فمنها ما حدثنا عن عمرو بن حفص السدوسي قال حدثنا عاصم بن علي قال حدثنا قيس بن الربيع عن جلبة بن سحيم عن مؤثر بن عقارة عن بشير بن الحصاصية قال انبت النبي صلى الله عليه وسلم ابايعة فقلت له علام تباعني يا رسول الله قد رسول الله يدع فقال علي ان تشهد ان لا اله الا الله وان محمدا عبده ورسوله وتصلى الصلوات الخمس المكتوبات وتؤدى الزكاة المفروضة وتصوم رمضان وتحج البيت وتجاهد في سبيل الله فقلت يا رسول الله كلا لا اطيق الاثنتين ابتداء الزكاة فإلى الاحولة اهلى وما يقومون به واما الجهاد فإني رجل جبان فاخاف ان تخشع نفسي فافرقابوه بغضب من الله فغضب رسول الله صلى الله عليه وسلم يده وقال يا بشير لا جهاد ولا صدقة فيم تدخل الجنة فقلت يا رسول الله ابسط يدك فيسط بده فبايعته عليهن * وحدثنا عبد الباقي بن قانع قال حدثنا ابراهيم بن عبد الله قال حدثنا حجاج قال حدثنا حماد اخبرنا حميد عن انس بن مالك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال جاهدوا المشركين اموالكم وانفسكم والسنتكم فاوجب الجهاد بكل ما يمكن الجهاد به وليس بعد الايمان بالله ورسوله فرض آكد ولا اولى بالايجاب من الجهاد وذلك انه بالجهاد يمكن اظهار الاسلام واداء الفرائض وفي ترك الجهاد غلبة العدو ودروس الدين وذهاب الاسلام الا ان فرضه على الكفاية على ما بينا * فان احتج محتج بما روى عاصم بن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر عن واقد بن محمد عن ابيه عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم بنى الاسلام على خمس فذكر الشهادتين والصلاة والزكاة والحج وصوم رمضان فذكر هذه الخمس ولم يذكر فيه الجهاد وهذا يدل على انه ليس بفرض * قال ابو بكر وهذا حديث في الاصل موقوف على ابن عمر رواه وهب عن عمر بن محمد عن زيد عن ابيه عن ابن عمر انه قال وجدت الاسلام بنى على خمس وقوله وجدت دليل على انما قاله من رأيه وجائز ان يحد غيره ما هو اكثر منه وقول حذيفة بنى الاسلام على ثمانية اسم احدها الجهاد يمارض قول ابن عمر * فان قيل فقد روى

عبيد الله بن موسى قال اخبرنا حنظلة بن ابي سفيان قال سمعت عكرمة بن خالد يحدث
طاوسا قال جاء رجل الى ابن عمر فقال يا ابا عبد الرحمن لا تغزو فقال انى سمعت رسول الله
صلى الله عليه وسلم يقول بنى الاسلام على خمسة فهذا حديث مستقيم السند مرفوع الى النبي
صلى الله عليه وسلم * قيل له جائز ان يكون انما اقتصر على خمسة لانه قصد الى ذكر ما يلزم
الانسان في نفسه دون ما يكون منه فرضا على الكفاية الا ترى ان الامر بالمعروف والنهي
عن المنكر واقامة الحدود وتعلم علوم الدين وغسل الموتى وتكفينهم ودفعهم كلها فروض ولم
يذكرها النبي صلى الله عليه وسلم فيما بنى عليه الاسلام ولم يخرج ترك ذكره من ان يكون
فرضا لانه صلى الله عليه وسلم انما قصد الى بيان ذكر الفروض اللازمة للانسان في خاصة نفسه
في اوقات مرتبة ولا تنوب غيره عنها فيه والجهاد فرض على الكفاية على الحد الذي ينافلذلك
لم يذكره * وقد روى ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم ما يدل على وجوبه وهو ما حدثنا
عن عبد الله بن شيويه قال حدثني اسحاق بن داهويه قال اخبرنا جرير عن ليث بن ابي سليم عن
عطاء عن ابن عمر قال لقد اتى علينا زمان وما نرى ان احدا منا حق بالدبنار والدرهم من اخيه
المسلم حتى ان الدبنار والدرهم اليوم احب الى احدا منا من اخيه المسلم وقد سمعت رسول الله
صلى الله عليه وسلم يقول اذا ضن الناس بالدبنار والدرهم وتبايعوا بالعينة واسبعوا اذنان البقر
وتركوا الجهاد ادخل الله عليهم ذلا لا يترفع عنهم حتى يراجعوا دينهم * وحدثنا عن خالف بن عمرو
العكبري قال حدثنا المعلى بن مهدي حدثنا عبد الوارث حدثنا ليث عن عبد الملك بن ابي سايان عن
عطاء عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه ففداقتضى هذا اللفظ وجوب الجهاد لاخباره
بادخال الله الذل عليهم بذكر عذوبة على الجهاد والعفوات لا تستحق الا على ترك الواجبات وهذا
بدل على ان مذهب ابن عمر في الجهاد فرض على الكفاية وان الرواية التي رويت عنه في نفى
فرض الجهاد انما هي على الوجه الذي ذكرنا من انه غير متعين على كل حال في كل زمان * ويدل
على انه فرض على الكفاية قوله تعالى (وما كان المؤمنون لبغفوا كافة) وقوله (فانفروا
ثبات او انفروا جميعا) وقوله (لا يستوى القاعدون من المؤمنين غير اولى الضرر والمجاهدون
في سبيل الله باموالهم وانفسهم فضل الله المجاهدين باموالهم وانفسهم على القاعدون درجة وكلا
وعدا لله الحسن) فلو كان الجهاد فرضا على كل واحد في نفسه لما كان القاعدون موعودين بالحسن
بل كانوا يكونون مذمومين مستحقين للعقاب بتركه * وحدثنا جعفر بن محمد قال حدثنا جعفر بن
محمد بن البان حدثنا ابو عبيد حدثنا حجاج عن ابن جريج وعثمان بن عطاء عن عطاء الخراساني عن
ابن عباس في قوله عز وجل (فانفروا ثبات او انفروا جميعا) وفي قوله (انفروا حفاقا ونقلا)
قال نسخها (وما كان المؤمنون لبغفوا كافة فلو لا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا
في الدين ولينذروا قومهم اذا رجعوا اليهم لعلهم يحذرون) قال تنفر طائفة وتمكث طائفة
مع النبي صلى الله عليه وسلم فان قالوا كثر من الذين يفقهون في الدين وينذرون اخوانهم
اذ رجعوا اليهم من الغزو بما نزل من قضاء الله وكتابه وحدوده * وحدثنا جعفر بن محمد قال اخبرنا

جعفر بن اليمان قال حدثنا ابو عبيد قال حدثنا عبد الله بن صالح عن معاوية بن صالح عن علي بن ابي طلحة عن ابن عباس في هذه الآية قال يعني من السرايا كانت ترجع وقد نزل بعدهم قرآن تلامه القاعدون من النبي صلى الله عليه وسلم فتمكت السرايا يتعلمون ما نزل الله على النبي صلى الله عليه وسلم بعدهم ويبعث سرايا اخر قال فذلك قوله ﴿ لتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم اذا رجعوا اليهم ﴾ فثبت بما قدمنا لزوم فرض الجهاد وانه فرض على الكفاية وليس بلازم لكل احد في خاصة نفسه وماله اذا كفاه ذلك غيره ﴿ قوله تعالى ﴿ انفروا خفافا وثقالا وجاهدوا باموالكم ﴾ الآية روى عن الحسن ومجاهد والضحاك سبانا وشيوخا وعن ابي صالح اغنياء وفقراء وعن الحسن مشاغيل وغير مشاغيل وعن ابن عباس وقادة نشاطا وغير نشاطا وعن ابن عمر ركبانا ومشاة وقيل ذاصعة وغير ذاصعة ﴿ قال ابو بكر كل هذه الوجوه يحتملها اللفظ فالواجب ان يعمها اذ لم تقم دلالة التخصيص * وقوله ﴿ وجاهدوا باموالكم وانفسكم في سبيل الله ﴾ فالواجب فرض الجهاد بالمال والنفس جميعا فمن كان له مال وهو مريض او مقعد او ضعيف لا يصلح للقتال فعليه الجهاد بماله بان يعطيه غيره فينزوي به كما ان من له قوة وجلد وامكنه الجهاد بنفسه كان عليه الجهاد بنفسه وان لم يكن دامال ويسار بعد ان يجد ما يبلغه ومن قوى على القتال وله مال فعليه الجهاد بالنفس والمال ومن كان عاجزا بنفسه فعليه الجهاد بالنصح لله ولرسوله بقوله ﴿ ليس على الضعفاء ولا على المرضى ولا على الذين لا يجدون ما ينفقون اذا انصحوا الله ورسوله ﴾ وقوله تعالى ﴿ ذلكم خير لكم ﴾ مع انه لا خير في ترك الجهاد قيل فيه وجهان احدهما خير من تركه الى المباح في الحال التي لا يتعين عليه فرض الجهاد والآخر ان الخير فيه لا في تركه ﴿ وقوله ﴿ ان كنتم تعلمون ﴾ قيل فيه ان كنتم تعلمون الخير في الجملة فاعلموا ان هذا خير وقيل ان كنتم تعلمون صدق الله فيما وعده من ثوابه وجنته ﴿ قوله تعالى ﴿ وسيحلفون بالله لو استطعنا لخرجنا معكم ﴾ الآية لما اكذبهم الله في قوله ﴿ لو استطعنا لخرجنا معكم ﴾ دل على انهم كانوا مستطيعين ولم يخرجوا وهذا يدل على بطلان مذهب الجبر في ان المكلفين غير مستطيعين لما كلفوا في حال التكليف قبل وقوع الفعل منهم لان الله تعالى قد اكذبهم في تفهيم الاستطاعة عن انفسهم قبل الخروج وفيه دلالة على صحة نبوة النبي صلى الله عليه وسلم لانه اخبر انهم سيحلفون فخافوا حلفوا كما اخبر انه سيكون منهم ﴿ قوله تعالى ﴿ عفا الله عنك لم اذنت لهم حتى يتبين لك الذين صدقوا ﴾ العفو ينصرف على وجوه احدها التسهيل والتوسعة كقوله صلى الله عليه وسلم اول الوقت رضوان الله وآخره عفو الله والعفو الترك كقوله صلى الله عليه وسلم احفوا الشوارب واعفوا الله والعفو الكثرة كقوله تعالى ﴿ حتى عفا ﴾ يعني كثروا واعفيت فلانا من كذا وكذا اذا سهلت له تركه والعفو الصفح عن الذنب وهو اعفاؤه من تبته وترك العقاب عليه وهو مثل الغفران في هذا الموضع وجائز ان يكون اصله التسهيل فاذا عفا عن ذنبه فلم يستقص عليه وسهل عليه الامر وكذلك سائر الوجوه التي تنصرف عليها هذه الكلمة يجوز ان يكون اصلها الترك والتوسعة ومن الناس من يقول انه قد كان من النبي صلى الله

عليه وسلم ذنب صغير في اذناهم واهذا قال تعالى (عفا الله عنك لم اذنت لهم) اذ لا يجوز ان تقول لم فعلت ما جعلت لك فعله كما لا يجوز ان تقول لم فعلت ما امرتك بفعله فالوا فغير جائز اطلاق المفعول عما قد جعل له فعله كما لا يجوز ان يعمو عنه ما امر به وقبل انه جائز ان لا تكون منه موصية في الاذن لهم لاصغيرة ولا كبيرة وانما عابه بان قال لم فعلت ما جعلت لك فعله بما غيره اولى منه اذ جائز ان يكون خيرا بين فعاين واحدهما اولى من الآخر قال الله تعالى (فليس عليهن جناح ان يضعن ثيابهن غير متبرجات بزينة وان يستعففن خير لهن) فالحق الامر من وجعل احدهما اولى وقدرى سعة عن قيادة في قوله (عفا الله عنك لم اذنت لهم) كانت كالتسعون ثم انزل الله في سورة النور (واذا كانوا معكم على امر جامع لم يذهبوا حتى يستأذنوه) الى قوله (فاذن لمن شئت منهم) فجعله الله تعالى رخصة في ذلك وروى علي بن ابي طاحه عن ابن عباس في قوله (انما يستأذنك الذين لا يؤمنون بالله) الى قوله (يترددون) هذا بعينه للمنافقين حين استأذنوه للعود عن الجهاد من غير عذر وعذر الله المؤمنين فقال (واذا كانوا معكم على امر جامع لم يذهبوا حتى يستأذنوه) وروى عطاء الخراساني عن ابن عباس قوله (انما يستأذنك الذين لا يؤمنون بالله) قال نسخها قوله (واذا كانوا معكم على امر جامع لم يذهبوا حتى يستأذنوه) الى قوله (فاذن لمن شئت منهم) فجعله الله تعالى رسوله اعلى المظرين قال ابو بكر حائزان بكون قوله تعالى (عفا الله عنك لم اذنت لهم) في قوم من المنافقين لحسمهم فكان تمكن النبي صلى الله عليه وسلم استبراء امرهم بترك الاذن لهم فيظهر تفاقمهم اذ لم يخرجوا بعد الامر بالخروج ويكون ذلك حكما ثانيا في اوامرك وبدل عليه قوله (حتى يبين لك الذين صدقوا وتعلم الكاذبين) ويكون قوله (واذا كانوا معكم على امر جامع لم يذهبوا حتى يستأذنوه) وقوله (فاذن لمن شئت منهم) في المؤمنين الذين لو لم يأذن لهم لم يذهبوا فلا تكون احدي الآيتين ناسخة للآخرى في قوله تعالى (ولا يستأذنك الذين يؤمنون بالله واليوم الآخر) الى قوله (يا موالهم) الآية يعني لا يستأذنك المؤمنون في الحلف عن الجهاد لان المجاهدوا واضمر لافي قوله (ان مجاهدوا) لدلالة الكلام عليه وهذا يدل على ان الاستيذان في التحلف كان محظورا عليهم وبدل على صحة تاويل قوله (عفا الله عنك) على انه عفو عن ذنب وان كان صغيرا وروى عن الحسن في قوله (ان مجاهدوا) انه على تقدير كراهة ان مجاهدوا وهو يؤول الى المعنى الاول لان اضرار لاف واضرار الكراهة سواء وهذه الآية ايضا تدل على وجوب فرض الجهاد بالمال والنفس جميعا لانه قال تعالى (ان مجاهدوا باموالهم وانفسهم) فذمهم على الاستيذان في ترك الجهاد بهما والجهاد بالمال يكون على وجهين احدهما اتفاق المال في اعداد الكراع والسلاح والآلة والراحلة والزاد وما جرى مجراه مما يحتاج اليه لنفسه والثاني اتفاق المال على غيره مما مجاهد ومعونه الزاد والعدة ومجوهها والجهاد بالنفس على ضروب منها الخروج بنفسه ومباشرة القتال ومنها بيان ما افترض الله من الجهاد وذكر الثواب الحريص لمن قام به والعباب لمن قعد عنه ومنها الحرب والامر ومنها الاجبار بعورات العدو وما يعامه من مكاييد الحرب وسداد الرأي وارساد المسلمين الى الاولى والا صلح في امر الحروب كما قال الحجاب

مطلب

في الجهاد بالمال

مطلب

في الجهاد بالنفس

ابن المذنب حين نزل النبي صلى الله عليه وسلم ببدر فقال يا رسول الله أهذا رأى رأيته ام وحى فقال بل رأى رأيته قال فأتى ادى ان ننزل على الماء ونجعل خائف ظهرك وتعود الآبار التي في ناحية العدو ففعل النبي صلى الله عليه وسلم ذلك ونحو ذلك من كل قول بقوى اسر المسلمين وبوهن اسر العدو * فان قيل فأي الجهادين افضل أجهاد النفس والمال ام جهاد العلم * قيل له الجهاد بالسيف مبنى على جهاد العلم وفرع عليه لانه غير جائز ان يعدوا في جهاد السيف ما يوجه العلم بجهاد العلم اصل وجهاد النفس فرع والاصل اولى بالفضيل من الفرع * فان قيل تعلم العلم افضل ام جهاد المشركين * قيل له اذا خيف معرفة العدو واقدامهم على المسلمين ولم يكن بازائه من يدفعه فقد تعين فرض الجهاد على كل احد فالاشتغال في هذه الحال بالجهاد افضل من تعلم العلم لان ضرر العدو اذا وقع بالمسلمين لم يمكن تلافيه وتعلم العلم ممكن في سائر الاحوال ولان تعلم العلم فرض على الكفاية لا على كل احد في خاصة نفسه ومتى لم يكن بازاء العدو من يدفعه عن المسلمين فقد تعين فرض الجهاد على كل احد وما كان فرضا مينا على الانسان غير موسع عليه في التأخير فهو اولى من الفرض الذي فام به غيره وسقط عنه بعينه وذلك مثل الاشتغال بصلاة الظهر في آخر وقتها هو اولى من تعلم علم الدين في تلك الحال اذ كان الفرض قد تعين عليه في هذا الوقت فان قام بفرض الجهاد من فيه كفاية وغنى فقد عاهد فرض الجهاد الى حكم الكفاية كتعلم العلم الا ان الاشتغال بالعلم في هذه الحال اولى وافضل من الجهاد لما قدمنا من علو مرتبة العلم على مرتبة الجهاد فان تبات الجهاد بثبات العلم وانه فرع له ومبنى عليه * فان قيل هل يجوز الجهاد مع الفساق * قيل له ان كل احد من المجاهدين فانما يقوم بفرض نفسه فحائز له ان يجاهد الكفار وان كان امير الجيش وجنوده وسافا وقد كان اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يغزون بعد الخلفاء الاربعة مع الامراء الفساق وغزا ابواب الانصارى مع يزيد اللعين وقد ذكرنا حديث ابى ابوب انه لم يخاف عن غزاة للمسلمين الا طالما واحدا فانه استعمل على الجيش رجل ساب ثم قال بعد ذلك وما على من استعمل على فكان بقول قال الله تعالى (انفروا خفافا وثقالا) فلا اجدنى الا خفيفا او ثقيلا فدل على ان الجهاد واجب مع الفساق كوجوبه مع العدول وسائر الآى الموجبة لفرض الجهاد لم يفرق بين فعله مع الفساق ومع العدول الصالحين وايضا فان الفساق اذا حاهدوا فهم مطيعون في ذلك كما هم مطيعون لله في الصلاة والصيام وغير ذلك من شرائع الاسلام وايضا فان الجهاد ضرب من الامر بالمعروف والنهي عن المنكر ولورأنا فاسقا يامر بالمعروف وينهى عن المنكر كان علينا معاونته على ذلك فكذلك الجهاد فانه تعالى لم يخص بفرض الجهاد العدول دون الفساق فاذا كان الفرض عليهم واحدا لم يختلف حكم الجهاد مع العدول ومع الفساق * قوله تعالى (ولو ارادوا الخروج لاعدوا له عدة) العدة ما يعده الانسان وبهيته لما يفعله في المستقبل وهو نظير الالهة وهذا يدل على وجوب الاستعداد للجهاد قبل وقت وقوعه

مطلب
في جهاد العلم

مطلب
في ان تعلم العلم افضل
ام الجهاد

مطلب
يجوز الجهاد وان كان
امير الجيش فاسقا

مطلب
في وجوب الاستعداد
للجهاد

وهو كقوله (واعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل) وقوله تعالى ﴿ولكن كره الله انيحاتهم﴾ يعني خروجهم لان خروجهم كان يقع على وجه الفساد وتخذيّل المسلمين وتخويضهم من المدو والضرب بينهم والخروج على هذا الوجه معصية وكفر فكراه الله تعالى ونبطهم عنه اذ كان معصية والله لا يحب الفساد وقوله تعالى ﴿وقيل اقموا مع القاعدین﴾ اي مع النساء والصبيان وجائز ان يكون النبي صلى الله عليه وسلم قال لهم اقموا مع القاعدین وجائز ان يكون قاله بعضهم لبعض ﴿وقوله تعالى ﴿لوخرجوا فيكم ما زادوكم الا خبالا﴾ الآية فيه بيان وجه خروجهم لوخرجوا واخبار ان المصاحبة للمسلمين كانت في تخلفهم وهذا يدل على ان معاتبه الله لنبيه صلى الله عليه وسلم في قوله ﴿لم اذنت لهم﴾ ان الله علم انه لو لم ياذن لهم لم يخرجوا ايضا فيظهر للمسلمين كذبهم ونفاقهم وقد اخبر الله تعالى ان خروجهم لوخرجوا على هذا الوجه كان يكون معصية وفسادا على المؤمنين * وقوله ﴿ما زادوكم الا خبالا﴾ والخبال الاضطراب في الرأي فاخبر الله تعالى انهم لوخرجوا لسعوا بين المؤمنين في التضريب وافساد القلوب والتخذيّل عن المدو فكان ذلك يوجب اضطراب آرائهم ﴿فان فل فائل لم فول﴾ (ما زادوكم الا خبالا) ولم يكونوا على خبال يزاد فيه ﴿وقيل له يحتمل وجهين احدهما انه استثناء منقطع تقديره ما زادوكم قوة لكن طلبوا لكم الخبال والاخر انه يحتمل ان يكون قوم منهم قد كانوا على خبال في الرأي لما يعرض في النفوس من التلون الى ان استقر على الصواب فيقويه هؤلاء حتى يصير خبالا ممدولا به عن صواب الرأي ﴿وقوله تعالى ﴿ولا توضعوا خلالكم﴾ قال الحسن ولا توضعوا خلالكم بالغيبة لافساد ذات بينكم ﴿وقوله تعالى ﴿بغفونكم الفتنة﴾ فان الفتنة ههنا الحنة باختلاف الكلمة والفرقة ويجوز ان يريد به الكفر لانه يسمى بهذا الاسم لقوله تعالى ﴿وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة﴾ وقوله ﴿والفتنة اسد من القتل﴾ وقوله ﴿وفيكم سماعون لهم﴾ قال الحسن ومجاهد عيون منهم يتقلون اليهم ما يسمعون منكم وقال قتادة وابن اسحاق قابلون منهم عند سماع قولهم ﴿وقوله تعالى ﴿لقد استموا الفتنة من قبل﴾ يعني طلبوا الفتنة وهي ههنا الاختلاف الموجب للفرقة بعد الالة ﴿وقوله تعالى ﴿ولم يلبوا لك الامور﴾ يعني به تصرّيف الامور وتقليبها ظهرا لبطن طلبا لوجه الحيلة والمكيدة في اطفاء نوره وابطال امره فابى الله تعالى الا اظهار دينه واعزاز نبيه وعصمه من كيدهم وحيلهم ﴿وقوله تعالى ﴿ومنهم من يقول ائذن لي ولا تفتني﴾ قال ابن عباس ومجاهد تزات في الجدل بن قيس قال ائذن لي ولا تفتني ببنات بني الاصفر فاني مسهر بالسماء وكان ذلك حين دعاهم النبي صلى الله عليه وسلم الى غزاة تبوك وقال الحسن وقاتلة وابو عبيدة لا تؤمنني بالمصيان في المخالفة التي توجب الفرقة ﴿وقوله تعالى ﴿قل ان يصيبنا الا ما كتب الله لنا هو مولينا﴾ روى عن الحسن كل ما يصيبنا من خير وشر فهو مما كتب الله في اللوح المحفوظ فليس على ما بتوهم الكفار من اهاننا من غير ان يرجع امرنا الى ندير ربنا وقيل لن يصيبنا في عاقبة امرنا الا ما كتب الله لنا من النصر الذي وعدنا ﴿وقوله تعالى ﴿قل اتفقوا طوعا او كرها لن ينقلب منكم﴾ صيغته صيغة الامر والمراد

البيان عن التمكن من الطاعة والمصيبة كقوله (فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر) وقيل
معناه الخبر الذي يدخل فيه ان للجزاء كما قال كثير

اسيئى بنا او احسنى لاملومة * لدينا ولا مقلية ان تقلت

ومعناه ان احسنت او اسأت لم تلامى * قوله تعالى ﴿ فلا تعجبك اموالهم ولا اولادهم انما يريد الله ليعذبهم بها في الحياة الدنيا ﴾ قيل فيه ثلاثة اوجه قال ابن عباس وقتادة فلا تعجبك اموالهم ولا اولادهم في الحياة الدنيا انما يريد الله ليعذبهم بها في الآخرة فكان ذلك عندهما على تقديم الكلام وتأخيرها وقال الحسن ليعذبهم في الزكاة بالاتفاق في سبيل الله وقال آخرون يعذبهم بها بالمصائب وقيل قد يكون صفة الكفار بالسبي وغنيمة الاموال وهذه اللام التي في قوله (ليعذبهم) هي لام العاقبة كقوله تعالى (ليكون لهم عدوا وحزنا) * قوله تعالى ﴿ ومحافون بالله ﴾ انهم لمنكم * الحلف نأكد الخبر بذكر المعظم على منهاج والله وبالله والحروف الموضوعة للقسم وكذلك القسم واليمين الا ان الحلف من اضافة الخبر الى المعظم وقوله (ومحافون بالله) اخبار عنهم باليمين بالله وجائز ان يكون اراد الخبر عن المستقبل في انهم سيحلفون بالله وقول القائل احلف بالله هو يمين بمنزلة لو حذف ذكر الحلف وقال بالله لانه منزلة قوله انما حلف بالله الا ان يرد به العدة فلا يكون يمينا فهو ينصرف على المعنى والظاهر منه ايقاع الحلف بهذا القول كقولك انا اعتقد الاسلام ويحتمل العدة واما قوله بالله فهو ايقاع لليمين وان كان فيه اضرار احلف بالله او قد حلفت بالله وقيل انما حذف ذكر الحلف ليدل على وقوع الحلف ويزول احتمال العدة كما حذف في والله لافعلن ليدل ان المائل حالف لا واعد * وقوله تعالى (انهم لمنكم) معناه في الايمان والطاعة والدين والملة فاكذبهم الله تعالى والاضافة منهم جائزة اذا كان على دسهم كما قال (والمؤمنون والمؤمنات بعضهم اولياء بعض) و(المنافقون والمنافقات بعضهم من بعض) فنسب بعضهم الى بعض لاتفاقهم في الدين والملة * قوله تعالى ﴿ ومنهم من يلزك في الصدقات ﴾ قال الحسن يعيبك وقيل اللزك العيب سرا والهمز العيب بكسر الهمزة وقال قتادة يطعن عليك ويقال ان هؤلاء كانوا قوما منافقين ارادوا ان يعطيهم رسول الله من الصدقات ولم يكن جائزا ان يعطيهم منها لانهم ليسوا من أهلها فطعنوا على رسول الله صلى الله عليه وسلم في قسمة الصدقات وقالوا يؤثر بها اقرباء واهل مودته ويدل عليه قوله تعالى ﴿ فان اعطوا منها رضوا وان لم يعطوا منها اذاهم يسخطون ﴾ واخبر انه لاحظ هؤلاء في الصدقات وانما هي للفقراء والمساكين ومن ذكر * قوله تعالى ﴿ ولو انهم رضوا ما آتاهم الله ورسوله وقالوا حسبنا الله سيؤتينا الله من فضله ورسوله ﴾ فيه ضمير جواب لو قد بره ولو انهم رضوا ما آتاهم الله ورسوله لكان خيرا لهم او اعود عليهم وحذف الجواب في مثله ابلغ لانه لتأكيد الخبر به استغنى عن ذكره مع ان النفس تذهب الى كل نوع منه والتذكر يقصره على المذكور منه دون غيره وفيه اخبار على ان الرضا بفعل الله يوجب المزيد من الخير جزاء للراضى على فعله * قوله تعالى ﴿ انما الصدقات للفقراء والمساكين ﴾ الآية قال الزمري

مطلب
في بيان معنى الفقير
والمساكين

الفقير الذي لا يسئل والمسكين الذي يسئل وروى ابن سماعه عن ابي يوسف عن ابي حنيفة في حد
 الفقير والمسكين مثل هذا وهذا يدل على انه رأى المسكين اضعف حالا وابلغ في جهده الفقر والعدم
 من الفقير وروى عن ابن عباس والحسن وبازبر بن زيد والزهرى ومجاهد قالوا الفقير المتعفف الذي
 لا يسأل والمسكين الذي يسأل فكان قول ابي حنيفة موافقا لقول هؤلاء الساف وبدل على هذا
 قوله تعالى ﴿ للفقراء الذين احصروا في سبيل الله لا يستطيعون ضربا في الارض يحسبهم الجاهل
 اغنياء من التعفف تعرفهم بسيماهم لا يسئلون الناس الخافا ﴾ فبما هم فقراء ووصفهم بالتعفف
 وترك المسئلة وروى عن قتادة قال الفقير ذو الزمانة من اهل الحاجة والمسكين الصحيح منهم
 وقيل ان الفقير هو المسكين الا انه ذكر بالصفتين لتأكيد امره في استحقاق الصدقة وكان
 شيخنا ابو الحسن الكرخي رحمه الله يقول المسكين هو الذي لا شئ له والفقير هو الذي له ادى
 بلفظ يحكى ذلك عن ابي العباس ثعلب قال وقال ابو العباس حكى عن بعضهم انه قال قات لا عرابي
 اقدر انت قال لا بل مسكين وانشد عن ابن الاعرابي

اما الفقير الذي كانت حلوبته * وفق العيال فلم يترك له سبد

فسياء فقيرا مع وجود الحلوبة قال وحكى محمد بن سلام الجمحي عن نونس النحوى انه قال
 الفقير يكون له بعض مايغنيه والمسكين الذي لا شئ له * قال ابو بكر قوله تعالى ﴿ يحسبهم
 الجاهل اغنياء من التعفف ﴾ يدل على ان الفقير قد يملك بعض مايغنيه لانه لا يحسه الجاهل
 بحاله غنيا الا انه ظاهر مجمل وبزة حسنة فدل على ان ملكه لبعض مايغنيه لا يساهبه صفة الفقر
 وكان ابو الحسن يستدل على ما قال في صفة المسكين بحديث ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه
 وسلم قال ان المسكين ليس بالطواف الذي تردده النمرة والتمران والاكلة والاكتان ولكن
 المسكين الذي لا يجد مايغنيه قال فلما نفى المبالغة في المسكنة عمن تردده النمرة والتمران واثبتا
 لمن لا يجد ذلك وسماه مسكنا دل ذلك على ان المسكين اضعف حالا من الفقير قال ويدل
 عليه قوله تعالى ﴿ او مسكينا ذامرتبة ﴾ روى في التفسير انه الذي قد لزق بالتراب وهو جائع عار
 لا يواريه عن التراب شئ فدل ذلك على ان المسكين في غاية الحاجة والعدم * فان قيل قال الله
 تعالى ﴿ اما السفينة فكانت لمساكين يعملون في البحر ﴾ فثبت لهم ملك السفينة وسماهم مساكين
 * قيل له قد روى انهم كانوا اجراء فيها وانهم لم يكونوا ملاكها وانما نسبها اليهم بالتصرف
 والكون فيها كما قال الله تعالى ﴿ لاندخلوا بيوت النبي ﴾ وقال في موضع آخر ﴿ وقرن في بيوتكن ﴾
 فاضاف البيوت قارة الى النبي صلى الله عليه وسلم وقارة الى ازواجه ومعلوم انها لم تخل من ان
 تكون ملكا له اولهن لانه لا يجوز ان تكون لهن وله في حال واحدة لاستحالة كونها ملكا
 لكل واحد منهم على حدة فثبت ان الاضافة انما صحت لاجل التصرف والسكنى كما يقال هذا
 منزل فلان وان كان ساكنا فيه غير مالك له وهذا مسجد فلان ولا يراد به الملك وكذلك
 قوله ﴿ اما السفينة فكانت لمساكين ﴾ هو على هذا المعنى * ويقال ان الفقير انما يسمى بذلك لانه
 من ذوي الحاجة بمنزلة من قد كسرت فقاره يقال منه فقر الرجل فقرا وافقره الله افقارا

وتفاقر تفاقرا والمسكين الذي قد اسكنته الحاجة وروى عن ابراهيم النخعي والضحاك في الفرق بين الفقير والمسكين ان الفقراء المهاجرون والمساكين من غير المهاجرين كانهما ذهبا الى قوله تعالى ﴿ للفقراء المهاجرين الذين اخرجوا من ديارهم ﴾ وروى سعيد عن قتادة قال الفقير الذي به زمانة وهو فقير الى بعض جسده وبه حاجة والمسكين المحتاج الذي لازمانة به وروى معمر عن ابوب عن ابن سيرين ان عمر بن الخطاب قال ليس المسكين بالذي لا مال له ولكن المسكين الذي لا يصيب المكسب وهذا الذي قدمنا يدل على ان الفقير احسن حالا من المسكين وان المسكين اضعف حالا منه وقد روى ابو يوسف عن ابي خنيفة فيمن قال ثلث مالي للفقراء والمساكين ولفلان ان فلان الثلث والثلثان للفقراء والمساكين فهذا موافق لما روى عنه في الفرق بين الفقير والمسكين وانهما صنفان وروى عن ابي يوسف في هذه المسئلة ان نصف الثلث لفلان ونصفه للفقراء والمساكين فهذا يدل على انه جعل الفقراء والمساكين صنفا واحدا وقوله تعالى ﴿ والعاملين عليها ﴾ فانهم السعاة لجباية الصدقة روى عن عبدالله بن عمر انهم يعطون بقدر عملهم وعن عمر بن عبد العزيز مثله ولا نعلم خلافا بين الفقهاء انهم لا يعطون الثمن وانهم يستحقون منها بقدر عملهم وهذا يدل على بطلان قول من اوجب قسمة الصدقات على ثمانية ويدل ايضا على ان اخذ الصدقات الى الامام وانه لا يجوز ان يعطى رب الماشية صدقتها الفقراء فان فعل اخذها الامام تانيا ولم يحتسب له بما ادى وذلك لانه لو جاز لارباب الاموال اداؤها الى الفقراء لما احتيج الى عامل لجبايتها فيضرب بالفقراء والمساكين فدل ذلك على ان اخذها الى الامام وانه لا يجوز له اعطاؤها الفقراء وقوله تعالى ﴿ والمؤلفة قلوبهم ﴾ فانهم كانوا قوميا يثألون على الاسلام كما يعطون من الصدقات وكانوا يثألون بمجتهات ثلاث احداها للكفار لدفع معرفتهم وكف اذيتهم عن المسلمين والاستعانة بهم على غيرهم من المشركين والثانية لاسمالة قلوبهم وقلوب غيرهم من الكفار الى الدخول في الاسلام ولثالثا ينعموا من اسلم من قومهم من النبات على الاسلام ونحو ذلك من الامور والثالثة اعطاء قوم من المسلمين حديثي العهد بالكفر لئلا يرجعوا الى الكفر * وقد روى الثوري عن ابيه عن ابي نعم عن ابي سعيد الخدري قال بعث على بن ابي طالب بدهية في اديم مقروظ فقصها رسول الله صلى الله عليه وسلم بين زيد الخير والاقرع بن حابس وعيينة بن حصن وعلقمة بن علانة ففضبت قريش والانصار وقالوا يعطى صناديد اهل نجد قال انما انا لفهم * وروى ابن ابي ذئب عن الزهري عن عامر بن سعد عن ابيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اني لاعطى الرجل العطاء وغيره احب الى منه وما فعل ذلك الا تخافة ان يكبه الله في نار جهنم على وجهه * وروى عبد الرزاق اخبرنا معمر عن الزهري قال اخبرني اس بن مالك ان ناسا من الانصار قالوا يوم حنين حين افاء الله على رسوله اموال هوازن وطبق رسول الله صلى الله عليه وسلم يعطى رجلا من فريش المائة من الابل كل رجل منهم فذكر حديثا فيه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اني لاعطى رجلا حديثي عهد بكفر انا لفهم اصانهم افلا ترضون ان يذهب الناس بالاموال

مطلد

في المؤلفة القلوب

وترجعون برسول الله الى رجالكم وهذا يدل على انه قد كان يتألف بما يعطى قوما من المسلمين
حديثي عهد بالاسلام ثلثا رجعا كفارا * وروى الزهري عن سعيد بن المسيب عن صفوان
ابن امية قال اعطاني رسول الله صلى الله عليه وسلم وانه لا يفض الناس الى فإزال يعطينى حتى
انه لاحب الخلق الى * وروى محمود بن لبيد عن ابي سعيد الخدرى قال لما اصاب رسول الله
صلى الله عليه وسلم الغنائم بحنين وقسم للمتألفين من قريش وفي سائر العرب ما قسم وجد هذا
الحى من الانصار في انفسهم وذكر الحديث وقال فيه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لهم أوجدتم
في انفسكم يا معشر الانصار في لعاعة من الدنيا تألفت بها اقواما ليسلموا وواكلتكم الى ما قسم الله
لكم من الاسلام ففي هذا الحديث انه تألفهم ليسلموا وفي الاول انى لا يعطى رجلا حديثي
عهد بكفر فدل على انه قد كان يتألف بذلك المسلمين والكفار جميعا * وقد اختلف
في المؤلفة قلوبهم فقال اصحابنا انما كانوا في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في اول الاسلام في حال
قلة عدد المسلمين وكثرة عدوهم وقد اعز الله الاسلام واهله واستغنى بهم عن تألف الكفار
فان احتاجوا الى ذلك فانما ذلك لتزكيتهم الجهاد ومتى اجتمعوا وتعاقدوا لم يحتاجوا الى تألف
غيرهم بمال يعطونه من اموال المسلمين * وقد روى نحو قول اصحابنا عن جماعة من السلف
روى عبد الرحمن بن محمد الحارثي عن هجاج بن دينار عن ابن سيرين عن عبيدة قال جاء
عبيدة بن حصن والاقرع بن حابس الى ابي بكر فقالا يا خليفة رسول الله ان عندنا ارضا
سبخة ليس فيها كلاً ولا منقمة فان رأيت ان نعطينها فاقطعها ياها وكتب اليها كتابا واشهد
وليس في القوم عمر فانطلقا الى عمر ليشهد لهما فلما سمع عمر ما في الكتاب تناولهما من ابديهما
ثم نزل في فحاه فذمرا وقال مقالة سيئة فقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يتألفكما
والاسلام يومئذ قليل وان الله قد اغنى الاسلام اذها فاجهدا جهدا لا يرعى الله عليكما ان
رعينا * قال ابو بكر رحمه الله فترك ابي بكر الصديق رضى الله عنه التكير على عمر فيما فعله بعد
امضائه الحكم يدل على انه عرف مذهب عمر فيه حين نبه عليه وان سهم المؤلفة قلوبهم
كان مقصورا على الحال التي كان عابها اهل الاسلام من قلة العدد وكثرة عدد الكفار وانه
لم ير الاجتهاد سائغا في ذلك لانه لو سوغ الاجتهاد فيه لما اجاز فسخ الحكم الذي امضاه فلما اجاز له
ذلك دل على انه عرف بتنبه عمر اياه على ذلك امتناع جواز الاجتهاد في مثله * وروى اسرايل عن جابر
عن ابي جعفر قال ليس اليوم مؤلفة قلوبهم وروى اسرايل ايضا عن جابر بن عامر في المؤلفة
قلوبهم قال كانوا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما استخلف ابو بكر انقطع الرسا *
وروى ابن ابي زائدة عن مبارك عن الحسن قال ليس مؤلفة قلوبهم كانوا على عهد رسول الله
صلى الله عليه وسلم * وروى معقل بن عبيد الله قال سألت الزهري عن المؤلفة قلوبهم قال من اسلم
من يهودى او نصرانى قلت وان كان غنيا قال وان كان غنيا * قوله تعالى ﴿ وفي الرقاب ﴾ فان اهل
العلم يخافون فيه فقال ابراهيم النخعي والشعبي وسعيد بن جبير ومحمد بن سيرين لا يجزى ان
تعتق من الزكاة رقبة وهو قول اصحابنا والشافعي وقال ابن عباس اعتق من زكائك وكان

سعيد بن جبير لا يعتق من الزكاة مخافة جر الولاء وقال مالك في الرقاب انها رقاب يتاعون من الزكاة ويعتقون فيكون ولاؤهم لجماعة المسلمين دون المعتقين قال مالك والاوزاعي لا يعطى المكاتب من الزكاة شيئا ولا عبدا موسرا كان مولاه او مسرا ولا يعطون من الكفارات ايضا قال مالك لا يعتق من الزكاة الارقية مؤمنة * قال ابو بكر لانعلم خلافا بين السلف في جواز اعطاء المكاتب من الزكاة فثبت ان اعطاءه مراد بالآية والدفع اليه صدقة صحيحة وقال الله تعالى ﴿أما الصدقات للفقراء﴾ الى قوله ﴿وفي الرقاب﴾ وعق الرقية لا يسمى صدقة وما اعطى في ثمن الرقية فليس بصدقة لان بائعها اخذه ثمنا لبعده فلم تحصل بعق الرقية صدقة والله تعالى انما جعل الصدقات في الرقاب فماليس بصدقة فهو غير مجزئ وايضا فان الصدقة تقتضي تملك العبد لم يملك شيئا بالعتق وانما سقط عن رقبته وهو ملك للمولى ولم يحصل ذلك الرق للعبد لانه لو حصل له لوجب ان يقوم في مقام المولى فيتصرف في رقبته كما يتصرف المولى فثبت ان الذي حصل للعبد انما هو سقوط ملك المولى وانه لم يملك بذلك شيئا فلا يجوز ان يكون ذلك مجزيا من الصدقة اذ شرط الصدقة وقوع الملك للمتصدق عليه وايضا فان العتق واقع في ملك المولى غير منتقل الى الغير ولذلك ثبت ولاؤه منه فغير جائز وقوعه عن الصدقة ولما قامت الحاجة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الولاء لمن اعتق وجب ان لا يكون الولاء لغيره فاذا انتفى ان يكون الولاء الا لمن اعتق ثبت ان المراد به المكاتبون * وايضا روى عبدالرحمن بن سهل ابن حنيفة عن ابيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من اعان مكانيا في رقبته او غازيا في عسرتة او مجاهدا في سبيل الله اظله الله في ظله يوم لا ظل الا ظله ثبت بذلك ان الصدقة على المكاتبين معونة لهم في رقابهم حتى يعتقوا وذلك موافق لقوله تعالى ﴿وفي الرقاب﴾ * وروى طلحة البجلي عن عبدالرحمن بن عوسجة عن البراء بن عازب قال قال اعرابي للنبي صلى الله عليه وسلم علمني عملا يدخلني الجنة قال لئن كنت اقصرت الخطبة لقد عرضت المسئلة اعتق النسمة وفك الرقية قال اوليسا سواء قال لا اعتق النسمة ان تفوز بعتقها وفك الرقية ان تعين في ثمنها والمنحة الركوب والنفى على ذي الرحم الظالم فان لم تطلق ذلك فاطعم الجائع واسق الظمان وأمر بالمعروف وانه عن المنكر فان لم تطلق ذلك فكف لسانك الا من خير فجعل عتق النسمة غير فك الرقية فلما قال ﴿وفي الرقاب﴾ كان الاولى ان يكون في معونتها بان يعطى المكاتب حتى يفك العبد رقبته من الرق وليس هو ابتاعها وعتقها لان الثمن حينئذ يأخذه البائع وليس في ذلك قرينة وانما القرينة في ان يعطى العبد نفسه حتى يفك به رقبته وذلك لا يكون الا بعد الكتابة لانه قباهما يحصل للمولى واذا كان مكاتبه فبايأخذه لا يملكه المولى وانما يحصل للمكاتب فيجزئ من الزكاة وايضا فان عتق الرقية يسقط حق المولى عن رقبته من غير تملك ولا يحتاج فيه الى اذن المولى فيكون بمنزلة من قضى دين رجل بغير امره فلا يجزئ من ركاته وان دفعه الى الغارم ففرض به دين نفسه جاز كذلك اذا دفعه الى المكاتب فملكه اجزاء عن الزكاة واذا اعتقه لم يجزه لانه لم يملكه وحصل العتق بغير قبوله ولا اذنه * قوله تعالى

(والغارمين) قال ابوبكر لم يختلفوا انهم اندينون وفي هذا دليل على انه اذا لم يملك
 فضلا عن دينه ما نفي درهم فانه فقير تحمل له الصدقة لان النبي صلى الله عليه وسلم قال امرت ان اخذ
 الصدقة من اغنيائكم واردها في فقرائكم فحصل لنا بمجموع الآية والخبر ان الغارم فقير اذ كانت الصدقة
 لا تعطى الا للفقراء بقضية قوله صلى الله عليه وسلم واردها في فقرائكم وهذا يدل ايضا على انه اذا كان
 عليه دين يحيط بما له وله مال كثير انه لا زكاة عليه اذ كان فقيرا يجوز له اخذ الصدقة *
 والآية خاصة في بعض الغارمين دون بعض وذلك لانه لو كان له الف درهم وعليه دين مائة
 درهم لم تحمل له الزكاة ولم يحز معطيه اياها وان كان غارما فثبت ان المراد الغريم الذي لا يفضل
 له عما في يده بعد قضاء دينه مقدار ما نفي درهم او ما يساويها فيجعل المقدار المستحق بالدين
 بما في يده كانه في غير ملكه وما فضل عنه فهو فيه بمنزلة من لا دين عليه * وفي جملة الصدقة
 للغارمين دليل ايضا على ان الغارم اذا كان قويا مكتسبا فان الصدقة تحمل له اذ لم تفرق بين
 القادر على الكسب والمعجز عنه * وزعم الشافعي ان من تحمل حمالة عشرة آلاف درهم وله
 مائة الف درهم ان الصدقة تحمل له وان كان عليه دين من غير الحمالة لم تحمل له واحتج فيه بحديث
 قبيصة بن المخارق انه تحمل حمالة فسأل النبي صلى الله عليه وسلم فيها فقال ان المسئلة لا تحمل
 الا لثلاثة رجل تحمل حمالة فيسئل فيها حتى يؤديها ورجل اصابته جائحة فاجتاحت ماله
 فيسئل حتى يصيب قواما من عيش ورجل اصابته فاقة وحاجة حتى ينهد ثلاثة من ذوي
 الحجي من قومه ان فلانا اصابته فاقة فحلت له المسئلة حتى يصيب سدادا من عيش ثم يسك
 وما سوى ذلك فهو سحت ومعلوم ان الحمالة وسائر الديون سواء لان الحمالة هي الكفالة
 والحمل هو الكفيل فادبا كان النبي صلى الله عليه وسلم اجاز له المسئلة لاجل ما عليه من
 دين الكفالة وقد عام مساواة دين الكفالة لسائر الديون فلا فرق بين شئ منها فينبغي ان تكون
 اباحة المسئلة لاجل الحمالة محمولة على انه لم يقدّر على ادائها وكان الغرم الذي لزمه بازا ما في يده من ماله كما
 نقول في سائر الديون * وروى اسرائيل عن جابر بن ابي جعفر في قوله تعالى (والغارمين) قال
 المستدين في خير سرف حق على الامام ان يقضى عنه وقال سعيد في قوله (والغارمين) قال تاس
 عليهم دين من غير فساد ولا ائلاف ولا تبذير فجعل الله لهم فيها سهما وانما ذكر هؤلاء
 في الدين من غير سرف ولا فساد لانه اذا كان مبدرا مفسدا لم يؤمن اذا قضى دينه ان يستدين
 مثله فيصرفه في الفساد فكلوا قضاء دين مثله لئلا يجعله ذريعه الى السرف والفساد
 ولا خلاف في جواز قضاء دين مثله ودفع الزكاة اليه وانما ذكر هؤلاء عدم الفساد والتبذير
 فما اسدان على وجه الكراهة لاعلى جهة الاحباب وروى عبدالله بن موسى عن عثمان بن
 الاسود عن محاهد في قوله (والغارمين) قال الغارم من ذهب السيل بماله او اصابه حريق
 فذهب ماله او راحل له عيال لا يجد ما ينفق عليهم فيستدين * قال ابوبكر اما من ذهب ماله
 وليس عليه دين فلا يسمى غريما لان الغرم هو اللزوم وانطالبة من لزمه الدين يسمى غريما
 ومن له الدين ايضا يسمى غريما لان له اللزوم والمطالبة فاما من ذهب ماله فليس بغريم وانما

يسمى فقيراً أو مسكيناً وقد روى أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يستعذ بالله من المأثم والمعرم
فقبل له في ذلك فقال أن الرجل إذا غرم حدث فكذب ووعد فأخلف وإنما إذا لزمه الدين
وبجوز أن يكون مجاهد أراد من ذهب ماله وعليه دين لأنه إذا كان له مال وعليه دين أقل
من ماله بمقدار مائتي درهم فليس هو من الغارمين المرادين بالآية وروى أبو يوسف عن عبد الله
ابن سبط عن أبي بكر الحنفي عن أنس بن مالك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إن المسئلة
لأنحل ولا تصاح إلا لأحد ثلاثة لذي فقر مدقع ولذي عزم مفطع ولذي دم موجع ومعلوم
أن مراده بالغرم الدين ﴿وفي سبيل الله﴾ روى ابن أبي ليلى عن عطية العوفي
عن أبي سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لأنحل الصدقة لغني إلا في سبيل الله
أو ابن السبيل أو رجل له جار مسكين تصدق عليه فأهدى له * واختاف الفقهاء في ذلك فقال
فائلون هي للمجاهدين الأغنياء منهم والفقراء وهو قول الشافعي وقال الشافعي لا يعطى منها
إلا الفقراء منهم ولا يعطى الأغنياء من المجاهدين فإن أعطوا ما كوها وأجزأ المعطى وإن
لم يصرفه في سبيل الله لأن شرطها تملكه وقد حصل لمن هذه صفته فأجزأ وقد روى أن عمر
تصدق بفرس في سبيل الله فوجده سباع بعد ذلك فأراد أن يشتريه فقال له رسول الله
صلى الله عليه وسلم لا تعد في صدقتك فلم يمنع النبي صلى الله عليه وسلم المحمول على الفرس
في سبيل الله من بيعها وإن أعطى حاجاً منقطعاً به أجزأ أيضاً وقد روى عن ابن عمر أن رجلاً
أوصى بماله في سبيل الله فقال ابن عمر أن الحج في سبيل الله فأجمله فيه * وقال محمد بن
الحسن في السير الكبير في رجل أوصى بثلاث ماله في سبيل الله أنه يجوز أن يحمل في الحاج
المنقطع به وهذا يدل على أن قوله تعالى ﴿وفي سبيل الله﴾ قد أريد به عند محمد الحجاج المنقطع به
وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال الحج والعمرة من سبيل الله وروى عن أبي
يوسف فيما أوصى بثلاث ماله في سبيل الله أنه لفقراء الغزاة ﴿فإن قيل فقد أجاز النبي صلى الله عليه وسلم لا غنياء الغزاة أخذ الصدقة بقوله لأنحل لغني إلا في سبيل الله﴾ قيل له قد يكون الرجل
غنياً في أهله وبلده بدار يسكنها وأثاث يتأثث به في بيته وخدام يخدمه وفرس يركبه وله
فضل مائتي درهم أو قيمتها فلا أنحل له الصدقة فإذا عزم على الخروج في سفر غزو واحتاج من
آلات السفر والسلاح والعدة إلى ما لم يكن محتاجاً إليه في حال إقامته فينفق الفضل عن
أثاثه وما يحتاج إليه في معمره على السلاح والآلة والعدة فتجوز له الصدقة وجائز أن يكون
الفضل عما يحتاج إليه دابة أو سلاحاً أو شيئاً من آلات السفر لا يحتاج إليه في المصر فيمنع
ذلك جواز إعطائه الصدقة إذا كان ذلك يساوي مائتي درهم وإن هو خرج للغزو فاحتاج
إلى ذلك جائز أن يعطى من الصدقة وهو غني في هذا الوجه فهذا معنى قوله صلى الله عليه وسلم
الصدقة أنحل للغزاة ﴿وفي سبيل الله﴾ روى عن مجاهد وقادة وأبي جعفر وقال بعض
المتأخرين هو من يعزم على السفر وليس له ما يتحمل به وهذا خطأ لأن السبيل هو الطريق

فمن لم يحصل في الطريق لا يكون ابن السبيل ولا يصير كذلك بالعزيمه كما لا يكون مسافرا بالعزيمه وقال تعالى (ولا جنبا الا عابري سبل حتى تغتسلوا) قال ابن عباس هو المسافر لا يجد الماء فيقيم فكذلك ابن السبيل هو المسافر * وجميع من يأخذ الصدقة من هذه الاصناف فانما يأخذها صدقة بالفقر والمؤلفه قلوبهم والعاملون عليها لا يأخذونها صدقة وانما تحصل الصدقة في يد الامام للفقراء ثم يسطى الامام المؤلفه منها لدفع اذيتهم عن الفقراء وسائر المسلمين ويمطيها العاميين عوضا من اعمالهم لاعلى انها صدقة عليهم وانما قلنا ذلك لقول النبي صلى الله عليه وسلم امرت ان آخذ الصدقة من اغنيائكم واردها في فقرائكم فين ان الصدقة مصروفة الى الفقراء فدل ذلك على ان احدا لا يأخذها صدقة الا بالفقر وان الاصناف المذكورين انما ذكروا بيانا لاسباب الفقر

باب الفقير الذي يجوز ان يعطى من الصدقة

قال ابو بكر رحمه الله اخلف اهل العلم في المقدار الذي اذا ملكه الرجل دخل به في حد المعنى وخرج به من حد القبر وحرمت عليه الصدقة * فقال قوم اذا كان عند اهله ما يغديهم ويمشيهم حرمت عليه الصدقة بذلك ومن كان عنده دون ذلك حات له الصدقة واحتجوا بما رواه عبد الرحمن عن يزيد بن جابر قال حدثني ربيعة بن يزيد عن ابي كبشة السلولى قال حدثني سهل بن الحنظلة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من سأل الناس عن ظهر غنى فانما يستكثر من جبر حنهم قلت يا رسول الله ما ظهر غنى قال ان يعلم ان عند اهله ما يغديهم ويمشيهم * وقال آخرون حتى يملك اربعين درهما او عدلها من الذهب واحتجوا بما روى مالك عن زيد بن اسلم عن عطاء بن يسار عن رجل من بنى اسد قال انيت النبي صلى الله عليه وسلم فسمعتة يقول لرجل من سأل منكم وعنده اوقية او عدلها فمد سأل الخافا والاوقية يومئذ اربعون درهما * وقالت طائفة حتى يملك خمسين درهما او عدلها من الذهب واحتجوا في ذلك بما روى التوردي عن حكيم بن جبير عن محمد بن عبد الرحمن بن يزيد عن ابيه عن ابن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يسئل عبد مسئلة وله ما يغنيه الا جاءته سينا او كدو حا او خدونا في وجهه يوم القيامة قبل يا رسول الله وما غناه قال خمسون درهما وحسابها من الذهب * وروى الحاج عن الحسن بن سعد عن ابيه عن علي وعبد الله قالا لا تحمل الصدقة لمن له خمسون درهما او عوضها من الذهب وعن الشعبي قال لا يأخذ الصدقة من له خمسون درهما ولا يعطى منها خمسين درهما * وقال آخرون حتى يملك مائتي درهم او عدلها من عرض او غيره فاضلا عما يحتاج اليه من مسكن وخادم واثاث وفرس وهو قول اصحابنا والدليل على ذلك ما روى ابو بكر الحنفي قال حدثنا عبد الله بن جعفر قال حدثني ابي عن رجل من مزينة انه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول من سأل وله عدل خمس اواق سأل الخافا * وبذل عليه ما روى الليث بن سعد قال حدثني سعيد بن ابي

مطلب

في بيان حد الغنا

سعيد المقبري عن شريك بن عبدالله بن ابي نمرانه سمع انس بن مالك يقول ان رجلا قال للنبي صلى الله عليه وسلم الله امرك ان تأخذ هذه الصدقة من اغنيائنا فتقسمها على فقرائنا فقال اللهم نعم * وروى يحيى بن عبدالله بن صيفي عن ابي معبد عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم حين بعث معاذ الى اليمن قال له اخبرهم ان الله قد فرض عليهم صدقة تؤخذ من اغنيائهم وترد الى فقرائهم * وروى الاشعث عن ابن ابي جحيفة عن ابيه ان النبي صلى الله عليه وسلم بعث ساعيا على الصدقة فامر ان يأخذ الصدقة من اغنيائنا فيقسمها في فقرائنا * فلما جعل النبي صلى الله عليه وسلم الناس صنفين فقراء واغنياء ووجب اخذ الصدقة من صنف الاغنياء وردھا في الفقراء لم يتبق ههنا واسطة بينهما ولما كان الغنى هو الذي ملك مائتي درهم ومادونھما لم يكن مالکھا غنيا وجب ان يكون داخلا في الفقراء فيجوز له اخذھا ولما اتفق الجميع على ان من كان له دون الغداء والعشاء تحل له الصدقة علمنا انها ليست اباحتها موقوفة على الضرورة التي تحل معها الميتة فوجب اعتبار ما يدخل به في حد الغنى وهو ان يملك فضلا عما يحتاج اليه مما وصفنا مائتي درهم او مثلمها من عرض وغيره وامامك الاربعين درهما والخمسين الدرهم على ما روى في الاخبار التي قدمنا فان هذه الاخبار واردة في كراهة المسئلة لافي تحريمها وقد تكره المسئلة لمن عنده ما يغنيه في الوقت لاسيا في اول ما هاجر النبي صلى الله عليه وسلم الى المدينة مع كثرة فقراء المسلمين وقلة ذات ايديهم فاستحب النبي صلى الله عليه وسلم لمن عنده ما يكفيه ترك المسئلة ليأخذھا من هو اولى منه بمن لا يجد شيئا وهو نحو قوله صلى الله عليه وسلم من استغنى اغناء الله ومن استغف اعفاه الله ومن لا يسئنا احب الينا ممن يسئنا وقوله صلى الله عليه وسلم لان يأخذ احدهم حبلًا فيحتطب خيره من ان يسئل الناس اعطوه او منعوه وقد روى عن فاطمة بنت الحسين عن الحسين ابن علي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم للسائل حق وان جاء على فرس فامر النبي صلى الله عليه وسلم باعطاء السائل مع ملكة للفرس والفرس في اكثر الحال تساوى اكثر من اربعين درهما او خمسين درهما وقد روى يحيى بن آدم قال حدثنا علي بن هاشم عن ابراهيم بن يزيد المكي عن الوليد بن عبيد الله عن ابن عباس قال سأل رجل رسول الله صلى الله عليه وسلم ان لي اربعين درهما افسكين انا قال نعم وحدثنا عبد الباقي بن قانع قال حدثنا يعقوب بن يوسف المطوعي قال حدثنا ابو موسى الهروي قال حدثنا المعافي قال حدثنا ابراهيم بن يزيد الجزري قال حدثنا الوليد بن عبدالله بن ابي مغيث عن ابن عباس قال قال رجل يا رسول الله عندي اربعون درهما امسكين انا قال نعم فاباح له الصدقة مع ملكة لاربعين درهما حين ساء مسكيننا اذ كان الله قد جعل الصدقة للمساكين وروى ابو يوسف عن غالب بن عبيد الله عن الحسن قال كان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبل احدهم الصدقة وله من السلاح والكراع والعقار قيمة عشرة آلاف درهم وروى الاعمش عن ابراهيم قال كانوا لا يمنعون الزكاة من له اليد والخدام وروى شعبة عن قتادة عن الحسن قال من له مسكن وخدام اعطى من الزكاة وروى جعفر ابن ابي المغيرة عن سعيد بن جبير قال يعطى من له دار وخدام وفرس وسلاح يعطى من اذالم يكن له

ذلك الشيء احتاج اليه * وقد اختلف في ذلك من وجه آخر فقال قائلون من كان قويا مكتسبا لم تحل له الصدقة وان لم يملك شيئا واحتجوا بما روى ابو بكر بن عياش عن ابي حصين عن سالم ابن ابي الجعد عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تحل الصدقة لغني ولا لذي مرة سوى * ورواه ابو بكر بن عياش ايضا عن ابي جعفر عن ابي صالح عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله وروى سعد بن ابراهيم عن ربحان بن يزيد عن عبد الله بن عمرو عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تحل الصدقة لغني ولا لقوي مكتسب وهذا عندنا على وجه الكراهة لا على جهة التحريم على النحو الذي ذكرنا في كراهة المسئلة * فان قيل قوله لا تحل الصدقة لغني على وجه التحريم وامتناع جواز اعطائه الزكاة كذلك القوي المكتسب * قيل له يجوز ان يريد الغني الذي يستغنى به عن المسئلة وهو ان يكون له اقل من مائتي درهم لا الغني الذي يجعله في حيز من مملك ما يجب في مثله الزكاة اذ قد يجوز ان يسمى غنيا لاستغنائه بما يملكه عن المسئلة ولم يرد به الغني الذي يتعلق بملك مثله وجوب الغني فكان قوله لا تحل الصدقة لغني ولا لذي مرة سوى على وجه الكراهة للمسئلة لمن كان في مثل حاله وعلى ان حديث ابي هريرة هذا في قوله لا تحل الصدقة لغني ولا لذي مرة سوى مختلف في رفعه فرواه ابو بكر بن عياش مرفوعا على ما قدمنا ورواه ابو يوسف عن حصين عن ابي حازم عن ابي هريرة من قوله غير مرفوع وحديث عبد الله بن عمرو رواه سعة والحسن بن صالح عن سعد ابن ابراهيم عن ربحان بن يزيد عن عبد الله بن عمرو موقوفا عليه من قوله وقال لا تحل الصدقة لغني ولا لذي مرة سوى ورواه سميان عن سعد بن ابراهيم عن ربحان بن يزيد عن عبد الله بن عمرو عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تحل الصدقة لغني ولا لقوي مكتسب فاختلفوا في رفعه وظاهر قوله تعالى (انما الصدقات للفقراء والمساكين) عام في سائرهم من قدر منهم على الكسب ومن لم يقدر وكذلك قوله تعالى (في اموالهم حق معلوم للسائل والمحروم) يقتضي وجوب الحق للسائل القوي المكتسب اذ لم تفرق الآية بينه وبين غيره وبدل ايضا قوله تعالى (للفقراء الذين احصروا في سبيل الله لا يستطيعون ضربا في الارض يحسبهم الجاهل اغنياء من التعفف) ولم يفرق بين القوي المكتسب وبين من لا يكتسب من الضعفاء فهذه الآيات كلها قاضية ببطلان قول القائل بان الزكاة لا تعطى الفقير اذا كان قويا مكتسبا ولا يجوز تخصيصها بخبر ابي هريرة وعبد الله بن عمرو اللذين ذكرنا لاختلافهم في رفعه واضطراب منه لان بعضهم يقول قوي مكتسب وبعضهم لذي مرة سوى * وقد رويت اخبار هي استد استفاضة واضح طرقا من هذين الحديثين معارضة لهما منها حديث انس وقيصة بن المخارق ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الصدقة لا تحل الا في احدي ثلاث فذكر احدها من فقر مدقع وقال او رجل اصابته فاقة او رجل اصابته جائحة ولم يشترط في شيء منها عدم القوة والعجز عن الاكتساب ومنها حديث سايمان انه حمل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم صدقة فقال لا تصابه كلوا ولم يأكل ومعلوم ان اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم كانوا اقويا.

مكتسبين ولم يخص النبي صلى الله عليه وسلم بها من كان منهم زمنا او عاجزا عن الاكتساب
ومنها حديث عمرو بن الزبير عن عبيد الله بن عدي بن الحياران رجلين من العرب حدثاه
انهما اتيا النبي صلى الله عليه وسلم فسألاه من الصدقة فصعد فيهما البصر وصوبه فراهما
جلدين فقال ان شئتما اعطيتكما ولا حظ فيها لغني ولا لقوى مكتسب فلما قال لهما ان
شئتما اعطيتكما ولو كان محرما ما اعطاها مع ما ظهر له من جلدهما وقوتهما واخبر مع ذلك انه
لاحظ فيها لغني ولا لقوى مكتسب فدل على انه اراد بذلك كراهة المسئلة ومحبة الزاهة
لمن كان منه ما بغنيه او قدر على الكسب فيستغنى به عنها * وقد يطلق مثل هذا على وجه
التغليظ لا على وجه تحقيق المعنى كما قال النبي صلى الله عليه وسلم ليس بمؤمن من سبت شعبانا
وجاره جائع وقال لادين من لامة له وقال ليس المسكين بالطواف الذي تردده اللقمة واللقمات
ولم يرد به نفي المسكن عنه رأسا حتى تحرم عليه الصدقة وانما اراد ليس حكمه كحكم
الذي لا يسأل وكذلك قوله ولا حق فيها لغني ولا لقوى مكتسب على معنى انه ليس
حقه فيها كحق الزمن العاجز عن الكسب ويدل عليه قوله صلى الله عليه وسلم امرت ان
أخذ الصدقة من اغنيائكم واردها في فقرائكم فم سائر الفقراء الزمنى منهم والاصحاء وايضا قد
كانت الصدقات والزكوات تحمل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فيعطونها فقراء الصحابة من
المهاجرين والانصار واهل الصفة وكانوا اقوياء مكتسبين ولم يكن يخص بها الزمنى دون
الاصحاء وعلى هذا امر الناس من لدن النبي صلى الله عليه وسلم الى يومنا يخرجون صدقاتهم
الى الفقراء الاقوياء والضعفاء منهم لا يمتدرون منها ذوي العاهات والزمانة دون الاقوياء الاصحاء
ولو كانت الصدقة محرمة وغير جائزة على الاقوياء المكتسبين الفروض منها او التوافل لكان
من النبي صلى الله عليه وسلم توقيف للكافة عليه لعموم الحاجة اليه فلما لم يكن من النبي
صلى الله عليه وسلم توقيف للكافة على حظر دفع الزكوات الى الاقوياء من الفقراء والمنكسين
من اهل الحاجة لانه لو كان منه توقيف لكافة لورد النفل به مستفيضا دل ذلك على جواز
اعطائها الاقوياء المنكسين من الفقراء كجواز اعطائها الزمنى والعاجزين عن الاكتساب

باب ذوى القربى الذين تحرم عليهم الصدقة

قال اصحابنا من محرم عايم الصدقة منهم آل العباس وآل علي وآل جعفر وآل عقيد وولد
الحارث بن عبدالمطلب جميعا وحكى الطحاوى عنهم وولد عبدالمطلب ولم يجد ذلك عنهم رواية
والذى يحرم عايم من ذلك الصدقات المفروضة واما التطوع فلا بأس به وذكر الطحاوى انه
روى عن ابي حنيفة وايس بالمشهور ان هراء بنى هاشم بدخلون في آية الصدقات ذكره في احكام
الفرآن قال وقال ابو يوسف ومحمد لا بدخلون في قال ابو بكر المشهور عن اصحابنا جميعا من قدما
ذكره من آل العباس وآل علي وآل جعفر وآل عقيد وولد الحارث بن عبدالمطلب وان تحريم
الصدقة عايمهم خاص في المفروض منه دون التطوع وروى ابن ساعدة عن ابي يوسف ان الزكاة

من بني هاشم تحمل لبني هاشم ولا يحمل ذلك من غيرهم لهم وقال مالك لا تحمل الزكاة لآل محمد والتطوع يحمل وقال الثوري لا تحمل الصدقة لبني هاشم ولم يذكر فرقاً بين النفل والفرض وقال الشافعي تحرم صدقة الفرض على بني هاشم وبني عبد المطلب ويجوز صدقة التطوع على كل أحد إلا رسول الله صلى الله عليه وسلم فإنه كان لا يأخذها * والدليل على أن الصدقة المفروضة محرمة على بني هاشم حديث ابن عباس قال ما خصنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بشيء دون الناس إلا بثلاث أسباغ الوضوء وإن لنا أكل الصدقة وإن لا ننزى الحميم على الخيل وروى أن الحسن بن علي أخذ تمر من الصدقة فجعلها في فيه فأخرجها رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال أنا آل محمد لا تحمل لنا الصدقة * وحدثنا محمد بن بكر قال حدثنا أبو داود قال حدثنا نصر بن علي قال حدثنا أبي عن خالد بن قيس عن قتادة عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم وجد تمر فقال لولا أني أخاف أن تكون صدقة لا كنتها وروى بهز بن حكيم عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم في الأبل السائمة من كل أربعين ابنة لبون من أعطاها مؤجراً فله أجرها ومن منعها فأنا أخذوها وشطر ماله لا يحمل لآل محمد منها شيء وروى من وجوه كثيرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أن الصدقة لا تحمل لآل محمد إنما هي أوساخ الناس فثبت بهذه الأخبار تحريم الصدقات المفروضة عليهم * فإن قيل روى شريك عن سماك بن حرب عن عكرمة عن ابن عباس قال قدم غير المدينة فاشتري منها النبي صلى الله عليه وسلم متاعاً فباعه بربح أواق فضة فتصدق بها على أرامل بني عبد المطلب ثم قال لا أعود أن اشتري بعدها شيئاً وليس ثمة عندي فقد تصدق على هؤلاء وهن هاشميات * قيل له ليس في الخبر أنهن كن هاشميات وجائر أن لا يكن هاشميات بل زوجات بني عبد المطلب من غير بني عبد المطلب بل عربيات من غيرهم وكن أزواجاً لبني عبد المطلب فأتوا عنهن وإيضاً فإن ذلك كان صدقة تطوع وجائر أن يتصدق عليهم بصدقة التطوع وإيضاً فإن حديث عكرمة الذي ذكرناه أولى لأن حديث ابن عباس أخبر فيه بحكمه فيهم بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم فالخبر متأخر للإباحة فهذا أولى وأما بنو المطلب فليسوا من أهل بيت النبي صلى الله عليه وسلم لأن قرابتهم منه كقرابة بني أمية ولا خلاف أن بني أمية ليسوا من أهل بيت النبي صلى الله عليه وسلم وكذلك بنو المطلب * فإن قيل لما أعطاهم النبي صلى الله عليه وسلم من الخمس سهم ذوى القربى كما أعطى بني هاشم ولم يعط بني أمية دل ذلك على أنهم بمنزلة بني هاشم في تحريم الصدقة * قيل له أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يعطهم للقرابة فحسب لأنه لما قال عثمان بن عفان وجير بن مطعم يا رسول الله أما بنو هاشم فلا ننكر فضلهم لقربهم منك وأما بنو المطلب فنحن وهم في النسب شيء واحد فأعطيتهم ولم تعطينا فقال صلى الله عليه وسلم إن بني المطلب لم تفارقني في جاهلية ولا إسلام فأخبر النبي صلى الله عليه وسلم أنه لم يعطهم بالقرابة فحسب بل بالنصرة والقرابة ولو كانت أجابهم إياه ونصرتهم له في الجاهلية والإسلام أصلاً لتحريم الصدقة لوجب أن يخرج منها آل أبي لهب وبعض آل الحارث بن عبد المطلب من أهل بيته لأنهم لم يحيوه وينبغي أن لا تحرم على من ولد في الإسلام من بني أمية لأنهم

لم يخالفوه وهذا ساقط وايضا فان سهم الخمس انما يستحقه خاص منهم وهو موكول الى اجتهاد الامام ورأيه ولم يثبت خصوص تحريم الصدقة في بعض آل النبي صلى الله عليه وسلم وايضا فليس استحقاق سهم من الخمس اصلا لتحريم الصدقة لان التامى والمساكين وابن السبيل يستحقون سهمها من الخمس ولم تحرم عليهم الصدقة فدل على ان استحقاق سهم من الخمس ليس باصل في تحريم الصدقة * واختلف في الصدقة على مولى بنى هاشم وهل اريدوا بآية الصدقة فقال اصحابنا والثوري موالهم بمنزلهم في تحريم الصدقات المفروضات عليهم وقال مالك بن انس لا بأس بان يعطى موالهم والذي يدل على القول الاول حديث ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم استعمل ارقم بن ارقم الزهري على الصدقة فاستبغ ابارافع فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الصدقة حرام على محمد وآل محمد وان مولى القوم من انفسهم وروى عن عطاء ابن السائب عن ام كلثوم بنت علي عن مولى لهم يقال له هرمز او كيسان ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له يا ابا فلان انا اهل بيت لانا كل الصدقة وان مولى القوم من انفسهم فلا تأكل الصدقة وايضا لما قال النبي صلى الله عليه وسلم الولاء لمة كالحمة النسب وكانت الصدقة محرمة على من قرب نسبه من النبي صلى الله عليه وسلم وهم بنو هاشم وجب ان يكون موالهم بمنابهم اذ كان النبي صلى الله عليه وسلم قد جعله لمة كالنسب * واختلف في جواز اخذ بنى هاشم للعمال من الصدقة اذا عملوا عليها فقال ابو يوسف ومحمد من غير خلاف ذكرناه عن ابي حنيفة لا يجوز ان يعمل على الصدقة احد من بنى هاشم ولا يأخذ عمالته منها قال محمد وانما يصنع ما كان يأخذه على بن ابي طالب رضي الله عنه في خروجه الى اليمن على انه كان يأخذ من غير الصدقة قال ابو بكر يعني بقوله لا يعمل على الصدقة على معنى انه يعملها يأخذ عمالته فاما اذا عمل عليها متبرعا على ان لا يأخذ شيئا فهذا لا خلاف بين اهل العلم في جوازه وقال آخرون لا بأس بالعماله لهم من الصدقة * والدليل على صحة القول الاول ما حدثنا عبد الباقي بن قانع قال حدثنا علي بن محمد قال حدثنا مسدد قال حدثنا معمر قال سمعت ابي يحدث عن جيش عن عكرمة عن ابن عباس قال بعث نوفل بن الحارث ابنه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال انطلقا الى عمكما لعله يستعملكما على الصدقة فجاءا فحدثنا نبي الله صلى الله عليه وسلم بحاجتهما فقال لهما نبي الله صلى الله عليه وسلم لا يحل لكم اهل البيت من الصدقات شيء لانها غسالة الايدي ان لكم في خمس الخمس ما يغنيكما او كيفيكما وروى عن علي انه قال للعباس سل النبي صلى الله عليه وسلم ان يستملك على الصدقة فسأله فقال ما كنت لاستملك على غسالة ذنوب الناس وروى الفضل ابن العباس وعبد المطلب بن ربيعة بن الحارث سألا النبي صلى الله عليه وسلم ان يستعملهما على الصدقة ليصيبا منها فقال ان الصدقة لا تحل لآل محمد فنعهما اخذ العمال ومنع ابارافع ذلك ايضا وقال مولى القوم منهم * واحتج المسيحون لذلك بان النبي صلى الله عليه وسلم بعث عليا الى اليمن على الصدقة رواه جابر وابوسعيد جميعا ومعلوم انه قد كانت ولايته على الصدقات وغيرها ولا حجة في هذا لهم لانه لم يذكر ان عليا اخذ عمالته منها وقد قال الله تعالى لنبيه صلى الله عليه

وسلم (خذ من اسوالهم صدقة) ومعلوم انه صلى الله عليه وسلم لم يكن يأخذ من الصدقة عمالة وقد كان على بن ابي طالب حين خرج الى اليمن فولى القضاء والحرب بها فجاز ان يكون اخذ رزقه من مال النبي لان من جهة الصدقة فان قيل فقد يجوز ان يأخذ النبي عماله منها وان لم يحل له الصدقة فكذلك بنوهاشم قيل له لان النبي من اهل هذه الصدقة لو افترق اخذ منها والهاشمي لا يأخذ منها محال فان قيل ان العامل لا يأخذ عماله صدقة وانما يأخذ اجرة لعمله كما روى ان بريرة كانت تهدي للنبي صلى الله عليه وسلم مما يتصدق به عليها ويقول صلى الله عليه وسلم هي لها صدقة ولنا هدية قيل له الفصل بينهما ان الصدقة كانت تحصل في ملك بريرة ثم تهديها للنبي صلى الله عليه وسلم فكان بين ملك المتصدق وبين ملك النبي صلى الله عليه وسلم واسطة ملك آخر وليس بين ملك المأخوذ منه وبين ملك العامل واسطة لانها لا تحصل في ملك الفقراء حتى يأخذها العامل

باب من لا يجوز ان يعطى من الزكاة من الفقراء

قال الله تعالى (انما الصدقات للفقراء والمساكين) فاقضى ظاهره جواز اعطائها لمن شمله الاسم منهم قريبا كان او بعيدا لولا قيام الدلالة على منع اعطاء بعض الاقرباء وقد اختلف الفقهاء في ذلك فقال اصحابنا جميعا لا يعطى منها والدا وان علا ولا ولدا وان سفل ولا امرأة وقال مالك والثوري والحسن بن صالح لا يعطى من يلزمه نفقته وقال ابن سبرمة لا يعطى من الزكاة قرابته الذين يرثونه وانما يعطى من لا يرثه وليس في عياله وقال الاوزاعي لا تخطى بزكاة ماله فقراء اقاربه اذا لم يكونوا من عياله ويتصدق على مواله من غير زكاة ماله وقال الليث لا يعطى الصدقة الواجبة من يعول وقال المزني عن الشافعي في محتصره ويعطى الرجل من الزكاة من لا تلزمه نفقته من قرابته وهم من عدا الولد والوالد والزوجة اذا كانوا اهل حاجة فهم احق بها من غيرهم وان كان ينفق عليهم تطوعا قال الربكر فحصل من اتفاقهم ان الولد والوالد والزوجة لا يعطون من الزكاة ويدل عليه ايضا قوله صلى الله عليه وسلم انت ومالك لا يبك وقال ان اطيب ما اكل الرجل من كسبه وان ولده من كسبه فاذا كان مال الرجل مضافا الى ابيه وموصوفا بانه من كسبه فهو متى اعطى ابيه فكانه باق في ملكه لان ملك ابيه منسوب اليه فلم تحصل صدقة صحيحة واذا صح ذلك في الابن فالاب مثله اذ كل واحد منهما منسوب الى الآخر من طريق الولادة وايضا قد ثبت عندنا بطلان شهادة كل واحد منهما لصاحبه فلما جمل كل واحد منهما فيما يحصله بشهادته لصاحبه كان يحصله لنفسه وجب ان يكون اعطاؤه اياه الزكاة كسبتيه في ملكه وقد اخذ عليه في الزكاة اخراجها الى ملك الفقير اخراجا صحيحا ومتى اخراجها الى من لا يجوز له شهادته فلم ينقطع حقه عنه وهو بمنزلة ما هو باق في ملكه فلذلك لم يحجز ولهذه العلة لم يحجز ان يعطى زوجته منها واما اعتبار النفقة فلا معنى له لان النفقة حق يلزمه وليست بالكدمن الديون التي ثبتت لبعضهم على بعض فلا يمنع ثبوتها من جواز

دفع الزكاة اليه وعموم الآية يقتضي جواز دفعها اليه باسم الفقر ولم تقم الدلالة على تخصيصه
فلم يحجز اخراجها لاجل النفقة من عمومها وايضا قال النبي صلى الله عليه وسلم خير الصدقة
ما كان عن ظهر غنى وابدأ بمن تعول وذلك عموم في جواز دفع سائر الصدقات الى من يعول
وخرج الولد والوالد والزوجان بدلالة الآية فان قيل انما لم يحجز اعطاء الوالد والولد لانه تلزمه
نفقته قيل له هذا غلط لانه لو كان الولد والوالد مستغنيين بقدر الكفاف ولم تكن على صاحب
المال نفقتهم لما جازان يعطيهما من الزكاة لانهما ممنوعان منها مع لزوم النفقة وسقوطها فدل على
ان المانع من دفعها اليهما ان كل واحد منهما منسوب الى الآخر بالولادة وان واحدا منهما
لا يتجاوز شهادته للآخر وكل واحد من المعنيين علة في منع دفع الزكاة * واختلافوا في اعطاء
المرأة زوجها من زكاة المال قال ابو حنيفة ومالك لا تعطيه وقال ابو يوسف ومحمد
والشورى والشافعي تعطيه واخبره بنول الاول انه قد ثبت ان شهادة كل واحد من
الزوجين لصاحبه غير جائزة فوجب ان لا يعطى واحد منهما صاحبه من زكاته لوجود
علة المانعة من دفعها في كل واحد منهما * واحتج المجيزون لدفع زكاتها اليه بحديث زينب
امراة عبدالله بن مسعود حين سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن الصدقة على زوجها
عبدالله وعلى ايتام لاختها في حجرها فقال لك اجران اجر الصدقة واجر القرابة * قيل له
كانت صدقة تطوع والفاظ الحديث يدل عليه وذلك لانه ذكر فيه انها قالت لما حدث النبي
صلى الله عليه وسلم النساء على الصدقة وقال تصدقن ولو بحليكن جمعت حبلالي وارتدت ان
اتصدق فسألت النبي صلى الله عليه وسلم وهذا يدل على انها كانت صدقة تطوع * فان احتجوا
بما حدثنا عبد الباقي بن فافع قال حدثنا ابن ناجية قال حدثنا احمد بن حنبل قال حدثنا علي بن
ثابت قال حدثني يحيى بن ابي انيسة الجزري عن حماد بن ابراهيم عن علقمة عن عبدالله
ان زينب التثفية امراة عبدالله سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت ان لي طوقا فيه عشرون
متقالا افأؤدى زكاته قال نعم نصف متقال قالت فان في حجرى حتى اخلى ايتاما افأجمله واوضه
فيهم قال نعم فيين في هذا الحديث انها كانت من زكاتها * قيل له ليس في هذا الحديث ذكر اعطاء
الزوج وانما ذكر فيه اعطاء بنى اخيه ونحن نجز ذلك وجائز ان تكون سنأله عن صدقة
المنطوع على زوجها وبنى اخيه فاجازها وسأله في وقت آخر عن زكاة الحلى ودفعها الى
بنى اخيه فاجازها ونحن نجيز دفع الزكاة الى بنى الاخ * واختلف في اعطاء الذمي من الزكاة
فقال اصحابنا ومالك والشورى وابن سبرمة والشافعي لا يعطى الذمي من الزكاة وقال
عبدالله بن الحسن اذا لم يجد مسلما اعطى الذمي فقيل له فانه ليس بالمكاف الذي هو به مسلم
وفي موضع آخر مسلم فكانه ذهب الى اعطائها للذمي الذي هو بين ظهرانيهم والحجة للقول الاول
قول النبي صلى الله عليه وسلم امرت ان آخذ الصدقة من اغنيائكم واردها في فقرائكم فاقضى ذلك
ان يكون كل صدقة اخذها الى الامام مقصورة على فقراء المسلمين ولا يجوز اعطاؤها الكفار
ولما اتفقوا على انه اذا كان هناك مسلمون لم يعط الكفار ثبت ان الكفار لا حظ لهم في الزكاة

اذ لو جاز اعطاؤها اياهم بحال لجاز في كل حال لوجود الفقر كسائر فقراء المسلمين *
واختلفوا في دفع الزكاة الى رجل واحد فقال اصحابنا يجوز ان يعطى جميع زكاته مسكينا
واحدا وقال مالك لا بأس ان يعطى الرجل زكاة الفطر عن نفسه وعياله مسكينا واحدا وقال
المرزقي عن الشافعي واقل ما يعطى اهل السهم من سهام الزكاة ثلاثة فان اعطى اثنين وهو
يوجد الثالث ضمن ثلث سهم * قال ابو بكر قوله تعالى (انما الصدقات للفقراء) اسم للجنس في
المدفوع والمدفوع اليهم واسماء الاجناس اذا اطلقت فانها تتناول المسميات بايجاب الحكم
فيها على احد مئين اما الكل واما ادناه ولا تختص بعدد دون عدد لا بدلالة اذ ليس فيها
ذكر العدد الا ترى الى قوله تعالى (والسارق والسارقة) وقوله (الزانية والزاني) وقوله
(وخلق الانسان ضعيفا) ونحوها من اسماء الاجناس انها تتناول كل واحد من آحادها على
حياله لا على طريق الجمع ولذلك قال اصحابنا فيمن قال ان تزوجت النساء واشترت العبدان
على الواحد منهم ولو قال ان شربت الماء او اكلت الطعام كان على الجزء منها لا على استيعاب جميع
ما تحته وقالوا لو اراد بيمينه استيعاب الجنس كان مصدقا ولم يحنث ابدا اذ كان مقتضى اللفظ احد
معنيين اما استيعاب الجميع او ادنى ما يقع عليه الاسم منه وليس للجميع حظ في ذلك فلامعنى
لاعتبار العدد فيه واذا ثبت ما وصفنا واتفق الجميع على انه لم يرد بأية الصدقات استيعاب
الجنس كله حتى لا يحرم واحد منهم سقط اعتبار العدد فيه فبطل قول من اعتبر ثلاثة منهم
وايضا لما يكن ذلك حقا لانسان بيمينه وانما هو حق الله تعالى يصرف في هذا الوجه وجب
ان لا يختلف حكم الواحد والجماعة في جواز الاعطاء ولانه لو وجب اعتبار العدد لم يكن بعض
الاعداد اولى بالاعتبار من بعض اذ لا يختص الاسم بعدد دون عدد وايضا لما وجب اعتبار
العدد وقد علمنا تعذر استيفائه لانهم لا يحصون دل على سقوط اعتباره اذ كان في اعتباره
ما يؤديه الى اسقاطه وقد اختلف ابو يوسف ومحمد فيمن اوصى بثلث ماله للفقراء فقال ابو يوسف
يجزيه وضعه في فقير واحد وقال محمد لا يجزي الا في اثنين فصاعدا شبهه ابو يوسف بالصدقات
وهو اقيس * واختلف في موضع اداء الزكاة فقال اصحابنا ابو حنيفة وابو يوسف ومحمد
تقسم صدقة كل بلد في فقرائه ولا يخرجها الى غيره وان اخرجها الى غيره فاعطاها الفقراء
جاز ويكره وروى على الرازي عن ابي سليمان عن ابن المبارك عن ابي حنيفة قال لا بأس
بان يبعث الزكاة من بلد الى بلد آخر الى ذى قرابته قال ابو سليمان فحدثت به محمد بن الحسن
فقال هذا حسن وليس لنا في هذا سماع عن ابي حنيفة قال ابو سليمان فكشبه محمد بن الحسن
عن ابن المبارك عن ابي حنيفة وذكر الطحاوي عن ابن ابي عمران قال اخبرنا اصحابنا عن محمد
ابن الحسن عن ابي سليمان عن عبدالله بن المبارك عن ابي حنيفة قال لا يخرج الرجل زكاته
من مدينة الى مدينة الا لذى قرابته وقال ابو حنيفة في زكاة الفطر يؤديها حيث هو وعن
اولاده الصغار حيث هم وزكاة المال حيث المال وقال مالك لا تنقل صدقة المال من بلد
الى بلد الا ان تفضل فتقل الى اقرب البلدان اليهم قال ولو ان رجلا من اهل مصر حلت

زكاته عليه وماله بمصر وهو بالمدينة فانه يقسم ركانه بالمدينة ويؤدي صدقة الفطر حيث هو وقال النوري لا نقل من بلد الى بلد الا ان لا يجد من يعطيه وكره الحسن بن صالح نقلها من بلد الى بلد وقال الليث فيمن وجبت عليه زكاة ماله وهو ببلد غير بلده انه ان كانت رجعت الى بلده قربة فانه يؤخر ذلك حتى تقدم بلده فيخرجها ولو اداها حيث هو رجوت ان تجزى وان كانت غيبة طويلة واراد المصنف بها فانه يؤدي زكاته حيث هو وقال الشافعي ان اخرجها الى غير بلده لم يبين لي ان عليه الاعادة : قال ابو بكر ظاهر قوله تعالى (انما الصدقات للفقراء والمساكين) يقتضى حواز اعطائها في غير البلد الذى فيه المال وفي اى موضع شاء ولذلك قال اصحابنا اى موضع ادى فيه اجزاء وبدل عليه ان لم ير في الاصول صدقة مخصوصة بموضع حتى لا يجوز اداؤها في غيره الا ترى ان كفارات الايمان والتذوق وسائر الصدقات لا تختص جوازها نادائها في مكان دون غيره وروى عن طاوس ان معاذ قال لاهل اليمن اتوني بمخيس اوليس آخذ منكم في الصدقة مكان الذرة والشعير فانه ايسر عليكم وخير لمن بالمدينة من المهاجرين والانصار فهذا يدل على انه كان ينقلها من اليمن الى المدينة وذلك لان اهل المدينة كانوا احوج اليها من اهل اليمن وروى عدى بن حاتم انه نقل صدقة طى الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وبلادهم بالبعد من المدينة ونقل ايضا عدى ابن حاتم والزبير بن بدر صدقات قومهما الى ابي بكر الصديق رضى الله عنه من بلاد طى وبلاد نجي تميم فاستعان بها على قتال اهل الردة وانما كرهوا نقلها الى بلد غيره اذا تساوى اهل المدن في الحاجة لما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لمعاذ حين بعثه الى اليمن اعلمهم ان الله قد فرض عليهم حفا في اموالهم يؤخذ من اغنيائهم ويرد في فقرائهم وذلك يقتضى ردها في فقراء المأخوذ من منهم : وانما قال ابو حنيفة انه يجوز له نقلها الى ذى قرابته في بلد آخر لما حدثنا عبد الباقي بن فافع قال حدثنا على بن محمد قال حدثنا ابوسامة قال حدثنا حماد بن سلمة عن ابوب وهشام وحبيب عن محمد بن سيرين عن سامان بن عامر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال صدقة الرجل على قرابته صدقة وصلة : وحدثنا عبد الباقي بن فافع قال حدثنا موسى بن زكريا قال حدثنا احمد بن منصور قال حدثنا عثمان بن صالح حدثنا ابن لهيعة عن عطاء عن ابن عباس عن عمر بن الخطاب انه سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن الصدقة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الصدقة على ذى القرابة تضاعف مرتين * وقال النبي صلى الله عليه وسلم في حديث زينب امرأة عبد الله حين سأله عن صدقتها على عبد الله وابنته نجي اخ لها في حجرها فقال لك اجران اجر الصدقة واجر القرابة : وحدثنا عبد الباقي بن فافع قال حدثنا على بن الحسين بن يزيد الصدائي قال حدثنا ابي قال حدثنا ابن نمير عن حجاج عن الزهري عن ايوب بن بشير عن حكيم بن حزام قال قلت يا رسول الله اى الصدقة افضل قال على ذى الرحم الكاشح * فثبت بهذه الاخبار ان الصدقة على ذى الرحم المحرم وان بعدت داره افضل منها على الاجنبى فلذلك قال يجوز نقلها الى بلد آخر اذا عطاها ذاقربته وانما قال اصحابنا في صدقة الفطر انه يؤديها عن نفسه حيث هو وعن رفيقه

وولده حيث هم لانها مؤداة عنهم فكما تؤدي زكاة المال حيث المال كذلك تؤدي صدقة
القطر حيث المؤدى عنه

سبعون فيما يعطى مسكين واحد من الزكاة

كان ابو حنيفة يكره ان يعطى انسان من الزكاة مائى درهم وان اعطيته اجزائه ولا بأس بان تعطيه
اقل من مائى درهم قال وان يغنى بها انسانا احب الى وروى هشام عن ابى يوسف في رجل له مائة وتسعة
وتسعون درهما فتصدق عليه بدرهمين انه يقبل واحدا ويرد واحدا وقد اجازله ان يقبل تمام المائتين
وكره ان يقبل ما فوقها واما مالك بن انس فانه برد الامر فيه الى الاجتهاد من غير توقف وقول
ابن شبرمة فيه كقول ابى حنيفة وقال النورى لا يعطى من الزكاة اكثر من خمسين درهما الا
ان يكون غارما وهو قول الحسن بن صالح وقال الليث يعطى مقدار ما يبتاع به خادما اذا كان
ذاعيا والزكاة كثيرة ولم يحد الشافعي شيئا واعتبر ما يرفع الحاجة بها قال ابو بكر قوله تعالى (انما
الصدقات للفقراء والمساكين) ليس فيه تحديد مقدار ما يعطى كل واحد منهم وقد علمنا انه
لم يرد به تقريبها على الفقراء على عدد الرؤس لامتناع ذلك وتمذره ثبت ان المراد دفعها
الى بعض اى بعض كان واقلهم واحد ومعلوم ان كل واحد من ارباب الاموال مخاطب بذلك
فاقتضى ذلك جواز دفع كل واحد منهم جميع صدقته الى فقير واحد قل المدفوع او كثر فوجب
بظاهر الآية جواز دفع المال الكثير من الزكاة الى واحد من الفقراء من غير تحديد لمعداره
وايضا فان الدفع والتملك يصادفانه وهو فقير فلا فرق بين دفع المائيل والكثير لحصول
التمليك في الحالتين للفقير وانما كره ابو حنيفة ان يعطى انسانا مائى درهم لان المائتين هي النصاب
الكامل فيكون غنيا مع تمام ملك الصدقة ومعلوم ان الله تعالى انما امر بدفع الزكوات الى الفقراء
لينتفعوا بها ويملكوها فلا يحصل له التمكين من الانتفاع الا وهو غنى فكره من اجل ذلك دفع
نصاب كامل ومضى دفع اليه اقل من النصاب فانه يملكه ويحصل له الانتفاع بها وهو فقير فلم
يكرهه اذا القليل والكثير سواء في هذا الوجه اذا لم يصر غنيا فالنصاب عند وقوع التملك
والتمكين من الانتفاع واما قول ابى حنيفة وان يغنى بها انسانا احب الى فانه لم يرد به الغنى الذي
تجب عليه به الزكاة وانما اراد ان يعطيه ما يستغنى به عن المسئلة ويكف به وجهه ويتصرف به
في ضرب من المعاش * واختلف فيمن اعطى زكاته رجلا ظاهره الفقر فاعطاء على ذلك
ثم تبين انه غنى فقال ابو حنيفة ومحمد بحزبه وكذلك ان دفعها الى ابنه او الى ذمي وهو
لا يعلم ثم علم انه يحزبه وقال ابو يوسف لا يحزبه ذهب ابو حنيفة في ذلك الى ما روى في
حديث معن بن بزبد ان اباه اخرج صدقة فدفعها اليه ليلا وهو لا يعرفه فاما اصبح وقف
عليه فقال ما اياك اردت واختصا الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال له لك مانويت بازيد وقال
لمن لك ما اخذت ولم يسئله أنوبتها من الزكاة او غيرها بل قال لك مانويت فدل على جوازها
ان نواها زكاة وايضا فان الصدقة على هؤلاء قد تكون صدقة محيحة من وجه في غير حال الضرورة

وهو ان تصدق عليهم صدقة التطوع فاشبهت من هذا الوجه الصلاة الى الكعبة اذا اداها باجتهاد صحيح ثم بين انه اخطأها كانت صلاته ماضية اذ كانت الصلاة الى غير جهة الكعبة قد تكون صلاة صحيحة من غير ضرورة وهو المصلي تطوعا على الراحة فكان اعطاء الزكاة باجتهاد مشبها لاداء الصلاة باجتهاد على النحو الذي ذكرنا ❦ فان قيل اما يشبه مسئلة الزكاة من توضأ بماء يظنه طاهرا ثم علم انه كان نجسا فلا تجزئه صلاته لانه صار من اجتهاد الى يقين كذلك مؤدى الزكاة الى غنى او اسه اودى اداعام فمد صار من اجتهاد الى يقين فبطل حكم اجتهاده ووجبت عليه الاعادة ❦ قيل له ليس كذلك لان الوضوء بالماء النجس لا يكون طهارة بحال فلم يكن للاجتهاد تأثير في حواره وترك القبلة جائز في احوال فسدنا بما ذكرناه اسببه ❦ فان قيل الصلاة قد يحوز في الثوب النجس في حال ومع ذلك ولو اداها باجتهاد منه في طهارة الثوب ثم نسين النجاسة بطلت صلاته ووجبت عليه الاعادة ولم يكن جواز الصلاة في الثوب النجس بحال موجبا لجواز اداها بالاجتهاد متى صار الى يقين النجاسة ❦ قيل له اغفأت معنى اعتلالنا لانا قلنا ان ترك القبلة حائز من غير ضرورة كجواز اعطاء هؤلاء من صدقة التطوع من غير ضرورة فكما منسأويين من هذا الوجه لا يرى انه لا ضرورة بالمصلي على الراحة في فعل التطوع كما لا ضرورة بالتصدق صدقة التطوع على ما ذكرنا فلما استويا من هذا الوجه اسبها في الحكم واما الصلاة في الثوب النجس فغير حائزة الا في حال الضرورة ويسوى فيه حكم مصلي الفرض او منهل فلذلك اخلفا

باب دفع الصدقات الى صنف واحد

قال الله تعالى ﴿انما الصدقات للفقراء والمساكين﴾ الآية وروى ابو داود الطيالسي قال حدثنا سمعت ابن سعيد عن عطاء عن سعد بن جبير عن علي وابن عباس قال اذا اعطى الرجل الصدقة صنفا واحدا من الاصناف لماية حرام وروى مثل ذلك عن عمر بن الخطاب وحذيفة عن سعد بن جبير وابراهيم وعمر بن عبد العزيز واي امانة ولا يروى عن الصحابة خلافة فصار اجماعا من السلف لا يسع احدا خلافة لظهوره وسفاضته فهم من غير خلاف طهر من احد من بطرائهم عليهم وروى النوري عن ابراهيم بن ميسرة عن طاوس عن معاذ بن جبل انه كان يأخذ من اهل اليمن العروش في الزكاة ويجمعها في صنف واحد من الناس وهذا قول ابي حنيفة واي يوسف ومحمد وزفر ومالك بن اسد وقال الشافعي تقسم على ثمانية اصناف الا ان يفقد صنف فتقسم في الباقي لا يجزى غيره وهذا قول مخالف لقول من قدما ذكره من السلف ومخالف للآثار والسنن وظاهر الكتاب قال الله تعالى ﴿ان تبدوا الصدقات فتنها هي وان تمحوها ونؤثروها الفقراء فهو خير لكم﴾ وذلك عموم في جميع الصدقات لانه اسم للجس لدخول الالف واللام عليه فاقضت الآية دفع جميع الصدقات الى صنف واحد من المذكورين وهم الفقراء فدل على ان مراد الله تعالى في ذكر الاصناف انما هو بيان اسباب الفقر لا قسمها على ثمانية

ويدل عليه ايضا قوله تعالى (في اموالهم حق معلوم للسائل والمحروم) وذلك يقتضى جواز اعطاء الصدقة هذين دون غيرها وذلك بنى وجوب قسمتها على ثمانية وايضا فان قوله تعالى (انما الصدقات للفقراء) عموم في سائر الصدقات وما يحصل منها في كل زمان وقوله تعالى (للفقراء) الى آخره عموم ايضا في سائر المذكورين من الموجودين ومن يحدث منهم ومعلوم انه لم رد قسمة كل ما يحصل من الصدقة في الموجودين ومن يحدث منهم لاستحالة امكان ذلك الى ان يقوم الساعة فوجب ان يحزى اعطاء صدقة عام واحد لصنف واحد واعطاء صدقة عام ثان لصنف آخر تم كذلك صدقة كل عام لصنف من الاصناف على ما يرى الامم قسمته فثبت بذلك ان صدقة عام واحد او رجل واحد غير مقسومة على ثمانية وايضا لاختلاف ان الفقراء لا يستحقونها بالشركة وانه جائز ان يحرم البعض منهم ويعطى البعض فثبت ان المقصد صرفها في بعض المذكورين فوجب ان يجوز اعطاؤها بعض الاصناف كما جاز اعطاؤها بعض الفقراء لان ذلك لو كان حلالا لكان حراما من البعض واعطاء البعض قال ابو بكر ويدل عليه ما روى في حديث سامة بن صخر حين ظاهر من امرائه ولم يجد ما يطعم فامر النبي صلى الله عليه وسلم ان ينطلق الى صاحب صدقة بنى زريق ليدفع اليه صدقاتهم فجاز النبي صلى الله عليه وسلم دفع صدقاتهم الى سلمة وانما هو من صنف واحد وفي حديث عبيد الله بن عدي بن الحيار في الرجاءين اللذين سألا النبي صلى الله عليه وسلم من الصدقة فراهما جليدين فقال ان ستما اعطيتكما ولم يستأهما من اى الاصناف هما ليحسبهما من الصنف ويدل على انها مستجفة بالفقر قوله صلى الله عليه وسلم امرت ان آخذ الصدقة من اغنيائكم واردها في فقرائكم وقال لما ذ حين بعثه الى الجبن اعلمهم ان الله تعالى فرض عليهم حقا في اموالهم يؤخذ من اغنيائهم ويرد في فقرائهم فاخبر ان المعنى الذى به يستحق جميع الاصناف هو الفقر لانه عم جميع الصدقة واخبر انها مصروفة الى الفقراء وهذا اللفظ مع ما تضمن من الدلالة يدل على ان المعنى المستحق به الصدقة هو الفقر وان عمومه يقتضى جواز دفع جميع الصدقات الى الفقراء حتى لا يعطى غيرهم بل ظاهر اللفظ يقتضى الجواب ذلك لقوله صلى الله عليه وسلم امرت ﷺ فان قيل العامل يستجفه لا بالفقر ﷺ قيل له لم يكونوا يأخذونها صدقة وانما تحصل الصدقة للفقراء ثم يأخذها العامل عوضا من عمله لاصدقة كفقير تصدق عليه فاعطاها عوضا عن عمل عمل له وكما كان يتصدق على بريرة فنهده للنبي صلى الله عليه وسلم هدية للنبي وصدقة لبريرة ﷺ فان قيل فان المؤلفة قلوبهم قد كانوا يأخذونها صدقة لا بالفقر ﷺ قيل له لم يكونوا يأخذونها صدقة وانما كانت تحصل صدقة للفقراء فيدفع بعضها الى المؤلفة قلوبهم لدفع اذبتهم عن فقراء المسلمين وايسلموا فيكونوا قوة لهم فلم يكونوا يأخذونها صدقة بل كانت تحصل صدقة فتصرف في مصالح المسلمين اذ كان مال الفقراء جائزا صرفه في بعض مصالحهم اذ كان الامام يلى عليهم ويتصرف في مصالحهم * فاما ذكر الاصناف فانما جاء به لبيان اسباب الفقر على ما بينا والدليل عليه ان

الفسارم وابن السبيل والفازي لا يستحقونها الا بالحاجة والفقر دون غيرها فدل على
 ان المعنى الذى به يستحقونها هو الفقر ❦ فان قيل روى عبدالرحمن بن زياد بن ابي عمير عن
 زياد بن نعيم انه سمع زياد بن الحارث الصدائي يقول امرنى رسول الله صلى الله عليه وسلم على قوم
 فقلت اعطنى من صدقاتهم ففعل وكتب لى بذلك كتابا فانا رجل فقال اعطنى من الصدقة فقال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله عز وجل لم يرز بحكم نبي ولا غيره حتى حكم فيها
 من السماء فجزأها ثمانية اجزاء فان كنت من تلك الاجزاء اعطيتك منها ❦ قيل له هذا يدل
 على صحة ما قلنا لانه قال ان كنت من تلك الاجزاء اعطيتك فبان انها مستحقة لمن كان من اهل هذه
 الاجزاء وذكر فيه ان النبي صلى الله عليه وسلم كتب للصدائي بنى من صدقة قومه ولم يستله
 من اى الاصناف هو فدل ذلك على ان قوله ان الله تعالى جزأها ثمانية اجزاء معناه ليوضع
 فى كل جزء منها جميعها ان رأى ذلك الامام ولا يخرجها عن جميعهم وايضا فليس تخلو الصدقة من
 ان تكون مستحقة بالاسم او بالحاجة او بهما جميعا وفاسد ان يقال هى مستحقة بمجرد الاسم
 لوجهين احدهما انه يوجب ان يستحقها كل غارم وكل ابن سبيل وان كان غنيا وهذا باطل والوجه
 الثانى انه كان يجب ان يكون لو اجتمع له الفقر وابن السبيل ان يستحق سهمين فلما بطل هذان
 الوجهان صح انها مستحقة بالحاجة ❦ فان قيل قوله تعالى (اعمال الصدقات للفقراء والمساكين)
 الآية يقتضى ايجاب النركة فلا يجوز اخراج صنف منها كالواوصى بثلث ماله لزيد وعمرو
 وخالد لم يحرم واحد منهم ❦ قيل له هذا مقتضى اللفظ فى جميع الصدقات وكذلك نقول
 يعطى صدقة العام صنفا واحدا ويعطى صدقة عام آخر صنفا آخر على قدر اجتهاد الامام
 ويجرى المصلحة فيه وانما الخلاف بيننا وبينكم فى صدقة واحدة هل يستحقها الاصناف كلها
 وليس فى الآية بيان حكم صدقة واحدة وانما فيها حكم الصدقات كلها فقسم الصدقات
 كلها على ما ذكرنا فكون قدوفينا الآية حقها من مئة مضاها واستعملنا سائر الآى التى قدما
 ذكرها والآثار عن النبي صلى الله عليه وسلم وقول السلف فذلك اولى من ايجاب قسمة صدقة
 واحدة على ثمانية ورد احكام سائر الآى والسنة التى قدما وبهذا المعنى الذى ذكرنا انفصلت
 الصدقات من الوصية بالثلث لالعيان لان المسمين لهم محصورون وكذلك الثلث فى مال معين
 فلا بد من ان يستحقوه بالنركة وايضا فلا خلاف ان الصدقات غير مستحقة على وجه النركة
 للمسمين لانفاقهم على جواز اعطاء بعض الفقراء دون بعض ولا جائز اخراج بعض الموصى
 لهم وايضا لما جاز الفضيل فى الصدقات لبعض على بعض ولم يحز ذلك فى الوصايا المطلقة كذلك
 جاز حرمان بعض الاصناف كما جاز حرمان بعض الفقراء فقارق الوصايا من هذا الوجه وايضا
 لما كانت الصدقة حقا لله تعالى لا لآدمى بدلالة انما لا مطالبة لآدمى يستحقها لنفسه هاى صنف
 اعطى فقد وضعها موضعها والوصية لالعيان حق لآدمى لا مطالبة لغيرهم بها فاستحقوها
 كلهم كسائر الحقوق التى للآدميين ويدل على ذلك ان الله اوجب فى الكفاية اطعام مساكين
 ولو اعطى الفقراء حاز فكذلك جائز ان يعطى ماسمى للمساكين فى آية الصدقات للفقراء

والوصية مخالفة لذلك لانه لو اوصى لزيد لم يسط عمرو ﴿ قوله تعالى ﴾ ومنهم الذين يؤذون النبي ويقولون هو اذن قل اذن خير لكم يؤمن بالله ويؤمن للمؤمنين ﴿ قال ابن عباس وقتادة ومجاهد والضحاك يقولون هو صاحب اذن يصنى الى كل احد وقيل ان اصله من اذن يأذن اذا سمع قال الشاعر

في سماع يأذن الشيخ له * وحديث مثل ماذى مشار

ومعناه اذن صلاح لكم لا اذن شر ﴿ وقوله ﴾ (يؤمن للمؤمنين) قال ابن عباس يصدق المؤمنين ودخول اللام ههنا كدخوله في قوله ﴾ (قل عسى ان يكون ردف لكم) ومعناه ردفكم وقيد انما دخلت اللام للفرق بين ايمان التصديق وايمان لاما ن فاذا قيل ويؤمن للمؤمنين لم يعقل به غير الصديق وهو كقوله تعالى ﴾ (قل لا تعتذروا لن يؤمن لكم) اى ان تصدقكم وكفوله ﴾ (وما انت يؤمن لنا) ومن الناس من يحتج بذلك في قبول خبر الواحد لاخبار الله تعالى عن نبيه انه يصدق المؤمنين فبما يخبرونه به وهذا لم يرد يدل على قوله في اخبار المدايلات فاما اخبار الديانات واحكام الشرع فام يمكن النبي صلى الله عليه وسلم محتاجا الى ان يسمعهما من احد اذ كان الجميع عنه يأخذون وبه يقتدون وبها يهتدون قوله تعالى ﴿ والله ورسوله احق ان يرضوه ﴾ قيل انه انما رد ضمير الواحد في قوله ﴾ (رضوه) لان رضا الله ينتظم رضا الرسول اذ كل ما رضى الله فمدرضه لرسول فترك ذكر ضمير الرسول لدلالة الحال عليه وقيل ان اسم الله تعالى لا يجمع مع اسم غيره في الكناية تعظما بافراد الذكر وقد روى ان رجلا خطب بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم فسال من يطع الله ورسوله فقد ردد ومن يعصهما فقد غوى فقال النبي صلى الله عليه وسلم قم فانس الخطيب انت فانكر الجمع بين اسم الله وبين اسمه في الكناية وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم النبي عن جمع اسم غير الله الى اسمه محرفا لجمع فقال لا تقولوا ان شاء الله وشاء فلان وان كن قولوا ان شاء الله ثم شاء فلان ﴿ قوله تعالى ﴿ يحذر المنافقون ان ينزل عليهم ﴾ قال الحسن ومجاهد كانوا يحذرون فحملا على معنى الاخبار عنهم باسمهم يحذرون وقال غيرهما صورة صورة الخبر ومعناه الامر بقديره ليحذر المنافقون ﴿ وقوله تعالى ﴿ ان الله يخرج ما يحذرون ﴾ اخبار من الله باخراج اضمار السوء واطهاره وهك صاحبه مما يحذره الله به ويفضحه وذلك اخبار عن المنافقين وتحذير لعبرهم من سائر مضمري السوء وكأني به وهو في معنى قوله ﴿ والله يخرج ما كنتم تكتمون ﴾ قوله تعالى ﴿ ولئن سألتهم ليقولن انما كنا نخوض ونلعب ﴾ الى قوله ﴿ ان الله يخرج ما كنتم تكتمون ﴾ في الدلالة على ان الملاعب والجاد سواء في اطهار كلمة الكفر على غير وجه الاكرام لان هؤلاء المنافقين ذكروا انهم قالوا ما قالوه لئلا يظنوا انهم كفروا بالامم ذلك وروى عن الحسن وقتادة انهم قالوا في غزوة نبوك أرجو هذا الرجل ان يفتح قصور الشام وحصونها ههنا ههنا فاطلع الله نبيه على ذلك فاخبر ان هذا المول كفر منهم على اى وجه قالوه من حد او هزل فدل ذلك على استواء حكم الجاد والهازل في اطهار كلمة الكفر ودل ايضا على ان الاستهزاء بآيات الله وبشيء من شرائع ديبه كفر من فاعله ﴿ قوله تعالى ﴿ المنافقون والمنافات بعضهم من بعض ﴾ اضاف بعضهم

الى بعض باجتماعهم على التفاق فهم متشاكلون متشابهون في تعاضدهم على التفاق والامر بالنكر
والنهي عن المعروف كما يضاف بعض النهي اليه لمشاكلته للجملة * قوله تعالى ﴿ وَيَقْبِضُونَ
اَيْدِيَهُمْ ﴾ فانه روى عن الحسن ومجاهد عن الاتفاق في سبيل الله وقال قتادة عن كل خير
وقال غيره عن الجهاد في سبيل الله وجائز ان يكونوا قبضوا ايديهم عن جميع ذلك فيكون
المراد جميع ما احتمله اللفظ منه * وقوله ﴿ نَسُوا اللَّهَ فَنَسِيَهُمْ ﴾ فان معناه انهم تركوا
امره والقيام بطاعته حتى صار ذلك عندهم بمنزلة المنسى اذ لم يستعملوا منه شيئا كما لا يعمل بالمنسى
وقوله ﴿ فَنَسِيَهُمْ ﴾ معناه انه تركهم من رحمة وسماه باسم الذنب لمقابلته لانه عقوبة وجزاء
على الفعل وهو مجاز كقولهم الجزاء بالجزاء وقوله ﴿ وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا ﴾ ونحو ذلك *
قوله تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ جَاهَدُوا الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ وَاغْلُظْ عَلَيْهِمْ ﴾ روى عبدالله بن مسعود
قال جاهدكم بيديكم فان لم تستطع قبل سنانك وقابك فان لم تستطع فاكفهم في وجوههم وقال
ابن عباس جاهد الكفار بالسيف والمنافقين باللسان وقال الحسن وقاتلة جاهد الكفار
بالسيف والمنافقين باقامة الحدود وكانوا اكثر من يصيب الحدود * قوله تعالى ﴿ وَيَحْلِفُونَ بِاللَّهِ مَا قَالُوا
وَلَقَدْ قَالُوا كُفُّوا كُفْرًا وَكَفَرُوا بِعَدَالَتِهِمْ ﴾ فيه اخبار عن كفار المنافقين وكلمة الكفر كل كلمة فيها
جحد لنعمة الله او بلغت منزلتها في العظم وكانوا يطعنون في النبوة والاسلام ويقال ان الفائل
لكلمة الكفر الجلاس بن سويد بن الصامت قال ان كان ما جاء به محمد حفالتحن شر من
الحمير ثم حلف بالله ما قال روى ذلك عن مجاهد وعروة وابن اسحاق وقال قتادة نزلت في عبدالله
ابن ابي بن سلول حين قال ﴿ لَنَرْجِعَنَّ إِلَى الْمَدِينَةِ لِيُخْرِجَنَّ الْأَعَزَّ مِنْهَا الْأَذَلَّ ﴾ وقال الحسن
كان جماعة من المنافقين قالوا ذلك وفيما قص الله علينا من شأن المنافقين واخبارهم باعتقاد الكفر وقوله
ثم تبقيته اياهم واستحيائهم لما كانوا يظهرون للنبي صلى الله عليه وسلم والمسلمين من الاسلام دلالة
على قبول توبة الزنديق المسر للكفر والمظهر للايمان * قوله تعالى ﴿ وَوَعَدْنَاكَ مِنْ عِندِ اللَّهِ
لَنَنَاقِيَنَّكَ فِي حَقِّكَ وَلَنَنَاقِيَنَّكَ فِي حَقِّكَ ﴾ الى آخر الآيتين في الدلالة على ان من نذر نذرا فيه قرينة
لزمه الوفاء لان العهد هو النذر والايجاب نحو قوله ان رزقني الله الف درهم فقل ان اتصدق
منها بخمسة مائة ونحو ذلك فانتظمت هذه الآية احكاما منها ان من نذر نذرا لزمه الوفاء بنفس
المنذور لقوله تعالى ﴿ فَلَمَّا آتَاهُمْ مِنْ فَضْلِهِ خَلَوْا بِهِ ﴾ فعنفهم على ترك الوفاء بالمنذور بعينه
وهذا يدل على بطلان قول من اوجب في شيء بعينه كفارة يمين وابطل ايجاب اخراج المنذور
بعينه ويدل ايضا على جواز تعليق النذر بشرط مثل ان يقول ان قدم فلان لله على صدقة
او صيام ويدل ايضا على ان النذر المضاف الى الملك ايجاب في الملك وان لم يكن الملك
موجودا في الحال وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم لا نذر فيما لا يملك ابن آدم وجعله الله تعالى
نذرا في الملك والزمه الوفاء به ثبت بذلك ان النذر في غير ملك ان يقول لله على ان اتصدق
بشوب زيد او نحوه وهو يدل على ان من قال لاجنية ان تزوجتك فانت طالق انا مطلق في
سكاح لا قبل السكاح كما كان المضيف للنذر الى الملك ناذرا في الملك ونظير ذلك في ايجاب نفس

المنذور على موجه قوله تعالى ﴿ يا ايها الذين آمنوا لم تقولون ما لاتفعلون كبر مقتا عند الله ان تقولوا ما لاتفعلون ﴾ فاقضى ذلك فعل المفعول بعينه واخراج كفارة يمين ليس هو المفعول بعينه ومحوه قوله تعالى ﴿ واوفوا بعهدهم الله اذا طاهدتم ﴾ والوفاء بالعهدة انما هو فعل المعهود بعينه لا غير وقوله ﴿ واوفوا بعهدي اوف بعهديكم ﴾ وقوله ﴿ يوفون بالتذر ﴾ فدهمهم على فعل المنذور بعينه ومن نظائره قوله تعالى ﴿ وجعلنا في قلوب الذين اتبعوه رأفة ورحمة ورهبانية ابتدعوها ما كتبناها عليهم الا ابتغاء رضوان الله فادعوها حق رعايتها ﴾ والابتداع قديكون بالفول وبالفعل فاقضى ذلك ايجاب كل ما ابتدعه الانسان من قرينة قولاً او فعلاً لزم الله تعالى تارك ما ابتدع من القرينة وقدرى نحو ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم في التذر وهو قوله من نذر نذراً وسماً فعليه الوفاء به ومن نذر نذراً ولم يسمه فعليه كفارة يمين ﴿ قوله تعالى ﴾ فاعقبهم نفاقاً في قلوبهم ﴿ قال الحسن بن علي بن فضال ﴾ نذروا اعقبهم النفاق وقال مجاهد اعقبهم الله ذلك بحرمان النوبة كما حرم ابليس ومعناه نصب الدلالة على انه لا يتوب ابداً ذمالة على ما كسبه يده ﴿ وقوله ﴾ الى يوم يلقونه ﴿ قيل فيه يلقون جزاء بخلهم ومن ذهب الى ان الله اعقبهم رداً للضمير الى اسم الله تعالى ﴿ قوله تعالى ﴾ استغفر لهم اولا يستغفر لهم ان تستغفر لهم سبعين مرة فلن يغفر الله لهم ﴿ فيه اخبار بان استغفار النبي صلى الله عليه وسلم لهم لا يوجب لهم المغفرة ثم قال ﴿ ان تستغفر لهم سبعين مرة فان يغفر الله لهم ﴾ ذكر السبعين على وجه المبالغة في اليأس من المغفرة وقدرى في بعض الاخبار ان النبي صلى الله عليه وسلم لما نزلت هذه الآية قال لا تزيدن على السبعين وهذا خطأ من راوه لان الله تعالى قد اخبر انهم كفروا بالله ورسوله فلم يكن النبي صلى الله عليه وسلم ليسئل الله مغفرة الكفار مع علمه بانه لا يغفر لهم وانما الرواية الصحيحة فيه ما روى انا قال لو علمت اني لو زدت على السبعين غفر لهم لزدت عليها وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم استغفر لقوم منهم على ظاهر اسلامهم من غير علم منه بنفاقهم فكانوا اذا مات الميت منهم يسألون رسول الله صلى الله عليه وسلم الدعاء والاستغفار له فكان يستغفر لهم على انهم مسامون فاعلمه الله تعالى انهم ماتوا منافقين واخبر مع ذلك ان استغفار النبي صلى الله عليه وسلم لهم لا ينفعهم ﴿ قوله تعالى ﴾ ولا تصل على احد منهم مات ابداً ولا تقم على قبره ﴿ فيه الدلالة على معان احدها فعل الصلاة على موتى المسلمين وحظرها على موتى الكفار وبدل ايضا على القيام على القبر الى ان يدفن وعلى ان النبي صلى الله عليه وسلم قد كان يفعله وقدرى وكيع عن قيس بن مسام عن عمير بن سعد ان علياً قام على قبر حتى دفن وروى سفيان الثوري عن ابي قيس قال شهدت علقمة قام على قبر حتى دفن وروى جرير بن حازم عن عبد الله بن عبيد بن عمير ان ابن الزبير كان اذا مات له ميت لم يزل قائماً حتى تدفنه فهذا يدل على ان السنة لمن حضر عند القبر ان يقوم عليه حتى يدفن * ومن الناس من يستدل بذلك على جواز الصلاة على القبر وجعل قوله ﴿ ولا تقم على قبره ﴾ قيام الصلاة على القبر وهذا خطأ من التأويل لانه تعالى قال ﴿ ولا تصل على احد ﴾

منهم مات ابدا ولا تقم على قبره ﴿ فنهى عن القيام على القبر كنهيه عن الصلاة على الميت عطفاً عليه فغير جائز ان يكون المعطوف هو المعطوف عليه بعينه وايضاً فان القيام ليس هو عبارة عن الصلاة وانما يريد هذا القائل ان يجعله كناية عنها وغير جائز ان تذكر الصلاة بصریح اسمها ثم يعطف عليها القيام فيجعله كناية عنها فثبت بذلك ان القيام على القبر غير الصلاة وايضاً روى الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس قال سمعت عمر بن الخطاب يقول لما توفي عبد الله بن ابي جاء ابنه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال هذا ابي يا رسول الله قد وضعناه على سفير قبره فقم فصل عليه فوثب رسول الله صلى الله عليه وسلم ووثبت معه فلما قام رسول الله صلى الله عليه وسلم وقام الناس خلفه تحولت وقمت في صدره وقلت يا رسول الله على عبد الله بن ابي عدو الله القائل يوم كذا وكذا وكذا اعد ايامه الحيثة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم وسام لتدعني يا عمر ان الله خيرني فاخترت فقال ﴿ استغفر لهم اولاً تستغفر لهم ﴾ الآية فوالله لو اعلم يا عمر اني لو زدت على سبعين مرة ان يغفر له لزدت ثم مضى رسول الله صلى الله عليه وسلم معه وقام على قبره حتى دفن ثم لم يلبث الا قليلاً حتى انزل الله ﴿ ولا تصل على احد منهم مات ابدا ولا تقم على قبره ﴾ فوالله ما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه وسام على احد من المنافقين ولا قام على قبره بعده فذكر عمر في هذا الحديث الصلاة والقيام على القبر جميعاً فدل على ما وصفنا وروى عن انس ان النبي صلى الله عليه وسلم اراد ان يصلى على عبد الله بن ابي فاخذ جبريل بثوبه فقال ﴿ لا تصل على احد منهم مات ابدا ولا تقم على قبره ﴾ ﴿ قوله تعالى ﴾ ﴿ ليس على الضعفاء ولا على المرضى ولا على الذين لا يجدون ما ينفقون حرج اذا نصحوا لله ورسوله ﴾ هذا عطف على ما تقدم من ذكر الجهاد في قوله ﴿ لكن الرسول والذين آمنوا معه جاهدوا باموالهم وانفسهم ﴾ ثم عطف عليه قوله ﴿ وجاء المعذرون من الاعراب ليؤذن لهم ﴾ فذمهم على الاستيذان في التخلف عن الجهاد من غير عذر ثم ذكر المعذورين من المؤمنين فذكر الضعفاء وهم الذين يضعفون عن الجهاد بانفسهم لزمانة او عي او سن او ضعف في الجسم وذكر المرضى وهم الذين بهم اعلال مانعة من التهوؤ والخروج للقتال وعذر الفقراء الذين لا يجدون ما ينفقون وكان عذر هؤلاء ومدحهم بشريعة النصح لله ورسوله لان من تخلف منهم وهو غير ناصح لله ورسوله بل يريد التضريب السعي في افساد قلوب من بالمدينة لكان مذموماً مستحقاً للعقاب ومن النصح لله تعالى حث المسلمين على الجهاد وترغيبهم فيه والسعي في اصلاح ذات بينهم ونحوه مما يعود بالنفع على الدين ويكون مع ذلك مخلصاً لعمله من الغش لان ذلك هو النصح ومنه النوبة النصوح ﴿ قوله تعالى ﴾ ﴿ ما على المحسنين من سبيل ﴾ عموم في ان كل من كان محسناً في شئ فلا سبيل عليه فيه ويحتج به في مسائل مما قد اختلف فيه نحو من استعار ثوباً ليصلى فيه او دابة ليحج عليها فتهلك فلا سبيل عليه في تضمينه لانه محسن وقد نفى الله تعالى السبيل عليه تقياً عاماً ونظائر ذلك مما يختلف في وجوب الضمان عليه بعد حصول صفة الاحسان له فيحتج به نافو الضمان ويحتج مخالفنا في اسقاط ضمان الجمل الصئول اذا قله من خشي ان يقتله بانه محسن في قتله للجمل

وقال الله تعالى ﴿ما على المحسنين من سيل﴾ ونظائر كثيرة ﴿وقوله تعالى ﴿فأعرضوا عنهم﴾﴾
 رفس) هو كقوله ﴿أما المشركون فنجس﴾ لان الرفس يعبره عن النجس ويقال رفس نجس
 على الاتباع وهذا يدل على وجوب مجانبة الكفار ونزك موالاتهم ومخالطتهم وايئاسهم
 ونقوبتهم ﴿وقوله تعالى ﴿يخلفون لكم﴾﴾ لرضوا عنهم فان رضوا عنهم فان الله لا يرضى عن القوم
 الفاسقين ﴿يدل على ان الحلف على الاعتذار ممن كان متهماً لا يوجب الرضا عنه وقبول عذره لان
 الآية قد اقتضت النهى عن الرضا عن هؤلاء مع ايمانهم﴾ وقال في هذه الآية ﴿يخلفون﴾ ولم يقل
 بالله وقال في الآية الاولى ﴿سيخلفون بالله﴾ فذكر اسم الله في الحلف في الاولى واقتصر
 في الآية الثانية على ذكر الحالف فدل على انها سواء وقال في موضع آخر ﴿يخلفون على الكذب
 وهم يعلمون﴾ وكذلك قال الله تعالى في القسم فقال في موضع ﴿واقسموا بالله جهد ايمانهم﴾
 وقال في موضع آخر ﴿اذا قسموا ليصر منها مصبحين﴾ فاكتفى بذكر الحلف عن ذكر اسم
 الله تعالى وفي هذا دليل على انه لا فرق بين قول القائل احلف وبين قوله احلف بالله وكذلك
 قوله اقسم واقسم بالله ﴿وقوله تعالى ﴿الاعراب اسد كفرا وتفاها واجدر الا يعلموا حدود
 ما انزل الله على رسوله﴾﴾ اطلاق هذا الخبر عن الاعراب ومراده الاعم الاكثر منهم وهم الذين
 كانوا يواطنون المنافقين على الكفر والفاق واخبر انهم اجدر ان لا يعلموا حدود ما انزل الله
 على رسوله وذلك لقلة سماعهم للقرآن ومجالستهم للنبي صلى الله عليه وسلم فهم اجهل من المنافقين
 الذين كانوا بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم لانهم قد كانوا يسمعون القرآن والاحكام فكان
 الاعراب اجهل بمحدود الشرائع من اولئك وكذلك هم الآن في الجهل بالاحكام والسنن
 وفي سائر الاعصار وان كانوا مسلمين لان من بعد من الامصار وناء عن حضرة العلماء كان
 اجهل بالاحكام والسنن ممن جالسهم وسمع منهم ولذلك كرمناهم بامامة الاعراب في الصلاة*
 ويدل على ان اطلاق اسم الكفر والتفاق على الاعراب خاص في بعضهم دون بعض قوله تعالى
 في نسق التلاوة ﴿ومن الاعراب من يؤمن بالله واليوم الآخر ويتخذ ما ينفق قربات عند الله
 وصلوات الرسول﴾ الآية قال ابن عباس والحسن صلوات الرسول استغفاره لهم وقال قتادة
 دعاؤه لهم بالخير والبركة ﴿وقوله تعالى ﴿والسابقون الاولون من المهاجرين والانصار والذين
 اتبعوهم باحسان﴾﴾ فيه الدلالة على تفضيل السابق الى الخير على التالى لانه داع اليه بسبقه
 والتالى نابع له فهو امام له وله مثل اجره كما قال النبي صلى الله عليه وسلم من سن سنة
 حسنة فله اجرها واجر من عمل بها الى يوم القيامة ومن سن سنة سيئة فعليه وزرها
 ووزر من عمل بها الى يوم القيامة وكذلك السابق الى الشر اسوأ حالا من النابع له
 لانه في معنى من سنه وقال الله تعالى ﴿وليحملن اثقلهن واثقالا مع اثقلهن﴾ يعني اثقال
 من اقتدى بهم في الشر وقال الله تعالى ﴿من اجل ذلك كتبنا على بنى اسرائيل انه من قتل
 نفسا بغير نفس او فساد في الارض فكأنما قتل الناس جميعا﴾ وقال النبي صلى الله عليه وسلم
 ما من قتل ظلما الا وعلى ابن آدم القاتل كقل من دمه لانه اول من سن القتل* وقد

اختلف فيمن نزلت الآية فروى عن ابي موسى وسعيد بن المسيب وابن سيرين وقتادة انها نزلت في الذين صلوا الى القبلتين وقال الشعبي فيمن بايع بيعة الرضوان وقال غيرهم فيمن اسلم قبل الهجرة وقوله تعالى ﴿وَمَنْ حَوْلَكُمْ مِنَ الْأَعْرَابِ مُنَاقِقُونَ﴾ الآية الى قوله ﴿سَنُعَذِّبُهُمْ مَرَّتَيْنِ﴾ قال الحسن وقتادة في الدنيا وفي القبر ﴿ثم يردون الى عذاب عظيم﴾ وهو عذاب جهنم وقال ابن عباس في الدنيا بالفضيحة لان النبي صلى الله عليه وسلم ذكر رجلا منهم باعيانهم والاخرى في القبر وقال مجاهد بالقتل والسبي والجوع وقوله تعالى ﴿وآخرون اعترفوا بذنوبهم خلطوا عملا صالحا وآخر سيئا عسى الله ان يتوب عليهم﴾ والاعتراف الاقرار بالشئ عن معرفة لان الاقرار من قر الشئ اذابت والاعتراف من المعرفة وانما ذكر الاعتراف بالخطيئة عند التوبة لان تذكر قبح الذنب ادعى الى اخلاص التوبة منه وابتعد من حال من بدعى الى التوبة ممن لا يدري ماهو ولا يعرف موقعه من الضرر فاصح ما يكون من التوبة ان تقع مع الاعتراف بالذنب ولذلك حكى الله تعالى عن آدم وحواء عند توبتهما ﴿ربنا ظلمنا انفسنا وان لم نتفكرنا وترحمنا لتكونن من الخاسرين﴾ وانما قال ﴿عسى الله ان يتوب عليهم﴾ ليكونوا بين الطمع والاشفاق فيكونوا ابعد من الانتكال والاهمال وقال الحسن عسى من الله واجب وفي هذه الآية دلالة على ان المذنب لا يجوز له اليأس من التوبة وانما يعرض مادام يعمل مع الشر خير لقوله تعالى ﴿خلطوا عملا صالحا وآخر سيئا﴾ وانه متى كان للمذنب رجوع الى الله في فعل الخير وان كان مقيما على الذنب انه مرجو الصلاح مأمون خيرا لعاقبة وقال الله تعالى ﴿ولا تيأسوا من روح الله انه لا ييأس من روح الله الا القوم الكافرون﴾ فالعبد وان عظمت ذنوبه فغير جائز له الانصراف عن الخير يائسا من قبول توبته لان النوبة مقبولة مابق في حال التكليف فاما من عظمت ذنوبه وكثرت مظالمه وموبقاته فاعرض عن فعل الخير والرجوع الى الله تعالى يائسا من قبول توبته فانه يوستك ان يكون ممن قال الله عز وجل ﴿كلابل ران على قلوبهم ما كانوا يكسبون﴾ وروى ان الحسن بن علي قال لحبيب بن مسلمة الفهري وكان من اصحاب معاوية رب مسيرك في غير طاعة الله فقال امامي يري الى ابيك فلا فقال الحسن بلى ولكنك انبعت معاوية على عرض من الدنيا يسير والله لئن فام بك معاوية في دنياك لقد قعدبك في دينك ولو كنت اذ فعلت شرا قلت خيرا كنت ممن قال الله ﴿خلطوا عملا صالحا وآخر سيئا عسى الله ان يتوب عليهم﴾ ولكنك انت ممن قال الله ﴿كلابل ران على قلوبهم ما كانوا يكسبون﴾ وهذه الآية نزلت في نفر تخافوا عن تبوك قال ابن عباس كانوا عشرة فيهم ابولبابة بن عبدالمندثر فربط سبعة منهم انفسهم بسواي المسجد الى ان نزلت توبتهم وقيل كانوا سبعة فيهم ابولبابة وقوله تعالى ﴿خذ من اموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها﴾ ظاهره رجوع الكناية الى المذكورين قبله وهم الذين اعترفوا بذنوبهم لان الكناية لا تستغنى عن مظهر مدكور قد تقدم ذكره في الخطاب فهذا هو ظاهر الكلام ومقتضى اللفظ وجائز ان يراد به جميع المؤمنين ونكون الكناية عنهم جميعا لدلالة الحال عليه كقوله تعالى ﴿انا انزلناه في ليلة القدر﴾ يعني القرآن

مطلب
في محاوراة الحسن بن
علي رضي الله عنهما
مع حبيب بن مسلمة
الفهري من اصحاب
معاوية

وقوله (مترك على ظهرها من دابة) وهو يعنى الارض وقوله (حتى توارت بالحجاب)
 يعنى الشمس فكفى عن هذه الامور من غير ذكرها مظهرة في الخطاب لدلالة الحال عليها
 كذلك قوله (خذ من اموالهم صدقة) يحتمل ان يريد به اموال المؤمنين وقوله (تطهرهم
 وتزكهم بها) يدل على ذلك فان كانت الكسبية عن المذكورين في الخطاب من المعترفين
 بذنوبهم فان دلالة ظاهرة على وجوب الاخذ من سائر المسلمين لاستواء الجميع في احكام الدين
 الا ما خصه الدليل وذلك لان كل حكم حكم الله ورسوله به في شخص او على شخص من عباده
 او غيرها فذلك الحكم لازم في سائر الاشخاص الاما قام دليل التخصيص فيه ، وقوله تعالى
 (تطهرهم) يعنى ازالة نجس الذنوب بما يعطى من الصدقة وذلك لانه لما اطلق اسم
 النجس على الكفر تشبيها له بنجاسة الاعيان اطلق في مقابله وازاله اسم التطهير كتطهير
 نجاسة الاعيان بازالته وكذلك حكم الذنوب في اطلاق اسم النجس عليها واطلق اسم التطهير
 على ازالته بفعل ما يوجب تكفيرها فاطلق اسم التطهير عليهم بما يأخذه النبي صلى الله عليه
 وسلم من صدقاتهم ومضاء انهم يستحقون ذلك بادائها الى النبي صلى الله عليه وسلم لانه
 لو لم يكن الافعل النبي صلى الله عليه وسلم في الاخذ لما استحقوا التطهير لان ذلك ثواب
 لهم على طاعتهم واعطائهم الصدقة وهم لا يستحقون التطهير ولا يصيرون زكيا بفعل غيرهم
 فعلما ان في مضمونه اعطاء هؤلاء الصدقة الى النبي صلى الله عليه وسلم فلذلك صاروا بها
 ازكيا متطهرين وقد اختلف في مراد الآية هل هي الزكاة المفروضة او هي كفارة من الذنوب التي
 اصابوها فروى عن الحسن انها ليست بالزكاة المفروضة واعاد هي كفارة الذنوب التي اصابوها
 وقال غيره هي الزكاة المفروضة والصحيح انها الزكوات المفروضة دلت ان هؤلاء
 القوم اوجب الله عليهم صدقة دون سائر الناس سوى زكوات الاموال وادلت بذلك خبر
 فالظاهر انهم وسائر الناس سواء في الاحكام والمبادات وانهم غير مخصوصين بها دون
 غيرهم من الناس ولانه اذا كان مقتضى الآية وجوب هذه الصدقة على سائر الناس ليسوى
 الناس في الاحكام الا من خصه دليل فالواجب ان يكون هذه الصدقة واجبة على جميع الناس
 غير مخصوص بها قوم دون قوم وادلت بذلك كانت هي الزكاة المفروضة وليس في اموال
 سائر الناس حق سوى الصدقات المفروضة وقوله (تطهرهم وتزكهم بها) لدلالة فيه
 على انها صدقة مكفرة للذنوب غير الزكاة المفروضة لان الزكاة المفروضة ايضا تطهر
 وتزكي مؤديها وسائر الناس من المكلفين محتاجون الى ما يطهرهم وتزكهم ، وقوله (خذ
 من اموالهم) عموم في سائر اصناف الاموال ومقتضى لاخذ البعض منها اذ كانت من
 مقتضى الميض وقد دخلت على عموم الاموال فاقضت الحجاب لاخذ من سائر اصناف
 الاموال بعضها ومن الناس من يقول انه متى اخذ من صنف واحد فقد قضى عهدة الآية
 والصحيح عندنا هو الاول وكذلك كان يقول سبخا ابو الحسن الكرخي ، قال ابو بكر
 وقد ذكر الله تعالى ايجاب فرض الزكاة في مواضع من كتابه باللفظ مجمل مفتقر الى البيان في المأخوذ

والمأخوذ منه ومقادير الواجب والموجب فيه ورقته وما يستحقه وما ينصرف فيه فكان لفظ الزكاة مجمل في هذه الوجوه كلها وقال تعالى ﴿خذ من أموالهم صدقة﴾ فكان الاجمال في لفظ الصدقة دون لفظ الاموال لان الاموال اسم عموم في مسمياته الا انه قد ثبت ان المراد خاص في بعض الاموال دون جميعها والوجوب في وقت من الزمان دون سائرته ونظيره قوله تعالى ﴿في أموالهم حق معلوم للسائل والمحروم﴾ وكان مراد الله تعالى في جميع ذلك موكولا الى بيان الرسول صلى الله عليه وسلم وقال تعالى ﴿وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا﴾ * حدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابوداود قال حدثنا محمد بن بشار قال حدثني محمد بن عبدالله الانصاري قال حدثنا صرد بن ابي المنازل قال سمعت حبيبا المديني قال قال رجل لعمران بن حصين يا ابا نجيح انكم لتحدثوننا باحاديث ما نجد لها اصلا في القرآن فغضب عمران وقال للرجل اوجدتم في كل اربعين درهما درهما ومن كل كذا وكذا شاة ساءة ومن كذا وكذا بغيرا كذا وكذا اوجدتم هذا في القرآن قال لا قال فعمن اخذتم هذا اخذتموه عنا واخذناه عن نبي الله صلى الله عليه وسلم وذكر اشياء نحو هذا * فمانص الله تعالى عليه من اصناف الاموال التي تجب فيها الزكاة الذهب والفضة بقوله ﴿والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فيبشرهم بعذاب اليم﴾ فنص على وجوب الحق فيهما باخص اسمائهما تأكيداً وتبييناً ومانص عليه زكاة الزرع والثمار في قوله ﴿وهو الذي انشا جنات معروشات﴾ الى قوله ﴿كلوا من ثمره اذا اشمر وآتوا حقه يوم حصاده﴾ فالاموال التي تجب فيها الزكاة الذهب والفضة وعروض التجارة والابل والبقر والغنم السائمة والزرع والتمر على اختلاف من الفقهاء في بعض ذلك وقد ذكر بعض صدقة الزرع والتمر في سورة الانعام * واما المقدار فان نصاب الورق مائتا درهم ونصاب الذهب عشرون دينارا وقد روى ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم واما الابل فان نصابها خمس منها ونصاب الغنم اربعون شاة ونصاب البقر ثلاثون * واما المقدار الواجب في الذهب والفضة وعروض التجارة ربع العشر اذا باع النصاب وفي خمس من الابل شاة وفي اربعين شاة شاة وفي ثلثين بقرة نبيع وقد اختلف في صدقة الحبل وسنذكره بعد هذا ان شاء الله * واما الوقت فهو حول الحول على المال مع كمال النصاب في ابتداء الحول وآخره * واما من تجب عليه فهو ان يكون المالك حرا بالغا عاقلا مسلما صحيح الملك لادين عليه يحيط بماله او بما لا يفضل عنه مائتا درهم * حدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابوداود قال حدثنا القعني قال قرأت على مالك بن انس عن عمرو بن يحيى المازني عن ابيه قال سمعت ابا سعيد الخدري يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس فيما دون خمس ذود صدقة وليس فيما دون خمس اواق صدقة وليس فيما دون خمسة اوسق صدقة * وحدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا سليمان بن داود المهري قال اخبرنا ابن وهب قال اخبرني جرير بن حازم عن ابي اسحاق عن عاصم بن ضمرة والحارث الاعور عن علي بن ابي طالب عن النبي صلى الله عليه وسلم قال فاذا كانت لك مائتا درهم وحال عليها الحول ففيها خمسة دراهم وليس عليك شيء في الذهب حتى يكون لك عشرون دينارا فاذا كانت لك عشرون

دينارا وحال عليها الحول ففيها نصف دينار وليس في مال زكاة حتى يحول عليه الحول. وهذا الخبر في الحول وان كان من اخبار الآحاد فان الفقهاء قد تلتقه بالقبول واستعملوه فصار في حيز المتواتر الموجب للعلم وقد روى عن ابن عباس في رجل ملك نصابا انه يزكيه حين يستعیده وقال ابو بكر وعلى وعمر وابن عمر ومائشة لازكاة فيه حتى يحول عليه الحول ولما اتفقوا على انه لازكاة عليه بعد الاداء حتى يحول عليه الحول علمنا ان وجوب الزكاة لم يتعلق بالمال دون الحول وانه بهما جميعا يجب وقد استعمل ابن عباس خبر الحول بعد الاداء ولم يهرق النبي صلى الله عليه وسلم بينه قبل الاداء وبعده بل نفى ايجاب الزكاة في سائر الاموال نفيا عاما الا بعد حول الحول فوجب استعماله في كل نصاب قبل الاداء وبعده ومع ذلك يحتمل ان لا يكون ابن عباس اراد ايجاب الاداء بوجود ملك النصاب وانه اراد جواز تعجيل الزكاة لانه ليس في الخبر ذكر الوجوب * واختلف فيما راد على المائتين من الورق فروى عن علي وابن عمر فيما زاد على المائتين بحسابه وهو قول ابى يوسف ومحمد ومالك والشافعي وروى عن عمر انه لا شيء في الزيادة حتى تبلغ اربعين درهما وهو قول ابى حنيفة ويحتاج من اعتبر الزيادة اربعين بما روى عبدالرحمن بن غنم عن معاذ بن جبل عن النبي صلى الله عليه وسلم وليس فيما زاد على المائتي درهم شيء حتى يبلغ اربعين درهما وحديث علي عن النبي صلى الله عليه وسلم هاتوا زكاة الرقة من كل اربعين درهما ودرهما وليس فيما دون خمس اواق صدقة فوجب استعمال قوله في كل اربعين درهما ودرهما على انه جملة مقدار الواجب فيه كقوله صلى الله عليه وسلم واذا كثرت النعم ففي كل مائة ساعة وابدل عليه من جهة النظر ان هذا مال له نصاب في الاصل فوجب ان يكون له عفو بعد النصاب كالسواثم ولا يلزم ابا حنيفة ذلك في زكاة الثمار لانه لا نصاب له في الاصل عنده وابو يوسف ومحمد لما كان عندهما ان لزكاة الثمار نصابا في الاصل ثم لم يجب اعتبار مقدار بعده بل الواجب في العليل والكثير كذلك الدراهم والدنانير ولو سلم لهما ذلك كان قياسه على السواثم اولى منه على الثمار لان السواثم يتكرر وجوب الحق فيها بتكرر السنين وما تخرج الارض لا يجب فيه الحق الا مرة واحدة ومرور الاحوال لا يوجب تكرار وجوب الحق فيه * فان قيل فواجب ان يكون ما يتكرر وجوب الحق فيه اولى بوجوبه في قليل ما زاد على النصاب وكثيره مما لا يتكرر وجوب الحق فيه * قيل له هذا منتقض بالسواثم لان الحق يتكرر وجوبه فيها ولم يمنع ذلك اعتبار العفو بعد النصاب وما يدل على ان قياسه على السواثم اولى من قياسه على ما تخرج الارض ان الدين لا يسقط العشر وكذلك موت رب الارض ويسقط زكاة الدراهم والسواثم فكان قياسها عليها اولى منه على ما تخرج الارض * واختلف فيما زاد من البقر على اربعين فقال ابو حنيفة فيما زاد بحسابه وقال ابو يوسف ومحمد لا شيء فيه حتى يبلغ ستين وروى اسد بن عمر عن ابى حنيفة مثل قولهما وقال ابن ابى ليلى ومالك والثوري والاوزاعي والليث والشافعي كقول ابى يوسف ومحمد ويحتاج لابي حنيفة بقوله تعالى (خذ من اموالهم صدقة) وذلك عموم

في سائر الاموال لاسيما وقد اتفق الجميع على ان هذا المال داخل في حكم الآية مراد بها فوجب في القليل والكثير بحق العموم وقد روى عنه الحسن بن زياد انه لاشئ في الزيادة حتى تبلغ خمسين فتكون فيها مسنة وربع مسنة ويحتج لقوله المشهور انه لا يخلو من اثبات الوقص تسعا فينتقل اليه بالكسر وليس ذلك في فروض الصدقات او يجعل الوقص تسعة عشر فيكون خلاف اوقاص البقر فلما بطل هذا وحذا ثبت القول الثالث وهو ايجابه في القليل والكثير من الزيادة وروى عن سعيد بن المسيب وابي قلابة والزهرى وقادة انهم كانوا يقولون في خمس من البقر شاة وهو قول ساذ لا نفاق اهل العلم على خلافه وورود الآثار الصحيحة عن النبي صلى الله عليه وسلم ببطلانه * وروى عاصم بن ضمرة عن علي في خمس وعشرين من الابل خمس سياء وقد انكره سفيان الثوري وقال على اعام من ان يقول هذا هذا من غلط الرجال وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم بالآثار المتواترة ان فيها ابنة مخاض ويحوز ان يكون على بن ابي طالب اخذ خمس سياء عن قيمة بنت مخاض فظن الراوى ان ذلك فرضها عنده * واختلف في الزيادة على العشرين ومائة من الابل فقال اصحابنا جميعا تستقبل الفريضة وهو قول الثوري وقال ابن القاسم عن مالك اذا زادت على عشرين ومائة واحدة فالصدق بالحيار ان شاء اخذ ثلاث بنات لبون وان شاء حقتين وقال ابن شهاب اذا زادت واحدة ففيها ثلاث بنات لبون الى ان تبلغ ثلاثين ومائة فتكون فيها حقة وابنتا لبون يتفق قول ابن شهاب ومالك في هذا ويختلفان فيما بين واحد وعشرين ومائة الى تسع وعشرين ومائة وقال الاوزاعي والشافعي ما زاد على العشرين والمائة ففي كل اربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة * قال ابو بكر قد ثبت عن علي رضي الله عنه من مذهبه استيناف الفريضة بعد المائة والعشرين بحيث لا يختلف فيه وقد ثبت عنه ايضا انه اخذ اسنان الابل عن النبي صلى الله عليه وسلم حين سئل فقيل له هل عندكم شئ من رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ما عندنا الا ما عند الناس وهذا الصحيفة فقيل له وما فيها فقال فيها اسنان الابل اخذتها عن النبي صلى الله عليه وسلم ولما ثبت قول علي باستيناف الفريضة وثبت انه اخذ اسنان الابل عن النبي صلى الله عليه وسلم صا ذلك توقيفا لا لا يخالف النبي صلى الله عليه وسلم وايضا قد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم في الكتاب الذي كتبه لعمر بن حزم استيناف الفريضة بعد المائة والعشرين وايضا غير جائز اثبات هذا الضرب من المقادير الا من طريق التوقيف والاتفاق فلما اتفقوا على وجوب الحقتين في المائة والعشرين واختلفوا عند الزيادة لم يحز لنا اسقاط الحقتين لانهما فرض قد ثبت بالنقل المتواتر واتفاق الامة الا بتوقيف او اتفاق * فان قيل روى عن النبي صلى الله عليه وسلم في آثار كثيرة واذا زادت الابل على مائة وعشرين ففي كل خمسين حقة وفي كل اربعين ابنة لبون * قيل له قد اختلفت الفاضلة فقال في بعضها واذا كثرت الابل ومعلوم ان الابل لا تكسر بزيادة الواحدة فلم انه لم يرد بقوله واذا زادت الابل الا زيادة كثيرة يطلق على مثلها ان الابل قد كثرت بها ونحن قد نوجب ذلك عند ضرب من الزيادة الكثيرة وهو ان تكون الابل مائة وتسعين فتكون فيها ثلاث حقائق

وبنت لبون وايضا فوجب تغيير الفرض بزيادة الواحد لاخلو من ان يغيره بالواحدة الزائدة فيوجب فيها وفي الاصل او يغيره فيوجب في المائة والعشرين ولا يوجب في الواحدة الزائدة شيئا فان اوجب في الزيادة مع الاصل ثلاث بنات لبون فهو لم يوجب في الاربعين ابنة لبون وانما اوجبا في اربعين وفي الواحدة وذلك خلاف قوله صلى الله عليه وسلم وان كان انما يوجب تغيير المرض بالواحدة فيجعل ثلاث بنات لبون في المائة والعشرين والواحدة عفو فقد خالف الاصول اذ كان العفو لا يغير الفرض * واختلف في فرائض الغنم فقال اصحابنا ومالك والثوري والاوزاعي والليث والشافعي في مائتين وشاة ثلاث شياه الى اربعمائة فتكون فيها اربع شياه وقال الحسن بن صالح اذا كانت الغنم ثلثمائة شاة وشاة ففيها اربع شياه واذا كانت اربعمائة شاة وشاة ففيها خمس شياه وروى ابراهيم نحو ذلك وقد ثبت آثار مستفيضة عن النبي صلى الله عليه وسلم بالقول الاول دون قول الحسن بن صالح * واختلف في صدقة العوامل من الابل والبقر فقال اصحابنا والثوري والاوزاعي والحسن بن صالح والشافعي ليس فيها شيء وقال مالك والليث فيها صدقة والحجة للقول الاول ما حدثنا عبد الباقي بن فافع قال حدثنا حسن بن اسحاق التستري قال حدثنا حمويه قال حدثنا سوار بن مصعب عن ليث عن طاوس عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس في البقر العوامل صدقة * وحدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابوداود قال حدثنا عبدالله بن محمد الفيلي قال حدثنا زهير قال حدثنا ابواسحاق عن عاصم بن ضمرة وعن الحارث الاعور عن علي رضي الله عنه قال زهير احسبه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال وفي البقر في كل ثلاثين نبيح وفي الاربعين مسنة وليس على العوامل شيء * وايضا روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ليس في النخلة ولا في الكسعة ولا في الجبهة صدقة وقال اهل اللغة النخلة البقر العوامل والكسعة الحمير والجبهة الخيل وايضا فان وجوب الصدقة فيما عدا لذهب والفضة متعلق بكونه مرصدا للثاء من نسلها او من نفسها والسائمة يطالب بماؤها امام نسلها او من نفسها والعاملة غير مرصدة للثاء وهي بمنزلة دور الغلة وثياب البذلة ونحوها وايضا الحاجة الى علم وجوب الصدقة في العوامل كهي الى السائمة فلو كان من النبي صلى الله عليه وسلم توقف في ايجابها في العاملة لورد النقل به متواترا في وزن وروده في السائمة فلما لم يرد بذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن الصحابة نقل مستفيض علمنا انه لم يكن من النبي صلى الله عليه وسلم توقف في ايجابها بل قد وردت آثار عن النبي صلى الله عليه وسلم في نفي الصدقة عنها منها ما قدمناه ومنها ما روى يحيى بن ايوب عن المثني بن الصباح عن عمرو ابن دينار انه بلغه ان رسوله الله صلى الله عليه وسلم قال ليس في ثور المثيرة صدقة وروى عن علي وجابر بن عبدالله وابراهيم ومجاهد وعمر بن عبدالعزيز والزهري نفي صدقة البقر العوامل وبطل عليه حديث انس ان النبي صلى الله عليه وسلم كتب لابي بكر الصديق كتابا في الصدقات هذه فريضة الصدقة التي فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم على المسلمين فمن سئلها من المؤمنين على وجهها فليعطها ومن سئل فوقها فليعطه صدقة الغنم في سائمتها اذا كانت اربعين فيها شاة فني

بذلك الصدقة عن غير السائمة لا ذكر السائمة ونفي الصدقة عما عداها فان قيل روى عن النبي صلى الله عليه وسلم في خمس من الابل ساة وذلك عموم يوجب في السائمة وغيرها قيل له محصه ما ذكرنا ولم يقل بقول مالك في استحباب الصدقة في البقر العوامل احدى

فصل في كبريتها

قال اصحابنا وعامة اهل العالم في اربعين ساة مسان وصغار مسة وقال الشافعي لانسى فيها حتى تكون المسان اربعين ثم يعتد بذلك بالصغار ولم يسميه الى هذا القول احدى وروى عاصم بن ضمرة عن علي عن النبي صلى الله عليه وسلم صدقات المواشى فقال فيه ويعد صغيرها وكبيرها ولم يفرق بين النصاب وما زاد وايضا الآثار المتواترة عن النبي صلى الله عليه وسلم في اربعين ساة شاة ومتى اجتمع الصغار والكبار اطلق على الجميع الاسم فقال عنده اربعون ساة فاقضى ذلك وجوها في الصغار والكبار اذا اجتمعت وايضا لم يخافوا في الاعتداد بالصغار بعد النصاب لوجود الكبار معها فكذلك حكم النصاب * واختاف في الحيل السائمة فوجب ابو حنيفة فيها اذا كانت امانا او دكورا وانا في كل فرس دينار وان ساء قومها واعطى عن كل مائى درهم خمسة دراهم وقال ابو يوسف ومحمد ومالك والثوري والشافعي لاصدقه فيها وروى عمرو السعدي عن حمير بن محمد عن ابيه عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم في الحيل السائمة في كل فرس دينار وحديث مالك عن زيد بن اسام عن ابي صالح السمان عن ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم ذكر الحبل وقال هي لانة لرجل اجر ولا آخر ستر وعلى رجل وزر فاما الذي هي له ستر فالرجل عندها نكرما ولجمل ولا نسي حق الله في رفاها ولا في ظهورها فثبت في الحبل حما وقد افضوا على سموط سائر الحقوق سوى صدقة السوائم فوجب ان تكون هي المرادة فان قيل يجوز ان يرد زكاة التجارة قبل له قد سئل عن الحمير بعد ذكره الحيل فقال ما انزل الله على فيها الا لانة الجامعة فمن يعمل بمقال درة خيرا به ومن يعمل بمقال ذرة سيرا به فلم يوجب فيها شيئا ولو اراد زكاة التجارة لوجبها في الحمير فان قيل في المال حقوق سوى الزكاة فيجوز ان يكون اراد حما غيرها والدليل عليه حديث الشعبي عن فاطمة بنت عيسى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال في المال حق سوى الزكاة ولا قوله تعالى (ليس البر ان تولوا وجوهكم) وروى سفيان عن ابي الزبير عن حار عن النبي صلى الله عليه وسلم انه ذكر الابل فقال ان فيها حما فسل عن ذلك فقال اطراق وحما واعادة دلوها ومنبجة سمينها حائز ان يكون الح المذكور في الحبل مثل ذلك قيل له لو كان كذلك لما اخاف حكم الحمير والحبل لان هذا الحق لا يختلفان فيه فلما فرق النبي صلى الله عليه وسلم بينهما دل على انه لم يرد به ذلك وانه انما اراد الزكاة وعلى انه قد روى ان الزكاة تسخت كل حق كان واجبا * حدثنا عبد الباقي بن فافع قال حدثنا حسن بن اسحاق التستري قال حدثنا علي بن سعيد قال حدثنا المسيب ابن شريك عن عبيد المكتب عن عامر عن مسروق عن علي قال نسخت الزكاة كل صدقة * وايضا

قد روى ان اهل الشام سألوا عمر ان يأخذ الصدقة من خيلهم فشاور اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم
 فقال له على لا بأس ما لم تكن جزية عليهم فاخذها منهم وهذا يدل على اتفاقهم على الصدقة فيها
 لانه شاور الصحابة ومعلوم انه لم يشاورهم في صدقة التطوع فدل على انه اخذها واجبة بمشاورة
 الصحابة واعما قال على لا بأس ما لم تكن جزية عليهم لانه لا يؤخذ على وجه الصفار بل على
 وجه الصدقة * واحتج من لم يوجبها بحديث على رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم
 عفوت لكم عن صدقة الخيل والرقيق وحديث ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم ليس
 على المسلم في عبده ولا في فرسه صدقة وهذا عند ابي حنيفة على خيل الركوب الا ترى انه
 لم ينف صدقتها اذا كانت للتجارة بهذا الخبر * واختلف في زكاة العسل فقال ابو حنيفة وابو
 يوسف ومحمد والاوزاعي اذا كان في ارض العشر ففيه العشر وقال مالك والثوري والحسن
 ابن صالح والشافعي لا شيء فيه وروى عن عمر بن عبد العزيز مثله وروى عنه الرجوع عن ذلك
 وانه اخذ منه العشر حين كشف عن ذلك وثبت عنده ما روى فيه وروى ابن وهب عن
 يونس عن ابن شهاب انه قال بلغني ان في العسل العشر قال ابن وهب واخبرني عمرو بن الحارث
 عن يحيى بن سعيد وربيعة بذلك وقال يحيى انه سمع من يقول فيه العشر في كل عام
 بذلك مضت السنة * قال ابو بكر ظاهرا قوله تعالى (خذ من اموالهم صدقة) يوجب الصدقة
 في العسل اذ هو من ماله والصدقة ان كانت بحملة فان الآية قد اقتضت ايجاب صدقة ما واذا وجبت
 الصدقة كانت العشر ادلا يوجب احد غيره * ويدل عليه من جهة السنة ما حدثنا محمد بن بكر
 قال حدثنا ابو داود قال حدثنا احمد بن ابي شبيب الحراني قال حدثنا موسى بن ايعين عن عمرو
 ابن الحارث المصري عن عمرو بن شبيب عن ابيه عن جده قال جاء هلال احد بني متمان الى
 رسول الله صلى الله عليه وسلم بمشور تحمله وسأله ان يحمي وادياه يقال له سلية فحمي له
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك الوادي فلما ولي عمر بن الخطاب كتب سفيان بن وهب
 الى عمر بن الخطاب يسأله عن ذلك فكتب عمر ان ادى اليك ما كان يؤدي الى رسول الله صلى الله
 عليه وسلم من مشور تحمله فاحمله سلبة والا فانما هو ذباب غيث يأكله من يشاء * وحدثنا عبد الباقي
 ابن قانع قال حدثنا عبد الله بن احمد قال حدثنا ابي قال حدثنا وكيع عن سعيد بن عبد العزيز عن سليمان
 ابن موسى عن ابي سيار المتني قال قلت يا رسول الله ان لي نخلا قال اذا العشر قال فقلت يا رسول الله احمالي
 فحماها لي * وحدثنا عبد الباقي قال حدثنا محمد بن شاذان قال حدثنا معلى قال اخبرني عبد الله
 ابن عمرو عن عبد الكريم عن عمرو بن شبيب قال كتب الينا عمر بن عبد العزيز بأمرنا ان نعطي
 زكاة العسل ونحن بالطواف العشر يسند ذلك الى النبي صلى الله عليه وسلم * وحدثنا عبد الباقي
 ابن قانع قال حدثنا محمد بن يعقوب امام مسجد الاهواز قال حدثنا عمر بن الخطاب السحستاني قال
 حدثنا ابو حفص العبدى قال حدثنا صدقة عن موسى بن يسار عن نافع عن ابن عمر قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم في كل عشرة ازقاق من العسل زق ولما اوجب النبي صلى الله عليه
 وسلم في العسل العشر دل ذلك على انه اجراء مجرى الثمر وما يخرج من الارض مما يجب فيه

العشر فقال أصحابنا اذا كان في ارض العشر ففيه العشر واذا كان في ارض الحراج فلا شيء فيه لان الثمرة في ارض الحراج لا يجب فيها شيء واذا كان في ارض العشر يجب فيها العشر فكذلك العسل وقد استقصينا الفول في هذه المسائل ونظائرهما من مسائل الزكاة في شرح مختصر ابي جعفر الطحاوي وانما ذكرناهما جملا منها بما يتعلق بالحكم فيه بظاهر الآية * وقوله تعالى (خذ من اموالهم صدقة) يدل على ان اخذ الصدقات الى الامام وانه متى اداها من وجبت عليه الى المساكين لم يجزه لان حق الامام قائم في اخذها فلا سبيل له الى اسقاطه وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يوجه العمال على صدقات المواشي ويأمرهم بان يأخذوها على المياه في مواضعها وهذا معنى ما شرطه النبي صلى الله عليه وسلم لو قد ثقف بان لا يحشروا ولا يعشروا يعني لا يكلفون احضار المواشي الى المصدق ولكن المصدق يدور عليهم في مياههم ومظان مواشيهم فيأخذها منهم وكذلك صدقة الثمار واما زكوات الاموال فقد كانت تحمل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وابي بكر وعمر وعثمان ثم خطب عثمان فقال هذا شهر زكواتكم فمن كان عليه دين فليؤده ثم ليزك بقية ماله فجعل لهم اداها الى المساكين وسقط من اجل ذلك حق الامام في اخذها لانه عقد عقده امام من ائمة العدل فهو نافذ على الامة لقوله صلى الله عليه وسلم ويعقد عليهم اولهم ولم يبلغنا انه بعث سعاة على زكوات الاموال كما بعثهم على صدقات المواشي والثمار في ذلك لان سائر الاموال غير ظاهرة للامام وانما تكون مخبوة في الدور والحوانيت والمواضع الجريزة ولم يكن جائزا للسعاة دخول احرارهم ولم يحجز ان يكلفوهم احضارها كما لم يكلفوا احضار المواشي الى العامل بل كان على العامل حضور موضع المال في مواضعه واخذ صدقته هناك فلذلك لم يبعث على زكوات الاموال السعاة فكانوا يحملونها الى الامام وكان قولهم مقبولا فيها ولما ظهرت هذه الاموال عند التصرف بها في البلدان اشبهت المواشي فنصب عليها عمال يأخذون منها ما وجب من الزكاة ولذلك كتب عمر بن عبدالعزيز الى عماله ان يأخذوا مما يمر به المسلم من التجارات من كل عشرين دينارا نصف دينار ومما يمر به الذمي يؤخذ منه من كل عشرين دينارا دينارا ثم لا يؤخذ منه شيء الا بعد حول اخبرني بذلك من سمع النبي صلى الله عليه وسلم وكتب عمر بن الخطاب الى عماله ان يأخذوا من المسلم ربع العشر ومن الذمي نصف العشر ومن الحربي العشر وما يؤخذ من المسلم من ذلك فهو الزكاة الواجبة تعتبر فيها شرائط وجوبها من حول ونصاب وصحة ملك فان لم تكن الزكاة قد وجبت عليه لم تؤخذ منه فاحتذى عمر بن الخطاب في ذلك فعل النبي صلى الله عليه وسلم في صدقات المواشي وعشور الثمار والزروع اذ قد صارت اموالا ظاهرة يختلف بها في دار الاسلام كظهور المواشي السائمة والزروع والثمار ولم ينكر عليه احد من الصحابة ولا خلفه فصار اجماعا مع ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم في حديث عمر بن عبدالعزيز الذي ذكرناه * فان قيل روى عطاء بن السائب عن جرير بن عبدالله عن جده ابي امه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس على المسلمين عشور انما العشور على اهل الذمة وروى حميد عن الحسن بن عثمان بن ابي العاص ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لو قد ثقف لا تحشروا

ولا تعشروا وروى اسرائيل عن ابراهيم بن المهاجر عن عمر وبن حريث عن سعيد بن زيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يعشرون العرب احمدا والله اذ دفع عنكم العشور وروى ان مسلم بن يسار قال لابن عمر كان عمر يعشر المسلمين قال لا * قيل له ليس المراد بذكر هذه العشور الزكاة وانما هو ما كان يأخذه اهل الجاهلية من المكس وهو الذي اريد في حديث محمد بن اسحاق عن يزيد بن ابي حبيب عن عبد الرحمن بن شماس عن عقبة بن عامر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يدخل الجنة صاحب مكس يعنى عاشرا واياه عن الشاعر بقوله وفي كل اموال العراق اناوة * وفي كل ماباع امرؤ مكس درهم.

فالذى نفاه النبي صلى الله عليه وسلم من العشر هو المكس الذي كان يأخذه اهل الجاهلية فاما الزكاة فليست بمكس وانما هو حق وجب في ماله يأخذه الامام فيضعه في اهله كما يأخذ صدقات الموالي وعشور الارضين والخراج وايضا يجوز ان يكون الذي نفى اخذه من المسلمين ما يكون مأخوذا على وجه الصغار والحزبة ولذلك قال انما العشور على اهل الذمة يعنى ما يؤخذ على وجه الجزية * ومن الناس من يحتج للفرق بين صدقات الموالي والزروع وبين زكوات الاموال انه قال في الزكاة (واؤا الزكاة) ولم يشترط فيها اخذ الامام لها وقال في الصدقات (خذ من اموالهم صدقة تطهرهم) وقال (انما الصدقات للفقراء والمساكين) الى قوله (والعاملين عابها) ونصيب العامل عليها بدل على انه غير جائز له اسقاط حق الامام في اخذها وقال صلى الله عليه وسلم امرت ان آخذ الصدقة من اغنيائكم واردها في فقرائكم فانما شرط اخذه في الصدقات ولم يذكر مثله في الزكوات ومن يقول هذا يذهب الى ان الزكاة وان كانت صدقة فان اسم الزكاة اخص بها والصدقة اسم مختص بالمواتى ونحوها فلما خص الزكاة بالامر بالايتاء دون اخذ الامام وامر في الصدقة بان يأخذها الامام وجب ان يكون اداء الزكوات موكولا الى ارباب الاموال الا ما مر به على العاشر فانه بأخذها باتفاق السلف ويكون اخذ الصدقات الى الائمة * قوله تعالى ﴿ وصل عليهم ان صلاتك سكن لهم ﴾ روى سبعة عن عمرو بن مرة عن ابن ابي اوفى قال كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا اناه رجل بصدقة ماله صلى الله عليه قال فاتيته بصدقة مال ابي فقال اللهم صل على آل ابي اوفى * وروى ثابت بن قيس عن خارجة بن اسحاق عن عبد الرحمن بن جابر عن ابيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا نبيكم ركب مبغضون فان جاؤكم فرحبوا بهم وخلوا بينهم وبين ما يبغون فان عدلوا فلانفسهم وان ظلموا فعلمهم وارضوهم فان نام زكائكم رصاهم وليدعوا لكم * وروى سلمة ابن بشير قال حدثنا البخري قال اخبرني ابي انه سمع ابا هريرة يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اعطيتم الزكاة فلانتمسوا ثوابها فالوا ومائواها قال يقول اللهم اجعلها مقما ولا تنجها مغرما وهذه الاخبار تدل على ان المراد بقوله تعالى ﴿ وصل عليهم ﴾ هو الدعاء * وقوله ﴿ سكن لهم ﴾ يعنى والله اعلم بما تسكن قلوبهم اليه وتطيب به نفوسهم فيسارعون الى اداء الصدقات الواجبة رغبة في ثواب الله وفيما ينالونه من بركة دعاء النبي صلى الله عليه

وسلم لهم وكذلك نبي لعامل الصدقة اذا قبضها ان يدعو لصاحبها اقتداء بكتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم ﴿ قوله تعالى ﴿ وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مَسْجِدًا ضِرَارًا وَكُفْرًا ﴾ الآية روى عن جماعة من السلف أنهم كانوا اتى عشر رجلا من الاوس والخزرج قد سموا استأذنوا النبي صلى الله عليه وسلم في بناء مسجد لليلة الشأية والمطر والحر ولم يكن ذلك قصدهم وانما كان مرادهم التفريق بين المؤمنين وان تحزبوا فيصلى حزب في مسجد وحزب في مسجد آخر لتختلف الكلمة ونبتل اللفة والحال الجامعة وارادوا به ايضا ليكفروا فيه بالطعن على النبي صلى الله عليه وسلم والاسلام فيفاوضون فيما بينهم من غير خوف من المسلمين لانهم كانوا يحلون فيه فلا يجالطهم فيه غيرهم ﴿ قوله تعالى ﴿ وارصادا لمن حارب الله ورسوله من قبل ﴾ قال ابن عباس ومجاهد اراد به انا عامر الفاسق وكان يقال له ابو عامر الراهب قبل وكان شديد العداوة للنبي صلى الله عليه وسلم عنادا وحسدا لذهاب رياسته التي كانت في الاوس قبل هجرة النبي صلى الله عليه وسلم الى المدينة فقال للمنافقين سيأتى قيصر وآتيكم بمجد فاخرج به محمدا واصحابه فبنوا المسجد ارصادا له يعنى مترقين له * وقد دلت هذه الآية على ترتيب الفعل في الحسن او القبح بالارادة وان الارادة هي التي تعلق الفعل بالمعاني التي ندعو الحكمة الى تعليقه او تزجر عنها لانهم لو ارادوا ببناء اقامة الصلوات فيه لكان طاعة لله عز وجل ولما ارادوا به ما اخبر الله تعالى به عنهم من قصدهم وارادتهم كانوا مذمومين كفارا ﴿ قوله تعالى ﴿ لا تقم فيه ابدا لمسجد اسس على التقوى من اول يوم احق ان تقوم فيه ﴾ في الدلالة على ان المسجد المبني لضرار المؤمنين والمعاصي لا يجوز القيام فيه وانه يجب هدمه لان الله نهى نبيه صلى الله عليه وسلم عن القيام في هذا المسجد المبني على الضرار والفساد وحرم على اهله قيام النبي صلى الله عليه وسلم فيه اهانة لهم واستخفافا بهم على خلاف المسجد الذي اسس على التقوى * وهذا يدل على ان بعض الاماكن قد يكون اولى بفعل الصلاة فيه من بعض وان الصلاة قد تكون منهية عنها في بعضها ويدل على فضيلة الصلاة في المسجد بحسب ما بنى عليه في الاصل ويدل على فضيلتها في المسجد السابق لغيره لقوله ﴿ اسس على التقوى من اول يوم ﴾ وهو معنى قوله تعالى ﴿ احق ان تقوم فيه ﴾ لان معناه ان القيام في هذا المسجد لو كان من الحق الذي يجوز اكان هذا المسجد الذي اسس على التقوى احق بالقيام فيه من غيره وذلك ان مسجد الضرار لم يكن مما يجوز القيام فيه لهي الله تعالى نبيه عن ذلك فلم يكن المعنى ما ذكرنا لكان تقديره مسجد اسس على التقوى احق ان تقوم فيه من مسجد لا يجوز القيام فيه ويكون بمنزلة قوله فعل الفرض اصلح من تركه وهذا قد يسوغ الا ان المعنى الاول هو وجه الكلام * وقد اختلف في المسجد الذي اسس على التقوى ما هو فروى عن ابن عمر وسعيد بن المسيب انه مسجد المدينة وروى عن ابي بن كعب وابي سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال هو مسجدى هذا وروى عن ابن عباس والحسن وعطية انه مسجد قباء ﴿ قوله تعالى ﴿ وفيه رجال يحبون ان يتطهروا والله يحب المطهرين ﴾ في دلالة على ان فضيلة اهل المسجد فضيلة

للمسجد وللصلاة فيه وقوله (يحبون ان يتطهروا) روى عن الحسن قال يتطهرون من
 الذنوب وقيل فيه التطهر بالماء * حدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا محمد بن
 العلاء قال حدثنا معاوية بن هشام عن بونس بن الحارث عن ابراهيم بن ابي ميمونة عن ابي
 صالح عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال نزلت هذه الآية في اهل قباء (فيه
 رجال يحبون ان يتطهروا) قال كانوا يستنجون بالماء فنزلت فيهم هذه الآية * وقد حوى
 هذا الخبر معنيين احدهما ان المسجد الذي اسس على التقوى هو مسجد قباء والثاني
 ان الاستنجاء بالماء افضل منه بالاحجار وقد نواترت الاخبار عن النبي صلى الله عليه وسلم
 بالاستنجاء بالاحجار قولاً وفعلًا وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه استنجى بالماء
 * قوله تعالى ﴿ ان الله اشترى من المؤمنين انفسهم واموالهم ﴾ اطلق النسي في على طريق
 المجاز لان المشتري في الحقيقة هو الذي يشترى مالا يملك والله تعالى مالك انفسنا واموالنا ولكن
 كقوله تعالى ﴿ من ذا الذي يقرض الله قرضاً حسناً ﴾ فسماء شري كاسمي الصدقة قرضاً
 لضمان البواب فمما به فاجري لفظه مجرى مالا يملكه الماعمل فيه استدعاء اليه وترغيبه فيه * قوله
 تعالى ﴿ السائحون ﴾ قيل انهم الصائمون روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال سياحة
 امتي الصوم وروى عن عبد الله بن مسعود وابن عباس وسعيد بن جبير ومجاهد انه الصوم *
 وقوله تعالى ﴿ والحافظون لحدود الله ﴾ هو انهم ما يكون من المبالغة في الوصف بطاعة الله والقيام
 باوامره والابتعاد عن زواجره وذلك لان الله تعالى حدوداً في اوامره وزواجره ومأذبه اليه
 ورغب فيه او اواحه وماخير فيه وما هو الاولي في تحريم موافقة امر الله وكل هذه حدود الله
 فوصف تعالى هؤلاء الموم بهذا الوصف ومن كان كذلك فقد ادى جميع فرائضه وقام بسائر ما اراده
 منه وقدين في الآية التي قبلها المرادين بها وهم الصعابة الذين بايعوه تحت الشجرة وهي
 بيعة الرضوان بقوله تعالى ﴿ فاستسروا بيعكم الذي بايعتم به ﴾ * ثم عطف عليه ﴿ الثائبون ﴾
 ففدينت هذه الآية منزلة هؤلاء رضي الله عنهم من الدين والاسلام ومحلهم عند الله تعالى ولا يجوز
 ان يكون في وصف المييد بالقيام بطاعة الله كلام ابلغ ولا افخم من قوله تعالى ﴿ والحافظون
 لحدود الله ﴾ * قوله تعالى ﴿ لقد ناب الله على النبي والمهاجرين والانصار الذين اتبعوه في ساعة
 العسرة ﴾ والعسرة هي شدة الامر وضيق وصعوبته وكان ذلك في غزوة تبوك لان النبي صلى الله
 عليه وسلم خرج في شدة الحر وقلة من الماء والزاد والظهر فحضر الذين اتبعوه في ساعة العسرة
 بذكر التوبة لعظم منزلة الانباع في مثلها وجزيل الثواب الذي يستحق بها لما لحقهم من المشقة
 مع الصبر عليها وحسن البصيرة واليقين منهم في تلك الحال اذ لم تغيرهم عنها صعوبة الامر
 وسدة الزمان * واخبر تعالى عن فريق منهم بمقاربة ميل القلب عن الحق بقوله ﴿ من بعد
 ما كاد يزيغ قلوب فريق منهم ﴾ والزيغ هو ميل القلب عن الحق فقارب ذلك فريق منهم ولما فعلوا
 ولم يؤاخذهم الله به وقبل توبتهم وبمثل الحال التي فضل بها متبعيه في حال العسرة على غيرهم
 فضل بها المهاجرين على الانصار وبمثلها فضل السابقين على الناس لما لحقهم من المشقة ولما

ظهر منهم من شدة البصرة وصحة اليقين بالاتباع في حال قلة عدد من المؤمنين واستعلاء امر
 الكفار وما كان يلحقهم من قبلهم من الاذى والتعذيب ﴿ قوله تعالى ﴿ وعلى النكث الذين
 خلفوا ﴾ قال ابن عباس وجابر ومجاهد وقناة هم كعب بن مالك وهلال بن امية ومرارة ابن الربيع
 قال مجاهد خلفوا عن التوبة وقال قناة خافوا عن غزوة تبوك وقد كان هؤلاء الثلاثة مخلفوا
 عن غزوة تبوك فيمن خلف وكافوا محيي الاسلام فلما رجع النبي صلى الله عليه وسلم من تبوك
 جاء المناقون فاعذروا وحلفوا بالباطل وهم الذين اخبر الله عنهم (سيحلون بالله لكم اذا قلتم
 اليهم لعرضوا عنهم فاعرضوا عنهم) وقال (مخلفون لكم لترضوا عنهم فان رضوا عنهم فان الله
 لا يرضى عن القوم الفاسقين) فامر تعالى بالاعراض عنهم ونهى عن الرضا عنهم اذ كانوا كاذبين
 في اعتذارهم مظهرين لغير ما يبطنون ﴿ واما الثلاثة فانهم كانوا مسلمين صدقوا عن انفسهم
 وقالوا للنبي صلى الله عليه وسلم انا تخلفنا من غير عذر واطهروا التوبة والندم فقال لهم
 رسول الله صلى الله عليه وسلم انكم قد صدقتم عن انفسكم فامضوا حتى انظر ما ينزل الله تعالى
 فيكم فانزل الله في امرهم التشديد عليهم وامر نبيه صلى الله عليه وسلم ان لا يكلمهم وان يأمر
 المسلمين ان لا يكلموهم فامضوا على ذلك نحو خمسين ليلة ولم يكن ذلك على معنى رد توبتهم
 لانهم قد كانوا مامورين بالتوبة وغير حائز في الحكمة ان لا تقبل توبة من يتوب في وقت التوبة
 اذا فعلها على الوجه المأمور به ولكنه تعالى اراد تشديد المحنة عليهم في تأخير انزال توبتهم ونهى الناس
 عن كلامهم واراد به استصلاحهم واستصلاح غيرهم من المسلمين لئلا يعودوا ولا غيرهم من المسلمين
 الى مثله لعلم الله فيهم بموضع الاستصلاح واما المناقضون الذين اعتذروا فلم يكن فيهم موضع
 استصلاح بذلك فلذلك امر بالاعراض عنهم فبت بذلك ان امر الناس بترك كلامهم وتأخير
 انزال توبتهم لم يكن عقوبة وانما كان محنة وتشديدا في امر التكليف والندم وهو مثل ما نقوله
 في ايجاب الحد الواجب على التائب مما قارب انه ليس بعقوبة وانما هو محنة وتمعد وان كان الحد
 الواجب بالفعل بديا كان يكون عقوبة لواقم عليه قبل التوبة ﴿ قوله تعالى ﴿ حتى اذا ضاقت
 عليهم الارض بما رحبت ﴾ يعني مع سعتها ﴿ وضافت عليهم انفسهم ﴾ يعني ضاقت صدورهم
 بالهم الذي حصل فيها من تأخير نزول توبتهم ومن ترك النبي صلى الله عليه وسلم والمسلمين
 كلامهم ومعاملتهم وامراز واجهم باعتزالهم ﴿ قوله تعالى ﴿ وظنوا ان لا ملجأ من الله الا اليه ﴾
 يعني انهم ايقنوا ان لا مخلص لهم ولا معصم في طلب الفرج مما هم فيه الا الى الله وانه لا يملك ذلك غيره
 ولا يجوز لهم ان يطلبوا ذلك الا من قلة العبادة والرغبة اليه فحينئذ انزل الله تعالى على نبيه قبول توبتهم
 وكذلك عادة الله تعالى فيمن انقطع اليه وعلم انه لا كاشف لهم غيره انه سينحيه ويكشف عنه غمه
 وكذلك حكى جل وعلا عن لوط عليه السلام في قوله (ولما جاءت رسلنا لوطاسي بهم وضاق بهم ذرعا
 وقال هدايهم عصب) الى ان قال (وان لي بكم قوة او آوى الى ركن شديد) فترا من الحول والقوة
 من قبل نفسه ومن قبل الخلقين وعلم انه لا يقدر على كشف ما هو فيه الا الله تعالى حينئذ جاء ما الفرج
 فقالوا (انارسل ربك لن يصلوا اليك) وقال تعالى (ومن يتق الله يجعل له مخرجا) ومن سئو الانقطاع

إليه وقطع الملائق دونه فتي صار له بدبهذه المنزلة فقد جعل الله له نحر جاً لعلمه بأنه لا ينفك من إحدى
 منزلتين إما أن يخلصه مما هو فيه وينجيها كما حكى عن الأنبياء عند بلوهم مثل قول أيوب (أني مسني
 الشيطان ينصب وعذاب) فالتجأ إلى الله في الخلاص مما كان يوسوس إليه الشيطان بأنه لو كان له
 عند الله منزلة لما ابتلاه بما ابتلاه به ولم يكن صلوات الله عليه قابلاً لو ساوسه إلا أنه كان يشغل خاطره
 وفكره عن التفكير فيما هو أولى به فقال الله له عند ذلك (أركض برجلك هذا مغتسل بارد
 وشراب) فكذلك كل من اتقى الله بأن التجأ إليه وعام أنه العادر على كشف ضره دون
 المخلوقين كان على إحدى الحسينين من فرج حاجل أو سكون قلب إلى وعد الله وثوابه الذي
 هو خير له من الدنيا وما فيها ﴿ قوله تعالى ﴿ ثم تاب عليهم ليتوبوا ﴾ يعني والله أعلم تاب على
 هؤلاء الثلاثة وأنزل نوبتهم على نبيه صلى الله عليه وسلم ليتوب المؤمنون من ذنوبهم لعلمهم بأن الله
 تعالى قابل نوبتهم ﴿ قوله تعالى ﴿ يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وكونوا مع الصادقين ﴾ روى ابن مسعود
 قال يعني لازم الصدق ولا تعدل عنه أذليس في الكذب رخصة وقال نافع والضحاك مع
 النبيين والصدّيقين بالعمل الصالح في الدنيا وقال تعالى في سورة البقرة ﴿ ليس البر أن تولوا
 وجوهكم قبل المشرق والمغرب ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر ﴾ إلى قوله (أولئك
 الذين صدقوا) وهذه صفة أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم المهاجرين والأنصار ثم قال في هذه
 الآية (وكونوا مع الصادقين) فدل على لزوم اتباعهم والاقتران بهم لاخباره بأن من فعل ما ذكر
 في الآية فهم الذين صدقوا وقال في هذه الآية (وكونوا مع الصادقين) فدل على قيام الحجة علينا
 بأجمعهم وأنه غير حائز لنا مخالفهم لأمر الله إيانا بأجمعهم ﴿ وقوله تعالى ﴿ لقد تاب الله على النبي
 والمهاجرين والأنصار الذين أسعوه في ساعة العسرة ﴾ فيه مدح لأصحاب النبي صلى الله عليه وسلم الذين
 غزوا معه من المهاجرين والأنصار وأخبار بصحة بواطن ضمائرهم وطهارتهم لأن الله تعالى لا يخبر
 ما قد تاب عليهم إلا ودرى عنهم ورضى أفعالهم وهذا نص في رد قول الطاعنين عليهم والناسيين
 بهم إلى غير ما نسبهم الله إليه من الطهارة ووصفهم به من صحة الضمائر وصلاح السرائر رضى الله
 عنهم ﴿ قوله تعالى ﴿ ما كان لأهل المدينة ومن حولهم من الأعراب أن يخافوا عن رسول الله ﴾
 قد بينت هذه الآية وجوب الخروج على أهل المدينة مع رسول الله في غزواته إلا المعذورين ومن أذن له
 رسول الله صلى الله عليه وسلم في القعود ولذلك ذم المنافقين الذين كانوا يستأذنون رسول الله صلى الله
 عليه وسلم في القعود في الآيات المقدمة ﴿ وقوله ﴿ ولا يرغبوا بأنفسهم عن نفسه ﴾ أي يطالبون المنفعة
 بتوقية أنفسهم دون نفسه بل كان المرض عليهم أن بقوا رسول الله صلى الله عليه وسلم بأنفسهم وقد كان
 من المهاجرين والأنصار من فعل ذلك وبدل نفسه للقتل ليقى بهار رسول الله صلى الله عليه وسلم ﴿ قوله
 تعالى ﴿ ولا يطمؤن موطأ يغيظ الكفار ولا بالون من عدو نيلاً ﴾ فيه الدلالة على أن وطء
 ديارهم بمنزلة النيل منهم وهو قتلهم أو أخذ أموالهم أو إخراجهم عن ديارهم هذا كله نيل
 منهم وقد سوى بين وطء موضع يغيظ الكفار وبين النيل منهم فدل ذلك على أن وطء ديارهم
 وهو الذي يغيظهم وبدخل الذل عليهم هو بمنزلة نيل الغنيمة والقتل والأسر وفي ذلك دليل

على ان الاعتبار فيما يستحقه الفارس والراجل من سهامهما بدخول ارض الحرب لانحيازهم الغنيمة والقتال اذ كان الدخول بمنزلة حيازة الغنائم وقتلهم واسرهم وانظيره في الدلالة على ما ذكرنا قوله تعالى (وما افاء الله على رسوله منهم فمما افوجفتم عليه من خيل ولاركاب) فاقضى ذلك اعتبار ايجاف الخيل والركاب في دار الحرب ولذلك قال على رضى الله عنه ما ولى قوم في عقر دارهم الاذلولوا * قوله تعالى (وما كان المؤمنون لينفروا كافة فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين) روى عن ابن عباس انه نسخ قوله (انفروا ثبات وانفروا جميعا) وقوله (انفروا خفافا وثقالا) فقال تعالى ما كان لهم ان ينفروا في السرايا ويتركوا النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة وحده ولما كان تبقى بقية لتفقه ثم تنذر النافرة اذ ارجعوا اليهم * وقال الحسن لتفقه الطائفة النافرة ثم تنذر اذ ارجعت الى قومها المتخلفة وهذا التأويل اشبه بظاهر الآية لانه قال تعالى (بلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين) فظاهر الكلام يقتضى ان تكون الطائفة النافرة هي التي تتفقه وتنذر قومها اذ ارجعت اليهم وعلى التأويل الاول الفرقة التي نفرت منها الطائفة هي التي تتفقه وتنذر الطائفة اذ ارجعت اليها وهو بعيد من وجهين احدهما ان حكم العطف ان ينعلق بما يليه دون ما يتقدمه فوجب على هذا ان يكون قوله (منهم طائفة ليتفقهوا) ان تكون الطائفة هي التي تتفقه وتنذر ولا يكون معناه من كل فرقة تتفقه في الدين تنفر منهم طائفة لانه يقتضى ازالة ترتيب الكلام عن ظاهره وانساب التقديم والتأخير فيه والوجه الثاني ان قوله (ليتفقهوا في الدين) الطائفة اولى منه بالفرقة النافرة منها الطائفة وذلك لان نفا الطائفة لتفقه معنى مفهوم يقع النفر من اجله والفرقة التي منها الطائفة ليس تفقهها لاجل خروج الطائفة منها لاسيما انما تتفقه بمشاهدة النبي صلى الله عليه وسلم ولزوم حضرته لان الطائفة نفرت منها فحصل الكلام على ذلك ببطل فائدة قوله تعالى (ليتفقهوا في الدين) فثبت ان التي تتفقه هي الطائفة النافرة من الفرقة المقيمة في بلدها وتنذر قومها اذ ارجعت اليها * وفي هذه الآية دلالة على وجوب طلب العلم وانه مع ذلك فرض على الكفاية لما تضمنت من الامر بنفر الطائفة من الفرقة لتفقه وامر الباقيين بالعمود لقوله (وما كان المؤمنون لينفروا كافة) * وقد روى زياد بن ميمون عن انس بن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم طلب العلم فريضة على كل مسلم وهذا عندنا ينصرف على معنيين احدهما طلب العلم فيما يتلى به الانسان من امور دينه فعليه ان يتعلمه مثل من لا يعرف حدود الصلاة وفروضها وحضور وقتها فعليه ان يتعلمها ومثل من ملك مائتي درهم فعليه ان يتعلم ما يجب عليه فيها وكذلك الصوم والحج وسائر الفروض والمعنى الآخر انه فرض على كل مسلم الا انه على الكفاية اذا قام به بعضهم سقط عن الباقيين * وفيه دلالة على لزوم خبر الواحد في امور الديانات التي لا تلزم الكافة ولا تهم الحاجة اليها وذلك لان الطائفة لما كانت مأمورة بالانذار انتظم فحواه الدلالة عليه من وجهين احدهما ان الانذار يقتضى فعل المأمور به والا لم يكن انذارا والثاني

امره ايانا بالحذر عند انذار الطائفة لان قوله تعالى (لعلهم يحذرون) معناه ليحذروا وذلك يتضمن لزوم العمل بخبر الواحد لان الطائفة اسم يقع على الواحد وقد روى في تأويل قوله تعالى (وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين) انه اراد واحدا وقال تعالى (وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا) ولا خلاف ان الاثنين اذا اقتتلا كانا مرادين بحكم الآية ولان الطائفة في اللغة كقولك البعض والقطعة من الشيء وذلك موجود في الواحد فكان قوله (من كل فرقة منهم طائفة) بمنزلة لو قال بعضها اوشى منها فدلالة الآية ظاهرة في وجوب قبول الخبر المفصّر عن احجاب العلم * وان كان التأويل ماروى عن ابن عباس ان الطائفة النافرة انما تنفر من المدينة والى تنفقه انما هي القاعدة بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم فدلالتها ايضا قائمة في لزوم قبول خبر الواحد لان النافرة اذا رجعت انذرتها التي لم تنفر واخبرها بما نزل من الاحكام وهي تدل ايضا على لزوم قبول خبر الواحد بالمدينة مع كون النبي صلى الله عليه وسلم بها لاجبابها الحذر على السامعين بنذارة القاعد بن * قوله تعالى (يا ايها الذين آمنوا فاقتلوا الذين يلونكم من الكفار وليجدوا فيكم غلظة) خص الامر بالقتال للذين يلونهم من الكفار وقال في اول السورة (فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم) وقال في موضع آخر (وقاتلوا المشركين كافة) فواجب قتال جميع الكفار ولكنه خص بالذكر الذين يلوننا من الكفار اذ كان معلومانه لا بمكنتنا قتال جميع الكفار في وقت واحد وان الممكن منه هو قتال طائفة فكان من قرب منهم اولى بالقتال ممن بعد لان الاستغفال يقال من بعد منهم مع ترك قتال من قرب لا يؤمن معه هجم من قرب على درارى المسلمين ونسائهم وبلادهم اذا خلت من المجاهدين فلذلك امر بقتال من قرب قبل قتال من بعد وايضا لا يصح تكليف قتال الابد اذ لا احد للابد يتبدأ منه القتال كمال اقرب وايضا فخير ممكن الوصول الى قتال الابد الا بعد قتال من قرب وقهرهم واذلالهم فهذه الوجوه كلها تقتضى تخصيص الامر بقتال الاقرب * وقوله تعالى (وليجدوا فيكم غلظة) فيه امر بالغلظة على الكفار الذين امرنا بقتالهم في القول والمناظرة والرسالة اذ كان ذلك بوقع المهابة لنا في صدورهم والرعب في قلوبهم ويستشعرون منا به شدة الاستبصار في الدين والجد في قتال المشركين ومتى اظهروا لهم الدين في القول والمخاطبة استجروا عليهم وطمعوا فيهم فهذا حذما امر الله به المؤمنين من السيرة في عدوهم . آخر سورة التوبة

سورة يونس

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله عز وجل (وقال الذين لا يرجون لقاءنا ائت بقرآن غير هذا او بدله قل ما يكون لى ان ابدله من تلقاء نفسه ان اتبع الا ما يوحى الى) قيل في قوله تعالى (لا يرجون لقاءنا) وجهان احدهما لا يخافون عقابنا لان الرجاء يقام مقام الخوف ومثله قوله (ما لكم لا ترجون لله وفارا) قيل معناه لا يخافون الله عظيمة والوجه الآخر لا تطمعون في ثوابنا كقولهم تاب رجاء لثواب الله وخوفا

من عقابا والفرق بين الاتيان بغيره وبين تبديله ان الاتيان بغيره لا يقتضى رفعه بل يجوز بقاؤه معه وتبديله لا يكون الا برفعه ووضع آخر مكانه اوشئ منه وكان سؤالهم لذلك على وجه النفى والتحكم اذ لم يجدوا سببا آخر بتعلقون به ولم يجوز ان يكون الامر موقوفا على اختيارهم وتحكمهم لانهم غير عالمين بالمصالح ولوجاز ان يأتى بغيره او يبديله بقولهم لقالوا فى الثانى مثله فى الاول وفى الثالث مثله فى الثانى فكان يصير دلائل الله تعالى تابعة لمقاصد السفهاء وقد قامت الحجة عليهم بهذا القرآن فان لم يكن بقمهم ذلك مع عجزهم فالثانى والثالث مثله وربما احتج بهذه الآية بعض من أبى جواز نسخ القرآن بالسنة لانه قال (قل ما يكون لى ان ابدله من تلقاء نفسى) ويجوز نسخ القرآن السنة بحجزة تبديله من تلقاء نفسه وليس هذا كظنوا وذلك لانه ليس فى وسع النبي صلى الله عليه وسلم تبديل القرآن بقرآن مثله ولا الاتيان بقرآن غيره وهذا الذى سأله المشركون ولم يسئلوه تبديل الحكم دون اللفظ والمستدل بمثله فى هذا الباب مغفل وايضا فان نسخ القرآن لا يجوز عندنا لانه من قبل الله تعالى قال الله عز وجل (وما ينطق عن الهوى ان هو الا وحى بوحي) فنسخ حكم القرآن بالسنة انما هو نسخ بوحي الله لا من قبل النبي صلى الله عليه وسلم بقوله تعالى (قل ارايتم ما ازل الله لكم من رزق فجعلتم منه حراما بحلالا قل الله اذن لكم) الآية ربما احتج بعض الاغبياء من نفاة القياس بهذه الآية فى ابطاله لانه زعم ان القياس يحرم بقياسه ويحل وهذا جهل من قائله لان القياس دليل الله تعالى كما ان حجة العقل دليل الله تعالى وكالتصوص والسنن كل هذه دلائل الله تعالى فالقياس انما يتبع موضع الدلالة على الحكم فيكون الله هو المحلل والمحرم بنصه الدليل عليه فان خالف فى ان القياس دليل الله عز وجل فليكن كلامه معناه فى اثباته فاذا ثبت ذلك سقط سؤاله وان لم يقيم الدليل على اثباته فقد اكتفى فى الجواب بطلانه بعدم دلالة محضه فلا يفتقد احد صحة القياس الا وهو يرى انه دليل الله تعالى وقد قامت بصحته ضروب من الشواهد ولا تعلق للآية فى نفى القياس ولا اثباته وربما احتجوا ايضا فى نفيه بقوله تعالى (وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا) وهذا سببه بما قبله لان القائلين يقولون القول بالقياس مما آتانا الرسول به واقام الله الحجة عليه من دلائل الكتاب والسنة واجماع الامة فليس لهذه الآية تعلق بنفى القياس بقوله تعالى (ربنا ليضلوا عن سبيلك) قيل فيه وجهان احدهما انها لام العاقبة كقوله تعالى (فالنقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا) والآخر لثلاثا يضلوا عن سبيلك فحذفت لا كقوله تعالى (من ترضون من الشهداء ان تفضل احديهما) اى لثلاثا تفضل وقوله (ان تقولوا يوم القيمة انا كنا عن هذا غافلين) اى لثلاثا تقولوا وقوله (بين الله لكم ان تضلوا) معناه ان لا تضلوا بقوله تعالى (وقد اجيب دعوتكما) اضافة الدعاء اليهما وقال ابو العالية وعكرمة ومحمد بن كعب والربيع بن موسى كان موسى يدعو وهرون يؤمن فسماهما الله داعيين وهذا يدل على ان آمين دعاء واذا ثبت انه دعاء فاخفاؤه افضل من الجهر به لقوله تعالى (ادعوا ربكم تضرعا وخفية).

آخر سورة يونس عليه السلام

ومن سورة هود

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله عز وجل ﴿من كان يريد الحياة الدنيا وزينتها نوف اليهم اعمالهم فيها وهم فيها لا ينجون اولئك الذين ليس لهم في الآخرة الا النار﴾ فيه اخبار ان من عمل عملا للدنيا لم يكن له به في الآخرة نصيب وهو مثل قوله (من كان يريد حرث الآخرة نزد له في حرثه ومن كان يريد حرث الدنيا نؤنه منها وماله في الآخرة من نصيب) ومثله ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال بشر امتي بالسنة والتمكين في الارض فمن عمل منهم عملا للدنيا لم يكن له في الآخرة نصيب وهذا يدل على ان ماسيله ان لا يفعل الاعلى وجه القربة لا يجوز اخذ الاجرة عليه لان الاجرة من حظوظ الدنيا فحق اخذ عليه الاجرة فقد خرج من ان يكون قربة بمقتضى الكتاب والسنة * وقيل في قوله (نوف اليهم اعمالهم) فيها وجهان احدهما ان يصل الكافر رحما ويعطى سائلا او يرحم مضطرا او نحو ذلك من اعمال البر فيجعل الله له جزاء عمله في الدنيا بتوسعة الرزق وقررة العين فيما خول ودفع مكارم الدنيا روى ذلك عن مجاهد والضحاك والوجه الثاني من كان يريد الحياة الدنيا بالتزود مع النبي صلى الله عليه وسلم للقيمة دون ثواب الآخرة فانه يستحق نصيبه وسهمه من المقسم وهذا من صفة المنافقين فان كان التأويل هو الثاني فانه يدل على ان الكافر اذا شهد القتال مع المسلمين استحق من الغنيمة نصيبا وهذا يدل ايضا على انه جازر الاستعانة بالكفار في قتال غيرهم من الكفار وكذلك قال اصحابنا اذا كانوا متى غلبوا كان حكم الاسلام هو الجارى عليهم دون حكم الكفر ومتى حضروا رضى لهم وليس في الآية دلالة على ان الذي يستحقه الكافر بحضور القتال هو السهم او لرضخ قوله تعالى ﴿ولا ينفعكم نصحي ان اردت ان انصح لكم ان كان الله يريد ان يغويكم﴾ يحتاج به في ان الشرط المعترض حكمه ان يكون مقدما على ما قبله في المعنى وهو قول القائل ان دخلت الدار ان كنت زيدا فبيدي حرانه لا يحنث حتى يكلم ثم يدخل لان قوله ان كنت شرط معترض على الشرط الاول قبل استتمام جوابه كقوله (ان كان الله يريد ان يغويكم) شرط اعترض على قوله (ان اردت ان انصح لكم) قبل استتمام الجواب فصار تقديره ولا ينفعكم نصحي ان كان الله يريد ان يغويكم ان اردت ان انصح لكم وهذا المعنى فيه خلاف بين ابى يوسف ومحمد والفراء في مسائل قد ذكرناها في شرح الجامع الكبير * وقوله (يريد ان يغويكم) اى يخيبكم من رحته يقال غوى يغوى غيا ومنه (فسوف بلقون غيا) وقال الشاعر

فمن يلق خيرا يحمد الناس امره * ومن يغول يعدم على النى لا ثما

وحدثنا ابو عمر غلام نعلب عن نعلب عن ابن الاعرابى قال يقال غوى الرجل يغوى غيا اذا فسد عليه امره او فسد هو في نفسه قال ومنه قوله تعالى في قصة آدم (وعصى آدم ربه فغوى) اى فسد عليه عيشه في الجنة * قال ابو بكر وهذا يؤول الى المعنى الاول وذلك ان الحية فيها

فساد العيش فقوله (يفويكم) يفسد عليكم عيشكم وامركم بان يخيبكم من رحمته وقوله تعالى ﴿واضع
 الفلك باعيننا ووحينا﴾ يعني بحيث نراها فكأنها ترى باعين على طريق البلاغة والمعنى بحفظنا اياك
 حفظ من براك ويملك دفع السوء عنك وقيل باعين اوليائنا من الملائكة الموكلين بك وقوله
 (ووحينا) يعني على ما وحيانا اليك من صفتها وحالها ويجوز بوحينا اليك ان اصنعها وقوله تعالى
 ﴿فانا نستخرج منكم كاتسجرون﴾ مجاز وانما اطلق ذلك لان جزاء الذم على السخرية بالمقدار المستحق
 كقوله تعالى (وجزاء سيئة سيئة مثلها) وقوله تعالى ﴿قالوا انما نحن مستهزؤن الله يستهزئ بهم﴾
 وقال بعضهم معناه فانا نستجهلهم كما تستجهلون وقوله تعالى ﴿ونادى نوح ربه فقال رب
 ان اخي من اهلي﴾ تسمى ابنة من اهله وهذا يدل على ان من اوصى لاهله بثلك ماله انه
 على من هو في عياله ابنا كان اوزوجة او اخا او اجنيا وكذلك قال اصحابنا والقياس ان
 يكون للزوجة خاصة ولكن استحسن فجعله لجميع من تضمنه منزله وهو في عياله وقول
 نوح عليه السلام يدل على ذلك وقال الله تعالى في آية اخرى ﴿ولقد نادانا نوح فلنعم
 المحييون ونجيناه واهله من الكرب العظيم﴾ فسمى جميع من ضمنه منزله وسفينته من اهله وقول
 نوح عليه السلام ان اخي من اهلي يعني من اهلي الذي وعدتني ان تجيهم فاخير الله تعالى انه ليس
 من اهلك الذين وعدتني ان تجيهم وقوله تعالى ﴿انه عمل غير صالح﴾ قيل فيه معناه ذو عمل غير صالح
 فجاء على المبالغة في الصفة كما قالت الحنساء

ترتع ما رتعت حتى اذا ادكرت * فانما هي اقبال وادبار

نعني ذات اقبال وادبار او مقبلة ومدبرة وروى عن ابن عباس ومجاهد وابراهيم قال سؤالك
 هذا عمل غير صالح وقرأ الكسائي انه (عمل غير صالح) على القمل ونسب غير وروى عن ابن عباس
 وسعيد بن جبير والضحاك انه كان ابنه لصلبه لانه قال تعالى ﴿ونادى نوح ابنه﴾ وقال (انه
 ليس من اهلك) يعني ليس من اهل دينك وروى عن الحسن ومجاهد انه لم يكن ابنه لصلبه وكان لغير
 رشدة وقال الحسن وكان منافقا يظهر الايمان ويسر الكفر وقيل انه كان ابن امرأته * وانما كان
 نوح يدعو الى الركوب مع نهي الله عز وجل اياه ان يركب فيها كافر لانه كان يتناقض باظهار الايمان
 وقيل انه دعا على شريعة الايمان كانه قال آمن واركب معا وقوله تعالى ﴿هو انشاكم
 من الارض واستعمركم فيها﴾ نسبهم الى الارض لان اصلهم وهو آدم خلق من تراب الارض
 والناس كلهم من آدم عليه السلام وقيل ان معناه انه خلقكم في الارض * وقوله (واستعمركم فيها) يعني
 امركم من عمارتها بما تحتاجون اليه وفيه الدلالة على وجوب عمارة الارض للزراعة والفراس
 والابنية وروى عن مجاهد معناه اعمركم بان جعلها لكم طول اعماركم وهذا كقول القائل اعمرك
 داري هذه يعني ملكتك طول عمرك وقال النبي صلى الله عليه وسلم من اعمر عمرى فهمي له
 ولورثته من بعده والعمرى هي العطية الا ان معناها راجع الى تملكك طول عمره فاجاز النبي صلى الله
 عليه وسلم العمرى والهبة وبطل الشرط في تملكك عمره لانهم كانوا يعتقدون ذلك على انه بعد موته
 يرجع الى الواهب وقوله تعالى ﴿فالوا سلاما قال سلام﴾ معنى الاول سلمت سلاما ولذلك نصب

مطلب

تعب عمارة الارض
 زراعة والفراس
 الابنية

والثاني جوابه عليكم سلام ولذلك رفعه ومناها واحد الا انه خولف بينهما لئلا يتوهم متوهم
الحكاية وفيه الدلالة على ان السلام قد كان نحية اهل الاسلام وانه نحية الملائكة **﴿وقوله تعالى﴾** قالت
يا وياق مالد واما عجوز وهذا بعلي شيخا ان هذا لشيء عجيب **﴿فانها مع علمها بان ذلك في مقدور الله
تعجبت بطبع البشرية قبل الفكر والروية كما نرى موسى عليه السلام مدبرا حين صارت
عصا حية حتى قيل له ﴿اقبل ولا تخف﴾ لك من الامنين﴾ وانما تعجبت لان ابراهيم عليه السلام يقال
انه كان له في ذلك الوقت مائة وعشرون سنة ولسارة تسعون سنة **﴿وقوله تعالى﴾** اتدجين من امر الله
رحمة الله وبركاته عليكم اهل البيت **﴿يذكر على ان ازواج النبي صلى الله عليه وسلم من اهل بيته لان
الملائكة قد سمعت امرأة ابراهيم من اهل بيته وكذلك قال الله تعالى في مخاطبة ازواج النبي صلى الله عليه
وسلم في قوله ﴿ومن يقات منكم الله ورسوله ويهمل صالحا﴾ الى قوله ﴿واطعن الله ورسوله
انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس اهل البيت﴾ فدخل فيه ازواج النبي صلى الله عليه وسلم لان ابتداء
الخطاب لهن **﴿وقوله تعالى﴾** فلما ذهب عن ابراهيم الرجس وجاءته البشرى يجادلنا في قوم لوط **﴿يعني
لما ذهب عنه الفرع حادل الملائكة حتى قالوا انا ارسلنا الى قوم لوط لتهلكهم فقال ان فيها
لوطا قالوا نحن اعلم بمن فيها لتنجيه واهله يروى ذلك عن الحسن وقيل انه سألهم فقال
أهل كونهم ان كان فيها خسون من المؤمنين فالوا لانهم نزلهم الى عشرة فقالوا لا يروى ذلك عن قتادة
ويقال جادلهم ليعلم باي شيء استحقوا عذاب الاستيصال وهل ذلك واقع بهم لانه لا محالة ام على
سبيل الاخافة ليقبلوا الى الطاعة **﴿ومن الناس من يجتج بذلك في جواز تأخير البيان لان الملائكة
اخبرت انها تهلك قوم لوط ولم يبين التجين منهم ومع ذلك فان ابراهيم عليه السلام جادلهم
وقال لهم أهل كونهم وفيهم كذا رجلا فيستدلون بذلك على جواز تأخير البيان وهذا ليس
بشيء لان ابراهيم سألهم عن الوجه الذي استحقوا عذاب الاستيصال وهل ذلك واقع بهم لانه لا محالة
او على سبيل التخويف ليرجعوا الى الطاعة **﴿وقوله تعالى﴾** أصلوته تأمرك ان تترك ما يعبد آباؤا
او ان تفعل في اموالنا ما نشاء **﴿وانما قيل أصلوته تأمرك لانها تنزلة الآمر بالخير والنهي
عن الشر كما قال تعالى ﴿ان الصلوة تنهى عن الفحشاء والمكر﴾ وجاز ان يكون اخبرهم
بذلك في حال الصلاة فقال أصلوته تأمرك بما ذكرت وعن الحسن أدبتك بأمرك اي فيه
الامر بهذا **﴿وقوله تعالى﴾** ولا تركنوا الى الذين ظلموا فتمسكم النار **﴿والركون الى الشيء
هو السكون اليه بالانس والهمة فاقضى ذلك الهوى عن مجانبة الظالمين وموانستهم والانصات
اليهم وهو مثل قوله تعالى ﴿فلا تقعد بعد الذكرى مع القوم الظالمين﴾ **﴿وقوله تعالى﴾** وما كان
ربك ليهلك القرى بظلم واهلها مصاحون **﴿قبل فيه لانه يهلكهم بظلم صغير يكون
مهم وقيل بظلم كبير يكون من قليل منهم كما قال النبي صلى الله عليه وسلم ان الله لا يهلك
العامة بذنوب الخاصة وقيل لا يهلكهم وهو ظالم لهم كقوله ﴿ان الله لا يظلم الناس شيئا﴾
وفيه اخبار بانه لا يهلك القرى واهلها مصلحون وقال تعالى في آية اخرى ﴿وان من قرينة
الا نحن مهلكوها قبل يوم القيمة﴾ فدل ذلك على ان الناس يصيرون الى غاية الفساد عند**************

اقتراب الساعة ولذلك يهلكهم الله وهو مصداق قول النبي صلى الله عليه وسلم لا تقوم الساعة الا على شرار الخلق ﴿قوله تعالى ﴿ولو شاء ربك لجعل الناس امة واحدة﴾ قال قتادة يجعلهم مسلمين وذلك بالاجاء الى الايمان وانما يكون الاجاء بالمتع لانهم لو راموا خلافه منعوا منه مع الاضطرار الى حسنه وعظم المنفعة به ﴿قوله تعالى ﴿ولا يزالون مختلفين﴾ قال مجاهد وعطاء وقتادة والاعمش اى مختلفين في الايمان يهودى ونصرانى ومجوسى ونحو ذلك من اختلاف المذاهب الفاسدة وروى عن الحسن فى الارزاق والاحوال من تسخير بعضهم لبعض ﴿قوله تعالى ﴿انما هو استثناء من المخافين بالباطل بالاطلاق فى الايمان المؤدى الى الثواب فانه ناج من الاختلاف الباطل ﴿قوله تعالى ﴿ولذلك خافهم﴾ روى عن ابن عباس ومجاهد وقتادة والضحاك خافهم للرحمة وروى عن ابن عباس ايضا والحسن وعطاء خلعهم على علم منه باختلافهم وهى لام العقبة فالوا وقد يكون اللام بمعنى على كقولك اكرمك على برك ولبرك بى . آخر سورة هود عليه السلام

ومن سورة يوسف بسم الله الرحمن الرحيم

قوله عز وجل ﴿ اذ قال يوسف لايه يا ابت انى رأيت احد عشر كوكبا والشمس والقمر رأيتهم لى ساجدين ﴾ فيه بيان صحة الرؤيا من غير الانباء لان يوسف عليه السلام لم يكن نبيا فى ذلك الوقت بل كان صغيرا وكان تأويل الكواكب اخوه والشمس والقمر ابوه وروى ذلك عن الحسن ﴿قوله تعالى ﴿لا تصص رؤياك على اخوك فيكيدوا لك كيدا﴾ علم انه ان قصها عليهم حسدوه وطلبوا كيدهم وهو اصل فى جواز ترك اطهار النعمة وكنيانه عند من يحس حسده وكيدهم وان كان الله قد امر باظهاره بقوله تعالى ﴿واما بنعمة ربك فحدث﴾ ﴿قوله تعالى ﴿وبعالمك من تأويل الاحاديث﴾ فان التأويل ما يؤول اليه المعنى ويرجع اليه وتأويل السئ هو مرجه وقال مجاهد وقتادة تأويل الاحاديث عبارة الرؤيا وقيل تأويل الاحاديث فى آيات الله ودلائله على بوجده وغير ذلك من امور دينة ﴿قوله تعالى ﴿اذ قالوا لىوسف واخوه احب الى ايتنا منا﴾ الآية تفاوضوا فيما بينهم واظهروا الحسد الذى كانوا يضمرونه لقرب منزلته عند ابيهم دونهم وقالوا ﴿ان ابانا لى ضلال مبين﴾ يننون عن صواب الرأى لانه كان اصغر منهم وكان عندهم ان الاكبر اولى بتقدم المنزل من الاصغر ومع ذلك فان الجماعة من البنين اولى بالحبة من الواحد وهو معنى قوله ﴿ونحن عصبه﴾ ومع انهم كانوا انفع له فى تدبير امر الدنيا لانهم كانوا يقومون بامواله ومواسيه فذهبوا الى ان اصطفاه اياه بالحبة دونهم ونقدبه عليهم ذهاب عن طريق الصواب ﴿قوله تعالى ﴿اقتلوا يوسف واطرحوه ارضا بخل لكم وجه ابيكم﴾ الآية فاهم تأمروا فيما بينهم على احد هذين من قتل او نبعد له عن ابيه وكان الذى استجازوا ذلك واستجروا من اجله

عليه قولهم (وتكونوا من بعده قوما صالحين) فرجوا التوبة بعد هذا الفعل وهو نحو قوله تعالى (بل يريد الانسان ليفجّر امّاه) فيل في التفسير انه يعزم على المعصية رجاء للتوبة بعدها فيقول افعل ثم اتوب وفي ذلك دليل على ان توبة القاتل مقبولة لانهم قالوا وتكونوا من بعده قوما صالحين وحكام الله عنهم ولم يتكره عليهم ﴿ قوله تعالى ﴿ قال قاتل منهم لا تقتلوا يوسف والقوه في غيابة الحب ﴾ لما تأسروا على احد شيئين من قتل او ابعاد عن ابيه اشار عليهم هذا القاتل حين قالوا لا بد من احد هذين بانقص الشرين وهو الطرح في جب قليل الماء ليأخذه بعض السيادة وهم المسافرون فلما ابرموا التدبير وعزموا عليه تابوا للتلطّف في الوصول الى ما ارادوا فقالوا (يا ابا ناملك لا تأمنّا على يوسف) الى آخر الآيتين ﴿ قوله تعالى ﴿ ارسله معنا غدا يرتع ويلعب ﴾ قيل في يرتع يزعى وقيل ان يرتع الاتساع في البلاد ويقال يرتع في المال اى هو يتسع به في البلاد واللعب هو الفعل المقصود به التفرّج والراحة من غير طاقبة له محمودة ولا قصد فيه لفاعله الاحصون للهو والفرح فنه ما يكون مباحا وهو ما لا اثم فيه كنحو ملاعبة الرجل اهله وركوبه فرسه للتطرب والتفرّج ونحو ذلك ومنه ما يكون محظورا وفي الآية دلالة على ان اللعب الذي ذكره كان مباحا لولا ذلك لانكره يعقوب عليه السلام عليهم فلما سألوه ارساله معهم قال (انى ليحزنى ان يذهبوا به واخاف ان يأكله الذئب وانتم عنه غافلون) فذكر لهم حزنه لذهابهم به لبعده عن مشاهدته وانه خائف مع ذلك ان يأكله الذئب فاجتمع عليه في هذه الحالى شيان الحزن والخوف فاجابوه بانه يمنع ان يأكله الذئب وهم جماعة وان ذلك لو وقع لكانوا خاسرين ﴿ قوله تعالى ﴿ وادخينا اليه لتبشّتهم بامرهم هذا وهم لا يشعرون ﴾ قال ابن عباس لا يشعرون بانه يوسف في وقت يذهبهم وكذلك قال الحسن اوحى الله اليه وهو في الحب فاعطاه النبوة واخبره انه ينبشهم بامرهم هذا ﴿ قوله تعالى ﴿ وجاؤا اباهم عشاء يبكون ﴾ روى ان الشعبي كان جالسا للقضاء فجاءه رجل يبكي ويدعى ان رجلا ظلمه فقال رجل بحضرته يوشك ان يكون هذا مظلوما فقال الشعبي اخوة يوسف خانوا وظلموا وكذبوا وجاؤا اباهم عشاء يبكون فاطهروا والبكاء لفقد يوسف نبرثوا انفسهم من الحيانة ووهموه انهم مشاركون له في المعصية ويلقنوا ما كان اظهره يعقوب عليه السلام لهم من خوفه على يوسف ان يأكله الذئب فقالوا (انا ذهبنا سبق) يقال ننضل من السباق في الرمي وقيل نستبق بالعدو على الرجل (وتركنا يوسف عند متاعنا فاكله الذئب وما انت بمؤمن لنا) يعنى بمصدق وجاؤا بقيص عليه دم فزعموا انه دم يوسف ﴿ قوله تعالى ﴿ بدم كذب ﴾ يعنى مكذوب فيه قال ابن عباس ومجاهد قال لو كان اكله الذئب لحرقه فكانت علامة الكذب طاهرة فيه وهو ممة القميص من غير تخريق وقال الشعبي كان في قيص يوسف ثلاث آيات الدم والشق والقائه على وجهه بيه فارتد بصيرا وقال الحسن لما رأى القميص صحبها قال يا بنى والله ما عهدت الذئب حلما ﴿ قوله تعالى ﴿ قال بل سولت لكم انفسكم العبرا ﴾ يدل على ان يعقوب عليه السلام قطع بخيانتهم وظلمهم وان يوسف لم يأكله الذئب لما استدل عليه من ممة القميص من غير تخريق وهذا يدل على ان

الحكم بما يظهر من العلامة في مثله في التكذيب او التصديق جائز لانه عليه السلام قطع بان الذنب لم يأكله بظهور علامة كذبهم * قوله تعالى ﴿فصبر جميل﴾ يقال انه صبر لاشكوى فيه وفيه البيان عما تقتضيه المصيبة من الصبر الجميل والاستعانة بالله عندما يعرض من الامور التقطعية المجزية فحكى لنا حال نبيه يعقوب عليه السلام عندما ابتلى بفقد ولده العزيز عنده وحسن عزائه ورجوعه الى الله تعالى والاستماتة به وهو مثل قوله تعالى ﴿الذين اذا اصابتهم مصيبة قالوا ان الله وانا اليه راجعون اولئك عظيم صلوات من ربهم ورحمة﴾ الآية ليقندى به عند نزول المصائب * قوله تعالى ﴿قال يا بشرى هذا غلام واسروه بضاعة﴾ قال قتادة والسدي لما رسل دلوه تعلق بها يوسف فقال المدلى يا بشرى هذا غلام قال قتادة بشر اصحابه بانه وجد عبدا وقال السدي كان اسم الرجل الذي ناداه بشرى * وقوله ﴿واسروه بضاعة﴾ قال مجاهد والسدي اسره المدلى ومن معه من باقى التجار اثلا يستلوهم الشركة فيه برخص ثمنه وقال ابن عباس اسره اخوته وكتبوا انه اخوهم وابعدهم على ذلك لثلا يقتلوه * والبضاعة القطعة من المال تجعل للتجارة وقيل في معنى ﴿اسروه بضاعة﴾ انهم اعتقدوا فيه التجارة وروى شعبة عن يونس عن عبيد عن الحسن عن علي انه قضى باللقيط انه حر وقرأ ﴿وشروه بثمن بخس دراهم معدودة وكانوا فيه من الزاهدين﴾ * وروى الزمهرى عن سنين ابى جميلة قال وجدت منبوتا على عهد عمر فقال عمر عسى الغوير ابؤسا ف قيل انه لايتهم فقال هو حر ولك ولاؤه وعلينا رضاعه فعنى قوله عسى الغوير ابؤسا الغوير نصف غار وهو مثل معناه عسى ان يكون جاء البأس من قبل الغار فانهم عمر الرجل وقال عسى ان يكون الامر جاء من قبلك في هذا الصبي اللقيط بان يكون من مالك فلما شهدوا له بالستر اسره بامساكه وقال ولاؤه لك وجائز ان يريد بالولاء ههنا امساكه والولاية عليه واثبات هذا الحق له كما لو كان عبدا له فاعتقه لانه نبرع باخذه واحياه واحسان اليه وقد اخبر عمر انه حر فلا يخلو من ان يكون ذلك على وجه الاخبار بانه حر الاصل ولا رقى عليه او ايقاع حرية عليه من قبله ومعلوم ان عمر لم يملكه ولم يكن عبدا له فاعتقه فعلمنا انه اراد الاخبار بانه حر لا يجزى عليه رق واذا كان حرا الاصل لم يجز ان ثبت ولاؤه لانسان فعلمنا انه اراد بقوله لك ولاؤه اى لك ولايته في الامساك والحفظ * وما روى عن عمر وعائشة انها قالا في اولاد الزنا اعقوهم واحسنوا اليهم فانما معناه احكموا بانهم احرار وقال النبي صلى الله عليه وسلم لا يجزى ولد والده الا ان يحجده مملوكا فيشتريه فيعنه وذلك اخار منه بوقوع العتاق بالملك لا يحتاج الى استينافه وقد روى المغيرة عن ابراهيم في اللقيط يحجده الرجل قال ان نوى ان يسرقه كان رقيقا وان نوى الحسية عليه كان عتقا وهذا لا معنى له لانه ان كان حرا لم يصير رقيقا بنية الملتقط وان كان عبدا لم يصير عتقا بنية ايضا وايضا ان الاصل في الناس الحرية وهو الظاهر الا ترى ان من وجدناه يتصرف في دار الاسلام انا محكم بحريته ولا نجعله عبدا الابينة تشهد بذلك او باقراره وايضا فان اللقيط لا يخلو من ان يكون ولا حرة او امة فان كان ولد حرة فهو حر وغير جائز استرقاقه

وان كان ولد امة فهو غيب لنير الملتقط فلا يجوز لنا ان نملكه في الوجوه كلها لا يجوز ان يكون اللقيط عبد الملتقط وايضا فان الرق طاري والاصل الحرية كشيء علمناه ملكا لانسان وادعى غيره زواله اليه فلا تصدقه لانه يدعى معنى طارئا كذلك حكم الملتقط فيما ثبت له من رقب الملقط وايضا لا كان لقطه المال لا يوجب للملتقط ملكا فيها مع العلم بانه ملك في الاصل كان القاط اللقيط الذي لا يعلم رقبه اخرى ان لا يوجب للملتقط ملكا وقد روى حماد بن سلمة عن عطاء الخراساني عن سعد بن المسيب ان رجلا تزوج امرأة فولدت لاربعة اشهر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لها صداقها بما استحلت من فرجها وولدها مملوك له وهو حديث شاذ غير مسمول عليه لان اكثر ما فيه انه ولد زنا اذا كان من حرة فهو حر ولا خلاف بين الفقهاء في ان ولد الزنا واللقيط حران * قوله تعالى * وشروه بثمن بخس دراهم معدودة * قال الفراء الثمن ما يثبت في الذمة بدلا من الديات من الدراهم والدنانير * قال ابو بكر ظاهر الكلام يدل عليه لانه سعى الدراهم عنا بقوله (وشروه بثمن) وقول الفراء مقبول من طريق اللغة فاذا خبر ان الثمن اسم لما يثبت في الذمة من الوجوه الذي ذكرنا ثم سعى الله تعالى الدراهم ثمننا اقتضى ذلك ثبوتها في الذمة متى جعلت بدلا في عقود الديات سواء عينها او اطلقها ولم يبينها لانها لو تعينت بالثمن لخرجت من ان تكون ثمننا اذ كانت الاعيان لا تكون اثمانا في الحقيقة الا ان يجريها الانسان مجرى الابدال ويسمونها ثمننا على معنى البدل تشبيها بالثمن واذا ثبت ذلك وجب ان لا تشين الدراهم والدنانير لان في تعينها سبب الصفة التي وصفها الله بها من كونها ثمننا اذ الاعيان لا تكون اثمانا * والبخس النقص يقال بخس حقه اذا نقصه * وقوله (دراهم معدودة) روى عن ابن مسعود وابن عباس وقتادة قالوا كانت عشرين درهما وعن مجاهد اثنتان وعشرون درهما وقيل انما سماها معدودة لقلتها وقيل عدوها ولم يزنها وقيل كانوا لا يزنون الدراهم حتى تبلغ اوقية واوقيتهم اربعون درهما وقال ابن عباس ومجاهد اخوته كانوا حضورا فقالوا هذا عبد لنا ابق فاشروه منهم وقال قتادة بانه السيارة * قوله تعالى * وكانوا فيه من الزاهدين * قيل ان اخوته كانوا في الثمن من الزاهدين وانما كان غرضهم ان يغيبوه عن وجه ابيهم * وقوله تعالى * وقال الذي اشترى من مصر لامرأته اكرمي مثواه عسى ان ينفعنا * روى عن عبد الله قال احسن الناس فراسة ثلاثة الغرز حين قال لامرأته اكرمي مثواه عسى ان ينفعنا وابنة شعيب حين قالت في موسى يا ابت استأجره وابو بكر الصديق حين ولي عمر * قوله تعالى * ولما بلغ اشده آتيناها حكما وعلماء * قيل في معنى الاشده انها القوة من ثمانى عشرة الى ستين سنة وقال ابن عباس الاشده ابن عشرين سنة وقال مجاهد ابن ثلاث وثلاثين سنة * قوله تعالى * ولقد همت به وهم بها * روى عن الحسن همت به بالعزيمة وهم بها من جهة الشهوة ولم يعزم وقيل هما جميعا بالشهوة لان الهم بالشيء مقاربتة من غير موانعة والدليل على انه هم يوسف بها لم يكن من جهة العزيمة وانما كان من جهة دواعي الشهوة قوله (معاذ الله انه رضى احسن مثواي) وقوله (كذلك لنصرف عنه السوء والفحشاء انه من عبادنا الخالصين) فكان ذلك اخبارا ببراءة ساحته من العزيمة على

المصية وقيل ان ذلك على التقديم والتأخير ومعناه لولا ان رأى برهان ربه هم بها وذلك لان جواب لولا لا يجوز ان تقدمه لاسم لا يجوز ان تقول قد انيتك لولا زد وجاز ان يكون على تقدير تقدم لولا ﴿ قوله تعالى ﴿ لولا ان رأى برهان ربه ﴾ قال ابن عباس والحسن وسعيد بن جبير ومجاهد رأى صورة يعقوب عاضا على انامله وقال قتادة نودى يا يوسف انت مكتوب فى الانبياء وتعمل عمل السفهاء وروى عن ابن عباس انه رأى الملك وقال محمد بن كعب هو ما علمه من الدلالة على عتاب الزمان قوله تعالى ﴿ وشهد شاهد من اهله ان كان قبضه قد من قبل ﴾ الآية روى عن ابن عباس وابى هريرة وسعيد بن جبير وهلال ابن يسار انه سبى فى المهد وروى عن ابن عباس ايضا والحسن وابن ابى مليكة وعكرمة قالوا هو رجل وقال عكرمة ان الملك لما رأى يوسف مشقوق القميص على الباب قال ذلك لابن عم له فقال ان كان قبضه قد من قبل فانه طلبها فامتنعت منه وان كان من دبر فانه فرمها وطلبت ومن الناس من يحتج بهذه الآية فى الحكم بالعلامة فى اللقطة اذا ادعاها مدعى ووصفها * وقد اختلف الفقهاء فى مدعى اللقطة اذا وصف علامات فيها فقال ابو حنيفة وابو يوسف وزفر ومحمد والشافعى لا يستحقها بالعلامة حتى يقيم اليانة ولا يجبر الملتقط على دفعها اليه بالعلامة ويسعه ان يدفعها وان لم يجبر عليه فى القضاء وقال ابن القاسم فى قياس قول مالك يستحقها بالعلامة ويجبر على دفعها اليه فان جاء مستحق فاستحقها بيينة لم يضمن الملتقط شيئا وقال مالك وكذلك اللصوص اذا وجد معهم امعة فجاء قوم فادعوا وليست لهم بيينة ان السلطان تلوم فى ذلك فان لم يأت غيرهم دفعه اليهم وكذلك الآبق وقال الحسن بن حى يدفعها اليه بالعلامة وقال اصحابنا فى اللقيط اذا ادعى رجلا ن ووصف احدها علامة فى جسده انه اولى من الآخريه وقال ابو حنيفة ومحمد فى متاع البيت اذا اختلف فيه الرجل والمرأة ان ما يكون للرجل فهو للرجل وما كان للنساء فهو للمرأة وما كان للرجل والمرأة فهو للرجل فحكموا فيه بطاهرية المتاع وقالوا فى المستأجر والمؤاجر اذا اختلفا فى مصراع باب موضوع فى الدار ان كان وفقا لمصراع معلق فى اليانة فالقول قول رب الدار وان لم يكن وفعاله فالقول قول المستأجر وكذلك ان كان جذع مطروح فى دار وعليه نقوش وتصاوير موافقة لنقوش جذوع السقف وفعاله فالقول قول رب الدار وان كانت مخالفة لها فالقول قول المستأجر وهذه مسائل قد حكموا فى بعضها بالعلامة ولم يحكموا بها فى بعض ولا خلاف بين اصحابنا ان رجلا ن لو سارعا على قربة وهما متعلقان بها واحدهما سقاء والآخر عطارانه بينهما نصقين ولا تقضى للسقاء بذلك على العطار * فاما قولهم فى اللقطة فان الملتقط له بدعيحة والمدعى لها بر بذا لا يدهو قال النبي صلى الله عليه وسلم البينة على المدعى والنهي على المدعى عليه وكون الذى فى يده ملتقطا لا يخرج المدعى من ان يكون مدعىا فلا يصدق على دعواه الابيئة اذ ليست له يد والعلامة ليست بيينة لان رجلا لو ادعى مالا فى يد رجل واعطى علامته والذى فى يده غير ملتقط لم يكن ذكر العلامة بيينة يستحقها شيئا * واما قول اصحابنا فى الرجلين بدعيان لقيط اكل واحد يدعى انه ابنه ووصف احدها علامة فى جسده فاما جعلوه اولى استحسانا من قبل ان مدعى اللقيط يستحقه بدعواه من غير علامة ويثبت النسب منه بقوله وتزول يد من هو فى يده فلما تنازعه اثنان ساركا به

في ايدهما لانهما قد استحقا ان يقضى بالنسب لهما لو لم يصف احدهما علامة في جسده فلما زالت يد
من هو في يده صار بمنزلة لو كان في ايدهما من طريق الحكم جميعه في يد هذا وجميعه في يد هذا
فيجوز حينئذ اعتبار العلامة * ونظيره الزوجان اذا اختلفا في متاعا لبيت لما كان لكل واحد يد
في الجميع اعتبارا يظهرهما تصرفا و آكدهما يدا وكذلك المستأجر له يد في الدار والمؤاجر ايضا له يد
في جميع الدار فلما استويا في اليد في الجميع كان الذي تشهده العلامة الموافقة لصحة دعواه اولى وكان
ذلك رجحا لحكم يده لانه يستحق به الحكم له بالملك كما يستحق بالبيات فهذه المواضع التي
اعتبروا فيها العلامة انما اعتبروها مع تبوت اليد لكل واحد من المدعين في الجميع فصارت
العلامة من جهة اليد دون استحقاق الملك بالعلامة * واما المدعيان اذا كان في ايدهما شيء من
المتاع واحدهما ممن يعالج مثله وهو من آله التي يستعملها في صناعته فانه معلوم ان في يد
كل واحد منهما النصف وان ما في يد هذا ليس في يد الآخر منه شيء فلو حكمنا لاحدهما
بظاهر صناعته او بعلامة معه لكننا قد استحققنا عليه يدا هي له دونه فهما فيه بمنزلة رجل اسكاف
ادعى قالب خض في يد صير في فلا يستحق يد الصير في لاجل ان ذلك من صناعته ومسئلة اللقطة
هي هذه بعينها لان المدعى لا يده وانما يريد استحقاق يد الملتقط بالعلامة ومعلوم انه لا يستحقها
بالدعوى اذا لم تكن منه علامة فكذلك العلامة لا يجوز ان يستحقها يد الغير * واما ما روى
في حديث زيد بن خالد ان رجلا سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن اللقطة فقال اصرف عفاصها
ووطاءها ووكاها ثم عرفها سنة فان جاء صاحبها والا فشاؤك بها فانه لادلالة فيه على ان مدعيها
يستحقها بالعلامة لانه محتمل ان يكون انما امره بمعرفة العفاص والوطاء والوكاء لئلا يختلط بهما
وليعلم انها لقطة وقد يكون يستدل به على صدق المدعى فيسعه دفعها اليه وان لم يلزم في الحكم
وقد يكون لذكر العلامة ولما يظهر من الحال تأثير في الملب يغلب في الظن صدقه ولكنه
لا يعمل عليه في الحكم * وقد استدل يعقوب عليه السلام على كذب احوه يوسف بانه لو اكله
الذئب لحرق قيصر وقد روى عن شرح واياس بن معاوية اشياء نحو هذا * روى ابن ابي نجيب
عن مجاهد قال اختصم الى شرح امرأتان في ولد ممره فقالت احدهما هذه ولد ممرتي وقالت الاخرى
هذه ولد ممرتي فقال القوها مع هذه فان درت وقرت واسطرت فهي لها وان هرت وقرت
وازبأرت فليس لها * وروى حماد بن سلمة قال اخبرني مخبر عن اياس بن معاوية ان امرأتين ادعتا
كدة غزل فخلا باحدهما وقال علام كبيت غزلك فقالت على جوزة وخلا بالاخرى فقالت على
كسرة خبز فقتضوا الغزل فدفعوه الى التي اصابته وهذا الذي كان يفعله شرح واياس من نحو
هذا لم يكن على وجه امضاء الحكم به والزام الخصم اياه وانما كان على جهة الاستدلال بما يغلب
في الظن منه فيقرر بعد ذلك المطلق منهما وقد يستعنى الانسان اذا ظهر مثل هذا من الاقامة
على الدعوى فيقرر فيحكم عليه بالاقرار بقوله تعالى ﴿ قال احدهما اني اراني اعصر خمرا ﴾
قليل فيه اضمار عصير العنب للحمر وذلك لان الحمر المائنة لا يتأني فيها العصر وقيل معناه
اعصر ما يؤول الى الحمر فسماء باسم الحمر وان لم يكن خمرا على وجه الحجاز وحاشا ان يعصر من العنب

خمران يطرح العنب في الحاية ويترك حتى ينش ويغلى فيكون ما في العنب خمرًا فيكون العصر للعصر
 على وجه الحقيقة وقال الضحاك في لغة تسمى العنب خمرًا ﴿قوله تعالى ﴿نَبَاتًا يَتَّوْبِلُهُ أَنَا تَرَاكَ مِنْ
 الْحَسَنِ﴾ قال قتادة كان مداوى مريضهم ويعزى حزبنهم ويجهد في عبادة ربه وقيل كان يعين
 المظلوم وينصر الضعيف ويعود المريض وقيل من المحسنين في عبارة الرؤيا لأنه كان يعبر لغيرهما ﴿قوله
 تعالى ﴿قَالَ لَا يَأْتِيَكُمَا طَعَامٌ تُرْزَقَانِهِ إِلَّا بَأْتِنَكُمَا تَأْوِيلُهُ﴾ الآية قال ابن جرير مع عدل عن تأويل الرؤيا
 إلى الأخبار بهذا لما رأى على أحدهما فيه من المكروه فام بدعاء حتى أخبرهما به وقيل إنما قدم هذا ليعلمنا
 ما خصه الله تعالى به من النبوة وبقبل إلى طاعة الله وقد كان يوسف عليه السلام فيما بينهم قبل ذلك زمانا
 فلم يحك الله عنه أن ذكر لهم شيئا من الدعاء إلى الله وكانوا قومًا يعبدون الأوثان وذلك لأنه لم يطمع منهم في
 الاستماع والقبول فلما رأهم مقبائين إليه عارفين بحسبه أمل منهم القبول والاستماع فقال ﴿يَا صَاحِبِي
 السِّجْنِ مَا رَبَّابٌ مَتَفَرِّقُونَ خَيْرَ أَمِ اللَّهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ﴾ الآية وهو من قوله تعالى ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ
 رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ﴾ وترقب وقت الاستماع والقبول من الدعاء إلى سبيل الله
 بالحكمة وإنما حكى الله ذلك لنا لنعلم به فيه ﴿قوله تعالى ﴿وَقَالَ لِلَّذِي ظَنَّ أَنَّهُ نَاجٍ مِنْهُمَا
 اذْكُرْنِي عِنْدَ رَبِّكَ فَأَنَسَاءَ الشَّيْطَانِ ذَكَرَ رَبَّهُ﴾ الظن ههنا بمعنى اليقين لأنه علم يقينا وقوع
 ما عبر عليه الرؤيا وهو كقوله تعالى ﴿أَنِي ظَنَنْتُ أَنِّي مُلَاقٍ حِسَابِيهِ﴾ ومعناه ايقنت ﴿وقوله
 ﴿فَأَنَسَاءَ الشَّيْطَانِ﴾ هذه الهاء تعود على يوسف على ما روى عن ابن عباس وقال الحسن
 وابن إسحاق على الساق وفيه بيان أن لبثه في السجن بضع سنين إنما كان لأنه سأل الذي
 نجا منهما أن يذكره عند الملك وكان ذلك منه على حجة الغفلة فإن كان التأويل على ما قال ابن عباس
 أن الشيطان أنسى يوسف عليه السلام ذكر ربه يعني ذكر الله تعالى وإن الأولى كان في تلك الحال أن يذكر
 الله ولا يشتغل بمسئلة الناجي منهما أن يذكره عند صاحبه فصار استغاله عن الله تعالى في ذلك
 الوقت سببا لبقائه في السجن بضع سنين وإن كان التأويل أن الشيطان أنسى الساقى فلائن
 يوسف لما سأل الساقى ذلك لم يكن من الله توفيق للساقى وخلاء ووساوس الشيطان وخواطره
 حتى أنساه ذكر ربه أمر يوسف ﴿وأما البضع فقال ابن عباس هو من الثلاث إلى العشر وقال
 مجاهد وقتادة إلى التسع وقال وهب لبث سبع سنين ﴿قوله تعالى ﴿قَالُوا اضْغَاثَ أَحْلَامٍ وَمَا
 نَحْنُ بِتَأْوِيلِ الْأَحْلَامِ بِعَالَمِينَ﴾ فإنا قد علمنا أن الرؤيا كانت صحيحة ولم تكن اضغاث أحلام
 لأن يوسف عليه السلام عبرها على سنى الحصب والجذب وهو يبطل قول من يقول أن
 الرؤيا على أول ما تعبر لأن القوم قالوا هي اضغاث أحلام ولم تقع كذلك وبدل على فساد
 الرواية بأن الرؤيا على رجل طائر فإذا عبرت وقعت ﴿قوله تعالى ﴿وَقَالَ الْمَلِكُ ائْتُونِي بِهِ
 فَلَمَّا جَاءَهُ الرَّسُولُ قَالَ ارْجِعْ إِلَى رَبِّكَ﴾ الآية يقال أن يوسف عليه السلام إنما لم يجيبهم إلى الذهاب
 إلى الملك حتى رد الرسول إليه بأن يسئل عن السوة اللآنى قطعن أيديهن لتظهر براة ساحتها
 فيكون أجل في صدره عند حضوره واقرب إلى قبول ما بدعوه إليه من التوحيد وقبول
 ما يشير به عليه ﴿قوله تعالى ﴿وَدَلَّكَ لِيَعْلَمَ أَنِّي لَمْ أَخُنْ بِالْغَيْبِ﴾ قال الحسن ومجاهد وقتادة

والضحك هذا من قول يوسف يقول اني انما رددت الرسول اليه في سؤال النسوة ليعلم
 العزير اني لم اخنه بالغيب وان كان ابتداء الحكاية عن المرأة فانه رد الكلام الى الحكاية عن
 قول يوسف لظهور الدلالة على المعنى وذلك نحو قوله (وكذلك يفعلون) وقوله حكاية
 عن المرأة (وجعلوا اعزها اذلة) وكقوله (فاذاتأمرون) وقوله حكاية قول الملائكة (يريد
 ان يخرجكم من ارضكم بسحره) قوله تعالى (ان النفس لامارة بالسوء) يعني ان النفس
 كثيرة النزاع الى السوء فلا يرى نفسه وان كان لا يطاوعها وقد اختلف الناس في قائل هذا
 القول فقال قائلون هو من قول يوسف وقال آخرون هو من قول المرأة الامارة الكثيرة
 الامر بالشئ والنفس بهذه الصفة لكثرة ما تشتهيه وتنازع اليه بما يقع الفعل من اجله وقد
 كانت اضافة الامر بالسوء الى النفس مجازا في اول استعماله ثم كثر حتى سقط عنه اسم
 المجاز وصار حقيقة فيقال نفسي تأمرني بكذا وتدعوني الى كذا من جهة شهوتي له وانما
 لم يصح ان يأمر الانسان نفسه في الحقيقة لان في الامر ترغيبا للمأمور بتملك ما لا يملك
 ومحال ان يملك الانسان نفسه ما لا يملكه لان من ملك شيئا فانما يملك ما هو مالكة قوله
 تعالى (وقال الملك استوفى به استخاضه لنفسي فلما كلفه قال انك اليوم ملكين امين)
 هذا الملك لما كان من اهل العقل والدراية لم برعه من يوسف منظره الرائع البهيج كما راع
 النساء لقلة عهولهن وضعف احلامهن وانهن انما نظرن الى ظاهره حسنه وجماله دون علمه
 وعقله وان الملك لم يعبا بذلك ولكنه لما كلمه ووقف على كماله بيسانه وعلمه قال (انك
 اليوم لدينا ملكين امين) فقال يوسف (اجماعى على خزائن الارض اني حفيظ علم) فوصف
 نفسه بالعلم والحفظ وفي هذا دلالة على انه جازل للانسان ان يصف نفسه بالفضل عند من لا
 يعرفه وانه ليس من المحظور من تزكية النفس في قوله تعالى (فلا تزكوا انفسكم) قوله
 تعالى (فتوفى باخ لكم من ابيكم) الى قوله (فان لم تأتوني به فلا كيل لكم عندي)
 يقال ان الذي اقتضى طلبه للاخ من ابيهم مفاوضته لهم بالسؤال عن اخبارهم فلما ذكروا
 اشار ابيهم له عليهم بمحبته اياه مع حكمتهم اظهر انه يحب ان يراه وان نفسه متطلعة الى علم
 السبب في ذلك وكان غرضه في ذلك التوصل الى حصوله عنده وكان قد خاف ان يكتموا
 ابا امره ان ظهر لهم انه يوسف وان توصلوا الى ان يحولوا بينه وبين الاجتماع معه ومع اخيه
 فاجرى نديره على ندرج لئلا يهجم عليهم ما يشتد اضطرابهم معه قوله تعالى (يا بني لا
 تدخلوا من باب واحد وادخلوا من ابواب متفرقة) قال ابن عباس والحسن وقادة والضحك
 والسدى كانوا ذوى صورة وجمال فخاف عليهم العين وقال غيرهم خاف عليهم حسد الناس
 لهم وان يبلغ الملك قوتهم وبطشهم فيقتلهم خوفا على ملكه وما فاته الجماعة يدل على ان العين
 حق وقدروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال العين حق قوله تعالى (جعل السقاية
 في رحل اخيه ثم ادن مؤذن ايتها العير انكم لسارقون) قيل امر يوسف بعض اصحابه بان يجعل
 الصاع في رحل اخيه ثم قال قائل من الموكلين بالصيमान وقد فقدوه ولم يدروا من اخذه ايتها

مطلب

يجوز للانسان ان
 يصف نفسه بالفضل
 عند من لا يعرفه

مطلب

العين حق

العير انكم لسارقون على ظن منهم انهم كذلك ولم يأمرهم يوسف بذلك فلم يكن قول هذا القائل كذبا اذ كان مرجعه الى غالب ظنه وما هو عنده وفيما توصل يوسف عليه السلام به الى اخذ اخيه دلالة على انه جائز للانسان الوصول الى اخذ حقه من غيره بما يمكنه الوصول اليه بغير رضا من عليه الحق ﴿قوله تعالى﴾ ﴿ولمن جاء به حمل بعير وانا به زعيم﴾ روى عن يحيى بن عمار عن زبد بن ذريع عن عطاء الخراساني (وانا به زعيم) قال كعيل ﴿قال ابو بكر ظن بعض الناس ان ذلك كعالة عن انسان وليس كذلك لان فائل ذلك حمل بعير اجرة لمن جاء بالصاع واكد به بقوله انا به زعيم يعني ضامن قال الشافعي

واني زعيم ان رجعت مسلما﴾ بسيرى منه المرائق ازورا

اي ضامن لذلك فهذا العائل لم يضمن عن انسان شيئا وانما الزم نفسه ضمان الاجرة لرد الصاع وهذا اصل في جواز قول العائل من حمل هذا المتاع الى موضع كذا فله درهم وان هذه اجارة جائزة وان لم يكن يشارط على ذلك رجلا بعينه وكذلك قال محمد بن الحسن في السير الكبير اذا قال امير الجيش من ساق هذه الدواب الى موضع كذا او قال من حمل هذا المتاع الى موضع كذا فله كذا ان هذا جائز ومن حمله استحق الاجر وهذا معنى ما ذكر في هذه الآية وقد ذكر هشام عن محمد ايضا فيمن كانت في مده دار لرجل يسكنها فقال ان اقت فيها بعديرمك هذا فاجره كل يوم عشرة دراهم عليك ان هذا جائز وان اقام فيها بعد هذا القول لزمه لكل يوم ماسمى فجعل سكاه بعد ذلك رضا وكان ذلك اجارة وان لم يقاوله بالانسان وفي الآية دلالة على ذلك لانه قد اخبر ان من رد الصاع استحق الاخر وان لم يكن بينهما عقد اجارة بل فعله لذلك بمنزلة قبول الاجارة وعلى هذا قالوا فيمن قال لا خير قد استأجرتك على حمل هذا المتاع الى موضع كذا بدرهم انه ان حمله استحق الدرهم وان لم يتكلم بقبولها ﴿فان قيل ان هذا لم يكن اجارة لان الاجارة لا تصح على حمل بعير وان كانت اجارة فهي منسوخة لان الاجارة لا يجوز في شريعة نبينا صلى الله عليه وسلم الا باجر معلوم ﴿وقيل له هو اجر معلوم لان حمل بعير اسم لمقدار ما من الكيل والوزن كقولهم كارة ووقر ووسق ونحو ذلك ولما لم ينكر يوسف عليه السلام ذلك دل على صحته وشراعه من قبلنا من الانبياء حكمها ثابت عندنا ما لم ينسخ ﴿قوله تعالى﴾ ﴿قالوا جزاؤه من وجد في رحله فهو جزاؤه﴾ قال الحسن وابواسحاق ومعمر والسدي كان من عادتهم ان يسترقوا السارق فكان تقديره جزاؤه اخذ من وجد في رحله رقيقا فهو جزاؤه عندنا كجزائه عندكم فلما وجد في رحله اخيه اخذه على ما شرط انه جزاء سرقة فقتلوا خذ احدا مكانه عبدا روى ذلك عن الحسن وهذا يدل على انه قد كان يجوز في ذلك الوقت استرقاق الحر بالسرقة وكان يجوز للانسان ان يرق نفسه لغيره لان اخوة يوسف عليه السلام بذلوا واحدا منهم ليكون عبدا بدل اخي يوسف وقد روى عن عبد سرق ان النبي صلى الله عليه وسلم باعه في دين عليه وكان حرا فجاء ان يكون هذا الحكم قد كان ثابتا الى ان نسخ

مطلب
يجوز للانسان الوصول
الى اخذ حقه بما يمكنه
الوصول اليه

على لسان نينا صلى الله عليه وسلم. وفيما قص الله تعالى علينا من قصة يوسف وحفظه للاطعمة في سنى الحذب وقسمته على الناس بقدر الحاجة دلالة على ان على الائمة في كل عصر ان يفعلوا مثل ذلك اذا خافوا هلاك الناس من القحط. وقوله تعالى ﴿ارجعوا الى ابيكم فقولوا يا امانا ان ابنك سرق وما شهدنا الا بما علمنا﴾. انما اخبروا عن ظاهر الحال لا عن باطنها اذ لم يكونوا عاينين بباطنها ولذلك قالوا ﴿وما كنا للنيب حافظين﴾. فكان في الظاهر لما وجد الصاع في رحله انه هو الا اخذله فقالوا ﴿وما شهدنا الا بما علمنا﴾. يعنى من الامر الظاهر لا من الحقيقة وهذا يدل على جواز اطلاق اسم العلم من طريق الظاهر وان لم يعلم حقيقة وهو كقوله ﴿وان علمته وهن مؤمنات فلا ترجعنهن الى الكفار﴾. ومعلوم اننا لا نحيط بضائرهن علما وانما هو على ما يظهر من ايمانهن. وقد قيل في قوله ﴿وما كنا للنيب حافظين﴾ معنيان احدهما ما روى عن الحسن ومجاهد وقادة ما كنا نشعر ان ابنك سيسرق والاخر ما قدمنا وهو اننا لا ندري باطن الامر في السرقة. فان قيل لم جازله استخراج الصاع من رحل اخيه على حال يوجب تهمة عند الناس مع براءة ساحته وعم ابه واخوته به. قيل له لانه كان في ذلك ضرر من الصلاح وقد كان ذلك عن مواطاة من اخيه له على ذلك وتلطف في اعلام ابيه بسلامتهما ولم يكن لاحد ان يتهمة بالسرقة مع امكان ان يكون غيره جعله في رحله ولان الله تعالى امره بذلك تمرضا ليعقوب عليه السلام لا بلوى يفقده ايضا ليصبر فيتضاعف ليعقوب عليه السلام الثواب الجزيل بصبره على فقداهما. وفيما حكى الله تعالى من امر يوسف وما عامل به اخوته في قوله ﴿فلما جهزهم بجهازهم﴾ الى قوله ﴿كذلك كدنا ليوسف﴾ دلالة على اجارة الحيلة في التوصل الى المباح واستخراج الحقوق وذلك لان الله تعالى رضى ذلك من فعله ولم ينكره وقال في آخر المصة ﴿كذلك كدنا ليوسف﴾ ومن نحو ذلك قوله تعالى ﴿وخذي يدك فاضرب به ولا تحنث﴾ وكان حلف ان يضربها عددا فامر الله تعالى باخذ الضنث وضربها به ليرى في يمينه من غير اتصال المكير اليها ومن نحوه الهى عن التصريح بالخطبة واحة التوصل الى اعلامها رغبته بالتمريض ومن جهة السنة حديث ابي سعيد الخدرى وابى هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه استعمل رجلا على خير فاته بتمر فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم اكل تمر خبير هكذا فقال لا والله انما تأخذ الصاع بالصاعين والاصابع بالثلاثة قال فلا تفعل بيع الجميع بالدرهم ثم اشتر ما دراهم ثم اكذرا روى ذلك مالك بن انس عن عبد المجيد بن سهيل عن سعيد بن المسيب عن ابي سعيد وابى هريرة فحظر عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم التماضل في التمر وعلمه كيف يحتال في التوصل الى اخذ هذا التمر ويدل عليه قوله صلى الله عليه وسلم لهنه خذى من مال ابي سفيان ما يكفيك وولدك بالمعروف فامرها بالتوصل الى اخذ حقها وحق ولدها وروى ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا اراد سفرا وروى بغيره وروى يونس ومعمر عن الزهرى قال ارسلت بنو قريظة الى ابي سفيان بن حرب ان اثونا فاناستعبر على بيضة المسلمين من ورائهم فسمع ذلك نعيم بن مسعود وكان موادعا للنبي صلى الله عليه وسلم وكان عند عينة حين ارسلت بذلك بنو قريظة الى الاحزاب ابي سفيان واصحابه فاقبل نعيم الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فاخبره خبرها وما ارسلت بنو قريظة الى الاحزاب فقال رسول الله

مطلب

يجب على الامام ان
يقبل مثل ما فعله
يوسف عليه السلام
اذا خاف هلاك الناس
من القحط

مطلب

يجوز الاحتيال في
التوصل الى المباح

صلى الله عليه وسلم لعنا امرنا بذلك فقام نعم بكلم رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك من عند رسول الله صلى الله عليه وسلم قال وكان نعم رجلا لا يكتم الحديث فلما ولي من عند رسول الله صلى الله عليه وسلم ذاهبا الى غطمان قال عمر بن الخطاب الذي قلت ان كان امرنا من امر الله فامضه وان كان هذا رأينا رأيت من قبل نفسك فان شأن في قريظة اهون من ان نقول شيئا يؤثر عليك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم بل هذا رأى ان الحرب خدعة روى ابو عثمان النهدي عن عمر قال ان في معاريض الكلام لندوة عن الكذب وروى الحسن بن عمار عن الحكم عن مجاهد عن ابن عباس قال ما يسيرون بمعاريض الكلام محرر التيم وقال ابراهيم صلوات الله عليه للملك حين آله عن سارة فقال من هي منك قال هي اختي انلا بأخذها وانما اراد اختي في اله بن وقال للكفار اني سقم حين لحام أبكر آلهتهم وكان مناه اني أسفم يعني موت كما قال الله تعالى (انك ميت) فعارض بكلامه عما سألوه عنه الى غيره على وجه لا يلحق فيه الكذب فهذه وجوه امرائنا صلى الله عليه وسلم فيها الاحتيال في الوصول الى المباح وقد كان اولواوجه الحيلة فيه محظورا وقد حرم الله الوطء بالزنا وامرنا بالتوصل اليه بغد السكاح وحظر عابسا اكل المال بالباطل وانه اشترى ولهية وبجوها فمن انكر التوصل الى استباحة ما كان محظورا من الجهة التي احسنه الشريعة فاعلم ان اصول الدين وما قد ثبتت به الشريعة قد كان قيل حظر الله تعالى على اليهود حبيد السمك يوم السبت فحبسوا السمك يوم السبت واخذوه يوم الاحد فعاظم الله عليه قبل له قد اخبر الله تعالى انهم اعندوا في السبت وهذا يوجب ان يكون حبسها في السبت قد كان محظورا عليهم ولولم يكن حبسها في السبت محررا لما قال (اعدوا في السبت) قوله تعالى (يا ايها العزيز مسنا واهلنا الضر) الى قوله (وتصدق علينا) لما ترك يوسف عليه السلام التكرير عليهم في قوله (مسنا واهلنا الضر) دل ذلك على حوازل اظهار مثل ذلك عند الحاجة اليه وانه لا يجرى مجرى الشكوى من الله تعالى * وقوله (فاوف لنا الكيل) بدل على ان اجرة الكيل على البائع لان عليه تعيين الميع للمشتري ولا يمين الا الكيل وقد قالوا له (فاوف لنا الكيل) فدل على ان الكيل قد كان عليه * فان قيل نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الطعام حتى يجرى فيه الصاعان صاع البائع وصاع المشتري وهذا بدل على ان الكيل على المشتري لان مراده الصاع الذي اكنال به البائع من ثمنه وصاع المشتري هو ما اكناله المشتري الثاني من البائع * قيل له قوله صاع البائع لا دلالة فيه على ان البائع هو الذي اكنال وجاز ان يرد به الصاع الذي كال البائع به ثمنه وصاع المشتري الذي كاله له ثمنه فلا دلالة فيه على الاكتيال على المشتري واذا صح ذلك فما وصفنا من الكيل فواجب ان يكون اجرة وزان الثمن على المشتري لان عليه تعيين الثمن للبائع ولا يمين الا بوزنه فعليه اجرة الزان * واما اجرة الناقد فان محمد بن سباعه روى عن محمد انه قبل ان يستوفيه البائع فهو على المشتري لان عليه تسليم الثمن اليه صحيحا وان كان قد قبضه البائع فاجرة الناقد على البائع لانه قد قبضه وملكه فعليه ان يبين ان شيئا منه معيب يجب رده * قوله تعالى (وتصدق علينا) قال سعيد بن جبير

مطلب
غوز لاسان اظهار
ضرر منه عند الحاجة
اليه

عن ابن عباس ومجاهد وقتادة وما يؤمن أكثرهم بالله في إقراره بأن الله خلق السموات والأرض إلا وهو مشرك بعبادة الوثن وقال الحسن هم أهل الكتاب معهم شرك وإيمان وقيل ما يصدقون بعبادة الله إلا وهم يشركون الأوثان في العبادة * وقد دلت الآية على أن مع اليهودي إيماناً بموسى وكفراً بمحمد صلى الله عليه وسلم لأنها قد دلت على أن الكفر والإيمان لا يتأنيان من وجهين مختلفين فيكون فيه كفر من وجه وإيمان من وجه إلا أنه لا يحصل اجتماعهما على جهة إطلاق اسم المؤمن واستحقاق ثواب الإيمان لأن ذلك ينافي الكفر وكذلك قوله (أفؤمنون ببعض الكتاب وتكفرون ببعض) قد أثبت لهم الإيمان ببعض الكتاب والكفر ببعض آخر فثبت بذلك جواز أن يكون معه كفر من وجه وإيمان من وجه آخر وغير جائز أن يجتمع له صفة مؤمن وكافر لأن صفة مؤمن على الإطلاق صفة مدح وصفة كافر صفة ذم ويتأني استحقاق الصفتين مما على الإطلاق في حال واحدة * قوله تعالى ﴿قل هذه سبيلي ادعوا إلى الله على بصيرة أنا ومن اتبعني﴾ فيه بيان أنه بموت بدعاء الناس إلى الله عز وجل على بصيرة من أمره كأنه يبصره بعينه وأن من أتبعه فذلك سبيله في الدعاء إلى الله عز وجل وفيه الدلالة على أن على المسلمين دعاء الناس إلى الله تعالى كما كان على النبي صلى الله عليه وسلم ذلك * قوله تعالى ﴿وما أرسلنا من قبلك إلا رجالاً نوحي إليهم من أهل القرى﴾ قيل من أهل الأمصار دون البوادي لأن أهل الأمصار أعلم وأحكم وأحرى بقبول الناس منهم وقال الحسن لم يبعث الله نبياً من أهل البادية قط ولا من الجن ولا من النساء * قوله تعالى ﴿حقاً إذا استنثى الرسل وظنوا أنهم قد كذبوا جاءهم نصرنا﴾ اليأس انقطاع الطمع وقوله (كذبوا) قرئ بالتخفيف والتثنية فاداً قرئ بالتخفيف كان معناه ما روى عن ابن عباس وابن مسعود وسعيد بن جبير ومجاهد والضحاك قالوا ظن الأمم أن الرسل كذبوهم فيما أخبروهم به من نصر الله تعالى لهم وإهلاك أعدائهم وروى عن حماد بن زيد عن سعيد بن الخطاب قال حدثني إبراهيم بن أبي حرة الجزري قال صنعت طعاماً فدعوت ناساً من أصحابنا فيهم سعيد بن جبير وأرسلت إلى الضحاك بن مزاحم فأبى أن يجيئ فأيته فلم ادعه حتى جاء قال فسأل فقي من قرئش سعيد بن جبير فقال له يا أبا عبد الله كيف قرأ هذا الحرف فأبى إذا أتيت عليه تمنيت أني لا أقرأ هذه السورة (حقاً إذا استنثى الرسل وظنوا أنهم قد كذبوا) قال نعم حتى إذا استنثى الرسل من قومهم أن يصدقوهم وظن المرسل إليهم أن الرسل كذبوا مخففة فقال الضحاك ما رأيت كاليوم قط رجلاً يدعى إلى عام فيتركها لورثت في هذا إلى اليمن كان قليلاً وفي رواية أخرى أن مسلم بن يسار سأل سعيداً عنه فاجابه بذلك فقام إليه مسلم فاعتقه وقال فرج الله عنك كفاً رجعت عنى * ومن قرأ (كذبوا) بالتحديد كان معناه ايقنوا أن الأمم قد كذبوهم فكذبنا عنهم حتى لا يبلغ أحد منهم روى ذلك عن عائشة والحسن وقتادة. آخر سورة يوسف

سورة الرعد

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى ﴿وَفِي الْأَرْضِ قُطْعٌ مُتَجَاوِرَاتٌ﴾ قال ابن عباس ومجاهد والضحاك الأرض السبخة والأرض العذبة ﴿وَنَخِيلٌ صَنَوَانٌ﴾ قال ابن عباس والبراء بن عازب ومجاهد وقادة التخلات أصلها واحد ﴿قوله تعالى﴾ يسقى بماء واحد ونفضل بعضها على بعض في الأكل ﴿فيه أوضح دلالة على بطلان مذهب أصحاب الطبائع لانه لو كان حدوث ما يحدث من الثمار بطبع الأرض والهواء والماء لوجب ان يتفق ما يحدث من ذلك لاتفاق ما يوجب حدوثه اذ كانت الطبيعة الواحدة توجب عندهم اتفاق ما يحدث منها ولا يجوز ان توجب فعلين مختلفين متضادين فلو كان حدوث هذه الاشياء المختلفة الالوان والطعوم والاراسيح والاشكال من ايجاب الطبيعة لاستحال اختلافها وتضادها مع اتفاق الموجب لها فثبت ان المحدث لها قادر مختار حكيم قد احدثها على اختلافها على علم منه بها وهو الله تعالى ﴿قوله تعالى﴾ انما انت منذر ولكل قوم هاد ﴿روى عن ابن عباس وسعيد ومجاهد والضحاك الهادي هو الله تعالى وروى عن مجاهد ايضا وقادة الهادي نبي كل امة وعن ابن عباس ايضا الهادي الداعي الى الحق وعن الحسن وقادة وابي الضحى وعكرمة الهادي محمد صلى الله عليه وسلم وهذا هو الصحيح لان تقديره انما انت منذر وها دل كل قوم والمنذر هو الهادي والهادي ايضا هو المنذر ﴿قوله تعالى﴾ وما تفيض الارحام وما تزداد ﴿قال ابن عباس والضحاك وما تنقص من الاشهر التسعة وما تزداد فان الولد يولد لسته اشهر فيعيش ويولد لستين فيعيش وقال الحسن وما تنقص بالسقط وما تزداد بالتمام وقال الفراء العيض النقصان انراهم يقولون غاضت المياه اذا غصت وقال عكرمة اذا غاضت وقال ما غاضت الرحم بالدم يوما الا زاد في الحمل وقال مجاهد الغبض ما رأت الحامل من الدم في حملها وهو نقصان من الولد والزيادة ما زاد على تسعة اشهر وهو تمام النقصان وهو الزيادة * وزعم اسماعيل بن اسحاق ان النفسير ان كان على ما روى عن مجاهد وعكرمة فهو حجة منه في ان الحامل تحيض قال لان كل دم يخرج من الرحم فليس يخلو من ان يكون حيضا او نفاسا وامام الاستحاضة فهو من عرق وهذا الذي ذكره ليس بى لان الدم الخارج من الرحم قديكون حيضا ونفاسا وقديكون غيرهما وقوله صلى الله عليه وسلم في دم الاستحاضة انه دم عرق غير مانع ان يكون بعض ما يخرج من الرحم من الدم قديكون دم استحاضة لانه صلى الله عليه وسلم قال انما هو عرق انقطع اوداء عرض فاخبر ان دم الاستحاضة قد يكون من داء عرض وان لم يكن من عرق وايضا فما الذي يحيل ان يكون دم العرق خارجا من الرحم بان يقطع العرق فيسيل الدم اليها ثم يخرج فلا يكون حيضا ولا نفاسا * ثم قال فلا يقال ان الحامل لا تحيض الا يخبر عن الله او عن رسوله لانه حكاية عن غيب وسمى ان قضيته توجب ان لا يقال انها تحيض الا يخبر عن الله وعن الرسول لانه حكاية عن غيب على حسب موضوعه وقاعدته بل قديسوغ لمن نفى الحيض عن الحامل ما لا يسوغ لمن اثبت لانا قد علمنا انها كانت غير حائض

فأذارت الدم واختلقوا أنه حيض أو غير حيض وفي إثبات الحيض إثبات احكام فغير جائز
اثباته حيضا لا بتوقيف وواجب ان تكون ناقية على ما كانت عليه من عدم الحيض حتى ثبت
الحيض بتوقيف أو اتفاق اذ كان في إثبات الدم حيضا إثبات حكم لاسيلا الى علمه الا من طريق
التوقيف وايضا فان قولنا حيض هو حكم لدم خارج من الرحم وقد يوجد الدم خارجا
من الرحم على هيئة واحدة فحكم لما رأه في أيامها بحكم الحيض ولما رأه في غير أيامها بحكم
الاستحاضة وكذلك النفاس فاذا كان الحيض ليس بأكثر من إثبات احكام لدم يوجد في اوقات
ولم يكن الحيض عبارة عن الدم فحسب دون ما يتعلق به من الحكم وإثبات الحكم بخروج دم
لا يعلم الا من طريق التوقيف فلم يجوز ان يجعل هذا الحكم ثابتا لدم الحامل اذ لم يرد به توقيف
ولا حصل عليه اتفاق * ثم قال اسماعيل عطفنا على قوله لا يقال ان الحامل لا ينحسب الا بحبر عن الله
او عن رسوله لانه حكاية عن غيب ولا يلزم ذلك من قال انها ينحسب لان الله تعالى قد قال
(ويستلونك عن الحيض قل هو اذى فاعزلوا النساء في الحيض) فلما قيل النساء لزم في ذلك
العموم لان ما اذا خرج من فرجها فالحيض اولى به حتى يعام غيرهم * قال اربكر قوله (ويستلونك
عن الحيض) ليس فيه بيان صفة الحيض بمعنى تميزه عن غيره وقوله تعالى (قل هو اذى) انما هو
اخبار عما يتعلق بالحيض من ترك الصلاة والصوم واجتناب الرجل جماعها واخبار عن نجاسة
دم الحيض ولزوم احتناؤه ولادلاله فيه على وجوده في حال الحمل وعدمه وقوله لما قيل للنساء
لزم في ذلك العموم لامعني له لانه قال (فاعزلوا النساء في الحيض) وقوله في الحيض ليس فيه
بيان ان الحيض ما هو ومتى ثبت الحيض وجب الاعزال وانما اخنفا في ان الدم الخارج في وقت
الحمل هل هو حبر ام لا وقول الخصم لا يكون حجة لخصه وقوله ان الدم اذا خرج من فرجها
فالحيض اولى به دعوى مجردة من البرهان والخصم ان يقول ان الدم اذا خرج من فرجها فغير
الحيض اولى به حتى تقوم الدليل على انه حيض لوجوده دما خارجا من الرحم غير حيض فام
بحصل من جميع هذا الكلام الادعاوى مبينة بعضها على بعض وجميعها مقتضية دلائل بعضها *
وقد روى مطر الوراق عن عطاء عن عائشة انها قالت في الحامل ترى الدم انها لا بدع الصلاة *
وروى حماد بن زيد عن يحيى بن سعيد قال لا يختلف فيه عندنا عن عائشة انها كانت تقول في
الحامل رى الدم انها تمسك عن الصلاة حتى تطهر وهذا بخلاف ان يرد به الحامل التي في
بطنها ولدان فولدت احدهما ان القاس من الاول وانها بدع الصلاة حتى تطهر على ما يقول
ابو حنيفة وابو يوسف في ذلك حتى يصحح الخبرين جميعا عنها * وعندنا محايينا ان الحامل لا ينحسب
وان ما رأه من دم وهو استحاضة وعند مالك والشافعي ينحسب * فالحجة لقولنا ما روى عن
النبي صلى الله عليه وسلم في سبأيا او طاس لا توطأ حامل حتى تضع ولا حائل حتى تستبرأ
بحيضة والاستبراء هو معرفة براءة الرحم فلما جعل الشارع وجود الحيض علما لبراءة الرحم
لم يجوز وجوده مع الحمل لانه لو جاز وجوده معه لم يكن وجود الحيض علما لبراءة الرحم وبطل
عليه ايضا قوله صلى الله عليه وسلم في طلاق السنة فليطلقها طاهرا من غير جماع او حاملا

قد استبان خلعها فلو كانت الحامل تحيض لفصل بين جاعها وطلاقها بمحيضة كثير الحامل
وفي إباحته صلى الله عليه وسلم إيقاع الطلاق على الحامل بعد الجماع من غير فصل بينه وبين
الطلاق بمحيضة دلالة على أنها لا تحيض . آخر سورة الرعد

سورة ابراهيم بسم الله الرحمن الرحيم

قوله عز وجل ﴿تَوَقَّىٰ أَكْلَهُمَا كُلَّ حِينٍ بَاذَنَ رَبِّهَا﴾ روى ابو ظبيان عن ابن عباس قال غدوة
وعشية وروى سعيد بن جبير عن ابن عباس قال هي النخلة تطعم في كل ستة اشهر وكذلك
روى عن مجاهد وطاهر وعكرمة وروى الليث بن سعد وسليمان بن ابى كثير عن علي قال ادى
الحين سنة وكذلك روى عن الحكم وحماد من قولهما وكذلك روى عن عكرمة في رواية
من قوله وقال سعيد بن المسيب الحين شهران من حين تصرف النخل الى ان تطلع وروى عنه
ان النخلة لا تكون فيها اكلا الا شهرين وروى عنه ان الحين ستة اشهر وروى القاسم بن عبد الله
عن ابي حازم عن ابن عباس انه سئل عن الحين فقال (تَوَقَّىٰ أَكْلَهُمَا كُلَّ حِينٍ) ستة اشهر (ليسجنه حتى
حين) ثلاث عشرة سنة (لنملن نبأه بعد حين) يوم القيامة وروى هشام بن حسان عن عكرمة
ان رجلا قال ان فعلت كذا وكذا الى حين فغلامه حر فأتى عمر بن عبد العزيز فسأله فسأله عنها
فقلت ان من الحين حين لا يدرك قوله (وان ادرى لعله فتنة لكم ومناخ الى حين) فارى
ان يمسك ما بين صرام النخل الى حملها فكانه اعجبه وروى عبد الرزاق عن زعيم عن الحسن
(تَوَقَّىٰ أَكْلَهُمَا كُلَّ حِينٍ) قال ما بين ستة الاشهر او السبعة و قال ابو بكر الحنبل اسم يقع على وقت
مبهم وجاز ان يراد به وقت مقدر قال الله تعالى (فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون)
ثم قال (وحيث لظهرون) فهذا على وقت صلاة الفجر ووقت الظهر ووقت المغرب على اختلاف
فيه لانه قد اريد به عمل الصلاة المفروضة في هذه الاوقات فصار حين في هذا الموضع اسما
لاوقات هذه الصلوات ويشبه ان يكون ابن عباس في الرواية التي رويت عنه في الحين انه
غدوة وعشية ذهب الى معنى قوله تعالى (حين تمسون وحين تصبحون) ويطلق ويراد به اقصر
الاوقات كقوله تعالى (وسوف يعلمون حين يرون العذاب) وهذا على وقت الرؤية وهو
وقت قصير غير محدد ويطلق ويراد به اربعين سنة لانه روى في تاويل قوله تعالى (هل أتى على
الانسان حين من الدهر) انه اراد اربعين سنة والسنة والستة الاشهر والثلاث عشرة سنة
والشهران على ما ذكرنا من تاويل السلف للآية كله محتمل فلما كان ذلك كذلك ثبت ان الحين
اسم يقع على وقت مبهم وعلى اقصر الاوقات وعلى مدد معلومة بحسب قصد المتكلم ثم قال
احمدا فيمن حلف ان لا يكلم فلانا حيننا انه على ستة اشهر وذلك لانه معلوم انه لم يرد به
اقصر الاوقات اذ كان هذا القدر من الاوقات لا يختلف عليه في المادة ومعلوم انه لم يرد به
اربعين سنة لان من اراد الحلف على اربعين سنة حلف على التأيد من غير توقيت ثم كان قوله

تعالى (تؤتى أكلها كل حين إذا نزل بها) لما اختلف الساف في علي ما وصفنا كان أقصر الاوقات فيه ستة اشهر لان من حين الصرام الى وقت اوان الطلع ستة اشهر وهو اولى من اعتبار السنة لان وقت الفترة لا يمتد ستة بل ينقطع حتى لا يكون فيه شيء وإذا اعتبرنا ستة اشهر كان موافقا لظاهر اللفظ في انها تطعم ستة اشهر وينقطع ستة اشهر واما الشهران فلا معنى لاعتبار من اعتبرهما لانه معلوم ان من وقت الصرام الى وقت خروج الطلع اكثر من شهرين فان اعتبر بقاء الفترة شهرين فالما قد علمنا ان من وقت خروج الطلع الى وقت الصرام اكثر من شهرين ايضا فلما بطل اعتبار السنة واعتبار الشهرين بما وصفنا ثبت ان اعتبار السنة الاشهر اولى . آخر سورة ابراهيم عليه السلام

ومن سورة النحل

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تعالى ﴿والانعام خلقها لكم فيها دفء ومنافع﴾ روى عن ابن عباس قال الدفء اللباس وقال الحسن الدفء ما استدفئ به من اومارها واصوافها واشعارها * قال ابو بكر وذلك يقتضي جواز الانتفاع باصوافها واومارها في سائر الانحوال من حياة او موت * قوله تعالى ﴿والحليل والبعال والحميم لتركبوها﴾ روى هشام الدستوائي عن يحيى بن ابي كثير عن نافع عن علفمة ان ابن عباس كان يكره لحوم الحليل والخال والحميم وكان يقول في (والانعام خلقها لكم) ان هذه للاكل وهذه للركوب (والحليل والبعال والحميم لتركبوها) وروى ابو حنيفة عن الميثم عن عكرمة عن ابن عباس انه كره لحوم الحليل ومأول (والحليل والبعال والحميم لتركبوها وزنة) * قال ابو بكر فهذا ذليل طاهر على حظر لحومها وذلك لان الله تعالى ذكر الانعام وعظم منافعها فذكر منها الاكل هو له تعالى (والانعام خلقها لكم فيها دفء ومنافع ومنها تأكلون) ثم ذكر الحليل والبعال والحميم وذكر منافعها الركوب والزينة فلو كان الاكل من منافعها وهو من اعظم المنافع لذكره كما ذكره من منافع الانعام * وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم فيه اخبار متصدة في الاناحه والحظر فروى عكرمة بن عمار عن يحيى بن ابي كثير عن ابي سلمة عن جابر قال لما كان يوم خير اصاب الناس مجاعة فذبحوها فحرم رسول الله صلى الله عليه وسلم لحوم الحمر الاسية ولحوم الحليل والبعال وكل ذي ناب من السباع وكل ذي مخلب من الطيور وحرم الحليسة والتهة وروى سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن جابر بن عبد الله قال اطعمنا رسول الله صلى الله عليه وسلم لحوم الحليل ونهاها عن لحوم الحمر ولم يسمع عمرو بن دينار هذا الحديث من جابر وذلك لان ابن جريج روى عن عمرو بن دينار عن جابر ولم يشهد جابر خبير لان محمد بن اسحاق روى عن سلام بن كركرة عن عمرو بن دينار عن جابر ولم يشهد جابر خبير وان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن لحوم الحمر واذن لهم في لحوم الحليل فوردت اخبار جابر في ذلك متعارضة فجاءت حينئذ ان قال فيها وجهان احدهما انه اذا ورد خبران احدهما حافظ

والآخر مبيع فالحظر اولى فجاز ان يكون الشارع اباحه في وقت ثم حظره وذلك لان الاسل كان الاباحة والحظر طارئاً عليها لاحالة ولا نعلم اباحة بعد الحظر فحكم الحظر ثابت لاحالة اذ لم تثبت اباحة بعد الحظر وقد روى عن جماعة من السلف هذا المعنى وذلك لان ابن وهب روى عن الليث بن سعد قال خسفت الشمس بعد العصر ونحن بمكة سنة ثلاث عشرة ومائة وبها يومئذ رجال من اهل العلم كثير منهم ابن شهاب وابوبكر بن حزم وقادة وعمرو بن شعيب قال فمنا قياما بعد العصر ندعو الله فقات لا يوب بن موسى الفرشي مالهم لا يصلون وقد صلى النبي صلى الله عليه وسلم قال النبي قد جاء في الصلاة بعد العصر ان لا نصلي فلذلك لا يصلون وان النبي قطع الامر بهذا احد الوجهين في حديث جابر « والوجه الآخر ان يتعارض خبرا جابر فيسقطا كأنهما لم ردا وقد روى اسرائيل بن رويس عن عبد الكريم الجزري عن عطاء بن ابي رباح عن جابر قال كنا نأكل لحوم الحبل قال عطاء فقات له قال بغال قال اما البغال فلا * وروى هشام بن عمرو عن فاطمة بنت المنذر عن اسماء امه ابى بكر قالت محربا فرسا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فاكلناه وهذا لاجحة فيه للمخالف لانه ايس فيه ان النبي صلى الله عليه وسلم علم به واقربهم عليه ولو ثبت ان النبي صلى الله عليه وسلم علم به واقربهم عليه كان محمولا على انه كان قبل الحظر وقد روى بغيره بن الوليد عن ثور بن يزيد عن صالح بن يحيى بن المقدم عن ابيه عن جده عن خاتم بن الوليد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن لحوم الحبل وقال الزهري ما علمنا الحبل اكلت الا في حصار * وقال ابو يوسف ومحمد والشافعي لا بأس بلحوم الحبل وروى نحوه عن الاسود بن يزيد والحسن البصري وشرح * وابو حنيفة لا يطلق فيه التحريم وليس هو عده كالحمار الاهلي وانما بكبره لما رخص الاخبار الحاطرة والمبيحة فيه وبحجته له من طريق النظر انه ذو جوار اهل فاشه الحمار والبغل ومن جهة اخرى اتفاق الجميع على ان لحم البغل لا يؤكل وهو من الفرس فلو كانت امه حلالا لكان حكمه حكم امه لان حكم الولد حكم الام اذ هو كبعضها الا ترى ان حمارة اهلية لو ولدت من حمار وحتى لم يؤكل ولدها ولو ولدت حمارة وحشية من حمار اهلي اكل ولدها فكان الولد تابعا لاهله دون ابيه فلما كان لحم البغل غير مأكول وان كانت امه فرسا دل ذلك على ان الحبل غير مأكول * قوله تعالى « وتستخرجوا منه حلية تلبسونها » بحجته به ابو يوسف ومحمد فيمن حلف لا يلبس حليا فلبس لؤلؤا انه لم يحنث لتسمية الله اياه حليا وابو حنيفة يقول لا يحنث لان الابمان محمولة على التعارف وليس في العرف تسمية اللؤلؤ وحده حليا الا ترى ان بآله لا يسمى بائع حلي واما الآية فان فيها ايضا « لتأكلوا منه لحما طريا » ولا خلاف بينهم انه لو حلف لا يأكل لحما فاكل سمكا انه لا يحنث مع تسمية الله تعالى اياه لحما طريا

باب السكر

قال الله تعالى « ومن ثمرات التخليل والاعناب تتخذون منه سكرا ورزقا حسنا » اختاف

السام في تأيل السكر فروى عن الحسن وسعيد بن جبير انهما قالوا السكر ما حرم منه
والرزق الحسن ما حل منه وروى عن ابراهيم والشعبي وابي رزين قالوا السكر خمر وروى
جرير عن مغيرة عن ابراهيم عن عبدالله قال السكر خمر وروى ابن سبرمة عن ابي زرعة
ابن عمرو بن جرير قال السكر خمر الا انه من التمر وقال هؤلاء انه منسوخ بتحريم الخمر
وحدثنا جعفر بن محمد الواسطي قال حدثنا جعفر بن محمد بن النبان قال حدثنا ابو عبيد قال حدثنا
عبد الرحمن عن سفيان عن الاسود بن قيس عن عمرو بن سفيان عن ابن عباس قال هو ما حرم
من ثمريهما وما حل من ثمريهما قال ابو بكر هذا نحو قول الاولين وحدثنا جعفر بن محمد
قال حدثنا جعفر بن محمد بن النبان قال حدثنا ابو عبيد قال حدثنا حجاج عن ابن جريج وعثمان بن عطاء
الخراساني عن ابن عباس (تتخذون منه سكرا) قال السكر التبيذ والرزق الحسن الترييب قال
ابو بكر لما تأوله السلف على الخمر وعلى التبيذ وعلى الحرام منه ثبت ان الاسم يقع على الجميع
وقولهم انه منسوخ بتحريم الخمر يدل على ان الآية اقتضت اباحة السكر وهو الخمر والتبيذ
والذي ثبت نسخه من ذلك انما هو الخمر ولم يثبت تحريم التبيذ فوجب تحليله بظاهر الآية
اذ لم يثبت نسخه ومن ادعى انه منسوخ بتحريم الخمر لم يصح له ذلك الا بدلالة اذ كان اسم
الخمر لا يتناول التبيذ وروى سعيد عن قتادة قال السكر خمر الاطعم والرزق الحسن
ما يبتذون ويخللون ويأكلون ازلت هذه الآية ولم تحرم الخمر وانما جاء تحريمها في سورة المائدة
وقد روى ابو يوسف قال حدثنا ابوب بن حابر الحنفي عن اشعث بن سفيان عن ابيه عن معاذ بن
جبل قال لما بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم الى اليمن امره ان ينهاهم عن السكر قال ابو بكر
وهذا السكر المحرم عندنا هو تقيع التمر قوله تعالى ﴿نسيئكم بما في بطونه من بين فرث ودم
لنا خالصا سائغا للشاربين﴾ فيه الدلالة على طهارة اللبن المحلوب من الشاة الميتة من وجهين احدهما
عموم اللفظ في اباحة اللبن من غير فرق بين ما يؤخذ منه حيا او ميتا والثاني اخباره تعالى انه خارج من
بين فرث ودم وحكمه بطهارته مع ذلك اذ كان ذلك موضع الحلفة فثبت ان اللبن لا نجس
بنجاسة موضع الحلفة وهو ضرع الميتة كالم نجس بمجاورته للفرث والدم قوله تعالى ﴿يخرج
من بطونها شراب مخفف الوانه فيه شفاء للناس﴾ فيه بيان طهارة السمل ومعلوم انه لا يخلو
من النحل الميت وفراخه فيه وحكم الله تعالى مع ذلك بطهارته فاخبر عما فيه من الشفاء للناس
فدل ذلك على ان ما لادم له لا يفسد ما يموت فيه قوله تعالى ﴿والله فضل بعضكم على بعض
في الرزق فما الذين فضلوا برأت ذرقتهم على ما ملكت ايماهم﴾ روى عن ابن عباس ومجاهد
وقتادة انهم لا يشركون عبيدهم في اموالهم حتى يكونوا فيه سواء وهم لا يرضون بذلك لانفسهم
وهم يشركون عبيد في ملكي وساطاتي وقيل معناه انهم سواء في اتي درقت الجميع وانه لا يمكن
احد ان يرزق عبده الا برزق اياه قال ابو بكر قد تضمنت الآية استواء المساواة بين المولى وبين
عبده في الملك وفي ذلك دليل على ان العبد لا يملك من وجهين احدهما انه لو جاز ان يملك
العبد ما يملكه المولى اياه لجاز ان يملكه ماله فيملكه حتى يكون مساويا له ويكون ملك السيد مثل

ملك المولى بل كان يجوز ان يكون العبد افضل في باب الملك وأكثر ملكا وفي ذلك دليل على ان العبد لا يملك وان ملكه المولى اياه لان الآية قد اقتضت نفى المساواة له في الملك وايضا لما جملة مثلا للمشركين في عبادتهم الاوثان وكان معلوما ان الاوثان لا يملك شيئا دل على ان العبد لا يملك لفيه الشراكة بينه وبين الحر كما في الشراكة بين الله وبين الاوثان ﴿قوله تعالى وجعل لكم من ازواجكم بنين وحفدة﴾ روى عن ابن عباس ان الحفدة الخدم والاعوان وقال الحسن من امائك قد حقدك وقال مجاهد وقناة وطاوس الحفدة الخدم وروى عن عبد الله وابي الصحن وابراهيم وسعيد بن جبير قالوا الحفدة الاختان ويقال ان اصل الحفد الاسراع في العمل ومنه واليك نسي ونحقد والحفدة جمع حافد كقولك كامل وكلمة ﴿قال ابوبكر لما ناوله السلف على هذين العتقين من الخدم والاعوان ومن الاختان وجب ان يكون عليهما وفيه دلالة على ان الاب يستحق على ابنته الخدمة والمعمونة لقوله تعالى ﴿وجعل لكم من ازواجكم بنين وحفدة﴾ ولذلك قال اصحابنا ان الاب اذا استأجر ابنته لخدمته انه لا يستحق الاجر ان خدمه لانها مستحقة عليه بغير الاجارة ﴿قوله تعالى ﴿ضرب الله مثلا عبدا مملوكا لا يقدر على شيء﴾ روى عن ابن عباس وقناة انه مثل ضرب للكافر الذي لا خير عنده والمؤمن الذي يكتسب الخير وقال الحسن ومجاهد هو مثل ضرب لعبادتهم الاوثان التي لا يملك شيئا والمدول عن عبادة الله الذي يملك كل شيء ﴿قال ابوبكر قد حوت هذه الآية ضروبا من الدلالة على ان العبد لا يملك احدها قوله (عبدا مملوكا) نكرة فهو سائح في جنس العبد كقول القائل لا تكلم عبدا واعط هذا عبدا ان ذلك ينتظم كل من يسمى بهذا الاسم وكذلك قوله (تبنا ذامغربة او مسكينا ذامغربة) فكل من لحقه هذا الاسم قد انتظمه الحكم اذ كان لفظا منكورا كذلك قوله (عبدا مملوكا) قد انتظم سائر العبد ثم قال (لا يقدر على شيء) لا يخلو من ان يكون المراد نفى القدرة او نفى الملك او نفهما ومعلوم انه لم يرد به نفى القدرة اذ كان العبد والحر لا يختافان في القدرة من حيث اخناقا في الرق والحرية لان العبد قد يكون اقدر من الحر فعلما انه لم يرد به نفى القدرة فثبت انه اراد نفى الملك فدل على ان العبد لا يملك ووجه آخر وهو انه تعالى جمعه مثلا للاصنام فشبها بالعبد المملوكين في نفى الملك ومعلوم ان الاصنام لا يملك شيئا فوجب ان يكون من ضرب المثل به لا يملك شيئا والا زالت فائدة ضرب المثل به وكان يكون حينئذ ضرب المثل بالعبد والحر سواء وايضا لو اراد عبدا بعبه لا يملك شيئا وجاز ان يكون من العبد من يملك ثمال ضرب الله مثلا رجلا لا يقدر على شيء فلما خص العبد بذلك دل على ان وجه تخصيصه انه ليس بمن يملك ﴿فان قيل روى ابراهيم عن عكرمة عن يعلى بن منية عن ابن عباس في هذه الآية انها نزلت في رجل من قريش وعبداه ثم اسلما فزاتا الاخرى في رجلين احدهما ابكم لا يقدر على شيء الى قوله (صراط مستقيم) قال كان مولى لعثمان كان عثمان يكفله وينفق عليه فعثمان الذي يتفق بالعدل وهو على صراط مستقيم والاخر ابكم وهذا يوجب ان يكون في عبد بعبه وقد يجوز ان يكون في العبد من لا يملك

شيئاً كما يكون في الاحرار من لا يملك : قيل له هذه الرواية ضعيفة عن ابن عباس وظاهر اللفظ
 ينفيها لانه لو اراد عبداً بعينه لعرفه بالالف واللام ولم يذكره بلفظ منكور وايضاً معلوم ان
 الخطاب في ذكر عبدة الاوثان والاحتجاج عليهم الا ترى الى قوله « ويعبدون من دون الله
 ما لا يملك لهم رزقاً من السموات والارض شيئاً ولا يستطيعون فلا تضربوا لله الامثال » ثم قال
 « ضرب الله مثلاً عبداً مملوكاً لا يقدر على شيء » فاخبر ان مثل ما يعبدون مثل العبيد المماليك
 الذين لا يملكون شيئاً ولا يستطيعون ان يملكوا تأكيذاً لثني املاكهم ولو كان المراد عبداً بعينه
 وكان ذلك العبد ممن يجوز ان يملك ما كان بينه وبين الحر فرق وكان محصيه العبد بالذکر
 لقوا فثبت ان المعنى فيه نفى ملك الصيد رأساً : فان قيل فقد قال « وضرب الله مثلاً رجلين
 احدهما ابكم لا يقدر على شيء وهو كل على مولاه » ولم يدل على ان ابكم لا يملك شيئاً :
 قيل له انما اراد به عبداً ابكم الا ترى الى قوله « وهو كل على مولاه انما يوجهه لا بات بخير »
 فذكر المولى وتوجيهه يدل على ان المراد العبد كانه ذكر اول عبداً غير ابكم وجعله مثلاً للصنم
 في نفى الملك ثم زاده نقصاً بقوله « ابكم لا يقدر على شيء وهو كل على مولاه انما يوجهه لا بات
 بخير » فدل على انه اراد عبداً ابكم مبالغة في وصف الاصنام بالقص وقلة الخير وانه مملوك
 متصرف فيه : فان قيل اراد بقوله « وهو كل على مولاه » ابن عمه لان ابن العم يسمى مولى :
 قيل له هذا خطأ لان ابن العم لا يلزمه نفقة ابن عمه ولا ان يكون كلا عليه وليس له توجيهه في
 اموره فلما ذكر الله تعالى هذين المصنوعين للابكم علمنا انه لم يرد به الحر الذي له ابن عم وانه
 اراد عبداً مملوكاً ابكم وعلى انه لا معنى لذكر ابن العم ههنا لان الاب والاخ والم اقرب اليه
 من ابن العم واولى به فحمله على ابن العم بزييل فائدتاً وايضاً فان المولى اذا اطلق يقتضى مولى
 الرق او مولى العمة ولا يصرف الى ابن العم الا بدلالة : فان قيل لا يجوز ان يكون المراد الاصنام
 لانه قال عبداً مملوكاً ولا يقال ذلك للصنم : قيل له قد اغفلت موضع الدلالة لانه انما ذكر
 عبداً مملوكاً وجعله مثلاً للاصنام التي كانوا يعبدونها واخبر انها بمنزلة المالكين الذين لا يملكون
 شيئاً فكما ان الصنم لا يملك بحال كذلك العبد وعلى ان الله تعالى قد سمى الاصنام عباداً بقوله
 « ان الذين تدعون من دون الله عباداً امثالكم » وقد اختلف الفقهاء في ملك العبد فقال اصحابنا
 والشافعي العبد لا يملك ولا يتسرى وقال مالك يملك ويتسرى وقد روى ابو حنيفة قال حدثنا
 اسماعيل بن امية المكي عن سعيد بن ابي سعيد المقبري عن ابن عمر قال لا يحل فرج المملوك الا
 لمن ان باع او وهب او تصدق او اعتق جاز يعنى بذلك المملوك وكذلك روى يحيى بن سعيد
 عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر وروى عن ابراهيم وابن سيرين والحكم ان العبد لا يتسرى
 وروى عن ابن عباس ان العبد يتسرى وروى يعمر عن نافع عن ابن عمر انه كان يرى بعض رقيقه
 يتخذ السرية فلا ينكر عليه وقال الحسن والشمسي يتسرى العبد باذن سيده وروى ابو يوسف
 عن العلاء بن كثير عن مكحول عن النبي صلى الله عليه وسلم قال العبد لا يتسرى وهذا يدل
 على انه لا يملك لانه لو ملك لجاز له التسرى بقوله « والذين هم لفروجهم حافظون الا على

ازواجهم او مامائكت اجناسهم » وبدك عليه قوله صلى الله عليه وسلم من باع عبدا وله مال
فقاله للبائع الا ان يشترطه المبتاع وذلك لانه لما ان جعله للبائع او للمشتري اخرج العبد منه
صفرا بلا شيء ويدل عليه ان للمولى اخذ ما في يده وهو اولى به منه لاجل ما ملكه لرقبته فلو كان
العبد ممن يملك لما كان له اخذ ما في يده لان ما بان به العبد عن مولاه فلا سبيل للمولى
عليه فيه الا نرى ان العبد لما ملك طلاق امرأته ووطء زوجته فهي امة للمولى لم يملكه
المولى وكذلك سائر ما يملكه العبد من نفسه لم يملكه المولى منه فلو ملك العبد المال
لما كان للمولى اخذه منه لاحل ما ملكه له كما لم يملك طلاق امرأته لاجل ما ملكه منه فان قيل
جواز اخذ المولى ماله لا بد على انه غير مالك لان للعريم ان يأخذ ما في يد المدين بدنه ولم
يدل على ان المدين غير مالك . قيل له لانه يأخذه لانه مالك للمدين بل لاجل دينه الذي عليه
والمولى يستحقه لاجل ما ملكه لرقبته فلو كان العبد مالكا لم يستحق المولى لاجل ما ملكه لرقبته
كما لم يملك طلاق امرأته لاجل ما ملكه لرقبته وفي ذلك دليل على ان العبد لا يملك * ودليل آخر وهو
انه لا خلاف ان من كاتب عبدا على مال فاداه انه يعتق ويكون الولاء للمولى وانه معتق على
ملك مولاه فلو كان ممن يملك للملك رقبته بالمال الذي اداه ولا ينتقل اليه كما ينتقل الى غيره
لو امره بان يعتقه عنه على مال ولو ملك رقبته لعق على نفسه لكان لا يكون الولاء للمولى
بل كان يكون ولاؤه لنفسه فلما لم يصح انتقال ملك رقبته اليه بالمال وعق على ملك المولى دل ذلك
على انه لا يملك لانه لو كان ممن يملك لكان يملك رقبته اولى اذ كانت رقبته مما يجوز فيه التملك *
فان قيل قوله صلى الله عليه وسلم من باع عبدا وله مال فماله للبائع يدل على ان العبد يملك لاضافته
المال اليه * قيل له قد اثبت النبي صلى الله عليه وسلم المال للبائع في حال البيع ومعلوم انه لا يجوز
ان يكون مالكا للمولى ومالكا للعبد لاستحالة ان يملك والا لكان لكل واحد جميع المال ففي
هذا الخبر بعينه اثبات ما اضاف الى العبد ملكا للبائع ثبت ان اضافته الى العبد على وجه اليد كما
تقول هذه دار فلان وهو ساكن فيها وليس بمالك وكقوله صلى الله عليه وسلم انت ومالك
لا بيك ولم يرد اثبات ملك الاب * فان قيل قد روى عبيد الله بن ابي جعفر عن بكير بن عبد الله
ابن الاشج عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من اعتق عبدا فماله له الا ان يشترط
السيد ماله فيكون له وهذا يدل على ان العبد يملك لانه لو لم يملكه قبل العتق لم يملكه بعده *
قيل له لا دلالة في هذا على ان العبد يملك لانه جائز ان يكون جريان العادة بان ما على العبد
من الثياب ونحو ذلك لا يؤخذ منه عند العتق جعله المنطوق به وجعل ترك
المولى لاخذه منه دلالة على انه قد رضى منه بتملكه اياه بعد العتق وايضا فقد روى عن جماعة
من اهل النقل تضعيفه وقد قيل ان عبيد الله بن ابي جعفر غلط في رفع هذا الحديث وفي منته
وان اصله ما رواه ابوب نافع عن ابن عمر انه كان اذا اعتق عبدا لم يعرض لماله فهذا هو
اصل الحديث فاخطأ عبيد الله في رفعه وفي لفظه * وقد روى خلاف ذلك عن النبي صلى الله عليه
وسلم وهو ما رواه ابو مسلم الكجي قال حدثنا محمد بن عبد الله الانصاري قال حدثنا عبد الله بن

ابن ابي المساور عن عمران بن عمير عن ابيه قال وكان مملوكا لعبد الله بن مسعود قال له عبد الله
يا عمير بين لي مالك فاني اريد ان اعقلك اني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
من اعتق عبدا فله للذي اعتق وكذلك رواه يونس بن اسحاق عن عمران بن عمير عن ابن
مسعود مرفوعا وقد بلغنا ان المسعودي رواه موقوفا على ابن مسعود وذلك لا يفسده عندنا
فان احتج محتج بقوله تعالى ﴿وانكحوا الايامي منكم والصالحين من عبادكم وامائكم ان يكونوا
فقراء يغنم الله من فضله﴾ وذلك عائد على جميع المذكورين من الايامي والعبيد والاماء فثبت
للعبد الغنى والفقر فدل على انه بملك اذ لو لم يملك لكان ابدا فقيرا ﴿قيل له لا يخلو قوله﴾ ان
يكونوا فقراء يغنم الله من فضله ﴿من ان يكون المراد به الغنى بالوطء الحلال عن الحرام او الغنى
بالمال فلما وجدنا كثيرا من المتزوجين لا يستغنون بالمال ومعلوم ان نكح اخبار الله لا محالة كان
على ما اخبر به علمنا انه لم يرد به الغنى بالمال وانما اراد الغنى بالوطء الحلال عن الحرام وايضا
فانه ان اراد الغنى بالمال فانه مقصور على الايامي والاحرار المذكورين في الآية دون العبيد
الذين لا يملكون بما ذكرنا من الدليل وايضا فان العبد لا يستغنى بالمال عند مخالفتنا لان المولى
اولى بجميع ماله منه فاني غنى في مال يحصل له وغيره اولى به منه فالغنى في هذا الموضع انما
يحصل للمولى دون العبد والدليل على ان العبد لا يكون غنيا بالمال قول النبي صلى الله عليه وسلم
امرت ان آخذ الصدقة من اغنيائكم واردها في فقرائكم وعند مخالفتنا انه لا يؤخذ من مال
العبد فلو كان غنيا لوجب في ماله الزكاة اذ هو مسلم غنى من اهل التكليف ﴿فان قيل لما كان العبد يملك
الطلاق وجب ان يملك المال كالحرة﴾ قيل له انما يملك العبد الطلاق لان المولى لا يملكه منه فلو ملك
العبد المال وجب ان لا يملك المولى منه وان لا يجوز له اخذه منه لان كل ما يملكه المولى من عبده
فان العبد لا يملكه منه الا نرى ان العبد المحجور عليه لو اقر بدين لم يلزمه في الرق ولو اقر المولى
عليه بزمه وكذلك للمولى ان يزوجه عبده وليس للعبد ان يزوجه نفسه لما كان ذلك معنى يملكه المولى
منه ولو اقر المولى عليه بقصاص او حد لم يلزمه لان العبد يملك ذلك من نفسه وفي ذلك
دليل على ان العبد لا يملك اذ لو ملكه لما جاز للمولى ان يتصرف عايه في ماله كما لا يتصرف
عليه في الطلاق حين كان العبد يملكه ﴿قوله تعالى ﴿ومن اصوافها واوبارها واشعارها
انا وامتاعا الى حين﴾ فيه الدلالة على حواز الانتفاع بما يؤخذ منها من ذلك بعد الموت
اذ لم يفرق بين اخذها بعد الموت وقبله ﴿قوله تعالى ﴿ونزلنا عليك الكتاب تبيانا لكل
شئ﴾ يعني به والله اعلم نبيان كل شئ من امور الدين بالنص والدلالة فما من حادثة جليلة
ولا دقيقة الا والله فيها حكم قد بينه في الكتاب نصا او دليلا فما بينه النبي صلى الله عليه وسلم
فانما صدر عن الكتاب بقوله تعالى ﴿وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا﴾
وقوله تعالى ﴿وانك لتهدى الى صراط مستقيم صراط الله﴾ وقوله ﴿من يطع الرسول فقد اطاع الله﴾
فما بينه الرسول فهو عن الله عز وجل وهو من تبيان الكتاب له لا امر الله ايانا بطاعته واتباع امره
وما حصل عليه الاجماع فصدره ايضا عن الكتاب لان الكتاب قد دل على صحة حجة الاجماع وانهم

مطلب
ما من حكم من احكام
الدين الا وفي الكتاب
تبيانه

لا يجتمعون على ضلال وما اوجه القياس واجتهاد الرأي وسائر ضروب الاستدلال من الاستحسان وقبول خبر الواحد جميع ذلك من تبيان الكتاب لانه قد دل على ذلك اجمع فسا من حكم من احكام الدين الا وفي الكتاب تبيانه من الوجوه التي ذكرنا وهذه الآية دالة على صحة القول بالقياس وذلك لانا اذا لم نجد للحادثة حكما منصوصا في الكتاب ولا في السنة ولا في الاجماع وقد اخبر الله تعالى ان في الكتاب تبيان كل شيء من امور الدين ثبت ان طريقه النظر والاستدلال بالقياس على حكمه اذ لم يبق هناك وجه يوصل الى حكمها من غير هذه الجهة ومن قال ينص خفي او بالاستدلال فانما خالف في العبارة وهو موافق في المعنى ولا يفتك من استعمال اجتهاد الرأي والنظر والقياس من حيث لا يشعر بقوله تعالى ﴿ان الله يأمر بالعدل والاحسان واتى ذى القربى وينهى عن الفحشاء والمنكر والبغى﴾ اما العدل فهو الانصاف وهو واجب في نظر العقول قبل ورود السمع وانما ورد السمع بتأكيد وجوهه والاحسان في هذا الموضع الفضل وهو ندى والاول فرض وايتاء ذى القربى فيه الامر بصلة الرحم * وقوله تعالى ﴿ياأمر بالعدل﴾ قد انتظم العدل في الفعل والفسول قال الله تعالى ﴿واذا قلتم فاعدلوا﴾ فامر بالعدل في القول وهذه الآية تنظم الامرين * واما قوله تعالى ﴿وينهى عن الفحشاء والمنكر والبغى﴾ فانه قد انتظم سائر القبائح والافعال والاقوال والضمائر المنهى عنها * والفحشاء قد تكون بما يفعله الانسان في نفسه مما لا يظهر امره وهو مما يعظم قبحه وقد تكون مما يظهر من الفواحش وقد تكون لسوء العقيدة والنحل لان العرب تسمى البخل فاحشا * والمنكر ما يظهر للناس مما يجب انكاره ويكون ايضا في الاعتمادات والضمائر وهو ما استكره الفحول وتأناه * والبغى ما يتناول به من الظلم لغيره فكل واحد من هذه الامور الثلاثة له في نفسه معان خاصة تفصل بها من غيره

مطلب
هذه الآية دالة على
صحة القول بالقياس

في الوفاء بالمعهد

قال الله تعالى ﴿واوفوا بعهد الله اذا عاهدتم ولا تنقضوا الايمان بعد توكيدها﴾ قال ابو بكر المعهد يصرف على وجوه فمنها الامر قال الله تعالى ﴿ولقد عاهدنا الى آدم من قبل﴾ وقال ﴿الم اعهد اليكم يا بني آدم﴾ والمراد الامر وقد يكون المعهد يمينا ودلالة الآية على ان المراد في هذا الموضع العيمين طاهرة لانه قال ﴿ولا تنقضوا الايمان بعد توكيدها﴾ ولذلك قال أصحابنا ان من قال على عهد الله ان فعلت كذا انه حالف وقد روى في حديث حذيفة حين اخذ المشركون واباء فاخذوا منه عهد الله ان لا يقابلوا مع النبي صلى الله عليه وسلم فلما قدما المدينة ذكروا ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال تقى لهم بمعهدهم وتسمعون الله عليهم وروى عن عطاء والحسن وابن سيرين وعامر وابراهيم النخعي ومجاهد اذا قال على عهد الله ان فعلت كذا فهو يمين بقوله تعالى ﴿ولا تكونوا كالتي نقضت غزلها من بعد قوة أنكاثا﴾ شبه الله تعالى من عقد على نفسه شيئا لله تعالى فيه قرينة ثم فسخته

ولم تجبه المرأة التي تغزل شعرا او ما اشبه ثم نقضت ذلك بعد ان قتله قتلا شديدا وهو معنى قوله (من بعد قوة) لان الحرب تسمى شدة القتل قوة فمن عقد على نفسه عقدا او اوجب قربة او دخل فيها ان لا يجها فيكون بمنزلة التي نقضت غزلها بعد قوة وهذا يوجب ان كل من دخل في صلاة تطوع او صوم نفل او غير ذلك من القرب ان لا يجوز له الخروج منه قبل انعامه فيكون بمنزلة من نقضت غزلها من بعد قوة اكلنا

باب الاستعاذة

قال الله تعالى ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾ روى عمرو بن مرة عن عباد بن عاصم عن نافع بن جبير بن مطعم عن ابيه قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم حين افتتح الصلاة قال اللهم اعوذ بك من الشيطان من همزه ونفخه ونفثه وروى ابو سعيد الخدري ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يتعوذ في صلاته قبل القراءة وروى عن عمر وابن عمر الاستعاذة قبل القراءة في الصلاة وروى ابن جريح عن عطاء قال الاستعاذة واجبة لكل قراءة في الصلاة وغيرها وقال محمد بن سيرين اذا تعوذت مرة او قرأت مرة بسم الله الرحمن الرحيم اجزأ عنك وكذلك روى عن ابراهيم النخعي وكان الحسن يستعيز في الصلاة حين يستفتح قبل ان يقرأ ام القرآن وروى عن ابن سيرين رواية اخرى قال كلما قرأت فاتحة الكتاب حين تقول آمين فاستعذ وقال اصحابنا والثوري والاوزاعي والشافعي يتعوذ قبل القراءة وقال مالك لا تتعوذ في المكتوبة قبل القراءة ويتعوذ في قيام رمضان اذا قرأ ﴿قال ابو بكر قوله﴾ (فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله) يقتضي ظاهره ان تكون الاستعاذة بعد القراءة كقوله (فاذا قضيت الصلاة فاذكروا لله قياما وقعودا) ولكنه قد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن السلف الذين ذكرناهم الاستعاذة قبل القراءة وقد جرت العادة باطلاق مثله والمراد اذا اردت ذلك كعموله تعالى (واذا قلتم فاعدلوا) وقوله (فاذا سألتوهم متاعا فاسألوه من وراء حجاب) وليس المراد ان تسألهم من وراء حجاب بعد سؤال مقدم وكقوله تعالى (ذا نوح اذ دعا الى قوميه ليسمعوا بي بين يدي نجواكم صدقة) وكذلك قوله (فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله) معناه اذا قرأت فقدم الاستعاذة قبل القراءة وحقيقة معناه اذا اردت القراءة فاستعذ وكقول العائل اذا قلت فاصدق واذا احرمت فاعتزل يعني قبل الاحرام والمعنى في جميع ذلك اذا اردت ذلك كذلك قوله (فاذا قرأت القرآن) معناه اذا اردت قراءته وقول من قال الاستعاذة بعد الفراغ من القراءة شاذ وانما الاستعاذة قبل القراءة لتقي وساوس الشيطان عند القراءة قال الله تعالى (وما ارسلنا من رسول ولا نبي الا اذا تمنى اني الشيطان في اميته فينسخ الله ما يلقي الشيطان) فانما امر الله بتقديم الاستعاذة قبل القراءة لهذه اللة والاستعاذة ليست بفرض لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يعلمها الا هراجي حين علمه الصلاة ولو كانت فرضا لم يخله من تعليمها ﴿قوله تعالى﴾ (من كفر بالله من بعد ايمانه الا من اكره وقلبه مطمئن بالايمان) روى معمر عن عبد الكريم عن ابي عبيدة بن محمد بن عمار بن ياسر الا من اكره وقلبه

مطمئن بالايان قال اخذ المشركون عمارا وجماعة معه فمذبوهم حتى قاربوهم في بعض ما ارادوا فشكا ذلك الى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال كيف كان قلبك قال مطمئن بالايان قال فان عادوا فعد عنه قال ابوبكر هذا اصل في جواز اظهار كلمة الكفر في حال الاكراه والاكرام المسيح لذلك هو ان يخاف على نفسه او بعض اعضائه اللف ان لم يفعل ما امر به فابيح له في هذه الحال ان يظهر كلمة الكفر ويعارض بها غيره اذا خطر ذلك بباله فان لم يفعل ذلك مع خطوره بباله كان كافرا قال محمد بن الحسن اذا اكرهه الكفار على ان يشتم محمدا صلى الله عليه وسلم فخطر بباله ان يشتم محمدا آخر غيره فلم يفعل وقد شتم النبي صلى الله عليه وسلم كان كافرا وكذلك لو قيل له اتسجدن لهذا الصليب فخطر بباله ان يجعل السجود لله فام بفعل وسجد للصليب كان كافرا فان اعجلوه عن الروية ولم يخطر بباله شيء وقال ما اكره عليه او فعل لم يكن كافرا اذا كان قلبه مطمئنا بالايان عنه قال ابوبكر وذلك لانه اذا خطر بباله ما ذكرنا فمدامكنه ان يفعل الشتيمة لغير النبي صلى الله عليه وسلم اذ لم يكن مكرها على الضمير وانما كان مكرها على القول وقد امكنه صرف الضمير الى غيره فمضى لم يفعله فقد اختار اظهار الكفر من غير اكراه فازمه حكم الكفر * وقوله صلى الله عليه وسلم لعمار ان عادوا فعد انما هو على وجه الاباحة لا على جهة الايجاب ولا على الندب وقال اصحابنا الافضل ان لا يعطى التقية ولا يظهر الكفر حتى يقتل وان كان غير ذلك مباحا له وذلك لان خيب بن عدى لما اراد اهل مكة ان يقتلوه لم يعطهم التقية حتى قتل فكان عند النبي صلى الله عليه وسلم وعند المسلمين افضل من عمار في اعطائه التقية ولان في ترك اعطاء التقية اعزازا للدين وغيظا للمشركين فهو بمنزلة من قاتل العدو حتى قتل فحظ الاكراه في هذا الموضع اسقاط المأثم عن قاتل هذا القول حتى يكون بمنزلة من لم يقتل وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال رفع عن امي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه فجعل المكره كالناسي والمخطي في اسقاط المأثم عنه فلوان رجلا نسي او اخطأ فسبق لسانه بكلمة الكفر لم يكن عليه فيها مأثم ولا تعلق بها حكم * وقد اختلف الفقهاء في طلاق المكره وعتاقه ونكاحه وابمانه فقال اصحابنا ذلك كله لازم وقال مالك والشافعي لا يلزمه شيء من ذلك والذي يدل على لزوم حكم هذه الانبياء ظاهر قوله تعالى (فان طلقها فلا نحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره) ولم يفرق بين طلاق المكره والطائع وقال تعالى (واوفوا بعهد الله اذا عاهدتم ولا تقضوا الايمان بعد توكيدها) ولم يفرق بين عهد المكره وغيره وقال (ذلك كفارة ايمانكم اذا حاقتم) وقال النبي صلى الله عليه وسلم كل طلاق جائز الاطلاق المعتوه وبطل عليه ايضا ما روى يونس بن بكير عن الوليد بن جميع الزهرى عن ابي الطويل عن حذيفة قال اقبلت انا وابي ونحن نريد رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد توجه الى بدر فاخذنا كفار قريش فقال انكم لتريدون محمدا فقلنا لا نريده انما نريد المدينة قال فاعطونا عهد الله وميثاقه لتصرفن الى المدينة ولا تقالن معنا فاعطيناهم عهد الله ففررنا برسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يريد بدر فاخبرناه بما كان منا وقلنا ماتا امر يا رسول الله فقال النبي صلى الله عليه وسلم

توفي لهم بعهدهم وتستعين الله عليهم فانصرفنا الى المدينة فذلك منعنا من الحضور معهم فاقبت
النبي صلى الله عليه وسلم احلاف المسركين اياهم على وجه الاكرام وجعلها كيمين الطوع فاذا ثبت
ذلك في اليمين فالطلاق والعناق والنكاح مثلها لان احدا لم يفرق بينهما * ويدل عليه حديث
عبدالرحمن بن حبيب عن عطاء بن ابي رباح عن يوسف بن ماهك عن ابي هريرة ان النبي صلى الله
عليه وسلم قال ثلاث جدهن جد وهزلهن جد النكاح والطلاق والرجعة فلما سوى النبي
صلى الله عليه وسلم فيهن بين الجاد والهازل ولان الفرق بين الجد والهزل ان الجاد فاصدا الى
اللفظ والى ابقاء حكمه والهازل قاصد الى اللفظ غير مرید لا يطاق حكمه علمنا انه لا حظ
للارادة في نفي الطلاق وانهما جميعا من حيث كانا فاصدين للقول ان ثبت حكمه عليهما وكذلك
المكره قاصد لا قول غير مرید لا يطاق حكمه فهو كالهازل سواء * فان قيل لما كان المكره على
الكفر لا تبين منه امرأته واختاف حكم الطوع والاكراه فيه وكان الكفر يوجب الفرقة
كالطلاق وجب ان يختلف حكم طلاق المكره والطائع * قيل له ليس لفظ الكفر من الفاظ
الفرقة لا كناية ولا تصر بها وانما تقع به الفرقة اذ حصل كافرا والمكره على الكفر لا يكون
كافرا فلما لم يصير كافرا باظهاره كية الكفر على وجه الاكرام لم تقع الفرقة واما الطلاق فهو
من الفاظ الفرقة واليئونة وقد وجد ابقاعه في لفظ مكلف فوجب ان لا يختلف حكمه في حال
الاكراه والطوع * فان قال قائل تساوى حال الجد والهزل في الطلاق لا يوجب تساوى حال
الاكراه والطوع فيه لان الكفر يستوى حكم جده وهزله ولم يستوى حال الاكرام والطوع
فيه * قيل له نحن لم نقل ان كل ما يستوى جده وهزله يستوى حال الاكرام والطوع فيه
وانما قلنا انه لما سوى النبي صلى الله عليه وسلم بين الجاد والهازل في الطلاق علمنا انه لا اعتبار فيه بالقصد
للابقاء بعد وجود القصد منه الى القول فاستدلنا بذلك على انه لا اعتبار فيه للقصد
للايقاع بعد وجود لفظ الايقاع من مكلف واما الكفر فانما يتعلق حكمه بالفصد لا بالقول
الا ترى ان من قصد الى الجد بالكفر او الهزل انه يكفر بذلك قبل ان يلفظه وان القاصد
الى ايقاع الطلاق لا يقع طلاقه الا باللفظ وبين لك الفرق بينهما ان الناس اذا تلفظوا بالطلاق
وقع طلاقه ولا يصير كافرا بلفظ الكفر على وجه السيان وكذلك من غلط بسبق لسانه
بالكفر لم يكفر ولو سبق لسانه بالطلاق طاعت امرأته فهذا يبين الفرق بين الامرين * وقد روى
عن علي وعمر وسعيد بن المسيب وشريح وابراهيم النخعي والزهري وقادة قالوا طلاق المكره
جائز وروى عن ابن عباس وابن عمر وابن الزبير والحسن وعطاء وعكرمة وطاوس وجابر بن زيد
قالوا طلاق المكره لا يجوز وروى سفيان عن حصين عن الشعبي قال اذا اكرهه السلطان
على الطلاق فهو جائز وان اكرهه غيره لم يجوز وقال اصحابنا فيمن اكره بالقتل وتلف بعض الاعضاء
على شرب الخمر او اكل الميتة لم يسه ان لا يأكل ولا يشرب وان لم يفعل حتى قتل كان آثما
لان الله تعالى قد اباح ذلك في حال الضرورة عند الخوف على النفس فقال (الا ما اضطررتم
اليه) ومن لم يأكل الميتة عند الضرورة حتى مات جوعا كان آثما بمنزلة تارك اكل الخبز حتى

يموت وليس ذلك بمنزلة الاكراه على الكفر في ان ترك اعطاء الثقة فيه افضل لان اكل الميتة وشرب الخمر محرمين من طريق السمع فتى اباحه السمع فقد زال الحظر وعاد الى حكم سائر المباحات وظهر الكفر محظور من طريق العقل لا يجوز استباحته للضرورات وانما يجوز له اظهار اللفظ على معنى المماريس والتورية باللفظ الى غير معنى الكفر من غير اعتقاد لمعنى ما اكراه عليه فيصير اللفظ بمنزلة لفظ الناسى والذي يسبغه لسانه بالكفر فكان ترك اظهاره اولى واحصل وان كان موسما عليه اظهاره عند الخوف وقالوا فمن اكراه على قتل رجل او على الزنا وامرأة لا يسهه الاقدام عليه لان ذلك من حقوق الناس وهما متساويان في الحقوق فلا يجوز احياء نفسه بقتل غيره بغير استحقاق وكذلك الزنا بالمرأة فيه انتهاك حرمتها بمعنى لا يسهه الضرورة والحاقها بالشين والمار وليس كذلك عندهم الاكراه على القذف فيجوز له ان يفعل من قبل ان العذف الواقع على وجه الاكراه لا يؤثر في المقدوف ولا يدحجه به شيء * فاحكام الاكراه مختلفة على الوجوه التي ذكرها منها ما هو واجب فيه اعطاء الثقة وهو الاكراه على شرب الخمر واكل الميتة ومحو ذلك مما طريق حظره السمع ومنها ما لا يجوز فيه اعطاء الثقة وهو الاكراه على قتل من لا يستحق القتل ومحو الزنا ومحو ذلك مما فيه مظلمة لا دمي ولا يمكن استدواكه ومنها ما هو حائز له فعل ما اكراه عليه والا فضل تركه كالاكراه على الكفر وشبهه * قوله تعالى ﴿وان عاقبهم فعاقبوا بمثل ما عوقبهم به ولئن صبرتم لهو خير للصابرين﴾ روى عن الشعبي وقادة وعطاء بن يسار ان المشركين لما ملوا بقتلى احد قال المستسلمون لنن اظهرنا الله عليهم لنمعلن بهم اعظم مما ملوا فازل الله تعالى هذه الآية وهاهنا مجاهد وابن سيرين هو في كل من ظلم بغضب او محوه فانما يجازى بمثل ما عمل * قال ابو بكر نزول الآية على سبب لا يمنع عندنا اعتبار عمومها في جميع ما انتظمه الاسم فوجب استعمالها في جميع ما يطوى تحتها بمقتضى ذلك ان من قتل رجلا قتل به ومن جرح جراحة جرح به جراحة مثلها وان قطع يد رجل ثم قتله ان للولى قطع يده ثم قتله واقتضى ايضا ان من قتل رجلا برضخ رأسه بالحجر او بصبه ضرخا فرماه حتى قتله انه بقتل بالسيف اذ لا يمكن المعاقبة بمثل ما فعله لانا لا نحيط علما بمقدار الضرب وعدده ومقدار المله وقد يمكن المعاقبة بمثله في باب اتلاف نفسه قتلا بالسيف فوجب استعمال حكم الآية فيه من هذا الوجه دون الوجه الاول وقد دل ايضا على ان من استهلك لرجل مالا فعليه مثله واذا عصبه ساجة فادخلها في بنائه او عصبه خنطة فطحنها ان عليه المثل فيهما جميعا لان المثل في الخنطة بمقدار كيلها من جسدها وفي الساجة قيمتها لدلالة قد دلت عليه وقد دلت على ان العفو عن القاتل والجاني افضل من استيفاء القصاص بقوله تعالى ﴿ولئن صبرتم لهو خير للصابرين﴾ . آخر سورة الحل

سورة بني اسرائيل

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله عز وجل ﴿وسبحان الذي اسرى لعبده ليلا من المسجد الحرام﴾ روى عن ام هاني ان النبي

صلى الله عليه وسلم اسرى به من بيتها تلك الليلة فقال تعالى (من المسجد الحرام) لان الحرم كله
 مسجد وقد تقدم ذكر ذلك فيما سلف وقال الحسن وقادة معناه كان في المسجد معه فاسرى به * قوله
 عز وجل (وان اسأتم فلها) قيل معناه فاليها كما قال احسن الى نفسه واساء الى نفسه وحر ورف الاضافة
 يقع بعضها موضع بعض اذا تقاربت وقال تعالى (ان ربك اوحى لها) والمعنى اوحى اليها * قوله تعالى
 (فمحونا آية الليل) يعني حملناها لا يبصر بها كما لا يبصر بما عصى من الكتاب وهو في نهاية البلاغة
 وقال ابن عباس محونا آية الليل السواد الذي في القمر * قوله تعالى (وكل انسان الزمنا طأثره
 في عنقه) قيل اما اراد به عمله من خير او شر على عادة العرب في الطأثر الذي يحس من ذات
 اليمين فيتبرك به والطأثر الذي يحس من ذات الشمال فيتشأم به فجعل الطأثر اسما للخير والشر
 جميعا فاقصر على ذكره دون ذكر كل واحد منهما على حياله لدلالته على المعنيين واخبرانه
 في غنقه كالطوق الذي يحيط به ويلزمه مالملة في الوعظ والتحذير واستدعاء الى الصلاح
 وذجرا عن الفساد * قوله تعالى (وما كنا معذيين حتى يبعث رسولا) قيل فيه وجهان
 احدهما انه لا يعذب فيما كان طريقه السمع دون العقل الا بقيام حجة السمع فيه من جهة
 الرسول وهذا يدل على ان من اسلم من اهل الحرب ولم يسمع بالصلاة والزكاة ونحوها من
 الشرائع السمعية انه لا يلزمه قضاء شيء منها اذا علم لا لم يكن لازما له الا بعد قيام حجة
 السمع عليه وبذلك وردت السنة في قصة اهل قباحين الاله آت ان القلة قد حولت وهم
 في الصلاة فاستداروا الى الكعبة ولم يستأنهوا لعقد قيام الحجة عليهم فنسخ القبلة وكذلك
 قال اصحابنا فيمن اسلم في دار الحرب ولم يعلم بوجوب الصلاة عليه انه لا قضاء عليه فمارك
 قالوا ولو اسلم في دار الاسلام ولم يعلم بفرض الصلاة عليه فعليه القضاء استحسانا
 والقياس ان يكون مثل الاول اعدم قيام حجة السمع عليه وحجة الاستحسان انه قد رأى
 الناس يصلون في المساجد ماذان واقامة وذلك دعاء اليها فكان ذلك بمنزلة قيام الحجة
 عليه ومخاطبة المسامحين اياه بلزوم فرضها فلا يسقطها عنه تضييعه اياها * والوجه الثاني انه
 لا يعذب عذاب الاستيصال الا بعد قيام حجة السمع بالرسول وان مخالفة موحيات احكام العقول
 قل ورود السمع من جهة الرسول لا وحي في حكم الله عذاب الاستيصال * قوله تعالى
 (واذا اردنا ان نهلك قرية امرنا مترفها) قال سعد امرنا بالطاعة فقصوا وعن عبد الله قال
 كما نقول للهي ادا كثروا في الجاهلية قدامر بنو فلان وعن الحسن وابن سيرين وابي العالية
 وعكرمة ومجاهد (امرنا) اكثرنا ومعناه على هذا انا اذا كان في معلومنا اهلاك قرية اكثرنا مترفها
 وليس المعنى وجود الارادة منه لاهلاكهم قبل المعصية لان الاهلاك عفوبة والله تعالى
 لا يجوز ان يعاقب من لم يعص وهو كقوله تعالى (حدارا يرد ان ينقض) ليس المعنى وجود
 الارادة منه وانما هو انه في المعلوم انه سينقض * وخص المترفين بالذكر لانهم الرؤساء ومن عداهم
 مع لهم وكما امر فرعون وقومه بعبادتهم وكما كتب النبي صلى الله عليه وسلم الى قيصر اسلم
 والا فليك اثم الاريسين وكتب الى كسرى فان لم تسلم فعليك اثم الاكارين * قوله تعالى

من القرون روى عن عبدالله بن ابي اوفى ان القرن مائة وعشرون سنة وقال محمد بن القاسم المازني مائة سنة وقيل القرن اربعون سنة * قوله تعالى ﴿من كان يريد العاجلة عجلنا له فيها ما نشاء لمن نريد﴾ العاجلة الدنيا كقوله ﴿كلا بل تحبون العاجلة وتذرون الآخرة﴾ اخبر الله تعالى ان من كان همه مقصورا على طلب الدنيا دون الآخرة عجل له منها ما يريد فعلق ما يؤتيه منها بمعينين احدهما قوله ﴿عجلنا له فيها ما نشاء﴾ فلذلك استثنى في المعطى وذلك يتضمن مقداره وجنسه وادامته او قطعه ثم ادخل عليه استثناء آخر فقال ﴿لمن نريد﴾ فلذلك استثنى في المعطين وانما لا يعطى الجميع بمن يسمى للدنيا بل يعطى من شاء منهم ويحرم من شاء فادخل على ارادة العاجلة في اعطاء المرید منها استثناءين ليلا يشق الطالبون للدنيا بانهم لا محالة سينالون بسعيهم ما يريدون * ثم قال تعالى ﴿ومن اراد الآخرة وسمى لها سعيها وهو مؤمن فأولئك كان سعيهم مشكورا﴾ فلم يستثن شيئا بعد وقوع السعي منهم على الوجه المأمور به وشرط في السعي للآخرة ان يكون مؤمنا ومريدا لثوابها * قال محمد بن عجلان من لم يكن فيه ثلاث خلال لم يدخل الجنة صحبة وايمان صادق وعمل مصيب قال فقلت عن هذا فقال عن كتاب الله قال الله تعالى ﴿ومن اراد الآخرة وسمى لها سعيها وهو مؤمن﴾ فعلق سعي الآخرة في استحقاق الثواب له باوصاف ولم يستثن في المقصود شيئا ولم يخص ارادة العاجلة بوصف بل اطلقها واستثنى في المعطى ما قدما * قوله تعالى ﴿كلا عند هؤلاء وهؤلاء من عطاء ربك﴾ قد تقدم ذكر مرید العاجلة والساعي للآخرة وحكم ما يناله كل واحد منهما بقصده وادارته ثم اخبر ان نعمه جل وتعالى مبسوطة على البر والفاجر في الدنيا وانها خاصة للمتقين في الآخرة الا ترى ان سائر نعم الله تعالى من الشمس والقمر والسماء والارض بما فيها من المنافع والهواء والماء والنبات والحيوانات المأكولة والاغذية والادوية وصحة الجسم والعافية الى ما لا يحصى من النعم شاملة للبر والفاجر والله الموفق

باب بر الوالدين

قال الله تعالى ﴿وقضى ربك الا تعبدوا الاياه وبالوالدين احسانا﴾ (وقضى ربك) معناه امر ربك وامر بالوالدين احسانا وقيل معناه واوصى بالوالدين احسانا والمعنى واحد لان الوصية امر وقد اوصى الله تعالى ببر الوالدين والاحسان اليهما في غير موضع من كتابه وقال ﴿ووصينا الانسان بوالديه احسانا﴾ وقال ﴿ان اشكر لي ولوالديك الى المصير وان جاهدك على ان تشرك بي ما ليس لك به علم فلا تطعهما وصاحبهما في الدنيا معروفا﴾ فامر بمصاحبة الوالدين المشركين بالمعروف مع التهي عن طاعتهم في الشرك لانه لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم ان من الكبائر عقوق الوالدين * قوله تعالى ﴿اما يبلغن عندك الكبر احدهما او كلاهما﴾ قيل فيه ان بلغت حال الكبر وهو حال التكليف وقد بقي معك ابواك او احدهما فلا تقل لهما اف وذكر ليث عن مجاهد قال لا تقل لهما اف اذا بلغا من الكبر ما كانا يليان منك في الصغر فلا تقل لهما اف * قال ابو بكر اللفظ محتمل للمعنيين فهو عليهما ولا محالة ان بلوغ الولد شرط

في الامر اذ لا يصح تكليف غير البالغ فاذا بلغ حال التكليف وقد بلغا حال الكبر والضعف
او لم يبلغا فعليه الاحسان اليهما وهو مزجور ان يقول لهما اف وهي كلمة تدل على الضجر
والتبرم بمن يخاطب بها ﴿قوله تعالى ﴿ولا تنهرهما﴾ معناه لا تزجرهما على وجه الاستخفاف
بهما والاغلاظ لهما﴾ قال قتادة في قوله ﴿وقل لهما قولاً كريماً﴾ قال لنا سهلاً وقال هشام بن
عروة عن ابيه ﴿واخفض لهما جناح الذل من الرحمة﴾ قال لا تمنعهما شيئاً يريدانه وروى هشام
عن الحسن انه سئل ما بر الوالدين قال ان تبدل لهما ما ملكت واطعمهما فيما امرتك ما لم يكن معصية
وروى عمرو بن عثمان عن واصل بن السائب (واخفض لهما جناح الذل من الرحمة) قال لا تنفض يدك
عليهما وقال عروة بن الزبير ما بر والده من احد النظر اليه * وعن ابي الهياج قال سألت سعيد
ابن المسيب عن قوله ﴿قولا كريماً﴾ قال قول العبد للدليل للسيد الفظ الغليظ وعن عبد الله الرصافي
قال حدثني عطاء في قوله تعالى ﴿واخفض لهما جناح الذل من الرحمة﴾ قال يداك لا ترفعهما على
ابوك ولا تحذ بصرك اليهما اجلا لا وتعظيما * قال ابو بكر قوله تعالى ﴿واخفض لهما جناح
الذل من الرحمة﴾ هو مجاز لان الذل ليس له جناح ولا يوصف بذلك ولكنه اراد المبالغة
في التذلل والتواضع لهما وهو كقول امرئ القيس في وصف الليل

فقلت له لما أعطى بصلبه * واردف اعجازا وناء بكلكل

وليس ليل صاب ولا اعجاز ولا كلكل وهو مجاز وانما اراد به تكامله واستواءه ﴿قوله تعالى
﴿وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيراً﴾ فيه الامر بالدعاء لهما بالرحمة والمغفرة اذا كانا مسلمين
لانه قال في موضع آخر ﴿ما كان للنبي والذين آمنوا ان يستغفروا للمشركين ولو كانوا اولي قربى﴾
فعلما ان مراده بالدعاء للوالدين خاص في المؤمنين وبين الله تعالى هذه الآية تأكيد حق الابوين
ففرن الامر بالاحسان اليهما الى الامر بالنوحيد فقال (وقضى ربك الاتعبوا الالاء وبالوالدين
احساناً) ثم بين صفة الاحسان اليهما بالقول والفعل والمخاطبة الجميلة على وجه التذلل
والخضوع ونهى عن التبرم والنضج بهما بقوله ﴿ولا تقل لهما اف﴾ ونهى عن الاغلاظ والزجر
لهما بقوله ﴿ولا تنهرهما﴾ فامر بين القول والاستجابة لهما الى ما امرانه به ما لم يكن معصية ثم
عنه بالامر بالدعاء لهما في الحياة وبعد الوفاة * وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه عظم
حق الام على الاب وروى ابو زرعة بن عمرو بن جرير عن ابي هريرة قال جاء رجل الى رسول الله
صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله من احق الناس بحسن صحابي قال امك قال ثم من قال ثم امك قال
ثم من قال ثم امك قال ثم من قال ثم ابوك ﴿قوله تعالى ﴿وقانه كان للاولين غفورا﴾ قال سعيد بن
المسيب الاواب الذي يتوب سرية بعد مرة كذا انب بادرب التوبة وقال سعيد بن جبير ومجاهد هو الرجاء
عن ذنبه بالتوبة منه وروى منصور عن مجاهد قال الاواب الذي يذكر ذنوبه في الحلاء ويستغفر الله
منها وروى قتادة عن القاسم بن عوف الشيباني عن زيد بن ارقم قال خرج النبي صلى الله عليه وسلم على
اهل فاما وهم يصلون الضحى فقال ان صلاة الاولين اذا مضت الفصل من الضحى ﴿قوله تعالى
﴿وات ذا القربى حق﴾ قال ابو بكر الحق المذكور في هذه الآية بمحمل مقتدر الى البيان وهو مثل

قوله تعالى ﴿وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ لِّلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ﴾ وقول النبي صلى الله عليه وسلم امرت ان اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فاذا قالوها عصموا مني دماءهم واموالهم الا بحقها فهذا الحق غير ظاهر المعنى في الآية بل هو موقوف على البيان فجاز ان يكون هذا الحق هو حقهم من الخمس ان كان المراد قرابة الرسول صلى الله عليه وسلم وجاز ان يكون مالهم من الحق في سلة رحمتهم * وقد اختلف في ذوى القربى المذكورين في هذه الآية فقال ابن عباس والحسن هو قرابة الانسان وروى عن علي ابن الحسين انه قرابة رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد قيل ان التأويل هو الاول لانه متصل بذكر الوالدين ومعلوم ان الامر بالاحسان الى الوالدين عام في جميع الناس فكذلك ما عطف عليه من ايتاء ذى القربى حقه * قوله تعالى ﴿وَالْمَسْكِينُ وَابْنُ السَّبِيلِ﴾ يجوز ان يكون مراده الصدقات الواجبة في قوله تعالى ﴿أَمَّا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ﴾ الآية وجاز ان يكون الحق الذي يلزمه اعطاؤه عند الضرورة اليه وقد روى ابن حزة عن الشعبي عن فاطمة بنت قيس عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال في المال حق سوى الزكاة وتلا ﴿لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُولُوا وَجُوهَكُمْ﴾ الآية وروى سفيان عن ابى اثير عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه ذكر الابل فقال ان فيها حتما فسل عن ذلك فقال اطراق فحلها واعادة دلوها ومنيحة سمينها * قوله تعالى ﴿وَلَا تَبْذُرْ﴾ تبذيرا * روى عن عبدالله بن مسعود وابن عباس وقتاده قالوا التبذر انفاق المال في غير حقه وقال مجاهد لو انفق مدا في باطل كان تبذيرا * قال ابو بكر من يري الحجر للتبذر يحتاج بهذه الآية اذ كان التبذر منها عنه فالواجب على الامام منعه منه بالحجر والحيلولة بينه وبين ماله الا بمقدار نفقة مثله وابو حنيفة لا يري الحجر وان كان من اهل التبذر لانه من اهل التكليف فهو جازر التصرف على نفسه فيجوز اقراره وبياعه كما يجوز اقراره بما يوجب الحد والمصاص وذلك مما تستقطه الشبهة فاقراره وعفوده بالجواز اولى اذ كانت مما لانسقطه الشبهة وقد بينا ذلك في سورة البقرة عند قوله تعالى ﴿فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهَا أَوْ ضَعِيفًا﴾ * قوله تعالى ﴿وَإِنْ الْمُبْذَرُونَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ﴾ قيل فيه وجهان احدهما انهم اخوانهم بانباعهم آثارهم وجريمهم على سبيلهم والثاني انهم بقربون الشياطين في النار * قوله تعالى ﴿وَأَمَّا تَعْرِضْنِ عَنْهُمْ﴾ ابتغاء رحمة من ربك ترجوها * الآية قيل فيه وجهان احدهما انه عامنا ما يفعله عند مسئلة السائلين لنا من المسلمين وابن السبيل وذى القربى مع عوز ما يعطى وقلة ذات ايدينا فقال ان اصرحت عنهم لانك لا تجد ما تعطهم وكنت منتظر الرزق ورحمة ترحوها من الله لتعطهم منه فقل لهم عند ذلك قولا حسنا لينا سهلا فتقول لهم يرزق الله وقد روى ذلك عن الحسن ومجاهد وابراهيم وغيرهم * قوله تعالى ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ﴾ يعني والله اعلم لا تبخل بالمنع من حقوقهم الواجبة لهم وهذا مجاز ومراده ترك الانفاق فيكون بمنزلة من يده مغلوله الى عنقه فلا يعطى من ماله شيئا وذلك لان العرب تصف البخيل بضيق اليد فتقول فلان جمد الكفين اذا كان بخيلا وقصير الباع ويقولون في ضده فلان رحب الذراع وطويل اليدين وقال النبي صلى الله عليه وسلم لنسائه اسرعكن بي لحاقا اطولكن يدا وانما اراد كثرة

الصدقة فكانت زينب بنت جحش لانها كانت اكثرهن صدقة وقال الشاعر
وما ان كان اكثرهم سواما * ولكن كان ارحبهم ذراعا

قوله تعالى (ولا تبسطها كل البسط) يعني ولا تخرج جميع ما في يدك مع حاجتك وحاجة
عمالك اليه فتقعد ملوما محسورا يعني ذا حسرة على ما خرج من يدك * وهذا الخطاب لغير
النبي صلى الله عليه وسلم لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن يدخر شيئا لغد وكان يجوع حتى
يشد الحجر على بطنه وقد كان كثير من فضلاء الصحابة ينفقون في سبيل الله جميع املاكهم
فلم يعنفهم النبي صلى الله عليه وسلم لصحة يقينهم وشدة بصائرهم وانما نهى الله تعالى عن الافراط
في الانفاق واخراج جميع ما حوته يده من المال من خيف عليه الحسرة على ما خرج عن يده
فاما من وثق بموعد الله وجزبل ثوابه فيما انفق فغير مراد بالآية * وقد روى ان رجلا أتى
النبي صلى الله عليه وسلم بمثل بيضة من ذهب فقال يا رسول الله اصبت هذه من معدن والله
ما املك غيرها فاعرض عنه النبي صلى الله عليه وسلم فعاد ثانيا فاعرض عنه فعاد ثالثا
فاخذها النبي صلى الله عليه وسلم فرمى بها فلما اصابت لعقره فقال يا نبني احدهم بجميع ما املك
ثم يقعد يتكفف الناس * وروى ان رجلا دخل المسجد وعليه هيئة رثة والنبي صلى الله عليه
وسلم على المنبر فامر الرجل بان يقوم فطرح الناس ثيابا للصدقة فاعطاه النبي صلى الله
عليه وسلم منها ثوبين ثم حث النبي صلى الله عليه وسلم الناس على الصدقة فطرح احد
ثوبيه فقال النبي صلى الله عليه وسلم انظروا الى هذا امرته ان يقوم ليفطن له فيتصدق عليه
فاعطيته ثوبين ثم قد طرح احدهما ثم قال له خذ ثوبك فانما منع امثال هؤلاء من اخراج
جميع اموالهم * فاما اهل البصائر فلم يكن النبي صلى الله عليه وسلم يمنهم من ذلك وقد كان
ابوبكر الصديق رضى الله عنه ذامال كثير فانفق جميع ماله على النبي صلى الله عليه وسلم
وفي سبيل الله حتى بقى في عبادة فلم يعفاه النبي صلى الله عليه وسلم ولم ينكر ذلك عليه *
والدليل على ان ذلك ليس بمخاطبة للنبي صلى الله عليه وسلم وانما خطوط به غيره قوله
تعالى (فتقعد ملوما محسورا) ولم يكن النبي صلى الله عليه وسلم ممن يحسر على انفاق
ما حوته يده في سبيل الله فثبت ان المراد غير النبي صلى الله عليه وسلم وهو نحو قوله تعالى (لن
اشركك ليحبطن عملك) الخطاب للنبي صلى الله عليه وسلم والمراد غيره و قوله تعالى
(فان كنت في شك مما انزلنا اليك) لم يرد به النبي صلى الله عليه وسلم لانه لم يشك قط *
فاقتضت هذه الآيات من قوله (وقضى ربك الاتعبدوا الاياه) الامر بتوحيده الله والاحسان
الى الوالدين والتذلل لهما وطاعتهما واعطاء ذى القربى والمساكين وابن السبيل حقوقهم
والنهي عن تبذير المال وانفاقه في معصية الله والامر بالاعتقاد في الانفاق والنهي عن الافراط
والتقصير في الاعطاء والمنع وتعلم ما يجب به السائل والمسكين عند تعذر ما يعطى * قوله تعالى
﴿ ولا تقتلوا اولادكم خشية املاق ﴾ هو كلام يتضمن ذكر السبب الخارج عليه وذلك لان
من العرب من كان يقتل بناته خشية الفقر لئلا يحتاج الى النفقة عليهن وليتوفر ما يريد

انفاقه عليهن على نفسه وعلى بيته وكان ذلك مستفيضا شائعا فيهم وهي المؤودة التي ذكرها الله في قوله (واذا المؤودة سئلت باي ذنب قتلت) والمؤودة هي المدفونة حيا وكانوا يدفنون بناتهم احياء وقال عبدالله بن مسعود سئل النبي صلى الله عليه وسلم فليل ما اعظم الذنوب قال ان تجعل لله ندا وهو خالقك وان تقتل ولدك خشية ان تأكل ماله وان تزني بحليلة جارك ﴿قوله تعالى﴾ نحن نرزقهم وايامكم ﴿فيه اخبار بان رزق الجميع على الله تعالى والله سيسبب لهم ما ينفقون على الاولاد وعلى انفسهم وفيه بيان ان الله تعالى سيرزق كل حيوان خلقه مادامت حياته باقية وانه انما يقطع رزقه بالموت وبين الله تعالى ذلك لئلا يتعدى بعضهم على بعض ولا يتناول مال غيره اذ كان الله قد سبب له من الرزق ما يفي به عن مال غيره ﴿قوله تعالى﴾ ولا تقربوا الزنا انه كان فاحشة وساء سبيلا ﴿فيه الاخبار بتحريم الزنا وانه قيح لان الفاحشة هي التي قد فاحت قبحه وعظم وفيه دليل على ان الزنا قيح في العقل قبل ورود السمع لان الله ساء فاحشة ولم يخص به حاله قبل ورود السمع او بعده ومن الدليل على ان الزنا قيح في العقل ان الزانية لا تسب لولدها من قبل الاب اذ ليس بعض الزناة اولى به لحاقه به من بعض فقيه قطع الانساب ومنع ما يتعلق بها من الحرمات في المواريث والمناسكات وصلة الارحام وابطال حق الوالد على الولد وما جرى مجرى ذلك من الحقوق التي تبطل مع الزنا وذلك قيح في العقول مستكر في العادات ولذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم الولد للفراش وللماهر الحجر لانه لو لم يكن النسب مقصورا على الفراش وما هو في حكم الفراش لما كان صاحب الفراش باولى بالنسب من الزاني وكان ذلك يؤدي الى ابطال الانساب واسقاط ما يتعلق بها من الحقوق والحرمات ﴿قوله تعالى﴾ ولا تقتلوا النفس التي حرم الله الاباحق ﴿انما قال تعالى﴾ (الاباحق) لان قتل النفس قد يصير حفا بعد ان لم يكن حفا وذلك قتله على وجه القود وبالردة والرجم للمحصن والمحاربة ونحو ذلك ﴿قوله تعالى﴾ ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا ﴿روى عن ابن عباس وسعيد بن جبير ومجاهد في قوله (سلطانا) قالوا حجة كقوله (اوليا تني بسلطان مين) وقال الضحاك السلطان انه مخير بين الفتل وبين اخذ الدية وعلى السلطان ان يطلب القاتل حتى يدفعه اليه ﴿قال ابو بكر السلطان لفظ مجمل غير مكتف بنفسه في الابانة عن المراد لانه لفظ مشترك يقع على معان مختلفة فمنها الحجة ومنها السلطان الذي يلي الامر والتهي وغير ذلك الا ان الجميع مجمعون انه قد اريد به القود فصار القود كالمطوق به في الآية وتقديره فقد جعلنا لوليه سلطانا اي قودا ولم يثبت ان الدية مرادة فلم تثبت ولما ثبت ان المراد القود دل ظاهره على انه اذا كانت الورثة صغارا وكبارا ان للكبار ان يقتصوا قبل بلوغ الصغار لان كل واحد منهم ولي والصغير ليس بولي الا ترى انه لا يجوز عفو وهذا قول ابي حنيفة وعند ابي يوسف ومحمد لا يقتص الكبار حتى يبايع الصغار فيقتصوا معهم او يعفوا وروى عن محمد الرجوع الى قول ابي حنيفة ﴿قوله تعالى﴾ فلا يسرف في القتل ﴿روى عن عطاء والحسن ومجاهد وسعيد

مطلب
الزنا قيح في العقل قبل
ورود السمع

ابن جبير والضحاك وطلق بن حبيب لا يقتل غير قاتله ولا يملك به وذلك لان العرب كانت تتعدى الى غير المائل من الحرم والعرب ملما حصل الله له ساطعانا نهاء ان تتعدى وعلى هذا المعنى قوله تعالى ﴿كتب عليكم القصاص في القتلى الحر بالحر والعبد بالعبد والاثنى بالاثني﴾ لانه كان لبعض المائل طول على الاخرى فكان اذا قتل منهم العبد لا يرضون الا ان يهلوا الحر منهم وقال في هذه الآية لا يسرف في الصل ما ن تتعدى الى غير القاتل منه وقال ابو عبيدة لا يسرف في القتل جرمة بعضهم على الهوى ورفع بعضهم على مجار الخبر نقول ليس في قتله سرف لان قتله مسحق **وقوله تعالى ﴿وان كان منصورا﴾** قال قتادة هو عائد على الولي وقال مجاهد على المقتول وقتل هو منصور اما في الدنيا واما في الآخرة وبصره هو حكم الله له بذلك اعنى للولي وقبل بصره امر النبي صلى الله عليه وسلم والمؤمنين ان يصوبوا **وقوله تعالى ﴿فعد جعلنا لولي ساطعانا﴾** قد اقضى اثبات القصاص للنساء لان الولي هاهو الوارث كما قال ﴿والمؤمنون والمؤمنات بعضهم اولياء بعض﴾ وقال ﴿ان الذين آمنوا﴾ الى قوله ﴿بعضهم اولياء بعض﴾ وقال ﴿والذين آمنوا ولم يهاجروا ما لكم من ولائهم من شئ حتى يهاجروا﴾ ففى بذلك اثبات التوارث بينهم الا بعد الهجرة ثم قال ﴿واهلوا الارحام بعضهم اولى ببعض في كتاب الله من المؤمنين والمهاجرين﴾ فثبت الميراث بان جعل بعضهم اولياء بعض وقال ﴿والذين كفروا بعضهم اولياء بعض﴾ فثبت التوارث بينهم بذكر الولاية فلما قال ﴿فعد جعلنا لولي ساطعانا﴾ اقضى ذلك اثبات القود اسائر الورثة وبدل على ان الدم موروث عن المقتول ان الدية التي هي بدل من القصاص موروثة عنه للرجال والنساء ولولم تكن النساء قد ورثن القصاص لما ورثن بدله الذي هو المال وكيف يجوز ان يرث بعض الورثة من بعض ميراث الميت ولا يرث من البعض الآخر هذا القول مع مخالفته لظاهر الكتاب يخالف الاصول **وقول مالك ان النساء ليس اليهن من القصاص شئ** وانما القصاص للرجال فاذا تحول ما ودرت النساء مع الرجال وزوى عن سعيد بن المسيب والحسن وقادة والحكم ليس الى النساء شئ من القفو والدم ومن قول اصحابنا ان القصاص واجب لكل وارث من الرجال والنساء والصبيان بقدر موارثهم **وقوله تعالى ﴿ولا تغربوا مال اليتيم الا بالحق﴾** هي احسن حتى يبلغ اشد **وقال مجاهد (التي هي احسن) التجارة** وقال الضحاك **بني** من فضل الله ولا يكون للذي دنى فيه شئ **وقال ابو بكر انما خسر اليتيم بالذكر وان كان ذلك واجبا في اموال سائر الناس لان اليتيم الى ذلك احوج والطمع في مثله اكثر وقد استغلم توله (الانما هي احسن) جوار النصف في مال اليتيم للوالي عابه من جد او وصى اب اسائر ما يمود بفعه عليه لان الاحسن ما كان فيه حمط ماله ونخيره فجاز على ذلك ان يبيع ويشترى لليتيم بالاضرر على اليتيم وفيه ومثل القصة واقل منها مما ستعين الناس فيه لان الناس قدرون ذلك حطما لما رجون فيه من الرخ والزيادة ولان هذا القدر من التقصان مما يخاف المفهومون فيه فلم ثبت هناك حططة في الحقيقة ولا يجوز ان يشتري باكثر من القيمة مما لا يتعين الناس فيه لان فيه ضررا على اليتيم وذلك ظاهر متيقن وقد نبه**

الله ان يقرب مال اليتيم الا بالحق هي احسن وقد دلت الآية على جواز اجارة مال اليتيم والعمل به مضاربة لان الربح الذي يستحقه اليتيم انما يحصل له بعمل المضارب فذلك احسن من تركه وقد روى عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ابتعوا باموال الايتام خيرا لاتأكلها الصدقة قيل معناه التفقة لان التفقة تسمى صدقة وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ما انفق الرجل على نفسه وعياله فهو له صدقة وقد روى عن عمر وابن عمر وعائشة وجماعة من التابعين ان للوصي ان ينجر بمال اليتيم وان يدفعه مضاربة وبذل على ان للاب ان يشتري مال الصغير لنفسه ويبيع منه وعلى ان للوصي ان يشتري مال اليتيم لنفسه اذا كان ذلك خيرا لليتيم وهو قول ابي حنيفة قال وان اشترى بمثل القيمة لم يجز حتى يكون ما ياخذ به اليتيم اكثر قيمة لقوله تعالى (الا بالحق هي احسن) وقال ابو يوسف ومحمد لا يجوز ذلك بحال * وقوله (حتى يبلغ اشد) قال زبد بن اسلم وربيعة الحلم : قال ابو بكر وقال في موضع آخر (ولانأكلوها اسرافا وبدارا ان يكبروا) فذكر الكبر ههنا وذكر الاشد في هذه الآية وقال (وابتلوا اليتام حتى اذا بلغوا النكاح فان آنس منهم رشدا فادفعوا اليهم اموالهم) فذكر في احدي الآيات الكبر مطلقا وفي الاخرى الاسد وفي الاخرى بلوغ النكاح مع اناس الرشد وروى عبدالله بن عثمان بن خنيم عن مجاهد عن ابن عباس (حتى اذا بلغ اشد) ثلاث وثلاثون سنة (واستوى) اربعون سنة (اولم نمركم) قال العمر الذي اعذر الله فيه الى ابن آدم ستون سنة وقال تعالى (حتى اذا بلغ اشد) وبلغ اربعين سنة قال رب اوزعني فذكر في قصة موسى بلوغ الاسد والاستواء وذكر في هذه الآية بلوغ الاشد وفي الاخرى بلوغ الاسد وبلوغ اربعين سنة وجائز ان يكون المراد ببلوغ الاشد قبل اربعين سنة وقيل الاسواء واذا كان كذلك فالاشد ليس له مقدار معلوم في العادة لاريد عايه ولا تقص منه وقد يختلف احوال الناس فيه فيبلغ بعضهم الاسد في مدة لا يبلغه غيره في مثاليها لانه ان كان بلوغ الاسد هو اجماع الرأي واللب بعد الحلم فذلك يختلف في العادة وان كان بلوغه اجماع الفوى وكما الجسم فهو يختلف ايضا وكل ما كان حكمه مبنا على العادات فغير ممكن القطع به على وقت لا يتجاوز ولا يقصر عنه الا بتوقيف او اجماع فلما قال في آية (ولا تقربوا مال اليتيم الا بالحق هي احسن حتى يبلغ اشد) اقتضى ذلك دفع المال اليه عند بلوغ الاسد من غير شرط ايناس الرشد ولما قال في آية اخرى (حتى اذا بلغوا النكاح فان آنس منهم رشدا فادفعوا اليهم اموالهم) شرط فيها بعد بلوغ النكاح ايناس الرشد ولم يشترط ذلك في بلوغ الاشد ولا بلوغ حد الكبر في قوله (ولانأكلوها اسرافا وبدارا ان يكبروا) فقال ابو حنيفة لا يدفع اليه ماله بعد البلوغ حتى يؤنس منهم رشدا وبكبر وبلغ الاسد وهو خمس وعشرون سنة ثم يدفع اليه ماله بعد ان يكون عاقلا فجاز ان تكون هذه مدة بلوغ الاسد عنده * قوله تعالى (واوفوا بالعقود) يعني والله اعلم ايجاب الوفاء بما عاهد الله على نفسه من النذور والدخول في القرب فالزمه الله تعالى امامها وهو كفوله تعالى (ومنهم من عاهد الله لئن آتانا

من فضله لتصدقن ولتكونن من الصالحين فلما آتاهم من فضله يخلوا به ونولوا وهم معرضون فاعقبهم نفاقا في قلوبهم ﴿وقيل اوفوا بالعهد﴾ في حفظ مال اليتيم مع قيام الحجة عليكم بوجوب حفظه وكل ما قامت به الحجة من اوامر الله وزواجره فهو عهد به وفوله تعالى ﴿ان العهد كان مسؤولا﴾ معناه مسؤولا عنه للجزاء فحذف اكسفاء بدلالة الحال وعلم المخاطب بالمراد وقل ان العهد يستل فيقال لم نقضت كالتسليم المؤدة ما يذنب قتلت وذلك يرجع الى معنى الاول لانه يوقف ويقرر لنافس العهد كما ان سؤال المؤدة نوقف وتقرر لعائلها بانه قتلها بغير ذنب ﴿قوله تعالى﴾ ووفوا النكاح اذا كلم وزنوا بالقسط المستقيم ﴿فيه دلالة على ان من اشترى شيئا من المكيلات مكابلة او من الموزونات موارنة واجب عليه ان لا يأخذ المشتري كبيلا لا بكيل ولا المشتري وزنا لا بوزن وانه غير جائز له ان يأخذ مجازفة وفي ذلك دليل على ان الاعتبار في تحريم الغاغل هو بالكيل والوزن اذ لم يخص المحاب الكيل في المكيل والمحاب الوزن في الموزون بالما كول منه دون غيره فوجب ان يكون سائر المكيلات والموزونات اذا اشترى بعضها ببعض من جنس واحد انه غير جائز اخذه مجازفة الا بكيل سواء كان ما كولا او غير ما كول نحو الجص والنورة وفي الموزون نحو الحديد والرصاص وسائر الموزونات * وفيه الدلالة على جواز الاجتهاد وان كل مجتهد مصيب لان انقضاء الكيل والوزن لا يسلب التمسك به الا من طريق الاجتهاد وغلبة الظن الا ترى انه لا يمكن احدا ان يدعي اذا كاه لغيره الغلط بانه لا يزيد حجة ولا ينقص وانما مرجعه في انقضاء حقه الى غايه ظنه ولما كان الكائل والوازن مصيبا لحكم الله تعالى اذا فعل ذلك ولم يكلف اصابة حقيقة المندار عدالله تعالى كان كذلك حكم مسائل الاجتهاد * وقيل في القسطاس انه الميزان صغر او كبير وقال الحسن هو العمان لما ذكرنا من المعنى في المكيل والموزون قال اصحابنا فيمن له على آخر شيء من المكيل او الموزون انه غير جائز له ان يقبضه مجازفة وان تراخيا وظاهر الامر بالكيل والوزن بوجوب ان لا يجوز تركهما بتراضيهما وكذلك لا يجوز قسمهما اذا كان بين شر تكيين مجازفة لاهلة التي ذكرنا ولو كانت شيئا او عرضا من غير المكيل والموزون جاز ان يقبضه مجازفة بتراضيهما وبجاز ان يقبضها مجازفة اذ لم يوجد عينا فيه ابقاء الكيل والوزن ﴿قوله تعالى﴾ ذلك خير واحسن بأويلا * معناه ان ذلك خير لكم واحسن طاعة في الدنيا والآخرة والتأويل هو الذي اليه مرجع الشيء وخسيرة من قولهم آل يؤل اولا اذا رجع ﴿قوله تعالى﴾ ولا تقف ما ليس لك به علم ﴿الفقو اتباع الاثر من غير بصيرة ولا عام بما يصير اليه ومنه العاقبة وكانت العرب فيها من تقاف الاثر وهما من تقاف النسب وقد كان هذا الاسم موضوعا عندهم لما يجرب به الانسان عن غير حقيقة يقولون نقوف الرجل اذا قال الباطل * قال جرير

وطال حذارى خيفة الين والتموى * واحدوية من كسح منقوف

قال اهل اللغة اراد بقوله الباطل * وقال آخر

ومثل الدمي شم العرائن ساكن * بهن الحياء لا يشعن النشاقبا

اي التصادف وانما سمي التصادف بهذا الاسم لان اكثره يكون عن غير حقيقة
وقد حكم الله بكذب القاذف اذا لم يأت بالشهود بقوله ﴿لولا اذ سمعتموه ظن
المؤمنون والمؤمنات بانفسهم خيرا وقالوا هذا افك مبین﴾ * قال قتادة في قوله تعالى
﴿ولا تقف ما ليس لك به علم﴾ لا تقل سمعت ولم تسمع ولا رأيت ولم تره ولا علمت ولم تعلم
وقد اقتضى ذلك نهى الانسان عن ان يقول في احكام الله مالا علمه به على جهة الظن والحسبان
وان لا يقول في الناس من السوء مالا يعلم صحته ودل على انه اذا اخبر عن غير علم فهو آثم في خبره
كذبا كان خبره او صدقا لانه قائل بغير علم وقد نهى الله عن ذلك * قوله تعالى ﴿ان السمع
والبصر والفؤاد كل اولئك كان عنه مسؤولا﴾ فيه بيان ان الله علينا حفا في السمع والبصر والفؤاد
والمرء مسؤول عما يفعله بهذه الجوارح من الاستماع بما لا يحل والنظر الى ما لا يجوز والارادة
بما يقيح * ومن الناس من يحتج بقوله ﴿ولا تقف ما ليس لك به علم﴾ في نفى القياس في قروع الشريعة
وابطال خبر الواحد لانهما لا يفضيان بنا الى العلم والاثبات بهما قائل بغير علم * وهذا غلط
من قائله وذلك لان ما قامت دلالة القول به قاييس قولنا بغير علم والقياس واخبار الآحاد
قد قامت دلائل موجبة للعلم بصحة خبرهما وان كنا غير علمين بصدق الخبر وعدم العلم بصدق الخبر
غير مانع جواز قبوله ووجوب العمل به كما ان شهادة الشاهد بن يجب قبولها اذا كان ظاهرها
العدالة وان لم يقع لنا العلم بصحة خبرها وكذلك اخبار المعاملات مقبولة عند جميع اهل
العلم مع فقد العلم بصحة الخبر * وقوله تعالى ﴿ولا تقف ما ليس لك به علم﴾ غير موجب لرد
اخبار الآحاد كما لم يوجب رد الشهادات واما القياس الشرعي فان ما كان منه من خبر الاجتهاد
فكل قائل بشئ من الاقاويل التي يسوغ فيها الاجتهاد فهو قائل بعام اذا كان حكم الله عليه
مادام اجتهاده اليه ووجه آخر وهو ان العلم على ضربين عام حصيق وعلم ظاهر والذي
تعبدنا به من ذلك هو العلم الظاهر الا ترى ان قوله تعالى ﴿فان علمتموه من مؤمنات فلا ترجعوهن
الى الكفار﴾ وانما هو العلم الظاهر لا معرفة مغيب ضامرهن وفل اخوة يوسف ﴿وما شهدنا الا
بما علمنا وما كنا للنبي حافضين﴾ فاخبروا انهم شهدوا بالعلم الظاهر * قوله تعالى ﴿واذا قرأت
القرآن جعلنا بينك وبين الذين لا يؤمنون بالآخرة حجابا مستورا﴾ قيل انه على معنى التشبيه
اهم بين وبين ما يأتي به من الحكمة في القرآن فكان بينه وبينهم حجابا عن ان يدركوه
فينفضوا به وروى نحوه عن قتادة وقال غيره نزل في قوم كانوا يؤذونه بالليل اذا تلا القرآن
فحال الله تعالى بينهم وبينه حتى لا يؤذوه وقال الحسن منزلهم فيها اعرضوا عنه منزلة من بينك
وبينه حجاب * قوله تعالى ﴿وجعلنا على قلوبهم اكنة ان يفقهوه﴾ قيل فيه انه منعهم من ذلك
لبلا في وقت مخصوص لئلا يؤدوا النبي صلى الله عليه وسلم وقيل جعلناها بالحكم انهم بهذه
المنزلة ذما لهم على الامتناع من فهم الحق والاستماع اليه مع اعراضهم وتقورهم عنه * قوله
تعالى ﴿وَنظُنُّونَ اَنْ لَّيْسَ لَكَ بِالْحَسَنِ اَنْ لَّيْسَ اِذْ قَالَا فِي الدُّنْيَا لَطُولُ لَيْسَ لَكَ فِي الْآخِرَةِ
كَمَا قِيلَ كَأَنَّكَ بِالْدُّنْيَا لَمْ تَكُنْ وَكَأَنَّكَ بِالْآخِرَةِ لَمْ تَكُنْ وَقَالَ قَتَادَةُ ارَادَ بِهِ اِحْتِقَارَ اَمْرِ الدُّنْيَا

حين عاينوا يوم القيامة ﴿ قوله تعالى ﴿ وما جعلنا الرؤيا التي اريناك الا فتنة للناس ﴾ روى
عن ابن عباس رواية سعيد بن جبير والحسن وقتادة وابراهيم ومجاهد والضحاك قالوا رؤيا
غير ليلة الاسراء الى بيت المقدس فلما اخبر المشركين بما رأى كذبوا به وحوى عن ابن عباس
ايضا انه اراد برؤياه انه سيدخل مكة ﴿ قوله تعالى ﴿ والشجرة الملعونة في القرآن ﴾ روى
عن ابن عباس والحسن والسدي وابراهيم وسعيد بن جبير ومجاهد وقتادة والضحاك انه اراد شجرة
الزقوم التي ذكرها في قوله ﴿ ان شجرة الزقوم طعام الاثيم ﴾ فاراد بقوله ﴿ ملعونة ﴾ انه
ملعون اكلمها وكانت فتنهم بها قول ابي جهل لانه الله ودونه النار تأكل الشجر فكيف
تنبت فيها ﴿ قوله تعالى ﴿ واستغفر من استطعت منهم بصوتك ﴾ هذا نهى واستهانة
بفعل القول له ذلك وانه لا يفوته الجزاء عليه والانتقام منه وهو مثل قول القائل اجهد
جهدك فستري ما ينزل بك ومعنى استغفر استغفره واسأله بمعنى * وقوله ﴿ بصوتك ﴾
روى عن مجاهد انه التناء واللهو وما يحظوران وانهما من صوت الشيطان وقال ابن عباس
هو الصوت الذي يدعو به الى معصية الله وكل صوت دعى به الى الفساد فهو من صوت
الشيطان ﴿ قوله تعالى ﴿ واجلب عليهم ﴾ فان الاجلاب هو السوق بجلبة من السائق والجلبة
الصوت الشديد * وقوله تعالى ﴿ بنحيك ورجلك ﴾ روى عن ابن عباس ومجاهد وقتادة كل راجل
او ماش الى معصية الله من الانس والجن فهو من رجل الشيطان وخيله والرجل جمع راجل
كالنجر جمع تاجر والركب جمع راك ﴿ قوله تعالى ﴿ وازكهم في الاموال والاولاد ﴾ قيل
معناه كن شريكا في ذلك فان منه ما يطلبونه بشهواتهم ومنه ما يطلبونه لاعتراثك بهم وقال مجاهد
والضحاك وشاركهم في الاولاد يعني الزنا وقال ابن عباس المؤودة وقال الحسن وقتادة من
هودوا ونصروا وقال ابن عباس رواية تسميتهم عبد الحارث وعبد سمس ﴿ قال ابو بكر
لما احتمل هذه الوجوه كان محمولا عليها وكان جميعها مرادا اذ كان ذلك مما للشيطان نصيب
في الاغراء به والدعاء اليه ﴿ قوله تعالى ﴿ ولقد كرمنا نبي آدم ﴾ اطلق ذلك على الجنس
وفهم الكافر المهان على وجهين احدهما انه كرمهم بالانعام عليهم وعاملهم معاملة المكرم بالنعمة
على وجه المبالغة في الصفة والوجه الآخر انه لما كان فهم من على هذا المعنى اجري الصفة
على جماعتهم كقوله ﴿ كنتم خیر امة اخرجت للناس ﴾ لما كان فهم من هو كذلك اجري
الصفة على الجماعة ﴿ قوله تعالى ﴿ يوم ندعو كل اناس باسمهم ﴾ قيل انه يقال هانوا متبى
ابراهيم هانوا متبى موسى هانوا متبى محمد صلى الله عليه وسلم فبقوم الذين انبعوا الانبياء
واحدا واحدا فأخذون كنهم باسمهم ثم بدعو بمنبى اثمة الضلال على هذا المنهاج قال
مجاهد وقادة امامه * وقال ابن عباس والحسن والضحاك امامه كنان عمله وقال ابو عبيدة
بن كنان بأتون به في ليلنا وقبل امامهم بكنابهم الذي انزل الله عليهم فيه الحلال والحرام
والفرائض ﴿ قوله تعالى ﴿ ومن كان في هذه اعمى ﴾ روى عن ابن عباس ومجاهد وقتادة
من كان في امر هذه الدنيا وهي ساهدة له من يديرها وتصريفها ونقلب النعم فيها اعمى

عن اعتقاد الحق الذي هو مقتضاها وهو في الآخرة التي هي غائبة عنه اعمى واضل سيلا *
 قوله تعالى ﴿ اقم الصلوة لدلوك الشمس الى غسق الليل ﴾ روى عن ابن مسعود وابي
 عبد الرحمن السلمي قالا دلوكها غروبها وعن ابن عباس وابي برزة الاسلمي وجابر وابن
 عمر دلوك الشمس ميلها وكذلك روى عن جماعة من التابعين * قال ابوبكر - هؤلاء الصحابة
 قالوا ان الدلوك الميل وقولهم مقبول فيه لانه من اهل اللغة واذا كان كذلك جاز ان يراد به
 الميل للزوال والميل للغروب فان كان المراد الزوال فقد انتظم صلاة الظهر والمصر والمغرب
 والعشاء الآخرة اذ كانت هذه اوقات متصلة بهذه الفروض حجاز ان يكون غسق الليل غاية
 لفعل هذه الصلوات في مواقينها وقد روى عن ابي جعفر ان غسق الليل انتصافه فيدل
 ذلك على انه آخر الوقت المستحب لصلاة العشاء الآخرة وان تأخيرها الى ما بعده مكروه
 ويحتمل ان يريد به غروب الشمس فيكون المراد بيان وقت المغرب انه من غروب الشمس
 الى غسق الليل * وقد اختلف في غسق الليل فروى مالك عن داود بن الحصين قال اخبرني
 مخبر عن ابن عباس انه كان يقول غسق الليل اجتماع الليل وظلمته وروى ليث عن مجاهد
 عن ابن عباس انه كان يقول دلوك الشمس حين تزول الشمس الى غسق الليل حين تحجب الشمس
 قال وقال ابن مسعود دلوك الشمس حين تحجب الشمس الى غسق الليل حين يغيب الشفق
 وعن عبدالله ايضا انه لما غربت الشمس قال هذا غسق الليل وعن ابي هريرة غسق الليل
 غيوبة الشمس وعن الحسن غسق الليل صلاة المغرب والعشاء وعن ابراهيم غسق الليل
 العشاء الآخرة وقال ابو جعفر غسق الليل انتصافه * قال ابوبكر من تأول دلوك الشمس على
 عمره بما فغير جائز ان يكون تأويل غسق الليل عنده غروبها ايضا لانه جعل الابتداء بالدلوك
 وغسق الليل غاية له وغير جائز ان يكون الشيء غاية لنفسه فيكون هو الابتداء وهو العاية فان كان
 المراد بالدلوك غروبها فغسق الليل هو اما الشفق الذي هو آخر وقت المغرب واجتماع الظلمة
 وهو ايضا غيوبة الشفق لانه لا يجمع الا بغيوبة البياض واما ان يكون آخر وقت العشاء
 الآخرة المسحب وهو انتصاف الليل فينتظم اللفظ حينئذ المغرب والعشاء الآخرة * قوله
 تعالى ﴿ وقرآن الفجر ان قرآن الفجر كان مشهودا ﴾ قال ابوبكر هو معطوف على قوله
 ﴿ اقم الصلوة لدلوك الشمس ﴾ وتقديره اقم قرآن الفجر وفيه الدلالة على وجوب القراءة
 في صلاة الفجر لان الامر على الوجوب ولا قراءة في ذلك الوقت واجبة الا في الصلاة *
 فان قيل معناه صلاة الفجر * قبل له هذا غلط من وجهين احدهما انه غير جائز ان يجعل
 القراءة عبارة عن الصلاة لانه صرف للكلام عن حقيقة الى المجاز بغير دليل والثاني قوله
 في لسق التلاوة ﴿ ومن الليل فتهجد به نافلة لك ﴾ ويستحب التهجد بصلاة الفجر ليلا والهاء
 في قوله ﴿ به ﴾ كناية عن قرآن الفجر المذكور قبله فثبت ان المراد حقيقة القراءة لا مكان
 التهجد بالقرآن المقروء في صلاة الفجر واستحالة التهجد بصلاة الفجر وعلى انه لو صح ان
 ما زاد ما ذكرت لك كانت دلالة فائمه على وجوب القراءة في الصلاة وذلك لانه لم يجعل القراءة

عبارة عن الصلاة الا وهي من اركانها وفروضها **قوله تعالى ﴿ ومن الليل فتهجد به نافلة لك ﴾** روى عن حجاج بن عمرو الانصاري صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم قال بحسب احدكم اذا قام اول الليل الى آخره انه قد تهجد لا ولكن التهجد الصلاة بعد رعدة ثم الصلاة بعد رعدة ثم الصلاة بعد رعدة وكذلك كانت صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن الاسود وعلمة فالأهـ تهجد بعد النوم والتهجد في لغة السهر للصلاة اول ذكر الله والهجوم النوم وقيل التهجد التقط بما ينفي النوم * وقوله (نافلة لك) قال مجاهد وانما كانت نافلة للنبي صلى الله عليه وسلم لانه قد غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر فكانت طاعة نافلة اي زيادة في الثواب ولغيره كفارة لذنوبه وقال قتادة نافلة تطوعا وفضيلة * وروى سليمان بن حيان قال حدثنا ابو غالب قال حدثنا ابو امامة قال اذا وضعت الطهور مواضعه فعدت مغفورا وان قمت تصلي كانت لك فضيلة واجرا فقال له رجل يا ابا امامة ادأيت ان قام يصلي بكونه نافلة قال لا انما النافلة للنبي صلى الله عليه وسلم كيف يكون ذلك نافلة وهو يسعى في الذنوب والخطايا يكون لك فضيلة واجرا فنع ابو امامة ان تكون النافلة لغير النبي صلى الله عليه وسلم * وقدرى عبدالله ابن الصامت عن ابي ذر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كيف انت اذا كانت عليك امرء يؤخرون الصلاة قال قلت فمأمرنى قال صل الصلاة لوقتها فان ادركتهم فصلها معهم لك نافلة * وروى قتادة عن شهر بن حوشب عن ابي امامة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الوضوء يكفر ما قبله ثم تصير الصلاة نافلة قيل له انت سمعت هذا من رسول الله صلى الله عليه وسلم قال نعم غير مرة ولا مرتين ولا ثلاث ولا اربع ولا خمس فثبت النبي صلى الله عليه وسلم هذين الخبرين النافلة لغيره والنافلة هي الزيادة بعد الواجب وهي التطوع والنافلة ومنه النفل في الغنمة وهو ما يحمله الامام لبعض الجيش زيادة على ما يستحقه من سهامها بان يقول من قتل قتيلا فله سابه ومن اخذ نبيئا فهو له **قوله تعالى ﴿ قل كل يعمل على شاكله ﴾** قال مجاهد على طبيعته وقيل على عادته التي افها وفيه تحذير من الف الفاد والمساكنة اليه فيستمر عايه وقيل على اخلاقه **قوله** قال ابو بكر شاكنه ما يشاكله ويليقه وبشبهه فالذي يشاكل الخير من الناس الخير والصالح والذي يشاكل الشرر الشر والفساد وهو كفوله (الحيثات للخبيثين) يعني الحيات من الكلام للخبيثين من الناس (والطيبات للطيبين) يعني الطيبات من الكلام للطيبين من الناس وروى ان عيسى عليه السلام مر بقوم فكلهم بكلام قبيح ورد عليهم ردا حسنا فقليل له في ذلك فقال انما غفق كل انسان ما عنده **قوله** تعالى **﴿ ويسئلونك عن الروح قل الروح من امر ربي ﴾** اختلف في الروح الذي سألوا عنه فروى عن ابن عباس انه جبريل وروى عن علي انه ملك من الملائكة له سبعون الف وجه لكل وجه سبعون الف لسان يسبح الله بجميع ذلك وقيل انما اراد روح الحيوان وهو ظاهر الكلام * قال قتادة الذي سأل عن ذلك قوم من اليهود * وروح الحيوان جسم رقيق على بنية حيوانية في كل جزء منه حياة وفيه خلاف بين اهل العلم وكل حيوان فهو روح الا

ان منهم من الاغلب عليه الروح ومنهم من الاغلب عليه البدن وقيل انه لم يجبههم لان المصلحة
 في ان ياكلوا الى ما في عقولهم من الدلالة عليها للارتياض باستخراج الفائدة وروى في كتابهم
 انه ان اجاب عن الروح فليس بنبي فلم يجبههم الله عز وجل مصداقا لما في كتابهم * والروح
 قد يسمى به اشياء منها القرآن قال الله تعالى (وكذلك اوحينا اليك روحا من امرنا) سماء
 روحا تشيها بروح الحيوان الذي به يحيى والروح الامين جبريل وعيسى بن مريم سمي
 روحا على نحو ماسى به من القرآن * وقوله (قل الروح من امر ربي) اى من الامر
 الذى يعلمه ربي * وقوله تعالى (وما اوتيتم من العلم الا قليلا) يعنى ما اعطيتم من العلم المتخصص
 عليه الا قليلا من كثير بحسب حاجتكم اليه فالروح من المتروك الذى لا يصلح النص عليه للمصاحبة
 * وقد دلت هذه الآية على جواز ترك جواب المسائل عن بعض ما يستل عنه لما فيه من
 المصلحة في استعمال الفكر والتدبر والاستخراج وهذا في المسائل التى يكون من اهل النظر
 واستخراج المعانى فاما ان كان مستقيا قد بلى بمحادثة احتاج الى معرفة حكمها وليس من اهل
 النظر فلي العالم بحكمها ان يجبه عنها بما هو حكم الله عنده * قوله تعالى (قل لتن اجتماعت الانس
 والجن على ان يأتوا بمثل هذا القرآن) الآية فيه الدلالة على اعجاز القرآن فن الناس من يقول اعجازه
 في النظم على حياله وفي المعانى وترتيبها على حياله ويستدل على ذلك بحديث في هذه الآية العرب والعجم
 والجن والانس وعلوم ان العجم لا يحدون من طريق النظم فوجب ان يكون النحدي اهم من جهة
 المعانى وترتيبها على هذا النظام دون نظم الالفاظ ومنهم من يأتى ان يكون اعجازه الامن جهة نظم
 الالفاظ والبلاغة في العبارة فانه يقول ان اعجاز القرآن من وجوه كثيرة منها حسن النظم وجودة
 البلاغة في اللفظ والاختصار وجمع المعانى الكثيرة في الالفاظ اليسيرة مع تعريه من ان يكون فيه لفظ
 مسخوط او معنى مدخول ولا تناقض ولا اختلاف تضاد وجهيه في هذه الوجوه جار على منهاج واحد
 وكلام العباد لا يخلو اذا طال من ان يكون فيه الافاظ الساقطة والمعانى الفاسدة والتناقض في المعانى
 وهذه المعانى التى ذكرنا من عيوب الكلام موجودة في كلام الناس من اهل سائر اللغات لا
 يختص باللغة العربية دون غيرها فجاز ان يكون النحدي واقما للعجم بمثل هذه المعانى في
 الانيان بها طارية مما يعيبها وبهجتها من الوجوه التى ذكرناها ومن جهة ان المصاحبة لا تختص
 بها لغة العرب دون سائر اللغات وان كانت لغة العرب افصحها وقد عاينا ان القرآن في اعلى
 طبقات البلاغة فجاز ان يكون النحدي للعجم واقما بان بوا بكلام في اعلى طبقات البلاغة
 باسمهم التى يتكلمون بها * وقوله تعالى (وقرآنا فرقاء لفرأ على الناس على مكث) قوله (فرقاء)
 يعنى فرقاء البيان عن الحق من الباطل * وقوله (لفرأ على الناس على مكث) يعنى على نيت ونوقف
 ليفهموه بالنأمل ويعلموا ما فيه بالتفكر ويتفهموا باستخراج ما ضمن من الحكم والعلوم
 الشريفة وقد قيل انه كمال ينزل منه شئ يكشون ماساء الله ثم ينزل شئ آخر وهو في معنى قوله
 (ورتل القرآن نزيلا) وروى سفيان عن عبيد المكتب قال سئل مجاهد عن رجلين قرأ أحدهما
 البقرة وآل عمران ورجل قرأ البقرة جلوسهما وسجودهما وركوعهما سواء اههما افضل قال

الذي قرأ البقرة ثم قرأ ﴿وقرآنا فرقناه اقرأ على الناس على مكث﴾ وروى معاوية بن قرة عن عبد الله بن المغفل قال رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يوم الفتح وهو على ناقته وهو يقرأ سورة الفتح أو من سورة الفتح قراءة بيّنة وروى حماد بن سلمة عن أبي حمزة الضبي قال قال ابن عباس لأن اقرأ القرآن فاردناها وادبرها أحب إلى من أن اقرأ المرآن هذا وروى الأعمش عن عمارة عن أبي الأحوص عن عبد الله قال لا تقرأوا القرآن في أقل من ثلاث وقرأه في سبع وروى الأعمش عن إبراهيم عن عبد الرحمن بن يزيد أنه كان يقرأه في سبع والاسود في ست وعاشمة في خمس وروى عن عثمان بن عفان أنه قرأ المرآن في ليلة وروى ابن أبي ليلى عن صدقة عن ابن عمر قال بنى رسول الله صلى الله عليه وسلم سقف في المسجد واعكف فيه في آخر رمضان وكان يصلي فيه فاخرج رأسه فرأى الناس يصلون فقال ان المصلي اذا صلى يناجي ربه فليعلم احدكم بما يناجيه وفي ذلك دليل على ان المستحب التزليل لانه به يعلم ما يناجي ربه به وبفهم عن نفسه ما يقرأه

باب السجود على الوجه

قال الله تعالى ﴿وان الذين امنوا انوا العالم من قبله اذا يتلى عليهم يخرون للاذقان سجدا﴾ روى عن ابن عباس قال للوجوه وروى معمر عن قتادة في قوله تعالى ﴿يخرون للاذقان سجدا﴾ قال للوجوه وقال معمر وقال الحسن النخعي وسئل ابن سيرين عن السجود على الالف فقال ﴿يخرون للاذقان سجدا﴾ وروى طاوس عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال امرت ان اسجد على سبعة اعظم ولا اكف شعرا ولا توبا قال طاوس وانما الى الجبهة والالف ها عظم واحد وروى عامر بن سعد عن العباس بن عبد المطلب انه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول اذا سجد العبد سجد معه سبعة آراب وجهه وكفاه وركباه وقدماه وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اذا سجدت فكن جبهتك وانفك من الارض وروى وائل بن حجر قال رأيت النبي صلى الله عليه وسلم اذا سجد وضع جبهته وانفه على الارض وروى ابو سلمة بن عبد الرحمن عن ابي سعيد الخدري انه رأى الطين في انف رسول الله صلى الله عليه وسلم وارنبته من اثر السجود وكانوا مطروا من الليل وروى عاصم الاحول عن عكرمة قال رأى النبي صلى الله عليه وسلم رجلا ساجدا فقال ابي صلى الله عليه وسلم لا قبل صلاة الالبس الالف منها ما بمس الجبين وهذه الاخبار تدل على ان موضع السجود هو الالف والجبهة جميعا وروى عبد العزيز ابن عبد الله قال قالت لوهب بن كيسان يا ابا نعيم مالك لا يمكن جبهتك وانفك من الارض قال ذلك لانني سمعت جابر بن عبد الله يقول رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يسجد على جبهته على قصاص الشعر وروى ابو الشعثاء قال رأيت ابن عمر سجد فلم يضع انفه على الارض فقل له في ذلك فقال ان انفي من حروجهي وانا اكره ان اسين وجهي وروى عن القاسم وسالم انهما كانا يسجدان على جباههما ولا تمس انوفهما الارض واما حديث جابر فخاثر ان يكون رأى

التي صلى الله عليه وسلم يسجد على قصاص شعره لعذر كان مائة تعدد معه السجود عليه وتأويل
من تأوله على الوحوه على الأجي بدل على حوار الاقصار بالسجود على الالف دون الحيه
وان كان المستحب فعل السجود عليهما لانه معلوم انه لم يرد به السجود على الذقن لان احدا من اهل
العام لا يقول ذلك فثبت ان المراد الالف اسره من الذقن ومن مذهب ابي حنيفة انه ان
سجد على الالف دون الحيه احراء وقال ابو يوسف ومحمد لا تجزئه وان سجد على الحيه
دون الالف احراء عندهم جميعا وروى العطاء بن خالد عن نافع عن ابن عمر قال اد وقع اقل
على الارض فقد سجدت وروى سفيان بن عيينة عن طائفة عن طائفة عن طائفة عن طائفة عن طائفة
في الصلاة واحد وروى ابراهيم بن ميسرة عن طائفة عن طائفة عن طائفة عن طائفة عن طائفة
في الصلاة واحد وروى ابراهيم بن ميسرة عن طائفة عن طائفة عن طائفة عن طائفة عن طائفة

باب ما يقال في السجود

قال الله عز وجل ﴿وقولوا سبحان ربنا ان كان وعدنا لمفعولا﴾ قد حرم هذا القول عند
السجود فدل على ان المسنون في السجود من الذكر هو تسبيح و وي موسى بن ابيوب عن
عمه عن عمته عن عامر قال لما رزقني فسيح باسم ربك العظيم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
احملوها في ركوعكم فاما رزقني فسيح اسم ربك الاعلى قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
احملوها في سجودكم وروى ابي ليلى عن اشعث بن عمار عن حذيفة بن اليمان عن ابي ايوب
عليه وسلم كان يقول في ركوعه سبحان ربنا العظيم وفي سجوده سبحان ربنا الاعلى بلالا وروى
قتادة عن مطرف بن عذالة عن الشخير عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول في ركوعه
وسجوده سبحان ربنا العظيم والروح وروى ابن ابي دثناب عن اسحاق بن زيد عن
عن ابن عذالة عن ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا ركع احدكم فاعمل في ركوعه
سبحان ربنا العظيم بلالا فاذا فعل ذلك فمد ركوعه وذكر في سجوده سبحان ربنا الاعلى
بلالا وروى عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اما الركوع فعظموا فيه الرب
واما السجود فأكبروا به انما جاء به من ان يسبحوا لكم وروى عن علي بن ابي طالب
ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول في سجوده انهم لك سجدت ولك آمنت في كلام كثير وحائر
ان يكون ما رواه علي بن عباس انما كان يقوله قبل ركوعه سبحان اسم ربك الاعلى
لما رزقني ذلك امر رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يجعل في السجود كما رواه عمته عن عامر
وقال اصحابنا واسوري والشافعي يقولون في الركوع سبحان ربنا العظيم بلالا وفي السجود سبحان
ربنا الاعلى بلالا وقال الووري يسبح للامام ان يقولها حسبا في الركوع وفي السجود حتى
يدرك الدرس حاشا بلالا تسبحات وقال ابن عباس عن مالك في الركوع والسجود اذا امكن
ولم يسبح فهو بخير عنه وكان لا يوقت تسبحا وقال مالك في السجود والركوع قول
الناس في الركوع سبحان ربنا العظيم وفي السجود سبحان ربنا الاعلى لا يعرفه فأكبره ولم يحد
فه دعاء مؤقتا قال ولكن يمكن منه من ركبيه في الركوع ويمكن حبه من الارض في السجود
وليس فيه عده حد

باب البكاء في الصلاة

قال الله تعالى ﴿وَيَحْزَنُونَ لِلَّذِينَ يَكُونُونَ عَلَيْهِمْ خِشْيَةً﴾ ومثله قوله تعالى ﴿حَرُّوا سَحَابًا﴾ وكنيا) وفيه الدلالة على ان البكاء في الصلاة من خوف الله لا قطع الصلاة لان الله تعالى قد مدحهم بالبكاء في السجود ولم يفرق بين سجود الصلاة وسجود اللأوة وسجدة الشكر وروى
سفيان بن عيينة قال حدثنا اسماعيل بن محمد بن سعد قال سمعت عبد الله بن سداد قال سمعت
نشيخ عمر رضي الله عنه واني لبي آخر الصلوة وقرأ في صلاة الصبح سورة يوسف حتى اذابلع
(انما اشكو ثي وحرني الى الله) نشج ولم يكر عليه احد من الصحابة وقد كانوا حامه فصار
احما وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يصلي ولصدره ادر كازر المرحل من البكاء
وقوله تعالى ﴿وَرَبِّدْهُمْ خِشْيَةً﴾ يعني به ان بكاءهم في حال السجود ربدهم خشوعا الى خشوعهم
وفيه الدلالة على ان محافهم لله تعالى حتى تؤدبهم الى البكاء داعية الى طاعة الله واحلاص العادة
على ما يحب من القيام بحقوق نعمه والله الموفق

باب الجهر بالقراءة في الصلاة والدعاء

قال الله تعالى ﴿وَلَا يَجْهَرُ بِصَلَاتِكَ وَلَا يَخَافُهَا﴾ واسمع من ذلك سبيلا. روى عن اسعاس
رواية وعائشة ومحاهد وعطاء لا يجهر بدعائك ولا يخاف به وروى عن اسعاس ايضا وقادة ان
المسركين كانوا يؤدون رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا جهر ولا يسمع من حامه اذا خافت وذلك بمكة
فارل الله تعالى ﴿وَلَا يَجْهَرُ بِصَلَاتِكَ﴾ واراد به السراة في الصلاة وقال الحسن لا يجهر بالصلاة اساعها
عند من يؤدبك ولا يخاف بها عند من لم يسمعها فكان عند الحسن انه اراد ان لا يجهر في حال ورك
المخافة في اخرى وفي لا يجهر بصلواتك كلها ولا يخاف بحمها واسمع من ذلك سبيلا بان يجهر بصلوة
الليل ويخاف بصلوة النهار على ما امر الله وروى عن عباد بن اسعاس عن عصف بن الحارث
قال سألت عائشة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يجهر بالقراءة او يصرخ قال ربما جهر وربما
خافت وروى ابو حنيفة الوالي عن ابي هريرة انه كان اذا قام من الليل يخفض طورا ويرفع طورا
وقال هكذا كان قراء النبي صلى الله عليه وسلم وروى عن اسعاس عن اسعاس عن النبي صلى الله عليه
وسلم راي الناس يصلون في آخر رمضان فقال ان المصلي اذا صلى سحى به فاعلم احذكم بما
ساحيه ولا يجهر بمصكم على بعض وروى ابو اسحق عن الحارث عن علي قال سمع رسول الله
صلى الله عليه وسلم ان يرفع الرجل صوته بالقراءة الى العشاء ولبعدها يعاطي الجاهل في الصلاة
ودوب احبار في الجهر بالسراة في صلاة الليل روى كرت عن اسعاس قال كان النبي
صلى الله عليه وسلم اذا في بعض حجره فسمع قراءته من كان خارجا وروى اراهم عن عائمة
قال صلب مع عبد الله انه كان يرفع صوته بالسراة فسمع اهل الدار وروى ان اناكر
كان اذا صلى خفض صوته وان عمر كان اذا صلى رفع صوته فقال النبي صلى الله عليه وسلم لاني
كره فعل هذا فانما احب ربي فمدعاه سحى فقال النبي صلى الله عليه وسلم احسب وقال

لعمر لم تفعل هذا فقال اوقف الوستان واطرد الشيطان فقال احسنت فلما نزل لا ولا الحجر
 بصلامك الآية قال لابي بكر ارفع سياً وقال لعمر اخمض سبأ وروى الزهري عن عروة
 عن عائشة قالت سمع النبي صلى الله عليه وسلم صوت ابي موسى فقال لسداوني ابو موسى من
 مزاعم آل داود فهذا يدل على ان رفع الصوت لم ينكره النبي صلى الله عليه وسلم وروى
 عبدالرحمن بن عوسجة عن البراء قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم رنوا السرآن يا صواكم
 وروى حماد عن ابراهيم عن عمر بن الخطاب انه كان يقول حسنوا اصواكم بالمرآن وروى
 ابن جريج عن طاوس قال سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم من احسن الناس قرأه قال
 الذي اذا سمعت قرأه رآيت انه نحنى الله - آخر سورة في اسرائيل

ومن سورة الكهف

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تعالى ﴿وانا جعلنا ما على الارض زينة ايها لنبلوهم ايهم احسن عملا وانا لعلعون ما عابها
 صعيدا حرزا﴾ فيه بيان ان ما جعله رنة لها من النبات والحيوان وغير ذلك سبحانه بعد احرازها
 والصعيد الارض والصعيد التراب وما ذكره الله تعالى من احاطه ما عابها مما هو زينة لها صعيدا
 هو مشاهد معلوم من طبع الارض اذ كل ما يحصل فيها من نبات او حيوان او حديد او رصاص
 او نحوه من الجواهر يستحيل نراها فاذا كان الله جل وعلا قد اخبرنا ما عابها يصير صعيدا جزرا
 وابع مع ذلك التيسر بالصعيد وحب لعدم ذلك جواز النعم بالصعيد الذي كان نباتا او حيوانا
 او حديدا او رصاصا او غير ذلك لاطلاقه تعالى الامر بالتيسر بالصعيد وفي ذلك دليل على صحة
 قول اصحابنا في النجاسات اذا استحالت ارضا انها طاهرة لانها في هذه الحال ارض ليست
 بنجاسة وكذلك حالها في نجاسة احرقت فصارت رمادا انه طاهر لان الرماد في نفسه طاهر
 وليس بنجاسة ولا فرق بين رماد النجاسة وبين رماد الخشب الطاهر اذ النجاسة هي التي توجد
 على ضرب من الاستحالة وقد زال ذلك عنها بالاحراق وصارت الى صلب الاستحالة التي
 لا يوجب النجاسات وكذلك الخمر اذا استحالت خلافا فهو طاهر لا في الحال ليس بعمر لزوال
 الاستحالة الموجبة لكونها خمر الله تعالى ﴿واذا وى الفينة الى الكهف فدلوا رسا آتينا
 من لدنك رحمة وهي لنا من امرنا رسدا﴾ فيه الدلالة على ان على الانسان ان يهرب بدنه اذا خاف
 الفتنة فيه وان عليه ان لا يتعرض لظهور كلمة الكفر وان كان على وجه التوبة وبدل على
 انه اذا اراد الهرب بدنه خوف الفتنة ان يدعو بالدعاء الذي حكاه الله عنهم لان الله قد رضى
 ذلك من فعلهم واجاب دعاءهم وحكا لنا على حمة الاستحسان لما كان منهم ﴿قوله تعالى
 ﴿لنعلم اى الحزين احصى للابنوا امدا﴾ معناه ليظهر المعلوم في اختلاف الحزين في مدة بقائهم
 لما في ذلك من العبرة ﴿قوله تعالى ﴿لو اطلعت عابهم لوليت منهم فرارا ولملئت منهم رعبا﴾ قبل

فيه وجوه احدها ما لبسهم الله تعالى من الهية لئلا يصل اليهم اخذ حتى يبلغ الكتاب اجله
 فيهم وينتبهوا من رقتهم وذلك وصفهم في حال نومهم لا بعد اليقظة والثاني انهم كانوا في مكان
 موحش من الكهف اعينهم مفتوحة يتنفسون ولا يتكلمون والثالث ان اطفالهم وشعورهم
 طالت فلذلك يأخذ الرعب منهم ﴿ قوله تعالى ﴿ قالوا لبثنا يوما او بعض يوم ﴾ لما حكى
 الله ذلك عنهم غير منكر لقولهم علمنا انهم كانوا مصيبين في اطلاق ذلك لان مصدره الى
 ما كان عندهم من مقدار اللبث وفي اعتقادهم لا عن حقيقة اللبث في المغيب وكذلك هذا
 في قوله ﴿ فاما لله مائة عام ﴾ ثم بعثه قال كم لبثت قال لبثت يوما او بعض يوم ﴾ ولم ينكر الله
 ذلك لانه اخبر عما عنده وفي اعتقاده لا عن مغيب امره وكذلك قول موسى عليه السلام
 للخضر ﴿ اقلنت نفسا زكية بغير نفس لقد جئت شيئا نكرا ﴾ و ﴿ لقد جئت شيئا امرا ﴾
 يعني عند ذلك ونحوه قول النبي صلى الله عليه وسلم كل ذلك لم يكن حين قال ذو اليمين اقصررت
 الصلاة ام نسيت ﴿ قوله تعالى ﴿ فابعثوا احداكم بورقكم هذه الى المدينة ﴾ الآية يدل على
 جواز خلط دراهم الجماعة والشرى بها والا كل من الطعام الذي بينهم بالشركة وان كان بعضهم
 قديما كل اكثر مما يأكل غيره وهذا الذي يسميه الناس المناهدة وبضلوه في الاسفار وذلك
 لانهم قالوا فابعثوا احداكم بورقكم هذه الى المدينة فاضاف الورق الى الجماعة ونحوه قوله تعالى
 ﴿ وان تحالطوهم فاخوانكم ﴾ فايح لهم بذلك خلط طعام اليتيم بطعامهم وان تكون يدهم مع ايديهم
 مع جواز ان يكون بعضهم اكثر اكلا من غيره وفي هذه الآية دلالة على جواز الوكالة بالشرى
 لان الذي بعوا به كان وكيلهم

باب الاستثناء في اليمين

قال الله تعالى ﴿ ولا تقولن لئن اتي فاعل ذلك غدا الا ان يشاء الله ﴾ قال ابو بكر هذا الضرب
 من الاستثناء بدخل لرفع حكم الكلام حتى يكون وجوده وعدمه سواء وذلك لان الله تعالى
 ندبه الى الاستثناء بمشية الله تعالى لئلا يصير كاذبا بالحلف فدل على ان حكمه ما وصفنا ويدل
 عليه ايضا قوله عز وجل حاكيا عن موسى عليه السلام ﴿ ستجدني ان شاء الله صابرا ﴾ فلم يصبر ولم يك
 كاذبا لوجود الاستثناء في كلامه فدل على ان معناه ما وصفنا من دخوله في الكلام لرفع حكمه فوجب
 ان لا يختلف حكمه في دخوله على اليمين او على ايقاع الطلاق او على العتاق وقد روى ايوب عن نافع
 عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من حلف على يمين فقال ان شاء الله فلا حث عليه
 وفي بعض الالفاظ قد استثنى فقال ابو بكر ولم يفرق بين نسي من الايمان فهو على جميعها وعن عبد الله
 ابن مسعود من قوله من له وعى عطاء وطاوس ومجاهد و ابراهيم قالوا الاستثناء في كل نسي وقد روى
 اسماعيل بن عباس عن حميد بن مالك اللخمي عن مكحول عن معاذ بن جبل قال قال النبي
 صلى الله عليه وسلم اذا قال الرجل لعبد انت حر ان شاء الله فهو حر واذا قال لامرأته انت
 طالق ان شاء الله فليست بطالق وهذا حديث شاذ واهي السند غير معمول عليه عند اهل العلم *

وقد اختلف اهل العلم بعد اتفاقهم على صحة الاستثناء في الوقت الذي يصح فيه الاستثناء على ثلاثة أنحاء فقال ابن عباس ومجاهد وسعيد بن جبير وابوالعالية اذا استثنى بعد سنة صح استناؤه وقال الحسن وطاوس يجوز الاستثناء مادام في المجلس وقال ابراهيم وعطاء والشعبي لا يصح الاستثناء الا موصولا بالكلام وروى عن ابراهيم في الرجل يحلف ويستثنى في نفسه قال لاحق بجهر بالاستثناء كما جهر بيمينه وهذا محمول عندنا على انه لا يصدق في القضاء اذا ادعى انه كان استثنى ولم يسمع منه وقد سمع منه اليمين وقال أصحابنا وسائر الفقهاء لا يصح الاستثناء الا موصولا بالكلام وذلك لان الاستثناء بمنزلة الشرط والشرط لا يصح ولا يثبت حكمه الا موصولا بالكلام من غير فصل مثل قوله انت طالق ان دخلت الدار فلو قال انت طالق ثم قال ان دخلت الدار بعد ما سكنت لم يوجب ذلك تعلق الطلاق بالدخول ولوجاز هذا لجاز ان يقول لامرأته انت طالق ثلاثا ثم يقول بعد سنة ان شاء الله فيبطل الطلاق ولا يحتاج الى زوج ثان في ااحتها للاول وفي تحريم الله تعالى ايها عليه بالطلاق الثلاث الا بعد زوج دلالة على بطلان الاستثناء بعد السكوت ولما صح ذلك في الايقاع في انه لا يصح الاستثناء الا موصولا بالكلام كان كذلك حكم اليمين وايضا قال الله تعالى في شأن ايوب حين حلف على امرأته انه ان برأ ضررها فامر الله تعالى ان يأخذ بيده ضغنا ويضرب به ولا يحنث ولو صح الاستثناء متراخيا عن اليمين لامرء بالاستثناء فيستغنى به عن ضررها بالضغف وغيره ويدل عليه قول النبي صلى الله عليه وسلم من حلف على يمين فرائى غيرها خيرا منها فليأت الذي هو خير وليكفر عن يمينه ولوجاز الاستثناء متراخيا عن اليمين لامرء بالاستثناء واستغنى عن الكفارة وقال صلى الله عليه وسلم اني ان شاء الله لا احلف على يمين فارى غيرها خيرا منها الا نيت الذي هو خير وكفرت عن يميني ولم يقل الا قلت ان شاء الله ؎ فان قيل روى قيس عن سماك عن عكرمة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال والله لا أغزون قريشا والله لا أغزون قريشا ثم سكنت ساعة فقال ان شاء الله فقد استغنى بعد السكوت ؎ قيل له رواه سريك عن سماك عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال والله لا أغزون قريشا ثلاثا ثم قال في آخره ان شاء الله فاخبرناه استغنى في آخره من ذلك يقتضى انصالة باليمين وهو اولى لما ذكرنا وفي هذا الخبر دلالة ايضا على انه اذا حلف بائمان كثيرة ثم استغنى في آخره كان الاستثناء راجعا الى الجميع * واحتج ابن عباس ومن تابعه في اجازة الاستثناء متراخيا عن اليمين بقوله تعالى (ولا تقولن لشيء اني فاعل ذلك غدا الا ان يشاء الله واذكر ربك اذا نسيت) فأولوا قوله (واذكر ربك اذا نسيت) على الاستثناء وهذا غير واجب لان قوله تعالى (واذكر ربك اذا نسيت) يصح ان يكون كلاما مبتدأ مستقلا بنفسه من غير تضمين له بما قبله وغير جائز فيما كان هذا سبيله تضمينه بغيره وقد روى ثابت عن عكرمة في قوله تعالى (واذكر ربك اذا نسيت) قال اذا غضبت فثبت بذلك انه انما اراد الامر بذكر الله تعالى وان يفرع اليه عند السهو والغفلة وقد روى في التفسير ان قوله تعالى (ولا تقولن لشيء اني فاعل ذلك غدا الا ان يشاء الله) انما نزل فيما سألت قريش عن قصة أصحاب الكهف وذى القرنين فقال سأخبركم

فالباطنة جبريل عليهما السلام ايما تم اتاه بخبرهم وامر الله تعالى بعد ذلك بان لا يطلق القول على فعل يفعله في المستقبل الا مقرونا بذكر مشيئة الله تعالى وفي نحو ذلك ما روى هشام بن حسان عن ابن سيرين عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قال سليمان بن داود والله لا طوفن الليلة على مائة امرأة فتلد كل امرأة منهم غلاما يضرب بالسيف في سبيل الله ولم يقل ان ساء الله فلم تلد منهم الا واحدة ولدت نصف انسان ﴿قوله تعالى ﴿ولبثوا في كهفهم ثلثمائة سنين وازدادوا تسعا﴾ روى عن قتادة ان هذا حكاية عن قول اليهود لانه قال ﴿قل الله اعلم بما لبثوا﴾ وقال مجاهد والضحاك وعبيد بن عمير انه اخبر من الله تعالى بان هذا كانت مدة لبثهم ثم قال لنييه صلى الله عليه وسلم قل ان حاجك اهل الكتاب الله اعلم بما لبثوا وقيل فيه الله اعلم بما لبثوا الى الوقت الذي نزل فيه القرآن بهذا وقيل قل الله اعلم بما لبثوا الى ان ماتوا فاما قول قتادة فليس بظاهر لانه لا يجوز صرف اخبار الله الى انه حكاية عن غيره الابدليل ولانه يوجب ان يكون بيان مدة لبثهم غير مذكور في الكتاب مع العلم بان الله قد اراد منا الاعتبار والاستدلال به على عجيب قدرة الله تعالى ونفاذ مشيئته ﴿قوله تعالى ﴿ولولا اذ دخلت جنتك قلت ما شاء الله لا قوة الا بالله﴾ قيل في ﴿ما شاء الله﴾ وجهان احدهما ما شاء الله كان فحذف كقوله تعالى ﴿فان استطعت ان تبثني نفقا في الارض او سلما في السماء﴾ فحذف منه فاعل والثاني هو ما شاء الله وقد افاد ان قول القائل منا ما شاء الله ينظم رد العين وارتباط التهمة وترك الكبر لان فيه اخبار انما لو قال ذلك لم يصبها ما اصاب ﴿قوله تعالى ﴿الا ابليس كان من الجن﴾ فيه بيان انه ليس من الملائكة لانه اخبر انه من الجن وقال الله تعالى ﴿والجان خلقناه من قبل من تار السموم﴾ فهو جنس غير جنس الملائكة كما ان الانس جنس غير جنس الجن وروى ان الملائكة اصلهم من الريح كما ان اصل بني آدم من الارض واصل الجن من النار ﴿قوله تعالى ﴿ونسيا حوتهما﴾ والناهي له كان يوشع بن نون فاضاف النسيان اليهما كما يقال نسي القوم زادهما وانما نسيه احدهم وكما قال النبي صلى الله عليه وسلم لما لك بن الحويرث ولا بن عم له اذا سافرتما فاذا نيا قيا وليؤمكما احكما وانما يؤذن ويقيم احدهما وقال ﴿يا معسر الجن والانس لم يأتكم رسل منكم﴾ وانما هم من الانس ﴿قوله تعالى ﴿فلعلنا من سفرنا هذا نصبا﴾ يدل على اباحه اظهار مثل هذا القول عند ما يلحق الانسان نصب او تعب في سعي في قربة وان ذلك ليس بشكاية مكروهة وما ذكره الله تعالى في قصة موسى عليه السلام مع الخضر فيه بيان ان فعل الحكيم للضرر لا يجوز ان يستنكر اذا كان فيه تجوز فعله على وجه الحكمة المؤدية الى المصلحة وان ما يقع من الحكيم من ذلك بخلاف ما يقع من السفه وهو مثل الصبي الذي اذا حجم اوسق الدواء استنكر ظاهره وهو غير عالم بحقيقة معنى النفع والحكمة فيه فكذلك ما يفعل الله من الضرر او ما يأمر به غير جائز استنكاره بعد قيام الدلالة انه لا يفعل الا ما هو صواب وحكمة وهذا اصل كبير في هذا الباب والخضر عليه السلام لم يحتمل موسى اكثر من ثلاث مرات فدل على انه جائز للعالم احتمال من يتعلم منه المرتين والثلاث على مخالفة امره وانه جائز له بعد الثلاث ترك احتمال

مطلب
فعل الحكيم للضرر
لا يجوز ان يستنكر

في الكنز ماهو

قال الله تعالى ﴿وَكَانَ تَحْتَهُ كَنْزٌ لَهُمَا﴾ قال سعيد بن حير علم وقال عكرمة مال وقال اسعس ما كان بذهب ولا فضة وإنما كان علما محمدا وقال مجاهد صحف من علم وقدروى عن ابى الدرداء عن النبي صلى الله عليه وسلم في قوله ﴿وَكَانَ تَحْتَهُ كَنْزٌ لَهُمَا﴾ قال دهب وفضة ولما تأولوه على الصحيح وعلى العلم وعلى الذهب وعلى الفضة دل على ان اسم الكنز يقع على الجميع لولاه لم تأولوه عايه * وقال الله تعالى ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُوهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ فخص الذهب والفضة بالذكر لان سائر الاشياء اذا كثرت لا تنجب فيها الزكاة وانما تنجب فيها الزكاة اذا كانت مرصدة للنماء والذهب والفضة نجب فيهما وان كانا مكنوزين غير مرصدين للنماء؛ قوله تعالى ﴿وَكَانَ أَبُوهُمَا صَالِحًا فَأَرَادَ رَبُّكَ أَنْ يَبْلُغَا أَشُدَّهُمَا﴾ الآية فيه دلالة على ان الله يحفظ الاولاد لصلاح الآباء وقدروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ان الله يحفظ المؤمن في اهله وولده وفي الدورات حوله ومحوه قوله تعالى ﴿وَلَوْلَا رِجَالٌ مُؤْمِنُونَ وَلَسَاءَ مُؤْمِنَاتٍ لَمْ تَعْلَمُوهُنَّ أَنْ تَطَّوُّهُنَّ فَتُصَيِّبَكُمُ مِنْهُنَّ مُعْرَةٌ بِغَيْرِ عِلْمٍ لِيَدْخُلَ اللَّهُ فِي رَحْمَتِهِ مَنْ يَشَاءُ لَوْ تَزَيَّلُوا لَعَذَابُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ فآخبر بدفع العذاب عن الكفار لكون المؤمنين بهم ومحوه قوله تعالى ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ﴾. آخر سورة الكهف

ومن سورة مريم

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تعالى ﴿إِذْ نَادَى رَبُّهُ بَدَاءَ خَفِيًّا﴾ فدحه باخفاء الدعاء وفيه الدليل على ان اخفاء افضل من الجهر به ونظيره قوله تعالى ﴿ادْعُوا رَبَّكُمْ نَضِرُوا وَخَفِيَّةٌ﴾ وروى سعد بن ابى وقاص عن النبي صلى الله عليه وسلم خير الذكر الحفي وخير الرزق ما يكفي وعن الحسن انه كان يرى ان يدعو الامام في القنوت ويؤمن من خلفه وكان لا يعجبه رفع الاصوات وروى ابو موسى الاسعري ان النبي صلى الله عليه وسلم كان في سفر فرأى قوما قد رفعوا اصواتهم بالدعاء فقال انكم لا تدعون اصما ولا غائبا ان الذي تدعونه اقرب اليكم من جبل الورد يدعوه قوله تعالى ﴿وَإِنِّي خِفْتُ الْمَوَالِيَ مِنْ وَرَائِي﴾ روى عن مجاهد وقادة وابي صالح والسدي ان الموالى العصبه وهم بنو اعمامه خافهم على الدين لانهم كانوا شرار بني اسرائيل؛ قوله تعالى ﴿فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا﴾ روى عن ابن عباس قال كان عقم لا يولد له ولد فمسأل ربه الولد فقال يرثني ويرث من آل يعقوب النبوة وعن ابى صالح مثله فذكر ابن عباس انه يرث المال ويرث من آل يعقوب النبوة فقد اجاز اطلاق اسم الميراث على النبوة فكذلك يجوز ان يعنى بقوله ﴿يَرِثُنِي﴾ يرث علمي وقال النبي صلى الله عليه وسلم

العلماء ورثة الانبياء وان الانبياء لم يورثوا دناراً ولا درهما وانما ورثوا العلم وقال النبي صلى الله عليه وسلم كونوا على مشاعركم يعني بعرفات فانكم على ارث من ارث ابراهيم وروى الزهري عن عمرو عن عائشة ان ابابكر الصديق قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول لا تورث ما تركنا صدقة * وروى الزهري عن مالك بن اوس بن الحذنان قال سمعت عمر بن الخطاب عن النبي صلى الله عليه وسلم فبههم عثمان وعبد الرحمن بن عوف والزبير وطلحة انشدكم بالله الذي به تقوم السموات والارض تعملون ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تورث ما تركنا صدقة قالوا نعم فقد ثبت برواية هذه الجماعة عن النبي صلى الله عليه وسلم ان الانبياء لا يورثون المال ويدل على ان ذكرنا لم يرد بقوله يرثي المال ان نبي الله لا يجوز ان يأسف على مصير ماله بعد موته الى مستحقه وانما يخاف ان يستولى بنوا عمه على علومه وكتابه فيحرقونها ويستأكلون بها فيفسدون دينه ويصدون الناس عنه * قوله تعالى ﴿ اني نذرت للرحمن صوما فان اكلم اليوم انسانا ﴾ فيه الدلالة على ان ترك الكلام واستعمال الصمت قد كان قرينة لولا ذلك لما نذرته صريحا عليها السلام ولما فعلته بعد النذر وقد روى معمر عن قتادة في قوله ﴿ اني نذرت للرحمن صوما ﴾ قال في بعض الحروف صمتا ويدل على ان مرادها الصمت قولها ﴿ فلن اكلم اليوم انسانا ﴾ وهذا منسوخ بما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه نهى عن صمت يوم الى الليل وقال السدي كان من صام في ذلك الزمان لا يكلم الناس فاذن لها في هذا المقدار من الكلام وقد كان الله تعالى حبس ذكرنا عن الكلام فلا نأول وجعل ذلك آية له على الوقت الذي يخلق له فيه الولد فكان ممنوعا من الكلام من غير آفة ولا خرس * قوله تعالى ﴿ فخرج على قومه من المحراب ﴾ قال ابو عبيدة المحراب صدر الحجاب ومنه محراب المسجد وقيل ان المحراب الفرفة ومنه قوله تعالى ﴿ اذ تسوروا المحراب ﴾ وقيل المحراب المصلى * وقوله تعالى ﴿ فاوحى اليهم ﴾ قيل فيه انه اسار اليهم واوأمأ بيده فقامت الاشارة في هذا الموضع مقام القول لانها افادت ما يفيد القول وهذا يدل على ان اسارة الاخرس معمول عابها فائمه فيما يلزمه مقام القول ولم يختلف الفقهاء ان اشارة الصحيح لا تقوم مقام قوله وانما كان في الاخرس كذلك لانه بالعادة والمران والضرورة الداعية اليها قد علم بهما يعلم بالقول وليس للصحيح في ذلك عادة معروفة فيعمل عليها ولذلك قال اصحابنا فيمن اعتقل لسانه فاوأمأ وأشار بوصية او غيرها انه لا يعمل على ذلك لانه ليس له عادة جارية بذلك حتى يكون في معنى الاخرس * قوله تعالى ﴿ قالت يا ليتني مت قبل هذا وكنت نسيا منسيا ﴾ قال قائلون انما نمت الموت للحال التي دفعت اليها من الولادة من غير ذكر وهذا خطأ لان هذه حال كان الله تعالى قد ابتلاها بها وصيرها اليها وقد كانت هي راضية بقضاء الله تعالى لها بذلك مطيعة لله وتسخط فعل الله وقضائه معصية لان الله تعالى لا يفعل الا ما هو صواب وحكمة فعلمنا انها لم تكن الموت لهذا المعنى وانما نمت لعلها بان الناس سيرمونها بالفاحشة فيأثمون بسببها فمنمت ان تكون قد ماتت قبل ان يعصى الناس الله بسببها * قوله تعالى ﴿ فناداها من تحتها ﴾ قال ابن عباس وقتادة والضحاك والسدي جبريل عليه السلام وقال مجاهد والحسن وسعيد بن جبير

ووهب بن منبه لذي ناداه عيسى عليه السلام: ﴿وقوله تعالى ﴿وجعلني مباركا أينما كنت﴾ قال مجاهد
 معلما للخير وقال غيره جعلني نفاعا ﴿وقوله تعالى ﴿واوصاني بالصلاة والزكاة ما دمت حيا﴾ قيل
 انه عن زكاة المال وقيل اراد التطهير من الذنوب ﴿وقوله تعالى ﴿وبرا بوالدي﴾ الى قوله
 ﴿والسلام على يوم ولدت ويوم اموت ويوم ابعث حيا﴾ يدل على انه يجوز للانسان ان يصف نفسه
 بصفات الحمد والخير اذا اراد تعريفها الى غيره لاعلى جهة الافتخار وهو ايضا مثل قول يوسف عليه
 السلام ﴿اجئني على خزانة الارض اني حفيظ عليم﴾ فوصف نفسه بذلك تعريفا للملك بحاله ﴿وقوله
 تعالى ﴿واخرجني مليا﴾ روى عن الحسن ومجاهد وسعيد بن جبير والسدي قالوا دهرا
 طويلا وعن ابن عباس وقتادة والضحاك مليا سويا سليما من عنوتى ﴿قال ابو بكر هذا من
 قولهم فلان ملي بهذا الامر اذا كان كاملا الامر فيه مضطعا به ﴿وقوله تعالى ﴿اضاعوا الصلوة﴾
 قال عمر بن عبد العزيز اضاعوها بتأخيرها عن مواقيها وبدل على هذا التأويل قول النبي صلى الله
 عليه وسلم ليس التفريط في النوم انما التفريط ان يدعها حتى يدخل وقت الاخرى وقال محمد بن كعب
 اضاعوها بتركها ﴿وقوله تعالى ﴿هل تعلم له سميا﴾ قال ابن عباس ومجاهد وابن جريج مثلا
 وشيها ﴿وقوله تعالى ﴿لم نجعل له من قبل سميا﴾ قال ابن عباس لم نلد مثله العواقر وقال مجاهد
 لم نجعل له من قبل مثلا وقال قتادة وغيره لم يسم احد قبله باسمه وقيل في معنى قوله ﴿هل تعلم له
 سميا﴾ ان احدا لا يستحق ان يسمى الها غيره ﴿وقوله تعالى ﴿اذ اتلى عليهم آيات الرحمن خروا
 سجدا وبكيا﴾ فيه الدلالة على ان سامع السجدة وتاليها سواء في حكمها وانهم جميعا يسجدون
 لانه مدح السامعين لها اذا سجدوا وقدرى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه تلا سجدة يوم
 الجمعة على المنبر فزل وسجدها وسجد المسلمون معه وروى عطية عن ابن عمر وسعيد بن جبير
 وسعيد بن المسيب قالوا السجدة على من سبها وروى ابو اسحاق عن ساجان بن حنظلة الشيباني
 قال قرأت عند ابن مسعود سجدة فقال انما السجدة على من جالس لها وروى سعيد بن المسيب
 عن عثمان مثله ﴿قال ابو بكر قد اوجيا السجدة على من جلس لها ولا فرق بين ان يجلس
 للسجدة بعد ان يكون قد سمعها اذ كان السبب الموجب لها هو السماع ثم لا يختلف حكمها
 في الوجوب بالنية وفي هذه الآية دلالة ايضا على ان البكاء في الصلاة من خوف الله لا يفسدها ﴿وقوله
 تعالى ﴿وما ينبغي للرحمن ان يتخذ ولدا ان كل من في السموات والارض الا آتى الرحمن عبدا﴾
 فيه الدلالة على ان ملك الوالد لا يبقى على ولده فيكون عبدا له يتصرف فيه كيف شاء وانه
 يعتق عليه اذا ملكه وذلك لانه تعالى فرق بين الولد والعبد ففي ثابتاته العبودية النبوة
 وقدرى ابو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يحزى ولد والده الا ان يحمده مملوكا
 فيشتريه فيعتقه بالشرى وهو كقوله صلى الله عليه وسلم الناس غاديان فبائع نفسه فوبقها ومشتري
 نفسه فمعتقها ولم يرد ذلك ان يتدنى نفسه عتقا بعد الشرى وانما معناه معتقها بالشرى فكذلك
 قوله فيشترى فيعتقه وهو كقوله فيشتريه فيملكه وليس المراد منه استيناف ملك آخر بعد
 الشرى بل يملكه بالشرى وبدل على انه يعتق عليه بنفس الشرى ان ولد الحر من امته

حر الأصل ولا يحتاج الى استيناف عتق وكذلك المشتري لابنه لانه لو احتاج المشتري لابنه الى استيناف عتق لا يحتاج اليه ايضا الابن المولود من امته اذ كانت الامة مملوكة ؎ فان قيل ان ولد امته منه حر الأصل فلم يحتاج من اجل ذلك الى استيناف عتق والولد المشتري مملوك فلا يعتق بالشري حتى يستأنف له عتقا ؎ قيل له اختلافهما من هذا الوجه لا يمنع وجه الاستدلال منه على ما وصفنا في ان الانسان لا يبقى له ملك على ولده وانه واجب ان يعتق عليه اذا ملكه وذلك لانه لو جازله ان يبقى له ملك على ولده لوجب ان يكون ولده من امته رقيقا الى ان يعتقه وانما اختلاف الولد المولود من امته والولد المشتري في كون الاول حر الأصل وكون الآخر معتقا عليه ثابت الولاء منه من قبل ان الولد المشتري قد كان ملكا لغيره فلا بد اذا اشتراه من وقوع العتاق عليه حتى يستقر ملكه اذ غير جائز ايقاع العتق في ملك بائنه لانه لو وقع العتاق في ملكه لبطل البيع لانه بعد العتق ولا يصح ايضا وقوعه في حال البيع لان حصول العتق ينفي صحة البيع في الحال التي يقع فيها فوجب ان يعتق في الثاني من ملكه ولا يصح ايضا وقوع العتاق في حال الملك لانه يكون ايقاع عتق لافي ملك فلذلك وجب ان يعتق في الثاني من ملكه واما الولد المولود في ملكه من جاريته فانا لو اثبتنا له ملكا فيه كان هو المستحق للعتق في حال الملك فلا جائز ان يثبت ملكه مع وجود ما ينافيه وهو استحقاق العتاق في تلك الحال فكان حر الأصل ولم يثبت له ملك فيه ولو ثبت ملكا ابتداء فيه لكان مستحقا بالعتق في حال ما يريد اثبانه لوجود سببه الموجب له وهو ملكه للام وغير جائز اثبات ملك ينفي في حال وجوده واختلافهما من هذا الوجه لا ينفي ان يكون ملكه لولده في الحالين موجبا لعتقه وحرته ؎ قوله تعالى ﴿ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات سيجعل لهم الرحمن ودا﴾ قيل فيه وجهان احدهما في الآخرة يجب بعضهم بعضا كمحبة الوالد للولد وقال ابن عباس ومجاهد ودا في الدنيا . آخر سورة مريم

ومن سورة طه

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى ﴿الرحمن على العرش استوى﴾ قال الحسن استوى بلطفه ونديره وقيل استولى ؎ وقوله تعالى ﴿فانه يعلم السر واخفى﴾ قال ابن عباس السر ما حدث به العبد غيره في حفي واحفي منه ما ضميره في نفسه مما لم يحدث به غيره وقال سعيد بن جبير وقتادة السر ما ضميره العبد في نفسه واخفى منه ما لم يكن ولا ضميره احد ؎ قوله تعالى ﴿فاخلم نعليك﴾ قال الحسن وابن جريج امره بخلع نعليه ليأشر بقدمه بركة الوادي المقدس ؎ قال ابوبكر يدل عليه قوله عقيب ذلك ﴿انك بالوادي المقدس طوى﴾ فتقديره اخلم نعليك لانك بالوادي المقدس وقال كعب وعكرمة كانت من جلد حمار ميت فلذلك امر بخلمها ؎ قال ابوبكر ليس في الآية دلالة على كراهة الصلاة والطواف في النعل وذلك لان التأويل ان كان هو الاول فالمنى فيه مباشرة الوادي بقدمه تبركابه كاستلام الحجر وتقبيله تبركابه فيكون الامر بخلع النعل مقصودا على تلك الحال في ذلك الوادي المقدس بعينه

وان كان التأويل هو الثاني فجاز ان يكون قد كان محظورا لبس جلد الحمار الميت وان كان مذبوحا فان كان كذلك فهو منسوخ لان النبي صلى الله عليه وسلم قال ايما اهاب دبغ فقد طهر وقد صلى النبي صلى الله عليه وسلم في نعليه ثم خلعهما في الصلاة فخلع الناس نعالهم فلما سلم قال مالكم خلعت نعالكم قالوا خلعت فخلعنا قال فان جبريل اخبرني ان فيها قدرا فلم يكره صلى الله عليه وسلم الصلاة في النعل وانكر على الخالعين خلعها واخبرهم انه اتا خلعها لان جبريل اخبره ان فيها قدرا وهذا عندنا محمول على انها كانت نجاسة يسيرة لانها لو كانت كثيرة لاستأنف الصلاة * قوله تعالى ﴿ واقم الصلوة لذكرى ﴾ قال الحسن ومجاهد لذكرني فيها بالتسبيح والتعظيم وقيل فيه لان اذكرك بالثناء والمدح وروى الزهري عن سعيد بن المسيب ان النبي صلى الله عليه وسلم نام عن صلاة الصبح حتى طلعت الشمس فصلاها بعد طلوع الشمس وقال ان الله تعالى يقول ﴿ اقم الصلوة لذكرى ﴾ وروى همام بن يحيى عن قتادة عن انس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من نسي صلاة فليصلها اذا ذكرها لا كفارة لها الا ذلك وتلا ﴿ اقم الصلوة لذكرى ﴾ وهذا يدل على ان قوله ﴿ اقم الصلوة لذكرى ﴾ قد اريد به فعل الصلاة المتروكة وكون ذلك مرادا بالآية لا ينفي ان تكون المعاني التي تأولها عليها الآخرون مرادة ايضا اذ هي غير متنافية فكانه قال اقم الصلاة اذا ذكرت الصلاة المنسية لذكرني فيها بالتسبيح والتعظيم لان اذكرك بالثناء والمدح فيكون جميع هذه المعاني مرادة بالآية * وهذا الذي ورد به الاثر من ايجاب قضاء الصلاة المنسية عند الذكر لا خلاف بين الفقهاء فيه وقد روى عن بعض السلف فيه قول شاذ ليس العمل عليه فروى اسرائيل عن جابر عن ابي بكر بن ابي موسى عن سعد قال من نسي صلاة فليصلها اذا ذكرها وايصل منها من الغد وروى الجري عن ابي نصر عن سيرة بن حذنب قال اذا فانت الرجل الصلاة صلاها من الغد لوقتها فذكرت ذلك لابي سعيد فقال صلها اذا ذكرتها وهذا القولان شاذان وهما مع ذلك خلاف ما ورد به الاثر عن النبي صلى الله عليه وسلم من امره بقضاء الفائتة عند الذكر من غير فعل صلاة اخرى غيرها * وتلاوة التي صلى الله عليه وسلم قوله تعالى ﴿ اقم الصلوة لذكرى ﴾ عقيب ذكر الفائتة وبعد قوله من نسي صلاة فليصلها اذا ذكرها بوجوب ان يكون مراد الآية قضاء الفائتة عند الذكر وذلك بهضي الزيد في الفوائد لانه اذا كان مأمورا بفعل الفائتة عند الذكر وكان ذلك في وقت صلاة فهو منهى لاحالة عن فعل صلاة الوقت في تلك الحال فاجب ذلك فساد صلاة الوقت ان قدمها على الفائتة لان النهي يقتضي الفساد حتى تقوم الدلالة على غيره * وقد اختلف الفقهاء في ذلك فقالوا باننا الترتيب بين الفوائد وبين صلاة الوقت واجب في اليوم والليلة ومادونهما اذا كان في الوقت سعة للفائتة ولصلاة الوقت فان زاد على اليوم واليلة لم يحجب الترتيب والسيان يسقط الترتيب عندهم اعني نسيان الصلاة الفائتة * وقال مالك بن انس بوجوب الترتيب ونسي الفائتة الا انه يقول ان كانت الفوائد كثيرة بدأ بصلاة الوقت ثم صلى ما كان نسي وان كانت الفوائد خسا ثم ذكرهن قبل صلاة الصبح صلاهن قبل الصبح وان فات وقت الصبح وان صلى الصبح

قوله (الجري)
بضم الجيم وبالمهملة
هو سعيد بن اياس كذا
في خلاصة تهذيب
الكامل (لصححه)

ثم ذكر صلوات صلى مانسى فاذا فرغ اعادة الصبح مادام في الوقت فاذا فات الوقت لم يعد * وقال الثوري
بوجوب الترتيب الا انه لم يرو عنه الفرق بين القليل والكثير لانه سئل عن من صلى ركعة من
العصر ثم ذكر انه صلى الظهر على غير وضوء انه يشفع بركعة ثم يسلم فيستقبل الظهر ثم العصر *
وروى عن الاوزاعي روايتان في احداها اسقاط الترتيب وفي الاخرى ايجابه * وقال الليث اذا ذكرها
وهو في صلاة وقد صلى ركعة فان كان مع امام فليصل معه حتى اذا سلم صلى التي نسي ثم اعاد
الصلاة التي صلاها معه * وقال الحسن بن صالح اذا صلى صلوات بغير وضوء او نام عنهن قضى
الاولى فالاولى فان جاء وقت صلاة تركها وصلى ما قبلها وان فات وقتها حتى يبلغها * وقال الشافعي
الاختيار ان يبدأ بالفائتة فان لم يفعل وبدأ بصلاة الوقت اجزاء ولا فرق بين القليل والكثير * قال
ابو بكر وروى مالك عن نافع عن ابن عمر قال من نسي صلاة وذكرها وهو خلف
امام فليصل مع الامام فاذا فرغ صلى التي نسي ثم يصلى الاخرى وروى عباد بن العوام عن
هشام عن محمد بن سيرين عن كثير بن افلح قال اقلنا حتى دنونا من المدينة وقد غابت الشمس
وكان اهل المدينة يؤخرون المغرب فرجوت ان ادرك معهم الصلاة فاتيهم وهم في صلاة
العشاء فدخلت معهم وانا احسبها المغرب فلما صلى الامام قمت فصليت المغرب ثم صابت العشاء
فلما أصبحت سألت عن الذي فعلت فكلهم اخبروني بالذي صنعت وكان اصحاب النبي صلى الله
عليه وسلم بها يومئذ متوافرين * وقال سعيد بن المسيب والحسن وعطاء بوجوب الترتيب فهو لاء السلف
فدروى عنهم ايجاب الترتيب ولم يرو عن احد من نظر ائمتهم خلاف فصار ذلك اجماعا من السلف *
وبدل على وجوب الترتيب في الفوائت ما روى يحيى بن ابي كثير عن ابي سلمة عن جابر قال جاء عمر
يوم الخندق فجعل يسب كفار فريش ويقول يا رسول الله ما صليت العصر حتى كادت الشمس ان تغيب
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم وانا والله ما صليت بعد فزول وتوضأ ثم صلى العصر بعد ما غربت
الشمس ثم صلى المغرب بعد ما صلى العصر وروى عنه صلى الله عليه وسلم انه فاتته اربع صلوات حتى كان
هوى من الليل فصلى الظهر ثم العصر ثم المغرب ثم العشاء وهذا الخبر يدل من وجهين على وجوب
الترتيب احدهما قوله صلى الله عليه وسلم صلوا كما رايتموني اصلى فلما صلاهن على الترتيب اقتضى ذلك
ايجابه والوجه الآخر ان فرض الصلاة بجمل في الكتاب والترتيب وصف من اوصاف الصلاة وفعل
النبي صلى الله عليه وسلم اذا ورد على وجه اليان فهو على الوجوب فلما قضى الفوائت على الترتيب
كان فعله ذلك بيانا للفرض المجمل فوجب ان يكون على الوجوب * وبديل على وجوبه ايضا انهما
صلتان في رمضان قد جمعتهما وقت واحد في اليوم واليلة فاسبغنا صلاتي صرفة والمردلفة فاما
لم يجز اسقاط الترتيب فيهما وجب ان يكون ذلك حكم الفوائت فيما دون اليوم والليلة وقال
عمر للنبي صلى الله عليه وسلم اني ما صليت العصر حتى كادت الشمس ان تغيب فلم ينكره
النبي صلى الله عليه وسلم ولم يأمره بالاعادة فيه الدلالة على ان من صلى العصر عند غروب الشمس
فلا اعادة عليه * قوله تعالى ﴿والقبح عليك محبة مني﴾ يعني اني جعلت من رآك احبك
حتى احبك فرعون فسلمت من شره واحببتك امرأته آسية بنت مزاحم فحببتك * قوله تعالى

﴿وَلَتَصْنَعِ عَلَى عَيْنِي﴾ قَالَ قَتَادَةُ لَتَعْدِي عَلَى مَحَبَّتِي وَإِرَادَتِي ﴿وَقَوْلُهُ تَعَالَى﴾ ﴿وَفَتْنَاكَ فَنُونًا﴾
 قَالَ سَعِيدُ بْنُ جَبْرِ سَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ عَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَفَتْنَاكَ فَنُونًا﴾ فَقَالَ اسْتَأْنَفَ لَهَا نَهَارًا
 يَا ابْنَ جَبْرِ ثُمَّ ذَكَرَ فِي مَعْنَاهُ وَقَوَّعَهُ فِي مَحَنَةٍ بَعْدَ مَحَنَةٍ خَلَصَتْهُ اللَّهُ مِنْهَا أَوَّلَهَا أَنَهَا حَاتَتْهُ فِي السَّنَةِ الَّتِي
 كَانَ فِرْعَوْنُ يَذْبَحُ الْأَطْفَالَ ثُمَّ الْفَأْوُ فِي الْمِثْمِ ثُمَّ مَنَعَهُ الرِّضَاعَ إِلَّا مِنْ ثَدْيِ أُمِّهِ ثُمَّ جَرَّهُ لِحْيَةً
 فِرْعَوْنُ حَتَّى هَمَّ بِقَتْلِهِ ثُمَّ سَاوَلَهُ الْجَمْرَةُ بِدَلِّ الدَّرَةِ فَدَرَأَ ذَلِكَ عَنْهُ قَتْلَ فِرْعَوْنَ ثُمَّ جَبَّ رَجُلٌ
 مِنْ سِيعَتِهِ يَسْعَى لِيُخْبِرَهُ عَمَّا عَزَمُوا عَلَيْهِ مِنْ قَتْلِهِ وَقَالَ مُجَاهِدٌ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَفَتْنَاكَ فَنُونًا﴾
 مَعْنَاهُ خَلَصْنَاكَ خِلَاصًا ﴿وَقَوْلُهُ تَعَالَى﴾ ﴿وَاصْطَلَعْتَكَ لِنَفْسِي﴾ فَإِنَّ الْإِصْطِلَاعَ الْإِخْلَاصَ بِالْإِلْفَافِ
 وَمَعْنَى ﴿لِنَفْسِي﴾ لِتَصْرِفَ عَلَى إِرَادَتِي وَمَحَبَّتِي ﴿وَقَوْلُهُ تَعَالَى﴾ ﴿وَمَا نَلَكَ بِمِثْنِكَ يَا مُوسَى﴾ قَالَ هِيَ عَصَا
 إِبْرَاهِيمَ فِي يَدِهِ عَصَا لِيَقْعَ الْمَعْبُورُ بِهَا بَعْدَ الثَّبَتِ فِيهَا وَالتَّأَمُّلِ لَهَا فَإِذَا أَجَابَ مُوسَى بِأَنَّهُ عَصَا
 يَتَوَكَّأُ عَلَيْهَا عِنْدَ الْأَعْيَاءِ وَيَنْفُضُ بِهَا الْوَرَقَ لِنَفْسِهِ وَإِنْ لَهُ فِيهَا مَنَافِعُ أُخْرَى فِيهَا وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ
 لَمْ يَرِدْ بِذَلِكَ أَعْلَامُ اللَّهِ تَعَالَى ذَلِكَ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى كَانَ أَعْلَمَ بِذَلِكَ مِنْهُ وَلَكِنَّهُ لَمَّا اقْتَضَى السُّؤَالُ
 مِنْهُ جَوَابًا لَمْ يَكُنْ لَهُ بَدٌّ مِنَ الْإِجَابَةِ بِذِكْرِ مَنَافِعِ الْعَصَا أَقْرَابًا مِنْهُ بِالنِّعْمَةِ فِيهَا وَاعْتِدَادًا بِمَنَافِعِهَا
 وَالزَّمَامَ لِلْمُنَاجَبِ عَلَيْهِ مِنَ الشُّكْرِ لَهُ * وَمِنْ أَهْلِ الْجَهْلِ مَنْ يَسْأَلُ عَنْ ذَلِكَ فَيَعُولُ أَنَّهُ قَالَ اللَّهُ
 ﴿وَمَا نَلَكَ بِمِثْنِكَ يَا مُوسَى﴾ فَأَتَمَّا وَقَعَتِ الْمَسْئَلَةُ عَنْ مَا هِيَ بِهَا وَلَمْ تَقْعَ عَنْ مَنَافِعِهَا وَمَا تَصَاحَ لَهُ فَلَمْ أَجِبْ
 عَمَّا لَمْ يَسْتَلْ مِنْهُ وَوَجْهٌ ذَلِكَ مَا قَدَّمْنَا وَهُوَ أَنَّهُ أَجَابَ عَنْ الْمَسْئَلَةِ بِدِيَا بِقَوْلِهِ هِيَ عَصَا ثُمَّ أَخْبَرَ
 عَمَّا جَمَلَ اللَّهُ تَعَالَى لَهُ مِنَ الْمَنَافِعِ فَهَذَا عَلَى وَجْهِ الْإِعْتِرَافِ بِالنِّعْمَةِ وَإِظْهَارِ الشُّكْرِ عَلَى مَا مَنَحَهُ اللَّهُ
 مِنْهَا وَكَذَلِكَ سَبِيلُ أَنْبِيَائِ اللَّهِ تَعَالَى وَالْمُؤْمِنِينَ عِنْدَ مِثْلِهِ فِي الْإِعْتِدَادِ بِالنِّعْمَةِ وَتَسْرُّهَا وَإِظْهَارِ
 الشُّكْرِ عَلَيْهَا وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى ﴿وَمَا سَمِعْتَ رَبَّكَ فَحَدِّثْ﴾

سورة الانبياء

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى ﴿وَدَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِي الْحَرْثِ إِذْ نَفِثَ فِيهِ غَمُّ الْقَوْمِ وَكَذَلِكَ نُمَكِّنُ لِمَنْ يَشَاءُ اللَّهُ سُبُلَ الْغُيُوبِ﴾ فَفَهْمُنَا هَا سُلَيْمَانَ وَكَلَّا آتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ إِسْحَاقَ الْمُرُوزِي قَالَ حَدَّثَنَا
 الْحُسَيْنُ بْنُ أَبِي الرَّبِيعِ الْحَرَّاقِيُّ قَالَ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ قَتَادَةَ ﴿نَفِثَ فِيهِ غَمُّ الْقَوْمِ﴾
 قَالَ فِي حَرْثِ قَوْمٍ وَقَالَ مَعْمَرٌ قَالَ الزُّهْرِيُّ النَّفْثُ لَا يَكُونُ إِلَّا بِاللَّيْلِ وَالْهَمَلُ بِالْهَارِ وَقَالَ
 قَتَادَةُ فَفَضَى أَنْ يَأْخُذُوا الْغَنَمَ فَفَهْمُنَا اللَّهُ سُلَيْمَانَ فَلَمَّا أَخْبَرَ بِقَضَاءِ دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ لَا وَلَكِنْ
 خُذُوا الْغَنَمَ فَالْغَنَمَ مَا خَرَجَ مِنْ رِشَاهَا وَأَوْلَادُهَا وَاصْوَافُهَا إِلَى الْحَوْلِ * وَرَوَى أَبُو إِسْحَاقَ عَنْ مَرَّةٍ
 عَنْ مَسْرُوقٍ (وَدَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ) قَالَ كَانَ الْحَرْثُ كَمَا قَفِضَتْ فِيهِ لَيْلًا فَاجْتَمَعُوا إِلَى دَاوُدَ فَفَضَى بِالْغَنَمِ
 لِأَصْحَابِ الْحَرْثِ فَرَوَا سُلَيْمَانَ فَذَكَرُوا ذَلِكَ لَهُ فَقَالَ أَوْلَا تَدْفَعُ الْغَنَمَ إِلَى هَؤُلَاءِ فَيَصِيبُونَ مِنْهَا وَيَقُومُ
 هَؤُلَاءُ عَلَى حَرْثِهِمْ حَتَّى إِذَا عَادَ كَمَا كَانَ رَدُّوا عَلَيْهِمْ فَزَلْتُ (فَفَهْمُنَا هَا سُلَيْمَانَ) وَرَوَى عَنْ عَلِيٍّ

ابن ربد عن الحسن عن الاخنف عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه في قصة داود وسليمان ؑ قال
ابوبكر فن الناس من يقول اذا نفشت ليلا في زرع رجل فافسدته ان على صاحب الغنم ضمان ما
افسدت وان كان بهارا لم يضمن شيئا واصحابنا لا يرون في ذلك ضمانا لاليل ولا نهارا اذا لم يكن صاحب
الغنم هو الذي ارسلها فيها واحتج الاولون بقضية داود وسليمان عليهما السلام واجتماعهما
على الحجاب الضمان وما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو ما حدثنا ابوداود قال حدثنا
احمد بن محمد بن ثابت المروزي قال حدثنا عبد الرزاق قال حدثنا معمر عن الزهري عن حرام
ابن محينة عن ابيه ان ناقة لابرا بن عازب دخلت حائط رجل فافسده فقضى رسول الله صلى الله عليه
وسلم على اهل الاموال حفظها بالنهار وعلى اهل المواشي حفظها بالليل * وحدثنا محمد بن بكر
قال حدثنا ابوداود قال حدثنا محمود بن خالد قال حدثنا المريباني عن الاوزاعي عن الزهري
عن حرام بن محينة الانصاري عن البراء بن عازب قال كانت له ناقة ضارية فدخلت حائطاً
فافسدت فيه فكلّم رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها ففرض ان يحفظ الحوائط بالنهار على
اهلها وان يحفظ الماشية بالليل على اهلها وان على اهل الماشية ما اصاب ماشيتهم بالليل * قال
ابوبكر ذكر في الحديث الاول حرام بن محينة عن ابيه ان ناقة للبراء وذكر في هذا الحديث
حرام بن محينة عن البراء بن عازب ولم يذكر في الحديث الاول ضمان ما اصاب الماشية ليلا وانما
ذكر الحفظ فقط وهذا يدل على اضطراب الحديث بمثته وسنده وذكر سفيان بن حسين عن
الزهري عن حرام بن محينة فقال ولم يجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه شيئا ثم قرأ
رسول الله صلى الله عليه وسلم (وداود وسليمان اذ يحكمان في الحرت) ولا خلاف بين اهل العلم
ان حكم داود وسليمان بما حكماه من ذلك منسوخ وذلك لان داود عليه السلام حكم يدفع
الغنم الى صاحب الحرت وحكم سليمان له باولادها واصوافها ولا خلاف بين المسلمين ان من نفشت
غنمه في حرت رجل انه لا يجب عليه تسليم الغنم ولا تسليم اولادها والبانها واصوافها اليه فثبت
ان الحكمين جميعا منسوخان بشريعة نبينا صلى الله عليه وسلم * فان قيل قد تضمنت القصة
معاني منها وجوب الضمان على صاحب الغنم ومنها كيفية الضمان وانما المنسوخ منه كيفية الضمان
ولم يثبت ان الضمان نفسه منسوخ * قيل له قد ثبت نسخ ذلك ايضا على لسان النبي صلى الله
عليه وسلم بخبر قد ناقاه الناس بالقبول واستعملوه روى ابو هريرة وهزيل بن شرحبيل عن النبي
صلى الله عليه وسلم قال المعجماء جبار وفي بعض الالفاظ جرح المعجماء جبار ولا خلاف بين
الفقهاء في استعمال هذا الخبر في البهيمة المتفلة اذا اصاب انسانا او مالا انه لا ضمان على
صاحبها اذا لم يرسلها هو عليه فلما كان هذا الخبر مستعملا عند الجميع وكان عمومه ينفي ضمان
ما تصيبه ليلا او نهارا ثبت بذلك نسخ ما ذكر في قصة داود وسليمان عليهما السلام ونسخ ما ذكر
في قصة البراء ان فيها ايجاب الضمان ليلا وايضا سائر الاسباب الموجبة للضمان لا يختلف فيها الحكم
بالنهار والليل في ايجاب الضمان او نفيه فلما اتفق الجميع على نفي ضمان ما اصاب الماشية نهارا
وجب ان يكون ذلك حكما ليلا وجاز ان يكون النبي صلى الله عليه وسلم انما وجب الضمان

في حديث البراء اذا كان صاحبها هو الذي ارسلها فيه ويكون فائدة الخبر انه معلوم ان السائق لها بالليل بين الزروع والحوائط لا يخلو من نقش بعض غنمه في زروع الناس وان لم يعلم بذلك فابان النبي صلى الله عليه وسلم عن حكمها اذا اصاب زرها ويكون فائدة الخبر ايجاب الضمان بسوقه وارساله في الزروع وان لم يعلم بذلك وبين تساوي حكم العلم والجهل فيه وجائز ايضا ان تكون قضية داود وسليمان كانت على هذا الوجه بان يكون صاحبها ارسلها ليلا وساقها وهو غير عالم بنفسيها في حرث القوم فاوجبا عليه الضمان واذا كان ذلك محتملا لم تثبت فيه دلالة على موضع الخلاف * وقد تنازع الفريقان من المختلفين في حكم المجتهد في الحادثة الفاتلون منهم بان الحق واحد والعائلون بان الحق في جميع اقاويل المختلفين فاستدل كل منهم بالآية على قوله وذلك لان الذين قالوا بان الحق في واحد زعموا انه لما قال تعالى (ففهمنها سليمان) فخص سليمان بالفهم دل ذلك على انه كان المصيب للحق عند الله دون داود اذ لو كان الحق في قوليهما لما كان لتخصيص سليمان بالفهم دون داود معنى وقال القائلون بان كل مجتهد مصيب لما لم يعنف داود على مقالته ولم يحكم بخطئه دل على انها جميعا كانا مصيبين وتخصيصه لسليمان بالفهم لا يدل على ان داود كان مخطئا وذلك لانه جائز ان يكون سليمان اصاب حقيقة المطلوب فلذلك خص بالفهم ولم يصب داود عين المطلوب وان كان مصيبا لما كلف * ومن الناس من يقول ان حكم داود وسليمان جميعا كان من طريق النص لا من جهة الاجتهاد ولكن داود لم يكن قد ابرم الحكم ولا امضى القضية بما قال او ان يكون قوله ذلك على وجه الفتيا لا على حجة انفاذا لقضاء بما اقر به او كانت قضية معاقبة بشرطة لم يفصل بعد فادعى الله تعالى الى سليمان بالحكم الذي حكم به وسنخ به الحكم الذي كان داود اراد ان ينقذه قالوا ولا دلالة في الآية على انها قال ذلك من جهة الرأي قالوا وقوله (ففهمنها سليمان) يعني به تفهيم الحكم الناسخ وهذا قول من لا يجيز ان يكون حكم النبي صلى الله عليه وسلم من طريق الاجتهاد والرأي وانما يقوله من طريق النص . آخر سورة الانبياء

ومن سورة الحج

بسم الله الرحمن الرحيم

قال ابو بكر لم يختلف السلف وفقهاء الامصار في السجدة الاولى من الحج انها موضع سجود واختلفوا في الثانية منها وفي الفصل فقال اصحابنا سجود القرآن اربع عشرة سجدة منها الاولى من الحج وسجود الفصل في ثلاث مواضع وهو قول الثوري وقال مالك اجمع الناس على ان عزائم سجود القرآن احدى عشرة سجدة ليس في الفصل منها شيء وقال الليث استحب ان يسجد في سجود القرآن كله وسجود الفصل وموضع السجود من حم (ان كنتم اياما تعبدون) وقال الشافعي سجود القرآن اربع عشرة سجدة سوى سجدة من فاتها سجدة شكر * قال ابو بكر فاعتد بآخر الحج سجودا وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه سجد في ص وقال ابن عباس

في سجدة هم اسجد يا حر الآيتين كما قال اصحابنا وروى زيد بن ثابت ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يسجد في النجم وقال عبدالله بن مسعود سجد النبي صلى الله عليه وسلم في النجم قال ابو بكر ايس قماروى زيد بن ثابت من ترك النبي صلى الله عليه وسلم السجود في النجم دلالة على انه غير واجب فيه ذلك لانه حائز ان لا يكون سجدة لانا صادف عند تلاوته بعض الاوقات المنهي عن السجود فيها فاخره الى وقت يجوز فعله فيه وجائز ايضا ان يكون عند التلاوة على غير طهارة فاخره ليسجد وهو طاهر وروى ابو هريرة قال سجدنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في (اذالسماء انشقت) و(اقرأ باسم ربك الذي خلق) * واختلف السلف في الثانية من الحج فروى عن عمر وابن عباس وابن عمر وابي الدرداء وعمار وابي موسى انهم قالوا في الحج سجدتان وقالوا ان هذه السورة فضلت على غيرها من السور بسجدتين وروى خارجة بن مصعب عن ابي حمزة عن ابن عباس قال في الحج سجدة وروى سفيان بن عيينة عن عبد الاعلى عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال الاولى عزمة والاخرة تعليم وروى منصور عن الحسن عن ابن عباس قال في الحج سجدة واحدة وروى عن الحسن وابراهيم وسعيد بن جبير وسعيد ابن المسيب وجابر بن زيد ان في الحج سجدة واحدة وقد رويانا عن ابن عباس فيما تقدم ان في الحج سجدتين وبين في حديث سعيد بن جبير ان الاولى عزمة والثانية تعليم والمعنى فيه والله اعلم ان الاولى هي السجدة التي بحجب فلها عند التلاوة وان الثانية وان كان فيها ذكر السجود فانما هو تعليم للصلاة التي فيها الركوع والسجود وهو مثل ما روى سفيان عن عبدالكريم عن مجاهد قال السجدة التي في آخر الحج انما هي موعظة وليست بسجدة قال الله تعالى (اركعوا واسجدوا) فنحن نركع ونسجد فقول ابن عباس هو على معنى قول مجاهد ويشبه ان يكون من روى عنه من السلف ان في الحج سجدتين انما ارادوا ان فيه ذكر السجود في موضعين وان الواجبة هي الاولى دون الثانية على معنى قول ابن عباس ويدل على انه ليس بموضع سجودانه ذكر معه الركوع والجمع بين الركوع والسجود مخصوص به الصلاة فهو اذا امر بالصلاة والامر بالصلاة مع انتظامها للسجود ليس بموضع سجود الا ترى ان قوله (اقموا الصلوة) ليس بموضع للسجود وقال تعالى (يا مريم اقنتي لربك واسجدي واركعي مع الراكعين) وليس ذلك سجدة وقال (فسبح بحمد ربك وكن من الساجدين) وليس بموضع سجود لانه امر بالصلاة كقوله تعالى (واركعوا مع الراكعين) * قوله تعالى (مخلقة وغير مخلقة) قال قتادة تامة الخلق وغير تامة الخلق وقال مجاهد مصورة وغير مصورة وقال ابن مسعود اذا وقعت النطفة في الرحم اخذها ملك بكفه فقال يا رب مخلقة او غير مخلقة فان كانت غير مخلقة فذقها الارحام دما وان كانت مخلقة كتب رزقه واجله ذكر او اثنى شئ او سعيد وقال ابو العالية غير مخلقة السقط * قال ابو بصير قوله تعالى (من مضغة مخالقة) ظاهره يقتضي ان لا تكون المضغة انسانا كما اقتضى ذلك في السلقة والنطفة والتراب وانما نبهنا بذلك على تمام قدرته ونفاذ مشيئته حين خلق انسانا سوا معدلا باحسن التعديل من غير انسان وهي المضغة والعلقة والنطفة التي

لا تخطيط فيها ولا تركيب ولا تعديل الاعضاء فاقضى ان لا تكون المضغة انسانا كما ان النطفة والعلة ليستا بانسان واذا لم تكن انسانا لم تكن حملا فلا تنقض بها العدة اذ لم يظهر فيها الصورة الانسانية وتكون حينئذ بمنزلة النطفة والعلة اذ هما ليستا بحمل ولا تنقض بهما العدة بخروجهما من الرحم وقول ابن مسعود الذي قدمنا يدبر على ذلك لانه قال اذا وقعت النطفة في الرحم اخذها ملك بكنفه فقال يا رب مخلقة او غير مخلقة فان كانت غير مخلقة قذفها الارحام دما فاحبر ان الدم الذي نقذه الرحم ايسر بحمل ولم يفرض منه بين ما كان مجتمعا علة او سائلا وفي ذلك دليل على ان ما لم يظهر فيه شيء من خلق الانسان فليس بحمل وان العدة لا تنقض به اذ ليس هو بولد كما ان العلة والنطفة لما لم تكونا ولدا لم تنقض بهما العدة * وحدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا محمد بن كثير قال حدثنا سفيان عن الاعمش قال حدثنا زيد بن وهب قال حدثنا عبد الله بن مسعود قال حدثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو الصادق المصدوق ان خلق احدكم يجمع في بطن امه اربعين يوما نطفه ثم يكون علة مثل ذلك ثم يكون مضغة مثل ذلك ثم يبعث اليه ملك فيؤمر باربع كلمات فيكتب رزقه واجله وعمله ثم يكتب شقي او سعيد ثم ينفخ فيه الروح فاخبر صلى الله عليه وسلم انه يكون اربعين يوما نطفة واربعين يوما علة واربعين يوما مضغة ومعلوم انها لو اقلت علة لم يعتد به ولم تنقض به العدة وان كانت العلة مستحيلة من النطفة اذ لم تكن له صورة الانسانية وكذلك المضغة اذ لم تكن لها صورة الانسانية فلا اعتبار بها وهي بمنزلة العلة والنطفة وبدل على ذلك ايضا ان المعنى الذي به يتبين الانسان من الحمار وسائر الحيوان وجوده على هذا الضرب من البنية والشكل والتصوير فحق لم يكن للسقط شيء من صورة الانسان فليس ذلك بولد وهو بمنزلة العلة والنطفة سواء فلا تنقض به العدة لعدم كونه ولدا وايضا فحائز ان يكون ما اسقطته مما لا يتبين له صورة الانسان دما مجتمعا او داء او مدة فغير جائز ان نجعله ولدا فنقض به العدة واكثر احواله احتماله لان يكون مما كان يجوز ان يكون ولدا ويجوز ان لا يكون ولدا فلا نجعلها منقضية العدة به بالشك وعلى ان اعتبار ما يجوز ان يكون منه ولدا او لا يكون منه ولدا ساقط لامعنى له اذ لم يكن ولدا بنفسه في الحال لان العلة قد يجوز ان يكون منها ولد وكذلك النطفة وقد تشتمل الرحم عليهما وتضمهما وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم ان النطفة تمكث اربعين يوما نطفة ثم اربعين يوما علة ومع ذلك لم يعتبر احد العلة في انقضاء العدة * وزعم اسماعيل بن اسحاق ان قوما ذهبوا الى ان السقط لا تنقض به العدة ولا تعتق به ام الولد حتى يتبين شيء من خلقه يدا او رجلا او غير ذلك وزعم ان هذا غلط لان الله اعلمنا ان المضغة التي هي غير مخلقة قد دخلت فيما ذكر من خلق الناس كما ذكر المخلقة فدل ذلك على ان كل شيء يكون من ذلك الى ان يخرج الولد من بطن امه فهو حمل وقال تعالى ﴿واولات الاحمال اجلهن ان يضعن حملهن﴾ * والذي ذكره اسماعيل اغفال منه لمقتضى الآية وذلك لان الله لم يخبر ان العلة والمضغة ولدا ولا حمل وانما ذكر انه خلقنا من المضغة والعلة كما اخبر انه خلقنا من النطفة ومن التراب ومعلوم

انه حين اخبرنا انه خلقنا من المضغة والعلقة فقد اقتضى ذلك ان لا يكون الولد نطفة ولا علقة ولا مضغة لانه لو كانت العلقة والمضغة والنطفة ولدا لما كان الولد مخلوقا منها اذ ما قد حصل ولدا لا يجوز ان يقال قد خلق منه ولد وهو نفسه ذلك الولد ثبت بذلك ان المضغة التي لم يستبين فيها خلق الانسان ليس بولد * وقوله ان الله اعلمنا ان المضغة التي هي غير مخلقة قد دخلت فيما ذكر من خلق الانسان كما ذكر المخلقة فانه ان كان هذا استدلالا صحيحا فانه يلزمه ان يقول مثله في النطفة لان الله قد ذكرها فيما ذكر من خلق الناس كما ذكر المضغة فينبغي ان تكون النطفة حملا وولدا لذكر الله لها فيما خلق الناس منه * فان قيل قد ذكر الله انه خالق من مضغة مخلقة وغير مخلقة والمخلقة هي المصورة وغير المخلقة غير المصورة فاذا جاز ان يقول خلقكم من مضغة مصورة مع كون المصورة ولدا لم يمنع ان يكون غير المصورة ولدا مع قوله (خلقكم من مضغة غير مخلقة) * قيل له جاز ان يكون معنى المخلقة مظهر فيه بعض صورة الانسان فازاد بقوله خلقكم منها تمام الخلق وتكميله فاما ما ليس بمخلقة فلا فرق بينه وبين النطفة لعدم الصورة فيها فيكون معنى قوله خلقكم منها انه انشأ الولد منها وان لم يكن ولدا قبل ذلك هذا هو حقيقة اللفظ وظاهره * واما قوله (واولات الاحمال اجلهن ان يضعن حملهن) فانه معلوم ان مراده وضع الولد فليس بولد فليس بمراد وهذا لا يشكل على احده ادنى تأمل * وقال اسماعيل ايضا لا تحلو هذه المضغة وما قبلها من العلقة من ان تكون ولدا او غير ولد فان كانت ولدا قبل ان يخلق فتحكمها قبل ان يخلق وبعدها واحدا وان كانت ليست بولد الى ان يخلق فلا ينبغي ان يرث الولد اباء اذ مات حين تحمل به امه قبل ان يخاق * قال ابوبكر وهذا اغفال ثان وكلام متعص باجماع الفقهاء وذلك لانه معلوم انه اذا مات عن امرأته وحاءت بولد لسنتين على قول من يجعل اكثر مدة الحمل سنتين او لاربع سنين على قول من يجعل اكثر الحمل اربع سنين ان الولد يرثه ومعلوم انه انما كان نطفة وقت وفاة الاب وقدرته ومع ذلك فلا خلاف ان النطفة ليست بحمل ولا ولد وانه لا تنقضي بها العدة ولا تعتق بها ام الولد فبان بذلك فساد اعتلاله وانتقاض قوله وليست علة الميراث كونه ولدا لان الولد المبت هو ولد تنقضي به العدة ويثبت به الاستيلاء في الام وقد لا يكون من مائه فيرثه اذا كان منسوبا اليه بالفراش الا ترى انها لو حاءت بولد من الزنا لم يلحق نسبه بالزاني وكان ابنه للصاحب الفراش فالميراث انما يتعلق حكمه بتبوت النسب منه لا بانه من مائه الا ترى ان ولد الزنا لا يرث الزاني لعدم تبوت النسب وان كان من مائه فعلمنا بذلك ان تبوت الميراث ليس بمنعلق بكونه ولدا من مائه دون حصول النسبة اليه من الوجه الذي ذكرنا * قال اسماعيل * فان قيل انما ورث اباه لانه من ذلك الاصل حين صار حيا يرث ويورث * قيل له فلا ينبغي ان تنقضي به العدة وان تم خلقه حتى يخرج حيا * قال ابوبكر وهذا تخليط وكلام في المسئلة من غير وجه وذلك لان خصمه لم يجعل وجوب الميراث علة لانقضاء العدة وكون الام به ام ولد وهذا لا خلاف فيه بين المسامحين لان الولد الميت عندهم جميعا تنقضي به العدة ولا يرث وقديرث الولد ولا تنقضي به العدة اذا كان في بطنها ولدا ان فوضعت احدها ورت هذا الولد من ابيه

ولا تنقض به العدة حتى تضع الولد الآخر فان وضعت ميتا لم يرثه وانقضت العدة به فلما كان الميراث قد ثبت للولد ولا تنقض العدة بوضعه وقد تنقض به العدة ولا يرث علمنا ان احدهما ليس باصل للآخر ولا يصح اعتباره به * ثم قال اسماعيل ؑ فان قيل انما حمل ولكننا لانعلم ذلك ؑ قيل له لا يجوز ان يتعد الله بحكم لاسيلى الى علمه والنساء يعرفن ذلك ويفرقن بين لحم اودم سقط من بدنها اورحمها وبين العلقه التى يكون منها الولد ولا يلبس على جميع النساء لحم المرأة ودمها من العاقه بل لا بد من ان يكون فيهن من يعرف فاذا شهدت امرأتان انها علقه قبلت شهادتهما وقد قال الشافى ايضا انها اذا سقطت علقه او مضغة لم يستبين شئ من خافه فانه يرى النساء فان قلن كان يحى منها الولد لو بقيت انقضت به العدة وثبت بها الاستيلاء وان قلن لا يحى من مثلها ولد لم تنقض به العدة ولم يثبت به الاستيلاء ؑ وعسى ان يكون اسماعيل انما اخذ ما قال من ذلك عن الشافى وهو من اظهر الكلام استحالة وفسادا وذلك لانه لا يعلم احد الفرق بين العلقه التى يكون منها الولد وبين ما لا يكون منها الولد الا ان يكون قد شاهد علقا كان منه الولد وعلقا لم يكن منه الولد فيعرف بالعادة الفرق بين ما كان منه ولد وما لم يكن منه ولد بعلامة توجد في احدهما دون الآخر في مجرى العادة واكثر الظن كما يعرف كثير من الاصحاب السحابة التى يكون منها المطر والسحابة التى لا يكون منها المطر وذلك بما قد عرفوه من العلامات التى لا تكاد تخلف في الاعم الاكبر فاما العلقه التى كان منها الولد فستحيل ان يشاهدها انسان قبل كون الولد منها متميزة من العلقه التى لم يكن منها ولد وذلك شئ قد اسأنا الله بعلمه الامن اطلع عاه من ملائكته حين يأمره بكتب رذقه واجله وعمله وسقى اوسعيد قال الله تعالى (الله يعلم ما يحمل كل انثى وما نفيض الارحام وما تزداد) وقال (ويعلم ما فى الارحام) وهو عالم بكل شئ جل وتعالى ولكنه خص نفسه بالعلم بالارحام فى هذا الموضع اعلاما ان احدا غيره لا يعلم ذلك وانه من علم الغيب الذى لا يعلمه الا الله ومن ارتضى من رسول قال الله تعالى (عالم الغيب فلا يظهر على غيبه احدا الامن ارتضى من رسول) والله اعلم

باب بيع اراضى مكة واجارة بيوتها

قال الله تعالى ﴿ والمسجد الحرام الذى جعلناه للناس سواء العاكف فيه والباد ﴾ روى اسماعيل بن مهاجر عن ابيه عن عبد الله بن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة مناخ لاتباع رباعها ولا تواجر بيوتها وروى سعيد بن جبير عن ابن عباس قال كانوا يرون الحرم كله مسجدا سواء العاكف فيه والبادى وروى يزيد بن ابى زياد عن عبد الرحمن بن سابط (سواء العاكف فيه والباد) قال من يحى من الحاج والمعتمرين سواء فى المنازل ينزلون حيث ساؤا غير ان لا يخرج من بيته ساكنه قال وقال ابن عباس فى قوله (سواء العاكف فيه والباد) قال (العاكف فيه) اهله (والباد) من يأبى

من ارض اخرى واهله في المنزل سواء وليس ينبغي لهم ان يأخذوا من السادي اجارة المنزل *
وروى جعفر بن عون عن الاعمش عن ابراهيم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
مكة حرمها الله لا يحل بيع رماعها ولا اجارة بيوتها وروى ابو معاوية عن الاعمش عن مجاهد
عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله وروى عيسى بن بونس عن عمر بن سعيد بن ابي حسين عن عثمان بن
ابي سليمان عن عاصمة بن فضالة قال كانت ربيع مكة في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم وزمان ابي بكر
وعمر وعثمان تسمى السواثب من احاج سكن ومن استغنى سكن وروى الثوري عن منصور
عن مجاهد قال قال عمر يا اهل مكة لا تأخذوا لله ورکم ابوا ان يزل البادي حيث شاء وروى
عبيد الله عن نافع عن ابن عمر ان عمر هي اهل مكة ان يعافوا ابواب دورهم دون الحجاج
وروى ابن ابي نجيح عن عبد الله بن عمر قال من اكل كرا - بيوت مكة فاما اكل نارا في بطنه وروى
عثمان بن الاسود عن عطاء قال يكره بيع بيوت مكة وكراؤها وروى لبث عن القاسم قال من اكل
كرا - بيوت مكة فاما يأكل نارا وروى معمر عن ايث عن عطاء وطاوس ومجاهد كانوا
يكرهون ان يبعوا سيات من ربيع مكة ﷺ قال ابو بكر قد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك
ما ذكرنا وروى عن الصحابة والتابعين ما وصفنا من كراهة بيع بيوت مكة وان الناس كلهم
فيها سواء وهذا يدل على ان تأويلهم لقوله تعالى ﴿ والمسجد الحرام ﴾ للحرم كله وقد روى
عن قوم اباحة بيع بيوت مكة وكراؤها وروى ابن جريج عن هشام بن حجير قال كان لي
بيت بمكة فكنت اكره فسالت طاوسا فامرني باكله وروى ابن ابي نجيح عن مجاهد
وعطاء زسواء العاكف فيه والماء فلا سواء في تعظيم اللد وتحرجه وروى عمرو بن دينار
عن عبد الرحمن بن قريح قال استري نافع بن عبد الحارث دار السجن لعمر بن
الخطاب من صموان بن امة بأربعة آلاف درهم فان رضى عمر فابيع له وان لم يرض عمر فلصنوان
اربعة مائة درهم راد عبد الرحمن عن معمر فاخذها عمر * وقال ابو حنيفة لا بأس ببيع بناء
بيوت مكة واكره بيع اراضيها وروى سليمان عن محمد عن ابي حنيفة قال اكره اجارة بيوت
مكة في الموسم وفي الرجل يقيم ثم يرجع فاما المقيم والمجاور فلا رى ناخذ ذلك منهم بأسا
وروى الحسن بن زياد عن ابي حنيفة ان بيع دور مكة جائز ﷺ قال ابو بكر لم يتأول هؤلاء
الساف المسجد الحرام على الحرم كله الا والاسم شامل له من طريق الشرع
ادعير حائر ان يسأول الآية على معنى لا يحمله اللفظ وفي ذلك دليل على انهم قد علموا
وقوع اسم المسجد على الحرم من طريق الوصف وبذل عليه قوله تعالى ﴿ الا الذين عاهدتم
عند المسجد الحرام ﴾ والمراد فيما روى الحديثية وهي بعدة من المسجد قريبة من الحرم
وروى اما على - غير الحرم وروى المسور بن مخرمة ومروان بن الحكم ان النبي صلى الله
عليه وسلم كان مصره في الحل ومصلاه في الحرم وهذا يدل على انه اراد بالمسجد الحرم
هما الحرم كله وبذل عليه قوله تعالى ﴿ يستلوك عن الشهر الحرام قتال فيه قل قتال فيه
كبير وصد عن سبيل الله وكفريا والمسجد الحرام واخراج اهله منه اكبر عند الله ﴾ والمراد

اخراج المسلمين من مكة حين هاجروا الى المدينة فجعل المسجد الحرام عبارة عن الحرم
 ويدل على ان المراد جميع الحرم كله قوله تعالى ﴿ومن برد فيه بالحاد بظلم نذقه من عذاب
 اليم﴾ والمراد به من انتهك حرمة الحرم بالظلم فيه واذا ثبت ذلك اقتضى قوله ﴿سواء
 العاكف فيه والباد﴾ تساوي الناس كلهم في سكناء والمقام به فان قيل يحتمل ان يريد به انهم
 متساوون في وجوب اعتقاد تعظيمه وحرمة به قيل له هو على الامرين جميعا من اعتقاد
 تعظيمه وحرمة ومن تساويهم في سكناء والمقام به واذا ثبت ذلك وجب ان لا يجوز بيعه
 لان لغير المشتري سكناء كما للمشتري فلا يصح للمشتري تسلمه والانتفاع به حسب
 الانتفاع بالاملاك وهذا يدل على انه غير مملوك واما اجارة البيوت فانما اجازها ابو حنيفة
 اذا كان البناء ملكا للمؤاجر فيأخذ اجرة ملكه فاما اجرة الارض فلا يجوز وهو مثل
 بناء الرجل في ارض لا آخر يكون لصاحب البناء اجارة البناء * وقوله ﴿العاكف فيه والباد﴾
 روى عن جماعة من السلف ان العاكف اهله والبادى من غير اهله * قوله تعالى
 ﴿ومن يرد فيه بالحاد بظلم﴾ فان الحاد هو الميل عن الحق الى الباطل وانما سمي الاحد
 في القبر لانه مائل الى سق القبر قال الله تعالى ﴿وذروا الذين يلحدون في اسماهم﴾ وقال ﴿اسان
 الذى يلحدون اليه اعجمي﴾ اى لسان الذى يؤمنون اليه والباء في قوله ﴿الحاد﴾ زائدة كقوله
 ﴿تبت بالدهن﴾ اى تبت بالدهن وقوله تعالى ﴿فبارحة من الله لنت لهم﴾ وروى عن ابن عمر انه قال
 ظلم الخادم فيما فوّه بمكة الحاد وقال عمر احتكار الطعام بمكة الحاد وقال غيره الاحاد
 بمكة الذنوب وقال الحسن اراد بالاحاد الاشرار بالله * قال ابوبكر الاحاد مذموم لانه اسم للميل
 عن الحق ولا يطلق في الميل عن الباطل الى الحق فالاحاد اسم مذموم وخص الله تعالى الحرم
 بالوعيد في الملحد فيه تعظيما لحرمة ولم يختلف المأولون الآية ان الوعيد في الاحاد مراد به من
 الحاد في الحرم كله وانه غير مخصوص به المسجد وفي ذلك دليل على ان قوله ﴿والمسجد الحرام
 الذى جعلناه للناس سواء العاكف فيه والباد﴾ قد اريد بالحرم لان قوله ﴿ومن يرد فيه
 بالحاد﴾ هذه الهاء كناية عن الحرم وليس للحرم ذكر منقده الا قوله ﴿والمسجد الحرام﴾
 فثبت ان المراد بالمسجد ههنا الحرم كله وقد روى عمارة بن توبان قال اخبرني موسى
 ابن زياد قال سمعت يعلى بن امية قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم احكار الطعام بمكة
 الحاد وروى عثمان بن الاسود عن مجاهد قال بيع الطعام بمكة الحاد وايس الحالب كالمفم
 وليس يمنع ان يكون جميع الذنوب مرادا بقوله ﴿الحاد بظلم﴾ فبكون الاحتكار من ذلك
 وكذلك الظلم والنسك وهذا بدن على ان الذنب في الحرم اعظم منه في غيره ويشبه ان يكون
 من كرم الجوار بمكة ذهب الى انه لما كانت الذنوب بها تتضاعف عقوبتها آثروا السلامة في ترك
 الجوار بها تخافة مواقة الذنوب التي تتضاعف عقوبتها وروى عن ابي صلى الله عليه وسلم انه
 قال بلحد بمكة رجل عليه مثل نصف عذاب اهل الارض وروى عن ابي صلى الله عليه وسلم انه
 وسلم انه قال اعق الناس على الله رجل قتل في الحرم ورجل قتل غير فانه ورجل قتل

بذحول الجاهلية ﴿ قوله تعالى ﴿ واذن في الناس بالحج ﴾ روى معتمر عن ليث عن مجاهد
 في قوله تعالى ﴿ واذن في الناس بالحج ﴾ قال ابراهيم عليه السلام وكبف أؤذنهم قال تقول يا ايها الناس
 اجيبوا يا ايها الناس اجيبوا قال فقال يا ايها الناس اجيبوا فصارت التلية ليك اللهم ليك ﴿ وروى
 عطاء بن السائب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس لما ابنتى ابراهيم عليه السلام البيت قال اوحى الله اليه
 ان اذن في الناس بالحج فقال ابراهيم عليه السلام ان ربكم قد اتخذ بيننا وامركم ان تحجوه فاستجاب
 له ما سمعه من صخر او نجر او اكمة او تراب او تى ليك اللهم ليك ﴿ وهذه الآية تدل على
 ان فرض الحج كان في ذلك الوقت لان الله تعالى امر ابراهيم بدعاء الناس الى الحج وامره كان على
 الوجوب وجائز ان يكون وجوب الحج باقيا الى ان بعث النبي صلى الله عليه وسلم وجائز
 ان يكون نسخ على لسان بعض الانبياء الا انه قد روى ان النبي صلى الله عليه وسلم حج قبل
 الهجرة حجتين وحج بعد الهجرة حجة الوداع وقد كان اهل الجاهلية يحججون على مخالطة
 واسياء قد ادخلوها في الحج ويلبون تلبية الشرك فان كان فرض الحج الذي امر الله به
 ابراهيم في زمن ابراهيم باقيا حتى بعث النبي صلى الله عليه وسلم فقد حج النبي صلى الله
 عليه وسلم حجتين بعدما بعث قبل الهجرة والاولى فيهما هي الفرض وان كان فرض
 الحج منسوخا على لسان بعض الانبياء فان الله تعالى قد فرضه في التنزيل بقوله ﴿ والله على
 الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا ﴾ وقيل انها نزلت في سنة تسع وروى انها
 نزلت في سنة عشر وهي السنة التي حج فيها النبي صلى الله عليه وسلم وهذا اسبه
 بالصحة لانا لانظر بالنبي صلى الله عليه وسلم تأخير الحج المفروض عن وقته المأمور فيه
 اذ كان النبي صلى الله عليه وسلم من اسد الناس مسارعة الى امر الله واسبقهم الى اداء فروضه
 ووصف الله تعالى الانبياء السابقين قائي عليهم بمسابقتهم الى الخيرات بقوله تعالى ﴿ كانوا يسارعون
 الى الخيرات ويدعوننا رغبا ورهبا وكانوا خاشعين ﴾ فلم يكن النبي صلى الله عليه وسلم ليتخلف
 عن منزلة الانبياء المتقدمين في المسابقة الى الخيرات بل كان حظه منها اوفى من حظ
 كل احد لفضله عليهم وعلو منزلته في درجات النبوة فغير جائز ان يظن به تأخير
 الحج عن وقت وجوبه لاسيما وقد امر غيره بتعجيله فيما روى ابن عباس عن النبي
 صلى الله عليه وسلم انه قال من اراد الحج فليتمجل فلم يكن النبي صلى الله عليه وسلم
 ليأمر غيره بتعجيل الحج ويؤخره عن وقت وجوبه فثبت بذلك ان النبي صلى الله عليه وسلم
 لم يؤخر الحج عن وقت وجوبه فان كان فرض الحج لزم بقوله تعالى ﴿ والله على الناس حج البيت ﴾
 لانه لم يخل تاريخ نزوله من ان يكون في سنة تسع او سنة عشر فان كان نزوله في سنة تسع فان
 النبي صلى الله عليه وسلم انما اخره لعذر وهو ان وقت الحج اتفق على ما كانت العرب تحججه من
 ادخال النسي في فلم يكن واقعا في وقت الحج الذي فرضه الله تعالى فيه فلذلك اخر الحج عن
 تلك السنة ليكون حجه في الوقت الذي فرض الله فيه الحج ليحضر الناس فيقتدوا به وان كان
 نزوله في سنة عشر فهو الوقت الذي حج فيه النبي صلى الله عليه وسلم وان كان فرض الحج باقيا

عن مكحول قال قيل لابن عمر الرجل يحرم من سمرقند او من خراسان او البصرة او الكوفة فقال يا ليتنا نسلم من وقتنا الذي وقت لنا فكانه كرهه في هذا الحديث لما يخاف من مواضع ما يحظره الاحرام لابلعد المسافة

باب التجارة في الحج

قال الله تعالى (ليشهدوا منافع لهم) روى ابن ابي نعيم عن مجاهد قال التجارة وما يرضى الله من امر الدنيا والآخرة وروى عاصم بن ابي النجود عن ابي رزين عن ابن عباس قال اسواق كانت ما ذكر المنافع الا للدنيا وعن ابي جعفر المغيرة قال ابو بكر ظاهره يوجب ان يكون قد اراد به منافع الدين وان كانت التجارة جائزة ان راد وذلك لانه قال (واذن في الناس بالحج ياتوك رحالا وعلى كل ضامر يأتين من كل فج عميق ليشهدوا منافع لهم) فاقضى ذلك انهم دعوا وامروا بالحج ليشهدوا منافع لهم ومحال ان يكون المراد منافع الدنيا خاصة لانه لو كان كذلك كان الدعاء الى الحج واقعا لمنافع الدنيا وانه الحج الطواف والسعي والوقوف بعرفة والمزدلفة ونحر الهمدى وسائر مناسك الحج ويدخل فيها منافع الدنيا على وجه النفع والرخصة فيها دون ان تكون هي المقصودة بالحج وقد قال الله تعالى (ليس عليكم جناح ان تبتغوا فضلا من ربكم) فجعل ذلك رخصة في التجارة في الحج وقد ذكرنا ما روى فيه في سورة البقرة

باب الايام المعلومات

قال الله عز وجل ﴿وذكروا اسم الله في ايام معلومات على ما رزقهم من بهيمة الانعام﴾ فروى عن علي وابن عمر ان المعلومات يوم النحر ويومان بعده وادبح في ايها سنت قال ابن عمر المعلومات ايام النحر والمعدودات ايام التشريق وذكر الطحاوي عن سبعة احمد بن ابي عمران عن بشر بن الوليد الكندي القاضي قال كتب ابو العباس الطوسي الى ابي يوسف يسئله عن الايام المعلومات فاعلى على ابو يوسف جواب كتابه اختلف اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها فروى عن علي وابن عمر انها ايام النحر والى ذلك اذهب لانه قال (على ما رزقهم من بهيمة الانعام) وذلك في ايام النحر وعن ابن عباس والحسن وابراهيم ان المعلومات ايام العشر والمعدودات ايام التشريق وروى معمر عن قتادة مثل ذلك وروى ابن ابي ليلى عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس في قوله تعالى (واذكروا الله في ايام معلومات) يوم النحر وتلاثة ايام بعده وذكر ابو الحسن الكرخي ان احمد القاري روى عن محمد بن ابي حنيفة ان المعلومات العشر وعن محمد انها ايام النحر الثلاثة يوم الاضحي ويومان بعده وذكر الطحاوي ان من قول ابي حنيفة وابي يوسف ومحمد ان المعلومات العشر والمعدودات ايام التشريق والذي رواه ابو الحسن عنهم اصح وقد قيل انها ما قيل لايام التشريق معدودات لانها قابلة كمال تعالى (وشروه بمن ينسوا دراهم معدودة) وانه نسائها معدودة لقلتها وقيل لايام العشر معلومات حث على علمها وحسابها من اجل ان وقت الحج في آخرها فكانه

امرنا بمعرفة اول الشهر وطالب الهلال فيه حتى نمد عشرة ويكون آخرهن يوم النحر ويخرج
 لابي خيفة بذلك في ان تكبير التشريق مقصور على ايام العشر مفعول في يوم عرفة ويوم
 النحر وهما من ايام العشر فان قيل لما قال (على ما رزقهم من بهيمة الانعام) دل على ان المراد ايام
 النحر كما روى عن علي عليه السلام قيل له يحتمل ان يريد لما رزقهم من بهيمة الانعام كما قال (لكنبروا
 الله على ما هداكم) ومعناه لما هداكم وكما تقول استكر الله على نعمه ومعناه لنعمه وايضا فيحتمل ان يريد
 بيوم النحر ويكون قوله تعالى (على ما رزقهم) يريد به يوم النحر وبتكرار السنين عليه تصيرا ياما
 وهذه الآية تدل على ان ذبح سائر الهدايا في ايام النحر افضل منه في غيرها وان كانت من تطوع او جزاء
 صيد او غيره * واختلف اهل العلم في ايام النحر فقال اصحابنا والثوري هو يوم النحر ويومان بعده
 وقال الشافعي ثلاثة ايام بعده وهي ايام التشريق * قال ابو بكر وروى نحو قولنا عن علي وابن عباس
 وابن عمر والنسب بن مالك وابي هريرة وسعيد بن جبير وسعيد بن المسيب وروى مثل قول الشافعي عن
 الحسن وعطاء وروى عن ابراهيم النخعي ان النحر يومان وقال ابن سيرين النحر يوم واحد وروى
 يحيى بن ابي كثير عن ابي سلمة وسليمان بن يسار قالا الاضحى الى هلال المحرم * قال ابو بكر قد ثبت
 عن ذكرنا من الصحابة انها ثلاثة واستفاض ذلك عنهم وغير حائر لمن بعدهم خلافهم اذ لم يرو عن
 احدهم نظرائهم خلافة فثبت حجة وايضا فان سبيل تقدير ايام النحر التوقيف او الاتفاق
 اذ لا سبيل اليها من طريق المعاييس فلما قال من ذكرنا قوله من الصحابة بالثلاثة صار ذلك توقفا كما قلنا
 في مقدار مدة الحيض وتقدير المهر ومقدار التشهد في اكل فرض الصلاة وما جرى مجراها
 من المقادير التي طريق اثباتها التوقيف او الاتفاق اذ قال به فائت من الصحابة ثبتت حجة وكان ذلك
 توقفا وايضا قد ثبت الفرق بين ايام النحر وايام التشريق لانه لو كانت ايام النحر ايام التشريق
 لما كان بينهما فرق وكان ذكر احدهما بدلا من ذكر الآخر فلما وجدنا الرمي في يوم النحر
 وايام التشريق ووجدنا النحر في يوم النحر وقال فائتون الى آخر ايام التشريق وقلنا نحن
 يومان بعده وجب ان نوجب فرقا بينهما لا ثبات فائدة كل واحد من اللفظين وهو ان يكون
 من ايام التشريق ما ليس من ايام النحر وهو آخر ايامها * واحتج من جعل النحر الى آخر ايام
 التشريق بما روى سليمان بن موسى عن ابن ابي حسين عن جبير بن مطعم عن النبي صلى الله عليه
 وسلم قال كل عرفات موقف وارتفعوا عن عرنة وكل مزدلفة موقف وارتفعوا عن محسر
 وكل فجاج مكة منحر وكل ايام التشريق ذبح وهذا حديث قد ذكر عن احمد بن حنبل انما سئل
 عن هذا الحديث فقال لم يسمعه ابن ابي حسين من جبير بن مطعم واكثر روايته عن سهو وقد قيل
 ان اصله ما رواه مخزومة بن بكير بن عبد الله بن الاسود عن ابيه قال سمعت اسامة بن زيد يقول
 سمعت عبد الله بن ابي حسين يخبر عن عطاء بن ابي رباح وعطاء يسمع قال سمعت جابر بن عبد الله
 يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كل عرفة موقف وكل منحر وكل فجاج مكة طريق
 ومنحر فهذا اصل الحديث ولم يذكر فيه وكل ايام التشريق ذبح ويشبه ان يكون الحديث الذي
 ذكر فيه هذا اللفظ انما هو من كلام جبير بن مطعم او من دونه لانه لم يذكره وايضا لما ثبت ان النحر فيما يقع

عليه اسم الايام وكان اقل ما يتناوله اسم الايام ثلاثة ووجب ان يثبت الثلاثة وما زاد لم يقدّم عليه الدلالة فام ثبت

في التسمية على الذبيحة

قال الله تعالى ﴿ويذكروا اسم الله في ايام معلومات على ما رزقهم من بهيمة الانعام﴾ فان كان المراد بهذا الذكر التسمية على الذبيحة فقد دل ذلك على ان ذلك من شرائط الذكاة لان الآية تقتضي وجوبها وذلك لانه قال ﴿واذن في الناس بالحج﴾ الى قوله ﴿ليشهدوا منافع لهم ويذكروا اسم الله في ايام معلومات﴾ فكانت المنافع هي افعال المناسك التي يقتضي الاحرام ايجابها فوجب ان تكون التسمية واجبة اذ كان الدعاء الى الحج وقع لها كوقوعها سائر مناسك الحج وان كان المراد بالتسمية هي الذكر المفعول عند رمي الجمار او تكبير التسيق فقد دلت الآية على وجوب هذا الذكر وليس يمتنع ان يكون المراد جميع ذلك وهو التسمية على الهدايا الموجبة بالاحرام للقران او التمتع وما يتعلق وجوبها بالاحرام ويراد بها تكبير التسيق والذكر المفعول عند رمي الجمار اذ لم تكن ارادة جميع ذلك ممتعة بالآية وروى معمر عن ايوب عن نافع قال كان ابن عمر يقول حين نحر لاله الا الله والله اكبر وروى الاعمش عن ابي ظبيان عن ابن عباس قال قلت كيف تقول اذا نحررت قال اقول الله اكبر لاله الا الله وروى سفيان عن ابي بكر الزبيدي عن عاصم بن شريف ان علياً ضحى يوم النحر بكبش فقال بسم الله والله اكبر اللهم منك ولك ومن على لك

باب في اكل لحوم الهدايا

قال الله عز وجل ﴿ويذكروا اسم الله في ايام معلومات على ما رزقهم من بهيمة الانعام فكلوا منها﴾ قال ابو بكر ظاهره يقتضي ايجاب الاكل لان السلف متفقون على ان الاكل منها ليس على الوجوب وذلك لان قوله ﴿على ما رزقهم من بهيمة الانعام﴾ لا يخلو من ان يكون المراد به الاضاحى وهدى المتعة والقران والتطوع او الهدايا التي نجب من جنائيات تقع من المحرم في الاحرام نحو جزاء الصيد وما يجب على اللابس والتطيب وفدية الاذى وهدى الاحصار ونحوها فاما دماء الجنائيات فمحظور عليه الاكل منها واماد القران والمتعة والتطوع فلا خلاف ايضاً ان الاكل منها ليس بواجب لان الناس في دم القران والمتعة على قولين منهم من لا يحيز الاكل منه ومنهم من يبيح الاكل منه ولا يوجب ولا خلاف بين السلف ومن بعدهم من الفقهاء ان قوله ﴿فكلوا منها﴾ ليس على الوجوب وقد روى عن عطاء والحسن وابراهيم ومجاهد قالوا ان شاء اكل وان شاء لم يأكل قال مجاهد انما هو بمنزلة قوله تعالى ﴿واذا حللتم فاصطادوا﴾ وقال ابراهيم كان المشركون لا يأكلون من البدن حتى نزلت ﴿فكلوا منها﴾ فان شاء اكل وان شاء لم يأكل وروى يونس بن بكير عن ابي بكر الهذلي عن الحسن قال كان الناس في الجاهلية اذا ذبحوا ليطخوا بالدم وجه الكعبة وشرحو اللحم ووضعوه على الحجارة وقالوا لا يحمل لنا ان نأكل شيئاً جعلناه لله حتى تأكله السباع والطير فلما جاء الاسلام جاء الناس الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا شيئاً كنا

نفسه في الجاهلية ألا تصنع الآن فأنا هو الله فأنزل الله تعالى ﴿ فكلوا منها واطعموا ﴾ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تفعلوا فان ذلك ليس لله وقال الحسن فلم يعزم عليهم الأكل فان شئت فكل وان شئت فدع وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه اكل من لحم الاضحية ❦ قال ابوبكر وظاهر الآية يقتضي ان يكون المذكور في هذه الآية من بهيمة الانعام التي امرنا بالتسمية عليها هي دم القران والمنعة واقل احوالها ان تكون شاملة لدم القران والمنعة وسائر الدماء وان كان الذي يقتضيه ظاهره دم المنعة والقران والدليل على ذلك قوله تعالى في نسق التلاوة ﴿ فكلوا منها واطعموا البائس الفقير ثم ليقضوا نفثهم وليوفوا نذورهم وليطوفوا بالبيت العتيق ﴾ ولادم تترتب عليه هذه الافعال الا دم المنعة والقران اذ كان سائر الدماء جائزاً له فعلها قبل هذه الافعال وبعدها ثبت ان المراد بها دم القران والمنعة وزعم الشافعي ان دم المنعة والقران لا يؤكل منهما وظاهر الآية يقتضي بطلان قوله وقد روى جابر وانس وغيرهما ان النبي صلى الله عليه وسلم كان قارناً في حجة الوداع وروى جابر ايضا وابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم اهدى في حجة الوداع مائة بدنة نحريده منها ستين وامر ببقيتها فتحررت واخذ من كل بدنة بضعة فجمعت في قدر وطبخت واكل منها وتحصى من المرققة فاكل صلى الله عليه وسلم من دم القران وايضاً لما ثبت ان النبي صلى الله عليه وسلم كان قارناً وانه لم يكن ليختار من الاعمال الا افضلها ثبت ان القران افصل من الافراد وان الدم الواجب به انما هو نسك وليس بجبران لنقص ادخله في الاحرام ولما كان نسكاً جاز الأكل منه كما يأكل من الاضاحي والتطوع ويدل على انه كان قارناً ان حفصة قالت يا رسول الله ما بال الناس حلوا ولم تحل انت من عمرتك فقال اني سقت الهدى فلا احل الا يوم التحرر ولو اسنقبت من امرى ما اسند برته ما سقت الهدى ولجعلتها عمره فلو كان هديه تطوعاً لما منعه الاحلال لان هدى التطوع لا يمنع الاحلال ❦ فان قيل ان كان النبي صلى الله عليه وسلم قارناً فقد كان احرام الحج يمنعه الاحلال فلا تأثير للهدى في ذلك ❦ قيل له لم يكن احرام الحج مانعاً في ذلك الوقت من الاحلال قبل يوم التحر لان فسخ الحج كان جائزاً وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم امرأته الذي يحرم بالعمرة بالحج ان يتحللوا بعمل عمرة فكانوا في ذلك الوقت بمنزلة المتمتع الذي يحرم بالعمرة مفرداً بها فلم يكن يمنع الاحلال فيما بينهما وبين احرام الحج الا ان يسوق الهدى فيمنعه ذلك من الاحلال وهذه كانت حال النبي صلى الله عليه وسلم في قرانه وكان المانع له من الاحلال سوق الهدى دون احرام الحج وفي ذلك دليل على صحة ما ذكرنا من ان هدى النبي صلى الله عليه وسلم كان هدى القران لا التطوع اذ لا تأثير للهدى التطوع في المنع من الاحلال بحال ويدل على انه كان قارناً قوله صلى الله عليه وسلم اتاني آت من ربي في هذا الوادي المبارك وقال قل حجة وعمرة ويمتنع ان يخالف ما امره به ربه ورواية ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم افرد الحج لا يعارض رواية من روى القران وذلك لان راوى القران قد عام زيادة احرام لم يعلمه الاخر فهو اولى وجائز ان يكون راوى الافراد سمع النبي صلى الله عليه

وسلم يقول ليك اللهم ليك ولم يسمعه بذكر العمرة اوسمه ذكر الحج دون العمرة وظن انه مفرد اذ جائز للفارن ان يقول ليك بحجة دون العمرة وحائز ان يقول ليك بعمرة وجائز ان يلبيهما معا فلما كان ذلك سائفاً وسمعه بعضهم يلبي بالحج وبعضهم سمه يلبي بحج وعمرة كانت رواية من روى الزيادة اولى وايضا فانه يحتمل ان يربد بقوله افرد الحج افعال الحج وافادانه افرد افعال الحج وافرد افعال العمرة ولم يقتصر الاحرامين على فعل الحج دون العمرة وابطل بذلك قول من يجزئ لهما طوافا واحدا وسعيوا واحدا * وقدروى عن جماعة من الصحابة والتابعين الاكل من هدى القران والمتعة وروى عطاء عن ابن عباس قال من كل الهدى يؤكل الا ما كان من فداء او جزاء او نذر وروى عبيد الله بن عمر قال لا يؤكل من جزاء الصيد والنذر ويؤكل مما سوى ذلك وروى همام عن الحسن وعطاء قالا لا يؤكل من الهدى كله الاجزاء فهؤلاء الصحابة والتابعون قد اجازوا الاكل من دم القران والنخ ولا نعلم احدا من السلف حظروه * قوله تعالى ﴿ واطعموا البائس الفقير ﴾ روى طلحة بن عمرو عن عطاء ﴿ واطعموا البائس الفقير ﴾ قال من سألك وروى ابن ابي نجيح عن مجاهد قال البائس الذى يسأل بيده اذا سأل وانما سمي من كانت هذه حاله بائسا لظهور اثر البؤس عليه بان يمد يده للمسئلة وهذا على جهة المبالغة فى الوصف له بالفقر وهو فى معنى المسكين لان المسكين من هو فى نهاية الحاجة والفقر هو الذى قد ظهر عليه السكون للحاجة وسوء الحال وهو الذى لا يجد شيئا وقيل هو الذى يسئل وهذه الآية قد انتظمت سائر الهدايا والاضاحى وهى مقتضية لباحة الاكل منها والتدب الى الصدقة ببعضها وقد راحنا فيه الصدقة ثالث وذلك لقوله تعالى ﴿ فكلوا منها واطعموا البائس الفقير ﴾ وقال النبي صلى الله عليه وسلم فى لحوم الاضاحى فكلوا وادخروا فكلوا الثلث للاكل والثلث الادخار والثلث للبائس الفقير * وفى قوله تعالى ﴿ فكلوا منها واطعموا البائس الفقير ﴾ دلالة على حظر بيعها ويدل عليه قوله صلى الله عليه وسلم فكلوا وادخروا وفى ذلك منع البيع ويدل عليه ما روى سفيان عن عبد الكريم الجزرى عن مجاهد عن عبد الرحمن بن ابي ليلى عن علي قال امرنى النبي صلى الله عليه وسلم ان اقوم على بدنه وقال اقسام جلودها وجلالها ولا تعط الجازر منها شيئا فانا نعطيه من عندنا فنع النبي صلى الله عليه وسلم ان يعطى منها اجرة الجازر وفى ذلك مع من البيع لان اعطاء الجازر ذلك من اجرة هو على وجه البيع ولما جاز الاكل منها دل على جواز الانتفاع بجلودها من غير جهة البيع ولذلك قال اصحابنا يجوز الانتفاع بجلد الاضحية وروى ذلك عن عمر وابن عباس وعائشة وقال الشعبي كان مسروق يتخذ مسك اضحيته مصلى فيصلى عليه وعن ابراهيم وعطاء وطاوس والشعبي انه ينتفع به * قال ابو بكر ولما منع النبي صلى الله عليه وسلم ان يعطى الجازر من الهدى شيئا فى جزارتها وقال انا نعطيه من عندنا دل ذلك على معين احدهما ان المحظور من ذلك ان يعطيه منها على وجه الاجرة لان فى بعض الفاظ حديث على وامرني ان لا اعطى اجر الجزار منها وفى بعضها ان لا اعطيه فى جزارتها منها شيئا فدل على انه جائز ان يعطى الجزار من غير اجرة كما يعطى سائر الناس وفيه دليل على

جواز الاجارة على نحر البدن لان النبي صلى الله عليه وسلم قال نحن نعطيه من عندنا وهو اصل في جواز الاجارة على كل عمل معلوم واجاز اصحابنا الاجارة على ذبح شاة ومنع ابو حنيفة الاجارة على قتل رجل بقصاص والفرق بينهما ان الذبح عمل معلوم والقتل مبهم غير معلوم ولا يدري أيقته بضربة او بضربتين او أكثر * قوله تعالى ﴿ ثُمَّ لِيَقْضُوا تَفْتَهُمْ وَلِيُؤْفُوا نَذْرَهُمْ ﴾ روى عبد الملك عن عطاء عن ابن عباس قال التفت الذبح والحلق والتقصير وقص الاظفار والشارب ونتف الابط وروى عثمان بن الاسود عن مجاهد مثله وكذلك عن الحسن وابي عبيدة وقال ابن عمر وسعيد بن جبير في قوله ﴿ تَفْتَهُمْ ﴾ قال المناسك وروى اشعث عن الحسن قال نسكهم وروى حماد بن سلمة عن قيس عن عطاء ﴿ ثُمَّ لِيَقْضُوا تَفْتَهُمْ ﴾ قال الشعر والاظفار وقيل التفت قشف الاحرام وقضاؤه بحلق الرأس والاعتسال ونحوه * قال ابو بكر لما تأول السلف قضاء التفت على ما ذكرنا دل ذلك على ان من قضاؤه حلق الرأس لانهم تأولوه عليه ولو لا ان ذلك اسم له لما تأولوه عليه اذ لا يسوغ التأويل على ما ليس اللفظ عبارة عنه وذلك دليل على وجوب الحلق لان الامر على الوجوب فيبطل قول من قال ان الحلق ليس بنسك في الاحرام ومن الناس من يزعم انه اطلاق من حظر اذ كانت هذه الاشياء محظورة قيل الاحلال لقوله تعالى ﴿ وَاِذَا جَلْتُمْ فَاصْطَادُوا ﴾ وقوله ﴿ فَاِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْاَرْضِ ﴾ والاول اصح لان امره بقضاء التفت قد انتظم سائر المناسك على ما روى عن ابن عمر ومن ذكرنا قوله من السلف ومعلوم ان فعل سائر المناسك ليس على وجه الاباحة بل على وجه الايجاب فكذلك الحلق لانه قد ثبت انه قد اريد بالامر بقضاء التفت الايجاب في غير الحلق فكذلك الحلق * وقوله ﴿ وَلِيُؤْفُوا نَذْرَهُمْ ﴾ قال ابن عباس نحرمنا نذروا من البدن وقال مجاهد كل ما نذر في الحج * قال ابو بكر ان كان التأويل نحر البدن المنذورة فان قوله تعالى ﴿ عَلَى مَا رَزَقَهُمْ مِنْ بَهِيمَةِ الْاَنْعَامِ فَكَلُوا مِنْهَا ﴾ لم يرد به ما نذر نحرمه من البدن والهدايا لانه لو كان مرادا لما ذكره بعد ذكره الذبح بهيمة الانعام وامره ايانا بالاكل منها فيكون قوله ﴿ عَلَى مَا رَزَقَهُمْ مِنْ بَهِيمَةِ الْاَنْعَامِ فَكَلُوا مِنْهَا ﴾ في غير المنذور به وهو دم التطوع والتمتع والقران ويدل على انه لم يرد الهدى المنذور ان دم النذر لا يؤكل منه وقد امر الله تعالى بالاكل من بهيمة الانعام المذكور في الآية فدل على انه لم يرد النذر واستأنف ذكر النذر واقادبه معاني احدها انه لا يؤكل منه والثاني ان ذبح النذر في هذه الايام افضل منه في غيرها والثالث ايجاب الوفاء بنفس المنذور دون كفارة يمين وجائز ان يكون المراد سائر النذور في الحج من صدقة او طواف ونحوه وقد روى عن ابن عباس ايضا انه قال هو كل نذر الى اجل * قال ابو بكر وفيه الدلالة على لزوم الوفاء بالنذر لقوله تعالى ﴿ وَلِيُؤْفُوا نَذْرَهُمْ ﴾ والامر على الوجوب وهو يدل على بطلان قول الشافعي فيمن نذر حجا او عمرة او بدنة او نحوها ان عليه كفارة يمين لان الله امرنا بالوفاء بنفس المنذور

باب طواف الزيارة

قال الله تعالى ﴿ وليطوفوا بالبيت العتيق ﴾ فروى عن الحسن انه قال ﴿ وليطوفوا ﴾ طواف الزيارة وقال مجاهد الطواف الواجب قال ابو بكر ظاهره يقتضى الوجوب لانه امر والاوامر على الوجوب وبدل عليه انه امر به معطوفا على الامر بقضاء التفث ولا طواف مفعول فى ذلك الوقت وهو يوم النحر بعد الذبح الا طواف الزيارة فدل على انه اراد طواف الزيارة ﴿ فان قيل يحتمل ان يريد به طواف القدوم الذى فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم واصحابه حين قدموا مكة وحلوا به من احرام الحج وجعلوه عمرة الا رسول الله صلى الله عليه وسلم فانه قد كان ساق الهدى فنعى ذلك من الاحلال ومضى على حجته ﴿ قيل له لا يجوز ان يكون المراد به طواف القدوم من رجوه احدها انه مأمور به عقيب الذبح وذبح الهدى انما يكون يوم النحر لانه قال ﴿ وبذكروا اسم الله فى ايام معلومات على ما رزقهم من بهيمة الانعام فكلوا منها واطعموا البائس الفقير ثم ايقضوا نفثهم وليوفوا نذورهم وليطوفوا بالبيت العتيق ﴾ وحقيقة ثم للترتيب والتراخي وطواف القدوم مفعول قبل يوم النحر فثبت انه لم يرد به طواف القدوم والوجه الثانى ان قوله ﴿ وليطوفوا بالبيت العتيق ﴾ هو امر والاوامر على الوجوب حتى تقوم دلالة التدب وطواف القدوم غير واجب وفي صرف المعنى اليه صرف للكلام عن حقيقته والثالث انه لو كان المراد الطواف الذى امر به اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم حين قدموا مكة لكان منسوخا لان ذلك الطواف انما امروا به لفسخ الحج وذلك منسوخ بقوله تعالى ﴿ وآتوا الحج والعمرة لله ﴾ وبما روى ربيعة عن الحارث بن بلال بن الحارث المزنى عن ابيه قال قلت لرسول الله ارأيت فسخ حجتنا لنا خاصة ام للناس عامة قال بل لكم خاصة وروى عن عمر وعثمان وابي ذر وغيرهم مثل ذلك وقال ابن عباس لا يطوف الحاج للقدوم وانه ان طاف قبل عرفة صارت حجته عمرة وكان محتج بقوله ﴿ ثم محلها الى البيت العتيق ﴾ فذهب الى انه محل بالطواف فعله قبل عرفة او بعده فكان ابن عباس يذهب الى ان هذا الحكم باق لم ينسخ وان فسخ الحج قبل تمامه جائز بان يطوف قبل الوقوف بعرفة فيصير حجه عمرة وقد ثبت بظاهر قوله تعالى ﴿ وآتوا الحج والعمرة لله ﴾ نسخه وهذا معنى ما اراده عمر بن الخطاب بقوله متعتان كانتا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم انا انهى عنهما واضرب عليهما متعة النساء ومتعة الحج وذهب فيه الى ظاهر هذه الآية والى ما علمه من توقيف رسول الله صلى الله عليه وسلم اياهم على ان فسخ الحج كان لهم خاصة واذا ثبت ان ذلك منسوخ لم يجوز تأويل قوله تعالى ﴿ وليطوفوا بالبيت العتيق ﴾ عليه فثبت بما وصقنا ان المراد طواف الزيارة * وفيه الدلالة على وجوب تقديمه قبل مضى ايام النحر اذ كان الامر على الفور حتى تقوم الدلالة على جواز التأخير ولا خلاف فى اباحه تأخيرها الى آخر ايام النحر وقد روى سفيان الثوري وغيره عن افلح بن حميد عن ابيه انه حج مع ناس من اصحاب

رسول الله صلى الله عليه وسلم فيهم ابو ايوب فلما كان يوم النحر لم يزر احد منهم البيت الى
 يوم النفر الا رجلا كانت معهم نساء فتعجلوا وانما اراد بذلك عندنا النفر الاول وهو اليوم
 الثالث من يوم النحر فلو خيلنا وظاهر الآية لما جاز تأخير الطواف عن يوم النحر الا انه
 لما اتفق السلف وفقهاء الامصار على اباحة تأخيره الى ان يوم الثالث من ايام النحر اخرناه
 ولم يجوز تأخيره الى آخر ايام التشريق ولذلك قال ابو حنيفة من اخره الى ايام التشريق فعليه
 دم وقال ابو يوسف ومحمد لا شيء عليه * فان قيل لما كانت ثم تقتضى التراخي وجب جواز
 تأخيره الى اى وقت شاء الطائف * قيل له لا خلاف انه ليس بواجب عليه التأخير وظاهر
 اللفظ يقتضى ايجاب تأخيره اذا حمل على حقيقته فلما لم يكن التأخير واجبا وكان فعله
 واجبا لا محالة اقتضى ذلك لزوم فعله يوم النحر من غير تأخير وهو الوقت الذى امر فيه
 بقضاء التثت فاستدلوا بظاهر اللفظ على جواز تأخيره ابدا غير صحيح مع كون ثم فى هذا
 الموضع غير مراد بها حقيقة معناها من وجوب فعله على التراخي ولهذا قال ابو حنيفة فيمن
 اخر الحلق الى آخر ايام التشريق ان عليه دما لان قوله تعالى (ثم ليقيموا تفهم) قد اقتضى
 فعل الحلق على الفور فى يوم النحر واباح تأخيره الى آخر ايام النحر بالاتفاق ولم يحجج اكثر
 من ذلك * وما يحتاج به لابي حنيفة فى ذلك ان الله تعالى قد اباح النفر فى اليوم الثانى من ايام التشريق
 وهو الثالث من النحر بقوله تعالى (واذكروا الله فى ايام معدودات فمن تعجل فى يومين
 فلا اثم عليه) ويمتنع اباحة النفر قبل تقديم طواف الزيارة فثبت انه مأمور به قبل النفر
 الاول وهو اليوم الثالث من النحر فاذا تضمن ذلك فقد تم الطواف فهو لا محالة منتهى عن تأخيره
 فاذا اخره لزمه جبرانه بدم * وقوله تعالى (وليطوفوا بالبيت العتيق) لما كان لفظا ظاهرا
 المبنى بين المراد اقتضى جواز الطواف على اى وجه اوقعه من حدث او جناية او عريان
 او منكوسا او زحفا اذ ليس فيه دلالة على كون الطهارة وما ذكرنا شرطا فيه ولو شرطنا فيه
 الطهارة وما ذكرنا كذا زائدين فى النص ما ليس فيه والزيادة فى النص غير جائزة الابل ما يجوز
 به النسخ فقد دلت الآية على وقوع الطواف موقع الجواز وان فعله على هذه الوجوه
 المنهى عنها * وقوله (ثم ليقيموا تفهم وليوفوا نذورهم وليطوفوا بالبيت العتيق) يقتضى
 جواز اى ذلك فعله من غير ترتيب اذ ليس فى اللفظ دلالة على الترتيب فان فعل الطواف قبل
 قضاء التثت او قضا التثت ثم طاف فان مقتضى الآية ان يجزى جميع ذلك اذا لواولا توجب
 الترتيب ولم يختلف الفقهاء فى اباحة الحلق واللبس قبل طواف الزيارة ولم يختلفوا ايضا فى
 حظر الجماع قبله * واختلفوا فى الطيب والصيد فقال قائلون هما مباحان قبل الطواف وهو
 قول اصحابنا وعامة الفقهاء وهو قول عائشة فى آخرين من السلف وقال عمر بن الخطاب
 وابن عمر لا تحمل له النساء والطيب والصيد حتى يطوف للزيارة وقال قوم لا تحمل له النساء
 والطيب والصيد حتى يطوف وروى سفيان بن عيينة عن عبد الرحمن بن القاسم عن
 ابيه عن عائشة قالت طيبت رسول الله لحرمه حين احرم وحله قبل ان يطوف

باليث ويدل عليه من طريق النظر اتفاق الجميع على اباحة اللبس والخلق قبل الطواف وليس لهما تأثير في افساد الاحرام فوجب ان يكون الطيب والصيد مثلهما * وقوله تعالى (باليث العتيق) قال معمر عن الزهري قال قال ابن الزبير انما سمي اليث العتيق لان الله اعتقه من الجابرة وقال مجاهد اعتق من ان يملكه الجابرة وقيل انه اول بيت وضع للناس بناء آدم عليه السلام ثم . ده ابراهيم عليه السلام فهو اقدم بيت فسمى لذلك عتيقا * وقوله تعالى ﴿ذلك ومن يعظم حرمات الله﴾ يعنى به والله اعلم اجتناب ما حرم الله عليه في وقت الاحرام تعظيما لله عز وجل واستعظاما لمواقعة مانهى الله عنه في احرامه صيانة لحجه واحرامه فهو خير له عند ربه من ترك استعظامه والتهاون به * وقوله تعالى ﴿واحلت لكم الانعام الا ما يتلى عليكم﴾ قيل فيه وجهان احدهما الا ما يتلى عليكم في كتاب الله من الميتة والدم ولحم الخنزير والموقوذة والمتردة والنطيحة وما اكل السبع وما ذبح على النصب والثاني واحلت لكم بهيمة الانعام من الابل والبقر والغنم في حال احرامكم الا ما يتلى عليكم من الصيد فانه محرم على المحرم * وقوله تعالى ﴿فاجتنبوا الرجس من الاوثان﴾ يعنى اجتنبوا تعظيم الاوثان فلا تعظموها واجتنبوا الذبائح لها على ما كان يفعله المشركون وسماها رجسا استقذارا لها واستخفافا بها وانما امرهم باستقذارها لان المشركين كانوا ينحرون عليها هدايا * يصوبون عليها الدماء وكانوا مع هذه النجاسات يعظمونها قبي الله المسلمين عن تعظيمها وعبادتها وسماها رجسا لهذارتها ونجاستها من الوجوه التي ذكرنا ويحتمل ان يكون سماها رجسا للزوم اجتنابها كاجتناب الاقذار والانبجاس

باب شهادة الزور

قال الله عز وجل ﴿واجتنبوا قول الزور﴾ والزور الكذب وذلك عام في سائر وجوه الكذب واعظمها الكفر بالله والكذب على الله عز وجل وقد دخل فيه شهادة الزور حدثنا عبد الباقي بن قانع قال حدثنا عبد الله بن احمد بن حنبل قال حدثنا ابو بكر بن ابي شيبة قال حدثنا محمد ويعلى ابا عبيد عن سفيان المصفرى عن ابيه عن حبيب بن النعمان عن خريم بن فانك قال صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الصبح ثم قال عدلت شهادة الزور بالاشراك بالله ثم تلا هذه الآية (فاجتنبوا الرجس من الاوثان واجتنبوا قول الزور حنفاء لله غير مشركين به) * وروى وائل بن ربيعة عن عبد الله بن مسعود قال عدلت شهادة الزور بالنسك بالله ثم قرأ (فاجتنبوا الرجس من الاوثان واجتنبوا قول الزور) * وحدثنا عبد الباقي قال حدثنا محمد بن العباس المؤدب قال حدثنا عاصم بن علي قال حدثنا محمد بن العراء النخعي قال سمعت محارب بن دثار يقول اخبرني عبد الله بن عمر انه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ساهد الزور لا تزول قدماء حتى توجب له النار * وقد اختلف في حكم ساهد الزور فقال ابو حنيفة لا يعزر وهذا عندنا على انه ان جاء نائبا فاما ان كان مصرا

فانه لا خلاف عندى بينهم في انه يعزى وقال ابو يوسف ومحمد يضرب ويسخم وجهه ويشهر ويحبس وقد روى عبدالله بن عامر عن ابيه قال اتى عمر بن الخطاب بشاهد زور فخرده واوقفه للناس يوما وقال هذا فلان بن فلان قاصرفوه ثم حبسه * وحدثنا عبد الباقي بن قانع قال حدثنا العباس بن الوليد البزاز قال حدثنا خلف بن هشام قال حدثنا حماد بن زيد عن الحجاج عن مكحول ان عمر بن الخطاب قال في الشاهد الزور يصرب ظهره ويحاق رأسه ويسخم وجهه ويطل حبسه * قوله تعالى ﴿ ذَلِكَ وَمَنْ يُعْظَمْ شَعَائِرَ اللَّهِ فَنَهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ ﴾ قال اهل اللغة الشعائر جمع شعيرة وهي العلامة التي تشعر بما جعلت له واشمار البدن هو ان نعلمها بما يشعر انها هدى فليل على هذا ان الشعائر علامات مناسك الحج كلها منها رمى الحمار والسعى بين الصفا والمروة وروى حبيب المعلم عن عطاء انه سئل عن شعائر الله فقال حرمت الله انباع طاعته واجتناب معصيته فذلك شعائر الله وروى شريك عن جابر عن عطاء (ومن يعظم شعائر الله) قال استسماها واستعظامها وروى ابن ابي نجيب عن مجاهد عن ابن عباس (ومن يعظم شعائر الله) قال في الاستحسان والاستسما والاستعظام وعن عكرمة مثله وكذلك قول مجاهد وقال الحسن شعائر الله دين الله * قال ابو بكر يجوز ان تكون هذه الوجوه كلها مرادة بالآية لاحتمالها لها

باب في ركوب البدنة

قال الله عز وجل ﴿ لَكُمْ فِيهَا مَنَافِعُ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى ﴾ قال ابن عباس وابن عمر ومجاهد وقتادة لكم فيها منافع في البانها وظهورها واصواقها الى ان تسمى بدنا ثم يحلبها الى البيت العتيق وعن محمد بن كعب القرظي مثله وقال عطاء انه يدفع بها الى ان تحر وهو قول عروة بن الزبير * قال ابو بكر فافق ابن عباس ومن ناسه على ان قوله (الى اجل مسمى) اراد به الى ان تصير بدنا فذلك هو الاحل المسمى وكرهوا بعد ذلك ان تركب وقال عطاء ومن وافقه تركبها بعد ان تصير بدنة وقال عروة بن الزبير تركبها غير قاذح لها ويحلبها عن فصل ولدها وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك اخبار يحتج بها من اباح ركوبها فروى ابو هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم رأى رجلا يسوق بدنة فقال له ويحك اركبها فقال انها بدنة فقال ويحك اركبها وروى سعة عن قتادة عن انس عن النبي صلى الله عليه وسلم انما اباحه لضرورة علمه من حاجة الرجل اليها وقدين ذلك في اخبار اخرتها ما روى اسماعيل بن جعفر عن حميد عن انس قال مر النبي صلى الله عليه وسلم برجل يسوق بدنة وهو مشى وقد بلغ منه فقال اركبها قال انها بدنة قال اركبها وسئل جابر عن ركوب الهدى فقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اركبها بالمعروف اذا الجئت اليها حتى تجد ظهرا وقد روى ابن حريم عن ابي الزبير عن جابر قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم في ركوب الهدى قال اركب بالمعروف اذا احتجت اليها حتى تجد ظهرا فين في هذه الاخبار

ان اباحة ركوبها معقودة بشريطة الضرورة اليها ويدل على انه لا يملك منافعتها انه لا يجوز له ان يؤجرها للركوب فلو كان مالكا لمنافعتها لملك عقد الاجارة عليها كمنافع سائر المملوكات

باب محل الهدى

قال الله تعالى ﴿واحلل لكم الانعام الا ما يتلى عليكم﴾ الى قوله ﴿لكم فيها منافع الى اجل مسمى ثم محلها الى البيت العتيق﴾ ومعلوم ان مراده تعالى فيما جعل هديا او بدنة او فها وجب ان يجعل هديا من واجب في دمه فاخبر تعالى ان محل ما كان هذا وصفه الى البيت العتيق والمراد بالبيت ههنا الحرم كله اذ معلوم انها لا تذبح عند البيت ولا في المسجد فدل على ان الحرم كله فعبء عنه بذكر البيت اذ كانت حرمة الحرم كله متعلقة بالبيت وهو كقوله تعالى في جزاء الصيد ﴿هديا بالغ الكفة﴾ ولا خلاف ان المراد بالحرم كله وقد روى اسامة بن زيد عن عطاء عن جابر بن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عرفة كلها موقف ومنى كلها منحر وكل فجاج مكة طريق ومنحر وعموم الآية يقتضي ان يكون محل سائر الهدايا الحرم ولا يجزى في غيره اذ لم تفرق بين شئ منها وبينه وقد اختلف في هدى الاحصار فقال اصحابنا محله ذبحه في الحرم وذلك لانه قال ﴿ولا تحملوا رؤسكم حتى يبلغ الهدى محله﴾ وكان المحل محلا في هذه الآية فلما قال ﴿ثم محلها الى البيت العتيق﴾ بين فيه ما اجل ذكره في الآية الاولى فوجب ان يكون محل هدى الاحصار الحرم ولم يخلعوا في سائر الهدايا التي يتعلق وجوبها بالاحرام مثل جزاء الصيد وفدية الادي ودم التمتع ان محلها الحرم فكذلك هدى الاحصار لما تعلق وجوبه بالاحرام وجب ان يكون في الحرم لله قوله تعالى ﴿والبدن جعلناها لكم من شعائر الله لكم فيها خير﴾ قيل ان البدن الابل البدنة بالسمن يقال بدنت الناقة اذا سمئها وقال بدن الرجل اذا سمن وانما قيل له بدنة من هذه الجهة ثم سميت الابل بدنا مهزولة كانت اوسمية فالبدنة اسم يختص بالبعير في اللغة الا ان البقرة لما صارت في حكم البدنة فامت مقامها وذلك لان النبي صلى الله عليه وسلم جعل البدنة عن سعة والبقرة عن سبعة فصارت البقر في حكم البدن ولذلك كان تقليد البقرة كتقليد البدنة في باب وقوع الاحرام بها لساقها ولا يقلد غيرها فهذان المعنيان اللذان يختص بهما البدن دون سائر الهدايا وروى عن جابر بن عبد الله قال البقرة من البدن واختلاف اصحابنا فمن قال لله على بدنة هل يجوز له نحرها بغير مكة فقال ابو حنيفة ومحمد بن حنبل ذلك وقال ابو يوسف لا يجوز له نحره الا بمكة ولم يختلفوا فيمن بدره هديا ان عليه ذبحه بمكة وان من قال لله على جزور انه مذبحه حيث شاء وروى عن ابن عمر انه قال من نذر جزورا نحرها حيث شاء واذا نذر بدنة نحرها بمكة وكذا روى عن الحسن وعطاء وكذا روى عن عبد الله بن محمد بن علي وسالم وسعيد ابن المسيب وروى عن الحسن ايضا وسعيد بن المسيب قال اذا جعل على نفسه هديا فمكة واذا قال بدنة فحيث نوى وقال مجاهد ليست البدن الا بمكة وذهب ابو حنيفة الى ان البدنة بمنزلة الجزور ولا يقتضي اهداءها الى موضع فكان بمنزلة ناذر الجزور والشاة ونحوها واما الهدى فانه

يقتضى اهداءه الى موضع وقال الله تعالى ﴿هديا بالغ الكعبة﴾ فجعل بلوغ الكعبة من صفة الهدى ويحتج لابي يوسف بقوله تعالى ﴿والبدن جعلنا هالكما من شعائر الله لكم فيها خير﴾ فكان اسم البدنة مفيدا لكونها قريبة كالهدي اذ كان اسم الهدى يقتضى كونه قريبة مجعولا لله فلما لم يحجز الهدى الا بمكة كان كذلك حكم البدنة * قال ابوبكر وهذا لا يلزم من قبل انه ليس كل ما كان ذبيحة قريبة فهو مختص بالحرم لان الانحية قريبة وهي جائزة في سائر الاماكن فوصفه للبدن بانها من شعائر الله لا يوجب تخصيصها بالحرم * قوله تعالى ﴿فاذكروا اسم الله عليها صواف﴾ روى يونس عن زياد قال رأيت ابن عمر اتي على رجل قد اناخ راحلته فنحرتها وهي باركة فقال انحرها قياما مقيدة سنة ابي القاسم صلى الله عليه وسلم وروى ايمن بن نابل عن طاوس قال في قوله تعالى ﴿فاذكروا اسم الله عليها صواف﴾ قياما وروى سفيان عن منصور عن مجاهد قال من قرأ صواف فهي قائمة مضمومة يداها ومن قرأ صوافن قيام معقولة وروى الاعمش عن ابي ظبيان عن ابن عباس قال قرأها صوافن قال معقولة يقول بسم الله والله اكبر وروى الاعمش عن ابي الضحى قال سمعت ابن عباس وسئل عن هذه الآية صواف قال قياما معقولة وروى جوير عن الضحاك قال كان ابن مسعود يقرأها صوافن وصوافن ان يعقل احدي يديها فتقوم على ثلاث وروى قتادة عن الحسن انه قرأها صوافي قال خالصة من الشرك وعن ابن عمر وعروة بن الزبير انها تخر مستقبله القبلة * قال ابوبكر خصلت قراءة السالف لذلك على ثلاثة انحاء احدها صواف بمعنى مصطفة قياما وصوافي بمعنى خالصة لله تعالى وصوافن بمعنى معقولة في قيامها * قوله تعالى ﴿فاذا وجبت جنوبها﴾ روى عن ابن عباس ومجاهد والضحاك وغيرهم اذا سقطت وقال اهل اللغة الوجوب هو السقوط ومنه وجبت الشمس اذا سقطت للمغيب * قال قيس بن الخطيم -

اطاعت بنوعوف اميرا نهامهم * عن السلم حتى كان اول واجب

يعنى اول مقتول سقط على الارض وكذلك البدن اذا نحررت قياما سقطت لجنوبها وهذا يدل على انه قد اراد بقوله صواف قياما لانها اذا كانت باركة لا تقل انها تسقط الا بالاضافة فيقال سقطت لجنوبها واذا كانت قائمة ثم نحررت فلا محالة يطابق عابها اسم السقوط وقد يقال للباركة اذا ماتت فانقلبت على الجنب انها سقطت لجنبها فاللفظ محتمل للامر من الان اظهرها ان تكون قائمة فتسقط لجنبها عند النحر * وقوله تعالى ﴿فاذا وجبت جنوبها فكلوا منها﴾ يدل على انه قد اراد بوجوبها لجنوبها موتها فهذا يدل على انه ليس المراد سقوطها فحسب وانه انما اراد سقوطها للموت فجعل وجوبها عبارة عن الموت وهذا يدل على انه لا يجوز الاكل منها الا بعد موتها وبطلان قوله صلى الله عليه وسلم ما بان من البهيمة وهي حية فهو ميتة * وقوله تعالى ﴿فكلوا منها﴾ يقتضى ايجاب الاكل منها الا ان اهل العلم متفقون على ان الاكل منها غير واجب وحائز ان يكون مستحبا مندوبا اليه وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه اكل من البدن التي ساقها في حجة الوداع وكان لا يأكل يوم الاضحية حتى يصلي صلاة العيد ثم يأكل من لحم اضحيته وقال صلى الله عليه وسلم كنت نهيتكم عن لحوم الاضاحي فوق ثلث فكلوا وادخروا وروى ابوبكر بن عيشاش عن ابي اسحاق

عن عاصمة قال بعث معي عبد الله بهدية فقلت له ماذا تأمرني ان اصنع به قال اذا كان يوم عرفة فعرف به واذا كان يوم النحر فاحرقه صواف فاذا وجب لحبه فكل ثلثا وتصديق ثلث وابعث الى اهل اخي ثلثا وروى نافع عن ابن عمر كان يفتي في النسك والاضحية ثلثا ولاهلك وثلث في جيرانك وثلث للمساكين وقال عبد الملك عن عطاء مثله قال وكل شيء من البدن واجبا كان او تطوعا فهو بهذه المنزلة الا ما كان من جزاء سيد او فدية من صيام او صدقة او نسك او نذر مسمى للمساكين وقد روى طلحة بن عمرو عن عطاء عن ابن مسعود قال امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان نتصدق بثلثها ونأكل ثلثها ونعطى الجائر ثلثها والجائر غلط لان النبي صلى الله عليه وسلم قال لمعلى لا نعط الجائر منها شيئا وجائر ان يكون الجائر محييا وانما امرنا باعطائه من غير اجرة الجزارة وانما نهى ان يعطى الجائر منها من اجرة ولما ثبت جواز الاكل منها دل ذلك على جواز اعطائه الاغنياء لان كل ما يجوز له اكله يجوز ان يعطى منه الغني كسائر امواله * وانما قدروا الثلث للصدقة على وجه الاستحباب لانه لما جازله ان يأكل بعضه ويتصدق ببعضه ويهدي ببعضه على غير وجه الصدقة كان الذي حصل للصدقة الثلث وقد قدمنا قبل ذلك انه لما قال صلى الله عليه وسلم في لحوم الاضاحي فكلوا وادخروا وقال الله تعالى (فكلوا منها واطعموا الناس الفقير) حصل الثلث للصدقة * وقوله تعالى (فكلوا منها) عطفا على البدن يقتضي عموم جوار الاكل من بدن القران والتمتع لشمول اللفظ لها * قوله تعالى * واطعموا الفقير والمعتز * قال ابو بكر القانع قد يكون الراعي بما رزق والقانع الرضا بما رزقه الله تعالى ويقال من القناعة رجل فاع وقنع ومن الفروع رجل فانع لا غير * قال ابو بكر وقال التباخ في الفروع

لما المرء يصلحه فيعني * مفارقة اعف من الفروع

واختلاف السامع في المراد بالآية فروى عن ابن عباس ومجاهد وقتادة قالوا المانع الذي لا يسئل والمعتز الذي يسئل وروى عن الحسن وسعيد بن جبير قالوا القانع الذي يسئل وروى عن الحسن قال المعتز يتعرض ولا يسئل وقال مجاهد القانع حارث الذي والمعتز الذي يعزبك من الناس * قال ابو بكر ان كان القانع هو الغني فقد اقتضت الآية ان يكون المسنحب الصدقة بالثلث لان فيها الامر بالاكل واعطاء الغني واعطاء الفقير الذي يسئل * قوله تعالى * لن يال الله لحومها ولا دماؤها ولكن يناله التقوى منكم * قيل في معناه ان يتقبل الله اللحوم ولا الدماء ولكن يتقبل التقوى منها وقيل ان يبلغ رضا الله لحومها ولا دماها ولكن يبلغه التقوى منكم وانما قال ذلك بيانا اهم انما يستحقون الثواب باعمالهم اذ كانت اللحوم والدماء فعل الله فلا يجوز ان يستحقوا بها الثواب وانما يستحقونه بفعلهم الذي هو التقوى ويجري موافقه امر الله تعالى بذبحها * قوله تعالى * كذلك سحرها لكم * يعني ذللها لتصرف المباد فيما يريدون منها خلاف السباع الممتعة بما اعطيت من العوة والآلة * قوله تعالى * ولولا دفع الله

الناس بعضهم بعض لهدمت صوامع وبيع وصلوات ومساجد قال مجاهد صوامع الرهبان والبيع كنائس اليهود وقال الضحاك صلوات كنائس اليهود ويسموننا صلواتنا وقيل ان الصلوات مواضع صلوات المسلمين مما في منازلهم وقال بعضهم لولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لهدمت صوامع في ايام شريعة عيسى عليه السلام وبيع في ايام شريعة موسى عليه السلام ومساجد في ايام شريعة محمد صلى الله عليه وسلم وقال الحسن يدفع عن هدم مصليات اهل الذمة بالمؤمنين قال ابو بكر في الآية دليل على ان هذه المواضع المذكورة لا يجوز ان تهدم على من كان له ذمة او عهد من الكفار واما في دار الحرب فجائز لهم ان يهدموها كما يهدمون سائر دورهم وقال محمد بن الحسن في ارض الصلح اذا صارت مصرا للمسلمين لم يهدم ما كان فيها من بيعة او كنيسة او بيت نادر واما ما فتح عنوة واقرهاها عليها بالجزية فانه ماصار منها مصرا للمسلمين فاتهم يمنعون فيها من الصلاة في بيعهم وكنائسهم ولا تهدم عليهم ويؤمنون بان يجعلوها ان شاؤا بيوتا مسكونة بقوله تعالى ﴿الذين ان مكناهم في الارض اقاموا الصلوة وآتوا الزكاة﴾ قال ابو بكر هذه صفة الذين اذن لهم في القتال بقوله تعالى ﴿اذن للذين يقاتلون بانهم ظلموا﴾ الى قوله ﴿الذين اخرجوا من ديارهم بغير حق﴾ الى قوله ﴿الذين ان مكناهم في الارض اقاموا الصلوة وآتوا الزكاة وامروا بالمعروف ونهوا عن المنكر﴾ وهذه صفة المهاجرين لانهم الذين اخرجوا من ديارهم بغير حق فاخبر تعالى انه ان مكنهم في الارض اقاموا الصلوة وآتوا الزكاة وامروا بالمعروف ونهوا عن المنكر وهو صفة الخلفاء الراشدين الذين مكنهم الله في الارض وهم ابو بكر وعمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم وفيه الدلالة الواضحة على صحة امامتهم لاخبار الله تعالى بانهم اذا مكسوا في الارض قاموا بفروض الله عليهم وقدمكنوا في الارض فوجب ان يكونوا ائمة فائمين باوامر الله متبينين عن رواجره ونواهيها ولا يدخل معاوية في هؤلاء لان الله انما وصف بذلك المهاجرين الذين اخرجوا من ديارهم وليس معاوية من المهاجرين بل هو من الطلقاء بقوله تعالى ﴿وما ارسلنا من قبلك من رسول ولا نبي الا اذا نصح الى الشيطان في امينه﴾ الآية روى عن ابن عباس وسعيد بن جبير والضحاك ومحمد بن كعب ومحمد بن قيس ان السبب في نزول هذه الآية انه لما تلا النبي صلى الله عليه وسلم ﴿اقرأتم اللات والعزى ومناة الثالثة الاخرى﴾ التي بالشيطان في تلاوته [تلك الغرائق العلى * وان سفاعهن لزنجي] وقد اختلف في معنى التي الشيطان فقال قائلون لما تلا النبي صلى الله عليه وسلم هذه السورة وذكر فيها الاصنام علم الكفار انه يذكرها بالذم والعيب فقال قائل منهم حين باع النبي صلى الله عليه وسلم الى قوله تعالى ﴿اقرأتم اللات والعزى﴾ تلك الغرائق العلى وذلك بحضرة الجمع الكثير من قريش في المسجد الحرام فقال سائر الكفار الذين كانوا بالبعد منه ان محمدا قد مدح آلهتنا وظنوا ان ذلك كان في تلاوته فابطل الله ذلك من قولهم وبين ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يبتله واما تلاه بعض المشركين وسمى الذي التي ذلك في حال تلاوة النبي صلى الله عليه وسلم شيطانا لانه كان من شياطين الانس كما قال تعالى ﴿شياطين الانس والجن﴾ والشيطان اسم لكل متبرد

مطلب
في صحة امامه الخلفاء
الراشدين رضي الله
عنهم

مطلب
في (تلك الغرائق
العلی) الى آخره

عات من الجن والانس * وقيل انه جائز ان يكون شيطانا من شياطين الجن وقال ذلك عند تلاوة النبي صلى الله عليه وسلم ومثل ذلك جائز في ازمان الانبياء عليهم السلام كما حكى الله تعالى عنه قوله (واذرين لهم الشيطان اعمالهم) وقال (لا غالب لكم اليوم من الناس واني جار لكم فلما تراءت الفئتان نكص على عقبيه وقال اني بريء منكم اني اري ما لا ارون) وانما قال ذلك ابليس حين تصور في صورة سراق بن مالك لقريش وهم يريدون الخروج الى بدر وكما تصور في صورة الشيخ النجدي حين تشاورت قريش في دار الندوة في امر النبي صلى الله عليه وسلم وكان مثل ذلك جائزا في زمن النبي صلى الله عليه وسلم لضرب من الدير فجائز ان يكون الذي قال ذلك شيطانا فظن القوم ان النبي صلى الله عليه وسلم قاله * وقال بعضهم جائز ان يكون النبي صلى الله عليه وسلم قد تكلم بذلك على سبيل السهو الذي لا يعرى منه بشر فلا يثبت ان ينه الله عليه * وانكر بعض العلماء ذلك وذهب الى ان المعنى ان الشيطان كان يلقي وساوسه في صدر النبي صلى الله عليه وسلم ما يشغله عن بعض ما يقول فيقرأ غاطا في القصص المتشابهة نحو قصة موسى عليه السلام وفرعون في مواضع من القرآن مختلفة الالفاظ فكان المنافقون والمشركون ربما قالوا قد رجح عن بعض ما قرأ وكان ذلك يكون منه على طريق السهو فنه الله تعالى عليه فاما الفاظ في قراءة تلك القران فيق فانه غير جائز وقوعه من النبي صلى الله عليه وسلم كالايجوز وقوع الفاظ على بعض القرآن بالشاد شعر في اضافة التلاوة على انه من القرآن * وروى عن الحسن انه لما تلا ما فيه ذكر الاصنام قال لهم النبي صلى الله عليه وسلم انما هي عندكم كالقران في العلى وان سفاغهن لترجي في قولكم على جهة التكبر عليهم ؎ قوله تعالى (والكل امة جعلنا منسكا هم ناسكوه فلا تنازعنك في الامر) قيل ان المنسك الموضع المعتاد لعمل خير او شر وهو المألف لذلك ومناسك الحج مواضع العبادات فيه فهي متعبدات الحج وقال ابن عباس منسكا عيدا وقال مجاهد وقتادة متعبدا في اراقه الدم بمعنى وغيره وقال عطاء ومجاهد ايضا وعكرمة ذبايحهم ذابحوه وقيل ان المنسك جميع العبادات التي امر الله بها ؎ قال ابو بكر قال النبي صلى الله عليه وسلم في حديث البراء بن عازب ان النبي صلى الله عليه وسلم خرج يوم الاضحى فقال ان اول نسكنا في يومنا هذا الصلاة ثم الذبح فجعل الصلاة والذبح جميعا نسكا وهذا يدل على ان اسم النسك يقع على جميع العبادات الا ان الاظهر الاغاب في العادة عند الاطلاق الذبح على وجه القرية قال الله تعالى (فقدية من صيام او صدقة او نسك) وليس يمتنع ان يكون المراد جميع العبادات ويكون الذبح احدا ما ارد بالآية فيوجب ذلك ان يكونوا مأمورين بالذبح لقوله تعالى (فلا تنازعنك في الامر) واذ كنا مأمورين بالذبح ساغ الاحتجاج به في ايجاب الاضحية لوقوعها عامة في الموسرين كالزكاة ولو جعلنا على الذبح الواجب في الحج كان خاصا في دم القران والتمتع اذ كانا نسكين في الحج دون غيرها من الدماء اذ كانت سائر الدماء في الحج انما يجب على جهة جبران نقص وجانية فلا يكون ايجابه على وجه ابتداء العبادة به وقوله تعالى (جعلنا منسكا هم ناسكوه) يقتضى ظاهره ابتداء ايجاب العبادة به * واختلف السلف وفقهاء الامصار في وجوب الاضحية فروى

الشعبي عن ابي سريحة قال رأيت ابا بكر وعمر وما يضحيان وقال عكرمة كان ابن عباس يبعثني يوم الاضحى بدر همين استرعى له لحما ويقول من لقيت فقل هذه اضحية ابن عباس وقال ابن عمر ليست بحتم ولكن سنة ومعروف وقال ابو مسعود الانصاري اني لادع الاضحى وانا موسر مخافة ان يرى جيرانى انه حنم على وقال ابراهيم النخعي الاضحية واجبة الاعلى مسافر وروى عنه انه قال كانوا اذا شهدوا ضحوا واذا سافروا لم يضحوا وروى يحيى بن يمان عن سعيد بن عبد العزيز عن مكحول قال الاضحية واجبة وقال ابو خيفة ومحمد وزفر الاضحية واجبة على اهل اليسار من اهل الامصار والقرى المقيمين دون المسافرين ولا اضحية على المسافرين وان كان موسرا وحد اليسار في ذلك ماتجب فيه صدقة الفطر وروى عن ابي يوسف مثل ذلك وروى عنه انها ليست بواجبة وهي سنة وقال مالك بن انس على الناس كلهم اضحية المسافر والمقيم ومن تركها من غير عذر فبئس ماصنع وقال الثوري والشافعي ليست بواجبة وقال الثوري لابأس بتركها وقال عبدالله بن الحسن يؤثر بها اياه احب الى من ان يضحي * قال ابو بكر ومن توجيهها محتج له بهذا الآية ويحتج له بقوله (قل ان صلاتى ونسكى ومحياى ومماتى لله رب العالمين لا شريك له وبذلك امرت) قداقتضى الامر بالاضحية لان النسك في هذا الموضع المراد به الاضحية ويدل عليه ما روى سعيد ابن جبير عن عمران بن حصين ان النبي صلى الله عليه وسلم قال يا فاطمة اشهدي اضحيتك فانه يغفر لك ناول قطرة من دمها كل ذنب عمتيه وقولى (ان صلاتى ونسكى ومحياى ومماتى لله رب العالمين) وروى ان عليا رضي الله عنه كان يقول عند ذبح الاضحية (ان صلاتى ونسكى ومحياى ومماتى لله) الآية وقال ابو ردة بن نيار يوم الاضحى يا رسول الله انى عجلت بنسكى وقال صلى الله عليه وسلم ان اول بسكننا في يومنا هذا الصلاة ثم الذبح فدل ذلك على ان هذا النسك قد ارد به الاضحية واخبرانه ما مور به بقوله (وبذلك امرت) والامر يقتضى الوجوب ويحتج فيه بقوله (فصل لربك وانحر) قد روى انه اراد صلاة العيد والتحرر الاضحية والامر يقتضى الاحباب واذا وجب على النبي صلى الله عليه وسلم فهو واجب علينا لقوله تعالى (فانبعوه) وقوله (لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة) * ويحتج للقائمين باحبابها من جهة الاثر بما رواه زيد بن الحباب عن عبدالله بن عياش قال حدثني الاعرج عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من كان له يسار فام يضح فلا يقربن مصلانا * وقد رواه غير زيد بن الحباب مرفوعا جماعة منهم يحيى بن سعيد حدثنا عبد الباقي بن قانع قال حدثنا عباس بن الوليد بن المبارك قال حدثنا الهيثم بن خارجة قال حدثنا يحيى بن سعيد عن عبدالله بن عياش عن الاعرج عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من قدر على سعة فام يضح فلا يقربن مصلانا * ورواه يحيى بن يعلى ايضا مرفوعا حدثنا عبد الباقي قال حدثنا حسين بن اسحاق قال حدثنا احمد بن النعمان المراء قال حدثنا يحيى بن يعلى عن عبدالله بن عياش او عباس عن الاعرج عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من وجد سعة فلم يضح فلا يقربن مصلانا * ورواه عبيد الله بن ابي جعفر عن الاعرج عن ابي هريرة قال من وجد سعة فلم يضح فلا يقربن مصلانا ويقال ان عبيد الله بن ابي جعفر فوق

ابن عياش في الضبط والجلالة فوقه على ابي هريرة ولم يرفعه ويقال ان الصحيح انه موقوف عليه غير مرفوع * ويحتج لاجبابها ايضا بحديث ابي رملة الحنفى عن مخنف بن سلم عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال على كل اهل بيت في عام اضحية وعترة * قال ابو بكر والعترة منسوخة بالاتفاق وهي انهم كانوا يصومون رجب ثم يمترون وهي الرجبية وقد كان ابن سيرين وابن عون يعقلانه ولم يعم الدلالة على نسخ الاضحية فهي واجبة بمقتضى الخبر الا انه ذكر في هذا الحديث على كل اهل بيت اضحية ومعلوم ان الواجب من الاضحية لا يجزى عن اهل البيت وانما يجزى عن واحد قبل ذلك على انه لم يرد الاجاب * وما يحتج لموجبها ما حدثنا عبد الباقي قال حدثنا احمد بن ابي عون البزورى قال حدثنا ابو معمر اسماعيل ابن ابراهيم قال حدثنا ابواسماعيل المؤدب عن مجالد عن الشعبي عن جابر والبراء بن عازب قال قال النبي صلى الله عليه وسلم على منبره يوم الاضحى فقال من صلى معنا هذه الصلاة فليذبح بعد الصلاة فقام ابو بردة بن يار فقال يا رسول الله انى ذبحت لياكل معنا احبابنا اذا رحنا قال ليس بنسك قال عندى جذعة من الممزر قال تجزى عنك ولا تجزى عن غيرك فيستبدل من هذا الخبر بوجوده على الوجوب احدها قوله صلى الله عليه وسلم من صلى معنا هذه الصلاة وشهد معنا فليذبح بعد الصلاة وهو امر بالذبح يقتضى ظاهرا الوجوب والوجه الثانى قوله صلى الله عليه وسلم تجزى عنك ولا تجزى عن غيرك ومعناه قصص عنك لانه يقال جزى عنى كذا بمعنى قضى عنى والقضاء لا يكون الا عن واجب فقد اقتضى ذلك الوجوب ومن جهة اخرى ان فى بعض الفاظ هذا الحديث فمن ذبح قبل الصلاة فليعد بضحته وفى بعضها انه قال لا بى بردة اعد اضحيتك ومن يابى ذلك يقول ان قوله صلى الله عليه وسلم من صلى معنا هذه الصلاة وشهد معنا فليذبح يدل على انه لم يرد الاجاب لان وجوبها لا يتعلق بشهود الصلاة عند الجميع ولما عم الجميع ولم يخص به الاغنياء دل على انه اراد التنب واما قوله تجزى عنك فانما اراد به جواز قرينة والجواز والقضاء على ضربين احدهما جواز قرينة والآخر جواز فوض فليس فى ظاهر اطلاق لفظ الجواز والقضاء دلالة على الوجوب وايضا يحتمل ان يكون ابو بردة قد كان اوجب الاضحية نذرا فامره بالاعادة فاذا ليس فيما خاطبه ابا بردة دلالة على الوجوب لانه حكم فى شخص معين ليس بعموم لفظ فى اجابها على كل احد * فان قيل لو اراد القضاء عن واجب لسأله عن قيمته لوجب عليه مثله * قيل له قد قال ابو بردة ان عندى جذعة خير من شاتى لعم فكانت الجذعة خيرا من الاولى * وما يحتج به على الوجوب من طريق النظر اتفاق الجميع على لزومها بالنذر فلولا ان لها اصلا فى الوجوب لما لزم بالنذر كسائر الانبياء التى ليس لها اصل فى الوجوب فلان لم بالنذر * وما يحتج به للوجوب ما روى جابر الجعفى عن ابي حمفر قال نسخت الاضحية كل ذبح كان قبلها ونسخت الزكاة كل زكاة كانت قبلها ونسخ صوم رمضان كل صوم كان قبله ونسخ غسل الجنابة كل غسل كان قبله قالوا فهذا يدل على وجوب الاضحى لانه نسخ به ما كان قبله ولا يكون المنسوخ به الا واجبا الا ترى ان كل ما

ذكره انه ناسخ لما قبله فهو فرض او واجب * قال ابو بكر وهذا عندي لا يدل على الوجوب لان نسخ الواجب هو بيان مدة الوجوب فاذا بين بالنسخ ان مدة الابحاج كانت الى هذا الوقت لم يكن في ذلك ما يقتضي ايجاب شئ آخر الا نرى انه لو قال قد نسخت عنكم العتيرة والعميقة وسائر الذمائم التي كانت فعل لم تكن فيه دلالة على وجوب ذبيحة اخرى فليس اذا في قوله نسخت الاضحية كل ذبيحة كانت قبلها دلالة على وجوب الاضحية وانما فائدة ذكر النسخ في هذا الموضع بالاضحية انه بعد ما ندبنا الى الاضحية لم يكن هناك ذبيحة اخرى واجبة * ومما يحتج به من نفى وجوبها ما حدثنا عبد الباقي بن قانع قال حدثنا ابراهيم ابن عبدالله قال حدثنا عبدالعزيز بن الخطاب قال حدثنا مندل بن علي عن ابي حباب عن عكرمة عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الاضحية على فريضة وهو عليكم سنة * وحدثنا عبد الباقي قال حدثنا سعيد بن محمد ابو عثمان الانجذاني قال حدثنا الحسن بن حماد قال حدثنا عبد الرحيم بن سليم عن عبد الله بن محرز عن قتادة عن انس ابن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم امرت بالاضحية والوتر ولم نعزم على * وحدثنا عبد الباقي قال حدثنا محمد بن علي بن العباس الفقيه قال حدثنا عبدالله بن عمر قال حدثنا محمد بن عبد الوارث قال حدثنا ابان عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ثلاث هن على فريضة ولكم تطوع الاضحية والوتر والاضحية ففي هذه الاخبار انها ليست بواجبة علينا الا ان الاخبار لو تعارضت لكانت الاخبار المقتضية للإيجاب اولى بالاسنعمال من وجهين احدهما ان الابحاج طامى على امانة الترك والثاني ان فيه حظر الترك وفي نفيه اباحة الترك والحظر اولى من الاباحة * ومما يحتج به في نفى الوجوب ما حدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا هارون بن عبدالله قال حدثنا عبدالله بن يزيد قال حدثني سعيد بن ايوب قال حدثني عياش المتباني عن عيسى بن هلال المصدقي عن عبدالله بن عمرو بن العاص ان النبي صلى الله عليه وسلم قال امرت بيوم الاضحية عبدا جعله الله لهذه الامة فقال رجل ارأيت ان لم اجد الامنيحة انى افاضى بها قال لا ولكن تأخذ من شعرك واظفارك وتقص شار بك وتخلق طائرك فذلك تمام اضحيتك عند الله عز وجل فلما جعل هذه الاشياء بمنزلة الاضحية دل على ان الاضحية غير واجبة اذ كان فعل هذه الاشياء غير واجب * وحدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثني ابراهيم ابن موسى الرازي قال حدثنا عيسى قال حدثنا محمد بن اسحاق عن يزيد بن ابي حبيب عن ابي عياش عن حابر بن عبدالله قال ذبح النبي صلى الله عليه وسلم يوم النحر كبشين اقرنين املحين موجئين فلما وجههما قال انى وجهت وجهي للنبي فطر السموات والارض على ملة ابراهيم خنيفسا وما انا من المشركين ان صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك امرت وانا من المسلمين اللهم منك ولك عن محمد وامته باسم الله والله اكبر ثم ذبح قالوا ففي ذبحه عن الامة دلالة على انها غير واجبة

لأنها لو كانت واجبة لم تجز ساة عن جميع الأمة **❦** قال أبو بكر وهذا لابن الجواب لانه تطوع بذلك وجاز ان تطوع عمر قد وجب عليه كما تطوع الرجل عن نفسه ولا يسقط ذلك عنه وجوب ما يلزمه **❦** ومما يخرج من نفى الوجوب ما قدمنا روايته عن السلف من نفى الجاهلية وفيه الدلالة من وجهين على ذلك أحدهما انه لم يظهر من أحد من نظرائهم من السلف خلافة وقد استفاض عن ذكرنا قولهم من السلف نفى الجاهلية والثاني انه لو كان واجبا مع عموم الحاجة اليه لوجب ان يكون من النبي صلى الله عليه وسلم توقيف لا صحابة على وجوبه ولو كان كذلك لورد النقل به مستفيضا متواترا وكان لا اقل من ان يكون وروده في وزن ورود اجاب صدقة الفطر لعموم الحاجة اليه وفي عدم النقل المستفيض فيه دلالة على نفى الوجوب **❦** ويحتج فيه بانه لو كان واجبا وهو حق في مال لما اختلف حكم المقيم والمسافر فيه كصدقة الفطر فلما لم يوجب أبو خيفة على المسافر دل على انه غير واجب **❦** ويحتج فيه ايضا بانه لو كان واجبا وهو حق في مال لما سقطه مضي الوقت فلما اتفق الجميع على انه يسقط بمضي ايام التحرر دل على انه غير واجب اذ كانت سائر الحقوق الواجبة في الاموال نحو الزكاة وصدقة الفطر والعشر ونحوها لا يسقطها معنى الاوقات **❦** قوله تعالى **﴿**وجاهدوا في الله حق جهاده**﴾** الى قوله **﴿**ملة ابيكم ابراهيم**﴾** قيل معناه جاهدوا في الله حق جهاده واسبعوا ملة ابيكم ابراهيم ولذلك نصب وقال بعضهم نصب لانه اراد كلمة ابيكم الا انه لما حذف الجار اتصل الاسم بالفعل فنصب **❦** قال أبو بكر وفي هذه الآية دلالة على ان علنا اتباع شريعة ابراهيم الاما ثبت نسجه على اسان نبينا صلى الله عليه وسلم وقبل انه انما قال ملة ابيكم ابراهيم لانها داخلية في ملة نبينا صلى الله عليه وسلم وان كان المعنى انه كلمة ابيكم ابراهيم فانه يعني ان الجهاد في الله حق جهاده كلمة ابيكم ابراهيم عليه السلام لانه جاهد في الله حق جهاده وقال ابن عباس **﴿**وجاهدوا في الله حق جهاده**﴾** جاهدوا المسلمين وروى عن ابن عباس ايضا لا تخافوا في الله لومة لائم وهو الجهاد في الله حق جهاده وقال الضحاك يعني اعملوا بالحق لله عز وجل **❦** قوله تعالى **﴿**وما جعل عليكم في الدين من حرج**﴾** قال ابن عباس من ضيق وكذلك قال مجاهد وبجميع به في كل ما اختلف فيه من الحوادث ان ما ادى الى الضيق فهو مني وما اوجب الوسعة فهو اولى وقد قيل **﴿**وما جعل عليكم في الدين من حرج**﴾** انه من ضيق لا يخرج منه وذلك لان منه ما يخص منه بالتوبة ومنه ما رده المطاعة فليس في دين الاسلام ما لا سبل الى الخلاص من عقوبته **❦** وقوله **﴿**ملة ابيكم ابراهيم**﴾** الخطاب لجميع المسلمين وليس كلهم راجعا بنسبه الى اولاد ابراهيم فروى عن الحسن انه اراد ان حرمة ابراهيم على المسلمين كحرمة الوالد على الولد كما قال تعالى **﴿**واذواجه امهاتهم**﴾** وفي بعض المرات وهو اب لهم **❦** قوله تعالى **﴿**هو سماكم المسلمين من قبل**﴾** قال ابن عباس ومجاهد يعني ان الله سماكم المسلمين وقيل ان ابراهيم سماكم المسلمين لقوله تعالى حاكما عن ابراهيم **﴿**ومن ذريتنا امة مسلمة لك**﴾** وقوله تعالى **﴿**من قبل وفي هذا**﴾** قال مجاهد من قبل القرآن وفي القرآن **❦** وقوله تعالى **﴿**هو اجتباكم**﴾** يدل على انهم عدول مرضيون وفي ذلك

بطلان طعن الطاعنين عليهم اذ كان الله لا يجتبي الا اهل طاعته واتباع مرضاته وفي ذلك مدح للصحابه المخاطبين بذلك ودليل على طهارتهم * قوله تعالى ﴿ليكون الرسول شهيدا عليكم وتكونوا شهداء على الناس﴾ فيه الدلالة على صحة اجماعهم لان معناه ليكون الرسول شهيدا عليكم بطاعة من اطاع في تبليغه وعصيان من عصى وتكونوا شهداء على الناس باعمالهم فيما باعتموهم من كتاب ربهم وسنة نبيهم وهذه الآية نظير قوله تعالى ﴿وكذلك جعلناكم امة وسطا لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيدا﴾ فبدأ بمدحهم ووصفهم بالعدالة ثم اخبر انهم شهداء وحجة على من بعدهم كما قال هنا ﴿هو اجتباكم﴾ الى قوله ﴿وتكونوا شهداء على الناس﴾ * قوله تعالى ﴿وافعلوا الخير﴾ ربما يحتاج به المحتج في ايجاب قرينة تختلف في وجوبها وهذا عندنا لا يصح الاحتجاج به في ايجاب شيء ولا يصح اعتقاد العموم فيه . آخر سورة الحج

سورة المؤمنین ومن سورة المؤمنین بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تعالى ﴿قد افلح المؤمنون الذين هم في صلاتهم خاشعون﴾ روى ابن عون عن محمد بن سيرين قال كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا سلى رفع رأسه الى السماء فلما نزلت ﴿الذين هم في صلاتهم خاشعون﴾ نكس رأسه وروى هشام عن محمد قال لما نزلت ﴿الذين هم في صلاتهم خاشعون﴾ خضوا ابصارهم فكان الرجل يحب ان لا يجاوز بصره موضع سجوده وروى عن جماعة الخشوع في الصلاة ان لا يجاوز بصره موضع سجوده وروى عن ابراهيم ومجاهد والزهرى الخشوع السكون و روى المسعودى عن ابى سنان عن رجل منهم قال سئل على عن قوله ﴿الذين هم في صلاتهم خاشعون﴾ قال الخشوع في القلب وان تلين ~~كتفك~~ للعرض المسام ولا تلتفت في صلاتك وقال الحسن خاشعون خاشعون * قال ابو بكر الخشوع يتنظم هذا المعانى كلها من السكون في الصلاة والتذلل وترك الالتفات والحركة والخوف من الله تعالى وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اسكنوا في الصلاة وكفوا ايديكم في الصلاة وقال امرت ان اسجد على سبعة اعضاء وان لا اكف شعرا ولا ثوبا وانه نهى عن مس الحصى في الصلاة وقال اذا قام الرجل يصلى فان الرحمة تواجهه فاذا التفت انصرفت عنه وروى الزهرى عن سعيد بن المسيب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يلحج في الصلاة ولا ياتفت * وحدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا ابو توبة قال حدثنا معاوية بن سلام عن زيد بن سلام انه سمع ابا سلام قال حدثني السلولى انه حدثه سهل بن الحظلية انهم ساروا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم حنين وذكر الحديث الى قوله من بحرنا الليلة قال اس بن ابى مرثد الغنوى انا يا رسول الله قال فاركب فركب فرساله فجاء الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال له رسول الله صلى الله

عليه وسلم استقبال هذا الشعب حتى تكون في اعلاه ولا يغرن من قبلك الليلة فلما اصبحنا خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم الى مصلاه فركع ركعتين ثم قال هل احسستم فارسكم قالوا يا رسول الله ما احسنا فثوب بالصلاة فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي وهو يلتفت الى الشعب حتى اذا قضى صلاته وسلم قال ابشروا فقد جاءكم فارسكم فاخبر في هذا الحديث انه كان يلتفت الى الشعب وهو في الصلاة وهذا عندنا كان عذرا من وجهين احدهما انه لم يأمن من مجي المدو من تلك الناحية والثاني استئفال قلبه بالفارس الى ان طلع * وروى عن ابراهيم النخعي انه كان يلحظ في الصلاة يمينا وشمالا وروى حماد بن سلمة عن حميد عن معاوية بن قرة قال قيل لان عمر ان ابن الزبير اذا صلى لم يقل هكذا ولا هكذا قال لكننا نقول هكذا وهكذا ونكون مثل الناس وروى عن ابن عمر انه كان لا يلتفت في الصلاة فعلما ان الالتفات المنهي عنه ان يولي وجهه يمنة ويسرة فاما ان يلحظ يمنة ويسرة فانه غير منهي عنه * وروى سفيان عن الاعمش قال كان ابن مسعود اذا قام الى الصلاة كانه ثوب ماتي وروى ابو مجلز عن ابي عبيدة قال كان ابن مسعود اذا قام الى الصلاة خفض فيها صوته وبدنه وبصره وروى علي بن صالح عن زبير اليامي قال كان اراد ان يصلي كانه خشبة * قوله تعالى ﴿وَالَّذِينَ هُمْ عَنِ اللَّغْوِ مُرْضُونَ﴾ واللغو هو العمل الذي لا فائدة فيه وما كان هذا وسمعه من القول والعمل فهو محظور وقال ابن عباس اللغو الباطل والقول الذي لا فائدة فيه هو الباطل وان كان الباطل قد يبتغي به فوائد عاجلة * قوله تعالى ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ﴾ يجوز ان يكون المراد عاما في الرجال والنساء لان المذكور والمؤنث اذا اجتمع غاب المذكور كقوله ﴿قد افاج المؤمنون الذين هم في صلاتهم خاسعون﴾ قد اريد به الرجال والنساء * من الناس من يقول ان قوله ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ﴾ خاص في الرجال بدلالة قوله تعالى ﴿الا على ازواجهم او ما ملكت ايمانهم﴾ وذلك لا محالة اريد به الرجال * قال ابو بكر وايس تمتع ان يكون اللفظ الاول عاما في الجميع والاستثناء خاص في الرجال كقوله ﴿ووصيناك بالانسان بالدابة حسنا﴾ ثم قال ﴿وان جاهداك لتشركني﴾ فالاول عموم في الجميع والمعطف في بعض ما انتظمه اللفظ وقوله ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ﴾ عام لدلالة الحال عليه وهو حفظها من موافقة المحظور بها * قوله تعالى ﴿فمن ابغى وراء ذلك فاولئك هم العادون﴾ فنقض تحريم نكاح المتعة اذ ليست بزوجة ولا مملوكة يعين وقد بينا ذلك في سورة النساء في قوله ﴿وراء ذلك﴾ معناه غير ذلك وقوله ﴿العادون﴾ يعني من يتعدى الحلال الى الحرام فاما قوله ﴿الا على ازواجهم او ما ملكت ايمانهم﴾ استثناء من الجملة المذكورة لحفظ الفروج واخبار عن اباحة وطء الزوجة وملك اليمين فاقتضت الآية حظر ما عدا هذين الصنفين في الزوجات وملك الايمان ودل بذلك على اباحة وطء الزوجات وملك اليمين لعموم اللفظ فيهن * فان قيل لو كان ذلك عموما في اباحة وطئهن لوجب ان يجوز وطئهن في حال الحيض ووطء الامة ذات الزوجة والمعتدة من وطء بشبهة ونحو ذلك * قيل له قد اقتضى عموم اللفظ اباحة وطئهن في سائر الاحوال

الا ان الدلالة قد قامت على تخصيص من ذكرت كسائر العموم اذا خص منه شيء لم يمنع ذلك بقاء حكم العموم فيما لم يخص وملك العيين متى اطلق عقل به الامة والعبد المملوكان ولا يكاد يطلق ملك العيين في غير بني آدم لا يقال للدار والداية ملك العيين وذلك لان ملك العبد والامة اخص من ملك غيرها الا ترى انه يملك التصرف في الدار بالتقضى والبناء ولا يملك ذلك في بني آدم ويجوز طارية الدار وغيرها من العروض ولا يجوز طارية المروج في قوله تعالى ﴿والذين هم على صلواتهم يحافظون﴾ روى عن جماعة من السلف في قوله تعالى ﴿يحافظون﴾ قالوا فلمها في الوقت وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ليس الفريط في النوم انما الفريط ان يترك الصلاة حتى يدخل وقت الاخرى وقال مسروق الحفاظ على الصلاة فلما لوقتها وقال ابراهيم النخعي يحافظون دائمون وقال قتادة يحافظون على وضوئها ومواقيتها وركوعها وسجودها في قوله قال ابو بكر المحافظة عليها مراعاتها للتأدية في وقتها على استكمال شرائطها وجميع المعاني التي تأول عليها السلف المحافظة هي مرادة بالآية واطاد ذكر الصلاة لانه مأمور بالمحافظة عليها كما هو مأمور بالخشوع فيها في قوله تعالى ﴿والذين يؤتون ما آتوا وقلوبهم وجلة﴾ الآية روى وكيع عن مالك بن منول عن عبد الرحمن بن سعيد بن وهب عن عائشة قالت قلت يا رسول الله الذين يؤتون ما آتوا وقلوبهم وجلة اهل الرجل يشرب الخمر ويسرق قال لا يا عائشة ولكنه الرجل يصوم ويصلى ويتصدق ويخاف ان لا يقبل منه وروى حرير عن ليث عن حماد عن عائشة وعن ابن عمر يؤتون ما آتوا قال الزكاة ويروى عن الحسن قال لقد ادركت اقواما كانوا من حسناتهم ان نرد عليهم اشفق منكم على سبائكم ان تعذبوا عليها في قوله تعالى ﴿اولئك يسارعون في الخيرات وهم لها سابقون﴾ الخيرات هنا الطاعات يسارع اليها اهل الايمان بالله ويجهتدون في السبق اليها رغبة فيها وعلماء بهم بها من حسن الجزاء وقوله ﴿وهم لها سابقون﴾ قال ابن عباس سبقت لهم السعادة وقال غيره وهم من اهل الخيرات سابقون الى الجنة وقال اخرون وهم الى الخيرات سابقون في قوله تعالى ﴿وهم لهم اعمال من دون ذلك﴾ قال قتادة وابوالعالية خطايا من دون الحق وعن الحسن ومجاهد اعمال لهم من دون ما هم عليه لا بد من ان يعملوها في قوله تعالى ﴿مستكبرين به سامرا نهجرون﴾ قرى يفتح التاء وضم الجيم وقرى بضم التاء وكسر الجيم فصيل في نهجرون قولان احدهما قول ابن عباس نهجرون الحق بالاعراض عنه وقال مجاهد وسعيد بن جبير يقولون الهجر وهو السى من الفول ومن قرأ نهجرون فليس الا من الهجر عن ابن عباس وغيره يقال هجر المريض اذا هذا ووجد سامرا وان كان المراد السمار لانه في موضع المصدر كما يقال قوموا قياما وقيل انما واحد لانه في موضع الوقت بتقدير ليلتهجرون وكانوا يسمرون بالليل حول الكعبة * وقد اختلف في السمر فروى سبعة عن ابى المنهال عن ابى برزة الاسلمى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يكره النوم قبلها والحديث بعدها وروى سبعة عن منصور عن خثمة عن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا سمر الا لرجلين مصل او مسافر وعن ابن عمر انه كان ينهى عن السمر

معلل
في السمر

بعد المشاء واما الرخصة فيه فاروى الاعمش عن ابراهيم عن علقمة قال قال عمر كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يزال يسمر الليلة عند ابي بكر في الامر من امور المسلمين وكان ابن عباس يسمر بعد المشاء وكذلك عمر وبن دينار وايوب السخيتاني الى نصف الليل . آخر سورة المؤمنين .

ومن سورة النور

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تعالى ﴿ الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ﴾ قال ابو بكر لم يختلف السلف في ان حد الزانين في اول الاسلام ما قال الله تعالى ﴿ واللاتي يأتين الفاحشة من نسائكم فاستشهدوا عليهن اربعة منكم ﴾ الى قوله ﴿ واللذان يأتيانها منكم فآذوها ﴾ فكان حد المرأة الحبس والاذى بالتمير وكان حد الرجل التعمير ثم نسخ ذلك عن غير المحصن بقوله تعالى ﴿ الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ﴾ ونسخ عن المحصن بالرجم وذلك لان في حديث عبادة بن الصامت عن النبي صلى الله عليه وسلم خذوا عني قد جعل الله لهن سبيلا البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام والتيب بالتيب الجلد والرجم فكان ذلك عقيب الحبس والاذى المذكورين في قوله ﴿ واللاتي يأتين الفاحشة من نسائكم ﴾ الى قوله ﴿ او يجعل الله لهن سبيلا ﴾ وذلك لتنبية النبي صلى الله عليه وسلم ايانا على ان ما ذكره من ذلك هو السبيل المراد بالآية ومعلوم انه لم تكن بينهما واسطة حكم آخر لانه لو كان كذلك لكان السبيل المجهول لهن متقدما لعوله صلى الله عليه وسلم بحديث عبادة ان المراد بالسبيل هو ما ذكره دون غيره واذا كان كذلك كان الاذى والحبس منسوخين عن غير المحصن بالآية وعن المحصن بالسنة وهو الرجم * واختلف اهل العلم في حد المحصن وغير المحصن في الزنا فقال ابو حنيفة وابو يوسف وزفر ومحمد يرمي المحصن ولا يجلد ولا يجلد غير المحصن وليس نفيه بحد وانما هو موكول الى رأى الامام ان رأى نفيه للدعارة فعل كما يجوز حبسه حتى يحدث بوبة وقال ابن ابي ليلى ومالك والاوزاعي والثوري والحسن بن صالح لا يجتمع الجلد والرجم مثل قول اصحابنا واختلفوا في النفي بعد الجلد فقال ابن ابي ليلى ينفي البكر بعد الجلد وقال مالك ينفي الرجل ولا تنفي المرأة ولا العبد ومن نفي حبس في الموضع الذي ينفي اليه وقال الثوري والاوزاعي والحسن بن صالح والشافعي ينفي الزاني وقال الاوزاعي ولا تنفي المرأة وقال الشافعي ينفي العبد نصف سنة * والدليل على ان نفي البكر الزاني ليس بحد ان قوله تعالى ﴿ الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ﴾ بوجب ان يكون هذا هو الحد المستحق بالزنا فانه كمال الحد فلو جعلا النفي حدا معه لكان الجلد بعض الحد وفي ذلك ايجاب نسخ الآية فثبت ان النفي انما هو تعزير وليس بحد ومن جهة اخرى ان الزيادة في النص غير جائزة الا بمثل ما يجوز به النسخ وايضا لو كان النفي حدا مع الجلد لكان

من النبي صلى الله عليه وسلم عند تلاوته توقيف للصحابة عليه لثلا يعتقدوا عند سماع التلاوة ان الجلد هو جميع حده ولو كان كذلك لكان وروده في وزن وروود ثقل الآية فلما لم يكن خبر النفي هذه المنزلة بل كان وروده من طريق الآحاد ثبت انه ليس بجحد * وقد روى عن عمر انه غرّب ربيعة بن امية بن خلف في الحمر الى خيبر فلحق به رقل فقال عمر لا اغرب بعدها احدا ولم يستثن الزنا وروى عن علي انه قال في البكر من اذا زنيا يجلدان ولا بنفیان وان تفهما من الفتنة وروى عبيد الله عن نافع عن ابن عمر ان امّة زنت فجلدها ولم ينفها وقال ابراهيم النخعي كفى بالنفي فتنة فلو كان النفي ثابتا مع الجلد على انهما حد الزاني لما خفي على كبراء الصحابة ويدل على ذلك ما روى ابو هريرة وشبل وزيد بن خالد عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال في الامة اذا زنت فليجلدها فان زنت فاجلدوها ثم ان زنت فاجلدوها ثم بيعوها ولو بضعفیر وقد حوى هذا الخبر الدلالة من وجهين على صحة قولنا احدهما انه لو كان النفي ثابتا لذكره مع الجلد والثاني ان الله تعالى قال ﴿فان اتين بفاحشة فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب﴾ فاذا كان جلد الامة نصف حد الحرة واخبر صلى الله عليه وسلم في حدها بالجلد دون النفي دل ذلك على ان حد الحرة هو الجلد ولا نفي فيه * فان قيل انما اراد بذلك التأديب دون الحد وقد روى عن ابن عباس ان الامة اذا زنت قبل ان تحسن انه لاحد عليها لقوله تعالى ﴿ فاذا احسن فان اتين بفاحشة فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب ﴾ * قيل له قد روى سعيد المقبري عن ابيه عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اذا زنت امّة احدكم فليجلدها الحد ولا يثر عليها قال ذلك ثلاث فمرات ثم قال في الثالثة او الرابعة ثم ليّعها ولو بضعفیر وقوله صلى الله عليه وسلم امها ولو بضعفیر يدل على انها لا تنى لانه لو وجب نفيها لما حاز بيعها اذ لا يمكن المشتري تسلمها لان حكمها ان تنى * فان قيل في حديث شعبة عن قتادة عن الحسن بن حطان بن عبد الله عن عباد بن الصامت قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم خذوا عني قد جعل الله لهن سبيلا البكر بالبكر والثيب بالثيب البكر بجلد ونفي والثيب بجلد ويرجم وروى الحسن عن قبيصة بن ذؤيب عن سلمة بن المحبق عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله وحديث الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابي هريرة وزيد بن خالد ان رجلا جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله ان ابني كان عسيفا على هذا فزني بامرأته فاقتديته منه بوليدة ومائة شاة ثم اخبرني اهل العام ان علي ابني جلد مائة وتغريب عام وان علي امرأة هذا الرجم فاقض بيننا بكتاب الله تعالى فقال النبي صلى الله عليه وسلم والذي نفسي بيده لا قضين بينكما بكتاب الله اما العنم والوليدة فرد عليك واما ابنك فان عليه جلد مائة وتغريب عام ثم قال لرجل من اسلم اغد يا انيس على امرأة هذا فان اعترفت فارجهما * قيل له غير جائز ان تزيد في حكم الآية باخبار الآحاد لانه يوجب النسخ لاسيما مع امكان استعمالها على وجه لا يوجب النسخ فالواجب اذا كان هكذا حمله على وجه التعزير لانه حد مع الجلد فرأى النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك الوقت نفي البكر لانهم كانوا حديثي عهد بالجاهلية

فرأى ردعهم بالنفي بعد الجلد كما امر بشق روابي الخمر وكسر الاواني لانه ابلغ في الزجر واخرى
 بقطع العادة وايضا فان حديث عبادة وارد لا محالة قبل آية الجلد وذلك لانه قال خذوا
 عني قد جعل الله لهن سبيلا فلو كانت الآية قد نزلت قبل ذلك لكان السبيل مجعولا
 قبل ذلك ولما كان الحكم مأخوذا عنه بل عن الآية ثبت بذلك ان آية الجلد انما نزلت
 بعد ذلك وليس فيها ذكر النفي فوجب ان يكون ناسخا لما في حديث عبادة من النفي ان كان
 انفي حدا * وما يدل على ان النفي على وجه التعزير وليس بمحد ان الحدود معلومة المقادير
 والهايات ولذلك سميت حدودا لا يجوز الزيادة عليها ولا التقصان منها فلما لم يذكر النبي
 صلى الله عليه وسلم للنفي مكانا معلوما ولا مقدارا من المسافة والبعد علمنا انه ليس بمحدوانه
 موكول الى اجتهاد الامام كالتعزير لما لم يكن له مقدار معلوم كان تقديره موكولا الى رأى
 الامام ولو كان ذلك حدا لذكر النبي صلى الله عليه وسلم مسافة الموضع الذي ينفي اليه كما ذكر
 توقيت السنة لمدة النفي * واما الجمع بين الجلد والرجم للمحصن فان فقهاء الامصار متفقون
 على ان المحصن يرمم ولا يجلد والدليل على صحة ذلك حديث ابي هريرة وزيد بن خالد في قصة
 الع سيف وان ابا الزاني قال سألت رجلا من اهل العلم فقالوا على امرأة هذا الرجم فلم
 يقل النبي صلى الله عليه وسلم بل عليها الرجم والجلد وقال لانيس اغد على امرأة هذا فان
 اعترفت فارجمها ولم يذكر جلدا ولو وجب الجلد مع الرجم لذكره كما ذكر الرجم وقد وردت
 قصة ماعز من جهات مختلفة ولم يذكر في شيء منها مع الرجم جلد ولو كان الجلد حدا مع الرجم
 لجلده النبي صلى الله عليه وسلم ولوجلده لنقل كما نقل الرجم اذ ليس احدهما باولى بالنقل من
 الآخر وكذلك في قصة العامدية حين اقرت بالزنا فرجمها رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بعد ان وضعت ولم يذكر جلدا ولو كانت جلدت لنقل وفي حديث الزهري عن عيد الله
 ابن عبدالله بن عتبة عن ابن عباس قال قال عمر قد خشيت ان يطول بالناس زمان حتى يقول
 فائل لا نجد الرجم في كتاب الله فيضلوا بترك فريضة انزلها الله وقد قرأنا الشيخ والشيخة اذ ازنيا
 فارجموها البتة ورجم رسول الله صلى الله عليه وسلم ورجنا بعده فاخبر ان الذي فرضه الله
 هو الرجم وان النبي صلى الله عليه وسلم رجم ولو كان الجلد واجبا مع الرجم لذكره * واحتج من
 جمع بينهما بحديث عبادة الذي قدمناه وقوله النبي صلى الله عليه وسلم بالتيب الجلد والرجم وبما روى ابن جريج عن
 ابي الزبير عن جابر ان رجلا ذني بامرأة فامر به النبي صلى الله عليه وسلم فجلد ثم اخبرانه
 قد كان احصن فامر به فرجم وبما روى ان عليا جلد سراحة الهمدانية ثم رجمها وقال جلدها
 بكتاب الله ورجمها بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم * فامتحديث عبادة فانا قد علمنا انه وارد
 عقيب كون حد الزانيين الحبس والاذى ناسخا له لا واسطة بينهما بقوله صلى الله عليه وسلم
 خذوا عني قد جعل الله لهن سبيلا ثم كان رجم ماعز والعامدية وقوله واغديا انيس على
 امرأة هذا فان اعترفت فارجمها بعد حديث عبادة فلو كان ما ذكر في حديث عبادة من الجمع
 بين الجلد والرجم ثابتا لاستعمله النبي صلى الله عليه وسلم في هذه الوجوه * واما حديث

جابر فجاز ان يكون جلده بعض الحد لانه لم يعلم باحصانه ثم لما ثبت احصانه رجته وكذلك قول
 اصحابنا ويحتمل حديث علي رضي الله عنه في جلده شراحة ثم رجها ان يكون على هذا الوجه *
 واختلف الفقهاء في الذمين هل يحدان اذا زنيا فقال اصحابنا والشافعي يحدان الا انهما لا يرجحان
 عندنا وعند الشافعي يرجحان اذا كانا محصنين وقدينا ذلك فيما سلف وقال مالك لا يحد الذميان
 اذا زنيا قال ابو بكر وظاهر قوله تعالى (الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة)
 يوجب الحد على الذمين ويدل عليه حديث زيد بن خالد وابي هريرة عن النبي صلى الله عليه
 وسلم اذا زنت امة احكم فليجلدها وقوله صلى الله عليه وسلم اقيموا الحدود على ما ملكتم
 ايمانكم ولم يفرق بين الذمي والمسلم وايضا فان النبي صلى الله عليه وسلم رجم اليهوديين فلا يخلو
 ذلك من ان يكون يحكم التوراة او حكما مبتدأ من النبي صلى الله عليه وسلم فان كان رجما
 بحكم التوراة فقد صار شريعة للنبي صلى الله عليه وسلم لان ما كان من شرائع الانبياء المتقدمين
 مبقى الى وقت النبي صلى الله عليه وسلم فهو شريعة لنا صلى الله عليه وسلم ما لم ينسخ وان كان
 رجما على انه حكم مبتدأ من النبي صلى الله عليه وسلم فهو ثابت اذ لم يرد ما يوجب نسخه
 * والصحيح عندنا انه رجما على انه شريعة مبتدأة من النبي صلى الله عليه وسلم لاعلى تبقي
 حكم التوراة والدليل عليه ان حد الزانيين في اول الاسلام كان الحبس والاذى المحصن وغير
 المحصن فيه سواء فدل ذلك على ان الرجم الذي اوجبه الله في التوراة قد كان منسوخا * فان
 قيل فان النبي صلى الله عليه وسلم رجم اليهوديين وانت لا ترجهما فقد خالفت الخبر الذي
 احتججت به في اثبات حد الزنا على الذمين * قيل له استدلالنا من خبر رجم اليهوديين على ما ذكرنا
 صحيح وذلك لانه لما ثبت انه رجما صح انها في حكم المسلمين في ايجاب الحدود عليهما وانما
 رجما النبي صلى الله عليه وسلم لانه لم يكن من شرط الرجم الاحصان فلما شرط الاحصان فيه
 وقال النبي صلى الله عليه وسلم من اشرك بالله فابس محصن صار حدهما الجلد * فان قيل انما رجم
 النبي صلى الله عليه وسلم اليهوديين من قبل انه لم تكن لليهوديين ذمة وتحاكموا اليه * قيل له لو لم يكن
 الحد واجبا عليهم لما اقامه النبي صلى الله عليه وسلم عليهما ومع ذلك فدلالته قائمة على ما ذكرنا
 لانه اذا كان من لادمة له قد حده النبي صلى الله عليه وسلم في الزنا فمن له ذمة وتجري عليه
 احكام المسلمين اخرى بذلك ويدل عليه انهم لا يختلفون ان الذمي يقطع في السرقة فكذلك في الزنا
 اذ كان فعلا يتر عايه فوجب ان يزجر عنه بالحد كما وجب زجر المسلم به وليس هو كالمسلم في شرب
 الخمر لانهم مقرون على التخلية بينهم وبين شربها وليسوا مقرين على السرقة ولا على الزنا *
 واختلف فيمن اكره على الزنا فقال ابو حنيفة ان اكرهه غير سلطان حد وان اكرهه سلطان
 لم يحد وقال ابو يوسف ومحمد لا يحد في الوجهين جميعا وهو قول الحسن بن صالح والشافعي
 وقال زفران اكرهه سلطان حد ايضا واما المكروه فلا يحد في قولهم جميعا فاما ايجاب الحد
 عليه في حال الاكره فان ابا حنيفة قال القياس ان يحد سواء اكرهه سلطان او غيره ولكنه ترك
 القياس في اكرام السلطان ويحتمل قوله في اكرام السلطان منيين احدهما ان يريد به

الخليفة فان كان قد اراد هذا فانما اسقط الحد لانه قد فسق وانزل عن الخلافة باكره اياه على الزنا فلم يبق هناك من يقيم الحد عليه والحد انما يقيمه السلطان فاذا لم يكن هناك سلطان لم يقيم الحد كمن زنى في دار الحرب ويحتمل ان يربده من دون الخليفة فان كان اراد ذلك فوجهه ان السلطان مأمور بالتوصل الى درء الحد فاذا اكرهه على الزنا فانما اراد التوصل الى ايجابه فلا يجوز له اقامته اذا لانه باكرهه اراد التوصل الى ايجابه فلا يجوز له ذلك ويسقط الحد واما اذا اكرهه غير سلطان فان الحد واجب وذلك لانه معلوم ان الاكره ينافي الرضا وما وقع عن طوع ورضا فغير مكره عليه فلما كانت الحال شاهدة بوجود الرضا منه بالفعل دل ذلك على انه لم يفعله مكرها ودلالة الحال على ما وصفنا انه معلوم ان حال الاكره هي حال خوف وبأنف النفس والانتشار والشهوة ينافيهما الخوف والوجل فله اوجد منه الانتشار والشهوة في هذه الحال علم انه فعله غير مكره لانه لو كان مكرها خائفا لما كان منه انتشار ولا غلبته الشهوة وفي ذلك دليل على ان فعله ذلك لم يقع على وجه الاكره فوجب الحد فان قيل ان وجود الانتشار لا ينافي ترك الفعل فعلمنا حين فعل مع ظهور الاكره انه فعله مكرها كشرب الخمر والذف ونحوه قيل له هذا لعمرى هكذا ولكنه لما كان في العادة ان الخوف على النفس ينافي الانتشار دل ذلك على انه فعله طائعا لا يرى ان من اكره على الكفر فاقر انه فعله طائعا كان كافرا مع وجود الاكره في الظاهر كذلك الحال الشاهدة بالطوع هي بمنزلة الاقرار منه بذلك فيحد

باب صفة الضرب في الزنا

قال الله تعالى ولا تأخذكم بهما رأفة في دين الله روى عن الحسن وعطاء ومجاهد وابي مجلز قالوا في تعطيل الحدود لا في شدة الضرب وروى ابن ابي مليكة عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر ان جارية لابن عمر زنت فضرب رجلها واحسبه قال وظهرها قال فقات لا تأخذكم بهما رأفة في دين الله قال يا بني ورأيتني اخذتني بهما رأفة ان الله تعالى لم يأمرني ان اقتلها ولا ان اجعل جلد لها في رأسها وقد اوجعت حيث ضربت وروى عن سعيد بن جبير وابراهيم والشعبي قالوا في الضرب : واختلف الفقهاء في شدة الضرب في الحدود فقال اصحابنا ابو حنيفة وابو يوسف ومحمد وزفر التعزير اشد الضرب وضرب الزنا اشد من ضرب الشارب وضرب الشارب اشد من ضرب القاذف وقال مالك والليث الضرب في الحدود كلها سواء غير مبرح بين الضريين وقال الثوري ضرب الزنا اشد من ضرب القاذف وضرب القاذف اشد من ضرب الشارب وقال الحسن بن صالح ضرب الزنا اشد من ضرب الشارب والقذف وروى عن عطاء قال حد الزنية اشد من حد الفرية و حد الفرية والحمر واحد وعن الحسن قال ضرب الزنا اشد من القذف والقذف اشد من الشرب وضرب الشرب اشد من ضرب التعزير وروى عن علي انه ضرب رجلا قاعدا وعليه كساء قسطلاني قال ابو بكر قوله تعالى (ولا تأخذكم بهما رأفة في دين الله) لما كان محذورا له الساف عليه من تعطيل الحد ومن تخفيف الضرب اقتضى ظاهره ان يكون عليهما جميعا في ان لا يعطل الحد وفي تشديد الضرب وذلك

يقتضى ان يكون اشد من ضرب القاذف والشارب وأما قالوا ان التعزير اشد الضرب و ارادوا بذلك انه جائز للامام ان يزيد في شدة الضرب للايلام على جهة الزجر والردع اذ لا يمكنه فيه بلوغ الحد ولم يعنوا بذلك انه لا محالة اشد الضرب لانه موكل الى رأى الامام واجتهاده ولو رأى ان يقتصر من الضرب في التعزير على الحبس اذا كان ذامروءة وكان ذلك الفعل منه زلة جازله ان يتجافى عنه ولا يعزوه فعلمت ان مرادهم بقولهم التعزير اشد الضرب انما هو اذا رأى الامام ذلك للزجر والردع فعل وقدروى شريك عن جامع بن ابي راشد عن ابي وائل قال كان لرجل على ابن اخ لام سلمة رضى الله عنه دين فأتى فقضت عنه فكتب اليها بخرج عليها فيه فرفعت ذلك الى عمر فكتب عمر الى عامله اضربه ثلاثين ضربة كلها تبضع اللحم وتحد الدم فهذا من ضرب التعزير وروى شعبة عن واصل عن المعرور بن سويد قال أتى عمر بن الخطاب باصربة زنت فقال افسدت حسبها اضربوها ولا تحرقوا عليها جلدها فهذا يدل على انه كان يرى ضرب الزانى اخف من التعزير قال ابو بكر قد دل قوله (ولا تأخذكم بهما رأفة في دين الله) على شدة ضرب الزانى على ما بينا وانه اشد من ضرب الشارب والقاذف لدلالة الآية على سدة الضرب فيه ولان ضرب الشارب كان من النبي صلى الله عليه وسلم بالجريد والنعال وضرب الزانى انما يكون بالسوط وهذا يوجب ان يكون ضرب الزانى اشد من ضرب الشارب وأما جعلوا ضرب القاذف اخف الضرب لان القاذف جائز ان يكون صادقا في قذفه وان له شهودا على ذلك والشهود مندوبون الى الستة على الزانى فاما وجب عايه الحد لقعود الشهود عن الشهادة وذلك بوجوب تخفيف الضرب * ومن جهة اخرى ان القاذف قد غلظت عليه العقوبة في ابطال شهادته فغير جائز التغليظ عليه من جهة سدة الضرب فان قبل روى سفيان بن عيينة قال سمعت سعد بن ابراهيم يقول للزهري ان اهل العراق يقولون ان القاذف لا يضرب ضربا تنديدا ولقد حدثني ابي ان امه ام كلثوم امرت بشاة فسلخت حين جلد ابو بكر فالبست مسكها فهل كان ذلك الامس ضربا سديدا قيل له هذا لا يدل على سدة الضرب لانه جائز ان يؤثر في البدن الضرب الخفيف على حسب ما يصادف من رقة البشرة فعلمت ذلك استفاقا عليه

باب ما يضرب من اعضاء المحدود

قال الله سبحانه وتعالى (فاجلدوا كل واحد منهم مائة جلدة) ولم يذكر ما يضرب منه وظاهره يقتضى جواز ضرب جميع الاعضاء وقد اختلف السلف وفقهاء الامصار فيه فروى ابن ابي ليلى عن عدى بن ثابت عن المهاجر بن عميرة عن علي رضى الله عنه انه أتى رجل سكران او في حد فقال اضرب واعط كل عضو حقه واتق الوجه والمذاكير وروى سفيان بن عيينة عن ابي عامر عن عدى بن ثابت عن مهاجر بن عميرة عن علي رضى الله عنه انه قال اجنب رأسه ومذاكيره واعط كل عضو حقه فذكر في هذا الحديث الرأس وفي الحديث الاول الوجه وجائز ان يكون

قد استثناهما جميعا وروى عن عمر انه امر بالضرب في حد فقال اعط كل عضو حقه ولم يستثن شيئا وروى المسعودي عن القاسم قال آتى ابوبكر برجل انتفى من ابنه فقال ابوبكر اضرب الرأس فان الشيطان في الرأس وقد روى عن عمر انه ضرب صبيغ بن عسيل على رأسه حين سأل عن الذاريات ذروا على وجه التعت وروى عن ابن عمر انه لا يصيب الرأس * وقال ابو حنيفة ومحمد يضرب في الحدود الاعضاء كلها الا الفرج والرأس والوجه وقال ابو يوسف يضرب الرأس ايضا وذكر الطحاوي عن احمد بن ابي عمران عن اصحاب ابي يوسف ان الذي يضرب به الرأس من الحد سوط واحد وقال مالك لا يضرب الا في الظهر وذكر ابن سماعة عن محمد في التعزير انه يضرب الظهر بغير خلاف وفي الحدود يضرب الاعضاء الا ما ذكرنا وقالت الحسن بن صالح يضرب في الحد والتعزير الاعضاء كلها ولا يضرب الوجه ولا المذاكير وقال الشافعي يتقى الوجه والفرج * قال ابوبكر انفق الجميع على ترك ضرب الوجه والفرج وروى عن علي استثناء الرأس ايضا وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اذا ضرب احدكم فليترك الوجه واذا لم يضرب الوجه فالرأس مثله لان الشين الذي يلحق الرأس بتأثير الضرب كالذي يلحق اوجه واما امر باجتناب الوجه لهذه العلة ولئلا ياحفه اثر يشينه اكثر مما هو مستحق بالفعل الموجب للحد * والدليل على ان ما يلحق الرأس من ذلك هو كما يلحق الوجه ان الموضحة وسائر الشجاج حكمها في الرأس والوجه سواء وفارقا سائر البدن من هذا الوجه لان الموضحة فيها سوى الرأس والوجه انما تجب فيه حكومة ولا يجب فيها ارس الموضحة الواقعة في الرأس والوجه فوجب من اجل ذلك استثناء حكم الرأس والوجه في اجتناب ضربهما ووجه آخر وهو انه ممنوع من ضرب الوجه لما يخاف فيه من الجنابة على البصر وذلك موجود في الرأس لان ضرب الرأس بظلم منه البصر وربما حدث منه الماء في العين وربما حدث منه ايضا اختلاط في العقل فهذه الوجوه كلها تمنع ضرب الرأس * واما اجتناب الفرج فتمنع عليه وهو ايضا مقل فلا يؤمن ان يحدث اكثر مما هو مستحق بالفعل وقال ابو حنيفة واصحابه والليث والشافعي والضرب في الحدود كلها وفي التعزير مجردا قائما غير ممدود الا حد القذف فانه يضرب وعليه ثيابه وينزع عنه الحشو والفرو وقال بشر بن الوليد عن ابي يوسف عن ابي حنيفة يضرب التعزير في ازار ولا يفرق في التعزير خاصة في الاعضاء وقال ابو يوسف ضرب ابن ابي ليلى المرأة القاذفة قائمة فخطأ ابو حنيفة وقال البوري لا يجرد الرجل ولا يمد ونضرب المرأة قاعدة والرجل قائما * قال ابوبكر في حديث رجم النبي صلى الله عليه وسلم اليهوديين قال رأيت الرجل يحنى على المرأة يقبها الحجارة وهذا يدل على ان الرجل كان قائما والمرأة قاعدة وروى عاصم الاحول عن ابي عثمان التهمدي قال آتى عمر بسوط فيه سدة فقال اريد الين من هذا فآتى بسوط فيه لين فقال اريد اشد من هذا فآتى بسوط بين السوطين فقال اضرب ولا يرى ابطك واعط كل عضو حقه وعن ابن مسعود انه ضرب رجلا حدا فدعا بسوط قاصر فدق بين حجرين حتى لان ثم قال اضرب ولا تخرج ابطك واعط كل عضو حقه وعن علي انه

قال للجلاد اعط كل عضو حقه وروى حنظلة السدوسي عن انس بن مالك قال كان يؤمر بالسوط فتقطع ثمرة ثم يدق بين حجرين ثم يضرب به وذلك في زمن عمر بن الخطاب وروى عن ابي هريرة انه جلد رجلا قائما في القذف * قال ابو بكر هذه الاخبار تدل على معاني منها اتفاقهم على ان ضرب الحدود بالسوط ومنها انه يضرب قائما اذ لا يمكن اعطاء كل عضو حقه الا وهو قائم ومنها انه يضرب بسوط بين سوطين وانما قالوا انه يضرب مجردا ليصل الالم اليه ويضرب القاذف وعليه ثيابه لان ضربه اخف وانما قالوا لا يمد لان فيه زيادة في الايلام غير مستحق بالفعل ولا هو من الحد وروى يزيد بن هارون عن الحجاج عن الوليد بن ابي مالك ان ابا عبيدة بن الجراح اتي برجل في حد فذهب الرجل ينزع قميصه وقال ما ينبغي لجسدي هذا المذنب ان يضرب وعليه قميص فقال ابو عبيدة لا تدعوه ينزع قميصه فضربه عليه وروى ليث عن مجاهد ومغيرة عن ابراهيم قال لا يجلد القاذف وعليه ثيابه وعن الحسن قال اذا قذف الرجل في الشتاء لم يلبس ثياب الصيف ولكن يضرب في ثيابه التي قذف فيها الا ان يكون عليه فرو او حشو يمنع من ان يجرد وجع الضرب فينزع ذلك عنه وقال مطرف عن الشعبي مثل ذلك وروى شعبة عن عدي بن ثابت عن شهد عليا رضي الله عنه انه اقام على رجل الحد فضربه على قبا او قرطوق ومذهب اصحابنا موافق لما روى عن السلف في هذه الاخبار ويدل على صحته ان من عليه حشو او فرو فلم يصل الالم ان الفاعل لذلك غير ضارب في العادة الا ترى انه لو حلف ان يضرب فلانا فضربه وعليه حشو او فرو فلم يصل اليه الالم انه لا يكون ضاربا ولم ير في يمينه ولو وصل اليه الالم كان ضاربا

في اقامه الحدود في المسجد

قال ابو حنيفة وابو يوسف ومحمد والشافعي لا اقام الحدود في المساجد وهو قول الحسن بن صالح قال ابو يوسف واقام ابن ابي ليلى حدا في المسجد فخطأه ابو حنيفة وقال مالك لا بأس بالتأديب في المسجد خمسة اسواط ونحوها واما الضرب الموجه والحد فلا يقام في المسجد * قال ابو بكر روى اسماعيل بن مسلم المكي عن عمرو بن دينار عن طاوس عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا اقام الحدود في المساجد ولا يقتل بالولد الوالد وروى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال جنبوا مساجدكم صبيانكم ومجانينكم ورفع اصواتكم وشراكم وبيعكم واقامة حدودكم وجروها في جمعكم وضعوا على ابوابها المطاهر ومن جهة النظر انه لا يؤمن ان يكون من المحدود بالمسجد من خروج النجاسة ماسيله ان ينزه المسجد عنه

في الذي يعمل عمل قوم لوط

قال ابو حنيفة يعزر ولا يحد وقال مالك والليث يرجان احصنا او لم نحصنا وقال عثمان البقي والحسن بن صالح وابو يوسف ومحمد والشافعي هو بمنزلة الزنا وهو قول الحسن وابراهيم وعطاء

قال ابو بكر قال النبي صلى الله عليه وسلم لا يحل دم امرئ مسلم الا باحدى ثلاث زنا بعد احصان وكفر بعد ايمان وقتل نفس بغير نفس فحصر صلى الله عليه وسلم قتل المسلم الا باحدى هذه الثلاث وفاعل ذلك خارج عن ذلك لانه لا يسمى زنا **❦** فان احتجوا بما روى عاصم بن عمرو عن سهيل بن ابي صالح عن ابيه عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال الذي يعمل عمل قوم لوط فاقتلوا القاعل والاسفل وارجموها جميعا وبما روى الدر او روى عن عمرو بن ابي عمرو عن عكرمة عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من وجدتموه يعمل عمل قوم لوط فاقتلوا القاعل والمفعول به **❦** قيل له عاصم بن عمرو وعمرو بن ابي عمرو ضعيفان لا تقوم روايتهما حجة ولا يجوز بهما اثبات حد وجائز ان يكون لو ثبت اذا قتلاه مستحلين له وكذلك نقول فيمن استحل ذلك انه يستحق القتل وقوله فاقتلوا القاعل والمفعول به يدل على انه ليس بمحدوانه بمنزلة قوله من بدل دينه فاقتلوه لان حد فاعل ذلك ليس هو قتلا على الاطلاق وانما هو الرجم عند من جعله كالزنا اذا كان محصنا وعند من لا يجعله بمنزلة الزنا ممن يوجب قتله فانما يقتله رجما فقتله على الاطلاق ليس هو قول واحد ولو كان بمنزلة الزنا لفرق فيه بين المحصن وغير المحصن وفي تركه صلى الله عليه وسلم الفرق بينهما دليل على انه لم يوجهه على وجه الحد

❦ في الذي يأتي البهيمة ❦

قال ابو حنيفة وابو يوسف وزفر ومحمد ومالك وعثمان البتي لاحد عليه ويعزر وروى مثله عن ابن عمر وقال الاوزاعي عليه الحد **❦** قال ابو بكر قوله صلى الله عليه وسلم لا يحل دم امرئ مسلم الا باحدى ثلاث زنا بعد احصان وكفر بعد ايمان وقتل نفس بغير نفس ينفي قتل فاعل ذلك اذ ليس ذلك بزنا في اللغة ولا يجوز اثبات الحدود الا من طريق التوقيف او الاتفاق وذلك معدوم في مسئلتنا ولا يجوز اثباته من طريق المقابيس وقد روى عمرو بن ابي عمرو عن عكرمة عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من وجدتموه على بهيمة فاقتلوه واقلوا البهيمة وعمرو هذا ضيف لا يثبت به حجة ومع ذلك فقد روى سبعة وسفيان وابو عوانة عن عاصم عن ابي رزين عن ابن عباس فيمن أتى بهيمة انه لاحد عليه وكذلك روى اسرايل وابو بكر بن عياش وابو الاحوص وشريك كلهم عن عاصم عن ابي رزين عن ابن عباس مثله ولو كان حديث عمرو بن ابي عمرو ثابتا لما خالفه ابن عباس وهو راويه الى غيره وان صح الخبر كان محمولا على من استحلّه

❦ فصل ❦

قال ابو بكر وقد انكرت طائفة شاذة لا تمد خلافا الرجم وهم الخوارج وقد ثبت الرجم عن النبي صلى الله عليه وسلم بفعل النبي صلى الله عليه وسلم وبفضل الكافة والخبر الشائع المستفيض الذي لا مساغ للشك فيه واجمعت الامة عليه فروى الرجم ابو بكر وعمرو وعلي وجابر بن عبد الله وابو سعيد الخدري وابو هريرة

وريدة الاسلمى وزيد بن خالد في آخرين من الصحابة وخطب عمر فقال لولا ان يقول الناس زاد عمر في كتاب الله لاثبت في المصحف وبعض هؤلاء الرواة يروى خبر رجم ماعز وبعضهم خبر الجهمية والغامدية وخبر ماعز يشتمل على احكام منها انه رددته ثلاث مرات ثم لما اقرعته الرابعة سأل عن صحة عقله فقال هل به حجة فقالوا لا وانه استكبه ثم قال له لعلك لمست لملك قبلت فلما ابى الا التصبم على الاقرار بصرح الزنا سأل عن احصائه ثم لما هرب حين ادركته الحسجارة قال هلا تركتموه وفي ترديده ثلاث مرات ثم المسئلة عن عقله بعد الرابعة دلالة على ان الحد لا يجب الا بعد اقراره اربعا لان النبي صلى الله عليه وسلم قال تعافوا الحدود فيما بينكم فما بلغني من حد فقد وجب فلو كان الحد واجبا باقراره مرة واحدة لسأل عنه في اول اقراره ومسلته جيرانه واهله عن عقله بدل على ان على الامام الاستنبات والاحتياط في الحد ومسلته عن الزنا كيف هو وما هو وقوله لعلك لمست لملك قبلت يفيد حكيمين احدهما انه لا يقتصر على اقراره بالزنا دون استثنائه في معنى الزنا حتى يبينه بصفة لا يختلف فيه انه زنا وقوله لعلك لمست لملك قبلت تلقين له الرجوع عن الزنا وانه انما اراد اللبس كما روى انه قال للسارق ما اخاله سرق ونظيره ما روى عن عمر انه جىء امرأة حبلى بالموسم وهي نبكى فقالوا زنت فقال عمر ما بيكيك فان امرأة ربما استكرهت على نفسها باقنها ذلك فاخبرت ان رجلا ركبها وهي نائمة فقال عمر لو قتلت هذه لحشبت ان تدخل ما بين هذين الاخشين النار فخلى سبيلها وروى ان عليا قال لنسراحة حين اقرت عنده بالزنا لملك عصيت نفسك فالتانيت طائفة غير مكرهة فرجها * وقوله صلى الله عليه وسلم هلا تركتموه يدل على جواز رجوعه عن اقراره لانه لما امتنع مما بذل نفسه له بدا قال هلا تركتموه * ولما لم يجده دل على ان الرجم والجلد لا يجتمعان * وقوله تعالى * وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين * روى ابن ابي نجيح عن مجاهد قال الطائفة الرجل الى الالف وقرأ * وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا * وقال عطاء رجلان فصاعدا وقال الحسن وابو بريدة الطائفة عشرة وقال محمد بن كعب الفرطى في قوله * (ان نعف عن طائفة منكم) قال كان رجلا وقال الزهرى * (وليشهد عذابهما طائفة) ثلاثة فصاعدا وقال قتادة ليكون عظة وعبرة لهم وحكى عن مالك والليث اربعة لان الشهود اربعة * قال ابو بكر يشبه ان المعنى في حضور الطائفة ما قاله قتادة انه عظة وعبرة لهم فيكون زجرا له عن العود الى مثله وردعا لغيره عن اتيان مثله والاولى ان تكون الطائفة جماعة يستفيض الخبر بها ويشيع فيردع الناس عن مثله لان الحدود موضوعة للزجر والردع وبالله التوفيق

باب تزويج الزانية

قال الله تعالى * والزانى لا ينكح الا زانية او مشركة والزانية لا ينكحها الا زان او مشرك وحرم ذلك على المؤمنين * قال ابو بكر روى عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده قال كان رجل يقال له مرثد بن ابي مرثد وكان يحمل الاسرى من مكة حتى يأتي بهم المدينة وكان بمكة بنى يقال لها عناق

وكانت صديقة له وكان وعد رجلا ان يحمله من اسرى مكة وان عناقا رآه فقالت له اقم الليلة عندي قال يا عناق قد حرم الله الزنا فقالت يا اهل الحياء هذا الذي يحمل اسراكم فلما قدمت المدينة اتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله اتزوج عناق فلم يرد علي حتى نزلت هذه الآية (الزاني لا ينكح الا زانية او مشركة) فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لانكحها فيين عمرو بن سعيد في هذا الحديث ان الآية نزلت في الزانية المشركة انها لا ينكحها الا زان او مشرك وان تزوج المسلم المشركة زنا اذ كانت لا محل له * وقد اختلف السلف في تأويل الآية وحكمها فحدثنا جعفر بن محمد الواسطي قال حدثنا جعفر بن محمد بن البان قال حدثنا ابو عبد الله قال حدثنا يحيى بن سعيد وزيد بن هارون عن يحيى بن سعيد الانصاري عن سعيد بن المسيب في قوله تعالى (الزاني لا ينكح الا زانية او مشركة) قد نسختها الآية التي بعدها وانكحوا الايامي منكم قال كان يقال هي من ايامي المسلمين فاخبر سعيد بن المسيب ان الآية منسوخة * قال ابو عبيد وحدثنا حجاج عن ابن جريح عن مجاهد في قوله (الزاني لا ينكح الا زانية او مشركة) قال كان رجال يريدون الزنا بنساء زوان نعايا معانات كن كذلك في الجاهلية فقبل لهم هذا حرام فارادوا نكاحهن فذكر مجاهد ان ذلك كان في نساء محصوصات على الوصف الذي ذكرناه * وروى عن عبد الله بن عمر في قوله (الزاني لا ينكح الا زانية او مشركة) انه نزل في رجل تزوج امرأة لبعة على ان ينفق عليه فاخبر عبد الله بن عمر ان النبي خرج على هذا الوجه وهو ان يزوجه على ان يخليها والزنا * وروى حبيب بن ابي عمرة عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال يعني بالكاح جماعها وروى ابن سبرمة عن عكرمة (الزاني لا ينكح الا زانية او مشركة) قال لا يزني حين يزني الا بزانية مثله وقال نعمة مولى ابن عباس عن ابن عباس بغايا كن في الجاهلية يجملن على ابوابهن رايات كرايات الياطرة يأسيهن ناس يعرفن بذلك وروى مغيرة عن ابراهيم التيمي (الزاني لا ينكح الا زانية) يعني به الجماع حين يزني وعن عمرو بن الزبير مثله * قال ابو بكر فذهب هؤلاء الى ان معنى الآية الاخبار باشتراكهما في الزنا وان المرأة كالرجل في ذلك فاذا كان الرجل زانيا فالمرأة مثله اذا طاعته واذا زنت المرأة فالرجل مثلها فحكم تعالى في ذلك بمساواتهما في الزنا ويفيد ذلك مساواتهما في استحقاق الحد وعقاب الآخرة وقطع الموالاة وما جرى مجرى ذلك وروى فيه قول آخر وهو ما روى عاصم الاحول عن الحسن في هذه الآية قال المحدود لا يزوج الا محدودة * واختلف السلف في تزويج الزانية فروى عن ابي بكر وعمر وابن عباس وابن مسعود وابن عمر ومجاهد وسليمان بن يسار وسعيد بن جبير في آخرين من التابعين ان من رنى بامرأة او زنى بها غير فجاءته ان يزوجه وروى عن علي وعائشة والبراء واحدي الروايتين عن ابن مسعود انها لا تزالان زانيتين ما اجتماعا وعن علي اذا زنى الرجل فرق بينه وبين امرأته وكذلك هي اذا زنت * قال ابو بكر فمن حظر نكاح الزانية تأول فيه هذه الآية وفقهاء الامصار متفقون على جواز النكاح وان الزنا لا يوجب تحريرا على الزوج ولا يوجب الفرقة بينهما

ولا يخلو قوله تعالى (الزاني لا ينكح الا زانية) من احد وجهين اما ان يكون خبرا وذلك حقيقة او نهيًا وتحريمًا ثم لا يخلو من ان يكون المراد بذكر النكاح هنا الوطء او العقد وممتنع ان يحمل على معنى الخبر وان كان ذلك حقيقة اللفظ لانا وجدنا زانيا يتزوج غير زانية وزانية تزوج غير الزاني فلعلمنا انه لم يرد مورد الخبر فثبت ان اراد الحكم والنهي فاذا كان كذلك فليس يخلو من ان يكون المراد الوطء او العقد وحقيقة النكاح هو الوطء في اللغة لما قد بيناه في مواضع فوجب ان يكون محمولاً عليه على ما روى عن ابن عباس ومن تابعه في ان المراد الجماع ولا يصرف الى العقد ابداً لانه مجاز ولانه اذا ثبت انه قد اريد به الحقيقة اتفق دخول المجاز فيه وايضا فلو كان المراد العقد لم يكن زنا المرأة او الرجل موجبا للفرقة اذ كانا جميعا موصوفين بانهما زانيان لان الآية قد اقتضت اباحة نكاح الزاني للزانية فكان يجب ان يجوز للمرأة ان تزوج الذي زنى بها قبل ان يتوبا وان لا يكون زناهما في حال الزوجية يوجب الفرقة ولانعلم احدا يقول ذلك وكان يجب ان يجوز للزاني ان يتزوج مشركة وللزانية ان تزوج مشركا ولا خلاف في ان ذلك غير جائز وان نكاح المشركات وتزوج المشركين محرم منسوخ فدل ذلك على احد مضمين اما ان يكون المراد الجماع على ما روى عن ابن عباس ومن تابعه او ان يكون حكم الآية منسوخا على ما روى عن سعيد بن المسيب * ومن الناس من يحتج في ان الرنا لا يبطل النكاح بما روى هارون بن رباب عن عبيد الله بن عبيد ويرويه عبد الكريم الجزري عن ابي الزبير وكلاهما يرسله ان رجلا قال للنبي صلى الله عليه وسلم ان امرأتى لا تمنع يد لامس فامرته النبي صلى الله عليه وسلم بالاستمتاع منها فيحمل ذلك على انها لا تمنع احدا ممن يريد بها على الزنا * وقد انكر اهل العلم هذا التأويل قالوا لو صح هذا الحديث كان معناه ان الرجل وصف امرأته بالحرق وضعف الرأي وتضييع ماله فهي لا تمنعه من طالب ولا تحفظه من سارق قالوا وهذا اولى لانه حقيقة اللفظ وحمله على الوطء كناية ومجاز وحمله على ما ذكرنا اولى واشبهه بالنبي صلى الله عليه وسلم كما قال علي وعبد الله اذا جاءكم الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فظنوا به الذي هو اهدى والذي هو اهان والذي هو اتقى * فان قيل قال الله تعالى (اولستم النساء) فجعل الجماع مسا * قيل له ان الرجل لم يقل للنبي صلى الله عليه وسلم انها لا تمنع لامسا وانما قال يد لامس ولم يقل فرج لامس وقال الله تعالى (ولو زنا عليك كتابا في قرطاس فلمسوه بأيديهم) ومعلوم ان المراد حقيقة اللمس باليد وقال جرير الخطفي يعاتب قوما

السم لثما اذ ترومون جارهم * ولولا هم لم تمنعوا كف لامس

ومعلوم انه لم يرد به الوطء وانما اراد انكم لا تدفعون عن انفسكم الضيم ومنع اموالكم هؤلاء القوم فكيف ترومون جارهم بالظلم * ومن الناس من يقول ان تزويج الزانية وامساكها على النكاح محظور منهي عنه مادامت مقيمة على الزنا وان لم يؤثر ذلك في افساد النكاح لان الله تعالى انما اباح نكاح المحصنات من المؤمنات ومن اهل الكتاب بقوله (والمحصنات من المؤمنات والمحصنات من الذين اتوتوا الكتاب من قبلكم) يعني العفاف منهن ولانها اذا كانت كذلك لا يؤمن

قوله (اولستم النساء)
هكذا في النسخ التي
بأيدينا . وهي قراءة
جزءة والعكسائي
كما صرح به البيضاوي
في سورة النساء

(لمصححه)
قوله (لم تمنعوا)
هكذا في النسخ .
والذي في ديوانه
المطبوع (لم تدفعوا)
(لمصححه)

ان تأتى بولد من الزنا فتلحقه به وتورثه ماله وانما يحمل قول من رخص في ذلك على انها تائبة غير مقيمة على الزنا * ومن الدليل على ان زناها لا يوجب الفرقة ان الله تعالى حكم في القاذف لزوجه باللعان ثم بالتفريق بينهما فلو كان وجود الزنا منها يوجب الفرقة لوجب ايضاع الفرقة بقذفه اياها لا اعترافه بما يوجب الفرقة الا ترى انه لو اقرانها اخته من الرضاة او ان اباه قد كان وطئها لو قعت الفرقة بهذا القول * فان قيل لما حكم الله تعالى بايقاع الفرقة بعد اللعان دل ذلك على ان الزنا يوجب التحريم لولا ذلك لما اوجبت الفرقة باللعان * قيل له لو كان كما ذكرت لوجبت الفرقة بنفس القذف دون اللعان فلما لم تقع بالقذف دل على فساد ما ذكرت * فان قيل انما وقعت الفرقة باللعان لانه صار بمنزلة الشهادة عليها بالزنا فلما حكم عاينها بذلك حكم بوقوع الفرقة لاجل الزنا * قيل له وهذا غلط ايضا لان شهادة الزوج وحده عليها بالزنا لا يوجب كونها زانية كما ان شهادتها عليه بالاكذاب لا توجب عليه الحكم بالكذب في قذفه اياها اذ ليست احدى الشهادتين باولى من الاخرى ولو كان الزوج محكوما له بقبول شهادته عاينها بالزنا لوجب ان تحمد حد الزنا فلما لم تحمد بذلك دل على انه غير محكوم عليها بالزنا بقول الزوج والله اعلم بالصواب

باب حد القذف

قال الله عز وجل ﴿والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة قال ابوبكر الاحصان على ضربين احدهما ما يتعلق به وجوب الرجم على الزاني وهوان يكون حرا بالغاء قلا مسلما قد تزوج امرأة نكاحا صحيحا ودخل بها وهما كذلك والآخر الاحصان الذي يوجب الحد على قاذفه وهوان يكون حرا بالغاء عاقلا مسلما عفيفا ولا تعلم خلافا بين الفقهاء في هذا المعنى * قال ابوبكر قد خص الله تعالى المحصنات بالذكر ولا خلاف بين المسلمين ان المحصنين مرادون بالآية وان الحد واجب على قاذف الرجل المحصن كوجوبه على قاذف المحصنة وافق الفقهاء على ان قوله (والذين يرمون المحصنات) قد اريد به الرمي بالزنا وان كان في فحوى اللفظ دلالة عليه من غير نص وذلك لانه لما ذكر المحصنات وهن العفاف دل على ان المراد بالرمي رميها بفساد العفاف وهو الزنا ووجه آخر من دلالة فحوى اللفظ وهو قوله تعالى (ثم لم يأتوا بأربعة شهداء) يعنى على صحة ما رموه به ومعلوم ان هذا العدد من الشهود انما هو مشروط في الزنا فدل على ان قوله (والذين يرمون المحصنات) معناه رموهن بالزنا وبدل ذلك على معنى آخر وهوان القذف الذي يجب به الحد انما هو القذف بفساد الزنا وهو الذي اذا جاء بالشهود عليه حد المشهود عليه ولولا ما في فحوى اللفظ من الدلالة عليه لم يكن ذكر الرمي مخصوصا بالزنا دون غيره من الامور التي يقع الرمي بها اذ قد يرميها بسرقة وشرب خمر وكفر وسائر الافعال المحظورة ولم يكن اللفظ حينئذ مكثفيا بنفسه في ايجاب حكمه بل كان يكون مجعلا موقوف الحكم على اليان الا انه كيفما تصرف الحال فقد حصل الاتفاق

على ان الرمي بالزنا مراد ولما كان كذلك صار بمنزلة قوله والذين يرمون المحصنات بالزنا
اذ حصول الإجماع على ان الزنا مراد بمنزلة ذكره في اللفظ فوجب بذلك ان يكون وجوب
حد القذف مقصورا على القذف بالزنا دون غيره * وقد اختلف السلف والفقهاء في التعريض بالزنا
فقال ابو حنيفة وابو يوسف وزفر ومحمد وابن خزيمة والثوري والحسن بن صالح والشافعي لاحد
في التعريض بالقذف وقال مالك عليه فيه الحد وروى الاوزاعي عن الزهري عن سالم عن ابن عمر
قال كان عمر يضرب الحد في التعريض وروى ابن وهب عن مالك عن ابى الرحال عن امه عمرة
ان رجلا استبأ في زمن عمر بن الخطاب رضى الله عنه فقال احدهما للآخر والله ما في بزان ولا في
بزانة فاستشار في ذلك عمر الناس فقال قائل مدح اباه وامه وقال آخرون قد كان لابيه
وامه مدح غير هذا نرى ان يجلد الحد فجلده عمر الحد ثمانين ومعلوم ان عمر لم يشاور في ذلك
الا الصحابة الذين اذا خالفوا قل خلافتهم ثبت بذلك حصول الخلاف بين السلف ثم لما ثبت
ان المراد بقوله (والذين يرمون المحصنات) هو الرمي بالزنا لم يجز لنا بحساب الحد على غيره
ادلا سبيل الى اثبات الحدود من طريق المقاييس وانما طريقها الاتفاق او التوقيف وذلك معدوم
في التعريض وفي مشاورة عمر الصحابة في حكم التعريض دلالة على انه لم يكن عندهم فيه توقيف
وانه هاله اجتهادا ورأيا وايضا فان التعريض بمنزلة الكناية المحتملة للمعاني وغير جائز بحجاب
الحد بالاحتمال لوجهين احدهما ان الاصل ان القائل يرى المظهر من اجله فلا يجلد بالشك
والمحتمل مشكوك فيه الا ترى ان يزيد بن دكان لما طلق امرأته البتة استحلفه النبي صلى الله
عليه وسلم بالله ما اردت الا واحدا فلم يلزمه الثلاث بالاحتمال ولذلك قال الفقهاء في كنايات
الطلاق انها لا تجعل طلاقا لا بدلالة والوجه الآخر ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ادرؤا
الحدود بالشبهات واقل احوال التعريض حين كان محتملا للقذف وغيره ان يكون
شبهة في سقوطه وايضا قد فرق الله تعالى بين التعريض بالنكاح في العدة وبين التصريح
فقال ﴿ ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء او كنتم في انفسكم علم الله
انكم ستذكروهن ولكن لا تواعدوهن سرا ﴾ يعنى نكاحا فجعل التعريض بمنزلة
الاضمار في النفس فوجب ان يكون كذلك حكم التعريض بالقذف والمعنى الجامع بينهما
ان التعريض لما كان فيه احتمال كان في حكم الضمير لوجود الاحتمال فيه * واختلف الفقهاء
في حد العبد في القذف فقال ابو حنيفة وابو يوسف وزفر ومحمد ومالك وعثمان البقي والثوري
والشافعي اذا قذف العبد حرا فعليه اربعون جلدة وقال الاوزاعي يجلد ثمانين وروى الثوري
عن حمزة بن محمد عن ابيه ان عليا قال يجلد العبد في القرية اربعين وروى الثوري عن ابن ذكوان
عن عبد الله بن عامر بن ربيعة قال ادركت ابابكر وعمر وعثمان ومن بعدهم من الخلفاء
فلم اراهم يضربون المملوك في القذف الا اربعين * قال ابو بكر وهو مذهب ابن عباس وسالم
وسعيد بن المسيب وعطاء وروى لبث بن ابي سليم عن القاسم بن عبد الرحمن ان عبد الله بن مسعود
قال في عبد قذف حرا انه يجلد ثمانين وقال ابو الزناد يجلد عمر بن عبد العزيز عيدا في القرية ثمانين

ولم يختلفوا في ان حد العبد في الزنا خمسون على النصف من حد الحر لاجل الرق وقال الله تعالى
 ﴿فَإِذَا أَحْصَنَ قَاتِنَ اثْنَيْنِ بِفَاحِشَةٍ فَعَلَيْهِنِ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ﴾ قصص على حد
 الامة وانه نصف حد الحرية واتفق الجميع على ان العبد بمنزلتها لوجود الرق فيه كذلك
 يجب ان يكون حده في القذف على النصف من حد الحر لوجود الرق فيه واختلفوا في قاذف
 المجنون والصبي فقال ابو حنيفة واصحابه والحسن بن صالح والشافعي لاحد على قاذف
 المجنون والصبي وقال مالك لا يحد قاذف الصبي وان كان مثله يجامع اذا لم يبلغ ويحد قاذف
 الصبية اذا كان مثلهما تجامع وان لم تحسن ويحد قاذف المجنون وقال الليث يحد قاذف المجنون
 قال ابو بكر المجنون والصبي والصبية لا يقع من واحد منهم زنا لان الوطء منهم لا يكون
 زنا اذ كان الزنا فعلا مذموما يستحق عليه العقاب وهؤلاء لا يستحقون العقاب على افعالهم
 فقاذفهم بمنزلة قاذف المجنون لوقوع العلم بكذب القاذف ولانهم لا يلحقهم شين بذلك الفعل
 لو وقع منهم فكذلك لا يشينهم قذف القاذف لهم بذلك ومن جهة اخرى ان المطالبة
 بالحد الى المذوف ولا يجوز ان يقوم غيره مقامه فيه الا ترى ان الوكالة غير مقبولة فيه واذا كان
 كذلك لم تجب المطالبة لاحد وقت القذف فلم يجب الحد لان الحد اذا وجب ما يجب
 بالقذف لا غير فان قيل فللرجل ان يأخذ بحد ابيه اذا قذف وهو ميت فقد جاز ان يطالب
 عن الغير بحد القذف قيل له انما يطالب عن نفسه لما حصل له من القذف في نفسه ولا
 يطالب عن الاب وايضا لما اتفقوا على ان قاذف الصبي لا يحد كان كذلك قاذف الصبية
 لانهما جميعا من غير اهل التكليف ولا يصح وقوع الزنا منهما فكذلك المجنون لهذه اللة
 * واختلفوا فيمن قذف جماعة فقال ابو حنيفة وابو يوسف وزفر وعمر وسالك والثوري
 والليث اذا قذفهم بقول واحد فعليه حد واحد وقال ابن ابي ليلى اذا قال لهم يا زناة عملية
 حد واحد وان قال لكل انسان يا زاني فلكل انسان حد وهو قول الشافعي وقال
 عثمان البقي اذا قذف جماعة فعليه لكل واحد حد وان قال لرجل زينة بفلاة فعليه حد واحد
 لان عمر ضرب ابابكرة واصحابه حد واحد ولم يحد لهم للمرأة وقال الاوزاعي اذا قال يا زاني بن زان
 فعليه حدان وان قال لجماعة انكم زناة فحد واحد وقال الحسن بن صالح اذا قال من كان داخل هذه
 الدار فهو زان ضرب لمن كان داخلها اذا عرفوا وقال الشافعي فلما حكمه الزني عنه اذا قذف
 جماعة بكلمة واحدة فلكل واحد حد وان قال لرجل واحد يا ابن الزانية فعليه حدان وقال
 في احكام القرآن اذا قذف امرأته برجل لاعن ولم يحد للرجل * قال ابو بكر قال الله تعالى
 ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُنَّ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾ ومعلوم ان مراده
 جلد كل واحد من القاذفين ثمانين جلدة فكان تقدير الآية ومن رمى محصنا فعليه ثمانون
 جلدة وهذا يقتضي ان قاذف جماعة من المحصنات لا يجلد اكثر من ثمانين ومن اوجب على
 قاذف جماعة المحصنات اكثر من حد واحد فهو مخالف لحكم الآية * ويدل عليه من جهة
 الستة ما حدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا محمد بن بشار قال حدثنا ابن

ابن عدي قال انبأنا هشام بن حسان قال حدثني عكرمة عن ابن عباس ان هلال بن امية قذف امرأته عند النبي صلى الله عليه وسلم بشريك بن سحماء فقال النبي صلى الله عليه وسلم البينة اوحد في طهرتك فقال يارسول الله اذارأى احدنا رجلا على امرأته يلتبس البينة فجعل النبي صلى الله عليه وسلم يقول البينة والافحد في طهرتك فقال هلال والذي بعثك بالحق اني لصادق ولينزلن الله في امري مايري ظهري من الحد فنزلت (والذين يرمون ازواجهم) وذكر الحديث وروى محمد بن كثير قال حدثنا محمد بن الحسين عن هشام عن ابن سيرين عن انس ان هلال بن امية قذف شريك بن سحماء بامرأته فرفع ذلك الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال انت باربعة شهداء والافحد في طهرتك قال ذلك مرارا فنزلت آية اللعان وروى ابو بكر قد ثبت بهذا الخبر ان قوله تعالى (والذين يرمون المحصنات) الآية كان حكما عاما في الزوجات كهو في الاخنيات لهوله صلى الله عليه وسلم لهلال بن امية انت باربعة شهداء والا فحد في طهرتك ولان عموم الآية قد اقتضى ذلك ثم لم يوجب النبي صلى الله عليه وسلم على هلال الاحدا واحدا مع قذفه لامرأته ولشريك بن سحماء الى ان نزلت آية اللعان فاقم اللعان في الزوجات مقام الحد في الاجنبات ولم ينسخ موجب الخبر من وجوب الاقصار على حد واحد اذا قذف جماعة فثبت بذلك انه لا يجب على قاذف الجماعة الاحد واحد وبدل عابه من حمة النظر ان سائر ما نوجب الحد اذا وجد منه مرارا لا يوجب الاحدا واحدا كمن زنى مرارا او سرق مرارا او شرب مرارا لم يحد الاحدا واحدا فكان اجماع هذه الحدود التي هي من جنس واحد موجبا لسقوط بعضها والاقصار على واحد منها والمعنى الجامع بينهما انها حد وان سئت قلت انه مما يسقط بالشبهة فان قيل حد القذف حق لا دمي فاذا قذف جماعة وجب ان يكون لكل واحد منهم استيفاء حده على حياله والدليل على انه حق لا دمي انه لا يحد الا بمطالبة المقذوف وقيل له الحد هو حقه تعالى كسائر الحدود في الزنا والسرقة وشرب الخمر وانما المطالبة به حق لا دمي لا الحد نفسه وايس كونه موقوفا على مطالبة الآدمي مما وجب ان يكون الحد نفسه حقا لا دمي الا ترى ان حد السرقة ليست الا بمطالبة الآدمي ولم يوجب ذلك ان يكون القطع حقا لا دمي فكذلك حد القذف ولذلك لا يجزئ أصحابنا العفو عنه ولا يورث وبدل على انه حقه تعالى انفاق الجميع على ان العبد يجلد في القذف اربعين ولو كان حقا لا دمي لما احتلف الحر والعبد فيه اذ كان الجلد مما تنصف الا ترى ان العبد والحر يستويان قبلما ثبت عليهما من الجسايات على الآدميين فاذا قتل العبد ثبت الدم في عنقه فاذا كان عمدا قتل وان كان خطأ كانت الدية في رقبته كما لو قتله حر وجبت الدية ولو كان حد القذف حقا لا دمي لما اختلف مع امكان تنصيفه الحر والعبد وكذلك العبد والحر لا يختلفان في استهلاك الاموال اذ ما ثبت على الحر قتله ثبت على العبد وقد اختلف في اقامة حد القذف من غير مطالبة المقذوف فقال ابو حنيفة وابو يوسف وزفر ومحمد والاوزاعي والشافعي لا يحد الا بمطالبة المقذوف وقال ابن ابي ليلى يحد الامام وان لم يطالب المقذوف وقال مالك لا يحد الامام حتى يطالب

المقذوف الا ان يكون الامام سمعه بقذف فيجده اذا كان مع الامام شهود عدول * قال ابو بكر حدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا سليمان بن داود المهري قال اخبرنا ابن وهب قال سمعت ابن جريج يحدث عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن عبد الله بن عمرو بن العاص ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال تعاخوا الحدود فيما بينكم فابلغني من حد فقد وجب ثبت بذلك ان ما بلغ النبي صلى الله عليه وسلم من حد لم يكن به له ولا قومه فلما قال لهلال بن امية حين قذف امرأته بشريك ابن سحما اثني باربعة يشهدون والافحد في ظهرك ولم يحضر شهودا ولم يحده حين لم يطالب المقذوف بالحد دل ذلك على ان حد المذنب لا يقام الا بمطالبة المقذوف * وبذل عليه ايضا ما روى في حديث زيد بن خالد وابي هريرة في قصة المسيف وان ابا الزراني قال ان ابني زني با امرأة هذا فام محمدا النبي صلى الله عليه وسلم بقذفها وقال اغديا انيس على امرأة هذا فان اعترفت فارجمها ولما كان حد القذف واجبا لما انتهيك من عرضه بقذفه مع احصائه وجب ان تكون المطالبة به حقا له دون الامام كان حد السرقة لما كان واجبا لما انتهيك من حرز المسروق واخذماله لم يثبت الا بمطالبة المسروق منه واما فرق مالك بين ان يسمعه الامام او يشهده الشهود فلا معنى له لان هذا ان كان عمال الامام اقامته من غير مطالبة المقذوف فواجب ان لا يختلف فيه حكم سماع الامام وشهادة الشهود من غير سماعه

باب شهادة القاذف

قال الله عز وجل ولا تقبلوا لهم شهادة ابدا واولئك هم الفاسقون * قال ابو بكر حكم الله تعالى في العاذف اذ لم يأت باربعة شهداء على ما قذفه بثلاثة احكام احدها جلد ثمانين والثاني بطلان الشهادة والثالث الحكم بتفسيقه الى ان يتوب * واخالف اهل العلم في لزوم هذه الاحكام له وتبونها عليه بالقذف بعد اتفاقهم على وجوب الحد عليه بنفس القذف عند عجزه عن اقامة الينة على الزنا فقال قائلون قد بطلت شهادته ولزمته سمة الفسق قبل اقامة الحد عليه وهو قول الميث ابن سعد والشافعي وقال ابو حنيفة وايبوسف وزفر ومحمد ومالك شهادته مقبولة ما لم يحد وهذا يقتضي من قولهم انه غير موسوم بسمة الفسق ما لم يقع به الحد لانه لو لزمته سمة الفسق لما جازت شهادته اذ كانت سمة الفسق مبطلة لشهادة من وسم بها اذا كان فسقه من طريق الفعل لا من جهة الدين والاعتقاد والدليل على صحة ذلك قوله تعالى (والذين رمون المحصنات ثم لم يأتوا باربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة ابدا) فواجب بطلان شهادته عند عجزه عن اقامة الينة على صحة قذفه وفي ذلك ضربان من الدلالة على جواز بسماعه وقاء حكم عدالته ما لم يقع الحد به احدهما قوله (ثم لم يأتوا باربعة شهداء) وثم للتراخي في حقيقة اللغة فاقضى ذلك انهم متى اتوا باربعة شهداء متراخيا عن حال القذف ان يكونوا غير فساق بالقذف لانه قال (ثم لم يأتوا باربعة شهداء) الآية فكان تقديره ثم لم يأتوا باربعة شهداء فاولئك هم الفاسقون فانما حكم بفسقهم متراخيا عن حال المذنب في حال المعجز عن اقامة الشهود فن

حكم بفسقهم بنفس القذف فقد خالف حكم الآية واوجب ذلك ان تكون شهادة القاذف غير مردودة لاجل القذف ثبت بذلك ان بنفس القذف لم تبطل شهادته وايضا فلو كانت شهادته تبطل بنفس القذف لما كان تركه اقامة اليانة على زنا المقدوف مبطلا لشهادته وهي قد بطلت قبل ذلك والوجه الآخران المعقول من هذا اللفظ انه لا تبطل شهادته مادامت اقامة اليانة على زناه ممكنة الا ترى انه لو قال رجل لامرأته انت طالق ان كنت فلانا ثم لم تدخل الدار انها ان كنت فلانا لم تطلق حتى تترك دخول الدار الى ان تموت فتطلق حينئذ قبل موتها بلا فصل وكذلك لو قال انت طالق ان كنت فلانا ولم تدخل الدار كان بهذه المنزلة وكان الكلام وترك الدخول الى ان تموت شرطا لوقوع الطلاق ولا فرق بين قوله انت طالق ان كنت فلانا ثم دخلت الدار وبين قوله ان كنت فلانا ثم لم تدخلها وان افترقا من جهة ان شرط اليمين في احدهما وجود الدخول وفي الآخر نفيه ولما كان ذلك كذلك وكان قوله تعالى ﴿والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء﴾ مقتضيا لشرطين في طلاق شهادة القاذف احدهما الرمي والآخر عدم الشهود على زنا المقدوف متراخيا عن القذف وفوات الشهادة عليه به فقامت اقامة الشهادة عليه بالزنا ممكنة بخصوصية القاذف فقد اقتضى لفظ الآية بقاءه على ما كان عليه غير محكوم ببطلان شهادته وايضا لا يخلو القاذف من ان يكون محكوما بكذبه وبطلان شهادته بنفس القذف او ان يكون محكوما بكذبه باقامة الحد عليه فلو كان محكوما بكذبه بنفس القذف ولذلك بطلت شهادته فواجب ان لا تقبل بعد ذلك بيته على الزنا اذ قد وقع الحكم بكذبه والحكم بكذبه في قذفه حكم ببطلان شهادة من شهد بصدقه في كون المقدوف زانيا فلما لم يختلفوا في حكم قبول بيته على المقدوف بالزنا وان ذلك يسقط عنه الحد ثبت ان قذفه لم يوجب ان يكون كاذبا فواجب ان لا تبطل شهادته اذ لم يحكم بكذبه لان من سمعنا بخبر يخبر لا نعلم فيه صدقه من كذبه لم تبطل به شهادته الا ترى ان قاذف امرأته بالزنا لا يبطل شهادته بنفس القذف ولا يكون محكوما بكذبه بنفس قذفه ولو كان كذلك لما جاز ايجاب اللعان بينه وبين امرأته ولما امر ان يشهد اربع شهادات بالله انه لصادق فيما ماها به من الزنا مع الحكم بكذبه ولما وعظ في ترك اللعان الكاذب منهما ولما قال النبي صلى الله عليه وسلم بعدما لعن بين الزوجين الله يعلم ان احدهما كاذب فهل منكما تائب فاخبر ان احدهما بغير عينه هو الكاذب ولم يحكم بكذب القاذف دون الزوجة وفي ذلك دليل على ان نفس القذف لا يوجب تفسيقه ولا الحكم بتكذيبه ويدل عليه قوله عز وجل ﴿لولا جاءوا عليه بأربعة شهداء فادلم يأتوا بالشهداء فاولئك عند الله هم الكاذبون﴾ فلم يحكم بكذبهم بنفس القذف فقط بل اذ لم يأتوا بالشهداء ومعلوم ان المراد اذا لم يأتوا بالشهداء عند الخصومة في القذف فغير جائز ابطال شهادته قبل وجود هذه الشريعة وهو محجوز عن اقامة اليانة بعد الخصومة في حد القذف عند الامام اذ كان الشهداء اما يقيمون الشهادة عند الامام فمن حكم بتفسيقه وابطال شهادته بنفس القذف فقد خالف الآية ﴿فان قيل لما قال تعالى ﴿لولا اذ سمعتموه ظن المؤمنون والمؤمنات بانفسهم خيرا وقالوا هذا افك مبین﴾ دل ذلك على ان على الناس اذا سمعوا من يقذف

آخر ان يحكموا بكذبه ورد شهادته الى ان يأتي بالشهداء * قيل له معلوم ان الآية نزلت في شأن عائشة رضي الله عنها وقذفها لانه قال تعالى (ان الذين جاؤا بالافك عصبة منكم) الى قوله (لولا اذ سمعتموه) وقد كانت بريئة الساحة غير متهمة بذلك واذقوها ايضا لم يقذفوها برؤية منهم لذلك وانما قذفوها ظنا منهم وحسبانا حين تخافت ولم يدع احد منهم انه رأى ذلك ومن اخبر عن ظن في مثله فعلينا اكذابه والنيكير عليه وايضا لما قال في نسق التلاوة (فاذلم يأتوا بالشهداء فاولئك عند الله هم الكاذبون) فحكم بكذبهم عند عجزهم عن اقامة البينة علمنا انه لم يرد بقوله (وقالوا هذا افك ميين) ايجاب الحكم بكذبهم بنفس القذف وان معناه وقالوا هذا افك ميين اذ سمعوه ولم يأت القاذف بالسهود * والشافعي يزعم ان شهود القذف اذا جاؤا متفرقين قبلت شهادتهم فان كان القذف قد ابطال شهادته فوجب ان لا يقبلها بعد ذلك وان شهد معه ثلاثة لانه قد فسق بقذفه فوجب الحكم بتكذيبه وفي قبول شهادتهم اذا جاؤا متفرقين ما يلزمه ان لا تبطل شهادتهم بنفس القذف * وبدل على صحة قولنا من جهة المسنة ما روى الحجاج بن ارطاة عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم المسلمون عدول بعضهم على بعض الا محدودا في قذف فاخبر صلى الله عليه وسلم ببقاء عدالة القاذف ما لم يحد * وبدل عليه ايضا حديث عباد بن منصور عن عكرمة عن ابن عباس في قصة هلال بن امية لما قذف امرأته عند رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه وسلم فقال رسول الله عباس في قصة هلال بن امية لما قذف امرأته عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه وسلم ايجلد هلال وتبطل شهادته في المسلمين فاخبر ان بطلان شهادته معلق بوقوع الجلبية ودل بذلك ان القذف لم يبطل شهادته * واختام الفقهاء في شهادة المحدود في القذف بعد النوبة فقال ابو حنيفة وزفر وابو يوسف ومحمد والنوري والحسن بن صالح لا تقبل شهادته اذا ناب وتقبل شهادة المحدود في غير القذف اذا ناب وقال مالك وعثمان بن ابى واليث والشافعي تقبل شهادة المحدود في القذف اذا ناب وقال الاوزاعي لا تقبل شهادة محدود في الاسلام * قال ابو بكر روى الحجاج عن ابن جريج وعثمان بن عطاء عن عطاء الخراساني عن ابن عباس في قوله تعالى (والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا باربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة ابدا واولئك هم الفاسقون) ثم استثنى فقال (الا الذين تابوا) قتاب عليهم من الفسق واما الشهادة فلا نجوز * حدثنا جعفر بن محمد الواسطي قال حدثنا جعفر بن محمد بن اليمان قال حدثنا حجاج وقد ورد عن ابن عباس ايضا ما حدثنا جعفر بن محمد قال حدثنا ابن اليمان قال حدثنا ابو عبيد قال حدثنا عبد الله بن صالح عن معاوية بن صالح عن علي بن ابي طلحة عن ابن عباس في قوله تعالى (ولا تقبلوا لهم شهادة ابدا واولئك هم الفاسقون) قال ثم قال (الا الذين تابوا) قال فناب واصاح فشهادته في كتاب الله مقبولة * قال ابو بكر ويحمل ان لا يكون ذلك مخالفا لما روى عنه في الحديث الاول بان يكون اراد بان شهادته مقبولة اذا لم يجلد وناب والاول على ان جلد فلا يقبل شهادته وان ناب وروى عن شرح وسعيد بن المسيب والحسن وارايم وسعيد بن جبير قالوا لا نجوز شهادته وان تاب انما

توبته فيما بينه وبين الله وقال ابراهيم رفع عنهم بالتوبة اسم الفسق فاما الشهادة فلا تجوز ايدا وروى عن عطاء وطاوس ومجاهد والشعبي والقاسم بن محمد وسالم والزهرى ان شهادته تقبل اذا تاب وروى عن عمر بن الخطاب من وجه مطعون فيه انه قال لا بى بكرة ان ثبت قبات شهادتك وذلك انه رواه ابن عيينة عن الزهرى قال سفيان عن سعيد بن المسيب ثم شك وقال هو عمر بن قيس ان عمر قال لا بى بكرة ان ثبت قبات شهادتك فابى ان يتوب فشك سفيان بن عيينة في سعيد ابن المسيب وعمر بن قيس ويقال ان عمر بن قيس مطعون فيه فلم يثبت عن عمر بهذا الاسناد هذا القول ورواه الليث عن ابن شهاب انه بلغه ان عمر قال ذلك لا بى بكرة وهذا بلاغ لا يعمل عليه على مذهب المخالف وقد روى عن سعيد بن المسيب ان شهادته غير مقبولة بعد التوبة فان صح عنه حديث عمر فلم يخالفه الا الى ما هو اقوى منه ومع ذلك فليس في حديث عمر انه قال ذلك لا بى بكرة بعد ما جلده وجاز ان يكون قاله قبل الجلد قال ابو بكر وما ذكرنا من اختلاف السلف وفقهاء الامصار في حكم القاذف اذا تاب فانما صدر عن اختلافهم في رجوع الاستثناء الى الفسق او الى ابطال الشهادة وسمة الفسق جميعا فيرفعهما والدليل على ان الاستثناء مقصور الحكم على ما يليه من زوال سمة الفسق به دون جواز الشهادة ان حكم الاستثناء في اللغة رجوعه الى ما يليه ولا يرجع الى ما تقدمه الا بدلالة والدليل عليه قوله تعالى ﴿الآل لوط انا لمنجوهم اجمعين الا ابرأه﴾ فكانت المرأة مستثناة من المنجيين لانها تليهم ولو قال رجل لفلان على عشرة دراهم الاثلاثة دراهم الا درهم كان عليه ثمانية دراهم وكان الدرهم مستثنى من الثلاثة واذ كان ذلك حكم الاستثناء وجب الاقتصار به على ما يليه ويدل عليه ايضا ان قوله ﴿فان لم تكونوا دخلتم بهن﴾ في معنى الاستثناء وهو راجع الى الربائب دون امهات النساء لانه يليهن ثبت بما وصفنا صحة ما ذكرنا من الاقتصار بحكم الاستثناء على ما يليه دون ما تقدمه وايضا فان الاستثناء اذا كان في معنى التخصيص وكانت الجملة الداخل عليها الاستثناء عموما وجب ان يكون حكم العموم ثابتا وان لا يرفعه باستثناء قد ثبت حكمه فيما يليه الا ان تقوم الدلالة على رجوعه اليها قال الله تعالى ﴿انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الارض فسادا﴾ الى قوله ﴿الا الذين تابوا من قبل ان تقدروا عليهم﴾ فكان الاستثناء راجعا الى جميع المذكور لكونه معطوفا بعضه على بعض وقال تعالى ﴿لا تقربوا الصلوة واتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون ولا جنبا الا عابري سبيل حتى تغتسلوا﴾ ثم قال ﴿وان كنتم مرضى او على سفر او جاء احد منكم من الغائط او لامستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا﴾ فكان التيمم لمن لزمه الاغتسال كزومه لمن لزمه الوضوء بالحدث فكذلك حكم الاستثناء الداخل على كلام معطوف بعضه على بعض يجب ان ينتظم الجميع ويرجع اليه قاله قدينا ان حكم الاستثناء في اللغة رجوعه الى ما يليه ولا يرجع الى ما تقدمه الا بدلالة وقد قامت الدلالة فيما ذكر على رجوعه الى جميع المذكور ولم تقم الدلالة فيما اختلفنا فيه على رجوعه الى الجميع المذكور فان قيل اذا كنا قد وجدنا الاستثناء تارة رجع الى بعض المذكور وتارة الى جميعه وكان ذلك متعلما مشهورا في اللغة فما الدلالة على وجوب الاقتصار به على بعض الجملة وهو الذي يليه دون رجوعه

الى الجميع : قيل له لو سلمنا لك ما ادعيت من جواز رجوعه الى الجميع لكان سيئه ان يقف موقف الاحتمال في رجوعه الى ما يليه او الى جميع المذكور واذا كان كذلك وكان اللفظ الاول عموما مقتضيا للحكم في سائر الاحوال لم يحجز رد الاستثناء اليه بالاحتمال اذ غير جائز تخصيص العموم بالاحتمال ووجب استعمال حكمه في المتيقن وهو ما يليه دون ما تقدمه : فان قيل ما انكرت ان لا يكون اللفظ الاول عموما مع دخول الاستثناء على آخر الكلام بل يصير في حيز الاحتمال ويبطل اعتبار العموم فيه اذ ليس اعتبار عمومه باولى من اعتبار عموم الاستثناء في عوده الى الجميع واذا بطل فيه اعتبار العموم وقف موقف الاحتمال في ايجاب حكمه فسقط اعتبار عموم اللفظ فيه : قيل له هذا غلط من قبل ان صيغة اللفظ الاول صيغة العموم لا تدافع بيننا فيه وليس للاستثناء صيغة عموم يقتضى رفع الجميع فوجب ان يكون حكم الصيغة الموجبة للعموم مستعملا فيه وان لا تزيلها عنه الا بلفظ يقتضى صيغته رفع العموم وليس ذلك بموجود في لفظ الاستثناء : فان قيل لو قال رجل عبده حر وامرأته طالق ان شاء الله رجوع الاستثناء الى الجميع وكذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم والله لا غزون قريشا والله لا غزون قريشا والله لا غزون قريشا ان شاء الله فكان استثناءه راجعا الى جميع الايمان اذ كانت معطوفة بعضها على بعض : قيل له ليس هذا مما نحن في شئ لان هذا الضرب من الاستثناء يخالف للاستثناء الداخل على الجملة بحروف الاستثناء التي هي الاوغير وسوى ونحو ذلك لان قوله ان شاء الله يدخل لرفع حكم الكلام حتى لا يثبت منه شئ والاستثناء المذكور بحرف الاستثناء لا يجوز دخوله الالرفع حكم الكلام رأسا الا ترى انه يجوز ان يقول انت طالق ان شاء الله فلا يقع شئ ولو قال انت طالق الا طائقي كان الطلاق واقما والاستثناء باطلا لاستحالة دخوله لرفع حكم الكلام ولذلك جاز ان يكون قوله ان شاء الله راجعا الى جميع المذكور المعطوف بعضه على بعض ولم يجب مثله فيما وصفنا : فان قيل فلو كان قال انت طالق وعبدي حرا لان يقدم فلان كان الاستثناء راجعا الى الجميع فان لم يقدم فلان حتى مات طلقت امرأته وعتق عبده وكان ذلك بمنزلة قوله ان شاء الله : قيل له ليس ذلك على ما ظننت من قبل ان قوله الا ان يقدم فلان وان كانت صيغته صيغة الاستثناء فانه في معنى الشرط كقوله ان لم يقدم فلان وحكم الشرط ان تتعلق به جميع المذكور اذا كان بعضه معطوفا على بعض وذلك لان الشرط يشبه الاستثناء الذي هو مشية الله عز وجل من حيث كان وجوده عاملا في رفع الكلام حتى لا يثبت منه شئ الا ترى انه مالم يوجد الشرط لم تقع شئ وجائز ان لا يوجد الشرط ابدا فيبطل حكم الكلام رأسا ولا يثبت من الجزاء شئ : فلذلك جاز رجوع الشرط الى جميع المذكور كما جاز رجوع الاستثناء بمشية الله تعالى : وقال ابو بكر وقوله الا ان يقدم فلان هو شرط وان دخل عليه حرف الاستثناء واما الاستثناء المحض الذي هو قوله (الا الذي تابوا) و(الا آل لوط) وما جرى مجراه فانه لا يجوز دخوله لرفع حكم الكلام رأسا حتى لا يثبت منه شئ الا ترى ان قوله (ولا تقبلوا لهم شهادة ابدا) لابد من ان يكون حكمه تابئا في وقت ما وان من رد الاستثناء اليه فانما يرفع حكمه في بعض الاوقات بعد ثبات حكمه في بعضها وكذلك قوله

(الآل لوط) غير جائز ان يكون رافعا لحكم النجاة عن الاولين وانما عمل في بعض ما انتظمه لفظ العموم * ويستدل بما ذكرنا على ان حقيقة هذا الضرب من الاستثناء رجوعه الى ما يليه دون ما تقدمه وان لا يرد الى ما تقدمه الا بدلالة وذلك لانه لما استحال دخول هذا الاستثناء لرفع حكم الكلام رأسا حتى لا يثبت منه شيء * وجب ان يكون مستعملا في البعض دون الكل فاذا وجب ذلك كان ذلك البعض الذي عمل فيه هو المتيقن دون غيره بمنزلة لفظ لا يصح اعتقاد العموم فيه فيكون حكمه مقصورا على الاقل المتيقن دون اعتبار لفظ العموم كذلك الاستثناء ولما جاز دخول شرط مشية الله تعالى وسائر شروط الايمان لرفع حكم اللفظ رأسا وجب استعماله في جميع المذكور وان لا يخرج منه شيء * الا بدلالة * وبدل على ان الاستثناء في قوله (الا الذين تابوا) مقصور على ما يليه دون ما تقدمه ان قوله (فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة ابدا) كل واحد منهما امر وقوله (واولئك هم الفاسقون) خبر والاستثناء داخل عليه فوجب ان يكون موقوفا عليه دون رجوعه الى الامر وذلك لان الواو في قوله (واولئك هم الفاسقون) للاستقبال اذ غير جائز ان يكون للجميع لانه غير جائز ان ينتظم لفظ واحد الامر والخبر الا ترى انه لا يصح جمعهما في كناية ولا في لفظ واحد وبدل عليه انه لم يرجع الى الحد اذا كان امرا ونظيره قول القائل اعطز بدا درهما ولا يدخل الدار وفلان خارج ان شاء الله ان مفهوم هذا الكلام رجوع الاستثناء الى الخروج دون ما تقدم من ذكر الامر كذلك يجب ان يكون حكم الاستثناء في الآية لا فرق بينهما فان قيل قال الله تعالى (انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الارض فسادا ان يقتلوا او يصلبوا) الى قوله (ذلك لهم خزي في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم) ثم قال (الا الذين تابوا من قبل ان تقدروا عليهم) ومعلوم ان ما تقدم في اول الآية امر وقوله (ذلك لهم خزي في الدنيا) خبر فرجع الاستثناء الى الجميع ولم يخلص حكم الخبر والامر * قبله انما جاز ذلك لان قوله (انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله) وان كان امرا في الحقيقة فان صورته صورة الخبر فاما كان الجميع في صورة الخبر حاز رجوع الاستثناء الى الجميع ولما كان قوله تعالى (فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة ابدا) امرا على الحقيقة تم عطف عليه الخبر وجب ان لا يرجع الى الجميع ومع ذلك فانا نقول متى اختلفت صيغ المعطوف بعضه على بعض لم يرجع الا الى ما يليه ولا يرجع الى ما تقدم مما ليس في مثل صيغته الا بدلالة فان قامت الدلالة بجزءه اليه وقد قامت الدلالة في آية المحاردين ولم تقم الدلالة فيما اختلفنا فيه فهو مبقى على حكمه في الاصل * فان قيل لما كانت الواو للجمع ثم قال (فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة ابدا واولئك هم الفاسقون) صار للجميع كانه مذكور معا لا تقدم لواحد منهما على الآخر فلما ادخل عليه الاستثناء لم يكن رجوع الاستثناء الى شيء من المذكور باولى من رجوعه الى الآخر اذ لم يكن لتقدم بعضها على بعض حكم في الترتيب فكان الجميع في المعنى بمنزلة المذكور معا فليس رجوع الاستثناء الى سمة الفسق باولى من رجوعه الى بطلان الشهادة والحد ولولا قيام الدلالة على انه لم يرجع الى الحد لاقتضى ذلك رجوعه ايضا وزواله عنه بالتوبة

* قيل له ان الواو قد تكون للجمع على ما ذكرت وقد تكون للاستيناف وحى في قوله (واولئك هم الفاسقون) للاستيناف لانها انما تكون للجمع فيما لا يختلف معناه وينتظمه جملة واحدة فيصير الكل كالمذكور معا وذلك في نحو قوله تعالى (اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا وجوهكم) الى آخر الآية لان الجميع امر كانه قال فاغسلوا هذه الاعضاء لان الجميع قد تضمنه لفظ الامر فصارت كاجملة الواحدة المنتظمة لهذه الواو امر واما آية القذف فان ابتداءها امر وآخرها خبر ولا يجوز ان ينتظمها جملة واحدة فلذلك كانت الواو للاستيناف اذ غير جائز دخول معنى الخبر في لفظ الامر وقوله (انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله) الاستثناء فيه عائد الى الامر بالقتل وما ذكر معه وغير عائد الى الخبر الذى يليه لان قوله (الا الذين قابوا من قبل ان تقدروا عليهم) لا يجوز ان يكون عائدا الى قوله (ولهم في الآخرة عذاب عظيم) لان التوبة تزيل عذاب الآخرة قبل القدرة عليهم وبعدها فعلنا ان هذه التوبة مشروطة للحد دون عذاب الآخرة * ودليل آخر وهو ان قوله تعالى (ولا تقبلوا لهم شهادة ابدا) لا يخلو من ان يكون بطلان هذه الشهادة متعلقا بالفسق او يكون حكما على حياله تقتضى الآية تأبيده فلما كان حمله على بطلانها يلزم سمة الفسق يبطل فائدة ذكره اذ كان ذكر الفسق مقتضيا لبطلانها الازواله والتوبة منه وجب حمله على انه حكم برأيه غير متعلق بسمة الفسق ولا بترك التوبة * وايضا فان كل كلام فحكمه قائم بنفسه وغير جائز تضمينه بغيره الا بدلالة وفي حمله على ما ادهاء المخالف تضمينه بغيره وابطال حكمه بنفسه وذلك خلاف مقتضى اللفظ * وايضا فان حمله على ما ادعى يوجب ان يكون الفسق المذكور في الآية علة لما ذكر من ابطال الشهادة فيكون تقديره ولا تقبلوا لهم شهادة ابدا لانهم فاسقون وفي ذلك ازالة للفظ عن حقيقته وصرفه الى مجاز لا دلالة عليه لان حكم اللفظ ان يكون قائما بنفسه في ايجاب حكمه وان لا يجعل علة لغيره مما هو مذكور معه ومعطوف عليه فثبت بذلك ان بطلان الشهادة بعد الجلد حكم قائم بنفسه على وجه التأبيد المذكور في الآية غير موقوف على التوبة * فان قيل رجوع الاستثناء الى الشهادة اولى منه الى الفسق لانه معلوم ان التوبة تزيل الفسق بغير هذه الآية فلا يكون رده الى الفسق مفيدا ورده الى الشهادة يفيد جوازها بالتوبة اذ كان جائزا ان تكون الشهادة مردودة مع وجود التوبة فاما بقاء سمة الفسق مع وجود التوبة فغير جائز في عقل ولا سمع اذ كانت سمة الفسق ذما وعقوبة وغير جائز ان يستحق النائب الدم وليس كذلك بطلان الشهادة الا ترى ان العبد والاعمى غير جائزى الشهادة لاعلى وجه الدم والتعنيف لكن عبادة فكان رجوع الاستثناء الى الشهادة اولى باثبات فائدة الآية منه الى الفسق * قيل له ان التوبة المذكورة في هذه الآية انما هي التوبة من القذف واكذاب نفسه فيه لانه يستحق سمة الفسق وقد كان جائزا ان تبقى سمة الفسق عليه اذا تاب من سائر الذنوب ولم يكذب نفسه فاخبر الله تعالى بزوال سمة الفسق عنه اذا اكذب نفسه * ووجه آخر وهو ان سمة الفسق انما تزمت بوقوع الجلبه ولم يكن يمتنع عند اظهار التوبة ان لا تكون مقبولة في ظاهر الحال وان كانت مقبولة عند الله لا بالانقاف على حقيقة توبته فكان جائزا ان يتعدا بان لا تصدقه على توبته وان تركه على الجملة ولا تشلوا على حسب ما تتولى سائر اهل التوبة

فلما كان ذلك جائزا ورود العيادة بها فادنا الآية قبول توبته ووجوب موالاته وتصديقه على ما ظهر من توبته * فان قيل لما اتفقنا على ان الذمي المحدود في القذف قبل شهادته اذا اسلم وتاب دل ذلك من وجهين على قبول شهادة المسلم المحدود في القذف احدهما انه قد ثبت ان الاستثناء راجع الى بطلان الشهادة اذ كان الذمي مرادا بالآية وقد اريد به كون بطلان الشهادة موقوفا على التوبة والثاني انه لما رمت التوبة الحكم ببطلان شهادته كان المسلم في حكمه لوجود التوبة منه * قيل له ليس الامر به على ما ظننت وذلك لان الذمي لم يدخل في الآية وذلك لان الآية انما اقتضت بطلان شهادة من جلد وحكم نفسه من جهة القذف والذمي قد تقدمت له سمة الفسق فلما لم يستحق هذه السمة بالجلد لم يدخل في الآية وانما جلدناه بالاتفاق ولم يحصل الاتفاق على بطلان شهادته بعد اسلامه بالجلد الواقع في حال كفره فاجزناها كما نجيز شهادة سائر الكفار اذا سلموا * فان قيل فيجب على هذا ان لا يكون الفاسق من اهل الملة مرادا بالآية اذ لم يستحدث سمة الفسق بوقوع الحد به * قيل له هو كذلك وانما دخل في حكمها بالمعنى لا باللفظ وانما اجاز اصحابنا شهادة الذمي المحدود في القذف بعد اسلامه ونوبته من قبل ان الحد في القذف يبطل العدالة من وجهين احدهما عدالة الاسلام والاخر عدالة الفعل والذمي لم يكن مسلما حين حد فيكون وقوع الحد به مبطلا لعدالة اسلامه وانما بطلت عدالته من جهة الفعل فاذا اسلم فاحدث توبة فقد حصلت له عدالة من جهة الاسلام ومن طريق الفعل ايضا بالتوبة فلذلك قبلت شهادته واما المسلم فان الحد قد اسقط عدالته من طريق الدين ولم يستحدث بالتوبة عدالة اخرى من جهة الدين اذ لم يستحدث ديناً بتوبته وانما استحدث عدالة من طريق الفعل فلذلك لم تقبل شهادته اذ كان شرط قبول الشهادة وجود العدالة من جهة الدين والفعل جميعا * فان قيل لما اتفقنا على قبول شهادته اذا تاب قبل وقوع الحد به دل ذلك على ان الاستثناء راجع الى الشهادة كرجوعه الى التفسير فوجب على هذا ان يكون مقتضيا لقبولها بعد الحد كقولنا * قيل له ان شهادته لم تبطل بالقذف قبل وقوع الحد به ولا وجب الحكم بتفسيره لما بيناه في المسئلة المتقدمة ولو لم يتب واقام على قذفه كانت شهادته مقبولة وانما بطلان الشهادة ولزومه سمة الفسق مرتب على وقوع الحد به فلا استثناء انما رفع عنه سمة الفسق التي لزمته بعد وقوع الحد فاما قبل ذلك فغير محتاج الى الاستثناء في الشهادة ولا في الحكم بالتفسير * ودليل آخر على صحة قولنا وهو اننا قد اتفقنا على ان التوبة لا تسقط الحد ولم يرجع الاستثناء اليه فوجب ان يكون بطلان الشهادة مثله لانها جميعا امران قد تعلقا بالقذف فن حيث لم يرجع الاستثناء الى الحد وجب ان لا يرجع الى الشهادة واما التفسير فهو خبر ليس بامر فلا يلزم على ما وصفا * ومن جهة اخرى ان المطالبة بالحد حق لا دمي فكذلك بطلان الشهادة حق لا دمي الا ترى ان الشهادات انما هي حق للمشهود له ومطالبته يصح اذا واها واقامتها كما تصح اقامة حد القذف بمطالبة المفدوف فوجب ان يكونا سواء في ان التوبة لا ترفعها واما لزوم سمة الفسق فلا حق فيه لاحد فكان الاستثناء راجعا اليه ومقصودنا عليه * فان قيل اذا كان التائب من الكفر مقبول الشهادة فالتائب من القذف اخرى به *

قبل له التائب من الكفر نزول عنه القتل ولا يزول عن التائب من القذف حدا القذف فكما جاز ان تزيل
 التوبة من الكفر القتل عن الكافر جاز ان قبل توبته ولا يلزم عليه التائب من القذف لان توبته لا تزيل
 الجلد عنه وايضا فان عقوبات الدنيا غير موضوعة على مقادير الاجرام الا ترى ان القاذف بالكفر
 لا يجب عليه الحد والقاذف بالزنا يجب عليه الحد فعلمت امر القذف من هذا الوجه بما لم يغلظه
 امر القذف في احكام الدنيا وان كانت عقوبة الكفر في الآخرة اعظم فان قيل فاذا تاب واصلاح
 فهو عدل ولي لله تعالى وقد كان بطلان شهادته بداعي وجه العقوبة والتوبة تزيل العقوبة
 ويوجب العدالة والولاية فغير جائز بطلان شهادته بعد توبته فان قيل له لا يكون بطلان شهادته
 بعد توبته على وجه العقوبة بل على جهة المحنة كما لا تكون إقامة الحد عليه بعد التوبة على جهة العقوبة بل على
 جهة المحنة والله ان يمتحن عباده بما شاء على وجه المصلحة الا ترى ان العبد قد يكون عدلا مرضيا عند الله
 ولله تعالى وهو غير مقبول الشهادة وكذلك الاغمى وشهادته الوالدلوله ومن جرى مجرى فليس
 بطلان الشهادة في الاصول موقفا على الفسق وعلى وجه العقوبة حتى يعارض فيه بما ذكرت * وبما بدل
 على ان توبة القاذف لا توجب جواز شهادته ان شهادته انما بطلت بحكم الحاكم عليه بالجلد وجلده اياه ولم
 تبطل بقذفه لما قد بينا فيما سلف فلما يتعلق بطلان شهادته بحكم الحاكم لم يجز اجازتها الا بحكم الحاكم بمجوزها
 لان في الاصول ان كل ما يتعلق بثبوت حكم الحاكم لم يزل ذلك الحكم عنه الا بما يجوز ثبوته من طريق الحكم
 كالاملاك والعناق والطلاق وسائر الحقوق فلما لم تكن توبته مما تصح الخصومة فيه ولا يحكم بها
 الحاكم لم يجز لنا ابطال ما قد ثبت بحكم الحاكم فان قيل فرقة الاعان والعين وما جرى مجراها
 متعلقة بحكم الحاكم وقد يجوز ان يزوجهما فيعود النكاح فكذلك بطلان شهادة القاذف
 وان كان متعلقا بحكم الحاكم فان ذلك لا يمنع اطلاق شهادته عند توبته ويكون حكم الحاكم بدئا
 ببطلانها مقصورا على الحال التي لم يحدث فيها توبة كما ان الفرقة الواقعة بحكم الحاكم انما هي مقصورة
 على الحال التي لم يكن منهما فيها عقد مستقبل * قيل له لان النكاح الثاني مما يجوز وقوع الحكم به فجاز
 ان تبطل به الفرقة الواقعة بحكم الحاكم والنوبة ليست مما يحكم به الحاكم فلا تثبت فيه الخصومات
 فلم يجز ان يبطل به حكم الحاكم ببطلان شهادته ولكنه لو شهد القاذف بشهادة عند حاكم
 برى قبول شهادة الحدود في القذف بعد التوبة فحكم بمجوز شهادته بعد حكمه جازت شهادته
 * فان قيل فلوان رجلا زني فحده الحاكم ثم تاب جازت شهادته بعد التوبة ولم يكن حكم الحاكم
 مانعا من قبولها بعد التوبة * قيل له انما لم يتعلق ببطلان شهادته بحكم الحاكم وانما بطلت بزناه قبل
 ان يحده الحاكم لظهور فسقه فلما لم يتعلق ببطلان شهادته بحكم الحاكم بل بفعله جازت عند ظهور
 توبته وشهادة القاذف لم تبطل بقذفه لما بينا فيما سلف لانه جائز ان يكون صادقا وانما يحكم
 بكذبه وفسقه عند جلد الحاكم اياه فاما قبل ذلك فهو في حكم من لم يقذف * ويدل على ذلك من
 جهة السنة حديث عباد بن منصور عن عكرمة عن ابن عباس في قصة هلال بن امية حين قذف امرأته
 يسريك بن سحماء فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ايجلد هلال وتبطل شهادته في المسلمين
 وذكر الحديث فاخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم ان وقوع الجلد به يبطل شهادته من غير شرط

التوبة في قبولها * وقد روى الحجاج بن ارطاة عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم المسلمون عدول بعضهم على بعض الا محدودا في قذف * قال ابو بكر ولم يستثن فيه وجود التوبة منه * وحدثنا عبد الباقي بن قانع قال حدثنا حامد بن محمد قال حدثنا شرح قال حدثنا مروان عن يزيد بن ابي خالد عن الزهري عن عمرو عن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تجوز في الاسلام شهادة مجرب عليه شهادة زور ولا خائن ولا خائنة ولا مجلود حدا ولا ذي غمر لاخيه ولا الصانع لاهل البيت ولا طنين ولا قرابة فابطل عليه الصلاة والسلام القول بابطال شهادة المحدود فظاهره يقتضي بطلان شهادة سائر المحدودين في حد قذف او غيره الا ان الدلالة قد قامت على جواز قبول شهادة المحدود في غير القذف اذا تاب مما حذفيه ولم تقم الدلالة في المحدود في القذف فهو على صوم لفظه تاب او لم يتب وانما قبلنا شهادة المحدود في غير القذف اذا تاب لان بطلان شهادته متعلق بالفسق فتى زالت عنه سمة الفسق كانت شهادته مقبولة والدليل على ذلك ان الفعل الذي استحق به الحد من زنا او سرقة او شرب خمر قد اوجب تضييقه قبل وقوع الحد به فلما لم يتعلق بطلان شهادته بالحد كان بمنزلة سائر الفساق اذا تابوا فتقبل شهاداتهم واما المحدود في القذف فلم يوجب القذف بطلان شهادته قبل وقوع الحد به لانه جائز ان يكون صادقا في قذفه وانما بطلت شهادته بوقوع الحد به فلم تزل ذلك عنه بتوبته * قوله تعالى (والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء) قال ابو بكر قد اقتضت هذه الآية ان يكون شهود الزنا اربعة كما اوجب قوله (واستشهدوا شهيدين من رجالكم) وقوله (واشهدوا ذوى عدل منكم) قبول شهادة العدد المذكور فيه وامتناع جواز الاقتصار على اقل منه وقال تعالى في سياق التلاوة عند ذكر اصحاب الافك (لولا جاءوا عليه بأربعة شهداء فاذ لم يأتوا بالشهداء فاولئك عند الله هم الكاذبون) فجعل عدل الشهود المبرى للقاذف من الحد اربعة وحكم بكذبه عند عجزه عن اقامة اربعة شهداء وقدين تعالى عدد شهود الزنا في قوله تعالى (واللاتي يأتين الفاحشه من نسائكم فاستشهدوا عليهن اربعة منكم) الآية واعاد ذكر الشهود الاربعة عند القذف اعلاما لنا ان القاذف لا تبرئه من الجلد الا بشهادة اربعة * واختلف الفقهاء في القاذف اذا جاء بأربعة شهداء فساق فشهدوا على المقذوف بالزنا فقال اصحابنا وعثمان بن ابي الليث بن سعد لاحد على الشهود وان كانوا فساقا وروى الحسن ابن زياد عن ابي يوسف في رجل قذف رجلا بالزنا ثم جاء بأربعة فساق يشهدون انه زان انه يحد القاذف ويدراً عن الشهود وقال زفر يدرأ عن القاذف وعن الشهود وقال مالك وعبيد الله بن الحسن يحد الشهود * قال ابو بكر ولم يختلف اصحابنا لوجاء بأربعة كفار او محدودين في قذف او عييد او عيمان ان القاذف والشهود جميعا يحدون للقذف فاما اذا كانوا فساقا فان ظاهر قوله (ثم لم يأتوا بأربعة شهداء) قد تناولهم اذ لم يشترط في سقوط الحد عن القاذف المدول دون الفساق فوجب بمقتضى الآية زوال الحد عن القاذف اذ جعل شرط وجوب الحد ان لا يأتى بأربعة شهداء وهو قد أتى بأربعة شهداء اذ كان الشهداء اسيما لمن اقام الشهادة

* فان قيل يلزمك منله في الكفار والمحدودين في القذف ونحوهم * قيل له قد اقتضى الظاهر ذلك
 وانما خصصناه بدلالة وايضا فان المساق انما ردت شهادتهم للتهمة وكان ذلك شبهة في ردها
 فغير جائز ايجاب الحد عليهم بالشبهة التي ردت من اجلها شهادتهم ووجب سقوط الحد
 عن القاذف ايضا بهذه الشهادة كما اسقطناها عنهم اذ كان سبيل الشبهة ان يسقط بها الحد
 ولا يجب بها الحد واما المحدود في القذف والكافر والعبد والاعمى فلم يرد شهادتهم للتهمة
 ولا للشبهة فيها وانما اردناها لمعان متيقنة فيهم تبطل الشهادة وهي الحد والكفر والرق والعمى
 فلذلك حددناهم ولم يكن لشهادتهم تأثير في اسقاط الحد عنهم وعن القاذف * ووجه آخر وهو
 ان الفساق من اهل الشهادة وانما رددناها اجتهادا وقد يسوغ الاجتهاد لغيرنا في قبول
 شهادتهم اذا كان ما نحكم نحن بانه فسق يوجب رد الشهادة قد يجوز ان يراه غيرنا غير مانع
 من قبول الشهادة فلما كان كذلك لم يكن لنا ايجاب الحد على الشهود ولا على القاذف بالا جتهاد واما
 الحد في القذف والكفر ونظائرهما فليس طريق اثباتها الاجتهاد بل الحقيقة فلذلك حاز ان
 يحدوا ولم يكن لشهادتهم تأثير في اسقاط الحد عن القاذف وايضا فان الفاسق غير محكوم ببطلان
 شهادته اذ الفسق ليس بمعنى يحكم به الحاكم ولا يسمع عليه البيئات فلما لم يحكم ببطلان
 شهادتهم ولا كان الفسق مما يقوم به البيئات ويحكم به الحاكم لم يحجز الحكم ببطلان شهادتهم
 في ايجاب الحد عليهم ولما كان حد القذف والكفر والرق والعمى مما يقع الحكم به وتقوم عليه
 البيئات كان محكوما ببطلان شهادتهم وخرجوا بذلك من ان يكونوا من اهل الشهادة فوجب ان يحدوا
 لوقوع الحكم بالسبب الموجب لخرجهم من ان يكونوا من اهل الشهادة وايضا فان الفسق من الشاهد
 غير متيقن في حال الشهادة اذ جائز ان يكون عدلا بتوبته في الحال فيما بينه وبين الله واما الكفر والحد
 والعمى والرق فقد علمنا انه غير زائد وهو المانع له من كونه ساعدا قل ذلك اخلفا * فان قيل جائز
 ان يكون الكافر قد اسلم ايضا فيما بينه وبين الله * قيل له لا يكون مسامحا باعتقاده الاسلام دون
 اظهاره في الموضع الذي يمكنه اطهاره فاذا لم يظهره فهو باق على كفره فعول زفر في هذه
 المسئلة اطهر لانه ان جاز ان يكون فسق الشهود غير مخرج لهم من ان يكونوا من اهل الشهادة
 في باب سقوط الحد عنهم فكذلك حكمهم في سقوطه عن القاذف * قال ابو بكر اخاف الفقهاء في
 شهود الزنا اذا جاؤا متفرقين فقال ابو حنيفة وابو يوسف وزفر ومحمد ومالك والاوزاعي
 والحسن بن صالح يحدون وقال عثمان التيمي والشافعي لا يحدون وتقبل شهادتهم ثم قال الشافعي
 اذا كان الزنا واحدا * قال ابو بكر لما شهد الاول وحده كان قاذفا بظاهر قوله تعالى (والذين يرمون
 المحصنات ثم لم يأتوا باربعة شهداء) فاقضى ان يكون الاربعة غيره اذ غير جائز ان يكون المحقول
 منه دخوله في الاربعة لانه لا يقال انت بنفسك بعد الشهادة او القذف كما لا يجوز ان يقال انت باربعة
 سواك ولانهم لم يختلفوا انه اذا قال لها انت زانية انه مكلف لان ياتي باربعة غيره يشهدون بالزنا
 وليس هو منهم فكذلك قوله اشهد انك زانية واذا كان كذلك فقد اقتضى ظاهر الآية ايجاب
 الحد على كل قاذف سواء كان قذفه بلفظ الشهادة او بغير لفظ الشهادة فلما كان ذلك حكم الاول

كان كذلك حكم الثاني والثالث والرابع اذ كان كل واحد منهم قاذف محصنة قد اوجب الله عليه
 الخد ولم يبرئه منه الا بشهادة اربعة غيره * فان قيل انما اوجب الله عليه الحد اذا كان قاذفا ولم يجز
 محي الشهادة فاما اذا جاء محي الشهادة بان يقول اشهد ان فلانا زنى فليس هذا قاذف * قيل له
 قذفه ياها بلفظ الشهادة لا يخرج من حكم القاذفين الا ترى انه لو لم يشهد معه غيره لكان
 قاذفا وكان الحد له لازما قلما كان كذلك علمنا ان ايراده القذف بلفظ الشهادة لا يخرج من
 ان يكون قاذفا بعد ان يكون واحدا وايضا قد تناوله عموم قوله «والذين يرمون المحصنات» اذ كان
 راميا وانما بنفصل حكم الرامي من حكم الشاهد اذ جاء اربعة مجتمعين وهم العدد المشروط
 في قبول الشهادة فلا يكونون مكلفين لان يأتوا بغيرهم فاما من دون الاربعة اذ جاءوا قاذفين بلفظ
 الشهادة او بغير لفظها فاتهم قذفة اذ هم مكلفون للايان بغيرهم في صحة قذفهم * فان قيل قد روى
 ان نافع بن الحارث كتب الى عمر رضي الله عنه ان اربعة جاؤا يشهدون على رجل وامرأة بالزنا فشهد
 ثلاثة منهم رأوا كالميل في المكحلة ولم يشهد الرابع بمثل ذلك فكتب اليه عمران شهد الرابع على مثل
 ما شهد عليه الثلاثة فاجلدهما وان كانا محصنين فارجهما وان لم يشهد الا بما كتبت به الى فاجلده الثلاثة واخل
 سبيل الرجل والمرأة وهذا يدل على انه لو شهد مع الثلاثة آخرانهم لا يحدون وقبلت شهادتهم مع
 كون الثلاثة بديا منفردين * قيل له ليس في ذلك دلالة على ما ذكرت وذلك لان الرجل الذي لم يشهد
 بما شهد به الآخرون لم ينفرد عنهم بل جاؤا مجتمعين محي الشهادة وجائز ان يكون الجميع شهدوا بالزنا
 فلما استثبتوا بالرجل ان يصرح بما صرح به الثلاثة فاصرهم بان يوقف الرجل فان اتى بالفسير على ما اتى به
 القوم حد المشهود عليهما وان هو لم يأت بالتفسير ابطال شهادته وجعل الثلاثة منفردين فحدهم ولم يقل
 عمران جاء رابع فشهد معهم فاقبل شهادتهم فيكون قابلا لشهادة الثلاثة المنفردين مع واحد جاء بعدهم
 وقد جلد اياهم واصح ما به لما نكل زياد عن الشهادة ولم يقل لهم اثتوا بشاهد آخر يشهد بمثل شهادتكم
 وكان ذلك بحضرة الصحابة فلم ينكره عليه احد منهم ولو كان قبول شهادة شاهد واحد منهم لو شهد معهم
 جائزا لوقف الامر واستثبتهم وقال هل يشهد بمثل شهادتكم ساهدا آخر واذ لم يقل ذلك ولم يوقف
 امرهم بما عارض عليه من حدهم دل على انهم قد صاروا قذفة قد لزمهم الحد وان لم يكن يبرئهم من الحد
 الا بشهادة اربعة آخرين * فان قيل فهو لم يقل لهم هل معكم اربعة يشهدون بمثل شهادتكم ولم يوقف
 امر الحد عليهم لجواز ذلك فكذلك في الشاهد الواحد لو شهد بمثل شهادتهم * قيل له لانه لم يكن يخفى
 عليهم انهم لو جاؤا باربعة آخرين يشهدون لهم بذلك لكانت شهادتهم مقبولة وكان الحد عنهم زائلا
 فلو كانوا قد علموا ان هناك شهودا اربعة يشهدون بذلك اسألوه التوقيف فلذلك لم يحتج ان
 يعلمهم ذلك واما الشاهد الواحد لو شهد معهم فانه جائز ان يخفى حكمه عليهم في جواز
 شهادته معهم او بطلانها فلو كان ذلك مقبولا لوقفهم عليه واعلمهم اياه حتى يأتوا به ان كان

فيمن يقيم الحد على المملوك

قال ابو حنيفة وابو يوسف وزفر ومحمد ببيعة الامام دون المولى وذلك في سائر

الحدود وهو قول الحسن بن صالح وقال مالك يحده المولى في الزنا وشرب الخمر والقذف
اذا شهد عنده الشهود ولا يقطعه في السرقة وإنما يقطعه الامام وهو قول الليث بن
سعد وقال الشافعي يحده المولى ويقطعه وقال الثوري يحده المولى في الزنا رواية الاشجعي
وذكر عنه القريابي ان المولى اذا حد عبده ثم اعتقه جازت شهادته وقال الاوزاعي يحده
المولى وروى عن الحسن قال ضمن هؤلاء اربعا الصلاة وانصدة والحدود والحكم رواء
عنه ابن عون وروى عنه بدل الصلاة الجمعة وقال عبدالله بن محيرز الحدود والنق والجعة
والزكاة الى السلطان وقد روى حماد بن مسلمة عن يحيى البكا عن مسلم بن يسار عن ابي عبدالله
رجل من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وكان ابن عمر يأمرنا ان نأخذ عنه وهو عالم فيخذوا
عنه فسمعت يقول الزكاة والحدود والنق والجعة الى السلطان وقد قيل ان ابا عبدالله هذا يظن
انه اخوانى بكرة واسمه نافع فهو لاهل السلف قد روى عنهم ذلك ولا نعلم عن احد من الصحابة
خلافه وقد روى عن الاعمش انه ذكر اقامة عبدالله بن مسعود حدا بالشام وقال الاعمش هم
امراء حيث كانوا وجائز ان يكون عبدالله بن مسعود قد كان ولي ذلك لانه لم يذكر ان
المحدود كان عبده * فان قيل روى عن ابن ابي ليلى انه قال ادركت بقايا الانصار يضربون
الوليدة من ولائهم اذا زنت في مجالسهم * قيل له يجوز ان يكونوا فعلوا ذلك على وجه التعزير
لا على وجه اقامة الحد لانهم لم يكونوا مأمورين برفعها الى الامام بل كانوا مأمورين بالستر عليها
وترك رفعها الى الامام والدليل على ان اقامة الحد على الملوك الى الامام دون المولى قوله تعالى
﴿والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما جزاء بما كسبا﴾ وقال ﴿الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد
منهما مائة جلدة﴾ وقال في آية اخرى ﴿فاذا احصن فان اتين بفاحشة فعليهن نصف ما على
الحصنات من العذاب﴾ وقد علم من قرع سمعه هذا الخطاب من اهل العلم ان المخاطبين بذلك
هم الائمة دون عامة الناس فكان تقديره فليقطع الائمة والحكام ايديهما وليجلدها الائمة
والحكام ولما ثبت باتفاق الجميع ان المأمورين باقامة هذه الحدود على الاحرار هم الائمة
ولم تفرق هذه الآيات بين المحدودين من الاحرار والعبيد وجب ان يكون فيهم جميعا وان يكون
الائمة هم المخاطبون باقامة الحدود على الاحرار والعبيد دون المولى ويدل على ذلك ايضا انه
لو جاز للمولى ان يسمع شهادة الشهود على عبده بالسرقة فيقطعه ثم يرجع الشهود عن شهادتهم
ان يكون له تضمين الشهود ومعلوم ان تضمين الشهود يتعلق بحكم الحاكم بالشهادة لانه لو
لم يحكم بشهادتهم لم يضمنوا شيئا فكان يصير كما كلفه بايجاب الضمان عليهم ومعلوم ان احدا
من الناس لا يجوز له ان يحكم لنفسه فعملنا ان المولى لا يملك استماع البيعة على عبده بذلك
ولا يقطعه وايضا فان المولى والاجنبى سواء في حد العبد والامة بدلالة ان اقراره به عليه غير مقبول
وان اقرار العبد على نفسه بذلك مقبول وان جحد المولى فلما كانا في ذلك في حكم الاجنبيين
وجب ان يكون المولى بمنزلة الاجنبى في اقامة الحد عليه وانما جاز للحاكم ان يسمع البيعة ويقيم
الحد لان قوله مقبول في ثبوت ما يوجب الحد عنده فلذلك سمع البيعة وحكم بالحد * فان قيل

يجوز اقرار الانسان على نفسه بما يوجب الحد ولا يملك مع ذلك اقامة الحد على نفسه * قيل له اذا كان من يجوز اقراره على نفسه ولا يقيم الحد على نفسه فمن لا يجوز اقراره على عبده اخرى بان لا يقيم الحد عليه * فان قيل فلا نجعل قول الحاكم بما عليه جواز اقامة الحد عليه * قيل له ان قول الحاكم قد ثبت عندى لا يوجب عليه الحد وليس باقرار منه وانما هو حكم وكذلك البيعة اذا قامت عنده فانه يقيم الحد من طريق الحكم فمن لا يقبل قوله في الحكم فهو لا يملك سماع البيعة ولا اقامة الحد * فان قيل ان ابا حنيفة و ابا يوسف لا يقبلان قول الحاكم بما يوجب الحد لانهما يقولان لا يحكم بعلمه في الحدود * قيل له ليس معنى ذلك ان قول الحاكم غير مقبول اذا قال ثبت ذلك عندى بيعة او باقرار لان من قولهما ان ذلك مقبول وانما معنى قولهما انه لا يحكم بعلمه في الحدود انه لو شاهد رجلا على زنا او سرقة او شرب خمر لم يقيم عليه الحد بعلمه فاما اذا قال قد شهد عندى شهود بذلك او قال اقر عندى بذلك فان قوله مقبول منه في ذلك ويسع من امره الحاكم بالرجم والقطع ان يرحم ويقطع * واحتج المخالف لنا بما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اقيموا الحدود على ما ملكتم ايمانكم وقوله اذا زنت امة احكمك فليجلدها وان عادت فليجلدها وان عادت فليقيم عليها الحد * قال ابو بكر لا دلالة في هذه الاخبار على ما ذهبوا اليه وذلك لان قوله اقيموا الحدود على ما ملكتم ايمانكم هو كقوله تعالى (والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما) وقوله (الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة) ومعلوم ان المراد رفعه الى الامام لا اقامة الحد فالتخاطبون باقامة الحد هم الائمة وسائر الناس مخاطبون برفعهم اليهم حتى يقيموا عليهم الحدود فكذلك قوله عليه السلام اقيموا الحدود على ما ملكتم ايمانكم هو على هذا المعنى واما قوله عليه السلام اذا زنت امة احكمك فليجلدها فانه ليس كل جلد حدا لان الجلد قد يكون على وجه التعزير فاما عزيرناها فقد قضينا عهدة الحبر ولا يجوز ان نجدها بعد ذلك ويدل على انه اراد التعزير قوله لا يثرب عليها يعنى ولا يعيرها ومن شأن اقامة الحد ان يكون بحضرة الناس ليكون ابلغ في الزجر والتكثير فلما قال ولا يثرب عليها دل ذلك على انه اراد التعزير لا الحد ويدل عليه قوله صلى الله عليه وسلم في الرابعة فليبعها ولو بضعير ولم يأمر بجلدها ولو كان ذلك حدا لذكره وامر به كما امر به في الاول والثاني والثالث لانه لا يجوز تعطيل الحدود بعد ثبوتها عند من يقيمها وقد يجوز ترك التعزير على حسب ما يرى الامام فيه من المصلحة * فان قيل لو اراد التعزير لوجب ان يكون لعزيرها المولى ثم رفع الى الامام بعد التعزير ان يقيم عليها الحد لان التعزير لا يسقط الحد فيكون قد اجتمع عليها الحد والتعزير * قيل له لا ينبغي لمولاها ان يرفعها الى الامام بعد ذلك بل هو مأمور بالستر عليها لقول النبي صلى الله عليه وسلم لهزال حين اشار على ماعز بالاقرار بالزنا لوسترته بتوبك كان خيرا لك وقال صلى الله عليه وسلم من اتى شيئا من هذه الفاذورات فليستر بستر الله فان من ابدى لنا صفحته

اقتنا عليه كتاب الله وايضا فليس يمتنع اجتماع الحد والتعزير وقد يجب التقي عندنا مع الجلد على وجه التعزير وروى ان النجاشي الشاعر شرب الخمر في رمضان فضربه على كرم الله وجهه ثمانين وقال هذا لشربك الخمر ثم جلده عشرين وقال هذا لافطارك في رمضان فجمع عليه الحد والتعزير فلما كان ذلك جائزا لم يمتنع لورفعت هذه الامة بعد تعزير المولى الى الامام ان يحدها حد الزنا

باب اللعان

قال الله عز وجل ﴿والذين يرمون ازواجهم ولم يكن لهم شهداء الا انفسهم فشهادة احدهم﴾ الى آخر القصة قال ابو بكر كان حد قاذف الاجنبيات والزوجات الجلد والدليل عليه قوله صلى الله عليه وسلم لهلال بن امية حين قذف امرأته بشريك بن سحماء اثني باربعة يشهدون والا فحد في ظهرك وقال الانصار ايجلد هلال بن امية وتبطل شهادته في المسلمين فثبت بذلك ان حد قاذف الزوجات كان كحد قاذف الاجنبيات وانه نسخ عن الازواج الجلد باللعان لان النبي صلى الله عليه وسلم قال لهلال بن امية حين نزلت آية اللعان اثني بصاحبك فقد انزل الله فيك وفيها قرآنا ولا عن بينهما وروى نحو ذلك في حديث عبدالله بن مسعود في الرجل الذي قال ارايتم لو ان رجلا وجد مع امرأته رجلا فان تكلم جلدتموه وان قتل قتلتموه وان سكت سكت على غيظ فدل ذلك هذه الاخبار على ان حد قاذف الزوجة كان الجلد وان الله تعالى نسخه باللعان ومن اجل ذلك قال اصحابنا ان الزوج اذا كان عبدا او محدودا في قذف فلم يجب اللعان بينهما ان عليه الحد كما انه اذا كذب نفسه فسقط اللعان من قبله كان عليه الحد وقالوا لو كانت المرأة هي المحدودة في القذف او كانت امة او ذمية انه لا حد على الزوج لانه قد سقط اللعان من قبلها فكان بمنزلة تصديقها الزوج بالقذف لما سقط اللعان من جهتها لم يجب على الزوج الحد * واختام الفقهاء فيمن يجب بينهما اللعان من الزوجين فقال اصحابنا جميعا ابو خيفة وزفر وابو يوسف ومحمد يسقط اللعان باحد معنيين ابهما وجد لم يجب معه اللعان وهو ان يكون الزوجة ممن لا يجب على قاذفها الحد اذا كان اجنيا نحو ان تكون الزوجة مملوكة او ذمية او قد وطئت وطأ حراما في غير ملك والثاني ان يكون احدهما من غير اهل الشهادة بان يكون محدودا في قذف او كافرا او عبدا فاما اذا كان احدهما اعمى او فاسقا فانه يجب اللعان وقال ابن شبرمة يلاعن المسلم زوجته اليهودية اذا قذفها وقال ابن وهب عن مالك الامة المسلمة والحرمة والنصرانية واليهودية تلاعن الحر المسلم وكذلك العبد يلاعن زوجته اليهودية وقال ابن القاسم عن مالك ليس بين المسلم والكافر لعان اذا قذفها الا ان يقول رأيتها تزني فتلاعن سواء ظهر الحمل او لم يظهر لانه بقول اخاف ان اموت فيلحق نسب ولدها بي وانما يلاعن المسلم الكافر في دفع الحمل ولا يلاعنها فيما سوى ذلك وكذلك لا يلاعن زوجته الامة الا في نفي الحمل قال والمحدود في القذف يلاعن وان كان الزوجان جميعا كافرين

فلا لعان بينهما والمملوكان المسلمان بينهما لعان اذا اراد ان ينفي الولد وقال الثوري
والحسن بن صالح لا يجب اللعان اذا كان احدا الزوجين مملوكا او كافرا ويجب اذا كان محدودا
في قذف وقال الاوزاعي لا لعان بين اهل الكتاب ولا بين المحدود في القذف وامرأته وقال
الليث في العبد اذا قذف امرأته الحرة وادعى انه رأى عليها رجلا يلاعنها لانه يحسد لها اذا
كان اجنيا فان كانت امة او نصرانية لاعنها في نفي الولد اذا ظهر بها حمل ولا يلاعنها في الرؤية
لانه لا يحسد لها والمحدود في القذف يلاعن امرأته وقال الشافعي كل زوج جاز طلاقه ولزمه الفرض
يلاعن اذا كانت ممن يلزمها الفرض قال ابو بكر فاما الوجه الاول من الوجهين اللذين يسقطان
اللعان فانما وجب ذلك به من قبل ان اللعان في الازواج اقيم مقام الحد في الاجنيات وقد كان
الواجب على قاذف الزوجة والاجنية جميعا الجلد بقوله تعالى (والذين يرمون المحصنات ثم لم
يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة) ثم نسخ ذلك عن الازواج وقيم اللعان مقامه
والدليل عليه قوله صلى الله عليه وسلم لهلال بن امية حين قذف امرأته بشريك بن سحماء
اثنتي باربعة يشهدون والافحد في ظهرك وقول الرجل الذي قال ارايت لو ان رجلا وجد
مع امرأته رجلا فتكلم جلدتموه وان قتل قتلتموه وان سكت سكت عن غيظ فانزلت آية اللعان
فقال النبي صلى الله عليه وسلم لهلال بن امية قد انزل الله فيك وفي صاحبك قرآنا فاثنتي بها
فاما كان اللعان في الازواج فانما مقام الحد في الاجنيات لم يجب اللعان على قاذف من لا يجب
عليه الحد لو قذفها اجنبي وايضا فقد سمي النبي صلى الله عليه وسلم اللعان حدا حدثنا عبد الباقي
ابن قانع قال حدثنا محمد بن احمد بن نصر الخراساني قال حدثنا عبد الرحمن بن موسى قال
حدثنا روح بن دراج عن ابن ابي ليلى عن الحكم عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال
لما لاعن رسول الله صلى الله عليه وسلم بين المرأة وزوجها فرق بينهما وهال ان جاءت به
ارح القدمين يشبه فلانا فهو منه قال فجاءت به يشبه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
لولا ما مضى من الحد لرجعتها فاخبر النبي صلى الله عليه وسلم ان اللعان حد ولما كان حدا لم يحز
ايجاب عليه الزوج اذا كانت المرأة مملوكة اذ كان حدا مثل حد الجلد ولما كان حدا لم يجب على
قاذف المملوك ؎ فان قيل لو كان حدا لما وجب على الزوج اذا قذف امرأته الحرة الجلد اذا
اكذب نفسه بعد اللعان اذ غير جائز ان يجتمع حدان بقذف واحد وفي الجواب حد القذف
عليه عند اكذابه نفسه دليل على ان اللعان ليس بحد ؎ قيل له قد ساء النبي صلى الله عليه
وسلم حدا وغير جائز استعمال النظر في دفع الاثرو مع ذلك فانما يمتنع اجتماع الحدين عليه
اذا كان جلدا فاما اذا كان احدهما جلدا والاخر لعانا فانا لم نجد في الاصول خلافه
وايضا فان اللعان انما هو حد من طريق الحكم فتى اكذب نفسه وجلد الحد خرج
اللعان من ان يكون حدا اذ كان ما يصير حدا من طريق الحكم فجائز ان يكون تارة
حدا وتارة ليس بحد فكذلك كل ما تعلق بالنبي من طريق الحكم فجائز ان يكون تارة
على وصف واخرى على وصف آخر وانما قلنا ان من شرط اللعان ان يكون الزوجان جميعا

جميعا من اهل الشهادة لقوله تعالى (والذين يرمون ازواجهم ولم يكن لهم شهداء الا انفسهم فشهادة احدهم اربع شهادات بالله) الى آخر القصة فلما سمي الله لعانها شهادة ثم قال في الم حدود في القذف (ولا تقبلوا لهم شهادة ابدا) وجب بمضمون الآيتين انتفاء اللعان عن الم حدود في القذف واذا ثبت ذلك في الم حدود ثبت في سائر من خرج من ان يكون من اهل الشهادة مثل العبد والكافر ونحوهما ومن جهة اخرى انه اذا ثبت ان الم حدود في القذف لا يلاعن وجب مثله في سائر من ليس هو من اهل الشهادة اذ لم يفرق احد بينهما لان كل من لا يوجب اللعان على الم حدود لا يوجب على من ذكرنا ووجه آخر من دلالة الآية وهو قوله تعالى (ولم يكن لهم شهداء الا انفسهم) فلا يخلو المراد به من ان يكون الايمان فحسب من غير اعتبار معنى الشهادة فيه او ان يكون ايمانا ليعتبر فيها معنى الشهادة على ما نقوله فلما قال تعالى (ولم يكن لهم شهداء الا انفسهم) علمنا انه اراد ان يكون الم لاغن من اهل الشهادة اذ غير جائز ان يكون المراد ولم يكن لهم حالفون الا انفسهم اذ كل احد لا يحلف الا عن نفسه ولا يجوز احلاف الانسان عن غيره ولو كان المعنى ولم يكن لهم حالفون الا انفسهم لاستحال وزالت فائده ثبت ان المراد ان يكون الشاهد في ذلك من اهل الشهادة وان كان ذلك عينا ويدل على ذلك قوله تعالى (فشهادة احدهم اربع شهادات بالله) فام يخل المراد من ان يكون الايمان بافظ الشهادة في هذه الايمان او الحلف من كل واحد منهما سواء كان بافظ الشهادة او بغيرها بعد ان يكون حافيا فلما كان قول المائل يجوز قول البمين منهما على اى وجه كانت كان مخالفا للآية وللجنة لان الله تعالى قال (فشهادة احدهم اربع شهادات بالله) كما قال تعالى (واستشهدوا شهيدين من رجالكم) وقال (فان شهدوا عليهن اربعة منكم) ولم يحز الاقتصار على الاخبار دون ابراده بلفظ الشهادة وكذلك فعل النبي صلى الله عليه وسلم حين لاعن بين الزوجين امرها باللعان بلفظ الشهادة ولم تقصر على لفظ البمين دوسها ولما كان ذلك كذلك علمنا ان شرط هذه الايمان ان يكون الحالف بها من اهل الشهادة ويلاعن بها فان قيل الفاسق والاعمى ليسا من اهل الشهادة ويلاعن بها قيل له الفاسق من اهل الشهادة من وجوه احدها ان الفسق الموجب لرد الشهادة قد يكون طريقه الاجتهاد في الرد والقبول والثاني انه غير محكوم ببطلان شهادته اذا الفسق لا يجوز ان يحكم به الحاكم فلما لم يبطل شهادته من طريق الحكم لم يخرج من ان يكون من اهل الشهادة والثالث ان فسقه في حال لعانه غير متيقن اذ حاز ان يكون مائبا بينه وبين الله تعالى فيكون عدلا مرضيا عند الله وليس هذه الشهادة يستحق بها على الغير فتد من اجل ما علم من ظهور فسقه بديا قام بمنع فسقه من قبول لعانه وان كان من شرطه كونه من اهل الشهادة وليس كذلك الكفر لان الكافر لو اعتفدا الاسلام لم يكن مسلما الا باظهاره اذا امكنه ذلك فكان حكم كفره باقيا مع اعتقاده اغيره ما لم يظهر الاسلام وايضا فان العدالة انما تعتبر في الشهادة التي يستحق بها على الغير فلا يحكم بها للثمة والفاسق انما ردت شهادته في الحقوق للثمة واللعان لا يبطله الثمة فلم يجب اعتبار الفسق في سقوطه واما الاعمى فانه

من اهل الشهادة كالبصير لافرق بينهما الا ان شهادته غير مقبولة في الحقوق لان بينه وبين المشهود عليه حائلا وليس شرط شهادة اللعان ان يقول رأيتها تزني اذ لو قال هي زانية ولم ارد ذلك لاعن فلما لم يحتج الى الاخبار عن معاينة المشهود به لم يبطل لعانه لاجل عماء وقدروى في معنى مذهب اصحابنا عن النبي صلى الله عليه وسلم اخبار منها ما حدثنا عبد الباقي بن قانع قال حدثنا احمد بن داود السراج قال حدثنا الحكم بن موسى قال حدثنا عتاب بن ابراهيم عن عثمان بن عطاء عن ابيه عن عبد الله بن عمرو بن العاص عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اربع من النساء ليس بينهن وبين ازواجهن ملاعنة اليهودية والنصرانية تحت المسلم والحرة تحت المملوك والمملوكة تحت الحر وحدثنا عبد الباقي قال حدثنا احمد بن حنبل بن حنبل قال حدثنا ابو سيار القسري قال حدثنا الحسن بن اسماعيل عن مجالد المصيصي قال اخبرنا حماد بن خالد عن معاوية بن صالح عن صدقة ابى توبة عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اربع ليس بينهن ملاعنة اليهودية والنصرانية تحت المسلم والمملوكة تحت الحر والحرة تحت المملوك ❦ فان قيل اللعان انما يجب في نفى الولد لئلا يلحق به نسب ليس منه وذلك موجود في الامة وفي الحرة ❦ قيل له لما دخل في نكاح الامة لزمه حكمه ومن حكمه ان لا ينتفى منه نسب ولدها كما لزمه حكمه في رق ولده

باب القذف الذي يوجب اللعان

قال الله تعالى ﴿والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة﴾ الآية ولا خلاف بين الفقهاء ان المراد به قذف الاجنبيات المحصنات بالزنا سواء قال زنت او قال رأيتك تزنين ثم قال تعالى ﴿والذين يرمون ازواجهن﴾ ولا خلاف ايضا انه قد اريد به رميها بالزنا ثم اختلف الفقهاء في صفة القذف الموجب للعان فقال ابو حنيفة وابو يوسف ومحمد وزفر والشافعي اذا قال لها يا زانية وجب اللعان وقال مالك بن انس لا يلاعن الا ان يقول رأيتك تزنين او ينفى حملها او ولدانها والاعمى يلاعن اذا قذف امرأته وقال الليث لا تكون ملاعنة الا ان يقول رأيت عليها رجلا او يقول قد كنت استبرأت رحمها وليس هذا الحمل مني ويحلف بالله على ما قال وقال عثمان البتي اذا قال رأيتها تزني لاعنها وان قذفها وهي بخراسان وانما تزوجها قبل ذلك بيوم لم يلاعن ولا كرامة ❦ قال ابو بكر طاهر الآية يقتضي ابجباب اللعان بالقذف سواء قال رأيتك تزنين او لم يقل لانه اذا قذفها بالزنا فهو رام لها سواء ادعى معاينة ذلك او اطاعه ولم يذكر العيان وايضا لم يختلفوا ان قاذف الاجنبية لا يختلف حكمه في وجوب الحد عليه بين ان يدعى المعاينة او يعلمه كذلك يجب ان يكون حكم الزوج في قذفه ايها اذ كان اللعان متعلما بالقذف كالجلد ولان اللعان في قذف الزوجات اقيم مقام الجلد في قذف الاجنبيات فوجب ان يستويا فيما يتعلقان به من لفظ القذف وايضا فقد قال مالك ان الاعمى يلاعن وهو لا يقول رأيت فعلمنا انه ليس شرط اللعان رميها برؤية الزنا منها وايضا قد اوجب مالك اللعان في نفى الحمل من غير ذكر رؤية فكذلك نفى غير الحمل يلزمه ان لا يشرط فيه الرؤية

باب كيفية اللعان

قال الله تعالى (فشهادة احدهم اربع شهادات بالله انه لمن الصادقين والخامسة ان لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين) واختلف اهل العلم في حصة اللعان اذ لم يكن ولد فقال ابو حنيفة وابو يوسف ومحمد والثوري يشهد الزوج اربع شهادات بالله انه لمن الصادقين فيارماها به من الزنا والخامسة ان لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين فيارماها به من الزنا وتشهدى اربع شهادات بالله انه لمن الكاذبين فيارماها به من الزنا والخامسة ان عصب الله عليها ان كان من الصادقين فيارماها به من الزنا فان كان هناك ولد نفاه يشهد اربع شهادات بالله انه لصديق فيارماها به من نفي هذا الولد وذكر ابو الحسن المكنى ان الحاكم بأمر الزوج ان يقول اشهد بالله انى لمن الصادقين فيارميتك به من نفي ولدك هذا فيقول ذلك اربع مرات ثم يقول فى الخامسة لعنة الله على ان كنت من الكاذبين فيما رميتك به من نفي ولدك هذا ثم بأمرها القاضى فتقول اشهد بالله انك لمن الكاذبين فيما رميتنى به من نفي ولدى هذا فتقول ذلك اربع مرات ثم تقول فى الخامسة وغضب الله على ان كنت من الصادقين فيارميتنى به من نفي ولدى هذا وروى حيان بن بشر عن ابي يوسف قال اذا كان اللعان بولد فرق بينهما فقال قد التزمتة امه واخرجته من نسب الاب قال ابو الحسن ولم اجد ذكر نفي الحاكم الولد بالقول فيما قرأته الا فى رواية حيان بن بشر قال ابو الحسن وهو الوجه عندى وروى الحسن ابن زياد فى سياق روايته عن ابي حنيفة قال لا يضره ان بلا عن بينهما وهما قاتمان او جالسان فيقول الرجل اشهد بالله انى لمن الصادقين فيارميتك به من الزنا يقبل بوجهه عليها فيواجهها فى ذلك كله ونواجهه ايضا وروى عن زفر مثل ذلك فى المواجهة وقال مالك فيما ذكره ابن القاسم عنه انه يحلف اربع شهادات بالله يقول اشهد بالله انى رأيتها نزنى والخامسة لعنة الله على ان كنت من الكاذبين وتقول هى اشهد بالله ما رأتى انى فتقول ذلك اربع مرات والخامسة ان غضب الله عليها ان كان من الصادقين وقال الليث يشهد الرجل اربع شهادات بالله انه لمن الصادقين والخامسة ان لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين وتشهد المرأة اربع شهادات بالله انه لمن الكاذبين والخامسة ان غضب الله عليها ان كان من الصادقين وقال الشافعى يقول اشهد بالله انى لمن الصادقين فيارميت به زوجتى فلانة بنت فلان ويشير اليها ان كانت حاضرة يقول ذلك اربع مرات ثم يقعد الامام يذكر الله ويقول انى اخاف ان لم تكن صدقت ان تبوء بلعنة الله فان رآه يريد ان يمضى امره يضع يده على فيه ويقول ان قولك على لعنة الله ان كنت من الكاذبين موجه ان كنت كاذبا فان ابى تركه فيقول لعنة الله على ان كنت من الكاذبين فيارميت به زوجتى فلانة من الزنا فان قدفها باحد اسميه بعينه واجدا كان او اثنين وقال مع كل شهادة انى لمن الصادقين فيما رميتها به من الزنا بفلان وفلان وان نفى ولدها قال مع كل شهادة اشهد بالله انى لمن الصادقين فيما رميتها به من الزنا وان هذا الولد ولد زنا ماهو منى فاذا قال هذا فقد فرغ من اللعان قال ابو بكر قوله تعالى (فشهادة احدهم اربع شهادات بالله انه لمن الصادقين) يقتضى ظاهره جواز الاختصار عليه فى شهادات اللعان الا انه لما كان معلوما من دلالة الحال

ان التلاعن واقع على قذفه ايها بالزنا علمنا ان المراد فشادة احدهما بالله انى لمن الصادقين فيا رميتهما به من الزنا وكذلك شهادة المرأة واقعة في نفى ما رماها به وكذلك اللعن والنضب والصدق والكذب راجع الى اخبار الزوج عنها بالزنا فدل على ان المراد بالآية وقوع الاتعان والشهادات على ما وقع به رمى الزوج فاكتفى بدلالة الحال على المراد عن قوله فيا رميتهما به من الزنا واقتصر على قوله (انى لمن الصادقين) وهذا نحو قوله تعالى (والحافظين فروجهم والحافظات والذاكرين الله كثيرا والذاكرات) والمراد والحافظات فروجهن والذاكرات الله ولكنه حذف لدلالة الحال عليه وفي حديث عبدالله بن مسعود وابن عباس في قصة المتلاعنين عند النبي صلى الله عليه وسلم فشده الرجل اربع شهادات بالله انه لمن الصادقين ولم يذكر فيا رماها به من الزنا * واما قول مالك انه يشهد اربع شهادات بالله انه رآها تزني فخالف لظاهر لفظ الكتاب والسنة لان في الكتاب (فشادة احدهم اربع شهادات بالله انه لمن الصادقين) وكذلك لا عن النبي صلى الله عليه وسلم بين الزوجين * واما قول الشافعي انه يذكرها باسمها ونسبها ويشير اليها بعينها فلا معنى له لان الاشارة تغني عن ذكر الاسم والنسب فذكر الاسم والنسب لغو في هذا الموضع الا ترى ان الشهود لو شهدوا على رجل بحق وهو حاضر كانت شهادتهم انا لشهدان لهذا الرجل على هذا الرجل الف درهم ولا يحتاجون الى اسمه ونسبه

في نفى الولد

قال ابو حنيفة اذا ولدت المرأة فتفى ولدها حين يولد او بعده بيوم او يومين لا عن وانتهى الولد وان لم ينصفه حين يولد حتى مضت سنة او سنتان ثم نفاه لا عن ولزمه الولد ولم يوقت ابو حنيفة لذلك وقتا ووقت ابو يوسف ومحمد مقدار النفاس اربعين ليلة وقال ابو يوسف ان كان غائبا فقدم فله ان ينفيه فيما بينه وبين مقدار النفاس من تقدم ما كان في الحولين فان قدم بعد خروجه من الحولين لم ينتف ابدا * وقال هشام سألت محمدا عن ام ولد لرجل جاءت بولد والمولى شاهد فلم يدعه ولم ينكره فقال اذا مضى اربعون يوما من يوم ولده فانه يلزمه وهي بمنزلة الحرية قال قلت فان كان المولى غائبا فقدم وقدمات له سنون فقال محمد ان كان الابن نسب اليه حتى صرف به فانه يلزمه وقال محمد وان لم ينسب اليه وقال هذا لم اعلم بولاده فان سكوت اربعين يوما من يوم قدم لزمه الولد * وقال مالك اذا رأى الحمل فلم ينصفه حين وصعته لم ينتف بعد ذلك وان نفاه حرة كانت اوامة فان انتهى منه حين ولده وقدرها حاملا فلم ينتف منه فانه يجلد الحد لاسها حرة مسلمة ففسار قاذفا لها وان كان غائبا عن الحمل وقدم ثم ولده فله ان ينفيه * وقال الليث فيمن اقر بحمل امرأته ثم قال بعد ذلك رأيتها تزني لا عن في الرؤية ويلزمه الحمل * وقال الشافعي اذا علم الزوج بالولد فامكنه الحاكم امكانا بينا فترك اللعان لم يكن له ان ينفيه كالشفعة وقال في القديم ان لم ينصفه في يوم او يومين لم يكن له ان ينفيه ~~يقول~~ قال ابو بكر ليس في كتاب الله عز وجل ذكر نفى الولد الا انه قد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم نفى الولد باللعان اذا قذفها بنفى

الولد * حدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا عبدالله بن مسلمة القضي عن مالك عن نافع عن ابن عمر ان رجلا لاعن امرأته في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم وانثى من ولدها ففرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهما والحق الولد بالمرأة * وحدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا الحسن بن علي قال حدثنا يزيد بن هارون قال اخبرنا عباد بن منصور عن عكرمة عن ابن عباس قال جاء هلال بن امية من ارضه عشيا فوجد عنداه رجلا وذكر الحديث الى آخر ذكر اللعان قال ففرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهما وقضى ان لا يدعى ولدها لاب * قال ابو بكر وقد اتفق الفقهاء على انه اذا نفى ولدها انه يلاعن ويلزم الولد امه ويتنفي نسبه من ابيه الا انهم اختلفوا في وقت نفي الولد على ما ذكرنا وفي خبر ابن عمر الذي ذكرنا في ان رجلا انثى من ولدها فلاعن رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهما والحق الولد بالام دليل على ان نفي ولد زوجته من قذف لها لولا ذلك لما لعن بينهما اذ كان اللعان لا يجب الا بالقذف وما توقيت نفي الولد فان طريقه الاجتهاد وغالب الظن فاذا مضت مدة قد كان يمكنه فيها نفي الولد وكان منه قبول للتهنئة او ظهر منه ما يدل على انه غير نافله لم يكن له بعد ذلك ان ينفيه عند ابي حنيفة ونجديد الوقت ليس عليه دلالة فلم يثبت واعتبر ما ذكرنا من ظهور الرضا بالولد ونحوه * فان قيل لما لم يكن سكونه في سائر الحقوق رضا باسقاطها كان كذلك نفي الولد * قيل له قد اتفق الجميع على ان السكوت في ذلك اذا مضت مدة من الزمان بمنزلة الرضا بالقول الا انهم اختلفوا فيها واكثر من وقت فيها اربعين يوما وذلك لادليل عايه وليس اعتبار هذه المدة باولى من اعتبار ما هو اقل منها وذهب ابو يوسف ومحمد الى ان الاربعين هي مدة اكثر النفاس وحال النفاس هي حال الولادة فادامت على حال الولادة قبل نفيه وهذا ليس بشئ لان نفي الولد لا يتعلق له بالنفاس * واما قول مالك انه اذا رآها حاملا فلم ينتف منه ثم نفاه بعد الولادة فانه يجلد الحد فانه قول واه لا وجه له من وجوه احدها ان الحمل غير متيقن فيعتبر نفيه والثاني انه ليس بالكذب من وادت امرأته ولم يعلم بالحمل فعلم به وسكت زمانا يلزمه الولد وان نفاه بعد ذلك لاعن ولم ينتف بسبب الولد منه اذ لم تكن صحة اللعان متعلقة بنفي الولد ولم يكن منه اكذاب لنفسه بعد النفي فكيف يجوز ان يجلد وايضا قوله تعالى (وللذين يرمون ازواجهم) الآية فاجب اللعان بعموم الآية على سائر الازواج فلا يخص منه شئ الا بدليل ولم نعلم الدلالة فيما اختلفنا فيه من ذلك على وجوب الحد وسقوط اللعان

باب الرجل يطلق امرأته طلاقا باثنا ثم يقذفها

قال اصحابنا فيمن طلق امرأته ثلاثا ثم قذفها فعليه الحد وكذلك ان ولدت ولدا قبل انقضائها عدتها فنفي ولدها فعليه الحد والولد ولده وقال ابن وهب عن مالك اذا بانث منه ثم انكر حملها لا عنها ان كان حملها يشبه ان يكون منه وان قذفها بعد الطلاق

الثلاث وهي حامل مقر بحملها ثم زعم انه رآها تزني قبل ان يقاذفها حد ولم يلاعن وان
انكر حملها بعد ان يطلقها ثلاثا لاعنها وقال الليث اذا انكر حملها بعد الينونة لاعن ولو
قذفها بالزنا بمدان بانت منه وذكر انه رأى عليها رجلا قبل فراقه اياها جلد الحد ولم يلاعن
وقال ابن شبرمة اذا ادعت المرأة حملا في عدتها وانكر الذي يعتد منه لاعنها وان كانت
في غير عدة جلد والحق به الولد وقال الشافعي وان كانت امرأة مغلوقة على عقلها فني زوجها
ولدها الثمن ووقعت الفرقة وانتفى الولد وان ماتت المرأة قبل اللعان فطالب ابوها وامها
زوجها كان عليه ان يلتعن وان ماتت ثم قذفها حد ولا لعان الا ان ينتفى به ولدا او حملا
فيتلتن وروى قتادة عن جابر بن زيد عن ابن عباس في الرجل يطلق امرأته تطليقة او تطليقتين
ثم يقذفها قال يحد وقال ابن عمر يلاعن وروى الشيباني عن الشعبي قال ان طلقها طلاقا
ياثنا فادعت حملا فانتفى منه يلاعنها انما فرمن اللعان وروى اشعث عن الحسن مثله ولم يذكر
الفرار وان لم تكن حاملا جلد وقال ابراهيم النخعي وعطاء والزهرى اذا قذفها بعد ما بان
منه جلد الحد قال عطاء والولد ولده * قال ابو بكر قال الله تعالى (والذين يرمون المحصنات
ثم لم يأتوا باربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة) وكان ذلك حكما عاما في قاذف الزوجات
والاجنيات على ما بينا فيما سلف ثم نسخ منه قاذف الزوجات بقوله تعالى (والذين يرمون
ازواجههم) والباشنة ليست بزوجة فعلى الذي كان زوجها الحد اذا قذفها بظاهر قوله
(والذين يرمون المحصنات) ومن اوجب اللعان بعد الينونة وارتفاع الزوجة فقد نسخ
من هذه الآية ما لم رد نوكيف بنسخه وغير جائد نسخ القرآن الابتوكيف يوجب العلم ومن جهة
اخرى انه لا مدخل للقياس في اثبات اللعان اذ كان اللعان حدا على ما روينا عن النبي صلى الله
عليه وسلم ولا سييل الى اثبات الحدود من طريق المقابيس وانما طريقها التوكيف او الانفاق
وايضا لم يختلفوا انه لو قذفها بغير ولد ان عليه الحد ولا لعان ثبت انه غير داخل في الآية ولا مراد
اذ ليس في الآية نفي الولد وانما فيها ذكر القذف ونفي الولد مأخوذ من السنة ولم ترد السنة بايجاب اللعان لنفي
الولد بعد الينونة * فان قيل انما يلاعن بينهما لنفي الولد لان ذلك حق للزوج ولا ينتفى منه الا
باللعان قياسا على حال بقاء الزوجية قيل له هذا استعمال القياس في نسخ حكم الآية وهو قوله
(والذين يرمون المحصنات) فلا يجوز نسخ الآية بالقياس وايضا لو جاز ايجاب اللعان لنفي
الولد مع ارتفاع الزوجية لجاز ايجابه لزوال الحد عن الزوج بعد ارتفاع الزوجية فلما كان
لو قذفها بغير ولد حد ولم يجب اللعان ليزول الحد لعدم الزوجية كذلك لا يجب اللعان لنفي
الولد مع ارتفاع الزوجية * فان قيل قال الله تعالى (يا ايها النبي اذا طلقتم النساء) وقال (واذا طلقتم
النساء فبلغن اجلهن) فحكم تعالى بطلاق النساء ولم يمنع ذلك من طلاقها بعد الينونة
مادامت في العدة فلما انكرت مثله في اللعان * قيل له هذا سؤال ساقط من وجود احد هان الله تعالى
حين حكم بوقوع الطلاق على نساء المطلق لم ينف بذلك وقوعه على من ليست من نسائه بل ما عدا
نسائه فحكمه موقوف على الدليل في وقوع طلاقه او نفيه وقد قامت الدلالة على وقوعه في العدة

ولما اللعان فانه مخصوص بالزوجات ولان من عدا الزوجات فالواجب فيهن الحد بقوله «والذين يرمون المحصنات» فكان موجب هذه الآية نافيا للعان ومن اوجبه واسقط حكم الآية فقد نسخها بغير توقيف وذلك باطل ولذلك نفيه الامع بقاء الزوجية وايضا فان الله تعالى من حيث حكم بطلاق النساء فقد حكم بطلاقهن بعد الينونة بقوله «فلا جناح عليهما فيما افتدت به» ثم عطف عليه قوله «فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره» فحكم بوقوع الطلاق بعد الفدية لان الفاء للتحقيب وليس معك آية ولا سنة في ايجاب اللعان بعد الينونة وايضا فجاز اثبات الطلاق من طريق المفائيس بعد الينونة ولا يجوز اثبات اللعان بعد الينونة من طريق القياس لانه حد لا مدخل للقياس في اثباته وايضا فان اللعان بوجوب الينونة ولا يصح اثباتها بعد وقوع الينونة فلامعنى لا يجاب لعان لا يتعلق به بينونة اذ كان موضوع اللعان لقطع القراش وايجاب الينونة فاذا لم يتعلق به ذلك فلا حكم له فجري اللعان عندنا في هذا الوجه مجرى الكنايات الموضوعة للينونة فلا يقع بها طلاق بعد ارتفاع الزوجية مثل قوله انت خلية وبائن وبنة ونحوها فلما لم يجز ان ياحقها حكم هذه الكنايات بعد الينونة وجب ان يكون ذلك حكم اللعان في انتفا حكمه بعد وقوع الفرقة وارتفاع الزوجية وليس كذلك حكم صريح الطلاق اذ ليس شرطه ارتفاع الينونة الا ترى ان الطلاق ثابت معه الرجعة في العدة ولو طلق الثانية بعد الاولى في العدة لم يكن في الثانية تأثير في بينونة ولا تحريم وانما اوجب نقصان العدد فلذلك جاز ان ياحقها الطلاق في العدة بعد الينونة لنقصان العدد لا لاجاب نحرسم ولا لينونة وايضا فليس يجوز ان يكون وقوع الطلاق اصلا لوجوب اللعان لان الصغيرة والمجنونة ياحقهما الطلاق ولا لعان بينهما وبين ازواجهما * واختلف اهل العلم فيمن قذف امرأته ثم طاقها بلانا فقال ابو حنيفة وابو يوسف وزفرو محمد اذا بان من بعد القذف بطلاق او غيره فلا حد عليه ولا لعان وهو قول الثوري وقال الاوزاعي واللبث والشافعي بلا عن وقال الحسن بن صالح اذا قذفها وهي حامل ثم ولدت ولدا قبل ان يلاعنها فمات لزمه الولد وضرب الحد وان لاعن الزوج ولم يلبس المرأة حتى تموت ضرب الحد وتوارثا وان طاقها وهي حامل وقد قذفها فوضعت حملها قبل ان يلاعنها لم يلاعن وضرب الحد قال ابو بكر قد بينا امتناع وجوب اللعان بعد البنونة ثم لا يخلو اذا لم يجب اللعان من ان لا يجب الحد على ما قال اصحابنا وان يجب الحد على ما قال الحسن بن صالح وغير جائز ايجاب الحد اذا لم يكن من الزوج ا كذاب لنفسه وانما سقط اللعان عنه من طريق الحكم وصار بمنزلة الوصدقة على القذف لما سقط اللعان من جهة الحكم لا با كذاب من الزوج لنفسه لم يجب الحد قال قيل لو قذفها وهي اجنية ثم تزوجها لم تنتقل الى اللعان كذلك اذا قذفها وهي زوجته ثم بات لم يبطل اللعان قال قيل له حال النكاح قد يجب فيها اللعان وقد يجب فيه الحد الا ترى انه لو ا كذب نفسه وجب الحد في حال النكاح وغير حال النكاح لا يجب فيه اللعان بحال * واختلف اهل العلم في الرجل ينفي حمل امرأته فقال ابو حنيفة اذا قال ليس هذا الحمل مني لم يكن قاذفا لها فان ولدت بعد يوم لم يلاعن حتى يفي به بعد الولادة وهو قول زفر وقال ابو يوسف ومحمد ان

جاءت به بعد هذا القول لاقل من ستة اشهر لاعن وقد روى عن ابي يوسف انه يلاعنها
 قبل الولادة وقال مالك والشافعي يلاعن بالحمل وذكر عنه الربيع انه لا يلاعن حتى تلد وانما
 يوجب ابو حنيفة اللعان بنى الحمل لان الحمل غير متيقن وجائز ان يكون ربحا وداوا اذا كان
 كذلك لم يحجز ان نجعله قذفا لان القذف لا يثبت بالاحتمال الا ترى ان التعريض المحتمل للقذف
 ولغيره لا يجوز ايجاب اللعان ولا الحذب فلما كان محتملا ان يكون مانفا ولدا واحتمل غيره
 لم يحجز ان يوجب اللعان به قبل الوضع ثم اذا وضعت لاقل من ستة اشهر تيقنا انه كان حملا
 في وقت النفي لم يجب اللعان ايضا لانه يوجب ان يكون القذف معلقا على شرط والقذف لا يجوز
 ان يعلق على شرط الا ترى انه لو قال لها اذا ولدت فانت زانية لم يكن قاذفا لها بالولادة * واحتج
 من لاعن بالحمل بما روى الاعمش عن ابراهيم عن علفمة عن عبدالله ان النبي صلى الله عليه
 وسلم لاعن بالحمل وانما اصل هذا الحديث ما رواه عيسى بن يونس وجريير جميعا عن الاعمش
 عن ابراهيم عن علفمة عن ابن مسعود ان رجلا قال ارايتم ان وجد رجل مع امرأته رجلا
 فان هو قتله قتلتموه وان تكلم جلدتموه وان سكست سككت على غيظ فانزلت آية اللعان فابتلى به
 فجاء الى النبي صلى الله عليه وسلم فلاعن امرأته فلم يذكر في هذا الحديث الحمل ولانه لاعن
 بالحمل وروى ابن جريج عن يحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد عن ابن عباس ان رجلا جاء
 وقال وجدت مع امرأتي رجلا ثم لاعن رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهما وقال ان جاءت به كذا *
 وحدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا محمد بن بشار قال حدثنا ابن ابي عدي قال انبأنا
 هشام بن حسان قال حدثني عكرمة عن ابن عباس ان هلال بن امية قذف امرأته عند النبي
 صلى الله عليه وسلم بشريك بن سحماء فقال النبي عليه السلام البينة اوجد في ظهرك وذكر
 الحديث الى قوله ابصروها فان جاءت به كذا فهو لشريك بن سحماء وكذلك رواه عباد بن منصور
 عن عكرمة عن ابن عباس فذكر في هذه الاخبار انه قذفها وابو حنيفة يوجب اللعان بالقذف
 وان كانت حاملا وانما لا يوجبها اذا نفي الحمل من غير قذف * فان قيل قال الله تعالى ﴿ وان كن
 اولات حمل فأنفقوا عليهن حتى يضمن حملهن ﴾ وقد ترد الجارية بعيب الحمل اذا قال النساء
 هي حبل وقال النبي صلى الله عليه وسلم في دية شبه العمد منها اربعون خافه في بطونها اولادها
 * قيل له اما نفقة الحامل فلا يجب لاجل الحمل وانما وجبت للعدة فما لم تنقض عدتها
 فنفقها واجبة الا ترى ان غير الحامل نفقتها واجبة وانما ذكر الحمل لان وضعه تنقضي به العدة
 وتنقطع به النفقة واما الرد باليب فان جائز كونه مع الشبهة كسائر الحقوق التي لا تسقطها
 الشبهة والحد لا يجوز اثباته بالشبهة فلذلك اختلفا وكذلك من يوجب في الدية اربعين
 خلقه في بطونها اولادها فانه يوجبها على غالب الظن ومثله لا يجوز ايجاب الحذب وهذا كما يحكم
 بظاهر وجود الدم انه حيضة ولا يجوز القطع به حتى يتم ثلاثة ايام وكذلك من كان ظاهر امرها
 الحمل لا تكون رؤيتها الدم حيضا فان تبين بعد انها لم تكن حاملا كان ذلك الدم حيضا وقوله
 صلى الله عليه وسلم في قصة هلال بن امية ان جاءت به على صفة كيت وكيت فهو لشريك بن

سحماء فانه فيما اضافته الى هلال محمول على حقيقة اثبات النسب منه وهذا يدل على انه لم ينف الولد منه بلمساته اياها في حال حملها وقوله فهو لشريك بن سحماء لا يجوز ان يكون مراده الحاق النسب به وانما اراد انه من مائه في غالب الرأي لان الثرائى لا يلحق به النسب لقوله صلى الله عليه وسلم الولد للفراش وللعاهر الحجر فان قيل في حديث عكرمة عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى في امرأة هلال بن امية حين لاعن بينهما ان لا يدعى ولدها لاب لا قيل له هذا بما ذكره عباد بن منصور عن عكرمة وهو ضعيف واه لا يشك اهل العلم بالحديث ان في حديث عباد بن منصور هذا الشيء ليست من كلام النبي صلى الله عليه وسلم مدرجة فيه ولم يذكر ذلك غير عباد بن منصور ويدل على انه غير جائز نفى النسب ولا اثبات القذف بالشبهة حديث ابي هريرة قال ان اعرابيا جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال ان امرأتى ولدت غلاما اسودواني انكرته فقال له هل لك من ابل قال نعم قال ما الوانها قال حر قال هل فيها من اوردق قال نعم قال فاني ترى ذلك جاءها قال عرق نزعاها قال فلعل هذا عرق نزعه فلم يرخص له رسول الله صلى الله عليه وسلم نفيه عنه لبعده شبهة منه ويدل ايضا على انه لا يجوز نفى النسب بالشبهة

فصل في

وقال اصحابنا اذا نفى نسب ولد زوجته فعليه اللعان وقال الشافعي لا يجب اللعان حتى يقول انها جاءت به من الزنا قال ابو بكر حدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا القضي عن مالك عن نافع عن ابن عمر ان رجلا لاعن امرأته في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم وانتهى من ولدها ففرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهما والحق الولد بالمرأة فاخبرانه لاعن بينهما نفية الولد ثبت ان نفى ولدها قذف بوجوب اللعان

اربعة شهدوا على امرأة بالزنا احدهم زوجها

قال اصحابنا شهادتهم جائزة ويقام الحد على المرأة وقال مالك والشافعي يلاعن الزوج ويحد الثلاثة وروى نحو قولهما عن الحسن والشعبى وروى عن ابن عباس ان الزوج يلاعن ويحد الثلاثة قال ابو بكر قال الله تعالى (واللاقي يأتين الفاحشة من نسائكهم فاستشهدوا عليهن اربعة منكم) ولم يفرق بين كون الزوج فيهم وبين ان يكونوا جميعا اجنيين وقال (والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا باربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة) فاذا قذف الاجنبى امرأة وجاء باربعة احدهم الزوج اقتضى الظاهر جواز شهادتهم وسقوط الحد عن القاذف واجبا به عليها وايضا لا خلاف ان شهادة الزوج جائزة على امرأته في سائر الحقوق وفي القصاص وفي سائر الحدود من السرقة والقذف والشرب فكذلك يجب ان تكون في الزنا فان قيل الزوج يجب عليه اللعان اذا قذف امرأته فلا يجوز ان يكون شاهدا لا قيل له اذا جاء بحجى الشهود مع ثلاثة غيره فليس بقاذف ولا لعان عليه وانما يجب اللعان عليه اذا قذفها ثم لم يأت باربعة شهداء كلاجنبى اذا قذف وجب عليه الحد الا ان يأتى باربعة

غيره يشهدون بالزنا ولو جاء مع ثلاثة فشهدوا بالزنا لم يكن قاذفا وكان شاهدا فكذلك الزوج

في إباء أحد الزوجين اللعان

قال ابو خنيفة وزفر وابو يوسف ومحمد ايها نكل عن اللعان حبس حتى يلاعن وقال مالك والحسن بن صالح والليث والشافعي ايها نكل حد ان نكل الرجل حد للقذف وان نكلت هي حدت للزنا وروى معاذ بن معاذ عن اشعث عن الحسن في الرجل يلاعن وتأتي المرأة قال تعجبس وعن مكحول والضحاك والشعبي اذا لعن وابت ان تلاعن رجعت: قال ابو بكر قال الله تعالى (واللاتي يأتين الفاحشه من نسائكم فاستشهدوا عليهن اربعة منكم) وقال (ثم لم يأتوا باربعة شهداء) وقال النبي صلى الله عليه وسلم لهلال بن امية حين قذف امرأته بشريك بن سحماء اثنتي باربعة شهداء والافحد في ظهرك ورد النبي صلى الله عليه وسلم ماعزنا والغامدية كل واحد منهما حتى اقرار اربع مرات بالزنا ثم رجعهما فثبت انه لا يجوز ايجاب الحد عليها بترك اللعان لانه ليس بينة ولا اقرار وقال النبي صلى الله عليه وسلم لا يحل دم امرئ مسلم الا باحدى ثلاث زنا بعد احصان وكفر بغدايمان وقتل نفس بغير نفس فني وجوب القتل الا بما ذكر والنكول عن اللعان خارج عن ذلك فلا يجب رجها واذا لم يجب الرجم اذا كانت محصنة لم يجب الجلد في غير المحصن لان احدا لم يفرق بينهما: فان قيل قوله امرئ مسلم انما يتناول الرجل دون المرأة: قيل له ليس كذلك لانه لا خلاف ان المرأة مرادة بذلك وان هذا الحكم عام فيهما جميعا وايضا فان ذلك للجنس كقوله (ان امرؤ هلك ليس له ولد) وقوله (يوم يفر المرء من اخيه) وايضا لا خلاف ان الدم لا يستحق بالنكول في سائر الدحاوي وكذلك سائر الحدود فكان في اللعان اولى ان لا يستحق: فان قيل لما قال تعالى (وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين) وهو يعني حد الزنا ثم قال (ويدرو عنها العذاب ان تشهد اربع شهادات بالله) فعرفه بالالف واللام علمنا ان المراد هو العذاب المذكور في قوله (وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين): قيل له ليست هذه قصة واحدة ولا حكما واحدا حتى يلزم فيه ما قلت لان اول السورة انما هي في بيان حكم الزانيين ثم حكم القاذف وقد كان ذلك حكما ثابتا في قاذف الزوجات والاجنبيات جاريا على عمومته الى ان تسخ عن قاذف الزوجات باللعان وليس في ذكره العذاب وهو يريد به حد الزنا في موضع ثم ذكر العذاب بالالف واللام في غيره ما يوجب ان العذاب المذكور في لعان الزوجين هو المذكور في الزانيين اذ ليس يختص العذاب بالحد دون غيره وقد قال الله تعالى (الا ان يسجن او عذاب اليم) ولم يرد به الحد وقال (لا عذبه عذابا شديدا اولا ذبحه) ولم يرد الحد وقال (ومن يظلم منكم نذقه عذابا كبيرا) ولم يرد به الحد وقال عبيد بن الابصر والمرء ما عاش في تكذيب * طول الحياة له تعذيب

وقال النبي صلى الله عليه وسلم السفرة قطعة من العذاب فاذا كان اسم العذاب لا يختص بنوع من الايلام دون غيره ومعلوم انه لم يرد به جميع سائر ضروب العذاب عليه لم يخل اللفظ من احد

معنيين اما ان يريد به الجنس فيكون على ادنى ما يسمى عذابا اى ضرب منه كان او مجعلا مقتضيا الى البيان اذ غير جائز ان يكون المراد معهودا لان المعهود هو ما تقدم ذكره في الخطاب فيرجع الكلام الى اذ كان معناه متقدرا عند المخاطبين وان المراد عوده اليه فلما لم يكن في ذكر قذف الزوج وايجاب اللعان ما يوجب استحفاظ الحد على المرأة لم يجز ان يكون هو المراد بالعذاب وادان كان ذلك كذلك وكانت الايمان قد تكون حقا للمدعى حتى يحبس من اجل التناول عنها وهي القسامة متى نكلوا عن الايمان فيها حبسوا كذلك حبس التاكل عن اللعان اولى من ايجاب الحد عليه لانه ليس في الاصول ايجاب الحد بالتناول وفيها ايجاب الحبس به وايضا فان التناول ينقسم الى احد معنيين اما بدل لما استحلف عليه واما قائم مقام الاقرار وبدل الحدود لا يصح ومافهم مقام الغير لا يجوز ايجاب الحد به كالشهادة على الشهادة وكتاب القاضي الى الماضي وشهادة النساء مع الرجال وايضا فان التناول لما لم يكن صريح الاقرار لم يجز اثبات الحد به كالتعريض وكاللفظ المحتمل للزنا وغيره فلا يجب به الحد على المقر ولا على الفاذف % فان قيل في حديث ابن عباس وغيره في قصة هلال بن امية ان النبي صلى الله عليه وسلم لما لعن بينهما وعظ المرأة وذكرها واخبرها ان عذاب الدنيا هو من عذاب الآخرة وكذلك الرجل ومعلوم انه اراد بعذاب الدنيا حد الزنا او القذف % قيل له هذا غلط لانه لا يخلو من ان يكون مراده بعذاب الدنيا الحبس او الحد اذا اقر فان كان المراد الحبس فهو عند التناول وان اراد الحد فهو عند اقرارها بما يوجب الحدوا كذاب الزوج لنفسه فلا دلالة له به على ان التناول يوجب الحد دون الحبس % فان قيل انما يجب عايتها الحد بالتناول وايمان الزوج وكذلك يجب عليه بتكوله وايمان المرأة % قيل له التناول والايمان لا يجوز ان يستحق به الحد الا ترى ان من ادعى على رجل قذفاه لا يستحلف ولا يستحق المدعى الحد بتناول المدعى عليه ولا يمينه وكذلك سائر الحدود ولا يستحلف فيها ولا يحكم فيها بالتناول ولا يرد اليمين

باب تصديق الزوجين ان الولد ليس منه

قال ابو حنيفة وزفر وابو يوسف ومحمد والشافعي لا ينفي الولد منه الا باللعان وقال اصحابنا تصديقها اياه بان ولدها من الزنا يبطل اللعان فلا ينفي النسب منه ابدا وقال مالك والليث اذا تصادق الزوجان على انها ولدته وانه ليس منه لم يلزمه الولد ومحمد المرأة وذكر ابن القاسم عن مالك قال لو شهد اربعة على امرأة انها زنت منذ اربعة اشهر وهي حامل وقد غاب زوجها منذ اربعة اشهر فاحرها الامام حتى وضعت ثم رجعا فقدم زوجها بعد ما رجعت فأتى من ولده وقال قد كنت استبرأته فانه يلحقه وينتفى به الولد عن نفسه ولا ينفيه ههنا الا باللعان % قال ابو بكر قال النبي صلى الله عليه وسلم وسام الولد للفراش وللعاهر الحجر وظاهره يقتضي ان لا ينفي ابدا عن صاحب الفراش غير انه لما وردت السنة في الحاق الولد بالام وقطع نسبه من الاب باللعان واستعمل ذلك فقهاء الامصار سلمنا ذلك وما عدا ذلك مما لم ترد به سنة فهو

لازم للزوج بظاهر قوله الولد للفراش * وحدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا موسى بن اسماعيل قال حدثنا مهدي بن ميمون ابو يحيى قال حدثنا محمد بن عبد الله ابن ابي يعقوب عن الحسن بن سعد مولى الحسن بن علي بن ابي طالب عن رباح قال زوجني اهلى امه لهم رومية فوقعت عليها فولدت لى غلاما اسود مثلى فسميته عبد الله ثم طبن لها علام من اهلى رومى يقال له يوحنه فراطنها بلسانه فولدت غلاما كانه وزغة من الوزغات فقلت لها ما هذا فقالت هذا يوحنه فرفعت الى عثمان قال فسألها فاعترفا فقال لهما أرخيان ان اقضى بينكما بقضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى ان الولد للفراش فجلدها وجلده وكانا مملوكين

باب الفرقة باللعان

قال ابو حنيفة وابو يوسف ومحمد لا تقع الفرقة بعد فراغهما من اللعان حتى يفرق الحاكم وقال مالك وزفر بن الهذيل والليث اذا فرغا من اللعان وقعت الفرقة وان لم يفرق بينهما الحاكم وعن الثوري والاوزاعي لا تقع الفرقة بلعان الزوج وحده وقال عثمان البتي لا ادى ملاعنة الزوج امرأته تنقص شيأ واحب الى ان يطلق وقال الشافى اذا اكل الزوج الشهادة والالنعان فقد زال فراش امرأته ولا تحل له ابدًا التعتا ولم تلتعن * قال ابو بكر اما قول عثمان البتي في انه لا يفرق بينهما فانه قول تفرد به ولا نعلم احدا قال به غيره وكذلك قول الشافى في ايقاعه الفرقة بلعان الزوج خارج عن اقاويل سائر الفقهاء وايسر له فيه سلف * والدليل على ان فرقة اللعان لا تقع للابتدافى الحاكم ما حدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا القعنبى عن مالك عن ابن شهاب ان سهل بن سعد الساعدي اخبره ان عويمر المجلفى اتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله ارايت رجلا وجد مع امرأته رجلا يقتله فتقتلونه ام كيف يفعل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قد انزل الله فيك وفي صاحبك قرآنا فاذهب فأت بها قال سهل فتلاعنا وانا مع الناس عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما فرغنا قال عويمر كذبت عليها يا رسول الله ان امسكتها فمى طالق ثلاثا فطلقها عويمر ثلاثا قبل ان يأمره النبي صلى الله عليه وسلم قال ابن شهاب فكانت سنة المتلاعنين * وفي هذا الخبر دلالة على ان اللعان لم يوجب الفرقة لقوله كذبت عليها ان امسكتها وذلك لان فيه اخبارا منه بانه ممسك لها بعد اللعان على ما كان عليه من النكاح اذ لو كانت الفرقة قد وقعت قبل ذلك لاستحال قوله كذبت عليها ان امسكتها وهو غير ممسك لها فلما اخبر بعد اللعان بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم انه ممسك لها ولم ينكره النبي صلى الله عليه وسلم دل ذلك على ان الفرقة لم تقع بنفس اللعان اذ غير جائز ان يقار النبي صلى الله عليه وسلم احدا على الكذب ولا على استباحة نكاح قد بطلت فثبت ان الفرقة لم تقع بنفس اللعان * ويدل عليه ايضا ما حدثنا عبد الباقي بن قانع قال حدثنا احمد بن ابراهيم بن ملحان قال حدثنا يحيى بن عبد الله بن بكير قال حدثنا الليث عن يزيد

ابن ابي حبيب ان ابن شهاب كتب يذكر عن سهل بن سعد انه اخبره ان عويمرا قال يا رسول الله ارأيت ان وجدت عند اهلي رجلا أقتله قال ائت بامرأتك فانه قد نزل فيكما فجاءها فلاعنها ثم قال اني قد افتريت عليها ان لم افارقها فاخبر في هذا الحديث انه لم يكن فارقها باللعان وامره النبي صلى الله عليه وسلم ولما طلقها ثلاثا بعد اللعان ولم ينكره صلى الله عليه وسلم دل ذلك على ان الطلاق قد وقع موقعه وعلى قول الشافعي انها قد بان منه بلعان الزوج ولا يلحقها طلاقه بعد البينة فقد خالف الحنفية من هذا الوجه ايضا * وحدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا احمد بن عمرو بن السرح قال حدثنا ابن وهب عن عياض بن عبد الله الفهري وغيره عن ابن شهاب عن سهل بن سعد في هذا الخبر اعني قصة عويمر قال فطلقها ثلاث تطليقات عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فانفذه رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان ما صنع عند النبي صلى الله عليه وسلم قال سهل حضرت هذا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فمضت السنة بعد في المتلاعنين ان يفرق بينهما ثم لا يجتمعان ابدا فاخبر في هذا الحديث ان النبي صلى الله عليه وسلم انفذ طلاق المجلاني بعد اللعان * ويدل عليه ايضا قول ابن شهاب فمضت السنة بعد في المتلاعنين ان يفرق بينهما ولو كانت الفرقة واقعة باللعان لاستحال التفريق بعدها * ويدل عليه ايضا ما حدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا مسدد ووهب بن بيان وغيرهما قالوا حدثنا سفيان عن الزهري عن سهل بن سعد قال مسدد قال شهدت المتلاعنين على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وانا ابن خمس عشرة سنة ففرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهما حين تلاعنا فقال الرجل كذبت عليها يا رسول الله ان امسكتها فاخبر في هذا الحديث ايضا ان النبي صلى الله عليه وسلم فرق بينهما بعد اللعان * وحدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا احمد بن حنبل قال حدثنا اسماعيل قال حدثنا ايوب عن سعد بن جبير قال قال ابن عمر رجل قذف امرأته قال فرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بين اخوي في المجلان فقال والله يعلم ان احدا كاذب فهل منكما نائب يرددها ثلاث مرات قابيا بفرق بينهما فنص في هذا الحديث ايضا على انه فرق بينهما بعد الامان * وحدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا القعني عن مالك عن نافع عن ابن عمر ان رجلا لاعن امرأته في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم وانفى من ولدها ففرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهما والحق الولد بالمرأة وهذا ايضا فيه نص على ان التفريق كان بفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم * وايضا لو كانت المرققة واقعة بلعان الزوج لبيها رسول الله صلى الله عليه وسلم لما وقعها من التحريم وتعلق بهما من الاحكام فلما لم يحبر عليه السلام بوقوع الفرقة بلعان الزوج ثبت انها لم تقع * وايضا قول الشافعي خلاف الآية لان الله تعالى قال (والذين رمون ازواجهن) ثم قال (فشهدا احدهم) ثم قال (وبدروا عنها العذاب) وهو يعني الزوجة فلو وقعت الفرقة بلعان الزوج اللاعنة وهي اجنبية وذلك خلاف ظاهر الآية لان الله تعالى انما اوجب اللعان بين الزوجين وايضا لا خلاف ان الزوج اذا قذف امرأته بعير ولد بعد البينة او قذفها سم ابانها انه لا يلاعن فلما لم يحزان بلاعن وهو اجنبى كذلك لا يجوز ان بلاعن وهي اجنبية لان اللعان في هذه الحال انما هو لقطع العرائس ولا عرائس حد البينة

فامتنع لعانها وهي غير زوجة * فان قيل في الاخبار التي فيها ذكر تفريق النبي صلى الله عليه وسلم بين المتلاعنين انما معناه ان الفرقة وقعت باللعان فاخبر النبي صلى الله عليه وسلم انها لا تحل له بقوله لا سبيل عليها * قيل له هذا صرف الكلام عن حقيقته ومعناه لان قوله لا تحل لك لا سبيل لك عليها ان لم تقع به فرقة فليس بتفريق من النبي صلى الله عليه وسلم بينهما وانما هو اخبار بالحكم والتحريم بالحكم لا يكون مفرقا بينهما * فان قيل روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال المتلاعنان لا يجتمعان ابدا وذلك اخبار منه بوقوع الفرقة لان النكاح لو كان باقيا الى ان يفرق لكانا مجتمعين * قيل له هذا لا يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم وانما روى عن عمرو بن دينار قال يفرق بينهما ولا يجتمعان فانما مراده انهما اذا فرقا بينهما لا يجتمعان ماداما على حال التلاعن فينبغي ان تثبت الفرقة حتى يحكم بانهما لا يجتمعان ولو صح عن النبي صلى الله عليه وسلم كان معناه ما وصفنا وايضا يضم اليه ما قدمنا من الاخبار الدالة على بقاء النكاح بعد اللعان وان الفرقة انما تقع بتفريق الحاكم فاذا جمعنا بينهما وبين الخبر تضمن ان يكون معناه المتلاعنان لا يجتمعان بعد التفريق * ويدل على ما ذكرنا ان اللعان شهادة لا تثبت حكمها الا عند الحاكم فأنشبه الشهادة التي لا تثبت حكمها الا عند الحاكم فوجب على هذا ان لا تقع موجهة للفرقة الا بحكم الحاكم * فان قيل الايمان على الدعاوى لا يثبت بها حكم الا عند الحاكم ومتى استخلف الحاكم رجلا برئ من الخصومة ولا يحتاج الى استئناف حكم آخر في برائه منها وهذا يوجب انقراض اعتلاك بما ذكرت * قيل له هذا لا يلزم على ما ذكرنا وذلك لاننا قلنا ان اللعان شهادة تتعلق بصحتها بالحاكم كالشهادات على الحقوق وليست الايمان على الحقوق شهادات بذلك على هذا ان اللعان لا يصح الا بلفظ الشهادة كالشهادات على الحقوق وليس كذلك الاستخلاف على الدعاوى وايضا فان اللعان تستحق به المرأة نفسها كما يستحق المدعى بينته فلما لم يجز ان يستحق المدعى ما ادعاه الا بحكم الحاكم وجب حكمه في استحقاق المرأة نفسها باللعان واما الاستخلاف على الحقوق فانه لا يستحق به شيء وانما تقطع الخصومة في الحال ويبقى المدعى عليه على ما كان عليه من براءة الذمة فكانت فرقة اللعان بالشهادات على الحقوق اشبه منها بالاستخلاف عليها وايضا لما كان اللعان سببا للفرقة متعاقبا بحكم الحاكم اشبه تأجيل العنين في كونه سببا للفرقة في تعلفه بحكم الحاكم فلما لم تقع الفرقة بعد التأجيل بمضي المدة دون تفريق الحاكم وحب من له في فرقة اللعان لما وصفنا وايضا لما لم يكن اللعان كناية عن الفرقة ولا تصريح بها وجب ان لا تقع به الفرقة كسائر الالفاظ التي ليست كناية عن الفرقة ولا تصريح بها * فان قيل الايلاء ليس بكناية عن الطلاق ولا صريح وفدا وقعت به الفرقة عند مضي المدة * قيل له ان الايلاء يصلح ان يكون كناية عن الطلاق الا انه اضعف من سائر الكنايات فلا تقع الفرقة فيه بنفس الايلاء الا بانضمام معنى آخر اليه وهو ترك الجماع في المدة الا ترى ان قوله والله لا اقربك قديدا على التحريم اذ كان التحريم يمنع القرب واما اللعان فليس يصاح ان يكون دالا على التحريم بحال لان اكثر ما فيه ان يكون الزوج صادقا في قذفه

فلا يوجب ذلك تحريما الا ترى انه لو قامت اليانة عليها بالزنا لم يوجب ذلك تحريما وان كان كاذبا والمرأة صادقة فذلك ابعد فثبت بذلك انه لا دلالة فيه على التحريم قال فلذلك لم يحز وقوع الفرقة دون احدث فريق امام قبل الزوج او من قبل الحاكم وايضا انه لما لم يصح ابتداء اللعان الا بحكم الحاكم كان كذلك ما تعلق به من الفرقة ولما صح ابتداء الايلاء من غير حاكم لم يحتج في وقوع الفرقة الى حكم الحاكم فان قيل لما اتفقنا على انها لو تراضيا على البقاء على النكاح لم يخايا وذلك وفرق بينهما دل ذلك على ان اللعان قد اوجب الفرقة فواجب ان تقع الفرقة فيه بنفس اللعان دون سبب آخر غيره فان قيل له هذا منتقض على اصل الشافعي لانه يزعم ان ارنداد المرأة لا يوجب الفرقة الا بحدوث سبب آخر وهو مضى ثلاث حيض فاذا مضت ثلاث حيض وقمت الفرقة ولو تراضيا على البقاء على النكاح لم يخايا وذلك ولم يوجب الردة بنفسها الفرقة دون حدوث معنى آخر وعندنا لو تزوجت امرأة زوجا غير كف وطالب الاولياء بالفرقة لم يعمل تراخي الزوجين في بقية النكاح ولم يوجب ذلك وقوع الفرقة بخصوصية الاولياء حتى يفرق الحاكم فهذا الاستدلال فاسد على اصل الجميع وايضا فانك لم ترد الى اصل وانما حصلت على دعوى عارية من البرهان وايضا جائز عندنا البقاء على النكاح بعد اللعان لانه لو كذب نفسه قبل الفرقة لجلد الحدود لم يفرق بينهما فان قيل هو مل الطلاق الثلاث والرضاع ونحوهما من الاسباب الموجبة للفرقة فانفسها لا يحتاج في صحة وقوعها الى حكم الحاكم واللعان ليس بسبب موجب للفرقة بنفسه لانه لو كان كذلك وجب ان تقع به الفرقة اذ انزلنا عند غير الحاكم وايضا ليس كل سبب يتعلق به فسخ يوجب بنفسه من الاسباب ما يوجب ذلك بنفسه ومنها ما لا يوجب الا بحدوث معنى آخر الا ترى ان بيع نصيب من الدار يوجب الشفعة للشريك ولا ينتقل اليه بنفس الطلب والخصومة دون ان يحكم بها الحاكم وكذلك الرد بالعيب بعد القبض وخيار الصغير اذا باع ونحو ذلك هذه كلها اسباب تتعلق بها فسخ العقود ثم لا يقع الفسخ بوجودها حسب دون حكم الحاكم فهو على من يوجب الفرقة باللعان دون فريق الحاكم واما عثمان التي فانه ذهب في قوله ان اللعان لا يوجب الفرقة لانه لان اللعان ليس بصريح ولا كناية عن الفرقة ولولا ناعا في يسهو لم يوجب فرقة فكذلك عند الحاكم ولان اللعان في الازواج قائم مقام الحد على قاذف الاجنبيات ولو حد الزوج في قذفه ايها بان كذب نفسه او كان عبدا لم يوجب ذلك فرقة وكذلك اذا لاعس وذهب في فريق النبي صلى الله عليه وسلم بين الملاعين ان ذلك انما كان في قصة العجلاني وكان طلعبها ثلاثا بعد اللعان فلذلك فرق بينهما وروى ابن سهاب ان سهل بن سعد قال قطعها العجلاني ثلاث تطلقات بعد فراغها من اللعان فاعذه رسول الله صلى الله عليه وسلم وحديث ابن عمر ايضا انما هو في قصة العجلاني قال ابو بكر في حديث سهل بن سعد انه قال فخصرت هذا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم يعني قصة العجلاني فمضت السنة في الملاعين ان يفرق بينهما ثم لا يحنمان اذا فخير سهل وهو راوى هذه القصة ان السنة مضت بالمرق وان لم يطلق الزوج وفي حديث ابن عباس في قصة هلال

ابن امية ان رسول الله صلى الله عليه وسلم فرق بينهما * قال ابو بكر وهلال لم يطلق امرأته فثبت ان التفريق بينهما بعد اللعان واجب وايضا في حديث ابن عمر وغيره في قصة العجلاني ان النبي صلى الله عليه وسلم فرق بينهما وجاز ان يكون النبي صلى الله عليه وسلم فرق بينهما ثم طلقها هو ثلاثا فانفذ رسول الله صلى الله عليه وسلم وفيه انه قال لاسيل لك عليها

باب نكاح الملاعن للملاعة

قال ابو حنيفة ومحمد اذا اكذب الملاعن نفسه وجلد الحدا او جلد حد القذف في غير ذلك وصارت المرأة بحال لا يجب بينها وبين زوجها اذا قذفها لمان فله ان يتزوجها وروى نحو ذلك عن سعيد بن المسيب وابراهيم والشعبي وسعيد بن جبير وقال ابو يوسف والشافعي لا يجتمعان ابدا وروى عن علي وعمر وابن مسعود مثل ذلك وهذا محمول عندنا على انهما لا يجتمعان ماداما على حال التلاعن وروى عن سعيد بن جبير ان فرقة اللعان لانيتها منه وانه اذا اكذب نفسه في العدة ردت اليه امرأته وهو قول شاذ لم يقل به احد غيره وقد مضت السنة بطلانه حين فرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بين المتلاعنين والفرقة لا تكون الا مع اليقونة * ويحتج للقول الاول بعموم آي الميعة لعقود المناكحات نحو قوله (واحل لكم ما وراء ذلكم) وقوله (فانكحوا ما طاب لكم من النساء) وقوله (فانكحوا الايامي منكم) ومن جهة النظر انا قد بينا ان هذه الفرقة متعلقة بحكم الحاكم وكل فرقة تعلق بحكم الحاكم فانها لا توجب تحرما مؤبدا والدليل على ذلك ان سائر الفرق التي تتعلق بحكم الحاكم لا توجب تحرما مؤبدا مثل فرقة العنين وخيار الصغيرين وفرقة الايلاء عند مخالفتها وكذلك سائر الفرق المتعلقة بحكم الحاكم في الاصول هذه سببها * فان قيل سائر الفرق التي ذكرت لا يمنع الزوج في الحال وان تعلق بحكم الحاكم وهذه الفرقة تحظر تزويجها في الحال عند الجميع فكما جاز ان يفارق سائر الفرق المتعلقة بحكم الحاكم من هذا الوجه جاز ان يخالفها في احبابها المحرم مؤبدا * قيل له من الفرق المتعلقة بحكم الحاكم ما يمنع الزوج في الحال ولا توجب مع ذلك تحرما مؤبدا مثل فرقة العنين اذ لم تكن لفي من طلاقها الا واحدة قد اوجبت محرما حاضرا لعقد النكاح في الحال ولم توجب مع ذلك تحرما مؤبدا وكذلك الزوج الذي اذا ابي الاسلام وقد اسلمت امرأته ففرق الحاكم بينهما منع ذلك من نكاحها بعد الفرقة ولا توجب تحرما مؤبدا فلم يجب من حيث حظرنا تزويجها بعد الفرقة ان توجب به تحرما مؤبدا وايضا لو كان اللعان يوجب تحرما مؤبدا لوجب ان يوجه اذا تلاعنا عند غير الحاكم لانا وجدنا سائر الاسباب الموجبة للتحرم المؤبد فانها توجه بوجودها غير مفتقرة فيه الى حاكم مثل عقد النكاح الموجب لتحریم الام والوطء الموجب للتحریم والرضاع والنسب كل هذه الاسباب لما تعلق بها تحريم مؤبد لم تقتصر الى كونها عند الحاكم فلما لم يتعلق تحريم اللعان الا بحكم الحاكم وهو ان يتلاعنا باصره بحضرته ثبت انه لا يوجب تحرما مؤبدا وايضا لو اكذب نفسه قبل الفرقة بعد اللعان

لجلد الحد ولم يفرق بينهما وابو يوسف لا يخالفنا في ذلك لزوال حال التلاع وبطلان حكمه
 بالحد الواقع به وجب مثله بعد الفرقة لزوال المعنى الذي من اجله وجبت الفرقة وهو حكم اللعان
 فان قيل لو كان كذلك لوجب انه اذا اكذب نفسه بعد الفرقة وجلد الحد ان يعود النكاح
 وتبطل الفرقة لزوال المعنى الموجب لها كما لا يفرق بينهما اذا اكذب نفسه بعد اللعان قبل الفرقة
 قيل له لا يجب ذلك لانا انما جمعنا زوال حكم اللعان علة لارتفاع التحريم الذي تعاق به
 لانفاء النكاح ولا يعود النكاح فعلى اى وجه بطل لم يعد الا بعد مستقبل الا ان الفرقة قد تعاق
 بها تحريم غير اليقونة وذلك التحريم انما يرفع بارشاع حكم اللعان كما ان الطلاق الثلاث توجب
 اليقونة وتوجب ايضا مع ذلك تحريما لا يزول الا بزواج ثان يدخل بها فاذا دخل بها الزوج
 الثانى ارفع التحريم الذى اوجبه الطلاق الثلاث ولم يعد نكاح الزوج الاول الا بعد فراق
 الزوج الثانى وانقضاء العدة وابقاع عقد مستقبل ودليل آخر وهو ان التحريم الواقع بالفرقة
 لما كان معلوما بحكم اللعان وجب ان يرفع بزوال حكمه والدليل على ارتفاع حكم اللعان اذا
 اكذب نفسه وجلد الحد انما معلوم ان اللعان - حد على ما بينا فمما سلف وبمثلة الجلد في هاذف
 الاجابات وممنع ان يجمع عليه حدان في قذف واحد فانما - فلد لذلك المذهب مخرج للعان
 من ان يكون حدا ومزاج الحكمه في الجواب التحريم لزوال السبب الموجبه له فان قيل فهذا
 الذى ذكرت يبطل حكم اللعان لامتناع اجتماع الحدين عليه بقذف واحد فواجب اذا جلد
 الزوج حدا في قذفه غيرها ان لا يبطل حكم اللعان فيما بينهما فلا يزوج بها قبل له اذا صار
 محدودا في قذف فقد خرج من ان يكون من اهل اللعان الا ترى انه لو قذف امرأته اخرى
 لم يلاع وكان عليه الحد عندما فالعلة التى ذكرنا فى اكدته نفسه فمما سلف عليه امرأته وان كانت
 غير موجودة في هذه حائز قياسها عليها بمعنى آخر وهو حروجه من ان يكون من اهل اللعان
 فان احتجوا بما روى محمد بن اسحاق عن الزهرى عن سهل بن سعد في قصة الملاعين قال
 الزهرى قضت السنة انهما اذا نالعا فرقا بينهما ثم لا يجتمعان ابدا وبما حدثنا محمد بن
 بكر قال حدثنا ابوداود قال حدثنا احمد بن عمرو بن السرح قال حدثنا ابن وهب عن عياض
 ابن عبد الله الفهرى وغيره عن ابن سهاب عن سهل بن سعد في هذه القصة قال فطلقها
 ثلاث تطليقات عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فأنهذه رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وكان ما صنع عند النبي صلى الله عليه وسلم قال سهل حضرت هذا عند رسول الله صلى الله عليه
 وسلم قضت السنة بعد في المتلاعنين ان يفرقا بينهما ثم لا يجتمعان ابدا وبحديث ابن عمر
 ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا سييل لك عليها فانها لو كانت نحل له بحال لين كمين الله تعالى
 حكم المطلقة ثلاثا في ابحاثها بعد زوج غيره قيل له اما حديث الزهرى الاول فانه قول الزهرى
 وقوله مضت السنة ليس فيه ان النبي صلى الله عليه وسلم سنها ولانه حكم بها واما قول سهل بن سعد
 قضت السنة من بعد في المتلاعنين انهما لا يجتمعان ابدا ليس فيه ايضا ان سنة النبي صلى الله عليه وسلم
 مضت بذلك والسنة قد تكون من النبي صلى الله عليه وسلم وقد تكون من غيره فلا حجة في هذا وايضا فانه

قال في المتلاعنين وهذا يصفه حكم يتعلق به وهو بقاؤه على حكم التلاعن وكونهما من اهل اللعان فتى زالت الصفة بخروجهما من ان يكونا من اهل اللعان زال الحكم كقوله تعالى (ما على المحسنين من سيل) وقوله (لا ينال عهدى الظالمين) ونحو ذلك من الاحكام المتعلقة بالصفات ومتى زالت الصفة زال الحكم فان قيل قد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال المتلاعنان لا يجتمعان ادا : قيل له ما تعلم احدا روى ذلك بهذا اللفظ وانما روى ما ذكرنا في حديث سهل بن سعد وهو اصل الحديث فان صح هذا اللفظ فاما اخذه الراوى من حديث سهل وظن ان هذه البارة مينة عما في حديث سهل ولو صح ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم لم يفتني النكاح بعد زوال حكم اللعان على النحو الذى بينا واما قوله لاسييل لك عليها فانه لا يفيد تحريم النكاح وانما هو اخبار بوقوع الفرقة لانه لا يصح اطلاق القول بانه لاسييل لاحد على الاجنبيات ولا يفيد ذلك تحريم العقد : فان قيل قوله لاسييل لك عليها ينفي جواز العقد اذ كان جوازه بوجوب ان يكون له عليها سيل : قيل له ليس كذلك لانا قد نقول لاسييل لك على الاجنية ولا نريد به انه لا يجوز له تزويجها فيصير لك عليها سيل بالتزويج وانما نريد انه لا يملك بضعها في الحال فاذا تزوجها فاما صار له عليها سيل برضاها وعقدها الا ترى ان قوله (ما على المحسنين من سيل) لم يمنع ان يصير عليهم سيل في العقود المقتضية لاثبات الحقوق والسييل عليه برضاها فكذلك قوله لاسييل لك عليها انما افاد انه لاسييل لك عليها الا برضاها

فصل في

قال ابو بكر واتفق اهل العلم ان الولد قد ينفي من الزوج باللعان وقد ذكرنا حديث ابن عمر وابن عباس في الحاق الولد بالام وقطع نسبه من الاب باللعان نصا عن النبي صلى الله عليه وسلم وحكى عن بعض من ثذاه للزوج ولا ينفى نسبه باللعان واحتج بقوله صلى الله عليه وسلم الولد للفراش والذى قال الولد للفراش هو الذى حكم بقطع النسب من الزوج باللعان وليست الاخبار المروية في ذلك بدون ما روى في ان الولد للفراش ثبت ان معنى قوله الولد للفراش انه لم ينفى باللعان وايضا فاما بطل ما كان اهل الجاهلية عليه من استلحاق النسب بالزنا كما حدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا احمد بن صالح قال حدثنا عنبسة بن خالد قال حدثني يونس بن يزيد قال قال محمد بن مسلم بن شهاب اخبرني عمرو بن الزبير ان عائشة رضى الله عنها زوج النبي صلى الله عليه وسلم اخبرته ان النكاح كان في الجاهلية على اربعة انحاء فنكاح منها نكاح الناس اليوم يخطب الرجل الى الرجل وليته فيصدقها ثم ينكحها ونكاح آخر كان الرجل يقول لامرأته اذ اظهرت من طمثها ارسلني الى فلان فاستبضى منه ويعتزلها زوجها ولا يمسها ابدا حتى يتبين حملها من ذلك الرجل الذى يستبضع منه فاذا تبين حملها اصابها زوجها ان احب وانما يفعل ذلك رغبة في نجابة الولد فكان هذا الكاح يسمى نكاح الاستبضاع ونكاح آخر يجتمع الرهط دون العشرة فيدخلون على المرأة كلهم يصيبها فاذا حملت ووضعت

ومر ليال بعد ان تضع حملها ارسلت اليهم فلم يستطع رجل منهم ان يمتنع حتى يجتمعوا عندها
ففقول لهم قد عرفتم الذي كان من امركم وقد ولدت وهو ابنك يا فلان فتسمى من احبت منهم
باسمه فيلحق به ولدها ونكاح رابع بجميع الناس الكثير فيدخلون على المرأة لا تمتنع من جاءها
وهن البغايا كن ينصبن رايات على ابوابهن بكس علما فمن ارادهن دخل عليهن فاذا حلت
فوضعت حملها جمعوا اليها ودعوا اليهم الفاقة ثم الحقوا ولدها بالذي يرون فالباطل ودعا اليه
لا يمتنع من ذلك فلما بعث الله النبي محمدا صلى الله عليه وسلم هدم نكاح اهل الجاهلية كله
الانكاح اهل الاسلام اليوم فمضى قوله عليه السلام الولد للفراش ان الانساب قد كانت تلحق بالنطف في
الجاهلية بغير فراش فالحقها النبي صلى الله عليه وسلم بالفراش وكذلك ما روى في قصة زمعة حين قال
النبي صلى الله عليه وسلم الولد للفراش وللعاهر الحجر فقام يلحقه بالزاني وقال هو للفراش اخبار انه
انه لا ولد للزاني ورده الى عبد اذ كان ابن امة ابيه ثم قال لسودة اخنجي منه اذ كان سبيها بالمدينة
لانه في ظاهره من ماء اخي سعد وهذا يدل على انه لم يقض في نسله بشيء ولو كان قضى بالنسب
لما امرها بالاحتجاب بل كان امرها بصلته وسهاها عن الاحتجاب عنه كما نهى عائشة عن
الاحتجاب عن عمها من الرضاعة وهو افلح اخواني القعيس وبذل على انه لم يقض في نسله
بشيء ما رواه سفيان الثوري وجريز عن منصور عن مجاهد عن يوسف بن الزبير عن عبد الله
ابن الزبير قال كانت لزمنة جارية تبطنها وكانت تظن برجل آخر فمات زمعة وهي حبل فولدت
غلاما كان يشبه الرجل الذي يظن بها فذكره سودة لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال اما
الميراث له واما انت فاحتجي منه فانه ليس لك باخ فصرح في هذا الخبر بنسبه من زمعة
واعطاء الميراث باقرار عبد انه اخوه * وقد روى هذا الحديث على غير هذا الوجه وهو ما حدثنا
محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا ابن منصور ومسدد بن مسرهد قال حدثنا
سفيان عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت اختصم سعد بن ابى وقاص وعبد بن زمعة الى
رسول الله صلى الله عليه وسلم في ابن امة زمعة فقال سعد اوصاني اخي عنته اذا قدمت مكة ان انظر
الى ابن امة زمعة فاقبضه فانه ابنه وقال عبد بن زمعة اخي ابن امة ابى ولد على فراش ابى فرأى
رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئا يتأبته فقال الولد للفراش واحتجبي منه يا سودة زاد مسدد
فقال هو اخوك يا عبد * قال ابو بكر الصحيح ما رواه سعيد بن منصور والزيادة التي زادها مسدد
ما نعلم احدا وافقه عليها وقد روى في بعض الالفاظ انه قال هو لك يا عبد ولا يدل ذلك على
انه اثبت النسب لانه جائز ان يريد به اثبات اليد له اذ كان من يستحق يدا في شيء جاز ان
يضاف اليه فيقال هو له وقد قال عبد الله بن رواحة لليهود حين خرص عليهم تمر خيران
شتم فلکم وان شتم فلی ولم يرد به الملك ومعلوم ايضا ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يرد
بقوله هو لك يا عبد اثبات الملك فادعى خصمنا انه اراد اثبات النسب وذلك لا يوجب اضافته
اليه في الحقيقة على هذا الوجه لان قوله هو لك اضافة الملك والاخ ليس بملك فاذا لم يرد به
الحقيقة فليس حمله على اثبات النسب باولى من حمله على اثبات اليد ويحتمل لو صحت الرواية

انه قال هو اخوك ان يريد به اخوة الدين وانه ليس بعبد لاقراره بانه حر ويحتمل ان يكون اصل الحديث ما ذكر بعض الرواة انه قال هو لك ووطن الراوى ان معناه انه اخوه في النسب فحمله على المعنى عنده في خبر سفيان وجريير الذى يرويه عبدالله بن الزبير انه قال ليس لك باخ وهذا الاحتمال فيه فوجب حمل خبر الزهرى الذى رويناه على الوجوه التى ذكرنا ع قال ابو بكر وقوله الولد للفراش قد اقتضى معنيين احدهما اثبات النسب لصاحب الفراش والثانى ان من لا فراش له فلا نسبه له لان قوله الولد اسم للجنس وكذلك قوله الفراش للجنس لدخول الالف واللام عليه فلم يبق ولد الا وهو مراد بهذا الخبر فكانه قال لاولد الالف فراش ع وفيها حكم الله تعالى به من آية اللعان دلالة على ان الزنا والقذف ليسا بكفر من فاعلهما لانهما لو كانا كفرالوجب ان يكون أحد الزوجين مرتدا لانه ان كان الزوج كاذبا في قذفها فواجب ان يكون كافرا وان كان صادقا فواجب ان تكون المرأة كافرة بزناها وكان يجب ان تدين منه امرأته قبل اللعان فلما حكم الله تعالى فيهما باللعان ولم يحكم بينوتهما منه قبل اللعان ثبت ان الزنا والقذف ليسا بكفر ودل على بطلان مذهب الخوارج في قولهم ان ذلك كفر وتدل الآية ايضا على ان القاذف مستحق للعن من الله تعالى اذا كان في قذفه كاذبا وان الزنا يستحق به الغضب من الله لولا ذلك لما جاز ان يأمرها الله بذلك اذ غير جائز ان يؤمر بان يدعوا على انفسهما بما لا يستحقانه الا ترى انه لا يجوز ان يدعوا على نفسه بان يظلمه الله ويعاقبه بما لا يستحقه ع وقوله تعالى ان الذين جاؤا بالافك عصبة منكم لا تحسبوه سرا لكم بل هو خير لكم نزلت في الذين قذفوا عائشة رضى الله عنها فاخبر الله ان ذلك كذب والافك هو الكذب ونال النبي صلى الله عليه وسلم وابا بكر وجماعة من المسلمين عم شديد واذى وحزن فصبروا على ذلك فكان ذلك خيرا لهم ولم يكن صبرهم واعتمادهم بذلك سرا لهم بل كان خيرا لهم لما نالوا به من الثواب ولما لحقهم ايضا من السرور بيان الله براءة عائشة وطهارتها ولما صرفوا من الحكم في القاذف ع وقوله تعالى ولكل امرئ منهم ما اكتسب من الاثم ع يعنى والله اعلم عقاب ما اكتسب من الاثم على قدر ما اكتسبه ع وقوله تعالى والذى تولى كبره روى انه عبدالله بن ابي بن السلول وكان منافقا وكبره هو عظمه وان عظم ما كان فيه لانهم كانوا يجتمعون عنده وبراؤه وامره كانوا يشيعون ذلك ويظهرونه وكان هو يقصد بذلك اذى رسول الله صلى الله عليه وسلم واذى ابي بكر والطعن عليهما ع وقوله تعالى ولولا اذ سمعتموه ظن المؤمنون والمؤمنات بانفسهم خيرا وقالوا هذا افك مبین هو امر المؤمنين بان يظنوا خيرا بمن كان ظاهره العدالة وبراءة الساحة وان لا يقضوا عليهم بالظن وذلك لان الذين قذفوا عائشة لم يخبروا عن معاينة وانما قذفوها تظنا وحسبانا لما رأوها متخلفة عن الجيش قد ركبت جبل صفوان بن المعطل يقوده وهذا يدل على ان الواجب لمن كان ظاهره العدالة ان يظن به خيرا ولا يظن به سرا وهو يوجب ان يكون امور المسلمين في عقودهم وافعالهم وسائر تصرفهم محمولة على الصحة والجواز وانه غير

حائز حملها على الفساد وعلى ما لا يجوز فعله بالظن والحسبان ولذلك قال اصحابنا فيمن وجد مع امرأة اجبية رجلا فاعترفا بالتزويج انه لا يجوز تكذيبهما بل بحجب تصديقهما وزعم مالك بن اسر انه يحدّهما ان لم يقيما بيّنة على السكاح ومن ذلك ايضا ما قال اصحابنا فيمن باع درهما ودينارا بدرهمين ودينارين انا نخالف بينهما لانا قد امرنا بحسن الظن بالمؤمنين وحمل امورهم على ما يجوز فوجب حملها على ما يجوز وهو الخيانة بينهما وكذلك اذا باع سيفا بحلي فيه مائة درهم بمائتي درهم انا نحمل المائة بالمائة والفضل بالسيف فنحمل امرها على انها تعاقدت عقدا جائزا ولا نحمله على الفساد ولا يجوز وهذا يدل ايضا على صحة قول ابي خنيفة في ان المسلمين عدول ما لم تظهر منهم ربة لانا اذا كنا مأمورين بحسن الظن بالمسلمين وتكذيب من قذفهم على جهة الظن والتخمين بما يسقط العدالة فقد امرنا بتوالياتهم والحكم لهم بالعدالة بظاهر حالهم وذلك يوجب التزكية وقبول الشهادة ما لم تظهر منهم ربة توجب التوقف عنها اوردها وقال تعالى ﴿ان الظن لا يغني من الحق شيئا﴾ وقال النبي صلى الله عليه وسلم اياكم والظن فانه اكذب الحديث * وقوله رُبطن المؤمنون والمؤمنات بانفسهن خيرا فانه يحتمل معنيين احدهما ان يظن بعضهم ببعض خيرا كقوله ﴿فاذا دخلتم بيوتا فسلموا على انفسكم﴾ والمعنى فليسلم بعضهم على بعض وكقوله ﴿لا تقتلوا انفسكم﴾ يعني لا يقتل بعضهم بعضا والثاني انه جعل المؤمنين كلهم كالنفس الواحدة فيما يجري عليها من الامور فاذا جرى على احدهم مكروه فكانه قد جرى على جميعهم كما حدثنا عبد الباقي بن قانع قال حدثنا ابو عبد الله احمد بن دوست قال حدثنا جعفر بن حميد قال حدثنا الوليد بن ابي تور قال حدثنا عبد الملك بن عمير عن الثعمان بن بشير ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال مثل المسلمين في بواصلهم وتراحيمهم والذي جعل الله بينهم كمثل الجسد اذا وجع بعضه وجع كله بالسهر والحلى * وحدثنا عبد الباقي قال حدثنا عبد الله بن محمد بن ناجية قال حدثنا محمد بن عبد الملك بن زنجويه قال حدثنا عبد الله بن ناصح قال حدثنا ابو مسلم عبد الله بن سعيد عن مالك بن مغول عن ابي بردة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم المؤمنون للمؤمنين كالبنيان يشد بعضه بعضا * قوله تعالى ﴿ولولا حاؤا عليه باربعة شهداء فاذلم بأنوا بالشهداء فاولئك عند الله هم الكاذبون﴾ قد ابانت هذه الآية عن معنيين احدهما ان الحد واجب على القادف ما لم يأت باربعة شهداء والثاني انه لا يقل في اثبات الزنا اقل من اربعة شهداء * وقوله ﴿هاذلم يأتوا بالشهداء فاولئك عند الله هم الكاذبون﴾ قال ابو بكر قد حوى ذلك معنيين احدهما انهم متى لم يقيموا اربعة من الشهداء فهم محكومون بكذبهم عند الله في ايجاب الحد عليهم فيكون معناه فاولئك في حكم الله هم الكاذبون فيقتضى ذلك الامر بالحكم بكذبهم فان كان جائزا ان يكونوا صادقين في المعيب عند الله وذلك حائز سائغ كما قد تعبدنا بان نحكم لمن ظهر منه عمل الخيرات ونجنب السيئات بالعدالة وان كان جائزا ان يكون فاسقا في المعيب عند الله تعالى والوجه الثاني ان الآية زلت في شأن عائشة رضي الله تعالى عنها وفي قذفها فاخبر بقوله ﴿فاولئك عند الله هم الكاذبون﴾ بمغيب خبرهم وانه كذب في الحقيقة

لم يرجعوا فيه الى صحة فمن جوز صدق هؤلاء فهو راد لحجة الله ﷻ قوله تعالى ﴿اذا تلقونه﴾ بالسنكم وتقولون يا فواهكم ما ليس لكم به علم ﴿قرئ﴾ تلقونه بالتشديد قال مجاهد يرويه بعضهم عن بعض ليثبه وعن طائفة تلقونه من ولق الكذب وهو الاستمرار عليه ومنه ولق قلان في السير اذا استمر عليه فذمهم تعالى على الاقدام على القول بما لا علم لهم به وذلك قوله ﴿تقولون يا فواهكم ما ليس لكم به علم﴾ وهو نحو قوله ﴿ولا تقف ما ليس لك به علم ان السمع والبصر والفؤاد كل اولئك كان عنه مسؤولا﴾ فاخبر ان ذلك وان كان يقينا في ظنهم وحسابهم فهو عظيم الاثم عند الله ليرتدعوا عن مثله عند علمهم بموقع المآثم فيه ثم قال ﴿ولولا اذا سمعتموه قلتم ما يكون لنا ان نتكلم بهذا سبحانك هذا بهتان عظيم﴾ تعلينا لنا بما نقوله عند سماع مثله فيمن كان ظاهرا حاله العدالة وبراءة الساحة ﷻ قوله تعالى ﴿سبحانك هذا بهتان عظيم﴾ اي تزيها لك من ان نفضبك بسماع مثل هذا القول في تصديق قائله وهو كذب وبهتان في ظاهر الحكم ﷻ وقوله تعالى ﴿يعظكم الله ان تعودوا لمثله ابدا﴾ فانه تعالى يعظنا ويرجرنا بهذه الزواجر وعقاب الدنيا بالحد مع ما نستحق من عقاب الآخرة لئلا نعود الى مثل هذا الفعل ابدا ﴿ان كنتم مؤمنين﴾ بالله مصدقين لرسوله ﷻ قوله تعالى ﴿ان الذين يحبون ان تشيع الفاحشة في الذين آمنوا﴾ ابان الله بهذه الآية وجوب حسن الاعتقاد في المؤمنين ومحبة الخير والصلاح لهم فاخبر فيها بوعيد من احب اظهار الفاحشة والقذف والقول القبيح للمؤمنين وجعل ذلك من الكبائر التي يستحق عليها العقاب وذلك يدل على وجوب سلامة القلب للمؤمنين كوجوب كف الجوارح والقول عما يضرهم ﷻ وروى عبدالله بن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال المؤمن من سلم المسلمون من لسانه ويده والمهاجر من هجر ما نهى الله عنه وقال ليس بمؤمن من لا يأمن جاره بوائعه ﷻ وحدثنا عبد الباقي قال حدثنا الحسن بن العباس الرازي قال حدثنا سهل بن عثمان قال حدثنا زياد بن عبدالله عن ليث عن طلحة عن خزيمة عن عبدالله بن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من سره ان يزحزح عن النار ويدخل الجنة فلتأته منيته وهو يشهد ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله ويحب ان يأتي الى الناس ما يحب ان يأموا اليه ﷻ وحدثنا عبد الباقي قال حدثنا ابراهيم بن هاشم قال حدثنا هذبة قال حدثنا همام قال حدثنا قتادة عن انس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يؤمن العبد حتى يحب لاخته ما يحب لنفسه من الخير ﷻ قوله تعالى ﴿ولا تأكلوا اموال الفضل منكم والسعة ان يؤثروا اولى القربى﴾ روى عن ابن عباس وعائشة انها نزلت في ابي بكر الصديق رضي الله عنه ويقيم كنانا في حجره ينفق عليهما احدهما مسطح بن اثانة وكانا ممن خاض في امر طائفة فلما نزلت براءتها حلف ابوبكر ان لا ينفقهما بنفع ابدا فلما نزلت هذه الآية عذبه وقال بلى والله اني لاحب ان ينفرا الله لي والله لا ازرعها عنهما ابدا وكان مسطح ابن خالة ابي بكر مسكينا ومهاجرا من مكة الى المدينة من البدرين وفي هذا دليل على ان من حلف على عمن فرأى غيرها خيرا منها انه ينبغي له ان يأتي الذي هو خير وروى

عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من حلف على يمين فرأى غيرها خيرا منها فليأت الذي هو خير وليكفر عن يمينه ومن الناس من يقول انه يأتي الذي هو خير وذلك كفارته وقد روى ايضا في حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم ويحتج من يقول ذلك بظاهر هذه الآية وان الله تعالى امر بانكر بالحنث ولم يوجب عليه كفارة وليس فيما ذكر وادلالة على سقوط الكفارة لان الله قد بين المحاب الكفارة في قوله (ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الايمان فكفارته) وقوله (ذلك كفارة ايمانكم اذا حلفتم) وذلك عموم فيمن حنث فيما هو خير وفي غيره وقال الله تعالى في شأن ابوب حين حلف على امرأته ان يضربها (واخذ بيدك ضغثا فاضرب به ولا تحنث) وقد علمنا ان الحنث كان خيرا من ركه وامر الله تعالى بضرب لا يبلغ منها ولو كان الحنث فيها كفارتها لما امر بضربها بل كان محنث بلاكفارة واما ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من حلف على يمين فرأى غيرها خيرا منها فليأت الذي هو خير وذلك كفارته فان معناه تكفير الذنب لا الكفارة المذكورة في الكتاب وذلك لانه منهي عن ان يحلف على ركه طاعة لله فامر الله صلى الله عليه وسلم بالحنث والتوبة واخبر ان ذلك يكفر ذنبه الذي اقترعه بالحلف ^{في} قوله تعالى ^{في} الخيئات للحيثين والحيثون للخيئات ^{في} روى عن ابن عباس والحسن ومجاهد والصحاح قالوا الخيئات من الكلام للحيثين من الرجال وروى عن ابن عباس ايضا انه قال الخيئات من السات للحيثين من الرجال وهو قريب من الاول وهو نحو قوله (قل كل يعمل على سلكه) ويل الخيئات من النساء للحيثين من الرجال على نحو قوله (الزاني لا سكج الاراسة او منكره والزانية لا تنكحها الا ارن او منكره وحرم ذلك على المؤمنين) وان ذلك منسوخ بما ثبت في موضعه

باب الاستئذان

قال الله تعالى (يا ايها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوتا غير بيوتكم حتى تستأذوا وتسلموا على اهلها) روى عن ابن عباس واس مسعود وابراهيم وقتادة قالوا الاستئناس الاستئذان فيكون معناه حتى تستأذوا بالاذن وروى شعبة عن ابي بشر عن سعد بن جبير عن ابن عباس انه كان يقرأ هذا الحرف حتى تستأذوا وقال عامر الكاتب وروى الناسم بن نافع عن مجاهد حتى تستأذوا قال هو الصحيح والسجع وفي نسق التلاوة ما دل على انه اداء الاستئذان وهو قوله (واذا باغ الاطمانكم الحلم فليستأذوا كما استأذن الذين من قبلكم) والاستئناس فديكون للحديث كقوله تعالى (لا مسأسين للحديث) وكما روى عن عمر في حديثه الذي ذكر فيه ان النبي صلى الله عليه وسلم انقرد في مسربة له حين هجر نساءه فاستأذنت عليه فقال الاذن قد سمع كلامك ثم اذن له فذكر اسياء وفيه قال فقلت استأنس يا رسول الله صلى الله عليه وسلم قال نعم وانما اراد به الاستئناس للحديث وذلك كان بعد الدحول ^{في} والاستئناس المذكور في قوله (حتى تستأذوا) لا يجوز ان يكون المراد به الحديث لانه لا يصل الى الحديث الا بعد الاذن وانما المراد الاستئذان للدخول وانما

سمى الاستيذان استيناسا لانهم اذا استأذنوا او سلموا انس اهل البيوت بذلك ولودخلوا عليهم
 بغير اذن لاستوحشوا وشق عليهم وامر مع الاستيذان بالسلام اذ هو من سنة المسلمين التي
 امروا بها ولان السلام امان من لهم وهو تحية اهل الجنة ومجلبة للمودة وناف للحقد والضغينة *
 حدثنا عبد الباقي بن قانع قال حدثنا يوسف بن يعقوب قال حدثنا محمد بن ابي بكر قال
 حدثنا صفوان بن عيسى قال حدثنا الحارث بن عبد الرحمن بن ابي رباب عن سعيد بن ابي
 سعيد عن ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لما خلق الله آدم قفخ فيه الروح
 عطس فقال الحمد لله فحمد الله باذن الله فقال له ربه رحك ربك آدم اذهب الى هؤلاء
 الملائكة ملائ منهم جلوس فقل السلام عليكم فقال سلام عليكم ورحمة الله ثم رجع الى ربه
 فقال هذه تحيتك وتحية ذريتك بينهم * وحدثنا عبد الباقي بن قانع قال حدثنا علي بن اسحاق
 ابن راطية قال حدثنا ابراهيم بن سعيد قال حدثنا يحيى بن نصر بن حاجب قال حدثنا هلال بن حماد
 عن زاذان عن علي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم حق المسلم على المسلم ست يسلم عليه
 اذا لقيه ويحييه اذا دعاه وينصحه له بالغيب ويشمته اذا عطس ويعوده اذا مرض ويشهده
 جنازته اذا مات * وحدثنا عبد الباقي قال حدثنا ابراهيم بن اسحاق الحربي قال حدثنا ابو غسان
 النهدي قال حدثنا زهير قال حدثنا الاعمش عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قال والذي نفسي بيده لا تدخلون الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنون حتى تحابوا افلا تدركون
 امر اذا فعلتموه تحاببتم افشوا السلام بينكم * وحدثنا عبد الباقي قال حدثنا اسماعيل بن الفضل
 قال حدثنا محمد بن حميد قال حدثنا محمد بن معلى قال حدثنا زياد بن خثيمة عن ابي يحيى
 القتات عن مجاهد عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان سركم ان يخرج الغل
 من صدوركم فافشوا السلام بينكم

في عدد الاستيذان وكيفيته

روى دهم بن قران عن يحيى بن ابي كثير عن عمرو بن عثمان عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم الاستيذان ثلاث قالوا لى يستتصتون والثانية يستصاحون والثالثة يأذنون او يردون
 وروى يونس بن عبيد عن الوليد بن مسلم عن جندب قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
 اذا استأذن احدكم ثلاثا فلم يؤذن له فليرجع * وحدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا احمد
 ابن عتبة قال اخبرنا سفيان عن يزيد بن خصفة عن اسر بن سعيد عن ابي سعيد الخدري
 قال كنت جالسا في مجلس من مجالس الانصار فجاء ابو موسى فزعا فقلنا له ما افرعك قال امرني
 عمر ان آتية فانيته فاستأذنت ثلاثا فلم يؤذن لي فرجعت فقال ما منعك ان تأتيني قلت قد جئت
 فاستأذنت ثلاثا فلم يؤذن لي وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم اذا استأذن احدكم ثلاثا
 فلم يؤذن له فليرجع قال لتأتين على هذا بالينة قال فقال ابو سعيد لا يقوم معك الا صغر
 القوم قال فقام ابو سعيد معه فشهد له وفي بعض الاخبار ان عمر قال لا يبي موسى

اني لم انهمك ولكن الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم شديد وفي بعضها ولكني خشيت
 ان يتقول الناس على رسول الله صلى الله عليه وسلم * قال ابو بكر انما لم يقبل عمر خبره
 حتى استفاض عنده لان امر الاستيذان مما بالناس اليه حاجة عامة فاستكران تكون سنة
 الاستيذان ثلاثا مع عموم الحاجة اليها ثم لا يبق لها الا الافراد وهذا اصل في ان ما بالناس اليه حاجة
 عامة لا يقبل فيه الا خبر الاستفاضة * وحدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا
 هارون بن عبد الله قال حدثنا ابو داود الحفري عن سفيان عن الاعمش عن طلحة بن مصرف عن رجل
 عن سعد قال وقف رجل على باب النبي صلى الله عليه وسلم يستأذن فقام مستقبل الباب فقال
 له النبي صلى الله عليه وسلم هكذا عنك وهكذا فانما جعل الاستيذان من النظر * وحدثنا محمد
 ابن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا ابن بشار قال حدثنا ابو عاصم قال اخبرنا ابن جريج قال اخبرني
 عمرو بن ابي سفيان ان عمرو بن عبد الله بن صفوان اخبره عن كعدة ان صفوان
 ابن امية بعث الى رسول الله صلى الله عليه وسلم بلبين وجداية وضفائيس والنبي
 صلى الله عليه وسلم باعلى مكة فدخلت ولم اسلم فقال ارجع فقل السلام عليكم وذاك بعدما
 اسلم صفوان * وحدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا ابو بكر بن ابي
 شيبة قال حدثنا ابو الاحوص عن منصور عن ربي قال حدثنا رجل من بني عامر استأذن على النبي
 صلى الله عليه وسلم وهو في بيت فقال الج فقال النبي صلى الله عليه وسلم لخادمه اخرج الى هذا فعلمه
 الاستيذان فقال له قل السلام عليكم ادخل فسمعه الرجل فقال السلام عليكم ادخل فاذن له
 النبي صلى الله عليه وسلم فدخل * وحدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا مؤمل
 ابن فضل الحراشي في آخرين قالوا حدثنا بقة قال حدثنا محمد بن عبد الرحمن عن عبد الله بن بسر قال كان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا في باب قوم لا يستقبل الباب من تلقاء وجهه ولكن من ركنه
 الايمن او الايسر فيقول السلام عليكم وذلك ان الدور لم تكن يومئذ عليها ستور * قال ابو بكر ظاهر
 قوله (لا تدخلوا بيوتا غير بيوتكم حتى تستأنسوا) يقتضي جواز الدخول بعد الاستيذان وان لم يكن
 من صاحب البيت اذن ولذلك قال مجاهد الاستيناس النخج والنخج فكانه انما اراد
 ان يعلمهم بدخوله وهذا الحكم ثابت فيمن جرت عادته بالدخول بغير اذن الا انه معلوم انه قد
 اريد به الاذن في الدخول فحذفه لعل المخاطبين بالمراد * وقد حدثنا محمد بن بكر قال حدثنا
 ابو داود قال حدثنا موسى بن اسماعيل قال حدثنا حماد عن حبيب وهشام عن محمد بن ابي
 هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال رسول الرجل الى الرجل اذنه * وحدثنا محمد بن بكر قال حدثنا
 ابو داود قال حدثنا حسين بن معاذ قال حدثنا عبد الاعلى قال حدثنا سعيد عن قتادة عن ابي رافع عن ابي
 هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا دعى احدكم الى طعام فجاء مع الرسول فان ذلك له اذن فدل
 هذا الخبر على معنيين احدهما ان الاذن محذوف من قوله (حتى تستأنسوا) وهو مراد به والثاني
 ان الدعاء اذن اذا جاء مع الرسول وانه لا يحتاج الى استيذان ثان وهو يدل ايضا على ان من قد
 جرت العادة له باحة الدخول انه غير محتاج الى الاستيذان * فان قيل قد روى ابو نعيم عن عمر

ابن زرعن مجاهد ان ابا هريرة كان يقول والله اني كنت لاعتمد بكبدي على الارض من الجوع اني كنت لاشد الحجر على بطني من الجوع ولقد قدمت يوما على طريقهم الذي يخرجون منه فرا بوبكر فسأله عن آية من كتاب الله ماسأله الا ليشبعني فمر ولم يفعل فمر بي عمر ففعلت مثل ذلك فمر ولم يفعل فمر بي النبي صلى الله عليه وسلم فتبسم حين رأي وعرف ما في نفسي ثم قال يا ابا هريرة قلت ليك يا رسول الله قال الحق ومضى واتبعته فدخل واستأذنت فاذن لي فدخلت فوجدت لنا في قدح فقال من اين هذا قالوا اهدى لك فلان او فلانة قال يا ابا هريرة قلت ليك يا رسول الله قال الحق اهل الصفة فادعهم لي قال واهل الصفة اضياف اهل الاسلام لا يلوون على اهل ولا مال اذاتته صدقة يمت بها اليهم لم يتناول منها شيئا واذا اتته هدية ارسل اليهم فاصاب منها واشركهم فيها فساءني ذلك ففعلت وما هذا اللبن في اهل الصفة كنت ارجو ان اصيب من هذا شربة اتقوى بها فاني رسول الله صلى الله عليه وسلم فاذا جاؤا قامرني فكنت انا اعطهم فماعسى ان يبلغ مني هذا اللبن فاتيهم فدعوتهم فاقبلوا حتى استأذنوا فاذن لهم فاخذوا بحالهم من البيت فقال يا ابا هريرة قلت ليك يا رسول الله قال خذ فاعطهم فاخذت الفدح فحملت اعطى الرجل فينشرب حتى يروى ثم يرد على القدح فاعطيه آخر فبشرب حتى يروى ثم رد على القدح حتى انتهيت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد روى القوم كلهم فاخذ الفدح فوضعه على بده ونظر الى فتبسم وقال يا ابا هريرة قلت ليك يا رسول الله قال بقيت انا وانت قلت صدقت يا رسول الله قال فاقعد واشرب فنشربت فما زال يقول اشرب واشرب حتى قلت والذي بعثك بالحق ما اجده مسلكا قال فارني فاعطته الفدح فحمد الله وسرب الفضل قال فقد استأذن اهل الصفة وقد جاؤا مع الرسول ولم ينكر ذلك عابهم رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا يخالف الحديث ابى هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم ان رسول الرجل الى الرجل اذنه يوقل له ليسا مختلفين لان قوله صلى الله عليه وسلم اماحة للدخول مع الرسول وليس فيه كراهية الاستئذان بل هو مخير حيثنذو اذا لم يكن مع الرسول وجب حيثنذ الاستئذان والذي يدل على ان الاذن مسروط في قوله (حتى تستأسوا) قوله في نسق التلاوة (فان لم تجدوا فيها احدا فلا تدخلوها حتى يؤذن لكم) فحظر الدخول الا بالاذن فدل على ان الاذن مسروط في اماحة الدخول في الآية الاولى وايضا فقد قال النبي صلى الله عليه وسلم في الاخبار التي قد منهاها انما جعل الاستئذان من اجل النظر فدل على انه لا يجوز النظر في دار احد الا باذنه * وقد روى في ذلك خروب من التغليظ وهو ما حدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا محمد بن عبيد قال حدثنا حماد عن عبيد الله بن ابى بكر عن انس بن مالك ان رجلا اطلع من بعض حجر رسول الله صلى الله عليه وسلم فقام اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم بمشقص او بمشاقص قال فكأن انظر الى رسول الله فيمحتله ليطمنه * وحدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا الربيع بن سليمان المؤذن قال حدثنا ابن وهب عن سليمان بن بلال عن كثير عن الوليد عن ابى هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا دخل البصر فلا اذن * وحدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا موسى بن

اسماعيل قال حدثنا حماد عن سهيل عن ابيه قال حدثنا ابو هريرة انه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من اطلع في دار قوم بغير اذنهم ففقأوا عينه فقد هدرت عينه عنه قال ابو بكر والفقهاء على خلاف ظاهره لاسم يقولون انه ضامن اذا فعل ذلك وهذا من احاديث ابي هريرة التي ترد لمخالفتها الاصول مثل ما روى ان ولد الزنا شر الثلاثة وان ولد الزنا لا يدخل الحنة ولا وصوء لمن لم يذكر اسم الله عليه ومن غسل ميتاً فليغتسل ومن حمله فليتوضأ هذه كلها اخبار شاذة قد اتفق الفقهاء على خلاف ظواهرها عنه وزعم الشافعي ان من اطلع في دار غيره ففقأ عينه وهو هدر وذهب الى ظاهر هذا الخبر ولا خلاف انه لو دخل داره بغير اذنه ففقأ عينه كان ضامناً وكان عليه القصاص ان كان حامداً والارش ان كان مخطئاً ومعلوم ان الداخل قد اطلع وزاد على الاطلاع الدخول وظاهر الحديث مخالف لما حصل عليه الاتفاق فان صح الحديث فمضاه عندنا فيمن اطلع في دار قوم ناظراً الى حرمة ونسائهم فموقع فلم يمتنع فذهبت عنه في حال الممانعة فهذا هدر وكذلك من دخل دار قوم او اراد دخولها فأنمى فذهبت عنه او شئ من اعضائه فهو هدر ولا يختلف فيه حكم الداخل والمطلع فيها من غير دخول فاما اذا لم يكن الا النظر ولم تقع فيه ممانعة ولا نهى ثم جاء انسان مصقاً عينه فهذا جان يلزمه حكم جنابته بظاهر قوله تعالى (والعين بالعين) الى قوله (والجروح قصاص) عنه قوله تعالى (فان لم تجدوا فيها احداً فلا تدخلوها حتى يؤذن لكم) قد تضمن ذلك معنيين احدهما انه لا تدخل بيوت غيرنا الا باذنه والثاني انه اذا اذن لنا جاز لنا الدخول واقتضى ذلك جواز قبول الاذن ممن اذن صبيحاً كان او امرأة او عبداً او ذمياً اذ لم يفرق الآية بين شئ من ذلك وهذا اصل في قبول اخبار المعاملات من هؤلاء وانه لا تعتبر فيها العدالة ولا تسنوفى فيها صفات الشهادة ولذلك قبلوا اخبار هؤلاء في الهدايا والوكالات ونحوها

باب في الاستئذان على المحارم

روى شعبة عن ابي اسحاق عن مسيلم بن يزيد قال سأل رجل حذيفة أستاذن على اخي قال ان لم تستأذن عليها رأيت ما يسوءك وروى عن ابن عينة عن عمرو عن عطاء قال سألت ابن عباس أستاذن على اخي قال نعم قال قلت انها معي في البيت وانا انفق عليها قال أستاذن عليها وروى سفيان عن مخارق عن طارق قال قال رجل لابن مسعود أستاذن على امي قال نعم وروى سفيان عن زيد بن اسلم عن عطاء بن يسار ان رجلاً سأل النبي صلى الله عليه وسلم قال أستاذن على امي قال نعم اتحب ان تراها عريانة وقال عمرو عن عطاء سألت ابن عباس أستاذن على اخي وانا انفق عليها قال نعم اتحب ان تراها عريانة ان الله يقول (يا ايها الذين آمنوا) ليستأذنكم الذين ملكت ايمانكم فلم يؤمر هؤلاء بالاستئذان الا في الموراث الثلاث ثم قال (واذا بلغ الاطفال منكم الحلم فليستأذنوا كما استأذن الذين من قبلهم) ولم يفرق بين من كان منهم اجنبياً او ذارحم محرماً الا ان امر ذوى المحارم يسر لجواز النظر الى شعرها وصدرها وساقها ونحوها

من الاعضاء * وقوله تعالى ﴿وان قيل لكم ارجعوا فارجعوا هو اذكي لكم﴾ بعد قوله ﴿فلا تدخلوها حتى يؤذن لكم﴾ يدل على ان للرجل ان ينهي من لا يجوز له دخول داره عن الوقوف على باب داره او القعود عليه لقوله تعالى ﴿وان قيل لكم ارجعوا فارجعوا هو اذكي لكم﴾ ويمنع ان يكون المراد بذلك حظر الدخول الا بعد الاذن لان هذا المعنى قد تقدم ذكره مصرح به في الآية فواجب ان يكون لقوله ﴿وان قيل لكم ارجعوا فارجعوا﴾ فائدة جديدة وهو انه متى امره بالرجوع عن باب داره فواجب عليه التنجي عنه لئلا يتأذى به صاحب الدار في دخول حرمة وخروجهم وفبا يصرف عليه اموره في داره مما لا يجب ان يطاع عليه غيره * وقوله تعالى ﴿ليس عليكم جناح ان تدخلوا بيوتا غير مسكونة فيها متاع لكم﴾ قال محمد بن الحنفية هي بيوت الخانات التي تكون في الطرق وبيوت الاسواق وعن الضحاك مثله وقال الحسن وابراهيم النخعي كانوا يأتون حوانيت السوق لا يستأذنون وقال مجاهد كانت بيوتا يضمنون فيها امتهم فامروا ان يدخلوها بغير اذن وروى عنه ايضا انه قال هي البيوت التي تنزلها السفرة * وروى عن ابي عبيد المحاربي قال رأيت عليا رضى الله عنه اصابته السماء وهو في السوق فاستظل بخيمة فارسي فجعل الفارسي يدفعه عن خيمته وعلى بقول انما استظل من المطر فجعل الفارسي يدفعه ثم اخبر الفارسي انه على فضرب ب صدره * وقال عكرمة (بيوتا غير مسكونة) هي البيوت الحرة لكم فيها حاجة وقال ابن جريج عن عطاء (فيها متاع لكم) الحلاء والبول وحائز ان يكون المراد جميع ذلك اذ كان الاستئذان في البيوت المسكونة لتلاهيهم على ما لا يجب من العودة ولان العادة قد جرت في مثله باطلاق الدخول فصار المعتاد المتعارف كالمنطوق به والدليل على ان معنى اطلاق ذلك لجرى ان العادة في الاذن ان اصحابها لومنعوا الناس من دخول هذه البيوت كان لهم ذلك ولم يكن لاحد ان يدخلها بغير اذن ونظير ذلك فيما جرت العادة باباحته وفام ذلك مقام الاذن فيه ما يطرحه الناس من النوى وقامات البيوت والخرق في الطرق ان لكل احد ان يأخذ ذلك وينتفع به وهو ايضا يدل على صحة اعتبار اصحابنا هذا المعنى في سائر ما يكون في معناه مما قد جرت العادة به وتعارفوه انه بمنزلة النطق كنحو قولهم فيما يلحقونه برأس المال من طعام الرقيق وكسوتهم وفي حولة المتاع انه يلحقه برأس المال وبيعه مراوحة فيقول قام على بكذا وما لم تجر العادة به لا يلحقه برأس المال فقامت العادة في ذلك مقام النطق وفي نحوه قول محمد فيمن اسلم الى خياط او قصار ثوبا ليخيطه او يقصره ولم يشترط له اجرا ان الاجر قد وجب له اذا كان قد نصب نفسه لذلك وقامت العادة في مثله مقام النطق في انه فعله على وجه الاجارة وقد روى سفيان عن عبد الله بن دينار قال كان ابن عمر يستأذن في حوانيت السوق فذكر ذلك لعكرمة فقال ومن يطبق ما كان ابن عمر يطبق وليس في فعله ذلك دلالة على انه رأى دخولها بغير اذن محظورا ولكنه احتاط لنفسه وذلك مباح لكل احد

باب ما يجب من غض البصر عن المحرمات

قال الله تعالى ﴿قل للمؤمنين يغضوا من ابصارهم ويحفظوا فروجهم﴾ قال ابو بكر

مقول من ظاهره انه امر بغض البصر عما حرم علينا النظر اليه فحذف ذكر ذلك اكتفاء
 بعلم المخاطبين بالمراد وقد روى محمد بن اسحاق عن محمد بن ابراهيم عن سلمة بن ابى الطفيل
 عن على قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا على ان لك كنزاً فى الجنة وانك ذوو فرمها فلا تتبع
 النظرة النظرة فان لك الاولى وليست لك الثانية وروى الربيع بن صبيح عن الحسن عن انس قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ان آدم لك اول نظرة واياك والثانية وروى ابو ذرعة عن جرير انه سأل
 رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نظرة الفجاءة فامرني ان اصرف بصرى ع قال ابوبكر انما اراد
 صلى الله عليه وسلم بقوله لك النظرة الاولى اذ لم تكن عن قصد فاما اذا كانت عن قصد فمى
 والثانية سواء وهو على ما سأل عنه جرير من نظرة الفجاءة وهو مثل قوله (ان السمع والبصر والعواد
 كل اولئك كان عنه مسؤولاً) ع وقوله ع وقل للمؤمنات يغضضن من ابصارهن ع هو على معنى ما نهى
 الرجال عنه من النظر الى ما حرم عليه النظر اليه ع وقوله تعالى (ويحفظوا فروجهم) وقوله (ويحفظن
 فروجهن) فانه روى عن ابى العالية انه قال كل آية فى القرآن يحفظوا فروجهم ويحفظن فروجهن من
 الزنا الا التى فى النور (يحفظوا فروجهم) (ويحفظن فروجهن) ان لا ينظر اليها احد ع قال
 ابوبكر هذا تخصيص بالدلالة والذى يقتضيه الظاهر ان يكون المعنى حفظها عن سائر ما حرم
 عليه من الزنا واللمس والنظر وكذلك سائر الآى المذكورة فى غير هذا الموضع فى حفظ
 الفروج هى على جميع ذلك ما لم تقم الدلالة على ان المراد بعض ذلك دون بعض وعسى ان يكون
 ابو العالية ذهب فى ايجاب التخصيص فى النظر لما تقدم من الامر بغض البصر وما ذكره لا يوجب
 ذلك لانه لا يمتنع ان يكون ما مورا بغض البصر وحفظ الفرج من النظر ومن الزنا وغيره من الامور
 المحظورة وعلى انه ان كان المراد حطر النظر فلا محالة ان اللبس والوطء مرادان بالآية اذ هما اغلظ
 من النظر فلو نص الله على النظر لكان فى مفهوم الخطاب ما يوجب حظر الوطء واللمس كما ان
 قوله (فلا تقل لهما اف ولا تنهرا) قد اقتضى حظر ما فوق ذلك من السب والضرب ع
 قوله تعالى ع ولا يبدن زينتهن الا ما ظهر منها ع روى عن ابن عباس ومجاهد وعطاء فى
 قوله (الا ما ظهر منها) قال ما كان فى الوجه والكف والحضاب والكحل وعن ابن عمر
 مثله وكذلك عن انس وروى عن ابن عباس ايضا انها الكف والوجه والحاتم وقالت عائشة
 الزينة الظاهرة القلب والفتحة وقال ابو عبيدة الفتحة الحاتم وقال الحسن وجهها وما
 ظهر من ثيابها وقال سعيد بن السيب وجهها مما ظهر منها وروى ابو الاحوس
 عن عبدالله قال الزينة زينتان باطنة لا يراها الا الزوج الا كليل والسوار والحاتم
 واما الظاهرة فالثياب وقال ابراهيم الزينة الظاهرة الثياب ع قال ابوبكر قوله تعالى
 (ولا يبدن زينتهن الا ما ظهر منها) انما اراد به الاجنبيين دون الزوج وذوى المحارم
 لانه قد بين فى نسق التلاوة ع دوى المحارم فى ذلك وقال احسانا المراد الوجه
 والكف لان الكحل زينة الوجه والحضاب والحاتم زينة الكف فاذا باح النظر الى زينة
 الوجه والكف فقد اقتضى ذلك لا محالة اباحة النظر الى الوجه والكفين ويدل على ان

الوجه والكفين من المرأة ليسا بعورة ايضاً انها تصلى مكشوفة الوجه واليدين فلو كانا عورة لكان عليهما سترهما كما عليها سترها هو عورة واذا كان كذلك جاز للاجنبي ان ينظر من المرأة الى وجهها ويديها بغير شهوة فان كان يشتهيها اذا نظر اليها جاز ان ينظر لعذر مثل ان يريد تزويجها او الشهادة عليها او حاكم يريد ان يسمع اقرارها ويدل على انه لا يجوز له النظر الى الوجه لشهوة قوله صلى الله عليه وسلم لعلى لا تتبع النظرة النظرة فان لك الاولى وليس لك الآخرة وسأل جرير رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نظرة الفجاءة فقال اصرف بصرك ولم يفرق بين الوجه وغيره فدل على انه اراد النظرة بشهوة وانما قال لك الاولى لانها ضرورة وليس لك الآخرة لانها اختيار وانما اباحوا النظر الى الوجه والكفين وان خاف ان يشتهي لما ذكرنا من الاعذار للآثار الواردة في ذلك منها ما روى ابو هريرة ان رجلاً اراد ان يتزوج امرأة من الانصار فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم انظر اليها فان في عين الانصار شيئاً يعني الصغر وروى جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم اذا خطب احدكم فقد ر على ان يرى منها ما يعجبه ويدعوه اليها فليقل وروى موسى بن عبد الله بن يزيد عن ابي حميد وقد رأى النبي صلى الله عليه وسلم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا خطب احدكم المرأة فلا جناح عليه ان ينظر اليها اذا كان انما ينظر اليها للخطبة وروى سليمان بن ابي حنيفة عن محمد بن سلمة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله وروى عاصم الاحول عن بكير بن عبد الله عن المغيرة بن سبعة قال خطبنا امرأة فقال النبي صلى الله عليه وسلم سام بظرت اليها فقلت لا فقال انظر فانه لا جدرا ان يؤدم بينكما فهذا كله يدل على جواز النظر الى وجهها وكفها بشهوة اذا اراد ان يتزوجها وبدل عليه ايضاً قوله «لا يحل لك النساء من بعد ولا ان تبدل بهن من ازواج ولو اعجبك حسنهن» ولا يعجبه حسنهن الا بعد رؤية وجوههن وبدل على ان النظر الى وجهها بشهوة محظور قوله صلى الله عليه وسلم العيان تزيان واليدان تزنيان والرجلان تزنيان ويصدق ذلك كله الفرج او بكذبه * وقول ابن مسعود في ان ما ظهر منها هو الثياب لا معنى له لانه معلوم ان ذكر الزينة والمراد العضو الذي عليه الزينة الا ترى ان سائر ما تزين به من الحلى والقاب والحذاء والقلادة يجوز ان تظهرها للرجال اذا لم تكن هي لابستها فلعلمنا ان المراد موضع الزينة كما قال في نسق التلاوة بعدها «ولا يبدن زينةن الا بعولهن» والمراد موضع الزينة فتأويلها على الثياب لا معنى له اذا كان ما رى الثياب عابها دون نى من بدنها كما راها اذا لم تكن لابستها * قوله تعالى «وليضرن بحمرهن على جيوبهن» روت صفية بنت شيبة عن عائشة انها قالت نعم النساء نساء الانصار لم يكن يمنعهن الحياء ان يتفقهن في الدين وان يستلن عنه لما نزلت سورة التور عمدن الى حجوز مناطفهن فشققنه فاخترن به * قال ابو بكر قد قيل انه اراد جيب الدروع لان النساء كن يلبسن الدروع ولها جيب مثل جيب الدراعة فتكون المرأة مكشوفة الصدر والخصر اذا لبستها فامرهن الله بستر ذلك الموضع بقوله «وليضرن بحمرهن على جيوبهن» وفي ذلك دليل على ان صدر المرأة ونحرها عورة لا يجوز للاجنبي النظر اليهما منها * قوله تعالى «ولا يبدن زينةن الا بعولهن» الآية * قال ابو بكر ظاهره يقتضى اباحة ابداء الزينة للزوج

ولن ذكر معه من الآباء وغيرهم ومعلوم ان المراد موضع الزينة وهو الوجه واليد والذراع لان فيها السوار والقلب والمضد وهو موضع الدمليج والتحر والصدر موضع القلادة والساق موضع الخللخال فاقضى ذلك اباحة النظر للمذكورين في الآية الى هذه المواضع وهي مواضع الزينة الباطنة لانه خص في اول الآية اباحة الزينة الظاهرة للاجنيين واباح للزوج وذوي المحارم النظر الى الزينة الباطنة وروى عن ابن مسعود والزيير القرط والقلادة والسوار والخلخال وروى سفيان عن منصور عن ابراهيم (او ابنه بعولهن) قال ينظر الى ما فوق الذراع من الاذن والرأس ع قال ابوبكر لامعنى لتخصيص الاذن والرأس بذلك اذ لم يخص الله شيئا من مواضع الزينة دون شيء وقد سوى في ذلك بين الزوج وبين من ذكر معه فاقضى عموم اباحة النظر الى مواضع الزينة لهؤلاء المذكورين كما اقتضى اباحتها للزوج ولما ذكر الله تعالى مع الآباء ذوى المحارم الذين يحرم عليهم نكاحهم تحريما مؤكدا دل ذلك على ان من كان في التحريم بمنابهم حكمه حكمهم مثل زوج الابنة وام المرأة والمحرمات من الرضاع ونحوهن وروى عن سعيد ابن جبير انه سئل عن الرجل ينظر الى شعر اجنبية فكرهه وقال ليس في الآية ع قال ابوبكر انه وان لم يكن في الآية فهو في معنى ما ذكر فيها من الوجه الذي ذكرنا وهذا الذي ذكر من تحريم النظر في هذه الآية الا ما خص منه انما هو مقصور على الحرائر دون الاماء وذلك لان الاماء لسائر الاجنيين بمنزلة الحرائر لذوى محارمهن فيما يحل النظر اليه فيجوز للاجنبي النظر الى شعر الاماة وذراعها وساقها وصدرها وثديها كما يجوز لذوى المحرم النظر الى ذات محرمه لانه لا خلاف ان للاجنبي النظر الى شعر الاماة وروى ان عمر كان يضرب الاماء ويقول اكشفن رؤسكن ولا تشبهن بالحرائر فدل على انهن بمنزلة ذوات المحارم ولا خلاف ايضا انه يجوز للاماة ان تسافرن بغير محرم فكان سائر الناس لها كذوى المحارم للحرائر حين جازلهم السفر بهن الا ترى الى قوله صلى الله عليه وسلم لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر ان تسافر سفرا فوق ثلاث الامع ذى محرم او زوج فلما جازل للاماة ان تسافر بغير محرم علمنا انها بمنزلة الحرة لذوى محرمها فيما يستباح النظر اليه منها وقوله لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر ان تسافر سفرا فوق ثلاث الامع ذى محرم او زوج دال على اختصاص ذى المحرم باستباحة النظر منها الى كل ما لا يحل للاجنبي وهو ما وصفنا بديا وروى منذر الثوري ان محمد بن الحنفية كان يمشط امه وروى ابو البختري ان الحسن والحسين كانا يدخلان على اختهما ام كلثوم وهي تمشط وعن ابن الزبير مثله في ذات محرم منه وروى عن ابراهيم انه لا بأس ان ينظر الرجل الى شعر امه واخته وخالته وعمته وكره الساقين ع قال ابوبكر لافرق بينهما في مقتضى الآية وروى هشام عن الحسن في المرأة تضع خمارها عند اخيها قال والله مالها ذلك وروى سفيان عن ليث عن طاوس انه كره ان ينظر الى شعر ابنته واخته وروى جرير عن مغيرة عن الشعبي انه كره ان يسدد الرجل النظر الى شعر ابنته واخته ع قال ابوبكر وهذا عندنا محمول على الحال التي يخاف فيها ان تشبهى لانه لو حمل على الحال التي يأمن فيها الشهوة لكان خلاف الآية والسنة ولكان ذو محرمها والاجنيون

سواء * والآية ايضا مخصوصة في نظر الرجال دون النساء لان المرأة يجوز لها ان تنظر من المرأة الى ما يجوز للرجل ان ينظر من الرجل وهو السرة فما فوقها وما تحت الركبة والمحظور عليهن من بعض ما تحت السرة الى الركبة * وقوله تعالى ﴿ اونسأتهن ﴾ روى انه اراد نساء المؤمنات * وقوله ﴿ او ما ملكت ايمانهن ﴾ تأوله ابن عباس وام سلمة وعائشة ان للعبد ان ينظر الى شعر مولاه قالت عائشة والى شعر غير مولاه روى انها كانت تمتشط والعبد ينظر اليها وقال ابن مسعود ومجاهد والحسن وابن سيرين وابن المسيب ان العبد لا ينظر الى شعر مولاه وهو مذهب اصحابنا الا ان يكون ذا محرم وتأولوا قوله ﴿ او ما ملكت ايمانهن ﴾ على الاماء لان العبد والحر في التحريم سواء فهي وان لم يحزلها ان يتزوجها وهو عبدها فان ذلك تحريم عارض كمن تحته امرأة اختها محرمة عليه ولا يبيح له ذلك النظر الى شعر اختها وكمن عنده اربع نسوة سائر النساء محرمات عليه في الحال ولا يجوز له ان يستبيح النظر الى شعورهن فلما لم يكن تحريمها على عبدها في الحال تحريما مؤبدا كان العبد بمنزلة سائر الاجنيين وايضا قال النبي صلى الله عليه وسلم لا تحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر ان تسافر سفرا فوق ثلاث الا مع ذي محرم والعبد ليس بذي محرم منها فلا يجوز ان تسافر بها واذا لم يحزلها السفر بها لم يحزلها النظر الى شعرها كالحر الاجنبي * فان قيل هذا يؤدي الى ابطال قاعدة ذكر ملك البمين في هذا الموضع * قيل له ليس كذلك لانه قد ذكر النساء في الآية بقوله ﴿ او نساتهن ﴾ واراد بهن الحرائر المسلمات فجاز ان يظن ظان ان الاماء لا يجوز لهن النظر الى شعر مولاهن والى ما يجوز للحررة النظر اليه منها فبان تعالى ان الامة والحررة في ذلك سواء وانما خص نساء من بالذكر في هذا الموضع لان جميع من ذكر قبلهن هم الرجال بقوله ﴿ ولا يبدن زينتهن الا لبعولتهن ﴾ الى آخر ما ذكر فكان جائزا ان يظن ظان ان الرجال مخصوصون بذلك ادا كانوا ذوى محارم فبان تعالى اباحة النظر الى هذه المواضع من نساتهن سواء كن ذوات محارم او غير ذوات محارم ثم عطف على ذلك الاماء بقوله ﴿ او ما ملكت ايمانهن ﴾ لثلا يظن ظان ان الاباحة مقصورة على الحرائر من النساء اذ كان ظاهر قوله ﴿ اونسأتهن ﴾ يقتضي الحرائر دون الاماء كما كان قوله ﴿ وانكحوا الايامى منكم ﴾ على الحرائر دون المباليك وقوله ﴿ شهدين من رجالكم ﴾ الاحرار لا ضاقتهم اليها كذلك قوله ﴿ اونسأتهن ﴾ على الحرائر ثم عطف عليهن الاماء فاباح لهن مثل ما اباح في الحرائر * وقوله تعالى ﴿ او التابمين غير اولى الاربعة من الرجال ﴾ روى عن ابن عباس وقتادة ومجاهد قالوا الذي يتبعك ليصيب من طعامك ولا حاجة له في النساء وقال عكرمة هو العين وقال مجاهد وطاوس وعطاء والحسن هو الله وقال بعضهم هو الاحق الذي لا اربله في النساء وروى الزهري عن عمرو عن عائشة قالت كان يدخل على ازواج النبي صلى الله عليه وسلم مخنث فكانوا يعدونه من غير اولى الاربعة قالت قد حل رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم وهو ينعت امرأة فقال لا ارى هذا يعلم ما هنا لا يدخلن عليك فحجبه وروى هشام بن عروة عن ابيه عن زينب بنت ام سلمة ان

النبي صلى الله عليه وسلم دخل عليها وعندها تحت فاقبل على اخي ام سلمة فقال يا عبد الله لو فتح الله لك
غدا الطائف دلتك على بنت غيلان فانها قبل باريح ويدبر جمان فقال لا ارى هذا يعرف ما ههنا
لا يدخل عليكم فاباح النبي صلى الله عليه وسلم دخول المختلث عليهن حين ظننه من غير اولى الاربة
قلما علم انه يعرف احوال النساء واصنافهن علم انه من اولى الاربة فحجبه ووقوله تعالى
﴿واو الطفلة الذين لم يظهروا على عورات النساء﴾ قال مجاهد هم الذين لا يدرون ما هن من الصفر
وقال قتادة الذين لم يبلغوا الحلم منكم ﴿قال ابو بكر قول مجاهد اظهر لان معنى اسمهم لم يظهروا
على عورات النساء انهم لا يميزون بين عورات النساء والرجال لصغرهم وقلة معرفتهم بذلك
وقد امر الله تعالى الطفلة الذي قد عرف عورات النساء بالاستيذان في الاوقات الثلاثة بقوله
(ليستأذنكم الذين ملكت ايمانكم والذين لم يبلغوا الحلم منكم) واراد به الذي عرف ذلك
واطلع على عورات النساء والذي لا يؤمر بالاستيذان اصغر من ذلك وقد روى عن النبي صلى الله عليه
وسلم انه قال مروهم بالصلاة لسبع واضربوهم عليها لعشر وفرقوا بينهم في المضاجع فلم يأمر
بالتفرقة قبل العشر وامر بها في العشر لانه قد عرف ذلك في الاكثر الاعم ولا يعرفه قبل ذلك
في الاغلب ﴿وقوله تعالى ﴿ولا يضربن ما رجلهن ليعلم ما يخفين من زينتهن﴾ روى ابو الاحوص
عن عبد الله قال هو الخلخال وكذلك قال مجاهد انما هي ان تضرب برجلها لسمع صوت الخلخال
وذلك قوله ﴿ليعلم ما يخفين من زينتهن﴾ قال ابو بكر قد عقل من معنى اللفظ النهي عن ابداء
الزينة واظهارها لورود النص في النهي عن اسماع صوته اذ كان اظهار الزينة اولى بالنهي
مما يعلم به الزينة فادام يحزب اخفى الوحيين لم يحزب باظهارها وهذا يدل على صحة القول بالقياس على المعاني التي
قد علق الاحكام بها وقد تكون تلك المعاني تارة جلية بدلالة فحوى الخطاب عليها وتارة خفية
بححتاج الى الاستدلال عليها باصول اخرتوها وفيه دلالة على ان المرأة مهيبة عن رفع صوتها بالكلام
بحيث يسمع ذلك الا جانب اذ كان صوتها اقرب الى الفتنة من صوت خلخالها ولذلك كره
اصحابنا اذان النساء لانه يحتاج فيه الى رفع الصوت والمرأة منهية عن ذلك وهو يدل ايضا على
حظر النظر الى وجهها للشهوة اذ كان ذلك اقرب الى الربة واولى بالفتنة

باب الرغبة في النكاح

قال الله عز وجل ﴿وانكحوا الايامى منكم والعالمين من عبادكم وامائكم﴾ الآية قال ابو بكر
ظاهره يقتضى الايجاب لانه قد قامت الدلالة من اجماع السلف وفقهاء الامصار على انه لم يرد بها
الايجاب وانما هو استحباب ولو كان ذلك واجبا لورد الثقل بفعله من النبي صلى الله عليه وسلم
ومن السلف مستقيضا شائعا لعموم الحاجة اليه فلما وجدنا عصر النبي صلى الله عليه وسلم وسائر
الاعصار بعده قد كان في الناس الايامى من الرجال والنساء فلم ينكر وانكر زواجهم ثبت انه لم يرد
الايجاب ويدل على انه لم يرد الايجاب ان الايامى الثيب لو ايت الزوج لم يكن للولى اجارها عليه ولا تزويجها
بغير امرها وايقا ما يدل على انه على التدب اتفاق الجميع على انه لا يجبر على تزويج عبده وامته وهو

معطوف على الايامى فدل على انه مندوب في الجميع ولكن دلالة الآية واضحة في وقوع العقد الموقوف
اذ لم يخص بذلك الاولياء دون غيرهم وكل واحد من الناس مندوب الى تزويج الايامى المحتاجين
الى النكاح فان تقدم من المعقود عليهم امر فهو نافذ وكذلك ان كانوا ممن يجوز عقدهم عليهم
مثل المجنون والصغير فهو نافذ ايضا وان لم يكن لهم ولاية ولا امر فمقدمهم موقوف على اجازة
من يملك ذلك العقد فقد اقتضت الآية جواز النكاح على اجازة من يملكها * فان قيل هذا
يدل على ان عقد النكاح انما يليه الاولياء دون النساء وان عقودهن على انفسهن غير جائزة *
قيل له ليس كذلك لان الآية لم تخص الاولياء بهذا الامر دون غيرهم وعمومه يقتضى ترغيب
سائر الناس في العقد على الايامى الا ترى ان اسم الايامى يتنظم الرجال والنساء وهو في الرجال
لم يرد به الاولياء دون غيرهم كذلك في النساء * وقدروى عن النبي صلى الله عليه وسلم اخبار كثيرة
في الترغيب في النكاح منها ما رواه ابن عجلان عن المقبرى عن ابي هريرة قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم ثلاثة حق على الله عونهم المجاهد في سبيل الله والمكاتب الذي يريد الاداء
والناكح الذي يريد العفاف وروى ابراهيم عن علقمة عن عبدالله قال قال لارسول الله صلى الله
عليه وسلم يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج ومن لم يستطع فعليه بالصوم فانه له وجاء
وقال اذا جاءكم من ترضون دينه وخلقه فزوجوه الا تفعلوا تكن فتنة في الارض وفساد كبير
وعن شداد بن اوس انه قال لاهله زوجوني فان النبي صلى الله عليه وسلم اوصانى ان لا اتقى الله
اعزب وحدثنا عبد الباقي قال حدثنا بشر بن موسى قال حدثنا خلاد عن سفيان عن عبد الرحمن
ابن زياد عن عبدالله بن يزيد عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الدنيا متاع وخير
متاعها المرأة الصالحة وحدثنا عبد الباقي قال حدثنا بشر قال حدثنا سعيد بن منصور قال حدثنا
سفيان عن ابراهيم بن ميسرة عن عبيد بن سعيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من احب
فطرتى فليستن بستانى ومن ستنى النكاح قال ابراهيم بن ميسرة ولا اقول لك الا ما قال
عمر لابي الزوائد ما يمنعك من النكاح الا عجز او فجور * فان قيل قوله تعالى (وانكحوا
الايامى منكم) عمومه يقتضى تزويج الاب ابنته البكر الكبيرة ولولا قيام الدلالة على انه
لا يزوج البنت الكبيرة بغير رضاها لكان جائز له تزويجها بغير رضاها للعموم الآية * قيل له معلوم
ان قوله (وانكحوا الايامى منكم) لا يختص بالنساء دون الرجال لان الرجل يقال له ايم
والمرأة يقال لها ايمة وهو اسم للمرأة التي لازوج لها والرجل الذي لا امرأة له قال الشاعر
فان تنكحى انكح وان تنأى * وان كنت افق منكم اتأيم

وقال آخر

ذري على ايم منكم وناكح

وقال عمر بن الخطاب ما رأيت مثل من يجلس ايما بعد هذه الآية (وانكحوا الايامى منكم)
التمسوا الغنى الباء فلما كان هذا الاسم شاملا للرجال والنساء وقد اضمر في الرجال تزويجهم
باذنهم فوجب استعمال ذلك الضمير في النساء ايضا وايضا فقد امر النبي صلى الله عليه وسلم

بإستئثار البكر بقوله البكر تستأمر في نفسها واذنها صلاتها وذلك امر وان كان في صورة
الخبر وذلك على الوجوب فلا يجوز تزويجها الا باذنها وايضا فان حديث محمد بن عمرو
عن ابي سلمة عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تنكح اليتيمة
الا باذنها فان سكنت فهو اذنها وان ابت فلا جواز عليها وانما اراد به البكر لان البكر هي
التي يكون سكوتها رضا وحديث ابن عباس في فتاة بكر زوجها ابوها بغير امرها فاختصموا
الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال النبي صلى الله عليه وسلم اجيزي ما صنع ابوك وقد بينا هذه المسئلة
فيما سلف * قوله تعالى ﴿والصالحين من عبادكم وامائكم﴾ فيه دلالة على ان للمولى ان
يزوج عبده وامته بغير رضاها وايضا لا خلاف انه غير جائز للعبد والامة ان يتزوجا بغير
اذن وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ايما عبد تزوج بغير اذن مولاه فهو عامر
فتبت ان العبد والامة لا يملكان ذلك فوجب ان يملك المولى منهما ذلك كسائر العقود
التي لا يملكانها ويملكها المولى عليهما * وقوله تعالى ﴿ان يكونوا فقراء﴾ يفهم الله من فضله * خبر
ومخبر الله تعالى لا محالة على ما يخبر به فلا يخلو ذلك من احد وجهين اما ان يكون خاصا في بعض
المذكورين دون بعض اذ قد وجدنا من يتزوج ولا يستغنى بالمال واما ان يكون المراد الغنى
بالعفا فان كان المراد خاصا فهو في الايامي الاحرار الذين يملكون فيستغنون بما يملكون
او يكون عاما فيكون المعنى وقوع الغنى بملك البضع والاستغناء به عن تعديه الى المحظور فلا دلالة
فيه اذ اعلى ان العبد يملك وقد بينا مسئلة ملك المد في سورة النحل

باب المكاتب

قال الله تعالى ﴿والذين يبتغون الكتاب مما ملكت ايمانكم فكتبوهم ان علمتم فيهم خيرا﴾
روى عن عطاء قال ما اراء الا واجبا وهو قول عمرو بن دينار وروى عن عمر انه امر انسا
بان يكتب سيرين اباه محمد بن سيرين فاقى فرفع عليه الدرة وضربه وقال فكتبوهم ان علمتم
فيهم خيرا وحلف عليه لكتابته وقال الضحاك ان كان للمملوك مال فعزيمه على مولاه ان
يكتبه وروى الحجاج عن عطاء قال ان شاء كاتب وان شاء لم يكتب انما هو تعليم وكذلك قول
الشعبي * قال ابو بكر هذا ترغيب عند طاعة اهل العلم وليس بايجاب وقال النبي صلى الله عليه
وسلم لا يحل مال امرئ مسلم الا بطيبة من نفسه وماروى عن عمر في قصة سيرين يدل على
ذلك ايضا لانها لو كانت واجبة لحكم بها عمر عليه ولم يكن يحتاج ان يحلف على انس لمكاتبته
ولم يكن انس ايضا يمتنع من شيء واجب عليه * فان قيل لو لم يكن يراها واجبة لما رفع عليه
الدرة ولم يضربه * قيل لان عمر رضي الله عنه كان كالوالد المشفق للرعية فكان يأمرهم بماله في
الحظ في الدين وان لم يكن واجبا على وجه التأديب والمصلحة ويدل على انها ليست على الوجوب
انه موكل الى غالب ظن المولى ان فيهم خيرا فلما كان المرجع فيه للمولى لم يلزمه الاجبار
عليه * وقوله ﴿ان علمتم فيهم خيرا﴾ روى عكرمة بن عمار عن يحيى بن ابي كثير عن النبي

صلى الله عليه وسلم (فكتبوهم ان علمتم فيهم خيرا) ان علمتم لهم حرفة ولا تدعوهم
 كلا على الناس وذكر ابن جريج عن عطاء ان علمتم فيهم خيرا قال ما نراه الا المال ثم تلا قوله تعالى
 (كتب عليكم اذا حضر احدكم الموت ان ترك خيرا) قال الحير المال فيما نرى قال وبلغني عن
 ابن عباس يعني بالحير المال وروى ابن سيرين عن عبيدة ان علمتم فيهم خيرا قال اذا صلى
 وعن ابراهيم وفاة وصدا وقال مجاهد مالا وقال الحسن صلاحا في الدين * قال ابو بكر الاظهر
 انه اراد الصلاح فينظم ذلك الوفاء والصدق واداء الامانة لان المفهوم من كلام الناس اذا
 قالوا فلان فيه خير انما يريدون به الصلاح في الدين ولو اراد المال لقال ان علمتم لهم خيرا
 لانه انما يقال لفلان مال ولا يقال فيه مال وايضا فان العبد لا مال له فلا يجوز ان يتأول
 عليه وما روى عن عبيدة اذا صلى فلامعني له لانه جائز مكتبة اليهودي والنصراني بالآية وان
 لم تكن لهم صلاة * وقوله تعالى (وآتوهم من مال الله الذي آتاكم) اختلف اهل العلم في المكاتب
 هل يستحق على مولاه ان يضع عنه شيئا من كتابته فقال ابو حنيفة وابو يوسف وزفر ومحمد
 ومالك والثوري ان وضع عنه شيئا فهو حسن مندوب اليه وان لم يفعل لم يجبر عليه وقال
 الشافعي هو على الوجوب وروى عن ابن سيرين في قوله (وآتوهم من مال الله الذي آتاكم)
 قال كان يعجبهم ان تدعوه طائفة من مكاتبته * قال ابو بكر ظاهر قوله كان يعجبهم انه اراد به
 الصحابة وكذلك قول ابراهيم كانوا يكرهون وكانوا يقولون الظاهر من قول التابعي اذا
 قال ذلك انه اراد به الصحابة فقول ابن سيرين يدل على ان ذلك كان عند الصحابة على
 التدب لاعلى الايجاب لانه لا يجوز ان يقال في الايجاب كان يعجبهم وروى بونس عن الحسن
 وابراهيم (وآتوهم من مال الله الذي آتاكم) قال حث عليه مولاه وغيره وروى مسلم بن ابي
 صريم عن غلام عثمان بن عفان قال كان بني عثمان ولم يحط عنى شيئا * قال ابو بكر ويحتمل
 ان يريد بقوله (وآتوهم من مال الله الذي آتاكم) ما ذكره في آية الصدقات من
 قوله (وفي الرقاب) وقد روى ان رجلا قال للنبي صلى الله عليه وسلم علمني عملا
 يدخلني الجنة قال اعتق النسمة وفك الرقبة قال اليسا واحدا قال اعتق النسمة ان تنفرد
 بعتمها وفك الرقبة ان تعين في ثمنها وهذا يدل على ان قوله (وفي الرقاب) قد اقتصى اعطاء المكاتب
 فاحتمل ان يكون قوله (وآتوهم من مال الله الذي آتاكم) دفع الصدقات الواجبات
 وافاد بذلك جواز دفع الصدقة الى المكاتب وان كان مولاه غنيا ويدل عليه انه امر باعطائه
 من مال الله وما اطلق عليه هذه الاضافة فهو ما كان سبيله الصدقة وصرفه في وجوه القرب
 وهذا يدل على انه اراد مالا هو ملك لمن امر بايتائه وان سبيله الصدقة وذلك الصدقات
 الواجبة في الاموال ويدل عليه قوله (من مال الله الذي آتاكم) وهو الذي قد صح
 ملكه للمالك وامر باخراج بعضه ومال الكتابة ليس بدين صحيح لانه على عبده
 والمولى لا يثبت له على عبده دين صحيح وعلى قول من يوجب حط بعض الكتابة يذهب ان
 يسقط بعد عقد الكتابة وذلك خلاف موجب الآية من وجوه احدها انه اذا سقط لم يحصل

مال الله قد آتاه المولى والثاني ان ما آتاه فهو الذي يحصل في يده ويمكنه التصرف فيه وما سقط
عقب العقد لا يمكنه التصرف فيه ولم يحصل له عليه بل لا يستحق الصفة بانه من مال الله الذي
آتاه اياه وايضا لو كان الايتاء واجبا لكان وجوبه متعلقا بالعقد فيكون العقد هو الموجب له
وهو المسقط وذلك مستحيل لانه اذا كان العقد يوجه وهو بعينه مسقط استحالة وجوبه
لتنافي الايجاب والاسقاط ❦ فان قل ليس يتبع ذلك في الاصول لان الرجل اذا زوج امته
من عبده يجب عليه المهر بالعقد ثم يسقط في الثاني ❦ قيل له ايس كذلك لانه ليس الموجب له
هو المسقط اذ كان الذي يوجه هو العقد والذي يسقطه هو حصول ملكة للمولى في الثاني
فالواجب له غير المسقط وكذلك من استرى اباء فعق عليه فالواجب للمالك هو الثرى والموجب
للعقاق حصول الملك مع النسب ولم يكن اموحبه له هو المسقط وقد حكى عن الشافعي ان الكتابة ليست
بواجبة وان يضع عنه بعد الكتابة واجب اقل ما يقع عليه اسم تى ولو مات المولى قبل ان يضع عنه
وضع الحاكم عنه اقل ما يقع عليه اسم تى ❦ قال ابو بكر فلو كان الخط واجبا لما احتاج ان يضع
عنه بل يسقط القدر المستحق كمن له من انسان دين ثم صار للمدين عايه مثله انه يصير قصاصا
ولو كان كذلك لحصلت الكتابة مجهولة لان الباقي بعد الخط مجهول فيصير بمنزلة من كاتب
عبده على الف درهم الاتى وذلك غير جائز وجملة ذلك ان الايتاء لو كان فرضا لسقط ثم لا
يخلو من ان يكون ذلك القدر معلوما او مجهولا فان كان معلوما فالواجب ان تكون الكتابة بما
بقي فيعتق اذا دى ثلاثة آلاف درهم والكتابة اربعة آلاف درهم وذلك فاسد من وجهين احدهما
انه لا يصح الاشهاد على الكتابة باربعة آلاف درهم ومع ذلك فلا معنى لذكر شى لا يثبت
وايضا فانه يعتق باقل مما شرط وهذا فاسد لان اداء جميعها مسروط فلا يعتق باداء بعضها
وايضا فان الشافعي قال المكاتب عبد مابق عليه درهم فالواجب اذ ان لا يسقط شى ولو كان
الايتاء مستحقا لسقط وان كان الايتاء مجهولا فالواجب ان يسقط ذلك القدر فتبقى الكتابة
على مال مجهول ❦ فان قيل روى عطاء بن السائب عن ابي عبد الرحمن انه كاتب غلاما له
فترك له ربيع مكاتبته وقال ان عليا كان يأمرنا بذلك ويقول هو قول الله ﴿ وآنوهم من مال
الله الذي آتاكم ﴾ وروى عن مجاهد انه قال تعطيه ربعا من جميع مكاتبته تعجيله من مالك ❦
قيل له هذا بدل على انهم لم يروا ذلك واجبا وانه على وجه الندب لانه لو كان واجبا عندهم
لسقط بعد عقد الكتابة هذا القدر اذ كان المكاتب مستحقا له ولم يكن المولى يحتاج الى ان
يعطيه شى ❦ فان قيل قد يجوز ان يجب عليه مال الكتابة مؤجلا ويستحق هو على المولى
ان يعطيه من ماله مقدار الربع فلا يصير قصاصا بل يستحق على المولى تعجيله فيكون مال
الكتابة الى اجله كمن له على رجل دين مؤجل فيصير للمدين على الطالب دين حال فلا يصير
قصاصا ❦ قيل له ان الله تعالى لم يفرق بين الكتابة الحالية والمؤجلة وكذلك من روى عنه
من السلف الخط لم يفرقوا بين الحالية والمؤجلة ولم يفرق ايضا بين ان يحل مال الكتابة المؤجل
وبين ان لا يحل فيما ذكرنا من الخط والايتاء فعلمنا انه لم يرد به الايجاب اذ لم يجعله قصاصا اذا كانت

حالة او كانت مؤجلة فحلت ، و اوجب الایاء في الحالين والایاء هو الاعطاء وما يصير فصا صلا يطلق فيه الاعطاء * وما يدل من جهة السنة على ما وصفنا ماروى يونس والليث عن الزهري عن عمرو عن عائشة قالت جاءتني بريرة فقالت يا عائشة اني قد كاتبته اهلي على تسع اواق في كل عام اوقية فاعينيني ولم تكن قضت من كتابتها شيئا فقالت لها عائشة ارجعي الى اهلك فان احبوا ان اعطهم ذلك جميعا وبكون ولاؤك لي فعات فابوا وقالوا ان ساءت ان نحتسب عليك فلتفعل وبكون ولاؤك لنا فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لا يمنعك منها ابتاعي واعتقي فانما الولاء لمن اعتق وذكر الحديث وروى مالك عن هشام بن عمرو عن ابيه عن عائشة بنحوه فلما لم تكن قضت من كتابتها شيئا وادارت عائشة ان تؤدي عنها كتابتها كلها وذكرته لرسول الله صلى الله عليه وسلم وترك رسول الله صلى الله عليه وسلم النكير عليها ولم يقل انها يستحق ان يحط عنها بعض كتابتها او ان يعطيها المولى شيئا من ماله ثبت ان الحط من الكتابة على التدب لا على الاجاب لانه لو كان واجبا لانكره النبي صلى الله عليه وسلم وامال لها ولم يدفع اليهم ما لا يجب لهم عليها * ويدل عليه ايضا ماروى محمد بن اسحاق عن محمد بن جعفر بن الزبير عن عمرو عن عائشة ان جويرة جاءت الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت اني وقعت في سهم ثابت بن قيس بن شماس اول ابن عم له فكاوته فجئت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم استعيتني على كتابتي فقال فهل لك في خير من ذلك فقالت وما هو يا رسول الله فقال اقضي عنك كتابتك واتزوجك قالت نعم قال قد فعلت في هذا الحديث انه بذل لجويرة اداء جميع كتابتها عنها الى مولايها ولو كان الحط واجبا لكان الذي بقصد اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم بالاداء عنها باقى كتابتها وقد روى عن عمر وعثمان والزبير ومن قدمنا قولهم من الساف انهم لم يكونوا يرون الحط واجبا ولا يروى عن نظر انهم خلافه وماروى عن علي فيه فعدينا انه بدل على انه رآه ندبا لا ابجاء * وبدل عليه ما حدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا محمد بن المني قال حدثني عبد الصمد قال حدثنا همام قال حدثنا عباس الجريري عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اما عبد كاتب على مائة اوقية فاداه الا عسر اواق فهو عبد واما عبد كاتب على مائة دينار فاداه الا عشرة دنانير فهو عبد فلو كان الحط واجبا لاسقط عنه بقدره وفي ذلك دلالة على انه غير مستحق والله اعلم

باب الكتابة الحالة

قال الله تعالى (فكانبوهم ان علمتم فيهم خيرا) فاقضى ذلك جوازها حالة ومؤجلة لاطلاقه ذلك من غير شرط الاجل والاسم يتناولها في حال التعجيل والتأجيل كالبيع والاجارة وسائر العقود فواجب جوازها حالة لمعوم اللفظ * وقد اختلف الفقهاء في ذلك فقال ابو حنيفة وزفر وابو يوسف ومحمد تجوز الكتابة الحالة فان اداها حين طلبها المولى منه والارد في الرق وقال ابن القاسم عن مالك في رجل قال كاتبوا عبدي على الف ولم يضرب لها

اجلا انها تبخم على المكاتب على قدر ما يرى من كتابة مثله وقدر قوته قال فالكاتبه عند الناس منجمة ولا تكون حالة ان ابى ذلك السيد وقال الليث انما جعل التنجيم على المكاتب رفقا بالمكاتب ولم يجعل ذلك رفقا بالسيد وقال المزني عن الشافعي لا تجوز الكتابة غلى اقل من نجمين ❦ قال ابوبكر قد ذكرنا دلالة الآية على جوازها حالة وايضا لما كان مال الكتابة بدلا عن الرقة كان بمنزلة ائمان الاعيان المبيعة فتجوز عاجلة وآجلة وايضا لا يختلفون في جواز العتق على مال حال فوجب ان تكون الكتابة مثله لا به بدل عن العتق في الحالين الا ان في احدهما العتق معلق على شرط الاداء وفي الآخر معجل فوجب ان لا يختلف حكمهما في جوازهما على بدل عاجل ❦ فان قيل العبد لا يملك فيحتاج بعد الكتابة الى مدة يمكنه الكسب فيها فوجب ان لا تجوز الا مؤجلة اذ كانت تقتضي الاداء ومتى امتنع الاداء لم تصح الكتابة ❦ قيل له هذا غلط لان عقد الكتابة يوجب ثبوت المال في ذمته للمولى ويصير به المكاتب في يد نفسه ويملك اكسابه وتصرفه وهو بمنزلة سائر الديون الثابتة في الذم التي يجوز العقد عليها ولو كانت هذه علة صحيحة لوجب ان لا يجوز العتق على مال حال لانه لم يكن مالكا لشيء قبل العقد وان جاز ذلك لانه يملك في المستقبل بعد العتق فكذلك المكاتب يملك اكسابه بعقد الكتابة ولوجب ايضا ان لا يجوز شري الفقير لا به ثمن حال لانه لا يملك شيئا وان يعتق عليه اذا ملكه فلا يقدر على الاداء ❦ فان قلت انه يملك ان يستقرض ❦ قلنا في المكاتب مثله

باب الكتابة من غير ذكر الحرية

قال ابو حنيفة وابو يوسف وزفر ومالك بن انس اذا كاتبه على الف درهم ولم يقل ان ادبت فانت حر فهو جائز ويعتق بالاداء وقال المزني عن الشافعي اذا كاتبه على مائة دينار الى عشر سنين كذا كذا نجما فهو جائز ولا يعتق حتى يقول في الكتابة اذا ادبت فانت حر ويقول بعد ذلك ان قولي قد كاتبك كان معقودا على انك اذا ادبت فانت حر ❦ قال ابوبكر قوله تعالى (فكايبوهم ان علمتم فبهم خيرا) يقتضى جوازها من غير شرط الحرية ويتضمن الحرية لان الله تعالى لم يقل فكايبوهم على شرط الحرية فدل على ان اللفظ يتضمنها كلفظ الخلع في تضمنه للطلاق ولفظ البيع فيما يتضمن من التملك والاجارة فيما يقتضيه من تملك المنافع والنكاح في اقتضائه تملك منافع البضع ويدل عليه ايضا حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ايماعبد كاتب على مائة اوقية فادها الا عشر اواقى فهو رقيق فاجاز الكتابة مطلقة على هذا الوجه من غير شرط حرية فيها واذا صحت الكتابة مطلقة من غير شرط حرية وجب ان يعتق بالاداء لان صحة الكتابة تقتضى وقوع العتق بالاداء

باب المكاتب متى يعتق

قال ابوبكر حكى ابو جعفر الطحاوى عن بعض اهل العلم انه حكى عن ابن عباس ان المكاتب

يعتق بعقد الكتابة وتكون الكتابة ديناً عليه قال أبو جعفر لم نجد لذلك اسناداً ولم يقل به أحد نعلمه قال وقدرى أبو بوب عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال يؤدي المكاتب بحصة ما أدى دية حر وما بقي عليه دية عبد ورواه أيضاً يحيى بن أبي كثير عن عكرمة عن ابن عباس وقال ابن عمر وزيد بن ثابت وطائفة وأمسلمة وأحمد بن الروایتين عن عمر أن المكاتب عبد ما بقي عليه درهم وروى عن عمر أنه إذا أدى النصف فهو غريم ولا رق عليه وقال ابن مسعود إذا أدى ثلثاً ورباعاً فهو غريم وهو قول شريح وروى إبراهيم عن عبد الله أنه إذا أدى قيمة رقبة فهو غريم* قال أبو بكر حدثنا محمد بن بكر قال حدثنا أبو داود قال حدثنا هارون بن عبد الله قال حدثنا أبو بدر قال حدثنا سليمان بن سليم عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم قال المكاتب عندما بقي عليه من مكاتبته درهم ومن جهة النظر أن الأداء لما كان مشروطاً في العتق وجب أن لا يعتق إلا بأداء الجميع كالعتق المعلق على شرط لا يقع إلا بوجود كمال الشرط ألا ترى أنه إذا قال إذا كنت فلاناً وفلاناً فانت حران العتق لا يقع إلا بكلامهما ويدل عليه أنه لما كان مال الكتابة بدلاً من العتق لم يخل ذلك من أحد وجهين أما أن يوقع العتق بنفس العقد وذلك خلاف السنة والنظر على ما بينا أو أن يوقعه بعد الأداء فيكون بمنزلة البياعات التي لا يستحق تسليمها إلا بأداء جميع الثمن فثبت حين لم يقع بالعقد أنه لا يقع إلا بأداء الجميع* وأختلفوا في المكاتب إذا مات وترك وفاة فقال علي بن أبي طالب وزيد بن ثابت وابن الزبير تؤدي كتابته بعد موته ويعتق وهو قول أبي حنيفة وزفر وأبي يوسف ومحمد وابن أبي ليلى وابن سيرين وعثمان بن البقي والثوري والحبش بن صالح وقالوا إن فضل شيء فهو ميراث لورثته فإن لم يترك وفاة وترك ولداً ولداً في كتابته سعى فبا على أبيهم من النجوم وقال مالك والليث إن ترك ولداً قد دخلوا في كتابته سعى فيها على النجوم وعتق المكاتب وولده وإن لم يترك من دخل في كتابته فقدمت عبداً لا تؤدي كتابته من ماله وجميع ماله للمولى وقال الشافعي إذا مات وقد بقي عليه درهم فقدمت عبداً لا يلحقه عتق بعد ذلك وروى عن ابن عمر أن جميع ماله لسيدته ولا تؤدي منه كتابته* قال أبو بكر لا تخلو الكتابة من أن تكون في معنى الإيمان المعقودة على شروط يبطلها موت المولى أو العبد أيهما كان مثل أن يقول إن دخلت الدار فانت حر ثم يموت المولى أو العبد فيبطل اليمين ولا يعتق بالشرط أو أن تكون في معنى عقود البياعات التي لا يبطلها الشروط فلما كان موت المولى لا يبطل الكتابة ويعتق بالأداء إلى الورثة وجب أن لا يبطله موت العبد أيضاً مادام الأداء ممكناً وهو أن يترك وفاة فتؤدي كتابته من ماله ويحكم بعقه قبل الموت بلا فصل* قال قيل لا يصح عتق الميت وقد علمنا أنه مات عبداً لأن المكاتب عبد ما بقي عليه درهم* قيل له إذا مات وترك وفاة فحكمه موقوف مراعى فإن أدبت كتابته حكمنا بأنه كان حراً قبل الموت بلا فصل كما أن الميت لا يصح منه إيقاع عتق بعد الموت ثم إذا مات المولى فادى المكاتب الكتابة حكمنا بعتق موقع من جهة الميت ويكون الولاء له وليس يمتنع في الأصول نظائر ذلك من كون الشيء مراعى على معنى

مق وجده حكم بوقوعه بحال متقدمة مثل من جرح رجلا فيكون حكم جراحته مراعى فلو مات الجراح ثم مات المجروح من الجراحة حكمنا بانه كان قاتلا يوم الجراحة مع استحالة وقوع القتل منه بعد موته وكما ان رجلا لو حفر بئرا في طريق المسلمين ثم مات فوقعت فيها دابة لانسان لحقه ضمانها وصار بمنزلة جنايته قبل الموت من بعض الوجوه فلو كان ترك عبدا فاعتقه الوارث ثم وقعت فيها دابة ضمن الوارث قيمة العبد وحكمنا في بابا لضمان بان الجناية كانت موجودة يوم الموت ولو ان رجلا مات وترك حملا فوضعه لاقبل من سنتين بيوم ورثه وان كان معلوما انه كان نطفة وقت موته ولم يكن ولدا ثم قد حكمنا له بحكم الولد حين وضعته ولو ان رجلا مات وترك ابنتين والفق درهم وعليه دين الف درهم انهما لا يرثانه فان مات احد الابنتين عن ابن ثم ابرا الغريم من الدين اخذ ابن الميت منها حصته ميراثا عن ابيه ومعلوم ان الابن لم يكن مالكا له يوم الموت ولكنه جعل في حكم المالك لتقدم سببه كذلك المكاتب يحكم بعقده عند الاداء قبل الموت بلا فصل الا ترى ان المقتول خطأ لا تجب دينه الا بعد الموت وهو لا يملك بعد الموت شيئا فجعلت الدية في حكم ما هو مالكة في باب كونها ميراثا لورثته وانه يقضى منها دينه وتنفيذ منها وصاياها ﴿قوله تعالى ﴿ولا تتركوها قياتكم على البلاء ان اردن تحصنا﴾ روى الاعمش عن ابي سفيان عن جابر قال كان عبدالله بن ابي يقول لجاريته اذهبي فابينا شيئا فانزل الله تعالى ﴿ولا تتركوها قياتكم على البلاء﴾ الآية وروى سعيد بن جبير عن ابن عباس ﴿ومن يكرههن﴾ الآية قال لهن غفور رحيم ﴿قال ابو بكر اخبر تعالى ان المكروهة على الزنا مغفور لهما ما فعلته على وجه الاكراه كما بين تعالى في آية اخرى ان الاكراه على الكفر ينزل حكمه اذا اظهره المكروه عليه بلسانه وانما قال ﴿ان اردن تحصنا﴾ لانها لو ادادت الزنا ولم ترد التحصن ثم فعلته على ما ظهر من الاكراه وهي مريدة له كانت آثمة بهذه الارادة وكان حكم الاكراه زائلا عنها في الباطن وان كان ثابتا في الظاهر وكذلك من اكراه على الكفر وهو ياباه في الظاهر الا انه فعله مريدا له لا على وجه الاكراه كان كافرا وكذلك قال اصحابنا فيمن اكراه على ان يقول الله ثالث ثلاثة او على ان يشتم النبي صلى الله عليه وسلم فمخطر بباله ان يقوله على وجه الحكاية عن الكفار او ان يعتقد شتم محمد آخر غير النبي صلى الله عليه وسلم فلم يصرف قصده ونيته الى ذلك واعتقد ان يقوله على الوجه الذي اكراه عليه كان كافرا ﴿قوله تعالى ﴿والله نور السموات والارض﴾﴾ روى عن ابن عباس في احدي الروايتين وعن انس هادي اهل السموات والارض وعن ابن عباس ايضا وابي العالية والحسن منور السموات والارض بنجومها وشمسها وقرها ﴿قوله تعالى ﴿مِثْل نوره﴾﴾ قال ابي بن كعب والضحاك الضمير عائد على المؤمن في قوله ﴿نوره﴾ بمعنى مثل النور الذي في قلبه بهداية الله تعالى وقال ابن عباس عائد على اسم الله بمعنى مثل نور الله الذي هدى به المؤمن وعن ابن عباس ايضا مثل نوره وهو طاعته وقال ابن عباس وابن جريج المشكاة الكوة التي لا منفذ لها وقيل ان المشكاة عمود القنديل الذي فيه الفتيلة وهو مثل الكوة وعن ابي بن كعب قال هو مثل ضربه الله تعالى لقلب المؤمن فالمشكاة صدره والمصباح القرآن والزجاجة قلبه قال فهو بين اربع خلال ان اعطى شكر وان ابتلى صبر

وان حكم عدل وان قال صدق وقال (نور على نور) فهو ينقلب على خمسة انوار فكلامه نور وعمله نور ومدخله نور ومخرجه نور ومصيره الى التور يوم القيامة الى الجنة وقيل (نور على نور) اي نور الهدى الى توحيد على نور الهدى بالقرآن الذي آتى به من عنده وقال زيد بن اسلم (نور على نور) يضيء بعضه بعضاً وقوله تعالى ﴿فِي بُيُوتِ أَذْنِ اللَّهِ أَنْ تَرْفَعَ وَيَذْكُرَ فِيهَا اسْمَهُ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا﴾ الآية قيل ان معناه ان المصاييح المقدم ذكرها في بيوت اذن الله ان ترفع ويذكر فيها اسمه يسبح له فيها بالغدو وقيل توعد في بيوت اذن الله ان ترفع وقال ابن عباس هذه البيوت هي المساجد وكذلك قال الحسن ومجاهد وقال مجاهد ان ترفع معناه ترفع بالبناء كما قال (واذ يرفع ابراهيم القواعد من البيت) وقال ان ترفع ان تعظم بذكره لانها مواضع الصلوات والذكر وروى ابن ابي مليكة عن ابن عباس انه سئل عن صلاة الضحى فقال انها في كتاب الله وما يتوص عليها الاغواس ثم قرأ (في بيوت اذن الله ان ترفع) قال ابوبكر يجوز ان يكون المراد الامرين جميعاً من رفعها بالبناء ومن تعظيمها جميعاً لانها مبنية لذكر الله والصلاة وهذا يدل على انه يجب تنزيهاها من القعود فيها لامور الدنيا مثل البيع والشراء وعمل الصناعات ولغو الحديث الذي لا فائدة فيه والسفه وما جرى مجرى ذلك وقد ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال جنبوا مساجدكم صيانتكم ومجانينكم ورفع اصواتكم وبيعكم وشراكم واقامة حدودكم وجروها في جمعكم وضموا على ابوابها المطاهر وقوله تعالى ﴿يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ﴾ قال ابن عباس والضحاك يصلي له فيها بالغداة والعشي وقال ابن عباس كل تسبيح في القرآن صلاة وقوله تعالى ﴿رِجَالٌ لَا تُلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ﴾ روى عن الحسن في هذه الآية والله لقد كانوا يتبايعون في الاسواق فاذا حضر حق من حقوق الله بدؤا بحقوق الله حتى يقضوه ثم عادوا الى تجارتهم وعن عطاء قال سهود الصلاة المكتوبة وقال مجاهد (عن ذكر الله) قال عن مواقيت الصلاة ورأى ابن مسعود اقواما يخرجون فلما حضرت الصلاة قاموا اليها قال هذا من الذين قال الله تعالى فيهم (لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله) وقوله تعالى ﴿الْمَنْزِلُ أَنْ اللَّهُ يُسَبِّحُ لَهُ مِنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ فان التسبيح هو التنزيه لله تعالى عما لا يجوز عليه من الصفات فجميع ما خلقه الله منزله من جهة الدلالة عليه والعقلاء المطيعون ينزهونه من جهة الاعتقاد والوصف له بما يليق به وتنزيهه عما لا يجوز عليه وقوله تعالى ﴿كُلُّ قَدْعِمٍ صَلَاتِهِ وَتَسْبِيحِهِ﴾ يعني صلاة من يصلي منهم فالله يعلمها وقال مجاهد الصلاة للانسان والتسبيح لكل شيء وقوله تعالى ﴿وَيُنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ مَنَاجِيلَ فِيهَا مِنْ بَرْدٍ فَيَصِيبُ بِهِ مَنْ يَشَاءُ وَيَصْرِفُهُ عَنِ مَنْ يَشَاءُ﴾ قيل ان من الاولى لا ابتداء الغاية لان ابتداء الانزال من السماء والثانية للتبعيض لان البرد بعض الجبال التي في السماء والثالثة لتبيين الجنس اذ كان جنس تلك الجبال جنس البرد وقوله تعالى ﴿وَاللَّهُ خَاقِ كُلِّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ﴾ قيل ان اصل الخلق من ماء ثم قلب الى النار فخلق منه الجن ثم الى الريح فخلقت الملائكة منها ثم الى الطين فخلق آدم منه وذكر الذي يمشى على رجليه والذي يمشى على اربع ولم يذكر ما يمشى على اكثر من اربع لانه كالذي يمشى على اربع في رأى العين فترك ذكره لان العبرة تكفي بذكر الاربع

باب لزوم الاجابة لمن دعى الى الحاكم

قال الله تعالى ﴿وَإِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِنْهُمْ مُعْرِضُونَ﴾ وهذا يدل على ان من ادعى على غيره حقا ودعاه الى الحاكم فعليه اجابته والمصير معه اليه لان قوله تعالى ﴿وَإِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ﴾ معناه الى حكم الله ويدل على ان من اتى الحاكم فادعى على غيره حقا ان على الحاكم ان يعده ويحضره ويحول بينه وبين تصرفه واستغاله وقد حدثنا عبد الباقي بن قانع قال حدثنا ابراهيم الحاربي قال حدثنا عبد الله بن شبيب قال حدثنا ابو بكر بن شيبة قال حدثنا فليح قال حدثني محمد بن جعفر عن يحيى بن سعيد وعبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر ان الاغر الجهنى قال جئت استعدي رسول الله صلى الله عليه وسلم على رجل لى عليه تنطير تمر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا بى بكر اذهب معه فيخذه حقه * وحدثنا عبد الباقي قال حدثنا حسين بن اسحاق التستري قال حدثنا رجاء الحافظ قال حدثنا ساهين قال حدثنا روح بن عطاء عن ابيه عن الحسن عن سمرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من دعى الى ساططان فلم يجب فهو ظالم لاحق له * وحدثنا عبد الباقي قال حدثنا محمد بن عبدوس بن كامل قال حدثنا عبد الرحمن بن صالح قال حدثنا يحيى عن ابى الاتهب عن الحسن قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من دعى الى حاكم من حكام المسلمين فلم يجب فهو ظالم لاحق له * وحدثنا عبد الباقي قال حدثنا محمد بن بنسراخو خطاب قال حدثنا محمد بن عباد قال حدثنا حاتم عن عبد الله بن محمد بن سجل عن ابيه عن ابى حذرد قال كان يهودى على اربعة دراهم فاستعدي على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ان لى على هذا اربعة دراهم وقد غابنى عليها فقال اعطه حقه قلت والذي بعثك بالحق نيا ما أصبحت اقدر عليها قال اعطه حقه فاعدت عليه فقال اعطه حقه فخرجت معه الى السوق فكانت على رأسى عمامة وعلى بردة متزربها فازرت بالعمامة وقال استر البرد فاسترد اربعة دراهم فهذه الاخبار موافقة لما دلت عليه الآية ﴿وَإِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ﴾ ان يقولوا سمعنا واطعنا * يؤكد لما تقدم ذكره من وجوب الاجابة الى الحاكم اذا دعوا اليه وجعل ذلك من صفات المؤمنين ودل على ان من دعى الى ذلك فعليه الاجابة بالقول بدى بان يقول سمعنا واطعنا يصير معه الى الحاكم ﴿وَإِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ﴾ ان امرهم ليخرجن قل لا تفسدوا طاعة معروفة روى عن مجاهد قال هذه طاعة معروفة منكم بالقول لا بالاعتقاد يخبر عن كذبهم فيما اقسموا عليه وقيل ان المعنى طاعة وقول معروف امل من هذا القسم ﴿وَإِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ﴾ وعده الله الذين آمنوا منكم وعملوا الصالحات ليستخلفنهم في الارض ﴿فِيهِ الدَّلَالَةُ عَلَى صُورَةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ﴾ لانه قصر ذلك على قوم باعياهم بقوله ﴿الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لِيَسْتَخْلَفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ﴾ فوجد مخبره على ما خبر به فيهم وفيه الدلالة على صحة امامة الخلفاء الاربعة ايضا لان الله استخلفهم في الارض ومكن لهم كما جاء الوعد ولا يدخل فيهم معاوية لانه لم يكن مؤثما في ذلك الوقت

باب استيذان المالك والصبيان

قال الله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَيْسَ أَذْنُكُمْ الَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ وَالَّذِينَ لَمْ يَبْلُغُوا الْحُلُمَ مِنْكُمْ﴾ الآية روى

ليث بن أبي سليم عن نافع عن ابن عمر وسفيان عن أبي حصين عن أبي عبد الرحمن ﴿ليستأذنكم الذين ملكت إيمانكم﴾ فلا هو في النساء خاصة والرجال يستأذنون على كل حال بالليل والنهار ﴿قال أبو بكر أنكر بعضهم هذا التأويل قال لأن النساء لا يطلق فيهن الذين إذا انفردن وإنما يقال اللاتي كما قال تعالى ﴿واللاتي يتسنن من المحيض﴾﴾ قال أبو بكر هذا مجوز إذا عبر بلفظ الممالك كما أن النساء إذا عبر عنهن بالاشخاص وكذلك جائز أن يذكر الاناث إذا عبرت عنهن بلفظ الممالك دون النساء ودون الاماء لأن التذكير والتأنيث يتبعان اللفظ كما تقول ثلاث ملاحف فإذا عبرت بالأزر ذكرت فقلت ثلاث ملاحف الظاهر أن المراد المذكور والاناث من الممالك وليس العميد لأن العميد مأمورون بالاستيذان في كل وقت ما يوجب الاقتصار بالامر في العورات الثلاث على الاماء دونهم إذا كانوا مأمورين في سائر الاوقات ففي هذه الاوقات الثلاثة أولى أن يكونوا مأمورين به * حدثنا محمد بن بكر قال حدثنا أبو داود قال حدثنا ابن السرح والصباح بن سفيان وابن عبدة وهذا حديثه قال أخبرنا سفيان عن عبيد الله بن أبي زبد عن ابن عباس قال سمعته يقول لم يؤمر بها أكثر الناس آية الاذن وأنا لا أمر جارني هذه تستأذن على * وحدثنا محمد بن بكر قال حدثنا أبو داود قال حدثنا النعشي قال حدثنا عبد العزيز بن محمد عن عمرو بن أبي عمرو عن عكرمة أن نفرا من أهل العراق قالوا يا ابن عباس كيف نرى هذه الآية التي أمرنا فيها بما أمرنا ولا يعمل بها أحد قول الله تعالى ﴿يا أيها الذين آمنوا ليستأذنكم الذين ملكت إيمانكم والذين لم يبلغوا الحلم منكم ثلاث مرات﴾ الآية الى قوله ﴿عليهم حكم﴾ قال ابن عباس أن الله حلهم رحيم بالمؤمنين يحجب الست وكان الناس ليس أيونهم ستر ولا حجاب فربما دخل الخادم او الولد او يتيمة الرجل والرجل على أهله فامرهم الله بالاستيذان في تلك العورات فحاهم الله بالسنور والخير فلم ار احدا يعمل بذلك بعد ﴿قال أبو بكر وفي بعض الفاظ حديث ابن عباس هذا وهو حديث سلمان بن بلال عن عمرو بن أبي عمرو فلما أتى الله بالخير واتخذوا السنور والحجاب رأى الناس أن ذلك قد كفاهم من الاستيذان الذي امروا به فاخبر ابن عباس أن الامر بالاستيذان في هذه الآية كان متعاقبا بسبب فلما زال السبب زال الحكم وهذا يدل على أنه لم ير الآية منسوخة وان مل ذلك السبب لو عاد لعاد الحكم وقال الشعبي أيضا أنها ليست بمنسوخة وهذا نحو ما فرض الله تعالى من الميراث بالموالات بقوله تعالى ﴿والذين عاقدت إيمانكم فاتوهم نصيبهم﴾ فكانوا ستارئون بذلك فلما أوجب النوارث بالسبب جعل ذوى الانساب أولى من مولى الموالات ومتى فقد النسب عاد ميراث المعاودة والولاء وقال جار بن زبد في قوله ﴿ليستأذنكم الذين ملكت إيمانكم والذين لم يبلغوا الحلم منكم﴾ ابناؤهم الذين عملوا ولم يبلغوا الحلم من الغلمان والجواري يستأذنون على آبائهم قبل صلاة الفجر وحين يقيلون ويخلون وبعد صلاة المشاء وهي العتمة فإذا بلغوا الحلم استأذنوا كما استأذن الذين من قبلهم اخوانهم إذا كانوا رجالا ونساء لا يدخلون على آبائهم الا باذن ساعة يدخلون أي ساعة كانت وروى ابن جريح عن مجاهد ﴿ليستأذنكم الذين ملكت إيمانكم﴾ قال عبيدكم ﴿والذين لم يبلغوا الحلم منكم ثلاث مرات﴾ قال من أحراركم

وروى عن عطاء مثله وانكر بعضهم هذا التأويل لان العبد البالغ بمنزلة الحر البالغ في تحريره
النظر الى مولاه فكيف يجمع الى الصبيان الذين هم غير مكلفين قال فالأظهر ان يكون
المراد العبد الصغار والاماء وصغارنا الذين لم يبلغوا الحلم وقد روى عن ابن عباس انه
كان يقرأ ليستأذنكم الذين لم يبلغوا الحلم مما ملكت ايمانكم وقال سعيد بن جبير والشعبي
هذانما تهاون به الناس ومانسخت وقال ابو قلابة ايس بواجب وهو كقوله تعالى (واشهدوا
اذا تبايعتم) وقال القاسم بن محمد يستأذن عند كل عورة ثم هو طواف بعدها يعني انه يستأذن
عند اوقات الخلوة والتفضل في الثياب وطرحها وهو طواف بعدها لانها اوقات السر ولا
يستطيع الخادم والغلام والصبي الامتناع من الدخول كما قال صلى الله عليه وسلم في الهرة انها
من الطوافين عليكم والطوافات يعني انه لا يستطيع الامتناع منها وروى ان رجلا قال لعمر
استأذن على امي قال نعم وكذلك قال ابن عباس وابن مسعود

فصل في

قوله تعالى (والذين لم يبلغوا الحلم منكم) يدل على بطلان قول من جعل حد البلوغ خمس
عشرة سنة اذا لم يحتلم قبل ذلك لان الله تعالى لم يفرق بين من بلغها وبين من قصر عنها
بعد ان لا يكون قد بلغ الحلم وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم من جهات كثيرة رفع القلم
عن ثلاثة عن الثائم حتى يستيقظ وعن المجنون حتى يفيق وعن الصبي حتى يحتلم ولم يفرق بين من بلغ
خمس عشرة سنة وبين من لم يبلغها واما حديث ابن عمر انه عرض على النبي صلى الله عليه وسلم يوم واحد
وله اربع عشرة سنة فلم يحجز وعرض عليه يوم الخندق وله خمس عشرة سنة فاجاز دفعه مضطرب لان الخندق
كان في سنة خمس واحد في سنة ثلاث فكيف يكون بينهما سنة ثم مع ذلك فان الاجازة في القتال لا تعلق
لها بالبلوغ لانه قد يرد البالغ اضعفه ويجاز غير البالغ لقونه على القتال وطاقته لحمل السلاح
كما اجاز رافع بن خديج ورد سمرة بن جندب فلما قيل له انه يصصره امرها فتصارعا فصصره
سمرة فاجازه ولم يسئله عن سنه وايضا فان النبي صلى الله عليه وسلم لم يسئله ابن عمر عن
مبلغ سنه في الاول ولا في الثاني وانما اعتبر حاله في قوته وضعفه فاعتبار السن لان النبي صلى الله
عليه وسلم اجازه في وقت ورده في وقت ساقط * وقد اتفق الفقهاء على ان الاحتلام بلوغ واختلفوا
اذا بلغ خمس عشرة سنة ولم يحتلم فقال ابو حنيفة لا يكون الغلام بالغاً حتى يبلغ ثمانى عشرة
سنة ويستكملها وفي الجارية سبع عشرة سنة وقال ابو يوسف ومحمد والشافعي في الغلام والجارية
خمس عشرة سنة وذهبوا فيه الى حديث ابن عمر وقد بينا انه لا دلالة فيه على انها حد البلوغ
ويدل عليه انه لم يسئله عن الاحتلام ولا عن السن ولما ثبت بما وصفنا ان الخمس عشرة ليست
بلوغ وظاهر قوله (والذين لم يبلغوا الحلم منكم) ينفي ايضا ان تكون الخمس عشرة بلوغا
على الحد الذي بينا صار طريق اثبات حد البلوغ بعد ذلك الاجتهاد لانه حدين الصغير والكبير
الذين قد عرقنا طريقهما وهو واسطة بينهما فكان طريقه الاجتهاد وليس يتوجه على القائل

قال ابوبكر وهذه اقاويل شاذة باسبايد ضعيفة تبعد ان تكون من اقاويل السلف اذ الطول والقصر لا يدلان على بلوغ ولا نفيه لانه قد يكون قصيرا وله عشرون سنة وقد يكون طويلا ولا يبلغ خمس عشرة سنة ولم يحتلم وقوله (والذين لم يبلغوا الحلم منكم) يدل على ان من لم يبلغ وقد عقل يؤمر بفعل الشرائع وينهى عن ارتكاب القبائح وان لم يكن من اهل التكليف على جهة التعليم كما امرهم الله تعالى بالاستيذان في هذه الاوقات وقد روى عن عبد الملك بن الربيع بن سبرة الجهني عن ابيه عن جده قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ بلغ الفلام سبع سنين فمروه بالصلاة واذ بلغ عشرا فاصربوه عليها وروى عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ بلغ عشرا فاصربوه بالصلاة اذ بلغوا سبعا واضربوهم عايبا اذ بلغوا عشرا وفرقوا بينهم في المضاجع وعن ابن مسعود قال حافظوا على ابنائكم في الصلاة وروى نافع عن ابن عمر قال يعلم الصبي الصلاة اذا عرف يمينه من شماله وروى حاتم بن اسماعيل عن جعفر بن محمد عن ابيه قال كان علي بن الحسين يأمر الصبيان ان يصلوا الظهر والعصر جميعا والمغرب والعشاء جميعا فيقال له يصلون الصلاة اعبروقها فيقول هذا خير من ان يتأهوا عنها وروى هشام بن عروة انه كان يأمر بنيه بالصلاة اذا عقلوها وبالصوم اذا طاقوه وروى ابو اسحاق عن عمرو بن شرحبيل عن ابن مسعود قال اذ بلغ الصبي عشر سنين كتبت له الحسنات ولا تكتب عليه السيئات حتى يحتلم قال ابوبكر انما يؤمر بذلك على وجه التعليم والاعتادة ويترن عليه فيكون اسهل عليه بعد البلوغ واقل نفورا منه وكذلك يحجب شرب الخمر واكل لحم الخنزير وينهى عن سائر المحظورات لانه لو لم يؤمر بذلك في الصغر وخلى وسائر سهواته وما يؤثره وبخثاره يصعب عليه بعد البلوغ الاقلاع عنه وقال الله تعالى (قوا انفسكم واهليكم نارا) روى في التفسير ادبهم وعلّمهم وكاينهم عن اعتقاد الكفر والشرك واطهاره وان لم يكن مكلفا كذلك حكم الشرائع وقوله تعالى (واذ بلغ الاطفال منكم الحلم) الآية يعنى ان الاطفال اذ بلغوا الحلم فعايهم الاستيذان في سائر الاوقات كما استأذن الذين من قبلهم وهم المذكورون في قوله تعالى (لا تدخلوا بيوتا غير بيوتكم حتى تستأسوا وتساءوا على اهلها) وفيه دلالة على ان الاحتلام بلوغ وقوله (ليس عليكم ولا عليهم جناح بعدهن طوافون عايكم بعضكم على بعض) يعنى بعد هذه العورات الثلاث جائز للاماء والذين لم يبلغوا الحلم ان يدخلوا بغير استئذان اذ كانت الاوقات الثلاث هو حال الكشف والحلوة وما بعدها حال البستر والتأهب لدخول هؤلاء الذين يشق عايهم الاستيذان في كل وقت لكثرة دخولهم وخروجهم وهو معنى طوافون عايكم بعضكم على بعض

سورة في اسم صلاة العشاء

قوله تعالى ﴿ومن بعد صلاة العشاء﴾ روى عبد الرحمن بن عوف عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا تغلبنكم الاعراب على اسم صلاتكم فان الله تعالى قال ﴿ومن بعد صلاة العشاء﴾ وان الاعراب يسمونها العتمة وانما العتمة عتمة الابل للحلاب وقوله تعالى ﴿والقواعد من النساء اللاتي لا يرجون

نكاحاً ﴿ الآية قال ابن مسعود ومجاهد والقواعد اللاتي لا يرجون نكاحهن اللاتي لا يردنه
وثيا بهن جلابيهن وقال ابراهيم وابن جبير الرداء وقال الحسن الجلاب والمنطق وعن جابر بن
زيد يضمن الخمار والرداء ﴿ قال ابو بكر لا خلاف في ان شعر المعجوز عورة لا يجوز للاجنبي
النظر اليه كشعر الشابة وانها ان وصلت مكشوفة الرأس كانت كاشابة في فساد صلاتها فقير
جائز ان يكون المراد وضع الخمار بحضرة الاجنبي ﴿ فان قيل انما اباح الله تعالى لها بهذه الآية
ان تضع خمارها في الخلوة بحيث لا يراها احد ﴿ قيل له فاذا لامعني لتخصيص القواعد بذلك
اذ كان للشابة ان تفعل ذلك في خلوة وفي ذلك دليل على انه انما اباح للمعجوز وضع رداؤها بين
يدي الرجال بعد ان تكون مغطاة الرأس واباح لها بذلك كشف وجهها ويدها لانها لا تشبه
وقال تعالى ﴿ وان يستعففن خير لهن ﴾ فاباح لها وضع الجلاب واخبر ان الاستعفاف بان
لا تضع ثيابها ايضا بين يدي الرجال خير لها ﴿ وقوله تعالى ﴿ ليس على الاعمى حرج ﴾
الآية قال ابو بكر قد اختلف السلف في تأويله وسبب نزوله فحدثنا جعفر بن محمد بن
الحكم قال حدثنا جعفر بن محمد بن النيمان قال حدثنا ابو عبيد قال حدثنا عبد الله
ابن صالح عن معاوية بن صالح عن علي بن ابي طلحة عن ابن عباس في قوله ﴿ ليس على الاعمى
حرج ولا على الاعرج حرج ولا على المريض حرج ﴾ قال لما نزلت ﴿ ولاتأكلوا اموالكم بينكم
بالباطل ﴾ قال المسلمون ان الله تعالى قد نهانا ان تأكل اموالنا بيتنا بالباطل وان الطعام من
افضل اموالنا ولا يحل لاحد ان يأكل عند احد فكف الناس عن ذلك فانزل الله تعالى
﴿ ليس على الاعمى حرج ﴾ الآية فهذا احد التأويلات وحدثنا جعفر بن محمد قال حدثنا
جعفر بن محمد قال حدثنا ابو عبيد قال حدثنا حجاج عن ابن جريج عن مجاهد في هذه
الآية قال كان رجال زمني وعيمان وعرجان واولو حاجة يستبعمهم رجال الى بيوتهم فان لم
يجدوا لهم طعاما ذهبوا بهم الى بيوت آبائهم ومن معهم فكثر المستبعمون ذلك فزات ﴿ لاحتاح
عليكم ﴾ الآية واحل لهم الطعام حيث وجدوه من ذلك فهذا تأويل بان وحدثنا جعفر بن
محمد قال حدثنا جعفر بن محمد بن النيمان قال حدثنا ابو عبيد قال حدثنا ابن مهدي عن ابن المبارك عن
معمر قال قلت للزهري ما بال الاعمى والاعرج والمريض ذكروا ههنا فقال اخبرني عبيد الله بن عبد الله
ابن عتبة ان المسلمين كانوا اذا غنوا خلقوا زمناهم في بيوتهم وبعسوا اليهم المفاسيح وقالوا قد احلنا لكم
ان تأكلوا منها فكانوا يتخرجون من ذلك ويقولون لاندخاها وهم غب فزات هذه الآية
رخصة لهم فهذا تأويل ثالث وروى فيه تأويل رابع وهو ما روى سفيان عن قيس بن مسلم
عن مقسم قال كانوا يمتنعون ان يأكلوا مع الاعمى والمريض والاعرج لانه لا مال ماله
الصحيح فنزلت هذه الآية وقد انكر بعض اهل العلم هذا التأويل لانه لم يقل الله عليكم حرج
في مؤاكلة الاعمى وانما ازال الحرج عن الاعمى ومن ذكر معه في الاكل فهذا في الاعمى اذا
اكل من مال غيره على احد الوجوه المذكورة عن السلف وان كان تأويل مقسم محملا على
بعد في الكلام وتأويل ابن عباس ظاهر لان قوله تعالى ﴿ لاتأكلوا اموالكم بينكم بالباطل الا ان

يكون تجارة عن نراض منكم) ولم يكن هذا تجارة وامتنعوا من الاكل فانزل الله اباحة ذلك
واما تأويل مجاهد فهو سائغ من وجهين احدهما انه قد كانت العادة عندهم بذل الطعام
لاقربائهم ومن معهم فكان جريان العادة به كالنطق به فاباح الله للاعمى ومن ذكر معه اذا
استتبعا ان يأكلوا من بيوت من انبوعهم وبيوت آبائهم والثاني ان ذلك فيمن كان به
ضرورة الى الطعام وقد كانت الضيافة واجبة في ذلك الزمان لامثالهم فكان ذلك القدر مستحقا
من مالهم لهؤلاء فلذلك اسحاهم ان يأكلوا منه مقدار الحاجة بغير اذن وقال قتادة ان اكلت
من بيت صديقك بغير اذنه فلا بأس لقوله (او صدقكم) وروى ان اصرابيا دخل على الحسن
فرأى سفرة معلقة فاخذها وجعل يأكل منها فبكى الحسن فقيل له ما يبكيك فقال ذكرت
بما صنع هذا اخوانا لي مضوا يعني انهم كانوا ينسطون في مثل ذلك ولا يستأذنون وهذا ايضا
على ما كانت العادة قد جرت به منهم في مثله وقوله تعالى (ولا على انفسكم ان تأكلوا من بيوتكم) يعني
والله اعلم من البيوت التي هم سكانها وهم عيال غيرهم فيها مثل اهل الرجل وولده
وخادمه ومن يشتمل عليه منزله فيأكل من بيته ونسبها لهم لانهم سكانها وان كانوا في عيال غيرهم وهو
صاحب المنزل لانه لا يجوز ان يكون المراد الاباحة للرجل ان يأكل من مال نفسه اذ كان ظاهر
الخطاب وابتداء في اباحة الاكل للانسان من مال غيره وقال الله (او بيوت آبائكم او بيوت
امهاتكم او بيوت اخوانكم او بيوت امهاتكم او بيوت اخوانكم او بيوت اخواتكم) فاباح
الاكل من بيوت هؤلاء الاقرباء ذوي المحارم بجريان العادة ببذل الطعام لامثالهم وقد التامع
في امثاله ولم يذكر الاكل في بيوت الاولاد لان قوله تعالى (ولا على انفسكم ان تأكلوا من
بيوتكم) قد افاده لان مال الرجل منسوب الى ابيه قال النبي صلى الله عليه وسلم انت ومالك
لابيك وقال ان اطيب ما اكل الرجل من نسبه وان ولده من كسبه فكلوا من كسب اولادكم
فاكتفى بذكر بيوت انفسكم عن ذكر بيوت الاولاد اذ كانت منسوبة الى الآباء وقوله تعالى
(او ماملكتكم مفاتيحه او صدقكم) روى عن علي بن ابي طلحة عن ابن عباس او ماملكتكم مفاتيحه قال
هو الرجل يؤكل الرجل بصنعة رخص له ان يأكل من ذلك الطعام والشر ويشرب من ذلك اللبن وعن
عكرمة في قوله (او ماملكتكم مفاتيحه) قال اذا ملك المفتاح فهو جائز ولا بأس ان يطعم
الشيء اليسير وروى سعيد عن قتادة في قوله (ليس على الاعمى حرج ولا على الاعرج حرج)
قال كان الرجل لا يضيف احدا ولا يأكل من بيت غيره تأتما من ذلك وكان اول من رخص الله
له في ذلك ثم رخص للناس عامة فقال (ولا على انفسكم ان تأكلوا من بيوتكم) الى قوله
(او ماملكتكم مفاتيحه) مما عندك يا ابن آدم او صدقكم ولو دخلت على صديق فاكلت من طعامه
بغير اذنه كان ذلك حلالا قال ابو بكر وهذا ايضا مبني على ما جرت العادة بالادب فيه فيكون
المعتاد من ذلك كالنطق به وهو مثل ما تصدق به المرأة من بيت زوجها بالكسرة ونحوها من غير
استئذانها اياه لانه متعارف انهم لا يمنعون من مثله كالعبد المأذون والمكاتب بدعوان الى طعامهما
ويتصدقان باليسير مما في ايديهما فيجوز بغير اذن المولى وقوله (او صدقكم) روى

الاعمش عن نافع عن ابن عمر قال لقد رأتني وما الرجل المسلم باحق بديناره ودرهمه من
 اخيه المسلم وروى عبدالله الرصافي عن محمد بن علي قال كان اصحاب رسول الله صلى الله عليه
 وسلم لا يرى احدهم انه احق بالدينار والدرهم من اخيه وروى اسحاق بن كثير قال
 قال حدثنا الرصافي قال كنا عند ابي جعفر يوما فقال هل يدخل احدكم يده في كم اخيه او
 كيسه فيأخذ ماله قلنا لا قال ما اتم باخوان ❦ قال ابو بكر قد دلت هذه الآية على ان من سرق
 من ذى رحم بحرم انه لا يقطع لباحة الله لهم بهذه الآية الا كل من بيوتهم ودخلها من غير
 اذنهم فلا يكون ماله محرزا منهم ❦ فان قيل فينبغي ان لا يقطع اذا سرق من صديقه لان في
 الآية اباحة الاكل من طعامه ❦ قيل له من اراد سرقة ماله لا يكون صديقا له وقد قيل ان
 هذه الآية منسوخة بقوله (لا تدخلوا بيوتا غير بيوتكم حتى تستأنسوا) وبقوله صلى الله
 عليه وسلم لا يحل مال امرئ مسلم الا بطيبة من نفسه ❦ قال ابو بكر ليس في ذلك ما يوجب نسخ
 لان هذه الآية فيمن ذكر فيها وقوله (لا تدخلوا بيوتا غير بيوتكم) في سائر الناس غيرهم
 وكذلك قوله صلى الله عليه وسلم لا يحل مال امرئ مسلم الا بطيبة من نفسه ❦ وقوله تعالى
❦ ليس عليكم جناح ان تأكلوا جميعا واشتاتا ❦ روى سعيد عن قتادة قال كان هذا الحى من
 كنانة بن خزيمة يرى احدهم انه محرم عليه ان يأكل وحده في الجاهلية حتى ان الرجل ليسوق
 الذود الحفل وهو جائع حتى يجد من يؤاكله ويشاربه فازل الله (ليس عليكم جناح ان تأكلوا
 جميعا او اشتاتا) وروى الوليد بن مسام قال حدثنا وحشى بن حرب عن ابيه عن جده
 وحشى ان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قالوا انا ناكل ولا شبع قال فاعلمكم تغفرون
 قالوا نعم قال فاجتمعوا على طعامكم واذكروا اسم الله عليه ببارك لكم فيه وقال ابن عباس
(جميعا او اشتاتا) المعنى يا كل مع الفقير في به ❦ قال ابو صالح كان اذا نزل بهم صيف خرجوا
 ان يأكلوا الامعة وقيل ان الرجل كان يخاف ان اس مع غيره ان يزيد اكله على اكل صاحبه
 فامتنعوا لاجل ذلك من الاجتماع على الطعام ❦ قال ابو بكر هذا تأويل محتمل وقد دل على هذا
 المعنى قوله (ويستلونك عن اليتامى قل اصباح لهم خير وان تخالطوهم فاخوانكم) فاباح
 لهم ان يخلطوا طعام اليتيم بطعامهم فيأكلوه جميعا ونحوه قوله (فابعثوا احداكم بورقكم هذه
 الى المدينة فليظروا اهلها ادى طعاما فليأتكم برزق منه) فكان الورق لهم جميعا والطعام
 بينهم فاستجازوا اكله فكذلك قوله (ليس عليكم جناح ان تأكلوا جميعا) يجوز ان يكون
 مراده ان يأكلوا جميعا طعاما بينهم وهي المأهدة التي يبعثها الناس في الاسفار ❦ وقوله تعالى (فاذا
 دخلتم بيوتا فسلطوا على انفسكم نحية) روى معمر عن الحسن فسلطوا على انفسكم يسلم
 بعضكم على بعض كقبوله تعالى (ولا تقتلوا انفسكم) وروى معمر عن عمرو بن دينار عن
 ابن عباس قال هو المسجد اذا دخلته فقل السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين وقال
 نافع عن ابن عمر انه كان اذا دخل بيتا ليس فيه احد قال السلام علينا وعلى عباد الله
 الصالحين واذا كان فيه احد قال السلام عليكم واذا دخل المسجد قال بسم الله السلام على

رسول الله وقال الزهري (فسلموا على أنفسكم) اذا دخلت بيتك فسلم على اهلك فهم احق من سلمت عليه واذا دخلت بيتا لا احد فيه فقل السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين فانه كان يؤمر بذلك حدثنا ان الملائكة ترد عليه * قال ابو بكر لما كان اللفظ محتملا لسائر الوجوه تأوله السلف عليها وجب ان يكون الجميع مرادا بعموم اللفظ * وقوله تعالى ﴿تحية من عند الله مباركة طيبة﴾ يعني ان السلام تحية من الله لان الله امر به وهي مباركة طيبة لانه دعاء بالسلامة فيبقى اثره ومنفعته وفيه الدلالة على ان قوله ﴿واذا حييتم تحية فحيوا باحسن منها او ردوها﴾ قد اريد به السلام * وقوله تعالى ﴿واذا كانوا معكم على امر جامع لم يذهبوا حتى يستأذنوا﴾ قال الحسن وسعيد بن جبير في الجهاد وقال عطاء في كل امر جامع وقال مكحول في الجمعة والقتال وقال الزهري الجمعة وقال قتادة كل امر هو طاعة لله * قال ابو بكر هو في جميع ذلك لعموم اللفظ وقال سعيد عن قتادة ﴿اذا كانوا معكم على امر جامع﴾ الآية قال كان الله انزل قبل ذلك في سورة براءة ﴿عفا الله عنك لما دنت لهم﴾ فرخص له في هذه السورة ﴿فأذن لمن شئت منهم﴾ فنسخت هذه الآية التي في سورة براءة وقد قيل انه لا معنى للاستيذان للمحدث في الجمعة لانه لا وجه لمقامه ولا يجوز للامام منه فلامعنى للاستيذان فيه وانما هو فيما يحتاج الامام فيه الى معونتهم في القتال او الرأي * وقوله تعالى ﴿ولا تجعلوا دماء الرسول بينكم كدما بينكم بعضكم﴾ روى عن ابن عباس قال يعني احذروا اذا اسخطتموه دعاء عليكم فان دعاءه محباب ليس كدعاء غيره وقال مجاهد وقاتلة ادعوه بالخضوع والتعظيم نحو يا رسول الله يا ابي الله ولا تقولوا يا محمد كما يقول بعضكم لبعض * قال ابو بكر هو على الامرين جميعا لاحتمال اللفظ لهما * وقوله تعالى ﴿قد يعلم الله الذين يتسللون منكم لواذا﴾ يعني به المنافقين الذين كانوا ينصرفون عن امر جامع من غير استيذان يلوذ بعضهم ببعض ويستتره لئلا يراه النبي صلى الله عليه وسلم منصرفا * وقوله تعالى ﴿فليحذر الذين يخالفون عن امره ان تصيبهم فتنة او يصيبهم عذاب اليم﴾ معناه فليحذر الذين يخالفون امره ودخل عليه حرف الجر لجواز ذلك في اللغة كقوله ﴿فباقتضهم ميثاقهم﴾ معناه فبقضهم ميثاقهم والهاء (في امره) يحتمل ان يكون ضميرا للنبي صلى الله عليه وسلم ويحتمل ان يكون ضميرا لله تعالى والاظهر انها لله لانه يليه وحكم الكناية رجوعها الى ما يليها دون ما تقدمها وفيه دلالة على ان امر الله على الوجوب لانه الزم اللوم والمقاب للخالفة الامر وذلك يكون على وجهين احدهما ان لا يقبله فيخالفه بالرد له والثاني ان لا يفعل المأمور به وان كان مقرا بوجوبه عليه وممتقدا للزومه فهو على الامرين جميعا ومن قصره على احد الوجهين دون الآخر خصه بغير دلالة ومن الناس من يحتج به في ان افعال النبي صلى الله عليه وسلم على الوجوب وذلك انه جعل الضمير في (امر) للنبي صلى الله عليه وسلم وفعله يسمى امره كما قال تعالى ﴿وما امر فرعون برشد﴾ يعني افعاله واقواله وهذا ليس كذلك عندنا لان اسم الله تعالى فيه بعد اسم النبي صلى الله عليه وسلم في قوله ﴿قد يعلم الله الذين يتسللون منكم لواذا﴾ وهو الذي تليه الكناية فينبغي ان يكون راجعا اليه دون غيره . آخر سورة التور

ومن سورة الفرقان

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله عز وجل ﴿وَإِنزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا﴾ الطهور على وجه المبالغة في الوصف له بالطهارة وتطهير غيره فهو طاهر مطهر كما يقال رجل ضروب وقتول أي يضرب ويقتل وهو مبالغة في الوصف له بذلك والوضوء يسمى طهورا لانه يطهر من الحدث المانع من الصلاة وقال النبي صلى الله عليه وسلم لا يقبل الله صلاة بغير طهور أي بما يطهر وقال النبي صلى الله عليه وسلم جعلت لي الأرض مسجدا وطهورا فبما طهورا من حيث استباح به الصلاة وفام مقام الماء فيه * وقد اختلف في حكم الماء على ثلاثة أنحاء أحدها إذا خالط الماء غيره من الأسباب الطاهرة والثاني إذا خالطه نجاسة والثالث الماء المستعمل فقال أصحابنا إذا لم يخالطه نجاسة ولم يعلب عليه غيره حتى يزيل عنه اسم الماء لأجل الغلبة ولم يستعمل لطهارة البدن فالوضوء به جائز فان غلب عليه غيره حتى يزيل عنه اسم الماء مثل المرق وماء الباقلاء والحل ومحوه فان الوضوء به غير جائز وما طبخ بالماء ليكون انقى له نحو الاثنان والصابون فالوضوء به جائز الا ان يكون مثل السويق المخلوط فلا يجوز وكذلك ان وقع فيه زعفران أو شيء مما يصنع بصنعه وغير لونه فالوضوء به جائز لأجل غلبة الماء وقال مالك لا يتوضأ بالماء الذي يبيل فيه الحر وقال الحسن بن صالح إذا نوضأ بزردج أو نشاستج أو بخل اجزاء وكذلك كل شيء غير لونه وقال الشافعي إذا بل فيه خبزا وغير ذلك مما لا يقع عليه اسم ماء مطلق حتى يضاف إلى ما خالطه وخرج منه فلا يجوز التطهر به وكذلك الماء الذي غلب عليه الزعفران أو الاسنان وكثير من أصحابه يسرط فيه ان يكون بغض الغسل بغير الماء قال أبو بكر الاصل فيه قوله تعالى ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ إلى قوله ﴿فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً﴾ فيه الدلالة من وجهين على قولنا أحدهما ان قوله ﴿فَاغْسِلُوا﴾ عموم في سائر المراتع بجواز اطلاق اسم الغسل فيها والثاني قوله تعالى ﴿فَامْ تَجِدُوا مَاءً﴾ ولا يمنع احد من اطلاق القول بان هذا ماء وان خالطه غيره وإنما اباح الله تعالى التيمم عند عدم كل جزء من ماء لان قوله ماء اسم متكرر تناول كل جزء منه وقال النبي صلى الله عليه وسلم في البحر هو الطهور ماؤه الحل ميتته وظاهره يقتضي جواز الطهارة به وان خالطه غيره لاطلاق النبي صلى الله عليه وسلم ذلك فيه وإباح الوضوء بسؤر الهرة وسؤر الحائض وان خالطهما شيء من لعابهما وأيضا لا خلاف في جواز الوضوء بماء المد والسيل مع تغير لونه بمخالطة الطين له وما يكون في الصحارى من الحشيش والنبات ومن أجل مخالطة ذلك له يرى متغيرا إلى السواد نارة وإلى الحمرة والصفرة أخرى فصار ذلك أصلا في جميع ما خالطه الماء إذا لم يغلب عليه فيسلبه اسم الماء * فان قيل إذا كان الماء المنفرد عن غيره لو استعمله للطهارة ولم يكفه ثم اختلط به غيره فكفاه بالذي خالطه نحو ماء الورد والزعفران فقد حصل بعض وضوئه بما لا يجوز الطهارة به مما لو افرد لم يطهر فلا فرق بين اختلاطه بالماء وبين افراده بالتسل * قيل له هذا غلط من وجوه أحدها ان ما خالطه من هذا الأشياء الطاهرة التي يجوز استعماله لغير الطهارة إذا كان قليلا سقط حكمه

وكان الحكم لما غلب الا ترى ان اللبن الذي خالطه ماء يسير لا يزول عنه اسم اللبن وان من شرب من حب قد وقعت فيه قطرة من خمر لا يقال له شارب خمر ولم يجب عليه الحد لان ذلك الجزء قد صار مستهلكا فيه فسقط حكمه كذلك الماء اذا كان هو الغالب والجزء الذي خالطه اذا كان يسيرا سقط حكمه ومن جهة اخرى انه ان كانت العلة ما ذكرت فينبغي ان يجوز اذا كان الماء الذي استعماله لو انفرد عما خالطه كان كافيا لطهارته اذ لا فرق بين انفراد الماء في الاستعمال وبين اختلاطه بما لا يوجب نجاسة فاذا كان لو استعمال الماء منفردا عما خالطه من اللبن وماء الورد ونحوه وكان طهورا وجب ان يكون ذلك حكمه اذا خالطه غيره لان مخالطة غيره له لا تخرجه من ان يكون مستعملا للماء المفروض به الطهارة فهذا الذي ذكرته يدل على بطلان قولك وهدم اصلك وايضا فينبغي ان تميزه اذا اكثر غسل اعضائه بذلك الماء لانه قد استعمل من الماء في اعضاء الوضوء ما لو انفرد بنفسه كان كافيا ب فان قيل قال الله تعالى (وانزلنا من السماء ماء طهورا) فجعل الماء المنزل من السماء طهورا فاذا خالطه غيره فليس هو المنزل من السماء بعينه فلا يكون طهورا ب قيل له مخالطة غيره له لا تخرجه من ان يكون الماء هو المنزل من السماء الا ترى ان اختلاط الطين بماء السيل لم يخرجه من ان يكون الماء الذي فيه هو المنزل بعينه وان لم يكن وقت نزوله من السماء مخالطا للطين وكذلك ماء البحر لم يزل من السماء على هذه الهيئة والوضوء به جائز لان الغالب عليه هو الماء المنزل من السماء فهو اذا مع اختلاط غيره به متطهر بالماء الذي انزله الله من السماء وسماه طهورا ب فان قيل فيجب على هذا جوار الوضوء بالماء الذي خالطه نجاسة يسيرة لان لم يخرج بمخالطة النجاسة اياه من ان يكون هذا الماء هو المنزل من السماء ب قيل له الماء المخالط للنجاسة هو باق بحاله لم يصير نجس العين فلو لم يكن هناك الا مخالطة غيره له لما منعنا الوضوء به ولكننا منعنا الطهارة به مع كونه ماء منزلا من السماء من قبل انه لا يصل الى استعماله الا باستعمال جزء من النجاسة واستعمال النجاسة محظور فاما منعنا استعمال النجاسة وليس بمحظور علينا استعمال الاشیاء الطاهرة وان خالطت الماء فاذا حصل معه استعمال الماء للطهارة جاز كمن نوضأ بماء القراح ثم مسح وجهه بماء الورد او بماء الزعفران فلا يبطل ذلك طهارته وقد اجاز الشافعي الوضوء بما التقي فيه كافورا وعنبر وهو يوجد منه ربحه وبما خالطه ورد يسير وان وقع مثله من النجاسة في اقل من قلتين لم يجز استعماله فليس قياس النجاسة قياس الاشیاء الطاهرة اذا خالطت الماء ب فان قيل يلزمك ان تميز الوضوء بالماء الذي خالطه ما يغلب عليه شيء من الاشیاء الطاهرة اذا كان الماء لو انفرد كفاء لوضوئه لانه لو انفرد جاز ولانه هو المنزل من السماء في حال المخالطة وان غلب عليه غيره حتى سلبه اطلاق اسم الماء ب قيل له لا يجب ذلك من قبل ان غلبه غيره عليه بنقله الى حكمه ويسقط حكمه القليل معه بدلالة ان قطرة من خمر لو وقعت في حب ماء فشرب منه انسان لم يقل انه شارب خمر ولا يجب عليه الحد ولوان خرا صب فيها ماء فمزجت به فكان الخمر هو الغالب لاطلاق الناس عليه انه شارب خمر وكان حكمه في وجوب الحد عليه حكم شاربها صرفا غير ممزوجة واما ماء الورد

وماء الزعفران وعصارة الربحان والشجر فلم يمنع الوضوء به من اجل مخالطة غيره ولكن لانه ليس بالماء المفروض به الطهارة ولا يتناوله الاسم الا بتقييد كما سمي الله تعالى المني ماء بقوله (الم تخلقكم من ماء مهين) وقال (والله خلق كل دابة من ماء) وليس هو من الماء المفروض به الطهارة في شيء واما مذهب الحسن بن صالح في اجازته الوضوء بالحل وبحوه فانه يلزمه اجازته بالمرق وبعضه الغيب لو خالطه شيء يسير من ماء ولو جاز ذلك لجاز الوضوء بسائر المائعات من الادهان وغيرها وهذا خلاف الاجماع ولو جاز ذلك لجاز النيم بالدقيق والاشنان قياسا على التراب

فصل في نجاسة الماء

واما الماء الذي خالطته نجاسة فان مذهب اصحابنا فيه ان كل ما تيقنا فيه جزء من النجاسة او غلب في الظن ذلك لم يجز استعماله ولا يختلف على هذا الحد ماء البحر وما البئر والغدير والماء الراكد والجاري لان ماء البحر لو وقعت فيه نجاسة لم يجز استعمال الماء الذي فيه النجاسة وكذلك الماء الجاري واما اعتبار اصحابنا للغدير الذي اذا حرك احد طرفيه لم تحرك الطرف الآخر فاما هو كلام في جهة غيب الظن في بلوغ النجاسة الواقعة في احد طرفيه الى الطرف الآخر وليس هذا كلاما في ان بعض المياه الذي فيه النجاسة قد يجوز استعماله وبعضها لا يجوز استعماله ولذلك قالوا لا يجوز استعمال الماء الذي في الناحية التي فيها النجاسة وقد اختلف السلف وفقهاء الامصار في الماء الذي حلت فيه نجاسة فروى عن حذيفة انه سئل عن عدبر يطرح فيه المينة والحيز فقال يوضأوا فان الماء لا ينجس وقال ابن عباس في الجنب يدخل الحمام ان الماء لا ينجس وقال ابو هريرة رواية في الماء نرده السباع والكلاب فقال الماء لا ينجس وقال ابن المسيب انزل الله الماء طهورا لا ينجسه شيء وقال الحسن والزهرى في البول في الماء لا نجس ما لم يغيره بريح اولون او طم وقال عطاء وسعيد بن جبير وابن ابي ليلى الماء لا ينجسه شيء وكذلك روى عن القاسم وسالم وابي العابة وهو قول ربيعة وقال ابو هريرة رواية لا ينجس اربعين دلوا شيء وهو قول سعيد بن جبير في رواية وقال عبدالله بن عمر اذا كان الماء اربعين قلة لم ينجسه شيء وروى عن ابن عباس انه قال الحوض لا يغتسل فيه جنب الا ان يكون فيه اربعون غربا وهو قول محمد بن كعب القرظي وقال مسروق والتخمي وابن سيرين اذا كان الماء كرا لم ينجسه شيء وقال سعيد بن جبير رواية الماء الراكد لا ينجسه شيء اذا كان قدر ثلاث قلال وقال مجاهد اذا كان الماء قلتين لم ينجسه شيء وقال عبيد بن عمير لو ان قطرة من مسكر قطرت في قرية من الماء لحرم ذلك الماء على اهله وقال مالك والاوزاعي لا يفسد الماء بالنجاسة الا ان يتغير طعمه او ريحه وقد ذكر عن مالك مسائل في موت الدجاجة في البئر انها تنزف الا ان تغلبهم وبعد الصلاة من توضأ به مادام في الوقت وهذا عنده استحباب وكذلك بقول اصحابه ان كل موضع يقول فيه مالك انه بعيد في الوقت هو استحباب ليس بايجاب وقال في الحوض اذا اغتسل فيه جنب افسده وهذا ايضا عنده استحباب لترك استعماله وان

توضأ به اجزاء وكره اليت للجنب ان يغتسل في البئر وقال الحسن بن صالح لا بأس ان يغتسل
الجنب في الماء الراكد الكثير القائم في النهر والسبخة وكره الوضوء بالماء بالفلاة اذا كان اقل من
قدر الكبر وروى نحوه عن علقمة وابن سيرين والكبر عندهم ثلاثة آلاف رطل ومائتا رطل
وقال الشافعي اذا كان الماء قلتين بقلال هجر لم ينحسه الا ما غير طعمه اولونه وان كان اقل يتنجس
بوقوع النجاسة اليسيرة والذي يحتج به لقول اصحابنا قوله تعالى (ويحرم عليهم الخبائث)
والنجاسات لا محالة من الخبائث وقال (انما حرم عليكم الميتة والدم) وقال في الحظر (رجس من
عمل الشيطان فاجتنبوه) ومراتبه صلى الله عليه وسلم بقبرين فقال انهما ليعذبان وما
يعذبان في كبير اما احدهما كان لا يستبرئ من البول والاخر كان يمشي بالنميمة فحرم
الله هذه الانبياء تحريما مبهما ولم يفرق بين حال افرادها واختلاطها بالماء فوجب تحريم استعمال
كل ما يتقنا فيه جزءا من النجاسة ويكون جهة الحظر من طريق النجاسة اولى من جهة الاباحة
من طريق الماء المباح في الاصل لانه متى اجتمع في شيء جهة الحظر وجهة الاباحة فجهة الحظر اولى
الا ترى ان الجارية بين رجلين لو كان لاحدهما فيها مائة جزء وللآخر جزء واحد ان جهة
الحظر فيها اولى من جهة الاباحة وانه غير جائز لواحد منهما وطؤها ففان قيل لم غلبت
جهة الحظر في النجاسة على جهة الايجاب في استعمال الماء الذي قد حلت نجاسة اذا لم نجد
ماء غيره ومعلوم ان استعماله في هذه الحال واجب اذا لم يفرغ فرض اداء الصلاة وانما
اجتمع ههنا جهة الحظر وجهة الايجاب ففان قيل له قولك انه قد اجتمع فيه جهة الحظر وجهة
الايجاب خطأ لانه انما يجب استعمال الماء الذي لا نجاسة فيه فاما ما فيه نجاسة
فلم يلزمه استعماله ففان قيل انما يلزمه اجتناب النجاسة اذا كانت متجردة بنفسها فاما
اذا كانت مختالطة للماء فليس عليه اجتنابها ففان قيل له عموم ما ذكرنا من الآي والسنة
قاص بلزوم اجتنابها في حاله الانفراد والاختلاط ومن ادعى تخصيص شيء منه لم يجز له
ذلك الا بدلالة وايضا فاذا كان واجدا لماء غيره لم تختلطه نجاسة فليس بواجب عليه
استعمال الماء الذي فيه النجاسة واكثر ما فيه عند مخالفتنا جواز استعماله على وجه الاباحة
وما ذكرناه من لزوم اجتناب النجاسة يوجب الحظر والاباحة والحظر متى اجتمعا فالحكم
للحظر على ما بينا وادا صح ذلك وكان واجدا لماء غيره وجب ان يكون ذلك حكمه اذا لم
يجد غيره لوجهين احدهما لزوم استعمال الآي الحافظة لاستعمال النجاسات فثبت بذلك
ان الحظر قد تساؤلها في حال اختلاطها به كهو في حال انفرادها والثاني ان احدا لم يفرق
بين حال وجود ماء غيره وبينه اذا لم يجد غيره فاذا صح لنا ذلك في حال وجود ماء غيره كانت
الحال الاخرى مثله لانفاق الجميع على امتناع الفصل بينهما ووجه آخر بوجوب ان يكون
لزوم اجتناب النجاسة اولى من وجوب استعمال الماء الذي هو فيه لعموم قوله (فاغسلوا)
اذا لم يجد ماء غيره وهو ان تحريم استعمال النجاسة متعلق بعينها الا ترى انه ما من نجاسة الا
وعليها اجتنابها وترك استعمالها اذا كانت منفردة والماء الذي لا نجد غيره لم يتعين فيه لزوم

الاستعمال الا ترى انه لو اعطاء انسان ماء غيره او غصبه فتوضأ به كانت طهارته صحيحة فلما لم يتعين فرض طهارته بذلك وتعين عليه حظر استعمال النجاسة صار للزوم اجتناب النجاسة مربية على وجوب استعمال الماء الذي لا يجرد غيره اذا كانت فيه نجاسة فوجب ان يكون العموم الموجب لاجتنابها اولى وايضا لا نعلم خلافا بين الفقهاء في سائر المائعات اذا خالطه اليسير من النجاسات كاللبن والادهان والحل ونحوه ان حكم اليسير في ذلك حكم الكثير وانه محظور عليه اكل ذلك وشربه والدلالة من هذا الاصل على ما ذكرناه من وجهين احدهما لزوم اجتناب النجاسات بالعموم الذي قدمنا في حالي المخالطة والافراد والآخر ان حكم الحظر وهو النجاسة كان اغلب من حكم الاباحة وهو الذي خالطه من الاشياء الطاهرة ولا فرق في ذلك بين ان يكون الذي خالطه من ذلك ماء او غيره اذ كان عموم الآي والسنن شاملة له واذا كان المعنى وجود النجاسة فيه حظر استعماله ويدل على صحة قولنا من جهة السنة قوله صلى الله عليه وسلم لا يبولن احدكم في الماء الدائم ثم يغتسل فيه من جنابة وفي لفظ آخر ولا يغتسل فيه من جنابة ومعلوم ان البول القليل في الماء الكثير لا يغير طعمه ولا لونه ولا رائحته ومنع النبي صلى الله عليه وسلم منه فانه قيل انما منع البول القليل لانه لو ايسح لكل احد لكثرت حتى بتغير طعمه اولونه اورائحته فيفسد فقل له ظاهر نهي يقتضي ان يكون القليل منه باعنه لنفسه لا لغيره وفي حمله على انه ليس منهي عنه لنفسه وانه انما منع لئلا يفسد لغيره اثبات معنى غير مذکور في اللفظ ولا دلالة عليه واسقاط حكم المذكور في نفسه وعلى انه متى حمل على ذلك زالت فائدته وسقط حكمه لعلنا بان ما غير من النجاسات طم الماء اولونه اورائحته محظور استعماله بغير هذا الخبر من النصوص والاجماع فيؤدي ذلك الى اسقاط حكمه رأسا وقد قال صلى الله عليه وسلم لا يبولن احدكم في الماء الدائم ثم يغتسل فيه من جنابة فتع البائل الاغسال فيه بعد البول قبل ان يصير الى حال التغير ويدل عليه قوله صلى الله عليه وسلم اذا استيقظ احدكم من منامه فليغتسل يديه ثلاثا قبل ان يدخلها الا ناء فانه لا بدري اين باتت يده فامر بعسل اليد احتياطا من نجاسة اصابته من موضع الاستنجاء ومعلوم ان ماها اذا حلت الماء لم يغيره ولولا انها هسده لما كان للامر بالاحتياط منها معنى وحكم النبي صلى الله عليه وسلم نجاسة ولوغ الكلب بقوله طهور انا احدكم اذا ولغ فيه الكلب ان يغسل سعا وحول يغيره فان قيل قوله تعالى (فاغسلوا وجوهكم) الى قوله تعالى (فلم نجدوا ماء) وقوله تعالى (ولا جبا الا عابري سبيل حتى تغتسلوا) يدل من وجهين على جواز استعماله وان كانت فيه نجاسة احدهما عموم قوله تعالى (حتى تغتسلوا) ان ذلك يقتضي جواره بماء حاته النجاسة وبما لم تحله والوجه الآخر قوله تعالى (فلم نجدوا ماء) ولا يمتنع احد من اطلاق القول بان هذا ماء اذا كانت فيه نجاسة يسيرة لم يغيره وهذا يعارض ما استدللنا به من عموم الآي والاحار في حظر استعماله ماء خالطته نجاسة فقل له لو تعارض العمومان لكان ما ذكرنا اولى من تضمه من لخطر والاباحة والحظر متى اجتمعا كان الحكم

للحظر وعلى ان ما ذكرنا من حظر استعمال النجاسة قاض على ما ذكرت من العموم فوجب ان يكون
 الفصل مأمورا بماء لا نجاسة فيه الا ترى انه اذا غيرته كان محظورا وعموم ايجاب الحظر مستعمل فيه دون
 عموم الامر بالنسل وكما قضى حظره لاستعمال النجاسات على قوله «لينا سائعا للشاريين» فان كان
 ماحله منها يسيرا كذلك واجب ان يقضى على قوله تعالى «فاغسلوا» وقوله «فلم نجدوا ماء»
 * واحتج من اباح ذلك بقوله تعالى «وانزلنا من السماء ماء طهورا» وقوله «ونزل عليكم من السماء
 ماء ليطهركم به» وقوله صلى الله عليه وسلم هو الطهور وماؤه والحل ميتته وصفه اياه بالتطهير يقتضى
 تطهير ما لا فاء * فيقال له معنى قوله طهورا يعتوره معنيان احدهما رفع الحدث واباحة الصلاة به
 والآخر ازالة الانجاس فاما نجاسة موجودة فيه لم يزلها عن نفسه فكيف يكون مطهرا لها
 وعلى هذا القول ينبغي ان يكون معنى قوله طهورا انه يجعل النجاسة غير نجاسة وهذا
 محال لان ماحله من اجزاء الدم والحمر وسائر الجائث لا يخرج من ان يكون انجاسا كما انها اذا
 طهرت فيه لم يخرج من ان يكون اعيانها نجسة ولم يكن لمجاورة الماء اياها حكم في تطهيرها
 : فان قيل ادا كان الماء غالبا فلم يظهر فيه فالحكم للماء كما لو وقعت فيه قطرة من لبن او غيره من المائعات
 لم يزل عنه حكم الماء لوجود العلية ولان تلك الاجزاء مغمورة مسهلة فحكم النجاسة اذا حلت الماء حكم
 سائر المائعات اذا خالطته : قيل له هذا خطأ لان المائعات كلها لا تختص حكمها فيما نخالطها من الانياء
 الطاهرة وان الحكم للعالمين من المائعات المسهلكت المغمورة بما خالطها وقد اتفقا على ان مخالطة
 النجاسة اليسيرة لسائر المائعات غير الماء تفسدها ولم يكن للغلبة معها حكم بل كان الحكم لها دون
 العالم عليها من غيرها فكذلك الماء فان كان الماء انما يكون مطهرا للنجاسة لمجاورته لها فوجب
 ان يطهرها بالمجاورة وان لم يكن غاصرا لها وان كان انما يصير مطهرا لها من اجل غموره لها وغلبته
 عليها فقد يكون سائر المائعات اذا خالطها نجاسة غامرة لها وغالبة عامها وكان الحكم مع ذلك
 للنجاسة دون ما غمرها * وبديل على صحة قولنا ما اتفقوا عليه من بحريم استعماله عند ظهور
 النجاسة فيه فالعنى انه لا ينصل الى استعماله الاستعمال جزء من النجاسة وايضا العلم بوجود
 النجاسة فيه كشاهدتنا انها كان علمنا بوجودها في سائر المائعات كشاهدتنا لها بظهورها وكالنجاسة
 في الثوب والبدن العلم بوجودها كشاهدتها * واحتج من خالف في ذلك بحديث ابى سعيد الخدري
 ان النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن بثر بضاعة وهي بثر تطرح فيه عذرة الناس ومخاض النساء
 ولحوم الكلاب فقال ان الماء طهور لا نجسه شيء ومحدث ابى بصرة عن جابر وابى سعيد الخدري
 فلا كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر فانتبهنا الى غدير فيه جيفة فكففتنا وكف
 الناس حتى اتى النبي صلى الله عليه وسلم فاخبرنا فقال اتعوا فان الماء لا نجسه شيء فاستقينا وارنوبنا
 وباروى عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم قال الماء طهور لا نجسه شيء والجواب عن ذلك
 انه قد حكى عن الواقدي ان بثر بضاعة كانت طريقا للماء الى البساتين فهذا يدل على انه كان جاريا
 حاملا لما يقع فيه من الانجاس وينقله وجائز ان يكون سئل عنها بعدما نظمت من الاخبار فاخبر
 بطهارتها بعد التزج واما قصة الغدير فجائز ان تكون الجيفة كانت في جانب منه فاباح صلى الله

عليه وسلم الوضوء من الجانب الآخر وهذا يدل على صحة قول أصحابنا في اعتبار القدير وأما حديث ابن عباس فإن أصله ما رواه سمالك عن عكرمة عن ابن عباس قال اغتسل بعض أزواج النبي صلى الله عليه وسلم في جفنة فجاء النبي صلى الله عليه وسلم ليتوضأ منها ويغتسل فقالت له أتى كنت جنباً فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن الماء لا يجنب والمراد أن إدخال الجنب يده فيه لا ينجسه فإثر أن يكون الراوى سمع ذلك فقتل المعنى عنده دون اللفظ ويدل على أن معناه ما وصفنا أن من مذهب ابن عباس الحكم بتنجيس الماء بوقوع النجاسة فيه وإن لم يغيره وقدروى عطاء وابن سيرين أن زنجيمات في بئر زمزم فأمر ابن عباس بنزجها وروى حماد عن إبراهيم عن ابن عباس قال إنما نجس الحوض أن تقع فيه فتغتسل وانت جنب فاما إذا أخذت بيدك فتغتسل فلا بأس ولو صح أيضاً هذا اللفظ احتمل أن يكون في قصة بئر بضاعة فجذف ذكر السبب ونقل لفظ النبي صلى الله عليه وسلم وإيضاً فإن قوله الماء طهور لا ينجسه شيء لا دلالة فيه على جواز استعماله وإنما كلامنا في جواز استعماله بعد حلول النجاسة فيه فليس يجوز الاعتراض به على موضع الخلاف لأننا نقول أن الماء طهور لا ينجسه شيء ومع ذلك لا يجوز استعماله إذا حلته نجاسة ولم يقل النبي صلى الله عليه وسلم إن الماء إذا وقعت فيه نجاسة فاستعملوه حتى تحتاج به لقولك فان قيل هذا الذي ذكرت يؤدي إلى إبطال فائده فإنه قد سقط استدلالك بالظاهر إذا وصرت إلى أن تستدل بغيره وهو أن حمله على غير مذهبك نحلية من الفائدة ونحن نبين أن فيه ضرورياً من الفوائد غير ما ادعيت من جواز استعماله بعد حلول النجاسة فيه فقول أنه أفاد أن الماء لا ينجس بمجاورته للنجاسة ولا يصير في حكم أعيان النجاسات واستفدنا به أن الثوب والبدن إذا أصابتهما نجاسة فإزيات بموالاته صب الماء عليها أن الباقي من الماء الذي في الثوب ليس هو في حكم الماء الذي جاوره عين النجاسة فيلحق حكمها لأنه إنما جاور ما ليس بنجس في نفسه وإنما يلحقه حكم النجاسة بمجاورته لها ولولا قوله صلى الله عليه وسلم لكان جائزاً أن يظن طأن أن الماء المجاور للنجاسة قد صار في حكم عين النجاسة فينجس ما جاوره فلا يختلف حينئذ حكم الماء الثاني والثالث إلى العاشر وأكثر من ذلك في كون جميعه نجساً فأبطل النبي صلى الله عليه وسلم هذا الظن وأفاد أن الماء الذي لحقه حكم النجاسة من جهة المجاورة لا يكون في معنى أعيان النجاسات وأفادنا أيضاً أن البئر إذا ماتت فيه فارة فأخرجت أن حكم النجاسة إنما يلحق ما جاور الفارة دون ما جاور هذا الماء وإن الفارة لم تجعل بمنزلة أعيان النجاسات فلذلك حكمنا بتطهير بعض ما بها فإنه قيل لو كان الأمر على ما ذكرت لم يكن لقوله صلى الله عليه وسلم الماء طهور لا ينجسه شيء إلا ما غير طعمه أو لونه معنى لأن الماء المجاور للنجاسة ليس بنجس في نفسه مع ظهور النجاسة فيه فإنه قيل له هذا أيضاً معنى صحيح غير ما ادعيت واستفدنا به فائدة أخرى غير ما استفدناه بالخبر الذي اقتصر فيه على قوله الماء طهور لا ينجسه شيء طارياً من ذكر الاستثناء وذلك لأنه أخبر عن حال غلبة النجاسة وسقوط حكم الماء معها فيصير الجميع في حكم أعيان النجاسات وأفاد بذلك أن الحكم للغالب كما تقول في الماء إذا مزجه اللبن أو الحنظل أن الحكم للغالب منها وقد تكلمنا في هذه المسئلة وفي مسئلة القلتين في مواضع فاعني عن أعادته ههنا

فصل في

واما الماء المستعمل فان اصحابنا والشافعي لا يجيزون الوضوء به على اختلاف منهم في الماء المستعمل ما هو وقال مالك والنوري يجوز الوضوء به على كراهة من مالك له والدليل على صحة القول الاول ما روى ابو عوانة عن داود بن عبد الله الاودي عن حيد بن عبد الرحمن عن رجل من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يغتسل الرجل بفضل وضوء المرأة وتغتسل المرأة بفضل وضوء الرجل وليفترقا بفضل الطهور يتناول شيئين ما يسيل من اعضاء المقتسل والاخر ما يبقى في الاناء بعد الغسل وعمومه ينتظمهما فاقضى ذلك النهي عن الوضوء بالماء المستعمل لانه فضل طهور وايضا قوله صلى الله عليه وسلم قال لا يبولن احدكم في الماء الدائم ولا يغتسل فيه من جنابة وروى بكير بن عبد الله بن الاسج عن ابي السائب مولى هشام بن زهرة عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يغتسل احدكم في الماء الدائم وهو جنب وبدل عليه ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال يا بني عبد المطلب ان الله كره لكم غسالة ابدى الناس وعن عمر انه قال لا سام جين اكل من تمر الصدقة ارايت لو توضأ انسان بماء اكننت شارب به فدل تشبيه الصدقة حين حرما عليها بغسالة ابدى الناس ان غسالة ابدى الناس لا يجوز استعمالها ومن جهة النظر ان الماء اذا ازيل به الحدث مشبه للماء الذي ازيل به النجاسة من حيث استباح الصلاة بهما فلما لم تجز الطهارة بالماء الذي ازيل به النجاسة كذلك ما ازيل به الحدث ومن جهة اخرى وهي ان الاستعمال قد اكسبه اضافة سلبه بها المطلق الاسم فصار بمنزلة الماء الذي امتنع فيه اطلاق اسم الماء بمخالطة غيره له والمستعمل اولى بذلك من جهة ما نعلق به من الحكم في زوال الحدث او حصول قرينة * فان قيل فلواستعمله للتبريد لم يمنع ذلك جواز استعماله للطهارة كذلك اذا استعماله للطهارة * قيل له استعماله للتبريد لم يمنع اطلاق الاسم فيه اذ لم يتعلق به حكم فهو كاستعماله في غسل ثوب طاهر * واحتج من اجاز ذلك بقوله تعالى (واترنا من السماء ماء طهورا) وقوله (وينزل عليكم من السماء ماء ليطهركم به) قال فذلك يقتضي جواز الوضوء به من وجهين احدهما انه لما لم يكن نجسا ولم نجس به نجاسة وجب بقاؤه على الحال الاولى والثاني ان قوله (طهورا) يقتضي جواز التطهير به مرة بعد اخرى * فيقال له ان بقاءه على الحالة الاولى بعد الطهارة هو موضع الخلاف وما ذكرت من العموم فانما هو فيما لم يستعمل فيبقى على اطلاقه فاما ما يتناوله الاسم مقيدا فلم يتناوله العموم واما قولك ان كونه طهورا يقتضي جواز الطهارة به مرة بعد اخرى فليس كذلك لان ذلك انما يذكر على جهة المبالغة في الوصف له بالطهارة او التطهير ولا دلالة فيه على التكرار كما يقال رجل ضروب بالسيف ويراد المبالغة في الوصف بالضرب وليس المفتضى فيه تكرار الفعل ويقسم رجل اكل اذا كان يأكل كثيرا وان كان كاه في مجلس واحد ولا يراد به تكرار الاكل وقد بينا ذلك في مواضع ايضا * وقوله تعالى (وهو الذي خلق من الماء بشرا فجعله

نسباً وصهرًا) يجوز أن يريد به الماء الذي خلق منه أصل الحيوان في قوله (وجعلنا من الماء كل شيء حي) وقوله (والله خلق كل دابة من ماء) ويجوز أن يريد به النطفة التي خلق منها ولد آدم. وقوله (فجعله نسباً وصهرًا) قال طائوس الرضاعة من الصهر وقال الضحاك رواية النسب الرضاع والصهر الحنونة * وقال القراء النسب الذي لا يحل نكاحه والصهر النسب الذي يحل نكاحه كبنات المريم قيل أن النسب مارجع إلى ولادة قريبة والصهر خلطة تشبه القرابة وقال الضحاك النسب سعة أصناف ذكرها في قوله (حرمت عليكم أمهاتكم) إلى قوله (وبنات الاخت) والصهر خمسة أصناف ذكرها في قوله (وامهاتكم اللاتي أرضعنكم) إلى قوله (وحلائل إبنائكم الذين من أصلابكم) * قال أبو بكر والتعارف في الأصهار أنهم كل ذي رحم محرم من نساء من أخيف إليه ذلك ولذلك قال أصحابنا فيمن أوصى لأصهار فلان أنه لكل ذي رحم محرم لنساء فلان وهو المتعارف من مفهوم كلام الناس قال والاختان أزواج البنات وكل ذات محرم من المضاف إليه الحنن وكل ذي رحم محرم من الأزواج أيضاً وقد يستعمل الصهر في موضع الحنن فيسمون الحنن صهراً قال الشاعر

سميتها إذ ولدت تموت * والقبر صهر ضامن زميت

فأقام الصهر مقام الحنن وهو محمول على المتعارف من ذلك * قوله تعالى (وهو الذي جعل الليل والنهار خلفة) الآية روى شمر بن عتيبة عن ابن سلمة قال جاء رجل إلى عمر بن الخطاب فقال يا أمير المؤمنين فانتهي الصلاة فقال أبدل ما فاتك من ليالك في نهارك فإن الله جعل الليل والنهار خلفه لمن أراد أن يذكر أو أراد شكورا * وروى يونس عن ابن شهاب عن السائب بن يزيد وعبد الله بن عتبة أنهما أخبرا عن عبد الرحمن بن عبد القاري قال سمعت عمر بن الخطاب يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من نام عن جزئه أو عن شيء منه فقرأه فيما بين صلاة الفجر إلى صلاة الظهر كتب له كأنما قرأه من الليل وقال الحسن (جعل الليل والنهار خلفه) جعل أحدهما خلفه للآخر إن فات من النهار شيء أدركه بالليل وكذلك لو فات من الليل * قال أبو بكر هذا في نحو قوله (واقم الصلوة لذكرى) وقوله صلى الله عليه وسلم من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها فإن ذلك وقتها وقد روى عن مجاهد في قوله (خلفة) أحدهما أسود والآخر أبيض وقيل يذهب أحدهما وبجي الآخر * وقوله تعالى (وعباد الرحمن الذين يمشون على الأرض هونا) روى ابن أبي نجيع عن مجاهد (هونا) قال بالوفار والسكينة (وإذا خاطبهم الجاهلون قالوا سلاماً) قال سداً وعن الحسن أيضاً (يمشون على الأرض هونا) حلماء لا يجهلون على أحد وإن جهل عليهم حلموا قد برأهم الخوف كأنهم القداح هذا نهارهم ينتشرون به في الناس (والذين يبيتون لربهم سجداً وقياماً) قال هذا ليطلب إذا دخل يراو حون بين أطرافهم فهم بينهم وبين ربهم وعن ابن عباس يمشون على الأرض هونا قال بالتواضع لا تكبرون * وقوله تعالى (والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا) روى ابن أبي نجيع عن مجاهد (والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا) قال من أنفق درهما في معصية الله فهو مسرف (ولم يقتروا) البخل منع حق الله (وكان بين ذلك

قواما) قال القصد والاتفاق في طاعة الله عز وجل وقال ابن سيرين السرف انفاقه في غير حق وقوله تعالى ﴿والذين لا يدعون مع الله الها آخرا﴾ الآية روى الاعمش عن ابي وائل عن عبد الله قال جاء رجل فقال يا رسول الله اي الذنب اكبر قال ان تجعل الله ندا وهو خلقك قال ثم اى قال ان تقتل ولدك خشية ان يعلم منك قال ثم اى قال ان ترانى بحليلة جارك قال فانزل الله تصديق ذلك في كتابه ﴿والذين لا يدعون مع الله الها آخرا﴾ الى قوله (اناما) وقوله تعالى ﴿والذين لا يشهدون الزور﴾ عن ابي حنيفة الزور الغنا وعن ابن عباس في قوله تعالى (ومن الناس من يشتري لهو الحديث) قال يشتري المغنية وعن عبد الله بن مسعود مثله وعن مجاهد قال ومن الناس من يشتري لهو الحديث قال الغناء وكل لمب ولهو وروى ابن ابي ليلى عن عطاء عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم نهيت عن صوتين احقن فاجرين صوت عند مصيبة خش وجوه وشق جيوب وردة شيطان وصوت عند نعمة لهو ولعب ومزامير سيطان وروى عبيد الله بن زحر عن بكر بن سودة عن قيس بن سعد بن عباد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان الله حرم على الخمر والكوبة والغناء قال محمد بن الحنفية ايضا في قوله ﴿لا يشهدون الزور﴾ ان لا تقف ما ليس لك به علم ان السمع والبصر والفؤاد كل اولئك كان عنه مسؤولا قال ابو بكر يحتمل ان يريد به الغنا على ما تناولوه عليه ويحتمل ايضا القول بما لا علم للقائل به وهو على الامرين لعموم اللفظ وقوله تعالى ﴿واذا مروا باللغو مروا كراما﴾ قال سعيد بن جبير ومجاهد اذا اودوا مروا كراما صفحوا وروى ابو مخزوم عن سنان اذا مروا باللغو مروا كراما قال اذا مروا بالرفث كنوا وقال الحسن اللغو كله المعاصى قال السدى هي مكية قال ابو بكر يعنى انه قبل الامر بقتال المشركين وقوله تعالى ﴿ان عذابها كان غراما﴾ قيل لازما ملحا دائما ومنه انفرس ملازمته والحاحه وانه لغرم بالنساء اى ملازم لهن لا يصبر عنهن وقال الاعشى ان يعاقب يكن غراما وان يعطى جزىلا فاته لا يبالي

وقال بشر بن ابى حازم

يوم النصار ويوم الجفا * ركانا عذابا وكانا غراما

قال لنا ابو عمر غلام نعلب اصل الغرم اللزوم في اللغة وذكر نحوا مما قدمنا ويسمى الدين عرما ومغرما لانه يقتضى اللزوم والمطالبة فيقال للطالب الغريم لانه اللزوم والمطلوب عريم لانه يثبت عليه اللزوم وعلى هذا قوله صلى الله عليه وسلم لا يفتق الرهن لصاحبه غنمه وعليه غريمه يعنى دينه الذى هو مرهون به وزعم الشافعى ان الغرم الهلاك قال ابو عمر وهذا خطأ في اللغة وروى عن الحسن انه قال ليس غريم الا مفارقا غريمه غير جهنم فانها لا تفارق غريمها وقوله تعالى ﴿قرة عين﴾ قال الحسن قرة العين في الدنيا وهو ان يرى المبد من زوجته ومن اخيه طاعة الله تعالى وقال والله ما شئ اقر لعين المسلم من ان يرى ولده او والده او ولد ولده او اخاه او حميا مطيما لله تعالى وعن سلمة بن كهيل اقر بهم عينا ان يطعموك وروى ان اسامة عن الاحوص بن حكيم عن ابى الزاهرية عن جبير بن نفير

ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من رزق ايمانا وحسن خلق فذاك امام المتقين وقال مجاهد والحسن (واجعلنا للمتقين اماما) نأتم بمن قبلنا حتى يأتم بنا من بعدنا وقوله تعالى ﴿قل ما يؤمركم ربي لو اذعأؤكم﴾ قال مجاهد ما يصنع بكم ربي وهو لا يحتاج اليكم لو اذعأؤ اياكم الى طاعته لتتفعلوا انتم بذلك . آخر سورة الفرقان

ومن سورة الشعراء بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى ﴿واجعل لي لسان صدق في الآخرين﴾ قال اثناء الحسن قال يهود تقرر بنبوته وكذلك النصراني واكثر الامم وقيل اجعل من ولدي من يقوم بالحق ويدعو اليه وهو محمد صلى الله عليه وسلم والمؤمنون به وقوله تعالى ﴿الامن اتي الله بقلبي سايم﴾ قيل انما سأل سلامة القلب لانه اذا سلم القلب سلم سائر الجوارح من الفساد اذا الفساد بالجوارح لا يكون الا عن قصد فاسد بالقلب فان اجتمع مع ذاك جهل فقد عدم السلامة من وجهين وروى النعمان بن بشير عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اني لاعلم مضغة اذا صلحت صلح البدن كله واذا فسدت فسد الجسد كله الا وهي القلب وقوله تعالى ﴿وانه لننزل رب العالمين﴾ الى قوله ﴿وانه لفي زبر الاولين﴾ اخبر عن القرآن بانه تنزل رب العالمين ثم اخبر انه في زبر الاولين ومعلوم انه لم يكن في زبر الاولين بهذه اللغة فهذا مما يحتاج به في ان نقله الى لغة اخرى لا يخرج به من ان يكون قرآنا لاطلاق الله اللفظ بانه في زبر الاولين مع كونه فيها بغير اللغة العربية وقوله تعالى ﴿والشعراء يتبعهم الغاؤون﴾ روى سفيان عن سلمة بن كهيل عن مجاهد في قوله ﴿والشعراء يتبعهم الغاؤون﴾ قال عصاة الجن وروى خفيف عن مجاهد ﴿والشعراء يتبعهم الغاؤون﴾ قال الشاعران بتهاحيان فيكون لهذا اتباع ولهذا اتباع من الغواة فذم الله الشعراء الذين صنفهم ما ذكر وهم الذين في كل واد يهيمون ويقولون ما لا يفعلون ونسبه بالهائم على وجهه في كل واد يعن له لما يغلب عليه من الهوى غير مفكر في صحة ماقول ولا فساد ولا في عاقبة امره وقال ابن عباس وقتادة ﴿في كل واد يهيمون﴾ في كل لنو يخوضون عمدحون ويدمون يحنون الا باطيل وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لان يمتلي جوف احدكم قبحا حتى يربه خير له من ان يمتلي سرا ومعناه الشعر المذموم الذي ذم الله فأنه في هذه الآية لانه قد استثنى المؤمنين منهم بقوله ﴿الا الذين آمنوا وعملوا الصالحات وذكروا الله كثيرا وانتصروا من بعد ما ظلموا﴾ وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لحسان اهجهم ومعلك روح القدس وذلك موافق لقوله ﴿وانتصروا من بعد ما ظلموا﴾ كقوله تعالى ﴿ولن انتصر بعد ظلمه فاؤلئك ما عليهم من سبيل﴾ وقوله ﴿لا يحب الله الجهر بالسوء من القول الا من ظلم﴾ وروى ابى بن كعب وعبدالله بن مسعود ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ان من الشعر لحكمة . آخر سورة الشعراء

ومن سورة القصص

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى ﴿أني أريد أن أنكحك إحدى ابنتي هاتين على أن تأجرني ثمانئى حجج﴾ من الناس من يحتاج بذلك في جواز عقد النكاح على منافع الحر وليس فيه دلالة على ماذكروا لانه شرط منافعه لشعيب عليه السلام ولم يشترط لها مهرا فهو بمنزلة من تزوج امرأة بغير مهر مسمى وشرط لوليها منافع الزوج مدة معلومة فهذا انما يدل على جواز عقد النكاح من غير تسمية مهر وشرطه للمولى ذلك يدل على أن عقد النكاح لا يفسد الشروط التي لا يوجبها العقد وجائز أن يكون قد كان النكاح جائزا في تلك الشريعة بغير بدل تستحقه المرأة فإن كان كذلك فهذا منسوخ بشريعة النبي صلى الله عليه وسلم ويدل على أنه قد كان جائزا في تلك الشريعة أن يشترط للمولى منفعة ويحتاج به في جواز الزيادة في العقود لقوله تعالى ﴿فإن أتممت عشرا فمن عندك﴾ قال ابن عباس قضى موسى أتم الاجلين وأوفاهما ﴿قوله تعالى ﴿وإذا سمعوا اللغو اعرضوا عنه﴾ الآية قال مجاهد كان ناس من اهل الكتاب اسلموا فإذا هم المشركون فصفحوا عنهم يقولون سلام عليكم لا نبتغي الجاهلين ﴿قال ابو بكر هذا سلام متاركة وليس بحجة وهو نحو قوله ﴿وإذا خاطبهم الجاهلون قالوا سلاما﴾ وقوله ﴿واهجرني مليا﴾ وقال ابراهيم ﴿سلام عليك سأستغفر لك ربى﴾ ومن الناس من يظن أن هذا يجوز على حواز ابتداء الكافر بالسلام وليس كذلك لما وصفنا من أن السلام ينصرف على معنيين احدهما المسألة التي هي المتاركة والثاني الحجة التي هي دعاء بالسلامة والامن نحو تسليم المسلمين بعضهم على بعض وقوله صلى الله عليه وسلم للمؤمن على المؤمن ست احدها أن يسلم عليه اذا لقيه وقوله تعالى ﴿وإذا جئيم بحيه فحيوا باحسن منها اوردوها﴾ وقوله ﴿تحيهم فيها سلام﴾ وقدروى عن النبي صلى الله عليه وسلم في الكفار لا تدؤهم بالسلام وانه اذا سلم عليكم اهل الكتاب فقولوا وعليكم ﴿قوله تعالى ﴿فوكزه موسى ففضى عليه﴾ وقال تعالى ﴿وقلت نفسا﴾ فاخبر انه قتله فوكزه ثم قال ﴿رب انى ظلمت نفسى﴾ فقال بعضهم هذا يدل على أن القتل بالطمع عمد لولذلك لم يقل انى ظلمت نفسى على الاطلاق وهذا خطأ لانه يجوز أن يقول ظلمت نفسى باقدامى على الوكز من غير توقف ولا دلالة فيه على أن القتل عمد اذا ظلم لا يختص بالقتل دون الظلم وكان صغيرة ﴿وقوله تعالى ﴿فأما قضى موسى الاجل وسار بأهله﴾ يستدل به بعضهم على أن للزوج أن يسافر بامرأته ويتفاهما الى بلد آخر ويفرق بينها وبين ابوها ولا دلالة فيه عندى على ذلك لانه جائز أن يكون فعل رضاعا . آخر سورة القصص

ومن سورة العنكبوت

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى ﴿ووصينا الإنسان بوالديه حسنا﴾ روى ابو عبيدة عن عبد الله قال قالت يا رسول الله

اي الاعمال افضل قال الصلوات لوقتهن قلت ثم قال الجهاد في سبيل الله قلت ثم قال بر الوالدين وروى ابو سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يدخل الجنة عاق ولا مدمن خمر والآية والحبر يدلان معا على انه لا يجوز للرجل ان يقتل ابيه وان كان مشركا ونهى النبي صلى الله عليه وسلم حنظلة بن ابي عامر عن قتل ابيه وكان مشركا وبذل على انه لا يقص للولد من الوالد قوله تعالى ﴿ان الصلوة تنهى عن الفحشاء والمنكر﴾ روى ابن مسعود وابن عباس تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر وقال ابن مسعود الصلاة لا تنفع الا من اطاعها قال ابو بكر يعني القيام بعوجبات الصلاة من الاقبال عليها بالعب والجوارح وانما قيل تنهى عن الفحشاء والمنكر لانها تشتمل على افعال واذكار لا تخللها غيرها من امور الدنيا وليس شيء من المروض بهذه المنزلة فهي تنهى عن المنكر وتدعو الى المعروف بمعنى ان ذلك مقتضاها وموجبها لمن قام بحققها وعن الحسن قال من لم ينهه صلاته عن الفحشاء والمنكر لم يزدد من الله الا بعدا وقيل ان النبي صلى الله عليه وسلم قيل له ان فلانا يصلي بالليل ويسرق بالتهار فقال لعل صلاته لنهاء وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال حجب الى من دنياكم الثلاث النساء والطيب وجعلت قرعة عني في الصلاة وروى عن بعض السلف قال لم تكن الصلاة قرعة عني ولكنه كان اذا دخل الصلاة يرى فيها ما تقرع به قوله تعالى ﴿ولذكر الله اكبر﴾ قال ابن عباس وابن مسعود وسلمان ومجاهد ذكر الله اياكم رحمته اكبر من ذكركم اياه بطاعته وروى عن سلمان ايضا وام الدرداء وقتادة ذكر العبد لربه افضل من جميع عمله وقال السدي ذكر الله في الصلاة اكبر من الصلاة وقوله تعالى ﴿ولا تجادلوا اهل الكتاب الا بالتي هي احسن﴾ قال قتادة هي منسوخة بقوله ﴿وقاتلوا المشركين﴾ ولا تجادلوا اشد من السيف قال ابو بكر يعني ان ذلك كان قبل الامر بالقول وقوله تعالى ﴿الا الذين ظلموا منهم﴾ يعني والله اعلم الا الذين ظلموكم في جدالهم او غيره مما يقتضي الاغلاظ لهم وهو نحو قوله ﴿ولا تقاتلوهم عند المسجد الحرام حتى يقاتلوكم فيه فان قاتلوكم فاقتلوهم﴾ وقال مجاهد الا الذين ظلموا منهم بمنع الحزبية وقيل الا الذين ظلموا منهم بالافامة على كفرهم بعد قيام الحجة عليهم .

آخر سورة العنكبوت

سورة الروم

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى ﴿وما آتيتم من ربا ليربو في اموال الناس فلا يربو عند الله﴾ روى عن ابن عباس ومجاهد في قوله ﴿وما آتيتم من ربا ليربو في اموال الناس﴾ هو الرجل يهب الشيء ربا ان يثاب افضل منه فذلك الذي لا يربو عند الله ولا يؤجر صاحبه فيه ولا اثم عليه ﴿وما آتيتم من زكاة تردون وجه الله﴾ وعن سعيد بن جبير قال هو الرجل يعطى ليناب عليه وروى عبد الوهاب عن خالد عن عكرمة ﴿وما آتيتم من ربا ليربو في اموال الناس﴾ قال الربا ربوان فربا حلال وربا حرام فاما الربا الحلال فهو الذي يهدي يلتمسه ما هو افضل منه وروى ذكريا عن الشعبي ﴿وما آتيتم من ربا ليربو في اموال الناس﴾ قال كان الرجل يسافر مع الرجل فيحفله ويخدمه فيجعله

من ربح ماله ليجزيه بذلك وروى عبدالعزيز بن ابي رواد عن الضحاك (وما آتيتكم من ربا ليربو في اموال الناس) قال هو الربا الحلال الرجل يهدي لثياب افضل منه فذلك لاله ولا عليه ليس فيه اجر وليس عليه فيه ثم وروى منصور عن ابراهيم (ولا تمنن تستكثر) قال لا تعط لزيداد و قال ابو بكر يجوز ان يكون ذلك خاصا للنبي صلى الله عليه وسلم لانه كان في اعلى مراتب مكارم الاخلاق كما حرم عليه الصدقة وقد روى عن الحسن في قوله تعالى (ولا تمنن تستكثر) لا تستكثر عملك فتمن به على ربك و وقوله تعالى يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا خَلِّقُوا خَلْقَكُمْ مِنْ ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلْ مِنْ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً ثُمَّ جَعَلْ مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفًا وَشَيْبَةً يعني انه خلقكم ضعفاء حملا في بطون الامهات ثم اطفالا لا تملكون لانفسكم نفعا ولا ضرا ثم جعلكم اقوياء ثم اعطاكم من الاستطاعة والعقل والدراية للتصرف في اختلاف المنافع ودفع المضار ثم جعلكم ضعفاء في حال الشيوخة كقوله تعالى (ومن نعيمه تنكسه في الخلق) وقوله (ومنكم من يرد الى اذل العمر لكيلا يعلم بعد علم شأ) فيبقى مسلوب القوى والفهم كالصبي بل حاله دون حال الصبي لان الصبي في زيادة من القوى والفهم من حين البلوغ وكال حال الانسانية وهذا زداد على البقاء ضعفا وجهلا ولذلك ساء الله تعالى اذل العمر وجعل الشيب قرنا للضعف بقوله (ثم جعل من بعد قوة ضعفا وشيبة) وهو كقوله تعالى حاكيا عن نبيه زكريا عليه السلام (رب اني وهن العظم مني واشتمل الرأس شيبا) . آخر سورة الروم

ومن سورة لقمان بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى (حملته امه وهنا على وهن) قال الضحاك ضعفا على ضعف يعني ضعف الولد على ضعف الام وقيل بل المعنى فيه شدة الجهد (وفصاله في عامين) يعني في انقضاء عامين وفي آية اخرى (وحمله وفصاله ثلثون شهرا) فحصل بمجموع الآيتين ان اقل مدة الحمل سنة اشهر وبه استدل ابن عباس على مدة اقل الحمل واتفق اهل العلم عليه و وقوله تعالى (يا يحيى اقم الصلوة وامر بالمعروف وانه عن المنكر واصبر على ما اصابك) يعني والله اعلم اصبر على ما اصابك من الناس في الامر بالمعروف ونظامه يقتضي وجوب الصبر وان خاف على النفس الا ان الله تعالى قد اباح اعطاء التعمية في حال الخوف في آي غيرها قديناها وقد اقتضت الآية وجوب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر و قوله تعالى (ولا تصعر خدك للناس) قال ابن عباس ومجاهد معناه لا تعرض بوجهك عن الناس تكبرا وقال ابراهيم هو النشوق ومعناه رجع الى الاول لان المشاوق في الكلام متكبر وقيل ان اصل الصعر ذما يخذ الابل في اعناقها ورؤسها حتى يلوى وجوهها واعناقها فيشبه بها الرجل الذي يلوى عنقه عن الناس قال الشاعر

وكنا اذا الجار صعر خده و اقتاله من مبله ففوما

قوله تعالى يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا خَلِّقُوا خَلْقَكُمْ مِنْ ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلْ مِنْ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً ثُمَّ جَعَلْ مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفًا وَشَيْبَةً الى قوله (وانجاهدك على ان تشرك بي ما ليس لك به

علم فلا تطعهما وصاحبهما في الدنيا معروفا ﴿١﴾ ابان تعالى بذلك ان امرءه بالاحسان الى الوالدين عام في الوالدين المسلمين والكفار لقوله تعالى ﴿وان جاهدك على ان تشرك بي ما ليس لك به علم﴾ وأكده بقوله ﴿وصاحبهما في الدنيا معروفا﴾ وفي ذلك دليل على انه لا يستحق الفود على ابيه وانه لا يحمله اذا قدفه ولا يحبس له بدن عليه وان عليه نفعهما اذا احتاجا اليه اذ كان جميع ذلك من الصحبة بالمعروف وفعل ضده ما في مصاحبتهما بالمعروف ولذلك قال اصحابنا ان الاب لا يحبس بدن ابنه وروى عن ابي يوسف انه يحبسها اذا كان متمردا ﴿٢﴾ وقوله تعالى ﴿وانبع سبيل من انا ب الى﴾ يدل على صحة اجماع المسلمين لا امر الله تعالى اياها بابعهم وهو مثل قوله ﴿ويتبع غير سبيل المؤمنين﴾ ﴿٣﴾ وقوله تعالى ﴿ولا تمش في الارض مرحا﴾ المرح البطر والعجاب المرء بنفسه وازدراء الناس والاستهانة بهم فهي الله عنه اذ لا يفعل ذلك الا جاهل بنفسه واحواله وابتداء امره ومساءه قال الحسن اني لابن آدم الكبر وقد خرج من سبيل البول مريين ﴿٤﴾ وقوله تعالى ﴿ان الله لا يحب كل مختال فخور﴾ قال مجاهد هو المذكر والفخور الذي هجر بنم الله تعالى على الناس استصغارا لهم وذلك مذموم لانه اما يستحق عليه الشكر لله على نعمه لا التوصل بها الى معاصيه وقال النبي صلى الله عليه وسلم حين ذكر نعم الله انه سيد ولد آدم ولا فخر فاخبر انه اما ذكرها شكرا لا افتحارا على نحو قوله تعالى ﴿واما بنعمة ربك فحدث﴾ ﴿٥﴾ وقوله تعالى ﴿واقصد في مشيك﴾ قال يزيد بن ابي حبيب هو السرعة ﴿٦﴾ قال ابو بكر يجوز ان يكون تأوله على ذلك لان المختال في مشيته لا يسرع فيها فسرعة المسمى تافى الحياء والنكبر ﴿٧﴾ وقوله تعالى ﴿واغضض من صوتك ان انكر الاصوات نصوت الخمر﴾ فيه امر بخفض الصوت لانه اقرب الى التواضع كقوله تعالى ﴿ان الذين يفضون اصواتهم عند رسول الله﴾ ورفع الصوت على وجه ابتهاج الناس واظهار الاستخفاف بهم مذموم فان عن قبح هذا الفعل وانه لا فضيلة فيه لان الخمر يرفع اصواتها وهو انكر الاصوات قال مجاهد في قوله ﴿انكر الاصوات﴾ اقبها كما يقال هذا وجه منكر فذكر الله تعالى ذلك وادب المباد زهيدا لهم في رفع الصوت ﴿٨﴾ وقوله تعالى ﴿ان الله عنده علم الساعة وينزل الغيث ويعلم ما في الارحام﴾ مفهوم هذا الخطاب الاخبار بما يعلمه هودون خلفه وان احدا لا يعلمه الا باعلامه اياه وفي ذلك دليل على ان حقيقة وجود الحمل غير معلومة عندنا وان كانت قد يغلب على الظن وجوده وهذا يوجب ان يكون تافى حمل امرأته من نفسه غير قاذف لها وقد بينا ذلك فيما سلف ﴿٩﴾ قوله تعالى ﴿واخشوا يوما لا يجزي والد عن ولده ولا مولود هو جاز عن والده شيئا﴾ يدل على ان احدا لا يستحق عند الله فضيلة بشرف ابيه ولا بنسبه لانه لم يخص احدا بذلك دون احد وبذلك ورد الاثر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في قوله من ابطأه عمله لم يسرع به نسبه وقال يابن عبد المطلب لا يأتيني الناس باعمالهم ونأتوني بالسابكم فاقول اني لا اغني عنكم من الله شيئا ﴿١٠﴾ وقوله ﴿لا يجزي والد عن ولده﴾ معناه لا يغني بقال جزيت عنك اذا اغنيت عنك . آخر سورة لقمان

ومن سورة السجدة ﴿١﴾

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى ﴿تجافى جنوبهم عن المضاجع﴾ حدثنا عبدالله بن محمد بن اسحاق قال حدثنا الحسن بن ابى الربيع الجرجاني قال اخبرنا عبد الرزاق قال اخبرنا معمر عن عاصم بن ابى النحود عن ابى وائل عن معاذ بن جبل في قوله ﴿تجافى جنوبهم عن المضاجع﴾ قال كنت مع النبي صلى الله عليه وسلم في سفر فاصبحت يوما قربا منه ونحن نسير فقلت يا نبي الله اخبرني بعمل يدخلني الجنة ويباعدني من النار قال لقد سألت عن عظم واه ليسير على من يسره الله عليه تعبد الله ولا تشرك به شيا وتقيم الصلاة وتؤتي الزكاة وتصوم رمضان ونحج البيت ثم قال الا ادلك على ابواب من الخير الصوم جنة والصدقة تطفى الحطية وصلاة الرجل في جوف الليل ثم قرأ ﴿تجافى جنوبهم عن المضاجع﴾ حتى بلغ ﴿حزاء بما كانوا يعملون﴾ ثم قال الا اخبرك رأس الامر وعموده وذروة سنامه قلت بلى يا رسول الله قال رأسه الاسلام وعموده الصلاة وذروة سنامه الجهاد في سبيل الله ثم قال الا اخبرك تلاك ذلك كله قلت بلى يا رسول الله فاخذ بلسانه فقال اكفف عليك هذا قلت يا رسول الله انما المؤاخذون بما شئكم به قال ثكلك امك يا معاذ وهل يكب الناس على وجوههم او على مناخرهم الا حصائد السنهم * وحدثنا عبدالله بن محمد بن اسحاق قال حدثنا الحسن بن ابى الربيع قال حدثنا عبد الرزاق عن معمر قال تلا قتادة ﴿فلا تعلم نفس ما اخفى لهم من قرة اعين﴾ قال قال الله تعالى اعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت ولا اذن سمعت ولا خطر على قلب بشر وروى ابو اسحاق عن ابى عبيدة عن عبدالله قال للذين تجافى جنوبهم عن المضاجع ما لا عين رأت ولا اذن سمعت ولا خطر على قلب بشر ثم تلا ﴿فلا تعلم نفس ما اخفى لهم من قرة اعين﴾ وروى عن مجاهد وعطاء ﴿تجافى جنوبهم عن المضاجع﴾ فالالعشاء الآخرة وقال الحسن ﴿تجافى جنوبهم عن المضاجع﴾ كانوا يتفلقون بين المغرب والعشاء وقال الضحاك في قوله ﴿يدعون ربهم خوفا وطعما﴾ انهم يدعون الله بالدعاء والتمظم وقال قتادة خوفا من عذاب الله وطعما في رحمة الله ومما رزقناهم ينفقون في طاعة الله . آخر سورة السجدة

ومن سورة الاحزاب ﴿١﴾

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى ﴿ما جعل الله لرجل من قلين في جوفه﴾ روى عن ابن عباس رواية انه كان رجلا من قريش يدعى ذا القلين من دهائه وعن مجاهد وقتادة مثله وعن ابن عباس ايضا كان المنافقون يقولون لمحمد صلى الله عليه وسلم قلبان فاكتبهم الله تعالى وقال الحسن كان رجلا يقول لي نفس تأمرني ونفس تنهى فانزل الله فيه هذا وروى عن مجاهد ايضا ان رجلا من بني فهر

قال في جوف قلبان اعقل بكل واحد منهما افضل من عقل محمد فكذب الله من وجل و ذكر ابو جعفر الطحاوي انه لم يرو في تفسيرها غير ما ذكرنا قال وحكي الشافعي عن بعض اهل التفسير ممن لم يسمه في احتجاجة على محمد في نفي ان يكون الولد من رجلين انه ارد بها ما جعل الله لرجل من ابوين في الاسلام ع قال ابو بكر اللفظ غير محتمل لما ذكر لان القلب لا يعبر به عن الاب لا مجازا ولا حقيقة ولذلك اسم له في الشريعة فتأويل الآية على هذا المعنى خطأ من وجوه وقد روى ابو سعيد الحدرى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه رأى جارية بحبا فقال لمن هذه الجارية فقالوا فلان فقال أيطاؤها قالوا نعم قال لقد هممت ان آمنه لعنة رجل يدخل معه في قبره كيف يورثه وهو لا يحمل له ام كيف يسترقه وقد غدا في سمعه وبصره فقوله قد غدا في سمعه وبصره بدل على ان الولد يكون من ماء رجلين وقد روى عن علي وعمر اثبات نسب الولد من رجلين ولا يعرف عن غيرهما من الصحابة خلافة ع وقوله تعالى ﴿وما جعل أزواجكم اللائي تظاهرون منهن أمهاتكم﴾ قال ابو بكر كانوا يظاهرون من نسائهم فيقولون انت على كظهر امي فاخبر الله تعالى انها لا تصير بمنزلة امه في التحريم وجعل هذا القول منكرا من القول وزورا بقوله تعالى ﴿وانهم ليقولون منكرا من القول وزورا﴾ والزمه بذلك نحرما نرفعه الكفارة وابطل ما اوجه المظاهر من جعله اياها كالام لان نحرما نحرما مؤيد ع وقوله تعالى ﴿وما جعل ادعياءكم ابناءكم﴾ قيل انه نزل في زيد بن حارثة وكان النبي صلى الله عليه وسلم قد بناه فكان يقال له زيد بن محمد وروى ذلك عن مجاهد وقتادة وغيرهما ع قال ابو بكر هذا يوجب فسخ السنة بالقرآن لان الحكم الاول كان ثابتا بغير القرآن ونسخه بالقرآن ع وقوله تعالى ﴿ذلكم قولكم بافواهكم﴾ يعني انه لاحكم له وانما هو قول لامعنى له ولا حقيقة ع وقوله تعالى ﴿وادعواهم لآمائهم﴾ هو اقسط عند الله فان لم تعلموا آباءهم فاخوانكم في الدين ومواليكم ع فيه اماحة اطلاق اسم الاخوة وحظر اطلاق اسم الابوة من غير جهة النسب ولذلك قال اصحابنا فيمن قال لعبد هو اخي لم يمتنع اذا قال لم ارد به الاخوة من النسب لان ذلك يطلق في الدين ولولا ان هو اخي عتق لان اطلاقه ممنوع الا من جهة النسب وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من ادعى الى غير ابيه وهو يعلم انه غير ابيه فاجلته عليه حرام ع وقوله تعالى ﴿وليس عليكم جناح فيما اخطأتم به﴾ روى ابن ابي نجيح عن مجاهد ﴿وليس عليكم جناح فيما اخطأتم به﴾ قال قيل هذا انتهى في هذا اوفى غيره ﴿ولكن ما تعمدت قلوبكم﴾ والعمد ما اثره بعد البيان في النبي في هذا اوفى غيره وحدثنا عبدالله بن محمد بن اسحاق قال حدثنا الحسن بن ابي الربيع الجرجاني قال اخبرنا عبدالرزاق قال اخبرنا معمر عن قتادة في قوله تعالى ﴿وليس عليكم جناح فيما اخطأتم به﴾ قال قتادة لو دعوت رجلا لغير ابيه وانت ترى انه ابوه ليس عليك بأس وسمع عمر بن الخطاب رجلا وهو يقول اللهم اغفر لي خطاياي فقال استغفر الله في العمد فاما الخطأ فقد تجاوز عنك قال وكان يقول ما اخاف عليكم الخطأ ولكني اخاف عليكم العمد وما اخاف عليكم المتقاتلة ولكني اخاف عليكم التكاثر وما اخاف عليكم ان تزدروا

اعمالكم ولكن اخاف عليكم ان تستكثروها ﴿ وقوله تعالى ﴾ (التي اولى بالمؤمنين من انفسهم) حدثنا عبدالله بن محمد بن اسحاق المروزي قال حدثنا الحسن بن ابي الربيع الجرحاني قال اخبرنا عبد الرزاق عن معمر عن الزهري في قوله ﴿ (التي اولى بالمؤمنين من انفسهم) ﴾ قال اخبرني ابوسلمة عن جابر بن عبدالله ان النبي صلى الله عليه وسلم قال انا اولى بكل مؤمن من نفسه فابما رجل مات ورك دنا قلبي وان ترك مالا فهو لورثته وقل في معنى ﴿ (التي اولى بالمؤمنين من انفسهم) ﴾ انه احق بان يحار مادعا اليه من غيره ومما تدعوه اليه انفسهم وقيل ان النبي صلى الله عليه وسلم احوان يحكم في الالسان بما لا يحكم به في نفسه لوجوب طاعته لانهما مقرونة بطاعة الله تعالى ﴿ قال ابوبكر الخبر الذي قدمنا لابن ابي ماعضناه به من المعنى ولا وجب الاقتصار بمعناه على قضاء الدس المذكور فيه وذلك لانه جائز ان يكون مراده انه اولى بالمؤمنين من انفسهم في ان يختاروا ما ادعوه اليه دون ما تدعوه انفسهم اليه واولى بهم في الحكم عليهم ولزومهم اتباعه وطاعته ثم اخبر بعد ذلك بقضاء دينهم ﴿ وقوله تعالى ﴾ (وازواجه امهاتهم) قيل فيه وجهان احدهما انهن كاهناتهم في وجوب الاحلال والتعظيم والثاني محرم نكاحهن وليس المراد انهن كاهنات في كل شيء لانه لو كان كذلك لما جاز لاحد من الناس ان يتزوج بناتهن لانهن يكن اخوات للناس وقد زوج النبي صلى الله عليه وسلم بناته ولو كن امهات في الحقيقة ورثن المؤمنين وقدرى في حرف عبدالله ﴿ (وهو ابائهم) ﴾ ولو صح ذلك كان معناه انه كالبائ لهم في الاسفاق عليهم وتحريم مصالحهم كما قال تعالى ﴿ (امدحاهم رسول من انفسكم عنز عليه ما عنم حريص عليكم بالمؤمنين رؤوف رحيم) ﴾ ﴿ وقوله تعالى ﴾ (الا ان تفعلوا الى اوليائكم معروفًا) روى عن محمد بن الحنفية انها نزلت في حوار وصبة المسام لليهودي والنصراني وعن الحسن ان تصلوا ارحامكم وقال عطاء هو المؤمن والكافر بينهما قرابة اعطاه له ايام حياته ووحيته له وحدثنا عبدالله بن محمد قال حدثنا الحسن بن ابي الربيع الجرحاني قال حدثنا عبد الرزاق قال اخبرنا معمر عن قتادة في قوله ﴿ (الا ان تفعلوا الى اوليائكم معروفًا) ﴾ قال الا ان يكون لك ذوق قرابة ليس على ذلك فتوصى له بشئ هو وليك في السب و ليس ولبك في الدين ﴿ وقوله تعالى ﴾ (لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة) من الناس من يحسب به في وجوب افعال النبي صلى الله عليه وسلم ولزوم التأسي به فيها ومحالوه هذه المرقعة يحسبون به ايضا في نفي الحجاب افعاله فاما الاولون فانهم ذهبوا الى ان التأسي به هو الامداء به وذلك عموم في المول والمعل جميعا ﴿ (ان كان برحوا لله واليوم الآخر) دل على انه واجب اذ جعله سرطا للامان كقوله تعالى ﴿ (واحقوا الله ان كنتم مؤمنين) ﴾ ومحوء من الافاظ المفرونة الى الامان فبدل على الوجوب ﴿ واحتج الآخرون بان قوله ﴿ (لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة) ﴾ يقتضي طاهره ائدت دون الانجاب افعاله تعالى ﴿ (لكم) ﴾ مثل قول العاتل لك ان يصلي ولك ان تصدق لادلالة فيه على الوجوب بل يدل ظاهره على ان له فعله وبركه وانما كان يدل على الانجاب لو قال عليكم التأسي بالنبي صلى الله عليه وسلم ﴿ قال ابوبكر والصحيح انه لادلالة فيه على الوجوب بل دلالة على التذب اطهر منها على الانجاب

لما ذكرنا ومع ذلك لو ورد بصيغة الامر لما دل على الوجوب في افعاله صلى الله عليه وسلم لان التأسي به هو ان تفعل مثل ما فعل ومتى خالفناه في اعتقاد الفعل او في معناه لم يكن ذلك تأسيابه الا ترى انه اذا فعله على التدب وفعلناه على الوجوب كنا غير متأسين به واذا فعل صلى الله عليه وسلم فعلا لم يحجز لنا ان نفعله على اعتقاد الوجوب فيه حتى نعلم انه فعله على ذلك فاذا علمنا انه فعله على الوجوب لزمنا فعله على ذلك الوجه لا من جهة هذه الآية اذ ليس فيها دلالة على الوجوب لكن من جهة ما امرنا الله تعالى بتابعه في غير هذه الآية ﴿ وقوله تعالى ﴿ ولما رأى المؤمنون الاحزاب قالوا هذا ما وعدنا الله ورسوله ﴾ قيل انه وعدمهم انهم اذا لقوا المشركين ظفروا بهم واستملوا عليهم كقوله تعالى ﴿ ليظهره على الدين كله ﴾ وقال قتادة الذي وعدمهم في قوله ﴿ ام حسبكم ان تدخلوا الحجة ولما يأتكم مثل الذين خلوا من قبلكم ﴾ الآية ﴿ وقوله تعالى ﴿ وما زادهم الا ايمانا وتسليما ﴾ اخبار عن صفتهم في حال المحنة وانهم ازدادوا عتدا يقينا وبصيرة وذلك صفة اهل البصائر في الايمان بالله ﴿ وقوله تعالى ﴿ وقضى نجيبة ﴾ قيل ان النحب النذري قضي نذره الذي نذره لما عاهد الله عليه وقال الحسن قضي نجيبة مات غلى ما عاهد عليه وقال ان النحب الموت والنحب المدفى السير يوما وليلة وقال مجاهد قضي نجيبة عهدهم ﴿ قال ابو بكر لما كان النحب قد يجوز ان يكون المراد به العهد والنذر وقدم مدحهم الله على الوفاء به بعينه ذلك على ان من نذر قرابة فعلية الوفاء به بعينه دون كفارة اليمين ﴿ وقوله تعالى ﴿ وانزل الذين ظاهروهم من اهل الكتاب من صياصيم ﴾ قيل في الصياصى انها الحصون التى كانوا يتمتعون بها واصل الصبغة قرن البقرة وبها تمتع وتسمى بها سوكة الدلك لانه بها يتمتع فسميت الحصون صياصى على هذا المعنى وروى ان المراد بها سو فربطة كانوا نقضوا العهد وعاونوا الاحزاب وقال الحسن هم بسو النضير وسائر الرواة على انهم سو قريظة وظاهر الآية يدل عليه لانه قال تعالى ﴿ فرقا تقتلون ونأسرون فرقا ﴾ ولم يقتل النبي صلى الله عليه وسلم نبي النضير ولا اسرهم وانما احلهم عن بلادهم ﴿ وقوله تعالى ﴿ واورسكم ارضهم وديارهم واموالهم وارضا لم تطأوها ﴾ يعنى به ارض بنى قريظة وعلى تأويل من تأوله على بنى النضير فالمراد ارض بنى النضير ﴿ وقوله تعالى ﴿ وارضا لم تطأوها ﴾ قال الحسن ارض فارس والروم وقال قتادة مكة وقال يزيد بن رومان خير ﴿ قال ابو بكر من الناس من يحتج به في ان الارضين العنوبة التى يظهر عليها الامام تملكها الغانمون ولا يجوز الامام ان يقرأ عليها عليها على انها ملك لهم لقوله ﴿ واورسكم ارضهم وديارهم واموالهم وارضا لم تطأوها ﴾ وظاهره يقتضى ان يحجب الملك لهم ولا دلالة فيه على ما ذكرنا لان ظاهر قوله ﴿ واورسكم ﴾ لا يخص باحجاب الملك دون الظهور والغلبة وثبوت اليدومتى وجد احد هذه الاسباب فقد صح معنى اللفظ قال الله تعالى ﴿ ثم اورثنا الكتاب الذين اصطفينا من عبادنا ﴾ ولم يرد بذلك الملك وايضا قلوصح ان المراد الملك كان ذلك في ارض بنى قريظة في قوله ﴿ واورسكم ارضهم ﴾ واما قوله ﴿ وارضا لم تطأوها ﴾ فانه يقتضى ارضا واحدة لا جميع الارضين فان كان المراد حير فقد ملكها المسلمون وان كان المراد ارض فارس والروم لقد ملك المسلمون بعض ارض فارس والروم فمد وجد مقتضى الآية ولا دلالة فيه على

ان سيدهم ان يملكو جميعها اذ كان قوله (وارضاهم تطاؤها) لم يتناول الارضا واحدة فلا دلالة
 فيه على قول المخالف ❦ وقوله تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِّأَزْوَاجِكَ إِن كُنْتُنَّ تُحِبُّونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزَيِّنْتُمَا ۖ ﴾
 الآية حدثنا عبدالله بن محمد المرزوي قال حدثنا الحسن بن ابي الربيع الجرجاني قال اخبرنا
 معمر عن الزهري عن عمرو عن عائشة قالت لما نزلت ﴿ وَإِنْ كُنْتُنَّ تُحِبُّونَ الدِّينَارَ وَالدِّينَارَ ﴾ (ورسوله) دخل
 على النبي صلى الله عليه وسلم فبدأ بي فقال يا عائشة اني اذا كررك امرأ فلا عليك ان لا تعجلي فيه حتى
 تستأمرى ابوك قالت قد علم الله تعالى ان ابوي لم يكونا يأمراني بفراقه قالت فقرأ علي ﴿ يَا أَيُّهَا
 النَّبِيُّ قُلْ لِّأَزْوَاجِكَ ﴾ الآية فقلت اني هذا استأمر ابوي فاني اريد الله ورسوله والدار الآخرة ❦
 وروى غير الجرجاني عن عبدالرزاق قال معمر فاجبرني ابوب ان عائشة قالت يا رسول الله
 لا تخبر أزواجك اني اختارك قال انما بحثت معلما ولم ابست متعتا ❦ قال ابوبكر اختلف الناس
 في معنى تخيير الآية فقال قائلون وهم الحسن وقادة انما خبرهن بين الدنيا والآخرة لانه
 قال ﴿ إِن كُنْتُنَّ تُحِبُّونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزَيِّنْتُمَا ۖ ﴾ الى قوله ﴿ وَإِنْ كُنْتُنَّ تُحِبُّونَ الدِّينَارَ وَالدِّينَارَ ﴾
 والآخرة وقال آخرون بل كان تخييرا للطلاق على شريطة انهن اذا اخترن الدنيا وزينتها كن
 مختارات للطلاق لانه تعالى قال ﴿ إِن كُنْتُنَّ تُحِبُّونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزَيِّنْتُمَا ۖ ﴾ فمتعنا لهن ما يمكن واسرحكن
 سراحا جميلا فعمل اختيارهن للدنيا اختيارا للطلاق ويستدلون عليه ايضا بما روى مسروق
 عن عائشة انها سئلت عن الرجل يخير امرأته فقالت قد خيرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم
 أفكان طلاقا وفي بعض الاخبار فاخترناه فلم يعد طلاقا ❦ قالوا ولم يثبت ان النبي صلى الله عليه
 وسلم خيرهن الا لخير المأمورة في الآية وبدل عليه ما قدمناه من حديث عمرو عن عائشة انها
 لما نزلت الآية قال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم اني اذا كررك امرأ فلا عليك ان لا تعجلي فيه
 حتى تستأمرى ابوك قالت قد علم الله ان ابوي لم يكونا يأمراني بفراقه ثم تلا عليها الآية قالت اني
 اريد الله ورسوله والدار الآخرة فقالوا هذا الخبر ايضا قد حوى الدلالة من وجوه على انه خيرهن
 بين الدنيا والآخرة وبين اختيارهن الطلاق او البقاء على النكاح لانه قال لها لا عليك ان لا تعجلي
 حتى تستأمرى ابوك ومعلوم ان الاستمرار لا يقع في اختيار الدنيا على الآخرة فثبت ان الاستمرار
 انما يريد به في الفرقة او الطلاق او النكاح وقولها ان ابوي لم يكونا يأمراني بفراقه وقولها اني اريد الله
 ورسوله فهذه الوجوه كلها تدل على ان الآية قد اقتضت التحيير بين الطلاق والنكاح ❦ واحتج
 من قال لم يكن تخيير طلاق بقوله تعالى ﴿ إِن كُنْتُنَّ تُحِبُّونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزَيِّنْتُمَا ۖ ﴾ فمتعنا لهن ما يمكن
 واسرحكن سراحا جميلا فأنما امر الله نبيه صلى الله عليه وسلم ان يطلقهن
 اذا اخترن الدنيا ولم يوجب ذلك وقوع طلاق باختيارهن كما يقول القائل لا امرأته
 ان اخترت كذا طلقك يريد به استئناف ايقاع بعد اختيارها لما ذكره ❦ قال ابوبكر
 قد اقتضت الآية الاحالة تخييرهن بين الفراق وبين النبي صلى الله عليه وسلم لان قوله ﴿ وَإِنْ كُنْتُنَّ
 تُحِبُّونَ الدِّينَارَ وَالدِّينَارَ ﴾ قد دل على اختيار اختيارهن فراق النبي صلى الله عليه وسلم
 في قوله ﴿ إِن كُنْتُنَّ تُحِبُّونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزَيِّنْتُمَا ۖ ﴾ اذ كان النسق الآخر من الاختيار هو اختيار النبي صلى
 الله عليه وسلم والدار الآخرة فثبت ان الاختيار الآخر انما هو اختيار فراقه ويدل عليه قوله ﴿ فَمَتَّعْنَاهُنَّ

امتنعن) والمتعة انما هي بعد اختيارهن للطلاق * وقوله (واسر حكن) انما المراد اخراجهن من بيوتهن بعد الطلاق كما قال تعالى (اذ انكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن) الى قوله (سرا حجيلا) فذكر المتعة بعد الطلاق واراد بالتسريح اخراجها من بيته * وقد اختلف السلف فيمن خيرا امرأته فقال على رضي الله عنه ان اختارت زوجها فواحدة رجعية وان اختارت نفسها فواحدة بائنة وذلك في رواية زاذان عنه وروى ابو جعفر عن علي انها اذا اختارت زوجها فلاشي وان اختارت نفسها فواحدة بائنة وقال عمر وعبد الله رضي الله عنهما في الخيار وامرك بيدك ان اختارت نفسها فواحدة رجعية وان اختارت زوجها فلاشي وقال زيد بن ثابت في الخيار ان اختارت زوجها فلاشي وان اختارت نفسها فلاشي وقال في امرك بيدك ان اختارت نفسها فواحدة رجعية * واختلف فقهاء الامصار في ذلك ايضا فقال ابو حنيفة وابو يوسف وزفر ومحمد ان اختارت زوجها فلاشي وان اختارت نفسها فواحدة بائنة اذا اراد الزوج الطلاق ولا يكون ثلاثا وان نوى وقالوا في امرك بيدك مثل ذلك الا ان ينوى ثلاثا فيكون ثلاثا وقال ابن ابي ليلى والثوري والاوزاعي في الخيار ان اختارت زوجها فلاشي وان اختارت نفسها فواحدة بملكها الرجعة وقال مالك في الخيار انه ثلاث اذا اختارت نفسها وان طلقت نفسها واحدة لم يقع شيء وقال في امرك بيدك اذا قالت اردت واحدة فهي واحدة بملك الرجعة ولا يصدق في الخيار انه اراد واحدة ولو قال اختاري تطليقة فطلقت نفسها فهي واحدة رجعية وقال الليث في الخيار ان اختارت زوجها فلاشي وان اختارت نفسها فهي بائنة وقال الشافعي في اختاري وامرك بيدك ليس بطلاق الا ان يريد الزوج ولو اراد طلاقها فقالت قد اخترت نفسي فان ارادت طلاقا فهو طلاق وان لم ترده فليس بطلاق * قال ابو بكر التخيير في نفسه ليس بطلاق لا صريح ولا كناية ولذلك قال اصحابنا انه لا يكون ثلاثا وان ارادهن وبدل عليه ان النبي صلى الله عليه وسلم خير نساء فاخترنه فلم يكن ذلك طلاقا ولان الخيار لا يختص بالطلاق دون غيره فلا دلالة فيه عليه وليس هو عندكم كقوله اعتدي انه يكون طلاقا اذ انوى لان العدة من موجب الطلاق فالطلاق مدلول عليه باللفظ وانما جعلوا الخيار طلاقا اذا اختارت نفسها بالاتفاق وبانه معلوم ان تحيير النبي صلى الله عليه وسلم نساء لما كان بين الفراق والبقاء على النكاح انهن لو اخترن أنفسهن لوقعت الفرقة لولا ذلك لم يكن للتخيير معنى وتشبهاله ايضا بسائر الخيارات التي نحدث في النكاح كخيار امرأة العنين والمحبوب فيقع به الطلاق اذا اختارت الفرقة ومن اجل ذلك لم يجعلوه ثلاثا لان الخيارات الحادثة في الاصول لا تقع بها ثلاث

فصل في الخيار

قال ابو بكر ومن الناس من يحتاج هذه الآية في ايجاب الخيار وفي التفريق لامرأة العاجز عن النفقة لان النبي صلى الله عليه وسلم لما خير بين الدنيا والآخرة فاختار الفقر والآخرة امرأته الله بخير نساءه فقال تعالى (يا ايها النبي قل لازواجك ان كنتن تردن الحياة الدنيا وزينتها) الآية * قال ابو بكر لا دلالة فيها على ما ذكرنا وذلك لان الله يعلق اختيار النبي صلى الله عليه وسلم

لفرأقهن بأرادتهن الحياة الدنيا وزينتها ومعلوم ان من اراد من نساأنا الحياة الدنيا وزينتها لم يوجب ذلك تقربا بينها وبين زوجها فلما كان السبب الذي من اجله اوجب الله التخيير المذكور في الآية غير موجب للتخيير في نساء غيره فلا دلالة فيه على التفريق بين امرأة العاجز عن النفقة وبينه وايضا فان اختيار النبي صلى الله عليه وسلم للاخرة دون الدنيا واشارته للفقر دون الغنى لم يوجب ان يكون عاجزا عن نفقة نسائه لان الفقير قد بقدر على نفقة نسائه مع كونه فقيرا ولم يدع احد من الناس ولا روى ان النبي صلى الله عليه وسلم كان عاجزا عن نفقة نسائه بل كان بدخر لنسائه قوت سنة فالمستدل بهذه الآية على ما ذكر من مغفل الحكماء بما قد قبله تعالى ﴿ يا نساء النبي من يأت منكن فاحشة عينية فاعلم ان الله عذب ضعفين ﴾ بل في تضعيف عذابهن وجهان احدهما انه ما كانت له الله عليهن اكثر منها على غيرهن بانه من ازواجه النبي صلى الله عليه وسلم وتزول الوحى في بيوتهم وتسر بهن بذلك دون غيرهن والله اعلم واجدر بعظم العقاب لان النعمة كما عظمت كان كفرانها اعظم فيايسر ... استحقاق العقاب على حسب كتمان النعمة الا ترى ان ... اكثر مما يستحقه من اطعم اجنيا اعظم نعمة اياه عليه وذكر ... التأويل قوله تعالى في نسق التلاوة ﴿ واذا كن مايلى في بيوتكن ﴾ الآية ... فدل على ان تضعيف العذاب عليهن بالمعصية لاجل عظم المعصية ... بيوتهن ومن اجل ذلك عظمت مآلاتهن ايضا بقوله ﴿ ومن يقنت مكن لله ورسوله فنعمن صالحا نؤتها اجرها مرتين ﴾ لان الطاعة في استحقاق الثواب بها بازاء المعصية في استحقاق العقاب بها والوجه الآخر ان انياهن المعاصى اذى للنبي صلى الله عليه وسلم لما يلحق من العار والنم ومعلوم ان من اذى النبي صلى الله عليه وسلم فهو اعظم جرما ممن اذى غيره وقال تعالى ﴿ ان الذين يؤذون الله ورسوله لعنهم الله في الدنيا والآخرة ﴾ ثم قال ﴿ والذين يؤذون المؤمنين والمؤمنات بغير ما اكتسبوا فقد احتملوا ... واثما مبينا ﴾ وعظم الله تعالى طامات ازواجه النبي صلى الله عليه وسلم واوجب بها الاجر مرتين دل بذلك على ان اجر العامل ... افضل وثوابه اعظم من العامل غير العالم وقوله تعالى ﴿ واذا كن مايلى في بيوتكن من آيات الله الحكمة ﴾ قد دل على ذلك بقوله تعالى ﴿ فلا تخضعن بالنول فيطمع انسى في قلبه ﴾ قبل فيه ان لا تايين القول للرجال على وجه يوجب الطمع فيهن من اهل الرسة وفيه الدلالة على ان ذلك حكمه ساثر النساء في نهيهن عن الالة القول للرجال على وجه يوجب الطمع فيهن ويستدل به على رعبهن فيهم والدلالة على ان الاحسن للمرأة ان لا ترفع صوتها بحيث يسمعها الرجال وفيه الدلالة على ان المرأة منهية عن الاذان وكذلك قال اصحابنا وقال الله تعالى في آية اخرى ﴿ ولا يضربن بارجلهن ليعلم ما يخفين من زينتهن ﴾ فاذا كانت منهية عن اسماع صوت ما خالها فكلامها اذا كانت سابة تخشى من قبلها الفتنة اولى بالنهي عنه بقوله تعالى ﴿ وقرن في بيوتكن ﴾ روى هشام عن محمد بن سيرين قال قيل لسودة بنت زمعة الا تخرجين كما تخرج اخواتك قالت والله لقد حججت

واعتمدت ثم امرني الله ان اقر في بيتي فوالله لا اخرج فما خرجت حتى اخرجوا جنازتها
وقيل ان معنى (وقرن في بيوتكن) كن اهل وفار وحدوه وسكينة يقال وقر فلان في منزله
بقر وقورا اذا هدا فيه واطمأن به وفيه الدلالة على ان النساء مأمورات بلزوم البيوت مهيأت
عن الخروج : وقوله تعالى (ولا تبرحن تبرج الجاهلية الاولى) روى ابن ابي نجيح عن مجاهد (ولا
تبرجن تبرج الجاهلية الاولى) قال كانت المرأة تمشي بين ايدي الموم فذلك تبرج الجاهلية
وقال سعيد عن قتادة (ولا تبرحن تبرج الجاهلية الاولى) يعني اذا خرجتن من بيوتكن فال
كانت لهن مشية وتكسر ونميج فهاهن الله عن ذلك وقيل هو اظهار المحاسن للرجال وقيل
في الجاهلية الاولى ما قبل الاسلام والجاهلية الثانية حال من عمل في الاسلام يعمل اولئك فهذه الامور
كلها مما ادب الله تعالى به ساء النبي صلى الله عليه وسلم صيانة لهن وسائر نساء المؤمنين مرادات بها :
وقوله تعالى (وانما يريد الله ليذهب عنكم الرجس اهل البيت) روى عن ابي سعيد الخدري انها
زلت في علي وفاطمة والحسن والحسين وقال عكرمة في ازواج النبي صلى الله عليه وسلم
خاصة ومن قال بذلك محتج بان استاء الآية ونسقتها في ذكر ازواج النبي صلى الله عليه وسلم الا ترى الى
قوله (وادكرن ما تلى في بيوتكن من آيات الله والحكمة) وقال بعضهم في اهل بيت النبي صلى الله عليه
وسلم وفي ارواحه الاحمال اللفظ لجميع : وقوله تعالى (وما كان لمؤمن ولا مؤمنة اذا قضى الله ورسوله
امرا ان يكون لهم الخيرة من امرهم) فهذه الدلالة على ان اوامر الله تعالى واوامر رسوله على الوجوب
لانه قد نفي بالآية ان تكون لنا الخيرة في ترك اوامر الله واوامر الرسول صلى الله عليه وسلم ولو
لم يكن على الوجوب لكننا نخير بين الترك والمعل وقد نفت الآية التخيير : وقوله تعالى
(ومن يعص الله ورسوله) في نسخ ذكر الاوامر يدل على ذلك ايضا وان تارك الامر عاص لله تعالى
ولرسوله صلى الله عليه وسلم فقد انتظمت الآية الدلالة على وجوب اوامر الله واوامر الرسول صلى الله
عليه وسلم من وجهين احدهما انها نفت التخيير معهما والثاني ان تارك الامر عاص لله ورسوله : وقوله
تعالى (واذ قول للذي اتم الله عليه وانعمت عليه) الآية روى سفيان بن عيينة عن علي بن زيد قال
قال لي علي بن الحسين ما كان الحسين يقول في قوله تعالى (وتحنى في نفسك ما الله مبديه) قال قلت
كان يقول انها كانت تعجبه وانه قال لزيد اتق الله وامسك عليك زوجك قال لا ولكن الله اعلم نبيه
ان زينا يتكون من ازواجه فلما جاءه زيد يشكونها قال له اتق الله وامسك عليك زوجك
قال الله (وتحنى في نفسك ما الله مبديه) وقيل ان زيدا قد كان بخاصم امرأته الى النبي صلى الله
عليه وسلم ودام الشر بينهما حتى ظن النبي صلى الله عليه وسلم انهما لا يتفان وانه سيفارقها
فاضمر النبي صلى الله عليه وسلم انه ان ظلمها زيد زوجها : وهي زينب بنت جحش وكانت
بنت عمه النبي صلى الله عليه وسلم فاراد ان يضمها اليه صلة لرحمها واسفاقا عليها فمانبه الله
على اضرار ذلك واخفائه وقوله لزيد اتق الله وامسك عليك زوجك واراد ان يكون باطنه وظاهره
عند الناس سواء كما قال في قصة عبدالله بن سعد حين قيل له هلا او مأت الينا بقتله فقال ما ينبغي لني
ان يكون له خائنة الاعين وايضا فان ذلك لم يكن مما يجب اخفاؤه لانه مباح جائز والله تعالى

عالم به وهو الحق بأن محشني من الناس وقد اباحه الله تعالى فالناس اولى بان لا يخشوا في اظهاره واعلانه وهذه القصة نزلت في زبد بن حارثة وكان ممن ايم الله عليه بالاسلام وابعم النبي صلى الله عليه وسلم عليه بالعق ولذلك قيل للمعتق مولى نعمه وقوله تعالى ﴿فلما قضى زيد منها وطرا زوجناكمها لكيلا يكون على المؤمنين حرج في ازواج ادعيائهم﴾ الآية قد حوت هذه الآية احكاما احدها الامانة عن علة الحكم في اباحة ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم وان ذلك قد اقتضى اناحة للمؤمنين فدل على اثبات القياس في الاحكام واعتبار المعاني في ايجابها والثاني ان النبوة من جهة التبنى لا تمنع حواز الكاح والثالث ان الامة مساوية للنبي صلى الله عليه وسلم في الحكم الا ما خصه الله تعالى به لانه اخبراه احل ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم ليكون المؤمنون مساوين له ﴿وقوله عز وجل هو الذي يصلي عليكم وملائكته﴾ فان الصلاة من الله هي الرحمة ومن العباد الدعاء فال الاعنى

عليك مثل الذي صليت فاغتمضي * نوما فان لجنب المرء مضطجما

وروى معمر عن الحسن في قوله (هو الذي يصلي عليكم وملائكته) قال ان بنى اسرائيل سألوا موسى عليه السلام هل يصلي ربك فكان ذلك كبر في صدره فسأله فوحي الله عليه ان اخبرهم اني اصلي وان صلاتي رحمتي سبقت غضبي ﴿فان قيل من اصابعكم﴾ لا يجوز ان يراد باللفظ الواحد معنيين محتافان وقد جاء في القرآن اسمال لفظ الصلاة على معنى الرحمة والدعاء جميعا ﴿قيل له هذا يجوز عندنا في الالفاظ المجملة والصلاة اسم محل مفتقر الى البيان فلا يمنع ارادة المعاني المختلفة فيها كان هذا سيلا﴾ قال قتادة في قوله (وسبحوه بكرة واصيلا) صلاة الضحى وصلاة العصر ﴿وقوله تعالى ﴿وداعبا الى الله باذنه وسراجا منيرا﴾ سمي النبي صلى الله عليه وسلم سراجا منيرا لشبهاله بالسراج الذي به يستنار الانساء في الظلمة لانه نعم صلى الله عليه وسلم وقد طبعت الارض طامة الشرك فكان كالسراج الذي يظهر في الظلمة وكسمى القرآن نورا وهدى وروحا وسمى جبريل عليه السلام روحا لان الروح بها يحيى الحيوان وذلك كله مجاز واستعارة وتشبيه ﴿وقوله تعالى ﴿يحينهم يوم يلقونه سلام﴾ قال قتادة محبة اهل الحنة السلام﴾ قال ابو بكر هو مثل قوله (دعواهم فيها سبحانك اللهم وتحينهم فيها سلام)

باب الطلاق قبل النكاح

قال الله تعالى ﴿يا ايها الذين آمنوا اذ انكمهم المؤمنات ثم طلعتنموهن من قبل ان تمسوهن فما لكم عليهن من عدة تعدونها فنموهن وسرحوهن سراحا حيلا﴾ قال ابو بكر قد نازع اهل العلم في دلالة هذه الآية في صحة اقعاق طلاق المرأة بشرط الزوج وهو ان يقول ان زوجت امرأة فهي طالق قال قائلون قد اقصت الآية العام هذا القول واسقاط حكمه اذ كانت موجبة لصحة الطلاق بعد النكاح وهذا القائل مطلق قبل النكاح وقال آخرون دلالتها على طامة في صحة هذا القول من قائله ولزوم حكمه عند وجود النكاح لانها حكمت بصحة وقوع الطلاق

قوله (عليك) الى
آخره هكذا اكثر
النسخ وفي بعضها
(صلى عليك الذي
صليت فاعتمضي)
(لمصححه)

بمدا النكاح ومن قال لاجنية اذا تزوجتك فانت طالق فهو مطلق بمدا النكاح فوجب بظاهر الآية ايقاع طلاقه وانبات حكم لفظه وهذا القول هو الصحيح وذلك لانه لا يخلو المقاد لهذا القول من ان يكون مطلقا في حال العقد اوفى حال الاضافة ووجود الشرط فلما اتفق الجميع على ان من قال لامرأته اذا بنت مني وصرت اجنية فانت طالق انه موقع للطلاق في حال الاضافة لا في حال القول وانه بمنزلة من ابان امرأته ثم قال لها انت طالق فسقط حكم لفظه ولم يعتبر حال العقد مع وجود النكاح فيها صح ان الاعتبار بحال الاضافة دون حال العقد فان الثابت للاجنية اذا تزوجتك فانت طالق موقع للطلاق بعد الملك وقد اقتضت الآية ايقاع الطلاق لمن طلق بعد الملك * وقد اختلف الفقهاء في ذلك على ضروب من الاقاويل فقال ابو حنيفة وابو يوسف ورؤف ومحمد اذا قال كل امرأة تزوجها فهي طالق او قال كل مملوك املكه فهو حر ان من تزوج تطلق ومن ملك من الممالك يعتق ولم يفرقوا بين من عم او خص وقال ابن ابي ليلى اذا عم لم يقع وان سمي شيئا بعينه او جماعة الى اجل وقع وكذلك قول مالك وذكر عن مالك ايضا انه اذا ضرب لذلك اجلا يعلم انه لا يبلغه فقال ان تزوجت امرأة الى كذا وكذا سنة لم يلزمه شيء ثم قال مالك ولو قال كل عبد اشتريه فهو حر فلا شيء عليه وقال الثوري اذا قال ان تزوجت فلانة فهي طالق لزمه ما قال وهو قول عثمان البتي وقال الاوزاعي فيمن قال لامرأته كل جارية اتسرى بها عليك فهي حرة فتسرى عليها جارية فانها تعتق وقال الحسن بن صالح اذا قال كل مملوك املكه فهو حر فليس بشيء ولو قال اشتريه او ارثه او نحو ذلك عتق اذا ملك بذلك الوجه لانه خص ولو قال كل امرأة تزوجها فهي طالق فليس بشيء ولو قال من بنى فلان او من اهل الكوفة او آل كذا لزمه قال الحسن لانهم احدا منذ وضعت الكوفة افي غير هذا وقال الليث فيما خص انه يلزمه في الطلاق والعق وقال الشافعي لا يلزمه من ذلك شيء لا اذا خص ولا اذا عم * وقد اختلف السلف ايضا في ذلك روى عن ياسين الزيات عن عطاء الخراساني عن ابي سلمة بن عبد الرحمن ان عمر بن الخطاب قال في رجل قال كل امرأة تزوجها فهي طالق قال هو كما قال وروى مالك عن سعيد بن عمرو بن سليم الزرقى انه سأل القاسم ابن محمد عن رجل طلق امرأته قبل ان يتزوجها فقال القاسم ان رجلا خطب امرأة فقال هي على كذا فهاهي ان تزوجتها فامر عمر بن الخطاب ان يتزوجها ولا يقربها حتى يكفر كفارة الظهار وروى الثوري عن محمد بن قيس عن ابراهيم عن الاسود انه قال ان تزوجت فلانة فهي طالق فتزوجها فاسيا فاني ابن مسعود فذكر ذلك له فالتزمه الطلاق وهو قول النخعي والشافعي ومجاهد وعمر بن عبد العزيز وقال الشعبي اذا سمي امرأة بعينها او قال ان تزوجت من بنى فلان فهو كما قال واذا قال كل امرأة تزوجها فليس بشيء وقال سعيد بن المسيب اذا قال ان تزوجت فلانة فهي طالق فليس بشيء وقال القاسم بن سالم وعمر بن عبد العزيز هو جائز عليه وروى عن ابن عباس في رجل قال ان تزوجت فلانة فهي طالق انه ليس بشيء وروى عن عائشة وجابر في آخرين من التابعين قالوا لا طلاق قبل نكاح ولا دلالة في هذا اللفظ على مخالفة قول اصحابنا لان عندنا

ان من قال ان تزوجت امرأة فهي طالق انه مطلق بعد النكاح وما قدمنا من دلالة الآية على صحة قولنا كاف في الاحتجاج على المخالف وتصحيح المقالة * ويدل عليه قوله تعالى «يا ايها الذين آمنوا اوفوا بالعقود» اقتضى ظاهره الزام كل عاقد موجب عقده ومقتضاه فلما كان هذا القائل عاقدا على نفسه ايقاع طلاق بعد النكاح وجب ان يلزمه حكمه ويدل عليه قوله صلى الله عليه وسلم المسلمون عند شروطهم اوجب ذلك ان كل من شرط على نفسه شرطا لزم حكمه عند وجود شرطه ويدل عليه من طريق النظر اتفاق الجميع على ان النذر لا يصح الا في ملك وان من قال ان رزقني الله الف درهم فله على ان التصديق بمائة منها انه ناذر في ملكه من حيث اضافته اليه وان لم يكن مالكا في الحال فكذلك الطلاق والعقود اذا اضافتهما الى الملك كان مطلقا ومعتقا في الملك ويدل عليه ان من قال لجارته ان ولدت ولدا فهو حر فحملت بعد ذلك وولدت انه يعتق وان لم يكن مالكا في حال القول لان الولد مضاف الى الام التي هو مالكتها كذلك اذا اضاف العتق الى الملك فهو معتق في الملك وان لم يكن له ملك موجود في الحال وايضا قد اتفق الجميع على انه اذا قال لامرأته ان دخات الدار قانت طالق فدخلتها مع بقاء النكاح انها تطلق ويكون بمنزلة ما لو قال لها في تلك الحال انت طالق ولو اياها ثم دخلها كان بمنزلة ما لو قال لها في تلك الحال انت طالق فلانطلق فدل ذلك على ان المخالف يصير كالمتكلم بالجواب في ذلك الوقت فوجب ان يكون القائل بكل امرأة اتزوجها فهي طالق فتزوج بمنزلة من تزوج ثم قال لها انت طالق * فان قيل لو كان هذا صحيحا لوجب انه لو حلف ثم جن فوجد شرط البين ان لا يبحث لانه بمنزلة المتكلم بالجواب في ذلك الوقت * قيل له لا يجب ذلك لان المجنون لا يقول له وقوله وسكوته بمنزلة فلما لم يصح قوله لم يصح ايقاعه ابتداء ولما كان قوله قبل الجنون صحيحا لزمه حكمه في حال الجنون ومع ذلك فان المجنون قد يصح طلاق امرأته وعتق عبده لانه لو كان مجنونا او عينا لفرق بينه وبينها وكان طلاقا ولو ورث اياه عتق عليه كالتام لا يصح منه ابتداء الايقاع ويلزمه حكمه بسبب يوجبه مثل ان يكون قد وكل بعقوبه او طلاق امرأته فطلق وهو نائم * فان قيل قد روى عن علي ومعاذ بن جبل وجابر بن عبد الله ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا طلاق قبل نكاح * قيل له اسانيدها مضطربة لا يصح من جهة النقل ولوصح من جهة النقل لم يدل على موضع الخلاف لان من ذكرنا مطلق بعد النكاح وايضا فانه نفي بذلك ايقاع طلاق قبل النكاح ولم ينف العقدة فلما كان قوله لا طلاق قبل نكاح حقيقة نفي الايقاع والعقد على الطلاق ليس بطلاق لم يتناوله اللفظ من وجهين احدهما ان اطلاق ذلك في العقد مجاز لاحقيقة لان من عقد يمينا على طلاق لا يقال انه قد طلق مالم يقع وحكم اللفظ حمله على الحقيقة حتى تقوم دلالة المجاز والثاني انهم لم يختلفوا انه مستعمل في الحقيقة فغير جائز ان يراد به المجاز لان لفظا واحدا لا يجوز ان يراد به الحقيقة والمجاز * وقد روى عن الزهري في قوله صلى الله عليه وسلم لا طلاق قبل نكاح انما هو ان يذكر للرجل المرأة فيقال له

تروحها فيقول هي طالق التة فهذا ليس بشئ فاما من قال ان روجت فلاة فهي طالق
 التة فاما طلقها حين تزوجها وكذلك في الحرمة وقد قل فيه انه ان اراد العقد فهو
 الرحل يقول لاحيه ان دخلت الدار فانت طالق ثم يروحها فتدخل الدار فلا تطلق
 وان كان الدحول في حال السكاح : قال ابونكر لا فرق بين من حص او عم لانه ان كان
 اذا حص فهو مطلق في الملك وكذلك حكمه اذا عم وان كان اداعم غير مطلق في ملك
 وكذلك في حال الحصوص : فان قل اداعم فقد حرم جميع النساء على نفسه كالمطاهر لما حرم
 امرأه محرما منها لم تست حكمه : قيل له هذا عاط من وحوه اخذها ان المطاهر انما قصد
 محرم امرأة نعيمها ومن اصل المخالف انه اذا عين وحص وقع طلاقه وانما لا يوقعه اداعم فواحب
 على اصله ان لا يقع طلاقه وان حص كالم محرم المطاهر منها محرما منها وايضا ان الله تعالى لم يسل حكم
 طهاره ومحرمة بل حرما عاينه هذا القول وانت عليه حكم طهاره وايضا ان الخالف بطلاق من يروح
 من النساء غير محرم للنساء على نفسه لانه لم يوجب بذلك محرم السكاح وانما وحب طلاقا بعد صحة السكاح
 ووقوع استباحة الضع وايضا فانه اذا قال كل امرأة اروحها فهي طالق متى الرماء ما عهد عليه من
 الطلاق لم يكن محريم المرأة مهما بل انما تطلق واحدة ومحور له ان يروحها ثانيا ولا يقع شئ فهداه
 الوحوه كلها : عن افعال هذا السائل في سؤاله ذلك وانه لا تعلق له بالمستله : قال ابونكر ومن
 الناس من يقول اذا قال ان يروحها فهي طالق وان استترته فهو حر انه لا يقع الا ان يقول اذا صح
 بكاحي لك فانت طالق بعد ذلك واذا ما كنتك السرى فانت حر وذهب الى انه اذا حمل السكاح
 والسرى شرطا للطلاق والعاق فسيل ذلك الصع وملك الرقة ان قما بعد العقد وهذه هي حال
 انقاع الطلاق والعق فيرد الملك والطلاق والماق مما فلا يمان لان الطلاق والتاق لا يمان
 الا في ملك مسرر قبل ذلك : قال ابونكر وهذا لا معنى له لان المائل اذا يروحك فانت
 طالق واذا استرته فانت حر معلوم من فحوى كلامه انه اراده انقاع الطلاق بعد صحة السكاح
 وانقاع العاق بعد صحة الملك فكور تمرلة المائل اذا ملكك بالسكاح او ملكك بالسرى
 فاما كان الملك بالسكاح والسرى في مصمون اللفظ صار ذلك كالنطق : قال قبل لو كان ذلك
 كذلك لو حب ان يكون المائل ان اسرته عدا فامرأى طالق فاسترى عبد العيره ان لا يطلق
 امرأه لان في مصمون لفظه الملك كانه قال ان ملكك بالسرى : قيل له لا يحب ذلك لان اللفظ
 انما يصمن الملك فيما وقع طلاقه او عتقه فاما في غيرها فهو محمول على حكم اللفظ من غير انصاف
 له بوقوع ملك ولا عيره : وقوله تعالى (من قل ان يمسوه) قد بينا في سورة البقرة ان الحلوة
 مرادة بالمسيس وان بنى العدة معلق سى الحلوة والجماع جميعا وفيما قدما ما يعنى عن الاعاده :
 وقوله تعالى (فتعوهن) ان كان المراد من لم يسم اها مهرا فهو على الوحوه كقوله تعالى
 (اوهرصواهن فريضة ومعوهن) وان كان المراد المدحول بها فهو بد غير وحب : وقد حدثنا
 عبد الله بن محمد بن اسحاق قال حدثنا الحسن بن ابي الربيع قال اخبرنا عبد الرزاق عن معمر
 عن قتاده في قوله تعالى (فما لكم عاين من عدة تعتدونها) الآية قال التي مكحت ولم يبين لها

ولم يصر لها فليس لها صداق وليس عليها عدة وقال قتادة عن سعد بن مسعود قوله
في البقرة (فصف ما فرصم) وقوله تعالى (وسر حوهن) بعد ذكر الطلاق قبل الدخول يشبه
ان يكون المراد به احرارها من يده او من حاله لانه مذكور بعد الطلاق فالظاهر ان هذا
التسريح ليس بطلاق ولكنه بيان انه لا سبيل له عليها وان علمه بحلها من يده وحاله وبالله
التوفيق

باب ما حل الله تعالى لرسوله من النساء

قال الله تعالى ﴿يا ايها النبي انا احل لك ارواحك اللاتي آتيت احورهن﴾ الآية قال ابو بكر
قد انتصمت الآية صروب الكاح الذي احله الله تعالى ليه صلى الله عليه وسلم فيها قوله ﴿اللاتي
آتيت احورهن﴾ اعني من روح منهن ثم رسمى واعطاهن ومنها مملكت اليمن بقوله
(ومملكت يمنك بما افاء الله عليك) مثل ربحانة وصفيه وحوبره بما عصفها وروحها وذلك
بما افاء الله عليه من الصمة وذكر تعالى بعد ذلك ما حل له من افاريه فقال ﴿وريت عمل وسان
عمامك﴾ ثم ذكر ما حل له من النساء بغير مهر فقال ﴿وامراء مؤمنات وهن عسها للنبي﴾ واحتر
انه مخصوص بذلك دون امه واهله واهله سواء فيمن تقدم ذكرهن منه وقوله تعالى ﴿اللاتي هاجرن
معك﴾ قال ابو يوسف لا دلالة فيه على ان اللاتي لم يهاجرن كن محرمات عليه وهذا يدل على انه
لم يكن يرى ان المحصوص المذكور يدل على ان ما عداه بخلافه وروى دود بن ابي هذ عن محمد
ابن ابي موسى عن ربيعة عن ابي بكر قال قال له ارايت لو هلك ما رسول الله صلى الله عليه وسلم اكان له
ان يكح قال وما عداه احل الله له صروا من النساء فكان بروح منهن ما ساء لا في باها الى انا احل لك
ارواحك الآية وهذا يدل على ان حصص الله تعالى لا يذكور اب الا بالاحه لم يوجب عليه
خطر من سواهن عداي من كعب لا يهاجرهن لو هلك لكان له ان يروح غيرهن وقد روى عن ابي
هاني خلاف ذلك روح اسرائيل عن السدي عن ابي صالح عن ابي هاني قالت حصص رسول الله صلى الله
عليه وسلم فاعدت اليه بعد فارق الله انا احل لك ارواحك الى قوله ﴿اللاتي هاجرن معك﴾ وقال
ولم اكن احل له لاني لم اهاجر معه كعب مع الطامه فان صح هذا الحديث فان مذهب ابي هاني ان يوجب
لله ما حرات منهن مداوحت خطر من لم يهاجر ويحمل ان يكون قد علمت خطرهن
بغير دلالة الآية وانما افاء الله من هاجرت منهن ولم يصر من لم يهاجر بخطر ولا اناحه لا
ايها قد علمت من جهة اخرى خطرهن بقوله تعالى ﴿وامراء مؤمنات وهن عسها للنبي﴾
للنبي كآية وبها نص على ناحه عدا الكاح بلفظ الهية للنبي صلى الله عليه وسلم واحل
اهل العلم في عدا الكاح بلفظ الهية اعير الى صلى الله عليه وسلم فقال اوحده وابو يوسف
وروي ومحمد والوددي والحسن بن صالح بلفظ الكاح اعطاهن واهلها ما سعى بها وان لم يسم
سماً فاهلها مهر ملها وذكر ابن القاسم عن مالك قال الهية لا يحل لاحد اعداها صلى الله عليه
وسلم وان كانت هذه ايها ايسر على كاح واعطاهن ايهاله احصها او انك بها ما اري ذلك

بأسا وقال الشافعي لا يصح النكاح بلفظ الهبة * وقد تنازع اهل العلم حكم هذه الآية فقال
 قائلون كان عقد النكاح بلفظ الهبة مخصوصا به النبي صلى الله عليه وسلم لقوله تعالى في نسق
 التلاوة (خالصة لك من دون المؤمنين) * وقال آخرون بل كان النبي صلى الله عليه وسلم وامته
 في عقد النكاح بلفظ الهبة سواء وانما خصوصية النبي صلى الله عليه وسلم كانت في جواز استباحة
 البضع بعير بدل وقد روى نحو ذلك عن محاهد وسعيد بن المسيب وعطاء بن ابي رباح وهذا
 هو الصحيح لدلالة الآية والاصول عليه * فامادلالة الآية على ذلك فمن وجوه احدها قوله
 (وامرأة مؤمنة ان وهبت نفسها للنبي ان اراد النبي ان يستنكحها خالصة لك من دون
 المؤمنين) فلما اخبر في هذه الآية ان ذلك كان خالصا لدون المؤمنين مع اضافة لفظ الهبة
 الى المرأة دل ذلك على ان ما خص به النبي صلى الله عليه وسلم من ذلك انما هو استباحة البضع
 بغير بدل لانه لو كان المراد اللفظ لما ساركة فيه غيره لان ما كان مخصوصا به وخالصا له فغير
 جائز ان تقع بينه وبين غيره فيه شركة حتى يساويه فيه اذ كانت مساوانهما في الشركة تزيد
 معنى الخلوص والتخصيص فلما اضاف لفظ الهبة الى المرأة فقال (وامرأة مؤمنة ان وهبت نفسها
 للنبي) فاحاز العقد منها بلفظ الهبة عامنا ان التخصيص لم يقع في اللفظ وانما كان في المهر *
 فان قيل قد ساركة في جواز تملك البضع بغير بدل ولم يمنع ذلك خلوصه له فكذلك في لفظ
 العقد قيل له هذا غلط لان الله اخبر انها خالصة له وانما جعل الخلوص فيما هو له واسقاط
 المرأة المهر في العقد ليس هولها ولكنه عليها فلم يخرجها ذلك من ان يكون ما جعل له خالصا لم
 تنسركه فيه المرأة ولا غيره * والوجه الثاني من دلالة الآية قوله تعالى (ان اراد النبي ان
 يستنكحها) فسمى العقد بلفظ الهبة نكاحا فوجب ان يجوز لكل احد لقوله تعالى (فانكحوا
 ما طاب لكم من النساء) وايضا لما جاز هذا العقد للنبي صلى الله عليه وسلم وقد امرنا بانباعه والاقتداء به
 وجب ان يجوز لنا فعل مثله الا ان تقوم الدلالة على انه كان مخصوصا باللفظ دون امته وقد
 حصل له معنى الخلوص المذكور في الآية من جهة اسقاط المهر فوجب ان يكون ذلك
 مقصورا عليه وما عداه فغير محمول على حكمه الا ان تقوم الدلالة على انه مخصوص به * وبما يدل
 على ان خصوصية النبي صلى الله عليه وسلم كانت في الصداق ما حدثنا عن عبد الله بن احمد بن حنبل
 قال حدثني ابي قال حدثنا محمد بن بشر قال حدثنا هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة انها كانت تعير
 النساء اللاتي وهبن انفسهن لرسول الله صلى الله عليه وسلم قالت الا تستحي ان تعرض نفسك
 لغير صداق فانزل الله تعالى (ترجي من تشاء منهم وتقوى اليك من تشاء) الى قوله (فلا جناح عليك)
 قالت عائشة رضي الله تعالى عنها لرسول الله صلى الله عليه وسلم اني اري ربك يسارع في هواك * ويدل
 على جوازه بلفظ الهبة ما حدثنا عن محمد بن علي بن زيد الصائغ قال حدثنا سعيد بن منصور
 قال حدثنا يعقوب بن عبد الرحمن قال حدثنا ابو حازم عن سهل بن سعد ان امرأة
 جاءت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله جئت لاهب نفسي لك فظفر
 اليها فصعد البصر وصوبه ثم طأطأ رأسه فقام رجل من الصحابة فقال يا رسول الله ان لم تك لك

بها حاجة فزوجنيها وذكر الحديث الى قوله فقال معي سورة كذا وسورة كذا فقال اذهب
 فقد ملكتكها بمالك من القرآن ففي هذا الحديث انه عقد له الكاح بلفظ التملك والهبة من
 الفاظ التملك فوجب ان يجوز بها عقد النكاح ولانه اذا ثبت بلفظ التملك بالسنة ثبت
 بلفظ الهبة اذ لم يفرق احد بينهما * فان قيل قد روى انه قال قد زوجتك بمالك من القرآن
 * قيل له يجوز ان يكون ذكر صرة التزويج ثم ذكر لفظ التملك لبيان انها سواء في جواز عقد
 النكاح بهما وايضا لما شبه عقد الكاح عقود التملك في اطلاقه من غير ذكر الوقت وكان
 اتوقيت يفسده وجب ان يجوز بلفظ التملك والهبة كجواز سائر الاشياء المملوكة
 وهذا اصل في جواز سائر الفاظ التملك * ولا يجوز بلفظ الاباحة لان ذلك اصلا آخر يمنع
 جوازه وهو المتعة التي حرمها النبي صلى الله عليه وسلم ومعنى المتعة اباحة التمتع بها فكل
 ما كان من الفاظ الاباحة لم ينقد به عقد النكاح قياسا على المتعة وكل ما كان من الفاظ التملك
 ينقد به النكاح قياسا على سائر عقود التملك لشبهها بها من الوجوه التي ذكرنا * وقد اختلف
 في المرأة التي وهبت نفسها للنبي صلى الله عليه وسلم فروى عن ابن عباس رواية وعكرمة
 انها ميمونة بنت الحارث وقال علي بن الحسن هي ام شريك الدوسية وعن الشعبي انها امرأة
 من الانصار وقيل انها زينب بنت خزيمة الانصارية * قوله تعالى * قد علمنا ما فرضنا عليهم
 في ازواجهم * قال قتادة فرض ان لا ينكح امرأة الا بولي وشاهدين وصداق ولا ينكح الرجل
 الا اربعا وقال مجاهد وسعيد بن جبير اربع * قال ابو بكر وقوله * وما ملكك ايمانهم * يعني
 ما اباح لهم بملك اليمين كما اباحه للنبي صلى الله عليه وسلم وقوله * ولكيلا يكون عليك حرج *
 يرجع والله اعلم الى قوله * انا احللكم ازواجكم * وما ذكر بعده فيما اباحه للنبي صلى الله عليه وسلم
 عليه وسلم لئلا يضيق عليه لان الحرج الضيق فاخير تعالى بتوسعه على النبي صلى الله عليه وسلم
 فيما اباحه له وعلى المؤمنين فيما اطلقه لهم * قوله تعالى * ترجى من تشاء منهم وتؤوي
 اليك من تشاء * حدثنا عبد الله بن محمد بن اسحاق قال حدثنا الحسن بن ابي الربيع قال اخبرنا
 عبد الرزاق عن معمر عن منصور عن ابي رزين في قوله تعالى * (ترجى من تشاء منهم) * المرجات
 ميمونة وسودة وصفية وجويرية وام حبيبة وكانت عائشة وحفصة ولم سلمة وزينب سواء في القسم
 وكان النبي صلى الله عليه وسلم يساوي بينهم * وحدثنا عبد الله بن محمد بن اسحاق قال حدثنا الحسن
 بن ابي الربيع قال اخبرنا عبد الرزاق عن معمر عن الزهري في قوله تعالى * (ترجى من تشاء منهم) *
 قال كان ذلك حين انزل الله ان يخبرهن قال الزهري وما علمنا رسول الله ارحى منهم احدا ولقد
 آواهن كلهن حتى مات صلى الله عليه وسلم قال معمر وقال قتادة جعله الله في حل ان يدع من شاء
 منهم ويؤوي اليه من شاء يعني قسما وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم قسم قال معمر واخبرنا من مع
 الحسن بقول كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا خطب امرأة فليس لاجد ان يخطبها حتى يتزوجها رسول
 الله صلى الله عليه وسلم او يدعها ففي ذلك نزلت * (ترجى من تشاء منهم) * قال ابو بكر وروى زكريا
 عن الشعبي * (ترجى من تشاء منهم) * قال نساء كن وهن انفسهن لرسول الله صلى الله عليه وسلم فارحى

بعضهم ودخل بعض منهم ام شريك لم يتزوج بعده وقال مجاهد (ترجى من نشاء منهم) قال ترجيهم من غير طلاق ولا تاتيهم وروى عاصم الاحول عن معاذة العدوية عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يستأذننا في يوم احدانا بعد ما نزل (ترجى من تشاء منهم) فقالت ايها معاذة فما كنت تقولين لرسول الله صلى الله عليه وسلم اذا استأذن فالت كنت اقول ان كان ذلك الى لم اوثر على نفسي احدا **وقال ابو بكر** وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يقسم بين نسائه ولم يذكر فيه تخصيص واحدة منهم باخر اجهما من القسم **حدثنا محمد بن بكر** قال حدثنا ابو داود قال حدثنا موسى بن اسماعيل قال حدثنا حماد عن ايوب عن ابي قلابة عن عبد الله بن يزيد الخطمي عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقسم فيعدل ويقول اللهم هذا قسمي فيما املك فلا تني فيما املك قال ابو داود يعني القاب **وحدثنا محمد بن بكر** قال حدثنا ابو داود قال حدثنا احمد بن يونس قال حدثنا عبد الرحمن يعني ابن الزناد عن هشام بن عروة عن ابيه قال قالت عائشة يا ابن ابي ابي كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يفضل امسا على بعض في القسم من مكثه عندها وكان قل يوم الا وهو يطوف علينا جميعا فيدنو من كل امراء من غير ميسر حتى يبلغ الى التي هو يومها فيبيت عندها واقد قالت سودة بنت زمعة حين است وفرت ان فارقها رسول الله صلى الله عليه وسلم يارسول الله بومي لعائشة فقل ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم منها قالت تقول في ذلك انزل الله تعالى وفي استاهها اراء قال (وان امرأة خافت من بعلها اشوزا **وروى عن عائشة** ان النبي صلى الله عليه وسلم استأذن نساءه في مرضه ان يكون عند عائشة فاذن له وهذا يدل على انه قد كان يقسم لجمعهم وهو اصح من حديث ابي رزبن الذي ذكر فيه انه ارعى جماعة من نسائه ثم لم يقسم لهن وطاهر الآية يقتضي تخيير النبي صلى الله عليه وسلم في ارجاء من شاء منهم وابواء من شاء فليس يمتنع ان يختار ابواء الجمع الاسود فانهما رخصيتان يجعل يومها لعائشة **وقوله تعالى** ومن استغيف ممن عزل فلا حاج عليك **يعني** والله اعلم في ابواء من ارعى منهم اناح له بذلك ان يعتزل من شاء منهم ويؤوى من شاء وان يؤوى منهم من شاء بعد الاعتزال **وقوله تعالى** ذلك ادنى ان تقر اعينهم **يعني** والله اعلم اذا علمن بعد الارحاء ان لك ان تؤوى وترد الى القسم وهذه الآية تدل على ان القسم بينهم لم يكن واجبا على النبي صلى الله عليه وسلم وانه كان مخيرا في القسم لمن شاء منهم وترك من شاء منهم **وقوله تعالى** لا يحل لك النساء من بعد ولا ان تبدل بهن من ازواج **روى** ليث عن مجاهد قال يعني من بعد ما سمى لك من مسلمة ولا يهودية ولا نصرانية ولا كافرة وعن مجاهد ايضا في قوله **الا ما ملكك بمك** قال لا بأس ان تنسرى اليهودية والنصرانية وروى سجد عن قتادة **لا يحل لك النساء** من بعد ولا ان تبدل بهن من ازواج **قال** لما خيرهن فاحترن الله ورسوله قصره عليهن من التسع الا اني احترن الله ورسوله والدار الآخرة وهو قول الحسن وروى غير ذلك وهو ما روى اسرائيل عن السدي عن عبد الله بن شداد **لا يحل لك النساء** من بعد ولا ان تبدل بهن من ازواج **قال** ذلك لو طلقهن لم يحل له ان يستبدل قال وكان ينكح ما شاء بعد ما نزلت هذه الآية قال فبازات هذه الآية وعنده تسع نسوة ثم تزوج ام حبيبة

بنت ابي سفيان وجويرية بنت الحارث * قال ابو بكر ظاهرا الآية يفيد تحريم سائر النساء على النبي صلى الله عليه وسلم سوى من كن تحته وقت نزولها وقد روى ابن جريج عن عطاء عن عبيد بن عمير عن عائشة قالت مامات رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى حل له النساء * قال ابو بكر وهذا يوجب ان تكون الآية منسوخة وليس في القرآن ما يوجب نسخها فهي اذا منسوخة بالسنة ويحتج به في جواز نسخ القرآن بالسنة * فان قيل قوله (لا يحل لك النساء من بعد) خبر والخبر لا يجوز النسخ في خبره * قيل له انه وان كان في صورة الخبر فهو مهيى يجوز ورود النسخ عليه وهو بمنزلة ما لو قال لا تزوج بعدهم النساء فيجوز نسخه * قوله تعالى * ولو اعجبك حسنهن * يدل على جواز النظر الى وجه المرأة الاجنبية اذا لم يعجبه حسنها الا وقد نظر اليها

باب ذكر حجاب النساء

قال الله تعالى ﴿يا ايها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوت النبي الا ان يؤذن لكم الى طعام غير ناظرين اناه﴾ حدثنا عبد الله بن محمد قال حدثنا الحسن بن ابي الربيع قال اخبرنا عبد الرزاق قال اخبرنا معمر عن ابي عثمان واسمه بلعد بن دينار عن انس قال لما تزوج النبي صلى الله عليه وسلم زينب اهدت اليه ام سليم حيسا في تور من حجارة فقال النبي صلى الله عليه وسلم اذهب فادع من لقيت من المسلمين فدعوت له من لقيت فجعلوا يدخلون فيأكلون ويخرجون فوضع النبي صلى الله عليه وسلم يده على الطعام فدعا فيه وقال فيه ما ساء الله ان يقول ولم ادع احدا لقيته الا دعوته فاكلوا حتى شبعوا وخرجوا وبقي طائفة منهم فاطلوا عليه الحديث فانزل الله تعالى ﴿يا ايها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوت النبي الا ان يؤذن لكم الى طعام غير ناظرين اناه﴾ الى قوله (وقلوبهن) * وروى بشر بن الفضل عن حميد الطويل عن انس ذكر حديث بناء النبي صلى الله عليه وسلم بزینب ووليمته فلما طعم القوم وكان بما يفعل اذا اصبح ليلة بنائه دنا من حجر امهات المؤمنين فسلم عليهن وسلمن عليه ودعاهن ودعون له فلما انصرف وانا معه الى بيته بصرت رجلين قد جرى بينهما الحديث من ناحية البيت فانصرف عن بيته فلما رأى الرجلان انصرف رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيته وثبا خارجين فاخبر انهما قد خرجا فرجع حتى دخل بيته فارخى الستر بيني وبينه وانزلت آية الحجاب * وروى حماد بن زيد عن اسلم العلوي عن انس قال لما نزلت آية الحجاب جئت لادخل كما كنت ادخل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ورائك يا انس * قال ابو بكر فانظمت الآية احكاما منها النهي عن دخول بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم الا باذن وانهم اذا اذن لهم لا يقعدون انتظارا لبلوغ الطعام ونضجه واذا اكلوا لا يقعدون للحديث وروى عن مجاهد (غير ناظرين اناه) قال متحنيين حين نضجه ولا مستأنسين لحديث بعد ان يأكلوا وقال الضحاك (غير ناظرين اناه) قال نضجه * قوله تعالى ﴿واذا سألتوهن متاعا فسألوهن من وراء حجاب﴾ قد تضمن

خطر رؤية ارواح النبي صلى الله عليه وسلم وبينه ان ذلك اطهر لقلوبهم وقلوبهم لان
 نظر انفسهم الى بعض رما حدث عنه المل والشهوه فطعن الله بالحجاب الذي اوحه هذا
 السبب في قوله تعالى ﴿وما كان لكم ان تؤدوا رسول الله﴾ يعني تباين في هذه الآفة من الحجاب
 الاستيدان ورك الاطالة للحديث عنه والحجاب بهم وبين اسأته وهذا الحجب
 وان رل خاصا في النبي صلى الله عليه وسلم وارواحه فابغى نام فيه وفي غيره ادكما
 مأمورين باسمه والاقتران به الا ما حصه الله نادون امته وقد روى معمر عن قتادة ان رجلا
 قال لو قصص النبي صلى الله عليه وسلم ارواحه ما شئنا فارتل الله تعالى ﴿وما كان لكم ان تؤدوا
 رسول الله﴾ قال ابو بكر ما ذكره قتادة هو احد ما اسطه الآفة وروى عيسى بن بولس
 عن ابي اسحاق عن صلة بن رفر عن حذيفة انه قال لامرأته ان سر لك ان يكونى روحى
 في الحية ان جمع الله بينا فيها فلا روحى بعدى فان المراء لآخر ارواحها ولذلك حرم الله على
 ارواح النبي صلى الله عليه وسلم ان يروحن بعد - وروى حمد الطويل عن انس قال سألت ابا حنيفة
 روح النبي صلى الله عليه وسلم المراء ما يكون لها روح وموت فدخل الحية هي وروحها لهما
 يكون قال نام حية لاجسهما طالما كان معهما في الدنيا فكون روحه في الحية يام حية رهب حسن
 الخلق بخير الدنيا والآخرة قوله لا لي بل لاجل حاج عاجل في المنى ولا اساس في الآفة قال
 قتادة رخص لهؤلاء لان لا يحسن منهم فاما اوكر ذكر دوى المحارم من وكرساء من والمعنى
 والله اعلم الخرافة (ولا ما ملك انما من اعنى الام لان العدد والحلم لا يحصى فيما ساج لهم
 من النظر الى النساء في قوله تعالى ﴿ان الله وملائكته يصلون على النبي يا ايها الذين آمنوا صلوا
 عليه وسلموا تسليما﴾ الصلاة من الله هي الرحمة ومن اء اء الدعاء وقد عدم ذكره وروى عن
 ابي الهيثم ان الله وملائكته يصلون على النبي قال سلام الله عليه عبد الملاك وصلاة الملائكة
 عليه بالدعاء - قال ابو بكر يعنى والله اعلم اء الله الملائكة رحمة الله صلى الله عليه وسلم ونام
 اعنه عليه فهو معنى قوله صلاة عبد الملائكة وروى عن الحسن هو الذي يصلى عليكم وملائكته
 ان بن اسرائيل سألوا موسى عليه السلام هل يصلى ربك فكان ذلك كرم في صدره فابغى
 الله اله ان احرمهم انى اصلى وان صلاتى ان رحمتى سمعت عصى في وقوله ﴿يا ايها الذين
 آمنوا صلوا عليه﴾ قد تضمن الامر بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وطاهره تقصى
 الوحوب وهو فرض عندنا في فعلها الانسان مرة واحدة في صلاة او غير صلاة فقد ادى فرضه
 وهو مل كلمة الواحد والاصديق فالى صلى الله عليه وسلم في فعله الانسان مرة واحدة في عمره
 فقد ادى فرضه ورغم الشافعى ان الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فرض في الصلاة وهذا قول
 لم يسقه اله احد من اهل العلم فيما نعلمه وهو خلاق الآثار لو اءة عن النبي صلى الله عليه وسلم
 لفرضها في الصلاة بها حديث اس مسعود حين علمه التشهد فقال اء اءات هذا اوقات هذا فقد
 تمت صلاتك فان سنت ان تقوم فقم وقوله ثم اخذ من اطيب الكلام ما سأت وحديث اس عمر عن النبي
 صلى الله عليه وسلم اء اء رفع الرجل رأسه من آخر سجده وقعد فحدث فلان يسلم فقد عت صلاة

ان يعرفن انهن حرائر فلا يؤذين وقال ابن عباس ومجاهد تغطي الحرة اذا خرجت جبينها ورأسها خلاف حال الاماء وحدثنا عبدالله بن محمد قال حدثنا الحسن قال اخبرنا عبدالرزاق قال اخبرنا معمر عن ابي خنيم عن صفية بنت شيبة عن ام سلمة قالت لما نزلت هذه الآية (بدنين عليهن من جلابيبهن) خرج نساء من الانصار كان علي رؤوسهن الغربان من اكية سود يلبسهاهن قال ابوبكر في هذه الآية دلالة على ان المرأة الشاة مأمورة بستر وجهها عن الاجنبيين واظهار الستر والعفاف عند الخروج لئلا يطمع اهل الرب فيهن وفيها دلالة على ان الامة ليس عليها ستر وجهها وسعرها لان قوله تعالى (ونساء المؤمنين) ظاهره انه اراد الحرائر وكذا روى في التفسير لئلا يكتفى مثل الاماء اللاتي هن غير مأمورات بستر الرأس والوجه فجعل الستر فرقا يعرف به الحرائر من الاماء وقدر روى عن عمر انه كان يضرب الاماء ويقول اكشفن رؤوسكن ولا تشبهن بالحرائر في قوله تعالى (لئن لم ينته المنافقون والذين في قلوبهم مرض والمرحومون في المدينة) الآية حدثنا عبدالله بن محمد قال حدثنا الحسن قال اخبرنا عبدالرزاق عن معمر عن قتادة ان ناسا من المنافقين ارادوا ان يظهروا نفاقهم فنزلت (لئن لم ينته المنافقون والذين في قلوبهم مرض والمرجفون في المدينة لغريكم بهم) اي لتحرسنك وقال ابن عباس لغريكم بهم لسلطنتك عليهم ثم لا يجاورنك فيها الا قليلا بالنفي عنها قال ابوبكر في هذه الآية دلالة على ان الارجاف بالمؤمنين والاساعة بما يغمهم ويؤذيهم يسحق به الحزر والتقى اذا اصر عليه ولم ينته عنه وكان قوم من المنافقين وآخرون ممن لا بصيرة له في الدين وهم الذين في قلوبهم مرض وهو صنف اليقين يرجفون باجتماع الكفار والمنكرين وتعاضدهم ومسيرهم الى المؤمنين فيعظمون شأن الكفار بذلك عندهم وبخوفونهم فانزل الله تعالى ذلك فيهم واخبر تعالى باستحقاقهم النفي والقتل اذا لم ينتهوا عن ذلك فاخبر تعالى ان ذلك سنة الله وهو الطريقة المأمور بلزومها واتباعها في قوله تعالى (وان ننجد لسنة الله تبديلا) يعني والله اعلم ان احدا لا يقدر على تغيير سنة الله وابطالها . آخر سورة الاحزاب

ومن سورة سبأ

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى (اعملوا آل داود شكرا) روى عن عطاء بن يسار قال تلا رسول الله صلى الله عليه وسلم على المنبر (اعملوا آل داود شكرا وقليل من عبادي الشكور) ثم قال ثلاث من اوتيهن فقد اوتي مثل ما اوتي آل داود العدل في الغضب والرضا والقصد في الغنى والفقر وخشية الله في السر والعلانية في قوله تعالى (يعملون له ما يشاء من محاريب وتماثيل) يدل على ان عمل التماثيل كان مباحا وهو محظور في شريعة النبي صلى الله عليه وسلم لما روى عنه انه قال لا يدخل الملائكة بيتا فيه صورة وفال من صور صورة كلف يوم القيامة

ان يحياها والا فالنار وقال لمن الله المصورين وقد قيل فيه ان المراد من شبه الله تعالى بخلقهم
آخر سورة سبأ

ومن سورة فاطر

بسم الله الرحمن الرحيم

روى عكرمة قال ذكر عند ابن عباس بقطع الصلاة الكلب والمار فقراً ﴿يُؤْتِيهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾
الكلم الطيب والعمل الصالح يرفعه ﴿فَالَّذِي يَقْطَعُ هَذَا وَرَوَى سَالِمٌ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ الْكَلِمُ
الطَّيِّبُ يَرْفَعُهُ الْعَمَلُ الصَّالِحُ﴾ قوله تعالى ﴿وَمَنْ كُلَّ تَأْكُلُونَ لَحْمًا طَرِيًّا وَتَسْتَخْرِجُونَ حُلِيَّةً
تَلْبَسُونَهَا﴾ الحلية ههنا اللؤلؤ وما يتحلى به مما يخرج من البحر واختلف الفقهاء في المرأة
تحلف ان لا تلبس حلياً فقال ابو حنيفة اللؤلؤ وحده ليس بحلى الا ان يكون معه ذهب
لقوله تعالى ﴿وَمَا يُوقِدُونَ عَلَيْهِ فِي النَّارِ ابْتِغَاءَ حُلِيَّةٍ أَوْ مُتَاعٍ﴾ وهذا في الذهب دون اللؤلؤ
اذ لا توقد عليه * وقوله ﴿حُلِيَّةً تَلْبَسُونَهَا﴾ انما ساء حلية في حال اللبس وهو لا يلبس وحده
في العادة انما يلبس مع الذهب ومع ذلك فان اطلاق لفظ الحلية عليه في القرآن لا يوجب
حمل اليمين عليه والدليل عليه قوله ﴿تَأْكُلُونَ لَحْمًا طَرِيًّا﴾ واراد به السمك ولو حلف ان
لا يأكل لَحْمًا فاكل سمكاً لم يحنث وكذلك قوله ﴿وَجَعَلَ الشَّمْسُ سِرَاجًا﴾ ومن حلف لا يقعد في
سراج وقعد في الشمس لا يحنث * قوله تعالى ﴿أَنَّمَا يُخَشِيَ اللَّهُ مَنْ عِبَادَهُ الْعُلَمَاءُ﴾ فيه الابانة
عن فضيلة العلم وان به يتوصل الى خشية الله وتقواه لان من عرف توحيد الله وعدله بدلائله واصله
ذلك الى خشية الله وتقواه اذ كان من لا يعرف الله ولا يعرف عدله وما قصد له بخلق لا يخشى
عقابه ولا يتقيه وقوله في آية اخرى ﴿يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ﴾
وقال تعالى ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أُولَئِكَ هُمْ خَيْرُ الْبَرِيَّةِ﴾ الى قوله ﴿ذَلِكَ لِمَنْ خَشِيَ
رَبَّهُ﴾ فاخبر ان خير البرية من خشى ربه واخبر في الآية ان العلماء بالله هم الذين يخشونه
فحصل مجموع الآيتين ان اهل العلم بالله هم خير البرية وان كانوا على طبقات في ذلك ثم
وصف اهل العلم بالله الموصوفين بالخشية منه فقال ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَتْلُونَ كِتَابَ اللَّهِ وَأَقَامُوا
الصَّلَاةَ وَانْفَقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً يَرْجُونَ تِجَارَةً لَّنْ سِوَرٍ﴾ فكان ذلك في صفة
الخاصين لله العاملين بعلمهم وقد ذكر في آية اخرى المرض عن موجب علمه فقال ﴿وَآتَى
عَلِمَهُمُ نَبَأَ الَّذِي آتَيْنَاهُ آيَاتِنَا فَانْسَاخَ مِنْهَا فَاتَّبَعَهُ الشَّيْطَانُ فَكَانَ مِنَ الْعَاوِينَ وَلَوْ سَأَلْنَا
لَرَفَعْنَاهَا وَلَكِنَّهُ أَخْلَدَ إِلَى الْأَرْضِ وَاتَّبَعَ هَوَاهُ﴾ الى آخر القصبة فهذه صفة العالم غير
العامل والاول صفة العالم المتقى لله واخبر عن الاولين بأنهم واثقون بوعد الله وثوابه على اعمالهم
بقوله تعالى ﴿يَرْجُونَ تِجَارَةً لَّنْ تَبُورَ﴾ * قوله تعالى ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَذْهَبَ عَنَّا الْحَزْنَ﴾ روى
بعض السلف قال من شأن المؤمن الحزن في الدنيا الانراهم حين يدخلون الجنة يقولون الحمد لله الذي
اذهب عنا الحزن وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال الدنيا سجن المؤمن قيل لبعض

النسك ما بال أكثر النسك محتاجين الى ما في يد غيرهم قال لان الدنيا سجن المؤمن وهل يأكل المسجون الا من بدا المطلق ❦ قوله تعالى ﴿وما يعمر من معمر ولا ينقص من عمره الا في كتاب﴾ روى عن الحسن والضحاك قال ما يعمر من معمر ولا ينقص من عمر معمر آخر وقال الشعبي لا ينقص من عمره لا ينقضي ما ينقص منه وقتا بعد وقت وساعة بعد ساعة والعمر هو مدة الاجل التي كتبها الله لخلقه فهو عالم بما ينقص منها بعضى الاوقات والازمان ❦ قوله تعالى ﴿اولم نعمكم ما يتذكر فيه من تذكر وجاءكم النذير﴾ روى عن ابن عباس ومسروق ان العمر الذي ذكر الله به اربعمائة سنة وعن ابن عباس رواية وعن علي بن سنان سنة وحدثنا عبد الله بن محمد قال حدثنا الحسن بن ابي الربيع قال اخبرنا عبد الرزاق عن معمر قال اخبرني رجل من غفار عن سعيد المقبري عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لقد اعذر الله عبدا حيا حتى بلغ ستين او سبعين سنة لقد اعذر الله اليه لقد اعذر الله اليه ❦ وحدثنا عبد الله قال حدثنا الحسن قال اخبرنا عبد الرزاق عن معمر عن ابي خيثم عن مجاهد عن ابن عباس قال العمر الذي اعذر الله فيه الى ابن آدم سون سنة وباسناده عن مجاهد مثله من قوله ❦ قوله تعالى ﴿وجاءكم النذير﴾ روى عن بعض اهل التفسير ان النذير محمد صلى الله عليه وسلم وروى انه الشيب ❦ قال ابو بكر ويجوز ان يكون المراد النبي صلى الله عليه وسلم وسائر ما اقام الله من الدلائل على توحيد وتصدق رسله ووعد ووعدته وما يحدث في الانسان من حين بلوغه الى آخر عمره من التغير والانتقال من حال الى حال من غير صنع له فيه ولا اختيار منه له فيكون حدثا سابا ثم كهلا ثم شيخا وما يقلب فيه فيما بين ذلك من مرض وصحة وفقر وغناء وفرح وحزن ثم ما يراه في غيره وفي سائر الانبياء من حوادث الدهر التي لا صنع للمخلوقين فيها وكل ذلك داع له الى الله ونذير له اليه كما قال ﴿اولم ينظروا في ملكوت السموات والارض وما خلق الله من شيء﴾ فاخبر ان في جميع ما خلق دلالة عليه ورادا للعباد اليه . آخر سورة فاطر

ومن سورة يس

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى ﴿والشمس تجري لمستقر لها﴾ حدثنا عبد الله بن محمد قال حدثنا الحسن بن ابي الربيع قال اخبرنا معمر عن ابي اسحاق عن وهب بن جابر عن عبد الله بن عمر في قوله ﴿والشمس تجري لمستقر لها﴾ قال الشمس تطلع فيراها بنو آدم حتى اذا كان يوم غربت فنحسب ما شاء الله ثم يقال اطلعي من حيث غربت فهو يوم لا ينفع نفسا ايمانها الاية قال معمر وبلغني عن ابي موسى الاسعري انه قال اذا كانت الليلة التي تطلع فيها الشمس من حيث تغرب قام المتهمجدون لصلاتهم فصلوا حتى يملوا ثم يعودون الى مضاجعهم يفعلون ذلك ثلاث مرات والليل كما هو والنجوم واقفة لا تسري حتى يخرج الرجل الى اخيه ويخرج الناس بعضهم الى بعض ❦ قال ابو بكر فكان معنى قوله ﴿للمستقر لها﴾ على هذا التأويل وقوفها عن السبر في تلك الليلة الى ان تطلع

من مغربها قال معمر وبلغني ان بين اوا الآيات وآخرها ستة اشهر قيل له وما الآيات قال زعم قتادة قال النبي صلى الله عليه وسلم ما دروا بالاعمال ستا طلوع الشمس من مغربها والدجال والدخان ودابة الارض وخويصة احكم وامر العامة قيل له هل بلغك اى الآيات اول قال طلوع الشمس من مغربها وقد بلغني ان رجالا يقولون الدجال وحدثنا عبدالله بن محمد قال حدثنا الحسن قال اخبرنا عبدالرزاق قال اخبرنا معمر عن ثابت البناني عن انس بن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تقوم الساعة على احد يقول لا اله الا الله وروى قتادة لمستقر لها قال لوقت واحد لها لا تعدو ۞ قال ابو بكر يعني انها استقرت على سير واحد وعلى مقدار واحد لا تختلف وقيل لمستقرها لا تعد منازلها في الغروب ۞ قوله تعالى لا الشمس ينبغي لها ان تدرك القمر ۞ حدثنا عبدالله بن محمد قال حدثنا الحسن بن ابي الربيع قال اخبرنا عبد الرزاق قال اخبرنا معمر عن الحسن في قوله « لا الشمس ينبغي لها ان تدرك القمر » قال داك ليلة الهلال ۞ قال ابو بكر يعني والله اعلم انها لا تدركه فتستمر لشعاعها حتى تمنع من رؤيته لانها مسحران مقسوران على ما ربهما الله عليه لا يمكن واحدا منهما ان يتغير عن ذلك وقال ابو صالح لا تدرك احدهما ضوء الآخر وقيل لا الشمس ينبغي لها ان تدرك القمر ۞ حتى يكون نقصان ضوءها كنقصانه وقيل لا تدركه في سرعة السير ۞ وحدثنا عبدالله بن محمد قال حدثنا الحسن بن ابي الربيع قال اخبرنا عبدالرزاق عن معمر قال وباعى ان عكرمة قال لكل واحد منهما سلطان للقمر سلطان الليل وللشمس النهار فلا ينبغي للشمس ان تطلع بالليل ولا الليل سائق النهار يقول لا ينبغي اذا كان الليل ان يكون ايل آخر حتى يكون نهارا ۞ فان قيل هذا يدل على ان ابتداء الشهر نهار لا ليل لانه قال لا ولا ليل سابق النهار ۞ فاذا لم يسبق الليل النهار واستحل اجتماعهما معا وجب ان يكون النهار سابقا لليل فيكون ابتداء الشهور من النهار لا من الليل ۞ قيل له بئس تأويل الآية ما ذهبت اليه وانما معناها احد الوجوه التي تقدم ذكرها عن السائق ولم يقل احد منهم ان معناها ان ابتداء الشهور من النهار فهذا تأويل ساقط بالاجماع وايضا فلما كانت الشهور الى تتعلق بها احكام النسخ هي شهور الالهة والهلال اول ما يظهر قائما يظهر ايلا ولا يظهر ابتداء النهار وجب ان يكون ابتداؤها من الليل ولا خلاف بين اهل العلم ان اول ليلة من شهر رمضان هي من رمضان وان اول ليلة من سوال هي من سوال فثبت بذلك ان ابتداء الشهور من الليل الا ترى انهم يتدوّن بصلاة التراويح في اول ليلة منه وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اذا كان اول ليلة من رمضان صعدت فيه الشياطين وجميع ذلك يدل على ان ابتداء الشهور من اول الليل وقد قال اصحابنا فمن قال الله على اعتكاف شهر انه يبتدىء به من الليل لان ابتداء الشهور من الليل ۞ قوله تعالى ۞ وآية لهم اما حملنا ذريهم في القلح المشحون ۞ روى عن الضحاك وقاتة انه اراد سبنة نوح ۞ قال ابو بكر فنسب الذرية الى المخاطبين لانهم من حسهم كانه قال ذرية الناس ۞ وقوله تعالى ۞ وخلقناهم من مله مايركبون ۞ قال ابن عباس

السفن بعد سفينة نوح وروى عن ابن عباس رواية اخرى وعن مجاهد ان الابل سفن البر
 ﴿وقوله تعالى﴾ ومن نعدره ننكسه في الخلق ﴿قال قتادة بصيره الى حال الهرم التي تشبه حال الصبي
 في عروب العلم وضعف القوى وقال غيره نصيره بعد القوة الى الضعف وبعد زيادة الجسم الى نقصان
 وبعد الجدة والطراوة الى البلى ﴿قال ابوبكر ومثله قوله تعالى﴾ (ومنكم من يرد الى ارجل
 العمر) وسواء ارجل العمر لانه لا يرجي له بعد عود من النقصان الى الزيادة ومن الجهل
 الى العلم كما يرجي مصير الصبي من الضعف الى القوة ومن الجهل الى العلم ونظيره قوله
 تعالى (ثم جعل من بعد قوة ضعفا وشيبة) ﴿وقوله تعالى﴾ وما علمناه الشعر وما ينبغي له ﴿
 حدثنا عبدالله بن محمد بن اسحاق قال حدثنا الحسن بن ابي الربيع قال اخبرنا عبدالرزاق
 عن معمر في قوله (وما علمناه الشعر وما ينبغي له) قال بلغني ان عائشة سئلت هل كان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يمثل بشيء من الشعر فقالت لا الا بيت اخي بن قيس بن طرفة
 سبدي لك الايام ما كنت جاهلا * ويأتيك بالاخار من لم تزود

قال فجعل النبي صلى الله عليه وسلم يقول يأتيك من لم تزود بالاخبار فقال ابوبكر ايس هكذا
 يا رسول الله قال اني لست بشاعر ولا ينبغي لي ﴿قال ابوبكر لم يعط الله نبيه صلى الله
 عليه وسلم العلم بانشاء الشعر لم يكن قد علمه الشعر لانه الذي يعطى فطنة ذلك من يشاء
 من عباده وانما لم يعط ذلك لئلا ندخل به الشبهة على قوم فيها آتى به من القرآن انه قوى
 على ذلك بما في طبعه من العطة للشعر وادا كان التأويل انه لم يعطه العطة لقول الشعر
 لم يمنع على ذلك ان ينشد شعرا لغيره الا انه لم يأت من وجه صحيح انه يمثل اشعر لغيره
 وان كان قد روى انه قال

هل انت الا صنيع دميت * وفي سبيل الله ما قبلت

وقد روى ان العائل لذلك بعض الصحابة وايضا قال من انشد شعرا لغيره او قال بيتا او بيتين
 لم يسم شاعرا ولا يطلق عليه انه قد علم الشعر او قد تعلمه الا ترى ان من لا يحسن الرمي قد يصيب
 في بعض الاوقات رميته ولا يستحق بذلك ان يسمى راعيا ولا انه تعلم الرمي فكذلك من انشد
 شعرا لغيره وانشأ بيتا ونحوه لم يسم شاعرا ﴿وقوله تعالى﴾ قال من يحيي العظام وهي رميم
 قل يحياها الذي انشأها اول مرة ﴿فيه من اوضح الدليل على ان من قدر على الابتداء كان اقدر على
 الاعادة اذ كان في ظاهر الامر ان اعادة الشيء ايسر من ابتدائه فمن قدر على الانشاء ابتداء فهو على
 الاعادة اقدر فما يجوز عليه البقاء وفيه الدلالة على وجوب القياس والاعتبار لانه الزمهم قياس الانشاء
 الثانية على الاولى * وربما احتج بعضهم بقوله تعالى (قال من يحيي العظام وهي رميم) على ان العظم
 فيه حياة فيجعله حكم الموت بموت الاصل ويكون ميتة وليس كذلك لانه انما ساء حيا مجازا
 اذ كان عضوا يحيى كما قال تعالى (يحيي الارض بعد موتها) ومعلوم انه لا حياة فيها . آخر سورة يس

ومن سورة الصافات

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى ﴿أَنِّي أَرَى فِي الْمَنَامِ أَنِّي أَذْبَحُكَ فَانْظُرْ مَاذَا تَرَى﴾ قال يا ابت افعلى ما تؤمر به الى قوله ﴿وفديناه بذبح عظيم﴾ قال ابو بكر ظاهره يدل على انه كان مأمورا بذبحه فجائز ان يكون الامر انما تضمن معالجة الذبح لا ذبحا يوجب الموت وجائز ان يكون الامر حصل على شريطة التخليه والتكبير منه وعلى ان لا يفديه بشئ وانه ان فدى منه بشئ كان قائما مقامه والدليل على ان ظاهره قد اقتضى الامر قوله ﴿افعل ما تؤمر﴾ وقوله ﴿وفديناه بذبح عظيم﴾ فلو لم يكن ظاهره قد اقتضى الامر بالذبح لما قال افعلى ما تؤمر ولم يكن الذبح فداء عن ذبح متوقع وروى ان ابراهيم عليه السلام كان نذرا نذره الله ولذا ذكرنا ان يجعله ذبيحة فاسم بالوفاء به وروى ان الله تعالى ابتداء بالامر بالذبح على نحو ما قدمنا وجائز ان يكون الامر ورد بذبح ابنه وذبحه فوصل الله اوداجه قبل خروج الروح وكانت الفدية لبقاء حياته قال ابو بكر وعلى اى وجه تصرف تأويل الآية قد تضمن الامر بذبح الولد ايجاب شاة فى العاقبة فلما صار موجب هذا اللفظ ايجاب شاة فى المتعقب فى شريعة ابراهيم عليه السلام وقد امر الله باتباعه بقوله تعالى ﴿ثم اوحينا اليك ان اتبع ملة ابراهيم خنيفا﴾ وقال ﴿اولئك الذين هدى الله فبهداهم اقتده﴾ وجب على من نذر ذبح ولده شاة * وقد اختلف السلف وفقهاء الامصار بعدهم فى ذلك فروى عكرمة عن ابن عباس فى الرجل يقول هو نحر ابنه قال كبش كما فدى ابراهيم اسحاق وروى سفيان عن منصور عن الحكم عن على فى رجل نذر ان ينحر ابنه قال يهدى بدنة اوديته شك الراوى وعن مسروق مثل قول ابن عباس وروى سبعة عن الحكم عن ابراهيم قال يحج ويهدى بدنة وروى داود بن ابى هند عن طاهر فى رجل حلف ان ينحر ابنه قال قال بعضهم مائة من الابل وقال بعضهم كبش كما فدى اسحاق قال ابو بكر قال ابو حنيفة ومحمد عليه ذبح شاة وقال ابو يوسف لاشئ عليه وقال ابو حنيفة لو نذر ذبح عبده لم يكن عليه شئ وقال محمد عليه ذبح شاة وظاهر الآية يدل على قول ابى حنيفة فى ذبح الولد لان هذا اللفظ قد صار عبارة عن ايجاب شاة فى شريعة ابراهيم عليه السلام فوجب بقاء حكمه ما لم يثبت نسخه وذهب ابو يوسف الى حديث ابى قلابة عن ابى المهلب عن عمران بن حصين ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا وفاء لنذر فى معصية الله ولا فيما لا يملك ابن آدم وروى الحسن عن عمران بن حصين عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا نذر فى معصية وكفارته كفارة يمين قال ابو بكر لا يلزم القائلين بالقول الاول وذلك لان قوله على ذبح ولدى لما صار عبارة عن ايجاب ذبح شاة صار بمنزلة ما لو قال على ذبح شاة ولم يكن ذلك معصية وانما لم يوجب ابو حنيفة على الناذر ذبح عبده شيا لان هذا اللفظ ظاهره معصية ولم يثبت فى الشرع عبارة عن ذبح شاة فكان نذر معصية وقد قالوا جميعا فيمن قال لله على ان اقتل ولدى انه لاشئ عليه لان هذا اللفظ ظاهره معصية ولم يثبت فى الشرع عبارة عن ذبح شاة

وقد روى يزيد بن هارون عن يحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد قال كنت عند ابن عباس فجاءته امرأة فقالت اني ندرت ان انحرابي قال لا تحري ابنك وكفري عن منك فقال رجل عند ابن عباس انه لا وفاء لنذر في معصية فقال ابن عباس مه قال الله تعالى في الظهار ما سمعت واوجب فيه ما ذكره قال ابو بكر وليس ذلك بمخالف لما قدمنا من قول ابن عباس في ايجابه كما شا لان جائز ان يكون من مذهبه ايجابهما جميعا اذا اراد بالنذر اليقين كما قال ابو حنيفة ومحمد فيمن قال لله على ان اصوم غدا قام يفعل واراد اليقين ان عايه كفارة اليقين والقضاء جميعا وقد اختلف في الذبيح من ولدي ابراهيم عليهم السلام وروى عن علي وابن مسعود وكعب والحسن وقتادة انه اسحاق وعن ابن عباس وابن عمر وسعيد بن المسيب ومحمد بن كعب القرظي انه اسماعيل وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم المولان جميعا ومن قال هو اسماعيل محتج بقوله عقيب ذكر الذبح واسرناه باسحاق نبيا فلما كانت البشارة بعد الذبح دل على انه اسماعيل واحتج الآخرون انه ليس ببشارة بولادته وانما هي بشارة نبوته لانه قال واسرناه باسحاق نبيا وقوله تعالى ففساهم فكان من المدحضين احتج به بعض الاعمار في ايجاب الفرعة في العيد يعنهم المربص وذلك اغفال منه وذلك لانه عليه السلام ساهم في طرحه في البحر وذلك لاجبوز عند احد من الفقهاء كما لاجبوز الفرعة في قتل من خرجت عايه وفي اخذ ماله فدل على انه خاص به عليه السلام دون غيره وقوله تعالى وارسلناه الى مائة الف او يزيدون قال ابن عباس بل يزيدون قيل ان معنى او ههنا الاسهام كانه قال ارسلناه الى احد العددين وقبل هو على سك المخاطبين اذ كان الله تعالى لاجبوز عليه الشك . آخر سورة والصفات

ومن سورة ص

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى يسبحن بالعين والاشراق روى معمر عن عطاء الخراساني عن ابن عباس قال لم يزل في نفسي من صلاة الضحى حتى قرأت وانا سحرنا الجبال معه يسبحن بالعين والاشراق وروى القاسم عن زيد بن ارقم قال خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم على اهل قبا وهم يصلون الضحى فقال ان صلاة الاوابين اذا رمضت الفصل من الضحى وروى شريك عن ريد بن ابي زياد عن مجاهد عن ابي هريرة قال اوصاني خليلي بثلاث وهأنى عن ثلاث اوصاني بصلاة الضحى والوز قبل النوم وصيام ثلاثة ايام من كل شهر وهأنى عن نقر كنقر الدبك والتفات كالتفات النعاب واقعاء كاقعاء الكلب وروى عطية عن ابي سعيد الخدري قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي الضحى حتى نقول لا بدعها ويدعها حتى نقول لا يصليها وروى عن عائشة وام هانئ ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى الضحى وعن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يصلها وقال ابن عمر هي من احب ما حدث الناس الى وروى ابن ابي مايكة عن ابن عباس انه سئل عن صلاة الضحى فقال انها في كتاب الله وما يعوص عليها الاعواس نقرأ في بيوت اذن الله

ان ترفع وبذكر فيها اسمه يسبح له فيها بالغدو والآصال ﴿قوله تعالى﴾ ﴿انا سحرما الجبال معه﴾
 قيل انه سحرها معه فكانت تسير معه وحمل ذلك تسييحا منها لله تعالى لان التسييح لله هو
 تنزيهه عما لا يليق به فلما كان سيرها دلالة على تنزيه الله جعل ذلك تسييحا منها له ﴿قوله تعالى﴾
 ﴿وهل اناك نيا الحصم اذ تسوروا المحراب﴾ حدثنا عبدالله بن محمد بن اسحاق قال حدثنا
 الحسن بن ابي الربيع قال اخبرنا عبدالرزاق قال اخبرنا معمر بن عمار عن عبيد بن الحسن
 في قوله ﴿وهل اناك نيا الحصم اذ تسوروا المحراب﴾ قال جزأ داود الدهر اربعة ايام يوما للنساء
 ويوما لقمضه ويوما لمخوفه لعبادة ربه ويوما لابني اسرائيل يستلونه وذكر الحديث ﴿قال ابو بكر﴾
 وهذا يدل على ان القاضي لا يلزمه الجلوس للمصاة في كل يوم وانه جائز له الاقصر على يوم من اربعة ايام
 ويدل على انه لا يجب على الزوج الكون عند امراته في كل يوم وانه جائز له ان يقسم
 لها يوما من اربعة ايام ﴿وقال ابو عبيدة المحراب صدر المجلس ومنه محراب المسجد﴾
 وقيل ان المحراب الغرفة وقوله تعالى ﴿اذ تسوروا المحراب﴾ يدل على ذلك والحصم اسم
 يقع على الواحد وعلى الجماعة وانما فرغ منهم داود لانهم دخلوا عليه في موضع صلاته على
 صورة الآدميين بغير ادن فقالوا ﴿لا نخف خصمان بنى بعضنا على بعض﴾ ومعناه ارايت ان جاءك
 خصمان فقالا بنى بعضنا على بعض وانما كان فيه هذا التفسير لانه معلوم انهما كانا من الملائكة
 ولم يكن من بعضهم بنى على بعض والملائكة لا يجوز عليهم الكذب فقلنا امهما كلمة بالمعاريض
 التي تخرجهما من الكذب مع تقريب المعنى بالمثل الذي ضرباه وقولهما ﴿ان هذا اخي له نسع﴾
 وتسعون نعمة هو على معنى ما قدمنا من ضمير ارايت ان كان له تسع وتسعون نعمة
 واراد بالتعاج النساء ﴿وقد قيل ان داود كان له تسع وتسعون امرأة وان اوريا بن﴾
 حنان لم تكن له امرأة وقد خطب امرأة فخطبها داود مع عامه فان اوريا خطبها وزوجها
 وكان في سبآن محاسيل الانبياء النزه عنه احدها خطبته على خطبة غيره والثاني اظهار الحرص
 على الزوج مع كثرة من عنده من النساء ولم يكن عنده ان ذلك معصية فانبه الله تعالى عليها
 وكانت صغيرة ووطن حين خاطبه الملك ان الاول كان به ان لا يخطب المرأة التي خطبها غيره وقوله
 ﴿ولى نعمة واحدة﴾ يعني خطبت امرأة واحدة قد كان التراخي مناورا بتزوجها وما روى في اخبار
 الفصاح من انه نظر الى المرأة فرآها مجردة فهوها وقدم زوجها للقتل فانها وجه لا يجوز على الانبياء
 لان الانبياء لا يأتون المعاصي مع العلم باهمامعاصر ادلا بدرون لعلمها كبيرة قطعهم عن ولاية الله تعالى
 وبذلك على صحة التأويل الاول انه قال ﴿وعزني في الخطاب﴾ يدل ذلك على ان الكلام انما كان بينهما في
 الخطبة ولم يكن قد تقدم زوج الآخر ﴿وقوله تعالى﴾ ﴿فاحكم بيننا بالحق ولا تشطط﴾ يدل على
 ان للحصم ان يحاطب الحاكم بمثله ﴿وقوله تعالى﴾ ﴿لقد طلعتك نسؤال لمجتك الى نعاجه﴾ من غير
 ان يسئل الحصم عن ذلك يدل على انه اخرج الكلام مخرج الحكاية والمثل على ما بينا وان داود قد كان
 عرف ذلك من فحوى كلامه لولا ذلك لما حكم بظلمه قبل ان يسئله فيقر عنه او تقوم عليه
 الينة به ﴿وقوله تعالى﴾ ﴿وان كبيرا من الخلقاء ليني بعضهم على بعض﴾ وهو يعني الشركاء يدل

على ان العادة في أكثر التراكب الطلم والى يدل عليه ايضا قوله (الا الدس آمنوا وعملوا
 الصالحات وقليل ما هم) قوله تعالى (ووطن داود انا قناه) يدل على انه عليه السلام
 لم يقصد المعصية بديا وان كلام الملك اوضح له الطل ما به من اى معصية وان الله تعالى قدسدد
 عليه المحبة بها لان الفقه في هذا الموضع تشديد التعدد والمجته فحدث علم ان ما اتاه كان معصيه
 واستعمر بها وقوله تعالى (وحررناكم ايمان) روى ابوب عن عكرمة عن ابن عباس قال رأيت
 رسول الله صلى الله عليه وسلم سجد في ص ويأست من العرائم وروى سعيد بن حير عن ابن
 عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال في سجده من سجدها داود نوبة ونحن نسجدها سكر
 وروى الزهري عن السائب بن ريد انه رأى عمر سجد في ص وروى عثمان بن عمر مثله
 وقال محاهد قلت لاس عباس من ان احدث سجده من قال فلا على (اولئك الذين هدى الله
 فبهداهم اقتده) فكان داود سجد فيها فذلك سجد فيها النبي صلى الله عليه وسلم وروى
 مسروق عن ابن مسعود انه كان لا يسجد فيها ويقول هي نوبة هي وقول ابن عباس في روايه سعد بن
 حير ان النبي صلى الله عليه وسلم فعلها افعاء داود افعاءه فبهداهم اقتده يدل على انه رأى فعلها
 واحيانا الامر على الوحوى وهو خلاف روايه عكرمة عنها لئلا يسب من عرائم السجود
 ولما سجد النبي صلى الله عليه وسلم فيها كما سجد في غيرها من مواضع السجود دل على انه لا فرق
 بينها وبين سائر مواضع السجود واما قول عبدالله اهل البيت بسجدة لاهل نوبة هي فان كثيرا من
 مواضع السجود اعمها حكايات عن قوم مدحوا بالسجود بحقوقه تعالى (ان الدس عند ربك
 لا يستكبرون عن عبادته ويسبحونه وله يسجدون) وهو موضع السجود لاس بالاساق
 وقوله تعالى (ان الدس ابوا العالم من قبله ادانتلى عليهم محزون الادفان سجداً وخوها من
 الآى الى فيها حكاية سجود قوم فكانت مواضع السجود وقوله (وادافرى عليهم المرآة
 لا يسجدون) تقتضى لزوم فعله عند سماع المرآة فلو حاسا والطاهر اوحسا في سائر المرآة
 ففى احكامها في موضع من فان الطاهر يقتضى وحوى فعله الا ان هو الدلالة على غير واحد
 من الركوع من سجود الملاءه وذكر محمد بن الحسن انه قد روى في تأويل قوله تعالى
 (وحررناكم ايمان) ان معناه حررناكم عن الركوع عن السجود فحررناكم عن ركوعه ادعصار
 عبارة عنه قوله تعالى (وآياها الحكمة ومصل الخطاب) روى سمع عن احسن قال اعلم
 بالقضاء ومن سرنخ قال الشهود والايمان وعن ابن حصص عن اى عبدالرحمن السلمى قال
 فصل الخطاب فان الحصوم (فقال ابو بكر الفصل بين الحصوم بالحق وهذا يدل على ان فصل
 القضاء واجب على الحاكم اذا حوصم اليه وانه عر حار له اهل الحكم وهو سطل قول من يقول
 ان الناكل عن التمين محاسن حتى تقرر او يحلف لان فيه اهل الحكم وترك الفصل وروى الشعبي
 عن زياد ان فصل الخطاب اماند وليس زياد ممن بعده في الاوائل ولكنه قد روى وعسى
 ان يكون ذهب الى انه فصل بين الدعاء في صدر الكتاب وبين الخطاب المقصوده الكتاب
 قوله تعالى (ياد داود انا جعلناك خليفة في الارض فاحكم بين الدس بالحق ولا تتبع الهوى)

حدثنا عبد الباقي بن قانع قال حدثنا الحارث بن ابي اسامة قال حدثنا ابو عبيد القاسم بن سلام قال حدثنا عبد الرحمن بن مهدي عن حماد بن سلمة عن حميد بن الحسن قال ان الله اخذ على الحكماء ثلاثا ان لا يتبعوا الهوى وان يحشوه ولا يحشوا الناس وان لا يشترؤا ما يابيه ثمنه قليلا ثم قرأ (يا داود اما جعلناك خليفة في الارض فاحكم بين الناس بالحق ولا تتبع الهوى) الآية وقرأ (انا انزلنا التوراة فيها هدى و نور يحكم بها الذين اسلموا) الى قوله (فلا تحشوا الناس واحشون) وروى سليمان بن حرب عن حماد بن ابي سلمة عن حميد قال لما استقصى اياس بن معاوية امام الحسن فكي اياس هاله الحسن ما سكيك يا انا وائلة قال يلقي ان القصاة ثلاثة اثنان في النار وواحد في الجنة رجل احبده فاحطأ فهو في النار ورجل مال به الهوى فهو في النار ورجل اجتهد فاصاب فهو في الجنة قال المجلس ان فيما قص الله من نساء داود وسليمان اذ يحكمان في الحرب الى قوله (وكلا آيينا حكما وعلمنا) فأتى على سليمان ولم يدم داود ثم قال الحسن ان الله اخذ على الحكماء ثلاثا وذكر نحو الحديث الاول * قال ابو بكر قديس في حديث ابي بن مودة معي ما ذكر في الحديث الذي رواه اياس بن معاوية ان العاصي اذا احطأ فهو في النار وهو ما حدثنا محمد بن بكر المصري قال حدثنا ابو داود السجستاني قال حدثنا محمد بن حسان السمي قال حدثنا حلف بن حليفة عن ابي هاشم عن ابن ريدة عن ابيه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال القصاة ثلاثة واحد في الجنة واثنان في النار فاما الذي في الجنة فرجل عرف الحق فقصه به ورجل عرف الحق في الحار في الحكم فهو في النار ورجل قصي للناس على جهل فهو في النار فاحتران الذي في النار من الخطئين هو الذي تقدم على القصاء جهل * قوله تعالى ﴿ ادعهم عليه بالغشي الصافات الحيات ﴾ الى قوله ﴿ بالسوق والاعناق ﴾ قال مجاهد صفون الفرس رفع احدى يديه حتى تكون على طرف الحافر وذاك من عادة الخيل والحيات السراع من الخيل قال فرس حواد اذا حاد بالركض * قوله تعالى ﴿ اني احببت حب الخير عن ذكر ربي ﴾ محتمل وجهين احدهما اني احب حب الخير الذي سال بهذا الخيل فشعل به من ذكر ربي وهو الصلاة التي كان يعملها في ذلك الوقت ومحتمل اني احببت حب الخير وهو يريد به الخيل فسمها حيرا لما سالها من الخير بالجهاد في سبيل الله وقتال اعدائه ويكون قوله (عن ذكر ربي) معناه ان ذلك من ذكر ربي وقيامي بمحمدي اتحاد هذا الخيل * قوله تعالى ﴿ حتى يوارث بالحجاب ﴾ روى عن ابن مسعود حتى يوارث الشمس بالحجاب * قال ابو بكر وهو كقول ليد

حتى اذا القب بدا في كافر * واحسن عورات الثمود طلامها

وكسول حاتم

اماوي مالمعنى الثراء عن المقي * اذا حشرت يوما وصباقي بها الصدر فاصبر النفس في قوله حشرت وقال غير ابن مسعود حتى يوارث الخيل بالحجاب * وقوله تعالى ﴿ يردوها على فطعن مسحا بالسوق والاعناق ﴾ روى عن ابن عباس انه جعل يمسح اعراف الخيل وعراقيبها حبالها * وهذا كما حدثنا محمد بن بكر قال حدثنا

ابوداود قال حدثنا هارون بن عبدالله قال حدثنا هشام بن سعيد الطالقاني قال اخبرنا محمد بن المهاجر قال حدثني عقيل بن شبيب عن ابي وهب الجشمي وكانت له صحبة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ارتبطوا الخيل وامسحوا بنواصبها واعجازها او قال اكفهاها وقلدوها ولا تقلدوها الاونار فجاء ان يكون سامان امام مسح اعرافها وعراقبيها على نحو مائدة اليه نبينا صلى الله عليه وسلم وقد روي عن الحسن انه كشف عراقبيها وضرب اعناقها وقال لا تشغليني عن عبادة ربي مرة اخرى والتأويل الاول اصح والثاني جائز ومن تأوله على الوجه الثاني يستدل به على اباحة لحوم الخيل اذ لم يكن يتلهمها بلا نفع وليس كذلك لانه جائز ان يكون محرم الاكل وتعبدا لله بانلافه ويكون المنفعة في تنفيذ الامر دون غيره الا ترى انه كان جائزا ان يمتنع الله تعالى ويمنع الناس من الانتفاع باكله فكان جائزا ان يتعبد بانلافه وبحظر الانتفاع باكله بعده **﴿ووقوله تعالى ﴿وخذ بيدك ضغثا فاضرب به ولا تحنث﴾﴾** روي عن ابن عباس ان امرأة ايوب قال لها ابليس ان شفيتك تقولين لي انت شفيتك فاخبرت بذلك ايوب فقال ان شفاني الله ضربتك مائة سوط فاخذ شماريخ قدر مائة فضربها ضربة واحدة قال عطاء وهي للناس عامة **﴿وحدثنا عبدالله بن محمد بن اسحاق قال حدثنا الحسن بن ابي الربيع قال اخبرنا عبد الرزاق قال اخبرنا معمر عن قتادة في قوله ﴿وخذ بيدك ضغثا فاضرب به ولا تحنث﴾﴾** فاخذ عودا فيه تسعة وتسعون عودا والاصل تمام المائة فضرب به امرأته وذلك ان امرأته ارادها الشيطان على بعض الامر فقال لها قولي لزوجك يقول كذا وكذا فقالت له قل كذا وكذا فحلف ان يضربها فضربها تحلة ليمينه ونحيفا على امرأته **﴿قال ابو بكر﴾** وفي هذه الآية دلالة على ان من حلف ان يضرب عبده عشرة اسواط لجمعها كلها وضربه ضربة واحدة انه يبر في يمينه اذا اصابه جميعها لقوله تعالى **﴿وخذ بيدك ضغثا فاضرب به ولا تحنث﴾﴾** والصفث هو ملء الكف من الحشب او السياط او الشماريخ ونحو ذلك فاخبر الله تعالى انه اذا فعل ذلك فقد بر في يمينه لقوله **﴿ولا تحنث﴾﴾** وقد اختلف المصنف في ذلك فقال ابو حنيفة وابو يوسف وزفر ومحمد اذا صربه ضربة واحدة بعد ان يصيبه كل واحدة منه ففدبر في يمينه وقال مالك والليث لا يبر وهذا القول خلاف الكتاب لان الله تعالى قد اخبر ان فاعل ذلك لا يحنث وقد روي عن مجاهد انه قال هي لا يوب خاصة وقال عطاء للناس عامة **﴿قال ابو بكر﴾** دلالة الآية ظاهرة على صحة القول الاول من وجهين احدهما ان فاعل ذلك يسمى ضاربا لما شرط من العدد وذلك يقتضي البر في يمينه والثاني انه لا يحنث لموله **﴿ولا تحنث﴾﴾** * وزعم بعض من يحتج لمذهب مالك ان ذلك لا يوب خاصة لانه قال **﴿فاضرب به ولا تحنث﴾﴾** فلما اسقط عنه الحنث كان بمنزلة من جعلت عليه الكفارة فاداه او بمنزلة من لم يحلف على شيء وهذا حجاج ظاهر السقوط لا يحتج بمثله من يفعل ذلك لتناقضه واستحالة ومخالفته اظاهر الكتاب وذلك لان الله تعالى اخبر انه اذا فعل ذلك لم يحنث واليمين تتضمن شيئين حثا او برا فادا اخبر الله انه لا يحنث فقد اخبر بوجود البر اذ ليس بينهما واسطة فتناقضه

واستحالة من جهة ان قوله هذا بوجب ان كل من بر في يمينه بان يفعل المحلوف عليه كان بمنزلة من جعلت عليه الكفارة على قضيته لسقوط الحنث ولو كان لابوب خاصة وكان عبادة تعبد بها دون غيره كان لله ان يسقط عنه الحنث ولا يلزمه شيئاً وان لم يضربها بالضفت فلا معنى على قوله لضربها بالضفت اذ لم يحصل له بر في اليمين * وزعم هذا القائل ان الله تعالى ان تعبد بماشاء في الاوقات وفيما تعبدنا به ضرب الزاني قال ولو ضرب به ضربة واحدة بشماريخ لم يكن حداً * قال ابو بكر اما ضرب الزاني بشماريخ فلا يجوز اذا كان صحيحاً سليماً وقد يجوز اذا كان عيلاً بخاف عليه لانه لو افرد كل ضربة لم يحز اذا كان صحيحاً ولو جمع اسواط فضربه بها واصابه كل واحد منها اعيد عليه ما وقع عليه من الاسواط وان كانت محنمة فلا فرق بين حال الجمع والتفريق واما في المرض فجاز ان يقتصر من الضرب على شماريخ او درة او نحو ذلك فيجوز ان يجمعه ايضاً فيضربه به ضربة * وقد روى في ذلك ما حدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا احمد بن سعيد الهمداني قال حدثنا ابن وهب قال اخبرني بونس عن ابن شهاب قال اخبرني ابو امامة بن سهل بن حنيف انه اخبره بعض اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم من الانصار انه اسكى رجل منهم حتى اضي فعاد جلدة على عظم فدخلت عليه جارية لبعضهم فهش لها فوق عايتها فلما دخل عايتها رجال قومه يعودونه اخبرهم بذلك وقال استفتوا الى النبي صلى الله عليه وسلم فاني قد وقعت على جارية دخلت على فذكروا ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم وقالوا ما رأينا احداً به من الضر مثل الذي هو به لو حملناه اليك انفسخت عظامه ما هو الا جلد على عظم فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يأخذوا له شماريخ مائة سمراخ فبضربوه بها ضربة واحدة ورواه بكير بن عبد الله بن الاسج عن ابي امامة بن سهل عن سعيد بن سعد وقال فيه فخذوا عنكالا فيه مائة سمراخ فاضربوه بها صرة واحدة ففعلوا وهو سعيد بن سعد بن عبادة وقد ادرك النبي صلى الله عليه وسلم وابو امامة بن سهل بن حنيف هذا ولد في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم

فصل في

وفي هذه الآية دلالة على ان للزوج ان يضرب امرأته تأديباً لو لا ذلك لم يكن ابوب ليحلف عليه ويضربها ولما امر الله تعالى بضربها بعد حلفه والذي ذكره الله في القرآن واباحه من ضرب النساء اذا كانت ناشراً بقوله (واللاتي يخافون نشوزهن) الى قوله (واضربوهن) وقد دلت قصة ابوب على ان له ضربها تأديباً لنفي نشوز وقوله تعالى (الرجال قوامون على النساء) فاروى من القصة فيه يدل على مثل دلالة قصة ابوب لانه روى ان رجلاً لطم امرأته على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فاراد اهائها القصاص فانزل الله (الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض وبما انفقوا من اموالهم) وفي الآية

دليل على ان للرجل ان يحلف ولا يستثنى لان ابوب حلف ولم يستثنى ونظيره من سنة النبي صلى الله عليه وسلم قوله في قصة الاشعرين حين استحملوه فقال والله لا احملكم ولم يستثنى ثم حملهم وقال من حلف على يمين فرأى غيرها خيرا منها فلبأت الذي هو خير وليكفر عن يمينه * وفيها دليل على ان من حلف على يمين فرأى غيرها خيرا منها ثم فعل المحلوف عليه ان عليه الكفارة لانه لو لم يجب كفارة لترك ابوب ما حلف عليه ولم يحتج الى ان يضربها بالضغث وهو خلاف قول من قال لا كفارة عليه اذا فعل ما هو خير وقد روى فيه حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم من حلف على يمين فرأى غيرها خيرا منها فليأت الذي هو خير وذلك كفارته * وفيها دليل على ان التعزير بجوازه الحد لان في الخبر انه حلف ان يضربها مائة فامر الله تعالى بالوفاء به الا انه روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من بلغ حدا في غير حد فهو من المعتدين * وفيها دليل على ان اليمين اذا كانت مطلقة فهي على المهلة وليس على الفور لانه معلوم ان ابوب لم يضرب امرأته في فور صحتته ويدل على ان من حلف على ضرب عده انه لا يبر الا ان يضربه بيده اقوله (وخذ بيدك ضغثا) الا ان اصحابنا قالوا فيمن لا يتولى الصرب بيده ان امر غيره بضربه لا بحث للعرف * وفيها دليل على ان الاستثناء لا يصح الا ان يكون متصلا باليمين لانه لو صح الاستثناء متراخيا عنها لامر بالاستثناء ولم يؤمر بالصرب * وفيها دليل على حواز الحيلة في التوصل الى ما يئوز فعله ودفع المكروه بها عن نفسه وعن غيره لان الله تعالى امره بضربها بالضغث ليخرج به من اليمين ولا يصل اليها كثير ضرر . آخر سورة ص

سورة الزمر

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى ﴿ وخلقكم من نفس واحدة ﴾ تم جعل منها زوجها * ثم راجعة الى صلة الكلام كانه قال خلقكم من نفس واحدة ثم اخبركم انه جعل منها زوجها لانه لا يصح رجوعها الى المخلوقين من الاولاد على معنى الترتيب لان الوالد ين قبل الولد وهو مثل قوله ﴿ ثم الله شهيد على ما يفعلون ﴾ وقوله ﴿ ثم آتينا موسى الكتاب نماما ﴾ ونحو ذلك . آخر سورة الزمر

سورة المؤمن

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى ﴿ ياها مان ابن لي صرحا ﴾ روى سفيان عن منصور عن ابراهيم في قوله ﴿ ياها مان ابن لي صرحا ﴾ قال بنى بالآخر وكانوا يكرهون ان يبنوا بالآخر ويحجلونه في قبورهم * وقوله تعالى ﴿ وقال ربكم ادعوني استجب لكم ﴾ روى الثوري عن الاعمش ومنصور عن سبيع الكندي عن النعمان بن بشير قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الدعاء هو العبادة ثم قرأ ﴿ ادعوني ﴾

استجب لكم) الآية. وقوله تعالى ﴿النار يعرضون عليها﴾ هذه الآية تدل على عذاب القبر لقوله تعالى ﴿ويوم تقوم الساعة ادخلوا آل فرعون أشد العذاب﴾ يدل على ان المراد بقوله (النار يعرضون عليها غدوا وعشيا) قبل القيامة. آخر سورة المؤمن

ومن سورة حم السجدة بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى ﴿ومن احسن قولا ممن دعا الى الله وعمل صالحا﴾ فيه بيان ان ذلك احسن قول ودل بذلك على لزوم فرض الداء الى الله اذ لا جائز ان يكون النفل احسن من الفرض فلو لم يكن الداء الى الله فرضا وقد جعله من احسن قول اقضى ذلك ان يكون النفل احسن من الفرض وذلك ممتنع وقوله تعالى ﴿ان الذين قالوا ربنا الله ثم استقاموا﴾ الآية قيل ان الملائكة تنزل عليهم عند الموت فيقولون لا تخف مما انت فادم عليه فيذهب الله خوفه ولا تحزن على الدنيا ولا على اهلها فيذهب الله خوفه وابشر بالجنة وروى ذلك عن زبدين اسلم وقال غيره انما يقولون له ذلك في القيام عند الخروج من القبر فيرى تلك الاهوال فيقول له الملائكة لا تخف ولا تحزن فانما يراد بهذا غيرك ويقولون له نحن اولياؤك في الحياة الدنيا فلا يفارقونه تأنيسه الى ان يدخل الجنة وقال ابو العالية (ان الذين قالوا ربنا الله ثم استقاموا) قال اخلصوا له الدين والعمل والدعوة وقوله تعالى ﴿ادفع بالتي هي احسن فاذا الذي بينك وبينه عداوة كانهولى حميم﴾ قال بعض اهل العلم ذكر الله العدو فاحسب بالجنة فيحق نزول عداوته ويصبر كانه ولى فقال تعالى ﴿ادفع بالتي هي احسن﴾ الآية قال وانت ربما افيت بعض من ينطوى لك على عداوة وصنع فتدأه بالسلام او تبسم في وجهه فياين لك قلبه ويسلم لك صدره قال ثم ذكر الله الحاسد فعلم ان لاحيلة عندنا فيه ولا في اسنملاك سخيمته واستخراج ضغينته فقال تعالى ﴿قل اعوذ برب الفلق﴾ الى قوله ﴿ومن شر حاسدا اذا حسد﴾ فامر بالتعوذ منه حين علم ان لاحيلة عندنا في رضاه وقوله تعالى ﴿واسجدوا لله الذى خلقهن﴾ الآية ﴿قال ابوبكر اختاف في موضع السجود من هذه السورة فروى عن ابن عباس ومسروق وقناة انه عند قوله ﴿وهو لا يسأمون﴾ وروى عن اصحاب عبدالله والحسن وابى عبد الرحمن انه عند قوله ﴿ان كنتم ايام بعدون﴾ قال ابوبكر الاولى انها عند آخر الآيتين لانه تمام الكلام ومن جهة اخرى ان السام لما خلفوا كان فعله بالآخر منهما اولى لانفاق الجميع على جواز فعلها باخراها واخلاصهم في جوازها باولاها وقوله تعالى ﴿ولو جعلناه قرآنا اعجميا﴾ الآية يدل على انه لو جعله اعجميا كان اعجميا فكان يكون قرآنا اعجميا وانه انما كان عربيا لان الله انزله بلغة العرب وهذا يدل على ان نقله الى لغة العجم لا يخرجه ذلك من ان يكون قرآنا. آخر سورة حم السجدة

اسحاق قال حدثنا الحسن بن ابي الربيع قال اخبرنا عبد الرزاق عن معمر عن ابي اسحاق عن
علي بن ربيعة انه شهد سائما كرم الله وجهه حين ركب فلما وضع رجله لركاب قال بسم الله فلما
انصرف قال الحمد لله ثم قال سبحان الذي سخر لنا هذا وما كنا له مقرين قال ثم حمد الله
ثلاثا وكرر الايات ثم قال لا اله الا انت اللهم نفسي فاعمر لي فانه لا يعرف الذنوب الا انت ثم
صلى فقبل له ثم مضى فاما امير المؤمنين قال رأيت النبي صلى الله عليه وسلم فعل مثل الذي
فعلت وقال من الذي قال سمعتك فقيل له محمد صلى الله عليه وسلم فقال الحمد لله او قال سبح
لله بعد اذا قال لا اله الا انت اللهم نفسي فاعمر لي انه لا يعرف الذنوب الا انت يعلم انه لا يعرف
الذنوب الا هو وحدثنا عبد الله بن محمد قال حدثنا الحسن قال حدثنا عبد الرزاق عن
معمر عن بن طاووس عن ابيه انه كان اذا ركب قال اسم الله ثم قال هذا منك وهذا
عنا الحمد لله رسائمه يقول سبحان الذي سخر لنا هذا وما كنا له مقرين وانا الى ربي
المعاون وروى حاتم بن اسماعيل عن حمزة عن ابيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم على
دروهم سام كل خير - طين فادركوها فقولوا يا امرؤ الله سبحان الذي سخر لنا هذا وما
ناسا لمقرين به وروى عن سفيان عن منصور عن محمد بن ابي معمر ان اس مسعود قال اذا ركب
الدابة فلم يذكر اسم الله عليه ردعه شيطان فقال له من قال لم يحسن قال له من

فصل في اباحه لمس الحلي للنساء -

[illegible]

والتأخير أي محسباً وموت من غير رجوع وقيل تموت ومحسباً اولاداً كما قال ما مات
 من حلف أياً مثل فلان * وقوله (وماهلكنا الا الدهر) فانه حدثنا عدالله بن محمد
 قال حدثنا الحسن قال احبنا عبدالرزاق قال احبنا معمر بن قنادة في قوله (وماهلكنا
 الا الدهر) قال قال ذلك مشركو قريش قالوا ماهلكنا الا الدهر يقولون الا الامر * قال
 ابوبكر هداقول ربيعة قريش الذين كانوا يكرون الصابغ الحكيم وان الرمان ومعنى
 الاوقات هو الذي يحدث هذه الحوادث والدهر اسم يقع على زمان العمر كما قال قنادة قال
 فلان يصوم الدهر يعني عمره كله ولذلك قال محمد بن الحسن ان من حلف لا يكلم فلان الدهر انه
 على عمره كله وكان ذلك عندهم بمنزلة قوله والله لا أكلمك الا بد واما قوله لا أكلمك دهراً فان ذلك
 عند أبي يوسف ومحمد بن علي ستة اشهر ومعمر بن ابي حفصه معني دهراً فلم يحلفه شيء *
 وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم حديث في بعض الفاظه لا تسوا الدهر فان الله هو الدهر
 فتأوله اهل العلم على ان اهل الجاهلية كانوا يسمون الحوادث المحزنة والملايا الباردة والمصائب
 المتألمة الى الدهر فيقولون فعل الدهر ما وصح - ويسنون الدهر كما قد حرت عادة كثير من الناس
 بان يقولوا اساءنا الدهر ونحو ذلك فعلى النبي صلى الله عليه وسلم لا تسوا فاعل هذه الامور
 فان الله هو فاعلها ومحدثها * واصل هذا الحديث ما حدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود
 قال حدثنا محمد بن الصباح قال حدثنا سفيان عن الزهري عن سعيد بن ابي هريرة عن النبي
 صلى الله عليه وسلم قال يقول الله تعالى يؤذي ابن آدم يسب الدهر واما الدهر فيدي الامر
 اقلب الليل والنهار قال ابن السرح عن ابن المسيب مكان - بعد فعله وما الدهر مصوب
 بانه طرف للفعل كقولهم تعالى انا انذا - في الامر اقلب الليل والنهار وكقولهم انذا
 اليوم بيدي الامر فاعل كذا وكذا ولو كان مرفوعاً كان الدهر اسماً لله تعالى وليس كذلك لان احداً
 من المسلمين لا يسمى الله بهذا الاسم * وحدثنا عدالله بن محمد قال حدثنا الحسن قال احبنا
 عبدالرزاق عن معمر بن الزهري عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الله
 يقول لا تقول احداً يا حسنة الدهر فان الدهر فاعل لله ونهاره فادأشأ ففعلتهما فهدنهما
 اصل الحديث في ذلك والمعنى ما ذكرنا وما عاهد بعض الرواة فعل المعنى عدل فقال لا تسو
 الدهر فان الله هو الدهر واما قوله في الحديث الاول يؤذي ابن آدم يسب الدهر فان الله تعالى
 لا يلحقه الاذى ولا المنافع والمصدر وانما هو محار معناه يؤذي او ياتى لانهم يعلمون ان الله
 هو الفاعل لهذه الامور التي تسمى الجهل الى الدهر فيأذون بذلك كما سادون بسماع سائر
 صروب الجهل والكفر وهو كقولهم ان الذين يؤذون الله ورسوله - ومعناه يؤذون
 اولياء الله . آخر سورة حم الحاشية

ومن سورة الاحقاف
 بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى يؤذون الله ورسوله - روى ابن عثمان امر بن حزم امرأ قدولدت ستة

اشهر فقال له على قال الله تعالى (وخمسه وفصاله ثلاثون شهرا) وقال (وفصاله في عامين)
وروى ان عثمان سأل الناس عن ذلك فقال له ابن عباس مثل ذلك وان عثمان رجع الى قول
على وابن عباس وروى عن ابن عباس ان كل ما زاد في الحمل نقص من الرضاع فاذا كان الحمل تسعة اشهر
فالرضاع واحد وعشرون شهرا وعلى هذا القياس جميع ذلك وروى عن ابن عباس ان الرضاع
حولان في جميع الناس ولم يفرقوا بين من زاد حمله ونقص وهو مخالف للقول الاول وقال مجاهد
في قوله (وما تفيض الارحام وما تزداد) ما قصر عن تسعة اشهر او زاد عنها % قوله تعالى
(حتى اذا بلغ اشده) روى عن ابن عباس وقتادة اسده ثلاث وثلاثون سنة وقال الشعبي
هو بلوغ الحلم وقال الحسن اشده قيام الحجة عليه % وقوله تعالى (اذهبتم طيباتكم في حياتكم
الدنيا واستمتعتم بها) روى الزهري عن ابن عباس قال قال عمر فقلت يا رسول الله ادع الله ان يوسع
على امتك فقد وسع على فارس والروم وهم لا يعبدون الله فاستوى جالسا وقال آفي شك انت يا ابن
الخطاب اولئك قوم تجلت لهم طيباتهم في الحياة الدنيا % وحدثنا عبد الله بن محمد قال حدثنا الجرحاني قال
اخبرنا عبد الرزاق عن معمر في قوله (اذهبتم طيباتكم في حياتكم الدنيا) قال ان عمر بن الخطاب قال
لوشئت ان اذهب طيباتي في حياتي لامرت بجدي سمين يطبخ باللبس وقال معمر قال فاذة قال عمر لو شئت
ان اكون اطيبيكم طعاما والينكم ثيابا لعلت ونكني استبق طسائي وعن عبد الرحمن بن ابي ليلى
قال قدم على عمر بن الخطاب ناس من اهل العراق فصر اليهم طعامه فرآهم كأنهم يتعذرون
في الاكل فقال يا اهل العراق لو شئت ان بدهمق لي كما يدهمق لكم لعلت ولكن لسنبق
من دنيانا لا آخرتنا اما سمعتم الله يقول (اذهبتم طيباتكم في حياتكم الدنيا) % قال ابو بكر
هذا محمول على انه رأى ذلك افضل لاعلى انه لا يجوز غيره لان الله قد اباح ذلك فلا يكون
آكله فاعلا محظورا قال الله تعالى (قل من حرم زينة الله التي اخرج لعباده والطيبات من الرزق) .
آخر سورة الاحقاف

ومن سورة محمد صلى الله عليه وسلم

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تعالى (فاذا القيم الذين كفروا فصرب الرقاب) قال ابو بكر قد اقتضى طاهره وجوب الفل
لا غير الابد الانحان وهو نظير قوله تعالى (ما كان لني ان يكون له اسرى حتى تخن في الارض) %
حدثنا جعفر بن محمد بن الحكم قال حدثنا جعفر بن محمد بن اليمان قال حدثنا ابو عبد الله
ابن صالح عن معاوية بن صالح عن علي بن ابي طلحة عن ابن عباس في قوله تعالى (ما كان لني ان يكون
له اسرى حتى تخن في الارض) قال ذلك يوم بدر والمسلمون يومئذ قليل فلما كثروا
واشتد سلطانهم انزل الله تعالى بعد هذا في الاسارى (فاما منا بعد واما فداء) فجعل الله الربي
والمؤمنين في الاسارى بالخيار ان شاؤا قتلوهم وان شاؤا استعبدوهم وان شاؤا فادوهم سك
ابو عبيد في وان شاؤا استعبدوهم % وحدثنا جعفر بن محمد قال حدثنا جعفر بن محمد قال

حدثنا ابو عبيد قال حدثنا ابو مهدي وحجاج كلاهما عن سفيان قال سمعت السدي يقول في قوله (فاما منا بعد واما فداء) قال هي منسوخة لسخها قوله (فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم) قال ابو بكر اما قوله (فاذا القيم الذين كفروا فاضرب الرقاب) وقوله (ما كان لابي ان يكون له اسرى حتى يخن في الارض) وقوله (فاما تتقفنهم في الحرب فشردهم من خلفهم) فانه جائز ان يكون حكما ثابتا غير منسوخ وذلك لان الله تعالى امر نبيه صلى الله عليه وسلم بالانحان بالقتل وحظر عليه الاسر الا بعد اذلال المشركين وقمعهم وكان ذلك في وقت قلة عدد المسلمين وكثرة عدد عدوهم من المشركين فحق ان يخن المشركون واذلوا بالقتل والتشريد جاز الاستبقاء فالواجب ان يكون هذا حكما ثابتا اذا وجد مثل الحال التي كان عليها المسلمون في اول الاسلام واما قوله (فاما منا بعد واما فداء) ظاهره يقتضي احد شيئين من من اوفداء وذلك ينفي جواز القتل * وقد اختلف السلف في ذلك حدثنا جعفر بن محمد قال حدثنا جعفر بن محمد بن الحيمان قال حدثنا ابو عبيد قال حدثنا حجاج عن مبارك بن فضالة عن الحسن انه كر قتل الاسير وقال من عليه اوفاده * وحدثنا جعفر قال حدثنا جعفر قال حدثنا ابو عبيد قال اخبرنا هشيم قال اخبرنا اشعث قال سألت عطاء عن قتل الاسير فقال من عليه اوفاده قال وسألت الحسن قال يضع به ما صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم باسارى بدر يمن عليه اورفادي به وروى عن ابن عمر انه دفع اليه عظيم من عظماء اصطخر ليقتله فاني ان يقتله وتلا قوله (فاما منا بعد واما فداء) وروى ايضا عن مجاهد ومحمد بن سيرين كراهة قتل الاسير وقد روينا عن السدي ان قوله (فاما منا بعد واما فداء) منسوخ بقوله (فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم) وروى مثله عن ابن جريج * وحدثنا جعفر قال حدثنا جعفر قال حدثنا ابو عبيد قال حدثنا حجاج عن ابن جريج قال قال هي منسوخة وقال قتل رسول الله صلى الله عليه وسلم عقبة بن ابي معيط يوم بدر صبرا * قال ابو بكر اتفق فقهاء الامصار على جواز قتل الاسير لانهم بينهم خلافا فيه وقد نواترت الاخبار عن النبي صلى الله عليه وسلم في قتله الاسير منها قتله عقبة ابن ابي معيط والنضر بن الحارث بعد الاسر يوم بدر وقتل يوم احد باعزة النساء بعد ما اسر وقتل بي قريظة بعد نزولهم على حكم سعد بن معاذ فحكم فيهم بالقتل وسبي الذرية ومن على الزبير بن باطا من بينهم وفتح خيبر بعضها صلحا وبعضها عنوة وشرط على ابن ابي الحقيق ان لا يكتم شيئا فلما ظهر على خيانتة وكتمانه قتله وفتح مكة وامر بقتل هلال ابن خطل ومقيس بن حبابه وعبد الله بن سعد بن ابي سرح وآخرين وقال اقتلوهم وان وجدتموهم متعلقين باستار الكعبة ومن على اهل مكة ولم يغنم اموالهم * وروى عن صالح بن كيسان عن محمد بن عبد الرحمن عن ابيه عبد الرحمن بن عوف انه سمع ابا بكر الصديق يقول وددت اني يوم انيت بالفجاءة لم اكن احرقته وكنت قتله سريحا واطلقتني نجيحا وعن ابي موسى انه قتل دهقان السوس بعدما اعطاه الامان على قوم سباهم ونسى نفسه فلم يدخلها في الامان فقتله فهذه آثار متواترة عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن الصحابة في جواز قتل

الاسير وفي استتقائه واتفق فقهاء الامصار على ذلك واما احتاقوا في فداؤه فقال اصحابنا
جميعا يفادى الاسير بالمال ولا يباع السبي من اهل الحزب فيردوا حربا وقال ابو حنيفة
لا يفادون باسرى المسلمين ايضا ولا يردون حربا ابدا وقال ابو يوسف ومحمد لا بأس ان يفادى
اسرى المسلمين باسرى المشركين وهو قول الثوري والاوزاعي وقال الاوزاعي لا بأس ببيع
السبي من اهل الحرب ولا ببيع الرجال الا ان يفادى بهم المسلمون وقال المزني عن الشافعي
للإمام ان يمن على الرجال الذين ظهر عليهم او يفادى بهم * فاما المجيزون للفداء باسرى المسلمين
وبالمال فانهم احتجوا بقوله (فاما منا بعد واما فداء) وظاهره يقتضى جوازه بالمال وبالمسلمين
وبان النبي صلى الله عليه وسلم فدى اسارى بدر بالمال ويحتجون للفداء بالمسلمين بما روى ابن
المبارك عن معمر عن ايوب عن ابي قلابة عن ابي المهلب عن عمران بن حصين قال اسرت
ثقيف رجلا من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم واسرا اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم رجلا من بني
عاصرين صعدة هزله على النبي صلى الله عليه وسلم وهو موثق فاقبل اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم
فقال علام احبس قال بحجرة حافئك فقال الاسير اني مسلم فقال النبي صلى الله عليه وسلم لو قلتها
وانت تملك امرك لا فلتحت كل الفلاح ثم مضى رسول الله صلى الله عليه وسلم فاداه ايضا فاقبل فقال
اني جائع فاطعمني فقال النبي صلى الله عليه وسلم هذه حاجتك ثم ان النبي صلى الله عليه وسلم فداء بالرجلين
الذين كانت ثقيف اسرتهم وروى ابن علية عن ايوب عن ابي قلابة عن ابي المهلب عن عمران
بن حصين ان النبي صلى الله عليه وسلم فدى رجلا من المسلمين برجل من المشركين من بني
عقيل ولم يذكر اسلام الاسير وذكره في الحديث الاول ولا خلاف انه لا يفادى الا على هذا الوجه
لان المسلم لا يرد الى اهل الحرب وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم شرط في صاحبه الحد بية
لقريش ان من جاء منهم مسامرده عليهم ثم نسح ذلك وهى النبي صلى الله عليه وسلم عن
الافامة بين اظهر المشركين وقال انا بريء من كل مسام مع منرك وقال من اقام بين
اظهر المشركين فقد برئت منه الذمة واما ما في الآية من ذكر المن او الفداء
ومادوى في اسارى بدر فان ذلك منسوخ بقوله (فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم
وخذوهم واحصروهم واقعدوا لهم كل مرصد فان تابوا واقاموا الصلوة وآتوا الزكاة فخلوا
سبيلهم) وقد روينا ذلك عن السدي وابن جريج وقوله تعالى (قاتلوا الذين لا يؤمنون
بالله ولا باليوم الآخر) الى قوله تعالى (حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون) فتضمنت
الايتان وجوب القتال للكفار حتى يسلموا او يؤدوا الجزية والفداء بالمال او بغيره ينافي
ذلك ولم يخالف اهل التفسير ونقله الآثار ان سورة براءة بعد سورة محمد صلى الله عليه وسلم
وسلم فوجب ان يكون الحكم المذكور فيها ناسخا للفداء المذكور في غيرها * قوله تعالى
(وحتى تضع الحرب اوزارها) قال الحسن حتى يعبد الله ولا يشرك به غيره وقال سعيد بن جبير
خروج عيسى بن مريم عليه السلام فيكسر الصليب ويقتل الخنزير ويلقى الذئب الشاة فلا يعرض
لها ولا تكون عداوة بين اثنين وقال الفراء آثامها وشركها حتى لا يكون الا مسام او مسالم

قال ابوبكر فكان معنى الآية على هذا التأويل ايجاب القتال الى ان لا يبقى من يقاتل * وقوله تعالى ﴿ فلا تنهوا و تدعوا الى السلم و اتم الاعلون و الله معكم ﴾ روى عن مجاهد لا تضعفوا عن القتال و تدعوا الى الصلح و حدثنا عبدالله بن محمد قال حدثنا الحسن الجرحاني قال اخبرنا عبدالرزاق عن معمر عن قتادة في قوله تعالى ﴿ فلا تنهوا و تدعوا الى السلم ﴾ قال لا تكونوا اول الطائفتين صرعت الى صاحبها ﴿ و اتم الاعلون ﴾ قال اتم اولي بالله منهم * قال ابوبكر فيه الدلالة على امتناع جواز طلب الصلح من المشركين وهو بيان لما اكده فرضه من قتال مشركي العرب حتى يساموا و قتال اهل الكتاب و مشركي المعجم حتى يساموا او يعطوا الجزية و الصلح على غير اعطاء الجزية خارج عن مقتضى الآيات الموجبة لما وصفنا فاكد النبي عن الصلح بالنص عليه في هذه الآية وفيه الدلالة على ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يدخل مكة صاحبا و انما فتحها عنوة لان الله قدسها عن الصلح في هذه الآية و اخبر ان المسلمين هم الاعلون الغالبون و متى دخلها صاحبا رضاهم فهم متساوون اذ كان حكم ما يقع بتراضى الفريقين فهما متساويان فيه ليس احدهما باولى بان يكون قالوا على صاحبه من الآخر * وقوله تعالى ﴿ ولا تبطلوا اعمالكم ﴾ يحتاج به في ان كل من دخل في قربة لا يجوز له الخروج منها قل امامها لما فيه من ابطال عمله نحو الصلاة والصوم والحج وغيره . آخر سورة محمد صلى الله عليه وسلم

ومن سورة الفتح

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله عز وجل ﴿ انا فتحنا لك فتحا مبينا ﴾ روى انه اراد فتح مكة وقال قتادة قضينا لك قضاء مبينا و الاظهر انه فتح مكة بالغلبة والقهر لان القضاء لا يتناول الاطلاق و اذا كان المراد فتح مكة فانه يدل على انه فتحها عنوة اذ كان الصلح لا يطلق عليه اسم الفتح وان كان قديما متقيدا لان من قال فتح بلد كذا عقل به الغلبة والقهر دون الصلح ويدل عليه قوله في نسق التلاوة ﴿ وينصرك الله نصرا عزيزا ﴾ وفيه الدلالة على ان المراد فتح مكة وانه دخلها عنوة ويدل عليه قوله تعالى ﴿ اذا جاء نصر الله و الفتح ﴾ لم يختلفوا ان المراد فتح مكة ويدل عليه قوله تعالى ﴿ انا فتحنا لك ﴾ وقوله تعالى ﴿ هو الذي انزل السكينة في قلوب المؤمنين ﴾ وذكره ذلك في سياق العصاة يدل على ذلك لان المعنى سيكون النفس الى الايمان بالبصائر التي بها قاتلوا عن دين الله حتى فتحوا مكة * وقوله تعالى ﴿ قل للمخلفين من الاصحاب استدعون الى قوم اولي بأس شديد ﴾ روى ان المراد فارس والروم وروى اهم بنو حنيفة فهو دليل على صحة امامة ابي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم لان ابا بكر الصديق دعاهم الى قتال بني حنيفة ودعاهم عمر الى قتال فارس والروم وقد الزمهم الله اتباع طاعة من يدعوهم اليه بقوله ﴿ تقاتلونهم او يسلمون فان طيعوا يؤتكم الله اجرا حسنا وان اتولوا كما توليت من قبلهم مذبذبكم ﴾

عذابا اليما) فاعدهم الله على التخلف عن دعام الى قتال هؤلاء يدل على صحة امامتهما
اذ كان المتولى عن طاعتها مستحقا للعقاب * فان قيل قد روى قتادة انهم هوازن وثقيف
يوم حنين * قيل له لا يجوز ان يكون الدأى لهم النبي صلى الله عليه وسلم لانه قال (قل
لن تخرجوا معي ابدا ولن تقالوا معي عدوا) ويدل على ان المراد بالدعاء لهم غير النبي
صلى الله عليه وسلم ومعلوم انه لم يدع هؤلاء القوم بعد النبي صلى الله عليه وسلم
الا ابوبكر وعمر رضي الله عنهما * وقوله تعالى ﴿ لقد رضى الله عن المؤمنين اذ يبايعونك
تحت الشجرة ﴾ فيه الدلالة على صحة ايمان الذين بايعوا النبي صلى الله عليه وسلم بيعة الرضوان
بالحدسية وصدق بصائرهم فهم قوم بايعانهم قال ابن عباس كانوا الفين وخمس مائة وقال جابر
الفا وخمس مائة فدل على انهم كانوا مؤمنين على الحقيقة اولياء الله اذ غير جائز ان يخبر الله
برساء عن قوم بايعانهم الا وباطنهم كظاهرهم في صحة البصرة وصدق الايمان وقد اكد ذلك
بقوله (فقام ما في قلوبهم فانزل السكينة عليهم) احبرانه عام من قلوبهم صحة البصرة وصدق
التيقوان ما باطنوه مثل ما اظهروه * وقوله تعالى ﴿ فانزل السكينة عليهم ﴾ يعني انهم بصدق بياتهم
وهذا يدل على ان التوفيق يصحب صدق النية وهو مثل قوله (ان يريدوا اصلاحا يوفق الله
بينهما) * وقوله تعالى ﴿ وهو الذي كف ايديهم عنكم وايديكم عنهم ﴾ الآية روى عن ابن عباس انها
نزلت في قصة الحدسية وذلك ان المشركين قد كانوا عشوا اربعين رجلا ليصيبوا من المسلمين
فأتى بهم رسول الله صلى الله عليه وسلم اسرى فخلى سبيلهم وروى انها نزلت في فتح مكة
حين دخلها النبي صلى الله عليه وسلم غنوة فان كانت نزلت في فتح مكة فدلائلها ظاهرة
على انها فنحت غنوة لقوله تعالى (من بعد ان اظفركم عليهم) ومصالحتهم لا ظفر فيها للمسلمين فاقضى
ذلك ان يكون فتحها غنوة * وقوله تعالى ﴿ والهدي معكوفان يبلغ محله ﴾ يحتاج به من يجزئ مع هدى
الاحصار في غير الحرم لا خاد بهكونه محبوسا عن بلوغ محله ولو كان قد بلغ الحرم وذبح فيه لما كان محبوسا
عن بلوغ المحل وليس هذا كما ظنوا لانه قد كان ممنوعا بدئا عن بلوغ المحل ثم لما وقع الصلح
زال المنع فبلغ محله وذبح في الحرم وذلك لانه اذا حصل المنع في ادنى وقت فجائز ان يقال قد منع
كما قال تعالى ﴿ قالوا يا ابانا منع ما الكيل ﴾ وانما منع في وقت واطلق في وقت آخر في الآية
دلالة على ان المحل هو الحرم لانه قال ﴿ والهدي معكوفان يبلغ محله ﴾ فلو كان محله غير الحرم لما كان
معكوفان عن بلوغه فوجب ان يكون المحل في قوله ﴿ ولا تحلقوا رؤسكم حتى يبلغ الهدي
محله ﴾ هو الحرم

باب رمى المشركين مع العلم بان فيهم اطفال المسلمين واسراهم

قال ابو حنيفة وابو يوسف وزفر ومحمد و الثوري لا بأس رمى حصون المشركين
وان كان فيها اسارى واطفال من المسلمين ولا بأس بان يحرقوا الحصون ويقصدوا
به المشركين وكذلك ان تترس الكفار باطفال المسلمين رمى المشركون وان اصابوا احدا

من المسلمين في ذلك فلا بد ولا كفارة وقال التوردي في الكفارة ولادية فيه وقال مالك لا تحرق سعيمة الكفار اذا كان فيها اسارى من المسلمين لقوله تعالى لا تزيلوا لعذبنا الذين كفروا منهم عداالينا انما صرف النبي صلى الله عليه وسلم عنهم لما كان فيهم من المسلمين ولو تزيل الكفار عن المسلمين لعذب الكفار وقال الاوزاعي اذا تترس الكفار باطفال المسلمين لم يرموا لقوله « ولولا رجال مؤمنون » الآية قال ولا يحرق المركب فيه اسارى المسلمين ويرمى الحصن بالمنحنيق وان كان فيه اسارى مسلمون فان اصاب احدا من المسلمين فهو خطأ وان حاوا شترسون بهم رمى وفصد العدو وهو قول الليث بن سعد وقال الشافعي لا بأس بان رمى الحصن وفيه اسارى او اطفال ومن اصاب فلا تنقض فيه ولو تترسوا فيهم قولان احدهما يرمون والآخر لا يرمون الا ان يكونوا ملتجئين فصر ب. المنكر ويتوق المسلم جهده فان اصاب في هذه الحال مسلما فان علمه مسلما فالدية مع الرقبة وان لم يعلمه مسلما فالرقبة وحدها قال ابو بكر بنقل اهل السير ان النبي صلى الله عليه وسلم حاصر اهل الطائف ورماهم بالمنحنيق مع سبيته صلى الله عليه وسلم عن قتل النساء والولاء ان وقد علم صلى الله عليه وسلم انه قد بصيهم وهو لا يجوز نعمدهم بالقتل فدل على ان كون المسلمين فيما بين اهل الحرب لا يمنع رجمهم اذ كان القصد فيه المنكرين دونهم وروى الزهري عن عبد الله بن عبد الله عن ابن عباس عن الصعب ان جثامة قال سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن اهل الديار من المشركين يبيتون فيصاب من درارهم وسانهم فقال هم منهم وبعث النبي صلى الله عليه وسلم اسامة بن زيد فقال امر على ابي صاحا وحرق وكان يأمر السرايا بان يتطروا بمن يعرفونهم فان ادبوا للصلاة امسكوا عنهم وان لم يسمعوا اذا ناء اغاروا وعلى ذلك مضى الخلفاء الراشدون ومعلوم ان من اغار على هؤلاء لا يحلو من ان يصيب من درارهم وسانهم المحظور قتلهم فكذلك اذا كان فيهم مسامون وحب ان لا يمنع ذلك من ش. العادة عليهم ورميهم بالشاب وغيره وان خيف عليه اصابة المسلم فانه قبل اما جاء ذلك لان درارى المشركين منهم كما قال النبي صلى الله عليه وسلم في حديث الصعب بن جثامة « قيل له لا يجوز ان يكون مراده صلى الله عليه وسلم في درارهم اهلهم في الكفر لان الصغار لا يجوز ان يكونوا كفارا في الحنيفة ولا يستحقون القتل ولا العقوبة لعل آناهم في باب سقوط الدية والكفارة واما احتجاج من يحتج بقوله « ولولا رجال مؤمنون وسان مؤمنات » الآية في منع رمى الكفار لاجل من فيهم من المسلمين فان الآية لا دلالة فيها على موضع الخلاف وذلك لان اكثر ما فيها ان الله كف المسلمين عنهم لانه كان فيهم قوم مسامون لم يأمن اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم لودحوا مكة بالسيف ان يعيبيهم وذلك اتماندا على امانة ترك ربههم والاقدام عليهم فلا دلالة على حظر الاقدام عليهم مع العلم بان فيهم مسلمين لانه حائر ان يبيح الكف عنهم لاجل المسلمين وحائر ايضا امانة الاقدام على وجه التحجير فاذا لا دلالة فيها على حظر الاقدام بهن فان قيل في يحوى الآية ما يدل على الحظر وهو قوله « لم تعلموهم ان تطؤهم فتصيبكم منهم معرة بغير علم » فلولوا الحظر ما اصابهم معرة من قتلهم باصليهم

قوله (ابي)
الهمزة واسك
الموحدة ثم
الف منصوبة
بالسرايا في
اللفظ بفتح
ابو سامه
تمرحح من
لا من رماهم
(ع)

ايهم * قيل له قد اختلف اهل التأويل في معنى المعرة ههنا فروى عن ابن اسحاق انه عزم
 الدية وقال غيره الكفارة وقال غيرهما الم باهق قتل المسلم على يده لان المؤمن نعم لذلك
 وان لم يقصده وقال آخرون العيب وحكي عن بعضهم انه قال المعرة الاثم وهذا باطل لانه
 تعالى قد احذر ان ذلك لو وقع كان نكير علم بما لقوله تعالى ﴿ لم تعلموهم ان تطؤهم
 فتصيبكم منهم معرة بغير علم ﴾ ولا ما ثم عليه فيما لم يعلم ولم يصح الله عليه دليلا قال الله تعالى
 ﴿ وليس عليكم جناح فيما اخطأتم به ولكن ما تعمدت قلوبكم ﴾ فعلمنا انه لم يرد المأثم
 ويحتمل ان يكون ذلك كان خاصا في اهل مكة لحزمة الحرم الا ترى ان المسحوق للقتل اذ الحائ
 اليها لم يقتل عندنا وكذلك الكافر الحرى اذ الحائ الى الحرم لم يصل وانما يقتل من اسهك
 حرمة الحرم بالحياة فيه فمع المسلمين من الاقدام عليهم خصوصية لحرمة الحرم وتحمل ان
 يريد ولولا رجال مؤمنون وساء مؤمات قد علم اهم سيكونون من اولاد هؤلاء الكفار
 اذا لم يقتلوا فبما قتلهم لما في معلومه من حدوث اولادهم مسلمين واذا كان في علم الله انه
 اذا اقامهم كان لهم اولاد مسلمون اقامهم ولم يأمر بقتلهم وقوله ﴿ لو ريلوا ﴾ على هذا التأويل
 لو كان هؤلاء المؤمنون الذين في اصلاهم قد ولدوهم ورايلوهم امد كان امر بقتلهم واذا
 ثبت ما ذكرنا من حوار الاقدام على الكفار مع العلم بكون المسلمين بين اطهرهم وحب
 حوار مثله اذا برسوا بالمسلمين لان المقصد في الحالين رمي المشركين دوسهم ومن اصاب منهم
 فلا دية فيه ولا كفارة كما ان من اصاب رمي حصون الكفار من المسلمين الذين في الحصن
 لم تكن فيه دية ولا كفارة ولانه قد ابيح لنا الرمي مع العلم بكون المسلمين في تلك الجهة
 فصاروا في الحكم بمنزلة من ابيح قتله فلا يحب به شيء وليس المعرة المذكورة دية ولا
 كفارة اذ لا دلالة عليه من لعنه ولا من غيره والاظهر منه ما نصبه من الم والخرج باهق
 قتل المؤمن على يده على ما حرت به العادة ممن يتفق على يده ذلك وقول من تأوله على
 العيب محتمل ايضا لان الاسان قديما في العادة باهق قتل الخطأ على يده وان لم يكن ذلك
 على وجه العمومة * قوله تعالى ﴿ ادخل الدس كفروا في قلوبهم الحية حية قتل انه لما رد
 النبي صلى الله عليه وسلم ان يكتب صلح الحديبية امر على ساني طالب رضى الله عنه فكتبه واملى عليه
 بسم الله الرحمن الرحيم هذا ما اصطلح عليه محمد رسول الله وسهيل بن عمرو فات فرش
 ان يكتبوا بسم الله الرحمن الرحيم ومحمد رسول الله وقالوا يكتب باسمك اللهم ومحمد س عد الله
 ومعوه دحوله مكة فكانت اهتمهم من الاقاراد ذلك من حية الخاهلية * وقوله تعالى ﴿ والرمهم
 كلمة التقوى ﴾ روى عن ابن عباس قال لا اله الا الله وعن قتاده مثله وقال مجاهد كلمة الاخلاص
 وحدثنا عبد الله بن محمد قال حدثنا الحسن قال احبنا عبد الرزاق عن معمر عن الزهري
 في قوله ﴿ والرمهم كلمة التقوى ﴾ قال بسم الله الرحمن الرحيم * قوله تعالى ﴿ وللدخان المسحد
 الحرام ان شاء الله آمين محلقين رؤسكم ومقصرين ﴾ قال ابو بكر المقصد احارهم باهم بدخلون
 المسحد الحرام آمين متهربين بالاحرام فلما ذكر معه الخلق والمقصير دل على اهم

قربة في الاحرام وان الاحلال هما يقع لولا ذلك ما كان للذكر ههنا وجه وروى حار
وانو هررد ان النبي صلى الله عليه وسلم دخل للمحاقين ثلاثاً وللمعصرين مرة وهذا ايضا يدل
على اهمية قربة وسك عدداً لحلال من الاحرام. آخر سورة المصحح

سورة الحج ومن سورة الحجاب

بسم الله الرحمن الرحيم

موله صرح حل لا تقدموا بين يدي الله ورسوله ﴿١﴾ حدثنا عبد الله بن محمد قال حدثنا الحسن قال
اخبرنا عبد الرزاق عن معمر عن قتادة في قوله تعالى ﴿يا ايها الذين آمنوا لا تقدموا بين يدي الله
ورسوله﴾ ان ناساً كانوا يقولون لولا انزل في كذا قال معمر وكان الحسن
يقول هم قوم دبحوا قل ان يصلي النبي صلى الله عليه وسلم فامرهم ان يعيدوا الدخ بـ. قال
ابو بكر وروى عن منه وق انه دخل على عائشة فاصرت الحاربه ان اسمه فقال اني صائم وهو اليوم الذي
نشك فيه فمالت قدسي عن هذا وتلت يا ايها الذين آمنوا لا تقدموا بين يدي الله ورسوله في صام
ولا غيره قال ابو بكر اعبرت عموم الآية في النبي عن محامدة انبي صلى الله عليه وآله في قول
او فعل وقال ابو عبيد معمر بن المثنى لا تجعلوا الامر والنهي دوني قال ابو بكر يحجج بهذه
الآية في امساع حوار محامدة النبي صلى الله عليه وآله في عدم العروص على اوقاتها وتأخيرها
عنها وفي ركها وقد حجج بها من نوح افعال النبي صلى الله عليه وآله في ركها لان في ركها ما فعله
عندما بين يديه كان في ركها امره عندما بين يديه وان ذلك كما طبو لان تقدم بين يديه
انما هو فيما اراد ما فعله معاملة غيره فاما ما لم يأت به مراد منه فليس في تركه تقدم
بين يديه وحجج به نقاد اساس ايضاً وذلك على حجة المحجج به لان مقامات دلالة
فليس في فعله تقدم بين يديه ومقامات دلالة الكتاب واسموا الاحكام على وجوب المول بالقناس
في فروع السرخ فليس به اذا عدم بين يديه قوله تعالى ﴿يا ايها الذين آمنوا لا رفعوا
اصواتكم فوق صوت النبي﴾ في مرسله النبي صلى الله عليه وآله في سام رؤوفه وهو نظير
قوله تعالى ﴿اتؤمنوا بالله ورسوله﴾ وروى انها رأت في قوم كانوا
اذا سئل النبي صلى الله عليه وآله في سام عن سى قالوا في قل النبي صلى الله عليه وآله وسلم وايضا
لما كان في رفع الصوت على الانسان في كلامه صرت من ركة للماء والحراة هي الله عنه
ادك اأمور من عطشه ووقره وسهله بـ وقوله تعالى ﴿ولا تحذروا المول كحذر بعضكم لبعض﴾
راده على رفع الصوت وذلك انه سى عن ان يكون مخاطبه كخطابه بعضا بعض
لن على صرت من العظم يخالفه مخاطبات الناس فيما بينهم وهو كقوله ﴿لا تجعلوا دعا
الرسول بينكم كدعاء بعضكم لبعض﴾ وقوله ﴿ان الذين سادوك من وراء الحجرات﴾ كـ هم
لا يعملون﴾ وروى انها رأت في قوم من سى عم انوا النبي صلى الله عليه وآله وسلم فادوه من
خارج الحجرة وقالوا اخرج السا يا محمد قدمهم الله تعالى بذلك وهذه الآيات وان كان بارلة

في تعظيم النبي صلى الله عليه وسلم وإيجاب الفرق بينه وبين الأمة فيه فانه تأديب لنا فيمن يلزمنا تعظيمه من والد وطالم وناسك وقائم بأمر الدين وذى سن وصلاح ونحو ذلك اذ تعظيمه بهذا الضرب من التعظيم في ترك رفع الصوت عليه وترك الجهر عليه والتميز بينه وبين غيره ممن ليس في مثل حاله وفي النهي عن ندائه من وراء الباب والمخاطبة له بلفظ الامر لان الله قدّم هؤلاء الموم بندايم اياه من وراء الحجرة وبمخاطبته بلفظ الامر في قولهم اخرج الياناب حديثنا عبدالله بن محمد قال حدثنا الحسين الجرجاني قال اخبرنا عبد الرزاق عن معمر عن الزهري ان ثابت بن قيس قال يا رسول الله لقد خشيت ان اكون قد هلكت لما نزلت هذه الآية ﴿لَا تَرْفَعُوا أَصْوَانَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ﴾ نهانا الله ان نرفع اصواتنا فوق صوتك وانا امرؤ جهر الصوت ونهى الله المرء ان يحب ان يحمى بما لم يفعل واجدني احب الحمد ونهانا الله عن الخيلاء واجدني احب الجمال فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا ثابت اما نرضى ان نعيش حميدا ونقتل شهيدا وندخل الجنة قعاس حميدا ونقتل شهيدا يوم مسيلة الكذاب

باب حكم خبر الفاسق

قال الله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ﴾ الآية حدثنا عبدالله بن محمد قال حدثنا الحسن بن ابي الربيع قال اخبرنا عبد الرزاق عن معمر عن قتادة في قوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا﴾ قال بعث النبي صلى الله عليه وسلم الوليد بن عقبة الى بنى المصطلق فاتاهم الوليد فخرحوا بآلقونه ففرق ورجع الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال ارتدوا فبعث النبي صلى الله عليه وسلم خالد بن الوليد فلما دنا منهم بعث عبونا ابلا فاداهم يؤذون ويصلون فانا هم خالد قام برمنهم الاطاعة وخيرا فرجع الى النبي صلى الله عليه وسلم فاخبره قال وقال معمر فلا قيادة ﴿لويطعكم في كبر من الامر لعنهم﴾ قال فانه اسخف رابا واطيش احلاما فانه رجل رأيه وانتصح كتاب الله وروى عن الحسن قال والله لئن كانت نزلت في رجل يعنى قوله ﴿ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا﴾ انها لمرسلة الى يوم القيامة ما اسخفها سى قال ابوبكر مقتضى الآية ايجاب التثبت في خبر الفاسق والنهي عن الاقدام على قبوله والعمل به الاعد التبين والعلم بصحة خبره وذلك لان قراءة هذه الآية على وجهين ﴿فتثبتوا﴾ من التثبت و﴿تبينوا﴾ كنهانها بقضى النهي عن قول خبره الاعد العلم بصحته لان قوله فتبينوا فيه امر بالتثبت لئلا يصيب قوما بجهالة فاقضى ذلك النهي عن الاقدام الاعد العلم لئلا يصيب قوما بجهالة واما قوله ﴿فتبينوا﴾ فان التبين هو العلم فاقضى ان لا يقدم بحره الاعد العلم فاقضى ذلك النهي عن قول شهادة الفاسق مطلقا اذ كان كل شهادة خيرا وكذلك سائر اخباره فلذلك فانا شهادة الفاسق غير مقبولة في تني من الحقوق وكذلك اخباره في الرواية عن النبي صلى الله عليه وسلم وكل ما كان من امر الدين متعلق به من آيات سرع او حكم او اثبات حق على

انسان * واتفق اهل العلم على جواز قبول خبر الفاسق في اشياء منها امور المعاملات بقبل فيها خبر الفاسق وديث نحو الهدية اذا قال ان فلانا اهدى اليك هذا يجوز له قبوله وقبضه ونحو قوله وكافى فلان ببيع عبده هذا فيجوز شراؤه منه ونحو الاذن في الدخول اذا قال له قاتل ادخل لا تعتبر به العدالة وكذلك جميع اخبار المعاملات * وقبل في جميع ذلك خبر الصي والعبد والذمي وقبل النبي صلى الله عليه وسلم خبر ريرة فيما اهدت الى النبي صلى الله عليه وسلم وكان يتصدق عابها فقال النبي صلى الله عليه وسلم هي لها صدقة واناهدية قبل قولها في انه تصدق به عابها وان ملك المصدق قد زال اليها وقبل قول الفاسق وشهادته من وجه آخر وهو من كان قسمه من جهة الدين باعتقاد مذهب وهم اهل الاهواء فساق وشهادتهم مقبولة وعلى ذلك جرى امر السلف في قبول اخبار اهل الاهواء في رواية الاحاديث وشهادتهم ولم تكن فسقهم من جهة الندين مانعا من قبول شهادتهم * وتقبل ايضا شهادة اهل الذمة بمعصمهم على بعض وقد بيناه فيما سلف من هذا الكتاب فهذه الوجوه الثلاثة بقبل فيها خبر الفاسق وهو مستثنى من جملة قوله تعالى (ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا) لدلائل قد قامت عليه فثبت ان مراد الآية في الشهادات والزام الحقوق او اثبات احكام الدين والفسق التي ليست من جهة الدين والاعتقاد * وفي هذه الآية دلالة على ان خبر الواحد لا يوجب العلم اذ لو كان يوجب العلم بحال لما احتج فيه الى التثبت ومن الناس من يحتج به في حواز قبول خبر الواحد العدل ويجعل تخصيصه الفاسق بالتثبت في خبره دليلا على ان التثبت في خبر العدل غير حائز وهذا غلط لان تخصيص الشيء بالذكر لا يبدل على ان ماعداه فحكمه بخلافه

باب قتال اهل النبي

قال الله تعالى ﴿وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فاصلحوا بينهما﴾ حدثنا عبدالله بن محمد قال حدثنا الحسن بن ابي الزبيع قال اخبرنا عبدالرزاق عن معمر عن الحسن ان قوما من المسلمين كان بينهم نزاع حتى اضطربوا بالنعال والابدى فانزل الله فيهم ﴿وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فاصلحوا بينهما﴾ قال معمر قال قتادة وكان رجلان بينهما حق تدارما فيه فقال احدهما لا اخذه عنوة لكثرة عشيرته وقال الاخر يني وبينك رسول الله صلى الله عليه وسلم فتنازعا حتى كان بينهما ضرب بالنعال والابدى وروى عن سعيد بن جبير والشعبى قال كان قتالهم بالعصى والنعال وقال مجاهد هم الاوس والخزرج كان بينهم قتال بالعصى قال ابو بكر قد افضى ظاهر الآية الامر بقتال الفئة الباغية حتى ترجع الى امر الله وهو عموم في سائر ضروب القتال فان قامت الى الحق بالقتال بالعصى والنعال لم يتجاوز به الى غيره وان لم يبق بذلك قوات بالسيف على ما تضمنه ظاهر الآية وغيره مما لا حد للاقتصار على القتال بالعصى دون السلاح مع الاقامة على النبي وترك الرجوع الى الحق وذلك اسعد ضروب الامر بالمعروف والنهي

عن المنكر وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم من رأى منكم منكراً فليغيره بيده فإن لم يستطع فليسه فإن لم يستطع فليقلبه وذلك أضعف الإيمان فأمر بإزالة المنكر باليد ولم يفرق بين السلاح ومادونه فظاهره يقتضي وجوب إزالته بأي شيء أمكن * وذهب قوم من الحشوية إلى أن قتال أهل البغي إنما يكون بالعصى والنعال ومادون السلاح وأنهم لا يقاتلون بالسيف واحتجوا بما روينا من سبب نزول الآية وقاتل القوم الذين قاتلوا بالعصى والنعال وهذا لإدلالة فيه على ما ذكرنا لأن القوم قاتلوا بما دون السلاح فأمر الله تعالى بقتال الباغي منهما ولم يخص قتالنا إياه بما دون السلاح وكذلك نقول متى ظهر لنا قتال من فئة على وجه البغي فإلنا بالسلاح وبما دونه حتى ترجع إلى الحق وليس في نزول الآية على حال قتال الباغي إلنا بغير سلاح ما يوجب أن يكون الأمر بقتالنا إياهم مقصوراً على مادون السلاح مع اقتضاء عموم اللفظ للقتال بسلاح وغيره إلا ترى أنه لو قال من قاتلكم بالعصى فقاتلوه بالسلاح لم يناقض القول بذلك أمراً إياناً بقتالهم إذ كان عمومهم يقتضي القتال بسلاح وغيره وجب أن يجري على عمومهم * وأيضاً قاتل علي بن أبي طالب رضي الله عنه الفئة الباغية بالسيف ومعه من كراه الصحابة وأهل بدر من قد علم مكانهم وكان محققاً في قتاله لهم لم يخالف فيه أحد إلا الفئة الباغية التي فأنه وأتباعها وقال النبي صلى الله عليه وسلم لعمار تقتلك الفئة الباغية وهذا خبر مقبول من طريق النوار حتى أن معاوية لم يقدر على جحده لما قال له عبدالله بن عمر فقال إنما قتله من حابه فطرحه بين استنار دواء أهل الكوفة وأهل البصرة وأهل الحجاز وأهل الشام وهو علم من أعلام النبوة لأنه خبر عن غيب لا يعلم إلا من جهة علام الغيوب * وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم في إيجاب قتال الخوارج وقتلهم أخبار كثيرة متواترة منها حديث أنس وأبي سعيد أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال سيكون في امتي اختلاف وفرقة قوم يحسنون القول ويسيثون العمل بمرقون من الدين كما يبرق السهم من الرمية لا يرجعون حتى يرتد على فوقه هم سر الخلق والحليقة طوبى لمن قتلهم أو قتلوه يدعون إلى كتاب الله وليسوا منه في شيء من قتلهم كان أولى بالله منهم قالوا يا رسول الله ما سبهم قال التحليق * وروى الأعمش عن خيثمة عن سويد بن غفلة قال سمعت علياً يقول إذا حدثتكم بشيء عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلا تأخذوا من السماء فتخطفني الطير أحب إلى من أن أكذب عليه وإذا حدثتكم فيما بيننا فإن الحرب جدعة وأني سمعته صلى الله عليه وآله وسلم يقول يخرج قوم في آخر الزمان أحداث الأسنان سفهاء الأحلام يقولون من خير قول البرية لا يجاوز إيمانهم حناجرهم بمرقون من الدرس كما يبرق السهم من الرمية فإن لقيتموهم فاقتلوهم فإن قتلهم أجر لمن قتلهم يوم القيامة ولم يختلف أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في وجوب قتال الفئة الباغية بالسيف إذا لم يردعها غيره إلا ترى أنهم كلهم رأوا قتال الخوارج ولولم يروا قتال الخوارج وفعدوا عنهم لقتلوهم وسبوا دراريهم ونساءهم وأصطلموهم فإنه قيل قد جلس عن علي جماعة من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم منهم سعد ومحمد بن مسلمة وإسامة بن زيد وابن عمر

﴿ قيل له لم يقدعوا عنه لانهم لم يروا قتال الفئة الباغية وجاز ان يكون قعودهم عنه لانهم زاوا الامام مكتفيا بمن معه مستغنيا عنهم باصحابه فاستجازوا القعود عنه لذلك لا ترى انهم قد قدعوا عن قتال الخوارج لاعلى انهم لم يروا قتالهم واجبا لكنه لما وجدوا من كفاهم قتل الخوارج استغفوا عن مباشرة قتالهم ﴾ فان احتجوا بما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ستكون فتنة القائم فيها خير من الماشي والقاعد فيها خير من القائم ﴿ قيل له انما اراد به الفتنة التي يقتل الناس فيها على طلب الدنيا وعلى جهة المعصية والحية من غير قتال مع امام يجب طاعته فاما اذا ثبت ان احدي الفتنين باغية والاخرى طائفة مع الامام فان قتال الباغية واجب مع الامام ومع من قاتلهم محتسبا في قتالهم ﴾ فان قالوا قال النبي صلى الله عليه وسلم لا سامية بن زيد قتانه وهو قد قال لا اله الا الله انما يردد ذلك مرارا فوجب ان لا يقاتل من قال لا اله الا الله ولا يقتل ﴿ قيل له لانهم كانوا يقاتلون وهم مشركون حتى يقولوا لا اله الا الله كما قال صلى الله عليه وسلم امرت ان اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فاذا قالوها عصموا مني دماءهم واموالهم الا بحقها فكانوا اذا اعطوا كلمة التوحيد اجابوا الى مادعوا اليه من خلع الاصنام واعتقاد التوحيد ونظير ذلك ان يرجع البغاة الى الحق فيزول عنهم القتال لاسم انما يقاتلون على اقامتهم على قتال اهل العدل حتى كفوا عن القتال ترك قتالهم كما يقاتل المشركون على اظهار الاسلام حتى اظهروه زال عنهم الا ترى ان قطاع الطريق والمحاريق يقاتلون ويقتلون مع قولهم لا اله الا الله

باب ما يبدأ به اهل البني

قال الله تعالى ﴿ وان طائفتان من المؤمنين اقتتلا فاصالحا بينهما ﴾ قال ابو بكر امر الله عند ظهور القتال منهم بالاصلاح بينهما وهو ان يدعوا الى الصلاح والحق وما يوجه الكتاب والسنة والرجوع عن البغي ﴿ وقوله تعالى ﴿ فان بنت احداها على الاخرى ﴾ يعني والله اعلم ان رجعت احداها الى الحق وارادت الصلاح واقامت الاخرى على بغيتها وامتنعت من الرجوع فقاتلوا التي تبغى حتى تفي الى امر الله فامر تعالى بالدعاء الى الحق قبل القتال ثم ان است الرجوع قونات وكذا فعل علي بن ابي طالب كرم الله وجهه بدأ بدعاء الفئة الباغية الى الحق واحتج عليهم فلما ابوا القبول قاتلهم ﴿ وفي هذه الآية دلالة على ان اعتقاد مذاهب اهل البغي لا يوجب قتالهم ما لم يقاتلوا لانه قال ﴿ فان بنت احداها على الاخرى فقاتلوا التي تبغى حتى تفي الى امر الله ﴾ فاما امر بقتالهم اذا بغوا على غيرهم فانه قال وكذلك فعل علي بن ابي طالب رضي الله عنه مع الخوارج وذلك لانهم حين اعتزلوا عسكره بعث اليهم سببا لله بن عباس فداهم فلما ابوا الرجوع ذهب اليهم فحاجهم فرجعت منهم طائفة واقامت طائفة على امرها فلما دخلوا الكوفة خطب وحكمت الخوارج من نواحي المسجد وفات لاحكام الله فقال علي رضي الله عنه كلمة حق يراد بها باطل اما انهم ثلاثا ان لا تمنعهم مساحد الله ان يدكروا فيها اسمه وان لا تمنعهم حقهم من التي مادامت ابدتهم مع ايدينا وان لا يقاتلونا

باب الامر فيما يؤخذ من اموال البغاة

قال ابو بكر اخلف اهل العلم في ذلك فقال محمد في الاصل لا يكون عسمة ويسعان بكراعهم
وسلاحهم على حرمهم فاداو صحت الحرب او دارها رد المال عليهم ويرد الكراع انصاع عليهم اذ لم سق
من العاه احد وما اسهلك فلا شيء فيه وذكر ابراهيم بن الحجاج عن ابي يوسف قال ما وجد
في احدى اهل ابي من كراع او سلاح فهو في قسم وخمس واذا كانوا لم يؤحدوا بدم ولا
مال اسهل كونه وقال مالك ما اسهل كونه الخوارج من دم او مال ثم ما نوالم يؤحدوا به وما كان
فأنا ليعيه ر. وهو قول الاوراعي والشافعي وقال الحسن بن صالح اذا قوتل اللصوص
المخادون قتلوا واحدا معهم فهو عسمة لمن قاتلهم بعد اخراج الحسن الا ان يكون شيء
يعلم انهم سرقوه من الناس قال ابو بكر واخلف لرواه عن علي كرم الله وجهه في ذلك وروى فطر
اس حايقه عن مدر بن علي عن محمد بن الحنفية قال قسم امير المؤمنين على رضى الله عنه يوم الجمل فأنهم
بين اصحابه ما قول في من الكراع والسلاح فخرج من حمله عسمة هذا الحديث وهذا ليس به دلالة
على انه عسمة لان ما اثر ان يكون قسم ما حصل في يده من كراع او سلاح اعانوا به قل ان يصع
الحرب او دارها ولم يملكهم ذلك على ما قال محمد في الاصل وقد روى عكرمة بن عمار عن ابي رمل عن
عبد الله بن ابي عن اس بن ساس الخوارج قمعوا على رضى الله عنه الميسب ولم يعم فحاجهم بان
قال لهم اقاموا امكم عائشة م. حلون بها ما يستحلون من غيرها فقتلهم فقام بعد كبر ثم
وروى ابو عاوية عن ابي عبد الله عن ابي اسحاق عن ابي اسحاق عن ابي اسحاق عن ابي اسحاق عن ابي اسحاق
قال لا وقال الزهري ورواه عنه في صحاح ابى الى الله وسامه موافرون واجمعوا كل دم اربى
على وجه الاول او مال. هلال بن يحيى الاول. الايمان به ويدل على انه لا نعم امواله التي ليست
منهم بما تركوه في دنارهم لا نعم ان. ارا كذلك. ما منهم. الا ترى ان اهل الحرب لا ينفصل فيما بينهم
من اموالهم ما منهم وما تركوه منها في دنارهم ارم حصل في دنار منهم وم انه لا خلاف
به لانسى. رارهم ولساؤهم ولا تملك رفاهم فكذلك دنارهم اموالهم. فان قيل مسركو
العرب لا تملك رفاهم ودم اموالهم. قل له لانهم يفتلون اذا اسروا ان لم يسلموا وسق
درارهم و. اوه. لذلك. ما اموالهم و الخوارج اذ لم سقهم مع لا هقل اسراهم ولا نسى
درارهم محال فكذلك لا نعم اموالهم

باب الحكم في اسرى اهل ابي وجرحاهم

روى كوثر بن حليم عن نافع عن اس بن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا اسام
عندكم حكم الله ممن نبي من هذه الامة قال الله ورسوله اعلم قال لا يحجر على جرحها
ولا نقل اسرها ولا تطالب هاربها وروى عطاء بن السائب عن ابي الجحدي وعاصم قال لا تطهر
سلي رضى الله عنه على هال الجمل قال لا تسعوا مدرا ولا تدفعوا على جرح وروى شريك عن السدي

هو ان يكون القاضي عدلا في نفسه ويمكنه تنفيذ قضاءه وحمل الناس عليه بيد قوة سواء كان المولى له عدلا او باغيا الا ترى انه لو لم يكن ببلد سلطان فاتفق اهله على ان ولوا رجلا منهم القضاء كان جائزا وكانت احكامه نافذة عليهم فكذلك الذي ولاء البغاة القضاء اذا كان هو في نفسه عدلا نفذت احكامه * ويحتج من يجيز مجاوزة الحد بالتعزير بقوله تعالى (فان بغت احسداهما على الاخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفي الى امر الله) فامر بقتالهم الى ان يرجعوا الى الحق فدل على ان التعزير يجب الى ان يعلم اقلاعه عنه وتوبته اذا كان التعزير للزجروا لردع وليس له مقدار معلوم في العادة كما ان قتال البغاة لما كان للردع وجب فعله ان يرتدعوا وينزجروا * قال ابو بكر انما اقتصر من لم يبلغ بالتعزير الحد على ذلك بما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من بلغ حدا في غير حد فهو من المتعدين * وقوله تعالى ﴿ انما المؤمنون اخوة فاصلحوا بين اخويكم ﴾ يعني انهم اخوة في الدين كقوله تعالى (فان لم تعلموا آباءهم فاخوانكم في الدين ومواليكم) وفي ذلك دليل على جواز اطلاق لفظ الاخوة بين المؤمنين من جهة الدين * وقوله تعالى (فاصلحوا بين اخويكم) يدل على ان من رجا صلاح ما بين متعادين من المؤمنين ان عليه الاصلاح بينهما * وقوله تعالى ﴿ يا ايها الذين آمنوا لا يسخر قوم من قوم ﴾ نهى الله بهذا الآية عن عيب من لا يستحق ان يعاب على وجه الاحتقار له لان ذلك هو معنى السخرية واخبر انه وان كان ارفع حاله في الدنيا فعسى ان يكون المسخور منه خيرا عند الله * وقوله تعالى ﴿ ولا تلهوا انفسكم ﴾ روى عن ابن عباس وقادة لا يطس بعضكم على بعض * قال ابو بكر هو كقوله (ولا تقتلوا انفسكم) لان المؤمنين كنفس واحدة فكأنه بقتله احاد قاتل نفسه وكقوله (فساموا على انفسكم) يعني يسلم بعضكم على بعض * والزمزاعيب يقال لمزه اذا عابه وطعن عليه قال الله تعالى (ومنهم من يلهو في الصدقات) * قال زياد الا عجم

اذا لقيتك تبدي لي مكاشرة * وان تغيت كنت الهامز اللز

ما كنت اخشى وان كان الزمان به * حيف على الناس ان يفتنخي عزه

وانما نهى بذلك عن عيب من لا يستحق وليس بمعيب فان من كان معيبا فاجرا فعيبه بما فيه جائز * وروى انه لما مات الحجاج قال الحسن اللهم انت امته فاقطع عناسته فانه اتانا اخفش اعيمش يمد بيد قصيرة البنان والله ما عرق فيها عنان في سبيل الله. رجل جته ويخطر في مشيته ويصعد المنبر فبهذر حتى تفوته الصلاة لامن الله يتقى ولا من الناس يستحي فوجه الله وتحت مائة الف او يزيدون لا يقول له فائل الصلاة ايها الرجل ثم قال الحسن هيهات والله حال دون ذلك السيف والسوط * وقوله تعالى ﴿ ولا تنازروا بالالقاب ﴾ روى حماد بن سلمة عن يونس عن الحسن ان ابا ذر كان عند النبي صلى الله عليه وسلم وكان بينه وبين رجل منازعة فقال له ابو ذر يا ابن اليهودية فقال النبي صلى الله عليه وسلم اما ترى ما ههنا ماشى احمر ولا اسود وما انت افضل منه الا بالتقوى قال وزلت هذا الآية (ولا تنازروا بالالقاب) وقال قتادة في قوله تعالى (ولا تنازروا بالالقاب) قال لا تقل لا خبك المسلم يا فاسق يا منافق * حدثنا عبد الله بن محمد قال حدثنا الحسن قال اخبرنا

عبدالرزاق عن معمر عن الحسن قال كان اليهودى والنصرانى يسلم فيقال له يا يهودى يا نصرانى فهوا
 عن ذلك عنه حدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا موسى بن اسماعيل قال حدثنا
 وهيب عن داود عن عاصم قال حدثني ابو جيرة بن الضحاك قال فينا نزلت هذه الآية في بنى
 سلمة (ولا تنازروا بالالقباب بئس الاسم الفسوق بعد الايمان) قال قدم علينا رسول الله
 صلى الله عليه وسلم وليس منا رجل الا وله اسمان او ثلاثة فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول يا فلان
 فيقولون مه يا رسول الله انه يغضب من هذا الاسم فانزلت هذه الآية (ولا تنازروا بالالقباب) وهذا يدل
 على ان اللقب المكروه هو ما يكرهه صاحبه ويفيد ما للموصوف به لانه بمنزلة السباب
 والشتم فاما الاسماء والافصاف الجارية غير هذا المجرى فغير مكروهة لم يتناولها النهى لانها
 بمنزلة اسماء الاشخاص والاسماء المشتقة من افعال عنه وقد روى محمد بن اسحاق عن محمد بن
 يزيد بن خنيم عن محمد بن كعب قال حدثني محمد بن حنيم المحاربى عن عمار بن ياسر قال
 كنت انا وعلى بن ابي طالب رفيقين في غزوة العشرة من نطن ينبع فلما نزل بها رسول الله
 صلى الله عليه وسلم اقام بها شهرا وصالح فيها نبي مدلج وحلفاءهم من بنى ضمرة ووادعهم
 فقال لى على رضى الله عنه هل لك ان تأتى هؤلاء من نبي مدلج يعملون في غير لهم ننظر كيف يعملون
 فانيناهم فطرونا بهم ساعة ثم عشنا اليوم فعمدنا الى صور من النخل في دقناه من الارض فمنا
 فلما نبهنا الارسل الله صلى الله عليه وسلم فقدمه فجلسنا وقد تربنا من تلك الدقعة فيومئذ قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم لعلى يا انا تراب لما عليه من الرباب فاحبرناه عما كان من امرنا فقال الا اخبركم
 باشق رحلين قلنا من هما يا رسول الله قال احمر ثمود الذى غفر الناقة والذى يضربك يا على على هذا
 ووضع رسول الله صلى الله عليه وسلم يده على رأسه حتى تبل منه هذه ووضع يده على لحيته وقال سهل ابن
 سعد ما كان اسم احب الى على رضى الله عنه ان يدعى به من ابي تراب فمثل هذا لا يكره اذ ليس به ذم
 ولا يكرهه صاحبه عنه وحدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا ابراهيم بن مهدي قال حدثنا
 شريك عن عاصم عن انس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا ذا الازنين وقد غير النبي صلى الله
 عليه وسلم اسماء قوم فسمى العاص عبد الله وسمى شهايا هشاما وسمى حربا سلما وفي جميع ذلك
 دليل على ان النهى من الالقباب ما ذكرنا دون غيره وقد روى ان رجلا اراد ان يتزوج
 امرأة فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم انظر اليها فان في عين الانصار شيئا يعنى الصغر عنه
 قال ابو بكر فلم يكن ذلك غنة لانه لم يرد به ذم المذكور ولا عيبته عنه وقوله تعالى اجتنبوا كثيرا
 من الظن ان بعض الظن اثم عنه افتتت الآية الهى عن بعض الظن لاعتن حجة لان قوله (كثيرا)
 من الظن عنه يقتضى العصى وعنه قوله (ان بعض الظن اثم) فدل انه لم يسه عن جميعه وقال
 في آية اخرى (ان الظن لا يبنى من الحق شيئا) وقال (وطنم ظن السوء وكنتم قوما بورا)
 فالظن على اربعة اصرب محطور ومأموره ومدوب والهوامح عنه فاما الظن المحطور فهو سوء الظن
 بالله تعالى عنه حدثنا عبد الباقي بن قانع قال حدثنا معاذ بن المنى ومحمد بن محمد بن حبان النجار
 قال حدثنا محمد بن كثير قال حدثنا سفيان عن الاعمش عن ابي سفيان عن حار قال سمعت رسول الله

مطلب
 الظن على اربعة اصرب

اخاك بما يكره قيل ان رأيت ان كان في اخي ما قول قال ان كان فيه ما تقول فقد اغتبتته وان لم يكن فيه
 ما تقول فقد بهته **و**حدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا مسدد قال حدثنا
 سفيان عن علي بن الاقر عن ابي حذيفة عن عائشة قالت قلت للنبي صلى الله عليه وسلم
 حسبك من صفية كيت وكيت قال غير مسدد تعنى قصيرة فقال لقد قات كلمة لو مزجت بماء
 البحر لمزجته قالت وحكيت له انسانا آخر فقال ما احب انى حكيت انسانا وان لى كذا وكذا **و**
 حدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا الحسن بن علي قال حدثنا عبد الرزاق عن ابن جريج
 قال اخبرني ابو الزبير ان عبد الرحمن بن الصامت ابن عم ابي هريرة اخبره انه سمع ابا هريرة يقول جاء
 الاسلمي الى نبي الله صلى الله عليه وسلم فشهد على نفسه اربع مرات انه اصاب امرأة حراما وذكر الحديث
 الى قوله فانريد بهذا القول قال اريد ان تطهرني فامر به فرجهم فسمع نبي الله صلى الله عليه
 وسلم رجلين من اصحابه يقول احدهما لصاحبه انظر الى هذا الذي ستر الله عليه فلم تدعه
 نفسه حتى رجم رخم الكلب فسكت عنهما ثم سار ساعة حتى مر بحديقة حمار سائل برجله
 فقال اين فلان وفلان فقالا نحن ذان يا رسول الله قال انزلا فكلا من جيفة هذا الحمار فقالا
 يا نبي الله من يأكل من هذا قال فمانلما من عرض اخيكما آفأ اسد من الاكل منه والذي
 نفسى بيده انه الآن لفي انهار الجنة ننغمس فيها **و**حدثنا عبد الباقي بن قانع قال حدثنا
 ابراهيم بن عبد الله قال حدثنا يزيد بن مرة سنة ثلاث عشرة ومائتين قال حدثنا ابن عون ان ناسا
 اتوا ابن سيرين فقالوا اناسال منك فاجعلنا في حل فقال لا احل لكم ما حرم الله عليكم وروى **و**
 الربيع بن صبيح ان رجلا قال للحسن يا ابا سعيد اى ارى امرا اكرهه قال وما ذاك يا ابن
 اخي قال ارى اقواما يحضرون مجلسك يحفظون عليك سقط كلامك ثم يحكونك ويعيونك
 فقال يا ابن اخي لا يكبرن هذا عليك اخبرك بما هو اعجب قال وما دالك يا عم قال اطعمت نفسى
 في جوار الرحمن وحلول الجنان والنجاة من النيران ومرافقة الانبياء ولم اطعم نفسى في
 السلامة من الناس انه لو سلم من الناس احد لسام منهم خالفهم الذى خلقهم فاذا لم
 يسلم خالفهم فالحلوق اجدر ان لا يسام **و**حدثنا عبد الباقي بن قانع قال اخبرنا الحارث بن
 ابي اسامة قال حدثنا داود بن المجير قال حدثنا عنبسة بن عبد الرحمن قال حدثني خالد بن
 يزيد اليمامي عن انس بن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كفارة الاغنياب
 ان تستغفر لمن اغتبتته **و**وقوله تعالى **و**ايحب احدكم ان يأكل لحما اخيه مما فكرهته **و**ه **و**تأكيد
 لتقبيح الغيبة والزجر عنه من وجوه احدها ان لحم الانسان محرم الاكل فكذلك الغيبة
 والثاني ان النفوس تعاف اكل لحم الانسان من جهة الطبع فلنكن الغيبة عندكم بمنزلة
 في الكراهة ولزوم اجتنابه من جهة موجب العقل اذ كانت دواعى العقل احق بالاتباع
 من دواعى الطبع ولم يقتصر على ذكر الانسان الميت حتى جعله اخاء وهذا ابلغ ما يكون
 في التقيس والزجر فهذا كله اما هو في المسلم الذى ظاهره العدالة ولم يظهر منه ما يوجب
 نفسه كما يجب علينا تكذيب فاذفه بذلك فان كان المذوف بذلك مهتوكا فاسقا فان ذكر ما

فيه من الافعال القبيحة غير محظور كما لا يجب على سامعه التكبر على قائله * ووصفه بما يكرهه على ضربين احدهما ذكر افعاله القبيحة والآخر وصف خلقته وان كان مشينا على جهة الاحتقار له وتصغيره لاعلى جهة ذمه بها ولا عيب صانعها على نحو ما روي عن الحسن في وصفه الحجاج بقبح الحلقة وقد يجوز وصف قوم في الجملة ببعض ما اذا وصف به انسان بعينه كان غيبة محظورة ثم لا يكون غيبة اذا وصف به الجملة على وجه التعريف كما روى ابو حازم عن ابي هريرة قال جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله اني زوجت امرأة قال هل نظرت اليها فان في عين الانصار شيئا فانه لم يكن غيبة وجعل وصف عائشة الرجل بالقصر في الحديث الذي قدمنا غيبة لان ذلك كان من النبي صلى الله عليه وسلم على وجه التعريف لاعلى جهة العيب وهو كما روى عنه انه قال لا تقوم الساعة حتى تقاتلوا قوما صراخ الوجوه صغار العيون فطس الانوف كان وجوههم الحجان المطرقة فلم يكن ذلك غيبة وانما كان تعريفا لهم صفة القوم بـ قوله تعالى ﴿ انا خلقناكم من ذكر واثق وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا ﴾ روى عن مجاهد وقادة الشعوب النسب الابد والقبائل الاقرب فيقال بنى فلان وفلان بـ وقوله تعالى ﴿ ان اكرمكم عند الله اتقاكم ﴾ بدأ بذكر الخلق من ذكر واثق وهما آدم وحواء ثم جماعهم شعوبا بمعنى متشعبين منفريقين في الانساب كلاء المتفرقة نحو العرب وقارس والروم والهند ونحوهم ثم جعلهم قبائل وهم اخص من الشعوب نحو قبائل العرب وبنو النجم ليعارفوا بالنسبة كما خالف بين خلقهم وصورهم ليعرف بعضهم بعضا ودل بذلك على انه لافضل لبعضهم على بعض من جهة النسب اذ كانوا جميعا من اب وام واحدة ولان الفضل لا يستحق بعمل غيره فين الله تعالى ذلك لنا لانه محرم بعضا على بعض بالنسب واكد ذلك بقوله تعالى ﴿ ان اكرمكم عند الله اتقاكم ﴾ فان ان الفضيلة والرفعة انما يستحق بتقوى الله وطاعته وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم في خطبته انه قال ان الله قد اذهب نحوه الحاهلية وتعلمها بالآباء الناس من آدم وادم من تراب اكرمكم عند الله اتقاكم لافضل امرئى على عصى الا بالتقوى وقال ابن عباس وعطاء ان اكرمكم عند الله اتقاكم لاعظمكم بيتا . آخر سورة الحجرات

ومن سورة ق

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى ﴿ بل كذبوا بالحق لما جاءهم وهم في امر مرجح ﴾ حدثنا عبدالله بن محمد قال حدثنا الحسن بن ابي الربيع الجرجاني قال اخبرنا عبد الرزاق عن معمر عن قتادة في قوله ﴿ وهم في امر مرجح ﴾ قال من ركب الحق مرج عليه رأيه والتس عليه دينه وقوله تعالى ﴿ وسبح بحمد ربك قبل طلوع الشمس وقبل الغروب ﴾ روى حرب بن عبدالله عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان استطعتم ان لا تغلبوا على صلاة قبل طلوع الشمس وقبل غروبها فافعلوا

ثم قرأ (فسيح محمد ربك قبل طلوع الشمس وقبل الغروب) وروى عمرو بن عباس وقنادة ان المراد صلاة الفجر وصلاة العصر وقوله تعالى ﴿ ومن الليل فسبحه ﴾ قال مجاهد صلاة الليل ﴿ قال ابو بكر يجوز ان يريد صلاة المغرب والعتمة ﴾ وقوله تعالى ﴿ وادبار السجود ﴾ قال علي وعمر والحسن بن علي وابن عباس والحسن البصري ومجاهد والنخعي والشعبي (وادبار السجود) ركعتان بعد المغرب (وادبار التجوم) ركعتان قبل الفجر وعن ابن عباس مثله وعن مجاهد عن ابن عباس (وادبار السجود) اذا وضعت جبهتك على الارض ان تسبح ثلاثا ﴿ قال ابو بكر اتفق من ذكرنا قوله بديا ان قوله ﴾ فسيح محمد ربك قبل طلوع الشمس وقبل الغروب ﴾ اراد به الصلاة وكذلك (ومن الليل فسبحه) هو صلاة الليل وهي العتمة والمغرب فوجب ان يكون قوله (وادبار السجود) هو الصلاة لان فيه ضمير فسيحه وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم التسبيح في دبر كل صلاة ولم يذكر انه تفسير الآية وروى محمد بن سيرين عن كثير ابن اقلح عن زيد بن ثابت قال امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان نسبح في دبر كل صلاة ثلاثا وثلاثين ونحمد ثلاثا وثلاثين ونكبر اربعا وثلاثين فاتي رجل من الانصار في المنام فقال امركم محمد صلى الله عليه وسلم ان تسبحوا في دبر كل صلاة ثلاثا وثلاثين وتحمدوا ثلاثا وثلاثين وتكبروا اربعا وثلاثين فلو جعلتموها خمسا وعشرين وخمسا وعشرين فاجعلوا فيها التهليل فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال افعلوا وروى سمي عن ابي صالح عن ابي هريرة قال قالوا يا رسول الله ذهب اهل الدثور بالدرجات والتعظيم المقيم قال كيف ذاك قالوا صلوا كما صلينا واجاهدوا كما جاهدنا وانفقوا من فضول اموالهم وليست لنا اموال فقال نا اخبركم باسر تدركون به من كان قبلكم وتسبقون به من بعدكم لا ياتي احد بمثل ما جئتم به الا من جاء بمثله تسبحون الله في دبر كل صلاة عشرا وتحمدون الله عشرا وتكبرون عشرا وروى نحوه عن ابي ذر عن النبي صلى الله عليه وسلم الا انه قال تسبح في دبر كل صلاة ثلاثا وثلاثين وتحمد ثلاثا وثلاثين وتكبر اربعا وثلاثين وروى كعب بن عجرة عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه وقال وتكبر اربعا وثلاثين وروى ابو هارون العبدى عن ابي عبد الحدرى قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول في آخر صلاته عند انصرافه سبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين ﴿ قال ابو بكر فان حمل معنى الآية على الوجوب كان قوله ﴾ فسيح محمد ربك قبل طلوع الشمس ﴾ على صلاة المغرب (وقبل الغروب) على صلاة الظهر والعصر وكذلك روى عن الحسن (ومن الليل فسبحه) صلاة العتمة والمغرب فتكون الآية متظمة للصلوات الخمس وعبر عن الصلاة بالتسبيح لان التسبيح تنزيه لله عما لا يليق به والصلاة تشتمل على قراءة القرآن واذا كان تنزيه لله تعالى . آخر سورة ق

ومن سورة الذاريات

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى ﴿ كانوا قليلا من الليل ما يهجمون ﴾ قال ابن عباس و ابراهيم والضحاك الهجوع

النوم وروى سعيد بن جبير عن ابن عباس قال كانوا اقل ليلة نمر عليهم الاصلوا فيها وقال قتادة عن الحسن لا ينامون فيها الا قليلا وقال مطرف بن عبد الله قل ليلة تأتي عليهم لا يصلون فيها اما من اوامها واما من اوسطها وقال مجاهد كانوا لا نامون كل الليل وروى قتادة عن انس قال كانوا يتفلون بين المغرب والعشاء * وروى ابو حيوة عن الحسن قال كانوا يطيلون الصلاة بالليل واذا سجدوا استغفروا * وروى عن قتادة قال كانوا لا ينامون عن العتمة ينتظرونها لوقتها كانه جمل مجموعهم قبلها في جنب نهمهم اصلاه العتمة * قال ابو بكر قد كانت صلاة الليل فرضا فسبح فرضها بما نزل في سورة المزمل ورغب فيها في هذه السورة وقدرى عن النبي صلى الله عليه وسلم اخبار في فضلها والترغيب فيها وروى الاعمش عن ابي سفيان عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان في الليل ساعة لا يوافيها عبد مسلم يدعو الله فيها بخير الدنيا والآخرة الا اعطاه الله اياه وذلك في كل ليلة وقال ابو مسلم قاتلاني ذراي صلاة الليل افضل قال سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال نصف الليل وقليل فاعله * وروى عمرو بن دينار عن عمرو بن اوس عن عبد الله بن عمرو عن النبي صلى الله عليه وسلم قال احب الصلاة الى الله تعالى صلاة داود كان ينام نصف الليل ويصلي ثلث الليل وينام سدس الليل * وروى عن الحسن (كانوا قليلا من الليل ما يهجعون) قال ما برقدون * (وبالاسحار هم يستغفرون) قال مدوا الصلاة الى السحر ثم جاسوا في الدماء والاستكانة والاستغفار * وقوله تعالى * وفي اموالهم حق * قال ابو بكر اختلف السلف في اوبله فقال ابن عمر والحسن والشمس ومجاهد هو حق سوى الزكاة واجب في المال وقال ابن عباس من ادى زكاة ماله فلا جناح عليه ان لا يصدق وقال ابن سيرين (وفي اموالهم حق معلوم) قال الصدقة حق معلوم * وروى حجاج عن الحكم عن ابن عباس قال نسحت الزكاة كل صدقة والحجاج عن ابي جعفر مثله واخلف الرواة عن النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك فروى عنه ما يحتاج به كل واحد من الفريقين فروى طلحة بن عبيد الله قصة الرجل الذي سأل النبي صلى الله عليه وسلم عما عليه فذكر الصلاة والزكاة والصيام فقال هل على شيء غير هذا قال لا وروى عمرو بن الحارث عن دراج عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا ديت زكاة مالك فقد قضيت ما عليك فيه * وروى دراج عن ابي الهيثم عن ابي سعد الخدرى قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا ديت زكاة مالك فقد قضيت الحق الذي يجب عليك فهذه الاخبار يخرج منها ما هو اول حقا معلوما على الزكاة وانه لاحق على صاحب المال غيرها واحتج ابن سيرين بان الزكاة حق معلوم وسائر الحقوق التي يوجبها مخاضموه ليست بمعلومة * واحتج من اوجب فيه حقا سوى الزكاة بما روى الشعبي عن فاطمة بنت قيس قالت سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم افي المال حتى سوى الزكاة قتلا (ليس الامر ان نولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب) الآية فذكر الزكاة في نفس التلاوة بعد قوله (واآتي المال على حبه) ويحتجون ايضا بحديث ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ما من صاحب ابل لا يؤدى

حقها في عسرها ويسرها الا برز لها بقاع قرقر تطأ باخفافها وذكر البقر وإلغيم فقال اعمري يا ابنة هرة وماحقها قال تمنع الغزيرة وتمطى الكريمة وتحمل على الظهر وتسقى اللبن وفي حديث ابي الزبير عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم قالوا يا رسول الله وماحقها قال اطراق فحلها واطارة دلوها ومنحتها وحلبها على الماء وحمل عليها في سبيل الله * وروى الاعمش عن المعمر بن سويد عن ابي در قال انتهت الى النبي صلى الله عليه وسلم وهو حالس في ظل الكعبة فلما رآني مقبلا قال هم الاخسرون ورب الكعبة فقلت يا رسول الله من هم قال هم الاكثرون اموالا الامن قال هكذا وهكذا حثا عن يمنه وعن شماله وبين يديه مامن رجل يموت ويترك ابلا لم يؤد ركاتها الاجاه يوم القيامة تنطحه بقرونها ويطأ باخفافها كلما بعدت اخرها اعبدت عليه اولاهها حتى قصى بن الناس * قال ابو بكر هذه الاخبار كلها مسعولة وفي المال حق سوى الزكاة باتفاق المسامحين منه ما يلزم من النفقة على والده اذا كان فقيرا وعلى دوى ارحامه وما يلزم من اطعام المضطر وحمل المقطع به وما جرى مجرى ذلك من الحقوق اللازمة عندما يعرض من هذه الاحوال * وقوله تعالى ﴿السائل والمحروم﴾ قال ابن عباس رواية وعائشة وابن المسيب ومجاهد رواية وعطاء وابو العالية والنعمي وعكرمة المحروم المحرف وقال الحسن المحروم الذي يطلب فلا يرق وقال ابن عباس رواية ومجاهد المحروم الذي ليس له في الاسلام سهم وفي امط آخر الذي ليس له في العنسة شيء وقال عكرمة الذي لا يموله مال وقال الزهري وقتاده المحروم المسكين المعفف وقال عمر بن عبد العزيز المحروم الكلب * قال ابو بكر من تأوله على الكلب فانه لا يجوز ان يكون المراد عنده نحو معلوم الزكاة لان اطعام الكلب لا يحزى من الزكاة فسمى ان يكون المراد عنده حما غير لركاة فيكون في اطعام الكلب قربة كما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه ان في كل ذي كبد حري اجرا وان رجلا سقى كلبا فغفر الله له والاظهر في قوله حق معلوم انه الركاة لان الزكاة واجبة لاحالة وهي حق معلوم فوجب ان يكون مرادا بالآية ادحائر ان سطوى يحبها ويكون اللفظ عبادة عنها ثم جائز ان يكون جميع ما تأول السلف عليه المحروم مرادا بالآية في جوار اعطائه الزكاة وهو يدل على ان الزكاة اذا وضعت في صنف واحد احزأ لانه انصرف على السائل والمحروم دون الاصناف المذكورة في آية الصدقات وقرق الله تعالى في الآية بين السائل والمحروم لان الفقير قديحرم نفسه بتركه المسئلة وقد بحرمة الناس ترك اعطائه فاذا لم يستل فقد حرم نفسه بترك المسئلة فسمى محروما من هذا الوجه لانه يصير محروما من وجهين من قبل نفسه ومن قبل الناس وقد روى عن الشعبي انه قال اعياى ان اعلم ما المحروم . آخر سورة الذاريات

ومن سورة الطور

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى ﴿وسبح بحمد ربك حين تقوم﴾ قال ابن مسعود وابو الاحوص ومجاهد حين تقوم

من كل مكان سبحانه وبمحمدك لا اله الا انت استغفرك واتوب اليك * وروى غلى بن هاشم قال سئل الاعمش آكان ابراهيم يستحب اذا قام من مجلسه ان يقول سبحانه اللهم وبمحمدك لا اله الا انت استغفرك واتوب اليك قال ما كان يستحب ان يجعل ذلك ستة وقال الضحاك عن عمر يعنى به افتتاح الصلاة * قال ابو بكر يعنى به قوله سبحانه الله وبمحمدك وتبارك اسمك الى آخره وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يقول ذلك بعد التكبير وقال ابو الجوزاء حين تقوم من مقامك * قال ابو بكر يجوز ان يكون عمود في جميع ما روى من هذه التأويلات * قوله تعالى ﴿وادنار النجوم﴾ روى عن جماعة من الصحابة والتابعين انه ركعا الفجر وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم اخبار في ركعتي الفجر منها حديث سعد بن هشام عن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعنا الفجر خيرا من الدنيا وما فيها وروى عبيد بن عمير عن عائشة قالت ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم اسرع الى شيء من النوافل اسراعه الى ركعتي الفجر ولا الى غنمة * وروى ابو بوب عن عطاء ان النبي صلى الله عليه وسلم قال الركعتان قبل صلاة الفجر واجبتان على كل مسلم وروى عنه انه قال لا تدعوها فان فيهما الرغائب وقال لا تدعوها وان طرقتكم الحيل . آخر سورة الطور

ومن سورة النجم بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى ﴿وما ينطق عن الهوى﴾ يحجج به من لا يجز ان يقول النبي صلى الله عليه وسلم في الحوادث من جهة احتياد الرأي بقوله ﴿ان هو الا وحى يوحى﴾ وليس كما طموا لان جهاد الرأي اذا صدر عن الوحي حازان بسبب موجبه وما دى اليه انه عن وحى * وقوله تعالى ﴿وقوله تعالى﴾ نزلة اخرى عند سدره المنتهى * روى عن ابن مسعود وعائشة ومجاهد والربيع قالوا رأى جبريل في صورته التي خافه الله عاها سريين * وروى عن ابن عباس انه رأى ربه بقبابه وهذا يرجع الى معنى العلم وعن ابن مسعود والضحاك سدره المنتهى في السماء السادسة والباقي ينتهى ما يعرج الى السماء وقيل سميت سدره المنتهى لانه ينتهى اليها ارواح الشهداء وقال الحسن خنة المأوى هي التي يصير اليها اهل الجنة وفي هذه الآية دلالة على ان النبي صلى الله عليه وسلم قد صعد الى السماء والى الجنة بقوله تعالى ﴿رآه عند سدره المنتهى وان عدها خنة المأوى﴾ * وقوله تعالى ﴿الا اللهم﴾ قال ابن عباس رواية لم ار اسه باللم بمقال ابو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم ان الله تعالى كتب على ابن آدم حفظه من الرثا ادرك ذلك لا محالة فزما العينين النظر وزما اللسان المنطق والنفس تمنى ونشهى والفرج يصدق ذلك كله ويكفده وروى عن ابن مسعود وانى هريرة انه النظر والعمره والقبلة والمباشره فادامس الختان الختان فهو الرما ووجب الفصل وعن ابى هريرة ايضا ان اللم السكاح رعه ايضا ان اللم من الزنا ثم تنوب فلا يعود وقال ابن عباس رواية اللم ما بين الحدين حد الدنيا وحد الآخرة وقال ابن

عباس ايضا رواية هو الذي يام بالمرأة وقال عطاء اللهم مادون الجماع وقال مجاهد ان تصيب الذنب ثم تتوب وروى عمرو بن دينار عن عطاء عن ابن عباس كان النبي صلى الله عليه وسلم يقول اللهم ان تغفر تغفر جاي واي عبد لك لا الما ويقال ان اللهم هو اللهم بالحطية من جهة حديث النفس بها من غير عزم عليها وقيل ان اللهم مقاربة الشيء من غير دخول فيه يقال الم بالشيء الما اذا قارب وقيل ان اللهم الصغير من الذنوب لقوله تعالى (ان تجنبوا كبار ما تنهون عنه نكفر عنكم سيئاتكم) * وقوله تعالى (لا تزر وازرة وزر اخرى) * هو كقوله (ومن يكسب اتما فأتما يكسبه على نفسه) وكقوله (ولا تكسب كل نفس الا عليها) * وقوله تعالى (وان ليس للانسان الا ما سعى) في معنى ذلك ويحتج به في امتناع جواز تصرف الانسان على غيره في ابطال الحرج على الحر العاقل البالغ * وقوله تعالى (وان خلق الزوجين الذكر والانثى من نطفة اذاً معنى) * قال ابو بكر لما كان قوله (الذكر والانثى) اسما للجنس استوعب الجميع وهذا يدل على انه لا يخلو من ان يكون ذكرا او انثى وان الخنثى وان اشتبه علينا امره لا يخلو من احدهما وقد قال محمد بن الحسن ان الخنثى المشكل انما يكون مادام صغيرا فاذا بلغ فلا بد من ان تظهر فيه علامة ذكر او انثى وهذه الآية تدل على صحة قوله . آخر سورة التجم

سورة القمر

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى (اقربت الساعة وانشق القمر) دلالة على صحة نبوة النبي صلى الله عليه وسلم لان الله لا يقلب العادات بمثله الا ليجعله دلالة على صحة نبوة النبي صلى الله عليه وسلم وروى الشقاق القمر عشرة من الصحابة منهم عبد الله بن مسعود وابن عمر وانس وابن عباس وحذيفة وجبير بن مطعم في آخرين كرهت ذكر اسانيدھا للاطالة * فان قيل معناه سينشق في المستقبل عند قيام الساعة لانه لو كان قد انشق في زمان النبي صلى الله عليه وسلم لما خفي على اهل الآفاق * قيل له هذا فاسد من وجهين احدهما انه خلاف ظاهر اللفظ وحقيقته والآخر انه قد تواتر الخبر به عن الصحابة ولم يدفعه منهم احد واما قوله انه لو كان ذلك قد وقع لما خفي على اهل الآفاق فانه جائز ان يسترد الله عنهم بنعم او يشغلهم عن رؤيته ببعض الامور لضرب من التدبير ولئلا يدعيه بعض المتنبئين في الآفاق لنفسه فاطهره للحاصر عند دعاء رسول الله صلى الله عليه وسلم اياهم واحتجاجه عليهم * وقوله تعالى (وبئهم ان الماء قسمة بينهم) الآية يدل على جواز المهايأة على الماء لانهم جعلوا يشرب الماء يوما للثاقه وبوما لهم ويدل ايضا على ان المهايأة قسمة المنافع لان الله تعالى قد سعى ذلك قسمة وانما هي مهايأة على الماء لا قسمة الاصل واحتج محمد بن الحسن بذلك في جواز المهايأة على الماء على هذا الوجه وهذا يدل من قوله على انه كان يرى شرائع من كان قبلنا من الانبياء ثابتة مالم يثبت نسخها . آخر سورة القمر

ومن سورة الرحمن بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى ﴿والحب ذوالمصف والريحان﴾ روى عن ابن عباس وقناة والضحاك ان المصنف الثين وعن ابن عباس ومجاهد والضحاك الريحان الورق وعن ابن عباس ايضا ان الريحان الحب وقال الحسن هو الريحان الذي يشم ﴿قال ابو بكر لا يمتنع ان يكون جميع ذلك مراداً لوقوع الاسم عليه والظاهر من الريحان انه المشموم ولما عطف الريحان على الحب ذى المصنف والمصنف هو ساقه دل على ان الريحان ما يخرج من الارض وله رائحة مستلذة قبل ان يصير له ساق وذلك نحو الضمير ان والتمام والآس الذي يخرج ورقه ريحاناً قبل ان يصير ذاساق لان المصنف يقتضى ظاهراً ان المعطوف غير المعطوف عليه ﴿وقوله تعالى ﴿يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان﴾ مراده من احدهما لانه انما يخرج من الملح دون العذب وهو كقوله ﴿بامعشر الجن والانس المياأنكم رسل منكم﴾ وانما رسل من لانس وقال ابن عباس والحسن وقناة والضحاك المرجان صغار اللؤلؤ وقيل المرجان المختلط من الجواهر من مرجت اى خلطت وقيل انه ضرب من الجواهر كالتضيان يخرج من البحر وقيل انما قال ﴿يخرج منهما﴾ لان العذب والملح يلتقيان فيكون العذب لقا حال الملح كما قال يخرج الولد من الذكر والانثى وانما تلده الانثى وقال ابن عباس اذا جاء القطر من السماء فتفتحت الاصداف فكان من ذلك اللؤلؤ ﴿وقوله تعالى ﴿فاذا انشقت السماء فكانت وردة كالدهان﴾ روى انها تحمر وتذوب كالدهن روى ان سماء الدنيا من حديد فاذا كان يوم القيامة صارت من الخضرة الى الاحمراد من حر نار جهنم كالحديد اذا احمرى بالنار ﴿وقوله تعالى ﴿فيومئذ لا يسئل عن ذنبه انس ولا جان﴾ قيل فيه لا يسئل سؤال استفهام لكن سؤال تقرير وتوقيف وقيل فيه لا يسأل في اول احوال حضورهم يوم القيامة لما يلحقهم من الدهش والذهول ثم يسئلون في وقت آخر ﴿وقوله تعالى ﴿فيهما فاكهة ونخل ورمان﴾ يحتج به لابي حنيفة في ان الرطب والرمان ليسا من الفاكهة لان الشئ لا يعطف على نفسه انما يعطف على غيره هذا هو ظاهر الكلام ومفهومه الا ان تقوم الدلالة على انه انفرد بالذكر وان كان من جنسه لضرب من التعظيم وغيره كقوله تعالى ﴿من كان عدوا لله وملائكته ورسله وجبريل وميكال﴾ . آخر سورة الرحمن

ومن سورة الواقعة بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى ﴿انه لقرآن كريم في كتاب مكنون لا يمسه الا المطهرون﴾ روى عن سلمان انه قال لا يمسه القرآن الا المطهرون فقرأ القرآن ولم يمسه المصحف حين لم يكن على وضوء وعن انس ابن مالك في حديث اسلام عمر قال فقال لاخيه اعطوني الكتاب الذي كنتم تقرأون فقالت انك رجس وانه لا يمسه الا المطهرون فقم فاغتسل او توضأ فتوضأ ثم اخذ الكتاب فقرأ

وذكر الحديث وعن سنده انه امر ابته بالوضوء لمس المصحف وعن ابن عمر مثله وكرو
الحسن والنخعي لمس المصحف على غير وضوء * وروى عن حماد ان المراد القرآن الذي
في اللوح المحفوظ (لا يمسه الا المطهرون) يعني الملائكة وقال ابو العالية في قوله (لا يمسه الا
المطهرون) قال هو في كتاب مكنون ليس اتم من اصحاب الذنوب وقال سعيد بن جبير
وابن عباس المطهرون الملائكة وقال قتادة لا يمسه عند الله الا المطهرون فاما في الدنيا فانه
يمسه المجوسى والنجس والمتافق * قال ابوبكر ان حمل اللفظ على حقيقة الخبر فالاولى ان يكون
المراد القرآن الذي عند الله والمطهرون الملائكة وان حمل على التهي وان كان في صورة
الخبر كان عموما فينا وهذا اولى لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم في اخبار متظاهرة
انه كتب في كتابه لعمر بن حزم ولا يمسه القرآن الا طاهر فوجب ان يكون نهي ذلك
بالآية اذ فيها احتمال له . آخر سورة الواقعة

ومن سورة الحديد بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى ﴿ لا يستوى منكم من اتقى من قبل الفتح ﴾ الآية روى عن الشعبي قال فصل
ما بين الهجرين فتح الحديدية وفيه انزلت هذه الآية قالوا يا رسول الله فتح هو قال نعم
عظيم وقال سعيد بن قتادة هو فتح مكة * قال ابوبكر ابان عن فضيلة الانفاق قبل الفتح
على ما بعد اعظم عناء الفقة فيه وكثرة الانفاق به ولان الانفاق في ذلك الوقت كان اشد
على النفس لفة المسلمين وكثرة الكفار مع سدة المحنة والبلاء وللسبق الى الطاعة الانرى
الى قوله ﴿ الذين انعموا في ساعة العسرة ﴾ وقوله ﴿ والسابقون الاولون ﴾ فهذه الوجوه كلها
نقتضى تفضيلها * وقوله تعالى ﴿ فطال عليهم الامد ﴾ الآية يدل على ان كثرة المعاصي ومساكنتها
والفها نقسى القلب وتبعد من التوبة وهو نحو قوله ﴿ كلا بل ران على قلوبهم ما كانوا
يكسبون ﴾ * وقوله تعالى ﴿ والذين آمنوا بالله ورسوله اولئك هم الصديقون والشهداء عند ربهم ﴾
روى البراء بن عازب عن النبي صلى الله عليه وسلم ان كل مؤمن شهيد لهذه الآية وجعل
قوله ﴿ والشهداء ﴾ صفة لمن تقدم ذكره من المؤمنين وهو قول عبد الله ومجاهد وقال ابن عباس
ومسروق وابو الضحى والضحاك هو استداء كلام وخبره ﴿ اللهم اجرهم ونورهم ﴾ * وقوله تعالى
﴿ وجمانا في قلوب الذين اتبعوه رافة ورحمة ورهابة ابتدعوها ﴾ الآية قال ابوبكر اخبر عما
ابتدعوه من القرب والرهابية ثم ذمهم على ترك رعايتها بقوله ﴿ فارعوها حق راياتها ﴾ والابتداع
قد يكون بالقول وهو ما ينذر ويوجب على نفسه وقد يكون بالفعل بالدخول فيه وعمومه يتضمن
الامرين فاقضى ذلك ان كل من استدع فربة قول او فعلا فعله رعايتها واتباعها فوجب على ذلك ان من
دخل في صلاة او صوم او حج او غيرها من القرب فعليه اتمامها ولا يلزمه اتمامها الا وهي واجبة عليه
فيجب عليه القضاء اذا امدها وروى عن ابى امامة الباهلى قال كان ناس من بني اسرائيل

ابتدعوا بدعا لم يكتبها الله عليهم ابتغوا بهارضوان الله فلم يرعوها حق رعايتها فعاهم الله بتركها فقال (ورهبانية استدعوها) الآية . آخر سورة الحديد

ومن سورة المجادلة

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله عز وجل ﴿قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها﴾ الى قوله ﴿وان الله لعفو غفور﴾
 روى سفيان عن خالد عن ابي قلابة قال كان طلاقهم في الحامية الايلاء والظهار فلما جاء الاسلام جعل الله في الظهار ما جعل فيه وجعل في الايلاء ما جعل فيه وقال عكرمة كانت النساء تحرم بالظهار حتى انزل الله ﴿قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها﴾ الآية واما المجادلة التي كانت في المرأة فان عبدالله بن محمد حدثنا قال حدثنا الحسن بن ابي الربيع قال اخبرنا عبد الرزاق قال اخبرنا معمر عن ابي اسحاق في قوله ﴿قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها﴾ في امرأة تقال لها خويلة وقال عكرمة بنت تعلقة وزوجها اوس بن الصامت قالت ان زوجها جعلها عليه كظهر امه فقال النبي صلى الله عليه وسلم ما اراك الا قد حرمت عليه وهو يومئذ يفصل رأسه فبالت اظفر جعلني الله فداك يا نبي الله قال ما اراك الا قد حرمت عليه فاعادت ذلك مرارا فانزل الله ﴿قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها﴾ الى قوله ﴿ثم يعودون لما قالوا﴾ قال قتادة حرمتها ثم يريد ان يعود لها فبطأها فتحرر رقيقة من قبل ان تناسي ذلك قال ابو بكر قوله عليه السلام ما اراك الا قد حرمت سله فحمل ان يريد به تحريم الطلاق على ما كان عليه حكم الظهار ويحمل ان يريد به تحريم الظهور والاولى ان يكون المراد تحريم الطلاق لان حكم الظهار مأخوذ من الآية والآية نزلت بعد هذا القول فثبت ان مراده تحريم الطلاق ورفع النكاح وهذا يوجب ان يكون هذا الحكم قد كان تابعا في التشريعة قبل نزول آية الظهار وان كان قبل ذلك من حكم اهل الحامية فان قيل ان كان النبي صلى الله عليه وسلم قد حكم فيها بالطلاق بقوله ما اراك الا قد حرمت فكيف حكم فيها ببيها بالظهار بعد حكمه بالطلاق بذلك القول بعينه في سحر بعينه واما النسخ بوجب الحكم في المستقبل بخلاف لاو في الماضي فان قيل له لم يحكم النبي صلى الله عليه وسلم بالطلاق وانما علق القول فيه مقال ما اراك الا قد حرمت فلم يقطع بالتحريم وحائز ان يكون الله تعالى قد اعلمه قبل ذلك انه سيسخ هذا الحكم وينقله من الطلاق الى تحريم الظهار الآن فجوز النبي صلى الله عليه وسلم ان ينزل الله الآية فلم يثبت الحكم فيه فلما نزلت الآية حكم فيها بموجبها وقوله تعالى ﴿وانهم ليقولون منكرا من القول وزورا﴾ يعني والله اعلم في تشبيهها بظهور الام لان الاستمتاع بالام محرم تحريما مؤبدا وهي لا تحرم عليه بهذا القول تحريما مؤبدا فكان ذلك منكرا من القول وزورا وقوله تعالى ﴿والذين يظاهرون منكم من نسائهم﴾ وذلك خطاب للمؤمنين يدل على ان الظهار مخصوص بالمؤمنين دون اهل الذمة فان قيل فقد قال الله ﴿والذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا﴾ ولم يخص

المذكورين في الثانية **يقول له المذكورون في الآية الثانية هم المذكورون في الآية الاولى** فوجب ان
 يكون خاصا في المسلمين دون غيرهم **واما قوله** (ثم يعودون لما قالوا) **فقد احتاج الناس فيه** مروي
 معمر عن طاوس عن ابيه (ثم يعودون لما قالوا) **قال الوطاء** فاذا حث عليه الكفارة وهذا
 تأويل مخالف للآية لانه قال (فحرق رقة من قبل ان تمسك) وقد روى سفيان عن اس ابي
 حنبل عن طاوس قال اذا تكلم بالطهار لزمه وروى عن اس عاص انه اذا قال امت على كظهر
 امي لم يحل له حتى يكفر وروى عن اس شهاب وقتادة اذا اراد محاسنها لم يرها حتى يكفر
 وقد احتاج فقهاء الامصار في معنى العود فقال الصحاح والليث بن سعد الطهار يوجب
 تحريما لا رفعه الا الكفارة ومعنى العود عندهم استباحة وطئها فلا يفعله
 الا بكفارة فقد مرها وذكر بشر بن الوليد عن ابي يوسف لو وطئها ثم مات
 لم يكن عليه كفارة وقال الثوري اذا صاهر بها لم يحل له الا بعد الكفارة وان
 طامعها ثم روجها لم يطأها حتى يكفر وهذا موافق لمول الصحاح وقال اس وهب عن مالك
 اذا جمع بعد الطهار على امساكها واستباحها فقد وجب عليه الكفارة فان طامعها بعد الطهار
 ولم يجمع على امسائها فلا كفارة عليه وان روجها بعد ذلك لم يمسها حتى يكفر كفارة
 الطهار وذكر بن النسيم عنه انه اذا طهر منها ثم وطئها ثم مات فلا بد من الكفارة لانه وطئ
 بعد الطهار وقال اشهب عن مالك اذا جمع بعد الطهار على امسائها واستباحها وطأ الكفارة
 فان مراة فعلية الكفارة وقال الحسن اذا جمع راي امصاهر على ان يجمع مراة بعد لزمته
 الكفارة وان اراد تركها بعد ذلك لا يعود هو الا جماع على محاسنها وقال عثمان بن قيس
 طاهر من امرائه ثم طامعها قبل ان يطأها قال ابي عبد الله الكفارة رجعها او لم يرجعها وان مات
 لم يصل الى ميراثها حتى يكفر وقال اشهب في امسائها بعد الطهار فلم يطلق فقد
 وجب الكفارة مات وعاش وحكى عن بعض من لا يعد خلافا ان العود ان يعيد المول
 مريين قال ابو بكر بن عاتشه وابوالعلاء ان آية طهار رأت في سأل حولة حين طهر
 منها روحها ومن الصواب فامر الى صلى الله عليه وسلم اعق رفعه فقال لا احد فقال صم
 شهرين مساعين قال بولم آكل في اليوم ثلاث مرات كاد ان نعسى على نصري فامر به بالاطعام وهذا
 يدل على بطلان قول من اعبر المرم على امساكها ووطئها لا يمسئله عن ذلك وبطلان قول
 من عثر اراده الجماع لا يمسئله وبطلان قول من اعبر الطلاق لا يمسئله هل طامعها وبطلان
 قول من اعبر عادة مول لا يمسئله هل اعدت المول مريين فان قول صحاحا وهو ان
 لفظ الطهار يوجب تحريما لا رفعه الكفارة ومعنى قوله تعالى (ثم يعودون لما قالوا) يحتمل وجهين
 احدهما ذكر الحال الذي حرج عليه لخطاب وهو انه قد كان من تلبسهم في الحالة الطهار
 فقال (الذين يطهرونكم من نسايتهم) فل هذه الحال (ثم يعودون لما قالوا) والمعنى ويعودون
 بعد الاسلام الى ذلك كما قال تعالى (فاليها مرجعهم ثم الله شهيد) ومعناه والله شهيد فيكون
 نفس المول عودا الى العادة التي كانت لهم في ذلك كما قال (حتى عاد كما رجحون السدم) والمعنى
 حتى صار كذلك وكما قال امية بن ابي الصلت

هدى المكارم لأقمار من لن * سينا ماء فعادا بعد ابوالا

معاه صارا كذلك لاهما في التدي لم يكونا كذلك وكما قال لييد

وما المرء الا كالشهاب وصوته * محور رمادا بعد ادهو ساطع

ومحور رجع وانما معاه ههنا يصير رمادا كذلك (ثم يعودون لما قالوا) اهم يصيرون الى حال الطهار
الذي كان يكون مثله مهم في الجاهلية والوجه الآخر انه معلوم ان حكم الله في الطهار المحب
محرم الوط - موقتا بالكفارة فاداك الطهار محسوسا بحرم الوط - دون غيره ولا تأثيره
في رفع السكاح وحب ان يكون اعود هو العود الى استباحة ما حرمه بالطهار فكون معاه
يعودون للمعول فيه كقوله عليه السلام العائد في ههنا كالكلب يعود في قننه وانما هو عائد في الموهوب
وكقولنا اللهم بت رحاؤنا اى من رحونا وقال تعالى (واعبد ربك حتى يأبئك اليقين)
يعنى الموقن به وقال الشاعر

احمر من لا قيت ان قد وقع * ولوست فال المسأون اسأوا

وانى لراحكم على لطف - سمكم * كما في بعض الحاملات رجا

يعنى مرحوا وكذلك قوله (ثم يعودون لما قالوا) معاه لما حرموا فيستريحونه فعلمهم الكفارة
قل الاستباحة وسطل قول من اعتبر البقاء على السكاح من وجهين احدهما ان الطهار لا يوجب
محرم العقد والامساك فكون العود امسكها على السكاح لان العود لا محالة قد اقتضى عودا
الى حكم معنى قد تقدم انما فلا يخور ان يكون الامساك على السكاح فيه تأثير وإثباتى وقال
(ثم يعودون) وانه يقتضى التراخي ومن جعل العود البقاء على السكاح فقد جعله عائدا عقيب
القول بل اراح وذلك خلاف مقصضى لآية واه من جعل العود العزيمة على الوط فلا معنى
لقوله ايض لان موجب المول هو محرم الوط - لا محرم العزيمة والعزيمة على المحطور
وان كانت محطوره فانما تعاق حكامها بوطء فالعزيمة على الانفراد لاحكم بها وايضالا
حط للعزيمة في سائر الاصول ولا يتعلق بها لاحكام الا ترى ان سائر العود - احرمه لا يتعلق
بالعزيمة فلا اعتبار بها وقال النبي صلى الله عليه وسلم ان ادا عفا لامي عفا حدثا اعفها مالم
تكلموه او يملوا به - قال هلا كان اعود عاده القوم مريين لان المقص يصاح ان
يكون عاده عنه قال الله تعالى (وردوا ما بهوا عنه) ومع - فعلوا مثل ما بهوا
عنه - قل له هذا خط من وجهين احدهما ان اجماع السلف والخلف جميعا قد اتفقت بان هذا من
عماد فقائه خارج عن طرق الاجماع والى ان الله جعل قوله (ثم يعودون لما قالوا) سكر را
للقول واللفظ مريين والله تعالى لم يقل ثم كرروا اقوال مريين فسه است معنى
لا تقتضيه اللفظ ولا يخور ان يكون عاده عنه وحمله على عائد مثل المعول - فسه صار مثل
ذلك القول وحدث لا يخور الا بدلالة فاعمال ذلك خارج عن اجماع ومحمد - حكم الآيه
ومقتضاها - وان قيل - است اذا حيا - حرم الوط - وان قدس البقاء - لاستباحة بوطء
فقد رلت عن الطاهر - قيل له اذا كان الطهار قد - وح - حرم الوط - فالى يستباحه منه

هو الذي حرمه بالقول بخار ان يكون ذلك عودا لما قال ادهو مستباح لذلك الوطء الذي
 حرمه بعينه وكان عودا لما قال من ايجاب التحريم ومن جهة اخرى ان الوطء اذا كان مستحقا
 بقصد الكاح وحكم الوطء الثاني كالاول في انه مستحق بسب واحد ثم حرمه بالطهار حار
 ان يكون الاقدام على استباحه عودا لما حرم فكان هذا المعنى مطابقا للمطء فان قيل ان
 كانت الاستباحة هي الموحة للكفارة فليس محلو ذلك من ان يكون العزيمة على الاستباحة
 وعلى الاقدام على الوطء او اقناع الوطء فان كان المراد الاول بهذا لمرك انحباب الكفارة
 بنفس العزيمة قل الوطء كما قال مالك والحسن بن صالح وان كان المراد ايقاع الوطء
 فواجب ان لا تلزمه الكفارة الا بعد الوطء وهذا خلاف الآية وليس هو قولك ايضا قيل
 له المعنى في ذلك هو ما قد بينا من الاقدام على استباحة الوطء فقيل له اذا اردت الوطء وعدت
 لاستباحة ما حرمته فلا تطأ حتى تكفر لا ان الكفارة واحدة ولكنها شرط في رفع التحريم
 كقوله تعالى (فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم) يعنى هدم الاستعادة
 قل المرأة وقوله (اداقتم الى الصلاة فاعسلوا) والمعنى اذا اردتم القيام وانتم محدثون فقدموا غسل
 وقوله (اذا باحيم الرسول فقدموا من يدي نحو اكم صدقة) وكقوله (اذا طلقتم النساء
 فطلقوهن لعدن) والمعنى اذا اردتم ذلك ففعلوا كما قد ثبت بما قدمنا ان الطهار لا يوجب
 كفارة وانما يوجب محرم الوطء ولا ريب الا بالكفارة فاذا لم يرد وطأها فلا كفارة عليه
 وان مات وعاش فلا شيء عليه اذ كان حكم الطهار ايجاب التحريم فقط موقتا ناداء الكفارة
 وانه متى لم يكفر فالوطء محطوب عنه وان وطئ سمط الطهار والكفارة وذلك لانه علق
 حكم الطهار وما اوجب به من الكفارة نادائها قبل الوطء لقوله (من قبل ان تناس) متى وقع
 المسيس فمفات الشرط فلا يجب الكفارة بالآية لان كل فرض محصور في او معلق على
 شرط فانه متى فات الوقوع عدم اشراط لم يجب بالمطء الاول وارجح الى دلالة اخرى في ايجاب مثله
 في الوقت الثاني فهد حكم الطهار اذا وقع المسيس قبل الكفر لا بعد فثبت عن النبي
 صلى الله عليه وسلم ان رجلا طاهر من امرأته فوطئها قبل تكفيره سأل النبي صلى الله عليه وسلم فقال
 له استعمر الله ولا بعد حتى يكفر فصار التحريم الذي بعد الوطء واحدا منه * وهذا خلاف
 السامع فيمن وطئ ما الذي يجب عليه من الكفارة بعده فقال الحسن بن حار بن ريد وارا هم
 وان المسيب ليس عليه الا كفارة واحدة وكذلك قول مجاهد وطاوس وان سير في
 آخرى وقدروى عن عمرو بن العاص وقبيصة بن دؤوب والزهري وقناه عليه كفارة ان قال
 وروى عن ابن عباس ان رجلا قال يا رسول الله طهرت من امرأتي فطهرت قبل ان اكفر فقال
 استعمر الله ولا بعد حتى تكفر فلو بوح عليه كفارين بعد الوطء * واحلف الفقهاء في بوفيت
 الطهار فقال اصحابنا والثوري والشافعي اذا قال اسب على كضهرامى اليوم بطل الطهار عنى اليوم
 وقال ابن ابي ليلى ومالك والحسن بن صالح هو مطاهر اذا ففعلوا كما قد ثبت بما قد ثبت ان محرم الطهار لا يقع
 الا موقتا ناداء الكفارة فاذا وقع المطاهر وحب بوقته لانه لو كان ممالا سوقت لما انحل ذلك

التحريم بالتكفير كالطلاق فانه الطهارة التي يحلها الحث فوجب بوقته كما تنوقت المين
وليس كالطلاق لانه لا يحله شيء * فان قيل * تحريم الطلاق الثلاث يقع موقتا بالروح الثاني ولا
يتوقت تنوقت الروح ادا قال امت طالق اليوم * فيلله ان الطلاق لا تنوقت بالروح الثاني
واما يستفيد الروح الاول بالروح الثاني ادا بروحها بعد ثلاث تطلقات مستقلات والثلاث
الاول واقعة على ما كانت واما اسعاد طلاقا غيرها فليس في الطلاق بوقت محال والطهارة
موقت لاحالة التكفير بخار بوقته بالسرطة واحتلوا في الطهارة هل يدخل عليه ايلاء فقال
اصحابنا والحسن بن صالح والثوري في احدي الروايتين والاوراقي لا يدخل الا ايلاء على
المطهر وان طال ركة اياها وروى ابن وهب عن مالك لا يدخل على حرايلاء في طهارة الا
ان يكون مضارا لا يرد ان يبق من طهارة واما المد فلا يدخل على طهارة ايلاء وقال ابن
القاسم عه يدخل الايلاء على الطهارة ادا كان مضارا وما يعلم به صراعه ان يقدّر على الكفارة
فلا يكفر فانه ادا علم ذلك وقف مثل المولى فاما كسر واما طلع عليه امرأه وروى عن
الثوري ان الايلاء يدخل على الطهارة * قال ابو بكر ليس الطهارة كساة عن الطلاق ولا صرحا
فلا يجوز اثبات الطلاق به الاستوقيف وقال الهى صلى الله عليه وسلم من ادخل في امرأه
ليس منه فهو رد ومن ادخل الايلاء على المطهر بعد ادخل عليه ما ليس منه وايضا نص الله
على حكم المولى بالحق او عرعة الطلاق ونص على حكم المطهر بالحق كفارة وان استس
فيحكم كل واحد منهما مخصوص عليه فمحرار حل احدهما على الآخر من حكم المصوحات
ان لا تقاس بعضها على بعض وان كل واحد منها محرم على ما به ومحمول على معناه دون غيره
وايضا فان معنى الايلاء وقوع الحث ووجوب الكفارة بالوطء في المدة ولا يتعلق بكفارة الطهارة
بالوطء فليس هو ادا في معنى الايلاء ولا في حكمه وايضا فان المولى سواء قصد الصرار او لم يقصد
لا يختلف حكمه وقد اتفقا انه متى لم يقصد الصرار بالطهارة لم يلزمه حكم الايلاء نص في المدة
فوجب ان لا يلزمه وان قصد الصرار * فان قيل لم نعت ذلك في الايلاء لان نص الايلاء
شيء عن قصد الصرار اذ هو حاكم على الامتناع من الوطء في المدة * قل له الطهارة
قصد الى الصرار من حيث حرمة واداءه لا يماره عدمه عاه فلا وفي بينهما فيما يقصد به
من المصارة * واختلف السلف ومن امدعه ووجه الامتناع في الطهارة من الامتناع فروى جندالك
عن مجاهد عن ابن عباس قال من جاء بها ما ليس من مه طهارة وهذا قول ابي حنيفة
وابن المسيب وهو قول اصحابنا واشافه وروى عن ابن عباس والاحمدي وعطاء وطاوس وسائر
ابن يسار قالوا هو صهار وهو قول مالك والثوري والاوراقي * للث والحسن بن صالح
وقالوا يكون مطهرا من امه كما هو من روحه وقال الحسن ان كان نطأها فهو مطهر
وان كان لا يطأها فليس بطهارة * قال ابو بكر قال الله تعالى (والذين يطأوا من نسائهم) وهذا المعط
ينصرف من الطهارة الى الحرث دون الامانة يدل عليه قوله تعالى (او ما ملكات انما هن)
فكان المعهوم من قوله (او ما ملكات) الحرث لولا ذلك لما صح عطف قوله (او ما ملكات انما هن)

عليه لان الشيء لا يعطف على نفسه وقال تعالى (وامهات نسائكم) فكان على الزوجات دون ملك اليمين فلما كان حكم الظهار مأخوذا من الآية وكان مقتضاها مقصورا على الزوجات دون ملك اليمين لم يجوز ايجابه في ملك اليمين اذ لا مدخل للقياس في اثبات ظهار في غير ماورد فيه ووجه آخر وهو ما بينا فيما سلف انهم قد كانوا يطلقون بلفظ الظهار فابدل الله تعالى به تحريما ترفعه الكفارة فلما لم يصح طلاق الامة لم يصح الظهار منها ووجه آخر وهو ان الظهار يوجب تحريما من جهة القول بوجوب الكفارة والامة لا يصح تحريمها من جهة القول فاشبه سائر المملوكات من الطعام والشراب متى حرمها بالقول لم تحرم الا ترى انه لو حرم على نفسه طعاما او شرابا لم يحرم ذلك عليه وانما يلزمه اذا اكل او شرب كفارة يمين فكذلك ملك اليمين وجب ان لا يصح الظهار منها اذ لا يصح تحريمها من جهة القول

في الظهار بغير الام

واختلفوا فيمن قال لامرأته انت على كظهر اخي او ذات محرم منه فقال اصحابنا هو مظاهر وان قال كظهر فلانة وليست بمحرم منه لم يكن مظاهرا وهو قول الثوري والحسن بن صالح والاوزاعي وقال مالك وعثمان البقي يصح الظهار بالمحرم والاجنية وللشافعي قولان احدهما ان الظهار لا يصح الا بالام والآخر انه يصح بذوات المحارم قال ابو بكر لما صحح الظهار بالام وكانت ذوات المحارم كالام في التحريم وجب ان يصح الظهار بهن اذ لا فرق بينهما في جهة التحريم الا ترى ان الظهار بالام من الرضاعة صحيح مع عدم النسب لوجود التحريم فكذلك سائر ذوات المحارم وروى نحو قول اصحابنا عن جابر بن زيد والحسن وابراهيم وعطاء وقال الشعبي ان الله تعالى لم ينس ان يذكر البنات والاخوات والعمات انما الظهار من الام وايضا لما قال تعالى (والذين يظاهرون من نسائهم) اقتضى ظاهره الظهار بكل ذات محرم اذ لم يخص الام دون غيرها ومن قصره على الام فقد خص بلا دليل فان قيل لما قال تعالى (ما هن امهاتهم ان امهاتهم الا اللاتي ولدنهم) دل على انه اراد الظهار بالام فان قيل له انما ذكر الامهات لانهم مما استعمل عاهل حد الآية وذلك لا ينفي ان يكون قوله (والذين يظاهرون من نسائهم) عموما في سائر من اوقع التشبيه بظواهرها من سائر ذوات المحارم وايضا فان ذلك يدل على صحة الظهار من سائر ذوات المحارم لانه قد نبه على المعنى الذي من اجله الزمه حكم الظهار وهو قوله (ما هن امهاتهم ان امهاتهم الا اللاتي ولدنهم) وانهم ليقولون منكرا من القول وزورا) فاخبر انه الزمهم هذا الحكم لانهم لسن بامهاتهم وان قولهم هذا منكرا من القول وزور فاقضى ذلك ايجاب هذا الحكم في الظهار بسائر ذوات المحارم لانه اذا ظاهر باجنية فليست هي اخته ولا ذات محرم منه وهذا القول منكرا من القول وزور لانه يملك بضع امرأته وهي مباحة له وذوات المحارم محرمات عليه تحريما مؤيدا فان قيل يلزمك على هذا ايجاب الظهار بالاجنية سموم الآية ولدلالة فحواها على جواز الظهار بسائر ذوات المحارم اذ لم تفرق الآية بين شيء

منهن ولان تشبيها بالاجنية منكر من القول وزور * قيل له لا يجب ذلك لان الاجنية لما كانت قد تحل له بحال لم يكن قوله انت على كظهر الاجنية مفيدا للتحريم في سائر الاوقات لجواز ان يملك بضع الاجنية فتكون مثلها وفي حكمها وايضا لا خلاف ان التحريم بالامتنع وسائر الاموال لا يصح بان يقول انت على كتف فلان او كمال فلان لان ذلك قد يملكه بحال ويستطيعه * واختلفوا في الظهار بغير الظهر فقال اصحابنا اذا قال انت على كيد امي او كرأسها او ذكر شئ يحل له النظر اليه منها لم يكن مظاهرا وان قال كبطنها او كفخذها ونحو ذلك كان مظاهرا لانه لا يخله النظر اليه كالظهر وقال ابن القاسم قياس قول مالك ان يكون مظاهرا بكل شئ من الام وقال الثوري والشافعي اذا قال انت على كرأس امي او كيدها فهو مظاهر لان اللذذ بذلك منها محرم * قال ابو بكر نص الله تعالى على حكم الظهار وهو ان يقول انت على كظهر امي والظهر مما لا يستريح النظر اليه فوجب ان يكون سائر ما لا يستريح النظر اليه في حكمه وما يجوز له ان يستريح النظر اليه فليس فيه دلالة على تحريم الزوجة بتشبهها به اذ ليس تحريمها من الام مطلقا فوجب ان لا يصح الظهار به اذ كان الظهار يوجب تحريما وايضا لما جازله استباحة النظر الى هذه الاعضاء اشبه سائر الاشياء التي يجوز ان يستريح النظر اليها مثل الاموال والاملاك * واختلفوا فيما يحرمه الظهار فقال الحسن والظاهر ان يجامع قياما دون الفرج وقال عطاء يجوز ان يقبل او يباشر لانه قال (من قل ان يتماسا) وقال الزهري وقائدة (من قبل ان يتماسا) الودع نفسه وقال اصحابنا لا يقرب المظهر ولا يمس ولا يقبل ولا ينظر الى فرجها لشهوة حتى يكفر وقال مالك مثل ذلك وقال لا ينظر الى شعرها ولا صدرها حتى يكفر لان ذلك لا يدعوه الى خير وقال الثوري بأنها فيما دون الفرج وانما سمى عن الجماع وقال الاوزاعي يحل له فوق الازار كالحائض وقال الشافعي يمنع القبلة والتلذذ احتياطا * قال ابو بكر لما قال تعالى (من قبل ان يتماسا) كان ذلك عموما في حظر جميع صروب المسبب من لمس بيد او غيرها وايضا لما قال (والذين يظاهرون من نسائهم) فالزوم حكم التحريم لتشبيهه بظهرها وجب ان يكون ذلك التحريم عاما في المباشرة والجماع كما ان مباشرة ظهر الام ومسه محرم عليه * وايضا حدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا زياد بن ايوب قال حدثنا اسماعيل قال حدثنا الحكم بن ابان عن عكرمة ان رجلا ظاهرا من امرأته ثم واقعها قبل ان يكفر فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فاحبره قال فاعتزلها حتى تكفر ورواه معمر عن الحكم بن ابان عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه وقال لا تقربها حتى تكفر وذلك يمنع المسيس والقبلة

في ظهار المرأة من زوجها

قال اصحابنا لا يصح ظهار المرأة من زوجها وهو قول مالك والثوري والليث والشافعي وذكر

الطحاوي عن ابن أبي عمران عن علي بن صالح عن الحسن بن زياد أنها إذا قالت لتزوجها أنت علي كظهر أبي أو كظهر أخي كانت مظهرة من زوجها قال علي فسئلت محمد بن الحسن فقال ليس عليها شيء فأتيت أبا يوسف فذكرت له قوليهما فقال هذان شيخان الغمعة خطأ هو تحريم عليها كفارة يمين كقولها أنت علي حرام وقال الأوزاعي هي يمين تكفرها وقال الحسن بن صالح تمتق رقبة وتكفر بكفارة الظهار فإن لم تفعل وكفرت يميناً رجونا أن يجزيها وروى مغيرة عن إبراهيم قال حطب مصعب بن الزبير عائشة بنت طلحة فقالت هو عليها كظهر أبيها أن تزوجه فلما ولي الإمارة أرسل إليها فأسلت تسأل والفقهاء يومئذ بالمدينة كثير فافتوها أن تمتق رقبة وتزوجه وقال إبراهيم لو كانت عنده يعني عند زوجها يوم قالت ذلك ما كان عليها عتق رقبة ولكنها كانت تملك نفسها حين قالت ما قالت وروى عن الأوزاعي أنها إذا قالت أن تزوجه فهو علي كظهر أبي كانت مظهرة ولو قالت وهي تحت زوج كان عليها كفارة يمين قال أبو بكر لا يجوز أن تكون عليها كفارة يمين لأن الرجل لا يلزمه بذلك كفارة يمين وهو الأصل فكيف يلزمها ذلك كما أن قول الرجل أنت طالق لا يكون غير طالق كذلك ظهارها لا يلزمها به شيء ولا يصح منها ظهار بهذا القول لأن الظهار يوجب تحريماً بالقول وهي لا تملك ذلك كما لا تملك الطلاق إذا كان موضوعاً لتحريم يقع بالقول * واختلوا فبينما أنت علي كظهر أبي فقال أصحابنا والأوزاعي والشافعي ليس شيء وقال مالك هو مظاهر * قال أبو بكر إنما حكم الله تعالى بالظهار ومن شبهها بظهار لا من حرى محرارها من دوات المحارم التي لا يجوز له أن يسيح النظر إلى طهرها بحال وهو يجوز له النظر إلى ظهر أبيه والاب والاختلاف بين ظاهر مراراً فقال أصحابنا والشافعي عاين لكل ظهار كفارة إلا أن يكون في مجلس واحد وأراد التكرار فتكون عليه كفارة واحدة وقال مالك من ظاهر من امرأته في مجالس متفرقة فليس عليه إلا كفارة واحدة وإن ظاهر ثم كفر ثم ظاهر فعليه الكفارة أيضاً وقال الأوزاعي عليه كفارة واحدة وإن كان في مقاعد شتى * قال أبو بكر الأصل أن الظهار لما كان سبباً لتحريم ترفع الكفارة أن يجب بكل ظهار كفارة إلا أنهم قالوا إذا أراد التكرار في مجلس واحد فعليه كفارة واحدة لأحتمل اللفظ لما أراد من التكرار * قال قيل قوله (والذين يظاهرون من نسائهم) يقتضي إيجاب كفارة واحدة وإن ظاهر مراراً لأن اللفظ لا يختص بالمرّة الواحدة دون المراد الكثيرة * قيل له لما كانت الكفارة في رفع التحريم متعلقة بحرمة اللفظ أشبه اليمين فتنى حلف مراراً لزمته لكل يمين كفارة إذا حنث ولم يكن قوله (فكفارته) أطعام عشرة مساكين * موجبا للاقتصار بالإيمان الكثيرة على كفارة واحدة * واختلوا في المظاهر هل يجبر على التكفير فقال أصحابنا لا يبنى للمرأة أن تدعه يقربها حتى يكفروا ذكر الطحاوي عن عباد بن العوام عن سفيان بن حسين قال سألت الحسن وابن سيرين عن رجل ظاهر من امرأته فلم يكفر تهاونا قال تستمدي عليه قال وسألت أبا حنيفة فقال تستمدي

عليه وقال مالك عليها ان تمنعه نفسها ويحول الامام بينه وبينها وقول الشافعي يدل على انه يحكم عليه بالتكفير * قال ابوبكر قال اصحابنا يجبر على جماع المرأة فان ابى ضربته رواء هشام وهذا يدل على انه يجبر على التكفير ليوقيها حقها من الجماع * واختلفوا في الرقة الكافرة عن الظهار فقال عطاء ومجاهد وابراهيم واحدى الروایتين عن الحسن يجزى الكافر وهو قول اصحابنا والثوري والحسن بن صالح وروى عن الحسن انه لا يجزى في شيء من الكفادات الا الرقة المؤمنة وهو قول مالك والشافعي * قال ابوبكر ظاهر قوله (فتح رقة) يقتضى جواز الكافرة وكذلك قوله صلى الله عليه وسلم للمظاهر اعتق رقة ولم يشترط الايمان ولا يجوز قياسا على كفارة العتل لامتناع جواز قياس المنصوص بعنه على بعض ولان فيه ايجاب زيادة في النص وذلك عندنا يوجب النسخ * واختلفوا في جواز الصوم مع وجود رقة للخدمة فقال اصحابنا اذا كانت عذمة رقة للخدمة ولا شيء له غيرها او كان عنده دراهم ثمن رقة ليس له غيرها لم يجزه الصوم وهو قول مالك والثوري والاوزاعي وقال الليث والشافعي من له خادم لا يملك غيره فله ان يصوم قال الله (فتح رقة) لا فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين) فوجب الرقة بدلا على واجدها ونقله الى الصوم عند عذمه فلما كان هذا واجدا لها لم يجزه غيره * فان قيل هو بمنزلة من معه ماء يخاف على نفسه العطش فيجوز له التيمم * قيل له لانه مأمور في هذه الحال باستبقاء الماء وهو محظور عليه استعماله وليس بمحظور عليه عند الجميع عتق هذه الرقة فعلمنا انه واجد * واختلفوا في عتق ام الولد والمدبر والمكاتب ونحوهم في الكفارة فقال اصحابنا لا يجوز عتق ام الولد والمدبر والمكاتب اذا كان قد ادى شيئا عن الكتابة ولا المدبر فان لم يكن ادى شيئا اجزاء وان اشترى اباة ينوي به عن كفارته جاز وكذلك كل ذى رحم محرم ولو قال كل عبد اشترته فهو حر ثم اشترى عبدا ينويه عن كفارته لم يجزه وقال زفر لا يجزى المكاتب وان لم يكن ادى شيئا وقال مالك لا يجزى المكاتب ولا المدبر ولا ام الولد ولا معتق الى سنين عن الكفارة ولا الولد والوالد وقال الاوزاعي لا يجزى المكاتب ولا المدبر ولا ام الولد وقال عثمان البتي يجزى المدبر وام الولد في كفارة الظهار واليمين وقال الليث يجزى ان يشتري اباة فيعتقه بالكفارة التي عليه وقال الشافعي لا يجزى من اذا اشتراه عتق عليه ويجزى المدبر ولا يجزى المكاتب وان لم يؤد شيئا ويجزى المعتق الى سنين ولا يجزى ام الولد * قال ابوبكر اما ام الولد والمدبر فانهما لا يجزيان من قبل انهما قد استحقا العتق من غير جهة الكفارة الا ترى ان ما ثبت لهما من حق العتاق يمنع بيعهما ولا يصح فسخ ذلك عنهما فحق اعتقهما قائما بحمل عتقا مستحقا وليس كذلك من قال له المولى انت حر بعد شهر او سنة لانه لم يثبت له حق بهذا القول يمنع بيعه الا ترى انه يجوز له ان يبيعه واما المكاتب فانه وان لم يجز بيعه فان الكتابة يابحها الفسخ وانما لا يجوز بيعه كما لا يجوز بيع الآبق والعبد المرهون والمستأجر فلا يمنع ذلك جواز عتقه عن الكفارة فاذا اعتق المكاتب قبل ان يؤدي شيئا فقد اسقط المال فصار كمن اعتق عبدا

غير مكاتب وان كان قدادى شيئاً لم يحز من قبل ان الاداء لا سمح بعتقه فقد حصل له عن عتقه بدل فلاحرى عن الكفارة واما اذا اشترى اناه فانه يحرى اداوى لان قوله للشري بمرة قوله انت حر والدليل عليه قول النبي صلى الله عليه وسلم لا يحرى ولد والده الا ان يحده مملوكا فيشتره فيعتقه ومعلوم ان معناه يعتقه بشرائه اياه فحمل شراء بمرة قوله انت حر فاجراً بمرة من قال لعدة انت حره واحتلموا في مقدار الطعام فقال اصحابنا والثوري لكل مسكين نصف صاع من اوصاع تمر او شعير وقال مالك مد مد هشام وهو مدان الاثلاثا مد النبي صلى الله عليه وسلم وذلك من الحنطة واما الشعير فان كان طعام اهل بلده فهو مثل الحنطة وكذلك التمر وان لم يكونا طعام اهل البلد اطعمهم من كل واحد منهما وسطاً من شبع الشعير والتمر وقال الشافعي لكل مسكين مد من طعام بلده الذي يقتات حنطة او شعير او ادر او غير اواقط وذلك مد النبي صلى الله عليه وسلم ولا يعتبر مد احدث بعده في حديثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود وقال حدثنا عثمان بن ابي شيبة ومحمد بن سليمان الاسدي والاحدثان ادريس بن محمد بن اسحاق عن محمد بن عمرو بن عطاء عن سليمان بن يسار عن سلمة بن صححر قال كنت امرأ أصيب من النساء وذكر قصة طهاره من امرأته وانه جامع امرأته وسأل النبي صلى الله عليه وسلم فقال حرر رقبة فقلت والذي بعثك بالحق ما ملك رقه غيرها وصرت صفحة رقبي قال فصم شهرين متتابعين قال وهل اصبت الذي اصبت الا من الصيام قال فاطم وسفا من مريتين مسكياً قلت والذي بعثك بالحق بيا لقد تمنا وحشين ومالنا طعام قال فالطلق الى صاحب صدقة حتى يربق فليدفعها اليك فاطم ستين مسكياً وسفا من تمر وكل انت وعيالك فقيتها في حديثنا فان قيل روى اسماعيل بن جعفر عن محمد بن ابي حرملة عن عطاء بن يسار ان حولة بنت مالك من حله طاهر مهاد روحها اوس بن الصامت فعلى النبي صلى الله عليه وسلم امره فليذهب الى فلان فان عنده شطر وسق فليأخذ صدقة عليه ثم يتصدق به على ستين مسكياً وروى عبد الله بن ادريس عن محمد بن اسحاق عن معمر بن عبد الله بن حنظلة عن يوسف بن عبد الله بن سلام عن حولة بن زوحها طاهرها فذكرت للنبي صلى الله عليه وسلم فامر ان يتصدق بمحمسة عشر صاعاً على ستين مسكياً في حديثنا قيل له قد روى حديث محمد بن اسحاق عن محمد بن عمرو بن عطاء وانه امره ان يطعم وسفا من تمر ستين مسكياً وهذا اولي لانه رائد على حركه وايضا حائر ان يكون النبي صلى الله عليه وسلم اعاه هذا العدد ولا دلالة فيه على ان ذلك جمع الكفارة وقد بين ذلك في حديث اسرائيل عن ابي اسحاق عن زيد بن ريدان روج حولة طاهرها وذكر الحديث فاعاه رسول الله صلى الله عليه وسلم بمحمسة عشر صاعاً وهذا يدل على انه اعاه بعض الكفارة وقد روى ذلك ايضا في حديث يوسف بن عبد الله بن سلام رواه يحيى بن زكريا عن محمد بن اسحاق عن معمر بن عبد الله عن يوسف بن عبد الله بن سلام قال حدثني حولة بنت مالك من حله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اعان روحها حين طاهرها بمصدق من تمر واعاته هي بمصدق آخر وذلك ستون صاعاً قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تصدق به في حديثنا واحتلموا في المطاهر هل يحامع قبل ان يطعم فقال اصحابنا ومالك والشافعي

لا يجامع حتى يطعم ادا كان فرصه الطعام روى زيد بن ابي الرقاء عن الثوري انه اذا اراد ان يطأها
قل ان يطعم لم يكن آثما وروى المعافى والاسجى عن الثوري انه لا يقرأها حتى يطعم قال
الشيخ صلى الله عليه وسلم للمطاهر بعد ما ذكر محرمه عن الصيام ثم لا يقرأها حتى يكبروا ايضا لما هق
الجميع على ان الجماع محطور عليه قل عتق الرقة وحب نقاء حطره اذا عجز ادحثر ان يحد
الرقة قل الاطعام فكون الوطاء واقعا قل المصق

باب كيف يحيى اهل الكتاب

قال الله تعالى ﴿وإذا جاءوك حيوك بما علم﴾ بحكاه الله به روى سعيد عن قتادة عن انس ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم بيما هو خالس مع اصحابه اذ انى عليهم مهودى فسلم عليهم فردوا عليه قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم هل يدرون ما قال قالوا سام يا ابي الله قال قال سام عليكم اى تسأمون دسكم وقال صلى الله
صلى الله عليه وسلم ادا سلم عليكم احد من اهل الكتاب فقولوا علمك اى علمك ما علمت به وحدشا
عدا في من قالع قال حدثنا اسحاق بن الحسين قال حدثنا ابو حذيفة قال حدثنا سفيان عن سهيل
عن ابيه عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ادا لقيم المسركين في الطريق فلا تدؤم
بالسلام واصطروهم الى اصدمة به قال ابو بكر قد روى في حديث انس عن النبي صلى الله عليه وسلم انهم
يردون نقولهم السلام انكم تسأمون دسكم ووى اهم يريدون الموت لان السلام اسم من
اسماء الموت به قال ابو بكر ذكر هشام عن محمد بن عيسى عن ابي حنيفة قال روى ان رد على المشرك السلام
ولا يرى ان بدأه وقال محمد وهو مول لامة من فيها شاة وحدشا عند الناقى قال حذيفة معاذ بن المتى
قال حدثنا عمرو بن مريرو قال حدثنا سمع عن مصور عن ابراهيم عن علفه قال حدثنا
عبد الله بن مسعود عن انس بن الدهاقين قال فاحدو طريقا غير طريقنا فسلم عليهم فقاتل لعبد الله
اليس هذا تكره فانه حق الصحة به قال ابو بكر طاهره بدل على ان عبد الله بدأهم بالسلام
لان الر لا يكره عدا احد قد قال النبي صلى الله عليه وسلم ادا سلم عليكم فقولوا وعلمكم
به قال ابو بكر وانما كره الاسداء لان اسلام من محبة اهل الحمة فكره ان بدأه الكافر اذ ليس
من اهلها ولا كره الرد على وجه المحقة قال الله تعالى لا وادا حليم يحبه فحبوا به حسن
منه او ردوها به وحدشا عند اناق ول حدثنا الحسن بن المتى قال حدثنا سفيان قال حدثنا
عبد الواحد قال حدثنا سفيان بن الاعمش قال قلت لاراهم اختلف الى صاب لعه اى سام
عليه قال نعم ادا كانت لك اله حاجة وسام عا به وقوله تعالى ﴿والذين آمنوا﴾ اذ قيل انكم يسبحون
في المجالس فاسبحوا به قال فانه كانوا يتنافسون في محاسن لى على الله عنه وسام فسلم به فاسبحوا
وقال انس عانس هو محاسن السال فانه واده (واذا قيل اسروا) قال داء اى حية به و
اى ارضعوا في المجلس ولهدا ذكر اهل العلم لاهم حو بالرقة وهدا على لى صلى الله عليه
وسلم قد كان رفع مجلس اهل العلم على سيرهم اى لاهم فصاهم ودرهم حذيفة كذا
محب ان فعل بعد النبي صلى الله عليه وسلم وقال تعالى (يرفع الله الذين آمنوا منكم و الذين آمنوا

درجات) وكذلك قال النبي عليه السلام ليلنن منكم اولوا الاحلام والنهي ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم
 فرتب اولى الاحلام والنهي في اعلى المراتب اذ جعلهم في المرتبة التي تلى النبوة وقوله تعالى ﴿اذا ناجيتهم
 الرسول فقدموا بين يدي نجواكم صدقة﴾ روى ليث عن مجاهد قال قال علي ان في كتاب الله لآية ما عمل
 بها احد قبلي ولا يعمل بها احد بعدى كان عندى دينار فصرفته فكنت اذا ناجيت رسول الله صلى الله عليه
 وسلم تصدقت بدرهم ثم نسخت وروى على بن ابي طلحة عن ابن عباس قال ان المسلمين اكثروا
 على رسول الله صلى الله عليه وسلم المسائل حتى شقوا عليه فاراد الله ان يخفف عن نبيه فلما نزلت ﴿اذا
 ناجيتهم الرسول فقدموا بين يدي نجواكم صدقة﴾ كف كثير من المسلمين عن المسئلة فانزل الله ﴿أشفقتم
 ان تقدموا بين يدي نجواكم صدقات﴾ الآية فوسع لهم فقال ابو بكر قد دلت الآية على احكام ثلاثة احدها
 تقديم الصدقة امام مناجاتهم للنبي صلى الله عليه وسلم لمن يجد والثاني الرخصة في المناجاة لمن لا يجد
 الصدقة بقوله ﴿فان لم تجدوا فان الله غفور رحيم﴾ فهذا يدل على ان المسئلة كانت مباحة لمن
 لم يجد الصدقة والثالث وحب الصدقة امام المسئلة بقوله ﴿أشفقتم ان تقدموا بين يدي
 نجواكم صدقات فاذلم تفعلوا وبالله عليكم﴾ يحدثنا عبد الله بن محمد قال حدثنا الحسن بن
 ابي الربيع قال اخبرنا عبد الرزاق عن معمر عن ابوب عن مجاهد في قوله ﴿اذا ناجيتهم الرسول
 فقدموا بين يدي نجواكم صدقة﴾ الآية قال على رضى الله عنه ما عمل بها احد غيرى حتى نسخت وما كانت
 الا ساعة وقوله تعالى ﴿لا تحذقوا ميثمنا بالله واليوم الآخر بوا دون من حاد الله ورسوله﴾ قال
 ابو بكر المحادة ان يكون كل واحد مهما في حد وحز غير حد صاحبه وحيره فظاهره يقتضى
 ان يكون المراد اهل الحرب لانهم في حد غير حدنا فهو يدل على كراهة مناكحة اهل الحرب
 وان كانوا من اهل الكتاب لان المناكحة توجب المودة قال الله تعالى ﴿ومن آيات ان خاق لكم من
 انفسكم ازواجا لتسكنوا اليها وجعل بينكم مودة ورحمة﴾ . آخر سورة المجادلة

سورة الحشر ومن سورة الحشر بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى ﴿هو الذى اخرج الذين كفروا من اهل الكتاب من ديارهم لاول الحشر﴾ قال
 مجاهد وقاية اول الحشر جلاء في البضير من اليهود فمهم من خرج الى خير ومهم من خرج
 الى الشام وقال الزمري فانهم رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى صالحهم على الجلاء فاحلهم الى الشام
 وعلى ان لهم ما اقات الابل من شئ الا الحامقة والحمنة السلاح قال ابو بكر قد استظم ذلك معينين احدهما
 مصالحة اهل الحرب على الجلاء عن ديارهم من غير سبي ولا استرقاق ولا دخول في الذمة ولا اخذ
 جزية وهذا الحكم منسوخ عندنا اذا كان بالمسلمين قوة على قتالهم على الاسلام او اداء الجزية
 وذلك لان الله قد امر بقتال الكفار حتى يسلموا او يؤدوا الجزية قال الله تعالى ﴿قالبوا الذين
 لا يؤمنون بالله﴾ الى قوله ﴿حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون﴾ وقال ﴿فاقتلوا المشركين
 حيث وجدتموهم﴾ فغير جائز اذا كان بالمسلمين قوة على قتالهم وادخالهم في الذمة او الاسلام

غير مكاتب وان كان قد ادعى شيئا لم يحجز من قبل ان الاداء لا يفسخ بعقده فقد حصل له عن
عقده بدل فلا يحجز عن الكفارة واما اذا اشترى اياه فانه يحجز اذ انوى لان قبوله للشري بمنزلة
قوله انت حر والدليل عليه قول النبي صلى الله عليه وسلم لا يحجز ولد والد الا ان يجده مملوكا فيشتريه
فيعتقه ومعلوم ان معناه يعتقه بشرائه اياه فجعل شراءه بمنزلة قوله انت حر فاجزا بمنزلة
من قال لبيد انت حر * واختلفوا في مقدار الطعام فقال اصحابنا والثوري لكل مسكين نصف
صاع بر او صاع تمر او شعير وقال مالك مد بمد هشام وهو مدان الاثنا بمد النبي صلى الله
عليه وسلم وذلك من الحنطة واما الشعير فان كان طعام اهل بلده فهو مثل الحنطة وكذلك
التمر وان لم يكونا طعام اهل البلد اطعمهم من كل واحد منهما وسطا من شبع الشعير
والتمر وقال الشافعي لكل مسكين مد من طعام بلده الذي يقتات حنطة او شعير او ادر او تمر
او اقط وذلك بمد النبي صلى الله عليه وسلم ولا يعتبر مد احدث بعده * حدثنا محمد بن بكر قال حدثنا
ابوداود قال حدثنا عثمان بن ابي شيبة ومحمد بن سليمان الانباري قال حدثنا ابن اديس عن محمد بن اسحاق
عن محمد بن عمرو بن عطاء عن سايان بن يسار عن سلمة بن صححر قال كنت امرأ اصاب من
النساء وذكر قصة ظهاره من امرأته وانه جامع امرأته وسأل النبي صلى الله عليه وسلم فقال حرر
رقبة فقلت والذي بعثك بالحق ما املك رقبة غيرها وضربت صفحة رقبي قال قسم شهرين
متتابعين قال وهل اجبت الذي اجبت الا من الصيام قال فاطم وسقا من تمرين ستين مسكينا
قلت والذي بعثك بالحق تياا لقد بئنا وحشين ومالنا طعام قال فانطلق الى صاحب صدقة بني زريق
فليدفعها اليك فاطم ستين مسكينا وسقا من تمر وكل انت وعيالك بقيتها * فان قيل روى
اسماعيل بن جعفر عن محمد بن ابي حرملة عن عطاء بن يسار ان خولة بنت مالك بن ثعلبة ظاه
منها زوجها اوس بن الصامت فقال النبي صلى الله عليه وسلم مريه فاذهب الى فلان فان عنده
شطر وسق فليأخذه صدقة عليه ثم يتصدق به على ستين مسكينا وروى عبدالله بن ادريس عن محمد
ابن اسحاق عن معمر بن عبدالله بن حنظلة عن يوسف بن عبدالله بن سلام عن خولة ان
زوجها ظاه منها فذكرت للنبي صلى الله عليه وسلم فامر ان يتصدق بخمسة عشر صاعا على ستين
مسكينا * قيل له قد رويناه حديث محمد بن اسحاق عن محمد بن عمرو بن عطاء وانه امره بان
يعلم وسقا من تمر ستين مسكينا وهذا اولى لانه زائد على خبرك وايضاً فائز ان يكون النبي صلى الله
عليه وسلم اعانه بهذا القدر ولا دلالة فيه على ان ذلك جميع الكفارة وقد بين ذلك في حديث اسرايل
عن ابي اسحاق عن يزيد بن زيدان زوج خولة ظاه منها وذكر الحديث فاعانه رسول الله صلى الله
عليه وسلم بخمسة عشر صاعا وهذا يدل على انه اعانه ببعض الكفارة وقد روى ذلك ايضا في حديث
يوسف بن عبدالله بن سلام رواه يحيى بن زكريا عن محمد بن اسحاق عن معمر بن عبدالله عن
يوسف بن عبدالله بن سلام قال حدثني خولة بنت مالك بن ثعلبة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
اذا ن زوجها حين ظاه منها بمذق من تمر واعانه هي بمذق اخر وذلك ستون صاعا فقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم تصدق به * واختلفوا في المظاهر هل يجامع قبل ان يطعم فقال اصحابنا ومالك والشافعي

لما يبه الله في كتابه وهو ان المسلمين لم يوحوا عليه بحيل ولا ركاب ولم يأخذوه عوة وانما
احدوه صلحا وكذلك كان حكم قري عرصة فمادكره الرهري قد كان للنبي صلى الله عليه
وسلم من العينة الصبي وهو ما كان يصطفيه من حمله العينة قبل ان يسم المال وكان له انصا
سهم من الخمس فكان للنبي صلى الله عليه وسلم من التي هذه الحقوق تصرفها في همه عياله والباقي في
نوائب المسلمين ولم يكن لاحد من اهل الامن بخارجه صلى الله عليه وسلم ان يملكه وفي هذه الآلة دلالة
على ان كل مال من اموال اهل الشرك لم يعط عليه الا ان يموون عوده وانما احده صلحا اهلا صعب في بيت
مال المسلمين ويصرف على الوحو التي تصرف فيها الخراج والحرقة لانه ثمرة ما صار للنبي من الله عليه
وسلم من اموال في الصريح لم يوحب المسامون عليه ﷺ وله على ما قاله الله على رسوله من اهل
البري لله وللرسول ﷺ الآلة قال ابو بكر بن الله حكم ما لم يوحب عليه المسامون من التي فعله
لنبي صلى الله عليه وسلم على ما قدما من بيانه ثم ذكر حكم التي الذي اوحب اساءون عليه فعله
لهؤلاء الاوصاف وهم الاوصاف الخمس المذكورون في غيره وطاهره يقتضي ان لا يكون
للعائين شيء من الامن كان منهم من هذه الاوصاف وقال قادة كتاب العناء في صدر الاسلام
لهؤلاء الاوصاف ثم نسخ بقوله لا واعلموا اما علم من شيء فان لله حمه ﷺ قال ابو بكر لما فتح
عمر رضي الله عنه العراق سأله قوم من الصحابة فسمه بين العائين منهم الربير وبنال وغيرهما فقال ان
قسمتها بينهم نقي آخر الناس لاشي ائهم واحج عايم هذه الآلة الى قوله (وليس حاؤا
من بعدهم) وشاور علنا وجماعه من الصحابة في ذلك فاساروا عاه بترك العينة وان
نقراهلها عليها ويصعب سائها الخراج ففعل ذلك فافقه الجماعة عند احتجاجة الآلة وهذا
يدل على ان هذه الآلة غير منسوخة وانها منصوبة الى آة العينة في الارض بالمصلحة فان
رأى فسمتها اصلح للمسلمين رد عايم قسم وان رأى رار اهاها عليها واحد الخراج
مهم فيها فعل لانه لو لم تكن هذه الآلة ثمة الحكم في حوار احد الخراج ميا حتى اسوى
الآخر والاؤل وفيه لدكروم له واحده وه منسبها فاما لم يخاحوه بالنسب على ثمة
حكمها عدم وجه دلالة ائهم على ما سئل به سائهم فكون هدر الآتين بمحمه عها
واعلموا ان ماء مهم من شيء فارد حمه في اذموان سوى الارضين وفي الارضين اذا صدر
الامام ذلك من افاء الله على رسوله من الارضين قبله ولا يسول ان احوار تركهم على
ملك ائها ويكون ذكر الرسول ﷺ مويص الامر عاه في صفة الى من رأى فاسند
عمر رضي الله عنه من الآلة بقوله (كذلك يكون دواتين الا ساء مساكم) وقوله (وليس حاؤا من
بعدهم) وقال لو قسمها بينهم لصارت دولة بين الاعير مساه ولم يكن من بعدهم من
المسلمين شيء وقد جعل ائهم في الحق بقوله (والذين حاؤا من بعدهم) فلما اسر
عده حكم دلالة الآلة ومواقفه كل الصحابة على اقرار اهاها سائهم وصدع الخراج بث
سائهم من حيث وحدهم من ائها فمسحا الارضين ووصفا الخراج على اوصاف ملومة
ووصفا الحرقة على الرفا وحملهم لاث طفت شيء من واربعة عشرين وثمانية

واربعين ثم لم يتعقب فعله هذا احد من ساء بعده من الائمة بالفسخ فصار ذلك اتفاقا واختلاف
اهل العلم في احكام الارضين المفتحة عوة فقال اصحابنا والثوري اذا افتتحها الامام عوة
فهو بالخيار ان شاء قسمها واهلها واموالهم بين العامين بعد اخراج الخمس وان شاء
اقر اهلها عليها وحمل عليها وعليهم الحراج ويكون ملكا لهم ويحور بينهم وشراؤهم لها
وقال مالك مانع اهل الصلح من ارضهم فهو حائر وما افتتح عوة فانه لا يشتري منهم احد
لان اهل الصلح من اسلم منهم كان احق بارضه وماله واما اهل العوة الذين احدثوا عوة فمن
اسلم منهم احررله اسلامه نفسه وارضه للمسلمين لان بلادهم قد صارت فيا للمسلمين وقال
الشافعي ما كان عوة فحمسها لاهله واربعة اجناسها للعامين فمن طاب منها عن حقه للامام
ان يحملها وقما عليهم ومن لم يطب منها فهو احق بماله قال ابو بكر لا تخلو الارض المفتحة
عوة من ان تكون للعامين لا يحور للامام صرفها عنهم بحال الا بطية من انفسهم او ان
يكون الامام محيرا بين اقرار اهلها على املاكهم فيها ووضع الحراج عليها وعلى رقاب اهلها على
ما فعله عمر رضي الله عنه في ارض السواد فلما اتفق الجميع من الصحابة على تصويب عمر فيما فعله في ارض
السواد بعد خلاف من نصهم عليه على اسقاط حق العامين عن رقابها دل ذلك على ان العامين
لا يستحقون ملك الارضين ولا رقاب اهلها الا ان يختار الامام ذلك لهم لان ذلك لو كان ملكا
لهم لما عدل عنهم بها الى غيرهم ولادعوه في احتجاجة بالآية في قوله (كيلا يكون دولة بين
الاعبياء منكم) وقوله (والذين حاؤا من بعدهم) فلما سلم له الجميع رأه عد احتجاجة
بالآية دل على ان العامين لا يستحقون ملك الارضين الا باحسان الامام ذلك لهم وايضا لا يحتفلون
ان للامام ان يقتل الاسرى من المشركين ولا يستقيهم ولو كان ملك العامين قد ثبت فيهم لما كان له
ان يلقاه عليهم كما لا تلتف عليهم سائر اموالهم فلما كان له ان يقتل الاسرى وله ان يدينقهم
فيفسدهم بينهم ثبت ان الملك لا يحصل للعامين باحراز العبيد في الرقاب والارضين الا ان يحملها
الامام لهم* وبذل على ذلك ايضا ما روى الثوري عن يحيى بن سعيد عن بشير بن يسار عن سهل
بن ابي خنيم قال قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم حير نصيب صفاء لوائه وحاحه ونصفين المسلمين
قسمها بينهم على ثمانية عشر سهما فلو كان الجميع ملكا للعامين لما جعل نصيبه لوائه وحاحه
وقد فجعها عوه وبذل عليه ان النبي صلى الله عليه وسلم فتح مكة عوة ومن على اهلها فاقروهم على
املاكهم فقد حصل بدلالة الآية واجماع السلف والسنة بخير الامام في نفسه الارضين او
ركبها ملكا لاهلها ووضع الحراج عايتها وبذل عليه حدث سهل بن ابي صالح عن ابيه عن ابي
هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم معب العراق فغيرها ودرهمها ومنع الشام مداها ودارها ومنعت
مصر ارضها ودارها وعدم جذا يشهد على ذلك لم ابي هريرة ودمه فاحذر على السلام عن مع الناس
لهذه الحقوق الواحة لله تعالى في الارضين واهم يعودون الى حال اهل الحاهلية في معها وذلك
بذل على صحة قول عمر رضي الله عنه في السواد وان ما وصعه هو من حقوق الله تعالى التي يجب اداؤها*
فان قيل ليس فيما ذكرت من فعل عمر في السواد اجماع لان حبيب بن ابي ثابت وعبد الله بن عمرو

عن ثعلبة بن يزيد الجعفي قال دخلنا على علي رضي الله عنه بالرحبة فقال لولا ان يضرب بعضكم وجوه بعض
لقسمت السواد بينكم ❦ قيل له الصحيح عن علي رضي الله عنه انه اسار على عمر رضي الله عنه بترك قسمة
السواد وافرار اهله عليه ومع ذلك فانه لا يجوز ان يصح عن علي ما ذكرته لانه لا يخلو من خاطبهم على
بذلك من ان يكونوا هم الذين فتحوا السواد فاستحقوا ملكه وقسمته بينهم من غير خيار
للامام فيه او ان يكون المخاطبون به غير الذين فتحوه او خاطب به الجيش وهم اخلاط منهم
من شهد فتح السواد ومنهم من لم يشهده وغير جائز ان يكون الخطاب لمن لم يشهد فتحه لان احدا
لا يقول ان الغنيمة تصرف الى غير الغانمين ويخرج منها الغانمون وان يكونوا اخلاط فبهم من
شهد الفتح واستحق الغنيمة وفيهم من لم يشهده وهذا مثل الاول لان من لم يشهد الفتح لا يجوز
ان يسهم له وقسم الغنيمة بينه وبين الذين شهدوه او ان يكون خاطب به من شهد الفتح دون
غيره فان كان كذلك وكانوا هم المستحقين له دون غيرهم من غير خيار للامام فيه فغير جائز
ان يحمل حفيهم لغيرهم لان بعضهم يضرب وجوه بعض اذ كان اتقى الله من ان يترك حفا يجب
عليه القيام به الى غيره لما وصفت وعلى انه لم يخص بهذا الخطاب الذين فتحوه دون غيرهم
وفي ذلك دليل على فساد هذه الرواية ❦ وقد اختلف الناس بعد ثبوت هذا الاصل الذي ذكرنا
وهذه الرواية عن عمر في كافة الصحابة على ترك قسمة السواد وافرار اهله عليه فقال قائلون
اقرهم على املاكهم وترك اموالهم في اديهم ولم يسترقتهم وهو الذي ذكرناه من مذهب اصحابنا
وقال آخرون انما اقرهم على ارضهم على اثمهم وارضهم في الاسلام واسهم غير ملائك لها وقال
آخرون اقرهم على اثمهم احرار والارضون موقوفة على مصالح المسلمين ❦ قال ابو بكر ولم
تختلفوا ان من اسلم من اهل السواد كان حرا وانه ليس لاحد ان يسترقه وقد روى عن علي رضي الله عنه
ان دهنانا اسلم على عهده فقال له ان اقب في ارضك رفعنا الحزبة عن رأسك واخذناها من
ارضك وان نحواب عنها فحقن احق بها وكذلك روى عن عمر رضي الله عنه في دهنانة نهر الملك حين
اسلمت فلو كانوا عبدا لما زال عنهم الرق بالاسلام ❦ فان قيل فقد قال ان تحولت عنها فحقن
احق بها ❦ قيل له انما اراد بذلك انك ان عجزت عن عمارتها عمرناها نحن وورعناها لئلا ينبتل
الحقوق التي قد وجبت للمسلمين في رقابها وهو الخراج وكذلك يفعل الامام عندنا باراضي
المعجزين عن عمارتها ولما ثبت ما وصفنا ان من اسلم من اهل السواد فهو حر ثبت ان
ارضهم على املاكهم كما كانت رقابهم مبقاة على اصل الحرية ومن حيث حاز للامام عند مخالفتنا
ان يقطع حق العائمين عن رقابها ويجعلها موقوفة على المسلمين بصرف خراجها اليهم جاز
اقرارها على املاك اهلها ويصرف خراجها الى المسلمين ادلاحق للمسلمين في نفي ملك ملائكة
عنها بعد ان لا يحصل للمسلمين ملكها وانما حفيهم في الحاليين في خراجها لا في رقابها
بان يملكوها ❦ وذكر يحيى بن آدم عن الحسن بن صالح قال سمعنا ان الغنيمة ما غلب
عليه المسلمون حتى يأخذوه غنوة بالقتال وان اتقى ماصو لحوا عليه قال الحسن
فاما سوادنا هذا فانا سمعنا انه كان في ايدي النبط فظهر عليهم اهل فارس فكانوا يؤدون

اليهم الخراج فلما ظهر المسلمون على اهل فارس تركوا السواد ومن لم يقاتلهم من الدهاقين على حالهم ووضعوا الجزية على رؤس الرجال ومسحوا ما كان في ايديهم من الارضين ووضعوا عليهم الخراج وقبضوا على كل ارض ليست في يد احد فكانت مسوفا للامام ع قال ابو بكر كانه ذهب الى ان التبط لما كانوا احرارا في مملكة اهل فارس فكانت املاكهم ثابتة في اراضيهم ثم ظهر المسلمون على اهل فارس وهم الذين قاتلوا المسلمين ولم يقاتلهم التبط كانت اراضيهم ورقابهم على ما كانت عليه في ايام الفرس لانهم لم يقاتلوا المسلمين فكانت ارضهم ورقابهم في معنى ماصولح عليه وانهم انما كانوا يملكون اراضيهم ورقابهم لو قاتلوهم وهذا وجه كان يحتمله الحال لولا ان محاجة عمر لاصحابه الذين سألوه قسمة السواد كانت من غير هذا الوجه وانما احتج بدلالة الكتاب دون ما ذكره الحسن ع فان قيل انما دفع عمر السواد الى اهله بطيبة من نفوس الفاعين على وجه الاحارة والاجرة تسمى خراجا قال النبي صلى الله عليه وسلم الخراج بالضم والمضمان مراده اجرة العبد المشرى اذا رد بالعيب ع قال ابو بكر هذا غلط من وجوه احدها ان عمر لم يستضب نفوس القوم في وضع الخراج وترك القسمة وانما شاور الصحابة وحاج من طلب القسمة بما اوضح به قوله ولو كان قد استطالب نفوسهم لنقل كما نقل ما كان بينه وبينهم من المراجعة والمحاجة ع فان قيل قد نقل ذلك وذكر ما رواه اسماعيل بن ابي خالد عن قيس بن ابي حازم قال كنا ربيع الناس فاعطانا عمر ربيع السواد فاخذناه ثلاث سنين ثم وقد جرير الى عمر بعد ذلك فقال عمر والله لولا اني قاسم مسؤل لكنتم على ما قسم لكم قارى ان تردوه على المسلمين ففعل فاجازه عمر بما بين دينا فأتته امرأة فقالت يا امير المؤمنين ان قومي صالحوك على امر ولست ارضى حتى تتلا كفى ذهابا وتحملنى على جبل ذلول وتعطينى قطيفة حمراء قال ففعل ع قال ابو بكر ليس فيه دليل على انه كان ملكهم رقاب الارضين وجاز ان يكون اعطاهم ربيع الخراج ثم رأى بعد ذلك ان يقتصر بهم على اعطياتهم دون الخراج ليكونوا اسوة لسائر الناس وكيف يكون ذلك باستطابة منه لنفوسهم وقد اخبر عمر انه رأى رده على المسلمين واظهر انه لا يسمعه غيره لما كان عنده انه الاصلح للمسلمين واما امر المرأة فانه اعطاها من بيت المال لانه قد كان جائرا له ان يفعله من غير اخذ ما كان في ايديهم من السواد واما قوله ان الخراج اجرة ففسد من وجوه احدها انه لا خلاف ان الاجارات لا تجوز الا على مدة معلومة اذا وقعت على المدة وايضا فان اهلها لم يخلوا من ان يكونوا عبيدا او احرارا فان كانوا عبيدا فان اجارة المولى من عبده لا تجوز وان كانوا احرارا فكيف جار ان تترك رقابهم على اصل الحرية ولا تترك اراضيهم على املاكهم وايضا لو كانوا عبيدا لم يجز اخذ الجزية من رقابهم لانه لا خلاف ان الصيد لا جزية عليهم وايضا لا خلاف ان اجارة النخل والشجر غير جائزة وقد اخذ عمر الخراج من النخل والشجر فدل على انه ليس باجرة ع وقد اختلف الفقهاء في شرى ارض الخراج واستيجارها فقال اصحابنا لا بأس بذلك وهو قول الاوزاعي وقال مالك اكره استيجار ارض الخراج

وكره شريك شري أرض الحراج وقال لا تجمل في عنقك صفارا وذكر الطحاوي عن ابن
 ابي عمران عن سليمان بن بكار قال سأل رجل المعافى بن عمران عن الزرع في أرض الحراج
 فنهاه عن ذلك فقال له قائل فأنك تزرع أنت فيها فقال يا ابن أخي ليس في الشر قدوة وقال
 الشافعي لا بأس بأن يكثرى المسام أرض خراج كما يكثرى دوابهم قال والحديث الذي جاء
 عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ينبغي لمسلم أن يؤدي الحراج ولا لمشرك أن يدخل المسجد الحرام
 إنما هو خراج الجزية ❦ قال أبو بكر روى عن عبد الله بن مسعود أنه انشترى أرض خراج وروى عنه
 عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لا تأخذوا الضيعة فترغبوا في الدنيا قال عبد الله وبراذان ما براذان
 وبالمدينة ما بالمدينة وذلك أنه كانت له ضيعة براذان وراذان من أرض الحراج وروى أن
 الحسن والحسين ابني علي رضي الله عنهم اتروا من أرض السواد فهذا يدل على تعيين أحدهما أنها
 أملاك لأهلها والثاني أنه غير مكروه للمسلم شراها وروى عن علي وعمر رضي الله عنهما من أسلم من
 أهل الحراج أنه أن أقام على أرضه أخذ منه الحراج وروى عن ابن عباس أنه كره شري
 أرض أهل الذمة وقال لا تجمل ما جعل الله في عنق هذا الكافر في عنقك وقال ابن عمر مثل
 ذلك وقال لا تجمل في عنقك الصفار ❦ قال أبو بكر وخراج الأرض ليس بصنار لانه لا نعلم
 خلافا بين السامع أن الذمي إذا كانت له أرض خراج فأسلم أنه يؤخذ الخراج من أرضه
 ويستقطع عن رأسه فلو كان صنارا لسقط بالاسلام وقول النبي صلى الله عليه وسلم منعت العراق قفبزها
 ودرهمها بدل على أنه واجب على المؤمنين لأنه أخبر عما يمنع المسلمون من حق الله في
 المستقبل الا ترى أنه قال وعدنهم كما بدأهم والصفار لا يجيب على المسلمين وإنما يجيب على
 الكفار للمسلمين ❦ وقوله تعالى ﴿وَالَّذِينَ نَبَوْا الدَّارَ وَالْآيَاتِ مِنْ قَبْلِهِمْ يَحْسَبُونَ مِنْ هَاجِرِ
 إِلَيْهِمْ﴾ يعنى والله أعلم أن ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى قلله وللرسول وللذين
 نبؤوا الدار والآيات من قبلهم يعني الانصار وقد كان اسلام المهاجرين قبل اسلام
 الانصار ولكنه أراد للذين نبؤوا الدار والآيات من قبل هجرة المهاجرين ❦ وقوله تعالى
 ﴿يَحْسَبُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِمَّا أُوتُوا﴾ هل الحسن يعني أنهم لا يحسدون المهاجرين
 على فضل آتاهم الله تعالى وقيل لا يجدون في أنفسهم ضيفا لما تنقصوه عليهم ❦ وقوله تعالى ﴿وَيُؤْثِرُونَ
 عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ﴾ الخصاصة الحاجة فأى الله عليهم بأسارهم المهاجرين
 على أنفسهم فيما ينفقونه عليهم وإن كانوا هم محتاجين إليه ❦ فإن قيل روى عن النبي صلى الله
 عليه وسلم أن رجلا قال له مئ دینار فقال انفق على نفسك فقال مئ دینار آخر فقال
 انفق على عیالك فقال مئ دینار آخر قال تصدق به وإن رجلا جاء ببيضة من ذهب
 فقال يا رسول الله تصدق بهذه فاني ما املك غيرها فاعرض عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم فجاء من
 الشق الآخر فاعرض عنه الى ان اعاد القول فاخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم ورمدها فلواصاته
 لعقرته ثم قال يا بني احدهم بجميع ما املك فيصدق به ثم تفقد بكف الناس انما الصدقة عن طهر
 غنى وإن رجلا دخل المسجد والنبي صلى الله عليه وسلم بخطب والرجل بحال بدادة فحث النبي

صلى الله عليه وسلم على الصدقة فطرح قوم نيا بآود راحم فاعطاه ثوبين ثم حنهم على الصدقة فطرح الرجل احد ثوبيه فانكره النبي صلى الله عليه وسلم ففي هذه الاخبار كراهة الايتار على النفس والامر بالاتفاق على النفس ثم الصدقة بالفضل **❦** قيل له انما كره النبي صلى الله عليه وسلم ذلك لاننا لم يتق منه بالصبر على الفقر وخشى ان يتعرض للمسئلة اذا فقد ما ينقعه الا ترى انه قال يا بني احدم بجميع ما بملك فيتصدق به ثم بقعد يتكفف الناس فانما كره الايتار لمن كانت هذه حاله فاما الانصار الذين اوى الله عليهم بالايتار على النفس فلم يكونوا بهذه الصفة بل كانوا كما قال الله تعالى (والصابرين في البأس والضراء وحب البأس) فكان الايتار منهم افضل من الامساك والامساك ممن لا يصبر ويتعرض للمسئلة اولى من الايتار **❦** وقد روى محارب بن دثار عن ابن عمر قال اهدى لرجل من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم رأس شاة فقال ان فلانا وعياله احوج الى هذا منا فبعث به اليه فلم يزل يبعث به واحد الى آخر حتى نداولها تسعة اهل ابيات حتى رجعت الى الاول فنزات **❦** ومن يوق شح نفسه **❦** الآية وروى الاعمش عن جامع بن شداد عن الاسود بن هلال قال جاء رجل الى عبدالله فقال يا ابا عبد الرحمن قد خفت ان تصيبني هذه الآية (ومن يوق شح نفسه) فوالله ما اقدر على ان اعطى شئاً اطيق منه فقال عبدالله هذا البخل وبئس الشئ البخل ولكن الشح ان تأخذ مال اخبك بغير حق وروى عن سعد بن جبير في قوله تعالى (ومن يوق شح نفسه) قال ادخار الحرام ومنع الزكاة . آخر سورة الحنر

ومن سورة المتحنة **❦** بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى **❦** يا ايها الذين آمنوا لا تخذوا عدوى وعدوكم اولياء تلهم بالمودة **❦** روى انها نزلت في حاطب بن ابي بلنتة حين كتب الى كفار قريش بتصحيح ايم فيه فاطم الله نيه على ذلك فدعاه النبي صلى الله عليه وسلم فقال انت كتبت هذا الكتاب قال نعم قال وما حملك على ذلك قال اما والله ما اريدت في الله منذ اسلمت والكنى كنت امراً غريباً في قريش وكان لي بمكة مال وبنون فاردت ان ادفع بذلك عنهم فقال عمر ائذن لي يا رسول الله فاضرب عقه فقال النبي صلى الله عليه وسلم عليه وسام مهلاً يا ابن الخطاب انه قد شهد بدرًا وما يدريك لعل الله قد اطاع على اهل بدر فقال اعملوا ما تشاءم فاني غافر لكم **❦** حدثنا بذلك عبدالله بن محمد قال حدث الحسن بن ابي الربيع قال اخبرنا عبدالرزاق قال اخبرنا معمر عن الزهري في قوله **❦** يا ايها الذين آمنوا لا تخذوا عدوى وعدوكم اولياء **❦** عن عروة بن الزبير بمعنى ما قدمناه **❦** قال ابو بكر ظاهر ما فعله حاطب لا يوجب الردة وذلك لانه ظن ان ذلك جائز له ليدفع به عن ولده وماله كما يدفع عن نفسه بمثله عند النية ويستريح اظهار كلمة الكفر ومثل هذا الظن اذا صدر عنه الكتاب الذي كتبه فانه لا يوجب الا كفار ولو كان ذلك يوجب الا كفار لاستتابه النبي صلى الله عليه وسلم فاما لم يعتبه

وصدقه على ما قال علم ما كان مرتدوا عما قال عمر ائذن لي فاصرب عقه لانه طس انه فعله عن غير تأويل
 فان قيل قد احذر لى صلى الله عليه وسلم انه انما منع عمر من قتله لانه شهد بدرا وقال ما يدريك
 لعل الله قد اطلع على اهل بدر فقال اعملوا ما شئتم فقد عصرت لكم فحمل العلة المانعة من قتله
 كونه من اهل بدر في قوله ليس كما طس لان كونه من اهل بدر لا يمنع ان يكون كافرا
 مستحقا للبار اذا كفر وانما معناه ما يدريك لعل الله قد علم ان اهل بدر وان ادسوا لا يمتنون
 الاعلى التوبة ومن علم الله منه وجود الوية اذا امهله فعير حائر ان امر يقتله او فعل ما قطع له
 به عن التوبة فيحذر ان يكون مراده ان في معلوم الله ان اهل بدر وان ادسوا فان مصيرهم الى
 النوبة والامانة وفي هذه الآفة دلالة على ان الخوف على المال والولد لا ينج النية في اظهار
 الكفر وانه لا يكون عملة الخوف على نفسه لان الله بهي المؤمنين عن مثل ما فعل حاطب مع
 حوفه على اهله وماله وكذلك قال المحاسب انه لو قال لرحل لا قاتل و، ك اولئك من انه
 لا يسمع اظهار الكفر ومن الناس من يقول ومن له على رجل مال فقال لا افراك حتى
 يحط عني بعضه فحط عنه بعضه انه لا يصح الحط عنه وحمل حوفه على دهره له تبرله الاكر وعلى
 الحط وهو فيما اطلع مذهب ان يلى وماذا كرهه يد على صحة قوا، ويد على ان خوف
 على المال والاهل لا ينج النية ان الله فرض المنع على المؤمنين ولم يحذرهم في ما حلف لاجل
 اموالهم واهلهم فقال لا قل ان كان آؤكم واساؤكم واحواكم و، حكم وعشركم
 الآفة وقال (قالوا اكفرا منكم في الارض قال الم من ارض الله سمعه فهاجره فيها)
 في قوله تعالى (وقد كذب الله رسوله في اراهم الله) الآية قوله (الله)
 قل في الامانة وقل الله آمنوا معه فامر الله الله انسى بهم في اظهار مع ذلك الكفار
 وقصص الموالاة بينا ونسبهم قوله (انما آء مائة ومائة من دوا الله كره الله ويد يسا
 وبكم العداوة والعصا ادا) فهذا حكمه قد عدلوا ونهوه له (لا قول اراهم لانه)
 يعنى في ان لا أسسوا به في الدماء الاب كافر واما فعل اراهم ساك لانه طهر له الامان
 ووعد اظهاره فاحذر الله تعالى انه مافى فلما بين له انه عدو لله - ا - فامر الله تعالى
 بالناسى ناراهم في كل امور - الا في الاستعفار الاب الكافر في وقوله تعالى (ما لا يحلنا
 فيه للدين كرموا) وال - اده اعنى اظهارهم علما فبرواهم على حق وول - عباس
 لا ساطهم عليه ففروا

باب صلة الرحم المشكك

قال الله تعالى (لا تسهاكم الله عن دينكم) في الا - روى هشام بن عروة عن
 ابنه عن عائشة ان اسماء ابنت النبي صلى الله عليه وسلم و نام عن ام لها منه كنه - في اسمها قال نعم
 صابها في قوله (ان ربههم) غصوا اللهم في حواري اصداف الى هل
 الدمة ادليس هم من اهل قالوا وفيه الهى عن الصدقة على اهل الحرب قوله (انما بهاكم الله

عن الذين قاتلوكم في الدين) وقد روى فيه غير ذلك ❦ حدثنا عبد الله بن محمد قال حدثنا الحسن
قال احبرنا عبد الرزاق عن معمر عن قتادة في قوله (لا سهاكم الله عن الدين لم يقاتلوكم في الدين
ولم يحرجوكم من دياركم) قال نسحها قوله (فاقلوا المشركين حيث وجدتموهم) ❦ وقوله تعالى
﴿يا ايها الذين آمنوا ادا جاءكم المؤمنات مهاجرات﴾ الآية روى الزهري عن عروة عن المسور
ابن عكرمة عن اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قال كان عمار بن عبد الله بن مسعود
صلى الله عليه وسلم في صلح الحديبية لا يأتيك ما احدثوا من كان على دينك الا رددته عليا فرد
الاحد على ابيه سبيل بن عمرو ولم يأت به احد من الرجال الا رددته في تلك المدة وان كان مسلما
وحاء المؤمنات مهاجرات وكانت ام كلثوم بنت عمة بن ابي معيط ممن خرج الى رسول الله صلى الله
عليه وسلم يومئذ وهي طائفة من اهلها يسألون رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يرجعها فارسل الله
فيهن (اذا جاءك المؤمنات مهاجرات) الآية قال عروة فاحرى عائشة ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم كان تتحهن بهذه الآية (يا ايها النبي ادا جاءك المؤمنات سايصنك) قالت فمن
اقر بهذا الشرط منهن قال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم قد بايعك كلاما يكتلم بهن والله ما مست
يدهن امرأة من اهل الميعة وروى عكرمة بن عمار عن ابي رميل عن عمر بن الخطاب قال لقد
صالح رسول الله صلى الله عليه وسلم اهل مكة يوم الحديبية وجعل لهم ان من لحق بالكفار من المسلمين
لم يردوه ومن لحق بالمسلمين من الكفار ردوه وروى الحكم عن مصعب عن اسعاس قال كان
في الصلح يوم الحديبية ان من اسلم من اهل مكة فهو رد اليهم وولت سورة الممتحنة بعد الصلح وكان
من اسلم من سائرهم نسل ما احررك فان كان حركت هربا من روجها ورعة عنه ردت وان
كانت حركت رعة في الاسلام امسك ورد على روجها ما علق ❦ قال ابو بكر لا يحلو
الصلح من ان يكون كان حاصي الرجال دون النساء على الوجه الذي ذكر من رد من جاءهم
مسلمين اليهم وان يكون وقع بديعاما هم يسبح عن النساء وهذا اظهر الوجهين وذلك حائر
عندنا وان لم رد الى صلى الله عليه وسلم احد من النساء غايهم لان السبح حائر بعد التمكن من الفعل
وان لم يقع الفعل وقوله (يا ايها الذين آمنوا) خطاب للمؤمنين والمراد به النبي صلى الله عليه وسلم ادا
هاجرن اليه لانه هو الذي يتولى امتحانهن دون المؤمنين وقد اردت سائر المؤمنين عند عيية النبي صلى الله
عليه وسلم عن حصرهم ❦ وقوله تعالى ﴿فان علمتموهن مؤمنات﴾ المراد به العلم الظاهر لا حقيقته
اليقين لان ذلك لاسل لئاليه وهو مثل قول احوه يوسف (ان اسك سرق وما شهدا
الا بما علمنا) نعمون اعلم الظاهر لانه لم يكن سرق في الحقيقة الا ترى الى قوله (وماك للعب
حافطين) وانما حكموا عليه بالسرقة من جهة الظاهر لما وجدوا الصواع في رحله وهو مثل
سهادة الشهود الذين طاهرهم العدالة قد تعدوا الله بالحكم بهما طريق الظاهر وحمل سهادهما
على الصحة وكذلك قول احاد الاحاد عن النبي صلى الله عليه وسلم من هذا الطريق ❦ وقد ارما الله
بهذه الآية قول قول من اطهر الامان والحكم بصحة ما احبره عن نفسه فيما يساويه
وهذا اصل في تصديق كل من احبر عما لا يطلع عليه غيره من حاله مثل المرأة اذا احبرت عن

حيضها وطهرها وجعلها ومثل الرجل يقول لامرأته انت طالق اذا حضت او قال اذا طهرت فيكون قولها مقبولا فيه وقال عطاء بن ابي رباح وتلا هذه الآية (اذا جاءكم المؤمنات) فقال عطاء ما علمنا ايمانهن الا بما ظهر من قولهن وقال قتادة امتحانهم ما خرجن الا للدين والرغبة في الاسلام وحب الله تعالى ورسوله

باب وقوع الفرقة باختلاف الدارين

قال الله تعالى ﴿فان علمتموهن مؤمنات فلا ترجعوهن الى الكفار لاهن حل لهن ولا هم يحلون لهن﴾ الآية قال ابوبكر في هذه الآية ضروب من الدلالة على وقوع الفرقة باختلاف الدارين بين الزوجين واختلاف الدارين ان يكون احد الزوجين من اهل دار الحرب والاخر من اهل دار الاسلام وذلك لان المهاجرة الى دار الاسلام قد صارت من اهل دار الاسلام وزوجها باق على كفره من اهل دار الحرب فقد اختلفت بهما الداران وحكم الله بوقوع الفرقة بينهما بقوله ﴿فلا ترجعوهن الى الكفار﴾ ولو كانت الزوجية باقية لكان الزوج اولى بها بان يكون معه حيث اراد ويدل عليه ايضا قوله ﴿لاهن حل لهن ولا هم يحلون لهن﴾ وقوله ﴿وأتوهم ما انفقوا﴾ يدل عليه ايضا لانه امر بردهمها على الزوج ولو كانت الزوجية باقية لما استحق الزوج رد المهر لانه لا يجوز ان يستحق البضع وبدله وبدل عليه قوله ﴿ولا جناح عليكم ان تنكحوهن اذا آتينكموهن اجورهن﴾ ولو كان النكاح الاول باقيا لما جاز لها ان يتزوج ويدل عليه قوله ﴿ولا تمسكوا بعمص الكوافر﴾ والمصمة المنع قناتها ان تمتنع من تزويجها لاجل زوجها الحربي واختلف اهل العلم في الحرية تخرج اليها مسلمة فقال ابو حنيفة في الحرية نخرج اليها مسلمة ولها زوج كافر في دار الحرب قد وقعت الفرقة فبها بينهم ولا عدة عليها وقال ابو يوسف ومحمد عابها العدة وان اسلم الزوج لم تحل له الا بنكاح مستقبل وهو قول الثوري وقال مالك والاوزاعي والليث والشافعي ان اسلم الزوج قبل ان تحيض ثلاث حيض فقد وقعت الفرقة ولا فرق عند الشافعي بين دار الحرب وبين دار الاسلام لاحكام الدارين عنده قال ابوبكر روى قتادة عن سعيد بن المسيب عن علي قال اذا اسلمت اليهودية والنصرانية قبل زوجها فهو احق بها ماداموا في دار الهجرة * وروى الشيباني عن السفاح بن مطر عن داود بن كردوس قال كان رجل من بني تغلب نصراني عنده امرأة من بني تميم نصرانية فاسلمت المرأة وابي الزوج ان يسلم ففرق عمر بينهما * وروى ليث عن عطاء وطاوس ومجاهد في النصرانية تسلم امرأته قالوا ان اسلم معها فهي امرأته وان لم تسلم فرق بينهما وروى قتادة عن مجاهد قال اذا اسلم وهي في عدتها فهي امرأته وان لم تسلم فرق بينهما وروى حجاج عن عطاء مثله وعن الحسن وابن المسيب مثله وقال ابراهيم ان ابني ان يسلم فرق بينهما وروى عباد ابن العوام عن خالد عن عكرمة عن ابن عباس قال اذا اسلمت النصرانية قبل زوجها فهي امك لنفسها قال ابوبكر حصل اختلاف السلف في ذلك على ثلاثة انحاء فقال علي رضي الله عنه هو احق بها

ماداموا في دار الهجرة وهذا معناه عندنا اذا كانا في دار واحدة ومتى اختلفت بهما الدار
فصار احدهما في دار الحرب والآخر في دار الاسلام بانت وقال عمر رضي الله عنه اذا اسلمت واني الزوج
الاسلام فرق بينهما وهذا ايضا على انهما في دار الاسلام وقال آخرون ممن ذكرنا قوله هي
امراته مادامت في العدة فاذا انقضت العدة وقمت الفرقة وقال ابن عباس تقع الفرقة باسلامها
وافق فقهاء الامصار على انها لا تين منه باسلامها اذا كانا في دار واحدة واختلفوا في وقت
وقوع الفرقة اذا اسلمت ولم يسلم الزوج فقال اصحابنا ان كانا ذميين لم تقع الفرقة حتى
يعرض الاسلام عليه فان اسلم والا فرق بينهما وهو معنى ما روى عن علي وعمر وقالوا ان
كانا حربيين في دار الحرب فاسلمت فهي امراته ما لم تحض ثلاث حيض فاذا حاضت ثلاث
حيض قبل ان يسلم فرق بينهما ويجوز ان يكون من روى عنه من السلف اعتبار الحيض
انما ارادوا به الحربيين في دار الحرب وقال اصحابنا اذا اسلم احد الحربيين وخرج البنا
ايهما كان وبقي الآخر في دار الحرب فقد وقعت الفرقة باختلاف الدارين وقد ذكرنا وجوه
دلائل الآية على صحة هذا القول * ومن الدليل على ذلك قوله (والمحصنات من النساء الا
ما ملكت ايمانكم) قال ابو سعيد الخدري نزلت في سبا اوطاس كان لهن ازواج في الشرك
واباحن لهن بالسبي وروى عن سعيد بن حبيب عن ابن عباس في قوله (والمحصنات من النساء
الا ما ملكت ايمانكم) قال كل ذات زوج فاني انا زنا بالاماسيت وقال النبي صلى الله عليه وسلم في السبا
لا توطأ حامل حتى تضع ولا حائل حتى تستبرأ بحبضة واتفق الفقهاء على جواز وطء
المسييه بعد الاستبراء وان كان لها زوج في دار الحرب اذا لم يسب زوجها معها فلا يخلو
وقوع الفرقة من ان يتعلق باسلامها او باختلاف الدارين على الحد الذي بينا او بحدوث الملك
عليها وقد اتفق الجميع على ان اسلامها لا يوجب الفرقة في الحال وثبت ايضا ان حدوث
الملك لا يبرح النكاح بدلالة ان الامة التي لها زوج اذا بيعت لم تقع الفرقة وكذلك اذا
مات رجل عن امة لها زوج لم يكن انتقال الملك الى الوارث دافعا للنكاح فلم يبق وجه
لايقاع الفرقة الا اختلاف الدارين * فان قيل اختلاف الدارين لا يوجب الفرقة لان
المسلم اذا دخل دار الحرب يمان لم يبطل نكاح امرأته وكذلك لو دخل حربى البنا يمان
لم تقع الفرقة بينه وبين زوجته وكذلك لو اسلم الزوجان في دار الحرب ثم خرج احدهما الى
دار الاسلام لم تقع الفرقة فدلنا انه لا تأثير لاختلاف الدارين في ايجاب الفرقة * قيل له
ليس معنى اختلاف الدارين ما ذهب اليه وانما معناه ان يكون احدهما من اهل دار الاسلام
اما بالاسلام او بالذمة والآخر من اهل دار الحرب فيكون حربيا كافرا فاما اذا كانا مسلمين
فهما من اهل دار واحدة وان كان احدهما مقيما في دار الحرب والآخر في دار الاسلام *
فان احتج المخالف لما روى بنون عن محمد بن اسحاق عن داود بن الحصين عن عكرمة
عن ابن عباس قال رد النبي صلى الله عليه وسلم ابنته زينب على ابي العاص بن الربيع بالنكاح الاول
بعد ست سنين وقد كانت زينب هاجرت الى المدينة وبقي زوجها بمكة مشركا ثم ردها

عليه بالنكاح الاول وهذا يدل على انه لا تأثير لاختلاف الدارين في ابقاع الفرقة فيقال لا يصح الاحتجاج به للمخالف من وجوه احدها انه قال ردها بعدت سنين بالنكاح الاول لانه لا خلاف بين الفقهاء انها لا ترد اليه بالمقد الاول بعد انقضاء ثلاث حيض ومعلوم انه ليس في العادة انها لا تحيض ثلاث حيض في ست سنين فسقط احتجاج المخالف به من هذا الوجه ووجه آخر وهو ما روى خالد عن عكرمة عن ابن عباس في اليهودية تسلم قبل زوجها انها املك لنفسها فكان من مذهبه ان الفرقة قد وقعت باسلامها وغير جائز ان يخالف النبي صلى الله عليه وسلم فيما قد رواه عنه والوجه الثالث ان عمرو بن شعيب روى عن ابيه عن جده ان النبي صلى الله عليه وسلم رد ابنته زينب على ابي العاص بن كنان فهذا يعارض حديث داود بن الحصين وهو مع ذلك اولى لان حديث ابن عباس ان صح فانما هو اخبار عن كونها زوجة له بعدما سلم ولم يعلم حدوث عقد ثان وفي حديث عمرو بن شعيب الاخبار عن حدوث عقد ثان بعد اسلامه فهو اولى لان الاول اخبار عن ظاهر الحال والثاني اخبار عن معنى حادث قد علمه وهذا مثل ما نقوله في رواية ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم تزوج ميمونة وهو محرم وحديث يزيد بن الاصم انه تزوجها وهو حلال فقلنا حديث ابن عباس اولى لانه اخبر عن حال حادثة واخبر الآخر عن ظاهر الامر الاول وكحديث زوج بريرة انه كان حرا حين اعتقت ورواية من روى انه كان عدا فكان الاول اولى لاخباره عن حال حادثة علمها واخبر الآخر عن ظاهر الامر الاول ولم يعلم حدوث حال اخرى

فصل في

واما قال ابو حنيفة في المهاجرة انه لا عدة عليها من الزوج الحربي اقوله تعالى ﴿ولا جناح عليكم ان تنكحوهن﴾ فاما نكاحها من غير ذكر عدة وقال في نسق التلاوة ﴿ولا تمسكوا بعهن﴾ (الكوافر) والعصمة المنع فحظر الامتناع من نكاحها لاجل زوجها الحربي والكوافر يجوز ان يتناول الرجال وظاهره في هذا الموضع الرجال لانه في ذكر المهاجرات وايضا اباح النبي صلى الله عليه وسلم وطء المسبية بعد الاستبراء بحبضة والاستبراء ليس بعدة لان النبي صلى الله عليه وسلم قال عدة الامة حيفتان والمعنى فيها وقوع الفرقة باختلاف الدارين ﴿وقوله تعالى﴾ واستلوا ما انفقتم وليستلوا ما انفقوا قال معمر عن الزهري يعني رد الصداق واستلوا اهل الحرب مهر المرأة المسلمة اذا صارت اليهم وليستلوا هم ايضا مهر من صارت اليها مسلمة منهم وقال الزهري فاما المؤمنون فاقرأوا بحكم الله واما المشركون قابوا ان يقرأوا فانزل الله ﴿وان فاتكم شيء من اذواجكم الى الكفار فما قبلن فآنوا الذين ذهبت ازواجهن مثل ما انفقوا﴾ فامر المسلمون ان يردوا الصداق اذا ذهبت امرأة من المسلمين ولها زوج مسلم ان يرد اليه المسلمون صداق امرأتها ان كان في ايديهم مما يردون وان يردوا الى المشركين * وروى خفيف عن مجاهد في قوله تعالى ﴿واستلوا ما انفقتم﴾ من النسيئة ان يعوض منها * وروى زكريا بن ابي زائدة

عن الشعبي قال كانت زينب امرأة عبد الله بن مسعود بمن ذكر الله في القرآن (واستلوا ما انفقتم وليسلوا ما انفقوا) خرجت الى المؤمنين * وروى الاعمش عن ابي الضحى عن مسروق (وان فاتكم شيء من ازواجكم الى الكفار) قال ليس بينكم وبينهم عهد (فماقيتم) واصبتم غنيمة (فأتوا الذين ذهب ازواجهم مثل ما انفقوا) قال عوضوا زوجها مثل الذي ذهب منه وروى سعيد عن قتادة مثله وزاد يعطى من جميع الغنيمة ثم يقسمون غنيمتهم وقال ابن اسحاق عن الزهري قال ان فات احدكم اهله الى الكفار ولم يأت من الكفار من تأخذون منه مثل ما اخذ منكم فموضوعهم من في ان اصبتوه وجاهز ان تكون هذه الرواية عن الزهري غير مخالفة لما قدمنا من انهم يعوضون من صداق ان وجب عليهم رده الى الكفار وانه انما يجب رده من صداق وجب للكفار اذا كان هناك صداق قد وجب رده عليهم واذا لم يكن صداق رد عليهم من الغنيمة * وهذه الاحكام في رد المهر واخذ من الكفار وتمويض الزوج من الغنيمة او من صداق قد وجب رده على اهل الحرب منسوخ عند جماعة اهل العلم غير ثابت الحكم الاشياء روى عن عطاء فان عبدالرزاق روى عن ابن جريج قال قلت لعطاء ارأيت لو ان امرأة من اهل الشرك جاءت المسلمين فاسلمت أي موضع زوجها منها شيئاً لقوله تعالى في الممتحنة (وأتوهم ما انفقوا) قال انما كان ذلك بين النبي صلى الله عليه وسلم وبين اهل عهده قلت فجاءت امرأة الآن من اهل عهد قال نعم يعارض بهذا مذهب عطاء في ذلك وهو خلاف الاجماع * فان قيل ليس في القرآن ولا في السنة ما يوجب نسخ هذه الاحكام فمن اين وجب نسخها ؟ قيل له يجوز ان يكون منسوخاً بقوله تعالى (لا تأكلوا اموالكم بينكم بالباطل الا ان تكون تجارة عن تراض منكم) وبقول النبي صلى الله عليه وسلم لا يحل مال امرئ مسلم الا بطيبة من نفسه * وقوله تعالى ﴿ولا يأتين بيهتان يفترينه بين ابدنه وارجلهن﴾ قال ابن عباس لا يلحقن بازواجهن غير اولادهم وقيل انه قد دخل فيه قذف اهل الاحسان والكذب على الناس وقذفهم بالباطل وما ليس فيهم وسائر ضروب الكذب وظاهر الآية يقتضي جميع ذلك * وقوله تعالى ﴿ولا يصينك في معروف﴾ روى معمر عن ثابت عن انس قال اخذ النبي صلى الله عليه وسلم على النساء حين بايعهن ان لا ينحنن قطن يارسول الله ان نساء اسعدنا في الجاهلية فنسعدهن في الاسلام فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا اسعاد في الاسلام ولا شغار في الاسلام ولا جلب في الاسلام ولا جنب في الاسلام ومن انتهب فليس منا وروى عن شهر بن حوشب عن ام سلمة عن النبي صلى الله عليه وسلم ﴿ولا يصينك في معروف﴾ قال النوح وروى هشام عن حفصة عن ام عطية قالت اخذ علينا في البيعة ان لا ننوح وهو قوله تعالى (ولا يصينك في معروف) وروى عطاء عن جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال نهيت عن صوتين احقن صوت لعل ولهو ومنامير شيطان عند نفثة وصوت عند مصيبة فخش وجوء وشق جيوب ورنه شيطان * قال ابو بكر هو عموم في جميع طاعة الله لانها كلها معروف وترك النوح احد ما يريد بالآية وقد علم الله ان نبيه لا يأمر الا بمعروف الا انه شرط في الهى عن عصيانه اذا امرهن بالمعروف للالتزام احد في طاعة

السلطين اذا لم تكن طاعة الله تعالى اذ كان الله تعالى قد شرط في طاعة افضل البشر فعل المعروف وهو في معنى قوله صلى الله عليه وسلم لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق وقال النبي صلى الله عليه وسلم من اطاع مخلوقا في معصية الخالق سلط الله عليه ذلك المخلوق وفي لفظ آخر طاعة حامده من الناس ذاما وانما خص النبي صلى الله عليه وسلم بالمخاطبة في قوله تعالى ﴿يا ايها النبي اذ جاءك المؤمنات يبائعنك﴾ لان بيعة من اسلم كان مخصوصا بها النبي صلى الله عليه وسلم وعم المؤمنين بذكر المحنة في قوله تعالى ﴿يا ايها الذين آمنوا اذ جاءكم المؤمنات مهاجرات﴾ لانه لم يكن يختص بها النبي صلى الله عليه وسلم دون غيره الا ترى انا نتمتعن المهاجرة الآن والله اعلم بالصواب .
آخر سورة الممتحنة

ومن سورة الصف بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تعالى ﴿يا ايها الذين آمنوا لم تقولون مالا تفعلون كبر مقتا عند الله ان تقولوا مالا تفعلون﴾ قال ابو بكر يحتج به في ان كل من الزم نفسه عبادة او قربة واوجب على نفسه عقدا لزمه الوفاء به اذ ترك الوفاء به يوجب ان يكون قائلا مالا يفعل وقد ذم الله فاعل ذلك وهذا فيما لم يكن مبصية فاما المعصية فان ايجابها في القول لا يلزمه الوفاء بها وقال النبي صلى الله عليه وسلم لا نذر في معصية وكفارة كفارة يمين وانما يلزم ذلك فيما عقده على نفسه مما يتقرب به الى الله عز وجل مثل النذور وفي حقوق الادميين العقود التي يتماقدونها وكذلك الوعد بعمل فعله في المستقبل وهو مباح فان الاولى الوفاء به مع الامكان فاما قول الغائل اني سأفعل كذا فان ذلك مباح له على شريطة استثناء مشيئة الله تعالى وان يكون في عقد ضميره الوفاء به ولا جائز له ان يعد وفي ضميره ان لا يفي به لان ذلك هو المحذور الذي نهى الله عنه ومقت فاعله عليه وان كان في عقد ضميره الوفاء به ولم يقرنه بالاستثناء فان ذلك مكروه لانه لا يدري هل يقع منه الوفاء به ام لا فخير جائز له اطلاق القول في مثله مع خوف اخلاف الوعد فيه وهو يدل على ان من قال ان فعلت كذا فانا احج او اهدى او اصوم فان ذلك بمنزلة الايجاب بالنذر لان ترك فعله يؤديه الى ان يكون قائلا مالا يفعل * وروى عن ابن عباس ومجاهد انها نزلت في قوم قالوا لو علمنا احب الاعمال الى الله تعالى لسارعنا اليه فلما نزل فرض الجهاد تناقلوا عنه وقال قنادة نزلت في قوم كانوا يقولون جاهدنا وابلينا ولم يفعلوا وقال الحسن نزلت في المناققين وسأهم بالابمان لاظهارهم له * وقوله تعالى ﴿ليظهره على الدين كله﴾ من دلائل النبوة لانه اخبر بذلك والمسلمون في ضعف وقلة وحال خوف مستدلون مقهورون فكان مخبره على ما خبر به لان الاديان التي كانت في ذلك الزمان اليهودية والنصرانية والمجوسية والصابئة وعباد الاصنام من السند وغيرهم فلم يبق من اهل هذه الاديان امة الا وقد ظهر عليهم المسلمون فقهرهم وغلبوهم على جميع بلادهم او بعضها وشردوهم الى اقاصي بلادهم فهذا هو مصداق هذه الآية التي وعد الله تعالى رسوله فيها اظهاره على جميع

الاديان وقد علمنا ان الغيب لا يعلمه الا الله عز وجل ولا يوحى به الا الى رسله فهذه دلالة واضحة على صحة نبوة محمد صلى الله عليه وسلم فان قيل كيف يكون ذلك اظهرا لرسول الله صلى الله عليه وسلم على جميع الاديان وانما حدث بعد موته ؟ قيل له انما وعد الله رسوله صلى الله عليه وسلم ان يظهر دينه على سائر الاديان لانه قال (هو الذي ارسل رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله) يعنى دين الحق وعلى انه لو اراد رسوله لكان مستقيما لانه اذا اظهر دينه ومن آمن به على سائر الاديان فحاز ان يقال قد اظهر نبيه صلى الله عليه وسلم كما كان جيشا لو فتحوا بلاد عنوة حازان يقال ان الخليفة فتحه وان لم يشهد القتال اذ كان باسره ونجهز للجيش فملوا وقوله تعالى (هل ادلكم على تجارة تنحيكم من عذاب اليم) الى قوله (وفتح قريب) وهذا ايضا من دلائل النبوة لوعده من امر بالنصر والفتح وقد وجد ذلك لمن آمن منهم والله الموفق . آخر سورة الصف

ومن سورة الجمعة

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تعالى (هو الذي بعث في الاميين رسولا منهم) قيل انما سموا اميين لانهم كانوا لا يكتبون ولا يقرؤون الكتابة واراد الاكثر الاعم وان كان فهم القليل ممن يكتب ويقرأ وقال النبي صلى الله عليه وسلم الشهر هكذا وهكذا وأشار باصابعه وقال انا نحن امة امية لانحسب ولا نكتب * وقال تعالى (رسولا منهم) لانه كان اميا وقال تعالى (الذين يتبعون الرسول النبي الامي) وقيل انما سمي من لا يكتب اميا لانه نسب الى حال ولادته من الام لان الكتابة انما تكون بالاستفادة والتعلم دون الحال التي يجري عليها المولود * واما وجه الحكمة في جعل النبوة في امي فانه ليوافق ما تقدمت به البشارة في كتب الانبياء السالفة ولانه ابعد من توهم الاستعانة على ما انى به من الحكمة بالكتابة فهذان وجهان من الدلالة في كونه اميا على صحة النبوة ومع ان حاله مشاكلة لحال الامة الذين بعث فيهم وذلك اقرب الى مساواته لو كان ذلك ممكنا فيه فدل عجزهم عما اتى به على مساواته لهم في هذا الوجه على انه من قبل الله عز وجل وقوله تعالى (مثل الذين حملوا التوراة ثم لم يحملوها) الآية روى انه اراد اليهود الذين امروا بتعلم التوراة والعمل بها فتعلموها ثم لم يعملوها فشبهم الله بالحمار الذي يحمل الكسب وهي الاسفار اذ لم يتعلموا مما حملوه كما لا ينتفع الحمار بالكسب التي حملها وهو نحو قوله (انهم الا كالانعام بل هم اضل سبيلا) وقوله (واتل عليهم نبأ الذي آتينا آياتنا فاسلخ منها) الى قوله (كمثل الكلب) وقوله تعالى (قل يا ايها الذين هادوا ان زعمتم انكم اولياء الله من دون الناس) الى قوله (والله عليم بالظالمين) روى ان اليهود زعموا انهم اولياء الله من دون الناس فانزل الله هذه الآية واخبرهم النبي صلى الله عليه وسلم انهم ان تمنوه ماتوا فقامت الحاجة عليهم بها من وجهين احدهما انهم لو كانوا صادقين فيما ادعوا من المنزلة عند الله لتمنوا الموت لان دخول الجنة مع الموت خير من البقاء في الدنيا والثاني انه اخبر انهم لا يتمنونه

فوجد مخبره على ما أخبر به فهذا واضح من دلائل التوبة * وقوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾ الآية قال أبو بكر يفعل في يوم الجمعة جماعة صلوات كما يفعل في سائر الأيام ولم يبين في الآية أنها هي واتفق المسلمون على أن المراد الصلاة التي إذا فعلها مع الإمام جمعة لم يلزمه فعل الظهر معها وهي ركعتان بعد الزوال على شرائط الجمعة واتفق الجميع أيضا على أن المراد بهذا النداء هو الاذان ولم يبين في الآية كيفيته وبينه الرسول صلى الله عليه وسلم في حديث عبدالله بن زيد الذي رأى في المنام الاذان ورآه عمر أيضا كما رآه ابن زيد وعلمه النبي صلى الله عليه وسلم أبا محذورة وذكر فيه الترجيع وقد ذكرنا ذلك عند قوله تعالى ﴿وَإِذَا نَادَيْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ﴾ وروى عن ابن عمر والحسن في قوله ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ﴾ قال إذا خرج الإمام واذن المؤذن فقد نودي للصلاة وروى الزهري عن السائب بن يزيد قال ما كان لرسول الله صلى الله عليه وسلم الا مؤذن واحد يؤذن إذا قعد على المنبر ثم يقيم إذا نزل ثم أبو بكر كذلك ثم عمر كذلك فلما كان عثمان وفشا الناس وكثروا زاد النداء الثالث * وقد روى عن جماعة من السلف انكار الاذان الاول قبل خروج الإمام روى وكيع قال حدثنا هشام بن الغار قال سألت نافعا عن الاذان الاول يوم الجمعة قال قال ابن عمر بدعة وكل بدعة ضلالة وإن رآه الناس حسنا وروى منصور عن الحسن قال النداء يوم الجمعة الذي يكون عند خروج الإمام والذي قبل يحدث وروى عبدالرزاق عن ابن جريج عن عطاء قال إنما كان الاذان يوم الجمعة فيما مضى واحدا ثم الإقامة واما الاذان الاول الذي يؤذن به الآن قبل خروج الإمام وجلسه على المنبر فهو باطل اول من أحدثه الحجاج واما أصحابنا فانهم إنما ذكروا اذانا واحدا اذا قعد الإمام على المنبر فاذا نزل أقام على ما كان في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر رضي الله عنهما * واما وقت الجمعة فانه بعد الزوال وروى انس وجابر وسهل بن سعد وسلمة بن الأكوع أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي الجمعة إذا زالت الشمس وروى شعبة عن عمرو بن مرة عن عبدالله بن سلمة قال صلى بنا عبدالله بن مسعود وأصحابه الجمعة فحيى ثم قال إنما فعلت ذلك مخافة الحر عليكم وروى عن عمر وعلي أنهما رضي الله عنهما صليها بعد الزوال ولما قال عبدالله أني قدمت مخافة الحر عليكم علمنا أنه فعلها على غير الوجه المعتاد المتعارف بينهم ومعلوم أن فعل الفروض قبل أوقاتها لا يجوز لحر ولا لبرد إذا لم يوجد أسبابها ويحتمل أن يكون فعلها في اول وقت الظهر الذي هو اقرب اوقات الظهر الى الضحى فسماء الراوى فحيى لقربه منه كما قال النبي صلى الله عليه وسلم وهو يتسحر تعالى الى الغداء المبارك فسماء غداء لقربه من الغداء وكما قال حذيفة تسحرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان نهرا والمعنى قريب من النهار ولما اختلف الفقهاء في الذي يلزم من الفرض بدخول الوقت فقال قائلون فرض الوقت الجمعة والظهر بدل منها وقال آخرون فرض الوقت الظهر والجمعة بدل منه استحال أن يفعل البديل الا في وقت يصح فيه فعل البديل عنه وهو الظهر ولما ثبت أن وقتها بعد الزوال ثبت أن وقت

التداء لها بعد الزوال كسائر الصلوات * وقوله تعالى (فاسموا الى ذكر الله) قرأ عمر وابن مسعود وابي وابن الزبير فامضوا الى ذكر الله قال عبدالله لو قرأت فاسموا لسميت حتى يسقط ردائي * قال ابوبكر يجوز ان يكون اراد التفسير لانص القراءة كما قال ابن مسعود فلا عجب الذي كان يلقنه (ان شجرة الزقوم طعام الانيم) فكان يقول طعام اليتيم فلما اعياء قال له طعام الفاجر وانما اراد افهامه المعنى وقال الحسن ليس يريد به العدو وانما السى بقلبك ونيتك وقال عطاء السى الذهاب وقال عكرمة السى العمل قال ابو عبيدة فاسموا اجيوا وليس من العدو * قال ابوبكر الاولى ان يكون المراد بالسى هنا اخلاص النية والعمل وقد ذكر الله السى في مواضع من كتابه ولم يكن مراده سرعة المشى منها قوله (ومن اراد الآخرة وسى لها سعيها) (واذا تولى سى في الارض) (وان ليس للانسان الا ما سى) وانما اراد العمل وروى العلاء بن عبد الرحمن عن ابيه عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا توب بالصلاة فلا تأتوها وانتم تسعون ولكن اتوها وعليكم السنكينة والوقار فما ادر كنتم فصلوا وما فاتكم فامضوا ولم يفرق بين الجمعة وغيرها واتفق فقهاء الامصار على انه يمشى الى الجمعة على هيئته

فصل في الجمعة

وافترق فقهاء الامصار على ان الجمعة مخصوصة بموضع لا يجوز فعلها في غيره لانهم يجمعون على ان الجمعة لا تجوز في البوادي ومناهل الاعراب فقال اصحابنا هي مخصوصة بالامصار ولا تصح في السواد وهو قول الثوري وعبيد الله بن الحسن وقال مالك تصح الجمعة في كل قرية فيها بيوت متصلة واسواق متصلة تقدمون رجلا يخطب ويصلي بهم الجمعة ان لم يكن لهم امام وقال الاوزاعي لا الجمعة الا في مسجد جماعة مع الامام وقال الشافعي اذا كانت قرية مجتمعة البناء والمنازل وكان اهله لا يظنون عنها الاظمن حاجة وهم اربعون رجلا حرا بالفسا غير مغلوب على عقله وجبت عليهم الجمعة * قال ابوبكر روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا الجمعة ولا تشريق الا في مصر جامع وروى عن علي بن ابي طالب انه قال لو كانت الجمعة جائزة في القرى لورد النمل به متواترا كوروده في فعلها في الامصار لعموم الحاجة اليه وايضا لما اتفقوا على امتناع جوازها في البوادي لانها ليست بمصر وجب مثله في السواد وروى انه قيل للحسن ان الحاج اجام الجمعة بالاهواز فقال امن الله الحاج يترك الجمعة في الامصار وبقبها في حلاقم البلاد * فان قيل روى عن ابن عمر ان الجمعة تجب على من اواء الليل وان اس بن مالك كان بالطف وربما جمع وربما لم يجمع وقيل من الطف الى البصرة اقل من اربع فراسخ واقل من مسيرة نصف يوم * قيل له انما هذا كلام فيما حكاه حكم المصنف رأى ابن عمر ان ما قرب من المصنف حكمه حكاه وتجب على اهله الجمعة وهذا يدل على انهم لم يكونوا يرون الجمعة الا في الامصار او ما حكمه حكم الامصار * والجمعة ركعتان نقلتها

الامة عن النبي صلى الله عليه وسلم قولاً وعملاً وقال عمر صلاة السفر ركعتان وصلاة الفجر ركعتان
وصلاة الجمعة ركعتان تمام غير قصر على لسان نبيكم صلى الله عليه وسلم وانما قصرت الجمعة لاجل الخطبة

باب وجوب خطبة الجمعة

قال الله تعالى (فاسموا الى ذكر الله وذروا البيع) فاقضى ذلك وجوب السعي الى الذكر
ودل على ان هناك ذكراً واجباً بسبب السعي اليه وقال ابن المسيب فاسموا الى ذكر الله موعظة
الامام وقال عمر في الحديث الذي قدمنا انما قصرت الجمعة لاجل الخطبة وروى الزهري
عن ابن المسيب عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا كان يوم الجمعة كان على كل باب
من ابواب المسجد ملائكة يكتبون الناس الاول فالاول فاذا خرج الامام طويت الصحف
واستمعوا الخطبة فالمهجر الى الجمعة كالذي يهدي بدنة ثم الذي يليه كالمهدي بقرة ثم الذي
يلي كالمهدي شاة ثم الذي يليه كالمهدي دحاجة ثم الذي يليه كالمهدي بيضة ويدل على ان
المراد بالذكر ههنا هو الخطبة ان الخطبة هي التي تلي النداء وقد امر بالسعي اليه فدل على
ان المراد الخطبة وقد روى عن جماعة من السلف انه اذا لم يحطب صلى اربعاً منهم
الحسن وابن سيرين وطاوس وابن خبير وغيرهم وهو قول فقهاء الامصار * واختلف
اهل العلم فيمن لم يدرك الخطبة وادرك الصلاة او بعضها فروى عن عطاء بن ابي رباح
في الرجل تفوته الخطبة يوم الجمعة انه يصلي الظهر اربعا وروى سفيان عن ابن ابي نجيح عن
مجاهد وعطاء وطاوس قالوا من لم يدرك الخطبة يوم الجمعة صلى اربعا وقال ابن عون ذكر للمحمد
ابن سيرين قول اهل مكة اذا لم يدرك الخطبة يوم الجمعة صلى اربعا قال ليس هذا بشئ *
قال ابوبكر ولا خلاف بين فقهاء الامصار والسلف ما خلا عطاء ومن ذكرنا قوله ان من ادرك ركعة
من الجمعة اضاف اليها اخرى ولم يخالفهم عطاء وغيره انه لو شهد الخطبة فذهب يتوضأ ثم جاء
فادرك مع الامام ركعة انه يصلي ركعتين فلما لم يمنعه فوات الركعة من فعل الجمعة كانت الخطبة
اولى واخرى بذلك وروى الاوراعي عن عطاء ان من ادرك ركعة من الجمعة اضاف اليها ثلاثاً وهذا يدل
على انه فاته الخطبة وركعة منها وروى عن عبد الله بن مسعود وابن عمرو والس والحسن وابن المسيب
والنخعي والشعبي اذا ادرك ركعة من الجمعة اضاف اليها اخرى وروى الزهري عن ابي سلمة
عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من ادرك ركعة من الجمعة فليصل اليها اخرى
ومن فاته الركعتان يصلي اربعا * واختلف السلف وفقهاء الامصار فيمن ادرك الامام في التشهد
فروى ابو وائل عن عبد الله بن مسعود قال من ادرك التشهد فقد ادرك الصلاة وروى
ابن جريج عن عبد الكريم عن معاذ بن جبل قال اذا دخل في صلاة الجمعة قبل التسام وهو
جالس فقد ادرك الجمعة وروى عن الحسن وارايم والشعبي قالوا من لم يدرك الركوع يوم
الجمعة صلى اربعا وقال ابو حنيفة وابو يوسف اذا ادركهم في التشهد صلى ركعتين وقال زهر
ومحمد يصلي اربعا وذكر الطحاوي عن ابن ابي عمران عن محمد بن سماعه عن محمد انه قال يصلي

اربعا يقعد في الثنتين الاوليين قدر التشهد فان لم يقعد قدر التشهد امرته ان يصلي الظهر اربعا وقال مالك والثوري والحسن بن صالح والشافعي يصلي اربعا الا ان مالكا قال اذا قام بكبر تكبيرة اخرى وقال الثوري اذا ادرك الامام حالسا لم يسلم صلى اربعا ينوي الظهر واحب الى ان يستفتح الصلاة وقال عبد العزيز بن ابي سلمة اذا ادرك الامام يوم الجمعة في التشهد قعد بغير تكبير فاذا سلم الامام قام ففكر ودخل في صلاة نفسه وان قعد مع الامام بتكبير سلم اذا فرغ الامام ثم قام فكبر للظهر وقال الليث اذا ادرك ركعة مع الامام يوم الجمعة وعنده ان الامام قد خطب فاما يصلي اليها ركعة اخرى ثم يسلم فان اخبره الناس ان الامام لم يخطب وانه صلى اربعا صلى ركعتين وسجد سجدة السهو * قال ابو بكر لما قال النبي صلى الله عليه وسلم ما ادركم فصلوا وما فاتكم فاقضوا وجب على مدرك الامام في تشهد الجمعة اتباعه فيه والقعود معه ولما كان مدركا لهذا الجزء من الصلاة وجب عليه قضاء الفائت منها بظاهر قوله عليه السلام وما فاتكم فاقضوا والفائت منها هي الجمعة فوجب ان يقضى ركعتين وايضا لما كان مدرك المقيم في التشهد لزمه الاتمام اذا كان مسافرا وكان بمنزلة مدركه في التحريم وجب مثله في الجمعة اذ الدخول في كل واحدة من الصلاتين بغير الفرض * فان قيل روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من ادرك ركعة من الجمعة فليصل اليها اخرى وفي بعض الاخبار وان ادركهم جلوسا صلى اربعا * قيل له اصل الحديث من ادرك ركعة من الصلاة فقد ادرك فقال الزهري وهو راوى الحديث ما ادى الجمعة الا من الصلاة فذكر الجمعة انما هو من كلام الزهري والحديث انما يدور على الزهري مرة يرويه عن سعيد بن المسيب ومرة عن ابي سلمة عن ابي هريرة وقد قال حين روى الحديث في صلاة مطلقة ارى الجمعة من الصلاة فلو كان عنده عن النبي صلى الله عليه وسلم نص في الجمعة لما قال ما ادى الجمعة الا من الصلاة وعلى ان قوله من ادرك ركعة من الجمعة فقد ادرك لادلالة فيه انه اذا لم يدرك ركعة صلى اربعا كذلك قوله من ادرك ركعة من الجمعة فليضف اليها ركعة اخرى واما ما روى وان ادركهم جلوسا صلى اربعا فانه لم يثبت انه من كلام النبي صلى الله عليه وسلم وجاز ان يكون من كلام بعض الرواة ادرجه في الحديث ولو صح عن النبي صلى الله عليه وسلم كان معناه وان ادركهم جلوسا وقد سلم الامام * ولم يختلف الفقهاء ان وجوب الجمعة مخصوص بالاحرار البالغين المقيمين دون النساء والعبيد والمسافرين والعاجزين وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اربعة لا الجمعة عليهم العبد والمرأة والمريض والمسافر واما الاعمي فانما خيفة قال لا الجمعة عليه وجعله بمنزلة المقعد لانه لا يقدر على الحضور بنفسه الا بغيره وقال ابو يوسف ومحمد عليه الجمعة ومراقبته وبين المقعد لان الاعمي بمنزلة من لا يهتدى الطريق فاذا هدى سعى بنفسه والمقعد لا يمكنه السعي بنفسه وبحاجة الى من يحمله وفرق ابو حنيفة بين الاعمي وبين من لا يعرف الطريق لان الذي لا يعرف وهو بصير اذا ارشد اهتدى بنفسه والاعمى لا يهتدى بنفسه ولا يعرفه بالارشاد والدلالة ويحتاج لابي يوسف ومحمد بحديث ابي رزين عن ابي هريرة ان ابن ام مكتوم جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال اني ضل راسع الدار وليس لي قائد يلازمني اقل رخصة ان لا آتي المسجد

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا وفي خبر حسين بن عبد الرحمن عن عبد الله بن شداد عن ابن أم مكتوم نحوه فقال النبي صلى الله عليه وسلم أسمع الإقامة قال نعم قال فأتها واختلفوا في عدد من تصح به الجمعة من المؤمنين فقال أبو خنيفة وزفر وعمر بن محمد والليث ثلاثة سوى الإمام وروى عن أبي يوسف اثنان سوى الإمام وبه قال الثوري وقال الحسن بن صالح إن لم يحضر الإمام إلا رجل واحد فخطب عليه وصلى به أجزأه وأما ذلك فلم يحذفه شيئا واعتبر الشافعي أربعين رجلا قال أبو بكر روى جابر بن النبي صلى الله عليه وسلم كان يخطب يوم الجمعة فقدم غير فقير الناس إليه وبقي معه اثنا عشر رجلا فانزل الله تعالى (واذروا أو نجارة أولهوا انفضوا إليها) ومعلوم أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يترك الجمعة منذ قدم المدينة ولم يذكر رجوع القوم فوجب أن يكون قد صلى باثني عشر رجلا ونقل أهل السير أن أول جمعة كانت بالمدينة صلاها مصعب بن عمير بأمر النبي صلى الله عليه وسلم باثني عشر رجلا وذلك قبل الهجرة فبطل بذلك اعتبار الأربعين وأيضا الثلاثة جمع صحيح فهي كالأربعين لانفاقيهما في كونهما جمعا صحيحا ومادون الثلاثة يختلف في كونه جمعا صحيحا فوجب الإقتصار على الثلاثة واسقاط اعتبار ما زاد وقوله تعالى (وذروا البيع) قال أبو بكر اختلف السلف في وقت النهي عن البيع فروى عن مسروق والضحاك ومسلم بن يسار أن البيع يحرم بزوال الشمس وقال مجاهد والثوري يحرم بالنداء وقد قيل إن اعتبار الوقت في ذلك أولى إذا كان عليهم الحضور عند دخول الوقت فلا يسقط ذلك عنهم تأخير النداء ولما لم يكن للنداء قبل الزوال معنى دل ذلك على أن النداء الذي بعد الزوال إنما هو بعد ما قد وجب إتيان الصلاة واختافوا في جواز البيع عند نداء الصلاة فقال أبو خنيفة وأبو يوسف وزفر وعمر والشافعي البيع يقع مع النهي وقال مالك البيع باطل قال أبو بكر قال الله تعالى (لأنكم باطلون) بينكم بالبطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم وقال النبي صلى الله عليه وسلم لا يحل مال امرئ مسلم إلا بطيعة من نفسه وظاهره يقتضي وقوع الملك للمشتري في سائر الأوقات لوقوعه عن تراض قال الله تعالى (وذروا البيع) قيل له نستعملهما فنقول يقع محظورا عليه عقد البيع في ذلك الوقت لقوله (وذروا البيع) ويقع الملك بحكم الآية الأخرى والخبر الذي روينا وأيضا لما يتعلق بالنهي بمعنى في نفس العقد وإنما يتعلق بمعنى في غيره وهو الاشتغال عن الصلاة وجب أن لا يمنع وقوعه ومحلته كالبيع في آخر وقت صلاة يخاف فوتها أن استغل به وهو منهي عنه ولا يمنع ذلك محله لأن النهي يتعلق باشتغاله عن الصلاة وأيضا هو مثل نلقى الجلب وبيع حاضر لباد والبيع في الأرض المغصوبة ونحوها كونه منها عنه لا يمنع وقوعه وقد روى عبد العزيز الدراوردي عن يزيد بن خصيفة عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا رأيتم من يبيع في المسجد فقولوا لا يدخل الله تجارتك وإذا رأيتم من يشتد ضالة في المسجد فقولوا لا يدخل الله عليك وروى محمد بن مجاهد عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن يباع في المسجد وأن يشتري فيه وأن تشتد فيه ضالة أو تشتد فيه الأشعار ونهى عن التحلق يوم الجمعة قبل الصلاة وروى عبد الرزاق قال حدثنا محمد بن مسلم عن عبد ربه بن عبيد الله

عن مكحول عن صاذن جبل قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم جنبوا مساجدكم بمجانيتكم وصياتكم ورفع أصواتكم وسل سيفوكم وبيعكم وشراكم واقامة حدودكم وخصومتكم وجروها يوم جمعكم واجملوا مطاهركم على ابوابها فهي التي صلى الله عليه وسلم عن البيع في المسجد ولو باع فيه جاز لأن النبي تعلق بمعنى في غير العقد

باب السفر يوم الجمعة

قال أصحابنا لا بأس به قبل الزوال وبعد إذا كان يخرج من مصره قبل خروج وقت الظهر حكاه محمد في السير بلا خلاف وقال مالك لا أحب له أن يخرج بعد طلوع الفجر وليس بحرام وبعد الزوال لا ينبغي أن يسافر حتى يصلي الجمعة وكان الأوزاعي والليث والشافعي يكرهون السفر يوم الجمعة حتى يصلي وروى حماد بن سلمة عن الحجاج بن أرطاة عن الحكم بن عيينة عن مقسم عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم وجه ابن رواحة وجعفرًا وزيد ابن حارثة فتخلف ابن رواحة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما خلفك قال الجمعة يا رسول الله اتجمع ثم أروح فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لغدوة في سبيل الله أروحة خير من الدنيا وما فيها قال فراح منطلقًا وروى سفيان الثوري عن الأسود بن قيس عن أبيه عن عمر بن الخطاب قال لا تحبس الجمعة عن سفر ولا تعرف أحدا من الصحابة خالفه وروى يحيى بن سعيد عن نافع أن ابنًا لبدالله بن عمر كان بالعقيق على رأس أميال من المدينة فأتى ابن عمر غداة الجمعة فاخبر بشكواه فانطلق إليه وترك الجمعة وقال عبيد الله بن عمر خرج سالم من مكة يوم الجمعة وروى عن عطاء والقاسم بن محمد أنهما كرها أن يخرج يوم الجمعة في صدر النهار وعن الحسن وابن سيرين قال لا بأس بالسفر يوم الجمعة ما لم تحضر الجمعة وروى إسرائيل عن إبراهيم بن مهاجر عن النخعي قال إذا أراد الرجل السفر يوم الخميس فليسافر غدوة إلى أن يرتفع النهار فإن أقام إلى العشي فلا يخرج حتى يصلي الجمعة وروى عن عطاء عن عائشة قالت إذا أدركت ليلة الجمعة فلا تخرج حتى تجتمع فهذا مذهب عائشة وإبراهيم قال الله تعالى (هو الذي جعل لكم الأرض ذلولا فامشوا في مناكبها) فأباح السفر في سائر الاوقات ولم يخصه بوقت دون وقت فان قيل هذا واضح في ليلة الجمعة ويوم الجمعة قبل الزوال وإباحة السفر فيهما والواجب أن يكون منها عنه بعد الزوال لأنه قد صار من أهل الخطاب بحضورها لقوله تعالى (إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله وذروا البيع) وقيل لا خلاف أن الخطاب بذلك لم توجه إلى المسافرين وفرض الصلاة عندنا يتعلق بآخر الوقت فإذا خرج وصار مسافرا في آخر الوقت علمنا أنه لم يكن من أهل الخطاب بفعل الجمعة وقوله تعالى (فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله) قال الحسن والضحاك هو أذن ورخصة وقال أبو بكر لما ذكر بعد الخطر كان الظاهر أنه إباحة وإطلاق من حظر كقوله تعالى (وإذا حلتم فاصطادوا) وقيل وابتغوا من فضل الله بعمل الطاعة

والدعاء لله وقيل وابتغوا من فضل الله بالتصرف في التجارة ونحوها وهو اباحة ايضا وهو اظهر الوجهين لانه قد حظر البيع في صدر الآية كما امر بالسعي الى الجمعة **﴿﴾** قال ابو بكر ظاهر قوله **﴿﴾** (وابتغوا من فضل الله) اباحة للبيع الذي حظر بدئا وقال الله تعالى **﴿﴾** (وآخرون يضربون في الارض يبتغون من فضل الله وآخرون يقاتلون في سبيل الله) فكان المعنى يبتغون من فضل الله بالتجارة والتصرف ويدل على انه انما اراد ذلك انه قد عقبه بذكر الله فقال **﴿﴾** (واذكروا الله كثيرا) وفي هذه الآية دلالة على اباحة السفر بعد صلاة الجمعة لانه قال **﴿﴾** (فانتشروا في الارض وابتغوا من فضل الله) **﴿﴾** وقوله تعالى **﴿﴾** (واذا رأوا تجارة اولهوا انفضوا اليها) روى عن جابر بن عبد الله والحسن قالا رأوا غير طعام قدمت المدينة وقد اصابتهم مجاعة وقال جابر اللهم المزامير وقال مجاهد الطبل **﴿﴾** (قل ما عند الله) من الثواب على سماع الخطبة وحضور الموعظة (خير من اللهو ومن التجارة) **﴿﴾** قوله تعالى **﴿﴾** (وتركوك قائما) يدل على ان الخطبة قائما روى الاعمش عن ابراهيم ان رجلا سئل علقمة اكان النبي صلى الله عليه وسلم يخطب قائما او قاعدا فقال األست تقرأ القرآن **﴿﴾** (وتركوك قائما) وروى حصين عن سالم عن جابر قال قدمت غير من الشام يوم الجمعة ورسول الله صلى الله عليه وسلم يخطب فانصرف الناس ينظرون وبقي رسول الله صلى الله عليه وسلم في احدى عشرة رجلا فزلت هذه الآية **﴿﴾** (وتركوك قائما) وروى جعفر بن محمد عن ابيه عن جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يخطب فجاءت غير فخرج الناس اليها حتى بقي اثنا عشر رجلا فزلت الآية **﴿﴾** قال ابو بكر اختلف ابن فضيل وابن ادريس في الحديث الاول عن حصين فذكر ابن فضيل انه قال كنا نصلي مع النبي صلى الله عليه وسلم وذكر ابن ادريس انه قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يخطب ويحتمل ان يريد بقوله نصلي انهم قد حضروا للصلاة منتظرين لها لان من ينتظر الصلاة فهو في الصلاة **﴿﴾** وحدثنا عبد الله بن محمد قال حدثنا الحسن قال حدثنا عبد الرزاق قال اخبرنا معمر عن الحسن في قوله تعالى **﴿﴾** (انفضوا اليها وتركوك قائما) قال ان اهل المدينة اصابهم جوع وغلاء سعر فقدمت غير والنبي صلى الله عليه وسلم يخطب يوم الجمعة فسمعوا بها فخرجوا اليها والنبي صلى الله عليه وسلم قائم كما هو قال الله تعالى **﴿﴾** (وتركوك قائما) قال النبي صلى الله عليه وسلم لو انبع آخريهم اولهم لالتهب الوادي عليهم نارا. آخر سورة الجمعة

ومن سورة المنافقين

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تعالى **﴿﴾** (اذا جاءك المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله **﴿﴾** الى قوله **﴿﴾** (اتخذوا ايمانهم جنة فصدوا عن سبيل الله) قال ابو بكر هذا يدل على ان قوله اشهد يمين لان القوم قالوا نشهد فجعله الله يميننا بقوله **﴿﴾** (اتخذوا ايمانهم جنة) وقد اختلف الفقهاء في ذلك فقال اصحابنا والثوري والاوزاعي اشهد واقسم واعزم واحلف كلها ايمان وقال زفر اذا قال اقيم لافعلن فهو يمين ولو قال اشهد لافعلن لم يكن يميننا وقال مالك ان اراد بقوله اقيم اي اقيم بالله فهو يمين

والا فلاشي* وكذلك اجلف قال ولو قال اضرم لم يكن يمينا الا ان يقول اضرم بالله ولو قال
 على نذر او قال نذر لله فهو على مانوى وان لم تكن له نية فكفارته كفارة يمين وقال الشافى
 اقسام ليس يمين واقسم بالله يمين ان ارادها وان اراد الموعد فليست يمين واشهد بالله
 ان نوى اليمين فيمين وان لم ينو يمينا فليست يمين واضرم بالله ان اراد يمينا فهو يمين وذكر
 الربيع عن الشافى اذا قال اقسام او اشهد او اضرم ولم يقل بالله فهو كقوله والله وان قال
 اجلف بالله فلاشي* عليه الا ان ينوى اليمين ~~يقال~~ ابوبكر لا يختلفون ان اشهد بالله يمين فكذلك
 اشهد من وجهين احدهما ان الله حكى عن المنافقين انهم قالوا نشهد انك لرسول الله ثم جعل
 هذا الاطلاق يمينا من غير ان يقرنه باسم الله وقال تعالى (فشهادة احدهم اربع شهادات
 بالله) فغير عن اليمين بالشهادة على الاطلاق والثانى انه لما اخرج ذلك مخرج القسم وجب ان لا يختلف
 حكمه في حذف اسم الله تعالى وفي اظهاره وقد ذكر الله تعالى القسم في كتابه فاطهر تارة الاسم
 وحذفه اخرى والمفهوم باللفظ في الحالين واحد بقوله (واقسموا بالله جهد ايمانهم) وقال
 في موضع آخر (اذ اقسموا ليصر منها مصيحين) فحذفه تارة اكتفاء بعلم مخاطبين باضماره
 واظهره اخرى وروى الزهرى عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس ان ابابكر عبر
 عند النبي صلى الله عليه وسلم رؤيا فقال النبي صلى الله عليه وسلم اصبت بمضا واخطأت بمضا فقال
 ابوبكر اقسمت عليك يا رسول الله لتخبرني فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تقسم وروى
 انه قال والله لتخبرني فجعل النبي صلى الله عليه وسلم قوله اقسمت عليك يمينا فمن الناس من يكره
 القسم لقوله لا تقسم ومنهم من لا يرى به بأسا وانه انما قال لا تقسم لان عبارة الرؤيا ظن قد يقع
 فيها الخطأ وهذا يدل ايضا على انه ليس على من اقسم عليه غيره ان يبر قسمه لانه صلى الله
 عليه وسلم لم يخبره لما اقسم عليه ليخبره ويدل ايضا على ان من علم تأويل رؤيا فليس عليه الاخبار به
 لانه صلى الله عليه وسلم لم يخبر بتأويل هذه الرؤيا وروى هشام بن سعد عن زيد بن اسلم عن
 ابيه قال كان ابوبكر قد استعمل عمر على الشام فلقد رأيتنى وانا اشد الابل باقتابها فلما اراد
 ان يرئحل قال له الناس تدع عمر ينطلق الى الشام والله ان عمر ليكفيك الشام وهو ههنا قال
 اقسمت عليك لما اقلت وروى عن ابن عباس انه قال للعباس فيما خاصم فيه عليا من اشياء تركها
 رسول الله صلى الله عليه وسلم بايثاره اقسمت عليك لما سلمته لعلى وقد روى البراء قال امرنا
 رسول الله صلى الله عليه وسلم بابرار القسم وهذا يدل على اباحة القسم وانه يمين وهذا على وجه
 التدب لانه صلى الله عليه وسلم لم يبر قسم ابى بكر لما قال اقسمت عليك وعن ابن مسعود وان عباس
 وعلقمة وابراهيم وانى العالية والحسن القسم يمين وقال الحسن وابو العالية اقسمت واقسمت بالله سواء

باب من فرط في زكاة ماله

قال الله تعالى ﴿وأنفقوا مما رزقناكم من قبل ان يأتى احدكم الموت﴾ الآية روى عبد الرزاق
 قال حدثنا سفيان عن ابى حبيب عن ابى الضحى عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم

قال من كان له مال تجب فيه الزكاة ومال يبلغه بيت الله ثم لم يحج ولم يرك سأل الرجعة وتلا قوله تعالى (واخفوا عمار ذقاكم) الآية وقدرى ذلك موقوفا على ابن عباس الا ان دلالة الآية ظاهرة على حصول التفريط بالموت لانه لو لم يكن مفرطا ووجب اداؤه هامن ماله بعد موته لكانت قد تحولت الى المال فلزم الورثة اخراجها فلما سأل الرجعة علمنا ان الاداء قائم وانه لا تحول الى المال ولا يؤخذ من تركته بعد موته الا ان يتبرع به الورثة .
آخر سورة المنافقين

ومن سورة الطلاق

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تعالى ﴿يا ايها النبي اذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن﴾ * قال ابو بكر بحتمل تخصيص النبي بالخطاب وجوها احدها اكفاء لعلم الخطابين بان ما خوطب به النبي صلى الله عليه وسلم خطابات لهم اذ كانوا مأمورين بالاقيداء به الا ما خص به دونهم فخصه بالذكر ثم عدل بالخطاب الى الجماعة اذ كان خطابه خطابا للجماعة والثاني ان قدره يا ايها النبي قل لانتك اذا طلقتم النساء والثالث على العادة في خطاب الرئيس الذي يدخل فيه الاتباع كقوله تعالى (الى فرعون وملائته) * وقوله تعالى (فطلقوهن لعدتهن) قال ابو بكر روى عن ابن عمر رضى الله عنه انه طلق امرأته في الحيض فذكر ذلك عمر للنبي صلى الله عليه وسلم فقال مره فليراجعها وليمسكها حتى تطهر من حيضتها ثم تحيض حيضة اخرى فاذا طهرت فليفارقها قبل ان يجامعها او يمسكها فاما العدة التي امر الله ان تطلق لها النساء رواء نافع عن ابن عمر * وروى ابن جريج عن ابي الزبير انه سمع ابن عمر يقول قرأ النبي صلى الله عليه وسلم فطلقوهن في قبل عدتهن قال طاهرا من غير جماع * وروى وكيع عن سميان عن محمد بن عبد الرحمن مولى ابي طلحة عن سالم عن ابن عمر انه طلق امرأته في الحيض فذكر ذلك عمر لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال مره فليراجعها ثم يطلقها وهي حامل او غير حامل وفي لفظ آخر فليطلقها طاهرا من غير جماع او حاملا قد استبان حملها * قال ابو بكر بين النبي صلى الله عليه وسلم مراد الله في قوله تعالى (فطلقوهن لعدتهن) وان وقت الطلاق المأمور به ان يطلقها طاهرا من غير جماع او حاملا قد استبان حملها وبين ايضا ان السنة في الايقاع من وجه آخر وهو ان فصل بين التطليقتين بحيضة بقوله راجعها ثم بدعها حتى تطهر ثم تحيض حيضة اخرى ثم تطهر ثم يطلقها ان شاء فدل ذلك على ان الجمع بين التطليقتين في طهر واحد ليس من السنة وما نعلم احدا اناح طلاقها في الطهر بعد الجماع الا شيئا رواء وكيع عن الحسن بن صالح عن بيان عن الشعبي قال اذا طلقها وهي طاهرا فقد طلقها للسنة وان كان قد جامعها وهذا القول خلاف السنة الثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم وخلاف اجماع الامة الا انه قد روى عنه ما يدل على انه اراد الحامل وهو ما رواء يحيى بن آدم عن الحسن بن صالح عن بيان عن الشعبي قال اذا طلقها حاملا فقد طلقها للسنة وان كان قد

جامعها فيشبه ان يكون هذا اصل الحديث واغفل بعض الرواة ذكر الحامل * وقوله تعالى
 (فطلقوهن لعدتهن) منتظم للواحدة والثلاث مفرقة في الاطهار لان ادخال اللام يقتضي
 ذلك كقوله تعالى (اقم الصلوة لدلوك الشمس الى غسق الليل) قد استظم فعلها مكررا عند دلوك
 فدل ذلك على مئين احدها اباحة الثلاث مفرقة في الاطهار وابطال قول من قال ايقاع
 الثلاث في الاطهار المتفرقة ليس من السنة وهو مذهب مالك والاوزاعي والحسن بن صالح
 والليث والثاني مفرقتها في الاطهار وحظر جمعها في طهر واحد لان قوله (لعدتهن) يقتضي
 ذلك لافعل الجميع في طهر واحد كقوله تعالى (لدلوك الشمس) لم يقتض فعل صلاتين في وقت
 واحد وانما اقتضى فعل الصلاة مكررة في الاوقات وقول اصحابنا ان طلاق السنة من وجهين
 احدهما في الوقت وهو ان يطلقها طاهرا من غير جماع او حاملا قد استبان حملها والآخر
 من جهة العدد وهو ان لا يزيد في الطهر الواحد على تطليمة واحدة والوقت مشروط لم
 يطلق في العدة لان من لا عدة عليها بان كان طلقها قبل الدخول فطلاقها مباح في الحيض لقوله تعالى
 (لا جناح عليكم ان طلقتم النساء ما لم تمسوهن او تفرضوا لهن فريضة) فاباح طلاقها في كل
 حال من طهر او حيض وقد بينا بطلان قول من قال ان جمع الثلاث في طهر واحد من
 السنة ومن منع ايقاع الثلاث في الاطهار المتفرقة في سورة البقرة * فان قيل لما جاز طلاق
 الحامل بعد الجماع كذلك الحائض يجوز طلاقها في الطهر بعد الجماع * قيل له لاحظ
 للنظر مع الاثر واتفاق السامع ومع ذلك فان الفرق بينهما واضح وهو انه اذا طهرت من
 حيضتها ثم جامعها لا ندرى لعلمها قد حملت من الوطء وعسى ان لا يريد طلاقها ان كانت
 حاملا فيلحقه الندم واذا لم جامعها بعد الطهر فان وجود الحيض علم ابراءة الرحم ويطلقها
 وهو على بصيرة من طلاقها * وقوله تعالى (واحصوا العدة) يعني والله اعلم العدة التي
 اوجها الله بقوله تعالى (والمطلعات يترصدن انفسهن ثلثة قروء) وبقوله (واللاتي يثن
 من الحيض) الى قوله (واللاتي لم يحضن واولات الاحمال اجلهن ان يضمن حملهن)
 لان جميع ذلك عدد للمطلقات على حسب اختلاف الاحوال المذكورة لهن فيكون احصاؤها
 لمعان احدها لما ريد من رحمة وامسك او تسريح وفراق والثاني مراعاة حالها في بقائها
 على الحال التي طلقت عليها من غير حدوث حال بوجب استئصال عدتها اليها والثالث لكي
 اذا مات يشهد على عراقتها وبزواج من النساء غيرها ممن لم يكن يجوز له جمعها اليها ولثلا
 يخرجها من بينها قل اقضائها * وذكر بعض من صف في احكام القرآن ان اباحية واصحابه
 يقولون ان طلاق السنة واحدة وان من طلاق السنة ايضا اذا اراد ان يطلقها ثلاثا يطلقها
 عند كل طهر تطليقة فذكروا ان الاول هو السنة والثاني ايضا سنة فكيف يكون شي * وخلافه
 سنة ولو جار ذلك لجار ان يكون حراما جلالا ولو قال ان الثاني رخصة كان شبه * قال ابو بكر
 وهذا كلام من لا تعلق له بمعرفة اصول العبادات وما يجوز ورود منها مما لا يجوز ولا يمنع
 احد من اهل العلم جواز ورود العبادة بمثله اذ جائز ان يكون السنة في الطلاق ان يخير بين

ايقاع الواحدة في طهر والاقتصار عليها وبين ان يطلق بعدها في الطهر الثاني والثالث وجميع ذلك مندوب اليه ويكون مع ذلك احد الوجهين احسن من الآخر كما قال تعالى ﴿ والقواعد من النساء اللاتي لا يرجون نكاحا فليس عليهن جناح ان يضعن ثيابهن ﴾ ثم قال ﴿ وان يستغفن خير لهن ﴾ وخير الله الحائض في عيئه بين احد اشياء ثلاثة وايها فعل كان فرضه وقوله ولو جاز ذلك لحاز ان يكون حلالا حراما يوجب نفى التخيير في شيء من السنن والفروض كما امتنع ان يكون شيء واحد حراما حلالا وعوار هذا القول وفساده اظهر من ان يحتاج الى الاطياب في الرد على قائله وروى نحو قولنا بعينه عن ابن مسعود وجماعة من التابعين وقوله تعالى ﴿ لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن ﴾ فيه نهى للزوج عن اخراجها ونهى لها عن الخروج وفيه دليل على وجوب السكنى لها مادامت في العدة لان بيوتهن التي نهى الله عن اخراجها منها هي البيوت التي كانت تسكنها قبل الطلاق فامر بتبقيتها في بيتها ونسبها اليها بالسكنى كما قال ﴿ وقرن في بيوتكن ﴾ وانما البيوت كانت للنبي صلى الله عليه وسلم ولهذه الآية قال اصحابنا لا يجوز له ان يسافر بها حتى يشهد على رجعتها ومنعوها من السفر في العدة قال ابو بكر ولا خلاف تعلمه بين اهل العلم في ان على الزوج اسكانها ونفقتها في الطلاق الرجعي وانه غير جائز له اخراجها من بيتها وقوله تعالى ﴿ الا ان يأتين بفاحشة مبينة ﴾ روى عن ابن عمر قال خروجها قبل انقضاء العدة فاحشة وقال ابن عباس الا ان تبذوا على اهلها فاذا فعلت ذلك حل لهن ان يخرجهن وقال الضحاك الفاحشة المينة عصيان الزوج وقال الحسن وزيد بن اسلم ان تزني فتخرج للحد وقال قتادة الا ان تنشر فاذا فعلت حل اخراجها قال ابو بكر هذه الممانى كلها بمحتملها اللفظ وجائز ان يكون سميها مرادا فيكون خروجها فاحشة واذا رنت اخرجت للحد واذا بذت على اهلها اخرجت ايضا وقد امر النبي صلى الله عليه وسلم فاطمة بنت قيس بالانتقال حين بذت على احمائها فاما عصيان الزوج والنشوز فان كان في البذاء وسوء الخلق اللذين يتعذر المقام معها فيه فجائز ان يكون مرادا وان كانت انما عصت زوجها في شيء غير ذلك فان ذلك ليس بعذر في اخراجها وما ذكرنا من التأويل المراد بدل على جواز انتقالها للعذر لانه تعالى قد اباح لها الخروج للاعذار التي وصفنا قوله تعالى ﴿ ومن تعد حدود الله فقد ظلم نفسه ﴾ بدل على انه اذا طلق لغير السنة وقع طلاقه وكان ظلما لنفسه بتعدية حدود الله لانه ذكر ذلك عقب طلاق العدة فاذا ان من طلق لغير العدة فطلاقه واقع لانه لو لم يقع طلاقه لم يكن ظلما لنفسه وبدل على انه اراد وقوع طلاقه مع ظلمه لنفسه قوله تعالى عقيبه ﴿ لا ندرى لعل الله يحدث بعد ذلك امرا ﴾ يعني ان يحدث له ندم فلا يستغفر لانه قد طلق ثلاثا وهو بدل ايضا على بطلان قول الشافعي في ان ايقاع الثلاث في كلمة واحدة من السنة لان الله جعله ظلما لنفسه حين طلق ثلاثا وترك اعتبار ما عسى ان يلحقه من الندم باثباتها وحكم النبي صلى الله عليه وسلم على ابن عمر بطلاقه اياها في الحيض وامره بمراجعتها

لان الطلاق الاول كان خطأ فامره بالرجعة ليقطع اسباب الخطأ ويتدنه على البسنة * وزعم قوم ان الطلاق في حال الحيض لا يقع وقد بينا بطلان هذا القول في سورة البقرة من جهة الكتاب والسنة وسؤال يونس بن جبير لابن عمر عن الطلاق في الحيض وذكره لامرأتي صلى الله عليه وسلم اياه بالمراجعة قال قلت فيعتد بها قال فيه رأيت ان عجز واستحسق * فان احتج محتج بما حدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا احمد بن صالح قال حدثنا عبد الرزاق قال اخبرنا ابن جريج قال اخبرني ابو الزبير انه سمع عبد الرحمن بن ايمن مولى عمروة يسئل ابن عمر وابو الزبير يسمع فقال كيف ترى في رجل طلق امرأته حائضا قال طلق عبد الله بن عمر امرأته وهي حائض على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فسأل عمر رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ان عبد الله بن عمر طلق امرأته وهي حائض فقال عبد الله فردها على ولم يرها شيئا وقال اذا طهرت فليطلق اولمسك قال ابن عمر فقرأ النبي صلى الله عليه وسلم (يا ايها النبي اذا طلقتم النساء فطلقوهن في قبل عدتهن) فقال المحتج فاخبر انه ردها عليه ولم يرها شيئا وذلك يدل على ان الطلاق لم يقع فيقال له ليس فيما ذكرت دليل على انه لم يحكم بالطلاق بل دلالة ظاهرة على وقوعه لانه قال وردها على وهو يعني الرجعة وقوله ولم يرها شيئا يعني انه لم ينها منه وقد روى حديث ابن عمر عنه عن انس بن سيرين وابن جبير وزيد بن اسلم ومنصور عن ابي وائل عنه كلهم يقولون فيه ان النبي صلى الله عليه وسلم امره ان يراجعها حتى تطهر في قوله تعالى ﴿ فاذا بلغن اجلهن فامسكوهن بمعروف او فارقوهن بمعروف ﴾ يعني به معارضة بلوغ الاجل لاحقيقته لانه لا رجعة بعد بلوغ الاجل الذي هو انقضاء العدة ولم يذكر الله تعالى طلاق المدخول بها ابتداء المأثورنا بذكر الرجعة بقوله (لا بدري لعل الله يحدث بعد ذلك امرا) يعني ان يبذله فيراجعها وقوله (فامسكوهن بمعروف او فارقوهن بمعروف) قال في سورة البقرة (فامسكوهن بمعروف او سرحوهن بمعروف)

باب الاشهاد على الرجعة والفرقة

قال الله تعالى ﴿ فاذا بلغن اجلهن فامسكوهن بمعروف او فارقوهن بمعروف واشهدوا ذوي عدل منكم ﴾ فامر بالاشهاد على الرجعة والفرقة ايتهما اختار الزوج وقد روى عن عمران بن حصين وطاوس وابراهيم وابي قلابة انه اذا رجع ولم يشهد فالرجعة صحيحة ويشهد بعد ذلك قال ابو بكر لما جعل له الامساك والفراق ثم عقبه بذكر الاشهاد كان معلوما وقوع الرجعة اذا رجع وجواز الاشهاد بعدها اذ لم يجعل الاشهاد شرطا في الرجعة ولم يختلف الفقهاء في ان المراد بالفراق المذكور في الآية انما هو ركهها حتى تنقض عدتها وان الفرقة تصح وان لم يقع الاشهاد عليها ويشهد بعد ذلك وقد ذكر الاشهاد عقيب الفرقة ثم لم يكن شرطا في صحتها كذلك الرجعة وايضا لما كانت الفرقة حقا له وجازت بغير اشهاد اذ لا يحتاج فيها الى رضا غيره وكانت الرجعة ايضا حقا له وجب ان تجوز بغير اشهاد وايضا لما امر الله بالاشهاد على الامساك والفرقة

احتياطاً لهاتونياً للتهمة عنهما اذا علم الطلاق ولم يعلم الرجعة او لم يعلم الطلاق والفراق فلا يؤمن
التجاحد بينهما ولم يكن معنى الاحتياط فيهما مقصوراً على الاشهاد في حال الرجعة او الفارقة
بل يكون الاحتياط باقياً وان اشهد بعدها وجب ان لا يختلف حكمهما اذا اشهد بعد الرجعة
بساعة او ساعتين ولا نعلم بين اهل العلم خلافاً في صحة وقوع الرجعة بغير شهود الاشياء يروى
عن عطاء فان سفيان روى عن ابن جريج عن عطاء قال الطلاق والتكاح والرجعة بالينة
وهذا محمول على انه مأمور بالاشهاد على ذلك احتياطاً من التجاحد لاعلى ان الرجعة لاتصح
بغير شهود الا ترى انه ذكر الطلاق معها ولا يشك اخذ في وقوع الطلاق بغير بينة وقد روى
شعبة عن مطر الوراق عن عطاء والحكم قال اذا غشيها في العدة فغشيانه رجعة وقوله تعالى ﴿واقیموا
الشهادة لله﴾ فيه امر باقامة الشهادات عند الحكم على الحقوق كلها لان الشهادة هنا اسم
للجس وان كان مذكوراً بعد الامر بالاشهاد ذوى عدل على الرجعة لان ذكرها بعده لا يمنع
استعمال اللفظ على عمومته فانتظم ذلك معنيين احدهما الامر باقامة الشهادة والآخران اقامة
الشهادة حق لله تعالى وافلاد بذلك تأكيده والقيام به

باب عدة الآيسة والصغيرة

قال الله تعالى ﴿واللاتى ینسن من الحيض من نسائکم ان اردنہم فعدنہن ثلثة اشهر واللاتى
لم یحضن﴾ قال ابو بكر قداقتضت الآية انبات الایاس لمن ذكرت في الآية من النساء بلا
ارتياب وقوله تعالى ﴿ان اردنہن﴾ غير جائز ان يكون المراد به الارتياب في الایاس لانه قد اثبت
حكم من ثبت اياسها في اول الآية فوجب ان يكون الارتياب في غير الایاس واختلف اهل
العلم في الرتبة المذكورة في الآية فروى مطرف عن عمرو بن سالم قال قال ابى بن كعب
يارسول الله ان عددا من عدد النساء لم يذكر في الكتاب الصغار والكبار واولات الاحمال
مازل الله تعالى ﴿واللاتى ینسن من الحيض من نسائکم ان اردنہم فعدنہن ثلثة اشهر واللاتى
لم یحضن واولات الاحمال اجلهن ان یضعن حملهن﴾ فاخبر في هذا الحديث ان سبب نزول
الآية كان اريابهم في عدد من ذكر من الصغار والكبار واولات الاحمال وان ذكر الارتياب
في الآية انما هو على وجه ذكر السبب الذي نزل عليه الحكم فكان بمعنى واللاتى ینسن
من الحيض من نسائکم ان اردنہم فعدنہن ثلاثة اشهر * واختلف السلف ومن بعدهم من
فقهاء الامصار في التي يرتفع حیضها فروى ابن المسيب عن عمر رضى الله عنه قال اما امرأة
طلقت فعدت حیضة او حیضتين ثم رقت حیضها فاه بتظر بها تسعة اشهر فان استبان بها
حمل فذاك والا اعتدت بعد التسعة الاشهر بثلاثة اشهر ثم حات وعن ابن عباس في التي
ارفع حیضها سنة فالنكاح الربة وروى معمر عن قتادة عن عكرمة في التي یحیض في كل
سنة مرة قال هذه ربة عدتها ثلاثة اشهر وروى سفيان عن عمرو عن طاوس مثله وروى
عن علي وعثمان وزيد بن ثابت ان عدتها ثلاث حیض وروى مالك عن يحيى بن سعيد عن

محمد بن يحيى بن حنان قال وكان عند جده حنان امرأتان هاشمية وانصارية فطلق الانصارية وهي ترضع فمرت به سنة ثم هلك ولم تحض فقالت انا ارثه ولم احض فاخصما الى عثمان فقضى لها بالميراث فلامت الهاشمية عثمان فقال هذا عمل ابن عمك هو اشار علينا بذلك يعني على بن ابي طالب وروى ابن وهب قال اخبرني يونس عن ابن شهاب بهذه القصة قال وبقيت تسعة اشهر لا تحيض وذكر القصة فتشاور عثمان عليا وزيدا فقالا ترثه لانها ليست من القواعد اللاتي قد يئسن من الحيض ولا من الابكار اللاتي لم يحضن وهي عنده على حيضها ما كانت من قليل او كثير وهذا يدل من قولهما ان قوله تعالى (ان اربتم) ليس على ارباب المرأة ولكنه على ارباب الشاكين في حكم عددهن وانها لا تكون آيسة حتى تكون من القواعد اللاتي لا يرجي حيضهن * وروى عن ابن مسعود مثل ذلك * واختلف فقهاء الامصار في ذلك ايضا فقال اصحابنا في التي يرتفع حيضها لا لايأس منه في المستأنف ان عدتها الحيض حتى تدخل في السن التي لا تحيض اهلها من النساء فتستأنف عدة الآيسة ثلاثة اشهر وهو قول الثوري والليث والشافعي قال مالك تنتظر تسعة اشهر فان لم تحض فيهن اعتدت ثلاثة اشهر فان حاضت قبل ان تستكمل الثلاثة اشهر استقبلت الحيض فان مضت بها تسعة اشهر قبل ان تحيض اعتدت ثلاثة اشهر وقال ابن القاسم عن مالك اذا حاضت المطلقة ثم اربأت فانما تعتد بالتسعة الاشهر من يوم رفعت حيضتها لا من يوم طلقت قال مالك في قوله تعالى (ان اربتم) مضاء ان لم تدروا ما تصنعون في امرها وقال الاوزاعي في رجل طلق امرأته وهي شابة فارفعت حيضتها فلم تر شيئا ثلاثة اشهر فانها تعتد سنة * قال ابو بكر اوجب الله بهذه الآية عدة الآيسة ثلاثة اشهر واقتضى ظاهرا اللفظ ان تكون هذه العدة لمن قد ثبت اياسها من الحيض من غير ارباب كما كان قوله (واللاتي لم يحضن) لمن ثبت انها لم تحض وكقوله (واولات الاحمال اجلهن) لمن قد ثبت حملها فكذلك قوله (واللاتي يئسن) لمن قد ثبت اياسها ونيق ذلك منها دون من يشك في اياسها * ثم لا يحلو قوله (ان اربتم) من احد وجوه ثلاثة اما ان يكون المراد الارتياب في انها آيسة او ليست بآيسة او الارتياب في انها حامل او غير حامل او ارتياب المخاطين في عدة الآيسة والصغيرة وغير جائز ان يكون المراد الارتياب في انها آيسة او غير آيسة لانه تعالى قد اثبت من جعل الشهور عدتها آيسة والمشكوك فيها لا تكون آيسة لاستحالة مجامعة اليأس للرجاء اذهاضدان لا يجوز اجتماعهما حتى تكون آيسة من الحيض مرجوا ذلك منها فبطل ان يكون المعنى الارتياب في اليأس ومن جهة اخرى اتفاق الجميع على ان المسنة التي قد نيق اياسها من الحيض مرادة بالآيسة والارتياب المذكور راجع الى جميع المخاطين وهو في التي قد تيقن اياسها ارتياب المخاطين في العدة فوجب ان يكون في المشكوك في اياسها مثله لعموم اللفظ في الجميع وايضا فاذا كانت عاداتها وهي شابة اما تحيض في كل سنة مرة فهذه غير مراب في اياسها بل قد تيقن انها من ذوات الحيض فكيف يجوز ان تكون عدتها سنة مع العلم بانها غير آيسة وانها من ذوات الحيض وتراخي ما بين الحيضتين من المدة لا يخرجها من ان تكون من ذوات

الحيض فالوجوب عليها عدة الشهور بخالف للكتاب لان الله تعالى جعل عدة ذوات الاقراء الحيض بقوله تعالى (والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء) ولم يفرق بين من طال مدة حيضتها او قصرت ولا يجوز ايضا ان يكون المراد الارتياح في الاياس من الحمل لان اليأس من الحيض هو الاياس من الحمل وقد دللنا على بطلان قول من رد الارتياح الى الحيض فلم يبق الا الوجه الثالث وهو ارتياح المخاططين على ما روى عن ابي بن كعب حين سأل النبي صلى الله عليه وسلم حين شك في عدة الآيسة والصغيرة وايضا لو كان المراد الارتياح في الاياس لكان توجيه الخطاب اليهن اولى من توجيهه الى الرجال لان الحيض انما يتوصل الى معرفته من جهتها ولذلك كانت مصدقة فيه فكان يقول ان ارتبتن او ارتبتن فلما خاطب الرجال بذلك دونهن علم انه اراد ان يارب المخاططين في العدة * وقوله تعالى ﴿واللأني لم يحضن﴾ يعني واللأني لم يحضن عدتهن ثلاثة اشهر لانه كلام لا يستقل بنفسه فلا بد له من ضمير وضميره ما تقدم ذكره مظهرا وهو العدة بالشهور

باب عدة الحامل

قال الله تعالى ﴿واولات الاحمال اجلهن ان يضمن حملهن﴾ قال ابو بكر لم يختلف السلف والخلف بعدهم ان عدة المطلقة الحامل ان تضع حملها واختلف السلف في عدة الحامل المتوفى عنها زوجها فقال علي وابن عباس تعتد الحامل المتوفى عنها زوجها آخر الاجلين وقال عمر وابن مسعود وابن عمر وابو مسعود البدرى وابو هريرة عدتها الحمل فاذا وضعت حلت للازواج وهو قول فقهاء الامصار * قال ابو بكر روى ابراهيم عن علقمة عن ابن مسعود قال من شاء لاعنته ما نزلت (واولات الاحمال اجلهن) الا بعد آية المتوفى عنها زوجها * قال ابو بكر قد تضمن قول ابن مسعود هذا معنيين احدهما اثبات نارخ زول الآية وانها نزلت بعد ذكر الشهور للمتوفى عنها زوجها والثاني ان الآية مكتفية بنفسها في افادة الحكم على عمومها غير مضمنة بما قبلها من ذكر المطلقة فوجب اعتبار الحمل في الجميع من المطلقات والمتوفى عنهن ازواجهن وان لا يجعل الحكم مقصورا على المطلقات لانه تخصيص عموم بلا دلالة * ويدل على ان المتوفى عنها زوجها داخلة في الآية مرادة بها اتفاق الجميع على ان مضي شهور المتوفى عنها زوجها لا يوجب انقضاء عدتها دون وضع الحمل فدل على انها مرادة بها فوجب اعتبار الحمل فيها دون غيره ولو جاز اعتبار الشهور لانهما مذكورة في آية اخرى لجاز اعتبار الحيض مع الحمل في المطلقة لانهما مذكورة في قوله تعالى (والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء) وفي سقوط اعتبار الحيض مع الحمل دليل على سقوط اعتبار الشهور مع الحمل وقد روى منصور عن ابراهيم عن الاسود عن ابي السنايل بن بعلك ان سبيعة بنت الحارث وضعت بعد وفاة زوجها بثلاثة وعشرين فتشوفت للنكاح فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال ان تفعل فقد خلاها وروى يحيى بن ابي كثير عن ابي سلمة بن عبد الرحمن قال اختلف ابن عباس وابو هريرة في ذلك

فارس بن عباس كريبا الى ام سلمة فقالت ان سيعة وضمت بعد وفاة زوجها بايام فامرها رسول الله صلى الله عليه وسلم بان تزوج وروى محمد بن اسحاق عن محمد بن ابراهيم التيمي عن ابي سلمة عن سيعة انها وضمت بعد موت زوجها بشهرين فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوجي وجعل اصحابنا عدة امرأة الصغير من الوفاة الحمل اذا مات عنها زوجها وهي حامل لقوله تعالى (واولات الا حال اجلهن ان يضمن حملهن) ولم يفرق بين امرأة الصغير والكبير ولا بين من يلحقه بالنسب او لا يلحقه

باب السكنى للمطلقة

قال الله تعالى ﴿اسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم﴾ الآية قال ابو بكر اتفق الجميع من فقهاء الامصار واهل العراق ومالك والشافعي على وجوب السكنى للمبتوتة وقال ابن ابي ليلى لاسكنى للمبتوتة انما هي للرجعية قال ابو بكر قوله تعالى (فطلقوهن لعدتهن) قد انتظم الرجعية والمبتوتة والدليل على ذلك ان من بقى من طلاقها واحدة فعليه ان يطلقها للعدة اذا اراد طلاقها بالآية وكذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم يطلقها طاهرا من غير جاع او حاملا قد استبان حملها ولم يفرق بين التطليقة الاولى وبين الثالثة فاذا كان قوله (فطلقوهن لعدتهن) قد تضمن البائن ثم قال ﴿اسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم﴾ وجب ذلك للجميع من البائن والرجعي لما قال تعالى (لاندرى لعل الله يحدث بعد ذلك امرا) وقال ﴿فاذا يلفن اجلهن فامسكوهن بمعروف او فارقوهن بمعروف﴾ دل ذلك على انه اراد الرجعي لما قيل له هذا احدا انتظمت الآية ولا دلالة فيه على ان اول الخطاب في الرجعي دون البائن وهو مثل قوله (والمطلقات يتربصن بانفسهن ثلثة قروء) وهو عموم في البائن والرجعي ثم قوله (وبعولتهن احق بردهن) انما هو حكم خاص في الرجعي ولم يمنع ان يكون قوله تعالى (والمطلقات يتربصن بانفسهن ثلثة قروء) عاما في الجميع واحتج ابن ابي ليلى بحديث فاطمة بنت قيس وستكلم فيه عند ذكر نفقة المبتوتة ان شاء الله تعالى واختلف فقهاء الامصار في نفقة المبتوتة فقال اصحابنا والثوري والحسن بن صالح لكل مطلقة السكنى والنفقة مادامت في العدة حاملا كانت او غير حامل وروى مثله عن عمر وابن مسعود وقال ابن ابي ليلى لاسكنى للمبتوتة ولا نفقة وروى عنه ان لها السكنى ولا نفقة لها وقال عثمان البتي لكل مطلقة السكنى والنفقة وان كانت غير حامل وكان يرى انها تنتقل ان شاءت وقال مالك للمبتوتة السكنى ولا نفقة لها الا ان تكون حاملا وروى عنه ان عليه نفقة الحامل المبتوتة ان كان موسرا وان كان معسرا فلا نفقة لها عليه وقال الاوزاعي والليث والشافعي للمبتوتة السكنى ولا نفقة لها الا ان تكون حاملا قال الله تعالى ﴿اسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم ولا تضاروهن لتضييقوا عليهن﴾ وقد تضمنت هذه الآية الدلالة على وجوب نفقة المبتوتة من ثلاثة اوجه احدها ان السكنى لما كانت حقا في مال وقد اوجبها

الله لها ينص الكتاب اذ كانت الآية قد تنا و لت المبتوتة والرجمية فقد اقتضى ذلك وجوب
 النفقة اذ كانت السكنى حقا في مال وهي بعض النفقة والثاني قوله (ولا تضاروهن) والمضارة
 تقع في النفقة كهي في السكنى والثالث قوله (لتضيقوا عليهن) والتضييق قد يكون في النفقة
 ايضا فعليه ان ينفق عليها ولا يضيق عليها وقوله تعالى (وان كن اولات حمل فأنفقوا عليهن)
 قد انتظم المبتوتة والرجمية ثم لا تخلو هذه النفقة من ان يكون وجوبها لاجل الحمل اولانها
 محبوسة عليه في بيته فلما اتفق الجميع على ان النفقة واجبة للرجمية بالآية لالحمل بل
 لانها محبوسة عليه في بيته وجب ان تستحق المبتوتة النفقة لهذه العلة اذ قد علم ضمير الآية
 في عليا استحقاق النفقة للرجمية فصار كقوله فأنفقوا عليهن لعلها انها محبوسة عليه
 في بيته لان الضمير الذي تقوم الدلالة عليه بمنزلة المنطوق به ومن جهة اخرى وهي ان
 نفقة الحامل لا تخلو من ان تكون مستحقة للحمل اولانها محبوسة عليه في بيته فلو كانت
 مستحقة للحمل لوجب ان الحمل لو كان له مال ان ينفق عليها من ماله كما ان نفقة الصغير
 في مال نفسه فلما اتفق الجميع على ان الحمل اذا كان له مال كانت نفقة امه على الزوج لافي مال
 الحمل دل على ان وجوب النفقة متعلق بكونها محبوسة في بيته وايضا كان يجب ان تكون في الطلاق
 الرجعي نفقة الحامل في مال الحمل اذا كان له مال كما ان نفقته بعد الولادة من ماله فلما اتفق
 الجميع على ان نفقتها في الطلاق الرجعي لم يجب في مال الحمل وجب مثله في البائن وكان يجب ان تكون
 نفقة الحامل المتوفى عنها زوجها في نصيب الحمل من الميراث فانه قيل فافائدة تخصيص الحامل بالذكر
 في ايجاب النفقة فانه قيل له قد دخلت فيه المطلقة الرجمية ولم يمنع نفي النفقة لغير الحامل فكذلك
 في المبتوتة وانما ذكر الحمل لان مدته قد تطول ونقص فإراد اعلامنا وجوب النفقة مع طول
 مدة الحمل التي هي في المدة اطول من مدة الحيض ومن جهة النظر ان الناشئة اذا خرجت
 من بيت زوجها لا تستحق النفقة مع بقاء الزوجية لعدم تسليم نفسها في بيت الزوج ومتى
 عادت الى بيته استحققت النفقة فثبت ان المعنى الذي تستحق به النفقة هو تسليم نفسها في بيت
 الزوج فلما انفقتا ومن اوجب السكنى على وجوب السكنى وصارت بها مسلمة لنفسها
 في بيت زوجها وجب ان تستحق النفقة وايضا لما اتفق الجميع على ان المطلقة الرجمية تستحق
 النفقة في المدة وجب ان تستحقها المبتوتة والمعنى فيها انها معتدة من طلاق وان شئت قلت
 انها محبوسة عليه بحكم عقد صحيح وان شئت قلت انها مستحقة للسكنى فاي هذه المعاني
 اعتلت به صرح القياس عاها ومن جهة السنة ماروى حماد بن سلمة عن حماد بن ابي سليمان
 عن الشعبي ان فاطمة بنت قيس طلقها زوجها طلاقا بائنا فأنت النبي صلى الله عليه وسلم
 فقال لا نفقة لك ولا سكنى قال فاخبرت بذلك النخعي فقال قال عمر بن الخطاب واخبر بذلك
 فقال لسنا بتاركى آية في كتاب الله وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم لقول امرأة لعلها اوهمت
 سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لها السكنى والنفقة وروى سفيان عن سلمة عن الشعبي عن
 فاطمة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه لم يجعل لها حين طلقها زوجها ثلاثا سكنى ولا نفقة

فذكرت ذلك لابراهيم فقال قدرفع ذلك الى عمر فقال لاندع كتاب ربنا ولا سنة نبينا لقول
امرأة لها السكنى والتفقة فقد نص هذان الخبران على ايجاب التفقة والسكنى وفي الاول سمعت
رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لها السكنى والتفقة ولو لم يقل ذلك كان قوله لاندع كتاب
ربنا وسنة نبينا يقتضى ان يكون ذلك نصا من النبي صلى الله عليه وسلم في ايجابهما * واحتج
المبطلون للسكنى والتفقة ومن نفي التفقة دون السكنى بحديث فاطمة بنت قيس هذا وهذا
حديث قد ظهر من السلف التكبر على راويه ومن شرط قبول اخبار الآحاد تعريضها
من تكبر السلف انكره عمر بن الخطاب على فاطمة بنت قيس في الحديث الاول الذي قدمناه وروى
القاسم بن محمد ان مروان ذكر لعائشة حديث فاطمة بنت قيس فقالت لا يضرك ان لا تذكر
حديث فاطمة بنت قيس وقالت في بعضه ما لفاطمة خير في ان تذكر هذا الحديث يعني قوله
لا سكنى لك ولا تفقة وقال ابن المسيب تلك امرأة فتنت الناس استطالت على احمائها بلسانها
فامرت بالانتقال وقال ابوسلمة انكر الناس عليها ما كانت تحدث به وروى الاصحاح عن
ابي سلمة ان فاطمة كانت تحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال لها اعتدى في بيت
ابن ام مكتوم قال وكان محمد بن اسامة يقول كان اسامة اذا ذكرت فاطمة من ذلك شيئا رماها
بما كان في يده فلم يكن ينكر عليها هذا التكبر الا وقد علم بطلان ما رونه وروى عمار بن
رزيق عن ابي اسحاق قال كنت عند الاسود بن يزيد في المسجد فقال الشعبي حدثني فاطمة
بنت قيس ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لها لا سكنى لك ولا تفقة قال فرمى الاسود محصا
ثم قال ويلك اتحدث بمثل هذا قدرفع ذلك الى عمر فقال لنا بتاركى كتاب ربنا وسنة
نبينا لقول امرأة لا تدري لعلها كذبت قال الله تعالى (لا تخرجوهن من بيوتهن) وروى الزمري
قال اخبرني عبيد الله بن عبد الله بن عتبة ان فاطمة بنت قيس اقتت بنت اخيها وقد طلقها زوجها بالانتقال
من بيت زوجها فانكر ذلك مروان فارسل الى فاطمة يسئلهما عن ذلك فذكرت ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم افتاها بذلك فانكر ذلك مروان وقال قال الله تعالى (لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يبحرهن)
قالت فاطمة انما هذا في الرجعي لقوله تعالى (لا تدري لعل الله يحدث بعد ذلك امرا فاذا بلغن اجلهن
فامسكوهن بمعروف) فقال مروان لم اسمع بهذا الحديث من احد قبلك وسأخذ بالصحة
التي وجدت الناس عليها فقد ظهر من هؤلاء السام التكبر على فاطمة في روايتها اهذا
الحديث ومعلوم انهم كانوا لا ينكرون روايات الافراد بالنظر والمقايسة فلولا اهم قد علموا
خلافه من السنة ومن ظاهر الكتاب لما انكروا عليها وقد استفاض خبر فاطمة في الصحابة
فلم يعمل به منهم احدا لاشياء روى عن ابن عباس رواه الحجاج بن ارطاة عن عطية عن
ابن عباس انه كان يقول في المطلقة ثلاثا والنوى عنها زوجها لانفقة اهما وتعتدان حيث
شأنا فهذا الذي ذكرنا في رد خبر فاطمة بنت قيس من جهة ظهور التكبر من السلف
عليها وفي روايتها ومعارضة حديث عمر اياه يلزم الفريقين من نفاة السكنى
والتفقة ومن نفي التفقة وانبت السكنى وهو لمن نفي التفقة دون السكنى الزم لانهم قد تركوا

حديثها في نفى السكنى لعله اوجبت ذلك فتلك العلة بعينها هي الموجبة لترك حديثها في نفى النفقة *
فان قيل انما لم يقبل حديثها في نفى السكنى لمخالفته لظاهر الكتاب وهو قوله تعالى (اسكنوهن
من حيث سكنتم) * قيل له قد احتجت هي في ان ذلك في المطلقة الرجعية ومع ذلك فان جاز
عليها الوهم والغلط في روايتها حديثا مخالفا للكتاب فكذلك سيلها في النفقة * وللحديث
عندنا وجه صحيح يستقيم على مذهبنا فيما روته من نفى السكنى والنفقة وذلك لانه قد روى انها
استطالت بلسانها على احمائها فامروها بالانتقال وكانت سبب الثقلة وقال الله تعالى (لا تخرجوهن
من بيوتهن ولا يخرجن الا ان يأتين بفاحشة مبينة) وقد روى عن ابن عباس في تأويله ان
تستطيل على اهلها فيخرجوها فلما كان سبب الثقلة من جهتها كانت بمنزلة الناشئة فسقطت
نفقتها وسكنها جميعا فكانت العلة الموجبة لاسقاط النفقة هي الموجبة لاسقاط السكنى وهذا
يدل على صحة اصلنا الذي قدمنا في ان استحقاق النفقة متعلق باستحقاق السكنى * فان قيل ليست النفقة
كالسكنى لان السكنى حق لله تعالى لا يجوز تراخيها على اسقاطها والنفقة حق لها لورضيته باسقاطها
لسقطت * قيل له لا فرق بينهما من الوجه الذي وجب قياسها عليها وذلك لان السكنى فيها
معنيان احدهما حق لله تعالى وهو كونها في بيت الزوج والآخر حجبها وهو ما يلزم في المال من اجرة
البيت ان لم يكن له ولورضيته بان تعطى هي الاجرة وتسقطها عن الزوج جاز فن حيث هي حق
في المال قد استويا * واختلفوا في نفقة الحامل المتوفى عنها زوجها فقال ابن عباس وابن مسعود
وابن عمر وشريح وابو المالكة والشعبي وابراهيم نفقتها من جميع المال وقال ابن عباس وجابر وابن الزبير
والحسن وابن المسيب وعطاء لان نفقة لها في مال الزوج بل هي على نفسها واختلف فقهاء
الامصار ايضا في ذلك فقال ابو حنيفة وابو يوسف وزفر ومحمد لاسكنى لها ولا نفقة في مال
الميت حاملا كانت او غير حامل وقال ابن ابي ليلى نفقتها في مال الزوج بمنزلة الدين على الميت
اذا كانت حاملا وقال مالك نفقتها على نفسها وان كانت حاملا ولها السكنى ان كانت الدار
للزوج وان كان عليه دين فالمرأة احق بسكنائها حتى تنقضي عدتها وان كانت في بيت بكراء
فأخرجوها لم يكن لها سكنى في مال الزوج هذه رواية ابن وهب وقال ابن القاسم عن مالك
لان نفقة لها في مال الزوج الميت ولها السكنى ان كانت الدار للميت وان كان عليه دين فهي احق بالسكنى
من الغرماء وتباع للغرماء ويشترط السكنى على المشتري وقال الاشجعي عن الثوري اذا كانت حاملا انفق
عليها من جميع المال حتى تضع فاذا وضعت انفق على الصبي من نصيبه وروى المعافى عنه ان نفقتها من
حصتها وقال الاوزاعي في المرأة بموت زوجها وهي حامل فلان نفقة لها وان كانت ام ولد فلها النفقة
من جميع المال حتى تضع وقال الليث في ام الولد اذا كانت حاملا منه فانه ينفق عليها من جميع
المال فان ولدت كان ذلك في حفظ ولدها وان لم تلد كان ذلك دينا يتبع به وقال الحسن بن صالح
للمتوفى عنها زوجها النفقة من جميع المال وقال الشافعي في المتوفى عنها زوجها قولين احدهما لها
السكنى والنفقة والآخر لاسكنى لها ولا نفقة * قال ابو بكر قد اتفق الجميع على ان لان نفقة
للمتوفى عنها زوجها غير الحامل ولا سكنى فوجب ان تكون الحامل مثلها لاتفاق الجميع على

ان هذه النفقة غير مستحقة للحمل الا ترى ان احدا منهم لم يوجبها في نصيب الحمل من الميراث
وانما قالوا فيه قولين قائل يحمل نفقتها من نصيبها وقائل يحمل النفقة من جميع مال الميت
ولم يوجبها احد في حصة الحمل فلما لم تحب النفقة لاجل الحمل ولم يجوز ان تكون مستحقة
لاجل كونها في العدة لانها لو وجبت للعدة لوجبت لغير الحامل فلم يبق وجه تستحق به
النفقة وايضا لما لم تستحق السكنى في مال الزوج بدلائل قد قامت عليه لم تستحق النفقة وايضا
فان النفقة اذا وجبت فانما تجب حالا فحالا فلما مات الزوج انتقل ميراثه الى الورثة وليس
للزوج مال في هذه الحال وانما هو مال الوارث فلا يجوز ايجابها عليهم * فان قيل تصير بمنزلة
الدين * قيل له الدين الذي ثبت في ميراث المتوفى انما يثبت باحد وجهين اما ان يكون ثابتا
على الميت في حياته او يتعلق وجوبه بسبب كان من الميت قبل موته مثل الجنايات وحفر البئر اذا وقع فيها
انسان بعد موته والنفقة خارجة عن الوجهين فلا يجوز ايجابها في ماله لعدم السبب الذي به تعلق وجوب
النفقة وعدم ماله بزواله الى الورثة الا ترى ان النكاح قد يبطل بالموت وان ملك الميت قد زال الى الورثة فلم
يبق لايحباب النفقة وجه الا ترى ان غير الحامل لا نفقة لها بهذه الملة * فان قيل قال الله تعالى
(وان كن اولات حمل فاتفقوا عليهن) وهو عموم في المتوفى عنها زوجها والمطلقة كما كان
قوله (واولات الاحمال اجلهن ان يضمن حملهن) عموما في الصنفين * قيل له هذا غلط من
قبل ان قوله تعالى (اسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم) خطاب للازواج
وكذلك قوله تعالى (وان كن اولات حمل فاتفقوا عليهن) خطاب لهم وقد زال عنهم
الخطاب بالموت ولا جائز ان يكون ذلك خطابا لغير الازواج فلم تقض الآية لايحباب نفقة
المتوفى عنها زوجها بحال * وقوله تعالى (فان ارضعن لكم فأتوهن اجورهن) قد انتظم الدلالة على
احكام منها انها اذا رضيت بان ترضعه باجر مثلها لم يكن للاب ان يسترضع غيرها لامة اياه باعطاء
الاجر اذا ارضعت ويدل على ان الام اولى بمحضنة الولد من كل احد ويدل على ان الاجرة
انما تستحق بالفراغ من العمل ولا تستحق بالعقد لانه اوجبها بعد الرضاع بقوله (فان ارضعن لكم
فأتوهن اجورهن) وقد دل على ان لبن المرأة وان كان عينا فقد اجرى مجرى المنافع
التي تستحق بعقود الاجارات ولذلك لم يجوز اصحابنا بيع لبن المرأة كما لا يجوز عقد البيع على
المنافع وفارق لبن المرأة بذلك لبن سائر الحيوان الا ترى انه لا يجوز استئجار شاة لرضاع
صبي لان الاعيان لا تستحق بعقود الاجارات كما استئجار النحل والشجر * وقوله تعالى (وأتمروا
بينكم بمعروف) يعنى والله اعلم لا تشنط المرأة على الزوج فما تطلبه من الاجرة ولا يقصر
الزوج لها عن المقدار المستحق * وقوله تعالى (وان تمارستم فسترضع له اخرى) قيل انه
اذا طلبت المرأة اكثر من اجر مثلها ورضيت غيرها بان تأخذ باجر مثلها فللزوج ان يسترضع
الاجنية ويكون ذلك في بيت الام لانها احق باسأكه والكون عنده * وقوله تعالى (لينفق
ذو سعة من سعة) يدل على ان النفقة تفرض عليه على قدر امكانه وسعته وان نفقة المعسر
اقل من نفقة الموسر * وقوله تعالى (ومن قدر عليه رزقه فلينفق مما آتاه الله) قيل مناه

نية الطلاق اذا حرم امرأته فيكون بمنزلة قوله لها والله لا اقربك فيكون موليا واما اذا حرم غير
امرأته من المأكول والمشروب وغيرها فانه بمنزلة قوله والله لا آكل منه والله لا اشرب منه
ونحو ذلك لقوله تعالى (لم تحرم ما احل الله لك) ثم قال (قد فرض الله لكم تحلة ايمانكم)
فجعل التحريم يمينا فصارت اليمين في مضمون لفظ التحريم ومقتضاه في حكم الشرع فاذا اطلق
كان محمولا على اليمين الا ان ينوى غيرها فيكون مانوى فاذا حرم امرأته واراد الطلاق كان
طلاقا لاحتمال اللفظ له وكل لفظ يحتمل الطلاق ويحتمل غيره فانه متى اراد به الطلاق كان طلاقا
والاصل فيه قول النبي صلى الله عليه وسلم لركانة حين طلق امرأته البتة بالله ما ردت الا واحدة
فتضمن ذلك معنيين احدهما ان كل لفظ يحتمل الثلاث ويحتمل غيرها فانه متى اراد الثلاث كان
ثلاثا لولا ذلك لم يستحلفه عليها والثاني انه لم يلزمه الثلاث بوجود اللفظ وجعل القول قوله للاحتمال
فيه فصار ذلك اصلا في ان كل لفظ يحتمل الطلاق وغيره انا لانجمله طلاقا لا بمقارنة الدلالة لارادة
الطلاق * وبما يدل على ان اللفظ المحتمل للطلاق يجوز ايقاع الطلاق به وان لم يكن طلاقا في نفسه
ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لسودة اعتدي ثم راجعها فوقع الطلاق بقوله اعتدي لاحتماله له
ولا تعلم احدا من السلف منع ايقاع الطلاق بلفظ التحريم ومن قال منهم هو بيمين فانما اراد
به عندنا اذا لم تكن له نية الطلاق ولم يقاربه دلالة الحال * وزعم مالك ان من حرم على نفسه
شيئا غير امرأته انه لا يلزمه بذلك شيء وان ذلك ليس بيمين وقد ذكرنا ما اقتضى قوله تعالى (يا ايها
النبي لم تحرم ما احل الله لك) من كونه يمينا لقوله تعالى (قد فرض الله لكم تحلة ايمانكم) وانه
لا يجوز اسقاط موجب هذا اللفظ من كون الحرام يمينا برواية من روى ان النبي صلى الله عليه
وسلم حلف ان لا يشرب العسل ادغير جائز الاعتراض على حكم القرآن بخبر الواحد
ولان من روى اليمين يجوز ان يكون انما عني به التحريم وحده اذ كان التحريم يمينا * ويدل
من جهة النظر على ان التحريم بيمين ان المحرم للشيء على نفسه قد اقتضى لفظه ايجاب
الامتناع منه كالاشياء المحرمة وذلك في معنى النذر وقول القائل لله على ان لا افعل ذلك
فلما كان النذر يمينا بالسنة وافاق الفقهاء وجب ان يكون محرم الشيء بمنزلة النذر فوجب فيه كفارة
يمين اذا حثت كما نجب في النذر * وقوله تعالى (يا ايها الذين آمنوا قوا انفسكم واهليكم نارا)
روى عن علي في قوله (قوا انفسكم واهليكم) قال علموا انفسكم واهليكم الخبر وقال
الحسن تعلمهم وتأمرهم ونههم * قال ابو بكر وهذا يدل على ان علينا تعليم اولادنا واهلنا
الدين والخير وما لا يستعنى عنه من الآداب وهو مثل قوله تعالى (وأمر اهلك بالصلوة واصطبر
عليها) ونحو قوله تعالى للنبي صلى الله عليه وسلم (واندر عشيرتك الاقرين) ويدل على
ان للاقرب فالاقرب مناسبه في لزومنا تعليمهم وامرهم طاعة الله تعالى ويشهد له قول
النبي صلى الله عليه وسلم كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته ومعلوم ان الراعي كاعليه
حفظ من استرعى وحمايته والتماس مصالحه فكذلك عليه تأديبه وتعليمه وقال عليه السلام
فالرجل راع على اهله وهو مسؤول عنهم والامير راع على رعيته وهو مسؤول عنهم * وحدثنا

مطلب
يجب علينا تعليم
اولادنا واهلنا

عبد الباقي بن قانع قال حدثنا اسماعيل بن الفضل بن موسى قال حدثنا محمد بن عبد القادر
 حفص قال حدثنا محمد بن موسى السعدي عن عمرو بن دينار قهرمان آل الزبير عن
 سالم عن ابيه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ما نحل والد ولدا خيرا من ادب حسن
 * وحدثنا عبد الباقي قال حدثنا الحضرمي قال حدثنا جبارة قال حدثنا محمد بن
 الفضل عن ابيه عن عطية عن ابن عباس قال قال النبي صلى الله عليه وسلم حق
 الولد على والده ان يحسن اسمه ويحسن اديه * وحدثنا عبد الباقي قال حدثنا
 عبد الله بن موسى بن ابي عثمان قال حدثنا يحيى بن معين قال حدثنا محمد بن ربيعة قال
 حدثنا محمد بن الحسن بن عطية قال حدثنا محمد بن عبد الرحمن عن ابي هريرة قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا بلغ اولادكم سبع سنين فعلموهم الصلاة واذا بلغوا عشر
 سنين فاضرؤوهم عليها وفرقوا بينهم في المضاجع * وقوله تعالى ﴿ يا ايها النبي جاهد الكفار
 والمنافقين واغلظ عليهم ومأواهم جهنم ﴾ قال الحسن اكثر من كان يصيب الحدود في ذلك
 الزمان المنافقون فامر ان يغلظ عليهم في اقامة الحد وقيل جهاد المنافقين بالقول وجهاد الكفار
 بالحرب * قال ابو بكر فيه الدلالة على وجوب القلظة على الفرقين من الكفار والمنافقين
 ونهى عن مقارنتهم ومعاشرتهم وروى عن ابن مسعود قال اذا لم تقدر وان تنكروا على الفاجر
 قالقوه بوجه مكفهر * وقوله تعالى ﴿ فحاشاها ﴾ قال ابن عباس كانتا منافقتين مازنت امرأه
 نبي قط وكانت خياتهما ان امرأة نوح عليه السلام كانت تقول للناس انه مجنون وكانت امرأة
 لوط عليه السلام تدل على الضيف . آخر سورة التحريم

سورة نون

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى ﴿ ولا تطع كل حلاف مهين ﴾ قيل من حلف بالله كاذبا وسماه مهينا لاستجازه
 الكذب والحلف عليه والحلاف اسم لمن اكثر الحلف بحق او باطل وقد نهى الله عن ذلك
 بقوله ﴿ ولا تجعلوا الله عرضة لايماكم ﴾ * وقوله تعالى ﴿ هاز مشاء يغتم ﴾ يعنى وقاما في الناس
 حاثبا لهم بما ليس فيهم وقوله مشاء بهم يعنى بقل الكلام من بعض الى بعض على وجه
 التضريب بينهم وقال النبي صلى الله عليه وسلم لا بدخل الحنة قتات يعنى التمام * وقوله تعالى
 ﴿ عتل بعد ذلك زيم ﴾ قيل في القتل انه القبط الغليظ والزيم الدعوى وحدثنا عبد الباقي بن
 قانع قال حدثنا الحسين بن اسحاق النسري قال حدثنا الوليد بن عتبة قال حدثنا الوليد بن مسلم
 قال حدثنا ابوتشية ابراهيم بن عثمان عن عثمان بن عمير البجلي عن شهر بن حوشب
 عن سداد بن اوس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا بدخل الحنة جواظ ولا جعظرى
 ولا عتل زيم قلت وما الجواظ قال كل جاع قلت وما الجعظرى قال القبط الغليظ قلت
 وما العتل الزيم قال رجب الجوف . آخر سورة نون

ومن سورة سأل سائل

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى ﴿الذين هم على صلاتهم دائمون﴾ روى ابوسلمة عن عائشة قالت كان احب الصلاة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ما ديم عليه وقرأت الذين هم على صلاتهم دائمون وعن ابن مسعود قال دائمون على مواقيتها وعن عمران بن حصين في الآية قال الذي لا يلتفت في صلاته ﴿وقوله تعالى للسائل والمحروم﴾ روى عن ابن عباس الذي يسئل والمحروم الذي لا يستعجل له تجارة وقال ابو قلابة المحروم من ذهب ماله وقال الحسن بن محمد بعث النبي صلى الله عليه وسلم سرية فغنمت خباء آخرون بعد ذلك فنزلت ﴿في اموالهم حق معلوم للسائل والمحروم﴾ وعن انس عن النبي صلى الله عليه وسلم ان المحروم من حرم وصيته ﴿قال ابوبكر قد ذكرنا فيما تقدم معنى المحروم واختلافهم فيه . آخر سورة سأل سائل

ومن سورة المزمل

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى ﴿يا ايها المزمل قم الليل الا قليلا﴾ روى زرارة بن اوفى عن سعد بن هشام قال قلت لعائشة انبئني عن قيام رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت اما تقرأ هذه السورة ﴿يا ايها المزمل قم الليل الا قليلا﴾ قلت بلى قالت فان الله افترض القيام في اول هذه السورة فقام النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه حتى انتفخت اقدامهم وامسك الله تعالى خاتمها اتى عشر سهرات ثم انزل التحفيف في آخر السورة فصار قيام الليل تطوعا بعد فريضة وقال ابن عباس لما نزلت اول المزملة كانوا يقومون نحو قيامهم في شهر رمضان حتى نزل آخرها وكان بين نزول اولها وآخرها نحو سنة ﴿وقوله تعالى ﴿ورتل القرآن ترتيلا﴾ قال ابن عباس بينه وبيننا وقال طاوس بينه حتى تفهمه وقال مجاهد ﴿ورتل القرآن ترتيلا﴾ قال وآل بعضه على اربعين على تؤدة ﴿قال ابوبكر لا خلاف بين المسلمين في نسخ فرض قيام الليل وانه مندوب اليه مرغ فيه وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم آثار كثيرة في الحث عليه والترغيب فيه روى ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال احب الصلاة الى الله صلاة داود كان ينام نصف الليل ويقوم ثلثه وينام سدسه واحب الصيام الى الله صيام داود كان يصوم يوما ويفطر يوما وروى عن علي ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي بالليل ثمانى ركعات حتى اذا انفجر عمود الصبح او تر بثلاث ركعات ثم سبج وكبر حتى اذا انفجر الفجر صلى ركعتي الفجر وعن عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي من الليل احدى عشرة ركعة ﴿وقوله تعالى ﴿ان ناشئة الليل هي اشد وطأ﴾ قال ابن عباس وابن الزبير اذا نشأت قائما فهي ناشئة الليل كله وقال مجاهد الليل كله اذا قام يصلي فهو ناشئة وما كان بعد العشاء فهو ناشئة وعن الحسن مثله وقال في قوله تعالى ﴿اسد وطأ واقوم قِيلا﴾ قال اجهد للبدن واثبت في الخير وقال مجاهد واقوم قِيلا قال اثبت قراءة ﴿وقوله تعالى ﴿واذا كرا سم ربك وتبتل اليه

مطلب
في قيام الليل

تبتلياً قال مجاهد اخلص اليه اخلاصاً وقال قتادة اخلص اليه الدماء والعبادة وقيل الانقطاع الى الله وتأمل الخير منه دون غيره ومن الناس من يحتج به في تكبيره الافتتاح لانه ذكر في بيان الصلاة فيدل على جواز الافتتاح بسائر اسماء الله تعالى وقوله تعالى ﴿سبحاً طويلاً﴾ قال قتادة فراغاً طويلاً وقوله تعالى ﴿هي اشد وطاء﴾ قال مجاهد واطأ اللسان القلب مواطأة ووطاء ومن قرأ وطأ قال معناه هي اسد من عمل النهار وقوله تعالى ﴿ان ربك يعلم انك تقوم ادنى من نثنى الليل ونصفه وثلاث﴾ الى قوله تعالى ﴿فاقرؤا ما ينسر من القرآن﴾ قال ابو بكر قد انتظمت هذه الآية معاني احدها انه نسخ به قيام الليل المفروض كان بدياً والثاني دلالتها على لزوم فرض القراءة في الصلاة بقوله تعالى ﴿فاقرؤا ما ينسر من القرآن﴾ والثالث دلالتها على جواز الصلاة بقليل القراءة والرابع انه من ترك قراءة فاتحة الكتاب وقرأ غيرها اجزاء وقد ينذلك فيما سلف ﴿فان قيل انما نزل ذلك في صلاة الليل وهي منسوخة﴾ قيل له انما نسخ فرضها ولم ينسخ شرائطها وسائر احكامها وايضا فقد امرنا بالقراءة بعد ذكر التسييح بقوله تعالى ﴿فاقرؤا ما ينسر منه﴾ فان قيل فاما امره بذلك في التطوع فلا يجوز الاستدلال به على وجوبها في الصلاة المكتوبة قيل له اذا ثبت وجوبها في التطوع فالفرض مثله لان احدا لم يفرق بينهما وايضا فان قوله تعالى ﴿فاقرؤا ما ينسر من القرآن﴾ يقتضي الوجوب لانه امر والامر على الوجوب ولا موضع يلزم قراءة القرآن الا في الصلاة فوجب ان يكون المراد القراءة في الصلاة ﴿فان قيل اذا كان المراد به القراءة في صلاة التطوع والصلاة نفسها ليست بفرض فكيف يدل على فرض للقراءة﴾ قيل له ان صلاة التطوع وان لم تكن فرضاً فان عليه اذا وصلها ان لا يصلها الا بقراءة ومتى دخل فيها صارت القراءة وجباً كما ان عليه استيفاء شرائطها من الطهارة وستر العورة وكان الانسان ليس عليه عقد السلم وسائر عقود البياعات ومتى ما قصد الى عقدها فعليه ان لا يعقدها الا على ما اباحه الشريعة الا ترى الى قوله عليه السلام من اسلم فاسلم في كيل معلوم ووزن معلوم الى اجل معلوم وليس عليه عقد التسليم ولكنه متى قصد الى عقده فعليه ان يعقده بهذه الشرائط ﴿فان قيل انما المراد بقوله تعالى ﴿فاقرؤا ما ينسر من القرآن﴾ الصلاة نفسها فلا دلالة به على وجوب القراءة فيها﴾ قيل له هذا غلط لان فيه صرف الكلام عن حقيقة معناه الى المجاز وهذا لا يجوز الابدالة وعلى انه لو سلم لك ما ادعيت كانت دلالة فاتمة على فرض القراءة لانه لم يعبر عن الصلاة بالقراءة الا وهي من اركانها كما قال تعالى ﴿وذا قيل لهم اركعوا لا اركعون﴾ قال مجاهد اراد به الصلاة وقال ﴿واركعوا مع الراكعين﴾ والمراد به الصلاة معبر عن الصلاة بالركوع لانه من اركانها. آخر سورة المزمل

ومن سورة المدثر
بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى ﴿ولا تمنن تستكثر﴾ قال ابن عباس وابراهيم ومجاهد وفتادة والضحاك لا تعط

عطية لتعطى أكثر منها وقال الحسن والربيع بن انس لآتمن حسناتك على الله مستكثرا لها فتقصك ذلك عند الله وقال آخرون لا آتمن بما اعطاك الله من النبوة والقرآن مستكثرا به الاجر من الناس وعن مجاهد ايضا لا تضعف في عملك مستكثرا لطاعتك ﷺ قال ابو بكر هذه المعاني كلها يحتملها اللفظ وجائز ان يكون جميعها مراد به فالوجه حمله على العموم في سائر وجوه الاحمال ﷺ وقوله تعالى ﴿وَيَاكَ قَطْمِرٌ﴾ بدل على وجوب تطهير الثياب من النجاسات للصلاة وانه لا يجوز الصلاة في الثوب المتجسس لان تطهيرها لا يجب الا للصلاة وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه رأى عمارا يغسل ثوبه فقال مم تغسل ثوبك فقال من نخامة فقال انما يغسل الثوب من الدم والبول والمني وقالت عائشة امرنى رسول الله صلى الله عليه وسلم بغسل المني من الثوب اذا كان رطبا وزعم بعضهم ان المراد بذلك ما روى عن ابي رزن قال عمك اصلحه وقال ابراهيم (وثياك قطهر) من الآثم وقال عكرمة امره ان لا يابس ثيابه على عذرة وهذا كله مجاز لا يجوز صرف الكلام الى الابدالة واحتج هذا الرجل بانه لا يجوز ان يظن ان النبي صلى الله عليه وسلم كان محتاج الى ان يؤمر بغسل ثيابه من البول وما شبهه ﷺ قال ابو بكر وهذا كلام شديد الاختلال والفساد والتناقض لان في الآية امر النبي صلى الله عليه وسلم بهجر الاوثان بقوله تعالى (والرحز فاهجر) ومعلوم انه صلى الله عليه وسلم كان هاجرا للاوثان قبل النبوة وبعدها وكان محتسبا للآثام والعذرات في الحالين فادحا خطابه بترك هذه الاشياء وان كان النبي صلى الله عليه وسلم قبل ذلك باركا لها فتطهير الثياب لاجل الصلاة مثله وقال الله تعالى مخاطبا نبيه صلى الله عليه وسلم (ولا تدع مع الله الها آخر) والنبي صلى الله عليه وسلم لم يدع مع الله الها قط فهذا يدل على تناقض قول هذا الرجل وفساده وزعم انه من اول ما نزل من القرآن قل كل شئ من الشرائع من وضوء او صلاة او غيرها وانما يدل على انها الطهارة من اوثان الحاهلية وشركها والاعمال الحيثة وقد نقص هذا ما ذكره بديا من انه لم يكن محتاج الى ان يؤمر بتطهير الثياب من النجاسة أفترأ طم انه كان محتاج الى ان يوصى بترك الاوثان فاذا لم يكن محتاج الى ذلك لانه كان باركا لها وقد احرار ان مخاطب بتركها فكذلك طهارة الثوب واما قوله ان ذلك من اول ما نزل فما في ذلك مما يمنع امره بتطهير الثياب للصلاة هر ضها عليه وقد روى عن عائشة ومجاهد وعطاء ان اول ما نزل من القرآن (اقرا باسم ربك الذي خلق) . آخر سورة المدثر

ومن سورة القيامة

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تعالى ﴿يَوْمَ يُنْفَخُ الْفُجَاءُ﴾ بل الانسان على نفسه بصيرة ﷺ روى عن اس عباس انه قال ساهد على نفسه وقيل معناه بل الانسان على نفسه من نفسه بصيرة جوارحه شاهد به يوم القيامة ﷺ وقوله تعالى ﴿وَلَوْ اَنَّ مَعَادِرَهُ﴾ قال ابن عباس لو اعتذر وقبل مهادة نفسه عليه اولى من اعتذاره ﷺ قال ابو بكر

لما احتمل اللفظ هذه المعاني وجب حمله عليها ادلتنا في هذا ويدل على ان قوله مقبول على نفسه اذ جعله الله حجة على نفسه وساعدا عليها ولما عبر عن كونه شاهدا على نفسه بانه على نفسه بصيرة دل ذلك على تأكيد امر شهادته على نفسه وثبوتها فيوجب ذلك جواز عقوده واقراءه وجميع ما اعترف بلزوم نفسه . آخر سورة العيامة

ومن سورة الانسان بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى ﴿ويطعمون الطعام على حبه﴾ الى قوله تعالى ﴿واسيرا﴾ عن ابي وائل انه امر باسرى من المشركين قاصر من يطعمهم ثم قرأ ﴿ويطعمون الطعام على حبه﴾ الآية وقال قتادة كان اسيرهم يومئذ المشرك فاخوك المسلم احق ان تطعمه وعن الحسن واسيرا قال كانوا مشركين وقال معاهد الاسير المسجون وقال ابن جبير وعطاء ﴿ويطعمون الطعام على حبه مسكينا ونبييا واسيرا﴾ فالاهم اهل القبلة وغيرهم ة قال ابو بكر الاظهر الاسير المشرك لان المسلم المسجون لا يسمى اسيرا على الاطلاق وهذه الآية تدل على ان في اطعام الاسير قرينة يقتضى ظاهره جواز اعطائه من سائر الصدقات الا ان اصحابا لا يجزئون اعطائه من الزكوات وصدقات المواشي وما كان احدهم منها الى الامام ومحمد ابو حيفة ومحمد جوار اعطائه من الكفارات ومحوها وابو يوسف لا يجيز دفع الصدقة الواحدة الا الى المسام وقد يتناهى بها سلف . آخر سورة الانسان

ومن سورة المرسلات بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تعالى ﴿الم نجعل الارض كفانا احياء وامواتا﴾ قال الشعبي يعنى انه جعل طهرها الاحياء ونبطها للموات والكفات الصيام فارداد انها تغسلهم في الحالين وروى اسرايل عن ابي يحيى عن معاهد الم نجعل الارض كفانا قال بكفت الميت فلا يرى منه شيء واحياء قال الرجل في بيته لا يرى من عمله شيء ة قال ابو بكر وهذا يدل على ونحوب موارد الميت ودفعه ودفعه سخره وسائر ما يزاله وهذا يدل على ان شعره وشيئا من بدنه لا يجوز بيعه ولا التصرف به لان الله قد اوجب دفعه وقال النبي صلى الله عليه وسلم لعن الله الواصلة وهي التي تصل شعر غيرها بشعرها فمع الانتفاع به وهو معنى ما دلت عليه الآية وهذه الآية نظير قوله تعالى ﴿ثم امانه فاقبره﴾ يعنى انه جعل له قبرا وروى في تأويل الآية غير ذلك وعن ابن مسعود انه اخذ قلعة فدفنها في المسجد في الحصى ثم قال الله تعالى ﴿الم نجعل الارض كفانا احياء وامواتا﴾ وعن ابي امامة مثله واحذع عبيد بن عمير قلعة عن ابن عمر فطرحها في المسجد ة قال ابو بكر هذا التأويل لاسنى الاول وعمومه يقتضى الجميع . آخر سورة المرسلات

سورة ومن سورة اذا السماء انشقت بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى ﴿فلا أقسم بالشفق﴾ قال مجاهد الشفق النهار الانراء قال الله تعالى ﴿والليل وما وسق﴾ وقال عمر بن عبدالعزيز الشفق الياس واليابس قال ابو جعفر محمد بن علي الشفق السواد الذي يكون اذا ذهب الياس ﴿قال ابو بكر الشفق في الاصل الرقة ومنه ثوب شفق اذا كان رقيقا ومنه الشفقة وهودقة القلب واذا كان هذا اصله فهو بالياس اولى منه بالحرارة لان اجزاء الضياء رقيقة في هذه الحال وفي وقت الحرارة اكثف ﴿وقوله تعالى ﴿واذا قرئ﴾ عليهم القرآن لا يسجدون﴾ يستدل به على وجوب سجدة التلاوة لقدمه لتارك السجود عند سماع التلاوة وظاهره يقتضي ايجاب السجود عند سماع سائر القرآن الا انا خصصنا منه ما عدا مواضع السجود واستعملناه في مواضع السجود بعموم اللفظ ولا نالوا لم نستعمله على ذلك كناقدا لقينا حكمه رأسا ﴿فان قيل انما اراد به الخضوع لان اسم السجود يقع على الخضوع﴾ قيل له هو كذلك الا انه خضوع على وصف وهو وضع الجبهة على الارض كما ان الركوع والقيام والصيام والحج وسائر العبادات خضوع ولا يسمى سجودا لانه خضوع على صفة اذا اخرج عنها لم يسمى به . آخر سورة اذا السماء انشقت

سورة سبح اسم ربك الاعلى بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى ﴿وقد افلح من تزكى وذكر اسم ربه فصلى﴾ روى عن عمر بن عبد العزيز وابي العالية قال ادى زكاة الفطر ثم خرج الى الصلاة وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه امر باخراج صدقة الفطر قبل الخروج الى المصلى وقال ابن عباس السنة ان تحرج صدقة الفطر قبل الصلاة ﴿قال ابو بكر ويستدل بقوله تعالى ﴿وذكر اسم ربه فصلى﴾ على جواز افتتاح الصلاة بسائر الاذكار لانه لما ذكر عقيب ذكر اسم الله الصلاة متصلا به اذ كانت الفاء للتعقيب بلا تراخ دل على ان المراد افتتاح الصلاة . آخر سورة سبح

سورة البلد بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى ﴿فك رقبة﴾ روى ان النبي صلى الله عليه وسلم قال له رجل علمني عملا يدخلني الجنة قال اعتق النسمة وفك الرقبة قال أليس سواء يا رسول الله فقال لا اعتق النسمة ان تنفرد بعقها وفك الرقبة ان تعين في ثمنها ﴿قال ابو بكر قد اقتضى ذلك حواز اعطاء المكاتب من الصدقات لانه مبيعة في ثمنه وهو نحو قوله في شأن الصدقات وفي الرقاب ﴿وقوله تعالى ﴿ذي مسغبة﴾ ذي جماعة ﴿وقوله تعالى ﴿واوسكنا ذامرقة﴾ قال ابن عباس المتربة بقعة

التراب اى هو مطروح فى التراب لا يواريه عن الارض شئ وعن ابن عباس ايضا رواية المتربة شدة الحاجة من قولهم رب الرجل اذا افتقر * وقوله تعالى ﴿ ثم كان من الذين آمنوا ﴾ معناه وكان من الذين آمنوا فصارت ثم ههنا بمعنى الواو . آخر السورة

سورة الضحى

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى ﴿ قأما اليتيم فلا تقهر ﴾ قيل لا تقهره بظلمه واخذماله وخص اليتيم لانه لا ناصر له غير الله فنلفظ فى امره لتفليظ العقوبة على ظلمه وقدروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اتقوا ظلم من لا ناصر له غير الله * وقوله تعالى ﴿ واما السائل فلا تنهر ﴾ فيه نهى عن اغلاظ القول له لان الانتهاز هو الزجر واغلاظ القول وقد امر فى آية اخرى بحسن القول له وهو قوله تعالى ﴿ واما تعرضن عنهم ابتغاء رحمة من ربك ترجوها فقل لهم قولا ميسورا ﴾ وهذا وان كان خطابا للنبي صلى الله عليه وسلم فانه قد اريد به جميع المكلفين . آخر السورة

سورة الم نشرح

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى ﴿ فان مع العسر يسرا ﴾ ان مع العسر يسرا * حدثنا عبدالله بن محمد المروذى قال حدثنا الحسن بن ابى الربيع قال اخبرنا عبدالرزاق عن معمر عن الحسن فى قوله تعالى ﴿ ان مع العسر يسرا ﴾ قال خرج النبي صلى الله عليه وسلم يوما وهو مسرور يضحك وهو يقول لن يغاب عسر يسرين لن يغلب عسر يسرين ان مع العسر يسرا * قال ابوبكر رضى الله عنه ان العسر المذكور بديا هو المتعب به آخره لانه معروف بالالف واللام فيرجع الى المعهود المذكور واليسر الثانى غير الاول لانه منكور ولو اراد الاول لمرفه بالالف واللام * وقوله تعالى ﴿ فاذا فرغت فانصب ﴾ قال ابن عباس اذا فرغت من فرضك فانصب الى ما رغبتك تعالى فيه من العمل وقال الحسن فاذا فرغت من جهاد اعدائك فانصب الى ربك فى العبادة وقال قتادة فاذا فرغت من صلاتك فانصب الى ربك فى الدعاء وقال مجاهد فاذا فرغت من امر دنياك فانصب الى عبادة ربك وهذه المعانى كلها محتملة والوجه حمل اللفظ عليها كلها فيكون جميعها مرادا وان كان خطابا للنبي صلى الله عليه وسلم فان المراد به جميع المكلفين . آخر السورة

سورة ليلة القدر

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى ﴿ انا انزلناه فى ليلة القدر ﴾ الى قوله ﴿ ليلة القدر خير من الف شهر ﴾ قيل انما هى خير من الف شهر ليس فيها ليلة القدر وذلك لما يقسم فيها من الخير الكثير الذى

لا يكون مثله في ألف شهر فكانت أفضل من ألف شهر لهذا المعنى وإنما وجه تفضيل
الاوليات والا ما كن بعضها على بعض لما يكون فيها من الخير الجزيل والتفع الكثير واختلف
الروايات عن النبي صلى الله عليه وسلم في ليلة القدر متى تكون واختلفت الصحابة فيها فروى
عن النبي صلى الله عليه وسلم انها ليلة ثلاث وعشرين روى ابن عباس وروى ابو سعيد الخدري ان النبي
صلى الله عليه وسلم قال التمسوها في العشر الاواخر واطلبوها في كل وتر وعن ابن مسعود قال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة تسع عشرة من رمضان وليلة احدى وعشرين وليلة ثلاث وعشرين
وعن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال تحمروا ليلة القدر في السبع الاواخر
وروى انه قال في سبع وعشرين حدثنا محمد بن بكر البصري قال اخبرنا ابو داود قال حدثنا
حميد بن زنجوية النسائي قال حدثنا سعيد بن ابي صريم قال حدثنا محمد بن جعفر بن ابي
كثير قال اخبرنا موسى بن عقبة عن ابي اسحاق عن سعيد بن جبير عن ابن عمر قال سئل
النبي صلى الله عليه وسلم وانا اسمع عن ليلة القدر فقال هي في كل رمضان وحدثنا محمد
ابن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا سليمان بن حرب ومسدد قال حدثنا حماد بن زيد
عن عاصم عن زر قال قلت لابي بن كعب اخبرني عن ليلة القدر يا ابا المنذر فان صاحبنا يعني
عبد الله بن مسعود سئل عنها فقال من يقيم الحول يصيبها فقال رحم الله ابا عبد الرحمن والله
لقد علم انها في رمضان ولكن كره ان يتكلموا والله انها في رمضان ليلة سبع وعشرين قال ابو بكر
هذه الاخبار كلها جائز ان تكون صحيحة فتكون في سنة في بعض الليالي وفي سنة اخرى في غيرها
وفي سنة اخرى في العشر الاواخر من رمضان وفي سنة في العشر الاوسط وفي سنة في العشر الاول
وفي سنة في غير رمضان ولم يقل ابن مسعود من يقيم الحول يصيبها الا من طريق التوقيف
اذلا يعلم ذلك الابوحى من الله تعالى الى نبيه فثبت بذلك ان ليلة القدر غير مخصوصة بشهر
من السنة وانها قد تكون في سائر السنة ولذلك قال اصحابنا فيمن قال لامرأته انت طالق
في ليلة القدر انها لا تطلق حتى يمضي حول لانه لا يجوز ايقاع الطلاق بالشك ولم يثبت
انها مخصوصة بوقت فلا يحصل اليقين بوقوع الطلاق بمضي حول - آخر السورة

سورة ومن سورة لم يكن الذين كفروا

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ﴾ فيه امر باخلاص العبادة
له وهو ان لا يشرك فيها غيره لان الاخلاص ضد الاشراك وليس له تعلق بالية لا في وجودها
ولا في فقدانها فلا يصح الاستدلال به في ايجاب النية لانه متى اعتقد الايمان فقد حصل له
الاخلاص في العبادة ونفى الاشراك فيها - آخر السورة

ومن سورة ارأيت الذي يكذب بالدين

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى ﴿الذين هم عن صلاتهم ساهون﴾ قال ابن عباس يؤخرونها عن وقتها وكذلك قال مصعب بن سعد عن سعد وروى مالك بن دينار عن الحسن قال يسهون عن ميقاتها حتى يفوت وروى اسماعيل بن مسلم عن الحسن قال هم المناققون يؤخرونها عن وقتها يراؤن بصلاتهم اذا صلوا وقال ابو العالية هو الذي لا يدري اعلى سفع انصرف او على ور * قال ابوبكر يشهد لهذا التأويل ما حدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابوداود قال حدثنا احمد بن حنبل قال حدثنا عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان عن ابي مالك الاشجعي عن ابي حازم عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا غرار في الصلاة ولا تسليم ومعناه انه لا ينصرف منها على غرار وهو ساك فيها وبظيره ما روى ابوسعيد ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من شك في صلاته فلم يدر أثلاثا صلى اماربعا فليصل ركعة اخرى وان كان قد تمت صلاته فالركعة والسجدة ثمان له نافلة وروى عن مجاهد ساهون قال لاهون * قال ابوبكر كانه اراد انهم يسهون للهوهم عنها فانما استحقوا اللوم لتركهم للسهو لقلة فكرهم فيها اذ كانوا حرائين في صلاتهم لان السهو الذي ليس من فعله لا يستحق العقاب عليه * وقوله تعالى ﴿يدع اليتيم﴾ قال ابن عباس ومجاهد وقتادة يدفعه عن حقه * وقوله تعالى ﴿وبنعمون الماعون﴾ قال علي وابن عباس رواية وابن عمر وابن المسيب الماعون الزكاة وروى الحارث عن علي الماعون منع الفأس والقدر والدلو وكذلك قال ابن مسعود وعن ابن عباس رواية اخرى العارية وقال ابن المسيب الماعون المال وقال ابو عبيدة كل ما فيه منفعة فهو الماعون * قال ابوبكر يجوز ان يكون جميع ما روى فيه مرادا لان عارية هذه الآلات قد تكون واجبة في حال الضرورة البهاو مانعها مذموم مستحق للذم وقد يمنعها المانع لغير ضرورة فينبئ ذلك عن لزوم ومجانبة اخلاق المسلمين وقال النبي صلى الله عليه وسلم بعثت لائتم مكارم الاخلاق . آخر السورة

ومن سورة الكوثر

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى ﴿فصل لربك وانحر﴾ قال الحسن صلاة يوم النحر ونحر البدن وقال عطاء ومجاهد صل الصبح بجمع وانحر البدن معنى * قال ابوبكر وهذا التأويل يتضمن معنيين احدهما ايجاب صلاة الاضحية والثاني وجوب الانحية وقد ذكرناه فيما سلف وروى حماد بن سلمة عن عاصم الجحدري عن ابيه عن علي فصل لربك وانحر قال وضع اليد اليمنى على الساعد الايسر ثم وضعه على صدره وروى ابوالجوزاء عن ابن عباس ﴿فصل لربك وانحر﴾ قال وضع اليمنى على الشمال عند النحر في الصلاة * وروى عن عطاء انه رفع اليدين في الصلاة

وقال القراء يقال استقبل القبلة بحركه * فان قيل يبطل التأويل الاول حديث البراء بن مازب قال خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الاضحى الى البقيع فبدأ فصلى ركعتين ثم اقبل علينا بوجهه وقال ان اول نسكنا في يومنا هذا ان نبدأ بالصلاة ثم نرجع فتتحرر من فعل ذلك فقد وافق سنتنا من ذبح قبل ذلك فانما هو لم يحمله لاهله ليس من النسك في شيء فسمى صلاة العيد والتحرر سنة فدل على انه لم يؤمر بهما في الكتاب * قيل له ليس كما ظننت لان ماسنه الله وفرضه فجاز ان نقول هذا سنتنا وهذا فرضنا كما نقول هذا ديننا وان كان الله فرضه علينا وتأويل من تأوله على حقيقة نحر البدن اولى لانه حقيقة اللفظ ولانه لا يعقل باطلاق اللفظ غيره لان من قال نحر فلان اليوم عقل منه نحر البدن ولم يعقل منه وضع اليمين على اليسار وبدل على ان المراد الاول اتفاق الجميع على انه لا يضع يده عند النحر وقدروى عن على وابى هريرة وضع اليمين على اليسار اسفل السرة وقدروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يضع يمينه على شماله في الصلاة من وجوه كثيرة. آخر السورة

سورة الكافرين

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ﴾ * قال ابوبكر هذه الآية وان كانت خاصة في بعض الكفار دون بعض لان كثيرا منهم قد اسلموا وقد قال (ولاتم ما بدون ما عبد) فانها قد دلت على ان الكفر كله ملة واحدة لان من لم يسلم منهم مع اختلاف مذاهبهم مرادون بالآية ثم جعل دينهم دينا واحدا ودين الاسلام دينا واحدا فدل على ان الكفر مع اختلاف مذاهبه ملة واحدة . آخر السورة

سورة اذا جاء نصر الله

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى ﴿اذا جاء نصر الله والفتح﴾ روى انه فتح مكة وهذا يدل على انها فتحت عوة لان اطلاق اللفظ يقتضيه ولا ينصرف الى الصالح الابتقييد * وقوله تعالى ﴿وسبح بحمديك واستغفر﴾ روى ابو الضحى عن مسروق عن عائشة قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم يكثر ان يقول في ركوعه وسجوده سبحانك اللهم وبحمدك اللهم اغفر لي يتأول القرآن وروى الاعمش عن مسلم عن مسروق عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكثر ان يقول قبل ان يموت سبحانك اللهم وبحمدك استغفرك واتوب اليك قالت قلت يا رسول الله ماهذه الكلمات التي اراك قد احدثتها قال جمعت لي علامة في امتي اذا رأيتها قلها اذا جاء نصر الله والفتح الى آخرها . آخر السورة

ومن سورة تبت

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى ﴿وما غنى عنه ماله وما كسب﴾ روى عن ابن عباس وما كسب يعنى ولده وسماه ابن عباس الكسب الحديث وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم ان افضل ما اكل الرجل من كسبه وان ولده من كسبه ❦ قال ابوبكر هو كقوله انت ومالك لايبك وهو يد على محبة استيلا دالاب لحارية ابنه وانه مصدق عليه وتصير ام ولده ويدل على ان الوالد لا يقتل ولده لانه ساء كسباله كالا نقاد لعبد الذي هو كسبه ❦ وقوله تعالى ﴿وسيعلى نارا ذات لهب﴾ احدى الدلالات على محبة نبوة النبي صلى الله عليه وسلم لانه اخبرناه وامرأته سيموتان على الكفر ولا يسلمان فوجد مخبره على ما خبره وقد كان هو وامرأته سمعا بهذه السورة ولذلك قالت امرأته ان محمدا هجانا فلو انهما قالا قد اسلمنا واظهرنا ذلك وان لم يعتقداه لكنا قدردا هذا القول ولكان المشركون يحدون متعلقا ولكن الله علم انهما لا يسلمان لا باظهاره ولا باعتقاده فاخبر بذلك وكان مخبره على ما خبره وهذا بظير قوله لوقال انكما لا تتكلمان اليوم فلم يتكلما مع ارتفاع الموانع ومحبة الآلة فيكون ذلك من اظهر الدلالات على محبة نبوته وانما ذكر الله ابا لهب بكنيته وذكر النبي صلى الله عليه وسلم باسمه وكذلك زيد وكل من ذكره في الكتاب فانما ذكرهم بالاسم دون الكنية لان ابا لهب كان اسمه عدالمزى وغير جازر تسميته بهذا الاسم فلذلك عدل عن اسمه الى كنيته . آخر السورة

ومن سورة الفلق

بسم الله الرحمن الرحيم

حدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابوداود قال حدثنا عبدالله بن محمد الثقفي قال حدثنا محمد بن سلمة عن محمد بن اسحاق عن سعيد بن ابى سعيد المقبرى عن ابيه عن عقبة بن عامر قال بينا انا اسير مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بين الجحفة والابواء اذ غشيتنا ريح وظلمة شديدة فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يتعوذ باعوذ رب الفلق واعوذ رب الناس ويقول يا عقبة تعوديهما فتعود متعود بمثلهما قال وسمعتة يؤمن بهما في الصلاة ❦ وروى عن جعفر بن محمد قال جاء جبريل الى النبي صلى الله عليه وسلم ورفاه بالمعوذتين وقالت عائشة امرنى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان استرقى من العين وروى الشعبي عن بريدة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا رقية الا من عين او حمى وعن انس عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله ❦ وحدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابوداود قال حدثنا محمد بن العلاء قال حدثنا ابومعاوية قال حدثنا الاعمش عن عمرو بن مرة عن يحيى بن الجزار عن ابن اخى زبب امرأة عبدالله عن زينب امرأة عبدالله عن عبدالله قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان الرقى والتمائم

والثولة شرك قالت قلت لم تقول هذا والله لقد كانت عيني تقذف فكنت اختلف الى بلاد
اليهودى يرقينى فاذا رقتنى سكنت فقال عبدالله انما ذلك عمل الشيطان كان يخسها بيده
فاذا رقاها كف عنها انما يكفيك ان تقولى كما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
اذهب الباس رب الناس اشف انت الشافى لاشفاء الاشفاؤك شفاء لا يغادر سقما
وقوله تعالى ﴿ومن شر الثقات في العقد﴾ قال ابو صالح الثقات في العقد السواحر وروى
معمر عن قتادة انه تلا ﴿ومن شر الثقات في العقد﴾ قال اياكم وما يخالط السحر من هذه الرقى
قال ابوبكر الثقات في العقد السواحر ينفثن على العليل ويرقونه بكلام فيه كفر وشرك
وتعظيم للكواكب ويعطمن العليل الادوية الضارة والسموم القاتلة ويختالون في التوصل الى
ذلك ثم يزعمون ان ذلك من رقاهم هذا لمن اردن ضرره وتلقه وامامن يزعمون انهم يردون
نفعه فينفثن عليه ويوهمن انهم ينفعون بذلك وربما يسقينه بعض الادوية النافعة فيتفق للعليل
خفة الوجع فالرقية المنهى عنها هي رقية الجاهلية لما تضمنته من الشرك والكفر واما الرقية
بالقران وبذكر الله تعالى فانها جائزة وقد امر بها النبي صلى الله عليه وسلم وندب اليها وكذلك
قال اصحابنا في التبرك بالرقية بذكر الله وانما امر الله تعالى بالاستعاذة من شر الثقات في العقد
لان من صدق بانهم ينفعون بذلك كان ذلك ضررا عليه في الدين من حيث يعتقد جواز نفعها
وضررها بتلك الرقية ومن جهة اخرى شرهم فيما يحتلن من سقى السموم والادوية الضارة
وقوله تعالى ﴿ومن شر حاسد اذا حسد﴾ حدثنا عبدالله بن محمد قال حدثنا الحسن بن ابي
الربيع قال اخبرنا عبدالرزاق عن معمر عن قتادة في قوله تعالى ﴿ومن شر حاسد اذا حسد﴾
قال يقول من شر عينه ونفسه قال ابوبكر قد روت طائفة ان النبي صلى الله عليه وسلم
امرها ان تسترقى من العين وروى ابن عباس وابو هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال
العين حق والاعخبار عن النبي صلى الله عليه وسلم بصحة العين متظاهرة قال حدثنا ابن
فانع قال حدثنا القاسم بن زكريا قال حدثنا سويد بن سعيد قال حدثنا ابو ابراهيم السقاء
عن ليث عن طاوس عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم العين حق فلو كان
شيء يسبق القدر لسبقته العين فاذا استعسلتم فاغسلوا قال ابوبكر زعم بعض الناس
ان ضرر العين انما هو من جهة شيء يفصل من العائن فيتصل بالعين وهذا هو شر وجهل
وانما العين في الشيء المستحسن عند العائن فيتفق في كثير من الاوقات ضرر يقع بالمعين ويشبه
ان يكون الله تعالى انما يفعل ذلك عند اعجاب الانسان بما يراه تذكيره لثلاث يركن الى الدنيا
ولا يحب بشيء منها وهو نحو ما روى ان العضاء ناقة رسول الله صلى الله عليه وسلم لم تكن تسبق فجاء
امرأته على قعوده فساق بها فسبقها فشق ذلك على اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فقال
صلى الله عليه وسلم حق على الله ان لا يرفع شيئا من الدنيا الا وضعه وكذلك امر العائن عند اعجابه بما يراه
ان بذكر الله وقدرته فيرجع اليه ويتوكل عليه قال الله تعالى ﴿ولولا اذ دخلت جنتك قلت
ما شاء الله لا قوة الا بالله﴾ فاخبر بهلاك جنته عند اعجابه بها بقوله فقال ﴿ودخل جنته وهو ظالم

لنفسه قال ما ظن ان تبيد هذه ابداً الى قوله تعالى (ولولا اذ دخلت جنتك قلت ما شاء الله لا قوة الا بالله) اى لتبقى عليك نعم الله تعالى الى وقت وفاتك وحدثنا عبد الباقي قال حدثنا اسماعيل ابن الفضل قال حدثنا العباس بن ابي طالب قال حدثنا حجاج قال حدثنا ابو بكر الهذلي عن ثمامة عن انس قال قال النبي صلى الله عليه وسلم من رأى شيئاً عجباً فقال الله الله ما شاء الله لا قوة الا بالله لم يضره شيء . والله الموفق .

هذا آخر كتاب احكام القرآن والله سبحانه هو الموفق المستعان



قد تم طبع هذا الكتاب المستطاب بلطف الله الملك الوهاب في عصر امير المؤمنين السلطان الاعظم والخان الافخم السلطان ابن السلطان محمد وحيدين خان ادام الله ايام خلافته وسلطته ووالى احسانه وانعامه على رعيته في [مطبعة

الاقواف الاسلاميه] المؤسسة من طرف نظارة الاوقاف السنية لطبع

المؤلفات القديمة البهية بالقسطنطينية المحمية في اوائل رجب المرجب

لسنة ثمان وثلاثين وثلاثمائة والف من هجرة من هو ممنوع

باكل وصف صلى الله عليه وعلى آله واصحابه

وسلم تسليماً كثيراً

60892



5801
5801

فهرست الجزء الثالث من احكام القرآن

رقم	الموضوع
٢	سورة الانعام
٢	(باب الهى عن محاسبة الطالبين)
٥	مطلب الاقوال فى ترك التسمية على الذبح
٩	ذكر الخلاف فى الموحى فى العشر
١٣	ذكر الخلاف فى اعتبار ما صح فيه الحق
١٤	ذكر الخلاف فى اجماع العشر والخراج
١٧	مطلب فى لحوم الجمر الاهليه
١٨	مطلب الكلام فى لحمار الوحش ادا الم
١٨	مطلب الكلام فى دى الداب من السباح ودى الخلف من الطير
١٩	مطلب فى الكلام على المص
٢٠	مطلب فى الكلام على هوام الارص
٢١	مطلب فى لحوم الابل الخلالة
٢٨	سورة الاحراف
٢٨	مطلب لايحور الاعتراض على حكم المرآة ما حار الآحاد
٣٠	مطلب فى ستر العورة
٣١	مطلب فى وحيوت فعل المكتوبات فى جماعه
٣١	مطلب فى ستر العورة فى الصلاة
٣٦	مطلب فى بطلان قول من دعى العام سقاء مدة لذيها
٣٧	مطلب فى المعفو والامر بالمعروف
٣٩	(باب الفرامة حلف الامام)
٤٤	سورة الاحزاب
٤٧	الكلام فى الفرار من الرحف
٥٠	الكلام فى قسمة الغنائم
٥١	ذكر الخلاف فى القتل
٥٣	مطلب فى سب القتل
٥٥	مطلب ادا قال الامير من اصاب سياً فهو له
٥٥	مطلب فمن دخل دار الحرب معيراً لميرادن الامام
٥٦	مطلب فى المدد بلحق الجيش فى دار الحرب قل احرار الميمه
٥٧	(باب سهمان الحل)
٥٧	ذكر الخلاف فى سهم الفارس

٦٠	(باب قسمة الحسن)	٧٦	(سورة تراءة)
٦٩	(باب الهدية والموادعة)	٨٢	مطلب فيما فعله ابو بكر الصديق رضى الله عنه بالذين امتنعوا من اداء الزكاة
٧١	(باب الاسارى)	٨٣	مطلب يجب عينا بيان دلائل الواحد والرسالة ويعلم امور الدين
٧٢	(باب النوازل بالهجرة)	٨٤	مطلب يجب على الامام جمع اهل الدمة
٧٦		٨٥	مطلب في حكم من شتم النبي صلى الله عليه وسلم
٨٢	مطلب فيما فعله ابو بكر الصديق رضى الله عنه بالذين امتنعوا من اداء الزكاة	٨٧	مطلب في حجة الاحماع
٨٣	مطلب يجب عينا بيان دلائل الواحد والرسالة ويعلم امور الدين	٨٨	مطلب هل يجوز دخول المشرك المسجد
٨٤	مطلب يجب على الامام جمع اهل الدمة	٩٠	(باب احد الحرية من اهل الكتاب)
٨٥	مطلب في حكم من شتم النبي صلى الله عليه وسلم	٩٠	مطلب في تفسير دين الحق
٨٧	مطلب في حجة الاحماع	٩١	مطلب اهل الكتاب هم اليهود والنصارى
٨٨	مطلب هل يجوز دخول المشرك المسجد	٩١	مطلب في الصائين وبعض فرق النصارى
٩٠	(باب احد الحرية من اهل الكتاب)	٩٣	(باب حكم نصارى نبي تملك)
٩٠	مطلب في تفسير دين الحق	٩٥	مطلب في محاوراة الرشيد مع محمد بن الحسن
٩١	مطلب اهل الكتاب هم اليهود والنصارى	٩٦	(باب من تؤخذ منه الحرية)
٩١	مطلب في الصائين وبعض فرق النصارى	٩٦	مطلب في مقدار الحرية
٩٣	(باب حكم نصارى نبي تملك)	٩٨	في تمييز الطبقات في الحرية
٩٥	مطلب في محاوراة الرشيد مع محمد بن الحسن	١٠٠	(باب وقت وحوث الحرية)
٩٦	(باب من تؤخذ منه الحرية)	١٠٢	مطلب كان آل مروان يأخذون احرية ممن اسلم من اهل لدمه
٩٦	مطلب في مقدار الحرية	١٠٢	في حراج الارض هل هو حره
٩٨	في تمييز الطبقات في الحرية	١٠٣	(فصل كيف صار اقرار الكفار على كفرهم ماداء الحرية)
١٠٠	(باب وقت وحوث الحرية)	١٠٥	في زكاة الذهب والفضة
١٠٢	مطلب كان آل مروان يأخذون احرية ممن اسلم من اهل لدمه	١٠٧	مطلب في زكاة الخبي
١٠٢	في حراج الارض هل هو حره	١٠٨	(فصل في وحوث الزكاة في الذهب والفضة بمجموعهما)
١٠٣	(فصل كيف صار اقرار الكفار على كفرهم ماداء الحرية)	١٠٩	مطلب قد احتشد محمد بن موسى الميمم في كشف حقيقة قول النبي صلى الله عليه وسلم
١٠٥	في زكاة الذهب والفضة		(ان الرمان قد استدار كهيئته) الخ ثمانى سين
١٠٧	مطلب في زكاة الخبي	١١٢	(باب فرض الفير والجهاد)
١٠٨	(فصل في وحوث الزكاة في الذهب والفضة بمجموعهما)	١١٨	مطلب في الجهاد بالمال
١٠٩	مطلب قد احتشد محمد بن موسى الميمم في كشف حقيقة قول النبي صلى الله عليه وسلم	١١٨	مطلب في الجهاد بالنفس

- ١١٩ مطلب في جهاد العلم
 ١١٩ مطلب في ان تعلم العلم افضل ام الجهاد
 ١١٩ مطلب يجوز الجهاد وان كان امير الجيش فاسقا
 ١١٩ مطلب في وحيو الاستعداد للجهاد
 ١٢٠ مطلب في بيان معنى الفقير والمسكين
 ١٢٣ مطلب في المؤلفة القلوب
 ١٢٨ (باب الفقير الذي يحور ان يعطى من الصدقة)
 ١٢٨ مطلب في بيان حد العا
 ١٣١ (باب دوى القرى الذين يحرم عليهم الصدقة)
 ١٣٤ (باب من لا يحور ان يعطى من الزكاة من الفقراء)
 ١٣٨ فيما يعطى مسكين واحد من الزكاة
 ١٣٩ (باب دفع الصدقات الى صف واحد)
 ١٤٧ مطلب في محاورة الحسن بن على رضي الله عنهما مع حبيب بن مسلمة من اصحاب معاوية
 ١٥٣ (فصل في انواع الزكاة)
 ١٦٢ ﴿سورة نولس﴾
 ١٦٤ ﴿ومن سورة هود﴾
 ١٦٥ مطلب تح عمارة الارض للزراعة والعراس والانية
 ١٦٧ ﴿ومن سورة يوسف﴾
 ١٧٤ مطلب يحور للانسان ان يصف عسه بالعسل عند من لا يبرفه
 ١٧٤ مطلب العين حي
 ١٧٥ مطلب يحور للانسان ان يصل الى احد حبه ثما تنكسه الوصول له
 ١٧٦ مطلب يح على الامام ان يفعل مثل ما فعله يوسف عليه السلام اذا حاف هلاك الناس من لم يحط
 ١٧٦ مطلب يحور الاحياء في الوصول الى المناج
 ١٧٧ مطلب يحور للانسان اظهار صر مسه عند الحاجة اليه
 ١٨٠ ﴿ومن سورة الرعد﴾
 ١٨٢ ﴿ومن سورة ابراهيم﴾
 ١٨٣ ﴿ومن سورة النحل﴾
 ١٨٤ (باب السكر)
 ١٨٩ مطلب مامن حكم من احكام الدين لا وفي الكتاب
 ١٩٠ مطلب في صحة القول بالعباس
 ١٩٠ في الوفاء بالمهد

فهرست الجزء الثالث من احكام القرآن

مجموعه	
٢	سورة الانعام
٢	(باب الهى عن محاسبة الطالبين)
٥	مطلب الاقوال فى ترك السمية على الدخ
٩	ذكر الخلاف فى الموح فى العشر
١٣	ذكر الخلاف فى اعتنا ما يحق فيه الحق
١٤	ذكر الخلاف فى اجماع العشر والخراج
١٧	مطلب فى لحوم الحرم الاهليه
١٨	مطلب الكلام فى لحار الوحش ادا الم
١٨	مطلب الكلام فى دى الباب من الساع ودى المخلب من الطير
١٩	مطلب فى الكلام على المص
٢٠	مطلب فى الكلام على هوام الارص
٢١	مطلب فى لحوم الابل الخلالة
٢٨	سورة الاعراف
٢٨	مطلب لاصحور الاعتراض على حكم المرآة ما حار الآحاد
٣٠	مطلب فى ستر العورة
٣١	مطلب فى وحيوت فعل المكتوبات فى جماعه
٣١	مطلب فى ستر العورة فى الصلاة
٣٦	مطلب فى بسلان قول من يدعى العام سعاء مدة لديا
٣٧	مطلب فى المعو والامر بالمعروف
٣٩	(باب الفراءة حلف الامام)
٤٤	سورة الاحال
٤٧	الكلام فى العرار من الرحم
٥٠	الكلام فى قسمه المائ
٥١	ذكر الخلاف فى العفل
٥٣	مطلب فى ساب القتل
٥٥	مطلب ادا قال الامير من اصاب سباً فهو له
٥٥	مطلب فمن دخل دار الحرب معيرا بغير اذن الامام
٥٦	مطلب فى المدد ليلحق الجيش فى دار الحرب قبل احرار العبيد
٥٧	(باب سيمان الحبل)
٥٧	ذكر الخلاف فى سهم العارس

٦٠٥٩١/٨

٦٠	(باب قسمة الخس)
٦٩	(باب الهدية والموادعة)
٧١	(باب الاسارى)
٧٤	(باب الموارث بالهجرة)
٧٦	(سورة راءة)
٨٢	مطلب فيما فعله ابوبكر الصديق رضى الله عنه بالذين امتنعوا من اداء الزكاة
٨٣	مطلب بحث عينا بيان دلائل الوجود والرسالة وعلم امور الدين
٨٤	مطلب يجب على الامام حفظ اهل الدمة
٨٥	مطلب فى حكم من شتم النبى صلى الله عليه وسلم
٨٧	مطلب فى حجة الاحماع
٨٨	مطلب هل يجوز دخول المشرك المسجد
٩٠	(باب احد الحرية من اهل الكتاب)
٩٠	مطلب فى هسير دين الحق
٩١	مطلب اهل الكتاب هم اليهود والنصارى
٩١	مطلب فى الصائين وبعض فرق النصارى
٩٣	(باب حكم نصارى نى تملك)
٩٥	مطلب فى محاوراة الرشيد مع محمد بن الحسن
٩٦	(باب من تؤخذ منه الحرية)
٩٦	مطلب فى مقدار الحرية
٩٨	فى تمييز الطوائف فى الحرية
١٠٠	(باب وقت وجوب الحرية)
١٠٢	مطلب كان آل مروان يأخذون احرارهم من اسم من اهل لدمه
١٠٢	فى حراج الارض هل هو حره
١٠٣	(فصل كيف حار اقرار الكفار على كفرهم ماداء الحرية)
١٠٥	فى زكاة الذهب والفضة
١٠٧	مطلب فى زكاة الخلى
١٠٨	(فصل فى وجوب الزكاة فى الذهب والفضة بمجموعهما)
١٠٩	مطلب قد احتج محمد بن موسى المصمى فى كشف حقيقة قول النبى صلى الله عليه وسلم (ان الزمان قد استدار كهيئته) الخ ثمانى سين
١١٢	(باب فرض الفير والجهاد)
١١٨	مطلب فى الجهاد بالمال
١١٨	مطلب فى الجهاد بالنفس

- ١١٩ مطلب في جهاد العلم
 ١١٩ مطلب في ان تعلم العلم افضل ام الجهاد
 ١١٩ مطلب يجوز الجهاد وان كان امير الجيش فاسقا
 ١١٩ مطلب في وحيو الاستيذان للجهاد
 ١٢٠ مطلب في بيان معنى العقر والمسكين
 ١٢٣ مطلب في المؤلفة القلوب
 ١٢٨ (باب العقر الذي يحور ان يعطى من الصدقة)
 ١٢٨ مطلب في بيان حد العا
 ١٣١ (باب دوى القرى الدين يحرم عليهم الصدقة)
 ١٣٤ (باب من لا يحور ان يعطى من الزكاة من الفقراء)
 ١٣٨ فيما يعطى مسكين واحد من الزكاة
 ١٣٩ (باب دفع الصدقات الى صف واحد)
 ١٤٧ مطلب في محاوره الحسن بن على رضي الله عنهما مع حبيب بن مسلمة من اصحاب معاوية
 ١٥٣ (فصل في انواع الزكاة)
 ١٦٢ ﴿سورة نولس﴾
 ١٦٤ ﴿ومن سورة هود﴾
 ١٦٥ مطلب تحت عمارة الارض للزرعة والمراش والابنية
 ١٦٧ ﴿ومن سورة يوسف﴾
 ١٧٤ مطلب يحور للانسان ان يصف عنه بالفصل عند من لا يعرفه
 ١٧٤ مطلب العين حق
 ١٧٥ مطلب يحور للانسان ان يصل الى احد جمعه بما تنكبه الوصول له
 ١٧٦ مطلب تحت على الامام ان يفعل مثل ما فعله يوسف عليه السلام اذا حاف هلاك الناس من المعصية
 ١٧٦ مطلب يحور الاحياء في الوصول الى المباح
 ١٧٧ مطلب يحور للانسان اظهار صبر منه عند الحاجة اليه
 ١٨٠ ﴿ومن سورة الرعد﴾
 ١٨٢ ﴿ومن سورة ابراهيم﴾
 ١٨٣ ﴿ومن سورة الحجر﴾
 ١٨٤ (باب السكر)
 ١٨٩ مطلب ما من حكم من احكام الدين لا وفي الكتاب
 ١٩٠ مطلب في صحة القول بالعباس
 ١٩٠ في الوفاء بالعهد

- ٣٣٩ (باب استئذان المالك والضياع)
 ٣٣٩ (فصل في حد اللوع)
 ٣٣٣ في اسم صلاة العشاء
 ٣٣٨ ﴿ ومن سورة الفرقان ﴾
 ٣٤٠ (فصل في الماء الذي حالته محاسة)
 ٣٤٥ (فصل في الماء المستعمل)
 ٣٤٨ ﴿ ومن سورة الشعراء ﴾
 ٣٤٩ ﴿ ومن سورة القصص ﴾
 ٣٤٩ ﴿ ومن سورة العنكبوت ﴾
 ٣٥٠ ﴿ ومن سورة الروم ﴾
 ٣٥١ ﴿ ومن سورة لقمان ﴾
 ٣٥٣ ﴿ ومن سورة السجدة ﴾
 ٣٥٣ ﴿ ومن سورة الاحزاب ﴾
 ٣٥٨ (فصل في احجاج بعض الناس في محاب الحيار وفي التعريق لامرأة العاهر عن العفة)
 ٣٦١ (باب الطلاق قبل السكاح)
 ٣٦٥ (باب ما احل الله تعالى لرسوله من النساء)
 ٣٦٩ (باب ذكر محاب النساء)
 ٣٧٢ ﴿ ومن سورة ساء ﴾
 ٣٧٣ ﴿ ومن سورة فاطر ﴾
 ٣٧٤ ﴿ ومن سورة يس ﴾
 ٣٧٧ ﴿ ومن سورة الصافات ﴾
 ٣٧٨ ﴿ ومن سورة ص ﴾
 ٣٨٣ (فصل في ان لاروح ن يصرب امرأه تأدسا)
 ٣٨٤ ﴿ ومن سورة الرمر ﴾
 ٣٨٤ ﴿ ومن سورة المؤمن ﴾
 ٣٨٥ ﴿ ومن سورة السجدة ﴾
 ٣٨٦ ﴿ ومن سورة عسق ﴾
 ٣٨٦ ﴿ ومن سورة الرحرف ﴾
 ٣٨٦ في التسمية عند الركوب
 ٣٨٧ (فصل في اناحه انس الحلي للنساء)
 ٣٨٨ ﴿ ومن سورة الحانية ﴾
 ٣٨٩ ﴿ ومن سورة الاحقاف ﴾

- ٣٩٠ ﴿ومن سورة محمد صلى الله عليه وسلم﴾
 ٣٩٣ ﴿ومن سورة الفتح﴾
 ٣٩٤ (باب رمى المشركين مع العلم بان فهم اطفال المسلمين واسراهم)
 ٣٩٧ ﴿ومن سورة الحجرات﴾
 ٣٩٨ (باب حكم حر العاسق)
 ٣٩٩ (باب قال اهل النى)
 ٤٠١ (باب ما يبدأه اهل النى)
 ٤٠٢ (باب الامر بما يؤخذ من اموال الناة)
 ٤٠٢ (باب الحكم فى اسرى اهل النى وحرانهم)
 ٤٠٣ (باب فى قضاي الناة)
 ٤٠٥ مطلب الطل على اربعة اصرب
 ٤٠٩ ﴿ومن سورة ق﴾
 ٤١٠ ﴿ومن سورة الداريات﴾
 ٤١٢ ﴿ومن سورة الطور﴾
 ٤١٣ ﴿ومن سورة المحم﴾
 ٤١٤ ﴿ومن سورة القمر﴾
 ٤١٥ ﴿ومن سورة الرحمن﴾
 ٤١٥ ﴿ومن سورة الواقعة﴾
 ٤١٦ ﴿ومن سورة الحديد﴾
 ٤١٧ ﴿ومن سورة احادلة﴾
 ٤٢٢ فى الطهار بغير الام
 ٤٢٣ فى طهار المرأة من روحها
 ٤٢٧ (باب كيف يحيى هل الكسب)
 ٤٢٨ ﴿ومن سورة الحشر﴾
 ٤٣٥ ﴿ومن سورة الممتحنة﴾
 ٤٣٦ (باب صلة الرحم المشرك)
 ٤٣٨ (باب وقوع المرقعة باحتلاف الدارس)
 ٤٤٠ (فصل فى ان المهاجرة لاعداء عليها من الروح الحرى)
 ٤٤٢ ﴿ومن سورة الصف﴾
 ٤٤٣ ﴿ومن سورة الجمعة﴾
 ٤٤٥ (فصل فى ان الجمعة محصورة بموضع لا يحور قبلها فى غيره)
 ٤٤٦ (باب وحو حطة الجمعة)

- ٤٤٩ (باب السفر يوم الجمعة)
- ٤٥٠ ﴿ومن سورة المنافقين﴾
- ٤٥١ (باب من فرط في زكاة ماله)
- ٤٥٢ ﴿ومن سورة الطلاق﴾
- ٤٥٥ (باب الاسهاد على الزوجة او الفرقة)
- ٤٥٦ (باب عدة الآيسة والصغيرة)
- ٤٥٨ (باب عدة الحامل)
- ٤٥٩ (باب السكى للمطلقة)
- ٤٦٤ ﴿ومن سورة التحريم﴾
- ٤٦٦ مطاب يجب عاينا تعام اولادنا واهلنا
- ٤٦٧ ﴿ومن سورة نون﴾
- ٤٦٨ ﴿ومن سورة سأل سائل﴾
- ٤٦٨ ﴿ومن سورة المزمل﴾
- ٤٦٩ ﴿ومن سورة المدثر﴾
- ٤٧٠ ﴿ومن سورة القيامه﴾
- ٤٧١ ﴿ومن سورة الانسان﴾
- ٤٧١ ﴿ومن سورة المرسلات﴾
- ٤٧٢ ﴿ومن سورة اذا السماء انشفت﴾
- ٤٧٢ ﴿ومن سورة سبح اسم ربك الاعلى﴾
- ٤٧٢ ﴿ومن سورة البلد﴾
- ٤٧٣ ﴿ومن سورة الصحن﴾
- ٤٧٣ ﴿ومن سورة الم نشرح﴾
- ٤٧٣ ﴿ومن سورة ليلة القدر﴾
- ٤٧٤ ﴿ومن سورة لم يكن الذين كفروا﴾
- ٤٧٥ ﴿ومن سورة ارايت الذي يكذب بالدين﴾
- ٤٧٥ ﴿ومن سورة الكور﴾
- ٤٧٦ ﴿ومن سورة الكافرين﴾
- ٤٧٦ ﴿ومن سورة اداجاء نصر الله﴾
- ٤٧٧ ﴿ومن سورة باب﴾
- ٤٧٧ ﴿ومن سورة الفلق﴾

To: www.al-mostafa.com